

حَوَاشِي
الشَّرَوَانِي وَأَبْنِ قَسِيمِ الْعَبَّادِي

عَلَوِي

تَحْفَةُ الْمُحْتَاجِ بِشَرْحِ النَّهْجِ

لِأَبْنِ حَبِيبِ الْهَيْثَمِيِّ

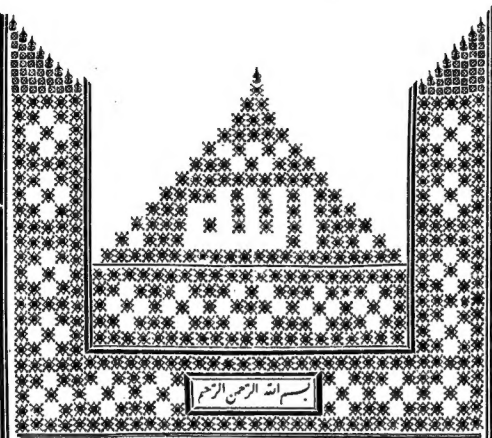
﴿الجزء الثامن﴾

من حوائش العلامةين القهاتين والامامين
القدوتين العلامة العارف بالله الشيخ عبد الجيد الشرواني تزيل مكة
المكرمة والامام الحق والعلامة المدقق الشيخ أحمد بن
قاسم العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج تأليف
الامام العالم العلامة الارشد القهامة شامة
المحققين شهاب الدين أحمد بن حجر
الهيتمي الشافعي تزيل مكة
الشرف تتعبد لله بالجميع
برحمته واسكنهم
فسيح جناته
آمين

﴿وجهات تحفة المحتاج بشرح المنهاج﴾

﴿تفسيه﴾

قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الجيد الشرواني في أول كل
صفحة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل صفحة
مفصولا بينهما جدول وجعلت التعليق تابعة لحاشية الشرواني



بسم الله الرحمن الرحيم

(كتاب الطلاق)

(قول المتن الطلاق) اسم مصدر لطلق ينشأ باللام ومصدره التطلق ومصدره التطلق يختلف باللام اه
 بجري (قوله) ولغة الى المتن في النهاية الاقوله ومن ثم الى اوسمة الخلق (قوله) حل القيد الظاهر ان المراد
 باقيد ما يشمل الحسي والمعنوي ليكون بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي عموم وخصوص كقوله الغالب اه
 رشدي (قوله) والاصل فيه اي في الطلاق وقوعه ومشروعه (قوله) وحكمين لعل المراد انه حيث داما
 على الوكالة وجب عليهم ذلك والا فلا وكيل لا يجب عليه التصرف فيما وكل فيه اه عش (قوله) كان يجوز
 عن القيام الخ) ينبغي ولم يغلب على ظنهم انها تؤخر معاشرته مع ذلك على الفقرة وتسمع عما قد يقع من تقصير
 مساحبة باطنية اه سددع (قوله) ما ينقض الفجور بها) اي يجوز غيرهما فلا يكون مندوباً لان في
 ابقائهما صونا لهما في الجلب بل يكون مباحوا ينبغي انه ان علم فجور غيرهما وطاعة او انتفاء ذلك عنهما اداست في
 عصيتهن حرمه طلاقهما ان لم يتأذيهما تأذيها لا يباحل عادة اه عش (قوله) باسما كها الخ) متعلق بقوله
 أمر الخ (قوله) خشي ذلك) فيه شي فان قوله لا ترد بلاس أفاد ان كونها خشيته لم يمنع وقوع ذلك سم
 وهو ينبغي على ان معنى قوله ما ينقض الخ انه يخشى وقوع الفجور بينهما وبين الاجنبي والجل على هذا بسد
 ادلا فائدة في ترك الطلاق على هذا التقدير بل الظاهر انه يخشى حصول فجور بينهما وبينها بعد الطلاق لما
 يعلمن نفسهن من مزيد الميل فليست أملاً وتسلم أن يكون المراد ما فهمه المحقق فقد يكون في ابقائهما تغافل
 للفجور المتوقع في الجملة ولا ينافيه قوله المذكور لان المراد ان ذلك ثابت اياهما لا الفعل المترفع حقيقة على
 تقدير فراقه لهما اه سددع عر أقول وما فهمه المحقق هو الظاهر المتبادر ولا يخفى به عش كسر وأما قوله بل الظاهر
 انه الخ يبعد عن المقام يشبه قول الشارح الآتي ويطرح الخ فيصير مكرراً (قوله) تؤدي الى مبيع تميم

(كتاب الطلاق)

(قوله) خشي ذلك) فيه شي فان قوله لا ترد بلاس أفاد ان كونها خشيته لم يمنع وقوع ذلك (قوله) تؤدي
 الى مبيع تميم) لا يبعد أن يكتب في بان لا يحنل عادة

(كتاب الطلاق)

هوافة حل القيد وشرا
 حل قيد النكاح باللفظ
 الآتي والاصل في النكاح
 والسنة واجماع الامه بل
 سائر الملل وهو اما واجب
 كطلاق مولد لم يرد الوطء
 وحكمه يزايه أو مندوب
 كان يرضى القيد بحقوقها
 ولو لعدم الميل اليها أو
 تكون غير عفيفة فعلى شخص
 الفجور ما دون ثم أمر صلى
 الله عليه وسلم قاله ان
 زوجي لا ترد بلاس اي
 لا تمنع من بريد الفجور بها
 على أحد أقوال في معناه
 باسما كما خشيته من ذلك
 ويلحق يخشى الفجور بها
 حصول مشقة له بفراقها
 تؤدي الى مبيع تميم

وكون مقامه عند المنع لغيره فافهمنا ظاهرهما أو شبهة الخلق أي بحيث لا يصير على عشرته إعادة فها يظهر والآخرى توجد امرأة غير شبهة الخلق وفي الحديث المرأة الصالحة خفي النساء كالتغريب الأصم سكتا به عن نكرة وجودها (٣) إذا أصم وهو أبيض الخنا حين وقبل الرجلين أو أحدهما كذلك

لا يبعد أن يكتفى بأن لا تختل عاده سم اه ع ش عبارة السيد عمر بعد ذكر كلام المذموم كقول
الامرأ قال اه (قوله وكون مقامها الخ) عطف على قوله حصول مشقة الخ (قوله أو شبهة الخلق)
عطف على قوله غيرة مفعلة (قوله لا يصير على عشرته الخ) بينا المفعول ولو قيل لا يصير الزوج على عشرته بان
يحصل له منها مشقة لا تختل عاده لم يكن بعد الان الدار على تصرفه وعدمه فليتأمل وعلى الأول لو لم ين
نفسه المبر ينفى عدم التذب صانها عن ضرر الغير اه سدحر (قوله ولا) أي وان لم يقد بعد الحشنة
المذكورة (قوله كذلك) أي نادى لوجود خبر إذا الأصم (قوله أو يامر به الخ) عطف على قوله يجوز الخ
(قوله أو يكره الخ) قد يقتضيه أنه فيها الذل الخشي الفجور في الصورة السابقة وفي إذا كان بها أو عاندها منع
للمحورها يكون مكره والآخر ولو قيل بالمرع في صورتين إذا غلب على ذلك لم يعد اه سدحر
وقدم عن ع ش ما وافقه (قوله وأثبت بغضه) مبتدأ خبره قوله القصد منه الخ (قوله لا حقيقة)
مالها أن البغض معناه الكراهة وعدم الرضا وهذا صادق بالمكره والحرام ولا ينافي ذلك وصفه بالحل
لأنه يطلق وراية الجائز سم اه ع ش (قوله صوره) أي الطلاق المباح (قوله لا ينافي ما) أي في قوله
كان يجوز عن القيام بمقتضاها ولو لم يعلم الميل البها أي فاسر فيها إذا انتفت الشهوة بالكلية توامها فها إذا
انتهى كالماء وبق أصلها (قوله وحمل) أي زوجة قوله عليه أي الحمل اه ع ش عبارة الرشدي قوله
ولا ياب عليه كانه أخرجه غير المكاف قدس له ولاية الطلاق اه (قوله أي لصحة تعين) أي قوله ويعلم
بما مر في النهاية (قوله فلا يصح منهما) أي في قوله ويعلم بما مر في المتن (قوله منهما) أي الوكيل والحاكم
اه ع ش عبارة السيد عمر قوله فلا يصح منهما تعليقه شامل لما إذا كان الوكيل وكسافي التعليق وما
وجعل المنع من حيث فغير رت رأت في أصل الرخصة أنه لا يصح التوكيل في تعليق الطلاق وان رايه مجرد
التعليق لأنه ملحق بالأمان وهي لا يخلها الوكالة اه (قوله ويعلم هذا) أي كون الطلاق من زوج اه
ع ش (قوله بمقامه أول الخلع) وهو قوله شرطه زوج (قوله وبما سجد كرم الخ) قال الشهاب سم فيه
نظر ظاهر اه رشدي عبارة السيد عمر قال الغافل الحشنة فظهر اه ولعل وجه النظر أن وجه
عدم الصحة في هذا تركه عدم الولاية ولا يلزم منه اشتراط خصوص ان لا يقع الامن زوج لأنه اذا وقع من وكيل
الزوج فقد وقع من ذي ولاية ويحسب أن يعاب بان قوله هذا اشارة إلى اعتبار كونه من زوج في التفسير
والتعليق لا إلى قوله أما ذكره الخ ثم رأت في المتن ما تضمنه من قبل أهمل المصنف كونه من زوج أو وكيله فلا
يقع طلاق غيره إلا فيما ساق في المولى يطلق عليه الحاكم أوجب بأنه أحاله على ما صرح به في الخلع وعلى
ما سجد كرم من أنه لا يصح تعليقه قبل ملك النكاح وهو بعين جعل عبارة الشارح على ما أجبت اه (قوله)
ومعنى عليه وانما ذكرهما يقتضي حل التكليف على ما يشمل التفسير وظاهر كلامهم عدم احتتم
النائم وانما يتم بزملة لا تحبب بفراخ لإدانة اه سم (قوله ولعله) أي في حالة التكليف (قول المان)
الاسكران استثنان المفهوم وهو قوله فلا يصح تعليق ولا تعيين بخصوص الخ (قوله تعديا) مثل ذلك
الكافر وان لم يعقد بمشربا آخر لا يخاطب بفروع الشر يعترض به غير المتعدي كمن أكره على شرب
مسكر أو لم يعلم أنه مسكر أو شرب واهجنا حاجة فلا يقع سلافة معنى وع ش (قوله وهو المراد به الخ)
فليس المراد به من شرب المسكر مطلقا وان لم يزل عه اه رشدي (قوله فانه الخ) أي السكران (قوله)

(قوله لا حقيقة) مالها أن البغض معناه الكراهة وعدم الرضا وهذا صادق في المكره والحرام ولا
ينافي ذلك وصفه بالحل لأنه يطلق وراية الجائز (قوله وبما سجد كرم الخ) فيه نظر ظاهر (قوله ومعنى)
عليه وانما ذكر الماعى عليه والنائم يقتضي حل التكليف على ما يشمل التفسير وظاهر كلامهم عدم حتمه

وهو يجوزون نوع والاختلاف يقع من مكره ما سجد كرم (الاسكران) وهو من زال عقله بمسكر تعدى ما هو المراد به حدث أطلق وسجد كرم
أن مثله كل من زال عقله بما أتى به من محسرات أو دواء فانه يقع طلاقه مع عدم شكه على الأصح أي بخاطب على السكران عدم فهمه الذي
هو شرط التكليف

ونفوذ تصرفاته له وعليه
 الدال عليه إجماع العصاة
 وعنى الله عنهم على ما أخذته
 بالفسد من باب خطاب
 الوضع وهو ربط الأحكام
 بالأسباب تغاظا عليه
 تعديه وألحق بالله بما عليه
 طرد الباب به يستدفع
 ما لبعضهم هنا من إيراد
 التأخر المحسوس على أن
 خطاب الوضع قد لا يعمها
 سكون القتل سببا لتفويض
 والنهي في الآخر بوالعلة
 وأنت سكارى في أوائل
 الشاة بآفة معة له فليس من
 محل الخلاف بخلاف من
 زال عقله سواء أمارقا
 معلقا أم لا ومن أطلق
 عليه التكليف أوردانه
 بعد مجر مكاف بقضاه
 ما فاته أو أنه يجري عليه
 أحكام المكافين والآخر
 صحة توصيلته وصومه
 و يعلم عملا أوائل الصلاة
 أنه لو أنزل جنون لم يشك
 عن السكر به وقبح عليه
 المادة التي ينتهي اليها السكر
 غالبا (ويقع الفساد
 بصريحه) وهو ما لا يحتمل
 ظاهره غير العاقل ومن
 ثم وقع إجماعا واختلاف
 المتأخرون في نال بآفة
 يعني طالق والأوجه أنه
 كان من قوم يبدلون الصلاة
 ناء واطردت لغتهم بذلك
 كان على صراحته

ونفوذ (الخ) مبتدأ (قوله الدال عليه) أي النفوذ نعت له (قوله إجماع الخ) فاعل الدال (قوله على
 مؤخذته) متعلق بالإجماع (قوله من باب خطاب الوضع) خبر المبتدأ (قوله ربط الأحكام) أي كوقوف
 الطلاق ونوله بالأسباب أي كالتلفظ بالسلاق اه ع ش (قوله تغاظا الخ) مفعوله قوله يقع طلاقه
 الخ (قوله وألحق الخ) جواب سؤال الخ عن البيان (قوله وبه) أي التغاظ اه كردى (قوله من إيراد
 التأخر المحسوس) وجه الاندفاع اه وإن تعلق ما مخاطب الوضع فبما علم ما كالاتلاف لكن لم يعلق ما لهما
 بما علم ما على أن خطاب الوضع لم يتعلق بما في جميع ما علم ما بل في نحو الاتلاف خاصة كما أشار إليه
 بالعلو في كلامه اه رشيدى (قوله ككون القتل سببا لتفويض) أو فأنتم والجنون قد اقتسلا
 لأقسام علم ما مع وجوب القصاص بالقتل من خطاب الوضع أي فببذل القصاص في تنصيص في شأنهما
 بعدم وجوب ذلك القصاص أمكن القصاص بغير ما عني بقتضيه كما هنا اه ع ش (قوله والنهي الخ)
 جواب عن السؤال بأنه كيف يقال إن السكران لا يتبع به التكليف مع أنه موطب بالنهي في الآية
 وحاصل الجواب إن الخطاب فيها ليس من محل الخلاف بل هو مكاف اتفاقا اه رشيدى (قوله الشاة)
 هو ثبوت النون والواو بخلاف الشاة بالهمزة فانه يقال شاة لأذا جرد وبوب كذا في القاموس
 اه ع ش (قوله بخلاف من زال الخ) يعني أن الخلاف فيه اه كردى (قوله ومن الخلق عليه) أي
 السكران اه ع ش عبارة الرشيدى يشير به إلى أنه لا خلاف في الحقيقة بين الآية في كونه غير مكاف
 لكن هذا لا ينسب تغييره بالوضع فيما مصرح في ثبوت الخلاف اه عبارة اليعبرى أي فليس في
 المسألة خلاف معنوي فن قال ليس مكافا في أنه ليس مخاطبا خطاب تكليف كعدم فهمه ومن قال أنه
 مكاف أوردانه مكاف سكا أي يجري عليه أحكام المكافين اه (قوله والألزم الخ) أي وإن أراد عقيقة
 التكليف فلا يصح لأنه لم الخ (قوله به) أي بالسكر متعلق بالنيل (قوله وضع الطلاق) أي من سلم
 وكافر اه معني عبارة ع ش أي من يضع طلاقه ولو سكرانا اه (قوله واختلاف المتأخرون في نال الخ)
 (فرع) لو قال أنت دال بالبال فبمك أن يأتي فيه ما في نال بالبال والاطعام متقاربان في الإبدال
 إلا أن هذا اللفظ لم يشتهر في الامة كاشتهار نال فلا يمكن أن يأتي فيه القول بالوقوف مع قدالنية (فرع)
 لو قال أنت طالق بالبال فبمك أن يكون كذا لو قال نال بالبال لأنه يخطأ عنه بعدم الشهادة على الامة فالظاهر
 أنه كذا قال بالبال لأنه لا معنى له بمجتمعه والتأخر والظاهر والكاف فبمك أن يكون كناية الإله أضعف من جميع اللفاظ
 (فرع) لو أبدل الحر فين قال نال بالبال والكاف فبمك أن يكون كناية الإله أضعف من جميع اللفاظ
 السابقة ثم أنه لا معنى له بمجتمعه ولو قال ذلك بالبال والكاف فهو أضعف من نال مع أنه معان مجتمعا منها
 المبالغة لغزيم ومنها المساحة والحاصل أن هذا اللفظ باعضا أقوى من بعض فاقوا نال ثم دال وفي
 زيتها طال ثم نال وهو أي يهدو الظاهر القطع بأنها أي نال لتكون كناية طلاق ثم أبت المسألة
 منقولة في كتاب الحنفية سم على ج اه ع ش (قوله والأوجه أنه الخ) خلافا لنهاية والغنى
 حيث قالوا قالوا للشهيد الرأى أنه كناية سواء كانت لغته كذلك أم لا اه ونقل سم عن الجلال
 السويطى ما وافق كلام الشارح وأقره وكذا أخره ع ش والرشيدى (قوله كان) أي اللاتق
 بآلق (قوله من قوم يبدلون الصلاة ناء الخ) وأما أن كان في لسانه غير خلقي عن النطق بالصلاة فالظاهر أنه
 ليس من محل الخلاف بل هو صريح في حقيقة ما قلنا جاع اه رشيدى (قوله كان على صراحته) قد
 يؤيد لكنايه كترجمة السلاق بل أولى بل قضية كونه كالترجمة ناء صريح في حق من ليس من القوم
 المذكورين أيضا إذا عرف هذا اللغة كان الترجمة صريح بل أحسن الترجمة لتبشيره للعربي اه سم
 من النائم وأنهم بنوم لان اسمه خارج لادانه (قوله كان على صراحته) قد يؤيد بذلك أنه جئت كترجمة
 الطلاق بل أولى بل قضية كونه كالترجمة صريح في حق من ليس من القوم المذكورين أيضا لأعرب هذه

والا وهو كناية لان ذلك الابداله اصل في الغنوي يؤيده اقتباسهم فمن حلف لا يا كل (هـ) البيضا بالفاء المشابهة به بحيث يغني

النساج ان كان من قسم

يشغلون بالمشاة في هذا أو

نحوه وليس من هذا قول

توم طلقه بفتح اللام لا فعل

كذاب هو لوقو كذا ظاهر

كلمات لا فـ لـ كذا بل

أولى بخلاف على طلبة

لا فعل كذا فان الظاهر

انه كناية (بالا) لا يقع

الطلاق من العارف ببدول

لفظه فلا يشاء ما بان انه

يشترط قصد لفظ الطلاق

لغناه فلا يكفي قصد حرفه

فقط كان لقنه انجعي

لا يعرف بدلوله قصد لفظه

فقط اذ وقع بدلوله عند اياه

وسبب علم كلامه ان

الاكرام يجعل الصريح

كناية (وبكناية) وهي

ما يستعمل الطلاق وغيره وان

كان في بعضها ظهور كقوله

الرافعي (مع النية) لا يقع

ومع قصد حرفه ايضا فان

لم ينو لم يقع اجناساؤه

الظاهرة القنن بها قرينة

كانت بان ينو تحريمه

لا تخيل في أيها وغيرها

كلت برؤي حتى الان وقع

في جواب دعوى فاقترابه

وانما اقدم صدقة لا اتباع

لصدقة صراحتي في الوقت

لان صراحتي لا تنص

بخلافه الطلاق وايضا

فيمنونه الى آخر ما بان في

غير الطلاق كالفسخ

بخلاف لا اتباع لا ياتي في

(قوله والا) أي بان لم يكن من ذلك القوم أول ما رد لغتهم بذلك (قوله لان ذلك الخ) على تقدير مفهوم مما

قبله أي لا تغفلوا الخ (قوله وليس من هذا) أي ما يفيد الطلاق (قوله بخلاف على طلبة) قد يقال

مالوجه في كون على طلبة كناية وعلى الطلاق صريح ويجب بان كلامه هنا طلبة بفتح اللام لا

بسكونها اه سدمر (قول المتن لا) فلو قال له أنه الطلاق لم يقبل وحكي انطباعه في الاجماع ردين

فيما بينه وبين الله عز وجل اه مفتي (قوله لا يقع الطلاق) متعلق بنية (قوله لا يقع الطلاق) الى المتن

في المتن والى قوله الا ان يجاب في النهاية (قوله من العارف) متعلق بقول المتن ويقع بصريحه الخ فقوله

أنت طالع مثاليه ثلاثة أشياء قصد النطق بحرفه وقصد كونه مستعملا في معناه وقصد ايقاعه في معناه

بفتح اللام لا يقع لا يشترط وهو الذي يحتاج اليه في الكفاية وقصد اللفظ بالحروف لا بد من مطلقا واستحضار

معناه شرط ايضا فالشرط قصد ان ينطق باللفظ مستعملا في معناه اه كزدي (قوله كان لفته) أي

لفظا الطلاق وكان شرط العارف ببدلوله عن معناه واستعمله في معنى آخر على ما قيل من الفصل اه

رشدي (قوله وسبب علم الخ) عبارة لغتي نعم المكره اذا نوى مع الصريح وقوعه والا فلا اه (قوله وان

كان في بعضها الظاهر) أي فلا بد من الظاهر في كلامه فيجب ان لا يصحح الف الصريح فان ظاهره ليس الا بالطلاق

واحتيال فهو معتد كلفظ الطلاق اذا نوى طبعه الزوجه فان الظاهر منه هو الفراق واما احتمال الطلاق

من الوثائق فضعف اه رشدي (قوله اذ وقع قد حروف الخ) ان جعل على ظاهره لا يخرج جحد رواه من

الثانم فليس فيه كبريا قد قبل هو مستغنى عنه وان جعل على قصد حرفه ومعناه كيدل عليه السياق فهو

حينئذ يغني عن عدد القصد فها هو كلام الغني مصرح به فليجروا وليأمل الفرق بينهما اه سدمر وقد

يقال بان قصد اللفظ لا يحتاج الى النية لان الطلاق هو لا يعرف بمعناه وقصد الا يقع في الكفاية

لا يخرج من لم يقصد سواء قصد الاخبار بالفراق أولا وسواء استحضر مع معنى الفراق معنى آخر ولا ثم قوله

وكلام الغني الخ وكذا كلام الشارع والنهاية فيما يأتي صريح فيمو تقدم عن الكريه ايضا فان نام يدفع به

الادعاء (قوله سواء الظاهر الخ) او قال بالنهاية والغني (قوله سواء الظاهر الخ) عبارة لوضع صريحه

فزع لا يلحق الكناية بالصريح سواء الراه الطلاق لاقر ينمن غضب ونحوه لا قد قصد خلاف ما يشعر

به الغرض واللفظ في نفسه محتمل ولا يلزمه ما هو مائة كالتواطع على جعل قوله أنت على حرام كملفتك

كان قاله حتى قلت لامرأتي أنت على حرام فان ارد به الطلاق ثم قال لها أنت على حرام فلا يكون صريحا بل

يكون ابتداء لاحتمال تغيير نية اه (قوله الان وقع في جواب دعوى) هل شرطها كونها عندنا كم

سم اقول الظاهر انه لا يشترط حتى لو ادعت عليها امرأته زوجها والتطلب نفقتها لم لا عندنا غيرها كم فقال

لست بمنزلة حتى كان اقرا بالطلاق فبما اخذ به عند القاضي اه ع ش (قوله فاقترابه) ويرتبه على

وقوع الطلاق ظاهرا او اما ما طعن ان كان ما ادعت حوت عليه والا فلا ما ينو الطلاق اه ع ش (قوله

وانما اقدم الخ) جواب سؤال الظاهر البان (قوله صدقة) هو بالنصب اه سم (قوله لان صراحتي الخ)

ينامل اه سم أي في تقريره (قوله بخلاف لا اتباع) الاول صدقة لا اتباع (قوله وقد يؤخذ من ذلك)

أي قول المتن مع النية بعدة العبارة النهاية وما عساه من الرفعة وأقر مع من عدم نفوذ طلاق السكران

بالكناية ولحقه الخ مردود كاتضاء احكامهم بأن الصريح يعتصره قصد لفظه لعنا الخ والغلب الى

ما قاله ابن الرفعة أمل اه سدمر (قوله لرفقه) أي الطلاق بالكناية (قوله السابق) أي في شرح

الا لسكران (قوله وان تقول الخ) وايضا فهو مؤخذ باقرا فاذ اقرانه نوى اخذناه وأوقعناه عليه الطلاق

اللفظ كان الترجع صريح ان أحسن العربية كاتبا يشوهه للعر في (قوله الان وقع في جواب دعوى)

هل شرطها كونها عندنا كم (قوله صدقة) هو بالنصب (قوله لان صراحتي الخ) ينامل (قوله

ولان تقول الخ) وايضا فهو مؤخذ باقرا فاذ اقرانه نوى اخذناه وأوقعناه عليه الطلاق

ذلك ما عساه من الرفعتان السكران لا ينفذ بل لإقبح التوفع في النية وهي مستحالة منه فعيل نفوذ تصرفه السابق انما هو بالصرح فقط

ولان تقول شرط الصريح ايضا

فقد لفظه مطلقاً وأنها كما تقر والسكان يستعمل عليه فذلك أيضاً فكأن أوقعوه ولم ينظروا ذلك فكذلك وكثر ما اشترط فيها قصدان وفيه قصد واحد لا يؤثران المخالفان الغلبا عليه اقتضى الوقوع عليه الصريح من غير قصد وهذا بعينه وجودها فالتحقيق مطلقاً لهم لما بحثه سوان أقره والألان يجب بأن (٦) الصريح موقوف ظاهر بمجرد لفظه من غير استيفصال ولا تحقق قصد بخلاف الكناية لا بدقها

من تحقق القصد فاتفقا
 وشروط وقوعه بصريح أو
 كناية ونوع صوته بحيث
 يسمع نفسه لو كان صريح
 السمع ولا عارض ولا يقع
 بغير لفظ عند أكثر العلماء
 ورأى مالاً رضى الله عنه
 وقوع النفساني (نتيجه)
 أطلقوا في ليست زوجتي
 الذي ليست في جواب دعوى
 انه كناية فتقبل ان فعلت
 كناية ليست زوجتي وعليه
 كان قوي معنى فانت طالق
 الذي هو إنشاء الطلاق
 عند وجود المعلق عليه وقوع
 والافتلا ولو جسه بان في
 الزوجية في هذا التركيب
 قد راد به الذي المترتب على
 الإنشاء الذي لو اودق ودراد
 به نفي بعض آثار الزوجية
 كترك انفاقها أو وطئها
 فأحتاج لنفي لا يقع ومثله
 ان فعلت كذا ما أنت في
 زوجة أو ما تكونين في
 زوجة لأخيه لا يذنب
 والفرق في هذا الشهر في
 ارادة العاقل بحيث لا تفهم
 العامة منه إلا ذلك بخلاف
 الاول مجرد دعوى على أن
 فاشله فغسل عسايا في أن
 الاستنهار ليس له دخل إلا
 على الضعيف إلا أن تم
 رأيت الباقي أن في أن
 شكاني أشعك ليست في

الطلاق اه سم وسأني مثله عن الرشيدى وع ش (قوله قصد لفظه الخ) قد يقال المراد بهذا الشرط
 عدم الصارف لا حقيقة القصد فلا دليل فيه لما ذكره ولا وجه لا يقع عليه بالكناية ما يقر بأنه قوي وهو
 مراد ابن الرقة سم وقوله المراد بهذا الشرط لا يتحقق من شيء فانه لو كان المراد ما ذكره لنفسه طلاق
 الأعجمي المقتضى المثل يعرف عنه ولم يرد به غيره إذ لا صارف حديثاً وأيضاً فكذلك لهم صريح في أن المراد
 حقيقة القصد كما يظهر مما رجعت والتأمل اه سيد عمر (قوله مطلقاً وألناه) اقتصر النهاية والمغنى
 على الثاني (قوله فكأن أوقعوه) أى طلاق السكان أى الصريح وقوله ذلك أى الاستحالة (قوله فكأن
 هي) أى الكناية تقع مع ما من غير قصد للفظ لعلنا ولكن لا بد من التبيين بخبرين نفسه أنه قوي سواء
 أخبر في سال السكر أو بعد اه ع ش عبارة الرشيدى ومعلوم أن الصرورة أنه أخبر بأنه قوي ما في حال
 سكره أو بعد مجله وشأن الحكم بالوقوع بالكينات وحديثنا أوقعنا عليه المطلق بقراره اه (قوله
 بشرط فيها) أى الكناية وقوله وفسه أى الصريح (قوله فالتحقيق مطلقاً لهم) وفقاً لنهاية والمغنى (قوله
 وشروط وقوعه) أى قوله ورأى مالاً في النهاية وكذا في المغنى لا قوله عند أكثر العلماء (قوله لو كان صريح
 السمع) يشمل حديث السمع فهل يعتبر أو لا والداري في المغنى على المعتدل بل تأمل اه سيد عمر وينظر الاول
 وان قد لا يعتدل في المغنى احترازاً عن ثقل السمع فقلنا عن حديثه أيضاً والله أعلم (قوله وقوع النفساني)
 أى الوقوع ينته بان يضمر في نفسه معنى أنت طالق أو ما قلنا أماما يحظر للنفس عند الشارة والتعبر
 منها أو غير ذلك من العزم على أنه لا بد من تعلقها فلا يقع به طلاق أصلاً اه ع ش (قوله نتيجه أطلقوا
 الخ) أقول ينبغي التأمل فيما ذكر في أول هذا التنبيه وما نقله عن البلقيني مع ما يأتي عن افتناء ابن الصلاح في
 شرح قول المصنف والاعتناء بكناية طلاق وعكسه في نعت عجمانية اه سم أى أنه أطلق كونه
 انترافي الظاهر بزوال الزوجية بعد عتبه سنة (قوله وعليه الخ) أى الشمول (قوله عند الخ) يتعلق بقوله
 معنى (قوله زوجة) أى الشمول (قوله في هذا التركيب) وهو ان فعلت كذا فانت زوجتي (قوله
 النتي) أى في الزوجية (قوله ومنه) أى هذا التركيب (قوله لا يذنب) أى في الزوجية وفي بعض آثارها
 (قوله أن هذا) أى ان فعلت كذا فانت زوجتي وقوله الا ذلك أى المطلق بصريحه وما قوله بخلاف
 الاول أى قوله است زوجتي الذي ليس في جواب دعوى أى يحتمل فيه نفي كونه كناية اه كردى (قوله
 مجرد دعوى) خبر قوله والفرق (قوله على فانه) أى الفرق الذي كور (قوله عسايا) أى في قول
 المصنف قلت الأصح انه كناية بقوله على الضعيف إلا أى قبيل ذلك (قوله وأنه معلقها) معلق على
 قوله انما أطلق عند الخ أى ان الزوج معلقها عند حصول الشكوى اه كردى (قوله فان نوى الفورية)
 أى انه معلقها عقب حصول الشكوى (قوله ففانت طلقت الخ) انظر ما وجهه فان الظاهر ان الطلاق على
 الاحتفال الثاني مجرد وعد لا يلزم الوفاء به ثم رأيت قول الشارح إلا في الصواب الخ (قوله الأباياس)
 أى عوب أمدهما اه كردى (قوله وبه) أى افتاه السابق بقوله كاذب الخ أى ما مر أول التنبيه
 (قوله في فاصطن الخ) أى في ان فعلت كذا فالخ (قوله إطلاق الخنث) أى سواء نوى الطلاق أو لا
 (قوله قول شخصه) أى شيخ البلقيني (قوله ثم نقل عجمانية) أى عن البلقيني وشيخه اه كردى (قوله
 قصد لفظه الخ) قد يقال المراد بهذا الشرط عدم الصارف للاحقة القصد فلا دليل فيما ذكره كرم ولا وجه
 للإبقاء عليه بالكناية ما لم يقر بأنه قوي وهو مراد ابن الرقة (قوله تنبيه أطلقوا الخ) أقول ينبغي التأمل
 فيما ذكر في أول هذا التنبيه وما نقله عن البلقيني مع ما يأتي عن افتناء ابن الصلاح في شرح قول المصنف

فقد لفظه مطلقاً وأنها كما تقر والسكان يستعمل عليه فذلك أيضاً فكأن أوقعوه ولم ينظروا ذلك فكذلك وكثر ما اشترط فيها قصدان وفيه قصد واحد لا يؤثران المخالفان الغلبا عليه اقتضى الوقوع عليه الصريح من غير قصد وهذا بعينه وجودها فالتحقيق مطلقاً لهم لما بحثه سوان أقره والألان يجب بأن (٦) الصريح موقوف ظاهر بمجرد لفظه من غير استيفصال ولا تحقق قصد بخلاف الكناية لا بدقها

زوجته بانه ان قصد انها طالق عند حصول الشكوى طلقت أو انه مطلقاً فان نوى الفورية ففانت طلقت والام تطابق الا في
 بالأس انتهى مختصاً وهو صريح فيما ذكره انه كناية بقوله كاذب في قوله تميز وهم افتناء بعضهم في فاصطن في زوجة باطلاق الخنث والصواب
 قول شيخه المغنى ان نوى الطلاق مطلقاً لا يقتضي نفي نقل عجمانية

في ما عاود زوج ينفي يكون زوجها انهما خلقا الخلق كما خلق الله الثاني في ما عاود تكون في زوجة والذي ينفي عنه كناية لان لفظا عاودت
 زائدة ونفي هذه مذهبهم انما كناية واما زعم أن زيادة عاود توجب الصراحة فلا يخفى بعد بل (٧) شذوذ وجب قول النقي ما عاود يكون

زوجا لهامعناه ان ينفي لها
 زوجها التي قتله (ومر به
 الطلاق) أي ما اشتق منه
 اجعاء (وكذا) الخلع
 والمفاد انه ما اشتق منها
 على ما مر فيه ما هو قال
 خالف على مذهب أحمد
 ووجدت شروط الخلع
 الذي يكون فصحا ما صده
 لم يكن ذلك بشرط صراحة
 لصراحة الخلع في الطلاق
 عندنا خلافاً لهم فيه
 وفارق ما يأتي في أنت طالق
 وهو يحملها من وثاق يانه
 استعمل اللفظ حيث شفي
 معناه القوي في بصره
 عن مدلوله بالكناية بخلافه
 هنا فهو كانت طالق خلافاً
 لا يقع فعلم ان القرينة
 الخافضة لوضع اللفظ له
 كونه او طواره أنت
 طالق طاراً باننا نعلم
 به نفساً فانه مع ذلك يقع
 وجهاً ولا تنفساً قوله باننا
 الى آخره لانه المختلوع
 الصيغة من كل وجهه على
 ان قوله على مذهب أحمد
 غير قربة في هذا الموضع والطلاق
 متحدان في ان كلايه حل
 فيه العمة وترتب عدم
 تحوط نقص العدد وسقوط
 المهر قبل الوطء على الفسخ
 فقط لا ينفي ذلك لانه امر
 خارج عن المدلول وكذا
 (الفرق والسر) بفتح
 السين أي ما اشتق منها

في ما عاود زوج ينفي الخ) أي في حال الحلف بالثلاث ما عاود زوج الخ كما يأتي في أدوات التعاقب ما يصرح به اه
 كردى عبارة الشارح هذا طوطحاً بالثلاث ان زوج ينفي ما عاود يكون له زوجاً لم يطلق الزوج عقب
 حلفه وقت خيلافه انما يزوج من تحفيان معناه ان ينفي لها زوجها لان هذا المعنى لا ينافي ما ذكره بل
 يؤيده وحصل ذلك ان أراد انتفاء نكاحه منطلقاً والافلا أخذ من قولهم في است زوجي انه كناية
 ويجوز في ذلك في نعت كذا ما تصيبين أو تعودين له زوجة اه (قوله كما خلقه) أي الخلق الثاني أي
 الشيخ اه كردى (قوله والذي ينفي الخ) انظر ما وجهه وله ان المعنى فيه ان نفي عاود يوجب ذكر الخلفاء
 لا يفيق ينتمى زوجاً له بل يكون سبباً في طلاقه اه ع وقد مر نفاض الشارح ما يفيد ما يقرب منه
 (قوله وقت زائدة الاولى) النذير (قوله وم) أي تأقيل قوله والفرق الخ (قوله هذه) أي ما عاود
 تكون في زوجة لم تعرض التي قبله لانه صريح في الأدوات بانها كناية أيضاً (قوله بلونها) أي اللفظة
 عاد (قوله معناه ان ينفي له زوجها) أي نفي هذا المعنى يقع مطلقاً كما يأتي في حيث الأدوات اه كردى (قوله
 انتهى) أي قول النقي (قوله أيما) أي قوله ولو قال خالف في النهاية المعنى (قوله أي ما اشتق منه) أي
 أو نفسه في وقت طلاقه بالطلاق وكذا مما يأتي اه رشيدى (قوله الخلع والمفاد انما اشتق الخ) قد
 هو من المصدر فمعناه المخرج وواضح انه ليس كذلك فينبغي ان يقول وكذا ما اشتق من الخلع والمفاد
 اه سديد وقوله وواضح الخ في الخالفة فنظر أشد في ما مر من الرشيدى ومن قوله الشارح الثاني
 وللفظ الطلاق ما اشتق منه اه ثاني نظار حافي البقية ثم قال صلح على قول المتن كطقتك ما مضى وقت
 عليك طلقاً والطلاق وكذا وقت عليك طلقاً والطلاق على الأوجه وعلى الطلاق الخ فاعاد ان نظار هذه
 الصيغ من الخلع والمفاد انما (قوله على ما مر الخ) أي في باب الخلع (قوله ولو قال خالف الخ) أي من
 غير تقليد صحيح لاجد سم على ج اه ع (قوله ما رقت الخ) أي الى الكناية (قوله ما يأتي) أي
 شرح وترجع الطلاق الخ من انه يخرج عن المخرج الى الكناية (قوله يانه) أي الزوج استعمل اللفظ وهو
 أنت طالق حيث قد أي وقت ساهوا من الزواني في معناه القوي وهو طلاقها من الزواني (قوله بخلافه هنا) قد
 يمنع انه خارج عن مدلوله بالكناية اذا الفسخ حصل للصيغة اه سم أقول في ذلك المنع أشار الشارح
 بالعلل الثلاثة (قوله فهو) أي خالف على مذهب أحمد (قوله كانت طالق) فيه نظر بل بينهما فرق
 اه سم (قوله لو طواره أنت طالق الخ) قد يقال انما يصحكم فيما ذكر بالبنوة لقيام الدليل على انما انما
 تحصل شرعاً بحد ثلاث طرق اما طلاق قبل الفسخ أو بوض أو مع استيفاء العدد فلا يصح كون قوله
 المذكور ووصف الطلاق الذي لا يكون في الثاني الشرع بالبنوة في غير الحكم الشرعي اه سديد (قوله
 اذا نقص والطلاق مقعدان الخ) تقدم ان الخلع ان أريد به الطلاق فهو طلاق خرواً لا دهوراً يحصل القولين
 طلاق أو فسخ فلو كما مقتضى بعض فيسقط ذلك فليتأمل اه سديد (قوله وترتب الخ) جواب
 سؤال الظاهر اليان (قوله وسقوط المهر) صلت على عدم تحوط الخ (قوله قبل الوطء) متعلق بسقوط الخ
 وقوله على الفسخ متعلق بترتيب الخ (قوله لانه امر خارج الخ) نحو وجهه لانه صرف القرينة الحل الى
 ما به ذلك الخارج اه سم (قوله بفتح السين) الى قوله وطالق بعد ان نعت الخ في النهاية (قوله أي
 ما اشتق منها) فيه نظير ما مر من الرشيدى (قوله فب) أي القرآن (قوله والخلق) ما تكرروا لم يذكر
 وجه الخلق اه ع (قوله وما لم يرد الخ) أي والخلق ما لم يرد الخ (قوله ويحل هذين) أي الفراق
 والاعتاق كناية طلاق وتكسفي ان غيب عنها نامة (قوله ولو قال خالف الخ) أي من غير تقليد صحيح
 لاجد (قوله بخلافه هنا) قد يمنع انه خارج عن مدلوله بالكناية اذا الفسخ حصل للصيغة (قوله فهو كانت
 طالق الخ) فيه نظر بل بينهما فرق (قوله لانه امر خارج عن المدلول) نحو وجهه لانه صرف القرينة متعلق

على الشهور) لا شهرهما في معنى الطلاق وورد هما في القرآن مع تكرار الفراق في قوله الخالق ما لم يكره وما لم يرد من المشتقات
 بما ورد لانه معناه طلاق الاستدراك من ابن تيمية ان معنى هذين في غير وجهيهما ايمن لم يعرف الا بالطلاق فهو العبر على من سقط

قال الاذرى وهو ظاهر لا يخفى غير ان ذلك لما عني عليه انتهى وهو معناه في نحو اجمعي لا يدري لدول ذلك ولم يخالها اهل مدة نطق بها كذبه والافيهه بالصرحة لا يورثها (أ) يأتي أن الجمله بالحكم لا يورث ان عذره وذكر الماردي أن انه بقى الكفاية بالصرح

والكنية بعدهم لا يعتد بها لاننا نعتبر اعتقادهم في عقودهم فكذلك في طلاقهم ومجمل ان لم يترفعوا اليها بخاصر بجافيه قبل فصل أسلم وعنه كثر من أربع وللفظ الطلاق وما شئت منه أمثلة تأتي فطاريها في البقية (كالمقتل) وطلقت منه بعد ان قبله طلقها ومنها بعد طلق نفسها وطلقت هنا العالان لازم في وطائق بعد ان تطلعت كذا افروجتك طائق وياقي قريبا يعلم منه الفرق بين هذا وأنت واحد بخلاف طائق فقط أو طلقت فقط ابتداء فانه لا يقع شيء وان فواها كما يقتضيه من قطع الفل الفل وانما لا يه لم يسبق رتبة لفظة تربط الطلاق بها (وأنت طوائق لكنه صريح في طلقة واحدة فقط كانت كل ما سبق أو نصف طائق وأنت طائق) وان قال ثلاثا على سائر المذهب فيقع وقال ابن الصباغ وغيره وتلافا للقاضي أبي الطيب ولا نظر لكونه لا يقع على سائر المذهب لان منهن من يقع وقوع الثلاث جملة لان قائله لا يردون به الا بالمباينة في لا يقع ومن ثم لو قصد أحد التخلق عليهم قبل منه كباقي (وطائقة) بتشديد اللام ومنازعة مصرية (وطائق لمن ليس اسمها ذلك كما يذكره في سائر فتاوى مصرية حوا وقت علي طلقة أو الطلاق وكذا وضعت علي طلقة أو الطلاق على الأوجه على الطلاق خلافا لكثير من

والسراح أي صراحتهما (قوله اذاعلم) بيناه للمفعول (قوله وهو معناه) أي كل من قول الاستاذ كاردوقول الاذرى اه ع (قوله مدلول ذلك) أي ما ذكر من الفرق والسر (قوله أهله) أي من يستعمل الفرق والسراح كالطلاق (قوله والاخيه الخ) ظاهره انه يؤخذ به ما قبله بقوله بعدم الواو اخذ به ما هنا لم يعد لانه لم يقصد وقوع الطلاق أصلا فكان كالإجماع الذي لا يعرفه معنى اه ع ش وقوله ولوقيل الخ ظاهره لا محذور (قوله لا يورثها) أي الصراحة بمعنى لا يخرج الصيغة من الصراحة الى الكنية (قوله وعمله الخ) كذا في النهاية وفيه فقه طاهر فثبت للفقيه على إطلاق الماردي يقال وظاهر كلامهم انه لا فرق في ذلك بين المسلم والكافر والظاهر ما قاله الماردي ان ما كان عند المسلم من صريحها في الطلاق أجري عليه حكمه الصريح وان كان كنية عندنا وما كان عندهم كنية أجري عليه حكمه الكنية وان كان صريح عندنا لا يقع عقودهم في شركهم فكذلك اطلاقهم اه وهو وجه (قوله ان يترفعوا اليها) أي الى ما كانوا ما للفقيه فيجب بان العبرة بما يستقدون انه صريح أو كنية اه ع ش (قوله في البقية) أي في الفرقان والسراح والخلع والمفاداة (قوله وطلقت نفسها الخ) سيأتي قبيل قول المصنف ولا اعتناء كنية ان صراحة هذا ضعف قبل الصرف بالنية (قوله منه بعد ان قبله الخ) الصبر ان الزوج يقر بنية ما بعده اه ويشد (قوله بعد ان قبله طلقها) فان لم يسبق للمسلم كونه طلق بغيره كرمفعول صريحها ولا كنية كباقي وظاهره وان سبق مشاورة بين الزوجين اه ع ش (قوله طلقها) أي ونحوه كهل هي طائق أو طلقت (قوله ومنها) عطف على منه (قوله الطلاق لازم الخ) أي ولو ابتداء كاهو صريح صبيح الرضوخ المعنى ويغني كلام الشراح لا في شرحه ما طائق (قوله وطائق) عطف على قوله وطلقت الخ ويحمل على قوله الطلاق الخ وقوله بعد ان الخ راجع لقوله وطائق فقط لا بعدد ما بعده ومما مر من الرضوخ المعنى (قوله وياقي مريال) أي في شرحه ودعبي (قوله بين هذا) أي قوله طائق بعد ان فعلت الخ (قوله بخلاف طائق فقط) أي بدون ذكر المبادىء وحرف النداء وقوله أو طلقت فقط أي بدون ذكر المفعول اه معنى (قوله وان فواها) أي الزوجين كذا ضمير قوله به الخ (قوله صريح في طلقة) أي فان نوى كثر منها فترفع ما فاه اه ع ش (قوله وان قال ثلاثا الخ) ليس بقاية (قوله لان منها الخ) أي سائر المذهب على لقوله لا يقع الخ وقوله لان قائله الخ أي لفظة على سائر المذهب وهذا على قوله ولا نظر الى قوله الا بالمباينة الا يقع أي شدة العناية بتعريف الطلاق (قوله عليها) أي على سائر المذهب العندما اه ع ش (قوله قبل منه) أي فلا يقع شيء أصلا حيث كان من المذهبين لا يقول وقوله لان المعنى ان اتفقت المذهب على وقوع الطلاق ثلاثا عطف فأت طائق ثلاثا اه ع ش (قوله كباقي) أي في أوائل فصل تعدد الطلاق (قول الترتيب لطلقة) عطف على طائق (قوله بتشديد) أي قوله وعطف في النهاية وكذا في الفتى الاخوة لا فعل الخ (قوله بتشديد اللام) أي المفتوح قول قال أنت مطلقة بكسر اللام من طلق بالتشديد كان كناية طلاق في حق النوى وغيره كما أفق به الواو الجرحة لله تعالى لان الزوج يحمل التلويق وقد أضافه الى غير محله فلا بد وقوعه من صفة بالنية الى محله فصار كالأول أو لا تأمنك طائق اه نهاية قال ع ش قوله كقولنا الخ أي وهو كناية (فرع) وقع السؤال عن قال الزوجتان كان الطلاق بيدك طلقيني فقالت أنت طائق هل هو صريح أو كناية وأجبنا عنه بأنه لا صريح ولا كناية لان العصة بيده فلا تخلفها هي بقوله ذلك اه (قوله وعلى الطلاق) أي فانه صريح وان لم يذكر كراهي في عطفه مع على ع أي ان اقتصر عليه وقع في الحال كقوله أنت طائق وان قيدته هل ولونية كأن أود أن يحلف على شيء فلا

الى ما له ذلك الخارج (قوله وعلى الطلاق) ان اقتصر عليه وقع في الحال كقوله أنت طائق وان قيدته هل ولونية كأن أراد أن يحلف على شيء فلا يقال على الطلاق بدله وأنت عن الحلف على مسألة الاستعانة اقتصر

قال
اللام ومنازعة مصرية (وطائق لمن ليس اسمها ذلك كما يذكره في سائر فتاوى مصرية حوا وقت علي طلقة أو الطلاق وكذا وضعت علي طلقة أو الطلاق على الأوجه على الطلاق خلافا لكثير من

قال على الطلاق بدالة وانثنى عن الحالف بكاف مسئلة الاستثناء اعتمر وجود الصفة قال على الطلاق لا يفعل
 كذلك بحث الابا ان فعل اولاً فعله لم يبحث الابا ترك مر اه وسند كرفي فصل قال ملكتك بعد قول
 اصبغ ولوا اذان يقول انت طالق ما يفيد عدم النوع اه ع وش قال السدي بعد كذا كرام سم
 المذكور اقول قول المشتري لم يبحث الابا ترك لم يبين انه بحث بمعنى زمن يمكن فيه الفعل اولاً يعني لا
 باليأس والظاهر الثاني ثرايت في قول الشارح الا في فصل لوعلى يعمل الخ ما يقتضي ما استظهره
 اه **(قوله على الملاق)** بخلاف طلاقك على فكتنا وقار على الطلاق باحتمال طلاقك فرض على مع
 عدم اشتباهه بخلاف على الطلاق اه معنى **(قوله وكذا قوله الطلاق يلزمي الخ)** اذا خلاص التعليق
 اه نهاية قال ع ش قوله اذا خلاص التعليق ظاهره انه ان اشتمل على التعليق كان دخلت النار فالطلاق
 لازم في لا يكون صحيحاً وهو ظاهر لا يعين والامان لا تعليق اه وهذا يخالف لما مرنا نغاي سم عن
 مر وانما اوقعت قول الرشيدي ما منه كانه اشارة الى قوله اذا خلاص في ان شرط الحذف به حالات
 لا يخلط بشئ فان علمه اى حلفه على شئ قال على الطلاق اوقال الملاق يلزمي لا فعل اولاً فان كذا
 فلا يشر عليه الا فيجوز الدفعة كما هو واضح اه وعلى هذا قول الشارح الا في لا فعل كذا الوجه لما
 بعد وكذا الخ ان يشر بعد وهو صريح صحيح الروض والنفسي كما سترنا له **(قوله او واجب الخ)** لا فرض
 على ما يات بمعنى وروى اى فليس بصريح ولكنه كتابة ع ش **(قوله نحو)** حيث لا نهاية اه نهاية **(قوله)**
 في الظاهر ذلك اى ظهير الطلاق يلزمي الخ وبالطلاق الخ **(قوله الا في النذر)** عبارته في باب النذر ومنه
 العتق يلزمي او يلزمي عتي عتي فلان او والعق لا فعل اولاً فعلان كذا فان لم ينو التعليق فلو وان فواء
 تخير م ان اختار العتق او عتي العين الخ احرأ مطلقاً او الكفار فواء اذ عتقه عن اعترافه بمسقط الاجزاء ولو
 قال ان فعلت فعدي رفعه عتي فاعلم انتم اه سم **(قوله وعند تأمل الخ)** ظرف اى عتي اه
 كتردى **(قوله ثم)** اى في النذر **(قوله من بحث الخ)** مرأى نغاي النهاية ما واقفه **(قوله يكون حكمه)**
 كالعتق الخ اى في عدم التعيين واجزأ الكثرة **(قوله كما تقرر)** اى ان نغاي قوله ان العتق لا يخالف به

وجود الصفة قال على الملاق لا يفعل كذلك بحث الابا ان فعل اولاً فعله لم يبحث الابا ترك مر **(قوله)**
 لكنهم في الظاهر ذلك الا في النذر الخ عبارته في باب النذر ومنه العتق يلزمي او يلزمي عتي عتي
 فلان او والعق لا فعل اولاً فعلان كذا فان لم ينو التعليق فلو وان فواء اذ عتقه عن اعترافه بمسقط الاجزاء ولو
 الخ احرأ مطلقاً او الكفار فواء اذ عتقه عن اعترافه بمسقط الاجزاء ولو قال ان فعلت فعدي رفعه عتي فاعلم
 وقوله العتق او عتي قسي فلان او والعق يلزمي ما فعلت كذا القول انه لا تعليق في ولا الالتزام الخ اه وقد
 هو يعمل التعليق قوله وقد هو كذا في ظاهره سقم من قبل يقال بين قد هو اى ان كنت فعلت
 كذا لم يمتنع في فتاوى السيوطي مسئلة رجل طلق امرأته واحدة ثم خرج من عندها فاقب شخص
 فقال ما فعلت برو حيث فقال لطفها سبقت فهل يقع عليه الثلاث الجواب نعم يقع عليه الثلاث واخذ
 له بانزارة **(مسئلة)** رجل قال لزوجته الملاق يلزمي فلان ان اذ ينفى بكون سبب الفرق بيني وبينك
 فانتمست له نصف فضايق عليه الجواب انما هي حادثة طقة فتعبر من حالف فان لم يفعل وقع عليه
 الثلاث **(مسئلة)** شاهد حلف بالطلاق لا يكتب مع فلان وورقة رسم شهادة فكتب الحالف اولاً ثم كتب
 الاخر الجواب ان لم يكن اصل الورقة مكتوبة فخط الله حلفه مولا كان ينعو بين في هذه الزاوية
 واطور ولا حله انه يكتب فها لم يتوالا حث **(مسئلة)** فمن قال لزوجته تكوني طالق فطلق اطلاقاً لم
 لا حلال هذا الا في الحال والاستقبال وهل هو صريح او كناية واذ اذ عتقه عن وقوعه في الحال فترفع
 ابغى لحظه لم يقع اصلان الوقت منهم الجواب الظاهر ان هذا اللفظ كناية فان اراد به وقوع الطلاق
 في الحال طلق او التعليق الخ الذا ذكر التعليق عليه وان هو قد لا يقع به شئ ثم بحث باحث في المسئلة
 الاخرى فقال لك انما اشتمل الطلاق وغيره هذا ليس كذا فعلت بل هو كذلك لا يمكن انشاء الطلاق

وكذا قوله الطلاق يلزمي
 او طلاقك لازم لي او واجب
 على لا فعل كذا على المنقول
 المتحد كذا اطلاقاً كما
 اطلاقاً ان بالطلاق او
 والطلاق لا فعل او ما فعلت
 كذا انفعلا وان الطلاق
 لا يخلطه لكنهم في ظهير
 ذلك الا في النذر وهو
 العتق يلزمي او والعق
 لا فعل اولاً فعلان كذا
 ف كروا ما يقتضي ما هنا
 وعند تأمل ما في ثمان
 العتق لا يخالف به الا عند
 التعليق او الالتزام او في
 أحدهما يعلم انه لا يخالفه
 فتدبره ولا تقر من بحث
 جريان ما هناك هنا يلزم
 عليه ان الطلاق يلزمي لا
 أقدم ل كذا يكون حكمه
 كالعتق يلزمي لا فعل كذا
 وليس كذلك ويطرق بان
 العتق عند الحالف كما تقر

فإن يعين واجزأت الكفار عنه مغلاف الطلاق لم يعهد الخلفاء وإنما العهود دفعها مقامه غير أن وعند المعلق به فلا يجوز غيره ولو لم يجز ابن
الطاطم الصريح الثلاثة بنسبة التاكيد (١٠) ليس تكرار وكذا في الكتابة كما رجحنا لزم كسبي ومافي الروضة عن شرح من خلافه يعمل على

ماذا نرى الاحتشاف أو
أطلق * (فرع) * يقع من
كبره على الطلاق من فرسي
أوسفي مثلاً وحكمه كالم
مما يأتي في قوله من وتأن أنه
ظاهر كتابنا بطائفة من
الم ينوم فرسي قبل فراغ
لفظ الجبين حيث يكون
كتابة تنو على التنية
سواء في ذلك المعنى وغيره
وهذا أصول من افتتخ
واحد بالطلاق عدم الوقوع
كانت طالق من العمل
ورباً من هذا ما قيل قلناه
أضاً على أن الأذرى بحث
فبين لا تعمل كبت نيسيل
الاعتدال على الخ (قوله فربيع) أى العنق (قوله فربيعه) أى عن الطلاق (قوله ولو جسي
أنا طالع) كان يقول أنت طالق فطرقه حجة لعل وأمع العطف فلا يبداه كتركوا طالق
مع العطف فراجع (قوله الثلاثة) أى السابقة في المتن (قوله وحكمه) كالم مما يأتي في قوله من وتأن
حمله أنه إذا قصد هذا بال فاقبله من الفرغ من صفة الطلاق كانت أى أعني صفة الطلاق كناية عن
نوى بها طلاق فربيعه وقع والالان قد قبل هذا لما إذا أخرجه عن الصراحة وأدام بقصد بها كذلك
فأصغى على صراحته سم على حج أهش ورشيدى وفى النهاية والمضى والروض والعباب ما وافقه
(قوله مما يأتي) أى أناعن الروضة (قوله ما لم يوالج) قبله معطوف فقط (قوله من فرسي) أى ويخو
(قوله خيئت) أى حين أقصد بخوم فرسي قبل الفراغ من لفظ المين (قوله في ذلك) أى الانفصال
الذكور وكذلك قوله وهذا الخ (قوله ويرد) أى قوله كانت طالق من العمل بأن هذا أى عدم الوقوع
في القيس عليه مع ذلك أى إذا قصد أن يمان العمل قبل الفراغ مما قبله ولم يشو به طلاق فربيعه
(قوله أنه يقع) ظاهره معطافاً (قوله وكان على الخ) عطف على كانت طالق الخ (قوله ويرد الخ) أى
قوله كأنه على الخ (قوله من نية الخ) أى مع عدم نية طلاق فربيعه (قوله خيئت) أى حين ورد ذلك
العزم (قوله وقم الخ) أى ظاهره وأباطنا (قوله والا) أى وإن لم يوافق الطلاق وقوله معطافاً أى نوى
الاقتراع أولاً (قوله وكذلك نال بادخاله) مكرور مع أنه ما فيها ينسب وبين الله الخ (قوله ذلك) أى قوله
وكذلك نال بادخاله (قوله أنه لا قبل ما الخ) ينبئ الأعم فربيعه سم على حج أهش (قوله ذلك) أى قوله
وكذا يقال أى يعمل على الباطن (قوله ذكرها) أى صاحب الأنوار مع ذلك أى ناسى طوائق (قوله

والوجه فقال ان هذا الاستقبال يقتضي ان يقع بعد مضي زمن كماله على مضي زمان فقلت لا تلام
بصرح بالتحقيق ولا بدق التعليقات من ذكر الحلق وهو الطاق والمعلق عليه وهو الفعل والزمان متشابه
وهنا يقع ذكر الزمان المعلق عليه قال هو مذكور في الفعل وهو توكي فانه يدل على الحدث والزمان قلت
دلالة فصلها ليست بالوضع والانتفية ولهذا قال العتقان ان الفعل وضع حدث معتبر بزمن ولم يقولوا ان الوضع
للمحدث والزمان مقصور على جنس في الخصائص بان الدلالة في عرف النحاة ثلاث اللفظية توصيفية ومعنوية
فالاولى دلالة الفعل على الحدث والثانية كدلالته على الزمان والثالثة كدلالته على الفعل بصرح ابن
هشام الحصري بان بابه دلالة الفعل على الزمان ليست لغتيا بل هي من باب دلالة النفعين ودلالات النفعين
والالتزام لا يعمل على الملاقاة والاعراض ونحوها بل لا يعمل فيها الاستدلال اللفظي من حيث الوضع والدلالة
اللفظية تثبت ما قلنا من ان هذه اللفظية قد انقضت في وقوع الطلاق بين العرب والمسلمين غش ذلك فان نوى بذلك الامر
لنفعي فقد برأت من كونها مخالفا لفرق في وقوع الطلاق بين العرب والمسلمين غش ذلك فان نوى بذلك الامر
على حذف الامة أي لتكوني فهو انت اعتنق في الحال بلا شك اه (قوله) وكسكم كايدي عما في قوله
من وثاق الخ) عبارة العياشي ولو قال أنت طالق من وثاق أو سرحنا إلى موضع كذا وفارقنا في المنزل فكناية
ظاهر أو يقبل باطنان قصدتول هذه في بادة تقبل فراغه اه (وعبر في الرض بدل قول في كناية الخ بقوله
كناية ان قاربه العزم على ان يادة أو توسل لان بداهة بعد فقال من وثاق أي أغشوه اه (قوله) يكون
كناية الخ) عبارة الرض وقوله أنت طالق من وثاق أو سرحنا إلى موضع كذا وفارقنا في المنزل
كناية ان قاربه العزم على ان يادة أو توسل لان بداهة بعد فقال من وثاق أي أغشوه اه أي فلا يكون
كناية يقبل مريحا وحله انه ان هذا قد قبل الفراق من سبيغة الطلاق كانت اعني صيغة الطلاق
كناية ان نوى بها طلاق وجهه ومعنى الاطلاق قصد هذه في بادة أخرجه من الصراحة وان لم يقصد هذا
كذلك قاله فيسقط صحتها (قوله) فالوجه انه لا يقبل الخ) يبقى الامر فرينة

(قوله غبتك) أى حين انصدحتم من فرسى قبل الفراغ من لفظا المين (قوله فى ذلك) أى التفصيل المذكور وكذا قوله وهذا الخ (قوله ورد) أى قوله كانت طالق من العمل بان هذا أى عدم الوقوع

في النفس علمة بذلك أي بما إذا فسد ذات الإنسان من العمل فقل الفرع مما قبله ولم ينو به ملائمة وحسنه
(قوله إنه يقع) ظاهر من ملحقا (قوله وكالتعليق الخ) عطف على كانت طالق الخ (قوله ويرد الخ) أي
(قوله إن الخ) (قوله إن الخ) أي من علمة ملائمة وحسنه (قوله فينبذ) أي من وجود ذلك

العزم (قوله وقع الخ) أي نظاروا باطنا (قوله وال) أي وان لم ينو باع الطلاق وقوله مطلقا أي نوى
الانقضاء أولا (قوله وكذلك ثانيا زادة الخ) سكر ومعنوه أما فمما ينسب وبين الله الخ (قوله ذلك) أي قوله

وكذلك في الزيادة قال (قوله انه لا قبل منه الخ) ينبغي الاعم قرينة سم على ج ا ه ع ش (قوله
وكذا يقال) أي يعمل على الباطن (قوله ذكرا) أي صاحب الانوار مع ذلك أي سائر طوائف (قوله

والوجه فقال إذا قصد الاستقبال فنبني أن يقع بعد مضي زمن كالمعلق على مضي زمان فقلت لا لازم
بصر حال التعليق ولا بدق النعيقان من ذكر المعلق وهو الطلاق والمعلق عليه وهو الفعل أو الزمان مشلا

هناهم بقع ذكر الزمان المعلق عليه قال هو مذ كرو في الفعل وهو تكويف فانه يدل على الحدث والزمان فالت
دلالة عليهم البت بالوضع ولا انقطاع ولهذا قال النخعيان الفعل وضع لحدث معتبر بزمان ولم يقولوا انه وضع

فالاولى كدلالة الفعل على الحدث والثانية كدلالته على الزمان والثالثة كدلالته على الفعل والصريح ابن هشام الخضر اوى بان دلالة الافعال على الزمان ليست لغوية بل هي من باب دلالة التضمن ودلالت التضمن

والالتزام لا يعمل بهائي العالم والآخر بروح هابل لا يتعدى فيها الاستدلال اللغوي من حيث الوضع والدلالة اللغوية ثبت ما قلنا من أن هذه المعقودات من قبل اللفظ السؤال تسكون في كسوف النون قلت لأخبر فانه

أفتعوني يا محمد إن يكون ألافارق في وقوع الصلابة بين العرب والمغون بمثل ذلك فان حوى بذلك الامر على حذف الهم أي تكون في وقتها اختلف في الحال بل انك اه (قوله) وحكمه كانه علم بما في في قوله

ظاهر أو يقل باطنان قد يقول هذه الزيادة قبيل فراغه اه وعبر في الروض بدل قول فكنا بفتح الخ بقوله كناية ان فارة العزم على الزيادة أو توسل ان بالله بعد فقال من وثاق أي وأخوه اه (قوله يكون

كتابة الخ) عبارة الروض وقوله أنت طالق من وثاق آدمي العمل ومـ - شاكلي كذا وأوراقك في المنزل
كتابة ان فائدة العزم على الزيادة أو الوسط لان بدله بعد فقالت من وثاق أي أوثقه اه أي فليكون

كناية أن نوى جهاطل قزوين وقع والانفلان قد هذال زيادة أخرجه عن الصراحة وإن لم يقصد هـا
كذلك فالصحة على صحتها قوله فالوجه انه لا يقبل الخ) ينفق الامم قرينة

إدعى الباطن أمافي الظاهر لوحدة أنه لا قبل منه ذلك وكذا إذا ألقى مسائل كثيرة
أولها هذه (أأنت طلاق) أنت (الطلاق في الأصم)

ول

أقاربه لم تطأ زوجته وبمعين جده على الباطن اما في الظاهر لوجهه لا يقبل منه ذلك وكذا في المسائل كثيرة ذكرها مع ذلك ثم رأيت بعضهم أوله بذلك (لا أنت طلاق) أنت (الطلاق في الاصح)

ذكرها مع ذلك ثم رأيت بعضهم أوله بذلك (لا أنت طلاقو) أنت (الطلاق في الاصح)

بل هما كتابان كان فعلت كذا فافسده إطلاقاً أو فهو غلط لأن كلاهما ظاهران المصدرون لا يعمل في العين إلا أو سعاد كذا أنت طالع ترجيم
 طالع شش وذا من وجوه واعتقاد صراحة مردود بأنه يصلح ترجيم الطالب بطالع ولا يخص إلا المتكرد كذا أنت طاعة أو نصف طاعة وأنت
 وطاعة أو مع طاعة أو فبذلك طاعة أو الطلاق وعلى الإطلاق يعلم مما تقرر وعما سفي (١١) صفة ثالثه كان الخطأ في اللفظ فبذلك المثل
 بالحق لا يضركم ولا يارب
 ونسبه ما هو غلط وجنه
 بقوله أنت أو أنتا طالع
 وأنت تقول له طاعة في قول
 هي مطابقة فلا يقبل إرادة
 غير هاتين تقدم سؤالها
 بصرف اللفظ المهمون ثم
 لولم تقدم لهذا كرجع
 لنتي في نحو أنت طالع
 غائبة وهي طالع وهي
 حاضرة قال البغوي ولو قال
 ما كنت أنت أخلقك كان
 اقتراراً بالطلاق وكأنه اغما
 لم ينظر للقول المرجح عند
 كثيرين أن في كاديس
 اثباتاً لأنه ضعيف عنده
 دغاً لكثيرين أيضاً
 رعاية العرف فأن أهله
 يفهمون منه الإثبات
 (وترجمة الطلاق) ولولم
 أحسن العربية (بالجمبة)
 وهي ماعدا العربية (صريح
 صلي المذهب) الشهرة
 استعملها عندهم في
 معناها شهرة العرف يستند
 أهلها ما ترجمه الفرق
 والصراح فكذلك على ما
 اتفقت عليه وأما عند
 الأفرى ونقل عن جمع
 الجرم به أن الذي في أصل
 الروضة في الامام والرواني
 وأما رسماً أنها كتابة
 بعدد عن الاستعمال ولا
 ينافي تأثيره عندنا في أنت على حرام لأن ما علموا من إطلاق بخصوصه بخلاف ذلك وإن اشتهر ولا يقبل ظاهر امر في هذه
 الصراح عن موضوعه إثباته كقولهم أردت الطلاق فأنى أو مفارقتها المعتزل أو بالسراح التوجه إليه أو أردت غيرها أنسب لساني البهائم أن
 قال الألوذ به بما هما وثائق والثاني كالتفاتك وتوديعها عند شهرة أو الثالث كاسمى عن أمرها بالكتابة لغير الزاغة على ما يحتمل
 بعضهم فيهما قبل ظاهر أول طالع أن كلامه فأنه هل هو من ترجمة الطلاق أو كتابة أو لفظاً يحمل والأقرب الثاني فيرى بينه وبين الترجمة

بل هما كتابان كان فعلت كذا فافسده إطلاقاً أو فهو غلط لأن كلاهما ظاهران المصدرون لا يعمل في العين إلا أو سعاد كذا أنت طالع ترجيم
 طالع شش وذا من وجوه واعتقاد صراحة مردود بأنه يصلح ترجيم الطالب بطالع ولا يخص إلا المتكرد كذا أنت طاعة أو نصف طاعة وأنت
 وطاعة أو مع طاعة أو فبذلك طاعة أو الطلاق وعلى الإطلاق يعلم مما تقرر وعما سفي (١١) صفة ثالثه كان الخطأ في اللفظ فبذلك المثل
 بالحق لا يضركم ولا يارب
 ونسبه ما هو غلط وجنه
 بقوله أنت أو أنتا طالع
 وأنت تقول له طاعة في قول
 هي مطابقة فلا يقبل إرادة
 غير هاتين تقدم سؤالها
 بصرف اللفظ المهمون ثم
 لولم تقدم لهذا كرجع
 لنتي في نحو أنت طالع
 غائبة وهي طالع وهي
 حاضرة قال البغوي ولو قال
 ما كنت أنت أخلقك كان
 اقتراراً بالطلاق وكأنه اغما
 لم ينظر للقول المرجح عند
 كثيرين أن في كاديس
 اثباتاً لأنه ضعيف عنده
 دغاً لكثيرين أيضاً
 رعاية العرف فأن أهله
 يفهمون منه الإثبات
 (وترجمة الطلاق) ولولم
 أحسن العربية (بالجمبة)
 وهي ماعدا العربية (صريح
 صلي المذهب) الشهرة
 استعملها عندهم في
 معناها شهرة العرف يستند
 أهلها ما ترجمه الفرق
 والصراح فكذلك على ما
 اتفقت عليه وأما عند
 الأفرى ونقل عن جمع
 الجرم به أن الذي في أصل
 الروضة في الامام والرواني
 وأما رسماً أنها كتابة
 بعدد عن الاستعمال ولا
 ينافي تأثيره عندنا في أنت على حرام لأن ما علموا من إطلاق بخصوصه بخلاف ذلك وإن اشتهر ولا يقبل ظاهر امر في هذه
 الصراح عن موضوعه إثباته كقولهم أردت الطلاق فأنى أو مفارقتها المعتزل أو بالسراح التوجه إليه أو أردت غيرها أنسب لساني البهائم أن
 قال الألوذ به بما هما وثائق والثاني كالتفاتك وتوديعها عند شهرة أو الثالث كاسمى عن أمرها بالكتابة لغير الزاغة على ما يحتمل
 بعضهم فيهما قبل ظاهر أول طالع أن كلامه فأنه هل هو من ترجمة الطلاق أو كتابة أو لفظاً يحمل والأقرب الثاني فيرى بينه وبين الترجمة

لاهم يتكرروا القرآن **المعطل** لا يلا على لسان حمله الشر بعثوا نكح حرام كتابا متشابها كذا ما تضمن لم تشهره عنهم والذي يقفه على الاول معاملة الخلف بعرف بالامه بطل مقلمه عند غيرهم وهو بالف عاظمهم (وكتابه) أي (١٣) الطلاق الفاظ كثيرة ذيل لا تنصرف (كانت

مطلقة اه معني **(قوله لم يتكرروا القرآن الخ)** وهو من اشتراط التكرار فيما ورد في القرآن وليس مجرد عبارة المتكرر لان العزم على انما يؤخذ من ورود القرآن به وتكرره على لسان حمله الشرع وليس المذكور كذلك اه وهي سائلة عن الاجماع **(قوله على الاول)** أي ما يحتمل الرجوع **(قوله وبال)** عاظمهم اه أي متبرع حاله فيه اه عس **(قوله أي الطلاق)** الخ قوله سمي واشر في المعنى الاقوله ومثلهما الى المتن وقوله طلقت بنفسه وقوله يتجدي الى أي أهك ان تولد نفسك (قوله المتن كانت خلية الخ) لو قال لزوجه تكون طلاقا على طلاق أو لا احتمل هذا اللفظ الخالو والاستقبال وهل هو صريح أو كتابة والظاهر انه كتابة فان أراد به وقوع الطلاق في الحال طلقت أو التعليق احتاج الى ذكر المعلق عليه والافهرو وعلا يقع به شيء سم ومحمد ان يكن معطافا شيء والا قوله ان دخلت الدار تكون طلاقا وقع عند وجود المعلق عليه وأما كوفي طلاقا صريح يقع به الطلاق لا وكذا تكون على تقدير ولام الامر كقائه عس اه يبره على المنهج **(قوله من الزوج)** عبارة الغني من وكذا يتبدل الجار والمجرور فيما بعده اه **(قوله لم قطع الهمة)** أي على خلاف التقديس اه عس **(قوله من التبتل)** أي التعزيب بلا مقتضاه اه عس **(قوله ومثلهما)** أي بطله في الكسوة وقوله ملة بضم فسكون وقوله حصه أي قطع أنه **(قوله بان)** ورواه اه روض **(قوله كاسم)** أي في شرح روضه الطلاق الخ **(قوله يجوز عكسه)** عبارة الغني وقيل بعكسه وجعله المرطري خطأ اه وعبارة الشريسي قوله ويجوز عكسه نقل الزاوي عن المرطري انه خطأ وظاهره ان لا يكون خطأ لان تصد به معنى الاول اما لو قدره مفعول كلفنا نفسك فلا يخاف ان لا يكون خطأ فتأمل اه **(قوله المتن باهك)** سواء كانا أهلا أم لا اه معني **(قوله أي لاني طلقتك)** واجمع لقول المتن اعندى الخ **(قوله كيجزى البعير الخ)** أي ليرى كيف شاء اه معني **(قوله وهو الخ)** صيانة القلموس السر بالمشية بجملة انتهت اه مسيدع **(قوله أي صيري)** من صير **(قوله أي ألقى)** طلقك (راجع لقول المتن دعسني الخ) أو لقوله لا أتدبرك الخ **(قوله المتن وتوها)** من الخواذ هسي ماضية وبما علمتونه ما لو لم شخص بالطلاق على شيء فقال شخص آخر أو أمان دخل بمنسك فكون كناية في حق الثاني اه عس **(قوله كيجزى ويحجرى)** أي كاس الفراق وذوق أي امرأته وباتني ويد في العالم لم يكن بعد وهذا الثاني على القول باه كناية لان الكناية لا تخين فيها وبما يتبين ان جعلناه صريحا الثاني أن لا ينوي شيئا بل يطلق والواقع في هذه الحالة في حق العاين باطلناه وجه ما خذ الصراحة والله بالصراحة استحوط ما طاهرا ٣ ان قوي بل ينبغي أن لا يجوز به وفي حق الغشيه محمل فوق **(فرع)** اما لو قال على التلاق بالتاه فهو كناية طعافى في كل أحد لا على الواقع والفرق بينه وبين تالق ان التالق لا يعنى به بجملة والتلاق معصى محتمل **(فرع)** ولو قال أنت دالني بالمال فكيف أن ما في معاني تالق بالتاه لان المال والماه أيضا متعارفان في الابدال لان هذا اللفظ مشهور في الاسنة كاشتهار تالق فلا يمكن أن يأتي فيه لقول بالواقع مع فساد النية **(فرع)** ولو قال أنت طالق بالاف المعقودة قريبة من الكاف كالفظ بها العرب فلا شك في الواقع فلو بدلها بكاف لم يمتنع في ذلك فكيف أن يكون كقوله تالق بالتاه لانه يخطأ عنه بعدم الشهرة على الاسنة لظاهره انه كدالني بالمال لانه لا معنى له بجملة والتاهو اتفاق والكاف كثير في الغنوة وفي اذا السجاء كسقط وقسشت **(فرع)** فلو بدل الخرفين فقال تالك بالتاهو الكاف فحتمل أن يكون كناية لانه أضعف من جميع اللفاظ السابقة منه لا معنى له محتمل ولو قال تالك بالالك الكاف فهو أضعف من تالق مع انه له معنى محتمل منها المدالة للفرع ومنه المساحة يقال تالك المرأان أي تساحتها فكيف كناية تحذف بالسحقا والاصل ان هذا اللفظ بعضها أقوى من بعض فافهمها تالق ثم دالني وقدرتها طالك ثم تالك ثم دالني أي أبعدها

خلية أي من الزوج فعلمه بمعنى فاعلة (روية) أي منه (تة) أي معطوفة الوصلة اذا ثبت القطع وتذكر هذا لفتوا الا شهراته لا يستعمل الامم فالبايع قطع الهمة (تة) أي متروكة النكاح ومعنى من التبتل وهو لها مثله من مثله به دعه (بان) من الدين وهو الفرقه وان زاد بعده ينو في ثلثين بعدها أي كاسم (اعندى) ماضية بمرطري (ولو لمعير) موطونة طلقت بنفسه (الحق) كسر ثم فتح ويجوز عكسه (باهك) أي لاني طلقك (جاءك على غارني) أي خطبت سيالك كيجزى البعير بالقاء وما عفى الصهر على غاربه وهو ما تقدم من الظاهر وارتفع حسن العتق (لأنه) أي أوجر (سرك) بفتح فسكون وهو الابل وما عسى من المال أي تركتك لأهنتك شاك اما كسر فسكون فهو طعافى أصا (اعزى) بجملة فمجمعة الغباء وتصح ارادته هنا أيضا (اعزى) بجملة فمجمعة أي تبا عدى عسى (الفرق) بجملة فرله أي صيري غريبة أي بجملة فمجمعة أي التوكي (ودعسني) بفتح سيد الله من الوداع أي لاني طلقك (وتوها) من كل ما شفى بالفرقة اشهارا قريبا كقوله

ترؤدى اخرى سافرى تغنى لستى روت منك الى أهك لا حاجتي ذك انت وشانك انت وليه نفسك وسلام ط
م قول الغنى أطلها الخ يمكن في النسخ وهي غير ظاهرة فلتحذر

وكلى واشربى خلخالين وهم فمهماؤا وقت الطلاق في قبض نوارك الله لك الاذ لك وسذكر ان أسر كتك مع فلانة وقد طلقت منه اومن
غيره واما نيك طالق أو بان ولى طلاقا كتابا تخرج فخرجها وتوحي أعثا الله ويفرق بينه وبين لعل الله يسوق اليك الحبيب بان هذا
أثر الب ارادة الطلاق لان ترى سوق فغير يستعمل فى ترى حله ولزوج ولا كذلك الفنى أحسن الله خرافك اغفر لى أى بالين المحمة
تخلف اغفر بالهمه لى أى نفسك عنى فالت الذى يظهر انه كتابا فغدى وفى عنوان الشرف فلان المقرى ان قتل نكاحك كتابا فهو اقصا من
عبد السلام النشرى وخاله الو جيله النشرى وغيره قال اما نكاحك فكن كتابا لاشك انتهى وبه يعلم الان الوجه الاول اذا فرق مع نية
الانقاع بذلك من البنى للفاعل والقول (١٤) ويمعى ذلك فى قطع نكاحك رطلعت وفالته لى انا طلقة فقال المرأة كان كتابا فى

الطلاق والعقد على الأوجه
فان نوى الطلاق وحده وقع
أو والعقد وقع ما لو أخذنا
من قول الرافعي وغيره ان
أنت واحد أو ثلاث أنه
كناية ومثله ما لو قيل له هل
هـ طالق فقال ثلاثا كما
يأتي قبيل آخر فصل في هذا
الباب وبقرق بنسب وبين
قوله طالق حيث لا يقع به
شيء وإن نوى أنت طالق
قرينة هذا المذهب على
تقدمها والطلاق لا يكفي
فيه بعض النية بخلاف
مستلثان وقوع كلامه
جوابا يزيد صحة نية بانه
ذكر فـ لم يتخصص النية
للايقاع وكلماته ما لو طلقها
رجعيا ثم قال جئت بها على
فلا يقع به شيء وإن نوى على
المعصية لافترقه ووقع
البغى ووجه الثلاث ان
قواها ينبغي وقوعه بفرض
اعتمادها على ما ذكرنا
بأنه الطلاق لا يقال أنت
طالق ثم قال لا تلا وقد فصل
بينهما كما مر بسبب التنبيه

مطابقا على ما رُفِعَ قال بعضهم ولو قال له بذلت صدقي على طلاق فقال طالق ولم يدع ارادة غير ما طلق كما أشار اليه الشيخان فيقول الدار
الثاني في الاتصال القائمة مقام اللفظ انتهى وادركهما ولو قيل ان أنكر شرأ أمر أن طالق ان كنت كاذبا فقال طالق وقال ما أردت طلاق
أمر أني قبل لأنه لم يوجد منه ما دلالة اللفظ وان لم يدع ارادة غير ما طلق انتهى (15) وبنا عليه نعم تنافي فهو ما أردت وان لم

يدع في حالة الاطلاق لكن
وجه غيرهما ما قلناه آخر
بان الظاهر من قرب كلامه
على كلام القائل وبأن
منه الطلاق عند الاطلاق
وهو متجه لما مر في شرح
كلامه لأن الظاهر المذكور

يصير طلاقا ويجوز وجوده
صحيحا لكن لضعفه قبل
الصرف بالنسبة تأخذا
فلا هذا به بل من طرف
كلامه هو أنه لا يشك
لذلك القائل في ما قلناه لان
فيه ما يصير صريحا بخلافه

في بذلت الى آخره فلا يقع
به شيء كما هو مما سبق من
الظاهر طلاقا مالم يسمه
يصح تنزيهه عليه من نحو
ان فعلت كذا ان زوجك

طلاقا وما بدأت الخ فلا
يتغير فيه ذلك فتأمله ولو
قال متى طلقته فطلاق
معلق على اعطائها لي كذا

ثم طلقها فرفع لأنه اذا وقع
لا يباقي والاخر مقصوده
انه اذا وقع منه لفظ طلاق لا
يقع مدلوله وليس كذلك
نعم ان قصد في هذه الصورة

ذلك التعليق عند الايقاع
قبل ظاهرا لا حضرا ذلك
النقد بالقرينة السابقة
(والاضحى) أي كل لفظ
صرح به أو كتابته أو كتابة

انه من فصل عما قبل بذلك انما هو انقطع فثبت عنه صراحا لا (قوله على ما مر) أي آتيا من استعمال
التفصيل بين الاتصال وعدمه (قوله غيرها) أي غير الزوجة (قوله وأراد) أي البعض بقوله كما أشار اليه
الشيخان الخ (قوله قبل) أي لا يحكم عليه وقوع الطلاق (قوله وتأمله) أي قول الشيخين المذكور
بعدم تنافي فهو الخ أي لان قول ما أردت طلاق أمر أي بفهم عدم وقوع الطلاق فإذا أراد غير
الزوجة أو طلاق وقوله ما دلالة لم يدع ارادة غير ما الخ يفهم وقوع الطلاق في ما اذا ادعى ارادتها أو أطلق (قوله
ما أردت) أي الى آخره وقوله وان لم يدع أي الى آخره وقوله في حالة الاطلاق متعلق بقوله تنافي الخ (قوله
لكن وجه غيرهما الخ) حاصله ان مفهوم الثاني من غير دون الأول اه كرهى (قوله ما قلناه آخر) في
وان لم يدع الخ (قوله وبأنه) أي من ذلك التوجيه قال المكرى أي من الترتيب اه (قوله ان
الظاهر المذكور) أي بقوله بان الظاهر قرب كلامه الخ (قوله بصير) من التفصيل (قوله طلاق) بضم
الحكاية (قوله اضعه) أي وطاق المذكور (قوله بالنية) أي بنية الزوج غير الزوجة (قوله هنا) أي
قبل الطرف الثاني في اللفظ في القائمة مقام اللفظ (قوله وبه الخ) أي بقوله لكن وجه غيرهما الخ اه اقل
المكرى أي بالزوجة اه (قوله لان فيه) أي ما قلناه من صراحه أي طلاق (قوله بخلافه) أي طلاق (قوله
ما سبق) أي في شرح كلامك ذلك (قوله ذلك) أي التزبل (قوله ولا) أي وان وقع معا (قوله مقصوده) أي
أي تأخير هذا المقصد (قوله في هذه الصورة) أي في قول طلقته بعد ان قال متى طلقته (قوله بالقرينة
الخ) وهو قوله متى طلقته الخ (قوله أي كل لفظ) الى قوله وبحيث في المعنى والى قوله أي بان قصد العرفي
النهاية لا قوله قال الى قوله بابت (قوله أي كل لفظ صرعه أو كتابته الخ) فقوله لزوجته أنه عتقها أو لا
مألى على ان نوبه الطلاق طلقه لا اقلا اه معنى (قوله صرعه الخ) الأولى صرعه الخ (قوله
نعم آتينا الخ) لا يخفى ما في هذا الصنيع وان كان الحكم معصا اه سدح مرارة الخ لقوله آتينا لك
الأولى طلاق اه وصاروا المعنى وقوله لزوجته طلقته أو تسخلى أو تسود ذلك ان نوبه العتق عتق والا فطلاق
قوله لعبد اعتدا واستمرى رجل لقول لا يعتق به وان فاد لا صحه ذلك في حق قوله لعبد اه امتا ما نمت من
أو اعتقت نفسى لغو لا يعتق به وان فاد بخلاف الزوجة لان الزوجية تشمل الجانبين بخلاف الوف فانه مختص
بالمالك اه (قوله معناه) أي الصريح المذكور فمأى العتق (قوله هنا) أي في الطلاق (قوله اذا
على الزوج الخ) لا يخفى انه انما يناسب الصيغتين الاوليتين لا الاخيرتين فلان ما من المعنى انما (قوله
تتملها) أي الزوج والزوجة فصحت اضافة فعل كل منهما اه عش (قوله والرق مختص الخ) أي فم تصح
اذا قلنا المختص منه السيد وقوله لعبد أي بالامانة فكنا يتعق اه عش (قوله الحسابي) بحسب ما
مهلين في دفعه بعد انما يتوقف على حكمه بحسب ما يقتضيه من (قوله انه غير كتابته بعد الخ) فذلك
فيه فيما ذكرنا من العبد امره جلاله بالقرينة مع على سبيل ما كان يسوغ له من نظرا له في قريب جنته
ارادة العتق به واللفظ وهو متعق ونحوه ولا يعتق بخلافه والحال اه فاد وكان الخطأ من يديه اه
سدح اقول وقد يدع التوقف على الشارح عادة (قوله والاخرى) أي وبحيث الاخرى (قوله لا يكون)
أي انه لا يكون الخ (قوله هنا) أي في الطلاق (قوله قال) أي الاخرى (قوله تم) أي في العتق وقوله كما

وقال انما رأتى طلاقا ولا ينبغي لي أن أطلقها فالتلفظ بما قلنا قلنا وتلفظ وشهدوا بذلك عند
الحاكم لا يحكم بالطلاق وكان في الابتداء يفرق بين الجاهل والعالم كما هو جواب شمس الاعجاز الخواني ثم يرجع

طلاقا وتوكسه) أي كل لفظ طلاق لا صرعه أو كتابته أو كتابة لا لا كل منهما على انما قلنا اه كرهى آتينا لك
اعتدى أو استمرى رجل لعبد لغو ونوبه العتق لعدم تصور معناه في بخلاف فظاهر ما قلناه في الزوج بحسب ما لو اختلف
الزوج بحسب ما لو اختلف المختص بالمالك وبحسب الحسابي في نحو تقيم وتسرى لعبد غير كتابته لعبد بخلافه عتق الاخرى في نحو آت
لنوبه ولا يمولى لا يكون كتابته على الأقل ففضل ما أطلق على الغالب لان كل كتابته تم كتابته هذا أي كما في عكسه

وقوله بانتهى أو حرم على كتابته في الاقرار به وقوله لو لم يزوجها اقرار بالطلاق أي وبأنه شاء العدة كالمظهر وجعله ان لم تكذبه والا
 زمت العدة سواء ذكرا أم أنثى اقرارها واصل (١٦) سكونهم عن ذلك لهذا ولها تزويجه وقوله كتابته وقيل التلويح به

أي عدم الكتابة والحال على القلب من قوله نعم الخ (قوله وقوله) أي السيد بانتهى عطف على نحو أنت لله
 الخ فهو مما يحتمل الأذى كالمصرح بضياع النهاية (قوله كتابة) أي أنه كتابة الخ اه ع (قوله به)
 أي العتق ولا يخفى أنه لم يظهر إذا كان القول المذكور من البديك أو شرأ بالامتن البديعة نظير ما مر من
 الحساب فليراجع (قوله وقوله الخ) أي الزوج ومظهره مع النهاية بانه عطف على نحو أنت لله فهو
 مما يحتمل الأذى أيضا (قوله ولو لم يزوجها) أي شرطنا في الزوجية (قوله اقرار بالطلاق) كان الفرق بين قوله
 لو لم يزوجها وقوله لها تزويج حيث كان أي الثاني كتابته أي الاقرار بالطلاق عطف على تزويجها بنفسه
 وخلافها فليراجع اه رشدي ولا يخفى ان الفرق المذكور لا ينافي بانتهى في قوله لو لم يزوجها (قوله
 ويحتمل) أي كونه اقرارا بانقضاء العدة وكذا الاشارة في قوله لا في ص ذلك (قوله ان لم تكذب) أي
 الطلاق (قوله لهذا) أي لتزويج الاقرار بأنه شاء العدة على عدم تكذيب المرأة اه كروي (قوله
 ولها) أي في تزويجها وقوله الخ أي لو في الزوجية معطوفان على قوله ولو لم يزوجها الخ (قوله كتابة) أي اقرار
 بالطلاق ثم ان كان كذا أو أخذناه بظاهره لم يضر ما يتخلف كتابة الطلاق فانه اذا فرحت بها نظارها
 وباطنها اه ع (قوله ولو قيل) أي قوله وبما يخفى في النهاية لا في ما سمي عليه (قوله لم تطلق زوجها)
 معناه اه ع (قوله لا ان التكميل لا يدخل الخ) يؤخذ من جواب ما وقع السؤال عنه في اللرس وهي
 ان شخصاً غاب على زوجته البلب ثم حلف بالطلاق ان لا يقع لها أحد وغاب عنها ثم رجع وفتح هل يقع
 الطلاق أولا وهو عدم وقوع الطلاق لما ذكره الشارح اه ع (قوله وفيها) أي الروضة تستمر مقدم
 لقوله انها طلق وقوله في امر آمن الخ أي في قولها امر آمن الخ وقوله وهو نفي أي والحال ان الناطق به في
 السكينة (قوله انما طلاق) عبارة انها بطلاق اه قال ع (قوله انما الطلاق) هو موافق لما تقدم من
 ان التكميل لا يدخل في عموم كلامه عبارة ع (قوله سم قول الشارح في الروضة الخ) قال
 شيخنا ما تفرغ من الروضة ليس على هذا الوجه كما ينبغي في كل فرض الوهاب وبه يندفع ما أورده الشارح اه
 (قوله بدون تعيل الاولى) ولو قال في هذا الخط لا يدخل في خطابه لكان ونحاه اه رشدي (قوله
 يختلف من الخ) قد ثبت لكل على هذا الفرق قول الروض أي والنفس ولو قال نساء المسلمين طوائق لم تطلق
 امرأته قال في شرحه ان لم ينو طلاقها بانه على الأصح من ان التكميل لا يدخل في عموم كلامه اه سم (قوله
 عابها) أي تلك القاعدة والجارمة على كلامهم وقوله ولحق الخ عطف على لحوى الخ (قوله وأقرب ابن
 الصلاح) أي قوله وأقرب زوجة في النهاية لا قوله في الظاهر (قوله ان غبت عنها الخ) هذا اقرب من نحو ان
 فعت كذا ما أنت زوجة في المتقدم في النية المذكور وقول المتن وعمر بها الطلاق فليست وجه تغاير
 الحكم اه سم عبارة ع (قوله تعيل) أي اقرارا بأنه انما يزوجها بق سابق لغرضه لم ينطبق على ما ذكر
 لانه من الاجزاء لم تكن انتمى فوجدت حتى يكون ذلك انما امر من الطلاق بعد فاك ان اقرارا به كتابة
 في الطلاق كذا قدمناه ع في نحو ان فعلت كذا فقلت في زوجة اه (قوله في الظاهر) انظر ما الحكم في
 الباطن اذا قصد به إنشاء التعلق اه رشدي اقول لو تقدم في النية انه كتابة طلاق عند حصوله على
 الباطن لكانت باقية (قوله وأقرب زوجة الخ) عطف على ان الصلاح (قوله ولو طلبت) أي التي في النهاية
 الى ما قلناه عليه الفتوى اه (قوله الشارح في الروضة الخ) قال شيخنا ما تفرغ من الروضة ليس فيها على هذا
 الوجه كما ينبغي في كل فرض الوهاب وبه يندفع ما أورده الشارح قال في شرح الرض ان لم ينو طلاقها بناء
 على الأصح من ان التكميل لا يدخل في عموم كلامه اه (قوله يختلف من الخ) قد ثبت لكل على هذا الفرق
 قول الرض ولو قال نساء المسلمين طوائق لم تطلق امرأته (قوله ان غبت عنها سنة) انما طلاق عند حصوله على
 قريب من نحو ان فعلت كذا ما أنت زوجة في المتقدم في النية المذكور وقيل قول المتن ومصرحه به الطلاق

تعلق من ذلوله لغيره لا يابى
 فقال امرأته يذلولها لم
 تطلق زوجته لان أرادها
 لان التكميل لا يدخل في
 عموم كلامه كذا في الروضة
 وفيها امر آمن في السكينة
 طلاق وهو فيها انما طلق
 وبما يخفى على أنه يدخل
 في عموم كلامه والذي
 يقصده انما ذكره
 الحكيم دون تعيل
 الاولى اذ لا عموم فيها لان
 العلم لا عموم فيه بل لا ولا
 شمولاً يختلف من فاعها
 العموم المتعلق فتملها
 لفظه في موضع انتمى بطلانه
 في الاولى فاحتاج لنيتها على
 ان لكانت تقع صريح ما هنا
 على تلك القاعدة لا لعمولة
 ولا يخفى على من تأمل
 في كلامهم عليها
 ولحقا اختلافه في الواقع
 ابن الصلاح في ان ثبت
 عنها سنة فاعانها تزويج
 بانه ان روى الظاهر وال
 الزوجية بعد قضية السنة
 فلها بعد ما يزوجها شاء
 عدها تزويج غيره ولو
 زعم في الطلاق ثلاثاً من
 زوجتي ففعل كذا ما به ان
 لوى بياضه بقدر عدم
 الفعل وقع لان اللفظ يجعله
 بقدر كائن أو واقع على
 ولا فلا به بتأديماً ثبت
 به في العاقبة ملكاً تزويج
 على أنه كتابة يتقدر
 الطلاق واقع على ان تزويج على ان هذا يجعله اللفظ اجتماعاً لظاهره فهو نظير ما قاله أبو زرع ولو طلبت الطلاق
 فقال اكبر الوالان

(قوله)

فكنائيو يفرق بينه وبين ما مر في جعلها ثلاثا بان ذلك لو ادقم جعل الواقع واحدة ثلاثا وهو عند قائل يكن كائما به ذلك بخلاف هـ فان
سوالها ان يقولوا زوجي الحاضر طلاق وهي غائبة (وليس الطلاق كناية لظهور وعكسه) وان اشترى كافي اعادة القصر لا مكان استعمال
كل في موضوعه فلا يصح عنه القاعدة المشهورة وان ما كان صريحا في بابه وجده نفاذا في موضوعه لا يكون صريحا لوجه كناية في غيره وفيها
كلهم معهم ينته في شرح الايراد الكبير في باب المساقاة وما في انت طالق كظاهر اى انه لو نوى بغيرها اى طلاقا آخر وقع لانه وقع ما بعد فعل
ما هنا في انطقا لظهور وقوم مستقلين فلا يخلو من وجه انت وتجو منك (على احوال اوجرتك) او كالحرا والمنة والحضرة (ونوى طلاقا) وان
تعدد (او ظهورا حاصل) ماؤه لاقتضاء كل منه القصر فيلزم ان يكون عنه بالحرام لا يتناقض هذا القاعدة المذكورة لان افعاله لا يكتفى عند
الاطلاق ليس من باب الصريح وان كناية لهما من قبيل دلالة الالفاظ ودلول اللفظ (١٧) تحريجا او ما يعجب الكفاية فحكم بربته
الشارع عليه عند قصد

(قوله فكنائية) الظاهر انه كناية في الطلاق والرد فارجع اه وشدي (قوله وبين ما مر في جعلها
ثلاثا) اى من الله لا يقع به شيء وان نوى على العتد اه عش **(قوله واحدة)** معمول الواقع وقوله ثلاثا
معمول جعل الخ **(قوله وكذا الخ)** اى كناية **(قوله وهي غائبة)** جهة سالبة **(قوله وان اشترى كافي)** قوله
وفيها كلام في المعنى والى قوله والحاصل في النهاية الاقرو وفيها كلام في السياق **(قوله ان ما كان صريحا)**
الخ فنية الاقتصار في التعليل على ما ذكر وقوله الا في سياق الخ ان كلام من كناية الطلاق والظهور
يكون كناية في الاقرو وهو بكون كل من الطلاق والظهور لا يكتفى عند العتد لان العتد
للا راء الشرح به كل منهما بكون كل من الطلاق والظهور اه عش أقول ويصرح بذلك قول المتن لفظا
لزوجته الخ **(قوله فعمل ما هنا)** اى قول المتن وعكسه **(قوله او كالحرا الخ)** عبارة والمعنى والاسنى في شرح
وعليه كفاية عين وقوله انت على كناية او انحر او انحر واو القدر فكقوله انت حرم على فصار من ان قصد
به الاستغفار فلا شيء عليه اه وبعد بذلك ان كل المناسب تقدم قوله او كالحرا الخ على قول المتن اوجرتك
(قول المتن طلاقا) رجبا او باثنا وان تعدد اه معنى **(قوله هنا)** اى ما في المتن **(قوله انما)** اى
الكون صريحا والكون كناية **(قوله تحريجا)** اى الزوجة **(قوله عليه)** اى اللفظ **(قوله ان موضوع)**
لفظ القصر يصدق الخ اى فهو مشترك بينهما بالاشتراك المعنوي **(قوله فيما يشترطه)** اى الطلاق
او الظاهر **(قوله وما في القاعدة الخ)** اى وما هنا من استعمال اللفظ في موضوعه لغيره المشهور **(قوله وما)**
سب كبري حرة **(قوله ومن نحو الاشوة)** كالكتابة **(قوله وهي)** اى ان يستعنا اى في الاختيار **(قوله)**
بخلاف بينهما اى الطلاق والظهور **(قوله كناية في اختيار الطلاق)** تأمل ما لو تأخر الاختيار وقد فعل يقع
الطلاق حينئذ فحسب العدة من حينئذ او بين وقوعه واللفظ الاول حتى وانقضت العدة قبل اختيار
الطلاق عند لم تعد اه سددع أقول قياس حسب عدد المجهمة من التعيين حسب العدة هنا من
الاختيار فارجع **(قوله كاختيرت لظهور الخ)** اى فهو صريح في اختيار الظاهر **(قوله وبه يفرق الخ)**
اى يكون الاختيار هنا بغير اللفظ **(قوله انما لو اوجها)** الى قوله واعترض المعنى في النهاية **(قوله)**
مترتين كذا في أصله رحمه الله تعالى وكان الظاهر مترتين اه سددع **(قوله يكتفى في انما)** الخ
معد اه عش **(قوله فيغير ويشتمل الاختار)** ايضا الخ اعتد المعنى وشتم التهجج لروض **(قوله)**
لكن القياس الخ اعتد مر اه سم **(قوله اوجع في الاقرو من ان النوى الخ)** وهذا ما قاله ابن الحداد
وهو العتد اه نهاية **(قوله عليه ما)** اى فيغير ويشتمل الاختار **(قوله يؤيد الاول)** وهو ما رجع به
فليتأمل وجهه تغاير الحكم **(قوله ان القياس ما وجع في الاقرو)** اعتد م ر

القصر أو الاطلاق لانه
على القصر لا عند قصد
طلاق او ظهورا اذا كذره
في لفظه ما لو حاصل ان
موضوع لفظ القصر يصدق
بكل من الثلاثة لكنه عند
الاطلاق اشهر استعماله
في قصر بغير الوط فقط لعل
صريحا فيها اشهر فيه
وكناية فيما يشترطه وما
في القاعدة افا هو في
استعمال اللفظ في غير موضوعه
مع صلاحته او موضوعه او
واوجها اى الطلاق والظهور
معاً فيغير ويثبت الاختار
منهما لاهما لتناقضه اذ
الطلاق وفسح النكاح
والظهور يشتمل (وتيسل
طلاق) لانه أقوى لازاته
الملك (وقيل ظاهراً) لان
الاصل بقاء النكاح
(تنبيه) * الظاهر انه
لا يكتفى في اختياره بالتسليم
لادب اللفظ او نحو الاشارة
الغفمة لان اللفظ هنا لما

(٣) - (شروافا وبان قاسم) - (ثام) تؤر عنه مقارنتها لفظا محتمل وهي هنا ليست كذلك فلا لفظا عند
بخلاف بينهما فانما عاقرت انت حرم واذا قلنا لا بد من اللفظ فهل فيه كتابة صريح او لا والذى يقبض تصوره ما فلا دلالة كعبه لك في العدة فهو
كناية في اختيار الطلاق الثاني كاختيرت لظهور واخترت لظهور ولو اختار شيئا لم يجز له الرجوع عنه الى غيره كما هو ظاهر لما مر من انه لا بد من
لفظ او نحوه وجبته بغيره ونحو معتدله بمشور الى رجوع عنه به يفرق بين هذا ومن اى ما مثل قبض اهو من اى ما ذى لان التفسير بالعمل
يا حكم ما اختاره ويجزى العمل لا يقتضى المنع من غيره به اذا وجد رجوع عنه الى ما لو اوجها مترتين اى ما على ان يثبت كناية يكتفى
فربما يجزم من لفظها فيغير ويشتمل الاختار ايضا على ما رجعنا الى مقرى لكن القياس ما رجعنا الى اقرو من ان النوى او ان كان الظاهر
صريحا او الطلاق وهو بان لفظ الظاهر او رجوع وقف الظاهر وان لم يصرح ما رجعنا الى قوله السكارة والا فلا فلتب في بدلها وان كانت الطلاق

لا يقع الا بالآخر اللفظ فثبت لا فرق بين تقدم الظهور او تاخره قلت ممنوع بل يشين بان آخره وقوع النور بين مرتبين كما وقعهما ولو ثبت فيمنع
الثاني فتناه واعتراض الباقي الثاني (18) بان الظهور ليس موقوفا بل يصح تاخره في علمه باعتراضه على جملة رتبة كونها وادوار كونها

لغز اوقد علمت ان مادامه
من تفرده فلا يعول على ذلك
على ما بناء عليه (أر) قوی
(تحریم عنها) أو نحو فرجه
أو وسطها (تحریم) لما
روى النسائي ان ابن عباس
سأله عن قال ذلك فقال
كذبت أي ليست زوجتك
عليك تحريم ثم تلا أول سورة
التحریم (وعليه) في غير
تحوير جبهته من عدم تحريمه
(كفارة عين) أي مثلها
حالا وان لم يسل كما قاله
لأنه أخذ من قسمه ما يرى
رضي الله عنها التازل فيها
ذلك على الأشهر عند أهل
التفسير كما قاله البيهقي وروى
النسائي عن أنس رضي الله
عنه أن النبي صلى الله عليه
وسلم كانت له امرأة تهاوى
أي وهى ملوثة آدم ولد
أبوها هي فتم زواجه عائشة
ونفسه حتى جرى ما على
نفسه فأتى الله ثم تحريم
ما أحل الله لك إلا به
قد فرض الله عليكم تحلة
أيمانكم أي أوجب عليكم
كفارة كالكفارة التي تجب
في الأيمان وبحث الأذرى
حرمه ما لا يفسد الإيذاء
والكذب وذهب نصرهما
أولا الظاهر بكرهه بل
نزع ابن الروضة بينهما بينه
أزركنى بالله صلى الله عليه
وسلم ففسله وهو لا يفعل
المكروه وذهب به

المقرى من التحريم ونبوت ما اختاره اه عش (قوله ممنوع الخ) لباحث ان يستدل على هذا المنوع بأنه
لأخبارتان يقع الطلاق بسبب آخره فلا تان ما قبل الا تحريم صفة كلمة فحين ان الوقوع مع الآخر
ومن لازم ذلك تقاومهما حيث لا فرق بين التقدم والتأخر قوله بل يبين الخ ان أرادته بالا تحريمه
الوقوع قبله فغيره ما علم من ان ما قبل الا تحريمه لا يصح الوقوع عليه لأنه ليس صفة كلمة وان أرادته بالا تحريمه
يبين الوقوع مع علمه تقاومهما في الوقوع مع الآخر اللهم الآن يقول انهما لو اتفقا في الوقوع مع الآخر
لكن ترتيبهما في النية يقتضى تغليب حكم أنسابق منه ما في وقوعهما قرب حكمي أو يلزم ان ما قبل
الا تحريمه صفة كلمة بشرط ذكر الآخر وفيه ما به اه سم (قوله فحين الثاني) أي ما رجحه في الأنوار
المعتمد اه عش (قوله واعتراض الباقي الثاني) أي ما رجحه في الأنوار وبسط الاعتراض قول الأنوار
وجسبي وقتها الظاهر الخ (قوله ثم يبين عليه ما صرحنا) أي قوله وقد علمت على ثبوت الاجال لا طريق
لمعرفة بدون اطلاع على كلام الباقي في رغبة ما يمكن كلفه هناك قوله وكونه الخ وقوله وكونه معطوفان
على صفة الـ معوضه في الاول الرجعة والثاني القود والله أعلم (قوله وقد علمت) لعل من انحصار النقل فيها
رجحه من المقر وما رجحه الأنوار وقوله فلا يعول عليه لأنه ليس من أصحاب الوجوه (قوله أو نحو فرجه)
القول المتن وعليه في النهاية والى قوله وبحث الأذرى في معنى الاقوله على الاشهر إلى حرمه على نفسه (قوله)
أو نحو فرجه الخ عبارة المعنى أو فرجه أو وسطها قال المادودي أو رأسها اه (قوله من قال ذلك) أي
امرأته على حرام (قوله في غير نحو رجبه الخ) انظر ما مر ادبال نحو وقد انقسم المعنى وشعر المتبع على
مدحونه (قوله ومعتمد) أي عن شبهة (قوله بحرمة) كسر الراء المضافة (قوله أي مثلها) أي المتن في
النهاية (قوله أي مثلها) لأن ذلك ليس بين لان الجنب انما تعتقد باسم من اسمائه تعالى أو معتقده صفاته
اه معنى (قوله كلفه الخ) أي أنت على حرام أو نحو بهما اه معنى (قوله فيها) أي قصار بذلك
أي أول سورة التحريم (قوله وبحث الأذرى) مبتدأ خبره قوله وبحث الخ (قوله حرمة هذا) أي تحريم نحو
عن الحليلة اه عش (قوله أنصر بهما الخ) اعتمد المعنى (قوله بكرهته) أي تحريم نحو عين الحليلة
(قوله فيها) أي الكراهة (قوله وذهب) أي نزاع ابن الروضة (قوله فارق) أي نحو أنت على حرام اه
عش (قوله فيه عندنا الخ) الجساسة صفة كذا (قوله في ثم كان) أي الظاهر (قوله لا يبداه) صنف على
الظاهر (قوله ولو قال الخ) والانسب تأخير من قول المصنف وكذا ان لم يكن به نسبة إلى الظاهر كلف المعنى
(قوله ولو قال لا يرجع الخ) صواب والمعنى تنبيه لمن لم يحرم كل ما عاينه له نساء واماماته الكفارة كمال بهما
ويكفه كفارة واحدة كالجساسة لا يكفهم من كل واحد منهم كفارة واحدة وان أنت على حرام كما صرح
به في الروضة فكل واحد من زوجتيه من مجلس أو مجلس قولي التأكسد وكذا ان أطلق سواء كان في
جلس أو مجلس كلف في الروضة في الاول وبجسه في الثاني كفارة واحدة وان قولي الاستئناف

(قوله ممنوع الخ) لباحث ان يستدل على هذا المنوع بأنه لا خلاف ان يقع الطلاق قبل آخره فلا تان ما قبل
الا تحريم صفة كلمة فحين ان الوقوع مع الآخر ومن لازم ذلك تقاومهما حيث لا فرق بين التقدم
والتأخر قوله بل يبين الخ ان أرادته بالا تحريمه لا يصح الوقوع عليه لأنه ليس صفة كلمة وان أرادته بالا تحريمه
الوقوع قبله فغيره ما علم من ان ما قبل الا تحريمه لا يصح الوقوع عليه لأنه ليس صفة كلمة وان أرادته بالا تحريمه
يبين الوقوع مع علمه تقاومهما في الوقوع مع الآخر اللهم الآن يقول انهما لو اتفقا في الوقوع مع الآخر
لكن ترتيبهما في النية يقتضى تغليب حكم أنسابق منه ما في وقوعهما قرب حكمي أو يلزم ان ما قبل
الا تحريمه صفة كلمة بشرط ذكر الآخر وفيه ما به اه سم (قوله فحين الثاني) أي ما رجحه في الأنوار
المعتمد اه عش (قوله واعتراض الباقي الثاني) أي ما رجحه في الأنوار وبسط الاعتراض قول الأنوار
وجسبي وقتها الظاهر الخ (قوله ثم يبين عليه ما صرحنا) أي قوله وقد علمت على ثبوت الاجال لا طريق
لمعرفة بدون اطلاع على كلام الباقي في رغبة ما يمكن كلفه هناك قوله وكونه الخ وقوله وكونه معطوفان
على صفة الـ معوضه في الاول الرجعة والثاني القود والله أعلم (قوله وقد علمت) لعل من انحصار النقل فيها
رجحه من المقر وما رجحه الأنوار وقوله فلا يعول عليه لأنه ليس من أصحاب الوجوه (قوله أو نحو فرجه)
القول المتن وعليه في النهاية والى قوله وبحث الأذرى في معنى الاقوله على الاشهر إلى حرمه على نفسه (قوله)
أو نحو فرجه الخ عبارة المعنى أو فرجه أو وسطها قال المادودي أو رأسها اه (قوله من قال ذلك) أي
امرأته على حرام (قوله في غير نحو رجبه الخ) انظر ما مر ادبال نحو وقد انقسم المعنى وشعر المتبع على
مدحونه (قوله ومعتمد) أي عن شبهة (قوله بحرمة) كسر الراء المضافة (قوله أي مثلها) أي المتن في
النهاية (قوله أي مثلها) لأن ذلك ليس بين لان الجنب انما تعتقد باسم من اسمائه تعالى أو معتقده صفاته
اه معنى (قوله كلفه الخ) أي أنت على حرام أو نحو بهما اه معنى (قوله فيها) أي قصار بذلك
أي أول سورة التحريم (قوله وبحث الأذرى) مبتدأ خبره قوله وبحث الخ (قوله حرمة هذا) أي تحريم نحو
عن الحليلة اه عش (قوله أنصر بهما الخ) اعتمد المعنى (قوله بكرهته) أي تحريم نحو عين الحليلة
(قوله فيها) أي الكراهة (قوله وذهب) أي نزاع ابن الروضة (قوله فارق) أي نحو أنت على حرام اه
عش (قوله فيه عندنا الخ) الجساسة صفة كذا (قوله في ثم كان) أي الظاهر (قوله لا يبداه) صنف على
الظاهر (قوله ولو قال الخ) والانسب تأخير من قول المصنف وكذا ان لم يكن به نسبة إلى الظاهر كلف المعنى
(قوله ولو قال لا يرجع الخ) صواب والمعنى تنبيه لمن لم يحرم كل ما عاينه له نساء واماماته الكفارة كمال بهما
ويكفه كفارة واحدة كالجساسة لا يكفهم من كل واحد منهم كفارة واحدة وان أنت على حرام كما صرح
به في الروضة فكل واحد من زوجتيه من مجلس أو مجلس قولي التأكسد وكذا ان أطلق سواء كان في
جلس أو مجلس كلف في الروضة في الاول وبجسه في الثاني كفارة واحدة وان قولي الاستئناف

ليسان الجواز فلا يكون مكرها في حيل جوابه على ما فارق الظاهر بان مطلق التحريم بجماع الزوجة يتناول
التحریم المباشرة التحريم الامم فكان كذا يابسه عندنا فشرع في ثم كان كبيرة فقتل صلاص كونه حراما والا بلاما في الإجماع اه ومن ثم ترب
عليه الطلاق في دفع الحرام وغيره مما لا يقع الا في حرام بلانية طلاق ولا يلحقه في كفارة واحدة كالجواز في واحد وان أطلق

أوشبته التاكيد ونقص الجاس كالعين (وكذا عليه كفارة (إن لم يكن له نيتي (١٩) الاطهر) لان لفظة التحريم بصرف شرعا

لا يجاب الكفارة (والثاني)

هو (الفر) لانه كتابتي

ذلك يخرج بان على حرام

ما لو حذف على فانه كتابة

هنا لانها كالكفارة وبالأ

بالنذر وان قاله لا متونى

فبقا ثبت فعله لانه كتابة

فيه اذ لا يحال لا طلاق

والظهار فيها (أو) نوى

(تحريم غيرها اولانية) له

(فكالحرجة) فيصير

تفريجه الكفارة لعم كالكفارة

في حزمة ايداد كذا معدة

ومروجة ومرددة ومخرجة

ويجوز على الراجحة خلاف

نحو قوله وحاض وصانعة

لقرين والماهين ومن ثم

لوقوع بغير بغيرهم وطما

لهذا العارض لم يزم معنى

(ولو قال هذا الثوب أو

الطعام أو البدر حرام على)

أوقعوه (فان) لاني فيه

اعتدونه بخلاف الحلية

لا كانه فيها بطلان أو حق

(وشروط) تأخير (نسبة

الكناية اقترانها بكل

اللفظ) وهو أنشأ بان كما

قاله الراعي كصناعة

واستقر بان الصواب ما

قاله جمع مقصود انه

لفظ الكناية كبان دون

أن لا تناصر بحق الخطاب

فلا يحتاج لندوة وديانها

لما لم تستقل الاعادة كانت

مع أنت كاللفظ الواحد

(وتيسل يكتفي) اقترانها

(بأن) استعمال الحكمها

في بقية دون آخر لان

تعدد بعد المرات كلفى الرضعة الثانية وتوجب مالز كفى في الاولى اه (قوله عليه كفارة) الى قول المتن

واشارة ناطق في النهاية (قوله وكذا اعلم) عبارة لغوية وكذا التحريم عليه وان كره ذلك وجوبه كفارة

عن في الحال أعمتها كما هو لابق الكتابه بالصريح موافقة كالتواطؤ على جعل قوله شعلي حرام

كثباته لتبطل يكون كجوابه وبه ولا سؤال المراد بالطلاق ولا تر يستمن غضب ونحوه اه (قوله بصرف

شرع الخ) لا يفتي بما فيه الا نسب بصرف التحريم العين أو نحوه اه سيعبر (قوله في ذلك) أى في تحريم

الوطء (قوله فانه كتابة هنا) أى في وجوب الكفارة اه أسنى والاى في تحريم الوطء (قوله بالاى) أى

أى للعين ويشمل أنت حرام ما لى على الحرام ولو بنو به ملا فاعلا كفارة فيه كذا كره شيخنا الشورى وفى

فتاوى والده الشارح ما وافقه اه ع ش وقوله طلاقا المناسيبنا (قول المتن وان قاله) أى أنت على

حرام أو نحوه محتمل اه معنى (قوله اذ لا يحال لان الخ) على تقدير جيلوا المناسيبنا أو طلاقا زظهار الخ

اذ لا يحال الخ (قول المتن أو تحريم عنها) أو نحوه محتمل وهو حلاله اه معنى (قوله فيجاس) الى

قوله ومن ثم لى (قوله بحزمة) بسبب أو رضاء أو ماله فنهاية وبغنى (قوله وبجوسية) أى

وثنية ومستحب مقضى وأنى (قوله على الوجة) وقال الشرح المنهج بخلافه فانه في غير موضع كانت

الغنى والاسنى وقال الجبوري قوله شرح المنهج اوجهها الاضعف في التحريم لان الاضعف فهو واجب الكفارة

اه أقول وهو المناسب لما بين من التعديل بقربى والماتع (قوله تحريم الخ) كالصلبة (قوله

لهذا العارض) أى نحو التماس (قوله له) أى التحريم فيه أى في نحو التماس على السبب بضع (قوله

بخلاف الحلية) أى الى زوجة معنى حلاله (قوله هو أنشأ بان) قال فى معنى تسمية اللفظ الذى يتعبرق

النسبة هو لفظ الكناية كما صرح به المارودى لكن مثله الرافى بقرنه بان من أنت بان مثلا وصوبى

للمسح الأول والوجه لا اكتشافه لفظه الرافى لان أنشأ بان يمكن أن يكون الكناية فهو كالجزء منها لان

معناها المقصود لا يتأدى بدونه اه وقد يقال بل هو موصوفه لأن الكناية قسم من الصيغة والصيغة

بجمع أنت بان لا بان فقط وباضافة صدى الكناية تصدى على الجميع اذ هو ما يحتمل المراد غير ذلك

لن الصوغ هنا كذلك وان فرض أن أنت لا يحتمل غير الخطاب اذ الكلام كله يظهر في ادلة التراكبية

فتأمل وقد يقال انما بان قد راد به خصوص المطلق وقد راد به عموم المطلق أى هو المعنى القوي ولا

يقتصر باحدهما الا بالارادة لفعل كلام المارودى على ذلك وكلام الرافى على قصد الابقاع بالجمع

معترا بانوه أو بانوه منه على الخلاف به هذا وان لم أره لكن كلامهم السابق في التقسيم الى الصريح

والكناية فيصير انما هو به بنقد العارض والتناقص اه سيعبر (قوله كانه) أى تفسير اللفظ بان

بان (قوله واعتذر الخ) عبارة شرح الرض واللفظ الذى يتعبرق النسبة هو لفظ الكناية كما صرح به

المارودى وبال واني والندى نجى فتسل المارودى بقرنه بالادب بقرنه بالابه من بان ولا تخوان بقرنه

بالخامن خطبة تكن مثله الرافى تبع الجماعة بقرنه بان من أنت بان وصوبى للمسح الأول لان

الكلام في الكنايةات هو ظاهر لكن اثبات ان الرضعة المسئلة وجهين وأيد الاكتفاء بمعدت أو الوجة

الاكتفاء بذلك لان أنت وان لم يكن حرام الكناية فهو كالجزء منها لان المعنى المقصود لا يتأدى بدونه اه

يخصف (قوله فلا يحتاج لية) كان المناسب أخذهم من المعنى وشرح الرض فلا يكتفى بقرنه النسبة

(قوله بان بان) كذا في أصله رجه الله كانه على الحكاية وقوله كانت كذا في أصله رجه الله وهو على

تأويله بالكمة اه سيعبر (قوله استصحابا) الى قوله ويظهر فى المعنى (قوله دون آخر) معنى ماعدا

تكرار الخلف بالله تعالى اه أى بخلاف نظيره في الطلاق (قوله أوشبته التاكيد) قال فى الرض وشرحه

الان نوى الاستثناف فلا يكفيه كلفه بل متعدد بتعدد دلالاته كما قال الرضى وغيره ما قولهم مع اتحاد

الجاس وان أفهم كلامه كانه خلافه اه (قوله بطلان أدعق) قد يقال هو ممكن في المذكورات أيضا بإرادة

الماضي البع الأنا يشرق لمكان أن راد هذا اللفظ الطلاق أو العلق لا نحو البع (قوله في الخطاب)

انطباعه على ما معنى يبدور بجه كثير وواحد الاسوي وغيره

وزعم بعضهم ان الاولى سبق فلورجى اصل (٢٠) الروضاتلا كنهه باؤه وآخره في يجزم عنه كنهه ظاهر ويظهر ان باقي هذا الخلاف

أوله اه رشي (قوله ان الاولى) أي استعراط الاقتران بكل لفظ (قوله ورجى اصل الروضة الخ) عبارة النهائية لكن الزجج الروضة كاصلا الا كنهه باؤه الخ الحاصل الا كنهه بها قبل فرغ لفظها وهو المحدث اه وعبارت الخ والذير رحمان القرى وهو المحدثا بكفي اقترانها ببعض اللفظ سواء كان من اوله أو وسطه أو آخره لان الميم انما تعتبر بشماها اه (قوله يجزم عنه) أي من اللفظ (قوله يزعم) أي قال اه ع ش (قوله لم يقبل) وبنيته بدنية لانه سبق منه ذلك فلو وقع لقتضاه العدة قبل تقبلها ثلاثا اه ع ش (قوله لم يقبل) صفة تقبل وقوله الموجبة لصفة ثلاث وقوله اللازم صفة للقبول وقوله أي الزاعم المذكور نظرا لظاهر ايقاعه الثلاث وقال الكردي والضمير في له يرجع الى مضاف محذوف عن الثلاث وهو الوقوع اه (قوله ولو أنكر بينهما) أي الكتاب وكان الاولى تكثير الضمير وارجاعه للعلاق بكفي النهائية (قوله انه) أي الوارث لا يعلم الخ وتظهر فائدة ذلك في العدة اه ع ش (قوله فان تنكلا) أي الزوج أو واثقه (قوله انه نوى) أي فلا يرث منها اذا كان الطلاق بائنا (قول المتن) وإشارة لناطق يطلق) كان قالت له زوجته طلقني فأشار بدهان ذهبي وقوله يطلق خرج به إشارته لحصل الطلاق كقول من له زوجتان امرأتى طالق مشرا للاحداهما وقال أدب الاخرى فانه يقبل كل جمعة زيادة الروضة اه معنى (قوله وان نواه) أي قول المتن ويعتقد النهائية (قوله وان نواه الخ) غاية (قوله له) أي للغير (قوله حروف موضوعة الخ) لا يخفى ما فيها من المسئلة اه سدهم أي فالمراد دوال حروف الخ (قوله لم يقال الخ) فذهب الى لاحاجة الى هذا الاستدراك لان الطلاق هنا وقع بالعبارة بلا إشارة ثم رأيت الغاضل المحشي أشار فانك لفظه في هذا الاستدراك شي لانه ليس المراد الاشارة بالعبارة ولا بام اه سدهم (قوله مشرا) أي بقوله وهذه (قوله طلق) أي الاخرى اه ع ش أي وأما الخاطبة فتطلق مطلقا (قوله هذا) أي وقوع الطلاق بقوله وهذه بذلك القول (قوله ان نواه) أي الاخرى (قوله في ذلك) أي في عدم طلاق الاخرى (قوله اجمعه الخ) الظاهر انما أي من هذه العدة إشارة توجيه الاحتجاج للشيء بقصد به الردهي من ادعى الصراحت وسكت عن توجيهه صورة الاطلاق التي فيها اه رشي والوجه انه انما أي التوجيه اجمعا فلهذا ان نواه الخ من انما لناطق ان نوى غيرها (قوله اجمعا) قرى بالخ) محل تأمل ثم رأيت لفاضل المحشي قال قوله أي وهذه ليست كذلك في قرب هذا نظر انتهى اه سدهم وأجاب الرشي بما ينصه لظاهر ان المراد بقرب هذا الاحتجاج انه لا يحتاج في هذا التقدير الى تفسير وليس المراد انه يلهم منه عدم الاطلاق فهم قرى بالذي فهموا الشهاب سم حتى نظري كون هذا اقربا من اصل اه (قوله كهي) أي الاشارة بالانراي الكافر (قوله ونحوه) وهو الاذن في المحصول من الاشارة لناطق لا يعتد بها الا في هذه الثلاثة المنطوقة في قوله

إشارة لناطق تعتبر في الاذن والاقتناء ما ذكرنا

اه يجزى عبارة ع ش أي كالأجازة والاذن في دخول المار اه (قوله لاوله له) أي المعنى مثلا (قوله كبير) أي قوله في النهائية ولي قول المتن فان هم في المعنى الاقوله وغيرها وقوله للضرورة (قوله والاخر والخ) عطف على المقدر (قوله وغيرها) اه اه انما أي لقوله الآ في ثم لا يصح الخ (قوله للضرورة) اه لعل لقول المتن ويعتد الخ وان لم تقدم الكتابة على الاشارة لان كلامهم يحتاج الى نسبة فلا مرجح لاحدا مما على الاخرى اه ع ش وقد يقال ان الكتابة أوضح من الاشارة وانما موضوعه الا فلهام بخلاف الاشارة كسر وعبارة الجبري من الحلي قوله للضرورة ولانه ليس كل أحد يهمل الكتابة ولا قد ساق له قضيتان الكلام في نسبة لمطالع يوسف نظر (قوله ولو أن يكتبها الخ) كذا شرح مر (قوله لم يقال الخ) في هذا الاستدراك شي لانه ليس المراد الاشارة بالعبارة ولا بام (قوله لم يقال الخ) طاهره وان جعل هذان عطف الجمل بان قد خيرا للاسم الاشارة أي طالق لان سائله قرى بنقل المقدور انما بمقتضى الشارح قبل قول المصنف والاعتناء كتابة (قوله أي وهذه ليست كذلك) في قرب هذا نظر (قوله

في الكتابه بالنقل است لفظا كالكتابة ولو أن يكتبها به ثم بعد معنى قدر العدة أوقع ثلثا ثم يزعم انه نوى بالكتابة الطلاق لم يقبل لثلاثة ثلاث الموجبة للقبول اللازم له ولو أنكر ثبتا صدق به به وكذا وارنه انه لا يعلم نوى فان بكل حلفت هي أو واثقه انه نوى لان الاطلاق على نيته ممكن بالقرائن (واشارة لناطق يطلق آخر) وان قوله وانهم بما كل أحد وقيل كتابة) لحصول الانهاج بها كالكتابة وورد بان تغيب الناطق إشارته لتدريج انما غير موضوعه لاختلاف الكتابة فانها حروف موضوعة للانهاج كعبارة ثم لقال أنت طالق وهذه مشرا الى وجهه له أخرى طلق لانه ليس فيما إشارة من هذا ان نواه أو أطلق على الوجه لان اللفظ ظاهر في ذلك سم اجمعه لنفسه اجمعا لا قرى بها أي وهذه يست كذلك ونحوه بالطلاق تفسيره فقد تكون إشارته كعبارة كهي بالامان وكذا الاقناع ونحوه فلو قيل له يجوز كذا فانما برأسه مستلأ أي تم حل العمل به ونقله عنه (وبعد ما إشارة آخر في الهامود) كنعن وهبة (والحلول) كطالق وفسخ وعق والظهار وولاء أو ي وغيرها وان أمكنه الكتابة للضرورة ثم لا يصح بها شهادته ولا بطل بها صلافة

ولا يحتملها من حافلا

يتكلم ثم يحسن (فان فهم

طلانه) وغيره (كل أحد

فصرحة وان) يفهمها

أحد أو (أخص بهمه)

أي (الاطلاق من) (فلنكون)

أي أهمل فأنشؤ كاه

(في كتابه) وان أنضم إليها

قرائن وصر أول الضمان ما

تسد بخالفها ثم ما فيه

وذلك كلفي الفاظ الناطق

وتعرف بنسبه فيها إذا

بشارة أو كتابة بشاره أو

كتابة أخرى وكان قسم

اغفروا ثم يفسره جامع

أنهم كتابه ولا اطلاع لنا

بها على في ذلك الضرورة

وتعبري بماء كمر وأولى

من قول المتولي ويعتبر

الاخوس أن يكتب مع لفظ

الاطلاق في قصد الاطلاق

وسمائي بالعلان أنهم

الحق بالاخوس من اعتقل

اسمه ولم يرجع برؤو وكذا

من جد جسد مهي ثلاثة

أي قول فاسه هذا كذلك

أو يفسر والذي يقضي

الاول الحان بل الاخوس

بشملة وفي الثاني يحتمل

اللاحق قياسا ويحتمل

الفرق بأنه أغل الحقي ثم

لا يحتاج لعلان أو اضطراره

السبه ولا كذلك (أولى

كتب ناطق) أو أخوس

طسلا فام بنوه (فلنكون)

لا لفظ ولا نيت (ان فواء)

ومشله كل عقد وحل

وغيرها ماعد الكاح ولم

يختلفا عما كتب (فلا ظهر وقوعه)

لأداهما جئت لكون تلفظ به ولم ينو عند التلفظ ولا الكتابة وقال إنما قصدت قراءة المكتوب فقط صدق

قدرة على الكتابة لا ضرورة فلا شارة اه (قوله ولا يحتملها من حافلا) يتكلم ثم يحسن مفهوم هذا الكلام انه يحتملها الاخرين اذا لم يلف لا يتكلم وسما في بانه في الامعان اه سم وفي البصري عن العزيز التصرح بذلك المفهوم (قول المتن فصرحة) اشارته لاحتياج لنية كان قبله كم طلفت زوجك فاشترى بأصابعه ثلاث اه معنى (قوله وان لم يفهمها أحد) قد يقال هي جئت لكون تلفظ باللفظ الناطق الذي لا يحتمل الاطلاق وهو لا يقع به الاطلاق وان فواء فاستأمل الفرق بينهما اه سددعمر أقول والله بشير يكون النهاية والمغنى عن هذه الزيادة صرح بذلك قول ع ش ماسة قوله أي أهمل فخطبنا في وبنق ان يأتي هنا مقبل في السلم من انه بشرط ان تكون الاشارة كتابية ان يوجد فلنكون يفهمونها غالبا في أي عمل اتفق للاخوس فيه تعرف بالاشارة فلو فهمها الذين في غاية الفطنة قول ان يوجد واعتد تصرف الاخرين لم تكن الاشارة كتابية بل تكون كالتي لم يفهمها أحد ويقتضي أيضا الا لاكتشفه بطلن واحد فالجميع في كلامه ليس بقدر اه (قول المتن فيكتفي بالنية) (تنبه) تفسير الاخوس صريح اشارته في الاطلاق بغير خلاف كتفسير اللفظ الشائع في الاطلاق بغيره فلا يقبل منه ظاهر الاقربينة اه معنى (قوله وذلك كما الخ) راجع لكل من قول المتن فان فهم الخ وان اخص الخ (قوله وتعرف بنسبه) التي قوله وفي الثاني في النهاية الاقوله وكذا من رجى الى الذي يفسد قوله في الاول (قوله بشاره الخ) متعلق بأقوله في الثاني بشاره الخ متعلق بتعريف اه سم (قوله تعرف بهما) أي بالاشارة والكتابة اثباتية (قوله ولا اطلاع انهما) الخار لكون متعلق بنسبه ذلك فكان الاول تأخير عنه (قوله بماء كمر) أي إذا أتى بشاره أو كتابة الخ (قوله هنا كذلك) أي هنا الخ اه ع ش (قوله أو فرق) أي في انتظار فاقصوان طالع اعتقده اه ع ش (قوله ويحمل الفرق بانه الخ) قد يقال وقد يحتاج ويضطر الى نحو الاطلاق والبيع فلا يخاف أقرب اه سددعمر وهو الظاهر وقال ع ش والمتبادر من كلام الشارح شمله بتعريف له هذا أي الثاني ان حيز جرحي رؤيه بعد ثلاثة أيام انظر طالع من اعتقده أو قصر اه (قول المتن ولي كتاب الخ) أي على ما يثبت علمنا لخطا كرف ووب وجر وشبلا على نحو ما كهواء اه معنى عبارة الروض مع شرحه والكتب على الأرض ونحوها كتابية لا على المساهلة وهو نحوهما اه (قوله أو أخوس) التي قول المتن وان لم تكن في النهاية وكذا في المغنى الاقوله وقيل الى شرح قوله وان لم تفهمها (قول المتن طلالا) ونحوهما لا يقتصر الى قول كالاتفاق والارواء المعنوي القصاص كل كتبت زوجتي أو كل زوجتي طالع أو أبعدي ع اه معنى وفي سم بعدد كرف على الروض أي وسائر التصرفات غير النكاح كما في شرحه اه أي فكان الاول للشارح ان يكتب قوله ومشله كل عقد الخ عقب قول المصنف طلالا (قول المتن فلو) أي ويقبل قوله في ذلك بيبته كما تقدم في قوله قريباً لو أنكر نية الخ اه ع ش (قوله ومشله الخ) أي الاطلاق (قوله وغيرهما) أي كالقرار والعوي أحسن ما مر في الاشارة (قوله ولم يتلفظ الخ) معطوف على فواء (قوله لا أداتها جئت لكون) عبارة للمغنى والروض مع شرحه لان الكتابة طريق في فهمها لما هو قد اقتضت بالنسبة فخر أن يكتب حال الكتابة أو بعدها فصرح فان قال قرا أنه ما كتبها كتبت ببلانية طلالا صدق بيبه وفائدة قوله هذا اذا لم يقارن ان كتب النية والا فلا معنى لقوله اه (قوله وقال إنما قصدت الخ) بخلاف ما لو قصد الانشاء وأطلق كما يفهمه كلام المحلى أيضا اه ع ش (قوله صدق الخ) أي ان أنكرته

ولا يحتملها من حافلا يتكلم ثم يحسن مفهوم هذا الكلام انه يحتملها الاخرين اذا لم يلف لا يتكلم وسما في بانه في الامعان اه سم وفي البصري عن العزيز التصرح بذلك المفهوم (قول المتن فصرحة) اشارته لاحتياج لنية كان قبله كم طلفت زوجك فاشترى بأصابعه ثلاث اه معنى (قوله وان لم يفهمها أحد) قد يقال هي جئت لكون تلفظ باللفظ الناطق الذي لا يحتمل الاطلاق وهو لا يقع به الاطلاق وان فواء فاستأمل الفرق بينهما اه سددعمر أقول والله بشير يكون النهاية والمغنى عن هذه الزيادة صرح بذلك قول ع ش ماسة قوله أي أهمل فخطبنا في وبنق ان يأتي هنا مقبل في السلم من انه بشرط ان تكون الاشارة كتابية ان يوجد فلنكون يفهمونها غالبا في أي عمل اتفق للاخوس فيه تعرف بالاشارة فلو فهمها الذين في غاية الفطنة قول ان يوجد واعتد تصرف الاخرين لم تكن الاشارة كتابية بل تكون كالتي لم يفهمها أحد ويقتضي أيضا الا لاكتشفه بطلن واحد فالجميع في كلامه ليس بقدر اه (قول المتن فيكتفي بالنية) (تنبه) تفسير الاخوس صريح اشارته في الاطلاق بغير خلاف كتفسير اللفظ الشائع في الاطلاق بغيره فلا يقبل منه ظاهر الاقربينة اه معنى (قوله وذلك كما الخ) راجع لكل من قول المتن فان فهم الخ وان اخص الخ (قوله وتعرف بنسبه) التي قوله وفي الثاني في النهاية الاقوله وكذا من رجى الى الذي يفسد قوله في الاول (قوله بشاره الخ) متعلق بأقوله في الثاني بشاره الخ متعلق بتعريف اه سم (قوله تعرف بهما) أي بالاشارة والكتابة اثباتية (قوله ولا اطلاع انهما) الخار لكون متعلق بنسبه ذلك فكان الاول تأخير عنه (قوله بماء كمر) أي إذا أتى بشاره أو كتابة الخ (قوله هنا كذلك) أي هنا الخ اه ع ش (قوله أو فرق) أي في انتظار فاقصوان طالع اعتقده اه ع ش (قوله ويحمل الفرق بانه الخ) قد يقال وقد يحتاج ويضطر الى نحو الاطلاق والبيع فلا يخاف أقرب اه سددعمر وهو الظاهر وقال ع ش والمتبادر من كلام الشارح شمله بتعريف له هذا أي الثاني ان حيز جرحي رؤيه بعد ثلاثة أيام انظر طالع من اعتقده أو قصر اه (قول المتن ولي كتاب الخ) أي على ما يثبت علمنا لخطا كرف ووب وجر وشبلا على نحو ما كهواء اه معنى عبارة الروض مع شرحه والكتب على الأرض ونحوها كتابية لا على المساهلة وهو نحوهما اه (قوله أو أخوس) التي قول المتن وان لم تكن في النهاية وكذا في المغنى الاقوله وقيل الى شرح قوله وان لم تفهمها (قول المتن طلالا) ونحوهما لا يقتصر الى قول كالاتفاق والارواء المعنوي القصاص كل كتبت زوجتي أو كل زوجتي طالع أو أبعدي ع اه معنى وفي سم بعدد كرف على الروض أي وسائر التصرفات غير النكاح كما في شرحه اه أي فكان الاول للشارح ان يكتب قوله ومشله كل عقد الخ عقب قول المصنف طلالا (قول المتن فلو) أي ويقبل قوله في ذلك بيبته كما تقدم في قوله قريباً لو أنكر نية الخ اه ع ش (قوله ومشله الخ) أي الاطلاق (قوله وغيرهما) أي كالقرار والعوي أحسن ما مر في الاشارة (قوله ولم يتلفظ الخ) معطوف على فواء (قوله لا أداتها جئت لكون) عبارة للمغنى والروض مع شرحه لان الكتابة طريق في فهمها لما هو قد اقتضت بالنسبة فخر أن يكتب حال الكتابة أو بعدها فصرح فان قال قرا أنه ما كتبها كتبت ببلانية طلالا صدق بيبه وفائدة قوله هذا اذا لم يقارن ان كتب النية والا فلا معنى لقوله اه (قوله وقال إنما قصدت الخ) بخلاف ما لو قصد الانشاء وأطلق كما يفهمه كلام المحلى أيضا اه ع ش (قوله صدق الخ) أي ان أنكرته

ولا يحتملها من حافلا يتكلم ثم يحسن مفهوم هذا الكلام انه يحتملها الاخرين اذا لم يلف لا يتكلم وسما في بانه في الامعان اه سم وفي البصري عن العزيز التصرح بذلك المفهوم (قول المتن فصرحة) اشارته لاحتياج لنية كان قبله كم طلفت زوجك فاشترى بأصابعه ثلاث اه معنى (قوله وان لم يفهمها أحد) قد يقال هي جئت لكون تلفظ باللفظ الناطق الذي لا يحتمل الاطلاق وهو لا يقع به الاطلاق وان فواء فاستأمل الفرق بينهما اه سددعمر أقول والله بشير يكون النهاية والمغنى عن هذه الزيادة صرح بذلك قول ع ش ماسة قوله أي أهمل فخطبنا في وبنق ان يأتي هنا مقبل في السلم من انه بشرط ان تكون الاشارة كتابية ان يوجد فلنكون يفهمونها غالبا في أي عمل اتفق للاخوس فيه تعرف بالاشارة فلو فهمها الذين في غاية الفطنة قول ان يوجد واعتد تصرف الاخرين لم تكن الاشارة كتابية بل تكون كالتي لم يفهمها أحد ويقتضي أيضا الا لاكتشفه بطلن واحد فالجميع في كلامه ليس بقدر اه (قول المتن فيكتفي بالنية) (تنبه) تفسير الاخوس صريح اشارته في الاطلاق بغير خلاف كتفسير اللفظ الشائع في الاطلاق بغيره فلا يقبل منه ظاهر الاقربينة اه معنى (قوله وذلك كما الخ) راجع لكل من قول المتن فان فهم الخ وان اخص الخ (قوله وتعرف بنسبه) التي قوله وفي الثاني في النهاية الاقوله وكذا من رجى الى الذي يفسد قوله في الاول (قوله بشاره الخ) متعلق بأقوله في الثاني بشاره الخ متعلق بتعريف اه سم (قوله تعرف بهما) أي بالاشارة والكتابة اثباتية (قوله ولا اطلاع انهما) الخار لكون متعلق بنسبه ذلك فكان الاول تأخير عنه (قوله بماء كمر) أي إذا أتى بشاره أو كتابة الخ (قوله هنا كذلك) أي هنا الخ اه ع ش (قوله أو فرق) أي في انتظار فاقصوان طالع اعتقده اه ع ش (قوله ويحمل الفرق بانه الخ) قد يقال وقد يحتاج ويضطر الى نحو الاطلاق والبيع فلا يخاف أقرب اه سددعمر وهو الظاهر وقال ع ش والمتبادر من كلام الشارح شمله بتعريف له هذا أي الثاني ان حيز جرحي رؤيه بعد ثلاثة أيام انظر طالع من اعتقده أو قصر اه (قول المتن ولي كتاب الخ) أي على ما يثبت علمنا لخطا كرف ووب وجر وشبلا على نحو ما كهواء اه معنى عبارة الروض مع شرحه والكتب على الأرض ونحوها كتابية لا على المساهلة وهو نحوهما اه (قوله أو أخوس) التي قول المتن وان لم تكن في النهاية وكذا في المغنى الاقوله وقيل الى شرح قوله وان لم تفهمها (قول المتن طلالا) ونحوهما لا يقتصر الى قول كالاتفاق والارواء المعنوي القصاص كل كتبت زوجتي أو كل زوجتي طالع أو أبعدي ع اه معنى وفي سم بعدد كرف على الروض أي وسائر التصرفات غير النكاح كما في شرحه اه أي فكان الاول للشارح ان يكتب قوله ومشله كل عقد الخ عقب قول المصنف طلالا (قول المتن فلو) أي ويقبل قوله في ذلك بيبته كما تقدم في قوله قريباً لو أنكر نية الخ اه ع ش (قوله ومشله الخ) أي الاطلاق (قوله وغيرهما) أي كالقرار والعوي أحسن ما مر في الاشارة (قوله ولم يتلفظ الخ) معطوف على فواء (قوله لا أداتها جئت لكون) عبارة للمغنى والروض مع شرحه لان الكتابة طريق في فهمها لما هو قد اقتضت بالنسبة فخر أن يكتب حال الكتابة أو بعدها فصرح فان قال قرا أنه ما كتبها كتبت ببلانية طلالا صدق بيبه وفائدة قوله هذا اذا لم يقارن ان كتب النية والا فلا معنى لقوله اه (قوله وقال إنما قصدت الخ) بخلاف ما لو قصد الانشاء وأطلق كما يفهمه كلام المحلى أيضا اه ع ش (قوله صدق الخ) أي ان أنكرته

لبيته (فان كتب اذ ابلغ كذا في غلت طالق) ونوى الطلاق (فانما طالق بلفظه) ان كان فيه صيغة الطلاق كقوله الصيغة بان أمكن قراءتها وان لم تحذف لام المقصود الأولى (٢٢) بخلاف ما عاهد من السواقي والرواق فان انعمى سطر الطلاق فلا يرفع وقبل ان قال كذا في هذا أو الكتاب لم يرفع أو كتابي وقع وصححه المصنف في تصحيح التنية

ونقله الرواي عن الاصحاب وخرج بكتبه الواسع في كتابه ونوى هو سلب يقع ثبتي بخلاف ما لو أمره بالكتابة أو كتابة أخرى وبالنسبة فمثل ونوى وقوله فانت طالق ما لو كتب كناية كانت خلية فلا يقع وان نوى اذا يكون كناية كتابه كذا حكاه ابن الرفعة عن الرازي وردوه بان الذي فيه سلب لم يرفع بالوقوف تبعاً لجمع متقدمين قال الأذري وهو الصحيح لانا اذا اعتبرنا الكتابة قدونا انه تلفظ بالكتاب (وان كتب اذا قرأ كتابي وهي فارة فقرأته) أي صيغة الطلاق منه تلزم ما مر وان لم تفهمها أو طأ اعتبارها وفهمتها وان تلفظنا بشئ منها كما نسل الامام عليه اتفاق علمائنا (طلقت) لوجود الحلق عليه ونظر أنه لا فرق هنا بين كونها أمست أو لم تست لان اللفظ لا يصرّف عن حقيقته الا عند التعذر ويجوز ظن لا يصرّف عنها (وان قرئ عليها) طلاق (في الأصح) لعدم قراءتها مع أمكتها وانما اعزل القاضي في

الزوجة (قوله ان اذا بلغ) أو وصل السلك أو ملكه (هـ) (فرع) هـ لو كتب اذا بلغ نصف كتابي هذا فانت طالق فيفهم كما طلقت كما قاله المصنف فان ادعت وصول كتابه بالطلاق فأنكر صدق بيته فان أقامت بينة بأنه خطم لم تسمع الأروى بالشاهد الكتابي وحفظه عند ملوث الشهادة اهـ معني وفي النهاية ما نسبنا لروايل اذ بلغ خطي فانت طالق فذهب بعضهم بوقوع البعض وقع الطلاق وان لم يكن فابق في ذكر الطلاق اهـ (قوله كقوله الصيغة) أي اذا بلغ كذا في الخ (قوله بان أمكن) نصو ولقوله ان كان فيه الخ (قوله من السواقي) كالسبلة والجدلة وقوله والرواق كالصلة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم (قوله فان انعمى الخ) أي لم يبق أثره بعد المحو بحيث يمكن قراءته (قوله وقد قبل ان قال كذا في الخ) أي وقد انعمى غير سطر الطلاق اهـ ع ش (قوله وخرج بكتب) أي في قول المستدلو كذا طالق الخ (قوله ما لو أمره) أي بكتابة طلاق زوجته ولو بقوله اكتب زوجة فلان طالق وقوله ونوى هو أي الا امره عند كتابة الغير اهـ ع ش (قوله وأمره بالكتابة أو كتابة أخرى الخ) وبدل عليه بان هذا قول كل من انما علق وسر أنه لا يصح الان يقال مراده أمره بالكتابة بطلاق محض وان فرض منه التمسع على انه يشترط كون التنية من الآتي بالكتابة كتابة أو غيرها لا يكفي التنية من أحدهما أو الكتابي من الآخر اهـ ع ش (قوله فانت طالق ونوى) أي فانه يقع اهـ ع ش (قوله وبقوله الخ) عطف على بكتب الخ (قوله ووردوه) أي بان الرفعة (قوله بان الذي فيه) أي في كلام الرازي وقوله وهو الصحيح معتد اهـ ع ش (قوله المتزوان كتب الخ) في الروض وان علق بياوغل الطلاق فسلم موضع الطلاق وقع قطعاً وفراغه بعض الكتاب علق بقراءته كوصول بعضه ان علق بوضوئه وان علق بوصول الكتاب ثم وصول الطلاق طلقت وصول الكتاب طلقتين اهـ سم (قوله أي صيغة الطلاق الخ) أي وان لم يقرأ الجميع (قوله وان لم تفهمها الخ) وذكر النهاية بضمير المفعول هنا وفي المواضع الثلاثة الا كناية (قوله أو طأ اعتبارها) عطف على قرأته (قوله وان لم تلفظ الخ) نعم قولنا الزوج انما اردت القراءة باللفظ قبل قوله فلا تطلق الا بها اهـ نهاية (قوله لوجود الحلق عليه) هذا لا يظهر بالنسبة لما نقله الشارح عن الامام (قوله ونظروا له لا فرق الخ) يظهر الفرق فيما اذا قرئ عليه الا في حق قوله وان قرئ عليه فلا في الأصح ولو علم أنها فارة ثم نسبت القراءة أي وجبت ثم قرئ عليها فينبغي ان لا تطلق أو علم أنها غير فارة ثم تعلقت ثم قرأته فينبغي ان تطلق اهـ سم وقوله ولو علم الخ في النهاية مثله (قوله ونظروا له لا فرق الخ) الذي يشاد في الغهم مراد الشارح التعميم في القارئة في قرأتها والقراءة فلا يقع في الثاني وان ظن كونها أمست فلا لا يقتضيه تصحيح الحش وان كان ما أفاد المحشى أوجه اهـ (قوله هنا) أي في وقوع الطلاق اهـ ع ش والاولى في اشتراط قراءتها (قوله فلا طلاق) أي وان ظن أنها لم تعلق أمية اهـ ع ش (قوله ان علم حالها) كذا في النهاية والغنى (قوله

النكاح كما في شرحه (قوله فان كتب اذ بلغ كذا في الخ) في الروض وان علق بياوغل الطلاق فبلغ موضع الطلاق وقع قطعاً وقراءة بعض الكتاب علق بقراءته كوصول بعضه ان علق بوضوئه وان علق بوصول الكتاب علق طلق وصول الطلاق طلقت وصول الكتاب طلقتين أو وصول نصف الكتاب فوصل كطلقت اهـ وينبغي ان علق بوصول الكتاب بوصول نصفه ان علق بطلقتين (قوله بخلاف ما لو أمره بالكتابة الخ) ظاهره ولو على الوجه الذي ذكره في المتن مع انه تعلّق بالتوكيد في التعليق لا يصح كما تقدم في الوصل (قوله ونظروا له لا فرق الخ) يظهر الفرق فيما اذا قرئ عليها الا في حق قوله وان قرئ عليه فلا في الأصح ولو علم أنها فارة ثم نسبت القراءة ثم قرئ عليها فينبغي ان لا تطلق أو علم أنها غير فارة ثم تعلقت ثم قرأته فينبغي ان لا تطلق (قوله ان علم حالها) أي بخلاف ما اذا لم يعلم حالها على الاقرب في الروضة وأصلها ووسيق

تأخير ذلك لان العادق في الحكم بان يقرأ عليهم المكتات بالقصد اعلامه دون قراءته بنفسه بخلاف ما هنا أو أيضاً فعزل ولا يصح تعليقه بتعدين اداة اعلامه بخلاف الطلاق (وان لم تكن قلّة تقرئ عليها طلقت) ان علم حالها لان القراءة في حق الاي تجوز على الاطلاق

ومنه

ومن غير أخذ أنها لو تعلقت وقتره وإن القارئ لو طالعوا أخبرها بما فيه طلق لان القصد (٢٣) الاطلاع وقد وجد فان لم يعلم تطلق الا ان تعلقت وقتره

﴿فصل﴾ في تفويض الطلاق اليها بمثل تنويز الحق لائق (فهو تفويض طلاقها) يعني المكسفة لاجلها (اليها) اي اجابا يخفى طلق نفسا ان شئت وبعت ان منسه قوله لها طلقني فقلت امنت طلق فلا تكنه

كتابة فان نوى التفويض اليها يفي تطبيق نظرها طلق والا فاشترط ان نوى مع التفويض اليها بعد اذ فسرها (وهو عليك) لطلاق (في الجسد) لانه يتعلق بغرضها اسوي غير من التماثل كما في شرط نوى طلقها (فورا) وان ائني بخو متي على المحدثين لا يغفل فاصل بين تفويضه واقعها لان التعلق هنا جواب القيل فكان كقبوله وقبوه فوري وهذا معنى قوله لم لان تطلقها نفسها يتضمن القبول وتقول الزكشي عدوله عن شرط قبولها الى تعلقها بقبض تضمنه وهو مخالف لكلام الشرح والوضوح فلا ان تعلقها يتضمن القبول وهو يقتضي الاكتفاء بقولها قبلت اذا قصدت به التعلق وان حضا ان تقبول حالات طلق وانما امر اشتراط القبول على الفور ولا بشرط التعلق على الفور انتهى بعد جدال

ومنه) أي التعليل (قوله لو تعلقت الخ) وعلوه مقارنتها بما فيها من غير قارنته ثم تعلقت ووصل كتابه هل تكني قراءة متغيرة الظاهر الاكتفاء به نهاية قال عرش قوله ثم تعلقت الخ المتبادر من هذا الصنيع انه اذا قرأه بنفسها طلق وقوله الظاهر الاكتفاء أي وان قصد قرأتها بنفسها فلا بد ان اه (قوله وان القارئ الخ) على كل حال فانه لو كان الاول أو بدل الوار عبارة النهائية قال الاذرى مخفوه اى قول المصنف فقر على الخ اشتراط قراءته علمه الخوطا علمه أي الفسر وفهمه وقرأها أي الصيغة ثم أخبرها بذلك لم تطلق ولم أقره فصار محتمل انه يكتفي بذلك اذا فرض الاطلاع على ما فيه اه قال عرش قوله لم تطلق محذور وقوله ويحتمل انه يكتفي بذلك أي في الوقوع وهو معتمد ج ونقل سم على نسخ عن الشارح عدم الوقوع وهو موافق لاحتمال الاول اه (قوله فان لم يعلم) أي حالها سم ونهاية أي كونها قارئة اه عرش

﴿فصل في تفويض الطلاق اليها﴾ (قوله في تفويض الطلاق) الى قول المثلن وهو عليك في النهاية (قوله بعض المكسفة لاجلها) كذا في المتن (قوله يفوض طلق نفسي لسان شئت) لو كتب لها طلق نفسك كان كناية تفويض كما هو ظاهر اه سم (قوله ويبحث الخ) عبارة النهائية والاوجه الخ (قوله فقلت امنت طلقني) خرج به ما لو قالت طلق نفسي فانه صريح لانها أتت بما تضمنه قوله طلقني اه عرش (قوله لكنه كناية) أي منه وهو نهو رضى وعش (قوله دوى) أي نوى الزوج (قوله والا) أي بان لم ينو أو أحدهما ما ذكر (قوله فسأني) عبارة النهائية بوقوع الا فواحد وان كانت كناية ولو فرض طلاق امرأته الى رجلين فطلق أحدهما واحتقولا لا تزلانا فالوجه كما قال البندنجي انه يقع واحدة اه قال عرش قوله وقع ظاهرا من ما قوله يقع بقوله لاذك وان لم تنو أو كرت دون ساواة فليصر اه اتول بسأني أو آخر الفصل اى يقع في الاولى واخذت في التناقض والله يشترط الشارح فسأني وقول النهائية كائني (قوله لانه) أي التفويض (قوله المثلن فورا) تمهيد لانه لو كتبت لى طلاق نفسي لم يشترط الفور اه معنى (قوله وان في خصوص الخ) خالفه النهائية والمثني فاحتمل عدم اشتراط الفور بئني خصوص (قوله لان التعلق الخ) تعليل لقول المصنف في شرط نوى طلقها الخ اه رضى رضى أقول الظاهر انه تعلق الفور فقط (قوله فكان) أي التعلق كقبوله أي التعلق (قوله وهذا معنى الخ) لايكتفي بعده والظاهر ان المراد بقوله المذكور ان طلق نفسه مع ما على الجسد لم تكن تطلق نفسك بقوله لى جوابه طلقنا الخ معناه قبلت وطلق كان اعتقت في البيع الضمني معناه ذلك فليتناسل ثم كلامه مرجعه الله فوجه مستقل اه سيدمر (قوله لان تعلقها نفسها يتضمن القبول) مقول قولهم أو بدله من (قوله لكلام الشرح) لعل المراد به الشرح الكبير (قوله وهو) أي قولهم ان تعلقها يتضمن القبول (قوله وان حضا الخ) عطف على قوله الاكتفاء الخ (قوله انتهى) أي قول الزكشي (قوله بعد) خبر وقول الزكشي (قوله ذاك) أي تعيين التعلق (قوله لاجلها) أي في قوله لان التعلق هنا الخ وقوله في معناه أي كلامه وقوله انه هذا الخ بيان لاجلها وقوله هذا التضمن أي

الجزء به في كلامه (قوله فان لم يعلم) أي حالها ﴿فصل في تفويض الطلاق اليها﴾ (قوله يفوض طلق نفسي لسان شئت) لو كتب لها طلق نفسي كان كتابه تفويض كما هو ظاهر (قوله ويبحث الخ) احتمل مر (قوله طلق) وهذا بخلاف ما لو قال لاجني وكذا ان طلق زوجتي فقال طلقني ونوى تعلقها فلا يقع لان النكاح لا ينافيه بخلاف الزوجية كما نقل ذلك المبرر عن المنزل وسأني ذك من البحث فيه في كلام الشارح قبل فصل خطاب الاجنبية (قوله وان ائني بخو متي) كطابق نفسي لمن شئت معنى على المعهود قبل ان تعلق حتى شئت لم يشترط فور وخبره في التنبيه بجوى عليه ابن المقرئ والاصغر في الحجازى وصاحب الانوار ونقله في التهذيب عن النص وهو الصواب انتهى وكلامهما لا يخالف لاجلها وقوله في معناه ان هذا التضمن أوجب الفورية لا الاكتفاء بخبر القبول لانه لا ينظم مع قوله طلق نفسي لسان شئت به التعلق

وقوله وان حقه الى آخره بانى مقابلة لاسمها قوله والظاهر الى آخره لان الذى قاله اولاً انه لا يكتفى بقاء الا ان نوبهم النطق فكيف بحث
هنا الجمع بينهما والاكتفاء قبلت في (٢٤) الغرض به تم إطلاق بعد فالصواب خلاف ما قاله في الكل نعم لو قال طلق بنفسك فقلت كيف

يكون تطلبى لنفسى ثم
قلت طلقت وتعلم انه فعل
يسير قاله الفاعل لظاهره
أن الفصل ليسير لا يضر اذا
كان غير اجنبى كملله
وان الفصل بالاجنبى يضر
ما قلنا كسائر العهود
وجرى عليه الا فرغ فيه
تفرانه ليس بمحض غلب
ولاعلى قواعد فاعلى يقبه
انه لا يضر اليسير ولو اجنباً
كالخلع ثم رأيت في الكفاية
ما يؤيد وهو قوله الطلاق
يقبل الطلق لجاز أن
يسامح في تحريكه بخلاف
سائر التملكات أى يونس ثم
لو قال ثلاثاً أو حدث أو
عكسه وقت واحدة كما
بانى وان كان قياس السبع
أن لا يقع شئ (فان قال)
اطلقة التصرف لا تغيرها
فتاوى ما رعى الخلع (طابق)
نفسك (بالف) طلقت بآيات
وزعمها (الالف) وان لم تقبل
بانى كما اقتضاء الحلاله
ويكون تملكها كعوض
كالبيع وما قبله كالمبيعة (وفى)
قول نو كىل) كالمفوض
تسلطها لاجنبى (فلا
يشترط) على هذا القول
(فسود) في نطقها (فى)
الاصح نظير ما رعى الو كالم
ولو أى هنا بجزأ التامير
قطعا (وفى) اشتراط قبولها
على هذا القول أيضاً خلاف

الو كىل) ورس أن الاصح منه أنه لا يشترط القبول بالملاقاة عدم الرد (وعلى القولين له الرجوع) عن التفويض (قبل
قبولها) لان كلامنا التامير وان كىل يجوز لوجه الرجوع قبل قبوله ويزيد التوكيد يجوز ذلك بعده أيضاً فلو طلقت قبل علمها برجوعه

لم ينفذ (ولو قال اذا جاءهم مضائق ونفسك (لغالب) قول (التكليف) لانه لا يصح تعلقه و يصح على قول التوكيد لاسم زمان المتعلق بظن
 خصوصه لا عموم الاذن فان قلت ناهيهم فظاهر قولهم هنا جازي في قولهم في الواكالة لا يجوز قلت نعم لكن مرادهم بجازي هنا فقط فلا ينافي عمومته ولا
 يجوز ثم انه باجابه بناء على خروجه عن طاعى العقد الماسد فلا ينافي محتمه ومن غير ثم لا يصح (٢٥) مراد من حيث خصوص الاذن وان صح

من حيث ٤ وسه (ولو قال
 ايئني نفسك فقالت اذنت
 روبا) أى هو المولى ايضا
 بما قاله وهى الطلاق بما
 قاتته (وتع) لان الكناية
 مع النية كالصريح (والا)
 نسو ما معا بان بنوا أو
 أحدهما ذلك (فلا) يقع
 العسلان لوقوع كلام غير
 الناري لغوا (ولو قال طلقى
 نفسك) فقالت اذنت
 نفسى (ونوت أو) قال
 (ايئني ونوتى فقالت طلقت)
 نفسى (وتع) كجلى تباعدا
 بلقيا صريح من أحدهما
 وكتابه مع النسيئة آخر
 وقول بجلى لفظا طلاق هنا
 كناية لا يقع به الامع النية
 ضمه مود كرتسى في ذلك
 هو ماقى أصله والروضة فان
 حذفها معا من الكناية
 وشمله الصريح فوجهان
 والاوجه بل المذهب كما قاله
 الاذرى انه يصحكي زيتها
 لنفسها سواء أ نوتى وذلك
 أم لا وأقهم كلامه لا
 بشرط توافق لفظهما
 صريحا ولا كناية لان قيد
 بئى فينبع (ولو قال طلقى)
 نفسك (ونوتى ثلاثا فقلت
 طلقت ونوتهم) وان لم تعلم
 نيتهم كما هو ظاهر بان وقع
 ذلك منها اتفاقا خلافا

في الواقع ولو تنزاعى ان الطلاق قبل الرجوع أو بعده فينبغي ان يأتيه تفصيل الرجوع فليراجع
 (قوله لم ينفذ) أى على القولين اه عش (قوله يطل خصوصه) أى التوكيد عش (قوله ظاهر قولهم
 هنا الخ) أى حيث قالوا وهذا الغالب قول التاكيد وبار على قول التوكيد اه كرى عبارة الرشيدى وظاهر
 ان الصبراء في قول ابن حجر جازي وبنا بعد انما ترجع لعقد التوكيد الذى أتى به المولى وقتنا بانه يفسد
 خصوصه لا هو فالعسل بما أتى أى في النية بقصره لان كلامه متأمل اه (قوله أى هو) الى قوله
 خلافا لتقدير الشارح في المعنى الا قوله كجلى تباعدا الى و كرتسى الخ وقوله وشمله الصريح على الفصل في
 النهاية الاذرى وقوله بجلى الى قوله و كرتسى الخ وقوله وشمله الصريح وقوله وقد لا ترد الى و خرج وقوله
 ولها في الاذرى الخ (قوله عاقله) أى بائني نفسك وقوله وهى أى نوتى وهى وقوله بما قاتته أى اذنت (قوله)
 و كرتسى (نفسى) الاذرى و كرتسى كفى النهاية (قوله والاوجه الخ) عبارة عن النهاية أجمعها لوقوع اذنت
 نفسها كقوله الشويخى والبعوى قال الاذرى وهو المذهب الصحيح وقضية كلام جماعته من العراقيين
 وغيرهم الجرمية اه زاد المعنى وحوى علىه شيخنا فى شرح البهجة اه (قوله سواء نوتى هو ذلك الخ)
 فلا يشترط من الزوج ان يتفقه بل يكفي ايئني حيث قوى به المتعلق اه عش (قوله وأقهم كلامه الخ)
 عبارة المعنى وأقهم كلام المستصان الخالف في الكناية أو الصريح كختمارى نفسك فقالت اذنتها أو طلقى
 نفسك فقالت سرحتنا ليس من باب أو ثم ان قال لها طلقى نفسك بصريح الطلاق أو كناية أو بالصرح
 أو نحو ذلك فعندت عن المأذون فسه الى غيره لم يتعلق بخلافه متاه صريح كلامه (قوله الا ان بدشى) أى
 من صريح أو كناية اه عش (قوله بان قلت الخ) ويدفع مخالفة يجعل بان على معنى كان اه (قوله)
 ذلك أصلا) أى العدد وقوله أو فواه أى العدد أحدهما أى فقط سم (قوله خلاف) أى في وقوع الواحدة
 معنى وعش (قوله وكذا) أى لا خلاف في وقوع الواحدة ذات نوت الخ (قوله وكذا الاذنى) فقط سبعة
 يقتضى ان في هذه الصور وتختلفا (قوله واحدة الخ) مفعول نوت (قوله هذه الثلاثة) أى التي لا خلاف فيها
 وهى ما قبل وكذا وقوله ولو نوتى الخ وقوله على عبارته أى قوله والا الخ الصادق على هذه الثلاثة المتقدمة
 لجر بان الخلاف فيها لوقوع الواحدة في الشق الثانى من الثلاث (قوله بان يجعل الخ) أى كما فعله المحقق
 المحلى لكونه هو محل الخلاف وقوله من جهتها أى فقط اه رشيدى (قوله السابق) ما هو اه سم (قوله)

(قوله يطل خصوصه الخ) قد يكون الشارح المحلى أشار الى ذلك بقوله فليتمسك الجميع بين ما هنا وما هناك
 (قوله والاوجه بل المذهب كما قاله الاذرى الخ) الذى في شرح الروض فرض كلام الاذرى في الاختلافاته
 لما قال الروض فرض قال لها نوتى باللفظين اختارنى نفسك فقالت اختبرت وأختارنى فقالت اختبرت نفسى
 ونوت وقع وان ترك النفس معافى وجهان أحدهما انه لا يقع وان نوت نفسها والثنى انه يقع اذا نوت نفسها
 وبين في شرحه من الاذرى ان الثانى هو المذهب الصحيح قال في الروض وان كررا اختارنى أو أ واحدة
 فواحدة أى يقع باختارها قال في شرحه ان أراد عدد اوقع أو أطلق وقع بعد اللفظ ان لم يخالفه فمما والا
 وقبر اتفاقا عليه اه (قوله انه يكفي بينها) قد يشكل ذلك بما نقله الزكى في الواسط المفعول فقال
 طلقت ان مقتضى كلامهم انه لا يقع وان نوتى وان لنفس الصريح بذلك لان يعرف بين ما وقع جوابا لجهتها
 وغيره وقد يقال ان كان جوابا لجهتها اسقاط النفس في كلامه ايضا في تأخير مقل (قوله بان جعلت) تحمل
 بان على معنى كان (قوله كجلى عليه السابق) ما هو

(٤ - (شروا في ابن قاسم) - (ثامن) لتقدير شارح به بقوله عقب ونوتهم بان جعلت نيتهم الثلاث (ثلاث)
 لان اللفظ يجعل العدد ونوتى (والا) ينو يا ذلك أصلا أو فواه أحدهما (فواحدة) تقع لأكثر (فلا يصح) لان صريح الطلاق كناية في
 العدد يحتاج لنية منها من قبله لا لم ينو واحد منهما الا خلاف وكذا الاذنى فقط ولو نوتى قبل الاذنى ثلاثا واحدة أو ثنتين وقع نوته
 اتفاقا لانه بعض المأذون فيموت ولا ترد هذه الثلاثة على عبارته بان يجعل قوله والا لانه الثمنين من جهتها كجلى عليه السابق

وضابط ذلك أنهم ما مني تخالف في نسبة العدد وقوم ما أو إضافة فقط وخرج بقوله ونوي ثلاثا ما أو لفظا من فأنها إذا قالت طلق وتكررها ولا توفيه تقع الثلاث ولو قال ثلاثا فوحدت (٢٦) أي قالت طلقت نفس واحدة (أو عكسه) أي وحدت فثلثت (أو واحدة) تقع فبهما

لهنحوها في الثلاث التي
تؤمها في الأولى وعدم
الاذن في الثانية لعلها في
الثانية ومن ثم لو قال رجل
طلق زوجتي وأطلق نطلق
أو كسب ثلاثا يسقط الأ
واحدة وأما في الأولى أن
تثنى وتثنت فمراويع
أولا وسأنا في محبت النامى
قول قولها في الكتاب
أفرون كذبهم اخلافا
لصاوردى
(فصل) في بعض شروط
الصيغة والمطلق منها أنه
يشترط في الصيغة عند
عرض صارت المايات في
الداء لا مطلقا مايات في
الهرز ولو ألعب وهو صريحة
كانت أو كذا بقصد لفظها
مع معناه بان قصد استعماله
في مودل كمن سألهم قصدهما
فحينئذ إذا (مرسلان نام)
أذن أثنى عقل بسبب بعض
به والافكاسكران فبما
(طلاقا) وان أجزأه
وأما بعد بقوله فرفع
العلم منه حال تلفظه ولو
ادعى أنه حال تلفظه كان
نائما أو صديا أي رأى
ومثله مجنون به رجول
صديق به قاله الزباني
ونافعه في الروضة في الأولى
أي لانه لا أمانة على النوم
وهو محبة ولا يسكن على
الاخير بن عدم قبول قوله
لم قصد الطلاق والعق

منها كالاولى
(فصل في بعض شروط الصيغة والمطلق) * (قوله في بعض شروط) أي بقوله وبطل البلقي في النهاية
(قوله منها) أي من شروط الصيغة مع قوله لا في الصيغة تكرار أو لا تصير الأولى وبشرط في الصيغة
الخ (قوله عند عرض صارتها) لاساحة في هذا التقيد لما قدمه أول الباب من أن قصد اللفظ لغناه شرط
مطلقة في الامارة اذا وجد صريح بما يأتى استحقيقه مع هذا القصد في قصد الايقاع لوجود هذا الأمر
الصرف فتأمل اه وشدي وهذا صريح في أن الصريح المقارن الصارف حكمه حكم الكناية فلا بد فيه من
التصديق ولا يقع به الطلاق مع الإطلاق وقد يشهد قول المصنف لا في وكذا أن أطلق على الاصغر فليسمع
(قوله ما ياتي في الداء) أي من كل لفظ يقبل الصرف لا يشعير بالاباراد معناه وقوله لا مطلقا ما ياتي في
الهرز الخ أي من أنه اذا قصدته لفظا فمادون المعنى وقع ظاهر أو باطنا اه كرى (قوله قصد لفظها)
نائم فاعل بشرط (قوله قصد هما) أي اللفظ والمعنى اه ع ش (قول المتن لسان نائم) وان أم ينومه
لان أمه بخارج لانه سم وعش (قوله وان أجزأه الخ) عبارة المعنى وان قال بعد احدا قطعه أفاقته
أخوه أو أوقفته اه (قوله وان أجزأه الخ) لا يصعد أن يكون قوله أخوته كناية بفتح المعنى اذا أراد
انشاءا ويقاع الطلاق لا أن اه سدهر وهو الاقرب ولا ينبغي العدول عنه لا ينقل صريح (قوله بعد
بقضته) أي أو دعه عهده اه سم (قوله عهده جنون) أي سابق اه عش (قوله صدق بيمينه)
معتمد مدعى السابق لجنون اه عش (قوله قاله الزباني الخ) عبارة المعنى كما قاله الزباني وان قال في
الروضة في مدق النائم ظاهر اه (قوله أي لانه لا أمانة الخ) قد توفى في الامارة اه سم (قوله وهو
محبة) أي النزاع (قوله على الاخير بن) أي مدعى الصاوردى لجنون أي على تصديقه بما بين (قوله
عدم قبول قوله) أي المطلق أو المعنى وقوله ظاهر أي أو ما باطنا فمعه ولعله حيث قصد عدم الطلاق أو ما
أطلق ثلاثا الصريح برفع به وان لم يقصد اه عش وقوله لان الصريح الخ تصديق من الرشد يقيده
بعدم وجود الصارف فليراجع (قوله ظاهر) قد قبل قبوله وتلفظه لانه في الاشكال (قوله بيمينه)
أي إمكان الصاوردى لجنون اه عش (قوله قيل كان مستغنيا الخ) ومن قال به شيخ الاسلام والمعنى

(فصل في بعض شروط الصيغة والمطلق) * (قوله بعد بقضته) أي أو دعه عهده (قوله أي لانه لا أمانة
قوله) ظاهر التلفظه بالصريح مع تيقن تكليفه فلم يكن رفعه وهذا لا يدين تكليفه تلفظه قبل دعوها الصاوردى لجنون
قد قبله كان مستغنيا

عن هذا بشرط التكليف والباب انتهى ويحلي بان هذا ما بعده كالشرح (٢٧) انما على أنه استفاد منه هنا فائدة وهي عدم

(قوله من هذا) أي ما في المتن اه رشدي (قوله وما بعده الخ) فيه تامل (قوله لان القول الخ) توجيه
 للاستفادة (قوله ولا يستفاد هذا من قوله بشرط الخ) أي لان عدم التفويض يصدق بالوقت كصرفات
 المرتد من الرد اه سيدمر (قول المتن من غير قصد أي لحروف العلق لجنه اه معني (قوله
 تاكد) أي قوله من غير قصد تاكد لفظه (قوله ومنه) أي قول المتن لا يبرئ بقول المعنى (قوله ومنه
 الخ) لعله في كونه لغوا فقط لا في أنه لا يصدق بظاهر اللفظ كمن الحكاية والتصور في مظهره في عدم
 ارادة الاتباع (قوله سأكيا) أي لكلام غيره اه معني أي أولا كتبه هو كما (قوله لفظه) أي
 الطلاق (قوله لا غيره) دخل فيما تقدم من الروايات في غير مقتضى بظاهر كلامهم فيه الا كفاها بإمكان
 الصلح بعد الجنون فكأنهم جازوا ذلك قرينة سم على حج أي لتفريقها مصادقة فيما قاله اه عش
 (قوله كما في الخ) وكان دعائها بعد ظهرها من الحضانة إلى فراشها وأدان بقولنا أنت الآن طاهرة فسبق
 لسانه وقال أنت اليوم طاهرة اه معني (قوله فمن التفت) أي انقلب (قوله فيصدق بظاهر الخ) تنزيح
 على قول المتن لا يبرئة (قوله أما ما لم يصدق) أي في عمل يقتضاه ولو عبر بصدقه كان أولى وقوله مطلقا
 أي كان هناك قرينة لا اه عش (قوله وكذا) أي يصدق بالتمام مطلقا اه رشدي (قوله ثم قال
 أردت أن أقول طلبتك الخ) ظاهره وان لم يكن هناك قرينة يستعمل خلافه فلا يقبل حيث لا قرينة وهو
 الظاهر اه عش عبارة الرشدي قوله وكذا قال لها طلقك الخ الظاهر ان التسمية راجع لقوله أما
 ما لم يصدق مطلقا بقرينة ما قبل راجع اه (قوله وله ان تقول) أي ويجوز له الخ اه عش (قوله
 هنا) أي في دعوى نحو سبق السان بالقرينة (قوله ولن ظن الخ) أي يجوز له الخ اه عش (قوله ولن
 ظن صدقه أيضا ان لا يشهد الخ) ظاهره انه يجوز له أن يشهد قال في شرح الرض وبه نظر اه أي بل
 ينبغي ان ليس له الشهادة عليه مع الظن كانه ليس له تلامع العلم سم ومعني انظر هل يقال أخذ من هذا
 انه يجب على المرأة الطالبة صدقه قوله (قوله بخلاف ما إذا علم) أي سبق السان ونحوه بقرينة طاهرة
 فصرم عليه الشهادة اه عش عبارة الرشدي أي ولا يجوز له الشهادة فالتألف بالنسبة اليها انهم قوله
 ولن ظن صدقه الخ من انه ان يشهد اه عبارة الكردى قوله بخلاف ما إذا علم منهم قوله ولن ظن الخ
 يعني يجوز لن ظن صدقه ان لا يشهد عليه بالطلاق ويجوز له ان يشهد عليه أيضا بخلاف ما إذا علم صدقه
 فانه لا يجوز له ان يشهد عليه أصلا اه وكل من هاتين مخالفا لمرعن سم والمعني (قوله فقال لها)
 أي بقصد الاخبار كما في و يظهر ان الاطلاق لا يصدق من الاخبار والانشاء قصد الاخبار ليراجع (قوله
 ظنا الخ) يجوز له ان لا يشهد (قوله بما أخبر به الخ) خرج ما لو صدقه الانشأه وموثير اليه اه سم (قوله
 باننا الخ) حال من فاعل أخبر (قوله في اعتق الخ) أي فيما إذا قال الصدق آدم كما تبسم اليوم
 اعتقك أو أنت حر ثم بين فساد (قوله انه لا يعتق الخ) فاعل بان (قوله قالوا الخ) أي أحبا (قوله
 وتظن ذلك) أي قوله اعتقك الخ اه كردى (قوله ثم قال ظنت الخ) أي كان قولني ثم طلقها مبني على
 هذا المتن (قوله اما حوى بيننا) أي بينه وبين الزوج من نحو طلاق ونحوه ابتداء (قوله وقد أنقبت)
 الخ قد تترقى في الامارة (قوله لا غيره) دخل فيما تقدم من الروايات في غير مقتضى بظاهر كلامهم
 فيه الا كفاها بإمكان الصلح بعد الجنون فكأنهم جازوا ذلك قرينة (قوله ولن ظن صدقه أيضا ان
 لا يشهد الخ) ظاهره انه يجوز له أن يشهد (قوله ولن ظن الخ) قال في شرح الرض كذا ذكره الاصل هنا
 وذكرنا وانظر الطلاق في موضع فلفظ رجل بالطلاق يتحقق السبق لسانه اليه لم يكن له ان يشهد عليه مطلقا
 الاطلاق وكان ما هنا فيما إذا طلقوا وما هنا فيما إذا تفرقا كما فيهم كلامه ومع ذلك فيما هنا نظر اه أي
 بل ينبغي ان ليس له الشهادة عليه هنا أيضا (قوله بما أخبر به باننا) خرج ما لو صدقه الانشأه وموثير اليه

أنشأه حجب الادعاء بين فساد انه لا يعتق به لقريته اه انزبه على محبة الاداءه قالوا ونظير ذلك من قبله طاهر امره أنت فقال لنم طلقها
 ثم قال ظنت ان ما جرى بيننا طلاق وقد أنقبت بخلافه

فلا يقبل من ذلك بقرينة انتهى وفيه ما يدل على البقش لانه جعل منه الوقوع بانت حرام على قرينة صادرة لاخبارا بان عن حقيقة كما جعلوا الاداة قرينة صادرة لانت حرار (٢٨) اعتكف عن حقيقة واقعة جارت عليه كلامه قرينة صادرة كذلك فان قلت ينافي

ذلك قول التوسط عن بان
 وزن حلفا للثلاث انه لا
 يخرج الاجماع من بان
 عقده باطل من اوله فخرج
 بدونها ثم ثبتت عقده
 وقع الثلاث ولم يدر في ذلك
 قلت يفسر بان الاخبار
 بطلان العقد امر اجنبى
 عن الخلاف عليه فلم يصلح
 قرينة بخلاف ما لو اتى في
 الخلاف عليه بشئ فخرج
 بالثلاث على ظن صحة
 الاتناء قبل عدم صحة
 الاتناء فلا يقع عليه شئ
 اقرينة الظاهر هنا
 وبسليم ان الاخبار بطلان
 العقد غير اجنبى يعين
 جعل ذلك المخرج على انه ليس
 من يعتمد عند الناس
 فهذا لا يكون اختيارا قرينة
 كباقي في شرح قول المتن
 ففعل باسمه المتعلق أو
 مكرها جامع فروغ اخرى
 لها ملحق بما هنا فان قلت
 ما ذكر من ان القرينة
 تفيد انما يتأتى فيما اذا
 أحسب مستند اليها ما اذا
 أنشأ ايضا طائفة لا يقع
 فانه يشع ولا يبعد ذلك
 التلقن شيئا كما هو مما ياتى في
 وهو نظنها اجنبية موصولة
 البقش من هذا قلت
 ممنوع بل هي من الاول كما
 يصرح به قول البقش بما
 أحسب به بانما على التلقن
 المذكور (ولو كان اسمها

أي بعد ذلك القول بخلافه أى التلقن المذكور
 باللقن هنا ولا كذا فيه في مسألة البقش فتدبره اه
 قوله وظاهر ذلك ان يكون التنظير باعتبار ما فهمه هذا اه
 بالقرينة ثبوت سبق امر بينهما محتمل للطلاق ثم ايت قول الشارح في آخر باب الخلع انصاه كالأول
 طلقت ثم قال طلت انما جرى بيننا طلاق وقد اقيمت بخلافه فانه وقع بينهما محتمل قبل ذلك في طلقت
 اه وصرح بما لا كان ذلك قرينة ظاهرة على صدقه فلا يحتمل الا حث اه وهو صريح فيما قلت (قوله
 انتهى) أى ما ينافي (قوله لانه) أى الباقى (قوله عن حقيقة) اهل المراد عن حقيقة الشريعة التى هى
 انشاء الطلاق (قوله واقتاؤه) بجواب عليه الخ جعل الاتناقر بنية مخالفة قوله الا بقر بنية الان لا يريد
 قرينة على وجود الاتناء اه سم وأجيب عنه السيد رحمه الله بانه يظهر انه أى ضمير قول الشارح واقتاؤه
 الخ ليس اشار الى الاتناء المفهوم منه وقد اقيمت السابق آتينا بل ابداه كلام حاصله ان من جعله القرآن
 ما لو وقع منه لعنا محتمل للطلاق فاستغنى فيه فاقى بالوقوع خارج بالطلاق معصدا على الاتناء السابق ثم
 أتى بعدم الوقوع باللفظ السابق وتبين عدم صحته بالاتناء الاول فلا وقع عليه باللفظ الثانى أيضا اذ قال انما
 أردت الاخبار بالقرينة سوى الاتناء السابق مثله فلا ودعى الشارح ما أورده الفاضل المحشى فانه مبنى
 على جعل الاتناء فى كلامه على ما سبق فى ضمن وقد أثبت الخ ولا يصح عليه بوجه لانه ذلك الاتناء فى تلك
 الصور مشتمل على قوله ثم طلقتها فاقى يصلح قرينة لاخبار بل وفروض تقدمه لا يصلح أيضا لقرينة بل يؤيد
 الوقوع بقوله ثم طلقتها كما هو ظاهر المتأمل وقوله على جعل الاتناء الخ صرح بهذا الجمل الكردى فريد
 أيضا بما ذكر اه (قوله ينافى ذلك) أى ما قاله الباقى أدونهم ونظير ذلك الخ (قوله وبسليم الخ) الخ
 لعل نساهم هذاع الجمل الا فى هو للمعنى (قوله اما اذا أنشأ بقا الخ) ونحو من منعه معناه وما ياتى انه لو
 قصد الانشاء في مسألة البقش ونظائرهما يقع ظاهر اتناء ما أو الوقوع باطنا فعبه الخلاف الا فى اه
 سيد عمر أى فى مسألة طائفة اجنبية معصوم ان ما هنا فى قصد الانشاء مع ظن عدم الوقوع أو ما لو قصد
 الانشاء بدون ذلك الظن فيقع ظاهره باطنا تلقا (قوله طائفة لا يقع) أى هذا الاتناء لظن حصول
 اليقونة بمصدر منه أولا (قول المتن ولو كان اسمها طائفة الخ) ولو لم يعلم ان اسمها ما ذكر فهل يشع عليه عند
 الاطلاق فيه نظرو بوجه المتع اه سم أقول قد ينافسه قول الشرح الا فى لو غير اسمها الخ (قوله لها
 باسمها) أى قول المتن أو وهو نظنها فى النهاية (قوله لقر بنية الظاهر على صدقه) يعنى عنه ما بعده دون
 العكس فالاولى الاتصاف عليه كالتى الغسنى (قوله مع ظهور القر بنية الخ) عبارة الغسنى وكون اسمها كذلك
 قرينة توسع تصديقه اه (قوله جلا على النداء) لانه لا يقصد الطلاق واللفظ هنا مشترك والاصل دوام
 النكاح اه معنى (قوله جلا على النداء) هل الحكم كذلك وان عارض ذلك أى النداء قر بنية تؤيد
 ارادة الطلاق كان يقع هذا النداء فى أثناء مخاطبة موصلة فتأتى ارجح الاحتمال الاول باصل بقاء العهدة وأصله
 حيث لم يجد ردا كرجل نابل فليراجع واهمر اه سيد عمر أقول قد يؤيد الثانى قول الشارح لتبادله
 وغلبة ومن ثم لو غير الخ (قوله أى بحيث جبر الاول) ينبس أن يكون محله فى علم به مصره فليتأمل اه
 سيد عمر (قوله طلقت) أى عند الاطلاق (قوله كالأول طلاقا) بيقى ما لو قصد النداء والطلاق فهل هو

(قوله فلا يقبل منه) انظر مع قوله وظاهر ذلك ان يكون التنظير باعتبار ما فهمه هذا وانظر قوله الا
 بقر بنية قوله واقتاؤه جارت عليه كلامه قرينة بنية الخ جعل الاتناء قر بنية مخالفة قوله
 الا بقر بنية لان لا يريد قر بنية على وجسود الانشاء (قوله فى المتن ولو كان اسمها طائفة الخ) ولو لم يعلم ان اسمها

طائفة قال (لها) (الاطلاق وقصد النداء) لها اسمها (لما تلقا) لقر بنية الظاهرة على صدقه لانه صرح بذلك من معناه
 مع ظهور القر بنية فى صدقه (وكذا ان أطلق) بأن لم يقصد شيئا فطلق (فى الاصح) جلا على النداء لتبادله وظلته ومن ثم لو غير اسمها عند
 النداء أى بحيث جبر الاول طلقت كالأول طلاقا وان لم يغير قال الزكى وضبط المصنف طابق بالسكون ليقيدانه فى طابقا بى بالفتح لا يقع

أي مطلقاً لأن بناءه على الضم يرشد إلى إرادة العلم في ما طلقاً بالنصب يعني مره (٢٩) إلى التعلق أي مطلقاً وينبغي في الحال أن

من باب اجتماع المانع والمقتضى حتى يعلب المانع وهو النداء فلا يقع المطلق وأمن قبيل اجتماع المقتضى
 وغيره فوجب مقتضى نفع المطلق فيه تدارق الأقرب الثاني اه ع ش (قوله أي مطلقاً) ان أراد سواء
 قصد النداء أو أطلق أو قصد المطلق فليس يظهر في قصد المطلق بل هو ممنوع أو دللوا جميع قصد المطلق
 الا وقوعه وان أراد سواء قصد النداء أو أطلق فالحكم كذلك مع السكون فلم يزد الضم إليه شيأ اللهم الا ان
 يختار الثاني ويراد المطلق من غير خلاف في له وتين يحتاج هذا مع ما فيه إلى نقل بذلك فليست مسئلة اه
 سم (قوله لأن بناءه على الضم الخ) يتناول هذا الكلام مع كون البناء على الضم حكم هذه الصيغة وان لم يرد
 العلة لأنها انكرت مقصودة اه سم وأقره الرشدي وقد يجب على من تبادل وضاعاً لنداء لها ما يجب
 (قوله وفي ما طلقاً بالنصب يعني الخ) قد يقال بجوابها طلقاً بالنصب لا يقتضي التعلق إذ ليس شيئاً
 بالماض فهو بغير مقصود وجوابه انه اذا لم يقصد به معنى فالوجه غير مسمّى في هذه الصيغة فلا مفعول
 بها يعنيها فقد تضمن ان قال لم يقصد به الصيغة فالوجه فلا وقوع وان قصد هناك لم ينصب فوجه في
 الحالين الخ المتضمنه اه سم وأقره الرشدي وقد يجب ان الوجه مقصود به بقرينة التعلق بل كن
 لأن حدث شخصاً بل من حيث كونها من أفراد الصيغة ثم قوله فقد تضمن الخ تصلا فموضوع المسئلة من
 الاطلاق (قوله جل كلامه) أي الزكشي من عدم الوقوع مع الضم ومن الوقوع مع النصب مطلقاً فيها
 اه ع ش (قوله والثاني الخ) الأولى قد بدعي قوله قال الزكشي الخ (قوله أو طالعاً) أي وخصوصاً
 الاسماء التي تقارب حروف طلق اه معني (قوله ظاهراً لظهور القرينة) كذلك في المعنى وفي الجبري
 والقرينة تقرب الخرج والامر الذي ادعاء ما نعلم وقوع المطلق التعلق الحرف أي انقلبه إلى الاستح
 (قوله فان لم يقل ذلك) أي أدلت النداء اه ع ش (قوله وقضية) أي قوله فان لم يقل الخ (قوله انه لو
 مان الخ) قد يفرق بان عدم دعوى الحما كزنا ظاهر في الحكم بالوقوع بخلاف من مات عقبه كذا كرم
 ان الأصل بقاء العصة اه سدعير ولا يخفى بعده (قوله حكم جلب المطلق) أي من وقت الصيغة على
 المعتمد اه ع ش (قوله عيلاً الخ) تعليل لقوله فان لم يقل ذلك طلق وقوله ومنه يؤخذ أي من هذا
 التعليل (قوله في هذا) أي في الحكم بالوقوع الطلاق فان لم يقل أدت خلافه اه ع ش (قوله وان وجدت
 الخ) غاية لقوله ان مثله في هذا كل من الخ (قوله كاشحه) أي ساذ كرم المعلق والتجيز اه ع ش (قوله
 ومثله) أي مثل خطابه ايجاباً بالطلاق (قوله ان يطلقها الخ) أي لأن يعاقب طلاقها لما في شرح قول
 الصنف بشرط ان يكون من انه لا يصح التعليق من الوكيل وقوله لا يتأخر بها أي بالقرائن اه ع ش (قوله
 فيها) أي التعليلين (قوله وتم ظاهراً) أي قوله وفي رواية في المتن الاقوله اجزاء (قوله ونصت) أي
 الثلاث في الحديث وقوله كذلك أي حزلها وجدها سواء وقوله وفي رواية الخ يستعمل انه بدله الرجعية يستعمل
 انه زاد على الثلاث وعليه فالتقدير والعق كونه الثلاث وقوله منها لعدم نفعه بالابضاع وشبهه في

ما ذكره في يقع عليه عند الاطلاق في نظر وتجب المانع (قوله أي مطلقاً) ان أراد سواء قصد النداء أو أطلق
 أو قصد المطلق فليس يظهر في قصد المطلق بل هو ممنوع أو دللوا جميع قصد المطلق الا وقوعه وان أراد سواء
 قصد النداء أو أطلق فالحكم كذلك مع السكون فلم يزد الضم إليه شيأ اللهم الا ان يختار الثاني ويراد
 المطلق من غير خلاف في الصور تين يحتاج هذا مع ما فيه إلى نقل بذلك فليست مسئلة اه سم
 هذا الكلام مع كون البناء على الضم حكم هذه الصيغة وان لم يرد العلة لأنها انكرت مقصودة (قوله وفي
 ما طلقاً بالنصب يعني الخ) قد يقال بجوابها طلقاً بالنصب لا يقتضي التعلق إذ ليس شيئاً بالماض فهو بغير مقصود
 اتصال شيء به فهو بغير مقصود وجوابه انه اذا لم يقصد به معنى فالوجه غير مسمّى في هذه الصيغة فلا مفعول
 مقصود بها يعنيها فقد تضمن ان قال لم يقصد به الصيغة فالوجه فلا وقوع وان قصد هناك لم ينصب
 فوجه في الحالين الخ المتضمنه (قوله ورد ان الخ) قد يقال نعماً يكون هذا ان قصد به معنى والاذن

لنشوق الشارع السوكون والعب أهم مطلقاً من الهزل عز فاذا الهزل يختص بالكلام علة فله من واد فلهذا شارح وجعل
 غيره بينهما فإما يفسر الهزل بان قصد اللفظ دون المعنى والعب

لا يرجع إلى معنى يتلاف ذلك انتهى ورد ان الهزل لا يؤثر في الوقوع وعدمه كما في الذي يجعله كلامه على نحو قصد هذا بقية والحق المعنى حرافه هذا التفصيل فان كان اسمها طلقاً أو طالعاً أو طالعاً (قوله بالطلاق وقال أدت النسخة) باسمها فالنصف الحرف بل ساني (صدق) ظاهر الظهور والقرينة فان لم يقل ذلك طلقاً وقضية انه لو مات ولم يعلم مراده حكم جلبه بالطلاق عيلاً يظهر الصيغة ومنه يؤخذ ان مثله في هذا كل من تلفظ بصيغة ظاهرة في الوقوع لكنها تقبل الصبر بالقرينة وان وجدت القرينة وهي مسئلة حسنة (ولو خاطبها بطلاق) معلق أو تجز كما شمله كلامهم ومثله أمره لن بالمعنى كما هو ظاهر وانما أثرت قرائن الهزل في الإقرار لأن المعنى فيه اليقين ولانه اختيار ياتر بها بخلاف المطلق والأمر به فيسأل (هنا لا ولاعباً) بان قصد اللفظ دون المعنى وقع ظاهر أو باطناً اجزاء والتعبير الصحيح ثلاث جدهن جد وهزلهن جد المطلق والنكاح والرجعة ونصت لتأكيد أمر الابضاع والا فكل التصرفات كذلك وفي رواية والعق ونص

انما ذكر وقوله اذ الهزل الخ لعله يكون الهزل شخص وقوله يخص بالكلام أي والعاب قد يكون بغيره
 وقوله عطف ما أي العجب وقوله عليه أي الهزل اه عش وقد روي عن عطف العمام من شخصات الوار
 (قوله بان لا يقدر شاقه) كقولها في معرض دلال وملاعبة واستهزاء بلطفي فقول لا عبا واستهزاء لم تعلقك
 اه معنى (قوله وقوله نظر) أي فيما يحمله العسر وقوله لا بد من مطلقا أي سواء في ذلك لعل الهزل والعجب
 وغيرها وقوله ومن ثم أي من أجل انه لا بد من قصد اللفظ اه عش أي مطلقا (قوله ومن ثم قالوا الخ)
 يتأمل وبه التأنيلا من عبارتهم اللاحقة كافي سال الهزل طو كانت كافي سال العجب لكان التأنيلا وفحشا
 وأما الهزل فالحق ان للذكر بصيرفة قصد اللفظ اه سبدر وقد يجب ان يؤيد مفهوم قولهم - وقد قصد
 لفظ الطلاق والمشار إليه قول الشارح اذ قصد اللفظ الخ لا زرادتهما (قوله ونع) أي ظاهرها باطنا اه
 ع ش (قوله كما يتقارن النص) اعتماد النهاية والمغنى (قوله على حث الناس) أي فيما لا خلاف
 لا يبعد كذا في المغنى الخالف ففعله حيث قيل فيه بالجفت وان كان الراجح عدم الحث اه عش (قوله وهو
 مقبه) قد يقال لو اتجه لم يمتد في ظنها الأجنبية بحسب أي لا مكان تخير جميع على حث الجاهل اه سبدر
 (قوله لا باطنا) وفافا للمغنى وثلافا لنهاية (قوله كما يتقارن) أي عدم الوقوع باطنا وهو انظار اه معنى
 (قوله لكن نقل الأذري الخ) عبارة للمغنى وان قال الأذري قضية كلامه روي ان المذهب الوقوع باطنا
 اه (قوله وذلك انه الخ) تعليل لما في المتن (قوله وقضية هذا) أي التعليل (قوله ان قوله اه في
 النهاية للمغنى (قوله ولم يعلم الخ) مألوفة (قوله فعل قول حث الناس) أي الراجح بينهما عدم الوقوع
 لكن صاحب الكافي يقول بالحث في المغنى عليه كذا في المبني وعليه فلا يحتاج للفرق بينهما وبين كلام
 المصنف ومع ذلك فافق في مسئلة الكافي انه ان قاله على غلبه المتن دون مجرد التعليل لم يقع والأوضح اه
 عش (قوله في الفرق بينهما) أي بين مسئلة المتن ومغنى الكافي كروي وعش (قوله صورة التعليل)
 أي فلا يقع في مسئلة الكافي لوجود التعليل بخلاف مسئلة المتن فإنه لا تعلق فيها إلا ان هذا لا يلازم ما
 عقب قول المتن ولو خاطبها بسلامة من قوله معلق أو مقترن اه عش (قوله ما يأتي في الجمع الخ) أي في
 مسئلة الكافي ان قصد الامر كذلك في ظنه أو اعتقاده أو فيما انتهى إليه بعد أي لا يعلم خلافه أو لم يقصد
 شيئا بخلافه وان قصد الامر كذلك في نفس الامر بان يقصده ما يقصد بالتعليل عليه بحث وبين
 الشارح الفرق بين عدم الوقوع في مسائل التعليل وبين الوقوع على من خاطب زوجته بطلاق طاعتها
 الأجنبية على هذا التخصيص فراجع اه سم أي في فصل أنواع من التعليل (قوله بين كلام الشافعي) أي بين
 أطراف كلامهما (قوله ويرى) أي قول المتن ولا يقع طلاق مكر في النهاية والمغنى (قوله بين هاتين) أي ما في
 المتن من الوقوع في مسئلة ظنها الأجنبية (قوله على من طلب الخ) متعلق بعدم وقوعه (قوله ولا يعلمها)
 أي ومثله ما لو صلح بها كذا في النهاية بقرينة الفاضل المحض عن صاحبها ولم يتعقبه وكان زوجهما من فريضة
 القائم دل على ان مراده الله أي القوي فلا فرق بين العلم والجهل بعدم العلم كالمهم يحض تصور ان
 أصل الكلام في عذبة وقصد الى الامام فافق فيها بالحث والعهد خلاه كما تقرر اه سبدر (قوله)
 نكرة وغيره مقصود فحكمها النصب فلم يحل على الممن حتى كان الحنا (قوله وهو مقبه) قد قالوا لعله جرى
 مثله في ظنها الأجنبية (قوله في المتن ونع) أي ظاهرها باطنا كما يتقارن كلام الروايات وغيره والله المذهب
 وحزمه في الأول والأخر وأما الأذري شرح مر (قوله صورة التعليل) ويؤيد ما يأتي من ان حلف على
 اثبات أو نفي معجده على غلبة ظنه لا حث عليه وان تبين الامر بخلافه فسطا القول بأنه مردود كذا شرح مر
 وأقول ما حل عليه وحصل قول الشارح والذي يتبعها لكنه شاق ود الشارح المذكور فتأمل (قوله)
 ما يأتي في الجمع الخ) أي في مسئلة الكافي ان قصد الامر كذلك في ظنه أو اعتقاده أو فيما انتهى إليه بعد
 أي لم يمتد لغيره أو لم يقصد شيئا بخلافه وان قصد الامر كذلك في نفس الامر بان يقصده ما يقصد
 بالتعليل عليه بحث وبين الشارح الفرق بين عدم الوقوع في مسائل التعليل على هذا التخصيل وبين الوقوع

ولا يعلم بأنه تعالى بقصد الإطلاق معناه الشرعي بل بمعومناه القوي وقالت القري يستعمل ذلك في ثم وتوابعه شيئا (ولو لفظا معجمي به) أي الإطلاق (بالعربية) شيئا إذا الحكم به كل من لفظا به بغير اختاره (ولم يعرف معناه لم يقع) كتلفظ بكلمة كثيرا يعرف معناها وصدق في جملة معناه القريته ومن لم يكن كان مخالفا لاهل تلك الغيبة تقضي العادة عليه لم (٣١) يصدق ظاهر أو يقع عليه (وقيل أن نوى

معناها عند أهلها) (وقع

لانه قصد لفظ الإطلاق أعناه

وردوه بان الجهول لا يصح

فصد (ولا يقع طلاق المكره)

يباطل ولا يتناقض ما يأتي في

التعليق من ان المعلق بفعله

لو فصل مكرها يباطل أو

يصح لا يحتج بخلافه

لان الكلام هنا فيحصل

به الاكرام على الإطلاق

فاستمر تدعى المكره

ليعدو المكره ثم في أن

فعل المكره هو المقصود

بالخلف عليه أولا كانا

والمجاهل والاصح الثاني

فلا يتقدم بحق ولا باطل

وحيثما يقع ما يقتضيه كلام

الوافي من عدم الحث في

ان أخذت حثا في

فاكرهه السلطان حثي

أعطى بنفسه وان لم يقع قول

الزكريا فيجوز خلافه

اكرامه بحق كطلاق المولى

ووجه اندفاعه ان قوله متى

يقضي ان نفسه مقصود

بالخلف عليه كقول الأخذ

وقد تقررت ان الفعل المكره

عليه غير مقصود بالخلف

عليه أكره بحق أو باطل

والمولى ليس بمماثل فيه

لان الشرع اكرهه على

الطلاق نفسه وما تضمن فيه

حمله الخالف سبحانه عند

بأنه تعالى لم يقصد الخ) يؤخذ من معناه لافرق في ذلك بين ان يقول بما ذكره لغيره أو بعد محبة أو ادب بل يستكم
 فلو ثبت معكم أو أطلق اه ع (قوله معناه الشرعي) وهو قطع عصية النكاح (قول المتن لم يقع) أي وان
 قصد به معناه عند أهله اه ع (عبار الملقن وان قصد به قطع النكاح كما هو في إطلاق بكلمة لا معنى لها اه
 (قوله وصدق في جملة الخ) أي لا يقع ما نحن ان كان صادقا اه ع (قوله لم يصدق ظاهر) أي ودين اه معنى
 (قوله لم يقع عليه) أي ظاهر اه ع (قوله يباطل) عبارة النهائية بغير حق اه زاد الملقن خلافا لاجل حقيقة اه
 قال ع (قوله بغير حق) يؤخذ منه جواب حادثه في ان شخصا كان نقدا الحرائة لشخص فتشاجر معه
 خلف بالطلاق الثلاث لا يصح في هذه السنة فقتل الشاد بالبلد فاكرهه على الحرائة في تلك السنة وهذه
 ان لم يحترق به بالضرب ونحوه هو انه لا يصح لان هذا اكرامه بغير حق ولا يشترط تجديد الاكرام من الشاد
 المذكور بل يكفي ما وجد منه أولا حيث اكرهه على الفعل جميع السنة على العادة بل لو قال له احترق
 جميع السنين وكان خلفه لا يحترق له أصلا فلا في تلك السنة ولا في غيرها لم تحت مادام الشاد متوليا تلك
 البلدة ولم انه ان لم يحترق فاقبه بخلاف ما لو استأجره ما عمل خلفه لا بفعله فاكرهه عليه فانه يصفى لان
 هذا اكرامه ع (قوله أو بحق لا تحت) خلافا لانه يتوالتقى (قوله لا تحت) أي على ما يأتي
 والذي أفتى به شيخنا الهادي في جواب السؤال كان الطلاق معاقبة على ما وجدنا ان وجبت باكرامه بغير حق لم تحت
 بها كالم يقع بها أو بحق حيث وان تحت مر اه سم (قوله تدعى المكره) بكسر الراء به أي الطلاق لا يحترق
 المكره أي على الإطلاق (قوله ان فعل المكره) يقضي الراء على المعاق عليه الطلاق (قوله أولا) أي وانما المقصود
 بالخلف الفعل بالاختيار (قوله لا تحت بل لا في) أي خلاف عدم الحث اه كردد (قوله ووجه اندفاعه
 الخ) حاصله ان قوله متى صدق بغيره وهو اعطى نفسه صلا فاعلم بوجهه اذا كان محلو فاعلم لا يتناول ما صاحبه
 اكرامه فلو قالوا قد تقررت ان الفعل المكرم الخ فلو كان الاكرام لا تحت على الأخذ بقصر في ما يأتي
 في قول المصنف أو بغيره غير من بياني بتعليق الخ كالم يظهر اه سم (قوله والمولى ليس الخ) جواب
 سؤال (قوله ان الشرع الخ) سأل عن الملقن الذي يبيح على الرجوع (قوله وما تضمن فيه) وهو ما يقتضيه كلام
 الزاقي (قوله على خارج عنه) أي الطلاق وكذا ما فيه سبيله (قوله لا تقر) أي انفا في قوله والاصح الثاني
 اه كردد (قوله ان الفعل المطلق) أي المحاق عليه (قوله على ذلك) أي الفعل بالاختيار (قوله ما بينهما)
 أي بين ما تضمن فيه وطلاق المولى وقال لا كردد أي بين نفس الطلاق والخارج عنه اه (قوله عاذ كرهه)
 أراد به قوله ان قوله متى يقضي ان فعله الخ اه كردد (قوله لا ترى ذلك) أي اشتراط كون الاختصاص
 بالاختيار للمعنى (قوله الظاهر في انه لا بالخ) مجموع اه سم عبارة السبغ والعمرك ان تقول لا يخفى ما في هذا
 الرد فاعلم الاول ان في جملة ما ذكر به هذه العبارات وان كان حقيقتهما لا يتعلق على أخذ الآخذ لكن

على من خاطب ووجه بطلان طائفة انما اجنبية فراه (قوله ولا يعلم) أي او يعلم اه ع (قوله ان المعاق
 بفعله) أي على التخصيص لا في قول المصنف أو بغيره من بياني بتعليق الخ (قوله لا تحت) أي على
 ما يأتي والذي أفتى به شيخنا الهادي المولى في جواب السؤال كان الطلاق معاقبة على ما وجدنا ان وجبت باكرامه بغير حق
 لم تحت بها كالم يقع بها أو بحق حيث وان تحت مر (قوله ووجه اندفاعه الخ) حاصله ان قوله متى صدق بغيره
 وهو اعطى نفسه صلا فاعلم بوجهه اذا كان محلو فاعلم لا يتناول ما صاحبه اكرامه فلو قالوا قد تقررت ان الفعل المكرم الخ
 الفعل المكره عليه الخ فلو كان الاكرام لا تحت على الأخذ بقصر في ما يأتي في قول المصنف أو بغيره غير
 من بياني بتعليق الخ كالم يظهر (قوله الظاهر في انه الخ) مجموع

الاختيار لا الاكرام لا تقررت ان الفعل المطلق يجعل على ذلك وستان ما بينهما ثم رأيت القاضي صرح بما ذكره فقال ان المحاق عليه معناه
 الاختصاص بالاختيار للمعنى والامام أقره قوله والزكريا في ذلك بل يكفي الاختصاص وان لم يسمع انتهى وبيان فيسأله الغاء بقوله
 من الظاهر في انه لا يسمع في نوع اختياره في الاعطاء من أخذ من مكر لا يقال أخذ منه على الإطلاق

لم يبعد اه عش وقوله لو قبل الخ ظاهر لا ينفى العدول عنه الا ينقل (قوله وكذا في اكره القاضى الخ)
 أى فلفظها باعتبار ما نحن وصور الطلاق يحق جمع اكره القاضى المولى بعد مدة الا يلا على طاعة واحدة
 فان أكره على الثلاث فلفظها الطلاق لانه يصدق بذلك وينزليه فان قبل المولى بالانكاح بالطلاق عينا
 بل به أو بالثبوت يمثل هذا ليس اكره ما يمنع الوقوع كالأكره على ان يطلق أو يثبت أو يمتنع عينا
 بأحدهما فانه بهذا حسب بان الطلاق قد ينعز في بعض صور المولى كالأولى وهو عاقل بغير مقتضى المدرك
 بالمطالبة فرفعوا كذا إلى قاضى البلد الذى الزوج وطالبه فان القاضى بأسره بالثبوت بالانكاح في الحال
 في الميسر المأوى أو بمصالحه أو الطلاق فان لم ينقل ذلك حتى مضى مدة لمكان ذلك ثم قال أسير الجمال ان لم
 يمكن بل يجبر على الطلاق حينئذ كذا أحاط به ان الرقة وهو انما ياتي تفر بما على مرجوح وهوان القاضى
 بكرة المولى على الفسقة أو الطلاق الأصغر ان الحام هو الذى يطلق على المولى المتمتع كإسائى في بابه فلا
 اكره أصلا حتى يمتنع عنه بغير حق اه (قوله) الى قوله ويظهر فى المضى (قوله) زوجة نفسه أى
 المكروه بكسر الراء ونونى المكروه وضع الراء (قوله) هى بمعنى كان والمضى يعمل ذاتى كلامه كثيرا
 اه نهاية (قول المتن) اكره بضم الهمزة اه معنى (قول المتن) فوجد ظاهر وان لم يكن الواحد فهو
 ظاهر لوجود تفرقة الاختيار بالعدول عما اكره به اه سم (قول المتن) فكفى أى ونوى اه معنى
 عبارة سم قوله فكفى فى هذه المسئلة تامل لانه ان أو يمانه كفى بدون نية الطلاق فالسكينة بدون النية لا أثر لها
 سواء وحدا كرادم لا فلا يصح قوله وقع وان أو يمانه كفى مع النية فانه لو وافق المكروه نوى الطلاق وقع
 لا اختياره فلا حاجة فى الوقوع هنا الى اعتبار مخالفة المكروه بالعدول عما أمر به وقد يجب بان اختيار البشى الثانى
 ولا مانع من تعليل الوقوع بكل من اختياره بالعدول ولا اختياره بالنية اه (قول المتن) فكفى بالاختصاص عبارة
 المختار السكينة ان يتكلم بشىء ويردعه وقد كتبت بكذا كذا وكذا فكذا أيضا كذا يتقدم كذا بأز يد
 وبأز يد كذا كذا يقول سم اه فجعل التكليف معنى وضع التكليف السكينة بمعنى التكليف كالمرد
 به غير معناه واهل هذا بحسب الاعتقاد ما يدل الشرح فهى لفظ يعمل للمراد وغيره فتجاءل فى الاعتقاد
 به لينة المراد لفظا فهى نية أحد مجتمعات اللفظ لا يمتنع مغايرته اه عش (قول المتن) فصرح
 بتشديد الراء أى قال سرحته أو وقع الأكره بالعكس بهذه الصور بأن أكره على واحدة فثالث الخ وقع
 أى الطلاق فى الجمع اه معنى وظاهر كلامهم ظاهر أو باطنا سواء كان المكروه بغير الراء علما بتأثير
 الاكره أم لا ولو قبل الوقوع فى قصر والعدول الى الاختف كالعدول من الثلاث الى الواحدة يعلم تأثير
 الاكره لم يبعد فاعلم (قوله) لانه مختار لما أتى به عبارة المضى لان مخالفتها بغير اختياره فيما أتى به اه
 وتضمنها بقول الشارح الآتى لان الشرط ان يطلق الخ أنه يدين باطنها فليجمع (قوله) كاف هنا) أى فى
 الوقوع لا اختيارا حيث اه سم (قوله) لان الشرط أى شرط منع الاكره الوقوع (قوله) ومن قصد
 ذلك) أى لفظ الطلاق بمعناه (قوله) هنا أنهم قولهم نوى الايقاع عبارة لروض مع شرحه سؤلوا كره
 فقدد الايقاع وقع فصرح لفظ الطلاق عند الاكره كناية اه وعبر بان قاسم التزوي وبسبب نية المكروه
 كون نفس الاكره حاقا فانه ليس له الاكره على الطلاق وان استحق قتله (قوله) فى المتن فوجد ظاهر وان
 لم يكن الا واحد فهو ظاهر لوجود تفرقة الاختيار بالعدول عما اكره به اه (قوله) فى المتن فكفى فى هذه
 المسئلة تامل لانه ان أو يمانه كفى بدون نية الطلاق فالسكينة بدون النية لا أثر لها سواء وحدا كرادم لا فلا يصح
 قوله وقع وان أو يمانه كفى مع النية فانه لو وافق المكروه نوى الطلاق وقع لا اختياره فلا حاجة فى الوقوع هنا الى اعتبار مخالفة
 بالصرح كانه يترجم من بعض الانفاط كونه فى شرح الروض صح قبول الروض ولو اكره قصد الايقاع
 وقصد صريح لفظ الطلاق عند الاكره كناية اه لا وجهه فلا حاجة فى الوقوع هنا الى اعتبار مخالفة
 المكروه بالعدول عما أمر به وقد يجب بان اختيار البشى الثانى ولا مانع من تعليل الوقوع بكل من اختياره بالعدول
 واختياره بالنية (قوله) كاف هنا) أى فى الوقوع لا اختيارا حيث اه

انتهى به لا نور على الدنيا بمقبرم ادفولهم لا بد ان يطلق له اى الاكرام من غير ان تظهر منه قرينة اختيار البتة * (تنبية) * الاكرام
الشرعى كالخبي فلو حلف ليعا ان زوجته (٣٤) الى ان فوجدها حيا اذ لو نصح من غدا فاضت فيه اولى بين من اتمه اليوم فوجدها حيا

على الطلاق فصرحه كتابه في حقان نوء وقع والا فلا اه قال شيخنا قوله ان نوى وقع والا فلا فالشرط في وقوع الطلاق على المكره فنتوصل صرحا اه وعلاوة فنعلم ان لطلاق مكره بغير نوى محذور فالأفصح المكره الا بقاء اطلاقا وقع كما اذا اكره بحتق اه وهذا صريح في اشتراط نيت الا بقاء في الاكرام مطلقا **(قوله ان انغيره)** يعني فتمتع في كافة الطلاق بدون الا بقاء اه **(قوله الاكرام الشرعي)** الى قوله ومنه ان يحلف في النهاية الاقوة وحكمه كذا في الزنى الى قوله وحشتم حلف **(قوله فلو حلف بطلان الخ)** أى بيمين حلف على فصل ذلك بادتال بالخشعة تقطع ما يربطه وطء قضاء الوطر وقوله فوجداهما قضاي بيمين ان الحيف كان موجودا وقت حلفه فلو حلف على طهارة شخصته فان تمكن من وطئه اقبل الحيف بيمين الحيف وان لم يتمكن بان طراههما ذهب الحلف لم يثبت كفر فيه غلبه الزوم وكانا في قبيل الحلف لما يكن ذا العامام عنداختلف الطراء به وجبى العقدان ان تمكن من الاكلولما بكل حفت والا فلا ومثل ذلك ما لو حلفا على ان لا يطبق معهما الوطء فلاحقنا وقد صدق في ذلك لانه لا يلزم الا لهما اه عش رفته بان طراههما اتمم الخ أى او وجدتهما من نسبي من الوطء به بحضوره واخذنا بغيره عتفا **(قوله)** اوليين آمنه اليوم) يتبادر الى المعنى بعد عدم وجدان مشتر واصل الاقرب بعدم الوقوع في ما سألني بمسئلة اليوم السابقة انما يجامع عدم التمكن والمال يجوز انما لا ينبغي فاحش ولا يبعد الوقوع لانه مقصر اه سيدعمر وسيتبع من عش في مسئلة الخلف على قضاء الخلق ما وافقه **(قوله حسبي منه)** أى اؤمن غيره بشبهة وجوب حرمه لعل اه عش **(قوله وكذا لو حلف لم يقض في الخ)** قد يقال ما متفق كون الاكره في غير ضمان التبادر كونه حسيما اه سيدعمر **(قوله فجزئته)** المتبادر من هذا انه لم يقدر على جعلته وان قدر على اكثر من ذلك لانه لا يصدق عليه ما عارض من الخلف هل علم المراد بالزنا هناك لا بسطاطع الزنا في جزء من الشهر بخلاف ما لو قدر في يومه اعمى بعد فاته تحت لنسبه انما بالنيابة كاصبر بذلك الشباب ع في آخر الطلاق اه عش **(قوله كما اشار اليه)** أى الى الخلف **(قوله وتبعه)** أى الرافعي **(قوله ورسائي)** أى بيان التاويل **(قوله وحشتم حلف الخ)** جواب سؤال مقدر هل ان هذا الخلف مكره شرعا على ترك المصنف فكيف حشتم ذلك اه سم **(قوله انما عاها الخ)** خبر وحشتم الخ **(قوله حفت)** أى مع انه مكره شرعا على الصلاة لان الخلف هنا على المعصية اه سم **(قوله خص عنه الخ)** كلا أسئلى الظاهر في هذا اليوم وقوله اؤاني بجماعهما الخ كلا أسئلى في هذا اليوم فاصدا بذلك دخول صلاة الظهر في مطلق الصلاة اه عش **(قوله فاصدا لشرها)** أى المسئلة قال السديعرمعقني هذا لانه لا بد من هذا القسم مع العموم ومقتضى فرقه الا في خلافة فليست اهل **(قوله انه اراد الخ)** يؤخذ منه انه قال انما حلفت لتأني بساوم لم يثبت اذا فرقت الصلاة فاه سما اذا اظهر لها عاصيا كنوته وجئت على قبيل هذا الوقت فادهم اخذتهم من جهة كذا فذكر الذين انه تصرف فيها واثبت ذلك بغيره اه عش **(قوله)** وان اصر غاية **(قوله حشتم)** جواب بحث خص الخ **(قوله ومنه)** أى الى الاكرام الشرعي **(قوله ولو اراد بالوطء الخ)** أى في المسئلة المذكورة اول التنبية **(قوله يتركه)** أى الوطء **(قوله قال)** أى البعض **(قوله)** **(قوله وحشتم حلف الخ)** جواب سؤال مقدر حاشا ان هذا الخلف مكره شرعا على الصلاة لان الخلف هنا على المعصية **(قوله والحاصل انه حشتم خص عنه الخ)** هل الاكرام الحسي في هذا الاكرام شرعي حتى يتقدم الحشتم باكرام الحاكم في مسئلة الهجر السابقة توفي مسئلة الادامالا فتمت قبيل المتن ان اقراء كثير من المتأخرين بما اذا لم يحلف على المصصة صورا ووعوا بخلاف اذا حلف عليها كذلك بان حلف على ترك الاداء الذي وجب أو السلام الذي يزول به الهجر **(قوله حشتم)** أى مع انه مكره شرعا على الصلاة لان الخلف هنا على المعصية

لان

أولهم ركعت لا أربع جهات بالاجتهاد حسن ولا ينظر إلى أن إيجاب الشرع الصلاة على ألى هذا الجهات منزلة من
الأنبياء والرسل

لا يصلي لغير قبلة فصلى

لان هذا الغنا هو في حلف بضعن الحث على الفعل لا لاجل الحلف كالسنة المذكورة ومثلنا الحلف فيها بضعن منع نفسه من الفعل لاجل الحلف ولم يقلوا بان يجب الشروع فيه من قبله الا كراويل صرحوا في الاقارن فافس فلما وقع تحت راسه وان كان ثمر اقوله واجدا ولم يفتقر للاسوة ذلك لان في كلامهم ما تناقض انتهى وفي الفرق بيننا الحث والشرع كما منع من الفعل الذي حدث نفسه عليه في الاول كذلك الزم به الفعل الذي منع نفسه منه في الثاني فهو مكره موقف بقران الاول فيما ثبتت هو لا يجوز فيقولوا بل من جرح الاول بالانصر والثاني فيه نفي وهو العموم لان افضل كالتسوية انما لو تضاف فيه (٢٥) الحلف على كل حين بضعن جزئيات المواقفة

بالطاقة تصار حالفا على المعصية هنا قصد الحث كما مر في بعض من الله وبحث بعضهم عدم الوقوع في مسئلة القبلة لانه ان اراد الفرض فغنا على يستعمل والا فاجتهد بصيرة جاهلا بالخصاوص عليه وليس كما زعم في الاولى لان هذا ليس من التعليل بالمستعمل الشرعي في شيء كغير واضح واما الثاني فعدم حمل بل متعب لان انهما جهت في القبلة عليه طاعة الصلاة بصيرة جاهلا عند اتوجه الى كل جهة بانهم اتفقت القبلة عليه بعد ان يتبين جهلة حاله الفصل والعبارة جهلادون ما بعد ما قبل فاندفع ما قبل كل احد يعلم جهة القبلة واحدة لا غير ووجه اندفاعه ما قرره ان العبرة بالجهل انما هو بجعل الخلو ف عليه عند الفعل ولا شأن له جاهل بعين الخلو ف عليه عند ابتداء التوجه الى كل جهته من الجلال البليغي من الاكرام الشرعي ان لم ادخل الدار فانت طلاق وهي لغز أي الذي لا يعلم

لان هذا أي تغزيل الاعجاب الشرعي - قوله لا كراويل الحسى (قوله كالسنة ان كور) أي في اول التنبية (قوله ومثلنا) أي الحلف انه لا يصلي نفس القبلة (قوله ولم يقلوا) أي اصحاب (قوله ذلك) أي اختص من ذلك التزويل بالحث على الفعل (قوله ان كلامهما) أي كلام الشيعتين في تينك المسئلتين اه كروي (قوله انتهى) أي قول البعض (قوله وقد يفرق بان الخ) فقد قال من الاول حلف ليقتضيه زيدا حقه وهو صادق عمدا كان بصورة ان لم يقض الخ فزوي طاق ومن الثاني حلف لا يصلي الخ وهو صادق بصورة ان صليت الخ فزوي حتى طاق مع الاول في الثاني اثبت فليناسل وقد يجب بان مراد بالاول حلف لبعضين أي بالغا لاثنتين ومراد بالثاني لا اقارن فافس التي استند اليها البعض المشار اليه لايات ما اختاره في مسئلة الصلاة اه سيعمر وعبرة سم والكروي قوله بان الاول ايا حث وقوله والثاني أي الملح اه (قوله نفسه) أي في الثاني (قوله ان اراد) أي بغير القبلة وقوله الفرض أي الغير الفرضي الاحتمالي وقوله ثم لم يتعلل بمستعمل أي لان كل جهة يصلي اليها بالاجتهاد يصح ان يفرض انما اقتضت فلا يمكن فرض انها غير قبلة وقوله والا أي بان اراد الغير الحقيق وقوله في الاول أي قوله ان اراد الفرض الخ وقوله واما الثاني أي قوله والا الخ كروي وكان الانسب ذكر الاول وان ثبت الثاني (قوله كاهو واضح) أي لتعقبات احتمالي القبلة وعدمها (قوله وهي) أي الغير الغير أي غير الحالف والجهة طاعة (قوله أي الذي لا يعلم مراد الخ) وقع السؤال على حلفه في شرع لم يمتنع في هذا اليوم فاستمع السكاهم من فيها والذي يعمله من الاكرام الشرعي يظهر فيما سأل ما تقدم انه يتعين عليه الشرع ولو يزد من غير مثل ان اراد ان يخلص اه سيعمر وقوله من الاكرام الشرعي قد يقال انه من الاكرام الحسى فظهر ما مر منه في مسئلة حلف ليقتضيه بان الخ وقوله ولو يزد الخ أي ان رضى بالبيع بذلك ماله السلطة (قوله لانه الخ) لتعليل الجعل المذكور (قوله ويرد) أي في ذلك الجعل (قوله فلا كراويل الخ) فبقع الطلاق (قوله فغير ماض) يعني مسئلة لا تنصلي الفهر ومسئلة لا اقارن (قوله ما قاله) أي كونه من الاكرام الشرعي فلا حث (قوله ودر الخ) أي في شرح ولا يقع طلاق مكره (قوله بمسألة الخ) متعلق لورد (قوله أي للعالم وقوله عند أي من فعل المعلق عليه (قوله لقولهم الخ) لتعليل لقوله أي ان لم يكن الخ (قوله وسلطها) أي القاضي البين المغلطة (قوله منها) أي من البين المغلطة (قوله باداء المدعي الخ) ظاهره ولو بالطلاق يري ما ذكر في مسئلة قطع الطريق اه سيعمر (قوله ومن الخ) أي من أجل التعليل بذلك الامكان (قوله هنا) أي فيما قال ان اخذت حثك الخ (قوله لا ادخال الخ) أي في عدم الحث ان يجبر أي القاضي (قوله فذكر كره) أي التوكيد وقوله أي بالاطاعة بنسبة (قوله فلا عن ابن الصباغ فبن حلف الخ) أي قال في تعليل هذه المسئلة لان العلق حصل الخ حال كون هذا لتعليل - نقول عن ابن الصباغ (قوله بعق عبد الخ) سيأتي بيان الراد بالحلف بعقته اه سم (قوله التقيد) صفة عبده وقوله ان قبده (قوله بان الاول) أي الحث وقوله والثاني أي المنع (قوله فبن حلف بعق عبد الخ) وصيغتي انما يتيان الراد بالحلف بعقته

رضاء لانه ممنوع من دخولها شرعا ورده ان هذا حلف على فعل المعصية تصدق لا كراويل فظهر ما مر من ان كان الفرض انه لم يرض بغيره ثم بان خلافة اياه من غير الدخول انما قاله ومره في القالات اخذت حثك في فانت طلاق فاطاعه باجور الحاكم كان اكرامه ردا لركض في عبادة حاله ان اجبار الحاكم على فعل المعلق عليه منع الوقوع أي ان لم يكن له مند وجه حثه لقولهم حلف لا يفتقد بانغلظة وحالها حث لا يمكن الخلف من باداء المدعي عليه ممن ثم قال ان ركض هذا لا بد ان يجبر على الاعطاء بنسبة لا فهو قادر على التوكيد ثم ذكر قصير لبعضه فلا عن ابن الصباغ

فحينئذ يفتي عبده المقتدر ان قد مر عشر اوطال وحلف ايضاً له لا يحلف هو ولا غيره فثبت عدلان ان القدر خمسة اوطال فحكم بعقبة ثم حلف فوجد وزنه عشر اوطال فلا تبي على الشاهد من لان العتق حصل بالحل لانه حل فثبت ان القدر بعقبة بالشهادة وقد بان خطا مع قصوره فلا يعذر بالجهل اذ كان من حقه ان لا يحلف بحلف يحلف الحاكم ويظهر صدقه انتمى فان قلت ليس هناك حكم عليه بحلف فليس هذا ما نحن فيه قلت ممنوع لان مفهومه ان الحاكم لو حلف لا حلف لانه لا سند وحيث قد ثبت له كماله وطاهراً من الزمان السيد يحلف ولم يتعبد بامثال امره ويؤخذ من الحكم عليه بالتصريح (٣٦) طه العتق بالشهادة انه لا يصح جعل الحكم كإتيان بسطة آخر الباب ولا بالجهل بالخلاف

الحلف لمفعول حلف (قوله وحلف الخ) أي بمقتضى دليل قوله لان العتق حصل بالحل اه سم (قوله الحكم) أي القاضي وقوله ثم حلف الخ أي السيد الحلف (قوله فلا تبي الخ) جواب من حلف بعقبة عبده الخ (قوله لان العتق حصل بالحل الخ) مقول فلا (قوله خطؤه) أي الظن (قوله فلا يعذر الخ) قد يقال مسئلة القيد هذه تؤيد ما تقدم عن النوط عن ابن رزين بتدبيره اه سيدمر (قوله ويظهر صدقه) أي الحلف في الحلف الاول (قوله ما نحن فيه) أي الكراء الشرعي الذي في مذهبنا من فعل المعلق عليه (قوله فهو م) أي مفهوم قوله لان الصباغ اذ كان من حقه ان لا يحلف حتى يحلف الحاكم (قوله لا حلف الخ) أي يحلف (قوله ويحل الخ) أي الحاكم في عدم الحلف وكذا الضمير المستتر في أجزائه (قوله انه لا يعز الخ) قد ينفع هذا الاحتذاء بان الحلف هنا لا يقتصر على غيره بل يعذر بالجهل اه سم (قوله يحلف الحاكم) أي حكم الحلف وهو الحلف أي العتق بطله المحلف عليه اه كروي (قوله والمراد بالحلف الخ) أي فيها فلاحه من ابن الصباغ (قوله بطله) أي العتق بطله أي المحلف عليه (قوله في النذر) أي في أول ثل بابه وقوله في العتق الخ يدل من قوله في النذر وقوله انه أي الحلف في قوله والعق لا يفعل أو العتق يلزني لا يفعل وقوله بشرط هو عدم نسبة التعليق (قوله قدرته) أي الحاكم (قوله) أي حكم الحاكم (قوله والذي بقى الخ) منه يظهر اشكال قوله السابق قبل فان ظهر في تناقضنا بان فرض ان القاضي أجبره على كلامه وان زال المجهر قبله اذ لا يتصور في هذا الفرض على هذا التقدير الفعل ادعاء فامتنال الشرع اذ الشرع لا يلزم بما زاد على ما روي به المهر فلتأمل الان راد في هذا السابق ان القاضي أجبره صا اه سم (قوله بما تقرر) أي في قوله والذي بقى الخ (قوله حصول الاكراه) أي قوله وان علم من عاقبه في المغنى الاقوله أو فرط جرمه والى قوله قال الزكشي في النهاية (قوله هدد المكره) بقوله الراد وقوله عاجلاً أي تهددا عاجلاً (قوله المتيقن) أي متأكداً من نصيبه من جهة المتمر اه عرش (قوله أو فرط لاجرم) قد يدخل فيما قبله اه سم ولعل لهذا أسقطه المغنى (قوله المتيقن) يقتضيه انه لا يشترط تحققه وهو الاصح اه معنى (قوله أي فعل الخ) بصيغة ماضى تفسير لحققة كماله مخرج من منع النهاية (قوله بدون اجتماع ذلك الخ) عبارة بالمغنى الإجماع والامور الثلاثة اه (قوله كالمكره) أي قيل قول المستن فان ظهر قرينة (قوله ويعمل الخ) عطف على تفسير مسق الخ (قوله لا تتلنن الخ) أي قوله ذلك (قوله وان عمل الخ) غاية لغتي فقط (قوله كما يقتضاه) أي العموم المذكور وكذا الضمير المستتر في وجه (قوله بان بقائه) أي الاكراه (قوله ما لو خوف آخر) فصل ومفعول (قوله من الخلاف الخ) أي اننا نحن من

(قوله وحلف) أي بمقتضى دليل قوله لان العتق حصل بالحلف (قوله انه لا يعز الحاكم) قد يمنع هذا الاحتذاء بان الحلف هنا لا يقتصر على غيره بل يعز بالجهل (قوله والذي بقى الخ) منه يظهر اشكال قوله السابق قبل فان ظهر في تناقضنا وان فرض ان القاضي أجبره على كالمؤمن زال المجهر قبله اذ لا يتصور في هذا الفرض على هذا التقدير الفعل ادعاء فامتنال الشرع لا يلزم بما زاد على ما روي به المهر فلتأمل الهم الان راد في هذا السابق ان القاضي أجبره صا (قوله أو فرط الخ) قد يدخل فيما قبله

بمربا وغيره) كالا فماتوا (وطه) بغير عاقبة مثلاً (انه ان امتنع حقه) أي فعل ما حقه به اذ لا يفتي في المهر بدون الخلاف اجتماع ذلك كله وتخرج بغير مسق قوله لانه عليه قد طلقوا الاقتصص منك كالمربا وباجل لا تتلنن غدا فيقع فماتوا وان علم من عاقبه الطردة فانه اذا جلت أمره لان تحقق القتل غدا كما يقتضاه خلافهم ووجه بان عاقبه لا يغير ميتين فلم يفتق الا ليقال الزكشي وشمل اطلاقه ما لو خوف آخر بما عصبه مهلكاً أي فيان خلافه ولا ملام فيه احتمالات من الخلاف في فعل ما لو السواد فلو عذر عذراً في البسط لعل الاوجه عدم النوع لانه ساقط الاختيار

وان كان ذلك ظن فاسد انتهى فان قلت ينافي مقولهم بالعدة بالنظر الذين جعلوا قلت لان ينافي لان العبرتها بكونه لمجاها وهذا كذلك وثلاث القاعدة محلها فيما بشرطه لا تنوعه ومن مبادئ الاسرفه بالظاهر كما هنا (ويحصل) الاكرام بخلاف بضرب شديد كصفعة في مروءة الملاك كايصرح به قول الهادي وغيره ان اليسير في حق ذي المروءة اكرام (أو حيس) (٣٧) طول كمال الروضة غير هاهنا ورغاً

ويحث الاذرى على ما قاله

وهو ان القتل لدى المروءة

اكرام (أو استلاف مال)

وقول الروضة ليس باكرام

محمول على قابل كقصور

موسر باخذ خمسة دواهم

كأفي حلبه والى وقته

في الروضة عن الماسر حسي

وقال عن الماوردي انه

الاختيار واختاره جمع

متأخرون وهذا اول من

تصويب الاذرى وغيره ما

في المتن باطله وظاهر

كلامهم ههنا لاسيرة

بالاختصاص وان كسر

و يؤيدانه لعدة ههنا بالمال

التافه مع انه خبر من

الاختصاص وان كسر

ويظهر ضبط المورس

الذي ذكره عن تقضي العادة

بانه يسمح بسد لمطلب

منه ولا يطلق يؤيده قول

كثير من ان الاكرام اتلاف

المال يختلف باختلاف

طبيعة الناس وأحوالهم

(وتحويها) من كلام بوثر

العالم الاقدام على الطلاق

دونه كالاستخفاف لوجه

بين الملا وكالمديد يقتل

بعض معصوم وان سلا

مثل وكذا رحم محرم على

أحد به يظهر ترجمه

ويظهر أيضاً به سبق

بالقتل ههنا مخرج

اختلاف الخ (قوله وان كان ذلك) أي سوط اختياره (قوله بناه) أي ما اختاره البسيط (قوله لمجا) بفتح الجيم ويجوز الكسر أيضاً (قوله كصفعة) أي قوله ونه في النهاية والمغني (قوله كصفعة) أي ضرباً وأسد في البدو في هذا التعليل فاعربوا قاله بضرب شديد فحين يناسبه ذلك والافاصعة الشديدة لدى مروءة الملاك كذلك اه عجلوا قلته في مختلف الاكرام باختلاف الأشخاص والاسباب المكره عليها فقد يكون ثبأ اكرامها في شخص دون آخر ولو سيدون آخر الى ان قال والمجلس في الوجبة اكرام وان قل كما هنا الاذرى والضرب باليسير في أهل المروءة اكرام اه (قوله ان اليسير) أي الضرب اليسير (قوله ويحث الاذرى الخ) حرمه في النهاية والمغني (قوله وهو) أي الظاهر ان القليل أي المجلس القليل (قوله لدى المروءة اكرام) يخرج به غيره القليل في حق ليس اكرام وان ترتب عليه ضرره في الجهة كتحقيقه لكسب يصرف على نفسه أو غيره فلا نظاره لانه بدون المجلس قد يحصل له ترك الكسب ولا يتأثر به اه عرش (قول المتن أو اتلاف مال) أي أو أخذ من جميع ان كالاتي على ملكه ومنه أي الاتلاف حسي دواهم يساير في الاتلاف عاده اه عرش وقوله أو أخذ ما لم يبق له مال أو اتلاف ههنا يشمله كأشياء الماشي شرع بقوله باخذ خمسة دواهم (قوله عن الماوردي) عبارة الروضة الروياني اه سيدع (قوله انه الاختيار) أي القليل في حق المورس ليس باكرام (قوله وهذا أو الخ) أي يحل كلام الروضة على القليل (قوله وان كسر) يحل نامل اذ الماد ههنا على ما تقضي العادة بمساحتها بمطلب من دون ان يطلق يقتل اه سيدعز أقول بل قد يدعي ان اتلاف اختصاص يتأثر به داخل في قول المتن ونحوها (قوله ويظهر ضبط المورس الخ) يشمل ما لو كان شاعداً للمعاينة خمسة الف من المال ليس بعيد لان الماد على الناذي المخصوص اه سيدعز أقول ويصدق ذلك الشمول لقول النهاية أو اتلاف ليس يتأثر به بقول الروضة انه ليس باكرام محمول على ما قبل لا يابى به كقصور مرسى حتى باخذ خمسة دواهم اه (قول المتن ونحوها) ليس منه عزه من منضم حيث لم يستحق ولا يشلان عزه ليس ظلماً بل مطالب شرعاً لاختلافه فتدعي في نفس ان التمديد يفرقه منه كالمديد بالمال اه عرش وفي البحر عن العرواوى ما لم يفرقه من قول المازني زوجها طلقني والاطعته من ههنا ولا على فذلك اه (قوله من كلام بوثر) أي قوله بخلاف قوله آخر في نهاية اتلافه محرم (قوله كالاستخفاف) قال ابن الصباغ ان الشتم في حق أهل المروءة اكرام انتهى اه عيسى (قوله وكالمديد يقتل بعض الخ) عبارة الغني والتدبير يقتل أصله وان علا أو فرعون مغل اكرام بخلاف ابن الم ونحوه بل يختلف ذلك باختلاف الناس اه (قوله وكذا لرحم) ونبه في مثله الصدوق والخدام المحتاج اليه اه عرش (قوله) أي بمن ذكر من الزوج وبعض موجه (قوله فخرتها) أي حالاه اه حلالا (قوله قول آخر) من إضافة المصدر الى فاعله (قوله ولو نوحه) خلافاً لها بنو المغني عبارة لاول ما لم يكن تخوف ع أو أصل فانه يكون اكرامها كما يحسنه الاذرى أي في ضرورة القتل وهو ظاهر اه كال عرش وأما صورة الكفر فليس اكرامها لانه يكفر حالاً بقوله ذلك اه (قوله ولو نوحه) قد يقال حصول الاكرام بقول نوحه ولده ذلك أو لغيره حصوله باتلاف نحو عشرة دواهم مر اه سم عبارة المغني ولا يحصل الاكرام بطلاق زوجته ولو اتلفت نفسها كذا بالقرعة قال الاذرى ويظهر علم الزوج ان قتاله من لو هدد بقتله كل ما كرها كالولد اه وهو حسن اه (قوله في الصيغة) أي قول المتن في قتل في النهاية وكذا في انفي الاقوله وما أوهمه والى المروءة (قوله ولو نوحه ولده) قد يقال حصول الاكرام بقول نوحه ذلك أو لغيره باتلاف نحو عشرة دواهم مر

وغيره بل لو قاله طلق زوجته ولا لغيرها كان اكراماً فيما يظهر أيضاً بخلاف قول آخر ولو نوحه ولم يخلف الاذرى ومن تبعه طلق والاثنين نفساً أو كلفت (وقيل بشرط قتل) لغير نفسه لانه الذي نفس له الاختيار (وقيل قتل أو قطع أو ضرب مخوف) لا تضام الى القتل (ولا بشرط التوبة) في الصيغة كان ينوي بطلت الاختيار كذا وأما لغيرها من نوحه فأدق بقوله مقبها

سر ان شاء الله تعالى وما اودعهم كلامه على ما زعم ان الشبهة القاطنة تنفع وجسمه ضعيف ولا في المرأة (بان يذري غيرها) لانه يجبر على القضا
فهو منه كالمعص (وقيل ان تركها لا عذر) كتابه لا ووجهه (وقع) لا شعارة الاختيار ومن ثم زنت المسكرة على الكفر (ومن ثم جبر على عقله
من نحو شراب اودع) او وثبتنا ذلك طلاقا وتصر فيه وظلمه قولا وفلا على المذهب (كسر في السكران عاقبه واحتاج لهذا المفسر
من العموم وليان ما من من المختلف خلافه فلما اذالم باثم كسر على شر بخبر وجعل به او يصدق بيمينه فلا في جهل القهر م اذ لم يصدق
فيما يظهر وكما تناول دواءه بل العقل لئلا يذري أي المصغر فيهما يظهر فلا يقع طلاقا ولا ينفذ نصر فمما اذ لم يذري غير ما يصدق منه لرفع القلم
صنوا صدق في دعوى الاكرام على (٢٨) مانقه الاذرى ثم بحث انه يستمر فان ذكرنا كراهاه معترا اذ قال فان اكرام الناس بظن ما ليس

يا كراما كراهوا والمائل
ان المعتمد في ذلك انه لا بد
قل بعضهم في غير العارف
أي الموافق للقاضي وقبه
تقرر ان اهل المذهب
يختلفون فيما به الاكرام
اختلفا كثيرا فلا يوجب
انه لا فرق من تفصيل ما به
الاكرام ان ماتت قرينة
عليه كعش صدق بيمينه
والا فلا بد من التيقن المصلحة
وكذا في زوال العقل صدق
لغيره مرض واعتقاد
صرح الا فلا يثبتونه ان
يختلف الزوجان اتم الاصل
ذلك (ولي قول لا) ينفذونه
ذلك المانع بمراتبك
جنون قال لا قبل ان يثبت
المعسر فقال تقدم وجعل
فانكسره فلم يجد في وجع
خسر ان الاسكار يسط
الاقرار واجب بان هذا في
حدوده فتعلق التي تقرأ
بالشهادتين فيمنظر الاظهار
كلامهم نفوذ تصرفاته
حتى اقراره بالزنا الاولى
ان يجاب بانه ليس في الغدير
أشربت ان لم تعد بل بمحمل انه على علمه وحكم جواز ذلك السكر به لم يعد به فسال عنه (وقيل ينفذ تصرفه فيما عليه) ولان
فقط بالطلاق دون ما كان كساح وفيه السكران اجاز ان لا مع منتهاه وجع فيه العرف بان يصير بحيث لا يعبر على انه لا يحتاج لذلك على
الابول لانه ينفذ فيه وعلمه طافوا من صارت على كثر كسر (ولو قالوا بفق أو يرض أو خزن) السائم والبعين قال المتولى حتى لو اشار
لشهرتها بالطلاق طلقت (أو كيدك أو شعرك) أو شعرك انكساف من كلام المتولى المخذ كور (أو ظلمك) أو سئل أو يدك ولو زائد
(طال وقع) اجاب على البعض وكما في السابق وان فرقتم لو انفصل نحو ادتها أو شعرك منها فاعادته فثبت قال فذلك مثلا طالق لم يقع نظرا
الى ان الزائل العائد كالمعلم به

(قوله من تفصيل) متعلق بلايد (قوله ان الاسكار الخ) بيان لما (قوله على انه لا يحتاج) أي بالنسبة للنفوذ
ولان
فقط بالطلاق دون ما كان كساح وفيه السكران اجاز ان لا مع منتهاه وجع فيه العرف بان يصير بحيث لا يعبر على انه لا يحتاج لذلك على
الابول لانه ينفذ فيه وعلمه طافوا من صارت على كثر كسر (ولو قالوا بفق أو يرض أو خزن) السائم والبعين قال المتولى حتى لو اشار
لشهرتها بالطلاق طلقت (أو كيدك أو شعرك) أو شعرك انكساف من كلام المتولى المخذ كور (أو ظلمك) أو سئل أو يدك ولو زائد
(طال وقع) اجاب على البعض وكما في السابق وان فرقتم لو انفصل نحو ادتها أو شعرك منها فاعادته فثبت قال فذلك مثلا طالق لم يقع نظرا
الى ان الزائل العائد كالمعلم به

ولان نحو الاذن أي التهمة بسد الفصل (قوله يجب قطعها) يؤخذ منه انه لو جازها لما وقع الطلاق
لاشتغال قطعها بحيث إذا عرش (قوله في ان دخلت الخ) قد يقال ينبغي ان يكون مفعولها ضرورة الاطلاق
اما اذا أراد به تلك من الاطلاق اسم الجرح على الكل غير افعق فبما ذكر قطعها وأت كلام القاضل
الحشي فيها على ان يذام كرنيلتم اهـ صدر وعرفه فاذ القول الثاني لا ينافي مع الاطلاق اذا ظاهر
انه لا يذام في اطلاق اسم الجرح على الكل من الزادة (قوله لان البدن طرف لهما) أي ليس لهما اتصال
للبدن اتصال شطقة بخلاف ما قبلها اهـ نفى (قوله شرط العطف) وهو التبيين (قوله وردت الخ)
ورد انما بانها عطف على ر بعلو وجهه وكذا فعل على المذهب اعراض وهو جاز في وقوع بين المتعاطفين
وبأن الهم لشدة تفعله من غير التفضل وبني العطف على هذا التبريل اهـ سم عبارة الرشيد في ثلاث
تقول لما لم تنم جعل ك ر ب وعرفه لفتل العطف واللعن لا كلفه متصلة بان ك ر ب وعرفه من كل
ما ليس به قوام البدن كالقول ونحوه فاعمل ولعل هذا أولى مما أجابه الشارح وما أجابه الشهاب
سم اهـ (قوله ولو اضافه) أي الاطلاق (قوله خلاف السمن) حاله الغنى والنهاية فقالا التسم والسمن
من ان تسم البدن قطع الاضافه الى كل منهما الاطلاق اهـ قال السدس في بيان ان اذنه ما يسمونه اطباء
بالسمن باليه فهو جرم كالشحم فبح قطعها والكون متصفا به فهو معنى لا يقع قطعها يرتد النظر في سلة
الاطلاق ولعلها محل الخلاف بناء على ان التباد منه أمر معنوي أو جرم اهـ وهو حسن (قوله وان
سوى كبريون بينهما وصو به الخ) أو جرم به ان القرى هو الاوجه منها يقال عرش قومه وهو الاوجه
أي النسبة بين الشحم والسمن خلاف بين جاه (قوله كالسمن الخ) والحسن والقيح والملاحة والحركة
اهـ معنى (قوله معنى) خبر قوله والسمن وبما بينهما اعراض وقوله ذلك أي المحل وعدمه (قوله وبه يعلم) أي
قوله وقضيت في النهاية (قوله خلاف ما لو أراد المعنى الخ) أي فلا تطلق اهـ عرش (قوله ورد) ان أطلق
الخ) خلافا للمعنى (قوله وهو معنى) أي على ذلك القول لك صغير سمل اهـ كردى (قوله والخ) (قوله
عطف على انه لا تحت أي وقضيتا تحت في العقل الخ اهـ كردى (قوله لا يتعلق به) أي بالعقل وقوله
مطلقا أي هو رضا كان أو جوهرا (قوله ومنه الجاني) أي من النجى عبارة الغنى ولا الجاني لانه شخص مستقل
بنفسه وليس محلا للاطلاق اهـ (قوله لانهم لم يها) ان قوله لكن العرف في النهاية والغنى (قوله
وان احتج به بالنسبة للمعلق بالسكو) (قوله وردت الخ) يرد انما بانها عطف على ر بعلو وجهه وكذا ذكر
على المذهب اعراض وهو جاز في وقوع بين المتعاطفين كما مر جوابه (قوله وردت الخ) وبانه لشدة
نفقه قول، نفقه ضمير الفضة وبن العطف على هذا التبريل (قوله وان سوى كثيرين بينهما) هو الاوجه مدر
(قوله والسمن ومثله سائر المعاني) كالسمن والبصر معنى هو كذلك وأما قول اذ ذرى والسمن ليس معنى
بل هو زيادة لم فيكون كالهم فغيره عليه ان أراد ما له زيادة لم انه لغيره ان تكون الزيادة بمعنى الزادة
أو الزيادة فهو ممنوع ظهوره ان السمن ليس نفس الشحم وان اذنه الى ياذن عنها الظاهر فكان بالمعنى
المصدرى فهو معنى قطعها لاسر ان الهم متصلة لكن هذا لا يفرج عن كونه حتى لا يقال المعنى المتعلق
بالجرح غير المتعلق بالجزء قطعها فم قد يرد كذا لا تقول وهذا التهم مر دوا، فان متعلقه الآخر فيصعب وقوع
كالجرح كظان متعلقه بالجزء قطعها فم قد يرد كذا لا تقول وهذا التهم مر دوا، فان متعلقه الآخر فيصعب وقوع
السمن من الزادات المتصلة فانه ظاهر في انه جزء الا ان يكون على التسم أو بناء على ان المراد بان اذات
ما هو اجماع من المعاني ولهذا اعدوا من المتصلة نحو الصنم مع انه لمعنى قطعها او اجاب عنه في الغيب وقوله ان
العامة منه غير الزات لا يقتضى انه جسم لان العضان يتعلق بالمعنى كالمعروف وبأنه وكذا العود والوال
على ان ذلك معقول أيضا بالنسبة للمتعلق (قوله وهذا يتبع ما بحثنا لجلال البلقى) وصرح به البهوى في
تعلقه شرحه (قوله لانه لا يتعلق به بل مطلقا) قضيت هذا الكلام ان الروح بناء على انها جوهرة يتعلق

بالمعنى عن الكل في ان
دخلت فبينك طلاق
فقطعت ثم دخلت يقع على
الثاني فقط (وكذا حكم)
طاق يقع به الطلاق (على
المذهب) لان به قوام البدن
كطوبه البدن وهي
غير العرف والروح
والنفس يكون الغاء
بغضائه بقوله كالنقل
والصبيحة والصحة (لأنه)
كريق وعرفه) - على
الاصح لان البدن طرف
لهما فلا يتعلق به انحل
ينصرون قطعها بالطلاق قبل
الجهن الفضلات فلم يوجد
شرط العطف بل انتهى ورد
ينع انه فلهذا ما قلنا اسرى
تعليله ولو اذنه للشحم
طلعت بخلاف السمن كانى
الروضتان سوى كثيرين
بينهما وصو به غير واحد
ويفرق بان الشحم جرم
يتعلق به المحل وعدمه
والسمن ومثله سائر المعاني
كالسمن والبصر معنى لا يتعلق
به ذلك وهذا واضح لا غبار
عليه وبه يعلم ان الوجه
في ذلك انه لا يقع به شيء الا
ان قصد به الروح بخلاف
ما لو أراد المعنى القائم بالحي
وكذا ان أطلق على الوجه
وهذا يتبع ما بحثنا لجلال
البلقى ان عطف طلاق
انفوان الاصح عند
المستكبين والفقهاء انه

عرش وليس بجوهرة ونفسه بانه لا تحت في الروح على القول بانها عرض وهو معنى تحت في العقل بناء على انه جوهرة وفيه نظر لانه
لا يتعلق بمحل مطلقا فهو كالسمن وما ذكره (وكذا معنى) ومنها الجاني (ولكن في الاصح) لان جامعها ان العرف في الفضلات بخلاف الهم

(ولو قال لمعاوية عين جملك طالق لم يقع) وان التمسكت بكلمة نظيره (على المذهب) كقولنا لهذا كرك طالق والتعبير بالبعض عن الكل السابق ضعفه تخميناتي في بعض موجود (٤٠) يعبر به عن الباقي وقدما الرواية بما اذا قطعت من الكشف وقضية انه اذا بقى منها شيء

كلمة نظيره أي قيل قولنا المنصف وكذا هذه (قوله المتن على المذهب المنصوص) لفقدان الذي يسرى منه
الطلاق الى الباقي كافي للعق والمار بقى الثاني يخبر جملة الخلاف فان جعله لمن باب التعبير بالبعض عن
الكل وقع أو من باب السراية فلا اه (قوله ذكرك الخ) أي وأوليتك نهاية ومعنى قال ع ش قوله
أوليتك طالق أي فإنه لا يقع وبطل حيث لم يكن لها الحق وان قالت اه (قوله) انما يتأني في بعض موجود
الخ) فبيان التعبير لفظا البعض لانفسه وان الحقوق لا تستدعي وجود المعنى الحقيقي فالوجه ان يحمل
الخلاف عند الاطلاق وانه اذا اراد التعبير بقوله عين طالق عن ذاتها جاز اصح وطلقت وان كان بينها
مقطوعة اه سم (قوله وقيد) أي عدم الوقوع في المتن عبارة النهائية يقول المعنى ومور الرواية المسئلة بما
الخ (قوله وقضية نه الخ) عبارة المعنى وهو يقتضي انها طالق في المقطوعتين النكاح والرق وهو كذلك
لان الدخيلة الى النكاح اه وبعبارة سم وقد تو جه منه القضية بان اضافة الطلاق الى العين اضافة
لكن جزء منها بقي في مناهضة وتعلق به الطلاق وسرى كالأضاف الطلاق في لانا الجزء الباقي يخصره اه
وبعبارة النهائية فيقتضي وقوعه في المقطوع عن النكاح والرق وينبغي ان يكون على الخلاف في ان ابدل
تعلق الى النكاح أولا اه قال ع ش والراجح انها طالق الى النكاح فبقى في معنى الدخول في الطلاق
بأضافته وان قل اه وقال السيد عر لكان يقول الديو ان كانت متعلقة بالنكاح النكاح كنهنا اسم الجمع
للكل حقه فاذا اقتصر منهن اقتصر قدما السمي فلتأمل اه ولا يخفى انه انما يفيد في لانا كان الاضاف الى
الكل حقه فادعوه لاني لانا كان حلا ونحوه كنهنا (قوله وقيد اه) أي لفرد (قوله ومع ذلك) أي مع
وجود هذه العارضة (قوله افني في انشيك طالق بالوقوف) اعتمد النهائية (قوله في انشيك الخ) كذا في
أصله رحمه الله وكان الظاهر في انشيك الخ فلتأمل اه سبيد عر أي لانه متعلقة بالطلاق انشيك طالق
عبارة النهائية ولو طلق احدى اتيها طلق الخ وهي ملغاة في الاشكال (قوله في أمه انشيان) نعم ثمان
لعمري (قوله وقول أهل التشرع لا يقبل الخ) مطع على قوله لم يرد به الخ (قوله انما يدعى المحسن)
يحل تأمل بل يستأخذ على الاختيار والملاحظة اه سبيد عر (قوله فسموها) الأولى خبره ونظر لما (قوله
أي بقيد الخ) وهو ان لا يكون أشهر من اللغة (قوله والامناصو الخ) قد تمنع هذه الملازمة باحتمال ان
الخصص لان الغالب عدم تأني الحناية عليهم الاستطاعتها ولان ما في الباطن لا يذعنون وجب في
تظاير معاني الظاهر اه سم (قوله باثني الذكر) كذا في أصله رحمه الله هذه الصورة هنا وفي قوله الآتي
بها الحل فان كان وجهه ان السد تدونه لم يتعلق به الحل ثم ان قال ذلك وان قلنا انما عارض وان
كان وجهه غير ذلك فلهذا (قوله والتعبير بالبعض الخ) فمان التعبير لفظا البعض لا يتبعه والقصور
لا يستدعي وجود المعنى الحقيقي (قوله) انما يتأني في بعض موجود يعبر به عن الباقي (قوله) امران الاول ان
ظاهر مقرر معهم لان التعبير باسم البعض لا ببعض خصا به ان يقول يعبر بلفظه والاني ان التعبير بالبعض
من الكل من قبل المماز واما لا يشترط في وجود المعنى الحقيقي كما هو مقرر وفي محله ولهذا حكمنا
بالقبول والعق في قول السيد انما يدعى أي يمكن ان قوله لله امره والنسب من غير هذا ابني فان المعنى
الحقيقي وهو بونه له مستغنى لوجه ان يحمل الخلاف عند الاطلاق وانه اذا اراد التعبير بقوله عينك طالق
عن ذاتها جاز اصح وطلقت اذا كانت عينه معقولة فلتأمل (قوله وقضية الخ) قد تو جه منه القضية
بان اضافة الطلاق الى العين اضافة لكل جزء منها فبقى في مناهضة وتعلق به الطلاق وسرى كالأضاف الطلاق
في لانا الجزء الباقي يخصره (قوله والامناصو الخ) قد تمنع هذه الملازمة باحتمال ان الخصص لان
الغالب عدم تأني الحناية عليهم الاستطاعتها ولان ما في الباطن لا يذعنون وجب في تظاير معاني الظاهر

وقع لكن العرف المرد
أنها لم تقطع من الكوع
سميت مقطوعة ليس
ويدل له فاطما أي ما منها
في تسراة شاذة ومع ذلك
اكتفوا بقتل الكوع
لعله صلى الله عليه وسلم
وردة وقول الظاهر به قطع
من الكشف وقيد لبعضهم
أنه افني في انشيك طالق
بالوقوف أخذ من قول
أهل التشرع الرسم
عصا في حق طولي في
أصله انشيان كذكر
تعلق بالوجه الصواب
عدم الوقوع أما ولا
فظهر بهم في لانا بدق
وجود المعنى بالطلاق
من يقتضيه أي والفلس
القوى بصوله كما هو في
التعلق بالقدرة استنادا
لما فيها من الاحداث
المقصود وما ذكر ان لها
انتميين لم يرد لم يفلن فلنا
قويا ذم مذهب خبر معصوم
وقول أهل التشرع لا
يقبل في مثل ذلك لان مناه
على الحدس والتضمن وأما
ثانيها فلما لم يرد ما هو
فما يشهده انهم راؤا ثم ما هو
على صفة الاتيين فسموها
بذلك والتجربة ليست لهم
وانما هي لأهل الغفلة
أعذر وأهل العرف العام
لقول الشيعين ان الامم

الامام والغزالي يقدعون الوضع القوي على الوضع العرفي أي بقيد المعلوم بما ساذ كره في الامان وأهل القلم في
يتعنون في لانا الاتيين فدل على انه لا وجود له ما تصدقهم وعلى أنهم لا يسميان باتيين ولا تحسبن ولا بدستن وكذلك أهل العرف لا
يعرفون ذلك فضلا من تعجب بذلك وكذلك أهل التشرع لا يعرفون ذلك بالامناصو أو جوابا ليد في الاتيين باثني الذكر الصريح

فإن ما لا ينبغي من صورته محال يسمى باسمهما والواجب بهما نصيب ما وجب في الشيء الذي كره على القاعدة المقررة في ذلك نعم إن أراد المعلق
بأنه لا يصلح أهل التشريع فلا شك في وقوعه وإلّا هذا ما مر من أصل الوقوع والافتكاك مع غاية السقوط كما علمنا من تقريره ثم إن
بعض المتأخرين أنه حتى بعدم الوقوع يتعين جهله على ما ترونه (ولو قال أناسك طلاق ونوى تطلقها) أي إيقاع الطلاق عليها (طلقت) لأن
عليه حصر من جهتها فلا يشك معها تخبروا بأخباره بأمرها مع ما له ليس من الحقوق والمؤمن فصيح جعل إضافة الطلاق إليه على حل السبب
المقتضى لهذا الخبر من النية وقوله منك وقع في الرضوخ غير ما قال الأسنوي وهو غير (٤١) شرط ومن ثم حذف الخبر الثاني ثم إن أخذت

زوجته فواضح والألف
قصدها والمرق بين هذا
وقوله لعبد أمانك
(وان لم ينو طلاقاً) أي
إيقاعه (فلا) يقع عليه شيء
لأنه باضافته لا يخرج
عن صراحته فأشترط فيه
قصد الإيقاع لأنه صار كناية
كما تفسر (وكذا) لم ينو
إضافته إليها (وان نوى أصل
الطلاق) وأشترط فيه
خبرنا لجعل الطلاق (في
الأصح) لأنها المصلح دونها
واللفظ مضاف فلا يضمن
نية صارت لتجمل الإضافة
إضافة لها ولو نوى أصلها
طلاقها فغالب أنه طلاق
فقد مر في فصل النوى
(ولو قال أناسك) مر أنه
غير شرط (بأن) أو نحوها
من الكتابات (أشترط نية)
أصل (الطلاق) وإيقاعه
كسائر الكتابات (ونى) نية
(الإضافة) إليها (الوجهان)
في أناسك طلاق والأصح
أشراطها قبل الحاجة لهذه
لهم معها الأولى بما قبلها
انتهى ويرد مع ذلك
بأنه سافر من النوى هنا
أصل الطلاق والإيقاع

فإن الذي كره وقد يقال ينبغي أن ترادفة للياء الثالثة اه سبعر (قوله ان أراد المعلق) ظاهره بل صريح
منه بعدم الوقوع عند الإطلاق خلافاً لظاهر النهاية كما مر (قوله المعلق) الأولى المطلق بالعلم بل العلم
(قوله فلا شك في الوقوع) أقول الأمر كما قال نظراً لما أسلفناه من المناقشة وإن كان هذا متافهماً في المقدم في
قوله أما أولاً فلا يتأمل اه سبعر (قوله على ما قرئته) أي على ما ذكره في اصطلاح أهل التشريع
(نزل المتن ونوى تطلقها) متضمن لمر من نية الطلاق وإضافته إليها فلا يصح في بيان المفهوم بالمر من
بقوله وإن لم ينو طلاقاً فلا اه سم (قوله أي إيقاع الطلاق) التي قوله في النية في النهاية لا قوله ومر الفرق
إلى المتن وقوله كما قال الزركشي المتن الذي في الفصل في المعنى الأما ذكر وقوله ولو نوى في المتن وقوله قبل إلى
المتن وقوله وظاهر كلامه إلى المالح (قوله لأن عليه خبر المتن المالح) لأن للم أئمة عدة وألزم كالتدعيم والمالح
بإضاف إلى القيد كما يضاف إلى القيد فيقال حل فلا المقيد وحل القيد اه معنى (قوله على حل المالح)
صله حل اه غش (قوله السبب المقتضى) وهو صفة النكاح (قوله والألف) قصدها سكنت عن صورة
عدم قصده معنونه يظهر أنه لا تعيين كمن طلق إحدى زوجتيه فطلعتا ولم يجمع ثم رأت عبادة المعنى
الصريح فيه اه سبعر عبارة سم يعلم منه أي من المتن وقوله الوقوع على أمر من نية الوقوع وإضافته
إليها فلا تصدق الزوجة فإن أضاف إلى الجميع طلق أو إلى واحدة متلامعة طلقت وأغير معنونه طلقت
واحدة ويعبر بها ظاهر أن الإضافة مع اللفظ فلا يؤثر لم يقع شيء اه (قوله ومر الفرق) أي في شرح
والإضافة كناية (قوله وقوله لعبد المالح) أي حسب ما يكن كتابته في العتق (قوله لا طلاق) الأولى
تقدمه عقب وكذا كماله المعنى (قوله قد مر المالح) وهو أنه كناية (قوله في فصل النوى) أي في قوله
(قوله مر أنه) أي اللفظ منك (قوله والأصح) اشتراطها فان نوى الطلاق مضافاً إليها الوقوع والافتكاك
اه معنى (قوله لهما بالأولى) لأن النية إذا شرطت في التصريح وهو أناسك طلاق في الكتابات وهو أنا
منك بأن أولى اه معنى (قوله ويرد مع المالح) عبارة للمعنى اللهم الآن يقال إن أخذ كراهية بين أن كناية
القرينة أو البعد وهي استبراحه الذي تضمنه قوله ولو قال استبرأ المالح اه (قوله هذا التقرير) أي

(قوله في المتن نوى تطلقها) لا ينبغي أن نية تطلقها تضمن من نية الطلاق وإضافته إليها فلا يصح في
بيان المفهوم بالمر من بقوله وإن لم ينو طلاقاً فلا اه (قوله في المتن وكذا) لم ينو (أي) مع اللفظ إضافة إليها
في الأصح يعلم منه توقف الوقوع على أمر من نية الطلاق وإضافته إليها فلا تعدد الزوجات إضافة إليها
الجميع طلق الأولى واحدة متلامعة طلقت وأغير معنونه طلقت وأحدثت ويعبر بها ظاهر أن الإضافة مع اللفظ
فلا يؤثر لم يقع شيء (قوله في فصل النوى) أي في قوله (قوله مر) أي قوله منك (قوله ويرد مع المالح)
في هذا الرد يبحث لأن ما ليس من الفرق لا ينافي عدم الحاجة إليهم مما تقدم (قوله الأخيران) هذا يقتضى
أن نية أصل الطلاق غير نية الإيقاع وهو خلاف مقتضى قوله السابق ونوى تطلقها أي إيقاع الطلاق عليها
وأما ذكره في جواب السؤال الذي اردناه فلا ينبغي ما يه على المتأمل (قوله وان نوى به الطلاق) ظاهره
وان نوى إضافته إليها ويذكره حكايته لوجوبه

البهتان قلت صرح في أصل الرضوخ بأن نية الإيقاع تستلزم نية أصل الطلاق فتاوى ما نقلت استروا هذه ما بهما في التقرير ولا يمنع حسن التصريح
بما علم القيد لأن (ولو قال استبرأ) أي أنا كما قاله الزركشي واستشهد به بتصريح الشرح الصغير (رحمى منك) أو أناسك منك (فلق) وان
نوى به الطلاق لا ينافي في جوفه في النية قوله لا يخبر طلق امرأتى فقال له طلقتك ونوى وقوله علم المعلق لأن النكاح لا يتعلق به بخلاف
الرأى مع الزوج انتهى وظاهر كلامه لا فرق بين أن ينوى أصله تطلق الصبيغ مع النية وان نوى به نظر

إذا فوضها إليه لأن قطع النكاح بحديثه به تعلق (وقيل إن نوى طلاقه ولو قم) لأن المعنى استبرأ الزرع التي كانت في منك * (فصل) * في
 بيان محل الطلاق والولاية عليه * (خطاب الأجنبية بطلاق وتعليقه) بالرفع ويصح حوله لكنه هو شرط الخطاب فيه وليس كذلك على أن
 ذكر أصل الخطاب تصريحا ولا غير (بنكاح) كان تزوجها في طالق (وغيره) كقوله لأجنبية أن دخلت فانت طالق فزوجه جهنم دخلت
 (لغو) إجماعا في الخبر ولغيره الصحيح : (٤٢) لا طلاق إلا بعد نكاح وجهه على المتخير ويصح إيراد رضى بارسل الله أن أي عرضت على

قربة لها فقلت هي طالق
 أن تزوجها فقال صلى الله
 عليه وسلم كل من قبل ذلك
 ملك قلت لا قال لا بأس وخبر
 أيضا سئل صلى الله عليه وسلم
 عن رجل قال يوم أتزوج
 فلانة فهي طالق فقال طلق
 ما لك ولحكيم بهيمة
 كرم الله وجهه ما كرم
 براهيقن لأنه افتاده لا حكم
 إذ شرطه إجماعا كقوله
 الحنفية وغيرهم وقوع
 دعوى من تزوج قبل التوقيع
 لا يبرأ وذلك ثم نقل عن
 الخبائره وبعض المالكية
 عدم انقضاء دعوى كذلك
 فغلبه لا ينعض بحكم ذلك
 صدر عن يرى ذلك كقول
 وأمر وتعليق العتق بالملك
 باطل كذلك (والأصح صحة
 تعليق العتق ثالثه كقوله
 ابن عثمت) فانت طالق لا نانا
 (أو أن دخلت فانت طالق
 ثلاثا فيقنع) أي الثلاث
 (إذا عتق) وأدخلت بعد
 عتقه) لأنه ملك أصل
 الطلاق فاستتبع ولأن ملك
 النكاح مفيد لأن الثلاث
 بشرط ما لم يتوقف وجود
 وأدفعه قوله بعد عتقه أنه لو
 فارق الدعوى لفظ العتق
 لم يقع الثالثة وقد استشكل

بأنهم قالوا في البيع أنه يخرى الصيغة بغير ملك من أولها فقبضه هناك ما يخرى لفظ العتق بشين وقصه من أوله وذلك
 يستلزم ملكه ثلاثا من أوله وهو مقول لأن دعوى في صورته فاقبضه فيها ما عدا ما يتخلف في شره الصيغة بغير ذلك فقال ما عدا قبل وجود
 شرطه وأومعه عتقا (ويحق الطلاق جمعة) لأنها في حكم الزوجة هنا في الأثر وهو ما لا يراه ولا يفتقر إلى هذه الجمعة هنا الشافعي
 رضي الله عنه قوله الر جبر وجب في خمس آيات من كتاب الله تعالى (لأنه ما عدا) لا تقطع عنهم ما بالسكينة في ذلك الخمس وغيره ما وحدهم المتعلقة

بأنه يخرى الصيغة بغير ملك من أولها فقبضه هناك ما يخرى لفظ العتق بشين وقصه من أوله وذلك
 يستلزم ملكه ثلاثا من أوله وهو مقول لأن دعوى في صورته فاقبضه فيها ما عدا ما يتخلف في شره الصيغة بغير ذلك فقال ما عدا قبل وجود
 شرطه وأومعه عتقا (ويحق الطلاق جمعة) لأنها في حكم الزوجة هنا في الأثر وهو ما لا يراه ولا يفتقر إلى هذه الجمعة هنا الشافعي
 رضي الله عنه قوله الر جبر وجب في خمس آيات من كتاب الله تعالى (لأنه ما عدا) لا تقطع عنهم ما بالسكينة في ذلك الخمس وغيره ما وحدهم المتعلقة

بذلكها الطلاق مادامت في العدم موضوعه وقعه على أي المردود ضعيف (ولو علقه) أي (٤٣) الطلاق المصدق بثلاث ودون (بدخول)

مثلا (فيذات) قبل الوطء
بمسد بسفح أو خلج (ثم
نكحها ثم دخلت لم يقع ان
دخلت في البيوتة) لان
اليمين تناولت دخولا واحدا
وقد وجد في حاله لا يقع
فيها فاعتلت ومن ثم لو علق
بكل ما طهره الخلاف الا في
لانضمام التكرار (وكذا
ان لم تدخل) فها بل بعد
تجدد النكاح فلا يقع هنا
أيضا (في الاطهر) لامتناع
ان يريد النكاح الثاني لانه
يكون تعاقب طلاق قبل
نكاح فثبت ان يريد الاول
وسد ان يقع (وفي) قول
ثالث يقع ان يات بدون
ثلاث لان العائد في
النكاح الثاني ما بقي من
الثلاث فتعدي به فيها
وهي التعاقب بالفعل المعلق
عليه بخلاف ما اذا يات
بالثلاث لان العائد طلاقا
جدا به هذا اذا علق بدخول
مطلقا أو بالوطء بالطلاق
الثلاث انها تدخل المار
مثلا في هذا الشهر أو انه
يقضيه أو يطعمه في
شهر كذا ثم يات بفصل
انقضاء الشهر ويعد نكاحها
من السحول أو كنهه مما
ذكر ثم تزوجها ومضى
الشهر ولم توجد الصفة
فاثني ابن الرخصة أولا
بالفحص وواقعه ما جابه
النور أو الحسن البكري
والفهم المقول ثم رجع
وبين لهما الله تعالى وان الصواب انه ينظر فان لم يفعل حتى مضى الشهر تبين وقوع الثلاث قبل الخلع وبطلانه واقعه الباجي والله اعلم

عبره المتزوج ولو رض (قوله مثلا) أي أو غيرهما يمكن حصوله في البيوتة أما إذا لم يمكن حصول الصفة في البيوتة كان وطئها فانت طالق ثلاثا فانها لم تنكحهم يقع طلاق قطعا كاهو قضية كلام الرضا وسأله
اه معنى (قوله قبل الوطء الخ) عبارة الغني بطلاق أو وقع قبل الدخول بها أو بعده ما يعرض أو بالثلاث
اه وهي أقيد (قوله أو خلج) صرح بذلك الشيخان وغيرهما به بطل ما يترجم من قول السبكي الا في
ان الصفة كانت لا فاعلم الخ ان الخلع لا يخلص في عنوان دخالت فانت طالق ثلاثا نظر الخروج هذه
الصفة عما ذكره السبكي اه سم (قوله ثم دخلت الخ) ثم السيرة تبيد كرى بقرتها بهادها وعبر
الرضا والمتزوج بالواد (قوله الخلاف الا في) أي في قول المتن وكذا ان لم تدخل الخ اه عش (قوله
لامتناع ان يريد الخ) أي شرعا (قوله وقد ارتفع) أي الاول (قوله فتعدي به) كذا في انها به والغني
بأنثبت ولعل الاولى التذكير بعامة لفظ السابق (قوله هذا الخ) الى قوله وزعم في النهاية لا قوله ومثلا
التي الى قوله لم يخلص (قوله هذا الخ) أي ما ذكر من افادة الخلع في الفعل المثلث كالدخول كان
اذا علق بالفعل المطلق الغير الوقت أما اذا علق بالفعل الموقت فاعلم ان الخلع في المتن دون المثلث كما يحققه
اه كردي (قوله ان علق بدخول مطلق) فيه نظر والظاهر ان المقيد كان دخلت في هذا الشهر كذا ولا
ينافي ذلك ما ذكره ابن الرخصة وغيره لانه في غير ذلك كالمظهر من تصو رموا الاحتجاج اليه فليست له سم
عل ج اه رشدي وعش وسأله عن الغني والزيادة ان الخلع يخلص في الصبح كالمواظاة
(قوله أما لو علق بالطلاق الثلاث الخ) بان قال ان لم يدخل في الدار في هذا الشهر فانت طالق ثلاثا اه كردي
(قوله مما ذكر) أي قضاء الدين أو إعطائه (قوله ثم تزوجها) ليس بقيد كابد عليه قوله بمسد وبطلانه
اه عش (قوله ولم توجد الصفة) أي السحول أو قضاء الدين أو إعطائه وخروج ما اذا وجدت الصفة في الشهر
فلاحت والخلع نافذ مر اه سم وعش ورشدي (قوله فاثني ابن الرخصة الخ) عبارة النهاية فانه
يبحث كالمواظاة في الرخصة وواقعه الباجي أو ثني به ولو وجه الله تعالى والشج أيضا لا فالبعض المتأخرين
اه قال عش قوله خلافا لبعض المتأخرين أي ج وقد كرهه بعض الزايد في آخر كلامه في أول الخلع
عن الملقني اه (قوله بالفتن) أي في المسائل الثلاث اه عش (قوله انه خطا) أي الافتاء
بالفتن (قوله فان لم يفعل الخ) أي وان فعل قبل مضى الشهر لم يقع الثلاث ومع الخلع كالمواظاة اه
سم (قوله تبين وقوع الثلاث الخ) كالمواظاة الفرض اذا وقع الخلع بعد التمكن من فعل المحلوف عليه فان
وقم قبل التمكن فيجبه عدم الوقوع وان لم يفعل حتى مضى الشهر اذا لا يزال يقع الطلاق بعد الخلع
لحصول البيوتة النافية للوقوع ولا يقع قبل لزوم الوقوع قبل التمكن من انه لا وقوع قبله كما يترجم
مسائل الرغب وغيره مما نظره اه سم وعش (قوله قبل الخلع) أي بعد مضى زمن التمكن من
الفعل كالمواظاة اه سم (قوله وبطلانه) أي الخلع من عطف الازم عبارة عش أي تبين وقوع
الثلاث فيه اه (قوله وعلمه) أي الباجي ويحمل ان الضمير لان الرخصة (قوله ويحتمل) أي الباجي
وقوله وهو أي الباجي اه كردي وسأله عن الغني صرح في ان الضمير لان الرخصة (قوله لا يلزم) أي
(قوله أو خلج) صرح بذلك الشيخان وغيرهما به بطل ما يترجم من قول السبكي الا في ان الصفة كانت
لا فاعلم الخ ان الخلع لا يخلص في عنوان دخالت فانت طالق ثلاثا نظر الخروج هذه الصفة عما ذكره السبكي
(قوله هذا الخ) علق بدخول مطلق) فيه نظر والظاهر ان المقيد كان دخلت في هذا الشهر كذا ولا ينافي ذلك
ما ذكره ابن الرخصة وغيره لانه في غير ذلك كالمواظاة من تصو رموا الاحتجاج اليه فليست له سم
خارج ما اذا وجدت الصفة في الشهر فلاحنت والخلع نافذ مر (قوله فان لم يفعل حتى مضى الشهر الخ) أي وان
فعل قبل مضى الشهر لم يقع الثلاث ومع الخلع كالمواظاة (قوله فان لم يفعل حتى مضى الشهر تبين وقوع
الثلاث قبل الخلع) أقول نعم لعله اذا وقع الخلع بعد التمكن من فعل المحلوف عليه فان وقع قبل التمكن فيجبه
وبين لهما الله تعالى وان الصواب انه ينظر فان لم يفعل حتى مضى الشهر تبين وقوع الثلاث قبل الخلع وبطلانه واقعه الباجي والله اعلم

وهم يغذون في ذلك فان كلام الاصحاب فيه ما شهد للخص كان لم يخرج هذه الية من هذه الدار فانه ينفعه الخلق فيها وان أعاد عدها
ليلا وكذا في مسئلة التفاحتين المذكورة (٤٤) في كلام الشيخين ونظائرهما ولعمري كل حاشف لتصلين الظهر اليوم لخاضت في وقته

بعد ذلك كنهان فعله ولم يفعله
أو لشر من هذا الكوز
فانصب بعد ما كان شربه
أوليا يكن فاعدا فلف فيه
بعد عكس من اكبر حاصل
كلام السبيل الذي يتجمع
به تلك المسائل التي طارها
التنافي بعد بحث مع ابن الرضا
فيما رجع اليه وعثر به ومع
الباحي ان الصفة ان
كانت لا فعل أو أن لم فعل
تخلص لانها تعلق بالعدم
ولا يتحقق الا بالآخر وقد
صادفها يا ثنائيا ليس
هنا الوجه حيث فصل الكلام
تعلقت بسبب كل واحد والعدم
في جميع الوقت بالوجود
لا نقول - حصل البر بل لم
صحت لعدم شرطه وكلام
الشيخين اوضحا لاطلاق في
ان لم تخرج الية من هذه
الدار وان لم تأكل هذه
التفاحة اليوم ففعل الخلق
صرح في أنه ينسحق
صورتنا لعين صورتهما
المذكورتين وان كانت
لا فعل ومنه ان في الشعر
بالزمان كان لم فعل كذا لم
يقص لان الفعل مقصور
منه وفي اثبات خبري المؤمنين
جهت في فعله وجهه
حسب السبب الكلي الذي
هو نقيضه والحيث يتحقق
بمناقضة السبب وتلوث
البر فاذا التزم بالاطلاق

عدم الوقوع وان لم يفعله حتى مضى الشهر اذا لا تأخر ان يقع الطلاق بعد اطلاع حصول البيونة فيه المناقضة
الوقوع ولا ان يقع قبل لزوم الوقوع قبل التمكن مع انه لا وقوع قبله كايون ضمن مسائل الرغيف وغيره ما
نظير به الوقوع فان قلت قلوا في مسئلة الرغيف اذا أتلفه قبل الغيبه لانه فون فكذا هاتاه فون بالخلق
قلت الفرق انه هناك يمكن الوقوع لوجود زوجية بعد مضى الامكان من الغد ولا كذلك هذا لتلفه
الزوجية وقت التمكن فليتمل ثروايت الشارع في باب الاعيان فديا لتمكن فيقال في الكلام على مسئلة
الرغيف كجاء حلف بالاطلاق الثلاث ليسا فرت في هذا الاثر ثم تخالف بعد عكس من الفعل فانه يقع عليه
الثلاث قبل الخلع لتوفره بالاختياره اه وعلى هذا الوجه بالثلاث لا بد ان يفعل كذا في الشعر الا في
نقله قبله فلا حتم مطلقا فليتمل جدا وبعين امتناع استعاضا بمجر الخلع لان الخلع يقتضي الحرمة
ولم يعلم ما يفعله والاصل عدم ما يفعله ولانه ان وجد الخلع بعد اطلاع قبل فراغ الشهر ربه واسفر الخلع والا
بأنث قبله (قوله قبل الخلع) أي بعد مضى زمن التمكن من الفعل كجاء مظاهر (قوله بالوجود الخ) هذا
انما يظهر في ان لم فعل دون لا فعل كجاء مظاهر اذ بالوجود بعد حصول الحتم كانت قوله قبله لانها تعلق
بالعدم الخ انما يظهر في ان لم فعل دون لا فعل لانها تعلق في انما هو بالوجود كجاء مظاهر فاعلم هذا

وفيه يطلع من جهة حيث تنقو به البر باختياره وكلام الشيخين في لا كان ذا الطعام قد صرح في ذلك انتهى
وزعم ان كلام صاحب البيان وغيره بخلاف ذلك محدود وقد بسط ما في ذلك في شرح الارشاد الكبير اقول الخلع على الاثر بدعي حسنة
وقصر ورفراجه

أي عدم التخلص في لافغان (قوله وصوب الباقين وتبعه الزركشي الخ) وهذا هو المعنى دلالة ظاهر
 إطلاق كلام الأصحاب اه معني واليه يدل كلام سم قال ع ش ونحوه شخشا الزايد في أول الخلق
 انه خصاصه بالخلق في الصبح كما هو معقولا اه عبارة الخلق والحاصل ان عند شخشا الزايد ان الخلق مخلص
 مطلقا وان كان في اثبات مقدورين وعند الشيخين ان جبراه مخلص في النبي دون الاتيان ولو غير مقدورين
 وعند شخشا مر انه مخلص فيما بعد الاتيان لا قبله دون تأمل اه عبارة لا بد له فالصبح أربع اثنتان
 يفيد فيها الخلق وهما الخلف على النبي كلا فعل كذا أو الخلف على الاتيان معقولا بالاشارة بالزمان
 كان لم أقول كذا واثنان لا يفيد فيه الخلق وهما الخلف على الاتيان معقولا بشعر زمان كذا لم أقول
 كذا أو الخلف بالافعل ونحوها اه وبذلك تعلم ما في قول الحلبي وعند الشيخين جبر الخ (قوله مطلقا) أي
 سواء كانت الصفتان لم أقول أو أفعلن اه كردى (قوله بين ما هنا) وهو قوله أمالو الخلف بالاسلاق
 الثلاث انها شغل المار مثالي في هذا الشعر ونظائر ما هو اه كانت نصفا لا أنفصل أو لم أقول أو أفعلن
 (قوله حثت) أي حيث حثت (قوله باستحقاق البر) معناه بقوله وقرئ (قوله في هذه) أي مسئلة لا يمكن
 ذال العلم عند الخ (قوله لا يمكن فعله) أي نحو القول المعلق بوجوده أو عدمه المطلق (قوله لم يفعل
 الخ) الأولى كونه مبنيا لعمول (قوله ثمانيت) أعني فراغ الشهر (قوله انتهى) أي كلاما الباقين
 (قوله ويرد) أي تصويب الباقين التخلص مطلقا (قوله بأنه يلزم عليه ثلثت النظائر) قد يقال ثلثت
 النظائر لعدم كالمقتضى ذلك لا محذور فيه بل هو لازم بل لا ثلثت في المعنى لانها غير حثت فليست
 اه سم (قوله ما تقر) أي بما حمل كلام السبكي (قوله لا يسمى برا) فيه نظر لنصرهم بان البر لا يخص
 بحال النكاح وأنه فصل العبد بوجوده المستغفلة البينة كما صرح بذلك تعاليم شيخ الاسلام في شرح
 الرضى في مسئلة ما علق بغير غير التعاليم كالضرب فصرجه هو مطلقا فلا قول أو ثمانيتة تحمل العبد
 وحديثه فلا بد فيه كذا ومن هنا يظهر منع قوله ان تقويت حمل الطلاق يستلزم الخ اه سم (قوله
 بل هو عينه) فيه بحث لان حمل الطلاق الزوجه وحمل البر بما يحمل به البر وهو الفعل في لا فصل وهذا متباينان
 فطعا أو لو لم انما يحمل به البر ليس هو حمل البر فقد أراد الباقين حمل البر في الكلام عليه منع انه حمل البر
 حقيقة لو لم لا يفيد فتمله اه سم (قوله اذ مع الموت لا ينسب لتقويت البتة الخ) وأصل سم في هذه
 (قوله ولوحلف بالثلاث) أي قوله لفرقوم في النهاية الاقوله فيسئل الى بانته والانه أحاطا لفتاوى من قول
 الشارح ولو قيل فعل الخلف عليه سواء أبله قوله القياس بقوله بحث (قوله ثم حلف بها) أي بالثلاث
 نأبوا وكذا لو حلف بها ابتداء نه لا يحتاج ثم خالف لم بحث لذكر من التعاليم غدا كونه وهو لا غير اه

الكلام بالنظر لان لم أقول وأما الاقل فعل العكس منها في ذلك فليست (قوله ورد بأنه يلزم عليه ثلثت
 النظائر) قد يقال ثلثت النظائر لعدم كالمقتضى ذلك لا محذور فيه بل هو لازم بل لا ثلثت في المعنى لانها
 الظاهر بحد فليست (قوله لا يسمى برا) فيه نظر لنصرهم بان البر لا يخص بحال النكاح وأنه تحمل
 العبد بوجوده المستغفلة البينة كما صرح بذلك تعاليم شيخ الاسلام في شرح الرضى في مسئلة ما علق بغير
 فعل غير المطلق كالضرب فصرجه هو مطلقا فلا قول أو ثمانيتة تحمل العبد وحديثه فلا بد فيه كذا
 هنا يظهر منع قوله ان تقويت حمل الطلاق يستلزم تقويت حمل البر (قوله بل هو عينه) فيه بحث لان حمل
 الطلاق الزوجه وحمل البر بما يحمل به البر وهو الفعل في لا فصل وهذا متباينان فطعا أو لو لم انما يحمل
 البر ليس هو حمل البر فقد أراد الباقين حمل البر في الكلام عليه منع انه حمل البر حقيقة لو لم لا يفيد فتمله
 (قوله لا ينسب لتقويت) فيه نظر لان تركه مع الممكن تقويت فكيف لا ينسبه وقوله لان النفوس
 الخ لا ينافي التقويت ونسبته وكان النفوس حجاب على ما ذكر جيلت على استبعاد ذلك الرغيف مثلا قبل
 الغد ولم ينع ذلك نسبة التقويت على انهم صرحوا في مسئلة الرغيف بالبحث اذا ما ان الخلف في الغد به
 يمكن من كونه وقيل الخلف يقضي حقه عند الخلف فيه بعد التمكن منه ولم يقضه وليس ذلك الا لا نه قوت البر

لا يتخلع ولا يوكل نفسه خالها فقبل يقع الثلاث وغلط بأنه إذا خالها بانت فلا يقع العلق به وقول الجمهور أن الشرط والجزء متعارضان في الزمن لا يصح هذا لأن بينهما ما تترتباً ومنها (٤٦) لأن وقوع الثلاث يستدعي تأخر الخلع ووقوعه يستدعي وقوعه وأولو كل من زوجات خلف

بالات ما يقبل كذا ولم ينو واحدة ثم قال وقيل فصل الخلو فعمله عين ثلاثة لهذا الخلف تعينت ولم يصح وجوهها إلى تعينه في غيره وأوليه قبل الحنف ولا بعده فزويج العدد لأن المهر موم من خلفه إغادة البيوت الكبري في ذلك وجهها بذلك (ولو طلق) حر (دون ثلاث) وواجب أوجد ولو بعد زوج وإصابته (عادت بيقية الثلاث) أجماعاً لأنه يكن زوج وفاقاً لقول أكار الصنابة إذا كان ولم يعرف لهم مخاضهم واستدله بالغير بقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره لأنه لم يفرق بين أن تنكح آخر ويبدلها قبل الثلاث أو لا فلا تحضى ذلك أن لا فرق (وان تلث) الطلاق ثم جدد بعد زوج (عادت ثلاث) أجماعاً وغير الحرف في التثنية كموهوباً ذكر في الثلاث (والجبد) أي من فسمعت وان فصل (طلقتان فقط) وان تزوج حر لأنه المالك للطلاق فتعنا الحكم به ونظير الدار فتنى مرقوعاً طلاق العبد لتثان وقد علك الثالثة بأن يطلق ذي نكس ثم يحل ثم يسترق فله وهذا محل اعتباراً بكونه حر أو لا طلاق ولو كان طلقها واحدة فقط ثم نكحها به والى عادت له واحدة فقط (تول لأنه لم ينفق بعد العبد قبل زوجه (والعبد ثلاث) وان تزوج أمقله وقد صح أنه صلى الله عليه وسلم من قوله تعالى الطلاق مرتان إني أبلغه فقال أو تسريحاً بجمان (ويشترط مرض محنة) ولو نكحها أجماعاً الأمانته الشعي (ويتوانان) أي من طلق مريضاً أو معلقة بما يتعلق بذلك

بسترق فله وهذا محل اعتباراً بكونه حر أو لا طلاق ولو كان طلقها واحدة فقط ثم نكحها به والى عادت له واحدة فقط (تول لأنه لم ينفق بعد العبد قبل زوجه (والعبد ثلاث) وان تزوج أمقله وقد صح أنه صلى الله عليه وسلم من قوله تعالى الطلاق مرتان إني أبلغه فقال أو تسريحاً بجمان (ويشترط مرض محنة) ولو نكحها أجماعاً الأمانته الشعي (ويتوانان) أي من طلق مريضاً أو معلقة بما يتعلق بذلك

وفي عدة مطلق (دقيق) اجماع (الباش) لاعتقال الزوجية (وفي القديم) ونص عليه في الجدي ايضا (منه) بشرط ليس هذا محل ذكرها
وبه قال الامة الثلاثة لان ابن عوف طلق امرأته الكلبية في مرض موته فورثها عتقت (٧) رضى الله عنهما فصح من بعد بع الثمن

على ثمانين ألفا قبل دنائير
وقيل وداهم لانه قد قصد
حرمها فهو بدل بقبض
قصد كلا رتب القاتل واذا
فصله القرار على الجدي
كره نظير ما روي في بيع
مال الزكاة في اثنا حلول
فرا منها والقبض الاخر
لفرقه بين تردد الشافعي
هنا وخبره بنفع الحلية
بان هذا حق آدمي عين
أي أصالة فاحتط به وروى
أصله اندفع إيراد ما
انتهى مسقطها وبان
المرض محصور عليه فغنى
من استقطاع بعض الورثة
بمخلاف المال كما تم
(فصل) في تعدد الطلاق
بنية العدد فيه أو ذكرها
باعتق بذلك (قال طلقن
أو أنت طالق) أو نحو ذلك
من سائر الصراخ (ونوى
عددا) اثنين أو ثلاثة (وقع)
ما نوى أو نوى غير موطأة
لان اللفظ لم يستعمل به دليل
جواز تفسيره به كان كتابة
فيه فوقع فطعن واستشكل
بأنه لو نذر الاعتكاف ونوى
أياما في وجوبها وجهان
قال الزكشي وكان الفرق
أن الطلاق يشبه الكتابة
بمخلاف الاعتكاف انتهى
وليس يشاف بل ليس يصح
كله مظهر والذي ينفى
الفرق أن التعدد في الأيام

(قول المتن ثمره) انما يصبر به دون ثبوت ان تنبها على ان لو ماتت لا ورثها وهو كذلك اه معني (قوله)
بشرط الخ) أحدها كون الزوج حيا ولو مات بعد الطلاق فلا تنبها لعدم احتيلها فلو ماتت أو
سالت فلا تنبها كون البينة في مرض شوق ونحوه وما من بيمينه بان يرى منه فلا رابعها كونها الطلاق
لا بعلن ونسخ خامسها كونها منشأ لخرج ما اذا أثر به سادسها كونها مجزأ اه معني (قوله وذهب)
أي بانقديم (قوله طلق امرأته الخ) أي طلاقا بانها اه زبدي (قوله من ربيع الثمن) أي لان زواجه
كن أو بها اه عش (قوله به) أي بطلانها لفرأى من ورثها (قوله كرا الخ) معناه اه عش
(قوله بنفع الحلية) تنافر فيه تردد وخبره فقهنا هذا متعلق لفرقه والاشارة الى الارث
(فصل في تعدد الطلاق) (قوله وبان يعلق بذلك) أي من قصد التاكيد أو الاستئناف ونحو ذلك اه
عش (قول المتن قال طلقن الخ) أي قول شخص زوجين أو ثمانية أو مجزئة طلقن الخ اه معني (قوله)
أو نحو ذلك) القوة واستشكل في المنفى والى قوله ولو قال أنت طالق النهاية القوية واستشكل في الاستئناف
(قوله أو نحو ذلك الخ) أي وان لم يخطبها كقوله هذه طالق اه معني (قوله جواز تفسيره) أي
تفسير اللفظ بالعدد أي بالمصدر العدي كان يقال أنت طالق ثلاث طلاقات فان ثلاث طلاقات تفسير
اطلاق اه كردى (قوله واستشكل) أي كون الوقوع قطعيا (قوله بل ليس يصح) يمكن ان يوجه
عدم الصحة بان ما ذكرنا اعتكافا لا اعتكافا ولا نذر صيغة التزام بدخله الصريح والكتابة سبدر
وسم (قوله والذي ينفى في الفرق الخ) قد نبش في هذا الفرق بأنه لا خطاء أن معني كونه نوى أيامانه
نوى الاعتكاف في تلك الأيام والاعتكاف في تلك الأيام غير خارج عن حقيقة الاعتكاف كعدم خروج
العدد عن حقيقة الطلاق فليتام اه سم أقول الأولى في المناقشتان يقال بان حقيقة الطلاق الشرعية
العدد خارج عنها أيضا انتهى ليست الاحل صيغة النكاح والعدد من عوارضها كسائر العوارض وهذا
كله في سبيل التزلز لان كلهم المستشكل مفرغ من في الاعتكاف والحق انه مفرغ من في نذره كما أسلفناه
أنفا اه سبدر وقد يجب بان المراد من عدم خروج العدد عن الحقيقة الشرعية أن يكون في السرعة
عدمه من يتجاوز عنه كأنه نذر الحيل وهذا مبرور وفي الطلاق دون الاعتكاف (قوله لم يربطها) الأولى
تذكر خبر المغفول (قوله لم يربطها) الصريح ان كان الخ) كأن معني الاستدلال ان المراد بكونه طلقا البينة
انه طلقها بصيغة البينة فليتام اه سم وأقره عش ورشد وعقبه سبدر بما نصه ان يقول
بان الحدوث ليس من محال ولا يظهر أفتداه كمن ان الطلاق وقع بصيغة البينة التي هي من صيغ الكتابة
ولهذه أشار الى ذلك قوله فليتام اه الأولى ان يقال ان ما ذكر ليس دليل على خصوص الكتابة بل على
عمومه ان اذا وقع طلاقا صريحا كان أو كتابة ونوى عدد اول بلفظ به انه وقع والحدوث حدثوا وضع
الدلالة على ذلك وان جاز أن يكون تطبيقا لكتابة باللفظ صريح اذا لفرق بينهما وبين الكتابة لا في أفاة حل
الصحة فبان الأولى نص فيسود الثاني بحتم وأما قول من انفرد فقهه ما تساويان في عدم أفاة حيث صح
(فصل) في تعدد الطلاق الخ (قوله بل ليس يصح الخ) يحتمل أن وجه ذلك أن الاعتكاف أيضا
دخله الكتابة في العدي الجله فانه لو نذر اعتكاف يوم ونوى مع ليست له ما اعتكافه أيضا (قوله والذي)
ينفي في الفرق أن الخ) قد نبش في هذا الفرق بأنه لا خطاء أن معني كونه نوى أياما النهوى الاعتكاف في
تلك الأيام والاعتكاف في تلك الأيام غير خارج عن حقيقة الاعتكاف كعدم خروج العدد عن حقيقة
الاعتكاف فليتام (قوله لم يربطها) الصريح ان كان الخ) كأن معني الاستدلال ان المراد بكونه طلقا البينة فانه
طلقها بصيغة البينة فليتام (قوله ثلاثا) لو لم نزلنا ولا بينة وقت واحدة كما أفتى به شيخنا الشهاب

خارج عن حقيقة الاعتكاف في السرعة لان الشارع لم يربطها بعدد من بخلاف النهوى الطلاق فانه غير خارج عن حقيقة الشرع عفا عن
الموى هنا فاحتمل في لفظه لاحتج به شرعا بطلان فقهنا ما راجع عن لفظه والنحو هذا لا يؤثر في النذر (وكذا الكتابة) لا في يوم واحد وتوقع
الشهر الصريح أن كان طلق امرأته

النية ثم قال ما أردت الا واحدة فقلت نعم على اقله يصح مسلم على ذلك ووجهه انه على انه لو ارادنا ان نعلم ما وقع والام يكن لاستخلافه فاندتونة
 العدد كذبة اصل الطلاق فيسار من اقترانها بكل اللفظ أو بعضها (فرع) هـ قال أنت طالق ثلاثا على سائر المذاهب فبعضه خلافه والذى
 يقتضيه انه ان نوى بذلك شدة العناية بالتخيير (٤٨) وقطع العلائق وحسم تأويلات المذاهب في رد الثلاث عنها وقع الثلاث وان نوى

الخليق بأن قصد ايقاع
 طلاق انقضت المذاهب
 على وقوعه فطابق الان
 انقضت المذاهب المتعددها
 على انها من يقع عليها
 الثلاث حالة التلقا بها
 وان اطلق فلا ظرف فيجوز
 والمتبادر الغالب من فائتي
 ذلك فهو ما عسى الاول
 فليحصل الاطلاق عليه ثم
 رأيت شذوذا من ذلك ولو
 قال انها طالق ثلاثا
 وأطلق وقم على كل طلاقين
 أو ثمة ان كلا طالق ثلاثا
 أو ان كل طلاقين وقع عليها
 طلقته كل ثلاثا كما قال
 بعضهم والله غيره فقال في
 أنت وضرتك طالق ثلاثا
 ولم تملئ بنية يقع الثلاث على
 كل منهما لان المفهوم منه
 ما يفيد الطلاق الواجب
 للبيونة الكبرى انتهى
 وفي الجزم يكون هذا هو
 المفهوم من هذه دون الاولى
 نظر ظاهر بل الوجه انه
 محتمل له ولقائه بناء على
 ان الاجال بعد الانفصال
 هل ينزل على الشكل التفصيلي
 أو الاجالي والوجه ما
 الثاني ان ان كانت القرينة
 الغامضة على الاول وهما
 اصل بقا المعصية أو يد
 الثاني فهو كجائى في أنت
 طالق كأنه فعين ونوع
 الزلى تبعا لابن الصباغ شرح مر (قوله والذي يقتضيه الخ) كذا شرح مر * (فرع) هـ في الرفض في
 آخر الباب أو أنت طالق ان دخلت امار ثلاثا وقال أردت واحدة ان دخلت ثلاث مرات فاقول قوله اه
 قال في شرحه قال في الاصل فان اتهم فلقموا قال أردت انها طالق العدد المذكور وقعت الثلاث كما صرح
 به الاصل واقتضه كلام المصنف وكذا يقتضيه فيما لو طلق لكن الواجب فيها ان يطلق واحدة فقط لئلا
 في موجب الثلاث اه (قوله وخالفه غيره) فعند هذا الغير يقع الثلاث على كل منهما في المستثنين. مر

ملققتين فقط عند الاطلاق في الموقوفين وسيأتي ذلك مر يد آخر الفصل وقول الشيخين عن البرشحي في أنت طالق ثلاثا اي
 الانفصال وان طلق يقع طلقان في الاصل فغير على بعضه بان الاستثناء هنا فهم انه لم يرد البيونة الكبرى بخلافه في
 مستثنى (ولو قال أنت طالق واحدة)

بالنصب كإخفائه وكذا حذف طالق كإيجاز ركني وغيره وكلام الشيخين (٤٩) يدل عليه (ونرى عددًا واحدًا هي التي تقع دون النوى لأن اللفظ لا

أي بخلاف التعبير الخالي عن الاستعانة بعبارة النية بخلاف ما تضمن فيه اه وهي أحسن (قوله بالنصب) إلى قوله ولو قال ثنتين في النهاية الأولى أو أراد واحدًا لم يرد وكذا في المعنى الأولى ثم إلى المتن قوله بعد نداء المتن (قوله وكذا حذف طالق الخ) محل شرطية لا يقع كإثبات في نظيره اه سم أقوله هو كذلك بل لا شك بل يعمد أي بعد كلام الشارح إلا في الباء أيضا اه سيعبر (قوله وحذف طالق) أي ونصب واحدة اه معنى (قوله عليه) أي على حذف طالق اه عش (قوله لأن اللفظ الخ) أي لفظ واحدة (قول المتن قبل النوى) معناه اه عش (قوله مع النصب الخ) عبارة عن المعنى في شرح واحدة والزم والجرح والسكون كالنصب في هذا وفي ما سبق وقد روي عن علي أنه خبر والنصب على أنه مفسدة لصدر محذوف والجرح على أنه ذات واحدة تحذف الجرح وأبقى الجرح بحاله كإثبات بعضهم كلف أصبحت قال خبر أي عجز أو يكون المتكلم من العجز لا يغير الحكم عندنا والسكون على الوقف اه ونوله مفسدة لصدر الخ هذا على ما صححه المصنف وأما على كلام القيل المعتمد فيعين كون النصب على الحال كإثبات (قوله أولى) خبرًا جازم الخ (قوله ومعنى واحدة الخ) أي على القيل وأما على الأصح فمعناه طائفة واحدة اه كروى (قوله ومعنى واحدة متوحدة) هذا يعلم أن هذا لا يشكل على ما تقدم أنه لا يكتفى بقوله رافعا الطلاق وذلك لأن هناك ما لم يمتنع لفظه لكونه بجناس وهو واحدة بالمعنى المذكور فليتباه اه سم (قوله متوحدة) أي متى اه معنى (قوله وهو المعتمد) وبقاها المعنى والنية والمغنى والروض (قوله وقعن) الأولى وقع النوى (قوله عليهما) أي التوطين اه عش (قول المتن ولو قال أنت واحدة الخ) وفي الروض فان قال أنت بائن ثلاثا نوى الطلاق لا ثلاث وقعن وان نوى واحدة فهل ينظر إلى اللفظ أو إلى النية وجهان اه وفي شرحه قضية كلام المتن الجزم بالرد في كرا ثلاث في هذه والتي قبلها مثال فالثلاث كذلك انتهى اه سم (قوله بالرفع الخ) حاصل ما ذكرنا من المعبر اعتبار النوى في جميع الحالات اه معنى (قوله بعدنية الإيقاع) يقتضي عدم إحراز المعتمد ونظر في قوة كنهان الوجه بان العدد عارض للإيقاع وهو ما تضمن معروضه ولوربته اه سيعبر وقال عش قوله بعدنية أي أو معها اه وهذا هو الظاهر (قوله في التوضيح) يظهر معنى بخلاف الخ) اعتمد النية بالمعنى بغير الأول لأن نية كنهان أي وقوع الثلاث بانه يصح إرادة الأجزاء فالاصح ما في التوضيح اه وبعبارة الأثر والراجح وقوع الثلاث ووجهه أنه لما نوى الثلاث بانت طلاق ثم قال ثنتين فكأنه يريد وقوع ما وقع اه (قوله هل يقع ما نوله) معناه اه عش (قوله ولو قال مائة) أي قوله فتماسكه في النهاية والمغنى (قوله طالق) راجع لقوله مائة أيضا (قوله بخلاف أنت كائن) أي لم يرد بعد ما يدل قوله إلا في ما وجدنا على الخ (قوله وبخلاف أنت طالق الخ) أي ولم يرد عدد ارض ومعنى ويده قول الشارح وإنما جعلنا الخ (قوله بنى ما بعدها) فيه تأمل محشى سم وكان وجهه أن الواحدة لم تغن عن ألف اه سيعبر عبارة النهاية والمغنى يمنع لحوق العدد اه قال عش قوله يمنع لحوق العدد اه وظاهره وان نوى العدد والظاهر خلافه اه ومرجع الروض والمغنى وباقين

(قوله وكذا لو حذف طالق الخ) عليه به بشرطية لا يقع كإثبات في نظيره اه (قوله ومعنى واحدة متوحدة الخ) هذا يعلم أن هذا لا يشكل على ما تقدم أنه لا يكتفى بقوله رافعا الطلاق وذلك لأن هناك ما لم يمتنع لفظه لكونه بجناس وهو واحدة بالمعنى المذكور فليتباه اه (قوله وهو المعتمد) معناه اه أيضا (قوله في المتن) ولو قال أنت واحدة الخ) قال في الروض فان قال أنت بائن ثلاثا نوى الطلاق لا الثلاث وقعن وأنت بائن ثلاثا نوى واحدة فهل ينظر إلى اللفظ أو إلى النية وجهان فالحق في شرحه قضية كلام المتن الجزم بالأول وذكر الثلاث في هذه والتي قبلها مثال فالثلاث كذلك وبمرح لا أصل اه (قوله يظهر معنى بخلاف الخ) اعتمد مر (قوله وهذا لا يظهر الخ) نعم يمكن توجيهه بإدعاء لا آخر مر (قوله وقع الثلاث) كذا مر (قوله لا يقع الواحدة) كذا مر (قوله بنى ما بعدها) فيه تأمل

(٧ - (شرواني وابن قاسم - ناسم) أنت طالق واحدة ألف مرة لأن ذكر الواحدة بنى ما بعدها وانما لم يحتمل ما هاهنا أن المراد بها التوحيد حتى لا يتأخرا ما بعدها لأن هذا خلاف المتأخر من المتأخرين انقلها

واعلمنا انها عليه فبما لا يقران نية الثلاث به فخرجه عن مدلوله فانه لو قال طلقك ثلاثين أو طلاق ثلاثة ثلاثين ولم ينو الثلاث وقعت واحدة على ما قاله بعضهم في الثلاثة وقبيلها الاولى لانها لا تخفى لاحتمال ثلاثين جزأ من طلقة وفيه نظر ظاهر بل الوجه متعارف اذا المتبادر الظاهر ثلاثين طلقة ولا يصحده قول أصل الروضة في أنت طالق كالثمان نوى عددًا فالثلاث الإفواحدة لان التشبيه فيه يتمثل للامرين على السواء فليس واحدهم متبادر امانة. لو (٥٠) قال عددًا وان الطلاق فواحدة وصفاته كذلك لان علم أنه صفتان من بدعة وسنة

ولولا وجوب سد وثلاث
وغيرها أو عدد التراب
فواحدة عند جمع بناء على
أنه اسم جنس أفرادى أو
عدد الزم لثلاث لانه اسم
جنس جنى قال ابن العماد
وكذا التراب لانه اسم تربية
ولذا قال آخرون وقوع
الثلاث في وقديجاب بان
هذه لم يشترط فيه به بتأيد
قوله الأزولون وبه أيضا
عدم الوقوع عند جمع
أنت طال بالترخيص وان
قوله لانه لا يقع في غير الاء
الاضرورة تأخرة فقلنا ان
لقد دخل في عدم الوقوع
قائل في عدم العدد وقال
أنت طالق على عدد ريش
الجراد لم تطلق على امره
بعضهم محض بان التقدير
خلقا فعدد ادعى عدد كذا
وذلك لا وجود فلا يقع
وليس في عمله وما يعمله ما
تقرر في أنت طالق بعدد
التراب فانه يشترط وانما
الخلاص في الواجب ولو سلم
ان التقدير ما ذكره وقع
الثلاث أيضا وغاية ما جبه
به انما يشترطه طالق أكثر
من ثلاث فتوزع الثلاث
وبالغالب وان ثم ثلثه
غير واحد وأطلق في الرد

عليه بغير ما ذكره وتعليل عدم الوقوع بانه لا يعلم له ريش ولا ردة قول الروضة في أنت طالق بعدد كل شعرة على
جسد أبياس القيس المختار وقوع طلقة وليس هذا تعاقبا على صفة فيل شككنا فبال هو تخيير طلاق رعا لا بعدد ريش شككنا به
ننزع أصل الطلاق ونفي العدد فان الواحدة ليست بعدد وهو به الزكشي ونقله عن غير واحد ولو قال بعدد ريش لموقع ثلاث لأن له ذلك
بالحديث وفي الكافي لو قال بعدد ريش هذا الحوض ولم يعلم فيه ريشا وقعت واحدة

سم أنفاما بواقعة (قوله) ونحو علمنا هاهنا أي الزوج وقوله قياسا أي في قول المحسن ولو قال أنت
واحدة ونوى عدد ا ه ع ش (قوله) لا يقران نية الثلاث به (الح) فتدبر ما به لنوى هذا الثلاث ونحن بالاول
اه سم (قوله) ولو قال (الح) ولو قال أنت طالق حتى يتم الثلاث أو اكملها ولم ينو الثلاث فواحدة اه معني
(قوله) أو طلاق ثلاثة ثلاثين كذا في أصله ورحمته تعالى اه سدعمر (قوله) ولا يصحده (أ) أي ما قاله
بعضهم (قوله) ولا الإفواحدة هدهاهو العاصم الموهوم (قوله) يتمثل للامرين أي التشبيه في أصل الطلاق
والثمن في عدد (قوله) فليس واحدهم (الح) أي الأصل فقاء العصمة (قوله) ولو قال عدد (الح) عبارة
المعنى وأنها بتو لقال أنت طالق الوائمن الطلاق فواحدة ان لم ينو عدد ا ه ع ش (قوله) لا يفواحدة أو
أحدا سامنه أو أصنافا فان الظاهر كما قال شافعي وقوع الثلاث في الصور الثلاث ولو قالت لزوجهما طلقني
ثلاثا فقال أنت طالق ولم ينو عدد فواحدة ولو طلقها طلقته مرة ثم قال جعلتها ثلاثا لم يقع به شيء (قوله)
أعدد التراب (الح) قوله ولو في النهاية (قوله) أو عدد التراب فواحدة وقفا للروض والمغنى والنهاية
(قوله) وعدد الزم (الح) ولو قال أنت طالق يصعد أفع التراب أو أكثر الطلاق بالمشقة وكما وقع الثلاث
روض ومعني (قوله) لانه اسم تربية (أ) أي والحق التام عند اذاعة الواحد دل على ان لاصل موضوع للجمع
اه سدعمر (قوله) بان هذا أي تربية (قوله) ما قاله (الاولون) وهو وقوع الواحد في عدد التراب (قوله)
ما تقرر في أنت طالق (الح) أي من ان التراب اسم جنس أفرادى على الراجح لا عدده (قوله) وقع الثلاث
أيضا فتدبر من لا ريب ان عددًا وقد قيل انه قوله لا تقبل بل عدم الوقوع (الح) اه سم (قوله) وغاية
ما جبه (أ) أي عدم الوقوع (قوله) قول الروضة في قوله فان الواحد في المعنى والى قوله ولو جازمه
في النهاية (قوله) وليس هذا أي نوى أنت طالق بعدد كل شعرة (الح) اه معني (قوله) ولو قال بعدد
شراطه (أ) أي ليس ولو قال طلاق أنت بادهة ثلاثين ونوى واحدة وقعت فقط كما في به الوالد رحمه الله
تعالى إذ قوله ثلاثين متعلق بجاهه كغيره من ظاهر سياق الكلام أو أنت طالق كما حلفت حوت فواحدة أو
عدد ملاح بارق أو عدد ما مشى الكلب حافيا وعدد ما حرك ذنبه وليس هناك فرق ولا كتاب طلق ثلاثا كما
أفتى به الوالد رحمه الله تعالى اه نهيا فقال ع ش قوله ونوى واحدة فهو مسانه اذا طلق وقع عليه
الثلاث وقياس ما في في لوقال أنت طالق ثلاثا با طالق ان شاعنا من وقوع واحدة لانها الحقيقة وعد
المشبه في ثلاثا يقع هنا واحدة عند الاطلاق لان الحقيقة فتصير قوله ثلاثين متصلا بادهة فتوقوله كما
حلت (الح) ظاهره وان قصد بلقا حوت الطلاق وكان الطلاق وجوبا فيعوضه ثم رأيت ابن جج صرح في
فصل ا قال أنت طالق في شهر كذا بتكر والطلاق عند القصد اه (قوله) ولم يعلم فيه ريش (أ) أي سوا ما شتر

ذلك بالبحث عن الحوض أم لا والظاهر انه لا يلزم بحث ولا تفتيش لان الأصل عدم وقوع ما زاد على
 الواحدة اهـ **عش** (قوله كافي ثل طلاق وزن درهم الخ) الى قوله ولولا اني **عش** (قوله) اذ انك
 درهم) او وزن ألف درهم اهـ **مغني** (قوله ولولا انك بعد درهم الخ) ولولا انك طالق بل العاقل انك
 الجبل أو اعظم الطلاق أو أكبره بالموحدة أو أطوله أو أعرضه أو أشده أو نحوها وقت واحدة فقط اهـ
 وروى مع شرحه من انتهى والغني أو أقبل من طلقته أو أكثر من طلقه وقت طلاقين اهـ قال **عش** وفي
 سم على ج ولولا انك طالق ملء السم وان قصت واحدة فقط كافي الأقوال ومثله ملء السم في التسلية
 فبقية واحدة فقط كالوجه فقط وهذا الشهاب الى خلافا في المباحين ونوع التسلية وبؤيد بالقوله
 شجنته من الأقوال المذكورة مر اهـ (قوله ولونا صحت) الى المتن في النهاية الاقوله وفي قوله الى قوله
 ولا ينافسه اهـ **سبع** (قوله) فاخذ يسد مصا فقال هي الخ) قد تشكل بان له لولا قال الله ساطق لم يقع فيها
 الفرق مع ارادة العاصم بالضمير كذا أفاده الفاضل المحشي وان تقول ان كان استشكل على الوقوع ظاهرا
 فالفرق واضح أو على الوقوع باطنيا فمتحمله اهـ **سبع** (قوله وفي قوله وجهان) مثل الامام
 العلامة الورع أحمد بن موسى الجليل عمه قال تزوجت أنت طالق الثلاث وان في عبور يده مضرة شاهد من
 ونوى العبور فهل يقبل منه فاجاب نعم ان الله تعالى به يقبل قوله وحري عليه جماعة من المتأخرين منهم
 العلامة المحقق السيد السهمودي قال الراجح ما أفق به ابن عجيل لان القاء الجوزة في بئر طالعية على ارادة ذلك
 كافي الطلاق من الوثائق بخلاف ما إذا لم تكن العبورة في يده بل كانت في الارض مثلا وقال أردت العبورة ولا
 الزوج فانه لا يقبل منه ظاهر وفي قوله باطنا وجهان أحدهما لا يقبل فالجواب للفرق بين ارادة الاصبع
 وارادة العبورة حال القاء انتهى ابن بادويه السهمودي بخلاف ما إذا لم تكن العبورة في يده أي أو كانت
 يده ولم يلقها في الارض اهـ **سبع** وقوله أحصمها لا يقبل تقدم ويأتي ما فيه (قوله وفي قوله وجهان
 الخ) والمعتمد عند شهاب الشهاب الرمي القبول باطنا قد سئل عن شخص شاحره وزوجته في أمرين
 الأمر وقد فعله فاطيق كمنه قال ان فعلت هذا الأمر فانت طالق فخطب يده فهل يقع عليه الطلاق أو لا فاجاب
 انه يقع الطلاق المذكور وظاهره ودين كقولنا فاحصه طالق وقال أردت أحصمها ذلك بل الضمير
 أعرف من الاسم العلم انتهى وحري عليه في شرح الروض سم على ج اهـ **عش** عبارة التي شدي قال
 ابن ج وفي قوله وجهان أحصمها لا انتهى وفي بعض النسخ ان الشارح لا يقبل باطنا وكذا نقله سم
 من تضيقة قناري والشارح وعن شرح الروض اهـ (قوله من طلاق الاخرى الخ) بان المار بحقوق الروضة
 (قوله) أو أردت الى قوله وظاهر في النية وكذا في المتن الاقوله أو معه (قوله) أو معه في معنى بالنسبة
 لصورة الامساك لانه ان أمسك مع تمام النطق بالانكاح فلا وجه لعدم الوقوع وبه فليس الامساك مع تمام
 لفظ طالق لتأنيلا اهـ **سبع** (قوله) ظهر وجهان محل الطلاق الخ) هذا لتعليل لما في المتن فقط دون

(قوله) ولونا صحت زوجته فاخذ يسد مصا فقال هي طالق ثلاثا مراد العاصم وفي قوله باطنا
 وجهان أحصمها لا كره لقولهم وغيره) والمعتمد عند شهاب الشهاب الرمي القبول باطنا قد سئل عن
 شخص شاحره وزوجته في أمرين الأمر وقد فعله فاطيق كمنه قال ان فعلت هذا الأمر فانت طالق
 فخطب يده فهل يقع عليه الطلاق أو لا فاجاب بماتمه يقع الطلاق المذكور وظاهره ودين كقولنا فاحصه طالق وقال أردت
 طاق وقال أردت أحصمها ذلك بل الضمير أعرف من الاسم العلم اهـ وحري عليه في شرح الروض
 (قوله) ولونا صحت الخ) قد تشكل ما ذكر في هذه المسئلة بمثل ما قال على الطلاق من ذراعي مثلا وقد
 بقوله من ذراعي قبل الزنا ع. أتبه لا أقبل كذا أفاده لا حث وان فعل وقد يجاب بان المصنف في هذا
 ضمير مستقلا لا يحتاج الى قوله لا أقبل كذا بل هي في معنى التعلق بخلاف ما نحن فيه فليست له (قوله) فقال
 هي طالق قد تشكل بان له لولا قال العاصم طالق لم يقع فيها الفرق مع ارادة العاصم بالضمير (قوله) لا يخرج
 الطلاق ههنا من موضوعه الخ) انظر لوصري بالاصصال المصا طلق ثلاثا فان القرم الوقوع كان في غاية

كافي أنت طالق وزن درهم
 أي أو ألف درهم ولم ينو
 عددا ولولا بعدد شعر
 فلان وكان مات من مدة
 وشأن كان له شعر في حياته
 أم لا وقع ثلاث على الوجه
 لاستحالة خلو الانسان عادة
 من ثلاث شعر وان ولونا صحت
 زوجته فاخذ يسد مصا
 فقال هي طالق ثلاثا مراد
 العاصم وفي قوله باطنا
 وجهان أحصمها لا كره
 القبول وغيره ولا ينافيه
 راجحه في الروضة فحين لم
 امرأته فقال مشيرا الى
 احداها امرأتى طالق
 وقال أردت الاخرى من
 طلاق الاخرى ودهالته
 لم يخرج الطلاق ههنا من
 موضوعه بخلافه ثم ولو
 أراد أن يقول أنت طالق
 ثلاثا لما حث أو أردت أو
 أمسك قبل الوطء وأمسك
 شخص فاه (قبل تمام
 طالق) أو معه (ليرسم)
 ظهر وجهان محل الطلاق
 قبل تمام

ونظائر أناسا كما يشاءوا قبل الطاق يقاها طاق كذلك (أو) مات مثلا (بعده قبل) قوله (ثلاثا) أو معه كانوا بالاولى (ثلاثا) يعنى
 على مذهبهم حين تلفظه بانث طاق وقد هـن حينئذ موقع لهم وان لم يتلفظ بهم كما يرويه يعلم أن الصورتان قوى الثلاث عند تلفظه
 بانث طاق وانما قصد تحقيق ذلك بالتلفظ (٥٢) بالثلاث فان لم ينوه عند أنت طاق وانما قصد أنه اذا تم نواهن عند التلفظ فلهن

وقعت واحدة فقط ولو قصد هـن مجموع أنت طاق تسلا نال الاخرى كالحسبان في هذا العمل الوجة والاقوى وقوع واحدة لان الثلاث والحالة هذه انما جمع مجموع اللفظ ولم يتم (وقيل) يعنى (واحدة) لوقوع ثلاثا بعد موتها (وقيل لاني) اذ الكلام الواحد لا يتصل بغيره ويخرج بقوله اراد اني أحرموا لانه عازما على الانتصار عليه ثم قال ثلاثا بعد موتها واحدة (تنبه) قبل ثلاثا تميز ورده الامام بأنه جهل بالعربية وانما هو سقطة مصدر يحدف أى طلاقا ثلاثا كصيرت زيدا شيئا أى ضربا شيئا فى الرد بذلك مبالغة بل هو صحيح صريحا فاذ به تفسير للاجماع فى الجملة قبله ثم أى يتم صرحوا به كجائى فى شرح فلو قال هـن لغير هاتم الحق أن الثاني أظهر والفرق بين هذائهما واضح مما تقرر (وان قال أنت طاق أنت طاق أنت طاق) أنت طاق طاق طاق (وتختل فصل) بينهما يسكرتون بان يسكرتون فوق سكتة انفسه والى أو كلامه منه

أومنها ثلاثا ونحو وهل يفرق هـنا بين الاجنبى وغيره كالبيع أو لان ما هنا أشيق بدليل ما ترقى السكوت فانه لا يعبر منه فيما يستبره هـنا بل بالعرف الذى يمين ذلك كل يحمل والفرق أو لانه ما هنا فغير عرف الصريح فاحتطاه أكثر من ارباب ما فى اتصال الاستثناء وقبه التضمن بين الاجنبى وغيره مع قولهم ان ما هنا أبلغ معنى البيع ثم قولهم أو منها ما بكل فأنه انما تكلم بكلمة من سكونه بقدر سكتة انفسه والى والذي يقصد بتد أن هذا لا يضر وأن الدار انما هو على سكونه أو كلامه (غير) (ثلاثا)

مازاده بقوله أومعه (قوله ونظائر الخ) وقولك أنت طاق ان أو ان وقال قصدنا النشر لم يقبل ظاهرا لان منع الاتهام كان وضع غير يمدى فيه وحالف فقبل ظاهرا القرينة اه معنى ذهابى عى قوله لم يقبل ظاهرا الخ قاسه ما يقع كغيره عند المشايخ قولنا حالف على الطلاق ولم يذلى ذلك ثم يقول أردت أن أقول لا أفعل كذا لا يقبل منه ظاهرا لان هـن من الاتهام كوضع غير يمدى فيه اه ما فى الباطن فلا وقوع ثم يبنى ان مثل وضع الدعلى المقام لو دلت قرينة قوبى على ارادته الحلف وان امر الله هـنه لفرض يتعلق بذلك اه (قوله كذلك) أى فلا يقع الطلاق (قوله أو مات مثلا) الى قوله ولو قصد هـن فى المعنى الاولوه أو معالى المتن والى قوله كجائى فى شرح فى النهاية (قوله قبل قوله الخ) أى قبل تمامه (قوله أومعه) أى مع تمام قوله ثلاثا (قوله لهم) أى الثلاث (قوله حسنت) أى حين تلفظه بانث طاق (قوله كاسر) أى فى قول المتن قلت ولو قال أنت واحد ونوى الخ (قوله ولو قصد هـن مجموع الخ) قد يقال ان وجد هذا قصد قبل التلفظ ولم يستمر الى حال التلفظ بانث طاق فقصه وان قارن جزأ من أجزاء أنت طاق ففصل نظر فليتام فان قوة كلامهم تفيد ان المدارى التثنية بانث طاق على تين لاهل خصوص يتيمه هذا اللفظ اه سيعر (قوله محل الاوجه) أى الثلاثة تالى فى المتن (قوله لم يتم) هذا انما يظهر بالنسبة لى فى المتن دون مازاده بقوله أومعه (قوله ويخرج) الى قوله وفى الرد فى المعنى (قوله فانه عازما) ينبى أن يكون مثله مالى أطلق اه سيعر (قوله ثم أى يتم صرحوا به) دعوى الصريح مجموع قبل وهم كما سيئنه فيما بانى فانظرو سم على حج اه رشدى (قوله وأمثاله) أى كصيرت زيدا شيئا وقوله واضح وهو ان الطلاق هنا، ترددين الواحد وبازاد لهم قال ادمه منهم قصد تفسيره بخلاف ما قبله فان اضرب فيه وقع المعاهدة ولا تكرر فيها وانما التكرير فيها أو جده وانما تميز بالصفة اه عى (قول المتن: ان قال الخ) أى قبل ذلك ولها اه معنى (قوله وأنت طاق الخ) الى قوله والى فى المعنى والى قوله وهل يفرق فى النهاية الا قوله مثلا (قوله بينهما) يعنى بين الاول وباعدها فافهم اه رشدى يوفى بعض الترخيم بين الباعين أى بين الثلاثة وهى ظاهرة (قوله فوق سكتة انفسه) بان فى التسمية الثانية ضابطه (قوله مثلا) أى أو من غيرهما (قوله بين الاجنبى) أى الكلام الاجنبى اه سم (قوله اوله) أى ففتح هذا الفصل بالكلام مطلقا تاتر قصد التاكيد (قوله فانه) أى السكوت وقوله ثم أى فى البيع (قوله بل بالعرف الخ) سبيل فى التنبه ان ما هنا مضبوط بالعرف أيضا (قوله من ذلك) أى مما يعتبر به هـنا به (قوله والفرق) أى بين الطلاق والبيع فضر الفصل يخلق الكلام فى الطلاق دون البيع (قوله فيرفع الصريح) قد يقال والبيع كذلك اه سم وقوله الصريح وهو وقوع الطلاق بكل من الجملة الثلاثة لا (قوله فاحتطاه أكثر) أى لجعل الفصل بالكلام مطلقا ما فاعان تاتر قصد التاكيد فوق وقوع الثلاث شعرا عند قصد التاكيد (قوله ثم أى تاملت الخ) أى فلا وجه الفرق هـنا بين الاجنبى وغيره كذا البيع (قوله التسمية) أى الاتصال بين اللفاظ هـنا (قوله ثم قولهم أو منها) أى وقولهم مثلا (قوله والذي يقبى الخ) المتضمن الاتصاف كلامها لا يضر وان كثر لانه لا مبدل لى فى صيغة الطلاق سم على حج اه عى عبارة الرشيدى قوله الاشكال أو عدم الوقوع قد مع اخراج الطلاق عن موضوعه فله قبل فى سكتة ما هنا فاطنا فاسئل (قوله ثم أى يتم صرحوا به) دعوى الصريح مجموع قبل وهم كما سيئنه فيما بانى فانظرو (قوله بين الاجنبى) أى الكلام الاجنبى (قوله فيرفع الصريح) قد يقال والبيع كذلك (قوله والذي يقبى الخ) المتضمن الاتصاف كلامها

يقعن وان قصد التأكيد ابعد مع الصل ولانه مع اختلاف الظاهر ومن ثم قصد مدني فم قبل منه قصد التاكيد والاختصاص في معنى بشئ واحد كمرودان طالع الفصل بل لو اطلق هنالاحث ايضا خلافا لما قصد الاستئناف (والا) يقتل فصل كذلك (فان قصدنا كيدا بالاولى أي قبل فراغها أخذنا مما ياتي في الاستئناف ونحوه بالاختيارين (فواحدة) لان التأكيد (هـ) معهودا فم شرعا كان قلت الجمله الثانية ان

كانت خبرية لزم انتفاء التأكيد لان شرط انتفاء حسنها والخبرية ضد الانشائية وانما انتزاع طوقع ثنتان قلت يختار الاول وينسج لزوم ما ذكر لان المراد باتحاد الجنس هنا اتحاده لفظا اذ الكلام في التأكيد اللفظي والجلتان ههنا صريح بان لفظنا قصد الجنس وضع قصد التأكيد وان يختار الثاني وينسج وقوع طوقع لان نسبة التأكيد بالثاني تصير معناها هو عين معنى الاولى فلا دلالة لها على ابعاد غير الاولى أصلا ولا لزم ان لا تأكيد كان قلت لزم من التأكيد بالمعنى المذكور تحصيل الحاصل قلت ممنوع لان لفظ التأكيد اللفظي التقوية وبالضرورة ان المعنى ان قصدنا بما يزيل اللفظ ازاد قوته واعتناجه من الالفاظ فائدة الثانية هذا منع وزعم ان فيه تعصيل الحاصل في ثمرات النتائج السببي احباب باختبارنا ان انشائية ولا يلزم ما ذكر بانها انشائية كالتاكيد ذكارتك الاولى في أصل الانشاء وافترقت فيها انشائية انتهى وما ذكرته

منه ونحوها كذا في الصفحة قال سم ان كلامها لا يضر وان كثر وفي نسخة الشارح حذف او تمها كما أنه لما قاله سم اه (قوله يقعن) في القول الشارح فان قلت في النهاية يقتضي (قوله ولانه) أي التأكيد معه أي الفصل (قوله ولقصد) أي التأكيد اه عش (قوله في معنى بشئ الخ) أي كان دخلت الدار فانت طابق ان دخلت الدار فانت طابق اه معنى وعش (قوله في معنى بشئ) ولو قال ان دخلت الدار فانت طابق يقتضي ان شاء كان تعليقا كما يقتضيه هو والمرجعه اليه تعالى فيعتبر وجوده واللفظ يظهر انه لو ادعى اعادة التخصيص لم يه اه نهاية (قوله بل لو اطلق هنا) أي فيما اطلق الفصل لكن سابقا في باب الاملاء انه يتعدى في صورة الاطلاق اذ اختلف المجلس فقل ما هنا عند اتحاد المجلس فليصر اه رشدي (قوله أخذنا مما ياتي في الاستئناف الخ) قد عجز الاخوة يكتفي بمقارنة القصد لمع كمن الثاني وقالوا لئلا يفرق بان في نحو الاستئناف رفع ما سبق أو تغييره له بنحو تعليقه فلا يضمن سبق القصد والازم مقتضاه بمجرد وجوده فلا يمكن رفعه ونحوه بعد ذلك بخلاف ما نحن فيه فان التأكيد انما يؤثر فيما بعد الاولى بصرفه عن التأثير أو الوقوع به الى تقرر يقضي يكتفي بمقارنة لقصده فاعلم سم على ج اه عش (قوله بالاختيارين) متعلق بقصدنا كيدا (قوله قلت يختار الخ) في بعض النسخ هنا وفيما ياتي يختار ونسج بصيغة التكلم (قوله وان يختار الثاني) عطف على يختار الاول فكان قد حذف ان الا ان يكون المعنى ويجوز ان يختاروا ولنا ان يختار (قوله لها) أي الثانية وتو له أي ليعاد فيقول الاول أي ليعاد معنى غير معنى الاولى وفي بعض النسخ غير الاول وكتب عليه الكروى ما نصه قوله غير الاول أي غير الله في الاول وتو له والالخ هنا وان دل على اتحاد غير الاول فزم ان لا تأكيد مع انه قصد التأكيد اه (قوله بالمعنى المذكور) أي يكون معنى الثانية عين معنى الاولى (قوله باختيارنا) أي الثانية (قوله ولا يلزم ما ذكر) أي فعله ما هنا لزوم وقوع ثنتين (قوله بالمعنى الخ) متعلق بوقوعه ولا يلزم الخ باعتبار المعنى فانه في قوته من لزوم ما ذكر أو يجعل الباء بمعنى الامر وفي بعض فاعلم الخ هو عجز عن التكلف (قوله فافترقتا فيما انشائية) أي فالت الاولى انشائية وقوع الطلاق والثانية انشائية تأكيد الاول فوقع (قوله انتهى) أي جواب الهمي (قوله وماذا كره الخ) يعني قوله لانه التأكيد الثانية الخ (قوله النظر الذي قبل الخ) اعلم ان التأكيد ليس معنى لثانية بل فاعلم مقترنة على اعادة تأكيد المعنى الاول وايضا يلزم على جوابه انتفاء التأكيد لان شرط اتحاد المعنيين (قول المتن وكذا ان اطلق) أي بان لم يقصدنا كيدا ولا اعتدافا فوقع ثلاث ظلال الزكشي وينبغي ان يلق بالاطلاق فلو تعذر من راجعته سمحت أو جازون أو غيره انتهى وهو ظاهر اه معنى (قوله هذا مشكل بقوله لا بالخ) قد يقال الاطلاق هنا عدم قصد التأكيد والاستئناف وذلك لان في قصد الطلاق لعناه اه سم (قوله بحسار) أي في بعض شروط الصيغة (قوله في الاخيرة) وهي باطلاق الخ (قوله وبان) أي المتن في النهاية والمعنى الاول قال الاسنوي الى والحقيني (قوله هذا الفصل) أي الذي في المتن اه

لا يضر وان كثر لانه لا محل له في صفة اطلاق (قوله انما ياتي في الاستئناف ونحوه) قد عجز الاخوة ويكتفي بمقارنة القصد لمع كمن الثاني وقالوا لئلا يفرق بان في نحو الاستئناف رفع ما سبق أو تغييره له بنحو تعليقه فلا يضمن سبق القصد والازم مقتضاه بمجرد وجوده فلا يمكن رفعه ونحوه بعد ذلك بخلاف ما نحن فيه فان التأكيد انما يؤثر فيما بعد الاول بصرفه عن التأثير والوقوع به الى تقرر يقضي يكتفي بمقارنة القصد فلا يتامل (قوله هذا مشكل بقوله لا ياتي في قوله اه) قد يقال الاطلاق هنا عدم قصد التأكيد والاستئناف

وجودا وضع ومن ثم يتأتى فيه انظر الذي قبل في كلام التاج كيعبر في نابل ذلك كله (أو استئنافا فلا بد من ظهور اللفظ فيه مع كانه بالنية (وكذا ان اطلق في الظاهر) محلا يظهر اللفظ وتوجب قول الزكشي هذا مشكل بقوله لا يضمن قصد لفظ الطلاق واعتاده وما سرق سبق السان في باطلاق لمن اسمها طاق انتهى وهو غلط بحسار أنه لا يشترط ذلك القصد الاعتداف في الصارفة كالي الاختيار فانه لا يضر من قوله فاقترعوا في هذا الفصل كما أشرف عليه

فصار في شكركم والكنية كباين وفي اختلاف القضا كانت طالق يطاقت سحر حقا كانت طالق بان اعدي وفي التكرار فروق ثلاث مرات بخلاف لان عبد السلام ومن تبعه وقال الاسنوي قال كالألف والياء والهمزة ليس صرحا بماتنا على أي لاه لم يصح به انما قال ان العرب لا تقول كد فوق لان قال الاسنوي وبسبب ما خرج عن المتن الخوي لا أوله كالألف والياء وغيره وقد صرح - الفزاري في فتاويه بمحصل ما ذكره انتهى - ولا يقضي فالجواب بان في أن لا يفتقر إلى الراجعة تقع بمطابقة فراغ العدل لانه اذا صرح بالكيد بما يقع أو لصد التاكيد فلا يثبت كد بما يقع عند عدم قصد التاكيد أولى (وان قصد بالثانية تاكيد الأولى والثالثة ساقطة اذ عكس) أي قصد بالثانية تاكيد الأولى والثالثة (٥٤) تاكيد الثانية (ثبوتان) علامه قصد (أو) قصد (فالثالثة تاكيد الأولى) أو بالثانية

المعنى اذ كل من الطلقات الثلاثه - معنى مغاير لما به شرع لان الشارع - صر الزيل للصحة فحين فكل منهن له دخل في (قوله)
اذا انها فكان في الثاني من الازاله ما ليس في الاولى وفي الثالث ما ليس في الثانية وحديث فهو حيث يتوفا كيدا - يا آياتها فلا تستغروا عن
مبتدأ واحد بخلاف ما في مثال الرضى قتالاه * (تيسية آخر) * صريح كلامهم في نحو ان طالق طالق وطلاق وقوع الثلاث وان
فصل بازيد من سكة التثنية والحي وحديث فهل لهذا الازعاضة أولا ارفع سبيلوا طاهر كلامهم الثاني وهو مشكل فبازم علمان من
قال آت طالق ثم عدت مثلا طالق طالق بقرع الثاني طلة والواقي بضمض طالت لا زيد بان يكون بحيث ينسب الثاني الى الاول صر وقال الم
بقرع الثاني شي لان آت الذي هو ضمير كاتر وانقطع تسنعه فلا يمكن جله عليه

والعجب من الضميمة في قوله في الصفة
الخبر لشي واحد آتاهم
بضبطوا ذلك ومن أيضا
فخرهم بالزم انعقادها
ذكر قسامته (وان قال
أنت طالق وطالق وطالق
صح قصدا كذا الثاني
بالثالث) لتساويهما
الصفة وهل ذلك صدق على
التاكيد جلالا كلامه على
الصورة العصبية أولا لأنه
صريح فلا يصرف بغيره
كل محتمل (لا الأول الثاني)
ولا بالثالث فلا يصح ظاهرا
لأخصا صاها أو العطف
للقضية لا لمفارقة ما طأنا
فدين فان لم يقصد شيئا
فثلاث ظاهرا ومرجوح
بالمعاصي بالواو والعطف
بغيره وحدها ومعها كثر
والفعل فلا يفيد قصد
التاكيد مطلقا ولو حلف
لا يخطأ وكرو متساوي
أولا فان قصدنا كذا الأولى
أو أطلق فلفظة أو الاستئناف
فثلاث كما مر وكذا في الدين
ان تعلقت بحق آدمي
كالظهار واليمين القموس
لا بالله فلا تذكر مطلقا لانه
خمس سبحانه وتعالى على
الصفة (وهذا الموقوف
موقوف وشمله انما فيها
بأن من في حكمها وهي التي
دخل فيها ما هو المقدم (فالو
قالن ليس بها مطلقا بل
حال) تنص فقولنا ونشأ
بالأولى وفارق أنت طالق

(قوله والعجب من الضميمة في قوله في الصفة)
كذا في نسخ الشرح والنهاية ولعله من غير قصدنا جوازها في الصفة كغيره المعنى (قوله كل محتمل)
أقول والأقرب صحة جلالا كلامه على الصورة العصبية كما مر من ان اللفظ حيث احتمل عدم وقوعه على به
لاصل بقا العصبية اه عش (قوله ولا بالثالث) الخ قوله وخروج المعنى والى المعنى التي انها بالثالثة وحدها
أومعها (قوله ظاهرا) أي في قول المنصوح كذا أنت طالق في الظاهر اه معنى (قوله وخروج الخ) فلا
المعنى عبارة وان كراهيها بعطف كأن قال أنت طالق وطالق وطالق بالواو يكمل أو الفاء أو ثم قصد
تاكيد الثاني بالثالث الخ (قوله فلا يفيد قصد التاكيد الخ) وفي العباب في سورة ما وأنت طالق ثم
طالق وطالق ما نصه أو كالأولى بالآخرين أو بأحدها لم يقبل ظاهرا ودين وان كذا الثانية والثالثة
قبل انتهى وهو مصرح بقول التاكيد بشرط طمع اختلاف العاطف وظاهر في الدين إذا كذا الأولى
بغيره مع ذلك اه سم عبارة عش قوله مطلقا أي سواء قصدنا كذا الأول والثاني أو لم يقصد
شاقال سم وينبغي ان يدن اه (قوله ولو حلف لا يخطأ الخ) لعله في صورة إطلاق صدق التوازي
ان قصد الحلف من التاكيد فليجمع اه رشدي عبارة سم وفي الرض وإن كره في مسدود لهما أو
غيره ان فحاشا لما رواه طالق لم تعد إلا أن توفى الاستئناف ولو طالق فعل وتعدد مجلس قال الشارح
وشمل المستثنى منه الوفي التاكيد أو أطلق فلا تعدد فيهما اه ولا يخفى ان ما ذكرناه من أن في إطلاق
مع تعدد المجلس مختلف لما ذكرناه في الإطلاو كره عن الإطلاو أطلق فواحدة ان تعدد المجلس وان تعدد
ونظير ذلك مجازي لتعلق العلق اه اخصا ما هنا حيث عدم التعدد وما هناك التعدد اه عبارة
عش وهذا أي ما ذكره الرض وشرحه في هذا الباب يفيد قول الشارح ولو حلف الخ وقوله السابق ثم
يقبل منه قصد التاكيد والاستئناف اه (قوله أو أطلق) أي أو قصد الاخبار وقوله كما مر أي في قوله
بعد قول المنصف وتحتل فصل ثلاث ثم يقبل منه قصد التاكيد والاستئناف اه عش (قوله كثر) أي
في شرح وتحتل فصل ثلاث (قوله وكذا في الدين الخ) هو بالنسبة لما قبله من عطف لضم على الاخص إذ
الأول حلف أيضا لانه يعم به نفس من المحل أو عطف ميان بالتبعية قوله ان تعلقت بحق آدمي أو كذا الأول
حلف على صفة محضة لتعلق فيها معنى أصلا والكلام كله في الحلف بالطلاق كما مر صفة قوله لا بالله الخ
اه عش (قوله ان تعلقت بحق آدمي الخ) وعند الحكم بالتعدد لغيره بكنية كفارة واحدة شرح الرض
اه سم (قوله لا بالله) أي لا في اليمين بالله (قوله فلا تكرر) أي الكثرة مطلقا أي أو قصد الاستئناف
اه عش (قوله والى هذه الصور) أي السابقة كلها في موطأة أي وجمهورية غير مفعلة اه معنى
(قوله ومثلها هنا) إلى قولنا لا والله أو في النهاية (قوله في حكمها وهي التي) لا حاجة اليه (قوله)
انني مثل فيم الخ) أي ولو في الله اه عش (قوله وفارق أنت الخ) انما هي هذا القول كان كلامهم في
قوله لغيره مسدود لهما أنت طالق ثلاثا مصورا بما إذا في الثلاث بأن طالق بخلاف ما ذكره من على آية
ثلاث لا فاد التثنية ظاهرا معقده البرهني في مسئلة القيمة السابقة فليتنا سل اه - ٤٤ - ويحيى عن
(قوله والعجب من الضميمة في قوله في الصفة) انهم بما يجب من قول وما ذكره منهم من نوع (قوله فلا يفيد قصد
التاكيد مطلقا) عبارة الرض وطالع ولا يفيد أنت طالق وطالق فطلق الفخا ربه وفي العباب في صور
منها وأنت طالق ثم طالق وطالق ما نصه كذا الأولى بالآخرين أو بأحدها لم يقبل ظاهرا ودين وان
كذا الثانية بالثالثة قبل اه وهو مصرح بقول التاكيد بشرط طمع اختلاف العاطف وظاهر في الدين إذا
كذا الأولى بغيره مع ذلك (قوله فلا يفيد قصد التاكيد مطلقا) ينبغي ان يدن (قوله ولو حلف لا يخطأ الخ)
وكرو متساوي الخ) كالأولى الرض وشرحا خرا الإطلاو كره عن الإطلاو وأراد التاكيد كذا في تعدد المجلس
وطال الفصل صدق كقطره في تعاقب الطلاق وقرق بينهما بين تغيير الطلاق بان التبعية نشأه والأبلاء
والعطف لثمة ان بامر مستقبل فالتاكيد فيها التي أو أراد الاستئناف تعددت: لو أطلق فواحدة ان تعدد

ثلاثا بانه تفسير لما أراد به
 بابت طالق فليس مقارنا
 له بطلاق العطف والتكرار
 (ولو قال لودع) أي غدير
 للموطأ (ان دخلت) الدار
 مثلا (فانت طالق وطالق)
 أو أنت طالق وطالق ان
 دخلت (فدخلت فقتلت)
 يقعان (في الاصح) لو وقعها
 معاملة فترتين بالشروط ومن
 ثم لو صفت بتم وألفاء أو
 قلنا بالضعف ان لم يواد
 للترتيب يقع الواحدة
 ولو قال لها أنت طالق أحد
 عشر فثلاث لانها مفرجا
 وصاروا كلمة واحدة أو
 احدا أو عشر في واحدة
 للعطف (ولو قال لموطأ
 أنت طالق طقة متع) طاعة
 (أو طقة) معها طقة
 وكع فوق وتحت كل جملة
 شرح الحارثي وغيرهم
 (فتنان) يقعان معا فارق
 أنت طالق مع طقة مثلا
 تطلق حصصا لا تحتل المصلحة
 هنا لغیر الطلاق احتقلا
 قريبا (وكذا غير موطأ
 في الاصح) لما تفرقتا
 يقعان معا كانت طالق
 طقة تين (ولو قال) أنت طالق
 (طقة قبل طاعة أو طقة
 بعد طاعة طقة فتنان)
 يقعان معا في موطأ
 المخيرة ولان المصلحة تنويدين
 ان قال أردت في ما طقتها
 (وطقة في غيرها) لينويها
 بالاولى (ولو قال طقة بعد
 طقة اوتياها طقة فتنان)
 يقع ثنتان في موطأ أما تين
 المضمنة فلا ثم المخيرة فتونين بحكمه لغو قوله قبلها كانت طالق أمس بلغوا أمس وشرح حلا وواحدة في غيرها (في الاصح) عطف

سم فحيه آخر (قوله بانه) أي لفظ ثلاثا (قوله تفسير لما أراد به) هذا هو ما أراد الشارع بقوله
 السابق ثم رأيتهم مروحاه كياياتي الخ ودعوى أن هذا تصريح بجازعهم وقعا لان المفعول المطلق يكون
 لبيان العدد كما صرح به النجاة والبيان والتفسير واحد حكم بان ثلاثا تفسير لا يدل فضلا انه يصح على انه
 غير نقضوا التوهم ذكر التفسير المذكور في حد التفسير مع الغفلة عن تفسير المفعول المطلق في اليمين لا العدد
 والبيان هو المفسر والمفسر واه أيضا في التفسير كما قال ابن مالك في ألفيته اسم بمعنى من مبيد الخ سم على ج
 اه رشدي (قوله لما أراد به) لعل المراد به الطلاق لا التلاخي بشرط وقوع الثلاث مع قوله
 ثلاثا وانها لم يأتها اسم على ج اه عش (قوله أي غير الموطأ) أي قول المتن ولو قال لموطأ
 المغني الا قوله أو قلنا في لم يقع (قول المتن فتنان) ينبغي أخذ المفسر ان يدن ه اذا قسم رالتا كيد (قوله
 يقعان) الاول هنا في نظاره الآية الثانية (قوله ولو قال له الخ) ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق
 طاعة وان دخلت الدار فانت طالق طقتين قد دخلت طاعة ثلاثا وان كانت غير مدخول بها ولو قال لزوجته
 أنت طالق من واحدة نال ثلاث طلقت ثلاثا دخلا للفرق وبما في نظره في الاقرار حيث لم يدخل الاخير
 بان المصلحة عدد محصور بخلاف ما ذكره أو أنت طالق ما بين واحدة في ثلاث طلقت ثلاثا أيضا ما بين
 جميع من يقر به الى كفاية القمولى وغيره من الروايات وخرج بها ابن القري في روضه أو ما بين واحدة
 والثلاث فواحدة نهاية وشرح الروضه اذا المغني: ولو قال أنت طالق طقة قبلها أو بعدها طقة طلقت ثلاثا
 اه وأقره عش (قول المتن وكذا غير موطأ الخ) (قوله لغیر المدخول بها) أنت طاق طقة رجعت لم
 تطلق كدلك كما لا يفي من فتاوى القاضى وسكفي التذييل من المذهب وفيه نظر اه معنى (قوله لما
 أقر رانها يقعان الخ) عبارة النهاية والمغني يقع طقة ثنتان معاني مع ومعه فانت طالق فوق وتحت
 وأخواتها كما أقامه كلام ابن القري في روضه تبع المتولى اه قال عش قوله وأخواتها ما من ربة
 أسماء الجاهات اه (قوله المخيرة) أي قوله وقبل عكس في المغني والى قول المتن ولو قال بعض طقة في النهاية
 (قوله وبدن) أي في صورتين اه عش (قوله ان قال أردت) الاول ان أراد (قوله وواحدة في غيرها)
 المجلس والاعتداد ونظير ذلك جاري لتعليق الطلاق وعند الحكم بان تعدد اليمين يكفيه كدلالة واحدة أو بعضها
 في هذا الباب ان كرو في مدخول بها أو غير هان دخلت الدار فانت طالق لم تعدد لان في الاستئناف ولو
 طال فصل وتعدد مجاس قال الشارع وشمل المستثنى منها فتوى النا كيد أو طالق فلا تعدد فيها اه ولا يخفى
 ان ما ذكره هنا في سائر الاطلاق مع تعدد المجلس مخالفت لما تقدم من بعضها فلا تعدد فيها اه ولا يخفى
 هنا حيث عدم التعدد وما هناك التردد ثم قال في الروض وشرحها قال لها ان دخلت الدار فانت طالق طقة
 وان دخلت الدار فانت طاق طقتين قد دخلت طلقت ثلاثا وان كان غير مدخول بها لان الجميع يقع دفعة
 واحدة ونظاره انه لو حذف العاطف كان الحكم كذلك اه وهذا لا ينافي ما قبله من عدم التعدد اذا كرر
 التعليق واطلق وذلك لاتحاد الملق هناك واختلافه هنا ثم لاقائل أن يقول اس عدم التعدد هنا وقوع
 طقتين فقط هذا لم يختلف التعليق ان بالنسبة لطلقة واحدة لان يقال الاختلاف يدل على الاستئناف
 وبصرف عن التاكيد (قوله بانه تفسير لما أراد به) لعل المراد به الطلاق لا التلاخي بشرط وقوع
 الثلاث مع قوله ثلاثا وانها لم يأتها اسم على ج اه عش (قوله أي غير الموطأ) أي قول المتن ولو قال لموطأ
 المغني الا قوله أو قلنا في لم يقع (قول المتن فتنان) ينبغي أخذ المفسر ان يدن ه اذا قسم رالتا كيد (قوله
 يقعان) الاول هنا في نظاره الآية الثانية (قوله ولو قال له الخ) ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق
 طاعة وان دخلت الدار فانت طالق طقتين قد دخلت طاعة ثلاثا وان كانت غير مدخول بها ولو قال لزوجته
 أنت طالق من واحدة نال ثلاث طلقت ثلاثا دخلا للفرق وبما في نظره في الاقرار حيث لم يدخل الاخير
 بان المصلحة عدد محصور بخلاف ما ذكره أو أنت طالق ما بين واحدة في ثلاث طلقت ثلاثا أيضا ما بين
 جميع من يقر به الى كفاية القمولى وغيره من الروايات وخرج بها ابن القري في روضه أو ما بين واحدة
 والثلاث فواحدة نهاية وشرح الروضه اذا المغني: ولو قال أنت طالق طقة قبلها أو بعدها طقة طلقت ثلاثا
 اه وأقره عش (قول المتن وكذا غير موطأ الخ) (قوله لغیر المدخول بها) أنت طاق طقة رجعت لم
 تطلق كدلك كما لا يفي من فتاوى القاضى وسكفي التذييل من المذهب وفيه نظر اه معنى (قوله لما
 أقر رانها يقعان الخ) عبارة النهاية والمغني يقع طقة ثنتان معاني مع ومعه فانت طالق فوق وتحت
 وأخواتها كما أقامه كلام ابن القري في روضه تبع المتولى اه قال عش قوله وأخواتها ما من ربة
 أسماء الجاهات اه (قوله المخيرة) أي قوله وقبل عكس في المغني والى قول المتن ولو قال بعض طقة في النهاية
 (قوله وبدن) أي في صورتين اه عش (قوله ان قال أردت) الاول ان أراد (قوله وواحدة في غيرها)

المبرم تصدق بعينه في قوله أودت قبلها طاعة لمؤكدة وأبانة وأودت وهو جازع وقصير وعرف على ما بين يدي طالع اسم فلا يقع إلا واحداً فقط وهو أودت (ولو قال) أنت طالع (لحق طاعة أو أدمع) طاعة (فما انتان) طرفي في غيرهم ولو أتوا صلاحاً في الغلظة قال تعالى ادخلوا في أمر أبي معهم (أو العرف وألحساب أو ألق طاعة) (أو مقتضى الأزان والأقلى) الثالث (ولو قال نصف طاعة في طلة بطاعة في حال) من هذه الأحوال الثلاثة فهو منسوخ عنه أو افتقد المدة بقرنتان وفي صائفة ينسحقه بغير حمله نصف طاعة في نصف طلة فهو مأمون كأيها العارض ما أعطاه دون ما كسبه الموافق للجمهور والنسج وليس كما هو أنحل هذه أفعالها تصد المدة (٥٧) والأوزم انتان كماله الزكشي بها

بكل حال معاذ كرم من أرواد الدنيا والطرف أو أسباب أو عدم أرواد من أجل أن السلاق لا يعجز * (نتبه) *
للفظة نصف التي يشكك في كونها نصف المصنف بغير خط وهو الصواب كما ذكر في المحرر والشرح إذ
لا يستقيم قوله بكل حال بدون أنه يقع عند نصف الدار طاقنتان على التمام أو أرواد نصفه. كل طائفة طلقنتان
كأن الاستقصاء ولو قال طائفة نصف طائفة طلقنتان أو بالعدل طلقنتان اهـ (قوله اعتراض بمخالفة)
مفعول لهما (قوله أدخل هذه) أي ما كتبه أيضاً مثل ما مضى المصنف (قوله رده شيخنا الخ) ووافقه
الغني كما رأنا (قوله المتقضى) أي العطف (قوله بان هذا) أي قوله فأنم بالغا الخ (قوله التي تليد
مالاتية الطرف الخ) مسلم لكن لا يلزم انحصار الفائدة بميل كرهيل الفرق بينهما في صورة الظرفية
يقع النصف أصالة والباقي سرية وفي صورة العطف تقع جميع الطائفة أصالة وقوله فالظاهر التباد الخ بمنوع
اهـ سدع (قوله لقصدها) أي العمة (قوله أنه من المفضل المذكور) (قوله أن كل جزء) أي نصف
(قوله كل منهما) أي النصفين اهـ عش (قوله لمسلم) أي فشرح قوله طائفة طائفة الخ اهـ كردى
(قوله لهما) أي الطائفة البقية أي وما زاد مشكوك فيه (قوله ولو قال الخ) أي لفت (قوله بان يكتب
أروال الخ) كما تقي به والده رحمة تعالى اهـ خاتمة قال الرشدي ع لم ان السبوطى أفتى في هذا ما سألته
بمنظر ما قاله والده الشارح لكن بز بدق دور بما يؤيد بعضه مما تقي فتاوى والده الشارح وللفا تو به
أعنى السبوطى مسلم شاهد حالف بالطلاق لا يكتسح فلان في وقت زهره شهد انفكاك الجانب الأولام
كتب الا سخر الجواب ان لم يكن أصل الورقة مكتو بخط المخرى عليه لا كان ينبغي ان يطو أو طوى هذه

قال أنت طالق طلاقاً قبلها قال في الأصل أو بعدها كل طلاق طلاقاً المصنوع لأنما هو ترتيب بين الواحدة
وباق الثلاث وطلقت غيره أو واحدة ما في بعدها ظاهر وأما قبلها فلأن الواقع أنما هو الخبر إلا المصنوع إلا
يلزم الخور اهـ (قوله نعم بصدق يمينه) ظاهر أخفى بشكل قوله السابق ودين أن قال الخ وقد يفرق
قريب هذا وقام به (قوله) وفي حاشيته تصححه بغير خطه نصف لطلق نصف طلاق) قال في شرحه ص
أراد باليمين هو ظاهر أو الطرف أو الحساب أو أطلق لأن العاقل لا يرضى اهـ وقال في قوله أو نصف طلاقه
في نصف المطلق ومرد كل نصف من طاقته اهـ وقضية أنه لو أراد أن لا يتخلف الحكم وهو ظاهر في إرادة النافعة
فقع مطلقاً دون غيره فلا يرجع (قوله في المتن ولو قال طلاقاً في طلقين الخ) قال في الرضوضر - ولو

(۸ -) (شروانی و این قاسم) - قاسم)

(٨) - (شر وافر ابن قاسم) - (قاسم)
 فوالده لانها مقصدها (اوحسا باواعة في ثنتان) لانها ما وجدته عند اهل (فان حوله وقصده معناه) عند اهلها (ناطقة) لبطان قصد اهل الجول
 (وقيل ثنتان) لانها ما وجدته قصده (وان) في ثنوا ناطقة بعره اوجه لانها القسمن (وفي قول ثنتان ان عرف حسابا) لانها مدله وفي
 ثالث ثلاث ثلثه ناطقه بين ووالا لا كتب حرك في شهادته في ثنوا ناطقه لانها لا يجمع خطاهما في وقتها ان يكتب اولاً ثم يفعله لان الاول لا يسمى
 حقيقته كتب مع الثاني

بخلاف العكس ويقاس بذلك نظائرهم يظهر فيما استدل به كاشداته نحو لا أقعد عمل أنه لا فرق بين تقديم الحالف ونحوه (ولو قال) أنت طالق (بعض طلقة) أو نصف طلقة أو ثلثي (٥٨) طلقة (فطلقة تاجاعاً) لأنه لا ينعرض (أو نصف طلقة تطلقاً) لأنها مجموعها ويرجع الاسم

في نحو بعض أنه من باب التعبير ببعض عن الكل وزيف كونه من باب السراية وقضية كلام الرافعي أن هذا تفسير عام في بطل طالق فيكون من باب السراية وهو الأصح وظاهره فائدة الخلاف في ثلاثا النصف طلقة فعلى الثاني ينعى وهو الأصح لأن السراية في الإيقاع في الرفع نقلياً لا شرعياً طلقته في ثلاثا بالرفع طلق واحد ونصف يقع ثنتان ويستحق ثلثي الألف فعلى الأول ونصفه على الثاني وهو الأصح اعتباراً بما أوقفه لا بحسري عليه كما مر (الآن يريد كل نصف من طلقة) يقع ثنتان عملاً بقصد (والأصح أن قوله) أنت طالق (نصف طلقين) ولم يرد ذلك بغيره (طلقة) لأنها نصف ما وجده على نصف من كل ويكمل بعد ويرفع بينهما ما لو أقر نصف هذين يكون مقراً بنصف كل منهما بان الشروع هو المتبادر من الاعيان ويؤيداه لو قال على نصف درهمين لزمه درهم اتفاقاً لم يجز فيه الخلاف هنا (وثلاثة أنصف طلقة) ولم يرد ذلك طلقان تكسباً لا لنصف الواحد وسهله على كل نصف من طلقة يقع ثلاث أو ألقاه

قال أنت طالق من واحدة إلى ثلاث ثلاثاً ادخلها لافز ويزاد نظير في الضمان والاقرار بان الطلاق يصور وفي عديد الظاهر استيفاء بخلاف ما ذكر وكذا يقع الطلاق الثلاث لو كانت طالق مابين الواحدة إلى الثلاث لأن مابين يعني أن سعر قتال أو قال أنت طالق مابين الواحدة وثلاث واحدة لأن الصادقة بالية تفصل الثلاث يعني الثالثة اه ويشي وقوع ثنتين في من واحدة إلى ثنتين مر (قوله فعلى الثاني ينعى) أي وعلى الأول لا (قوله ولم يرد ذلك) أي كل نصف من طلقة (قوله في المتن) أو نصف طلقتين طلقة طلقان ولو قال الخ الشاكلة أنه كل طلق طلقة مضاف إليه وعلق تعدد الطلاق بعد الإجراء والا

النصف الزائد لأن الواحد لا يشتمل على تلك الأجزاء تقع طلقة بعدوان اعتد الباقين الثاني (أو نصف طلقتين) طلقة طلقان لا يشافه كل جزأ إلى طلقين عطفه على كل منهما مقضي التباين ومن نحو حذف الواو وقعت طلقة فقط لنصف اقتضاها بالإضافة

ووجهه خمسة نصف طلبة أو سبعة ثلاث طلبة ثلاث (ولو قال نصف ثلاث طلبة فطلقة) انصف اقتضاء العاقل وحده لا غير
ويجوز الجزأين لا يزيد على طلبة بل عدم ذكر طلبة ان كل جزء دليل ظاهر على ان المار اجزاء طلبة واحدة (ولو قال لا ربع أو وقع عليك ان
ييسكن طلبة أو طلبة اثنين أو ثلاثاً أو أربعاً وقع على كل طلبة) ان كلا يصحهما عند (٥٩) التوزيع واحدة أو بعضها تتكامل (فان

قصد توزيع كل طلبة
عليهن وقع في اثنين ثنتين
وفي ثلاث أو أربع ثلاث)
علا بقتصد صفاء اذا
أطلق لعنه من الفهم
ولهذا القول اسم هذه
البراهم على هؤلاء الاربعة
لا يفهم منه قسمة كل منها
تأثيرهم قال أبو زرعة وكان
بعض أهل العصر اخف من
هذان في اثبات طلقتان ثلاثا
وأطلق أنه يقع على كل
ثنتين توزيعاً لثلاث
عليهما والآخر بصدى
وقوع الثلاث على كل
منهما كالمهر مقتضى اللفظ
اذهب من الحكم التصيل
في جميع ثلاث الجميع لا
بجوههما انتهى وفيه
وقفة بل الاول هو الاقرب
الى اللفظ وبعضه أصل
بقاء العصمة في بقع الا
الحق كالمهر يؤيد ذلك
قوله فبين حلفان امرأته
ليست بصر وهي بالقاهرة
مصر يطلق على كل البلد
المروقة وليست القاهرة
منها على الاقليم كالمهر
منه فان لم يرد شي على
ان جعل المشترك على معناه
احتياطاً كقوله في الصفوى
أو جزم كقوله لا تدعى
فعلى الاول لا يقع شيء مشترك

كرر لفظ طلبة مع العاقل ولم يرد الاجزاء على طلبة كانت طالق نصف طلقتان طلبة كان كل جزء
طلقة أو سخط لفظ طلبة كان طالق ربع وسخط طلبة أو سخط طلبة كان طالق ثلث طلبة
ربع طلبة كان السك طلبة فان زادت الاجزاء كنصف وثلث وربع طلبة كل الزايمين طلبة أخرى
ووقع به طلبة بنفسى ونهاية رسم (قوله ولو قال خمسة الخ) عبارة المتي وهذا القول يرد المكر على اجزاء
طلقتين خمسة ثلاث أو سبعة أربع طلقتان واحد كسبعة ثلاث أو تسعة أربع طلبة ثلاث على الاصح
واحداً على مقابلة اه باقى تصرف (قول المتن ولو قال نصف طلبة الخ) ولو قال نصف طلبة فترصها
وضلعها ثلاث الا ان أراد ان يصفى الثالث كيد الثاني فطلقتان اه معنى (قول المتن ثلاثاً أو ثلاثاً أو أربعاً
الخ) ولو قال خمسة أو ستة أو سبعة أو ثمانية فطلقتان تام والزوج ربع أو تسعة ثلاث فطلقتان به وبمعنى قال
عش قوله ما ورد التوزيع أى فوز على كل طلبة فيقع ثلاث وقوله ثلاث طلبة أى أراد التوزيع أولاً
اه (قوله من هذا) أى معنى المتن (قوله والآخر بصدى الخ) وقاؤه يتوافق كسر (قوله فيرجع
ثلاث أى فى اثبات طلقتان ثلاثاً بجميعهما أى لكل من الزوجين (قوله وفيه) أى قبل استقر به أبو زرعة
(قوله كسر) أى فى أول الفصل (قوله يؤيد ذلك الخ) هذا الثاني لا يمنع لان مصر على القول الاول يحمل
لأنه مشترك فليس له ظاهر بخلاف المتن كما تنبأه ظاهر فى الحكم على كل من فرديه اه سم (قوله
قوله) أى بجزءه اه كردى (قوله وهى بالقاهرة) أى لم يرد أحدهما اه سبعة (قوله مصر
تطلق الخ) بقول القول (قوله على كل البلد) أى مجموع البلد وكل الاول حذف اللفظ كل (قوله
المروقة) أى فى زمن الشارح ومنه سخط طلبة وليست بالقاهرة أى مصر القديمة بخلافه وفى زمن الشافعى
الله تعالى عنه (قول المتن بعضهم) جميعاً كان ذلك البعض أو معينا كفلان وفلانة اه معنى (قوله
لأنه خلاف) الى المتن فى النهاية يتوافق (قوله قبل) وعليه وقع بين أربع أو بعاتم قال أوردت على تبيين
طالقتين طالقتين دون الاخرين طلق الاول بين طلقتان طلقتان هلا بقر أو مطلق الاخرين طلبة طلبة
لثلاثين طلق فى بعض ولو قال أو وقعت ييسكن سدس طلقتان ربع طلقتان ثلث طلقتان ثلاثاً لان
تقاروا اجزاء وعطفها مشعر بقسمة كل جزء اثنين ومنه كل جزء الشجر رجة الله تعالى ما لو قال أو وقعت
ييسكن طلبة طلبة طلبة بنتها وبمعنى قال عش قوله وفى الاخرين الخ أى بحسب الظاهر قياساً على
ما تقدم فبما لو أراد بينهن بعضهن اه (قوله المتن ولو طلقتا) أى أحذى زوجها (قول المتن أشركتك معها
الخ) قال فى شرح الرزى ما لو قال أشركتك معها الطلاق تطلق وان لم ينو كذا صرح به أبو الفرج الجرازى
فى تنقيح من الظاهر اه سم وعش (قوله أو جعلت) الى قول المتن وكذا فى المتن والى الفرع فى النهاية
(قوله فان نوى الطلاق) أى التحريم كإتيان (قوله ولو طلق الخ) وان أشركتك مع ثلاث طلقتن هو وأخوه
وأراد ان يشرى بك كل منهن طلقت ثلاثاً وان لم يشرى احداهن طلقت طلبة واحدة وكذا ان أطلق بينا الطلاق
ولم ينو واحد ولو لا عدد الا ان جعلها كاحداهن أسقى الى الفهم وأظهر من بقدر فوز ربع كل طلبة ولو أوقع
بين ثلاث طلبة ثم أشرى الواحدة منهن وقع على الثلاث طلبة طلبة وعلى الاربعة طلقتان انقصها بالشرى

فان زادت الاجزاء على طلبة تعد أيضاً بحسب الاملا (قوله يؤيد ذلك الخ) هذا الثاني لا يمنع لان مصر
على القول الاول يحمل لأن مشتركة فليس له ظاهر بخلاف المتن كما تنبأه ظاهر فى الحكم على كل من فرديه
(قوله فى المتن أشركتك معها الخ) قال فى شرح الرزى ما لو قال أشركتك معها الطلاق تطلق وان لم

بخلافه على الثاني لتناول اللفظه (فان قال أوردت ييسكن بعضهن لم يشرى ظاهر فى الاصح) لأنه خلاف ظاهر اللفظ من اقتضاء العاقل كما ما باطنا
فدون عليك كذلك لكن جزاء على ما فيه ولو أوقع بينهن ثلاثاً ثم قال أوردت أيقاع تنتين على هذه وقسمة الاخرى على الباقين قبل (ولو طلقها
ثم قال لاخرى أشركتك معها أو أنت كسيت) أو جعلتك بشرى كبتها أو متلها (فان نوى) الطلاق بقوله ذلك خلقت ولا فلا لأنه كناية مطلق
هو وأخوه يامر أنه ثلاثاً قال لامرأته أشرى كبتها

فواحدة أو مع العبد
فما كان لانه يخصها واحدة
ونصف على العبد فان زاد
بعد معها في هذا الطلاق
واحدة ثم لاخرى طلقت
الثانية فثنتين والثالثة
واحدة نص على هذا في
التحريم فلو طلق طلاق
اسرأ به بدخول مثله قال
ذلك لاخرى ورجع فان
قصده ان الاول لا يعلق حتى
يدخل الاخرى لم يقبل لانه
رجوع عن التعليق وهو لا
يجوز أو تعليق طلاق الثانية
بدخول الاولى أو بدخولها
نفسها مع الحاقا للتعليق
بالنفي (وكذا لو قال آخر
ذلك لاسرأه) فان نوى
طلاق الانسلا لانه كناية
ولو قال أنت طالق عسرا
فقات بكفى ثلاث فقال
الزواني اضرتك لم يقع على
الضرة شي لان الزيادة على
الثلاث لغو كقوله هذان
ان نوى به طلاقها طلقت
ثلاثا أخذ ما تقدمنا في
الكناية (فرع) مجلس
سأله الأربعة صفا فقال
الوسطى يمكن طلاق وقع
على الثانية والثالثة فبين
من شامها لان المعهوم
من الوسطى الاخذ من ثم
نص في كتاب عليه أربع
تجوم فقال سدد معروا عنه
أو سبها على أن الورث
يقضي بين الثاني والثالث
ووضع من الوسطى من
يستوى جانبها فلا وسطى
هنا مع لان ذلك بالنظر

طالقة ونصف اه معنى (قوله فان نوى أصل الطلاق الخ) أما اذا لم ينو ذلك فبمع واحدة كجزء به صاحب
الأنور معنى وشرح الرض وأثره سم عبارة عش قوله فان نوى أصل الطلاق الخ ينبغي ان يشمله ما
أطلق لانه الحق وما زاد مشكوك فيه اه (قوله فان زاد الخ) عبارة عن القس ولو طلق إحدى نسائه الثلاث
ثلاثا ثم قال الثانية أشركتكم معهما ثم الثالثة أشركتكم مع الثانية طلقت الثانية طلقت لان حصتها من الاول
طالقة ونصف والثالثة طلقة لان حصتها من الثانية طالقة اه زاد شرح الرض وأثره سم ما نصوا الظاهر
ان عمله اذا نوى الشر كفي عدد الطلاق وبذلك كلام المتأخرين في مقيد بذلك حيث قال ثم قال الثانية
أنت شر بكنها في هذا الطلاق فالظاهر من قوله في هذا الطلاق انه أراد العدد بخلاف ما إذا لم يذكر ذلك ولم
ينو به فالوجه في مسئلتنا اذا لم ينو ذلك وقوع واحد فهو به جزء صاحب الأنور وكلام الأصل يحمل اليه اه
وسألت عن النبا بقاء ما في ذلك (قوله في هذا الطلاق) فمفعول زاد وقوله لواحدة متعلق بزيادة عش
قوله لواحدة أي لاسرأة ثانية بان كمنع وزايلنا فاعقل لا بد أن طلق ثلاثا ثم قال الثانية أشركتكم مع
فلا في هذا الطلاق ثم قال الثانية أشركتكم مع الثانية في طلاقها اه (قوله ثم لاخرى) أي قال لاخرى
أشركتكم معها أي مع الثانية وهو واضح وأما إذا قاله مشبرا لا بد أن يضاف ينبغي ان يقع ثنتان اه سدد
(قوله طلقت الثانية الخ) لانه يخصها بالاشراك نصف الثلاث فتكمل ثنتين اه عش (قوله طلقت
الثانية فثنتين الخ) هذا يحمل على ما إذا نوى تشريك الثانية في المعهوم في المدد والافواه فلهذا أيضا اه ثمانية
قال عش قوله والا الخ أي بان قصده التشريك في أصل الطلاق أو أطلق اه أقول وقضية ما مر من شرح
الروض وأثره سم انه لا حاجة إلى تلك النية مع ذكر في هذا الطلاق في وجود أحد الألفين من النسبة أو
الذكر كرفع ثنتين وان قدما مع اتفاق واحدة (قوله ثم قال ذلك) أي أشركتكم معها اه معنى (قوله نو
تعليق الخ) صاعف على قوله ان الاول الخ (قوله أو بدخولها الخ) أي أو قصد تعليق طلاق الثانية بدخولها
الخ وان اطلق فالظاهر رجوع على هذا لاخير اه معنى (قول المتأخرين كذا لو قال الخ) أي وكذا لو طلق رجل
زوجته وقال رجل آخر ذلك لاسرأه كقوله أشركتكم مع طلقت هذا الرجل أو جعلتكم شر بكنها فان نوى
طلاقها طلقت الخ (تنبيه) راد كره المصنف فيه إذا لم طلق طلاقا في شرة قال ثم لم يعلم كقولنا طلقت
اسرأ أي مثل ما طلق زيد وهو لا يدري كم طلق بدو نوى عدد طلاق بدو نفي كلام الرافعي اه لا يقع قال
الزركشي ومراد المصنف لا أصل الطلاق وهو ظاهر اه معنى (قوله فقات بكفى ثلثا الخ) بخلاف ما لو
قالت بكفى واحدة فقال العا لباقي لضرأوك طلقت هي ثلاثا والضرأرت ثنتين ثنتين ان نوى شرح مر اه
سم قال عش قوله ان نوى فان لم ينو وقع على كل من الضرأرت طلقت وربع الثنتين الباقيتين ملهين وما
زاد عليها القول ما مر من ان الزائد على الثلاث لا يقع ما لم ينو به الإيقاع اه (قوله الاضداد) أي التوحيد

ينو كذا صرح به أبو الفرج البرزقي في تفسيره من الظاهر اه (قوله فان نوى أصل الطلاق الخ) كذا مر
(قوله فان زاد الخ) بعد معها في هذا الطلاق الخ عبارة شرح الرض قال أي القاضي أو الطبيب حمله قول المزني
في المتأخر ولو طلق إحدى نسائه ثلاثا ثم قال الثانية أشركتكم معهما ثم الثالثة أشركتكم مع الثانية طلقت
الثانية طلقت لان حصتها من الاول طالقة ونصف والثانية طلقت لان حصتها من الثانية طلقة على ما بينا
انما في ذلك تقرير ما قال في الرض وان أشرككم مع امرأة طلقها ثلاثا فاعقل طلق واحدة أو ثلاثا أو ثنتين
وجوب المذهب نالها انتهى قال أبو جيثماني الوجه الثالث من زيادة أحدنا من جزأ الجرحان به في غير مر
ومن كلام القاضي أي الطبيب السابق والظاهر ان كلامهما محله اذا نوى التشريك في عدد الطلاق وبذلك
له ان كلام المتأخرين مقيد بذلك حيث قال ثم قال الثانية أنت شر بكنها في هذا الطلاق وكذا قال في الثالثة لكن
القاضي اسقطه فالظاهر من قوله في هذا الطلاق انه أراد العدد بخلاف ما إذا لم يذكر ذلك ولم ينو به فالوجه في
مسئلتنا اذا لم ينو ذلك وقوع واحد فهو به جزء صاحب الأنور وكلام الأصل يحمل اليه اه (قوله فقات
بكفى ثلثا الخ) بخلاف ما لو قالت بكفى واحدة فقال الباقي لضرأوك طلقت هي ثلاثا والضرأرت ثنتين

للضعف وما هنا المعتبر به العرف قال القاضي خان قال من كان مسكن الوسطى فهو (٦١) طابق وقع عليها انتهى وفيه وقف لان

قوله من وان سألهم المسكن
قوله فهو يقتضي النوجد
فالمسكن كالاولى ولعل ما
قاله مبني على الضعيف
الاولى يقع على مسكنه
مخلفات فللقاضي احتمالان
لا يقع شيء على واحدة
وبعدها وهو الاول جسيما
من أن الوسطى لا تتناول الا
واحدة لمكانها هنا جهة
في السكك اذ كل من يسمى
وسطى فليس واحدا من
قال فان قال من كان مسكن
الوسطى فهو طابق احتل
أن يقع على السكك انتهى
وهو مبني على ما مر عن مع
التوقف به

فصل في الاستثناء
يصح الاستثناء لوقوعه في
القرآن والسنة وكلام
العرب وهو الاخراج بقوله
الا كما تثنى واحدا يجرى
الاقرار وكذا التعليق
بالشيء وغيرهما من سائر
التعليقات كما شتر شرعا
فكل ما ياتي من الشروط
ماعددا الاستغراق عام في
النوعين (بشرط اتصاله)
بالسكنى منسجرا بحيث
بعد كلاما واحدا واخرج
الاسويين باجاء اهل
الفن وكما هم لم يعتدوا
بخلافه ان جساس فيه
لشؤفه بمرض ضمنتة
(ولا يضر في الاتصال
مسكنة تنفي ذي)
وتجوز كما هو مذهب المال
وانقطاع صوت السكون

(قوله قال القاضي الخ) التحقيق ما قاله القاضي كما علمت نعم قد يشكل بالمشقة الباقية من المفرد المثل باللام
للمعوم الا ان يقال ان من نص في المعوم بخلاف المثل باللام فانه محتمل اهـ سددع (قوله من كان
مسكن الخ) كذا في أصله بخلافه نوجه ثمة كثر الضمير باعتبار لفظا من وقوله فهو يقتضي التوحيد فذبح
الاقضاء لان من راعى لغتها في ضميرها نحو سم وهذا المنع غاية الاتجاه بل يصح انفراد الضمير مع
ملاحظة معنى من لان المرجح بل قد لا يجرع الافراد الا ترى انك تقول اى رجل اثنى فله درهم ولا تقول
قلهم درهم فبالا هل اهـ سددع (قوله او مخلفات) عطف على مسكنا اهـ سم (قوله وهو الوجه) اى
الوقوف على واحدة (قوله قال) اى القاضي (قوله فان قال من كان مسكن الخ) اى ومن مخلفات (قوله
على ما مر عنه) اى عن القاضي اخفا (قوله هم التوقف) اى لان قوله من وان شملت الكل لكن قوله
فهو يقتضي التوحيد فليكن كالاولى

فصل في الاستثناء (قوله لوقوعه في القرآن) الى التبيين في النهاية (قوله وكذا) اى الاستثناء
التعليق الخ عبارة عنها فيتمسك الاستثناء بل يسمى استثناء شرعا بالتعليق بالمشقة والخ عبارة عن المعنى ثم
الاستثناء على ضربين ضرب وقع العدد لاصل الطلاق كاستثناءه بالواحدى اخواتها وضرب يقع اصل
الطلاق كالتعليق بالمشقة وهذا يسمى استثناء شرعا لا مشقة في العرف قال بعض المحققين وسبب كل
الشيئة استثناء ما صرحها الكلام عن الجزم والتبوت لالمن حيث التعليق بما لا يعلى للاقته اهـ (قوله
ماعددا الاستغراق) اى واما هو فيشرط عدمه في النوع الاول اعني الاخراج بقولا واما النوع الثاني اعني
التطبيق بالشيء وغيرهما فيكون مستغرقا قالوا اهـ كرى (قوله بخلافه) ان جساس الخ) فانه حكى عنه
جواز انفصال الاستثناء على شهر وقيل مستغرقا بل ابدأ (قول المتن مسكنة تنفي الخ) اى بالنسبة الى المشقة
نفسه لكن ينبغي ان لم يطل على خلاف العادة كذا في هامش المتن وسأيت عن شرح الارشاد ما لوقعه (قوله
ولا ينافي) اى قولهم والسكون للذكر اهـ ع (قوله لانه قد بقصد الخ) لاسبق الى هذا التكلف بل
قد بقصد معنى ثم ينبغي ثم يترك سددع و سم (قوله اجالا الخ) يعني ان الراديا الاستثناء في قول
المصنف بشرط ان ينوي الاستثناء الخ اجاله لا تفصيلة (قوله وذلك) اى قوله فان قلت في المتن (قوله

ثنتين مر (قوله فهو يقتضي التوحيد) فذبح الاقضاء لان من راعى لغتها في ضميرها ونحوه (قوله
او مخلفات) عطف على مسكنا

فصل في الاستثناء (قوله في الانوار والاستثناء شروط الى ان قال التماس ان يسمح غيره
والا فالقول قولها في نفسه محكم بالوقوف اذا خلطت اهـ ثم قال ولو قال انت طالق ان شاء الله او اذا شاء الله
او متى شاء الله او ان لم يشأ الله او ان لم يشأ الله او ان لا يشأ الله لم يقع الطلاق ولكن بشرط ان قال
الثامن ان يسمح غيره والا فلا يصدق وحكم بوقوعه اذا خلطت اهـ ثم قال في بحث التعليق اذ علق بصفة
لم يقع قبل وجودها سواء كانت بعلية يتحقق حصولها كعبي الشهر او لا يتحقق كذلك لولوا ان قال
ولتعليق شروط الى ان قال الثالث ان يذكّر الشرط بلسانه فان نوى بقلبه لم يقبل بل الظاهر وحكم
بالطلاق ولا بشرط ان يسمح غيره فلو قال فلنت طالق ان كلت وياوا انكرت الشرط مدق به من وقد
مر اهـ وبقره فيما تقدم من الاستثناء ولا فالقول قولها الخ من المشقة والا فلا يصدق الخ مع قوله هنا
صدق بهينه بمل الفرق بين ما هنا والاولين حيث انكرت المرادة انك اى من أصله بخلافه ما اذا انكره لان
أصله بان انكرت سماعها له ووجهه ان ما هنا عطف ليس رافعا لطلاق بل مخصوص بخلاف الاولين فان
ما هنا عطف مارة فطلاق من أصله ويحتمل ان يفرق بتأمل بان أصل الطلاق في الاخرة انما علم من اعترافه
قال مر ولو ادعى الاستثناء فادعت الزوجه تصدقها فالقول قولها وانما لم تصدقها فالقول قولها وكذا الشهود
اهـ (قوله في النوعين) اى الاستثناء والتعليق بالمشقة الخ (قوله ولا ينافي) اى السكون (قوله لانه قد
بقصد اجالا الخ) اقول يمكن قصده تفصيلا ثم ينبغي من مافسده فيحتاج للذكر

لنذكر كما قال في الايمان ولا ينافي ما شتر ان قصده قبل النزاع لانه قد بقصد اجالا ثم يترك المراد الذي يستنبه

وذلك لأن ما ذكره ليس له فاعل خارج الكلام الإيجبي وإن قل له أنه به تعلق وقد قل أن هذا من قولهم وقال أنت طالق ولأن ما ذكرناه من أن ما عليه هم الاستثناء فإن قلت (٦٢) صرحوا بأن الاتصال هنا بلغ منتهى في وجوب نحو السبع وقبوله والذي يقرر بقضيه أنه مثله

وذلك الخ) فليل في المتن والشاومعا (قوله لا تاذكر سبر الخ) فضبته نه لوال نحو السعال ولو
 قوراضه ورش شرح الارشاد للشارح ثم أطلقوا انه لا يضر عرض سعال ويبقى تفسيده بالخييف عرفا
 سم على ج اه عش (قوله يا زانية) انظر وجهان لهذا به تعلقا الآن يكون بيان عذري في طلبها سم
 على ج اه عش (قوله والذى تقرر) أي من تفصيل ماضر وما يضر في الاتصال هنا (قوله) التي هنا
 وبشرط ان بنوى الاستثناء فلا يكتفى بالتلفظ به من غيرته اه معني (قوله والحق به) اء بالاستثناء
 ووجه كائ طالق بعددوى أي اذا قوي ان يأتي بذلك قبل فراغ طالق اه عش (قوله التي قبل فراغ
 البين) هذان آخر الاستثناء فان قدمه كانت الواحدة طالق ثلاثا وفيه قال ثلاثا وفيه أو بقصد حال الاتان به
 اخراجها بمباعد لم يربط به حلي بارة سم قوله قبل فراغ البين قال في الارشاد ان آخر أي الاستثناء
 عن الصيغة والاقبل التلفظ به فيما يظهر اه والوجه انه لا بشرط قصد قبل التلفظ ولو اشترط ان
 يشد حال الاتان به انه استثناء مما يأتي لكانه وجوبه اه (قوله وما جرم) أي من الخلاف ووجهان الكناية (قوله في
 اقترانها) أي بتلا صف (قوله في فنية الكناية) متعلق بالماء وقوله هنا متعلق بالماء جرم الخ (قوله على ماهر)
 أي من تصحيح التره وافتقار الشارح اكشاف الاقتان بالبعض مطلقا (قوله ذلك) أي ان دخلت (قوله
 ماضر في الكناية) أي من الخلاف اه عش (قوله الكناية مشكل) أي ماضر من الشيعين (قوله ثم) أي في
 الكناية وقوله وابقا بنينا أي ما بشرط اقتران نية الكناية وقوله وهنا أي في الاستثناء (قوله لا بما
 فرقت به) قد شال منه مخلص اضياعا ونحن من قوله وانما الحق الخ المتأمل على ان قول المتن قبل فراغ الخ
 ليس مخصصا لا اكشاف بالمقارنة بالبعض غاية الامر انه صادق بالمقارنة لبعض والمقارنة لكل فيجوز ان يرد
 الثاني ويكون التقيد بقيل الفراغ غير دال احراز عا بعد الفراغ لا لقصد التعليل للمقارنة بعض فقط
 ففوه وهما اكشاف الخ أي وصرح هنا اكشاف الخ ممنوعا لاشبهه فله تأمل سم على ج اه
 رشدي (قوله وانما الحق) أي في اشتراط مقارنته قبل القظ (قوله ما ذكره) أي عن المتن واقراء
 اه عش (قوله لان الرق فيه) أي فيما ذكره اه عش (قوله بعدد النية منها) أي الكناية فيه
 مناقشة لان الوقوع في الكناية ليس بعدد النية ولا لخر الطلاق النفي بل بتمام اللفظ بخلاف الرق فيما
 ذكر فانه بغير النية قبلت أي تم قد يقال ما نحن في ما دلى باعتبار الاقتان بجميع اللفظ من الكناية لأنه اذا

(قوله لا تاذكر سبر الخ) فضبته نه لوال نحو السعال وهو اضر في شرح الارشاد للشارح ثم أطلقوا
 انه لا يضر عرض سعال ويبقى تفسيده بالخييف عرفا اه (قوله يا زانية) انظر وجهان لهذا به تعلقا الآن
 أن يكون بيان عذري في طلبها (قوله التي التي قبل فراغ البين) قال في شرح الارشاد ان آخر أو بقصد حال الاتان به
 به فيما يظهر اه والوجه انه لا بشرط قصد قبل التلفظ به ولو اشترط ان يشد حال الاتان به انه استثناء مما
 يأتي لكانه وجوبه (فرخ) وفيه قاله فخصه طالق وعمر طالق ان شاعا عليه فوجه ان يقال ان قصد عدد
 الاستثناء على كل من التعاطفين أو أطلق لم تطلق واحد فنه موان قصد عدد الثاني فقط طالت الاولى فقط
 خلافا لظاهر الرض ويمكن حل كلامه على ما اذا قصد عوده لثاني فقط مر (قوله ولا يخلص عن ذلك الا بما
 فرقت به) قد فصل عنه مخلص اضياعا ونحن من قوله وانما الحق الخ قلنا تأمل على ان قول المتن قبل فراغ ليس
 مخصصا لا اكشاف بالمقارنة لبعض لان قبل الفراغ صادقة بالمقارنة للجميع غاية الامر انها صادقة ايضا
 بالبعض فيجوز ان يرد المقارنة للجميع ويكون التقيد بقيل الفراغ غير دال احراز عا بعد الفراغ لا لقصد
 تعليل المقارنة بعض فقط ففوه وهما اكشاف الخ وصرح هنا اكشاف الخ ممنوعا لاشبهه فله تأمل سم على ج اه
 رشدي (قوله لان الرق فيه) أي فيما ذكره اه عش (قوله بعدد النية منها) أي الكناية فيه مناقشة لان الوقوع
 في الكناية ليس بعدد النية ولا لخر الطلاق النفي بل بتمام اللفظ بخلاف الرق فيما ذكر فانه بغير النية قبلت
 أي تم قد يقال ما نحن في ما دلى باعتبار الاقتان بجميع اللفظ من الكناية لأنه اذا

قلت ممنوع بل لو سلمتم
عينا يسيرا فلم يضر ان
زاد على سكتة نحو النفس
تختلفا فهنا (قلب) بشرط
أن ينوي الاستثناء والحق
به ما في معناه كانت طالق
بعدموتى وهو معلوم من
قولنا وكذا التماسق الى
آخر (قبل فراغ البين في
الاصح وانه أعلم) لا فرافغ
لبعض ما سبق فاحتج
ففسده الرفع بخلافه بعد
فراغ لفظ البين اجابا
على ما حكاه غير واحد لكنه
معرض بان ذمه وجها وجه
جمع وحكاية الرباني عن
الاصحاب اما اذا افتقرت بكاه
فلا خلاف فيما أوأوله
فقط أو آخره فقط أو اثنائه
فقط فيصح كشملي ذلك كله
المستثنى ونظيره أن يأتى في
الافتراء هنا بآت من
أنت طالق ثلاثا الا واحدة
وإن دخلت ما مرى افتراءها
بآت من أنت ما من فلتقات
لم يجر الخلاف المارونية
الكتابة هنا قلت يمكن
الطرق بان المستثنى صريح
في الرفع فكفى فيه أدق
اشارته بخلاف الكتابة
فانها الضمة قد دللتها على
الووع تخالف الى المؤكد
أقوى وهو اقتران النسبة
بكل اللفظ على ما مر ثم
أنت الشخيز نقل لاجل

التقليد اقره من قال أنت طائر زوى ان دخلت أنه ان نوى ذلك اثنائه الكحة فوجه ان يكلى نية الكنية انتهى وهو اعترى
بعضى أن باقى هذا ما فى الكنية ولكنه يشكلى على التفرقة صرح ثم اقر ان نية اكل الغضا وهما با كنية مقارة لنية قبضه ولا يخلص عن
ذلك الا حافقته وهما على ما ذكر كذا الكنية لان الزم فعمل القول به غير النية لها

اعتبر في الذي لا يشروطه معها انضمام لفظا في النية المحرمة من باب أولى فإدخاله في الجملة الصادق بعماره
أولى بالحكم من المثل به لا للثقل من كل وجه اهـ سيدجر (قوله هنا) أي في الاستثناء بقوله (أقول للمتن
ويشترط عدم استغراقه) (تنبيه) اهـ أشعر كلامه بصحة استثنائه لا أكثر كقولهم أنت طالق ثلاثا
الاثنتين وهو كذلك ولا بد على إعلان المستغرق بحسنه فإنت طالق إن شله انتهت وقت المشيئة جميع
ما أوقعه الخالف وهو معنى الاستغراق لأن هذا خرج بالنص فيبقى غير محلي الأصل وصح تقديم المستثنى
على المستغنى منه كانت الواحدة طالق ثلاثا نهايتي غنى (قوله ولو بوجه) أن أراد أي وجه كان ففعل
تأمل أو غير ذلك فليبين ويحتمل أن يكون المراد أن يعرف أن الاستثناء هو الحق به المقصود منه التعلق أو
التقصيص الطالق لأشخص به عناية التفضيلة بالنية في القنون لا بد وتجاوزا كالأغرام فيهمون هذا الجملة
فأفرض أن خصنا القن هذا اللفظ ثم استلزم عن معناه فلم ينقص عنه بوجه ثم ثبت على محكمه اهـ سيدجر
(قوله) وإن يلفظ به (الح) قال في الأثر الخامس من شروط الاستثناء أن يسمع غيره والأقل قول لها في
نفيه وحكم بالوفاة أو أن دخلت ولو قال أنت طالق إن شاء الله أو إن لم يشأ الله لم يقع الطلاق ولكن بشرط
ثابته أن يسمع غيره ولو لا فلا يصدق وسكن بوجه ما دخلت ثم قال والتعلق بشرط ثابته أن يذ كر الشرط
بلسانه فإن نوى بقلبه لم يقبل في الظاهر وحكم بالطلاق ولا يشترط أن يسمعه غيره فلو قال أنت طالق إن
كانت زيدا أو تكررت الشرط صدق بيمينه وقدم اهـ ففرق بين التعلق بغير المشيئة كالخمول وبين
الاستثناء والتعلق بالمشيئة عبارة عن حال سمع على حج والفرق بين التعلق بالصفة وبينه بالمشيئة
وبين الاستثناء أن التعلق بالصفة ليس رافعا للطلاق بل يخصر له بخلاف التعلق بالمشيئة والاستثناء فإن
مادهما خارجا عن الطلاق من أصله ثم جعل عدم قبول قوله في المشيئة والاستثناء إذا أنكرهما في الأثر دخلت
بخلاف ما إذا أدى جمعا فأنكره فإن القول بوجهه انحصر في أنكره انكار السماع لا بد من عدم
أقول من أصله ومثل ما لا في الرأي أن في الشهادة انتهى اهـ (قوله والام يقبل) ينبغي أن يكون المراد
بالنسبة للتعلق بعدم القبول ظاهرا في عنوان دخلت أو أن شاع زيدا أي أن ادعى إرادته ذلك دين
وذلك لأن عدم السماع المذكور مع الإرادة لا يفرض وجودها كما يدل عليه قوله ويشترط أيضا (الح)
لا ينقص من مجرد الإرادة إذا لم يرد عليه اهـ سم عبارة الرشد في قوله والام يقبل أي ظاهرا كما هو قضية
التعبير بل يقبل اهـ عبارة عن شرط قوله والام يقبل أي ظاهرا أو دين قوله في هذا الشرط أي سماع
الغير التعلق بالمشيئة بخلاف التعلق بصفة أخرى نحو أن دخلت البارحة لا يشترط فيه إجماع الغير حتى لو
قال قلت إن دخلت فأنكرت صدق بيمينه اهـ وهذه كلها مخالفة لما في الكافي عبارة ويشترط أيضا في
اللفظ الاستثناء إجماع نفسه عند اعتدال جميع فلا يكفي أن ينوبه بقلبه لأن يلفظ به من غير أن يسمع
نفسه فإن ذلك لا يؤثر ظاهرا في عنوان لا بد من على المشهور اهـ (قوله) وإن لا يسمع مفرقا (الح) عبارة الغني
والروض مع شرحه ولا يجمع المعطوف والمعلوق على في المستثنى منه لاسقاط الاستغراق ولا في المستثنى
والروض مع شرحه ولا يجمع المرفوع والأصح خلافه لا يسمع يقع ثلاث أفعاء للاستثناء لا استغراق فتوكل أن الطلق
لا يثبت ولا فيهما ذلك اهـ (قوله) لما تقرر (الح) عبارة الآخرة لأن المستثنى إذا لم يجمع مفرقا لم يبلغ الأصل به
الاستغراق وهو واحدة اهـ (قوله) ومن ثم (الح) من أجل أفراد كل محكمه (قوله) وفي طلقين تنبئ

فليتأمل (قوله) والام يقبل) ينبغي أن يكون المراد بالنسبة للتعلق الذي سوى بينهما بين الاستثناء فيما
بعد الاستغراق من الشرط عدم القبول ظاهرا في عنوان دخلت أو أن شاع زيدا أي أن ادعى إرادته ذلك
دين وذلك لأن عدم السماع المذكور مع الإرادة لا يفرض وجودها كما يدل عليه قوله ويشترط أيضا أن
لا ينقص من مجرد الإرادة إذا لم يرد عليه (قوله) في المتن وعدم استغراقه (الح) قال في الروض وقوله مستأنثات
طالق وطالق وطالق الإطاعة كقولهم أنت طالق ثلاثا أو طلقته قال في شرحه وقع طلقان تسع في هذا أصله
وهو مني على جواز جمع المرفوع والأصح خلافه لا يسمع يقع ثلاث أفعاء للاستثناء لا استغراق فتوكل أن الطلق
لا يثبت ولا فيهما ذلك اهـ (قوله) لما تقرر (الح) من أجل أفراد كل محكمه (قوله) وفي طلقين تنبئ

بخلاف ما هنا فتأمل
(ويشترط) أيضا أن يعرف
معناه ولو بوجه وان يلفظ
به بحيث يسمع نفسه ان
اعتدل سمعه ولا عرض
والام يقبل وإن لا يجمع
مفرقا ولا يفرق بجمع في
مستثنى أو مستثنى منه أو
فيهما لأجل الاستغراق
أو علمه (عدم استغراقه)
فالمستغرق ثلاثا الثلاث
باطل إجماعا وقع الثلاث
(ولو قال أنت طالق ثلاثا
الاثنتين أو واحدة فواحدة)
لما تقرر أنه لا يجمع مفرقا
لأجل الاستغراق بل يفرد
كل محكمه كما هو شأن
المتألفات ومن ثم طلق
غيره مرسوة في طالق
وطالق واحد في طلقين

ثنتين وإذا جمعت الفرق كان المعنى الاثنين لا بشأن فتقع واحدة فميرقوله واحدة مستغر فاعطى وقدم واحدة (وقيل ثلاث) بناء على الجمع فكبرت مستغر فاعطى من أصله (أو) أنت طالق (ثنتين واحدة الواحدة ثلاث) لأنه إذا لم يجمع لأجل عدم الاستغراق كانت الواحدة مستثناة من الواحدة وهو مستغرق فاعطى ويقع الثلاث (وقيل ثنتين) بناء على الجمع في المستثنى منه (وتنبه) بهن المستغرق كل امرأ على طالق غيرك ولا امرأته سواها (٦٤) صرح به السيكي وسبقه إليه الغنالي والقاضي في فتاويه غير المشهورة لكنه أعنى

الفضل فده بما إذا لم يقوله على سبيل الشرط لأنه حديث استثناء وهو مع الاستغراق لا يصح فكأنه قال أنت طالق إلا أنت ومن ثم قال في الوضوء الفعل لوقال كل امرأة في طالق العشرة وليس له امرأة سواها طلق وأطلق الاستثنائي عدم النوع وتيسره غيره بما إذا كانت قرينة والذي يفهم ترجمته أنه يقع ما لم يرد أن غيرك صلة آخر من تقدم وهو مراد الغنالي بأداة الشرط أدته غير منسقة على إرادتها كان خاطئة وتروى على فقال كل الخ ووجه ذلك بأن ظاهر اللفظ الاستثناء فالوقاية قصد الاستثناء أو أطلق لأنه حسب الأصل لهصة ولا قرينة يعارض ذلك الظاهر سوى وقول الاستثنائي الأصل فيه العصة ودوامها أخذوا بظاهر اللفظ مسائل كثيرة كلهم واضح من كلامهم ولم يلتفتوا إلى الأصل المذكور ومما يؤيد الجدل فيها ذكره على الاستثناء لكونه التبادر من هذا

عطف على قوله في طالق وطالق واحدة وذكره استغرادا (قوله وإذا جمعت الفرق) أي المستثنى للفرق (قوله فميرقوله واحدة) أي المعطوف على ثنتين (قوله مستغر) أي الواحدة الباقية بعد الاستثناء (قوله تكون) أي بجمع المستثنى (قوله إذا لم يجمع) أي المستثنى من الفرق (قوله كانت الواحدة الخ) قد يقال قضية قاعدة جوع المستثنى لجميع ما تقدم من المعطوفات كون الواحد مستثناة من الثنتين أيضا وقضية ذلك أن الواقع ثنتين لا ثلاث لأن استثناءها من الثنتين صحيح يخرج لواحدة وكذا يقال في تناثر ذلك سم أقول ما قلته من معنى لا تقتلهم فقلت استثناء الجميع ينبغي أن يقبل أنه سدع ويمكن أن يعبر عن أشكال سم بأدعاء تخصيص قلنا القاعدة الاستثناء الصحيح الغير المستغرق (قوله من المستغرق كل امرأة في الخ) قال الرشيدى ما نصه التسع أي نعم إنها بينهما مختلفة وفي كل ما خال وحاصل ما قلته السيكي وغيره كآفته هذه العلامة بأن غيره أن قدم غيرك على طالق لا يقع إلا قصد الاستثناء أو قصد الصفة أو أطلق وإن أخره عن سقوطه إلا أن قصده صفة أخو من تقدم سواء قصد الاستثناء أو أطلق ووجهه ظاهر اه وبأنى سم ما وافقه أي الحاصل (قوله ولا امرأ الخ) حال من فاعل قال المذهب انحصارا (قوله فبده) أي كونه من المستغرق ونوع الطلاق به بما إذا لم يقوله سبيل الشرط أي إذا لم يرد أن غيرك صفة آخر من عن قسم اه عش (قوله حديث) أي حيناً لم يقوله كذلك (قوله وهو) أي الاستثناء (قوله لا يصح) أي يقع الطلاق (قوله وفده) أي عدم النوع (قوله بما إذا كانت قرينة) أي على إرادة الصفة (قوله لا يقع) أي الطلاق (قوله وهو) أي أن غيرك صفة الخ سم (قوله أو تقدم الخ) عطف على رد الجوز وبم (قوله ذلك) أي الوقوع عند انتفاء كل من إرادة الصفة وقرينتها (قوله فاقعنا الخ) أي الطلاق (قوله قصد الاستثناء الخ) أي سواء قصد الخ (قوله ولا قرينة) أي لصفة (قوله وقول الاستثنائي) أي في الاستدلال على ما دعاه من عدم النوع. طلقا (قوله ومما يؤيد الجدل الخ) لأن ثنتين تعجب من أن لا يدعى بقرينة من الرضى لأن حاله أن جعل غيرك في الأولى كثر من جعل الأعلى غير وهذا الأدلة فيموجب على أن الاستثناء يغيره التبادر الذي يدل على ذلك أن ثنتين الاستثناء بغير وجهه على الأولى كثر من كونها صفة وما ذكر من الرضى لا يفيد ذلك وأما ما قلناه من الرضى فالتأويل عليه قريب بظاهر اه سم (قوله من الجمهور) يعني عنقه ولا يتعدى الجمهور (قوله وزعم الخ) كقوله الثاني وقول الاستثنائي أن الخ عطف على جهة وقول الاستثنائي الخ (قوله انتهى) أي قول الرافعي (قوله برد) أي الزعم (قوله بان هذا) أي أنت طالق غير طالق (قوله مسلمة) أي متافضة (قوله وإذا كان الخ) أي كل امرأ على طالق الخ (قوله وقول الاستثنائي الخ) أي في تأنيدهم له السابقة (قوله في عبارته) أي الخوارزمي (قوله وهو) أي عبارة الخوارزمي شطب امرأ الخ أي ولو شطب رجل امرأ الخ (قوله الخ) طلقه اه (قوله كانت الواحدة مستثناة من الواحدة الخ) قد يقال قضية قاعدة جوع المستثنى لجميع ما تقدم من المعطوفات كون الواحد مستثناة من الثنتين أيضا وقضية ذلك أن الواقع ثنتين لا ثلاث لأن استثناءها من الثنتين صحيح يخرج لواحدة وكذا يقال في تناثر ذلك (قوله وهو) أي أن غيرك صفة الخ مراد الغنالي الخ (قوله ومما يؤيد الجدل في هذا كره على الاستثناء لكونه التبادر من الثاني) أي في نفسه عن

اللفظ قول الرضى جل غير على الأول كثر من العكس وقول الرافعي عن الجمهور في على درهم غير دائق بالرفع يلزم مستحذاتوق أي عند الجمهور ولأنه السابق إلى فهم أهل العرف وإن أشعنا في الأمر لبا انتهى وزعم أن في إرادة لصفة نسخ اللفظ بعد وقوعه كما في أطلق غير طالق ودان هذا الانتظام من قبل بعد كلاما متاعا بخلاف كل امرأة طالق غيرك وإذا كان مستطاعا لم يقل كلام لا يتم إلا ما آخره وقول الاستثنائي أن الخوارزمي صرح في صورته تأنيده بغير عدم الوقوع وهو أن الذي في عبارته تقديم سؤاله على طالق وهي شطب امرأ الخ فاستبعد لأنه مستغرق فوضع امرأته في المقام ثم قال كل امرأة على

سوى التي في المقام طلق لم يقع عليه طلاق انتهى وهذا معني كل امر اطلق غيرك طلاق لا تراعى في عدم الوقوع فيها أي لأن ينوي الاستثناء نصب أو لا يوافق غيرك صفة غيرك استثناء بان الأول يفيد السكون عما بعدها كما مر جل (٦٥) غير زيد فلم يشتهل بحجي ولا عدمه

أي الخاطب والمبار متعلق بالمنع **(قوله: سوى التي في المقام)** أي وهو حجة اه رشدي **(قوله)** وهذه معني كل امر اطلق غيرك الخ يفصل من هذا الله عند الاطلاق بقم عند تأخير غيرك أو سواك عن طلاق ولا يقع عند التقديم اه سم **(قوله: أي لأن ينوي الخ)** قد قال وان نوى ذلك لانه مع نيته لم يربط الطلاق اجمالا يخرجها منه اه سم أي وقا له نهاية عبارة ومن المستغرق كل امر اطلق طلاق غيرك ولا امر الله سواها كما مر به السبكي بخلاف ما لو اطلق عن غير فلا يقع عند قصد الاستثناء ومنه كل امر اطلق سوى التي في المقام طلاق فيفرض بين التقديم والآخر ولا فرق في المالحين الخ اه قال عش قوله كل امر اطلق طلاق غيرك فثبت ما ذكره عدم القبول فيما لو أخر غير سواه أو تأخرت فربما يقع إرادة المصفاة أم لا وقضية ما يأتي في الطلاق السني والبدعي لانه مرق قول الشارح والذي يقفه ترجعه إلى قول الاسنوي الاصل الخ وأقره **(قوله: أي الاستثناء)** إلى قوله وفي لا أقصده في النهاية **(قوله: في نحو لا طلاق الخ)** أي وترك الوطء مطلقا كذا السابق نعم على ج اه عش **(قوله: لا من حاكم الخ)** أي أي حاكم الخ **(قوله: حاصله عدم الوقوع)** أي حاصل القاعدة عدم وقوع الخلف في هذه الصور الثلاث اه كروي **(قوله: عدم الوقوع)** أي ترك الوطء أو النكاح أو البت اه وشي عبارة عش قوله حاصلها الخ أي لأن الاستثناء من المنع المقدر كونه قال الشيخ نفس من وطئ سنة المرأة فلا منع نفس منهلأ يكون على الخيار وهكذا يقال فيما بعده اه **(قوله: ومنه)** أي من حاصل القاعدة قاله الكروي في التاراجح الصغير إلى النحو **(قوله: فلا تعلق)** ينبغي مراعاة ذلك فانه مشكل لان المفهوم من هذا النص وتعلق الطلاق على انتفاء ما بعد العشر من الكيس فاذ لم يكن فيمنه فقد تحقق هذا الانتفاء قطع الطلاق فليست له سم على ج اه عش ورشدي أقول وقد سبق ويكون هذا الخلف من نحو عقر شاة خاطر من منة لا راحة عليها فاعاقبه أو ليس ينبغي زوج من موافقة وانما هي من تطلقها العجز عن مؤنة العدة فالمرجعه تعلق الطلاق بوجوده لا ينقص من العشر على الكيس فاذ لم يكن فيمنه لم يتحقق التعلق علما بالطلاق فلا يقع **(قوله: وفي لا أقصده الخ)** وقع السؤال كثيرا عن حاش الطلاق أنه لا يكمل فلا تاذ في شرط تخصما وكذا في شرط بحت اذا كذب بعد ذلك في خبر والذي أفتى به الواجد رحمه الله تعالى عدم الخلف لا لتسلسل بمنه بكلامه الأول اذ ليس فيها ما يقتضي التكرار فصار كقولك تبدها بكلام واحد اه نهاية **(قوله: تردد)** مبتدأ مؤخر خبره وفي لا أقصده الخ **(قوله: لا امتناع مطلقا)** أي ما تلو اللفظ لا **(قوله: مطلقا)** أي عن التمسك الا في افتاء بعضهم **(قوله: وقضية من الخ)** وتظهر ذلك ما وقع السؤال عنه منخص لطف لا يسافر الامع

الرضى لان حاصله ان خبر على الأكثر من نحل الاعلى غير وهذا الدلالة فيه جعله ان الاستثناء بغير هو المتبادر وانما الذي يدل على ذلك اثبات ان الاستثناء بغير وجهها على الأكثر من كونها صفة وماذا كرمه الرضى لا يفيد ذلك كونه ان هذا معني ما ذكر من الرضى وهو عقيب كذا يعني وأما ما قلناه من الرافعي قالنا يذهب قريب بظاهره نعم يمكن ان يترافع فيه بأنه اعتماد على متفاهم اهل العرف وهذا يناسب الاقرار لبنائه على العرف بخلاف المالك لان التقديم في الموضع القوي الا ان يرد هذا بان الاقراوة يقول فيمنه على الوضع القوي أيضا فليست له **(قوله: وهذا معني كل امر اطلق غيرك الخ)** يحصل من هذا الله عند الاطلاق يقع عند تأخير غيرك أو سواك عن طلاق ولا يقع عند التقديم **(قوله: أي لأن ينوي الخ)** قد يقال وان نوى ذلك لانه مع نيته لم يربط الطلاق اجمالا يخرجها منه **(قوله: في نحو لا طلاق الخ)** أعوزك الوطء مطلقا كذا السابق **(قوله: فلا تعلق)** ينبغي مراعاة ذلك فانه مشكل لان المفهوم من هذا النص وتعلق الطلاق على انتفاء ما بعد العشر من الكيس فاذ لم يكن فيمنه فقد تحقق هذا الانتفاء فليقع الطلاق فليست له **(قوله: وقضية من خ)** أي بالفعل كما يعلم من قول الشارح قيل ثم فعله **(قوله)**

والثالثة تفصيلا بعد ما قد مضى من قبلها ولا فرق في المالحين أي تقديم غير وتأخيرها بين الخبر وقسمه بلان العين بمرض تأتبه هنا لا يؤثر ولا بين العتوى وغيره ولا بين خير وسوى واذا صرح الخوازي في قسوى بغير مع قول جمع انهم لا تكون صفة تغير المتفق على جواز كونها صفة أولى (ومر) أي الاستثناء بغير الا من نفي اثبات وعكسه أي من الاثبات نفي خلافا لاني حنفية فهموا ساقا في الالة قاعدة فيمنه في نحو لا طلاق سنة المرأة ولا أشكوه الا من حاكم الشرع ولا أيت الالة حاصلها عدم الوقوع فراجع ذلك فانه دقيق مفهوم ومنعنا لم يكن في الكيس الا عشرة دراهم فانت طالق فلا يكن فيه شيء فلا تطلق وفي لا أقصده الا ان جاء ولدي من سفره فانت والله قبل بحجه ثم فعله تردد ساقا في تلك القاعدة ان الثابت بعبد الاستثناء هو تقيض الملقوظ به قبله والذي قبله هنا الامتناع مطلقا وتقيضه التفسير بعد مجي الوالد بين الفعل وعدمه فاذا تنفي بحجته بقي الامتناع على حاله وقضية منته به بعد موته مطلقا وأما افتاء بعضهم

في هذه بانه ان كان أعلم ولده بالبين ومن قبل فكيف يمكنه ان يبيع ولا وقع قبضه جبال لا وجهه كما هو ظاهر والذي نامل

(فلو قال ثلاثا لثنتين الا
 طلقة فثنتان) لان المعنى
 ثلاثا يعني اثنتين بلعتان
 الا واحدة تقع (أو) أنت
 طالق (ثلاثا لثلاثا لا
 تثبت فثنتان) لانه لما عقب
 المستغرق بغيره خرج عن
 الاستغراق نظرا لقاعدة
 المذكورة أي ثلاثا مع الا
 ثلاثا لا تقع اثنتين يعقلان
 (وقيل ثلاث) لان المستغرق
 لغويا لغويا بعده (وقيل
 طلقة) الفاعل المستغرق
 وحده (أو) أنت طالق
 (خمس الاستثنايتان)
 اعتبارا لاستثنائه من
 المقرظاته لفظا فاتبع به
 موجبا للفظ (وقيل ثلاث)
 اعتبارا له بالملوك فيكون
 مستغرقا بغير (أو) أنت
 طالق (ثلاثا لان طلة)
 أو الألف ولا تلي على ماني
 الاستقصاء فثلاث على
 الصريح تكميل لنفس
 البقي في المستثنى منه ولم
 يعكس لان التكميل انما
 يكون في الايقاع قليلا
 لغرضه فان قال الاضافا
 ورجع فان أراد نصف طلقة
 فكذلك أوصف الثلاث أو
 أطلق ثنتان كما رآه
 الفصل الذي قبل هذا ولو
 قال أنت طالق ان أو اذا
 أو متى مثلا (شاعا لله) أو
 أراد أو رضى أو أحب أو
 اختار أو أنت طالق بعينه
 (أو) قال أنت طالق (ان)
 أو اذا متلا لم يشاء الله وقصد

زيفت ويد أو آخر خلفان لا يسافر الا في مركب فلان فأنكسرت من كمول تعمق فضيعة ما حدث اذا سافر
 بعد من زود أو غير المركب المعينة اه عش (قوله لان المعنى) الى قوله كما مر في المعنى وانتهية (قوله
 لان المعنى الخ) جوارا لمعنى لان المستثنى الثاني مستثنى من المستثنى الاول فيكون المستثنى في الحقيقة واحدة
 اه (قوله خرج عن الاستغراق) أي فلا ينفق (قوله نظرا لقاعدة الخ) وهي قول المصنف وهو من نفي
 اثبت بعكسه عش وكردى (قوله لان المستغرق الخ) وهو المستثنى الاول (قوله الفاعل المستغرق
 الخ) أي واربع الاستثناه الثاني الصريح الى أول الكلام اه معنى (قوله اعتبارا لاستثنائه الخ) عبارة
 عن ان الاستثنائه ينصرف الى الملوك لان الزيادة عليه لغو فلا يعقل (قوله ثلاث بناء على مقال الاصم
 المعنى بناء على الاصم من ان الاستثنائه ينصرف الى الملوك لان الزيادة عليه لغو فلا يعقل ثلاث بناء على مقال الاصم
 من ان الاستثنائه ينصرف الى الملوك لان الزيادة عليه لغو فلا يعقل ثلاث بناء على مقال الاصم
 يستشكل ما هنا كما مر في كل امرأتى طالق غيرك ولا امرأتك غير حاجيت جملا مستغفرا ولا يمت الى النظر
 للملوك وأما بالقرآن ما هو في الاستغراق فليست اه سديم (قوله اعتبارا لاستثنائه الخ) عبارة
 عن ان الاستثنائه ينصرف الى الملوك لان الزيادة عليه لغو فلا يعقل ثلاث بناء على مقال الاصم
 نصف طلقة قد يقال ينبغي ان يكون محله ما دام يرد بان نصف الجميع مجازا والا يقع الاستثناء فليست اه
 سديم وقوله والا يقع الخ أي ظاهرا وباطنا ان لم توجد رتبة ما وقع من الحقيقة كاتقدم عن بعض
 قريب (قوله أو الألف الخ) أي فلا يقل عند الإطلاق بمجول على بعض الطلبة قال في شرح الروض بعد نقل
 كلام الاستقصاء السابق الى الفهم ان آفة طلقة تطلق طاعة من انتهى اه سم وسديم قال المعنى
 بعد تعقيب كلام الاستقصاء بغير كلام شرح الروض وهذا أي وقوع طلقتين أو به اه (قوله على ماني
 الاستقصاء) اعتمد ما به هر اه سم عبارة النهاية بكلى الاستقصاء اه (قول المتن ثلاث على الصريح)
 وان نوبنا الى الطلاق في الآفة طلقة واحدة فثنتان اه عش (قوله أو اذا أو متى) الى قوله وفي تفسير
 لابي موسى في النهاية (قوله ان أو اذا الخ) ولو قدم التعليق على التعليق كان كذا خبره معناه كان شاء الله
 أنت طالق ولو فتح همرتان أو أبدلهما بأدوم كانت طالق ان شاء الله بنفع الهمة أو اذا شاعا لله أو ما شاء الله
 في المتن فلو قال ثلاثا لثنتين الا طلة فثنتان أو ثلاثا الخ ولو قال أنت طالق ثلاثا لثنتين الا ثنتين وقع طلقة
 كفى الروض وغيره الفاعل للاستثناء الثاني حصول الاستغراق به وبذلك يعلم اه باقي المستغرقون كانت في
 الاخذية قطعاً فتأمله وفيه ما عني الروض أو ثلاثا لثنتين الا واحدة تطلق ثنتان اه هي مسألة المتن فلا
 حاجة لذكرها وهو من طرزا كرويه أيضا ولو أتى بثلاث الواحدة الواحدة قتل ثلاث وقيل ثنتان اه قال
 في شرحه وقام ما مر في التي قبلها أي قوة وثلاث لثنتين الا ثنتين طلقة ترجع هذا الى الثاني وهو ظاهر
 اه وكل المراد الجلي على استثناء الواحدة من الواحدة لثنتين الباقي بعد الاستثناء الاول كالجمل على استثناء
 الاثنتين من الاثنتين فيجاء بهما في الروض فلو قال أنت طالق ثنتين الواحدة والا واحدة قتل واحدة فثنتان
 وقيل واحدة اه قال في شرحه وهذا أي الثاني اوجه ان جعل الاستثنائه من الاثنتين في كذا بطله
 والموافق نفيها بالنصب وبالعكس انما يكون في الاستثناء الصريح في المستغرق آخر الكلام اه فليراجع
 شرح الروض ثم قال في شرحه قال في الاصل ولو قال ثلاثا لثنتين الا واحدة قتل ثنتين وقيل واحدة
 وقال الحنطاي ويحتمل وقوع الثلاث الى أن قال في شرحه والوجه الثاني اه (شرح) * لو قال أنت
 طالق ثلاثا غير واحدة بنصب غير وقع طلقتان أو بضعه قال الماوردي والى رايه قال اه في العربية يقع
 ثلاث لانه حينئذ نعت لا لا استثنائه قال وليس لاجتماعه نصف فان كان كالمطلق من أهل العربية فالجواب عما قالوه
 أو من غيرهم كان على ما قدمناه من اختلاف وجهين لاجتماعه قال الاخرى وبني أن يستمر العاين
 ويعمل بتفسيره شرح روض (قوله أو الألف الخ) أي فلا يقل عند الإطلاق بمجول على بعض الطلبة قال في
 شرح الروض بعد نقل كلام الاستقصاء والسابق الى الفهم ان آفة طلقة تطلق طاعة من انتهى اه (قوله على
 ماني الاستقصاء) اعتمد ما به هر اه سم (قوله لان التكميل انما يكون في الايقاع) فان قلت يؤخذ من ذلك انه
 طالق

التعليق) المشيئة قبل فراغ العين ولم يفصل بينهما ما يجمع نفسه كس (لم يقع) أماني الأول فالعبر العبر من «لعمري» قال إن شاء الله فقد استثنى وهو عام الإطلاق وغيره وفي خبر لا يوسعي الإصهاني من اعتق أو طلق واستثنى فيه نفيه (٦٧) وعمله أجماعنا المتكلمون بأنه يقتضي

مشيئة جديدة ومشيئة
تعالى قدعة فهو كالتعليق
بمشيئة زائدة كان شاء في
الماضي والعقضاء بأن
مشيئة تعالى لا تعلم لثوبه
يفسر بين صحة هذا دون
المستغرق لأن المستغرق
يمنع انتظام اللفظ بخلاف
هذا وأجاب الرافعي عن
الاول بأنها وإن كانت قدعة
لكم التعليق بالحادثة
وتصير الحادث عند حدوثه
مراد أن شاء الله فليس
بذلك التعليق المقصود
معنى إن شاء الله في آت
طابق ثلاثا إن شاء الله أي
إن شاء طلائك ثلاثا
لا تصرف اللفظ لجهة المذكور
وفي آت طابق إن شاء الله
أي طلائك الذي علقته
مطلقا بخلاف لا رد ما قال
بعد أحد هذين التعليقين
طلائك نظر إلى انقضاء
ما علق به العقضاء وهو ما
لأنه يلائق لهام مشيئة
تعالى لطلاتها ووجه عدم
إرادته أنه لو جد الطلاق
المعلق على ما أماني الثاني
فلاستقالة الزوج بخلاف
مشيئة الله تعالى وهذا
يناسب الاول ولأن عدم
المشيئة غير معلوم أيضا
وهذا يناسب الثاني لا يقال
يلزم من عدم الزوج تحقق
عدم المشيئة الذي هو
الشرط اللازم من تحقق

طلعت في الحال ملقطة واحدة لأن الاولين التعليق والواحدة هي البقية في الثالث وسواء في الاول التوسيع
وغيره من حيث يقال عرش قوله وسواء في الاول الخ انما قيد الاول فان توهم عدم التيق فيه قريب
للتحديد في المتوحة والمكسورة فمن علم مطلقا في الأخير من أن توهم عدم الفرق فيهما بعد قولهم
لأنه يصح عليه اه (قوله بالمشيئة) في الاول ولو بعد ما في الثاني اه معنى (قوله قبل فراغ العين) فان
قصد به الفراغ وقع الإطلاق اه معنى (قوله كاسر) وأجمع لقوله قبل فراغ العين ولم يفصل الخ ووجه
الكردى إلى الجمع نفسه فقط (قوله أماني الاول) أي التعليق بالمشيئة (قوله وهو عام الخ) شامل اه
عرش (قوله في نفيه) كذا ضبطه الشارح في أصله بخطه اه سدعير يعني يضم فسكون فنفع فصر
وفي القاموس النيا يضم فسكون كالمشتبه كالنوى اه (قوله وعمله) أي قوله فقد استثنى قاله
الكردى وكان راجع الصبر إلى عدم الوقوع في التعليق بمشيئة الله تعالى (قوله بأنه) أي التعليق بمشيئة
تعالى (قوله فهو) أي التعليق بمشيئة الله تعالى (قوله والعقضاء) عطف على قوله التكلمون (قوله
وبه يفرق) أي بكل من التعليقين (قوله به هذه) أي التعليق بمشيئة تعالى (قوله يمنع انتظام
اللفظ) عبارة عن التقي والاسي كلامه متناقض غير متعالم اه (قوله بخلاف هذا) عبارة عن التقي والاسي
والتعليق بالمشيئة مستلزم فانه قد يفهمه الطلائك أي كذا سبق لسانه أو قصد التسري الخ وقد لا يقع كذا
قصدنا لتعليق اه (قوله من الاول) أي لتعليق التكلمين (قوله أي إن شاء الله الخ) الاول حذف أي
وأخير معنى إلى هنا بأن يقول له من شاء الله طلائك الخ (قوله أي طلائك الخ) أي إن شاء الله طلائك
الخ وقوله لا طلاقا راجع إلى ما وردتين قوله اه كردى (قوله التعليقين) أي تعليق الطلاق الثلاث
وتعليق أصل الطلاق بمشيئة تعالى (قوله طلائك) أي نوى ثلاثا في الاول أو أطلق في الثاني بدو قوله نظير الخ
هو على ليد اه سم (قوله وتوهم اه) أي الطلائك المحز والمعلق بالمشيئة اه كردى (قوله ان لم يوجد
الخ) يؤخذ منه انه لو أراد هذا المعنى وقع المعلق عليه وهو واضح اه سدعير (قوله المعلق عليه) لعدم
المعنى على مشيئة اه سم (قوله وأماني الثاني) أي التعليق بعدم المشيئة على قوله أماني الاول اه
كردى (قوله يناسب الاول) أي لتعليق التكلمين (قوله أيضا) أي كالمشيئة (قوله يناسب الثاني)
أي تعال الفقهاه (قوله يلزم من عدم الوقوع الخ) أي يلزم من عدم الوقوع في التعليق وهو محال اه سم
(قوله الذي الخ) نعم لعدم الخ وقوله اللازم الخ ثبت لشرط اه سم (قوله ولو وقع) أي الطلاق (قوله
لا تلت الصفة) أي المعلق بها هو عدم المشيئة اه كردى (قوله ينتق المعلق بها) وهو الطلاق (قوله
وابضاحه) أي العارضة بقوله ولو وقع لا تلت الصفة الخ (قوله لا تنفاه المعلق عليه) وهو عدم المشيئة

لولة واحدة وقصدنا الواحدة وقصدنا وقوع ملقطة لأن النصف يكمل في الإيقاع دون الزرع فهو فيه لا غفكاته
قال طلائك الإطاعة وأنه لو قال طلائك نصف الإطاعتين وخلق طاعة المذكور فكأنه قال ثلاثا لا طلائك
ونظير ذلك في الفل وض من عا منعه هل يقع ثلاث الإطاعتين ونصفا ثلاثا أو واحد وقه جان قال في شرحه
اقتضا الثاني اه قات أخذنا كرموع بناهل انه لا يجمع الفرق لاقى المستثنى ولا في المستثنى منه فان
قبس ذلك في وقوع طلائك في الاول لم جوع الاستثناء فيها المعطوف مع استغراقه وثلاث في الثاني فكان
وهي نظير قول المتن السابق أو ثنتين واحدة الواحدة ثلاثا ولا من ذلك نظير ما ذكر عن الر وض لعدم
تغير بقى المستثنى من غير ما عا منعه ونظير قول الر وض وكذا أي يقع طلائك في واحدة ونصف الواحدة اه سم
ذكر في شرحه ان ظاهره الر وض في طلاقه في طلاقه لا يفتق في طلاقه في طلاقه (قوله نظرا) هو على ليد
(قوله المعلق عليه) لعل المعنى على مشيئة (قوله يلزم من عدم الوقوع الخ) أي يلزم من عدم الوقوع في التعليق
وهو محال (قوله الذي) هو نعت لعدم وقوله اللازم نعت لشرط

ونخرج بقصد التعليق ماذا سبق لبابه أو (٦٨) قصد التبرك أو أن كل شيء بمشيئة الله تعالى أو لم يعلم هل قصد التعليق أو لا وكذا

(قوله أخرج) إلى قوله خلافا للاستوى في المعنى وإلى المتن في النهاية (قوله ماذا سبق الخ) أي دفع في هذه
 البوراه عش (قوله أو لم يعلم) وفي سم عن الشهاب البراسي ما نصه ينبغي قراءته بفتح الياء اه
 أو لم يعلم الصريح أيضا أخذ من قول الشارح لا في ثبات وتعلم ومشيتنا الخ (قوله أو لم يعلم الخ) هذا
 يقتضي الحكم على الملحق ومثله المستثنى عند الجمل بقصد بالوقوف اه سم (قوله وكذلك تأمل الخ)
 قد يقال لو توسع قبل في صورة الإطلاق أن أخر التعليق يقع لأنه أي بصيغة مقارنة وشك في ارتفاعها لاصل
 عدمه وان قدم لا يقع لان الظاهر حيثما أغمر التعليق وان لم يرد لم يعد قبل تأمل اه سدمر أه أقول
 ويوجد خلافا لهم بنقل ما قدمه الشارح في التنبيه من أن ظاهر اللفظ الاستثناء الخ (قوله ذلك) أي نسبة
 الأخر اه عش (قوله ولو قال أنت طالق الخ) قد توفى فمما قصد التعليق بمجموع الأمرين من حيث
 هو بمجموع اه سدمر أه لأنه تعالى قبله بمسح قبله فلا يقع (قوله كلام واحد الخ) أي لأنه كأنه قال أنت
 طالق على أي حال وتحدث اه عش وفيه تأويل لم يصر نفاذ السدمر (قوله وكذا يمنع التعليق
 الخ) أي عند قصد التعليق بمعنى ومن (قوله التعليق بالمشيئة) إلى قوله قال القاضي في المغنى الآخرة
 لمعوم انظر السابق وقوله الاسم وإلى الفصل في النهاية الآخرة فهو كأن طالق إلى قال (قوله ونية عبادته)
 الظاهر ان الإطلاق بضر النية اه سم (قول المتن ولو قال طالق الخ) فرع لو قال حفصة طالق وغيره
 طالق ان شاء الله فالوجه ان يقال ان قصد عود الاستثناء إلى كل من المتعاطفين أو أطلق لم يطلق واحدا
 منهما وان قصد عود الثاني فقط طلق الأول فقط (قوله لان الاستثناء يقتضي تحقق
 الرض من ان الإطلاق قصد عود الثاني فقط فطلق الأول فقط (قوله لان الاستثناء يقتضي تحقق
 الاسم أو الصفة الخ) لمن أو لا تنويع في التعبير عبارة المعنى فظهر الصورة الاستثناء المشرع بمحصل الطلاق
 حاله والحاصل لا يلحق بخلاف أنت طالق فاه الخ (قوله لا يقال) الروايات وقوله في الحاصل أي في الشيء
 المحقق اه كردى (قوله بخلاف أنت كذا الخ) عبارة للمغنى والاسي بمحلاق أنت طالق فاه الخ
 الزاقي قد يستعمل عند التبرع وتوقع الحصول كما يقال لغيري من الوصول أنت واصل وللمريض
 التمتع شفاؤه فر بيان جميع فيتنظم الاستثناء في مثله فعلم ان باطلاق لا يقبل الاستثناء اه (قوله وفي
 باطلاق أنت طالق الخ) ولو قال أنت طالق واحد وثلاثا أو اثنين ان شاء الله فواحدة لاختصاص التعليق
 بالمشيئة بالآخره أو لا تأو واحد ان شاء الله فثلاث أو واحدة ثلاثا أو ثلاثا لان ان شاء الله لم يطلق لعود
 المشيئة إلى الجمع لحذف العاطف ولو قال أنت طالق ان لم يشأز بدوم فوجدت بمشيئة في الحية وقع قبيل
 مونة أو جونه المتصل بالوتفان مان وشك في مشيئته لم يطلق الشك في الصفة لموجبة إطلاق اه شرح
 الرض أو ألتها بنية للمغنى أو أنت طالق ان لم يشأز بدوم ولم يشأف وقع قبيل الغروب اذ يوم هنا
 كالمر فبما هو ولو قال أنت طالق ان شاءز بدوم فوجدت بدوم قبل المشيئة لم يطلق وان حرس فاشأر طلق
 أو طلق بمشيئة لا تسكت لم يطلق لان لهم مشيئة ولم يعلم حصولها وكذا اذا طلق بمشيئة بمشاهة تعليق بمسح
 اه (قوله ويجعل ذلك الخ) أي في المتن وما في الشرح (قول المتن) وأنت طالق الان شاء الله قد يقال اذا
 أراد الان شاء خلافا لما حكاه من أن الحلى والحلية ودراخلها كذا والحاصل ان الحكم لا يختلف
 وانما المعنى يختلف فان در الفعول طلاقا صلا في قوة أنت طالق ان لم يشأ الله وان قدر عدم طلاقا صلا في

أطلق خلافا للاستوى
 وكون اللفظ التعليق لا
 ينافي اشتراط قصد كان
 الاستثناء لا يخرج واشترط
 فكذا لو قال أنت طالق
 ان شاء الله وان لم يشأز
 أو لم يشأز وان شاء أو
 ان لم يشأز كلام واحد
 طلق (وكذا يمنع التعليق
 بالمشيئة (العقائد تعليق
 كانت طالق ان دخلت ان
 شاء الله لمعوم انظر السابق
 وكالتجيز بل أولى (وتحق)
 تعبير أو تعليقا (وبين)
 كروا الله لا يعلم كذا ان شاء
 الله (ونذر) كمل كذا ان
 شاء الله (وكل تصرف) غير
 ما ذكر من كل قصد دل
 وقرارونية عباد (ولو قال
 باطلاق ان شاء الله وقع في
 الأصح لان التذات يقتضي
 تحقق الاسم أو الفصل
 التذات ولا يقال في الحاصل
 ان شاء الله فطلاق أنت
 كذا فاه قد يستعمل القرب
 من الشيء كانت واصل أو
 صحيح لم يتوقع قربه صوره
 أو غناه وفي طالق أنت
 طالق ثلاثا ان شاء الله ما أت
 طالق ثلاثا على ان شاء
 الله يرجع الاستثناء لغير
 الاستثناء فيقع واحدة قال
 القاضي ومثل ذلك كله
 فيمن اسماها طاعة أو لا
 لم يقع شيء أي ما لم يقصد
 الطلاق (أو) قال (أنت
 طالق الان يشأ الله فلا)

يقع شيء (في الأصح) اذا أبت الان بشأ عدم تعليقك ولا إطلاعه لتأني ذلك فغير ما مر وانصرف جمع للمقابل بأنه الذي
 عليها لجمهور ولا أنه وقع جعل لاختصاص بالمشيئة وهي غير معلومة

ولتعود له بعده شتا وبالثلث (تنبيه) ذكرهم ثلاثا هنا ليعلم حصول مجموع المراتب الثلاث لئلا يكون ذلك توقف كل من على الثلاث فأنمله (قولنا ان كان ذلك الطائر (٧٠) غير بائن طائق وقال آخرون لم يكنه) أي هذا الطائر غير بائن طائق وجعل

واحدة وانفصلت عن طائر آخر فبقين وانما التعليق الصحيح ان يقال ان يطلق ثلاثا نحو لو عاد وتزوجها ملك علم الثلاث انتهى ولله اسبغ بسيط هذا الصانع من غير اطلاع على كلام الفارقي اهـ ورشدي (قوله) ولتعود له بقينا بطرقه كلام الفارقي المتقدم كانه على ما ذكره اهـ رشدي وفيه من استشكله بطل ما تقدم ايضا وفيه ما يقتضي ما وافق الكلام المتقدم من الفارقي وأشار الشارح الى دفع ذلك الاشكال بقوله تنبيه ذكرهم الخ (قوله هنا) أي في قولهم الاولى ان يطلق ثلاثا الخ (قوله) لا لتوقف كل من على الخ) أي اذا حل للغير بقا والعود له بعده بقا لا لتوقفان على الثلاث كما (قول المتن وقال آخر الخ) ولو سلف كل من متضمن انه يلزم طبعه من الاقبال لا خرافة لحيته في عدم حشمتها من الخطا وطعنهما معا فلا يحث واحد منهما لعدم العلم بسبق لحين أحدهما عيش عن الباقي اهـ بحري (قوله) ان لم يكنه (مضى) المصنف على اختياره شعثا من ما كان في اتصال الضمير الواقع خبر كان ولكن جمهور النحاة على الانفصال اهـ معنى (قوله) لا يحكم بطلاق أحد منهما) ولا يلزمهما البحث عن ذلك اهـ ع (قول المتن فان قالهما ر. الخ) (فرع) حلفو حنت ثم شك هل اصاب بالطلاق أو باقية فحق شعثا الشهاب الرمي بانه يحتجب وجهه في ثوبين الحال ولا يحكم بطلاقها بائنا انتهى وظاهر وجوب الاستصحاب احتياطاً بوجه انه في مسئلة المترددي ما لو طلق أحدهما ولم يقصد معة يجب اجتناب كل واحدة منهما باستغنائه من قوله ولا يحكم بطلاقهما المتنازع تزوجها ولا يعدو وجوب الاجتناب عليه وكذا الباريون ان كان المطلق بائنا كما في المسئلة المذكورة مر اهـ سم على ج اهـ ع (قوله) بقينا الى ان تنبيه في النهاية والمغني الاقوله وصير الى قوله ولا يلزم (قوله) اذا لا واسطة) أي بين النقي والاثبات اهـ معنى (قول المتن ولزمه البحث والبيان) ينبغي على قياس ما يأتي ان يقال وبطله البدار هما اهـ سم (قوله) هنا) أي عن الطائر (قوله) اما اذا لم يكنه ذلك) أي على الطائر عبارة النهاية فان أبس منه اهـ (قوله) فلا يلزمه بحث والبيان) أي ولا يجوز قربان واحد منهما اهـ ع عبارة السيد عر وظاهر وجوب الاعتزال اهـ (قوله) وكذا الخ) أي لا يلزمه بحث ولا بيان ان كان المطلق رجعا) أي نهاية (قوله) ان كان المطلق رجعا) أي مائة مائة العدة (قوله) كيان) أي في شرح وعلمه البدار هما (قوله) تنبيه يؤخذ الخ) في هذا التنبيه مرفوعة لان المعلوم مما يأتي ان البيان اذا وقع المطلق على مضمرة التعيين اذا وقع على مبهمة ولا يخفى ان المطلق هنا يقع على معة غاية الامر انهم غير معلومة ابتداء لعدم تعين الصفة المعلق عليها ابتداء فاذا علمت الصفة تعينت المعلقة فما هن من باب البيان لا التبيين فلي أمل السكت (قوله) مع ما يأتي (قوله) مع ما يأتي (قوله) أي قوله ولا يلزمه البيان في الحالة الاولى الخ (قوله) ان هذا الخ) بيان لما يأتي في قوله ان حصل الخ نائب فاعل يؤخذ وقوله بينهما أي لفظي البيان والتعيين (قوله) كان خاطبهما) أي في قول المتن ولو قال زني في النهاية وكذا في المغني الاقوله ولا يحل للاجتهاد فيها وقوله واستشكل اما اذا (قوله) الامر) نائب فاعل وقف (قوله) وطه الخ) بيان الامر (قوله) منهما أي الزوجين والخارج متعلق بوقف (قول المتن حتى يذكر) بقصد ما ذل المهمة كما ضبطه بعضهم ثم يتوقف (قوله) ولم يقنع) بينا المفعول (قول المتن ولو قال لها ولا حبيبتنا الخ) وجعل دخول هذا الذي بعده في الترجع ان فهم ما شكوا بالنسبة لنا اهـ رشدي (قوله) أو ما الخ) عبارة المغني وأشتمع زوج وشتمت فاعاد النكاح مع صحبته كالاجتناب مع الزوجة لخطاها وتزوجت واثمعت عن عقد عاها ولا اشكال في وجهها بقياسه ذلك وقد أشار الى بعض ما ذكرنا في التنبيه المذكور أي بعد قلنا (قوله) في المتن ولزمه البحث والبيان) ينبغي على قياس ما يأتي ان يقال وعليه البدار هما (قوله) تنبيه يؤخذ من تعبيره بالبيان الخ) في هذا التنبيه مرفوعة لان المعلوم مما يأتي ان

ولا يحل الاجتهاد هنا (ولا يسلح بالبيان) إلى طاعة (ان صدقنا في الباطل) بما لا نالحق لهما فان كذبناه وبادرت واحد توفاً انما المصلحة طوبى لبعين خيرة تامل فيعني بعضه فوسيت وان أحتمل فان نكل حلفه وقضى لها فان قالت الأخرى ذلك فكذلك (ولو قال له ولا حبيبتنا) أو أمراً (أحدا) كما طالق وقال صدقت (الاجنبية) أو ألامتر (قول) قوله (في الأصح) يستلزم الرد اللفظ

بينهما فبعضت ارجلهما واستشكل خيالاً وأوصى بعليل من طوبه فاته بصرفه الصبيخ وروى ما يعلى حد واحد لان ذلك البحث لا ينفك وهذا اذا
لم تكن له نية نصر في وجهه اما اذا لم يقل ذلك فمطلق وجهه نعم ان كانت الاجنبية مطلقته من اوج غير لم ينصرف في وجهه على ما يحسنه
الاسنوي لصديق القضا عليه ما صدقوا واحداً من اصل بقائه الزوجية وكما عتق عبده (٧١) ثم قاله واعبد له آخر أحد كما هو لا يفتق
الاسنوي وأما اذا قال ذلك

فزوجته ورجل أولاده فلا
يقبل قوله قدمت أحد
هذين لانه ليس بحل الطلاق
(قوله) (قوله) ابتداء أو بعد
سؤال طلاق (زني طلاق)
وهو اسم زوجته واسم
أجنبية (وقال ففقدت
الاجنبية فلا) يقبل (على
الصبيخ) ظاهر ابي يدين
لاحقاً وان ابتداء الاسم
الم لا يشارك ولا تناول
فموضعا فالطالع مع ذلك
لا يشارك الا في الزوجية
بخلقاً أحد فله تناولها
منه الاجنبية فيقول
يا بني بحث الاسنوي هنا
فيقبل منه تعبير زني
التي عرف لها طلاق منه أو
من ثم بره أو يفرق بان
التبادر هناك وجه أقوى
فلا يؤثر في ذلك كل محتمل
وهل يفهمه من ربي الزوجية
في مسئلة المتن فـ لـ نعم
والاول لا يولد الزوجية
فاطمة بنت محمد طلاق
زوجته زني بنت محمد
طلقت الغلاء الصبيخ في الاسم
لقوله زوجتي الذي هو
القوي بعدم الاشتراك فيه
ويزيده ما من من محبة
زوجته بنتي زني وابست
له الابنت اسمها فاطمة

اه (قوله الصبيخ) أي الطليل الصبيخ بان يترك على الطليل الحلال اه روى (قوله لان ذلك) أي
انصرف الطليل الصبيخ ونحوه هنا أي في مسئلة المتن (قوله) اما اذا لم يقل (قوله) ثم يغني عن متابعه (قوله)
على ما يحسنه الاسنوي عبارة هنا بما يوافق في كماله الخ (قوله) وكما لو لم يعلق على قوله لصديق القضا الخ
(قوله) أو عتق غيره عبده الخ اه عش (قوله) وأما اذا قال ذلك الخ (قوله) ولو قال ان
فعلت كذا فاحداً كما طلق ثم فعله بعد موت احدهما أو بينوا فتوقع الطلاق على الباقية خلافاً لبعض
المؤخرين ولو قال لام زوجته ابنت طلاق ثم قال أو بنتا ابنتي التي ليست زوجتي صدق ولو قال لسا العليلين
طواق ثم تطلق زوجته لم يرد وطلاقها اه نهاية زوال المتن ولو قال لبعده أحد كما هو بان أحدهما عين
العتق في الخ اه (قوله) ولو رجل يبيح أن يكون للفتى كالرجل لانه ليس بحل الطلاق كذا في هامش
المتن (قوله) فلا يقبل قوله الخ فاس مسئلة العاص السابغة عدم القبول هنا ظاهر الاول ما ناسم وعش
وقال السيد عمر قول المتن في نفس مسئلة العاص هذا ما على طرفتنا شرح في مسئلة العاص ما على
ما نقله مباحث شعبة الشهاب الزبي أي وعن شرح فقامه القبول هنا باطنا فكان ينبغي ان يبينه
عليه اه وقوله ما على ما نقله مباحث شعبة الخ وتقدم هناك عن الرضوي انه نقل انصاف الحال الزبي
(قوله) أحد هذين أي الرجل أو أواهية (قوله) ابتداء الخ (قوله) وهل يأتي في النهاية (قوله) واسم أجنبية
أي أجنبية لم يسكنها كالحاقها بالاول قبل كافي الرض اه سم وفي النهاية والفتى عقب كلام الرض
المذكور ما روي عنه في ظاهر ان محله بحث بل في نقدنا كسها والاولى أجنبية يفسد ولا يقبل ظاهر اه
(قوله) ظاهر ابي يدين (قوله) وانما في النهاية والفتى (قوله) لاحقاً (قوله) له لندين وقوله إذ الاسم على الخ في المتن
اه وشيخي (قوله) مع ذلك أي مع التصريح باسم زوجته اه معنى (قوله) بخلاف أحد (قوله) الاولى
أحدى (قوله) وهل يأتي بحث الاسنوي الخ اعتمد أي الاتيان للفتى والنهاية (قوله) فيقبل منه تعين
زني الخ قياس بحث الاسنوي انه لا ينصرف في زوجته لم يصدونه تعين الا أن يفرق سم على ج
اه عش عبارة الرضوي لا يخفى ان الذي تقدم من بحث الاسنوي انه يترك على الاجنبية حال الطلاق
ولا يحتاج للصبيخ في ذلك من كسها صريح به قوله ثم عتقها أصل الزوجية ثم تذا فأنظر سم هنا بخلافها
فيقتضى بحث الاسنوي اه (قوله) التي عرف لها الخ أي وأما اه معنى (قوله) وهل يفهمه الخ (قوله)
ويزيده في النهاية (قوله) في مسئلة المتن أي قوله ولو قال زني بطلاق وقال صدق الخ اه عش زوجته
الخ جـ خالية (قوله) زني بنت محمد أي أو بنت أحد كايون حذمن قوله لقوله زوجتي الخ اه عش
(قوله) ما من أي في النكاح (قوله) وليس الخ اه هذا وفيه الا في جـ خالية (قوله) فلا ينافيه أي ما من
(قوله) الثاني أي التي ليست زوجته (قوله) فانه يقبل (قوله) وانما في النهاية والفتى كسها (قوله) تقرر ما من الخ
قضية انه يقبل هنا يبينه أيضاً (قوله) لان القضا صالح الخ (قوله) فان قلت في النهاية لا قوله وانما عرقه
البين اذا وقع الطلاق على مع متوالين في آخره على مهمته لا يخفى ان الطلاق هنا يقع على معينة غاية
الامر ثم يصير معلومة ابتداء لعدم تعين الصفة باعق عاينها راء فاذا جعلت الصفة تعين الحلقه فها هنا
من باب البيان لا التعيين فليست اصل (قوله) فلا يقبل قوله الخ قياس مسئلة العاص السابغة عدم القبول هنا
لا ظاهر الاول ما ناسم (قوله) واسم أجنبية أي أجنبية لم يسكنها كالحاقها بالاول قبل كافي الرض ويبحث
بعض الفضلاء تعبير القبول بما اذا لم يفسد نكاحها والاول يقبل ظاهر ابي يدين اه (قوله) فيقبل منه
تعين زني الخ قياس بحث الاسنوي انه لا ينصرف في زوجته لم يصدونه تعين الا أن يفرق (قوله)
(قوله)

البنية لا يشارك فيها بخلاف الاسم فاختاره بعضهم بعدم الوقوع نظر الخطأ في الاسم غير صحيح نعم قولهم البنية لا يشارك فيها ردهم بالبنية
المضافة اليه وليس له إلا شئ واحد فلا ينافي ما قال لام زوجته بنت طلاق وقصدت الثانية فانه يقبل أي يظهر ما تقرر في احكامها (قوله) (قوله)
زوجته أحد كما طلق فيضيد معنى (قوله) (قوله) لان القضا صالح لكل منهما

(والا) بقصد منه بل الملقق أو قصد مبهمة (٧٢) أو طلاقه مبهمة كما يأتي ومصرح به العبادي وهو مراد الامام بقوله لا يطلقان (فاحداهما)

البلقيش وكذا في المغني الا قوله ومصرح به العبادي وقوله قال ابن الرضا وقوله وهو مقفه المدرك الى وعليه سلو
استعمل (قوله كما يأتي) أي قبل قول المتن ولو ما تنا (قوله بقوله لا يطلقان) عبارة عنها بتوالمغني قبل قول
المتن لا يأتي ولو ما تنا قال أي الامام فان قواهما فالوجه انهما لا يطلقان اه (قول المتن في الحالة الاولى)
هي قصد واحد مقصود وقوله في الثاني يعني الصور المتندر حتى قوله والا (قول المتن وتوزع لان) بثلاثة فنية
عطفه فالصغير يزوج به اه معنى (قوله ان طلبةنا الخ) ضعيف اه عش (قوله ان طلبةنا) أي البنان
أو التعيين أي عند الانتهاء وقال ارحم وقالهما المغني وقال اليه سم والسيد عمر كما يأتي (قوله هذا) أي
قول المتن ويوزع البنان الخ (قوله ما بقيت العدة) فان انقضت لزمت في الحال لها بقومته معنى (قوله اما اذا
لم يطلق البنا) أي ولا احداهما اه معنى (قوله لم يطلق البنا) الظاهر تأنيث الفعل كافي لانها بتوالمغني (قوله
فلا وجه ليعجله الخ) جزم به المغني (قوله لا يجاهه) أي البنان أو التعيين ويعتدل ان الصغير للدار (قوله
لكن مصرح كلامهم خلافه) أي يجب البنان أو التعيين في البنان سلا في الرجعي بعد انقضاء العدة على
المعقد اه عش (قوله ويوجه الخ) هذا التوجيه لا يأتي في ما اذا لم يكن هناك خلوة كان كانت في غير
داره أو ببلده اه سم عبارة السيد عمر لا يخفى على هذا التوجيه فان ما ذكره مستفهم وجوب الانعزال
والفرق بينهما وبين ما نظيره واضع على اه (قوله قبل المنول) الاولى حذفه (قوله وعليه سلو استعمل الخ)
أي على وجوب البنان أو التعيين فورا وجد الطالبتين به ما بين احدثهما أم قال عش قوله وعليه سلو
استعمل الخ تعنيته انه لو استعمل لم يعمل قبل طلبةنا أو احداهما وينبغي امهاله ان ضلحت أبدى عذرا اه
وفيه تأمل (قوله على الاوجه) عبارة بالمغني والاسنى قال الاسنوي وضف ذلك انه لو استعمل لم يعمل وقال ابن
الرفعة عمل ويمكن حل الاول على ما ذكره ولم ينع نسب ما اذا لا وجه له الامهال حيث دللنا على ما اذا أم أو
عين وادى انه نسي اه (قوله وان لم يصرف الخ) كان كمن جاهد أو ناسيا اه معنى (قوله عن قول شارح)

في المتن والافادهاهما) قال في العباب ما حقن حلف بالطلاق وحشوه زوجات طلقت احداهن ثلاثا
فليس عليها وليس له ابقاء طلقة فقط على كل واحدة واحدة لاقتضاه عهدة البيوت الكبرى اه أي وليس له أيضا
ايقاع طلقتين على واحد أو أخرى على واحدة فلو كانت احدي زوجاته لا طلقها الا واحدة فلو جواز
تعينها بالطلاق الثالث ففهم عليها واحد فوتين جواو باقر الباقي ولو مات احداهن أو مات قبل التعيين
فالوجوه تعينها الثالث لان الطلاق يقع من حين اللفظ فتبين بينوتها قبل الموت البيوتة فلو جاز
الثالث لاحدي زوجاته أي كان جاز في جازي زوجات طلق ثلاثا بصفتي جازي فلو جاز وقالها ستر
عليها رأى شيخنا الشهاب الرمي في فتاويه جواز تعين المنقول لثلاثان كان موثقا أو أبا انها بعد وجود الصفة
لاقباهوا وحلف بالطلاقين كان قال على الطلاقين طلقتهما فاعمل كذا وحشوه زوجات طلقتهما على كل طلقين
فالوجه انه لا بد من أن عين احداهما بل في توزيع الطالقتين على اثنتين لان عين في ذاتها لاقتضاه البيوتة
الكبرى وان أطلق هاتين معا لواقع انه لو وقع الطالقتين على واحدة حصلت البيوتة الكبرى تأمل وتقدم
في آخر فصل خطاب الاجنية جواز تعين احدي الزوجات لحلف قبل الختوانه يلزم التعيين ويتبع
الرجوع عن المعينة ووقع السؤال عن قال على الطلاق ثلاثان فقلت كذا فقلت طلاق واحدة فقلت كذا
والذي يظهر وقوع واحدة لانها المعلقة وقوله على الطلاق لثلاثا كنهذا التلق في ثمرات مر وافق على
وقوع واحدة (فرع) حلف وحش ثم شكت هل حلف بالطلاق أو بالطلاقين فقلت طلاق واحدة فقلت كذا
بانه يجب زوجاته الى تبين الحال ولا يحكم بطلاقها بالثالث اه وظاهر وجوب الاحتساب اختيارا
ويؤيد به في مسئلة المتن وهي ما لطلق احداهما ولم يقصد منه تعين احتساب الواحدة منهما بخصوصها
مع عدم تعينها للخت وشكوا من قوله ولا يحكم بطلاقها استناع تزوجها ولا يعد وجوب الاحتساب عليه
وكذا المبادر به ان كان الطلاق ما تنا كأي مسئلة المتن المذكورة مر وقد يفرق بتحقيق صنفين المين هما
(قوله ويوجه الخ) هذا التوجيه لا يأتي فيما اذا لم يكن هناك خلوة كان كانت في غير داره أو ببلده يمكن أن

يقع عليها الطلاق مع
امهاله (ويزعمه البنان
في الحالة الاولى والتعيين في
الثانية) لتعلل الطلقة فترتب
عليها أحكام الفراق
(وتوزع لان عتامي البنان
أو التعيين) لا تلاطظ المهرمة
بالمصلحة (وعليه البدار
بهما) أي البنان أو التعيين
ان طلبةنا أو احداهما لم يقع
حسبه المعلقة منهما فان
آخر لا بعد أو ثم وزع ان
استنع اناز عفا البلقيش
هذا البان لما لا رجعي فلا
يجب ضمان ولا تعين ما
بقيت العدة لان الرجعة
زوجا ما اذا لم يطلقه قال
ابن الرفعة فلا رجعة لجه
لانه حقهما وحق الله تعالى
فيما انعزال وقد أوجبه
وهو مقفه المدرك لكن
مصرح كلامهم خلافه
ولوجه بان بقاها معنده
ربما أو نفسه في يصح
لشوق نفس كل الى الآخر
تفسير ما مر في الصداق في
تعليم المطلقة قبل المنول
وعليه سلو استعمل أهل
ثلاثة أيام على الاوجه
(و) عليه (فتعنه) وستر
موتهم (في الحال) فلا
يؤخر الى التعيين أو البنان
لحسبهما معنده من
الزوجات وان لم يصرف
تأخير ذلك واذين أو عين
لم يستمر منهما أشاء بقوله
فلا الى آخره صل الجواب
عن قول شارح لم أقسم ما

أراد بالحل (ووقع الطلاق) في قوله احدا كاطلق (بالفعل)

خزائن العين وعلى الأخص ان لم يعين (وقبل ان يعين بـ) الابقاع (العدد التعيين) والاولوع لاقى محله ودينه هذا التلازم وانما الاولزم وقوعه على محلهم وهو لا يؤولونه اجماعا لعدم تعيينه بل انه لفظ الاستبعاد علمه من حيث انه لا يحتاج وقته لفظا لقامع جديد وتعتبر العدمن اللفظ ايضا فصدمة متقوا الان العين ولا يدعى تأخر حسيبها عن وقت الحكم بالطلاق الاثري ثم تعقيب النكاح الماسد بالوطء ولا تعيب الامن التعزير فان قلتما الفرق بين الاولوع وما يهاقلت (٧٣) يفرق ان الاولوع لا ينافي الاجماع المطلق

وهو ابن النقيب اه معنى **(قوله جزا ان عن الخ)** عبارة لغتي وشيع الطلاق في المعية الميمنة باللفظ جزوا وفي الميمنة على الاصح لانه جزبه ونجزه فلا يجوز تأخير ما لان تحله تحريمين او غير معين من زوجين بالتبيين والتعيين اه **(قوله لوقع لا في صل)** أي والطلاق شيء معين فلا يقع الا على معنى من التزويج معنى **(قوله يمنع هذا الخ)** عبارة النهاية للوقوع في منع عنهما اي التعيين كما مر فلا وقوع والطلاق فيه لا يمنع منهما اه **(قوله انه)** أي التعيين **(قوله أيضا)** أي كالمطلقة **(قوله الامن التفرق)** أي امن الغائض أو باجتنابه عنها بان لا يجتمع معها كآفة لفر وعابد منعها عا **(قوله بين النوع)** أي وقوع الطلاق وبينها أي العدة **(قوله قلت يترق الخ)** قوله قد يفرق بازاء الله والاشتراط فيها كما لا يخفى وأما ما روي به فيقبحه التأمل فيه اه سم **(قوله فان امر حسي)** فله نظر اه سم **(قوله ولا في نفس الامر)** صاف على مقبول أي لا في الظاهر ولا في نفس الامر **(قوله التي قصدتها)** عبارة النهاية والغنى والوطء لاحداهما ليس بيان في الحلية الاولى ان الحائض الاخرى اه **(قوله لان الطلاق)** الى الثاني في النهاية والغنى **(قوله فان بين الطلاق)** تبريع على المنع صار لغنى والنهاية في شرح ونفس تعيين والمعد الاول وعليه فطالب بالبان والتعيين فان بين الخ **(قوله هذا الخ)** أي لانه فرائضه اجنبية لانه معنى ونهاية **(قوله في البائن)** أي يختلف في الجملة لا في طهه والغنى ونهاية أي وبغير ان في الضرر ويجب له المهر عا **(قوله أدنى غيرها)** أي غير الموطوءة **(قوله وعليه المهر)** أي مهرهما **(قوله الشبهة)** لان الطلاق ثبت بظاهر الجمين اه معنى **(قول المتن ولا بتعيين)** أي في الحلية الثانية لغير الموطوءة نهية بمعنى أي **(قوله للمهر)** أي في شرح ليس بيانا **(قوله بجزء المهر الخ)** عبارة لغني والنهاية والاسنى واللفظ للاول ولأنه بين الطلاق الموطوءة مهرها المهر فوضه كلامي لوض وأمله انه لا حد عليه وان كان الطلاق تاما وهو للمعدون زوج في الاول لا بعد كافي الاولى للاختلاف في وقت الطلاق وله أن يعنفه الموطوءة اه **(قوله سائر الخ)** أي هو احاز من المشتري أو فخص من البائع **(قوله في الطلاق)** الى قول المتن ولو ماتت في النهاية الاقوة أو قل هذه وهذا سائر الابهام **(قوله في الطلاق المعين)** عبارة لغني فيما اذا غلبت به بيان مطلقة معينة فانها اه **(قوله المعين)** سذكر كمرحمة زنته وأما المهر الخ **(قوله لها)** أهذه الزوجة الى قول المتن ولو ماتت في القى الاقوة أو هذه مع هذه الى المتن وقوله وشرق في الزوج **(قوله اعدم احتمال لفظ الخ)** ان قيل بل هو محتمل لان احداهما مفر مضاعف غير مقلص خصوص البصة الدال على الفردون سواء اذ مات من ذلك اه سم **(قوله حتى يبين)** يعني يغني اه رشدي وفيه نظر اه

وجه بان امساك الاجنبية امساك الزوجات اي ا- ا. كامل امساك الزوجات مجتمع ولا يميز امساكهما
امساك الزوجات الابائيات والعين والامساك الزوجات منحصص عليها (قوله قلت بقرخال) اقول قد
يقرب من ذلك هو الاحتياط بينهما كالاحتياط وامامنا في به ينبغي التأمل فيه (قوله فانها امرحس) فيه
نظر (قوله ويازمها) قال في شرح الروض وقضية كلامه كماله انه لاحد في الاولى اي وهي ما لو عين
الطلاق فيمن وطئها وان كان الطلاق بانها وظهر ظاهر الاختلاف في انها طلقت بالطلاق اولاً لكن حرم في
الافواه ان يحذفها بشارة الادب والاولى والفرق لا يخ (قوله المعين) يأتي حصره (قوله لعدم اجمال
الفتنة) ان قيل بل هو محتمل لان احدهما قد مضى فيه قلت خصوص الصيغة الدال على الفردون

(١٠ -) (شرواني وابن قاسم - ثامن)
اوردت هذه وهذه بل هذه اوهذه مع هذه اوهذه وشاروا واحدة هذه وشاروا اخرى (حكم بطلاقهما) طاهر لانه اقر بطلاق الاولى ثم
بطلاق الثانية فقبل اقراره لا وجه له كبريل فطلقا على ما باطننا المطلق الثاني فان توهم ما لم يطلق ابل احدهما لان منتهى ما باحد الا
يعمل ما لعدم احتمال النظم الاول في حق على ايهما حتى يمين

(۱۰ -) (شروانی و ابن قاسم) - نامن)

(١٠ -) (شرواني وابن قاسم - ثامن) فهو بيان لغرضه والله اشبع ارجع عن اودنه الباقية (أو) قال سمي البها (أودت هذه وهذه بالهذه) أو هذه مع هذه أو هذا وأشار لوجه واحد هذا وأشار لآخر (حكم بطلاقهما) طاهر لانه أقر بطلاق الأولى ثم يطلق الثانية فيقول اقراراً لاراء جوعه زيد كبريل فطلقا على ما بابنا طلاقاً للمتيقن بأن قوله ما لم يطلقه على أحد اهما لان منتهى ما باحد اكلما يعمل ما لعدم احتمال النظر لأدنى شيء على إيهام حتى يبين

وبقرى بن هذا وأما في هذه مع هذه أن ذلك من حيث الظاهر فتأبى التعليل عليه وهذا من حيث الباطن فعملنا بقصة التهمة المرافقة
للفساد من الخاتمة ونخرج بما ذكر (٧٤) هذه ثم هذه أوفيهذا فطابق الأولى قطعاً لانهصال الثانية بها وهو مرجح قوي في نظري مع

تضمن كلامه للاعتراف

بهما أو هذه بعده أو

هـ ذهاباً وهذه مطلق

الثانية فقط أو قال هذه أو

هـ ذاهية - راجعاً لهما وأما

المبهم فالمطلق هي الأولى

مطلقاً لانه إنشاء لاختيار

لاخبار وليس له اختيار

أكثر من واحد ولو كانتا

أو احدهما مقول بيان

وعين) والمطلق بأن

(يقب مطالبته) أي

المطلق بالبيان أو التعيين

فهو مصدر مضاف للمعقول

ويؤيده ذلك قول (البيان)

سكم (الأثر) وان لم ير

احدهما بقدر الزوجة

لكونها كناية عن توافقي

البيان ولاه قد ثبت في

احدهما ما يقتضي وقوع

من مال كل أو التمتع نصيب

زوج أن لو زنا فاذن أو

عين لم ير من مطابقة ثانيا

بل من الأجرى ثم إن نازحه

ووثها ونسكل عن العي

سأفوا لم ير (فولمان)

الزوج قبيل البيان أو

التعيين سواء ما تناقروا أم

بعده أم احدهما قبله

والأخرى بعده أو لم تمت

واحدة منهما ما مات

احدهما سادون الأخرى

(فالظاهر قبول بيان واثرة)

لانه اخبار يمكن وقسوف

الوارث عليه تغير أو رتبة

(لا) قبول (تعيينه) لانه اختيار شهوة فلا تدخل الوارث فيها

وأما ما به يقوم فانه في التعيين انما هو في الأصل

ربيع أو غير وقت بكل حال إلى الأصل خلف زوجة أو أكثر أو بعدهما أو بينهما قبل لانه قد يكون له غرض في تعيين احدهما للطلاق

الموضوع للطلاق المعين فحق التعبير بالبيان (قوله بن هذا) أي قوله أما باطناً فالمطابقة للتو بفان فو هما
لم تطلق الخ (قوله بما ذكر) أي بالعرف بالواو وبزوجه هذه ثم هذا أي بالعنف بتم وألفاء (قوله
أو هذه بعده ما الخ) أو هذه بعدهما هذه وهذه قبل هذه فالأمر بالواو أي المطلقة اه معنى (قوله
طالقت الثانية) أي المثار بالثاننا (قوله وأما المهم الخ) قسم قوله في الطلاق المعين اه عش (قوله
مطابقاً) أي سماع عطف بالواو أو بغيرها اه معنى (قول المتن قبل بيان) أي الجمع بين تعيين أي للمهمة
(قوله والطلاق بان) إلى قوله هذا ما مشافى النهاية وكذا في المفسر الأقوة وان لم يرث إلى لانه ثبت (قوله
بان) أي أو رضى وقد انقضت العدة بظاهر واضح اه سبب دع (قوله بالبيان) جزاءاً والتعيين على
المذهب لبيان حال الأثر لانه قد ثبت لونه الخ اه معنى وهذا أحسن من صيغ الشارح إلا أني أنفا
(قوله وان لم يرث احدهما الخ) هذا لا يتأتى إذا مات احدهما التي لا يرثها فقط سم ورشدي (قوله
لكونها كناية) أي ومع ذلك طالب بالبيان أو التعيين فان بين أو عين في المسلم يرث من الكناية أو في
الكناية ورث من المسألة اه عش (قوله ولاه الخ) صلت قوله أنفا فالخ اه ورشدي (قوله
فوق الخ) مستأنف اه رشدي (قوله ثم نازع الخ) هذا انما يظهر في البيان اه سم عبارة
الغنى والروض مع شرحه ثم ان لوى معه يتعين في واحدة فالورثة الأخرى تحمله لانه لم يردها بالطلاق فان نسكل
حاجوا ولم يرث منها كالأول من الأولى إذا كانت مستترة لان العي المرددة كالأول وان حذف طالبه بكل
المهر ان دخل بها ولا طالبه بنصفه في أحد وجهين فظهر ترجمته لهما ثم عزم المذكور بنسكون استحقاق
النصف وان عين في المهم فلا اعتراض لورثة الأخرى عليه لان التعيين بالاختيار وان كذب ورثة المطلقة
يعني الميتة تطلق فلهن تحمله انما المطلقة وقد أقره ابارت لا يدعيه واحد وأعله مهر استقر بالموتان لم
يدخلها اه وقوله ما وان حلف إلى قولهما وان عين في الخ في النهاية مشبه (قوله ونسكل عن العي) انه لم
يردها اه سم (قول المتن فالظاهر قبول بيان واثرة الخ) فان توقف الوارث في التبيين بان قال لا أعلم واث
الزوج قبل الزوجتين وقف من ترك ميراث الزوجية بينهما حتى يطمع أو يطمع ورثتها بعد موتهما وان
ما تناقروا وقف من ترك ميراث الزوجية وان مات الزوج وقامت واحدة منهما قبله ثم الأخرى بعده وقف
ميراث الزوج من تركها أي الأولى وقامت الزوجية بينهما من تركه حتى يحصل الاصطلاح ثم ان بين
الوارث الطلاق في الميتة منهما أو لا قبل لاضارونه نفسه لحرمانهم من الأثر والشر كالأخرى في ارثه وقبلت
شهادته بذلك إلى باقي الورثة أو بين في المنازعة أو كانت باقية فلورثتها الأولى أو لها في الثانية تحليف على
البيان وموته فلهما ولورثة الميتة كسك تحليف على نفي العلم ان موته طلقه ولا يقبل شهادته أي وارث
الزوج على باقي الورثة أي ورثة الزوجية بطلاق المنازعة للتمتع بمهر النصف بشهادته اه ورض مع شرحه
ولو شهد اثنتان من ورثة الزوج ان المطلقة فلا تقبلت شهادتهما مات قبل الزوجتين لان اتفاق التمتع بخلاف
ما لو اتانته ولو مات بعدهما قبل الوارث واحدة فالورثة الأخرى تحمله لانه لا يعلم ان الزوج طلق مورثهم
اه (قوله هذا ما مشافى الخ) اعلم ان الحق المحل وصاحبي الغنى والنهاية آخر وأما في المتن وساقوا ما قبله

ما زادنا من ذلك (قوله وان لم يرث احدهما الخ) هذا لا يتأتى إذا مات احدهما التي لا يرثها فقط (قوله
ثم ان نازع الخ) هذا انما يظهر في البيان (قوله ونسكل عن العي) أي لم يردها (قوله ونسكل عن العي)
قال في الرض وان حلف قال في الرضة طالبه بكل المهر ان دخل والا قبل بطلانها بالكل الاعتراف انما
زوجها بنصفه ثم عزم أي مطلقاً أي قبل الفسخ لوجهان وفيه نظر لانه اذا حلف ورث نصف المهر أو ربه
فلا يبايويه البماز ادعى لورثه اه قال في شرحه وفيه النظر بان المراد بمطابقتهم بكل المهر أو بنصفه

الشارح
وأما ما به يقوم فانه في التعيين انما هو في الأصل خلف زوجة أو أكثر أو بعدهما أو بينهما قبل لانه قد يكون له غرض في تعيين احدهما للطلاق

الشارح عن مقتضى الرخصة اصلها مساق الاقوال الضعيفة اه سديمر **(قوله)** وفيها اذا كانت الى قوله
 خلافا للعراقين في النهاية الاقوله ونازع الى رويحت **(قوله)** وأجمعت المطابقة) أي وما قبل التعيين اه
 سم **(قوله)** لا رت) أي لا بأس من تعيين المطابقة الغرض انه مات والتعيين لا يقبل من الوارث اه عس
 عبارة السديمر أي لانه لا يقبل تعيين الوارث فلا تتعين المسئلة فلاز وجب ولا تورث بين مسلم وكافر ولعل هذا
 على غير ما مر عن الرخصة واسلمها كذا قال الفضل الحنفي وما راجع معتبر ويؤيد ان قول الشارح وفيها
 الخ كان متصلا في أصل الشرح بقوله لانه اختيار شهوة فلا تحصل الوارث ثم الخ بقوله بعد ذلك في الهامش قوله
 هذا لما مشي الخ وهذا الصنيع يؤيد ان قوله وفيها الخ مفرغ على المتن كما كان اللقب بالشرح ان يشبه على ذلك
 بعد الخاق عامر فليشأ مسلم اه أقول وكذا صنيع النهاية مخرج فان ذلك مفرغ على المتن **(قوله)** أي من
 استقدمه) الى قوله فان قلت في المنفى الاقوله ولا يؤجر الخ كما وقوله ونازع الى رويحت **(قوله)** وطيه
 نفقتهما الخ) عبارة الغني وطه منطقة تز وتزوجك العبد حيث لا كسبه اه **(قوله)** ولا يؤجر الخ (كم
 أي لنفق عليه من أحره أي ولو أرا إذا اكتسب لنفسه فسد دعونه منه لان الأصل بقائه الرق حتى يثبت
 ما يزيله فلا اكتسب باذن من السيد أو بدونه فثبت ان ينفق عليه من كسبه لانه اما يملك على الرق فكانه
 للسيد والمنطقة واجبة عليه وما عتق ناله له ونفقته على نفسه وما ادعى قدر النقطة ونفقته على ان يثبت
 الحال اه عس **(قوله)** أي من صدقه) أي العبد **(قوله)** وحكيه بقره) أي والطلاق اه معنى عبارة عس
 أي قطع الرأه باعتراف موافق العبد بحلله اه **(قوله)** أو في العتق) صلف على قوله في الطلاق **(قوله)**
 وحكم بالطلاق) أي ويعتق السيد أيضا عس ومعنى **(قول المتن)** فان مات) أي قبل بيانه **(قوله)** ويرث
 العبد) صلف على بسط الخ **(قوله)** ولو عكس) أي بان يسن الخلف في العتق اه عس **(قوله)** لا انصراره
 بنفسه) أي يشير بكلمة الرق التي ذكرها كونه اوجه المصلحة اه كردى **(قوله)** فيه) أي في قولهم ولو عكس
 قبل الخ **(قوله)** تغلا) تميز بحول عن المضاف الاصل نازع في نقله أو بفعله وطلاق مجازي وبالأصل زنا
 تغليا **(قوله)** عا يرويه) أي ينقل وروى من حفظ الخ زهر الوارث فانه مثبت للعتق والمنكر الغير الحافظ ناف
 له والمثبت مقدم على الثاني اه كردى **(قوله)** ان من حفظ) أي يحفظ على من لم يحفظ **(قوله)** ومعنى عا
 الخ) صلف على قوله تغلا عا الخ **(قوله)** ان تصورانه ندلا ضره) أي ككون الزوجة كتابية والزوج مسلم
 وما ياتي في بحث الباقي **(قوله)** وبحث البقي الخ) معتد اه عس **(قوله)** أخذ من العلة) وهي قوله
 لا ضراره بنفسه اه سم **(قوله)** تنصده) أي قولهم ولو عكس قبل **(قوله)** على المتدين) شامل لما اذا
 حدث الدين بعد المولت كان محققا بعد اعداها فقلت بهماشي بعد المولت بعد تعيين الوارث اه عس **(قوله)**
 والأقرع الخ) يتأمل هناك ان الأقرع لا يضمنه وان لم يكن عليه دين اللهم الا ان يرداه اذا قرعت برق
 ووفيه الدين وعلى هذا فصل تطلق فيه نظر فخر اه سم عبارة الرشدي قضيت ان القرعة تؤثري
 الرق لكن يأتى في ريبا خلافا اه وثوله لكن ساق الخ أقول يمكن تخصيصه بقصر ما هنا كما راجع
 سم ما شره إليه **(قوله)** فنظروا هنا الخ) أي بحث لم يقبلوا بيان الوارث وقوله ولم ينظروا البها الخ أي حيث
 قبلوا بيانه مع احتمال أن يكون له غرض في تعيينه واصلت بينهما ككونها كتابية والاخرى مسلمة اه عس
(قوله) في بعض ما مشهورة قوله الخ) أي كما إذا تميز ما بين الوارث المبينة بقوله الطلاق اه سم **(قوله)**
 مطالبتهم بشي من ذلك وأقر الويهين المذكورين تائيهما لعم انهما مطابقة فهم يشكرون استحقاق
 النصف اه **(قوله)** وأجمعت المطابقة) أي وما قبل التعيين **(قوله)** لا رت) أي لانه لم يقبل تعيين الوارث
 فلا تتعين المسئلة فلاز وجب ولا تورث بين مسلم وكافر ولعل هذا على غير ما مر عن الرخصة واسلمها **(قوله)** والا
 اقرع الخ) يتأمل معناه فان الأقرع لا يضمنه وان لم يكن عليه دين اللهم الا أن يرداه اذا قرعت برق ووفى
 منها الدين وعلى هذا فصل تطلق فيه نظر فليحذر **(قوله)** ولم ينظروا البها في بعض الخ) أي كما إذا مات بينهما
 وبين الوارث المبينة بعدهم الطلاق

كتابية والاخرى والزوج
 مسلمين وأجمعت المطابقة
 اوت **(قوله)** قالان كان) اذا
 الطائر **(قوله)** غرايا فاصرا
 طالق وال) يكن غسرا
(قوله) حرويه) حال
 الطائر وقع احدهما معهما
 وحشيت **(قوله)** منع منهما) أي
 من استقدمه والصرف
 فية ومن التقي بها (الى
 البيان) لعم زوال ملكه
 عن أحدهما وعبه نفقتهما
 الى البيان ولا يؤجر الخ كما
 واذا قال حشيت في الطلاق
 طلق ثم ان صدقه فذلك
 ولا يخفى عا يسمون كذبه
 وادعى العتق حلف السيد
 فان حلف السيد وحكم
 بعقده أو في العتق عتق ثم
 ان صدقه فحكمه وان
 كذبه ونكح حلف وحكم
 بطلاقها **(قوله)** فان مات لم يقبل
 بيان الوارث على المذهب
 انهما المطابقة حتى يسقط
 آثارهما برق العبد لانه منهم
 في ذلك ومن ثم لو عكس قبل
 قطع لا ضراره بنفسه ونازع
 فيه الاسنوي والخالفة لا
 بما روي أن من حفظ ومعنى
 بما روي انه انصراره بنفسه
 هو الغالب فلا نظر في سقوط
 أنه قد لا يضره ويبحث
 البقيتي أخذ من العلة
 تعديده بما إذا لم يكن على
 المتدين والأقرع نظر
 لحق العبد في العتق والمثل
 في الرق لو في منه دين فان
 قلت لم ينظروا هنا الى التهمة
 فكذلك لم ينظروا البها في
 بعض ما مشهورة قوله فالأنه

مقول بيان وارثه فالتامها انطهر باعتبار ظهوره ورفعته في كل من الطرفين المتعارفين وانما فاعطاهما فيمكن التوصل به الى الحق وهو القرعة
فخرج غير ختمه وتلا كذلك ثم (بل (٧٦) يصرعن العبد والمرأة) كما خرج القرعة لعبد لتأثيرها في العتق وان لم تؤثر في الطلاق

لا ينفصل (أي التهمة (قوله) انطهر باعتبار ظهوره ورفعته (الخ) ولما انقضت باب البعض الذي كور كذلك (قوله)
فخرج غيره (أي غير ذلك العاري) اه رشيدي (قوله) كما خرج القرعة (ال) قوله ولا ينصرف في المعنى الا
قوله كما يقبل الى التمس (قوله) اذ هو (أي العتق (قوله) اذ اصدقت على الخنث (عبارة للمعنى اذا اصدقت ان
الخنث فيها اه (قوله) لكن الورع (الخ) يظهر أنها اذا اذابت سألوك سبل الورع فلا بد من صورة تخلص
منها للورثة حتى يصير ملكهم قطعاً وان ترك خلافه ثم قصه هذا الصنيع اتمها اثر لكن الورع
تركمه عبارة عن الورع وان خرجت له يصرن الزوجات استمر الاشكال ووقف اربن والاولى لهن تركه
للو ثنائيتين وافرشار جموهو أي الشارح تابع في ذلك الزكشي فانه تعقب بخلافه تعبير أصلي للورثة
حيث قال وان خرجت القرصة على المرأة تطلق لكن الورع الخ فلما خرج غير أيت في شاشه تان قاسم على
شرح المتبع فانه قوله والورع الخ هو قسم ان لها الاثنتين سيدا الى الميراث وليس مراد فان الاشكال مسنر
كلمه صريح بالبرسي ويمكن ان يقال المعنى ترك الميراث ان تعرض عنه وتجب حسبته بالقرعة لئلا يكونا من
أبناء الجسد ولا يوقف لها شيء فلما تأمل اه وفي شاشه الزايدة على ذلك مانعة ويمكن جعل كلام الشارح
على صورة خروج القرعة على العبدائيتين اه سديع أقول وقد عرفت ما دعاهن ان قصته هذا الصنيع
المرثول الشارح الا في حق الإهم الخ تأمل (قوله) فبقي الإهم (كان) ولا تعداد القرعة اه اسنى
(قوله) ولا ينصرف الورث فيه) وينبغي عدم وجوب النفقة عليه لانه لا يقع دخوله في ملكه وتكون في
بيت المال ثم على مسامر المسلمين اه عرش (قوله) فيك التصر في (الخ) الاولى فيك قطعاً التصرف في
غير نصيب الزوجة من المال الخ

(فصل في بيان الطلاق السني والبدعي) (قوله) وهو الجائر (ال) قوله فعله في النهاية وان قوله يتحلف
معدني في المعنى الا قوله أوماكم عليه قوله لكن بحثنا الى وطلاق مخيرة وقوله نكاحاً أو شبهة وقوله وان
سنة الى التمس وقوله وقد عرفت ذلك وقوله ونظير ان عرأى وتضرع هو قوله يوجد زمن البتة قطعاً (قوله)
فلا واسطة بينهما (أي السني والبدعي اه عرش (قوله) على أحد الاصطلاحين (الخ) الاولى هذا أحد
الاصطلاحين والمشهور خلافه فعله (الخ) عبارة عن وفيما اصطلاحاً أحدهما هو أخصياً ينقسم الى سني وبدعي ولا
بدعي وحري عليه المصنف حيث قال الطلاق سني وبدعي وتأنها هو أو أشهر ينقسم الى سني وبدعي ولا ولا
فان طلاق الصغيرة والايسة والمتعلقة التي استبان جملته من غير المدخول له الا سنة فيها ولا بدعة
(تنبيه) قسم جمع الطلاق الى واجب كطلاق المولى وطلاق الحكيم في الشقاق اذا أباؤهم سدوب
كطلاق زوجة غير مستقيمة كسبته الخلق أو كانت غير عذبة ومكرهه كسبته الحال وأشار الامام الى
الباح بطلاق من لا يم ولا يسمع نفسه وتنتهم غير استمتاع به أو حرم كطلاق البدعي كما قال ويجرم
البدعي اه (قوله) فعله (أي المشهور (قوله) طلاق الحكيم (الخ) مبتدأ آخره قوله لاسنة فيما (الخ) (قوله)
أوماكم عليه (أي على المولى اه سم (قوله) بانه (الخ) الباعية اه سم (قوله) وطلاق مخيرة (عطف
على طلاق الحكيم وقوله ومختلفة (الخ) وقوله ومعاق الخ توه وصغيرة (الخ) عطف على مخيرة (قوله) كيان)
أي أنفاً قبيل قول المولى قبل (قوله) له (ال) التبرير راجع الى الوطء لا الزوج والافتقار الى العطف
شبهة على غير من لا على نكاح ولو حذف لفظه سلم عن التكاث (قوله) نكاحاً أو شبهة) وسأيت حل
الزنا في الحاشية اه سم (قوله) (أي الطلاق تنازع فيما للمعدن وقوله كيان أي في شرحه لم يظهر حل

(فصل في بيان الطلاق السني والبدعي) (قوله) فعله (أي على المشهور وقوله على أي على المولى (قوله)
بانه المبيح) الباعية (قوله) نكاحاً أو شبهة) وسأيت حل الزنا في الحاشية (قوله) في التمس

مع تمكن من الفتوى وطلاق مخيرة تأم يقع في طهر محقق ولا يحض بمحقق ومختلفة في نحو حبس ومعاق طلاقاً باصطفاً (قول)
وجدت فيه كياناً في صغرة موأتم من ظهر جملته من نكاح أو شبهة لا يستقيم ولا بدعة (ويجزم البدعي) لاضرارها وأضرارها
أو الولد به كياناً (وهو زمان) أحدهما

(طلاق) مخير وان سبقه طلاق في طهر قبله (في حيض) أو نفاذ منسوسة أي موطوءة ولو في البر أو وسد نخله ما لم يحرم وودع ذلك اجاعا ونظير ان غير الاعتراف باول العدة اذ يثبت عدمها لا تصحبه منها ومن ثم لا يحرم (٧٧) في حيض حامل عدتها بالوضع ويحث

الاذى حله في أم قالها

سبدها ان طلق الزوج

السوم فانت حرة سالت

زوجها عنه لاجل العتق

فطلقها لان دوما الى آخر

بها من تطول العدة وقد

لا يصح السد بعد او

جوت وكالتجس معلق بما

يوجد من البصة قطعها او

يوجد بها بخياره بخلاف

معلق قبله أو فيه بالاعلم

وجوده فيفسد جديلا

باعتباره فلا أثر فيه لكن

يقرب عليه حكم البدي

من ثبيل الحب وغيره

(وقيل ان سألته لم يحرم)

لرضاها بالتعويل والاصح

التصريح لانها قد سألته

كاذبة بظاهر شأنين ومن

ثم لو عتق فتوقعت العلم

بحرم كماله (ويجوز زناها

فيه) أي الحضي يعرض

منها ان يذللها المال شعر

باعتبارها لفرارها حالا

ومن ثم لم يطبق بطلانها

الاجنبي كماله (لا) خلع

(اجنبي في الاصح) لان

خاملا لا يقتضي انحطارها

السبه (ولو قال أنت طالق

مع) أو في أو عند مثلا (آخر

حضتك) أو قال آخر

صدقة طلاق آخر (ففي

في الاصح) لاستعانة

الشروع في العدة (أو)

أنت طالق (مع) ومثلها

ما ذكر (آخر طهر) عنه

كأنه عليه قوله

(لربطها فيه على المذهب)

لانه لا يستحب العدة (و) ثانيهما (طلاق في طهر وطئ فيه) ولو في البر بناء على امكان

(قول المتن طلاق في حيض) قال في شرح الروض ولو في عدة طلاق رجعي وهي تعد بالانقضاء انتهى وهو مبنى على الضعيف من استئناف العدة حيث نهاية ومعنى وسم (قوله وان سبقه ما قبله) لعله مبني على انه اذا طلق في العدة استؤنفت اه سم أي هو وضعف كجاء نفا (قوله أي موطوءة) أي التي في النية (قوله أو سدت نخله ما لم يحرم) هل ولو في البر أو سدت ما قبله سم على ج والاقرب ان لم تأت في شرح الروض انصرح به بباريه أو استدخلت ما لم يحرم ولو في حيض قبله أو قبله اه عش عبارة السيد عمر هل الاستدخال في البر كالوطء محل تأمل ثم رأيت قول الشارح لا تأتى بناء على امكان العلق منه انتهى وهو يقتضي ان الاستدخال كالوطء انتهى (قوله وقد قيل ذلك) انما يقيد به القول المصنف يحرم الخ والافاسم البديع موجود ولو مع عدم العلم كغيره ظاهر اه رشدي (قوله فيها) أي المعلقة في الحيض وقوله منها أي العدة (قوله عدتها بالوضع) مفهوماً من ان كان حامل من شبهة أو من وطء زناحرم وسيأتي حكم ذلك في قوله ومنه أيضاً لو تسكن حامل من زنا اه عش (قوله ويحث الأذرى الخ) وهو حسن اه معنى عبارة عش معناه اه (قوله فيه) أي الطلاق (قوله وكالتجس الخ) عبارة النهاية والمغني واحترزنا بالخبر عن المعلق بدخول البر أو مخالفة يكون بدعا لكن ينظر لوقت الدخول فان وجد حال الطهر فسخي والا فبدي لان في هذه قال الرافعي ويمكن ان يقال ان وجدت البصة باختياره ثم بايقاعه في الحيض كأنشأه الطلاق فيه قال الأذرى انه ظاهر لاشك في بوليس في كلامهم بخلافه اه (قوله بخلاف معلق الخ) هذا قد يشعل ما يأتي آنفاً عن المغني عن الأذرى (قول المتن ان سألته) أي الطلاق في الحيض فما يتوقف وهل سألته ذلك يحرم الظاهر السيد عمر (قول المتن لم يحرم) ولو علق الطلاق باختياره فما أتته في حال الحيض باختيارها قال الأذرى فيمكن ان يقال هو كالموطوءة سألها أي فصرم وهو ظاهر اه معنى زائد النهاية أي حيث كان بعد وجود البصة في حال البصة اه قال عش قوله قال الأذرى الخ معناه اه وقال السيد عمر قوله أي حيث كان بعد الخ هذا لا يتبدل بعينه ولا بالافاسم الطلاق القريب بمشكل اه (قوله لرضاها) أي قوله لا ما قد سألته في المغني والى قول المتن فلو طئ الخ في النهاية لا بأساً بمصلحة (قوله ولو تحققت فيها الخ) أي كان قد فعلت عرضاً أو دللت فر يتوقف على ذلك اه عش (قوله أي الحيض) أي أرى النفس اه معنى (قوله ومن ثم لم يطبق بطلانها) أي لو أدلت الاجنبي فان يحتلها بظهور ان يقال ان كان بماله فاستحلها والافوه كأنه لا يصح في رواية قال عش قوله ان كان عا أي ان كان لا ذات في انحطاطها بالهاوان اختلف معناه لان ادخلها على الوجه المذكور صحق لرغبها اه (قوله لا تلحق اجنبي) أي فصرم لان فيما علق على المعنى واضرا بالغير اه سيد عمر (قوله لان خلعه) أي قوله ويحث ان الرفع في المغني القوة أو عندئذ وقوله بناء على امكان العلق منه وقوله من لم يعلمه وسلم الى لانه قد ثبتت (قوله ما ذكر) أي في أو عند اه عش (قول المتن لم يسطأ فيه) قد يقال ما قد ثبت هذا القيد بعبارة أسهل (قوله ما بعده) (قوله ان علمه) أي الاستدخال وقد علم من الرشد ان العلم قيد العدة لا للتسمية بالبدي

طلاق رجعي (وهو مبنى على الضعيف من استئناف العدة حيث نذر) (قوله وان سبقه طلاق في طهر قبله) لعله مبني على انه اذا طلق في العدة استؤنفت (قوله أو سدت نخله ما لم يحرم) هل ولو في البر أو سدت ما قبله سم على ج والاقرب ان لم تأت في شرح الروض انصرح به بباريه أو استدخلت ما لم يحرم ولو في حيض قبله أو قبله اه عش عبارة السيد عمر هل الاستدخال في البر كالوطء محل تأمل ثم رأيت قول الشارح لا تأتى بناء على امكان العلق منه انتهى وهو يقتضي ان الاستدخال كالوطء انتهى (قوله وقد قيل ذلك) انما يقيد به القول المصنف يحرم الخ والافاسم البديع موجود ولو مع عدم العلم كغيره ظاهر اه رشدي (قوله فيها) أي المعلقة في الحيض وقوله منها أي العدة (قوله عدتها بالوضع) مفهوماً من ان كان حامل من شبهة أو من وطء زناحرم وسيأتي حكم ذلك في قوله ومنه أيضاً لو تسكن حامل من زنا اه عش (قوله ويحث الأذرى الخ) وهو حسن اه معنى عبارة عش معناه اه (قوله فيه) أي الطلاق (قوله وكالتجس الخ) عبارة النهاية والمغني واحترزنا بالخبر عن المعلق بدخول البر أو مخالفة يكون بدعا لكن ينظر لوقت الدخول فان وجد حال الطهر فسخي والا فبدي لان في هذه قال الرافعي ويمكن ان يقال ان وجدت البصة باختياره ثم بايقاعه في الحيض كأنشأه الطلاق فيه قال الأذرى انه ظاهر لاشك في بوليس في كلامهم بخلافه اه (قوله بخلاف معلق الخ) هذا قد يشعل ما يأتي آنفاً عن المغني عن الأذرى (قول المتن ان سألته) أي الطلاق في الحيض فما يتوقف وهل سألته ذلك يحرم الظاهر السيد عمر (قول المتن لم يحرم) ولو علق الطلاق باختياره فما أتته في حال الحيض باختيارها قال الأذرى فيمكن ان يقال هو كالموطوءة سألها أي فصرم وهو ظاهر اه معنى زائد النهاية أي حيث كان بعد وجود البصة في حال البصة اه قال عش قوله قال الأذرى الخ معناه اه وقال السيد عمر قوله أي حيث كان بعد الخ هذا لا يتبدل بعينه ولا بالافاسم الطلاق القريب بمشكل اه (قوله لرضاها) أي قوله لا ما قد سألته في المغني والى قول المتن فلو طئ الخ في النهاية لا بأساً بمصلحة (قوله ولو تحققت فيها الخ) أي كان قد فعلت عرضاً أو دللت فر يتوقف على ذلك اه عش (قوله أي الحيض) أي أرى النفس اه معنى (قوله ومن ثم لم يطبق بطلانها) أي لو أدلت الاجنبي فان يحتلها بظهور ان يقال ان كان بماله فاستحلها والافوه كأنه لا يصح في رواية قال عش قوله ان كان عا أي ان كان لا ذات في انحطاطها بالهاوان اختلف معناه لان ادخلها على الوجه المذكور صحق لرغبها اه (قوله لا تلحق اجنبي) أي فصرم لان فيما علق على المعنى واضرا بالغير اه سيد عمر (قوله لان خلعه) أي قوله ويحث ان الرفع في المغني القوة أو عندئذ وقوله بناء على امكان العلق منه وقوله من لم يعلمه وسلم الى لانه قد ثبتت (قوله ما ذكر) أي في أو عند اه عش (قول المتن لم يسطأ فيه) قد يقال ما قد ثبت هذا القيد بعبارة أسهل (قوله ما بعده) (قوله ان علمه) أي الاستدخال وقد علم من الرشد ان العلم قيد العدة لا للتسمية بالبدي

كأنه عليه قوله (لربطها فيه على المذهب) لانه لا يستحب العدة (و) ثانيهما (طلاق في طهر وطئ فيه) ولو في البر بناء على امكان العلق منه كالوطء أو استدخال المغني المحرم ان عليه نظيره

(من قد تحبل) لعدم صغرها أو ما هنا قول يظهر رجل القوله صلى الله عليه وسلم في حديثه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت إذا ظهر حمل فان الإنسان قد يسمع بطلاق الحامل وقد لا يسمع له ودهاءه تضرر وهو والودوس البدعي أيضا طلاق من لها بعد قسم قبل وفاتها أو استرضاءها بحث ابن الرضا (٧٨) سؤالها هنا يسير واما في الاخرى بل بحث القطع به وتبعه الزركشي لتفخيمه الزنا باسقاط حقه

وليس هنا تطويل بل عدة ومنه انه اذا ما لم ينكح حاملا من زنا وطئها لانها لا تشرع في العدة ابعد الوضع فيه تطويل بل عظم عليها كذا قالوا منها ما يحل فيه من تحض حاملها فغلب ما من تحض حاملها فتنقض عدها بالافراء كما ذكره في العدة فلا يحرم طلاقها في طهر لم يلقاها فيه اذا تطويل بل حثت فادفع ما اطالبه في التوضيح من الاعتراض عليها ثم فرضهم ذلك فمن نكحها حاملا من زنا قد وثقته انها لو زنت وهي في نكاحه فحلت جازة طلاقها وان طالت عدتها لعدم صير النفس على عشرتها حيث نكحها وهو يحتسب بل نكحها ولو وطئت زوجها بشبهة فحلت حرم طلاقها حاملا مطلقا لتأخر الشروع في العدة وكذا لو لم تحصل وشرفت في عدة الشبهة ثم طلقها وقدمه عدة الشبهة على الضميمة (فلا ولو طئ خاتنا وطئها فطلقها) من تفسير وطئها طاهر (فبدعي في الاصح) لاحتال عداؤها من ذلك الوقت وبشبهة الجبض مما دفعته الطبيعة وبما تقر وعلم

البدعي على الاصطلاح الاول ان يطلق حامل من زنا لا تحيض أو من شبهة أو يعلق طلاقها بجبض بعض نحو حبس أو بآخر الطهر ظهر أو يطلقها مع آخره أو في نحو حبس قبل آخره أو يطلقها في طهر وطئها أو يعلق طلاقها بجبض بعضه أو وطئها في حبس أو نفاس قبله أو في نحو حبس طلق مع آخره أو عاقبه والسبي طلاق موطر أو نحوها وقد باقره بتدقيقه

(قول المتن من قد تحبل) انائب فاعل وطلق اه معنى (قوله لعدم صغرها الخ) عبارة الغنص وخرج عن قد تحبل الصغيرين والابنة فانها لا تستر ولا بدعي في طلاقها اه أي على الاصطلاح المشهور (قوله أو بآسها) هل العقم التي تكررت زوجتها رجال ذوى النسل ولم تحبل منهم كالا يستلان حملها بمنع عادة أولا لانها في منقلا تامل ويجوز ان يكون عدم حملها من الزوج السابق لما منع غير العقم عمل تامل فان قلنا بالاول يأتي تقدير في الزوج الذي يسلم من نفسه العقم فلا يرجع اه سددع اقول والثاني هو الظاهر (قوله قبل وفاتها الخ) متعلق بطلاق (قوله وبحث ابن الرضا) الى قوله وليس هنا طلق بل عدة تعقبه النهاية بمناسه لكن كلامهم يخالف اه وقال ع ش قوله لكن كلامهم الخ معتمد اه أي فالطريق ان تستقط حقه من القسم اه (قوله ان سؤلها) أي بغير مال اما به فلا اشكال في انه يسير كاهو ظاهر اه سم (قوله ومنه أيضا) الى قوله فان دفع في المعنى الاول لم يلقاها فيه (قوله ما لو نكح الخ) أي طلاق من نكح الخ (قوله لانها لا تشرع في العدة الخ) أي كافي شرح الروض وفيه نظر بل ينبغي انه اذا سبق حل الزنا حبس أو نفاس حسب زمن الحمل فراجع حلفت بعده فلا وجه لكونه بدعي اه حلي عبارة ع ش بعد خاتمة في امشكال تعليل الشارح المذكور وبما يشكاه بكلام سم في كلب العدد ثرا ليعض ان انما هو صور بما اذا لم يسبق لها حبس أو ما من سبق لها حبس فلا يحرم طلاقها من مدة حبسها اصدق عليها انها طهر بحيثوش بدعي فحسب لهما قرأ اه (قوله ابعد الوضع) أي والنفس اه معنى (قوله وبعده) أي ما قاله هنا (قوله لم يلقاها فيه) شامل هذا القيد مع انه لا يمكن حملها من الوطع مع كونها حاملا والطلاق والحالة هذه لاوجب تطويلا سم على ج وهذا القيد اسقط في بعض نسخ الشارح اه رشدي وتقدم ان المعنى أسقطه أيضا (قوله عليها) أي الشفيعين (قوله وهو محتمل الخ) تدوتوف فيه بأنه اضرا من منعه وعدم صير النفس على العشرة بتداولها باحتجابها من تفسير طلاق فاعل الواجبه الاخذ بالاطلاق اه سددع ر ولعله لم يطلع على ما ياتي للشارح من غير تعقب عن النهاية والالكان يعز به اليه (قوله بل في طاهر) غير ان كلامهم يخالفه في المظنور اليه تضررها لانفسه اه نهاية قال ع ش قوله غير ان كلامهم يخالفه معتمد اه (قوله ولو وطئت) الى قوله وكذا لو تحبل في المعنى (قوله مطلقا) أي سواء كانت تحض أم لا اه ع ش (قوله في العدة) أي عدة الطلاق (قوله من غير وطئها) الى قوله وبما تقر في النفس والى قول المتن من طلق بدعي في النهاية (قوله طاهر) حامل من ضمير وطئها (قوله مما دفعته الطبيعة) أي أولا وجهيته للخروج اه معنى (قوله وبما تقر) أي في المتن والشرح (قوله الاول) أي الانقسام الى سني و بدعي عبارة النهاية المشهور اه أي الانقسام الى سني و بدعي ولا ولا لعل الاول هو الاصوب (قوله ان يطلق حاملا) أي وقد نكحها حاملا (قوله لا تحيض) أي في مدة الحمل فقط وقوله أو من شبهة مطلقا تحض أولا اه حلي (قوله أو يعلق طلاقها) أي الحائل وكذا الضمائر لا تبة وقوله مع آخره أي آخر الطهر (قوله قبل آخره) أي آخر نحو الحبض (قوله بجبض بعضه) أي (قوله ان سؤلها) أي بغير مال اما به فلا اشكال في انه يسير و طلاقها بخلافه در (قوله لانها لا تشرع في العدة ابعد الوضع) أي لان الرحم معلوم الشغل فلا معنى للشروع في العدة مع ذلك اذا دلل على المعنى الزن مع ذلك على البراءة وانما شرعت فيها مع هذا لحلفت لعرضه فالحبض الذي من شأنه الله لا على البراءة بل الزنا في ينظر اليهم مع وجود الحبض فليتأمل (قوله لم يلقاها فيه) شامل هذا القيد مع انه لا يمكن حملها من الوطع مع كونها حاملا والطلاق والحالة هذه لاوجب تطويلا (قوله حرم طلاقها حاملا الخ) اعتمد در (قوله

وليس هنا تطويل بل عدة ومنه انه اذا ما لم ينكح حاملا من زنا وطئها لانها لا تشرع في العدة ابعد الوضع فيه تطويل بل عظم عليها كذا قالوا منها ما يحل فيه من تحض حاملها فغلب ما من تحض حاملها فتنقض عدها بالافراء كما ذكره في العدة فلا يحرم طلاقها في طهر لم يلقاها فيه اذا تطويل بل حثت فادفع ما اطالبه في التوضيح من الاعتراض عليها ثم فرضهم ذلك فمن نكحها حاملا من زنا قد وثقته انها لو زنت وهي في نكاحه فحلت جازة طلاقها وان طالت عدتها لعدم صير النفس على عشرتها حيث نكحها وهو يحتسب بل نكحها ولو وطئت زوجها بشبهة فحلت حرم طلاقها حاملا مطلقا لتأخر الشروع في العدة وكذا لو لم تحصل وشرفت في عدة الشبهة ثم طلقها وقدمه عدة الشبهة على الضميمة (فلا ولو طئ خاتنا وطئها فطلقها) من تفسير وطئها طاهر (فبدعي في الاصح) لاحتال عداؤها من ذلك الوقت وبشبهة الجبض مما دفعته الطبيعة وبما تقر وعلم

البدعي على الاصطلاح الاول ان يطلق حامل من زنا لا تحيض أو من شبهة أو يعلق طلاقها بجبض بعض نحو حبس أو بآخر الطهر ظهر أو يطلقها مع آخره أو في نحو حبس قبل آخره أو يطلقها في طهر وطئها أو يعلق طلاقها بجبض بعضه أو وطئها في حبس أو نفاس قبله أو في نحو حبس طلق مع آخره أو عاقبه والسبي طلاق موطر أو نحوها وقد باقره بتدقيقه

لأن أولئك المحجّين، بعد حصولهم هذا الذي دربه يمدح ما يسرع الرجوع عنهم، كانوا يبدل على وجوبها الذكون الشيء بمثل الواجب في خصوصية من خصوصياته لا يقتضي (٨٠) وجوبه وبقضية ثلث حصول المقصود بطلانها عقب الحضي الذي طلقه فيه قبل أن يطأها:

لوجوب قيامه مع أوله وبهذا الذي ذكرته الخ تم فقد قال الوجوب في مسئلة البصاق مأخوذة من النص عليه
سيد عمر **(قوله)** لان تلاوت المصحف قد حصل فيه ان المرء أتقصد ضرورت ولا بد اه سم **(قوله)** يندفع
ان قيل الخ الانفعال عما سجد كره لا بما ذكره فليتأمل اه سيد عمر عناية سم يتأمل ان دفعه عما
كره فانه غير ظاهر الآن يريد انه فهم ما ذكره ان دفعه الخ لم يخصه في أى الرحمة لخصه بالتوبة الا
انهذا يقتضى وجوب اجساد الامرين اه **(قوله)** اذ كرت الشئ غيرة الواجب الخ فمما به لا مسئلة
لرحمة يتسليم عدم النص بمقابلة قياس الاولى كما علم مما نقرر اه سيد عمر **(قوله)** قيل ان رطابها
متعلق بطاقتها **(قوله)** ليتمكن من القطع الخ هو وجه امره صلى الله تعالى عليه وسلم عاذ كروكان
ينبغي تأخيرها من قوله الا في الثاني لبيان حصول كراهة سيدى **(قوله)** والخ لم أى وقضية تلخيص
(قوله) كانهى الخ أى المحال **(قوله)** ولان تافى) أى بين قضيتي التمنى والتخير **(قوله)** لان الاول لبيان الخ قد
يقال الاول لا استحباب فيما لم يكن قان لا استحباب حصل بالرجعة ثم هو غير بين ان يفارق في الطهر وبين ان
يمسك فالقرنه قد ليس مندوباً ثم اذا أراد الفرقان فالسنة ان يزعم الخ الطهر الثاني فالاولي حيث ثبت ان يقول
لان الاول لبيان الحواجز والثاني لبيان الاستحباب نعم لوقال الشارح لان الاول لبيان حصول المقصود من
استحباب الرجعة والثاني لبيان حصول كراهة المقصود من استحباب الخ برعية شئ اه سيد عمر **(قوله)**
مبسوسة أى موطورة الى قول المتن وقال ان تطلق في النهاية لا تفرق أو لخرج الخ الى المتن وقوله ومن ثم رفع
الى المتن **(قوله)** أو بنفسه اه معلوم انها لا تكون الامموسة فلهذا لم يشدها كالخافض وقد يمتنع بجزاز
كون الجمل من غيره فليتأمل اه سيد عمر وقد يجب بان الطلاق في النفس بدعى مطلقا **(قول المتن)** ومع
في الحال) أى بان كانت في ابتداء الحيز معنى ونهاية أى ولا يقال انها لتاتلف الا اذا مضى أقل الحيز
حتى تتحقق الصفقة رشدي **(قوله)** فيقع عقب انقطاع دمها) أى لا يترقب على الانفصال نهايتها بوقوعه
(قوله) اتمام البطانية) أى فى الدم اه رشدي **(قول المتن)** ومنست) أى ولم ينظر جملها اه معنى **(قوله)**
أقول لها) أى لمن في طهر اه معنى **(قول المتن)** (يه) أى في هذا الطهر والاعس فيه أى في هذا الطهر
والى حيز فيه اه معنى أى ولم ينظر جملها **(قوله)** وهي مدخولها) تقدم ما بيني وبينه اه رشدي
(قوله) أى بمجرد الى المتن في المتن الاقوله بتبنيب الحشفة في هذا كله **(قوله)** ان انقطع الخ) أى ولم يصد

(قوله) لان توليد المعصية قد حصل) وفيما ان المرأة تضررت ولابد (قوله) يندفع ما قبل الخ) يتأمل انفاعله عاذا ذكره فانه غير ظاهر الآن يزيد انه انهم ما ذكره ان رفع الرحم لم ينقص حصوله بالتوبة فلهذا يجب الان هذا في معنى وجوب باعد الاسمين (قوله) وتضيق الملتصق حصول المقصود الخ) قال في الرض فان تراجع والبدة لحض السحبان لا يطلقه في الطهر منه أي لئلا يكون المقصود من الرجعة مجرد الطلاق وتكبيس عن الكحل بغير الطلاق ينهي عن الرجعة قال في الرض او كانت أي ادواجم وكانت البدة طاهر جامعها فمأى لوى حبس فيه لم يبين جملها لوى بعد الرجعة قلابا من طلاقه في الطهر الثاني والاي بان لم يراجعها الا بعد الطهر او راجعها فيه ولم يراجعها الا بعد الرجعة فلابد ان يطلقه الثاني لئلا تكون الرجعة طلاقا قال في شرحه ونظامه ان ذلك فحين طلق غير من لم تستوف دورهما ان القسم بخلاف من طلقه هذا الزم الرجعة له وفيها معها اه (قوله) في المتن وقالوا لحاض انت طالق لا بد الخ) قال بان غرضه على ان في التصحيح وحسب جعل قوله السنة او البدعة على الحالة المتضررة فقال اردت الا بقا في الحال فيسأل لانه غير مهم كما قاله ونقلا بعد ذلك عن المتولي انه لو قال له لم ين البدة عانت طلاقا فاسأنا او زمن السنة طلاقا لم يعلو في الواقع في الحال لم يقع ان اللفظ بنافي التنية فيعمل به لانه اقوى اه وسأيت ذلك في الشرح قريبا (قوله)

لاز فافع اضرار الطوليد
واخبره انه عسكه هاجنى
اطهر ثم بعض ثم اظهر
ليمنكن من التفسج هافى
الطوسر الاول ثم طاقنى
الثانى والاىكونا فاعقد
من الرجعة مجرد الطلاق
وكاينى عن نكاح قصد
به ذلك فعدك الرجعة
ولا تنافى لان الاول بيان
حول اصل الاستقبال
والثانى بيان حول كنه
ذوقه قال خافض بمسوسة
او نساء (انت طالق
البسدة) او البسرة و
طلاق البسدة واخرج
(وقع فى الحال) لوجود
الصفة (او) انت طالق
(للسنة) لا يقع الا (بين
اظهر) فوقع مقبلا فتعاق
دمها ما يطاويه فغشى
نحوه ثم اظهر (او) قال
(بين) محمولوا (او) طلاق
ثم غشى به (او) فى (بين
بببب) (انت طالق) للسنة
وقع فى الحال (لو) جرد الصفة
وس اجبى بهن فخلت
منه كسما لما انه يدى
(وان) ست) او استندخلت
مائه (لا) لربع الا (حين
اظهر بعد) (بيض) لشروطه
بببب (او) (السنة) (او)
قال لها انت طالق (البسدة)
(او) وقع فى الحال (ان) ست)
او استندخلت مائه (فيه)
اثنى) عرض قبله ولم يظهر

حاله الوجود الصفة (والا) غس فيه ولا استندت ماعموهى مدلوله (ذ) لا يقع الا (حين تحيض) أى بحجر ذل ظهور

دسہا تم ان انقطاع قبل اقلہ بان ان لا طلاق

وذلك لتسويها في زمن البعثة ثم ان ملها بعد التعلق في ذلك الطهر وقم بتعذيب الحشفة لجزمه النزع فوروا فلا حسل ولا مهران كان
الطلاق بائنا لان استدامة الوطء ليست وطأ وكذا الوطء ما غيره بشبه طمس فيها هذا (٨١) كفيمن لها ستو بدعة اذا لام فيها ككل

اه معنى (قوله وذلك الخ) ارجع لما في المتن (قوله ولا) أي بان لم يزوج عرش ورشدي (قوله ان كان
الطلاق بائنا) عبارة شرح الروض ان كان الطلاق بائنا اه سيعبر (قوله لان استدامة الوطء الخ)
عبارة شرح الروض ان الوطء مباح اه رشدي (قوله ما فيها) الذي مر انه انما يكون بدعيان جلت
من الغير وضعت ذلك عدم الوقوع بمجرد وشمه الشك اه سم جلتها السدع قوله لوطها ما غيره بشبه أي
وجلت منه كلام اه (قوله هذا) كاه أي قوله المصنف ولو قال جلت الخ (قوله اذا لام) أي لام
البدعة والسننة فيها أي من لها ستو بدعة في طلاقها (قوله ككل ما ينكر الخ) أي كالسننة والشهر
الغلاي اه كروى (قوله اما من لاسنة لها الخ) كصغيرة بمسوس وكبيرة بغير مسوسة اه معنى (قوله
لان الام فيها التعليل) فان صرح بالوقت بان قال لوقت السنة أو لوقت البدعة قال في البسيط وأقر ان لم
ينشأ فأظن ان الرقوع في الجلال وان أراد أن يفتن بغيره فحتمل قوله اه نهية قال رشدي قوله فان
صرح الخ أي فحين لاسنة لها ولا بدعته قوله فيصنع (١) وقوعه أي ويكون في نكاحه لاسنة مطلقا حال
وهذا يندفع توقف الشيخ في الحاشية اه عبارة قال في الصغير ونحوها أنت طالق لوقت البدعة أو
لوقت السنن فتوفي التعليل قبل قصره بالوقت وان ينزعه وقع الطلاق في الحال اه (قوله لارنا زيد) وفي
أسل الرضة لا تدعى ارادة التوثيق بقيل بالخذاء لا يقبل ظاهر اعلی الاصم وفي مختصر المهملات قول الرافعي
نقل عن شيخه البلقين ان الشيخ ابا حامد خربانه يقبل منه ظاهرا اه سيعبر ويوم النفس على الرضة
من انه لا يقبل ظاهرا دين (قوله أو قدومه الخ) ه روجع لوقال أنت طالق برضى زيد أو بقدمه فكقوله
ارضى أو قدمه تعالى أدن لها ستو بدعة أنت طالق لاسنة فكقوله البدعة أو لالبدعة مكالمه أو أدن
ظاهرا بدعيان كنت في حال السننة فأنت طالق فلا طلاق ولا تعلق ولو قال لها في حال البدعة أنت طالق
ظاهرا بدعيان لا أنت في حال السننة أنت طالق ظاهرا بدعيان لأن وقوع في الحال لا ارادة على التوثيق بقوله المصنف
ولو قال أنت طالق لاسنة ان قدم لان وأنت طاهر فان قدم وهي طاهر ملكت السنن أو لا تطلق في الحال
ولا اذا طهرت منها بغيره (قوله ولا لاسنة) أي قول المتن أو ستنقئ النهاية وكذا في النفس الاقره وهي في
زمن سنن في زمن بدعة (توالم متن مكالمه) ولو خاطب بقوله السنن أو الحق به أو البدعة وما الحق به
من ليس طلاقا سنا ولا بدعة كما حاله واللات يستوقع في الحال ولا يزوج كرا السنن أو البدعة اه معنى
(قوله ونحو ذلك) الواو هنا وفي غيره اللات بمعنى أو وكما جبهه في النفس (قوله فيمصر) فان كانت في حبس
لم يجمع حتى أظهر أو في طهر لم يمس فوقع في الحال أو ست فموقع حين طهر بعد حبس اه معنى (قوله
أما اذا قال الخ) بتمت زفوه ولا تبينة (قوله ان كان) أي قول الزوج المذكور (قوله وفارق) أي اعتبار السننة
والتبسين هنا (قوله ولا تبدأ ويل الخ) أي لا طاهر ولا الخ اه عرش (قوله فلم يكن صرفه ماضيا) لم
لا يمكن بقصد التهور للعلاقة ما اه سم وأقره السدع (قوله أو قال لها) أي تزوجه اه معنى (قوله
فيما) فان كانت في حبس أو في طهر ست فموقع في الحال ولا يزوج بغيره اه معنى (قوله أردت
فصيح) أي أردت بذلك طلاق السنن ونحو قبيل الحق في حق نحو حسن بشرتها (قوله ان طلاق مثل
هذه) أي حسنة تطلق والعرصة السنة أي في حالها أتبع أي في حق (قوله أو قال ولا تبينة) أي قوله ولو

ما ينكر ورثه عاقب وينظر
للتأنيت اما من لاسنة لها
ولا بدعة فتقع حالات
اللام فيها لا تحليل وهو لا
يقضي حصول العاقل به
ومن ثم وقع حاله أنت
طالق رضايك أو قدومه
وان كره أو لم يقدم (ولو
قال) ولا تبينة (أنت طالق
طاعة حسنة أو أحسن
الطلاق أو أجله) أو أقضه
أو أكاه أو أسدله ونحو
ذلك (فك) قوله أنت طالق
(السننة) فيمصر فلا يقع في
حال بدعة لان الأولى بالبدع
ما وافق الشرع اما اذا قال
أردت البدعة ونحو حسنة
انقص وسقطها قبل ان
كن من بدع لانه فلقا على
نفسه بل زمن سنة بل يدين
وفارق الغاية به الوقوع حالا
في قوله لانا تبينة طلاقا
سنا أو ان سنة طلاقا بدعيان
بان تبينة لا توافق لفظه
ولا تبدأ ويل بعد أي لان
السني والبدعي لهما حقيقة
شرعية فليكن صرفهما
عنها بل غلبت لاسنة فيها
بغلا في تبينه فمصر فيه
فانها توافق لان البدعي قد
يكون حسنا وكذا لاسنة
لوصف آخر كسوء خلقها
(أو) قال لها ولا تبينة أنت
طالق (طاعة حسنة أو أحسن
الطلاق أو أحسنه) أو

(١١) - (شرواني وابن قاسم - ثامن) أسخيه اذا سمع الشيخ ونحو ذلك (فك) قوله لها أنت طالق (البدعة)
فيما لان الأولى بالبدع ما خلف الشرع امل قال وهي في زمن سنة أردت فصح لنحو حسن عرشه ان تقع حال لانه غلظا على نفسه وفي زمن بدعة
أردت أن طلاق مثل هذه في السنة أجمع فقصبت وقوعه حال السنن (أو) قال ولا تبينة لانا ستو بدعة أنت طالق طاعة

(سنة مدية أو خمسة قبة)
 وقع في الحال تضاد
 الوصفين بما انفرد في أصل
 الطلاق وقيل لأن أحدهما
 واقع لا محالة فلو قلنا للثاني
 لاسنة له ولو بالبدعة وقع على
 الأول حال دون الثاني أمالي
 قال أردت حسنهما من حيث
 الوقت وقبحهما من حيث
 العدد فإنه ثلاث أو عكسه
 قبل وإن تأخر الوقوع في
 الأول لأن ضرر وقوع
 العدد أكثر من فائدة تأخير
 الوقوع ولو قال ولا يسنه
 ثلاثا ببعضهن لاسنة
 وبعضهن لبدعة انتفى
 التشريع فوقع ثنتان حالا
 والثالثة في الحالة الأخرى
 فإن أراد غير ذلك عمل به
 ما لم يرد طلاقه ولا وثنتين في
 المستقبل فإنه يدين (ولا
 يحرم جمع الطلقات الثلاث)

قالت الأسنن الأتية ونسب إلى فلو قال وقوله على الأول دون الثاني وقوله أو عكسه مقوله في الأولى وكذا في
 الغني وشرح المنهج الأتية فلو قال إلى ما لو قال وقوله أو عكسه وإلى قول المتن ولا يحرم في النهاية إلا إذا كررته
 في الأسنن (قول المتن سنة مدية بالخ) أي أو لاسنة ولا لبدعة أه معنى (قوله على الأول) أي من
 التعليق (قوله ما لو قال الخ) أي في قوله لذات الأقراسنة بدعة أو حسنة قبة أسنن ومعنى (قوله فإنه
 ثلاث) عبارة عن الغني حتى يقع الطلاق الثلاث أه (قوله قبل) أي ويقع عليه الثلاث أه عش (قوله
 في الأولى) بمحمل تعلقه بقيل إشارة إلى التصو برين لها ستو بدعة احترازا عن ليس لها ذلك المذكور بقوله
 فلو قال ذلك الخ لكن المتبادر تعلقه بقوله تأخر الوقوع وإن المراد بالأولى قوله ما لو قال أردت حسنهما من حيث
 الوقت الخ وبالثانية قوله أو عكسه موحى أنه قد يفيد نظرا في التقيد بقوله في الأولى بأنه قد يتأخر الوقوع في الثانية
 أيضا لتأخر إحدى الصفتين المفسرهما بيان ذلك إن قوله أو عكسه بمحمل إن المراد به أنه قال أردت حسنهما
 من حيث العدد فإنه واحدة وقبحهما من حيث الوقت فإنه زمان الحبض مثلا ومحمل إن المراد به أنه قال أردت
 حسنهما من حيث العدد لكونه ثلاثا أي لامتياز حتى حسن كونه ثلاثا وقبحهما من حيث الوقت فإنه زمان
 الحبض مثلا وعلى الوجهين فقد لا تكون حائضا مثلا في الحال فتأخر الوقوع وإعماله في الرضا وغيره عالم
 بقيد بالأولى مع التعليق بما ذكر فإن كان مراده التعليق بذلك في الصورتين تعسب الاحتمال الثاني فليحرم
 أه سم أقول إن ما ذكره أولا من احتمال تعلقه بقيل إشارة إلى التصو برين وافق لصنيع النهاية كما
 لكن قضيه متعين الغني وشرح المنهج والروض كما مر أنه متعلق بقيل وأن المراد بالأولى قوله ما لو قال أي في
 قوله لذات الأقراسنة بدية بالخ أردت حسنهما من حيث الوقت الخ احترازا عن ليس كذلك وقوله عكسه
 المراد به الاحتمال الأول أي الحسن من حيث العدد فإنه واحدة والقبح من حيث الوقت فإنه زمان الحبض
 وإن التعليق بقوله لأن ضرر الخ إجماع الصورة الأولى فقط فيفقد كلامه مع عدم القبول في الصورة الثانية
 المذكورة بقوله أو عكسه فيما إذا تأخر الوقوع بأن كانت في حال السنة كما هو قبيح متعين النهاية والغني
 وشرح المنهج حيث سقطوا قوله أو عكسه كما مر راجع (قوله لو قال ولا يسنه ثلاثا) ولو قال أنت طالق
 خسا بعضهن لسنن بعضهن لبدعة طلق ثلاثا في الحال أحدًا بالثناطين والتكميل أو طالق طلقين طلقة
 لسنن طلقة لبدعة وقع طلقة في الحال وفي المستقبل طلقة أو طلقك طلاقا كالتلج أو كالنار وقع حلا وبغير
 التشبيه المذكور أه نهاية زادا الغني والروض ولو قال أنت طالق ثلاثا بعضهن لسنن وسكت وهي في حال
 السنة والبدعة وقع في الحال واحدة فقط أو طالق طلقين لسنن والبدعة وقع الطلقتان في الحال أه (قوله
 اقضى التشريع) أي إذا كانت ذات أقرامولا كاصغيرة طلق في الحال ثلاثا ورض ومعنى (قوله فإن
 أو ادغير ذلك الخ) عبارة عن المفسر وشرح الرض فإن قال أردت إبقاء طلقة في الحال وطلقة في الحال الثاني
 صدق فيمنعوا أو اد إبقاء بعض كل طلقة في الحال وقع الثلاث في الحال بطريق التكميل أه (قوله غير
 ذلك) أي غير التشريع أه كردى (قوله الثلاث) أي قوله وإما نسخ بمسلم في النهاية الأتية وقيل يحرم

في الأولى) بمحمل تعلقه بقيل إشارة إلى التصو برين لها ستو بدعة احترازا عن ليس لها ذلك المذكور بقوله
 فلو قال ذلك الخ لكن المتبادر تعلقه بقوله تأخر الوقوع وإن المراد بالأولى قوله ما لو قال أردت حسنهما من حيث
 الوقت الخ وبالثانية قوله أو عكسه موحى أنه قد يفيد نظرا في التقيد بقوله في الأولى بأنه قد يتأخر الوقوع في الثانية
 أيضا لتأخر إحدى الصفتين المفسرهما بيان ذلك إن قوله أو عكسه بمحمل إن المراد به أنه قال أردت
 حسنهما من حيث العدد فإنه واحدة وقبحهما من حيث الوقت فإنه زمان الحبض مثلا ومحمل إن المراد به أنه قال أردت
 حسنهما من حيث العدد لكونه ثلاثا أي لامتياز حتى حسن كونه ثلاثا وقبحهما من حيث الوقت فإنه زمان
 الحبض مثلا وعلى الوجهين فقد لا تكون حائضا مثلا في الحال فتأخر الوقوع وإعماله في الرضا وغيره عالم
 بقيد بالأولى مع التعليق بما ذكر فإن كان مراده التعليق بذلك في الصورتين تعسب الاحتمال الثاني فليحرم
 أه سم أقول إن ما ذكره أولا من احتمال تعلقه بقيل إشارة إلى التصو برين وافق لصنيع النهاية كما
 لكن قضيه متعين الغني وشرح المنهج والروض كما مر أنه متعلق بقيل وأن المراد بالأولى قوله ما لو قال أي في
 قوله لذات الأقراسنة بدية بالخ أردت حسنهما من حيث الوقت الخ احترازا عن ليس كذلك وقوله عكسه
 المراد به الاحتمال الأول أي الحسن من حيث العدد فإنه واحدة والقبح من حيث الوقت فإنه زمان الحبض
 وإن التعليق بقوله لأن ضرر الخ إجماع الصورة الأولى فقط فيفقد كلامه مع عدم القبول في الصورة الثانية
 المذكورة بقوله أو عكسه فيما إذا تأخر الوقوع بأن كانت في حال السنة كما هو قبيح متعين النهاية والغني
 وشرح المنهج حيث سقطوا قوله أو عكسه كما مر راجع (قوله لو قال ولا يسنه ثلاثا) ولو قال أنت طالق
 خسا بعضهن لسنن بعضهن لبدعة طلق ثلاثا في الحال أحدًا بالثناطين والتكميل أو طالق طلقين طلقة
 لسنن طلقة لبدعة وقع طلقة في الحال وفي المستقبل طلقة أو طلقك طلاقا كالتلج أو كالنار وقع حلا وبغير
 التشبيه المذكور أه نهاية زادا الغني والروض ولو قال أنت طالق ثلاثا بعضهن لسنن وسكت وهي في حال
 السنة والبدعة وقع في الحال واحدة فقط أو طالق طلقين لسنن والبدعة وقع الطلقتان في الحال أه (قوله
 اقضى التشريع) أي إذا كانت ذات أقرامولا كاصغيرة طلق في الحال ثلاثا ورض ومعنى (قوله فإن
 أو ادغير ذلك الخ) عبارة عن المفسر وشرح الرض فإن قال أردت إبقاء طلقة في الحال وطلقة في الحال الثاني
 صدق فيمنعوا أو اد إبقاء بعض كل طلقة في الحال وقع الثلاث في الحال بطريق التكميل أه (قوله غير
 ذلك) أي غير التشريع أه كردى (قوله الثلاث) أي قوله وإما نسخ بمسلم في النهاية الأتية وقيل يحرم

لأنه وعي الجنائز للمؤمن امراته طلقها لأنها قبل أن يجزى صلى الله عليه وسلم يحرم من أهله وأولادها الشيخان فلو حرم لها منه لانه أوقه
معتقاً لانه أوقه زوجته مع اعتقادها بحرم الجميع عند الخلف ومع الحرمة يجب الاستكثار (٨٣) على العالم وتعليم الجاهل ولم يوجد أحد

(قوله لا عو بر) الى قوله وانت شخيرة في المعنى الاقوله وتبلغ حرم وقوله وهو عيب الى وقال (قوله عو بر) كذا في أصله رحمه الله تعالى بغير ألف فحصر اه سیدمر وعین ان قال انه عنو عن الصرف العلمية والوصفية الاسمية (قوله بحر مناهله) أي منها بات باللعان اه معنی (قوله لانه أوقعه الخ) به بعد ان ما ذكر دلل الى ما لتحقيق وقوله وقد فعله الخ لا بد منه الان كان باجماعهم اه سیدمر (قوله ومع اعتقادها) أي بقاء الخ وبسبب التأنيب باعتبار انضافه (قوله وتعلم الجاهل) عطاف على الانكار (قوله ولم يوجد) أي الانكار والتعلم وقوله فدل أي عدم وجودها (قوله ما لو توهمه) أي الثلاث عش (قوله فلا خلاف فيه بعد به الخ) عبارة ثابته للمعنى فهو ان اقتصر عليه لا عنه ولا اعتبار بمقالة طائفة من الشقة والتظاهر بيقن وقوعه واحدة فقط وان اخذوا من المتأخر من الخ (قوله اختاره) أي ما قاله المخالفين من وقوع الواحد وقال السكردی أي اختاروا لخلاف اه (قوله وأما شرح مسلم الخ) عبارة للمعنى واختاروا عبارة من ابن عباس رضي الله عنهما كان اللطالق الخ وعلى تقدير صحة هذا الحديث أحب عنه يعوا ابن احمد الخ (قوله واحدة) خبر كان (قوله قد استعوا ما كانوا على اناته) أي قد استعوا في أمر كان لهم فيه ما أعادى بسببه اه كردی (قوله على اناته) متعلق بكافوا اه سم (قوله فلو أمضنا عليهم جواب لو محذوف أي لكان خفا اه كردی (قوله جوابه الخ) عبارة شرح مسلم فاختلف العلماء في جوابه فلا يصح ان معناه انه كان في أول الامر اذا قال لانه أنت طالق أنت طالق ولم ينو تأكيدا ولا استئنافا يحكم وقوع طلاقه لانه أرادهم الاستئناف ذلك يدل على الغالب الذي هو اعادة التأكيدها كما كان من رضي الله تعالى عنه وكذا استعمال الناس بهذه الصيغة وقلوبهم رادة الاستئناف بها جعلت عندنا لخلق على الثلاث عبارة لبيان السابق الى انهم منها في هذا العصر اه ولا ينبغي ان يعبردا كره الاشار حواسل من اشكاله الا في (قوله جوابه) أي خبر مسلم انه أي خبر مسلم اه كردی (قوله بسدقون) بيانا للمفعول اه سم (قوله وهو عيب) لان قول ليس يجب لان المراد ان هذا أحسن الاجوبه في دفع الاشكال وان لم يوافق الشافعي السیدمر رضي الله عنه فمأدى الى الاجتهاد من عدم التصديق لا يقال هو اجماع فليزمن الشافعي القول به لانه ان اجماع بل هو اجتهاد من السیدمر رضي الله تعالى عنه سكت عليهم سكت لانه لم يقم عند دليل واضح على خلافه ولا يزمنه متوافقة فيه فليتمل اه سم (قوله بشرطه) وهو عدم الفصل (قوله انهم كانوا يعتادونه الخ) معناه كان اللطلاق الثلاث الذي وقوعه الآن دفعا لما كان في الزمن الأول وقوعه واحدة فقط واعتمد هذا الجواب الشيخ علاء الدين الحنفی وقال ان النص مشير الى هذا من لفظ الاستعمال يعني ان كان للناس ان أعادى به في المأثور فلا وقوع الا واحدة فقامت على الناس وصاروا وقعوا ثلاث دفعه واحده أو ما اذا كان معنى الحديث ان يقع الثلاث دفعة واحدة فكان في الزمن الاول ان يقع واحدة وهذا في الزمن الثاني قبل التفتن الذي استعملوه اه معنی وبذلك يندفع قول الشارح الا قد أتت شخيرة الخ (قوله يعتادونه الخ) أي اعتادوا التطلق واحده اه سم (قوله وقوعه ثلاثا) يعني وقوع الثلاث دفعة واحدة (قوله فلو الخ) أي خبر ابن عباس الخ (قوله والاحسن عندی ان يجاب بأن الخ) أطال شرح مسلم في رد الجواب (قوله على اناته) متعلق بكافوا (قوله بسدقون) هو البناء للمجهول (قوله وهو عيب) لان ان تقول ليس يجب لان المراد ان هذا أحسن الاجوبه في دفع الاشكال وان لم يوافق الشافعي السیدمر فمأدى الى اجتهاد من عدم التصديق ولا يقال هو اجماع فليزمن الشافعي القول به لانه ان اجماع بل هو اجتهاد من السیدمر سكت عليهم سكت لانه لم يقم عند دليل واضح على خلافه ولا يزمنه متوافقة فيه فليتمل اه سم (قوله انهم كانوا يعتادونه طلقه) أي اعتادوا التطلق واحدة

ناحنا لما وقع قبل فعل بقضيه وذلك لانما خبر بلفه أو أجمع وهو لا يكون إلا عن نص ومن ثم أطلق علماء الامعة عليه واشتبار ابن عباس
لبان ان النامع المتأخر في بعض مضى مدته وفاته صلى الله عليه وسلم قال النبي وابتدع بعض أهل زماننا أي ابن تيمية من ثم قال العزير
جاءه في حال المضى فقال ان كان التعليق بالطلاق على وجه العين لم يحبه الا كطارد عين ولم يقبل بذلك أحد من الاستسوم علم حرم ذلك
هو خلاف الأولى من التفرق على الافتراء والاشهر ليهن تارك ذلك من وقوع رجعة وتجدد يوجب خروجنا من الثلاث ما لو وقع أو بقاءه يحرم كما
هو ظاهر كلام ابن الزعفران بما صرح به (٨٤) قول الرواية يعزروا عنه ولا زكشي وغيره ولو جبهته تعاطى نحو عقد فاسد وهو

حرم كما سرفوز عن ذلك بما
فيه نظر (ولو قال أنت طالق
ثلاثا) واقتصر عليه (أو
ثلاثا للسنه وفسر في
الصورتين (بغير بها
على اقراءه في مثل) لظاهر
لانه خلاف ظاهر اقله
من وقوعه دفعه في الأولى
وكذا في الثانية فان كانت
طاهرا والأخمين لظاهر
وعندنا لاسنق التفرق
(الامم يعتقد تحريم الجمع)
أي جمع الثلاث في مرة
واحد كالسبكي فاذا وقع
لشأنه قبله طاهرا في كل
من تلك الصورتين خلافا
لنخصه بالثلاث لان طاهر
حاله انه لا يسجل بحرام في
معتقه (والاصح) أي
من لا يعتقد ذلك (يدن)
لانه لو وسل ما يدعي بالاقظ
لا تنظم معنى الدين ان
يقال لها حرمت عليه طاهرا
وليس له ما يدعو الا ان
غلب على نفسه صدقه
بقرينة أي وجدته بانها
تحميه ويحرم عليها
النشور ويقرب بينهما
القاضي من غير نافر

ان ذلك كان ثم نسخ الى ان قال ما صنفان قيل ل فعل النسخ انما ظهر لهم في من عرفه اذا غلبا أيضا لانه
يكون قد حصل الاجماع على الخطأ في زمن أي بكر والمحققون من الأصوليين لا يشترطون انقراض العصر في
صحته الاجماع (قوله وهو) أي الاجماع (قوله قال النبي) إلى قوله وخروج في النهاية وكذا في المعنى الا قوله
أي ان تيمية قال فقال ودخل في حكاية كلام النبي بما نفسه ولا فرق بين أن يكون ذلك بمنزلة أو ما وقد
وجدت صفة حلفا كان أو غير حلف قال النبي الخ (قوله انه الخ) أي ان تيمية (قوله قال الخ) عطف تفسير
على قوله ابتدع الخ (قوله على وجه العين) أي بان قصد الحث أو المنع أو تحقيق الخبر (قوله) ولم يقل
بذلك الخ) عبارة للمعنى وهذه مدعى في الاصل لم يقله أحد الخ (قوله ومع عدم حرمه الخ) عبارة للمعنى وكما
لا يحرم جمعها لا يكره كذلك ولكن بسن الاقتصا على طاعة في طاعة في الاثارة وفي الشهر لان الأشهر
ليتمكن من الرجعة والتعديدين ثم وان لم يقصر على ذلك في طاعة الطلقات على الأيام ويقرن على الحمل
طاعة في الحال ويرجع وأنرى به النفس والثابت بعد الطهر من الحيض اه (قوله ما لو وقع أو بها) أي
في زوجة واحدة اه كردى (قوله فانه يحرم) وقوله انه يعزروا عليه النهاية والمعنى فهم عبارة سم المعتقدان
لاحول ولا تعزير مر مر اه (قوله تاسر) أي في البيع اه كردى (قوله واقتصر عليه) أي قوله ولا تتغير هذه
الاحوال في المعنى الا قوله وعندنا لاسنق التفرق وقوله فان قلت انه لا ينعكس في قول المتزوج يدن في
النهاية (قوله وعندنا لاسنق التفرق) في هذا النقي أدنى شيء من قوله السابق هو خلاف الأولى من التفرق
اه سم أتول ونظف طاهر ثم ما قد صنفنا من المعنى والوضع مخرجه (قوله فاذا وقع الشافعي الخ)
صالح المعنى والنهاية بقصة كلام المصنف عود الاستعانة بالصورتين وهو كذلك خلافا لغيره (قوله وليس الخ)
مطروعة الان غلب الخ) تأمل هذا المحصر مع قوله الاتي ولولا استوى الخ والعبارة الجامعة بأن يقال ان
غلب على طاعة صدقة موجب تمكنه وان شككت على السوية كروان ظنت الكذب حرم اه سيدعز
(قوله عطف على لها اه سم (قوله وهذا الخ) أي ما تقدم من معنى الدين وكان ينبغي تأخيرها إلى
تمام المعنى (قوله بحكم فاض الخ) أي لو فرض فاض يرى قبوله وتحميه منها طاهرا وحكم قبوله وتحميه
اه سم والوضع مع مخرجه (قوله فهو يلا على الظاهر) أي ظاهر الحكم وهذا دعاء لتغير هذه الخ
وقوله ما ياتي الخ) على الا تتغير هذه الخ (قوله اذا كذبت) أي غلب على ظنها كذبه (قوله ولو بعد الحكم
الخ) غاية لقوله لا من صدق أي وليس لها ان تنكح ولو بعد الحكم بالفرقة أي خلافا لاجازه اه رشدي
(قول المتزوجين) أي أيضا على الاصح اه معنى (قول المتن قال الخ) سواء قاله متصلا بيمين أو منفصلا

(قوله فانه يحرم) أي قوله انه يعزروا عليه لاحول ولا تعزير مر مر (قوله وعندنا لاسنق التفرق) في هذا
لنقي أدنى شيء من قوله السابق هو خلاف الأولى من التفرق (قوله وليس الخ) مطروعة الان غلب الخ
تأمل هذا المحصر مع قوله الاتي ولولا استوى الخ (قوله) عطف على لها (قوله ولا تتغير هذه الخ) ل
بحكم فاض) لو فرض فاض يرى قبوله وتحميه منها طاهرا وحكم قبوله وتحميه

لصدقها كما يحكم صاحب المدين يرى عليه ان الزعة وغيره فان قلت لو أقرت لرجل بالزوجة قصدت ما يفرق بينهما
وان كذبها والى والى هو فلا كان هذا كذلك قلت يفرق بانما لم يعلم ما ناعا استد الم في التفرق وهذا علمنا ما ناعا طاهر اراد ان يرفع بصادقها
فلم ينظر اليه وله ان تمكن منها وان حالت في غيبها لم يدينون بالله تعالى ان صدقت قال لرافي وهذا معنى قول الشافعي رضي الله عنه الطلب
وعليه الحرب ولو ادعى عندها صدقته كره لها تمكنه وان ظنت كذبه حرم عليها اكسبه ولا تتغير هذه الاحوال بحكم فاض بغير بق
ولا بعد معتق بل الظاهر فقط لما ياتي ان يحصل نفوذ حكم الحاكم ما اذا وافق ظاهر الامر ما لم يظن بها ان كذبته ان تتج بعد العدة
من لم يصدق الزوج لان صدقه ولو بعد الحكم بالفرقة (ويدن من قال أنت طالق وقال أردت ان تدخلت أو ان طاهر يد)

لما لم يقبل منه وهو في ذلك ظاهر الاختلاف فيه ما علم أنه قصد ذلك كذا قاله بعضهم وظاهر أن البين لو دلت حلف أنه أراد ذلك وقبله من ظاهر أو قبله فلان غاية الرأيه كالأقرار وقد تقرر أن تصديقها لا تضر اليه (٨٥) وخروج به أن شاعقة فلا بد من قبله أنه رفع

حكم البين حلفه فبأن القضاها مطلقا والاول لا تؤثر حثث بخلاف بقية التعليقات فانها لا تؤثر بل يخصه بحال دون حال وأحق بالاول ما لو قال من أو قس الثالث كنت طلق قبل ذلك بابتداء أو رجعه وانقضت العدة لانه برودة الثلاث من أصلها وما لو أوسع الاستثناء من عدد نكاح كالأربع طواق وأردت الاطلاق أو أرت طلق ثلاثا وأراد الواحدة فبأن خلاف نسائي وبالثاني يستتم وثاق لانه أو رتل وصرف لفظ من معنى الى معنى فلم يكن فيسرف لشي بعد ثبوتها والحاصل أن تعبيرة بما يرغ الطلاق من أصله كارت طلاقا لا يقع أو ان شاء الله أو ان لم يشأ أو الواحدة بعد ثلاثا أو لا فلا يبعد أن يعكس لم يدين أو ما يقده أو بصرفه لغير آخر أو يخصه كارتان دخلت أو من وثاق أو لا فلا يبعد كل امرأة أو نسائي دين وانما ينقصه مقصدها ذكر ما بان أن كان قبل فراغ البين فأن حدث بعده لم يفسده كما مر في الاستثناء ولو زعم أنه أتى به وأسمع نفسه من صدقته فقال والاحلف وطلقت

عنها اه عس (قوله لمار) أي في شرح والاصح انه يدين (قوله لا نغاية لارد) أي البين المردودة (قوله وقد تقرر) أي أنما في شرح انه يدين (قوله وخروج به) الى المتن في النهاية (قوله فلا يدين) الى قوله والحق بالاول في المعنى (قوله مطلقا) أي من كل وجه (قوله حثث) أي حين منافعها للفظ من كل وجه (قوله فانها) أي بقية التعليقات اه عس (قوله والحق بالاول) وهو ان شاعقة سم وعس (قوله) ما لو قال الخ عدم القبول هنا بطلان في غاية الاشكال وانه غير مراد سم على ج اه عس أقول وقوله في غاية الاشكال ظاهر بقوله وانه الخ يؤيد ما قدمه الشارح في النسخ الخ في بحث شاهد به في شرح أو أنما في الزوجين (قوله وما لو أوقع الاستثناء الخ) أي ادعى ارا دة الاستثناء (قوله كأربعين طواق الخ) * (فرع) * لو قال أربعين طواق الى الافلافة فبأن كلام الروضة محتمل للاستثناء بخلاف أن خالف ويؤيد ما تقدم في باب الاقرار من جهة الاستثناء من المعين مر اه سم (قوله بخلاف نسائي) والفرق ان أربعين ليس من العام لان مدلوله عدد صور وشرط العام عدم الحصر باعتبار ما دل عليه اللفظ ونسائي وان كان محصورا في الواقع لكن لادالة له بحسب اللفظ على مدد اه عس (قوله وبالثاني) وهو بقية التعليقات اه عس (قوله نكح من وثاق) وهل مثله على الطلاق وأراد من ذواي مثلا أو يفرق فيه نظر وقد أجاب مر على البين بما لا يدين فيه كأي ارا دة ان شاء الله بجمع رفع الطلاق بالكلية فليأتل جدافاته قد ودع عليه من وثاق فيرفع الطلاق بالكلية أيضا سم على ج اه عس عبارة السيد عر بعدد كركلام سم نفسه الحق انه لا يظهر تفاوت بين من ذواي وبين من وثاق اه (قوله) والحاصل الخ عبارة الورض والظهار انه انفسر بما رفع الطلاق فقال أردت طلاقا لا يقع أو ان شاء الله أو خصصه بعدد كطاعت ثلاثا أو ارا دة الواحدة أو أربعين وأراد الاطلاق فلا بد من انتهت اه رشدي (قوله وانما ينقصه الخ) كذا في المعنى (قوله ولو زعم) أي قال وقوله انه أتى به أي ما ذكر عبارة النهاية بها اه قال عس قوله انه أتى به الخ أي بالشيء يخرج به ما قاله أي بقوله ان دخلت النار أو نحوها فأنكرت فانه المصدق دونها كما تقدمه في الاستثناء من سم اه وأقر الرشدي (قوله ولا) أي بان أنكرت انه أتى به سم (قوله كما لو قال عدلان الخ) الظاهر التفسير ما جع لاذ هو الصورتان العدلين شهدا عند القاضي أو شهادتهما اه رشدي أقول اظاهر ان مرجع التشبيه قوله حلفت الخ وان الصورة انهما شهدا عند القاضي والمعنى ثبت الطلاق عند لا نكاح بالخلف كما ثبت بشهادة عدلين حاضرين من أنه الخ (قوله قولها) أي الزوجة لا تقول لهما أي العدلين (قوله لا نه الخ) عبارة النهاية انه الخ بساقط اللام (قوله لم يكذب) بينا المفعول من التفعيل وكذا قوله كذب (قوله ما قبله نادرهم) هو الخ لوف عليه (قوله المتن بعضهم) يشعر بغرض المسئلة فينبه غير الفاسدة فلو لم يكن له غير ما طلقت كعبه بعضهم أي (قوله المتن بعضهم) قال الزكشي في ما سأل في قول كل امرأة طلق الا عمر ولا امرأه غير هاتين اطلاق كافي الروضة وأصلها عن

(قوله والحق بالاول) أي وهو ان شاء الله ما قال الخ عدم القبول هنا بطلان في غاية الاشكال وانه غير مراد (قوله وما لو أوقع الاستثناء الخ) * (فرع) * لو قال أربعين طواق الى الافلافة فبأن كلام الروضة محتمل للاستثناء بخلاف أن خالف ويؤيد ما تقدم في باب الاقرار من جهة الاستثناء من المعين مر (قوله وبالثاني) نكح من وثاق الخ هل مثله على الطلاق وأراد من ذواي مثلا أو يفرق فيه نظر وقد أجاب مر على البين بما لا يدين فيه كأي ارا دة ان شاء الله بجمع رفع الطلاق بالكلية فليأتل جدافاته قد ودع عليه أن من وثاق فيسرف الطلاق بالكلية (قوله ولا) أي بان أنكرت انه أتى به (قوله في المتن وقال أردت بعضهم) قال الزكشي في ما سأل في قول كل امرأة طلق الا عمر ولا امرأه غير هاتين اطلاق كافي الروضة وأصلها عن

كأول ما عدلان حاضران له لم يأت به لانه في محصور ولا يقبل قولها ولا قولها لانه سمعته أي جهل يقبل قوله بمنته لانه لم يكذب أي ما لو كذب صرحا فانه يحتاج الى توثيق حلفه مشيرا لنفسه فاقدمه هذا درهم وقال ثبت لك كرسد في ظاهره كما أتى به أو روعه لان اللفظ بعبه وان قلتم فترى على أن مراده بل أقل لان الشية أقوى من القرينة (قوله نسائي طواق أو كل امرأة طلق وقال أردت بعضهم

لأنه يختلف قول النساء طوائف الزكشي وأما قوله في النهاية الآية وأما قوله لكن ظاهره خلافه
من العمود بل يدعى لاحتسابه
(الابقر بن بقاء) أي كانت
(خاصية) وقالت له
(تزوجت) على (فقال)
في إنكاره التسليم بكلامها
أخذ ما ياتي (كل امرأة
في طابق وقال أردت غير
الخاصية) لظهور صدقه
حينئذ وقبل لا يقبل مطلقا
وقال عن الأكثر من وشل
ذلك ما لو أردت الخروج
أمكن معن فقال إن خرجت
الليلة فانت طالق فخرجت
لغيره وقال لم أصد إلا منها
من ذلك العين فيقبل ظاهره
لغيره بنه وما في الرضعة
الاعيان فهو قسيلة له كالم
زيدا اليوم فقال لا تكنه
فولي اليوم قبل ظهره أي
لغيره بنه أيضا به فرق
بينه وبين قوله لا قال لا
أدخل داره بدوقا أردت
ما يسكنه دون ما عليه لم
يقبل ظاهره أي لعدم
الفرق بنه وما في الرضعة
يعلمهم وثائق أنت طالق
وقال أردت من وثائق يقع
عليه في الفرقة بنه وقيل
المتولي به لأنه الرضعة بما إذا
وصل خلفه بكلام السائل
والا لم تنفعه النية أي لأنه
لا فرق بنه حينئذ يظهر
منه بطول والقصر
بالعرف وأنه هنا أوسع منه
بين إيجاب البيع وقوله ثم
ما ذكرنا ما هو في الفرقة
اللفظية كما ترى ومنه ما لو

فتأري القتال وأما مختلف قول النساء طوائف الزكشي وأما قوله في النهاية الآية وأما قوله لكن ظاهره خلافه
من العمود بل يدعى لاحتسابه
(الابقر بن بقاء) أي كانت
(خاصية) وقالت له
(تزوجت) على (فقال)
في إنكاره التسليم بكلامها
أخذ ما ياتي (كل امرأة
في طابق وقال أردت غير
الخاصية) لظهور صدقه
حينئذ وقبل لا يقبل مطلقا
وقال عن الأكثر من وشل
ذلك ما لو أردت الخروج
أمكن معن فقال إن خرجت
الليلة فانت طالق فخرجت
لغيره وقال لم أصد إلا منها
من ذلك العين فيقبل ظاهره
لغيره بنه وما في الرضعة
الاعيان فهو قسيلة له كالم
زيدا اليوم فقال لا تكنه
فولي اليوم قبل ظهره أي
لغيره بنه أيضا به فرق
بينه وبين قوله لا قال لا
أدخل داره بدوقا أردت
ما يسكنه دون ما عليه لم
يقبل ظاهره أي لعدم
الفرق بنه وما في الرضعة
يعلمهم وثائق أنت طالق
وقال أردت من وثائق يقع
عليه في الفرقة بنه وقيل
المتولي به لأنه الرضعة بما إذا
وصل خلفه بكلام السائل
والا لم تنفعه النية أي لأنه
لا فرق بنه حينئذ يظهر
منه بطول والقصر
بالعرف وأنه هنا أوسع منه
بين إيجاب البيع وقوله ثم
ما ذكرنا ما هو في الفرقة
اللفظية كما ترى ومنه ما لو

كما دخل على صدقه وهو يغدى فقال ان لم تندهمى فاسر اى طالق لم يقع الا بالباس (٨٧) وان انتقض القرينة انه يغدى معه

الا ان ذكر ما لقاضى وقاله
البغوى في مقدمه ما يقتضيه
العائد قبل وهو انما انتهى
وبان قبيل فصل التعليق
بالجل عن الرضا ما يؤيده
ومن الاصحاب ما يؤيد الاول
وانه مستشكل ومما يرجح
الثاني النص في مسئلة
التخدى عن ان الحليف

المركبة في النهاية عن افتاء والده اه سيدع عبادة سم قوله ومنه لو قال الخ انظر ما الغنى في هذا
اه قوله كما دخل على صدقه وهو يغدى الخ قد يقال فيه هذا الكلام ان هذا عند الاطلاق وان
انراد ان يمين ليست بمجوة فمضى على الحال وحسنه هذا السمعان فسم من انه اذا نوى التيقيد لم يقبل
ظاهر الاقرن في كيف قدما سم فيه بغير ذلك كما قلناه قوله قبيل ثم ذكر الخ قلناه اه سم قوله
ما يؤيده اى الثاني قوله ما يؤيد الاول هو قوله لم يقع الا بالباس اه عش قوله اذ نزل الى الفصل
في النهاية قوله ثم اذكر اى اصل الطلاق قوله كلنظت وكلي الى قوله ثلاثا يعني فافترت على ذلك
الظن وقوله فاقبضت بخلافه اى بان ما وقع لم يكن سلافا او تلحق لم يكن ثلاثا فكان الظن فاسدا فالافتراد
كذلك اه كردى قوله وصدقه اى صدق في زوج فبما ادعاه من بيان خلاف تطبيق الوكيل او
خلاف ظنه وقوله او قام به اى بالحليف المذكور اه كردى

فصل في تعليق الطلاق بالازمنة ونحوه اه قوله ونحوه اى غير هاولا لاسمائه بين الازمنة وما ذكر
معها من مجرد ان كلاما مستقلا والافلاسماء بين الزمان والطلاق فيقال ان طلاقا قال طالق وقال لولا
يتبعه سلم من ذلك اه عش قوله او في نواحيه او دخوله او يجنيه او ابتداءه واستقبله او اول اخره
ثمانية ومضى قوله ان يارل حرم اى معصوم او اول له ثمانية ومضى شرح المنهج قوله ثبت في محل
التعليق فلوعلق ببلده وانتقل الى اخرى ورى في الهلال وتبين انه لم يزل في ذلك لم يقع الطلاق بذلك قاله
الزركشي وظاهره كما قال شيخنا ان محله اذا خالفنا ما طالع اه معنى وقوله وظاهر الخ كذا في النهاية قال
عش قوله وظاهره كما قال الخ معتمد اه قوله على ما صحت الخ عبارة النهاية كلبعضه الخ قوله كونه
فأعلت وبالصبر لاول حرم قوله عليه الى المتن في النهاية قوله عليه اى ما صحت في ركشي قوله
بينه اى تحقق اول الشهر اذا قل به الطلاق حيث اعتبر فيه محصل التعليق قوله لاسمه عطف على السبه
قوله ان الحكم لعل المراد به وجوب الصوم قوله بذاته يعنى الصائم اه رشدى قوله فله طالح الحكم
لعل المراد به ثبوت اول الشهر قوله بخلافه اه انظر ما اراد بالحكم هنا لعل الاول ان يقول بخلاف
حل العصة فانه غير متعبد بغيره فروع الخ قوله الذى هو السبب صفة التعليق قوله وذلك اى قول
المتن وقع ما قبله اه عش قوله لصدق ما عاق به حيث قد عبارة تلغى والاسمى وانها يتحقق الاسم
بأول حرمه اه قوله حتى في الاول اى قوله في شهر كذا اه عش قوله يقع اى الطلاق بمصولة
اى التحويل في اولها اى الدار والجار متعلق بالصبر قوله فان اراد الخ عبارة الغنى والاسمى في شرح
فجر اول يومه فان اراد وسطه او آخره وقد قال أنت طالق في شهر كذا او اراد من الايام احد الثلاثة الاول
منه وقد قال أنت طالق غرة من لاحتمال ما قلناه فيها وان الثلاثة الاول غرة في الثانية ولا يقبل ظاهرا
وان قال أردت بغيره أو برأى ما لا يتصف بمثلها لم يرد ان قال أنت طالق في رمضان فله رمضان وقوله طلقت
الحال وان قال وهو في أول طالق في أول رمضان أو اذا جاء رمضان فطلقت في أول رمضان القابل اه قوله
ما بعد ذلك اى ما بعد الخ لعل قوله أنت طالق في شهر كذا انما هو في ذلك في غيره فالعدم احتمال
لفظه ابر الاول وبعبارة سم على ج قوله فان اراد ما بعد ذلك مراد ما قبله بالاولم الاخير أو آخر
اليوم الاخير وقد قال في أوله وله غير مراد في مثل هذا الاول به لاند من حيث قد اه أقول نوع بقوله في
مثل هذا ما لو قال أنت طالق في أول الشهر ثم قال أردت بالاول نصف الاول من الشهر بمعنى الوقوع في آخر
بعض من الخامس عشر مثلا فينبغي ان يثبت لاحتمال القسط لما قلناه اه عش عبارة الرشيدى قوله فارد

فصل في تعليق الطلاق بالازمنة ونحوه اه قوله في محل التعليق الخ كذا مر قوله فكان الفرق
الخ يمكن ان يستغنى عن الفرق بانما جاسر اعلان التعليق سبب الطلاق فاعتبر محله واعتبار الانتقال به ما عاها
لوجوب المستعمل الواقع في الانتقال اليه فليست الخ قوله فان اراد ما بعد ذلك صادق بالاولم الاخير

اذما شهر كذا بحيث يصدق بجسمه أول حرمه اه كذا علق بدخول دار يقع بمصولة في أولها فان اراد ما بعد ذلك من (أو) قال أنت طالق في
نهاره اى شهر كذا (أو) اول يوم من نفيهم الطلاق (لجهر أول يوم منه)

لان الغيرة اتمه اول النهار وأوله اليوم وبه يعلم انه قال له أنت طالق يوم تقدم بدفعه قبل الغروب بان طلاقه من الغيرة على الاصح عند الاحتجاج بقاسمه انه قال متى قدم (٨٨) فانت طالق يوم تجلس قبل يوم قدمه فقدم يوم الاربعاء بان الوقوع من غير التجلس الذي

ما به وذلك له خصوص الاول اه (قوله لان الغيرة) الى قوله ولو قال في آخر يوم ولم يزد في النهاية (قوله) وبه يعلم الخ) أي بالتحليل (قوله وقاسمه) أي قوله أنت طالق يوم تقدم بدفعه الخ (قوله تقدم يوم الاربعاء) أي أو التجلس سم على حج أي فينبغي الوقوع يوم الخميس الذي قبل يوم الخميس الذي تقدم فيه اه (قوله الذي قبله) أي حيث مضى له ان يجلس قبل يومه وبعد التعليق والافتراق اه (قوله) وتفسيره أي المقيس اه ع (قوله فعاش أكثر من ذلك) ينبغي ان يراد ان أكثر من اثنائه التعليق أخذ له ما يذكره انفا اه سم (قوله من تلك المدة) أي ولا يحرم عليه الاستمتاع بما بعد التعليق وظاهره وان طرأ عليه مرض يقطع عنه عاده فمضى وجهه بينه وبين وقوع الطلاق قبل الوطء فان تبين بعد الوطء انه وقع بعد الطلاق كان وطءه شبهة اه ع (قوله ولا عده عليها الخ) أي حيث انقضت عدة الطلاق قبل موته والافتراق الى عدة الوفاة كان الطلاق صحيحا وتكمل عدة الطلاق ان كان باثنا اه رشيد وزاد ع (قوله وفي سم على حج) ومعلوم ان عدة البائن قد تنقض قبل مضى الاربعة أشهر وعشر وكذا عدة الحائض وان كانت تنقل الى عدة الوفاة لمات في اثنائه صحت ما كن عدة تنقض هنا قبل الموت فلا يتصور انتقال انتهى اه (قوله وأصل هذا) أي قوله أنت طالق قبل موت الخ اه ع (قوله من اثنائه التعليق) هو صادق بان الزيادة على الشهر بقية التعليق وهو ظاهر لان الطلاق يشارن التعليق فتحقق الصفة سم على حج اه ع (قوله فاعتبر) أي الشهر وشدهى وكردى (قوله) باخر الحائض) متعلق بالمدة يعني يصدق على الجزء الذي هو وزن التلظا باخر التعليق وعلى أكثر من ذلك الجزء انه أكثر به لشهر أي به الشهر مع ذلك أكثر من الشهر واعتبار تلك الاكثرية بغير احتياج اليها يقع فيها الطلاق اه كردى (قوله ولو لم يخالج) جواب سؤال النشأ باعتبار الاكثرية بقول الزيادة على الشهر (قوله وقع بعد شهر الخ) أي فهو تعليق روى الحاكم والبيهقي ان ابن عباس رضى الله عنهما سئل عن رجل قال لامرأته أنت طالق الى سنة فقال هي امرأته سنة اه سم (قوله مؤبدا) أي وان كان الى تنقض ان الطلاق بغيرها باخر الشهر وانما يعود بعد الى الزوجة اه ع (قوله يقع حال) أي ومبدأ أيضا ع (قوله وشدهى) أي قوله الى شهر اه ع (قوله وشدهى الى آخر يوم الخ) تقديره أخذنا بما يأتي أنفا الى اليوم الاخير من عرى أي يقع في اليوم الاخير من كايده قوله ومثله اه سم (قوله وبه يعلم) أي قوله ومثله الى آخر يوم من عرى (قوله وتقدر ذلك الخ) أي تأويله بان المعنى في اليوم الاخير من أيام الخ اه ع (قوله في ذلك الخ) خبر وتقدر ذلك (قوله من اضافة الصفة) وهي آخر الى الموصوف وهو يوم اه سم (قوله ويحل هذا الخ) مقول قاله والاشارة الى قوله طالت أو آخر اليوم الاخير وتقدر الى قوله ولعله غير مراد في مثل هذا اذ لا وجه للتدوين حينئذ (قوله تقدم يوم الاربعاء) أي أو الخميس (قوله فعاش أكثر من ذلك) ينبغي ان يراد الاكثر من اثنائه التعليق أخذنا بما يذكره انفا (قوله ولا عده عليها الخ) ومعلوم ان عدة البائن قد تنقض قبل مضى الاربعة أشهر وعشر وكذا عدة الحائض وان كانت تنقل الى عدة الوفاة لمات في اثنائه صحت ما كن عدة تنقض هنا قبل الموت فلا يتصور انتقال (قوله من اثنائه التعليق) صادق بان الزيادة على الشهر بقية التعليق وهو ظاهر لان الطلاق يشارن التعليق فتحقق الصفة (قوله وقع بعد شهر الخ) أي فهو تعليق روى الحاكم والبيهقي ان ابن عباس سئل عن رجل قال لامرأته أنت طالق الى سنة فقال هي امرأته الى سنة (قوله ومثله الى آخر يوم من عرى) تقديره أخذنا بما يأتي أنفا الى اليوم الاخير من عرى أي يقع في اليوم الاخير من كايده قوله ومثله (قوله من اضافة الصفة) أي وهو آخر الى الموصوف أي وهو يوم (قوله ويحل هذا الخ) في ما لو مات في ليلة التعليق فقد يقال هو كالموت فانت طالق أمس قبأ في نفسه تفصيله الا في لانه بمنزلة قوله

قبله وترتيب أحكام الطلاق الرجعي أو البائن من حيثئذ وتفسيره ما لو قال أنت طالق قبل موتى باربعة أشهر وعشرة أيام فعاش أكثر من ذلك فمات قبين وقوعه من تلك المدة ولا عدة عليها كان باثنا اه سم يعاشرها ولا يرثها وأصل هذا قولهم في أنت طالق قبل تقدمه من شهر بشرط الوقوع قد قدمه بعد مضى أكثر من شهر من اثنائه التعليق لحيث تدبيران وقوعه قبل شهر من قدمه فتعتمد من حيثئذ لانه علق يومه بين التقدم شهر فاستبرم الاكثرية الصادقة باخر التعليق فاستلزم فيها الطلاق وتولمها بعد مضى شهر من وقت التعليق مرادهما بوقت التعليق آخر فينبين الوقوع الاصح لتقارن الشرط والجزاء في الوجود ولو قال في الشهر وقع بعد شهر مؤبدا الا ان يريد تبخير وقتيته فيقع حال مؤبده الى آخر يوم من عرى وبه يعلم انه لو قال أنت طالق آخر يوم من عرى طالت بطالع غير يومه ان مات من اراد الا في تبخير اليوم السابق على ليله موته وتقدر ذلك اليوم الاخير من أيام عرى اخوه من اضافة الصفة

وعليه يعرف بين هذا وما قام عليه بان التعليق ثم بان من متعاقبة كل منها محدودا بطرفين فقد روي في قوله ع: ما صدق فقط وهنا بفعل ولا زمن له محدود يمكن التقيد به فتعين الوقوف عن حين اللفظ (أو) أنت طالق (أو) أي شهر كذا أو أن سلاخا ولو نحو ذلك (ق) يقع (أو) آخر جزمين الشهر) لان المفهوم منه آخر الحقيق (٩٠) (وقيل) يقع (أو) النصف الآخر منه وهو اول جزمه ليلة سادس عشره لان منمالي

آخره يسمى آخره وزد
 يمنع ذلك ولو قال سلاخا
 مضي يوم) فانت طالق
 (ق) تطلق (بغير وبشمن
 غده) اذ به يتحقق مضي يوم
 (أو) قاله (هنا) بعد آتله
 (في) مثل وقته من غده
 يقع الطلاق لان اليوم
 حقيقة في جميعه متواصلا
 اذ منفرقا ولا ينافي ما مر
 انه لو نذر اعتكاف يوم لم
 يجره تفرق ساعاته لان
 النذر موسع مجزأ ياتيه
 أي وقت شاء وانما يسبق
 بحول عند الاطلاق على
 أول الازمنة المتصلة به اتفاقا
 ولان المنع عنه ثم تقل
 زمن لا اعتكاف فيه ومن
 ثم لو نذر قبل ان ياتي يوم
 واستمر الى انقضاءه من الثاني
 أجزاء كل قول ان شاء على
 ان اعتكف يوما من هذا
 الوقت وهذا هو ظاهر ما هنا
 يحصل من كذا حصل
 الشرع في نفسه عقب العين
 آتالها أوله بان فرض
 انطباع آخر التعليق على
 آتله فتطلق بغير وبشمنه
 ولو قال أنت طالق كل يوم
 طلقة طلقت في الحال طلقة

وأشهر أول الثاني وأشهر
 أول الثالث ولم ينتظر
 فبهما مضي ما يكمل به
 ساعات اليوم الأول لانه هام يتعلق بمضي اليوم حتى يعتبر كماله بل اليوم الصادق بآله وظهور هذا تعجب من
 استشكل ان الرفع (أو) قال اذ مضى (اليوم) فانت طالق (فان قاله نهرا) أي اثنائه وان بقي منه لحظة (فيغروب شمس) لان الالعهد به
 تصرفه الى الحاضر منه (والا) بقوله نهرا بل ليل (لغا) فلا يقع به شيء الا لانهم ارسلوا حتى يعمل على المعهود والجل على الجنس متعزلا لقضائه التعليق
 يفرغ أيام الدنيا فان قلت

(قوله وعليه) أي على الأول وهو ما قاله الجمع يعرف بين هذا أي نحو قبل أن تربك (قوله وما قام) أي
 شخصنا أو الضمير في ما صدقه يرجع الى الوقوع اه كروى أو قولوا وانما هو المتعين ان الضمير راجع الى
 الزمن المحدود وهو كمال الرجوع (قوله ولا زمن له) على ان قوله أو أن سلاخا لا يقع بوجوده ظاهرة الفرق
 بين ما ذكره وبين ما قام عليه لان الشهر الذي بعده موضعان مما يقطع وجوده اه ع (قوله أي شهر
 كذا) الى قول المتنوبه يقاس في النهاية (قوله من ليلة الخ) لانضم الى موضع من ليلة الخ (قوله لان منمالي
 الى آخره) لعل هنا عطلة من الكتاب والاصل لان أول جزمه من الخ وعلى فرض عدم السقطه غاية ما يتكف
 في توجبه ان اسم ان يحذف أو لانه أي النصف الا آخره منمالي من أوله الى آخره يسمى أو ان من يسمى
 أول الضمير وان راجع الى النصف الا آخره بآله واللفظ اذ كاه آخر الشهر اه وهي ظاهرة
 (قوله يمنع ذلك) عبارة الغني يسبق الاول الى الفهم * (تنبيه) * لو قل يا سخر أول آخره طلقت يا سخر
 جزمه وان علقه بول آخره طلقت بول اليوم الاخير منه أو علق بانقضاء الشهر طلقت بغير وبشمن الشمس
 الخامس عشر وان نقص الشهر أو علق بنصف نصفه الاول طلقت بطلوع غفر الثامن أو علق بنصف يوم كذا
 طلقت عند زواله أو علق بما بين الليل والنهار طلقت بانغروب بان علق نهرا أو الاقباض غير اه يحذف وقوله
 لو قل يا سخر أول الخ الى النهاية مثله (قوله بعد آتله) سيد كرمه قوله أما لو قال أوله الخ (قوله في
 جمعه) أي جمع النهار (قوله ولا ينافيه) أي التعديل (قوله المنصبة) أي بالتحقيق (قوله ثم) أي في
 نذر الاعتكاف (قوله لو نذر قبل) أي الاعتكاف (قوله اثنائه) أي اليوم (قوله وهذا) أي قوله ومن
 ثم لو دخل الخ اه ع (قوله ما هنا) أي في تعليق الطلاق (قوله عقب العين) فيه تعجب اه رشدي
 (قوله بان فرض انطباع آخر التعليق الخ) بان وجد آتله بعقب آخر التعليق بخلاف ما اذا قرأه سم على
 حج اه رشدي زاد ع (قوله لا يقع الا بمضي جزمين اليوم الثاني) اه عبارة السيد بجر قوله بان فرض
 الخ وهذا كما قال الزركشي اذا تم التعليق واستعقبه أول النهار ما لم يأت به أو ان وقفه بمضي جزمه قبل تمامه
 فلا يقع بغروب شمس انتهى أي بل مضي قدر زمن التعليق من غده اه (قوله طلقت في الحال الخ) أي
 ان كان قاله نهرا أو الا فلا تطلق الا بمضي النقص اه ع (قوله وأشهر أول الثاني الخ) وفي المطلب عن
 العبادي لو قال أنت طالق أول النهار أو آخره تطلق واحدة بخلاف ما لو قال أنت طالق آخر النهار وأوله
 فتعلق طلقين والفرق ان في الأولى اذا طلقت في أول النهار أمكن سحب حكمه على آخره بخلافه في الثانية
 كذا في الخادم في كتاب الاعيان * (فرع) * لو قال زوجته أنت طالق في أفضل ساعات النهار فانظروا
 لا يقع على الطلاق الا بمضي النهار فظهر ما لو قال أنت طالق ليلة القدر وقد قاله انه انما يقع عليه الطلاق
 بأول ليلة الاخير من رمضان لان ما يتحقق ادراكه ليلة القدر ولو حصل منه التعليق في اثنائه العشر
 الاخير لم يقع الطلاق الا بمضي مثله من السنة القابلة اه ع (قوله ولم ينتظر فبهما) أي اليوم الثاني
 والثالث أي بل وقتنا الطلاق أو لهما اه رشدي (قوله الصادق) أي المتحقق (قوله أو قال اذ مضى)
 الى قول المتنوبه بيقاض في المعنى الا قوله فان قلت الى وخرج (قوله وان بقي منه لحظة) وان اراد الكمال دين
 كلياته عن سم (قوله والجل على الجنس متعزلا الخ) قد يقال قضيت تحقق الجنس في كل من افراد صدق

الثاني (قوله بان فرض انطباع آخر التعليق على أوله) بان وجد آتله بعقب آخر التعليق بخلاف ما اذا
 قرأه (قوله لا تضاهيه المتعاقب بفرغ أيام الدنيا) قد يقال قضيت تحقق الجنس في كل من افراد صدق المتعاقب
 ساعات اليوم الأول لانه هام يتعلق بمضي اليوم حتى يعتبر كماله بل اليوم الصادق بآله وظهور هذا تعجب من
 استشكل ان الرفع (أو) قال اذ مضى (اليوم) فانت طالق (فان قاله نهرا) أي اثنائه وان بقي منه لحظة (فيغروب شمس) لان الالعهد به
 تصرفه الى الحاضر منه (والا) بقوله نهرا بل ليل (لغا) فلا يقع به شيء الا لانهم ارسلوا حتى يعمل على المعهود والجل على الجنس متعزلا لقضائه التعليق
 يفرغ أيام الدنيا فان قلت

التعليق بضمي يوم واحد بعد اه سم **(قوله لم لا يعمل على الجواز)** أي بان راد باليوم الله بعلقة الضدية أو مطلق الوقت فيطلق بضمي الله أو مضي ما صدق عليه الوقت الذي وقع فيه التعليق اه عش **(قوله أو فريته الجواز)** أي فعمل الفضا عند الاطلاق على ما دللت عليه القرينة اه عش **(قوله ولم يوجد واحد منهما)** جلا حلت ما صحته الحقيقة فريته فافهم عدوا الاستحالة من القران اللهم الا ان يقال ليست خارجة فريته الجواز في التعليق ونحوها لا تكون الا خارجة كالحصر به الشارح سم وقوله هلاخ لله على سبيل الترتيل وتسلم ان الله حقيقة في العهد الحصري والافا تحقيق انها حقيقة في الجنس من حيث هو وعليه فلا يخفى ما في كلام الشارح كغيره اه سدعمر **(قوله أو الشهر)** أو شعبان أو رمضان من غير ذكر شهر اه نهاية قال عش قوله من غير ذكر شهر أنهم انه لو قال أنت طالق شهر رمضان لم يطلق الا بدخول شهر رمضان كما لو قال أنت طالق في شهر رمضان وبخالفه ما في حاشية الزبدي من انه لو قال أنت طالق شهر رمضان أو شعبان يقع حال مطلقا اه عبارة الرشدي قوله من غير ذكر شهر انظر ولو جهسه وفي حاشية الزبدي ما يخالفه اه **(قوله أصباح)** أي ما ذكر من اليوم وما عطف عليه **(قوله في التعريف)** الى المتن في النهاية وفيها وفي الجنس وسم هناء سائل راجعها **(قوله فيقع)** الى الفرع في الجنس ثم قال تنبيه لولئك بعد مضي مدغم التعليق هل تم العدد أو لا عمل بالعين وحله هو طوعا حال التردد لان الأصل عدم مضي العدد والطلاق لا يقع بالشئ ولو علق بمسح عرقا كمعوض السباع والطيران وأجابه المولى أو علقا كالجسم بين الضدين أو شرعا كمنع رمضان لم يعلق لأنه لم يميز بالسلك وانما علقه على صفة ولم يوجد اه **(قوله وان قل)** أي وان كان الباقي لحظة اه سم **(قوله دين)** ينبغي ان يجري هذا في اذا مضى اليوم سم على ج اه عش **(قوله وفي اذا مضى شهر الخ)** بمضيه الخ عطف على في اذا مضى الشهر أو السنة بانقضاهما فيهما الخ **(قوله ان الرواي)** يؤيده لم يعز ما مر آنفا قبل قول المتن أو اليوم الخ لم يعز ما في أحد ما مر قبل قول المتن أو الخ ما لم ينع بعده لا مناسبة بينهما حتى يظهر الالتئذ **(قوله ابتداء)** مفعول وفاق وقوله بمضيه يقع اه سم أي بالتعذر بالمعطف **(قوله لم يوافقنا الخ)** عطف على ان وافقنا الخ **(قوله وحله)** أي يحل تكميل الشهر بما ذكر اه رشدي **(قوله ان كان)** أي فوقه اذا مضى

بضمي يوم واحد بعد الا ان يقال لا صدق معنى الجنس ما بقي من شئ وفيه نظر **(قوله ولم يوجد واحد منهما)** هنا جلا حلت ما صحته الحقيقة فريته فافهم عدوا الاستحالة من القران اللهم الا ان يقال انها ليست خارجة فريته الجواز في التعليق ونحوها لا تكون الا خارجة كالحصر به الشارح يتأمل من القران **(قوله فيقع في اذا مضى الشهر)** قال في العباب ولو قال اذا مضى الشهر وقع بانقضاء الهلال واذا مضى الشهر فهو باق في شهر تلك السنة أو اذا مضى شهر بضمي ثلاثة أو علق بضمي الساعات فبضمي أربع وعشرون ساعة أو ساعات بضمي ثلاث اه وما ذكره في الساعات هو ما قاله الجليل وهو موافق لما قلناه في ما مضى من الساعات فيجب انما التوافق الا بضمي اثنى عشر شهرا لكن الاصح عندنا انما يوافق بضمي ما بقي من السنة وفيما به ساعات ان تطلق هنا بضمي ما بقي من ساعات اليوم واليلة منع اعتبار سبق الليل ولو قال اذا مضى الايام فبضمي نظر وقياس قوله لم واللفظ للوضع قبل الرجعة أو حلف لمصومين الايام فبضمي ثلاثا قال في شرحه جلا عليها لاجل أيام العمر انتهى الوقوع هنا بضمي الثلاث لكن قياس ذلك الوقوع فيما اذا مضى الساعات بضمي ثلاث الا ان يفرق فليحذر ولو قال اذا مضى ليل فانت طالق لم يعلق الا بعد بضمي ثلاث ليل كما في به ضحا الشهاب الرمي اذا ليل واحد بمعنى جمع وواحد ليله مثل تمر وغرة وقد جمع على ليل فخر أو اوقها باليلة على غير قياس انتهى ونظر فيما لو قال اذا مضى الليل هل ينصرف اليلة التي هو فيها ففحصت بضمي الباقي منها لان ليلان كان بمعنى الجمع الا انه بدخول آل عمل على الجنس وينصرف للمعهود فيه نظر وقد قلنا اعتبر التسلسل في الايام والنساء في الأتروج النساء مدخول لال الجنس **(قوله وان قل)** أي وان كان الباقي لحظة **(قوله دين)** ينبغي ان يجري هذا في اذا مضى اليوم **(قوله ابتداء)** مفعول وفاق وقوله بمضيه صفة

لم لا يعمل على الجواز فريته الجواز
الحقيقة قلت لأن شرط
الحل على الجواز في التعليق
ونحوها قصد التكملة أو
قريب من خارجة تعين لم
يوجد واحد منهما هنا
وخرج بضمي اليوم وقوله
أنت طالق اليوم أو الشهر
أو السنة أو هذا اليوم أو
الشهر أو السنة فانت طالق
حالا ولو بسلا سوا ما نسب
أمر لانه أو تعويدي الزمان
بغير اسم فقلت النسبة
وهي أي بما ذكر بقاص
شهر وسنة في التعريف
والالتكثير لكن لا يثنى هنا
الفاء كما هو معلوم فيقع في
اذا مضى الشهر أو السنة
بانقضاهما فيهما وان قل فان
اراد التكامل دين وفي اذا
مضى شهران وفاق قوله
أي آخر قوله أخذ المماس
آنفا من الرواي ابتداء
بضميه وان نقص وان لم
يوافق فانه قاله لا يوافق
بضمي ثلاثين يوما من ليلة
الحادي والثلاثين بقدر
ما كان سبق من ليلة
التعليق أو غيرها فكذلك
لكن من اليوم الحادي
والثلاثين بعد التعليق
ويحله ان كان

في غير اليوم الاخير والاول منى بعد شهر هلال سمي فظهر ما رمي في السلم في اذاعت منتهى التي قشر شهر اهلال فان ائس كثر الشهر الاول حسب احد عشر شهرا بالالهة تملك بقية الاول ثلاثين ومائة الثالث عشر والسنة للعرس بقدر من مديغها (فرع) هـ حلف لا يقيم بعمل كذا شهرا فاقامه مقر فاحتل على ما بقى في العمان ولو قال انت طالق في اول الاشهر الحرم طلقت باول التقديرات الصبيح انه اولها وقبل اولها ابتداء الحرم ذكره الاستاذي (او) قال (انت طالق أمس) والاشهر الماضي او السنة الماضية (وقد ان يقع في الحال مستند اليه) أي أمس او نحو (وقع في الحال) لانه اوقعه حاله وهو يمكن واسنده زمن سابق وهو غير ممكن فالحق وكذا لو قصد ان يقع أمس او اطلق او قد عذرت مراحمته فهو صواب واخرس ولا شارة منه في (وقيل) فقولنا الاسناد لغير ممكن ويرى بان الاطلاق يمكن اولى الا ترى الى ما رمي في على ألف من عن غيره في قوله من عن (٩٢) خبره ويازمه (الف) (أفصد أنه طلق أمس وهي الاثنتي عشرة) من طلاق رجعي أو بآيات (صدق

بيته) لقربنا الاضافه الى أمس ثم ان صدقته فالعدة مما ذكر وان كذبته ولو صدق قوله فكذبته من حين الاقرار (او قال اردت اني طلقتك) (ما أمس) (في نكاح آخر) فبانت هي ثم عادت نكاحها او ان زوجها آخر طلقها كذلك (فان عرف) النكاح الاخر والطلاق فيه ولو باثرها (صدق

بيته) في اراقة ذلك للقرينة (والا) يعرف ذلك (فلا) يصدر فيقع حاله بعد دعوامها من امرها طلقها وهو المتقول عن الاحباب والامام احمد في الحرى عليه في الزوجة تبعا لغير اصلها السقيمة انه يصدر لاحتماله وحزمه بعضهم ولو قال انت طالق قبل ان تخلفي طلقت حالا وبين الليل والنهار فان كان نهارا قبل او نهارا ولا قبل الغيم (تتبع) مما تقدم

شهر أنت طالق (قوله في غير اليوم الاخير) عبارة للمنفى في غير الاشهر من الشهر فان علق في اليوم الاخير أو الليلة الاخير من الشهر كمن بعد شهر هلال اه (قوله وفي اذاعت) عطى على قوله وفي اذاعت مضي شهر الخ وقوله بعض الخصلة يقع المتقدر بالعطف (قوله والسنة للعرس) عبارة للمنفى والنهاية وللعتر والسنة العربية فان قال اردت غير هلم يعقل منه ظاهر التهمة لا تخبر ويدن ثم لو كان ببلاد الروم أو الفرس فينبغي قوله اه (قوله والاشهر الماضي) الى التيسير في التفتيح وكذا المنفى الا قوله ويرد الى التثنية (قوله وهو الخ) أي الاستناد اه معنى (قوله وكذا لو قصد الخ) أي وكذا يقع حاله لو قصد الخ سم وبغني (قوله اولى) أي بان ياتي الطلاق من الاناطة بالخال مع انه لم يبلغ في الاولى (قول المتن) أفصد انه طلق أمس) أي لو لم يقصد الزوج انشاء طلاق لا حالا ولا ماضيا بل قصد الاستبصار بانه طلقها أمس في هذا النكاح اه معنى (قوله كذلك) أي فبانت هي ثم نكحتها (قوله فلا يصدر الخ) يظهر ان المراد ظاهرها قد من (قوله هذا) أي قول المصنف والافلا (قوله وحزمه به بعضهم) والصواب في الكتابين صرح بما في الكتاب القاضي حسين والبقوي والمتنولي والروايات وتوقع في بعض نسخ الشرح الكبير على الصواب كما ذكره الاخرى اه معنى (قوله ولو قال انت طالق قبل ان تخلفي) قال هر في شرحه ولو قال انت طالق قبل ان تخلفي طلقت حالا اذا لم تكن له ارادة كقوله الصغير في رآني به والوجه انه تعالى فان كانت له ارادة بان يقصد ان يائه بقوله قبل ان تخلفي قبل تمام لفظ الطلاق وهو عاينته ولان تقولوا للفرق بينهما وبين أمس وهو ما قال اردت فاقامه في الماضي وانه يقع حاله في المذهب فان ظاهر اطلاقهم ان الحكم كذلك ولو كان الارادة قبل فراغ لفظ الطلاق والحاصل انها لم ياتهم ما ذكر من التقييد في أمس وغيره مما علق بحال محاصر وبأن وامان فيتحصل الفرق فلتأمل اه سیدمر (قوله لمن سبقوه) أي وهو المتقدم كما مر قبل التتبع (قوله وعمله) أي بعضهم (قوله هنا) أي في صورتها للصدقة والشهر الماضي وقوله فهو أي ما ذكر من صورتين (قوله من ثم) أي من أجل جواز التعديل بانها حاله مع وجود اللام (قوله لما التعديل بانها حاله) (قوله من ثم) أي من أجل جواز التعديل بانها حاله مع وجود اللام (قوله لما ذكرته) أي في الجواب المأثور (قوله اثر) بناء الفاعل من التأثير (قوله وهو قوله غدا) لا يعني بانه يقع (قوله حنت) كذا هر (قوله وكذا لو قصد الخ) أي وكذا يقع حاله لو قصد الطلاق فيه لا يقال الطلاق فيمن لازم ان نكح آخر لا تخلف ذلك لاحتمال نسخ أو تبين فساد الاول (قوله وهو المتقول الخ) اعلمه

في أنت طالق أمس من الوتو حاله لا يمكن وهو الواقع بان طالق والغا على الاك من وقوعه أمس وبقائه الواقع من حاله أنت طالق قبل ان تخلفي الغا على الاك من وقوعه أنت طالق لا في زمن الغا لعمال وهو لا في زمن وفي أنت طالق بين الليل والنهار على ما عرفت بعضهم بخلافان سبقوه وانه ليس لازم بين الليل والنهار فهو كقوله لا في زمن وقد تقرر حكمه وفي أنت طالق للعدة ولابعدتها وظهر الماضي فرفع فيها حالا الغا لعمال وهو ما بعد لام التعديل كذا قاله غير واحد ونظر لم يلحق الوتو عن هنا لان اللام فيها لا ينتظر وقت لتعليل فهو كانت طالق ليرضا بانه يقع وان لم يرض وقد عجب بان لا مانع من ان يعال بانها حاله لانها أضافت اشاروا اليه في الشهر الماضي ومن ثم فاس شعنا الوتو ع حاله أمس على الوتو ع حاله في البعدة ولا بدع له اولم يبال بما فاده اللام لما ذكرته وفي أنت طالق الا ان طلاقا اثر في الماضي يقع حالا ولو لم يقع في الماضي لانه حاله في أنت طالق اليوم غدا الغا لعمال وهو قوله غدا وفي أنت طالق طلقته من بعد عتوه في سال البعدة الغا لعمال وهو اجتماعهما من جهة واحد وتوفي أنت طالق الطلقا لبعده على احد وجهين لم أر من دمج بينهما شيئا وقياس كلام القاضي

الا في عدم الوقوع فيبقى هذه المسائل انشطارا في اسم غد أو غدا أمس من غير إضافة (٩٣) فيقع صبيحة الغد فيغدو كمراس

لانه علقه بالغد بالأمس
ولا يمكن الوقوع فيه مالا
الوقوع في أمس فتعبر
الوقوع في غد لا مكانه
والمصالح هذا الغاء الحال
والاختلاف بالمكان فهو كمر
في أنت طاسق أمس
ويختلف هذه الفروع كلها
عند الوقوع أصلا نظرا
للمحال في أنت طاسق بعد
موت أو ميعود في أنت طاسق
مع انقضاء عدتلك وفي أنت
طاسق طاعة بائنة لك
عليها الثلاث كقوله القاضي
أورجعة لمن لا يملك عليها
سوى طاعة وألغير موطوءة
كقوله القاضي أضافا إلى
التزيب وهو المذهب
أنت طاسق الآن وأل يوم
أذا غدا الغدا وأدخلت
البار فلا تطلق بجسمي الغد
ولا بدخول البار لانه علقه
بجسمي الغد فلا يقع قبله
وأذا غدا الغد فقد فات اليوم
أولاً لأنني لم يكن بمقاعه
وجه وفي أنت طاسق إن
جعت بين الضدين أو نسف
رمضان أو تكلمت هذه
الدية فلا يقع نظر المحال
بأقسامه الثلاثة والحاصل
منه أن الطلاق وقع حالا
في أكثر الاحدى عشرة
الاولى ولم ينظروا فيها
للمحال الذي كروا لم يقع
في الصور الأخرى التسع
نظر المحال في هاتين الفروع
بين تلك وهذه بأبناء معنى
أوجب الغاء المحال في جميع
تلك ومعنى آخر أوجب

من التسامع ومع ذلك فافرض ان حله اذا اراد ايقاع طلاق واحد ففهم اما اذا اراد ايقاع طلقتين في كل منهما
واحدة فلا شبهة حيث لم يكن ثمة مانع من نحو ميتة فتبين ان يقع ثم يتروا النظر في صورته لا طلاق باجها
تعلق وظاهر كلامهما ان تعلق بالاولى فغالب أم لا سديد وفي الروض مع شرحه ما وافق عبارة لوقال
أنت طاسق اليوم غدا فواحدة تقع في الحال ولا يقع شيء في الغد لان الطلقة اليوم طاسق غدا لا يحتمل انهم يرد
الا ذلك وكذا يقع واحدة فقط في الحال ولا يرد ذلك نصفها اليوم ونصفها الآخر غدا لانما أثره في كل
أطلق نصفين بان أراد نصف طلقة اليوم ونصف طلقة غدا فطلقتان الآن تبين بالاولى وكذا لو قال أردت
اليوم طلقة غدا أخرى فكفهم بالاولى ومرحبه الاصل ولو قال أنت طاسق غدا اليوم طلقت طلقة غدا فقط
أي في اليوم انشطارا الطلاق معلق بالغد وذكروه اليوم بعد كسجيل السلاق المعلق وهو لا يتجمل اه
(قوله الثاني) أي أنتما (قوله من غير إضافة) أي فهم اه سم (قوله من غير إضافة الخ) ولو قال ليبار
أنت طاسق غدا أمس أو أمس غدا لا يضاف وقوع الطلاق في الحال لان غدا أمس وأمس غدا اليوم ولو قال ليبار
وقم غدا في الاول وحال في الثاني معنى وروض مع شرحه (قوله ولا يمكن الوقوع فيهما) يعمل ما فيه من
أنتا اه سديد ويظهر بالتأمل انه لا يجري هنا ظاهرا ما أنتما (قوله ويصل هذا) أي ما ذكر في أنت
طاسق أمس غدا أو غدا أمس الخ (قوله فهو) أي حكم أنت طاسق أمس غدا الخ (قوله لمن علك الخ) أي
خطا بالزوج علك الخ (قوله كقوله القاضي) راجع إلى قوله وفي أنت طاسق طلقة بائنة الخ (قوله أو
رجع الخ) عطف على بائنة (قوله كقوله القاضي) راجع إلى قوله أو رجعة الخ (قوله وهو المذهب)
أي ما قاله القاضي (قوله أو اذا دخلت الخ) كذا في أسوة رحمه الله تعالى لكن لا يحطه فيجتمعا انه من
تفسير التسامع ويقال أو بمعنى الواو والألفه ممكن فبما ظهر ان مقتضاها انه اذا قال أنت طاسق اليوم اذا
دخلت البار ودخلت فيه ان الطلاق لا يوجبه ولو لم يذكر كرامة الاحتمال انقضاءه في التعديل على قوله
لانه علقه ان لم قد يقال حينئذ لا فائدة لزيد ما بدخول البار اذا دخل به بالسكنا والحاصل ان كلامه
لا يخلو عن شيء بل قد يظن تأمل ثمرات الماض قال ما تنص عليه وفي أنت طاسق الآن وأل يوم الخ مما
دخل تحت هذا أنت طاسق اليوم اذا دخلت البار ودخلت البار في اليوم وأي مانع من الوقوع عند دخول
البار انتهى وقد يجب بان قوله اذا دخل الغد راجع إلى اليوم وقوله أو اذا دخلت البار راجع إلى الآن
ولاشك ان دخول البار المعلق به يستقبل وقوعه الآن بل انما يقع في المستقبل فلهذا لم يفسد لثباته والنشر على
عكس ترتيب الف وقوله لانه علقه بجسمي الغد أي مطلقا مستنوي ربط الطلاق اليوم اه سديد
أقول وينافي هذا الجواب قول الشارح الا في غدا فان اليوم أو الآن نهم يصح جمعا فنه الجواب
منصيع المعنى والروض مع شرحه صبارهما ولو قال أنت طاسق اليوم اذا غدا الغد وأنت طاسق الساعة اذا
دخلت البار لم كلامه فلا تعلق وان وجدت الصفة لعلقه وجوده فلا يقع قبله واذا وجدت فقد مضى
الوقت الذي به محلا لا يقع اه وبه يعلم ما في تغيير الشارح من الخفاء والتعبد (قوله بجسمي الغد) لا
يدخل اذ اراد الحق ان يقول به بجسمي الغد أو دخول البار لانه علقه بجسمي الغد أو دخول البار فلا يقع
قبله واذا غدا الغد ودخلت البار فقد فات الخ (قوله بانقسامه الثلاثة) أي العلق والشري والعادي (قوله
منه) أي من الاشكال المذكور بقوله ويختلف هذه الفروع الخ (قوله في أكثر الاحدى عشرة الخ)
لتأمل مع ما سبق في المعنى الوقوع في جميع اه سديد أقول لما سأل في الوقوع المطلق الشامل
للمحال والاستغناء وما هنا في خصوص الوقوع في الحال يخرج بقيد أكثر أنت طاسق أمس غدا أو غدا
أمس فانه يقع الطلاق فيهما وفي صبيحة الغد (قوله ذكره) الاصول اسقاط الهاء أو بدخول الجميع أو انه
التكلم (قوله التسع) أي بعد وقوله وفي أنت طاسق ان جعلت بين الضدين الخ صورة واحدة (قوله
مر (قوله من غير إضافة) أي فهم اه (قوله وفي أنت طاسق الآن أو اليوم اذا غدا الغد) انما الغد اذا دخلت البار
الخ) مما دخل تحت هذا أنت طاسق اليوم اذا دخلت البار ودخلت البار في اليوم فأى مانع من الوقوع عند
النظر للمحال في جميع هذه عصر أو تفران المعنى النظر في مدرك كل من تأمل كل من هذه فان قلت هذا الاشكال لا يتبع لانه هذه

قواهم المذكور شامل للمستقبل وغيره اه سم وقد يمنع القول ما عرف في الشارح ان نظام ان التعليق انما يكون في المستقبل **(قوله لان التعليق الخ)** بل من قولهم اؤم قوله **(قوله بالتعليق به)** أي بالحال **(قوله عدم الوقوع)** أي فيه **(قوله لا يقصد أهل العرف به الخ)** قد منع اه سم **(قوله كثيرة)** الى القول المتن ولا تكرار في النهاية من غير مخالفة الاقبياس ما به عليه **(قوله البار من نسق الخ)** في هذا التقدير تغيير المتن اه سم أي وكان الاولى القلب كما فعله المصنف **(قول المتن وان)** وهي أم الباب ولكن ينبغي تقديرها **(تنبه)** في فتاوى الغزالي ان التعليق يكون بلا في بادع العرف فيها كقول أهل بغداد أنت طالق لا دخلت البار اه معنى عبارة سم وفي الروض وان قال أنت طالق لا دخلت البار من لغتها أي بلا مثل ان كالبغداديين طلقت بالدخول انتهى قال في شرح ما من ليس لغته كذلك فطلق زوجته انتهى ثم قال في الروض وقوله أنت طالق لا أدخل البار تعليق قال في شرحه ظاهره وان لم تكن لغته بلا مثل ان وهو مخالف لما روى يمكن الفرق بان المتنازع على أصل وضع التعليق الذي لا يكون لا يستقبل فكان ذلك تعليقا بخلاف الماضي انتهى اه سم على ج اه ع **(قوله أو أنت طالق)** أي باسقاط اللغاة اه سم **(قوله تنبيهه الا في الخ)** أي في الفرع الذي آخر الفصل اه كرى عبارة ع ش أي في آخر هذا الفصل وحاصله انه ان قصد بذلك التعليق على مجرد الفعل طلقت بمجرد الدخول وان قصد تطبيق التعليق على الفعل ولم يقصد فور التطبيق الا بالأس من التطبيق وان قصد الوعد به فان طلق بعد الفصل وقع والا فلا اه **(قوله ذلك)** أي التفضيل **(قوله ومن زعم وقوله الخ)** لعله محمول على ما ذل في خطبه التعليق الابدع الفراغ من طلقك وهو واضح حيث هو هذا أولى من القطة صبيلا يعدل البعد بمن نسبيا الى العلم ان يرى الوقوع عند قصد التعليق بشرطه اه سديع **(قوله هنا)** أي في تقديم طلقك على الشرط وقوله وفي الاولى أي في تأخيرها عنه **(قوله مطلقا)** أي غير قائل بحر بان التفصيل الا في المسئتين اه سديع **(قوله وألحق به الخ)** وقد سئل الوالد رحمه الله تعالى عما قال أنت طالق لو دخلت البار فأجاب بأنه ان قصد امتناعا أو تحضيضا عمل به وان لم يقصد شيئا ولم يعرف قصد لم يقع طلاق جلا على ان لولا امتناعه لتبادر الى الفهم غير فالوان الاصل بقاء العصمة فلا وقوع بالشك اه نهاية قال الرشدي قوله جلا على ان لولا امتناعه ضرر يجرى انه ان جعل على التضيض وقع اه وقال صاحب النهاية في هاشمها ما نصه علم من ذلك ان الامتناع غير التضيض فالاول امتناع الوقوع لوجود الدخول والثاني وجوده لوجوده فهو تعاقب في المعنى فيشترط للوقوع الدخول ولا يعتبر الفور اه وهو ظاهر وما ل سم ان عدم الوقوع عند قصد التضيض مطلقا وما ل ع ش عند قصد ما الى الوقوع عند البأس من الدخول ان أطلق وعند

(قوله لا يقصد أهل العرف به ذلك) قد منع **(قوله في المتن وأدوات التعليق من كن دخلت الخ)** سئل شيخنا الشهاب الرمي عما قال أنت طالق لو دخلت البار وأجاب بأنه ان قصد امتناعا وتحضيضا عمل به وان لم يقصد شيئا أو لم يعرف قصد لم يقع طلاق جلا على ان لولا الامتناع بالرفع خبر ان أي هي الامتناعية لتبادر الى الفهم غير فالوان الاصل بقاء العصمة فلا وقوع بالشك ولان الامتناعية قد يلها الفعل فقد قال ابن مالك في تسهيله وقد تلى الفعل غير مفهومة تحضيضا انتهى وليس في كلامه فصاح فيما اذا قصد تحضيضا فوقع الطلاق مطلقا أو اذا لم تدخل البار وقد بدله استدلاله بقوله جلا على ان لولا الامتناعية الخ وقوله ولان الاصل بقاء العصمة فلا وقوع اذا قصد التضيض ولا هو لم يقع عند قصد التضيض بل يمكن في تفسيره قائدة لثبوت عدم الوقوع حيث سوا او اذا الامتناع لو التضيض اول بر دشا وجهات ارادته لكن يجعل ان ذلك خبر مراد له بل المراد عدم الوقوع مطلقا كما هو مرجح الكوكبي لا نسوي **(قوله البار من نسق الخ)** في هذا التقدير تغيير المتن **(قوله أو أنت طالق)** باسقاط اللغاة **(قوله وألحق به الخ)** وفي الروض وان قال أنت طالق لا دخلت البار من لغته جاه أي بلا مثل ان أي كالبغداديين طلقت بالدخول انتهى قال في شرحه ما ما من ليست لغته كذلك فطلق زوجته انتهى ثم قال في الروض وقوله أنت طالق لا أدخل البار تعليق قال

لان التعليق قد يقصد بالتعليق به منسوخ الوقوع فعلمنا من هذا ان المستقبل يقصد به ذلك فالمراد عدم الوقوع بخلاف غير المستقبل لا يقصد أهل العرف به ذلك قبل بؤر في عدم الوقوع (وأدوات التعليق كثيرة منها (من كن دخلت البار من نسق فيسمى طالق وان) كان دخلت البار فانت طالق أو أنت طالق وكذا طلقك بتفسيره الا في ريبا ويجري ذلك في طلقك ان دخلت ومن زعم وقوعه هنا جلا في الاولى عند الدخول مطلقا فقد أنشأ كما قاله البلقيني (واذا) وألحق به ما في واحد الى كالي دخلت البار فانت طالق

لا طرأها في عرف أهل اليمن بمعناها (ومضى معي ما) زيارتها كما زورها وما وادها ما واد أن يؤا بنواخوت وحشما وكشف وكشفها (وكلا
وأي كأي وقت دخلت) الدار فانت طالق (٩٦) (ولا يقتضين) أي هذا الأداة (قروا) في العلق عليه (أنه على ما بينا) أي فيه أو

ثبت كالشئ في أن دخلت
(في غير صلح) لأن ما وضعت
لا بقيد دلالة على قروا وأترخ
ودلالة بعضها في المصلحة على
الضرورة كما في أن إذا
ليست من وضع الصيغة بل
لاقتضاء المعارف مستذلك
القبول فيها بحسب اتصالها
بالإيجاب وخروج بالانبات
أنني كلياتي وبحسب في
خرجت شكوك تلك أعين
المسور بالشكوى عقب
خروجها لانه لم يحصل
الشيء خرجت ولم أشكك
فهو تعليق بالانبات ونفي وني
لا تقتضي الفور في الانبات
وقتضيه في النفي انتهى
وفيها نظر لاسم اتصاله
لذلك ومضاهوا عرفا راعا
التقدير المطابق حتى خرجت
دخل في وقت الشكوى أو
أوجدتها وجبت فلا
تعريض فيسهل لانباتها
وبفرض ما قاله يجري ذلك
فيما عدا ان لاقتضاء الفور
في النفي وعلى ما قلناه فقد
تقوم قرينة مشروعية تقتضي
الفور فلا يبعد العمل بها
(الا) أن قال (أنت طالق)
ان شئت أو أذا شئت فإنه
يعتبر الفور في المشيئة
على الأصح أنه تعليق بخلاف
نعم حتى شئت وخروج
خطاب من شأنه خطاب
غيرها فلا قوة في أن

شئت أمره لا يعتبر فيها الإهم (ولا) يقتضين (تكررا) المعلق عليه بل إذا وجد مرارا تغلغل اليمن فلا يلزم أن يمر دونوع الفعل قال
الذي في غير من وان قد لا بد كان خرجت أذا لا الذي طالق لانه ما أي وقت خرجت (الا) كما قلنا الشكوى وانما استعمالا
(فرع) قال أنت طالق إن لم تزوجي فلا طلاق لكلياتي بما فيه أو إن لم تزوجي فلا نكاحات طالق أطلق جميع النصوص وقال آخرون فيندوب

في الغدا وتقومون معهم في وقتي تخصيص الدور في هذه تطرل بالتي الأولى الألفرق (٩٧) بينهم من حيث المعنى على أن الذي يقع

أن هذا من باب التعليل
بما يؤيد للعصا الشرعي لانه
حيث على تزويجهما لخل
الطلاق لامن المودة وقع
حالا فغير الأولى فأنه ولو
حالف ليرى من طلم يتوقف
الر على طلم الترسيم عليه
من طلم صلى ما فقي به
بعضهم وقال غير بل يتوقف
على ذلك لانه حقة الترسيم
تخص بالحاكم واما
الترسيم من المشتكى فهو
طلم ولا يفي مجرد الكتابة
لهم كمن عن ترجمه ووان
يؤثر به من يلازمه حتى
يؤمن من هره قبل فصل
انصه ومولى طلم بالاث
انزوج بنهماه يكون
لهما زوج طلم الزوج
عقبه لاهم من خلا فان
الطلي وقومهم بعبه ان
معناه ان بقى لهما لوان
هذا المعنى لا ينافي ما ذكرته
بل يؤيد ويجعل ذلك ان أراد
انفاه نكاحه بان يطلقها
والا فلا تخاف من نولهم
في لست زوجتي انه كتابة
ويجري ذلك في ان فعلت
كذا ما يصح ان تؤمن
في زوجة (قوله) لو طرأة
يخلص الأولى من كلامه
التي في كلا خلا فان
اعترض عليه أنت طالق
كلا لست حوت وقت
واحدة الان اراد بتكر
الحرمة تكر الطلاق فمع
ما لو (اذ طلقك) أو
أوقعت طلاقك فلا تأت

قال كان الخ اذا دور حقيقة كباي لان التزوج الموقوف خروج فلان والتزوج الموقوف عليه خروج
الزوج (قوله) هذه أي صورة تقدم الشرط وقوله في الأولى أي في صورة تقديم الجزاء (قوله) ان هذا
أي الثاني فكان الأولى التأميت (قوله) من باب التعليل الخ أي تعليل الطلاق بالتزوج المحال وقوله لانه
حيث الخ أي فهو المعنى تعليل الطلاق بالتزوج المحال ولا يخفى به (قوله) قبل الطلاق اعتبار ان يكون
قبل الطلاق من أن وما المانع أن يقال لا تطلق الا بالأس ووجود النوى في البيونة كاف حتى لا تنقاس
ما ياتي في شرح وقع عند البأس من قضية كلامه انه ان أبنته أو أسفرت بلا تزوج فلان إلى الموت لم يقع
طلاق وان لم ينهاه وحصل البأس بالموت طلقت قبله فلتأمل ٢٢ سم وقوله انه ان أبنته الخ لم يقع طلاق
لا يخفى أنه حال من المائدة عبارة عيش في نظير ما هنا من معنى التخصيص بالحق على الفعل لم يقع طلاق
ما لو قال على الطلاق لا بد من فعلك كذا وذلك يقتضي الوقوع عند عدم الفعل الا أنه لا يصدق عدم فعله الا
بالأس ان أطلق ويصدق بموت الوقت الذي قصد ان أراد وقتا معينا ٢٣ (قوله) لامن الدور عطف
على من باب التعليل (قوله) يتوقف الخ لم يقع بل يفرض اعتباره حيث لم يصح من شيء كونه قد وقع عليه
٢٤ سيدجر (قوله) على ذلك أي طلب الترسيم من الخ كترسيمه بالفعل (قوله) ولا يفي الخ عطف على
قوله يتوقف على ذلك (قوله) من ترسيمه متعلق بلفظ الضمير لهما كتم (قوله) لو حلف بالثلاث الخ وقع
السؤال عن انسان كانت عنده اخت زوجته وأراد ان تصرف خلف بالطلاق انما انما وحت من عنده
ما على اختها على عصمتها فرحت فظهر في ما يقع عليه الطلاق ان ترك اختها عصبها وانما معنى عصبه
ما يبيع الطلاق ولم يطلق فهو محمول على الفور خلافا لما يعتصم به لا يقع الا بالبأس فخرج السؤال
لشمس الرمي فاقترع بما قلته سم على حج أقول وهل يبرح ويصحبها من عصمتها بالطلاق الرجعي أم لا
نظر والارباب الأولان الصميم حيث أخلفت جلت على العصمة الكلمة المبسطة لولاه ٢٥ ع (قوله)
ولم يطلق الزوج أي زوج البنت صطله أي الأب (قوله) لو جعل ذلك أي ونوع الثلاث ٢٦ كرمي
(قوله) والأي كان قصد عدم حسن العشرة أو طلق (قوله) فلا أي لا يقع الطلاق أصلا (قوله)
ويجري ذلك أي قوله ويجعل ذلك الخ (قوله) لو طرأة أي قول المنزول على بكما في النهاية الاقوله خلافا
لمن اعترض في المتي (قوله) لو طرأة عطف عليها كتر من طرفة كباشر البقرة بعد فلات في عسوسه ولو
ذكر ان قصدها انما فيهم من التقديس في الاتي لكان أولى له معنى (قوله) لو طرأة الخ ينبغي أن تكون
كذلك عند وجود المعلق عليه وان لم تكن موطأة عند التعليل كما ساقى ٢٧ سيدجر (قوله) كلا
حلت الخ) يتأمل المراد بالحل مع انها تنصهر بالطلاق ما لم يراجعها ٢٨ سيدجر وقد يجب بان المراد بالحل
زوال العصمة والطلاق (قوله) أو أوقعت طلاقك ان قول المنزول على بكما في الغنى الاقوله بناء على
الاصح الى المتن وقوله عند ذكر (قوله) مثلا أي كذا وقع عليك طلاق (قوله) من غير عوض متعلق

قبل الطلاق اعتبار ان يكون قبل الطلاق من أن وما المانع أن يقال لا تطلق الا بالبأس ووجود النوى في البيونة كاف حتى لا تنقاس
ما ياتي في شرح وقع عند البأس من قضية كلامه انه ان أبنته أو أسفرت بلا تزوج فلان إلى الموت لم يقع
طلاق وان لم ينهاه وحصل البأس بالموت طلقت قبله فلتأمل ٢٢ سم وقوله انه ان أبنته الخ لم يقع طلاق
لا يخفى أنه حال من المائدة عبارة عيش في نظير ما هنا من معنى التخصيص بالحق على الفعل لم يقع طلاق
ما لو قال على الطلاق لا بد من فعلك كذا وذلك يقتضي الوقوع عند عدم الفعل الا أنه لا يصدق عدم فعله الا
بالأس ان أطلق ويصدق بموت الوقت الذي قصد ان أراد وقتا معينا ٢٣ (قوله) لامن الدور عطف
على من باب التعليل (قوله) يتوقف الخ لم يقع بل يفرض اعتباره حيث لم يصح من شيء كونه قد وقع عليه
٢٤ سيدجر (قوله) على ذلك أي طلب الترسيم من الخ كترسيمه بالفعل (قوله) ولا يفي الخ عطف على
قوله يتوقف على ذلك (قوله) من ترسيمه متعلق بلفظ الضمير لهما كتم (قوله) لو حلف بالثلاث الخ وقع
السؤال عن انسان كانت عنده اخت زوجته وأراد ان تصرف خلف بالطلاق انما انما وحت من عنده
ما على اختها على عصمتها فرحت فظهر في ما يقع عليه الطلاق ان ترك اختها عصبها وانما معنى عصبه
ما يبيع الطلاق ولم يطلق فهو محمول على الفور خلافا لما يعتصم به لا يقع الا بالبأس فخرج السؤال
لشمس الرمي فاقترع بما قلته سم على حج أقول وهل يبرح ويصحبها من عصمتها بالطلاق الرجعي أم لا
نظر والارباب الأولان الصميم حيث أخلفت جلت على العصمة الكلمة المبسطة لولاه ٢٥ ع (قوله)
ولم يطلق الزوج أي زوج البنت صطله أي الأب (قوله) لو جعل ذلك أي ونوع الثلاث ٢٦ كرمي
(قوله) والأي كان قصد عدم حسن العشرة أو طلق (قوله) فلا أي لا يقع الطلاق أصلا (قوله)
ويجري ذلك أي قوله ويجعل ذلك الخ (قوله) لو طرأة أي قول المنزول على بكما في النهاية الاقوله خلافا
لمن اعترض في المتي (قوله) لو طرأة عطف عليها كتر من طرفة كباشر البقرة بعد فلات في عسوسه ولو
ذكر ان قصدها انما فيهم من التقديس في الاتي لكان أولى له معنى (قوله) لو طرأة الخ ينبغي أن تكون
كذلك عند وجود المعلق عليه وان لم تكن موطأة عند التعليل كما ساقى ٢٧ سيدجر (قوله) كلا
حلت الخ) يتأمل المراد بالحل مع انها تنصهر بالطلاق ما لم يراجعها ٢٨ سيدجر وقد يجب بان المراد بالحل
زوال العصمة والطلاق (قوله) أو أوقعت طلاقك ان قول المنزول على بكما في الغنى الاقوله بناء على
الاصح الى المتن وقوله عند ذكر (قوله) مثلا أي كذا وقع عليك طلاق (قوله) من غير عوض متعلق

(أطلق) ملائمتها (وصفة فوجدت غلطتان) تعان عليهما أن ملكهما واحدة بالتعلق بالاعتبار والتعلق بصفة فوجدت وأخرى بالتعلق به إذا تعلق مع وجود الصفة وتعلق وتوجد بعد التعلق الأول ومن ثم لو عان ملائمتها ولا بصفة ثم قال إذا غلطت فانت طابق فوجدت الصفة لم يقع المعلق بالتعلق كما أنه - مع قوله ثم طابق أو عان لانه لم يحدث بعد تعلق ملائمتها وأولاً لم أر ذلك بالتعلق بل أنك تطلقين بما أوقفته من لما في موطو أو موطو (٩٨) طلق بعوض وعلق الوكيل فلا يقع واحد منها بالطلاق المعلق لينتوي في الأولين

واحد وجود ملائمتها
الأخيرة فلم يقع فيه طلاق
الوكيل ونخل البين بالطلاق
بناء على الإجماع طلاق
لا يفسخ (أو) قال (كما
وقع طلاق) عليك فانت
طالقي (علق) هو أو كره
(فلا ت) في محسوسة ولو
في الدبر ومسدخه ما ع
المسحوم عند وجود الصفة
ولا تقبل طلاقه بالتعلق لاقتضاء
كما التكرار ففتح ثانية
بوقوع الأولى والثاني فوقع
الثانية فان لم يقع بل
بوقوع الأولى وبطلانك طلق
ثنتين فقط لا لأنه لا تارة الثانية
وقع لأنه أوقفها (ولي
غيرها) عندما ذكر (طالقت)
لأنها بابت بالاولى (ولو طلق
ونفس) نسوة (أربع) فان
طلقت واحدة من نسائي
(فعد) من عبيدي (حر)
(وان) طلقت (ثنتين
فبعدان) حران (وان طلقت
ثلاثاً فثلاثة) أحرار (وان)
طلقت (أربعاً فاربعة)
أحرار (طلق) أربعاً فاربعة
مرتباً عتق عشرة واحد
بالاولى واثنتين بالثانية
وثلاثة بالثالثة وأربعة
بالاربعة وتعين المقتنين

بقول المتن طلقها اه سم (قوله أو التعلق الخ) صنف على التخصيص (قوله بالتعلق به) أي بالتعلق
(قوله إذا التعلق الخ) على لقوله وأخرى الخ من حيث اعتداه على التعلق بالتعلق بصفة فوجدت (قوله
تعلق) أي أو ابتاع وأجرى بالتعلق فليس شطابق ولا إيقاع ولا وقوع عنها وبمعنى (قوله وقد وجد)
أي التعلق والصفة (قوله ثم قال إذا غلطت الخ) وواضح أنه لو قال إذا وقع طلاقك طلاقاً فانت طالقت
طلقتين في هذا أيضاً اه سيعبر (قوله لم يحدث بعد تعلق طلاقها) لأن وجود الصفة فتوقع
لا تطلق ولا يقع عنها بوقوع (قوله ولو قال الخ) أي في مسئلة المتن (قوله ذلك) أي بقوله إذا غلطت
فانت طالقت (قوله ما عان موطو الخ) حق التعبير ما طلاق غير موطو أو طلاق موطو بعوض (قوله
وما عان الوكيل) طوفاً لانه لم تكن طلاق غلطت نفسه فهو كذا الوكيل فلا يقع بالطلاق ككل جمه
الموردى اه معنى (قوله وتصل البين الخ) أي في مسئلة المتن (قوله بناء على الأصح الخ) انظر
مفهومه اه سم (قول المتن في محسوسة) يحتمل نطقه بثلاث فيعلم التثنية بذلك في المسئلة الأولى بالأولى
كما أنه لا شرح ويحتمل أن يكون شراً للبند المحذوف أي ما تقرر في المسئلتين من وقوع تثني في الأولى
وثالث في الثانية على في محسوسة في غيرها طلقتهما اه سيعبر (قوله عند وجود الصفة الخ) راجع
لكل من محسوسة ومسدخه سم وسيعبر وعش (قوله لا تنفذ كما الخ) تعليل للمتن (قوله
طلقت ثنتين) أي أن طلق بنفسه كما هو واضح اه سيعبر أي من غير عوض (قوله عندما ذكر) أي
عند وجود الصفة انظر ما أثبتته (قول المتن ولو قال) أي من له عيب اه معنى (قوله بالاولى) أي بطلاقها
وكذا نظائر الآية (قوله واثنتين بالثانية) الانسب بالثنتين وكذا الكلام في الثالث والاربعة إذا لا تارة
سواء الظاهر في صوره وتعيين السبب للاثنتين بالاولى والثالثة لأن قول بان المراد ما يدين الحكم
اه سيعبر (قوله وتعين المقتنين اليه) أي وان كان من يضمن صغيراً أو زمناً اه عش (قوله ويحب
ابن النقيب) عبارة الغنى والاسنى في شرح تفسيره عشر على الصحيح تنبيه تعيين العيب عند الحكم
باعتقاده اليه قال الزكشي ما تقرر ذلك ويجب أن يبين ما يصدق الواحدة والثنتين والثلاث والاربعة فان
فان ذلك تطوّر في اكتساب إذا طلق مرتباً لاسيما مع التباين كما أنهم سكتوا عن ذلك لوضوحه اه (قوله
ومن بعدها) الأولى وما بعدها أو ومن بعدها الأولى كان الظاهر أن يقول لو وجد
صفة تطلق ثنتين بعد الأولى بها اه وشيخي عبارة الغنى ولو عطف الزوج بمثله فالظاهر أن الأولى
والثاني لقول ثم فلا يصدق بطلاق الثانية وأولاً يعنى لانه لم يطلق بعد الأولى ثنتين ولا بعد الثالثة أو بها اه
وبعبارة الكردى قوله ثالثة الأولى أي بعد الأولى اه (قوله صفة اثنتين) يعني صفة طلاق ثنتين (قول المتن
ولو عان بكما) أي كقول من له عيب وتنته نسوة أربع كما طلقت واحدة من نسائي الأربع فعد من
عبيدي وخي وهكذا إلى آخر التلخيص الأربع ثم بطلت النسوة الأربع معاً ومرباً اه معنى (قوله كل
مرة إلى التثنية في الغنى وإلى قول المتن ولو عان بتي فعل في النهاية (قوله الأولتين) إقتضاه الغنى الأولين كما
عبر به النهاية (قوله من جعلها) أي ثلثاً لادج (قوله يكتفي فيه) أي عتق عشرين (قوله وجودها)
(قوله بناء على الأصح الخ) انظر مفهومه (قوله عند وجود الصفة) راجع لكل من محسوسة ومسدخه

أي
المعنى وبهذا ابن النقيب وجوب تعيين من يعتق بالاولى ومن بعدها أطلق مرتباً بينهم كسهم من حين
العتق ولو أبدل الواو بالفاء أو ضم لم يعتق فيما أطلق معاً إلا واحداً أو مرتباً إلا ثلاثاً نحو بطلاق الأولى واثنتين بطلاق الثانية لانهما ثالثة الأولى
ولا يقع ضم الثانية لانهما لم يحدث بعد الأولى صفة اثنتين ولا لاربعة لانه لم يحدث فيها بعد الثانية صفة ثلاثاً ولا لاربعة لانه لم يحدث فيها بعد الثالثة صفة أربعاً أو دون
التمسك كان ذلك لا كما يقال (ولو عان بكما) في كل مرة أو في المرتبة الأولى وتصدق بهم في الكل انماها وأخرى الواو العاقلة
للصحة في من جازها عتق عشرين لكن يكتفي بوجودها في الثالثة والأولى

هـ (تيسية) هـ فاعده تسمى مصدره بـ نظراً لظهورها ثابتاً بغيرها من كل وقت كان من هذه المصدر الصريح والمعنى كل وقت من كل ما منصوب على الظرفية لاضافتها إلى ما هو قائم مقام وجهها فثبت التكرار الذي عليه التقهوا والاصوليون النظر إلى عمومها لأن الظرفية مراد بها العموم وكل كنهه (خمس عشر) عبداً يفتقون (على الصحيح) لأن صفته الواحدة (٩٩) تكرر أربع مرات لأن كل من الأربع

واحدة في نفسها وصفة
الثنين لم تكرر والامرين
لأن ما بعد اعتبارها لا يعد ثانياً
بذلك الاعتبار والثالثة عدت
ثانية لا لتكرارها الأولى
فلا تصد الثالث كذلك
لا لتكرارها الثانية بخلاف
الرابعة فإنها ثانية بالنسبة
لثالثية ولم تعد قبل ذلك
كذلك وثلاثة وأربع
تكرر وهذا انضح ان
كلما لا تحتاج إليها الاثني
الأوليين لانهم التكرران
فقط فان اثني الأولى
فقط أضع الاثنين في ثلاثة
عشر أولى الثاني وحده أو
معها فثلاثة عشر ولو قال
ان صليبت وكه فقصبح
وهكذا في العشرة عشق خمسة
وخمسون لانها مجموع
الاحاد من غير تكرار
فان اثني بكلمة عشق خمسة
وثمانون لأنه تكرر معصفاً
الواحد تسعاً وعصفاً الاثنين
أربعاً في الرابعة السادسة
والثامنة والعاشرة ومجموعها
ثمانية وصفاً للاثنين
في السادسة والثامنة
ومجموعهما عشرون وصفاً
الأربعة في الثامنة وصفاً
الخمسة مرة في العاشرة
وما بعد الخامسة لا يمكن
تكرار من لم يشرط

أي كما (قوله تسمى مصدرية) فيمنظر سم أي في تسميتها مصدرية له سيدمر عبارة عش قد
يرتقب في كونها مصدرية بل الظاهر أنها ظرفية فقط لانها بمعنى الوقت فهي ثابتة عند المصدر له
وأجاب المريد بـ بانه مفعول والمعنى كل وقت هذا تفسير لك بكونها ظرفية فقط كما لا يخفى ومن توقف سم
في كونها مصدرية يقول توقف في مفعولها سكن عن سببها بالمصدر لوضوحه فالجواب بالردان يقال وقت
نظري امرأته سيدمر وهكذا فأنامل اهـ (قوله صلتها) أي معها وقوله مقامه أي الوقت اهـ عش (قوله
ووجه فادتها الخ) ليتمل في هذا الوجه لعموم من كل اهـ سيدمر (قوله كنهه) أي العموم
(قوله لأن صفته الواحدة الخ) جواز تأني في القاعدة في ذلك ان ما عد مرة باعتبار ما بعد أخرى بذلك الاعتبار
فما عني عن الثانية ثانياً لا بعد ما بعد أخرى ثانياً مرة واحدة في الثانية والثالثة لا بعد ما بعدا لثلاثة مفعول واحد
بطلان الأولى وثلاثة بطلان الثانية لأنه صدق عليه مطلقاً واحدة واثنين وأربع مطلقاً الثلاثة لأنه
صدق عليه مطلقاً واحدة وثلاث وسبعة مطلقاً الرابعة لأنه صدق عليه مطلقاً واحدة وثلاث واثنين وغير
الأوليين ومطلقاً أربعاً والخمسة عشر وان شئت قلت انما عني خمسة عشر لانها أربعاً واحدة
واثنين من اثنين وثلاثة وأربع (قوله لأن صفته الواحدة) التي قوله لأنه تكرر وعني المعنى (قوله تكرر)
أي وجدت كما عني فيما يلي والالتفات لتكرارها ثلاث مرات لأن أربعاً كنهه عليه السيد عني فيما يلي أنها اهـ
عش (قوله لم تكرر الامرين) محل تأمل اذا التكرار ذكر الشيء مرة بعد أخرى فاقول مراتبها ان يذكر
الشيء مرتين فلم يحصل تكرار الاثنين الامر واحدة فتأمل ان كنت من أهله فكان مرادهم بالتكرار
مطلق الذكر لا لعني المعروف اهـ سيدمر (قوله كذلك) أي ثانية (قوله لم تعد) أي الثالثة
(قوله كذلك) أي ثانية (قوله وثلاثة وأربع) ببند أدناه لم تكرر رجب اهـ سم أي الموضع
الاضافة إلى وصفه ثلاثة الخ (قوله الأوليين) أي التعليق الأوليين اهـ عش (قوله أربع الآخرين)
وقوله في الثاني ان نسب اثنينهما (قوله فلا تنقص) أي انقص تكرر الاثنين وقوله فاق عش أي انقص
تكرار الواحد فلم يحسب الامر نقص ثلاث اهـ سيدمر (قوله لانها مجموع الاحاد الخ) بان يضم
واحد إلى اثنين فثلاث ثم الثلاثة إلى ثمانية فثلاثة عشر ثم الستة إلى أربعة عشر فثمسة عشر ثم
الخمس عشرة إلى تسعة عشر فثمانون ثم الواحد والعشرون إلى تسعة فثمانون فثمانون فثمانون
إلى ثمانية فثمانون فثمانون فثمانون فثمانون فثمانون فثمانون فثمانون فثمانون فثمانون فثمانون
خمس وخمسين اهـ سيدمر زيادة توضيح (قوله مفعول واحدتها) أي لان التكرار بعد الاول وقوله
وصفاً الاثنين أربعاً والاولان لا تكرر فمها اهـ سيدمر (قوله في الرابعة الخ) بيان لعل التكرار وقوله
ومجموعها ثمانية أي على ما تقدم من ان ما بعد اعتبار ما بعد ثانياً بذلك الاعتبار اهـ عش (قوله تضم خمسة
وخمسين) أي فحصل سبعون فثمانون (قوله واحدة) أي التي رجب اهـ سيدمر (قوله ما بعداه) ببند آخره وقوله
لا تكرر في (قوله ألفاظ أعداده) أي ما بعد العشر فويضم مجموعها هو مائة وخمسون فثمانون فثمانون
أي مجموع التكرار وهو مائة امانه عليه وأربعون فثمانون فثمانون فثمانون فثمانون فثمانون فثمانون فثمانون
الذي قدمه اهـ سيدمر (قول المتن وقع عند الياس الخ) وحصل اعتبار الياس ما لم يقل أردت ان تدخلت
(قوله ما هذه تسمى مصدرية) فيه نظراً (قوله وثلاثة وأربع لم تكرر) ثلاثاً في مائة ولم تكرر
خمس (قوله في المتن وقع عند الياس من المفعول) وحصل اعتبار الياس ما لم يقل أردت ان تدخلت

كأن في الخمسة الاول وجهه ثمانية وثمانون فثمانون فثمانون فثمانون فثمانون فثمانون فثمانون فثمانون فثمانون فثمانون
ثلاثمائة وتسعة وثلاثون ولا يخفى توجهه مما تقدم وصاحبه ان صفته واحدة وحلت عشر من والاثنين عشر والثلاثة ستا والأربع عشرة
والخمس عشرة أو عاذا الستة ثلاثاً والسبعة ثمانية والثمانية تسعة والعشرة مائة وبهذا التكرار فثمانون فثمانون فثمانون فثمانون فثمانون فثمانون فثمانون فثمانون فثمانون فثمانون
مما لم يعلق بنق في فعله فالثاني أنه ان علق بان كان لم يدخل في المارقات طالق أو آت طالق ان لم يدخل في (وقع عند الياس من المفعول)

كان مات أحدهما قبل
الدخول فيكون بالوقوف قبل
الموت أي إذا بقي المأبغ
المسؤول ولا أثره في الموت
لان المتولين الميتون
كهم من العاقل ولو بانها
بعد تمسكها من الدخول
واستمرت الى الموت ولم يتفق
دخول لم يقع طلاق قبل
البيونة لاحتلال الصفة
بدخلها ولو وجد هذا ما
اقتضاه كلامهما قال

الاسنوي وهو غلط والصواب
وقوعه قبل البيونة كما
اقتضاه كلامهما عند ذلك
وصرح به في البسط وأيد
بالحنث بلفظ ما حلفناه
بأكله عند اختلف فيه قبل
أكله بعد تمسكه من وقوعه

يترك بان العود بعد البيونة
يمكن هنا فلا يرفق بالبر
بأخذه بغيره فلهذا في ان
لم أكله لم يفت طالق
يصل الياس موت أحدهما
وبوجوده المتصل بالموت
فيقع قبيل الموت ونحو
الجنون حيثما أي بحيث
لا يبق زمن يمكن ان يطلقها
فبغيره بخلاف مجرد الجنون
لوقوع انقضاء التعلق

بعده وبالفصح المتصل
بالموت أيضا فيقع قبيل
الفصح لان الفرض أنه
رجعي فلا يقع الياس فيه
للدور بخلاف مجرد الفصح
لانه لا يوجد نكاحا
وينشئ فيه طلاقا فيحصل
اليمين اذا لم يتخص

الان واليوم فان أرادته تعلق الحكم بالوقت المتوكل كالمصرح به في نظيره فحين دخل على صديقه فقال له أتود
معي فمتنع فقال ان لم تتقدم فامرأتى طالق وفي الحال شرح مر اه سم قال عش قوله وفي
الحال أي وأدلت القتر بنقله على ما مر فانه يجنب فلو لم ينزل ذلك لم يجنب الاباياس وهو قبيل الموت
زمن لا يمكن الفضا معفيه اه أقول قوله وعلى اعتبار الياس سيد كمر الشرح قبيل قول المتن وقال أنبت
طالق (قوله كن ملت) الى قوله وفي ان لم يطق الى النهاية والى ان ينسب في المغنى الاقوة بعده كنهان
الدخول وقوله كالقتضاه كلامهما عقب ذلك وقوله وأيد الى وفي ان لم أطق وقوله والحنث وقوله وان

دخلت الان الخ لعل مراد بان لم يدخل الان الخ (قوله ولو بانها الخ) يحتمل زقوله كأن مات الخ (قوله
بعد تمسكها من الدخول) بان مضى زمن تمسكه من الدخول اه عش (قوله لاحتلال الصفة الخ) يحتمل
وجد الدخول حال البيونة لاحتلال الصفة فلم يحصل الياس بالبيونة اه كردى (قوله هذا) أي قوله لم
يقع طلاق (قوله قال الاسنوي الخ) عبارة النهاية كالقتضاه كلامهما وان كان الاسنوي انه غلط وان

الصواب وقوعه وقد يترك بان العود الخ اه سيدمر (قوله والصواب الخ) الوجه انه ان كان المعلق هو
الطلاق الرجعي وقع قبيل البيونة كما في نظيره من مسئلة الفصح الاسنية فان حل كلام الاسنوي على هذا
كان مسلما وان كان الطلاق البائن لم يقع ولا يمكن حله أي كلام الاسنوي على هذا أي الطلاق البائن مع

تغيره بالبيونة وعلى هذا يجعل كلام الشيخين ولا تشكل عليه ولا تقبلها ولهذا مصرحاً بمسئله في مسئلة
التفاسين ونحوها اه سم (قوله في البسيط) كذا في شرح الروض باليه لكن في النهاية والمغنى بالواد
بدل الباء (قوله وأيد) بالبناء المجهول والمؤيد أي وزعمه بقصر مر اه رشدي (قوله بأكمله) أي

الزيف (قوله بان العود) مراد به بان الدخول اه رشدي ويسمى المراد بالعود بان تعود الزوج وحال
ما تركها من الدخول وتعلقها بما قال التغيير من واحد وان كان التغيير بالدخول وانما (قوله في ثبوت)
أي الزوج (قوله لم) أي في مسئلة الاكل (قوله بنحو جنونه) هو ظاهر في نحو جنون الزوج وامل الضمير

له لا أحدهما اه سم عبارة الروض والمغنى بان عوت أحدهما أو يمين الزوج جنونا متصلا الخ ثم قال
المغنى وشرح الروض وكالجنون لا يملكه ولا يملكه ولا يملكه اه (قوله
وبالفصح) يحلف على عوت أحدهما عبارة الفصح في فان نصح النكاح أو انفسخ أو طلقها وكله ومات أحد

الزوجين قبل تعدد النكاح أو الرجعة أو بعده ثم طلق تبين وقوعه قبل الانفساخ ان كان الطلاق المعلق
وجعا اذا لم يكن وقوعه قبل الموت فلو ان المصل بالانفساخ وان كان الطلاق بانثا لم يقع قبيل الانفساخ لان
البيونة تنفع الانفساخ فيقع الاذوق وقوع الطلاق لم يقع الانفساخ فلم يحصل الياس فلم يقع الطلاق فان طلقها

بعد تعدد النكاح أو ماتت بقي فعل غير التعلق كالضرب فضرهم وهو محتمل أو دوى مطلقة اتصلت اليمين
اه وإذا لا يبي واعتبر طلاق وكله لانه لا يلو طلاق الصفة المعلق عليها بخلاف طلاقه هو اه (قوله للدور)
اذ لو وقع بطل الفصح فلم يياس فلم يقع لعدم الياس فيلزم من وقوعه عدم وقوعه اه سم (قوله اذا لم يتخص

الان واليوم فان أرادته تعلق الحكم بالوقت المتوكل كالمصرح به في نظيره فحين دخل على صديقه فقال
له تتقدم معي فمتنع فقال ان لم تتقدم معي فامرأتى طالق وفي الحال شرح مر (قوله والصواب الخ)
الوجه انه ان كان المعلق هو الطلاق الرجعي وقع قبيل البيونة كما في نظيره من مسئلة الفصح الاسنية

فان حصل كلام الاسنوي على هذا كان مسلما وان كان هو الطلاق البائن لم يقع كيف يتفق حله على هذا
مع تعبيرة بالبيونة في قوله والصواب وقوعه قبيل البيونة فتشذرا عما تقدم من غير ما سبق في مسئلة
ابن الرضا انه اذا كانت الصيغة ان لم كان الخلق متعلبا بن الطلاق المعلق وعلى هذا جعل كلام الشيخين ولا

اشكال عليه ولا تقبلها وله مصرحاً بمسئله في مسئلة التفاسين ونحوها فليتأمل (قوله بنحو جنونه)
هو ظاهر في نحو جنون الزوج وامل الضمير لاحدهما (قوله للدور) اذ لو وقع بطل الفصح فلم يياس فلم

منه البر والخير هنا بحالة النكاح فان لم يجدده أو جدد لم يطلق بان وقوله قبيل القمص * (تنبيه) * ما قرر أن من علق بنق فعل بالخول فهو بدعي أصل الجنون انحلت الصفقة لا يتم الطلاق قبيل نحو الجنون لعدم اليأس (١٠١) به هو ما نقله معان الفرائد وأقرأه

هنا في غير التوقيف ما فيه
فلا بد من وجود الشرط كما
جاء في الزركشي وهو ظاهر
لان اللام التي هي بجمتها
للتوقيف كانت طالق ان
جاءت الستة أو البدعة أو
لستة أو البدعة تطلق
الاصد وجرد الصفة قلت
الا في غير نحوى وهو من
لا يفرق بين وان (فتعلق
في الاسم) فلا تطلق الا ان
وجدت الصفة (والله اعلم)
لان الظاهر ضد التعلق
ولو قال القوي أنت طالق
أن تطلقك بالغت طلق
طالقين واحدة باقراره
وأخرى بأفعاله بخلاف
غيره لا يقع عليه الا واحدة
على المعتمد اضطر ابقى
ذلك كذا قيل وليس يصح
بل قياس ما قرره ان تعلق
فاذا طلقها وقعت واحدة
وكذا ثمانية كان الطلاق
رجعا وبخلاف هذا
التفصيل قوله ما في أنت
طالق أنت شاء الله بالغت
انه يقع حاله من غير
النحوى وقد يفرق بان
التعليق بالمشية ترفع حكم
اليمين بالكدية فاشترط
تتعلق وعند الفتح لا يفتق
فرق معطلة اختلاف التعلق
بغيرها فانه لا يرفع ذلك بل
يخصه كما مر فاكثرت فيه
بالقرى فتوصلها الى حد
فكان لقوته ما لم يحط لهذا
لضعفه (فرع) ولا يصح
تعلق الطلاق بالتعلق خلافا
لما وقع العلم بالقبض

لان اللام في التقي والى قوله بخلاف غيره في النهاية
أي أنت لتعليق في غير التوقيف فان كان فيه فلا يقال أنت طالق أن جاءت الستة أو البدعة لان ذلك بمنزلة
لان جاءت اللام في مثله لتوقيت كقولها أنت طالق لستة أو البدعة وهذا متعين وان سكوتها عنه اه وما
قوله في لان جاءت مجموع قال شيخنا واثن سئل فله ان ينعتوا ذلك في ان جاءت فان المقدس ليس في قوة الملقون
مطلقا اه وكذا في اسم الاثوة وما قاله الحق قال (قوله في غير التوقيف) أي في غير اعادة التوقيف باللام
المقدرة قبل ان اه سيد عمر (قوله لان اللام التي هي بجمتها) لعل الاولى لان اللام المقدرة قبلها لتوقيت
أي عند ارادته اه سيد عمر (قوله كانت طالق ان جاءت الخ) قديما مدرسته كاذب قبله لا يجعل على
التأنيث الاعند ارادته والظاهر خلافه انه يجعل على التأنيث عند الاطلاق ايضا لانه المتبادر منه كما
ان التعليق هو المتبادر من تحول مثله في قلبه تأمل اه سيد عمر ولعل هذا أظهر بما مر من تنج الاسلام
والغنى (قوله وهو من لا يفرق الخ) يؤخذ من ان المراد بالانحوى من يدري الفرق بينهما وان لم يعرف شي من
أحكام القوي وينبغي ان يلقى به عربي سئل لتعين المصطلح بالاول اه سيد عمر (قوله لان الظاهر)
القره بخلاف غيره في الغنى (قوله طلق طلقين) أي في الحال نهاية وبغنى وم (قوله بل قياس
ما قرره الخ) اعتمدا لنهاية والغنى (قوله فاذا طلقها وقعت واحدة الخ) أي وان لم يطلق لا يقع شيء سم على
ح اه ع (قوله وبخلاف) الى قوله كما مر في الغنى (قوله ان شاء الله الخ) أو اذا شاء الله أو شاء الله
اه مغنى (قوله حتى من غير النحوى) لا يبعد ان يحمل ذلك عند الاطلاق أمال وقد التعلق فهو تعلق
فلا يرجع اه سم أقول ويؤيد قولهم المار لان الظاهر ان قصد الفرق الا في الشارح وما ياتي
من الغنى والاسنى (قوله بان التعليق) الظاهر التعلق اه سم عبارة والغنى والاسنى بان حمل ان شاء الله
على التعلق الخ وأيضا المشية لا يلب فيها التعلق فقد التعلق بصرف التعليق مطلقا بخلاف الاول فانه يغلب
فيما التعلق فقد التعلق بفرق بين العالم بالمر بغير غيره اه (قوله مطلقا) أي سواء كان الوجود نحو بالآخر
(قوله بخلاف التعلق الخ) أقول هذا الفرق ينشعب بأشياء يدون شاف يد بغيره فان الطلاق ينشعب في
الحال فهما مع ان التعلق بمشيتي لا يرفع حكم اليمين بالكدية بل يخصه كالتمتع بقوله البطلان اه سم
أي فأما لعله الفرق المار من الغنى والاسنى (قوله ما قرره) أي ككون الزوج غير نحوى (قوله
وصله الخ) (فرع) هو لو قال أنت طالق طالق لم يقع شيء يطلقها فطلق حينئذ طلقين اذ التقدر اذا
صرحت بطلقة فانت طالق وصله ما لم تبين بالتمتع فاللام يقع سواء اهتم ان أو اذا يقع بطلقة مع المنجز وقوع ثنتان
أو أدت طالق ان حدثت اذ اراد الشاكان طلقها رجعا قد حدث وقعت المعلقة ودخلت غير طالق لم يقع

(قوله كما بحث الزركشي) قال في شرح الروض قال الزركشي أخذ من التعليق ومحل كونها أي أن التعليق
في غير التوقيت فان كان فيه فلا يقال أنت طالق ان جاءت الستة أو البدعة لان ذلك بمنزلة لان جاءت اللام في
مثله لتوقيت كقولها أنت طالق لستة أو البدعة وهذا متعين وان سكوتها عنه وما قاله في لان جاءت ولو سلم فله
أن ينعتوا ذلك في ان جاءت فان المقدس ليس في قوة الملقون مطلقا انتهى (قوله طلق طلقين) أي في الحال
(قوله فاذا طلقها وقعت واحدة) أي وان لم يطلق لا يقع شيء (قوله حتى من غير النحوى) لا يبعد ان يحمل ذلك
عند الاطلاق أمال وقد التعلق فهو تعلق فلا يرجع اه سم أقول ويؤيد قولهم المار لان الظاهر ان قصد الفرق الا في الشارح وما ياتي
من الغنى والاسنى (قوله بان التعليق) الظاهر التعلق اه سم عبارة والغنى والاسنى بان حمل ان شاء الله
على التعلق الخ وأيضا المشية لا يلب فيها التعلق فقد التعلق بصرف التعليق مطلقا بخلاف الاول فانه يغلب
فيما التعلق فقد التعلق بفرق بين العالم بالمر بغير غيره اه (قوله مطلقا) أي سواء كان الوجود نحو بالآخر
(قوله بخلاف التعلق الخ) أقول هذا الفرق ينشعب بأشياء يدون شاف يد بغيره فان الطلاق ينشعب في
الحال فهما مع ان التعلق بمشيتي لا يرفع حكم اليمين بالكدية بل يخصه كالتمتع بقوله البطلان اه سم
أي فأما لعله الفرق المار من الغنى والاسنى (قوله ما قرره) أي ككون الزوج غير نحوى (قوله
وصله الخ) (فرع) هو لو قال أنت طالق طالق لم يقع شيء يطلقها فطلق حينئذ طلقين اذ التقدر اذا
صرحت بطلقة فانت طالق وصله ما لم تبين بالتمتع فاللام يقع سواء اهتم ان أو اذا يقع بطلقة مع المنجز وقوع ثنتان
أو أدت طالق ان حدثت اذ اراد الشاكان طلقها رجعا قد حدث وقعت المعلقة ودخلت غير طالق لم يقع

المعلقة وقوله ان قدمت طالق فانت طالق وطالقي تعليق طلقين بقصدوهما لطلاق فقلت طالق اوتوع
 طلقان والقدوم غيرهما كالاخول وان قال انت ان كنت طالق اقول بعده نصبت طالق على الحال اتم
 كلاي قبل منه فلا يقع شي وان لم يقع شي ايضا لان يريد ما وجد الفاعل فقع الطلاق اما كالمواجات
 انه لمن نهاية وروض مع شرحه (قوله لوضوح الخ) علة لعدم النصبة (قوله من ثم) أي لوضوح ذلك
 (قوله لو حكمه) أي بالنصبة (قوله ولو قال الخ) أي لم ينوشا أنهما من قوله فان نوى الخ (قوله كان
 تعليقا) أي لانشاء الطلاق بلا فروع على الفعل كما يفيد وقوله فتعلق بالياس الخ (قوله فتعلق بالياس)
 ينبغي مراعاة هذه المسئلة فان كانت مقولة عن معتقد وانضم بها مع اشكالها والافعال جملتها ما ذكره
 فيها اذ ليس في هذا التصور ما يقتضي الوقوع بالياس واما في قوله فان نوى انها الخ ان كان قصد الماتقة
 فلا مطايع فيبينه لان هذا التفصيل ليس فيما اعتبار الطلاق بالياس مطلقا مع انه لا طلاق مطلقا في بعض
 صوره وان كان ميانا للماتقة انتهى حمل قوله طلقين فماتقة على معنى مغاير لجسم ما اعتبر في هذا
 التفصيل وذلك يقتضي الوقوع بالياس وهو غير متصور مطلقا لو كان التصور وهكذا على الطلاق ان فعلت
 كذلك لطلقت استقام مع انه يتكرر حيث يمنع ما يأتي سم وقوله فالوجه خلاف ما ذكره لم يتعرض
 لذلك الخلاف ولا بعد ان يقال ان قصد بقوله طلق انشاء الطلاق وقع بفعل الحق عليه أو لو صدق
 بالخيار بين تعيينه وعدمه وان أطلق فهو محتمل نظرا لانه تعرض هنا أمران كون مقتضى القصد والمظهر
 الوجود كون قصد الحث أو المنع يقتضي الحمل على الاثنا وقد رجح الاول بأصل بقائه العمدة وقوله أعلم ثم ظهر
 توجيه لبيان الشارح بما يفيد اعتراض المقتضى حاشية ان قوله فتعلق بالياس الخ تفريع على القول بأنه
 وعدا في حكمه غير مراض به وقوله فان نوى الخ تفصيل لما استتر من انه تعليق وحاشية انه تنطبق لانشاء
 الطلاق أو لصدقه كقوله وانما بيان كلامه غير متصور من الاطلاق له سديد أقول لا يخفى بعدها
 التوجيه فان قول الشارح نظم فمخرج وقوله ويرق الخ كالصريح أو صريح فان أول كلام الشارح
 مفرغ عند الاطلاق وان قوله فان نوى الخ متقابل بل لا يصح تفریع قوله فتعلق بالياس الخ على القول
 بأنه وعدا لصدقه بل يلزم الوفا به فالوجه الصحيح الدافع للاعتراض ان يجعل أول كلام الشارح على
 الاطلاق ويجعل قوله فتعلق بالياس الخ مفرغا على التعليق وقوله فان نوى الخ متقابلا للماتقة من الاطلاق
 ويدفع قول سم وهو غير متصور مطلقا ان المعنى ولو قال ان فعلت الخ ولم ينوشا كان تعليقا لانشاء
 الماتقة بلا فروع على الفعل فتعلق بالياس من التعلق فان نوى الخ وهذا الاعتراض عليه موافق أعلم ثم رأيت قال
 عبد الله باقصر ما تصدق فتعلق بالياس مفرغ على تعليقا أي حيث أطلق وقوله فان نوى أي بان فصل
 تفریع عليه أيضا والا فلا جمل وقد وقع خلاف قصد الياس فهاهنا السبب في قوله وقال عرض
 مانصه وحاشية انه ان قصد بذاته التعليق على بحر الفعل طلق بتعجيرا لا خول وان قصد تعليق التعلق على
 الفعل ولم يقصد فهو المطلق الا بالياس من التعلق وان قصد الوعد عمل به فان طلق بعد الفعل وقع
 (قوله كان تعليقا لعددا) يحصل ما في الدرر عن السبب انه عند الاطلاق يحتمل على الوجه في الصورة
 الاولى وعلى التعليق في الصورة الثانية ولا يخفى اشكال الفرق بينهما مع ان كلامهما في حيز الشرط
 لان المتقدم ايضا لشرط اودليه فله حكمه (قوله فتعلق بالياس من التعلق) ينبغي مراعاة هذه المسئلة
 فان كانت مقولة عن معتقد وانضم بها مع اشكالها والافعال جملتها ما ذكره فيها اذ ليس في هذا التصور
 ما يقتضي الوقوع بالياس واما في قوله فان نوى انها الخ ان كان قصد الماتقة فلا مطايع فيبينه لان
 هذا التفصيل ليس فيما اعتبار الطلاق بالياس مثلا مع انه لا طلاق مطلقا في بعض صوره وان كان ميانا للماتقة
 اقتضى حمل قوله طلقين فماتقة على معنى مغاير لجسم ما اعتبر في هذا التفصيل وذلك يقتضي الوقوع
 بالياس وهو غير متصور مطلقا لو كان التصور وهكذا على الطلاق ان فعلت كذا لطلقت استقام مع انه
 يتكرر حيث يمنع ما يأتي

لوضوح ان معلقة الشرط
 يتعلق به وحده فلا يقبل
 تركه فيكون ثم قال يقض
 تلازمه لو حكمه ما حكم لم
 ينفذ ولو قال ان فعلت كذا
 لطلقت ان فعلت
 كذا كان تعليقا لعددا
 فتعلق بالياس من التعلق

فان قوى انها طلاق بنفس الغسل وقع عقبه أو انه يطلقها بمفعول وقع والاتلاف يظهر ان أبراقتى طلقنا ما جرى عليه غير واحداه
وعدو يفرق بان مقابلة الطلاق بالاراء المألف شائع فحمل لفظه على ما هو المتبادر منه وهو الوعد بخلافه فيضمره فان قصد المنع أو ألحى المقصود
من الشرط بالانصراف اللفظ السوء عن من انصرافه الوعد المنافي لذلك غالباً لو قال ان خرجت حصل الطلاق لم يقع به شيء على ما أتت به بعضهم
وأجماله غير تعليق فيستظهر بل الذي يقصده ان يكون به التعليق والواقع بان خروج بل لو قيل انه صريح في تعليق باعتراف علماء التبادر
منه فلا يحتاج لتسليم به ولو قال على (ع) الطلاق ان طليت الطلاق طلقنا كان قصد تعليق طلاقها بإطلاقها فليطلب ما في طلاقنا وان لم

يقصد ذلك بل انه يطلقها
عقب طلبها فليطلب
فذلك أو بعد طلاقها
طلاق الا بالنس ولو قال
هي طالق ان لم أزال أو
بشرط ان أو على أن لا
تنزوج بطلان طلاقها
ما شرطه ذكره ابن أبي
الصيف والعاصري والأزرقي
 وغيرهم كما بداهته في عمل
ونقله عن مشايخه وقاسه
العاصري على أن طالق
على أن لا تحصى على غيره
على أن لم تعدى السماء
فانت طالق يجمع استمالة
البراءة لانها المستزوجة
وهي زوجة وتعد اسحاق
يقع حاله قبل عند الياس
والمفهم النور الاصبي
فأنت بائن الطلاق لا ينفون
المستقبون الزوجة أو
المخوف عليه ومن الامام
أحمد بن موسى بن حنبل
ما وافقه فانه أنتي في أنت
طالق ان لم ترجعي زوجك
الاول بان لا تطلق رجعت
اليه أم لا والاول أوجبوا
الأزرق وعليه متى تزوجت
به زوجها لم يلحق مهر المثل
قياساً على ما في الصبر وأقره

والأزرق اه (قوله فان قوى الخ) مقابل لا طلاق المحمول عليه ما قبله كجاء (قوله فمفعول) أى طاق (قوله
والا) أى وان لم يطلق (قوله ثم يظهر الخ) استدراك على جمل قوله المذ كرو بعد الاطلاق على التعليق
لا الوعد (قوله ما جرى الخ) فاعل يظهر (قوله لفظه) أى اللفظ المذ كور الزوج (قوله بخلافه) أى لفظ
الزوج في غيره أى غير الراء (قوله فان قصد المنع الخ) حله قوله بخلافه في غيره (قوله غالباً) لا خارج
قصد مجرد التعليق (قوله بصرف اللفظ الخ) خبر ان (قوله اليه) أى المنع أو ألحى (قوله المنافي) أى
الوعد ذلك أى قصد المنع أو ألحى (قوله ان يصحله) أى عدم الوقوع (قوله فلا يحتاج) أى الوقوع
بان خروج بنته أى التعليق (قوله فان صد الخ) كان الفرق أن التقدير عند قصد على الطلاق ان
طلبت الطلاق أو قمت طلق فالحاصل تعليق باقاعه الطلب وعند عدم قصد على الطلاق لا لطلبك عقب
الطلب أو بعده اه سم (قوله فاني قضيت) أول كلامه ليس بقيد (قوله طلق) أى حالا (قوله وان
لم يقصد ذلك الخ) أى وان لم يقصد بلفظه المذ كور تعليق طلاقها على طلبها لم يقع مجرد طلبها ثم ان قصد ان
يطلقها بعد طلبها فوراً أو متى بعد طلبها زمن أم كنما يطلقها فوراً ولم يقصد فوراً لم
تطلق عند ما سمع طلاقها انتهى فتاوى الشهاب الرملي اه سددى (قوله فذلك) أى طلق في
الحال (قوله بالياس) أى من التعليق بالموت أو نحو الجنون أو الانفساخ بهما فقع الطلاق قبيل
الموت أو نحو الجنون أو الانفساخ بحيث لا يبقى زمن يمكنه أن يطلقها به (قوله طلق) أى في الحال (قوله
وغيره) أى وقاسه غير العاصري (قوله ألا يمكنها التزوج الخ) هذا يظهر حتى في الصورة الاولى أى ان لم
تنزوج بفلان لكن تقدم أن ما به البراءة يختص بحال النكاح اه سم (قوله وقيل عند الياس) يظهر انه
موافق لما يحكمه من النور الاصبي فلم يقل ووافقه النور الخ (قوله لا يطلون المنة) وهي التزوج بفلان
(قوله أو المخوف عليه) وهو فلان (قوله ومن الامام الخ) أى نقل عنه (قوله الاول أو وجه) أى ما قاله ابن
أبي الصنف من معمن الوقوع حاله فوراً أو بشرط (قوله وعليه) أى الاول (قوله انه الخ) بياناً
في الصبر الخ (قوله وزمها الخ) أى لو ارت الموصى (قوله لا يقال) أى في الفرق بينهما (قوله ان البضع
الخ) حله لتق القول وعدم صحت (قوله مستقوله) أى الزوج (قوله أيضاً) أى كان الأمة مستقولة
لسيدها (قوله فاذا فوتته) أى الزوجت البضع بالزوج بفلان (قوله بخلاف شروط الزوج) أى فلا
تزوجها بعد الطلاق (قوله دوسر) أى تأثر بشروط السيد بعد الفسخ (قوله فكأن) أى السيد (قوله
استشكل الأزرق الاول الخ) يؤيد الاشكال ما في النهاية مما استعمله طلبه من مجاز وجسه على رجال

(قوله فان قوى الخ) ان كان فصلها ما قبله فلينظر قوله تطلق بالياس اذ لم يذكر فيه ما تقتضى الطلاق
بالياس وان لم يكن تخصيصاً لينظر قوله تطلق بالياس اذ لم تظهر قرينة على ما قبله (قوله فان قصد الخ) كان
الفرق ان التقدير عند قصد على الطلاق ان طليت الطلاق أو قمت طلق فالحاصل على تعليق باقاعه الطلب
وعند عدم قصد على الطلاق لا طلاقاً لعقب الطلب أو بعده (قوله ألا يمكنها التزوج به) هذا يظهر حتى
في الصورة الاولى لكن تقدم ان ما به البراءة يختص بحال النكاح

ابن الرغفة لو أوصى باعتاق أمته بشرط أن لا تنزوج بعقته فان تزوجت مع زوجها ميتها ولا يقال هذه ملحوظة
لان البضع مستقوله أيضاً فاذا فوتته أى بغير أن شرط طهرها أو غيره وهو مهر مثلها انتهى وقد نظر والفرق واضح فانه عود تأثر بشرط السيد
في بعد الفسخ كان يخدم ولله أولاً ناسخاً بخلاف شروط الزوج وسر ان الحق اسان فكأن من اشترط ما ينافيه بعد ولا كذلك الطلاق
فتظهر ولو قال ان كتب رجلاً طاق شغل المحرم كان نقل من الامام ابو قسمة ما في الروضة في ان رأيت من أخوتي شياء لم تخبرني به من اه يحمل
على موجب البرية ان يجنب ما هنا على الجانب ومن ثم استشكل الأزرق الاول بأنه يعلم بالعادة ان المراد لا ينهي ولو قال ان لم أخبر من هذه

البلد بوصوله إلى مجرى النهر فموان رجع حاله من قاله القاضي في أن لم يخرج من مراد ولا من خرو وجس جمع القرى المضافة إليها انتهى وكأنه لأن مراد والذام للجميع ويقع من كثيرين لأجل الإطلاق ما فعلين (١٠٥) كذا وعرفهم أنهم يستعملونه لتأكيد

التي فلا دخل في تقدم مراد في

فعل يصير والفعل المذكور

أي لا تفعل به على الإطلاق

ما تفعله به وقع بفعله

وإن لم يصدق ذلك التأكيد

علاجه لولا اللفظ في عرفهم

فليتأمل (قوله الأول) أي ما نقل عن الأصحاب (قوله أسن) للجميع أي البلد والقرى التسوية إليها

لا خصوص البلد (قوله ويتبع من كثير) أي قوله وإن لم يصدق فله النهاية عن اقتضائه والمؤخره (قوله

علاجه لولا اللفظ الخ) يؤمن من هذا الوجه أن ما ذكره عند الإطلاق فإن قصدنا ما يقع عليها الإطلاق أن

فعلنا يقع عليه شيء بفعله ويقبل ذلك من ظاهر الاحتفال اللفظي لما ذكره اه ع

(فصل في أنواع من التعليق بالحل والولد) (قوله في أنواع) أي قول المتن فإن وابت في النهاية (قوله

وغيرها) كالمتعلق بالمتبوع به أو فعل غيره اه ع (قوله المتن علق بعمل الخ) ولو علق بالحل

وكانت حلا بغير آدمي فله نظر والوجه الوقوع لأن الحل عند الإطلاق يشمل غير آدمي نعم على ج

و يتفق أن رجع لاهل الخ لغيره في معنى ذلك الحل ومقداره أن وابت لاقل ما هو معتاد عندهم طلق وال

فلا اه ع (قوله بان دعته) أي قوله لأنه من ضرورات الولاد في المفتي عبارة تنبيه المراد بظهور

الحل أن تصيلا وجو تصديها الزوج على ذلك أو يشهد به الخ (قوله بنامه على أنه يعلم) أي ينظر خلفا غالبا

بديل ما يأتي (قوله فلا تنكح شهادة النسوة) أي لو أراد به إعلان الطلاق لا يقع بذلك سفح و ع (قوله

كأول علق) أي العلق (قوله لأنه) أي بون النسب لا رث اه ع عبارة الرشيدي أي لأن المذكور

اه (قوله ولو شهد بذلك) أي الحل اه ع وقال الكردى أي الحل الظاهر اه وهو الظاهر (قوله

ثم الأصح عندهما الخ) يلزم من القول بجماع الحل المتتابع جواب الشرط في كلام المصنف اه رشدي

(قوله إذا وجد ذلك) أي التصديق أو شهادته بغير دليل اه رشدي (قوله وقع حالاً أي ظاهراً) فلو تحقق

بعد انتهاء الحل بان معنى أربع سنين من التعليق ولم تلد تبين عدم وقوعه على هذا وإذا ادعى الإجماع قيل

معنى الأربع فالأربع التي لا تقبل لأن الأصل عدم إجماعها هو العصة بمحققة اه ع (قوله وإن علم

أي غلب على الظن بديل ما يأتي بعده اه رشدي (قوله بان لظن المؤكد) أي بان استدلتي شيء اه

ع (قوله لا يؤثر الخ) خبر كون العصة مخال (قوله يظهر حل الخ) عبارة النفس أي وإن لم يكن بها حل

ظاهر لم يقع حالاً بنظر جنتها وإن الخ (قوله له الوطء) أي للمنفق الخ (قوله نعم بندي الخ)

كذا في الرض كآله ثم قال كآله وإن قال أن حملت كانت طالق فالحال في ما يحدث من الحمل وكما

وطها وجبا استبرأها انتهى قال في شرحه قال في المعتمد وهو ممنوع فقد تقدم قريانه لا يصح انتهى

اه سموا هذه النهاية والمنفى مائي الرض وأصله رداعلي الاستوى بالفرق بان ما تقدم فبما إذا كان قبل

الوطء وهذا نصاً بعد الوطء في هرب ظاهر في حصوله الخ اه (قوله حتى يستبرأها) فلو وطئها قبل

ذلك انتهى ثم لا يخرج من (قوله في أنواع من التعليق بالحل الخ) (قوله في أنواع) أي قول المتن فإن وابت في النهاية (قوله

وغيرها) كالمتعلق بالمتبوع به أو فعل غيره اه ع (قوله المتن علق بعمل الخ) ولو علق بالحل

وكانت حلا بغير آدمي فله نظر والوجه الوقوع لأن الحل عند الإطلاق يشمل غير آدمي نعم على ج

و يتفق أن رجع لاهل الخ لغيره في معنى ذلك الحل ومقداره أن وابت لاقل ما هو معتاد عندهم طلق وال

فلا اه ع (قوله بان دعته) أي قوله لأنه من ضرورات الولاد في المفتي عبارة تنبيه المراد بظهور

الحل أن تصيلا وجو تصديها الزوج على ذلك أو يشهد به الخ (قوله بنامه على أنه يعلم) أي ينظر خلفا غالبا

بديل ما يأتي (قوله فلا تنكح شهادة النسوة) أي لو أراد به إعلان الطلاق لا يقع بذلك سفح و ع (قوله

كأول علق) أي العلق (قوله لأنه) أي بون النسب لا رث اه ع عبارة الرشيدي أي لأن المذكور

اه (قوله ولو شهد بذلك) أي الحل اه ع وقال الكردى أي الحل الظاهر اه وهو الظاهر (قوله

ثم الأصح عندهما الخ) يلزم من القول بجماع الحل المتتابع جواب الشرط في كلام المصنف اه رشدي

(قوله إذا وجد ذلك) أي التصديق أو شهادته بغير دليل اه رشدي (قوله وقع حالاً أي ظاهراً) فلو تحقق

بعد انتهاء الحل بان معنى أربع سنين من التعليق ولم تلد تبين عدم وقوعه على هذا وإذا ادعى الإجماع قيل

معنى الأربع فالأربع التي لا تقبل لأن الأصل عدم إجماعها هو العصة بمحققة اه ع (قوله وإن علم

أي غلب على الظن بديل ما يأتي بعده اه رشدي (قوله بان لظن المؤكد) أي بان استدلتي شيء اه

أجاب عن صاحب الإطلاق الثلاث أنهم لا يحل عليه وعلى غيره ثم حلت تلك الآية على التمسك ثم قال أدت بألفاظ

غيره في الرجال الأجانب في قوله بينهم ولم يقع بذلك طلاق كأقوى بذلك أن الرجل حياقه تعالى للقرى بنتا حالية

وهي غيرته على زوج ومن نظر الأجانب إليها اه وقال ع ش قوله ثم قال أدت أن قضيتها بالحكم بالوقوف حيث

لم ينزل ذلك كان ماثلاً في عرفه الزادة وقض ماسد كمر من أن شرط الحل على الجاني في المتعلق وبمحوها

فصل في الحكم أو فربما خارجة بقصد عدم الوقوع لأن القرى بنتا كزودة تنقضي أن المراد بالغير الأجانب

فلتأمل اه (قوله الأول) أي ما نقل عن الأصحاب (قوله أسن) للجميع أي البلد والقرى التسوية إليها

لا خصوص البلد (قوله ويتبع من كثير) أي قوله وإن لم يصدق فله النهاية عن اقتضائه والمؤخره (قوله

علاجه لولا اللفظ الخ) يؤمن من هذا الوجه أن ما ذكره عند الإطلاق فإن قصدنا ما يقع عليها الإطلاق أن

فعلنا يقع عليه شيء بفعله ويقبل ذلك من ظاهر الاحتفال اللفظي لما ذكره اه ع

(فصل في أنواع من التعليق بالحل والولد) (قوله في أنواع) أي قول المتن فإن وابت في النهاية (قوله

وغيرها) كالمتعلق بالمتبوع به أو فعل غيره اه ع (قوله المتن علق بعمل الخ) ولو علق بالحل

وكانت حلا بغير آدمي فله نظر والوجه الوقوع لأن الحل عند الإطلاق يشمل غير آدمي نعم على ج

و يتفق أن رجع لاهل الخ لغيره في معنى ذلك الحل ومقداره أن وابت لاقل ما هو معتاد عندهم طلق وال

فلا اه ع (قوله بان دعته) أي قوله لأنه من ضرورات الولاد في المفتي عبارة تنبيه المراد بظهور

الحل أن تصيلا وجو تصديها الزوج على ذلك أو يشهد به الخ (قوله بنامه على أنه يعلم) أي ينظر خلفا غالبا

بديل ما يأتي (قوله فلا تنكح شهادة النسوة) أي لو أراد به إعلان الطلاق لا يقع بذلك سفح و ع (قوله

كأول علق) أي العلق (قوله لأنه) أي بون النسب لا رث اه ع عبارة الرشيدي أي لأن المذكور

اه (قوله ولو شهد بذلك) أي الحل اه ع وقال الكردى أي الحل الظاهر اه وهو الظاهر (قوله

ثم الأصح عندهما الخ) يلزم من القول بجماع الحل المتتابع جواب الشرط في كلام المصنف اه رشدي

(قوله إذا وجد ذلك) أي التصديق أو شهادته بغير دليل اه رشدي (قوله وقع حالاً أي ظاهراً) فلو تحقق

بعد انتهاء الحل بان معنى أربع سنين من التعليق ولم تلد تبين عدم وقوعه على هذا وإذا ادعى الإجماع قيل

معنى الأربع فالأربع التي لا تقبل لأن الأصل عدم إجماعها هو العصة بمحققة اه ع (قوله وإن علم

أي غلب على الظن بديل ما يأتي بعده اه رشدي (قوله بان لظن المؤكد) أي بان استدلتي شيء اه

ع (قوله لا يؤثر الخ) خبر كون العصة مخال (قوله يظهر حل الخ) عبارة النفس أي وإن لم يكن بها حل

ظاهر لم يقع حالاً بنظر جنتها وإن الخ (قوله له الوطء) أي للمنفق الخ (قوله نعم بندي الخ)

كذا في الرض كآله ثم قال كآله وإن قال أن حملت كانت طالق فالحال في ما يحدث من الحمل وكما

وطها وجبا استبرأها انتهى قال في شرحه قال في المعتمد وهو ممنوع فقد تقدم قريانه لا يصح انتهى

اه سموا هذه النهاية والمنفى مائي الرض وأصله رداعلي الاستوى بالفرق بان ما تقدم فبما إذا كان قبل

الوطء وهذا نصاً بعد الوطء في هرب ظاهر في حصوله الخ اه (قوله حتى يستبرأها) فلو وطئها قبل

ذلك انتهى ثم لا يخرج من (قوله في أنواع من التعليق بالحل الخ) (قوله في أنواع) أي قول المتن فإن وابت في النهاية (قوله

وغيرها) كالمتعلق بالمتبوع به أو فعل غيره اه ع (قوله المتن علق بعمل الخ) ولو علق بالحل

وكانت حلا بغير آدمي فله نظر والوجه الوقوع لأن الحل عند الإطلاق يشمل غير آدمي نعم على ج

و يتفق أن رجع لاهل الخ لغيره في معنى ذلك الحل ومقداره أن وابت لاقل ما هو معتاد عندهم طلق وال

فلا اه ع (قوله بان دعته) أي قوله لأنه من ضرورات الولاد في المفتي عبارة تنبيه المراد بظهور

الحل أن تصيلا وجو تصديها الزوج على ذلك أو يشهد به الخ (قوله بنامه على أنه يعلم) أي ينظر خلفا غالبا

بديل ما يأتي (قوله فلا تنكح شهادة النسوة) أي لو أراد به إعلان الطلاق لا يقع بذلك سفح و ع (قوله

كأول علق) أي العلق (قوله لأنه) أي بون النسب لا رث اه ع عبارة الرشيدي أي لأن المذكور

اه (قوله ولو شهد بذلك) أي الحل اه ع وقال الكردى أي الحل الظاهر اه وهو الظاهر (قوله

ثم الأصح عندهما الخ) يلزم من القول بجماع الحل المتتابع جواب الشرط في كلام المصنف اه رشدي

(قوله إذا وجد ذلك) أي التصديق أو شهادته بغير دليل اه رشدي (قوله وقع حالاً أي ظاهراً) فلو تحقق

بعد انتهاء الحل بان معنى أربع سنين من التعليق ولم تلد تبين عدم وقوعه على هذا وإذا ادعى الإجماع قيل

معنى الأربع فالأربع التي لا تقبل لأن الأصل عدم إجماعها هو العصة بمحققة اه ع (قوله وإن علم

أي غلب على الظن بديل ما يأتي بعده اه رشدي (قوله بان لظن المؤكد) أي بان استدلتي شيء اه

ع (قوله لا يؤثر الخ) خبر كون العصة مخال (قوله يظهر حل الخ) عبارة النفس أي وإن لم يكن بها حل

بقوله احتياطا فان ولدته من سنة (١٠٦) أشهر أو سنة أشهر فقط بناء على اعتبار لحظة العلق ولحظة الوضع فتكون الستة شذوذاً

استبرأها أو بعده وبانت حاملا كان الوطء شبه يجب به مهر مثل الحد النهائي ومعنى ذلك وضع مع شرحه قال ع ش قوله يجب به مهر المثل الخ وكذا الحكم في كل موضع قيل فيه بعدم وقوع الطلاق ظاهرا من أنه يجوز الوطء وإذا تبين وقوع الطلاق بعد فهو وطء شبه يجب به المهر لا الحد وكذا الوطء لا يرد في الوطء في الوطء ثم تبين أن وقوعه يجب المهر لا الحد لشمه اه (قوله بقوله احتياطا) عبارة الغني والنهاية والروض والاستبراء هنا كإتيان استبراء الامة فيكون بحضرة وبشره والاستبراء قبل التعليق كاف لان المقصود معرفة حالها في الحمل اه (قوله المثل فان ولدته الخ) ويصح حمل الولد الخارج من الوطء غير المهر بقى المعتاد كمروجه من فها ومن عمل الشق للبطن لان المقصود من الولادة انفصال الولد سم على ج ولوقيل بعدم وقوع انصراف الولادة لوقوعه فخلروج الولد من طريقه المعتاد بعد اه ع ش وما نقله من سم اقرب (قوله المثل فان ولدته الخ) فان ولدته ولدا كاملا ما اذا ولدته في أي السنة أو عشرة علة أو موضوعة يمكن حدودها بعد التعليق فلا يقع عليه شيء اه معني ذلك هو وجعه تعرض الشارح لذلك القيد لان الغناء ما ذكر لا يسمى ولادة فلا حاجة للتقييد اه سيد جهر أقول لو ولد وهو ذكرا لزم جسيما يأن في شرح أو ولدت فانت طالق (قوله أو سنة أشهر فقط) خلافا لقهاية كايان (قوله بناء على اعتبار لحظة العلق) قد يقال لحظة العلق يمكن من اثناء التعليق الى آخره فاذا كان تبين آخر التعليق والوضع سنة أشهر أمكن الحدوث بعد أول التعليق فكيف يتبين وقوعه مع ان الظاهر من التعليق اعتبار وجوده في الحمل عند جميع أجزاء التعليق فليست اتم اه وسأبقى في التسمية الجواب عنه بما حصله ان ما ذكرنا رد وانه انظر لاجيب (قوله فتكون الستة) أي أشهر (أي من آخر) الى التسمية في النهاية (قوله أخذنا بتمام) أي أول الفصل الذي قبل هذا الفصل وقوله لمسأرى أول الوطء اه كروي (قوله وزواج الرقعة الخ) عبارة شرح الروض وتاريخ ابن الرقعة في الاول انه بدون سنة أشهر مع قيام الوطء وقال ان كمال الولد يقع في الروح فيكون بعدد أشهر كاشده الخبر فاذا كانت به ثلثة أشهر مثلا حتى يعلق به بعد التعليق قاله أبو السنة أشهر معتبر لحياة الولد في الباطن لا حسب عنه باله ليس في الخبر ان نفخ الروح يكون بعد الاربعة فانت اقله ثم بأمرنا في الخ ويجب انضابان المراد بالوفا في قولهم أو ولدته الولد التام (قوله من التعليق) الى قوله وتول ابن الرقعة في المني الاقوية أو بعد (قوله أي السنة) كدافي أصله وخبر الله تعالى بحذف أشهر اه خيد عز (قوله أو غيره) يشبهه أو ذنا (قوله لم بعد الخ) لان الحمل لا يكون اكث من أربع سنين اه معني (قوله فوطأ بعد التعليق الخ) عبارة الغني بان لم فوطأ أصلا بعد التعليق أو وطئت بعده من زوج أو شبهة أو رتار لم يكن حدوث الحمل من ذلك الوطء بان كان ينشأ من الوطء دون سنة أشهر اه (قوله وهذا ثبت نسبة الخ) أي في غير الزنا (قوله لم بطأها) أي ولا غير بوطأ ذلك لان الغالب سعة رفته فلا حاجة لذكره اه سم (قوله بأنه ظن) أي بان الرقعة (قوله منه) أي الزوج (قوله بل على مطلقه) أي مطلق الحمل (قوله من الخاتمة بحدودها) وقوله وما قسمه به خبر بينهما الخ سالف النهاية تيمم صاحبنا به وعلم مما قررنا ان السنة استبراء الامة فيكون بحضرة وبشره والاستبراء قبل التعليق كاف لان المقصود معرفة حالها في الحمل فلا فرق بين التقدم والتأخر بخلاف العدة واستبراء المملوكة انتهى (قوله المثل فان ولدته من سنة أشهر الخ) (فرع ع) هل تشمل الولادة خروج الولد من غير الطريق المعتاد من وجه كالحققت فرج الولد من الشق أو خرج الولد من فها في غير وجهه اشمول عند الإطلاق لان المقصود من الولادة انفصال الولد فليست اتم (قوله بناء على اعتبار لحظة العلق الخ) قد يقال لحظة العلق يمكن من اثناء التعليق الخ فاذا كان تبين آخر التعليق والوضع سنة أشهر أمكن الحدوث بعد أول التعليق فكيف يتبين وقوعه مع ان الظاهر من التعليق اعتبار وجوده في الحمل عند جميع أجزاء التعليق فليست اتم اه (قوله مردود بان لفظ الخ) قال في شرح الروض وبجواب انضابان المراد بالوفا في قولهم أو ولدته الولد التام اه (قوله اذا عرف انه لم بطأها) أي ولا غير بوطأ ذلك

معلقة بما دونها (من التعليق) أي من آخر أخذنا بمسأرى أنت طالق قبل قدوم زيد بشره (بان وقوعه) لتعلق وجوده في الحمل حين التعليق لا محالة حدوثه لمسأرى أنت سنة أشهر وزواج ابن الرقعة بان السنة معتبر لحياة ولا فكله لان الروح تنفخ فيه بعد الدار بسنة بكل النجس مردود بان لفظ الخبر ثم بأمرنا المثل فينفخ فيه الروح ثم تقتضي تراخي النفخ من الاربع سنين غير تعيين مدته فانما بما استنبطه الفقهاء من القرآن ان أقل مدة للحمل ستة أشهر (أو) وادته (لا كثر من أربع سنين) من التعليق وطئت أم (أو) بينهما أي السنة والاربع سنين (ووطئت) بعد التعليق أو معه من زوج أو غيره (وأمكن خذ وثمه) أي بذلك الوطء بان كان ينشأ وبين وضعه سنة أشهر (فلا) طلاق فهو بما اهل به مدته عند التعليق في الأولى ولو اخرج دون في الثانية من الوطء مع أصل بقاء العدة (والا) فوطأ بعد التعليق أو وطئت وولدت لدون سنة أشهر من الوطء (فالاصح وقوعه) لتبين الحمل ظاهر اولها ثبت نسبة منه وقول ابن

الرقعة ينبغي الحزم بالوقوع ما اذا عرف انه لم بطأها بعد الحلف مردود بان ظن ان التعليق على ان الحمل منه وليس كذلك ملحقة بل على مطلقه منه أو من غير كإعتضه المني (تنبيه) ما ذكرته في السنة من الخاتمة بما دونها

لأنه لا بد من العلم أن زادة غلظتهم واتسعت له الاسنوي وغيره أعظم من قولهم في العدد لا بد من غلظة الحلق والغلظة موضع وما قرنت به ههنا بينهما المقضى لاحاق الاربع بحلقوقها وما اعتدوا من الرفع والاذى والركبي وغيرهم وهو جوهري بالانما انتبه له من الحلق تبين انهم لم تكن عند الحلق حاملوا لاداءه على جلي على أربع سنين واما ما مضى عليه شيخنا هنا في شرحه فمن الحلق السبعة ما فوقها والأربع ما دونها فهو ان اقتضاء ظاهر كلام الشيخين هذا لكن بعضهم على ما سر (١٥٧) له في الوصو قد مرده وان العرق

[illegible]

ونتهى وما ذكر في المبدأ وهو ما حصل ان الذي يجاهد لادبائهم الظن الغالب بالنسبة ليستقوا ربح وان من اطلق الحاف السعدا
 وربع بالثون عدا المحظمة نها و بالثون في بعدهما منع اعتبارا هافا لخلاف في المعنى و يؤيد ما ذكره من الظن الغالب انهم لم يعبروا بها
 وكان استدخاله التي وانما هو اربع وقوع الراء وعدم الفعل فاقته التي لا تنظر لثقل انداء اهل منجها (وان قال ان كنت ساما بلذكر)
 ان كان بطلنذكر (كر) انك طاق (طاقة) هي بمعنى الاول ان الفرض هنا جمع بين التثنيين كما يعلم

من آخر كلامه ان كنت خلعا بعمل (أنتي) أو ان كان بطل أنتي (ذ) أنت طالق (ملقحة من ولعشما) أي ذكر أو أنتي وان كان عند التعلق
نطقة ووسطها كثر بالذ كور أو لا توضح لان القطع ما يظهر ما كان كذا في النطقة معاً أو سرتاوي بهن مكدون ستة أشهر (وقع ثلاث)
لتحقق الصفتين كإلحاق بكلامها الرجل (١٠٨) وبه لا يخفى وبه لا طویل فكلمت من فيه الصفات الثلاث وكما بان في ما عرفت وصف ومانه

فان ولدت أحد هـ ماضيا
علق به أو خشي فطاعتها
وتوقف الثابت لاضاحه
وتنقض العبد في الكل
بالولادة لانها طلق باللفظ
بغلافه بان في ان ولدت
وعين ابن القاص لو كان
أحدهما خشي أمر زوجته
واجتنبا حتى ينسخ
انتهى ونظران أمره
باجتنبا تدب لا واجب
لان الأصل الحل وعدم
وقوع الثلاث (أو)
قال (ان كل ذلك) أو ما في
طملك (ذكر ان طلقه أو)
عني الوانظير ماض (أنتي)
فطلقت من قولهم ما يقع
لأن الصيغة تنقض
الحصر في أحدهما انهما
لم يحصل الشرط ولو تعدد
الذكر أو الأنثى وقع ما علق
به لان المهر وممن ذلك
الحصر في الجنس لا الوحدة
ولو ولدت خشي واحدة فكما
مر أو مع ذكر أو بان ذكر
فطلقة أو أنتي فلا خلاف أو
مع أنتي وبان أنتي فطلقتين
أو ذكر أو أنثى طلق (أو)
قال (ان ولدت فانت طالق)
طلقت ولادة ما يثبت به
الاستدلال بما بان في باب
بشرط انفصال جميعه فلو
انفصل بعضهم أو أحد
الزوجين قبل انفصال كله
لم يقع شيء وأذا علق بذلك
الاول دون ستة أشهر وكذا ان كل من حمل آخر بان وطئها بعد ولادة الاول أو أنت بان والثاني لا ربع سنين فأن أم الوانظير ما يقع العالان
بأحدهما ولا تنقض العدة بالآخر بل تنزع عقوبتهما (وان قال كلبا ولدت) ولها فانت طالق

فصور ولفظا المعلق هكذا ان كنت حاملين ذكر فانت طالق طلقه أو أنتي فطلقتين (قوله عني الوان) فبسه
ما تقدم في الحاشية السابقة (قوله وبان ذكر الح) وكذا قوله الآخر بان أنتي الح في قول بين وظاهره
لا خلاف لا حتم لا الخلفه فلم يوجب الصفة ولا طلاق الثلث (قوله وبان وطئها بعد ولادة الاول) فبسه ما يثبت به
وطئها قبل ولادة لم يكن إلا آخر (قوله بعد ولادة الاول الح) وقبل معنى عدة (قوله وأنت بان الثاني لا ربع)
سنين والام يمكن من هذا الوعد حتى نسب السوء وتنقض به العدة (قوله وان قال كلبا ولدت ولد الح)
في الوعد أو كلبا ولدت ولها فولدت في بان ثلاثا شعاعا طلق ثلاثا انتهت وقضية التقيد ولها عند حد
لا تعلق ثلاثا أو ولدت ثلاثا معاً لانه ولا فواحدة (فرع) علق بالولد فبانت حواثير أو أنت بان قبل تعلق
بذني نم لانها أو لدته وهـ (قوله في المتن ثلاثين حمل في الوعد وشرح في باب العدد فرع وهو علق
طلاها بالولادة فانت طالق بالولد ثم بان آخر وكان بهن مكدون ستة أشهر طلق بالولد وانقضت عدم الثاني ولحقها

فولدت أنتين من بطلت بالاول وانقضت حديثها بالثاني ان كان بين وضع ووضع
متعاقبين
الاول دون ستة أشهر وكذا ان كل من حمل آخر بان وطئها بعد ولادة الاول أو أنت بان والثاني لا ربع سنين فأن أم الوانظير ما يقع العالان
بأحدهما ولا تنقض العدة بالآخر بل تنزع عقوبتهما (وان قال كلبا ولدت) ولها فانت طالق

معاينين وكان بين الولد الثاني والثالث ستة أشهر فأكثر فالثالث حمل حادث لا يلحقه وتكون العدة قد انقضت بالولد الثاني انتهى فليست له تقديد للصنف بقوله من حمل أحتراز عن مثل هذا سم على ج اه
 عش (قول المتن وانقضت بالثالث) ينبغي فيما إذا كان كل واحد جلا آخر ان تنقض العدة بالثاني ولا
 يقع به ثالثة الفرع الرجم ولادته انقضت ولادته لا يكون الثالث في الرجم حتى ينال الفرع لأنه جمل آخر
 ولا يقع مع ولدان من جانب في رجم فليست له كذلك فيما إذا كان الأول جلا وحده أو الثالث جلا آخر
 فتعفى بالثاني ولا يقع به ثالثة كما ذكره في المتن بالجل الواحد ظاهر اه سم (قوله أو ولدت اثنين
 مرتبا) في الرض وشربه أو أمته أو ولدهما أو نحو ذلك بينهما دون ستة أشهر طلقت بالاول وانقضت عدتها
 بالثاني ولحقها فان كان بينهما ستة أشهر طلقت بالاول وانقضت به العدة وإن لم يلحقه
 لاحتمال وطء به شبهة منه بعد الفراق إذا ادعته أخذها لمسا انتهى اه سم (قوله لمسا) أي أختفى
 شرح أو ولدت فانت طالق وقوله به أي بالولد وقوله انفصله أي الولد وقوله ومقارنة الوقوع الخ جلدليل
 مقابل الصبح (قوله ليراعا الرجم به) أي دون مقابلة اه سم (قوله ومقارنة الوقوع) مبتدأ وخبره قوله
 متعذر (قوله ولها) أي التعذر (قوله ولو لم يخالع) عطفا على لوقال أنت الخ عبارة لانهاية وانفى أو قال
 الخ (قوله كذلك) أي من حمل واحد مرتين (قوله أمالو ولدهم) أي الثلاثة والأربع (قوله لمسا)
 أي بان يتزوجا في كس واحد اه عش فان لم يقل هنا أي فبالولدين معاه سم وسيد عمر (قوله
 فكذلك) أي يقع الثالث (قوله والوالد) أي بان لم يقل هنا ولو لم ينزه (قوله وقعت واحدة) أي لعدم
 تكرار المعاني عليه والولادة (قوله حوامل) أي منه نهاية وينفى قال عش والرشدي في غايبه
 لقوله للصنف في نباتها وانقضت عدتها ولادتهما والاف الحكم من حيث وقوع الطلاق لا يتعدي هذا
 القيد اه (قوله على ما جرى عليه جمع) وإفهمه الغنى (قوله لكن الوجه الخ) وقفا لانهاية (قوله
 فان كان بينهما ستة أشهر فأكثر لم يلحقه بالثاني ان كان ابنتان لا علون به لم يكن في النكاح خلاف فاما إذا لم
 يتعلق الملاقاة بالولد حسب بقوله على أي أربع سنين لاحتمال الملاقاة في النكاح وكذا لا يلحق الثاني ان كانت
 رجعة بناء على انه السنين الأربع تعتبر وقت الطلاق لا من وقت انقضاء العدة وانقضت به العدة وان
 يلحقه لاحتمال وطء شبهة منه بعد الفراق إذا ادعته لهذا مما مروى ان كان ما ولده ثلاثة انقضت عدتها بالثالث
 ان كان بينهما بين الاول دون ستة أشهر ولحقه أي الثلاث وان كان بين الاول والثالث ستة أشهر فأكثر بين
 الثاني والاول دونها لحامدون الثالث وان كان بينهما بين الثاني دون ستة أشهر كما جرح به الاصل وانقضت
 عدتها بانك اني وان كان بين الثاني والاول ستة أشهر فأكثر وبين الثاني والثالث دونها لم يلحقها وكذا ان كان
 ما بين كل منهما وتاليه ستة أشهر انتهى ستمتع طوله لان فيه اضاح المقام ومنه يظهر صحة تقديد الصنف
 بقوله من حمل الخ قوله (قوله في المتن من حمل) قال الزكري أن الثالث أي من التنبهات تقديده بالجل من أم
 حكم الجنين إذا كان الثاني والثالث لاحقا للزوج كذلك كما سبق انتهى وفي الرض وشربه فان عقيدهما
 الولد الذي وقع به الطلاق بالآخر يعلق الزوجان ولده دون أن يعسبن انقضت عدتها به وفي غير
 الجرد إذا قال كلا ولها ولها فانت طالق فقلت ثلاث معاينين وكان بين الولد الثاني والثالث ستة أشهر
 فأكثر فالثالث حمل حادث لا يلحقه فتكون العدة قد انقضت بالولد الثاني انتهى فليست له تقديد للصنف
 بقوله من حمل أحتراز عن مثل هذا (قوله في المتن من حمل) وقع بالاولين طلقتان وانقضت بالثالث) ينبغي
 فيما إذا كان كل واحد جلا آخر ان تنقض العدة بالثاني ولا يقع به ثالثة الفرع الرجم ولادته انقضت ولادته
 لا يكون الثالث في الرجم حتى ينال الفرع لأنه جمل آخر ولا يقع مع ولدان من جانب في رجم فليست له وكذا
 فيما إذا كان الأولان جلا وحده أو الثالث جلا آخر فتعفى بالثاني ولا يقع به ثالثة لما ذكره وحيدة فتعبد
 المتن بالجل الواحد ظاهر (قوله ليراعا الرجم به) أي دون مقابلة اه سم (قوله فان لم يقل هنا) أي فبالولدين معاه

(فولدت ثلاثة من حمل)
 واحد مرتين (وقع بالاولين
 طلقتان) عملا بقضية كلا
 (وانقضت) عدتها (بالثالث)
 لتبين برئها للرجم (ولا يقع
 به ثالثة) أو ولدت اثنين
 مرتبا فواحدة بالاول
 وانقضت عدتها بالثاني
 ولا يقع به ثالثة (على
 الصحيح) لمسا ربه لا يقع به
 الا بعد تمام انفصله وهو
 وقت انقضاء العدة ليراعا
 الرجم به ومقارنة الوقوع
 لانقضت عدتها فلا تصح
 جلت ولو لم يخالع أنت
 طالق مع مرقى يقع ولو
 قال لغير مرقى أو تأذا لم تلقت
 فانت طالق فلفظها لم تقع
 المعلق لمصادفها اليقونة
 ولو ولدت أربعة كذلك
 طلقت ثلاثا وانقضت عدتها
 بالاربع أمالو ولدهم معاه
 فيقع الثلاث (وتعبد
 بالاربع) فان لم يقل هنا ولدا
 وقوله فكذلك والاولعت
 واحدة فقط (لاربع)
 حوامل (كلا)
 وكذا أي على ما جرى عليه
 جمع لكن الوجه
 اختصاص الاحكام اللاحقة
 بكلام دون غيره ولو أدى

طلقة على نفسها ويبتدئ
جميعاً بالقرء الا الثلاثة
في الصورة الثانية فالوضع
وكبر ثلاثاً ولا يترجم أنه
لمجموعهن (نو) ثلاث
مرتباً طلقت المرأة ثلاثاً
ولادة كل من الثلاث طلقة
وانقضت عدتها بولادتها
(وكذا الأولى) تطلق ثلاثاً
(ان يفتي عدتها) عند
ولادة الرابعة لأنه وليد بعدد
ثلاث وهي فيها والطلاق
الرجعي لا يبقى الحصة
والزوجة تادو نصف بطلاق
نساءه أو زوجها أو طاقه
دخلت فيه وتعد بالاقراء
ولا تستأنف للطاعة الثانية
والثالثة بل تبقى على ما مضى
من عدتها (د) طلقت
(الثانية طلقة) ولادة الأولى
(د) طلقت (الثالثة)
طلقتين) ولادة الأولى
والثانية وانقضت عدتهما
ولادتهما) فلا يلحقهما
طلاق من بعدهما ما بالدا
قوامين ويتأخر نفهما
لولادة الأولى بقعة طلقان ثلاثاً
ثلاثاً وسيد كران شرط
انقضاء الدية بالولد لحوقه
بالزوج (وقيل لا تطلق
الأولى وتطلق الباقيات
طلقة طلاق) لان من علق
طلاقهن ولادتهن خرج
عن كونهن مراضيات لها
ورد وان قبل عليه
الاكثر من يتم ما علق به

يكمس (وان ولدن ثنتان معاً ثم ثمان معاً) وعدة الاولين باقسيم طافت الاولان ثلاثاً ثلاثاً) واجد يولد من معهما ثنتان ورد
 ولادة الاخيرتين اما اذا لم يبق عدة الاولتين ولولادة الاخيرتين فلا يقع علي من انقضاء حملها الا طاعة (وقيل) (تعلق كل منهما) (طاعة) بناء على

الضعيف السابق (و) طلق (الانحراب مطلقين مطلقين) ولادة الاولين ولا يقع على كل منهما ولادتهن معاشي انقضاء غدهما ولادتهما وان ولدت ثنتين مرتباً معاً ثنتين معاً طلق الاولى ثلاثاً والثاني طلقه الاخر بان طلقين أو ثنتين معاً ثنتين مرتباً طلق الاولتان والراية ثلاثاً والثاني طلقين أو واحدته ثلاثاً مع طلق الاول ثلاثاً ومن بعدها طلقه طلقاً واحدة ثم ثنتين معاً واحدة طلق الاولى والرابعة ثلاثاً ثلاثاً والثاني طلقه طلقاً واحدة كل منهما ولادتهما والتعلق بالحيض أو برؤية الدم منع الطلاق فيه رؤيته أو عدمه أو عدمه بل بعد التعلق به يمكن كونه حياً من ان انقطع قبل آتية بان ان طلاقاً ومراً لم يولدته بعد رؤيته ولم يولد له وقع طلاقاً ظاهره وكالحض فيخاف أنه في التعلق بالحيض ابتداءه ولا تكتفي استدامته الطهر وسائر (111) الاوصاف قال في أصل الرخصة لأنه سائر في كتاب الاعيان استعماله

على كل الخ) اهل الاولى على واحدة منهما (قوله وان ولدت ثنتين) الى قوله ومراً انتهى النهاية والمعنى (قوله طلق الاولى ثلاثاً) أي اذا بقيت عدها الى ولادة الراية (قوله أو اثنتين معاً) أي وقد بقيت عدها معاً الى ولادة الراية (قوله أو واحدة) أي وعدها بما في ولادة الراية (قوله أو واحدة ثم ثنتين معاً) ولا ذكر في المتن والشرح غير مرور وضابطها ان يقع السلات على كل واحدة هو المقصود الا ان وضعت عقب واحدة فقط فطلاق طلقاً فقط أو عقب ثنتين فقط فطلاق طلقين فقط اهـ معني زادت النهاية وتواضع من ذلك ان يقال طلق كل بعدد من سبقه من لم يسبق ثلاثاً اهـ (قوله باراً) اخرج الدوام اهـ سم (قوله) ويمكن كونه حياً من الخ) لعله واجد للتعلق برؤية الدم أيضاً ثم انتهى الى النهاية بما ناسبه ولوقع طلاقاً برؤية الدم على عدم الحيض فيكني الدم به كالمال فان فسر بغير دم الحيض وكان يشغل قبل حيضه قبل فظاهر وان كان يتاخر عنه فلا (قوله ومراً) أي في أول الفصل (قوله كالحض) خبر مقدم لقوله العاهر (قوله أنه في التعلق الخ) بيان لما ذكر (قوله فليكن) أي استعماله كوكوب وليس كذلك أي كاستدامته (قوله وقضته) أي كلام أصل الرخصة (قوله ثم) أي في الاعيان وقوله ما يتصل بالبيان للفصل (قوله وكان هذا) أي من أنه لا يكون استعماله الخ (قوله ان نحو الحيض) أي التعلق به (قوله) ليست كذلك (قوله أي بما دلف الخ) (قوله استعماله الخ) بيان التفصيل (قوله) أي بالفتوى (قوله) هنا أي في الطلاق (قوله بما قال) أي في الاختباري وغيره (قوله فمرة الاول) أي وان اقتضى القسمين بالاختباري بناء على أنه أراد ما أشبه التولي اهـ سم (قوله والحلق بذلك) أي بالتعلق بالحيض (قوله بان ان لا طلاق) صك في فتاوى شيخ الاسلام اهـ سم (قوله في سورته) أي السور (قوله) وقوعه أي الطلاق (قوله فان علق به) أي بالحيض (قوله فان قال) الى قوله وسائر في النهاية يقول المعنى حيثما سمى أي ان حفت حصة فانت طالق (قوله وان خالفت عادتها) أقول لما تكن أيسفان كانت كذلك لم تصدق لان ما كان من عوارق العادات لا يعول عليه الا اذا تحقق وجوده وهي هنا ادعت ما هو متصل عادة فلا يقبل منها وبه يعلم ما في قول سم على منهج فرع واحدة الحيض ولكن في زمن الرأس فانه يظهر مدعيها القول انها لو خالفت رجعت العدة من الاشهر الى اقراء بر انتهى اهـ ع (قوله) أي الحيض) ومثله كل ما يعرف الامنها كسها وبعضها ونيتها بنوعه معني (قوله وكذبها) وأما اذا صدق الزوج فلا تخلف اهـ معني (قوله وسائر) أي قبيل قول المتن ولا صدق فيه (قوله في بيان) وشرح من انقضاء العدة بالولد وان لم يلحقه الزوج الا ان ولد حقه ولو يدعي الزوج حياً لم يلحق بذلك (قوله باراً) اخرج الدوام (قوله ثم) كل الاوجه فمرة أي وان اقتضى القسمين بالاختباري بناء على أنه أراد ما أشار اليه المتولي (قوله بان ان لا طلاق) كذلك في فتاوى شيخ الاسلام

الركوب وليس ليس وركوب فليكن كذلك في الطلاق انتهى وقضته أنه يأتي هنا التفصيل الا في ثم ان ما يسد رجة تكون استدامته كابتدائه ومالا فلا لكن فيصير فرق المتولي بين الركوب والحيض بان استعماله كركوب باختبارها بخلاف استدامة الحيض أنه لا يأتي هناك التفصيل وأنه لا تكون هنا الاستدامة كابتدائه الا في الاختباري لا غير وكان هذا هو مراد الباقي بقوله الا في فرقان نحو الحيض مجرد تعليق لحال فيه أي لانه ليس باختبارها فعملنا بقضية اداة التعلق من اقتضاها بما دلف مستأنف والاستدامة ليست كذلك بخلاف نحو الركوب فان التعلق به يسمى حلفاً أي لانه باختبارها فامكن فيه الحث والمنع فاني فيه تفصيل الحلف ان استدامته

كابتدائه وله فرق آخر وفاق اطلاق الاصحاب ان استدامة هنا ليست كاستدامه طلاقاً لكن كلام أصل الرخصة كور مختلف هذا في ثم كان الاوجه فمرة الاول ما حلف باليد كذا فيصحت ظهراً بملازمة لعمران بل قد قصد السفر اليها ثم ان لم يصل اليها بان ان لا طلاق وقد يفرق بان الغالب في الميم في زمن امكانه أنه حيض ولا كذلك السفر على أن الذي يعقبه صورته أنه لا يقع الا عند بلوغ البلد الا يسمى مسافر اليها استثناء خلافه في مسألتنا في بعض يومه لـ شين وتو عن أولي الحيض وحديث جامع بين المسألتين فان علق به أن شاء لم يقع حتى يظهر ثم يندم الحيض فان قال حيفاً لم يعلق الا بغيره حصة استدامة طلاق (وتصدق الرأ) (بمنها في حيفها) وان خالفت عادتها (اذ اطلقها) أي طلقها (به) أي الحيض فادعته به لانها وقعة عليه لكن لثمنها فيه لئلا تزوج حلفت وسباً فيما يعلم منه أن هذا لا يخالف القاعدة لما أشار اليها فيما يأتي

وحاصلها أنه متى علق بوجوده يمكن إقامة الزوج والبيئة عليه فادعى أنكر صدق بيئته أو بغيره فادعى وجوده وأنكر ثبوتها لم يتعلق بفعله
وفعله كان لم يدخل زواجا لم يصدق أيضا لصله بقائه النكاح وإن كان الأصل عدم الفعل كذا نقله بعضهم عن المصنف وسيأتي عنه تناقض
فيه وإن علق بأحدهما فإن لم يعرف إلا من جهة واحدة كالحب والبيئة يصدق صاحب بيئته أي في وجوده وعنده كما هو ظاهر ومنه
كان السكاني أن علق بغيره لها فضرر غيرهما فاصح ما هو ادعى أنه انما قصد غيرهما فصدق بيئته لأنه لم يقصد بل لا يمكن علمه من غيره لكن
فقدان الغوى يكافي في الإيمان بزيادة (١١٢) أنه لا يقبل كالتزمية لديه وإن قال ذلك وله احتمال بالقبول وهو أقوى مدركا ولا يخفى

لزوم الدية لأن باب الضمان
أوسع أذ لا يتوقف على
قصد ولا اختيار بخلاف
ما هنا قال بعض المتأخرين
في تعيين الجزم به عند
القرينة بعده فظهر ما في
الروضة وغيره أنه لو أتى
فتبعه على ما يطلق أن أثره
ثم بان سطل المقسم يؤخذ
بذلك لا الفرق للقرينة فانه
انما يندفع على ظن الوقوع
المعذور به وإن عرفت من
خارج كان لا يتفق عليه
اليوم فسيأتي آخرها
الفصل في لزوم البيتين
فمن كل هو وأرنه سئل
هي أو دلوا بها فلو فوجها
إذا علق بما ليس من الأمن
الغير كعبته أو دعها
فأدعها أو وج وأكر الغير
سألته هي لا الغير قال
البلقي في خطأ من افهم
لأنه نظير ما ذكره في علق
طلاتها ببعض غيرها أي
من حيث أن غير لا يصف
(لا في ولادته) فلا تصدق
فيها إذا علق بطلاتها
فأدعها أو قال في الولد مستند
في الأصح كسائر
الصفات الظاهرة لسهره

أي في قول المتن وتصدق بيئته أي قوله وإن كذبوا واحدة اه كرده (قوله وحاصلها) أي القاصدة
(قوله فادعها أو أنكر الخ) مقتضى هذه القاعدة أن يصدق هو بيئته فمستلح الحضي أذ يمكن إقامة البيئة
عليه كالحض وحوايه مع أنها يصدق فيه كفي المتن اه سم أقول وأشار الشارح إلى جوابه بقوله السابق أنفا
وسياق ما يعل الخ (قوله أو بغيره) عطف على وجوده (قوله وفعله) الأولى بدل الواو أو (قوله
وسياق عنه) أي من المصنف (قوله فان لم يعرف إلا من جهة واحدة الخ) في إدخال هذا تحت القسم المعتبر
فيه إمكان إقامة البيئة على ما لا يخفى فتأمل اه سم (قوله أي في وجوده الخ) في إدخاله تحت قوله أو بغيره
تأمل (قوله ومنه) أي ما لا يعرف إلا من جهة واحدة من حيث يضر به الخ في جعله من أفراد المعلق
ينفي شيئا من (قوله وإن قال ذلك) أي انه انما قصد غير ذلك (قوله وهو) أي احتمال القول (قوله
الجزم به) أي باختار القول (قوله لو أتى الخ) بيان لما في الروضة (قوله لم يؤخذ) أي العاين
(قوله على ظن الوقوع) أي المستند إلى افتقار التيقن بالوقوع (قوله وإن عرف الخ) عطف على قوله إن لم
يعرف الخ (قوله فسيأتي الخ) جواب عن عرف الخ (قوله كعبته) المفهوم انه علق بكعبته الـ غير فيشكل
قوله فادعها أو وج لأنه حينئذ يعترف بالعلاق فيؤثر فيه ولا يلجأ لخلقه هاذا أنكر الغير بل لأوجه
فلتأمل اه سم عبارة السيد بحر قوله فادعها أو وج ظاهر ما عاق به في رد عليه اعتراض المحقق فيعين
تأويله بأن المراد فادعى منه بغيره في السياق والسباق اه ولقد دفع الاعتراض من أصله بأن المراد بقوله
ما ليس الخ ما يشبه وجوده وصدمه بغيره بقوله كعبته فلو فادعها أي وجوده فيها إذا علق بعده
أو صدمه فيها إذا علق بوجوده (قوله فلا يصدق) في المتن في النهاية والقرينة فان قلت في المتن (قوله
بستعار) أي مثلاً لا به ومعنى (قول المتن في الأصح) محل الخلاف بالنسبة لطلات المعلق به أم أن طرف
الولي به فلا يصدق قطعا بل لا يمين تصديقه وشهادته أو بعبارة أخرى لا يصدق في أي أو رجل
وأمر اثنين ع (قوله وهو) أي التعسر (قوله فلا يثبت قوله الخ) وقد قال أحدنا بما ينافي انه
لا تعرض لانهما ثبوت وحض بغيره عليه طلاق وذلك لا يثبت بشهادة النسوة بالحض وما هناك ثبوت
حض بشهادة النسوة فلا تعارض اه معنى (قوله لا يشبه الخ) فانه نظر بل قد يشبه وطه الشبه وطه
زوجه أو زوجها سارا كافي واقعة الشهادة على الغيرة اه سم (قوله إذا كان) أي الحضي (قوله مطلقا)
أي سواء علق به طلاق نفسها أو غيرها اه كرده أي كان حاضرت ضرتك فهي طالق أو أنت طالق

(قوله فادعها أو أنكر صدق بيئته) مع أن الحضي يمكن إقامة البيئة عليه كالحض حوا به أي مع أنها يصدق بيئته
إذا علق بطلاتها كفي المتن وكان مقتضى هذه القاعدة أنه يصدق هو بيئته (قوله فان لم يعرف إلا من جهة
واحدة الخ) في إدخال هذا تحت القسم المعتبر فيه إمكان إقامة البيئة عليه لا يخفى فتأمل (قوله كعبته)
المفهوم انه علق بكعبته الغير فيشكل قوله فادعها أو وج لأنه حينئذ يعترف بالعلاق فيؤثر فيه ولا يلجأ لخلقه
إذا أنكر الغير بل لا يلجأ فلنأمل (قوله لا يشبه) فيه تأويل قد يشبه وطه الشبه وطه زوجته أو زوجها

أقامة البيئة بخلاف الحضي فان قامها به متعسر اذ لم يشاهد بمشتمل كونه دم استعاضته عن غيرها اذ
هنا تعذر فلا ينافي قولهما في شهادته تقبل الشهادة فان قلت الذي مر في القاعدة أن ما يمكن إقامة البيئة له لا يصدق مدعيه كالأزواج
فرق بينهما وبين الحضي فان كلا يمكن إقامة البيئة به مع التعسر بل وما يقال هنا بالزنا أعسر منها بالحض ومن قيل لم يثبت الزنا قطا بدينه قلت
بفرق بان الحضي مع مشاهدة عروبه من الفرج يشبه بالاستعاضة فتمتن كل وجه فلا يميز قوله لا الفرق بين قول الزنا مع شهادة عبيته المشفق
الفرج لا يشبه بغيره كانت الشهادة بالحضي أعسر (لا تصدق فيه) أي الحضي إذا كان من غيرهما مطلقا ومن نفسه إذا كان (في تعليق)

فأدعها

طلاق (غيرها) به كل حث فخر تلك طالق فادعته وكذا جها صدق هو علما بل تصديق المنكر لاهي اذ لا بد من المين وهي من الغير بمنعته وطارق تصديقهم غير بمنعته نعم المحنة بالنسبة لطلاق غير هان حلفت بامكان اقامة البينة على الحيف في البينة بخلاف المحبة يستعمل بمبايعة انه لو حلف آنها فقلت كذا اذ قلت لم افعله صدق في دعواه آنها فقلت وان قلت البينة بخلافه انه انما حلف على ما في ظنه فزعم بعضهم تصديقها بمنعته غير صحيح وزعم آخرون انهم لا تدخل في الدوام اليوم فانما تصديق في عدم الدخول لان الاصل عدمه غير صحيح اذ لما اشرت اليه من الفرق بين التعليق للحض والتبعية المبي على النفي على أن ما ذكره من تصديقها علم (١١٢) الدخول سياتي آخر الفصل ما ينافي في

قوله اذ التاج السبي ما حمله

لا أثر فيه مسطور الى ان

عانت كذا فانت طالق

فقلت هات الا بحث آخر

بها لا بد منها لا تطلق لان

أحد ردي العالم المطابقة

الخراج حسنة قبل قولها

فيه لا مكان البينة لمصلحة

يد أن يعلم من خراج وقوع

ذلك الشيء أو يؤخذ

ثمان حمله في عنوان حلت

دخول زيد الدار لاني هذا

ان عانت بحته لان هذا

لا يمكن اقامة البينة عليه

ومن ثم لو قال ان امرأتي

من مهر فافارته ثم ادعى

جهله وقالت بل امره

صدقت بمنها انها تعلم

قدروا صحت مال المراءولي

طلب غير بها يذكر قوله

فرد ذكره لاحتمال طرق

النسب ان عليها وقرق بين

هذا وغيره فن اختلف

المصنف وشركه في مسنده

حال الاعتناء وقيل في معنى

ومن يمكن تعلمه ان

نسيان الصعق لا يمكن في

هذا الزمن القريب بخلافه

في مستثنى (ولو قال)

از وجيه ان حضا فافارها

فادعته المطابقة وكذا الزوج (قوله) أي يحض نفسها (قوله فادعته) أي قالت حثت اه معنى (قوله وهي من الغير بمنعته) عبارة للمعنى وإذا حلفت لم الحكم لانسان بين غير وهو ممنوع اه (قوله ان حلفت) أي الغير (قوله) أي في شرح فنفهه تائيدا أو كرها (قوله لو حلف) بأنه أو بالطلاق (قوله) لان أحد قدي العالم المطابقة للخراج (قوله) أي مطابقة العلم للمعلوم في خروج الذهن ونفس الامرافهم حدود العلم بالجزم الثابت المطابق للخراج (قوله فيه) وقوله عليه أي قد اطابقت في الخراج (قوله) ويؤخذ منه أي تعلمه ان عمله الجواب يؤخذ منه انضام المراد حقيقة العلم أي القين لا بام القين والاعتقاد اه سم (قوله ولو طلب الخ) غايه (قوله في مستثنى الخ) أي وجودها (قوله حال الاعتناء) من مطلق بقربة فن وقوله وقيل معنى من الخ حلفه سب عليه ولو حلف لعاطف فعل الاول معلقا بصيغة فهو الثاني بغير به فن كل أول (قول المتن ولو قال ان حضا الخ) ولو قال ان حضا حضا أو ولد عولوا فافارها طالق ان لغت لفظا لحية أو ولد هو يبقى التعليق بمجرد حضا أو ولد انهما فاذا طاعتا في الحيف أو ولد طاعتا اما اذا قال ولو ارحا احدا أو حضا واحدة فهو تعليق بحال لا يقع به طلاق معني ونهاية (قوله فادعته) أي بقوله بان ادعته الخ (قوله ما قبل الخ) وانفصله عن عبارته صانعة عنه بالقاء شعر بانهم موقوفون لافورا حضا فقلت ان ليس مراد بل لا يضمن حضا مستأنف وهو يستدعي زمنا اه (قوله ان هذا) أي قوله بان ادعته الخ وقوله في ذلك إشارة إلى قوله يقتضي الخ اه كروي (قوله وذكر الفاء الخ) من يقتضيه الاندفاع فهو ما بالاصب معناه في اسم ان أو بالرفع على انه استئناف بيان (قوله وذكر الفاء الخ) ليأمل انتظام التركيب فكان ان ساقط قبل عدم اه سب دعرا قول فينبك من احتياج السقط قبل أولى مفعولا مطلقا بخلافه لا فافارها أو وليا (قوله أدلى) انظر ما وجدنا في (قوله وسد فهدا) معناه على دعواه وقوله طاعتا جوابي التي (قوله يعلم انه استعمل الزم الخ) خالفا لانه في المعنى فقال واستعمال الزم في القول العجم بخالف القول الاكثر انه يستعمل فيما لم يقم دليل على حضا وأقم على خلافه اه (قوله طلاق واحدة) أي قوله نعم في كفي انها بالمعنى الا قوله ولم يثبت بقوله او قوله وتعين الى توقف ابن الرفعة (قوله بشرطين) أي حضا وحض ضررها (قوله ولم يثبت) أي وجود الشرطين (قوله) ويعين الخ) مبني على ان الحيف يثبت بهذه الرجال في المعنى أي وانها يختلفا فليارسح وتوقف بان

سرا كما في واقعة الشهادة على الغيرة (قوله فانما تصديق الخ) انظر مع قوله السابق وان عرف من خروج الخ (قوله لا أثر فيه مسطور الى ان عانت كذا) أي والمراد البينة (قوله) يؤخذ منه ان حمله الخ) يؤخذ منه ايضا ان المراد حصة العالم لانام القل والاعتقاد (قوله في المتن ولو قال ان حضا الخ) قال في المتن ولو قال ان حضا حضا أو ولد عولوا فانما طالق لغت لفظا لحية أو ولد هو يبقى التعليق بالقاء شعر بانهم موقوفون لافورا حضا فقلت ان ليس مراد بل لا يضمن حضا مستأنف وهو يستدعي زمنا اه (قوله ان هذا) أي قوله بان ادعته الخ وقوله في ذلك إشارة إلى قوله يقتضي الخ اه كروي (قوله وذكر الفاء الخ) من يقتضيه الاندفاع فهو ما بالاصب معناه في اسم ان أو بالرفع على انه استئناف بيان (قوله وذكر الفاء الخ) ليأمل انتظام التركيب فكان ان ساقط قبل عدم اه سب دعرا قول فينبك من احتياج السقط قبل أولى مفعولا مطلقا بخلافه لا فافارها أو وليا (قوله أدلى) انظر ما وجدنا في (قوله وسد فهدا) معناه على دعواه وقوله طاعتا جوابي التي (قوله يعلم انه استعمل الزم الخ) خالفا لانه في المعنى فقال واستعمال الزم في القول العجم بخالف القول الاكثر انه يستعمل فيما لم يقم دليل على حضا وأقم على خلافه اه (قوله طلاق واحدة) أي قوله نعم في كفي انها بالمعنى الا قوله ولم يثبت بقوله او قوله وتعين الى توقف ابن الرفعة (قوله بشرطين) أي حضا وحض ضررها (قوله ولم يثبت) أي وجود الشرطين (قوله) ويعين الخ) مبني على ان الحيف يثبت بهذه الرجال في المعنى أي وانها يختلفا فليارسح وتوقف بان

(١٥ - (شرواني وابن قاسم) - ثامن) طالقان فزعمته ولو قولوا بان ادعته طار وقيل لفظه فادع فمقابل مقتضاه انها جافا قلنا فورا حضا لان أو قبل واستمر قبلنا وليس كذلك لان التعليق يقتضي حضا مستأنفا وهو يستدعي زمنا اه ووجه اندفاعه ان هذا معلوم من وضع التعليق امر مع في ذلك وذكر الفاء انما هو لا فافارها عدم القول عند التراضي أو لا صدقها طاعتا بل توقف على تصديقه يعلم انه استعمل الزم في حقيقة موهوم يقم عليه دليل والاصل في تصديقه (و) ان كنه حضا في يمينه لا يقع طلاق واحدة منه لان طلاق كل واحدة منهما معلق بشرطين ولم يثبت بقوله ما والاصل عدمه الحضر وبها النكاح يتم ان اقلت كل يؤخذ منه اوقع على ما في الشاهل ويعين على البينة في على رجاين دون النسوة اذ لا يثبت بينهما الطلاق كما يصح به ما مرأى في الحل والولاد فومن ثم توقف ابن الرفعة في طلاق

الشامل ورد الاخرى عليه بأن الثابت يشاهد من الحيز واذا ثبت ترتب عليه وقوع الطلاق مردود بان لا كان كذلك لما أتى من ماسرى الولادة والجل نيم يمكن جعل كلامه الشامل والآخرى على ما اقتضت من ثبت الحيز بشه لاخرى أولا فيحكم ثم يعلق عليه (وان كذب واحدة طلقت فقط) اذا حلفت اثبتت الشرطين في حقها حتى شرطت باعترافه وحدها عطفها ولا تطلق المسند تاذلم بثبت حصص صاحبها في حقها لتكذيبه (ولو قال ان اواذا أوسى بالملتصقات طلاق فله ثلاثا) في موطأه وأغريها وأواحدة أو اثنتين في غير موطأه أو ان طلقت ثلاثا فانت طلاق فله واحدة (صلقتها ونوع (١٤) المختز فقط) وهو الثلاث في التحريم لا المعلق اذ لو وقع لمنع وقوع المختز واذا لم يقع لم يقع

المعلق لبطان شرطه وقد يظنل الجزء عن الشرط بأسباب كثيرة ماسرى في أخ أقبر باب السميت ثبت نسبة ولا يرث ولا ان الطلاق تصرف شرعي لا يمكن نفيه ونقله ابن نونس عن أكثر النقلة وأطبق عليه علماء بغداد في ومن الغزالي منهم ابن سريج كما يابن وقد الفت في الانتصار له وأنه الذي عليه الأكثرون خلافا لما رجع من باقي كتابا خلافا فيمنه الآلة الرضية على بطلان الدور في السلفة السرىمية (وقبل ثلاث) واختاره أئمة صككثيرون متقدمون المختز وطلقات من الشللان المعلقا في وقوع المختز توجد بشرط وقوع الثلاث والطلاق لا يزيد طبعين فيقع من المعلق تملعن ويقرر قوله قبل حصول الاحتقة به وقد سمرنا في هذا تأييدا وأخصنا أنت طلاق أسس مستند السبعين قالوا أنه أشمل على يمكن ومستحيل فالتساقول

الرفعية يرد ما ذكره المغني والافلاحيه اه سيعبر (قوله ورد الاخرى الخ) مبتدأ خبر به قوله مردود (قوله اذا حلفت) الى المتن في النهاية والمغني (قوله اذا حلفت) وتطلق المكذبة فقط بلا عين في قوله لهما من حلفت منك فصاحبها طلاق وادعائه وصديق احدهما وكذب الاخرى لثبوت حصص المصدق بتمديد الزين في نهاية وصفه (قوله اذلم بثبت الخ) صبارة المغني والنهاية اذلم بثبت حصص شرطها باليمين واليمين لا تزاد في غير الخالف اه (قوله في غير موطأه) ما مفهومه لفصير (قوله ان طلقت ثلاثا فانت طلاق فله واحدة) يتأمل في هذا المثال اه سم (قول المتن فطلقت) أي طلاقه أو أكثر اه معنى (قوله لا المعلق) أي قوله كلما في النهاية والمغني الا قوله وأطبق الا منهم (قوله لمنع وقوع المختز) أي أن يادته على المالك اه معنى أي مسئلة المست وما زاده الشارح آخره وحصول البيوتية فصار أولا (قوله واذا لم يقع لم يقع المعلق الخ) أي وقوعه محال (قوله نسبة ولا يرث) أي الابن (قوله ولا ان الطلاق الخ) عطف على قوله اذ لو وقع المعبارة المغني ولأن الجمع بين المعلق والمختز يمنع وقوع أحدهما مع غيره (قوله المختز) أي ما يقع لانه أقوى من حيث ان المعلق يقع في المختز ولا ينكس اه (قوله ونقله) أي الوجه الذي في المتن اه معنى (قوله منهم ابن سريج) أي من علماء بغداد في ومن الغزالي هذا ما يقتضيه صدقه ولا يخفى رافعه فان ابن سريج متقدم على الغزالي بذكره فكان الا في تقدم قوله منهم الخ على قوله وأطبق كما عبره النهاية أي والمغني اه سيعبر (قوله واختاره) أي قوله وعدوا منهم في النهاية (قوله اذ لو وقع المختز الخ) هذا أصح وجهين هنا عليه بشرط أن تكون مسدوخا لهما لأن وقوع طلقين بعد طلاقه لا تصور الا في المسدوخ لهما اه معنى (قوله لحصول الاحتقة به) قد يقال لاحتقائه مع كون الواقعة قبل طلقين فقط فليتأمل اه سم (قوله على يمكن) وهو وقوع الطلاق وقوله ومستحيل وهو استناد الى أسس (قوله من المختز) الاولى للمختز (قوله لا دور) لانه لو وقع المختز لوقع المعلق قبله بحكم التعليق ولو وقع المعلق لم يقع المختز واذا لم يقع المختز لم يقع المعلق اه معنى (قوله في الطارئة) أي طريق العراقين وطريق الراوية (قوله قالوا) لعل الضمير للاخرى والامام والعمراني ويحتمل أنه لصناعة (قوله من جهة الحور الخ) الحور النقصان والكور الزيادة في الحديث وأعوذ بكن من الحور بعد السكن هكذا في جميع مسلم وابن نونس وكذا رواه الترمذي والنسائي قالوا: ذى روى الكور بالاعوكا لهما وجه قال العلماء في معناه الرجوع من الاستقامة والزياة الى النقص في أعوذ بكن نقصان الحال والمال بعد زناهما ونكاحهما أي من أن ينقلب حالهما من السراء الى الضراء ومن الصحة الى المرض اه من البحر العميق من كتب الاستناف (قوله استقر رأيه) أي الغزالي (قوله واشتهرت المسئلة) أي قوله والمنقول عن الشافعي في النهاية الا قوله ثم رأيت الروي يدرجوه وقوله وقول القاضي ابو قدسب وقوله قال ابن الرضا في

تأسيام ابنه في تصد كرو صادق امع عدم الدليل لان معناه كشك الصوى وهي اعم علمه دليل (قوله) أو ان طلقت ثلاثا فانت طلاق فله واحدة) يتأمل في هذا المثال (قوله لحصول الاحتقة به) قد يقال وأخذنا بالمكن وقوله نقل من الأئمة الثلاث في جميع الباسبي آخر امره بعد أن صنف تصنيفين في نصر الدور الا في وقيل والبقضي لا في يقع من المختز ولا المعلق للدور ونقله جماعة عن النص ولا أكثر من وعدوا منهم عشرين ما ما وبغزة الاخرى هو للتسوية لا أكثر من في الطريقة وعزاه الامام الى المعظم والمران الا أكثر من انتهت قالوا وهو مذهب زيد بن ثابت وروى عن الغزالي أو لا ثم قالنا كذلك لم نقله كثر تضمنت محال وروى ما عليه معظم اصحابنا فيص عليه الشافعي ثم قال فلاح في انقلب أهله اباه رواه ابن تيمية من جهة الحور بعد الكور وأجت على ذلك مدة ثم قال حتى عاد الاجتهاد الى الفتوى بغيره وتوحيصوا في قولهم انه استقر رأيه على البطلان فاشي عن منهم وروى عنهم هذا الاخير من كلاموا واشتهرت المسئلة بابن سريج لانه الذي أظهره الككن الظاهر لزوجهم فيه التصريح في كتابه الزبادان

فروع الجزم وأيت الأقرى قال الظاهر أن جوابه اشتاقو يؤيد جزمه قطعاً لما لا يرد من نقل عنه عدم وعش و قول القاضى وابن الصباغ أنهما لم ينسب إليه تصحيح المورد أو لما لا الاستوى وبغيره في تصحيح المورد عا رددنه عليهم كتب وقد نسب القائل بالو إلى مخالفة الاجماع وإلى القول به عالمه وولان انعمه لاجز وتقليدهم فيها من ثم قال ان الرخصة عن فسخ العباد أخطأ القائل ندعأ شأها والمفتي كائن عبد السلام بنقض الحكم به لانه مخالف لقواعد الشريعة ولو حكمه ما حكم عقلا لأن في مبلغ رتبة الاجتهاد حكمه كالعدم ويؤيد قول السبكي بخلاف الصحيح في المذهب من ج في الحكم بخلافه إذا رآه الله تعالى وإن في التضابط ما ذلك قال الزياتي ومع اختيارنا لوجه لتعليقه العام ولا غير الوجه تعليقه له من الطلاق صارقاً لاستنهم كالطبع لا يمكن الاتصافا عنه فذكرهم على قول عالم بئله الأولى من الحرام الصرف ويؤيد الال قول ابن عبد السلام التقليد في عدم (١١٥) النوع نسود وقال ابن الصباغ أنهما لم

والبلقيني وقوله وبأن قال **(قوله وبأن يدرج، تحطت لما وردى الخ)** أي لأنه إذا جرع فالناقل عنه
يخلق اه رسيدي **(قوله ودول القاضي الخ)** مطلق على تحطت لما وردى **(قوله)** أي في التأليف
السابق اسمه نفا **(قوله ينقض الحكمه الخ)** يؤخذ من ذلك ما متنازع فيه هذا القائل لأن شرط
التقليد أن لا يكون ما قلده ممتنعاً بالحكمه اه سم **(قوله وبأن يدريه)** أي ما قاله البلقيني وابن
عبد السلام **(قوله قال الروائي الخ)** عبارة الغني ولا اختار الروائي هذا الوجه قال لأوجه متعلم العوام
هذه المسئلة في هذا الزمان وعن الشيخ عز الدين أنه لا يجوز التقليد على عدم الوقوع وهو الظاهر وإن نزل عن
البلقيني والزاكشي الجواز اه **(قوله لأوجه تعلمه الخ)** أي لا يجوز ذلك وهو المذهب اه عش **(قوله)**
(قوله وبأن لا دل) أي عدم جواز التعلم العوام **(قوله وبأن سرج الخ)** من جهة القول بأن صلاح **(قوله)**
أي بعدم الوقوع **(قوله وبأن يدريه)** أي ما قاله البارغوثي **(قوله اليه)** وقوله أي كتاب الأفعال الشافعي
رضي الله تعالى عنه **(قوله ثم وقيل الخ)** أي الملقه **(قوله مع صحة قولهم الخ)** لعل السبيل أن يزعموا
هنا بسقط قوله الاتي ومع ذلك **(قوله ثم تلاها)** أي تبسبب الشك في ذلك أي القول بوقوع المنجز
(قوله وبأن سرج الخ) محل تأمل فإن التقليد بكه باعتقاد عدم الوقوع مستنداً إلى القول بالقائل بصلحه وأما
معرفة من ساعد الوقوع فربما يفتهم من كان مراد المالك أن يكون الإقدام تارة على ما قلن فليست غير
معرفة من ساعد فواضح غير أن هذا الاختصاص بالردول هو في كل بلاد كما قدم اه سديع أقول وقوله ثم
الخ فيتمثل ما قدمه بلارق **(قوله قال ابن القرافي الخ)** هذا من جهة افتقاره بسبوط في أمر تصحيح الدور
اه سديع ثم قال في آخره على أن كثيراً من العلماء اتفقوا بوقوع المنجز ورواه الخوافي في الروض
على وقوع المنجز وعبارة نعم الخوافي ووقوع المنجز انتهت فيحصل اختلافاً في رايه في المسئلة ويحتمل أن يكون
مراده مختاراً على ما قسمه من الورع الذي أشار إلى تفضيله في الإقدام اه سديع وقوله ويحتمل أن يكون
الخ أي أحسن الإيسار **(قوله من النور)** أي الفتنة **(قوله قال ابن صدر الخ)** أي بأنه لم يصدور منه الخوافي
وقوع الثلاث عليه بل الوجه الثاني وقوله تعليقه أي التلقية به على الخلف والإيصال وقوله ثم أقام الخ أي
فراياها وقوع المنجز على وجه الوجه الأول **(قوله يبينه)** أي بسدور التعلية منه **(قوله مثلاً)** إلى التنبه
في التهاون بالإنجيل وفيه جماعة فافرقه تفسيرة **(قوله قال ابن الأثير الخ)** عبارة الغني في الأول الرابع يصح
و لا يفرق تطبيق الملاقاة لاختلافه وقوم على الثالث بل يفرقان جميعاً ولأن الثاني هنا اه **(قوله ولو في نحو)**
حبس أو في ما قاله لهان وتسلط ووطأ أي مافات طائق ثم رطها في الحبس هل تطلق أم لا فيه نظر
لاستحالة مع كون الواقع قبل مطلقين فقط فليست اه **(قوله ينقض الحكمه الخ)** يؤخذ من ذلك ما متنازع

فها بين المتقدمين وكثرت التناقضات بين الجاهلين واستند كل فريق على مدعاه بالاعتقاد بدهة وقف الشفاعة على كل ذلك ثم تحققت
الإشاعة على قولهم بأن الذهب جمع ذلك به بدلان القول ونوع الجزم تلاهما على ذلك غالب المتأخرين قال كثير من معاصري
الدور شرط محض تقليد القائلين به ثم قلنا قلنا لعل في الوجود قال إن الثرى ولا يرى حقاً الا قولهم لأن كثيراً من المتفهمين لا يرون معنى
البدول ولا يفسمون الغرض من ذلك المعام على جهة ولا فرق بعد الإطلاق أنه له وسدونه لتعاقبه ثم أقام بدله ثم تقبل لتكديده بما ياتراه
الأول (وقوله إن ظاهره تركه أو لا كنت أو ألعنت أو فسخت) التسامح (بمعنى) مثلاً فانت طلاق فيه ثلاثاً من وجد العاقبة (من الظهور
وبابعد (في جهة) أي العلق بين الظهور وبابعد (الجلان) السابق فإن اقتبنا الدور ومع جميع ذلك ولا خلاف (وولولان وفتنك)
وعلاً (مناجات طالق فيه) وإن لم يقل ثلاثاً لم يوجب كونها خصوصاً لان المراد بالاجل لقائه فلا ينافيه ما خرجنا من العشرة

نخرج الوطء في غير فلا يشع به شيء سلفا لا ذرى لانه لو وجد الوطء المباح لكانه وفارق ما يأتي بان عدم الوقوع هنا لعدم الصفة وقما يأتي للدور (لم يقع قطعا) للدور اذ لو وقع (111) نخرج الوطء عن كونه مباحا ولم يقع وان هذا ذلك الخلاف لانه اذا انسحب تصحيح

والاقرب الاول اه عش (قوله نخرج الوطء) اخرج عن كونه من افراد مثلثات التي اتفق الوقوع فيها للدور وان وافقها في الحكم لكن في هذا السبق صعوبة لا تقتضي اه رشدي (قوله وفارق قما يأتي) الخ المراد انه ان وطئ في الدور لا تعلق ادم وجود الوطء المباح لانه وان وطئ في غيره فكذلك لكن للدور فعمله ان لا يبطها مطلقا وان اختلف جهة عدم الوقوع اه عش (قوله ما يأتي) هو قول المصنف في قطع اه كردي (قوله لعدم الصفة) وهي الوطء المباح لانه اه عش (قوله ذلك الخلاف) اشارة الى قول المصنف في جهة الخلاف اه كردي (قوله وذلك غير موجوده) لان التعلق هنا وقع بغير الطلاق في نفسه بطلان باب الطلاق اه مغني (قوله ومعه) أي التقليد (قوله ولو وجد ما يقتضي الخ) انظر مودت وكان المراد بذلك انه لو قال انسان ان طلاقك فانت طالق قبله ثلاثا ثم طلقها مطلقا أو طلقها بصفة حدث حكم الحاكم بالغاثة بالدور لم يكن هذا الحكم حكما بالغاثة نائبا لو وقعت كان يكون الطلاق مطلقا ما عدا صفة أخرى اه سم وفيه تأمل وان تصور بان التعلق بكما (قوله ذلك) أي اللفظ مطلقا نائبا لو وقعت (قوله وانما يصح) أي ما قاله بعض المحققين (قوله لا الوجوب) في حق الجسم (قوله ما يأتي الخ) ومنه ان الحكم بالوجوب ينشأ من الآثار الموجودة والتابع لها بخلافها لانه انما ينشأ من الوجوده فقط فلو حكم شافعي بوجوب الهبة لغير علم يكن المعنى الحكم يمنع رجوع الامل لشعور الحكم الشافعي الحكم بجواز أو جعله لم يمنع ذلك ولو حكم حنفي بصفة التدبير لم يمنع الشافعي من الحكم بصفة يسع التدبير أو وجوبه منع الخ (قوله أي الطلاق) الى قوله بخلاف ما اذا اكره في النهاية (قوله المتن خطابا) أي وهو مخاطب لها اه مغني (قوله أو سكراته) أي أغمي سكرها اه مغني (قوله باللفظ) يتعلق بقوله مشيتها وقوله بمنع مفعوله (قوله أو بالاشارة) عطفي باللفظ عبارة عن المعنى لو طئ بعيشة آخرس فاشارة اشارة منعه مفعول أو وان طئ فخرس فكذلك على الاصح اه (قوله بان غواردت الخ) ينال انتظام تركيه اه سدعمر أقول لم يظهر لي وجه فوظفه انتظامه فانه من قبيل زيجان كترها له كالمقتل وقبضا الطول في توجيه حسنة وتفصاحه (قوله وان وادعه) أي انطاشت (قوله على اعتبار الحائق عليه) أي وهو لائق المشية اه مغني (قوله في اثبات الخ) أي في حكمه وفي جواب السؤال (قوله لا يقع) مفعول الخ (قوله وبخلافه لا تواراه) أي بالوشعي (قوله فيها) أي الخالفة (قوله بها) أي بالمشيتي يعني عن قوله مشيتها عقب المتن (قوله وهو مجلس التواجب) الى قول المتن وقيل في المعنى (قوله وهو مجلس التواجب

الدور باب الطلاق أو غيره من التصرفات الشرعية وذلك غير موجوده (تنبه) ليس لاقاض الحكم بصفة الدور وكما علم من ان اعتقد محته بتقليد قائله ومعهناه لم يكن له الحكم به الا بعد وجود ما يقتضي الوقوع والا كان حكما قبل وقبوله وجما يقتضي وقوع طلاقه حكم بالغاثة لم يكن حكما بالغاثة نائبا لو وقعت فان تعرض في كماله فان هو سفوف لولاد الحكم في غير محله فعمل انه لا يصح الحكم بصفة الدور مطلقا بحيث لو وقع طلاق يعلم يقع كذا قاله بعض المحققين وانما يصح ان حكم بالغاثة لا للوجوب لما يأتي في القضاء وغيره (ولو علمه) أي الطلاق بعيشتها خطابا) كانت طالق ان اذا انطاشت أو ان شئت فانت طالق (انطاشت) مشيتها وهي مكلمة أو سكراته باللفظ مخبر لا معلق ولا وقت أو بالاشارة من غير ما علم بعد التعليل وظاهر كلامه م عين لفظ شئت ووجوب بان كنه وأردت وأن رادقه الان المداوي المتعلق على اعتبار الحائق عليه بدون مراد في الحكم ومن ثم قال بالوشعي في اثباتها بشت بل اورد في جواب الخ (على فور) بها وهو مجلس التواجب في العود لتدبير ما في الخلق

لانه استدعا لجوامع المثلثة لانه في معنى فهو يرضى المطلق الماهو هو تلك كما يرضى لولا المقي أو أي وقت ثلاث مثله بشرط فور
(أوغيبه) كز وجتي طالق ان شاء من كانت ساهرة ساهمة (أو بعيشة أجنبي) (١١٧) كان شئت فزوجتي طالق (فلا) بشرط فور

في الجواب (في الأصح)
بعد التملك في الأول مع
عدم الخطاب ولعدم التملك
في الثاني نعم ان قال ان شاء
زيد لم بشرط فور جزاء
ولو جمع بينهما فبطل
حكمه (ولو قال المعلق
بعيشته) من زوجة أو
أجنبي (ثنت) ولو سكرنا
أو كرهنا المطلق (بقوله
زوج) المطلق ظاهر أو باطنا
لان قصد القضا المال
لا في الباطن لخفاها (وقيل
لا يقع باطنا) كقوله
بعيشتها فخير كاذبه ورد
بان التعليق هنا على القضا
وقد وجد من ثم ولو وجدت
الرافة ندين القضا لم يقع الا
ان قال ان شئت بطلت قال
في المطلب ولا يجيء هذا
الحلاف في نحو بيع بلا
رضا ولا كراهة بل يقطع
بعدم حله باطنا لقوله تعالى
عن نراض منكم وحله
الاذرى على نحو بيع النحر
جبه أو ديه من المشتري
أو رغبة في سواه بخلاف
ما ذكره في حقه لم يبيع
واجماعا لم يضره ونحوه
أودن فعل باطنا كما
لو كره عليه ولو علق
بعبه أو رضاه عنه
فقال ذلك كرهه بطله
نطقا كما يحتمل في الأنوار أي
باطنا وهذا بناء على ما هو
الحق عند أهل السنة

(الح) أي بان لا يقتل بينهما كلام أجنبي ولا سكون طويل اه ع (قوله لانه) أي التعليق بالمشبهة
(قوله استدعا لجوامع الخ) عبارة للمفسر استنباطه لغيره فكان جوامع على الفور كما قبل في العقد اه
(قوله المثلثة أو بعيشة أجنبي) أي خطبا اه مفسر (قوله لمع عدم الخطاب) عبارة شرح التبع بانتفاء
الخطاب اه (قوله نعم ان قال الخ) عبارة للمفسر أما اذا علق بعيشة أجنبي غيبة كان شاهرا في المطلق ولو علق
بعيشتها خطبا وبعيشته زيدا كذا لما شرط الفور في مشيئة طلاقه زيدا علقا لكل منهما حكمه لو انفرد
اه (قوله ولو سكرنا) الواقعة الحال وقضية ساقان الخلاف في الكراهة الذي صار معروفا على هذا لوجه
أيضا فليراجع اه وشهدى (قوله المثلثة كراهها الخ) قد وجبه بان الكراهة لا تنافي الإرادة فالإرادة
الباطنة أيضا متحققة في هذه الحالة وهذا أحسن من قولهم لان قصد القضا القضا كما هو ظاهر نعم يرد النظر
حينئذ فيما لو سبق القضا على إسنائه من غير قصد فان الإرادة الباطنة أيضا متحققة عند القضا على عدم
الوقوف على ما أمل وان اقتضى قولهم لان قصد المثلثة فلا بأس اه سيدغر (قوله لخفاها) قد
يشكل عما في تقريرها في الواقع بحيث تها أو رضاه عنها فلا بأس سم وحلي (قوله وحله) أي ما في
شئت (قوله أو رغبة في سواه) محل تامل لان الظاهر ان حقيقة الرضا متحققة والرغبة كذلك كونه شها
والحال علمها بخلافها في صورتين السابقتين فان لم يشيئ قطعهما اه سيدغر ويمكن ان يدعى ان الرضا
الناتج عن الرغبة تالمز كونه لا عبرة به في الشرع (قوله اذا كره) أي البيع (قوله ولو علق) أي قوله وأما
تعليله في النهاية الأولى وهذا بناء على المتن (قوله وقوله عنه) أي الزوج ويحتمل المطلق (قوله فقلت
ذلك) أي أحييتك أو رغبته عنك (قوله وهذا) أي بحث الأنوار أو الفرق بين التعليق بالمشبهة والتعليق
بالرضا (قوله المتن ولا يقع بعيشة نفسي ومبيدة) ولو علق بعيشة ناقص بصبي أو جوفته فشاءه أو راع كاله لم يقع
كما هو ظاهر كلامهم اه مفسر عبارة عرض والعبارة بحال التعليق حتى لو علق بالمال بالمشبهة وكانت
الصبة قصر بمقتضى التراضي وكان المعلق بعيشته غير مكف وشاء بعد تكليفه لم يقع اه شعنا لا يادى اه
وفي سم عن شرح الإرشاد للشارح ما يقتضيه لفظ بعد التعليق وتلفظ بالمشبهة بان كان التعليق بين أو بان
لكن حصل البواغ ثم القبول فور القضا الوفر وهو موقوف على التعليل اه (قوله بعيشة) كذا في أصل
الشارح وجملة تعالى والحلي والذي رأيت في نسخة للمفسر ولصحة التأني يحصل بجمع بعيشتين المست
ظهير اه سيدغر (قوله المتن وقيل يقع بعيشة كبر) قضيه لانه لا يقع بعيشة صغيرة جزاء به صرح
في الروضة وأصلها تم ان قال كجنون أو صغيران قلت شئت فزوجتي طالق فقال شئت طلقت اه مفسر
(قوله لان لها) أي المشيئة من أي المميز دخل الخ عبارة للمفسر لان مشيئته معتبرة في اختيار أحد أو به
اه (قوله اذا ما علقك) كذا في أصله رحمه الله تعالى ولو قال قلت لكان أنسب اه سيدغر (قوله

مشيئة واحدة من كل منهما حال الفور مطلقه بقدره بنفسه مطلقا وفي شرح مر ولو قال لا مرأيتيه
طلعت كان شئت فاشاعت احدها مطلق أو شاء كل منهما طلاق نفسه دون ضررهما في وقوعه وجهان
أوجههما لان مشيئة كل منهما مطلقا مطلقا لوقوع الطلاق على وجهي في ضررها اه (قوله لخفاها) قد
يشكل عما في تقريرها في الواقع بحيث تها أو رضاه عنها فلا بأس (قوله بالمثلث ولا يقع بعيشة صبي ولا
صبي) قال الشارح في شرح الإرشاد وان كلفه أو لعنه المطلق على الأوجه الذي أقومه كلامه من كلام
أصله وقول الشارح ما تقتضيه عبارة الخاوى غير بعيد ممنوع إذا لم يصره بقوله ما في الضرر اه ولو بلغا
بعد التعليق وتلفظ بالمشبهة بان كان التعليق بين أو بان لكن حصل البواغ ثم القبول فور القضا الوفر
وهو المفهوم من تعليل شرح الإرشاد والمراد في الرض (فرع) علق بعيشة المالك لم يطلق لان له
مشيئته لم يعلم حصوله قالو كذا بعيشة مبيدة أي لا تنافي لانه تعليق بمقتضى وكذا لو علق بعيشة صبي أو بان

المشيئة الإرادة غير الرضا الصبة (ولا يقع) المطلق (بعيشة صبي ولا صبي) لان عبارة لمع لفتى الضرر بان كجنون (وقيل بشر) بعيشة
(مميز) لان له مشيئة مطلقا في اختياره لا يرد موضوع الفرق اذا ما علقك أو يشيئ ويحل الخلاف ان يرضى ان كانت شئت

أو أنها لا تتناول الأمر الأولي فخر حيث ثابها وبعبقرية بعضهم بين هذين الظنين ثم لا بد من قرينة على ثبوتها لما في الأصل أنه متى استند
 ظنه إلى أمر تعذر معه بحث أو إلى مجرد نطق الحكم حيث كلاًهما خالف الحق فبين حجب بعينه مقيدان في قديمه عشرة أو طالع دال على هذا
 الأخير كما قدمته في بحث الإكراه لا يحكمه إلا أنه خلاف الجوع وهو ما فيه قد قال غير (١١٩) واحد نص الامتناع لا أثر للجعل بالحكم

قال جمع محققون وعليه
 يدل كلام الخصمين في
 الكتابة وغيرها تعذر
 مناقضة بعضهم لهم في ذلك
 بكلام الأذري وغيره لا يدل
 إلا على عدمه على من قاله
 ليس هذا هو الموقوف عليه
 أو على من ينظر فيها وجه
 شتى يكونه بعدم جوع
 إليه في المسألة وفيه نظر
 وذلك كان على بشي فقال
 أنه أو غير منه من وقع في
 قلبه صدق لا يقع فذلك
 فعله بعينه دال ذلك فلا
 يقع عليه شيء لأنه الآن
 صار له لا بالعلق عليه
 مع صدوره ظاهر الحق بذلك
 بعضهم ما نزل من صدق
 خلف عليها ولم يكن كذلك
 وإن لم يكن أحد بذلك وفوق
 بينه وبين حشر القاضي
 خلف أن علنا أفضل من
 أبي بكر رضي الله عنهما
 ومعتز خلفان الشريين
 العبدان هذين من العقائد
 المطاوعة في القطع فلم يعثر
 المقلد فيها مع إجماع من
 يعتد بأجسامهم على نكاته
 بخلاف مستلثنا وقد يقال
 لا يحتاج لهذا الخلاف لأن
 هذا ليس مما نحن فيه كما
 يعلم مما على الأقرين

لا تذهب إلى بيتاً بأنها فاحسب بان وزوجها قد عني عن عينة فذهبت اه عرش **قوله** أو أنها لا تتناول (الخ)
 هذا فيما إذا كان التعليق بكلامه يدفع قول السيد عمر **قوله** أو أنها (الخ) يظهر وأنها لا أولاً ولا ظاهراً
 اه **قوله** بين هذين الظنين كان المراد ظن أنه غير الموقوف على صورة الجعل بالموقوف عليه موطن
 اتصال الذين في صورة من خرجت ناسخة الخ اه سيد عمر أقول المتبادر من الاتصال وظن عدم التناول
 لغير المراد الأولي المذكور أن نفا **قوله** لما يأتي (الخ) أي أن نفا في قوله فالحاصل الخ **قوله** تعذر معه) نعت أمر
 والتعذر المستلزم وجه **قوله** أو إلى مجرد نطق الحكم أي الاتصال وعدم التناول بلا فريضة اه كردى
قوله بعينه مقدّم بالاختصاص **قوله** أن في قديمه كذا في أصله رحمه الله تعالى ولعل ترك في أوّل اه سيد
 عمر **قوله** على هذا الأخير أي قوله أو إلى مجرد الخ **قوله** لا يحكمه عطف على قوله بأنه المعلق عليه سم
 والفصير يرجع إلى التعليق أي لأن كان جاهلاً بالحكم التعليق وهو وقوع العلقان بفعل المعلق عليه كردى
قوله أنه لا أثر الخ أي على الله الخ **قوله** وعليه أي على الله لا أثر الخ **قوله** وبه أي قول الجمع المحققين
قوله لهم أي غير واحد وقوله في ذلك أي في قديمهم لا أثر للجعل بالحكم اه كردى **قوله** وغيره لا يدل
 اه يدل من كلام الأذري ولعل المعنى ويجوز لغير ذلك الغير أن يقول لا يدل كلام الشيعين لعدم الأثر للجعل
 بالحكم هذا على ما في بعض النسخ من كلام الأذري في المسألة وفي بعض نسخ معجم مرارعي أصل الشرح
 بكلام الأذري في مادة الجاء وعليها قوله وغيره عطف على للأذري وقوله لا يدل نعت لكلام أي لا يدل
 هذا الكلام بناء على بعض **قوله** إلا أن اعتماد الخ استثنائاً من قوله لا يحكمه اه كردى **قوله**
 إلا أن اعتماد الخ قد يقال أن هذا من الجعل بالموقوف لا بالحكم اه سيد عمر **قوله** وبغير شيعتنا (الخ)
 عبارة التمهية ولو لم يعمل الموقوف عليه بعد أعياننا عطف بعينه حثته وبعبقرية على ظنه صدق لم بحث أي
 وإن لم يكن أهلاً للافتاء كما في قوله بالهرجته أفعى تعالى إذا دللوا على غلبة الظن وعدمها على الأهلية
 اه وأقره سيد قال عرش **قوله** وإن لم يكن أهلاً للافتاء ومثله ما يقع كثير من قول غير الخالف به بعد حله
 إلا أن شافعية يفتخرون بأن مشيئة غيره تنفع بفعل الموقوف عليه باعتبار دال خبر الخبر والظاهر أن مثله
 ما لم يصبره أحد لكنه ظنه بعد دال ما شتر بين الناس من أن مشيئة غيره تنفع بفعل الاشتراك ينزل
 منزلة الأخبار وحديث فلا يقال ينبغي الوقوع لأنه جاهل بالحكم وهو لا يمنع الوقوع ويدل لهذا قول
 الشارح والحاصل الخ اه **قوله** وذلك أي الاعتماد على من ينظر فيها **قوله** (عنه) خبره وراجع أقوله
 من وقع الخ الذي تنزل عنه قالوا وبه وكذا قوله لا يقع الخ تنازع عنه هذان الفعلان **قوله** (ذلك) أي
 الاعتماد المذكور **قوله** (وفرق) أي قوله وقد يقال في التمهية **قوله** (وفرق) أي هذا البعض وقوله بينه أي
 الحق المذكور وكذا الإشارة في قوله لأن هذا الخ **قوله** بخلاف مستلثنا هي قوله ما لوطن صحة عقداً الخ
 اه كردى **قوله** مما نحن فيه وهو الجعل بالحكم اه كردى **قوله** على الأثر أي عن قريب **قوله**
 (الخبر) أي قوله من ناقولهما في الاعتان في التمهية الأخرى وإن قصد إلى والحاصل **قوله** أي لا يؤخذ منهم (الخ)
 عبارة الفصير أي لا يؤخذ منهم بذلك ومقتضاه وقوع الحكم في كل حكم الامتياز الدليل على امتنائه كقوله
 الخلفات اه **قوله** (الامداد عليه) أي على امتنائه **قوله** (ويعملهم الخ) أي في التوقف **قوله** (ولا وفوق)

لا يحكمه كصاحب على بأنه المعلق عليه **قوله** (ويعملهم) يكونه بعد الخ حيث ظن صدق الفقيه فلا بحث
 وإن لم يكن أهلاً للافتاء كما في قوله بينه الشهاب الرمي إذا دللوا على غلبة الظن وعدمها على الأهلية شرح

جلف على ما في رواية الرافض والمعتز ليس على الخلافة لما في قديم ما قرى (لم تطلق في الظاهر) الخبر الصحيح أن الموضوع عن أمشي
 انطواء والتسبب وما اشكره عليه أي لا يؤخذ منهم بأحكام هذه الامداد عليه الدليل كقوله انتم المتكلمون وأفي جمع من أمثنا بالمقابل
 وقال ابن المنزه مشهور مذهب الشافعي دعاء أكثر العلماء ومن ثم توقف جمع من قدماء الأصحاب عن الإذعان في ذلك وتبعهم ابن الرفعة في
 آخره وهو لا فرق

على الأولين الحلف بالله وبالطلاق على النقول العمد ولا ين أن ينسى في المستقبل تفعل الخاف عليه وأبني فحلف على ما لم يفعله أنه فعله
أو بالعكس كان حلف على شيء نفي وضع جاحله أو ناسيه وإن قصد أن الأمر كذلك في الواقع بحسب اعتقاده كإسليمته في الفتاوى خلافا للكثيرين
وإن ألف غير واحد عوا الحاصل أن (١٢٠) العمد الذي يلتزمه أطراف كلام الشيعين الظاهرة التفتان في من حلف على أن الشيء

الفسلاف لم يكن أو كانت أو
سيكون أو أن لم يكن فعلت
أو أن لم يكن فعل أو أني النار
ظلمانه على كذا أو أضعافا
لجوده أو أوسله أو ثم تبين
أنه على ضد لاف ماطنه أو
اعتقدها فعد قصد يحفظه من
الامر كذلك في ظنه أو
اعتقاده أو فعيل انتهى إليه
تلمه أي لم يعلم ضد خلافا
سبب لانه أثار بها - ألقه
يظنه أو أضعافا وهو صادق
قسه وان لم يقصد شيئا
فكذلك على الأصح جلا
للقا على حقيقته وهي
ادراك وفروع التسمية أو
هدمه بسبب ما في ذهنه
لا يحسب ما في نفس الامر
لغيره ان ذكر وقد صرح
الشفا وغيره بما عدم
سبب الجاهل والناس في
مواضع منها قولهم ساقى
الجناب ان الميزر تعدد
على الماضي كما يستقبل
وأنه ان جعل في الحث
قولان كان حلف لا يجعل
كذا فقهه تأسيار هذا ظاهر
في عدم الحث خلافا
نار غصه بأنه لا يلزم من
أحوال الخلاف الانتخاب
الترجيح لا يتم بالسرور
والظاهر كان في ذلك ومنها
قولهم لا حلف شافين

اى قوله الضم الذى كور فى المعنى (قوله على الازل) اى الاحلح (قوله ولا بين ان ينسى فى المستقبل) اى الذى
 الذى هو صورة المتن اى وحسدى عبارة تشرح المنهج هذا كله اى آيات اذا حصل على فعل مستقبل املوا
 لطلب على نفي شئ وقع علمه اى اوساياه كالحال ان يذالىس فى الدار وكان نهالوا بعلمه او علموا نسي
 فلا طلق وان قصد الامر كذلك فى الواضع خلافا لابن الصلاح اه قال الحلى قوله هذا الخ اى كون
 الحال والناس لا يقع علمها الاطلاق وقوله اذا نفي على مستقبل لا اقل كذا وان لم أقفل كذا وان
 لم يخل الدار او ان دخلت الدار اه (قوله او اذ ينسى الخ) او بجنى الخ (قوله كات فالحال) تصور
 للعكس (قوله ابها لاه) اى الواقع ولا يفتى ما فى داخله فى تصور والعكس الحرف فى النسيان (قوله
 وان قصد الخ) غايه (قوله والحاصل الخ) اى حصل ما يتعلق بقوله او ينسى الحرف الخ (قوله وان لم
 اكن الخ) يتأمل عقده ما يتدبره وقالوا ما فعلته او ما فعله اولم يكن فى الدار لاه العطف (قوله بهله
 الخ) متعلق بقوله حلف (قوله وان لم بقصد شئ) اى بان اطلق اى عرش (قوله فكذلك) اى لا حلت
 (قوله الضم الذى كور) على لقوله وان لم بقصد شئ فكذلك الخ (قوله ان جعل) اى الواقع او بعد معنى
 الماضى (قوله فى عدم الحسنة) اى فى صورة الخلق (قوله لا لام بدخ الخ) على لما فهمه قوله خلافا لمن نازع
 الخ من قساد النزاع (قوله به) اى بقوله لعدم قاطع هذا الخ (قوله بغيرها) اى من مسائل السنن
 والمعتق والرافضى الآتية (قوله انه اخذ) اى الزوج (قوله به) اى بدله خفه (قوله وان قصد ان
 الامر كذلك فى نفس الامر) هذا مقابل قوله السابق فان قصد علمه الخ وقد جعل هذه التمايلات أقساما
 لقوله والحاصل الخ الذى منه تم تبيين ان يكون قوله هانح شقعا والتين وقد جعل من أمثلة ذلك مسائل

مر **(قوله)** أو ينسى فيحلف على ما لم يفعل أنه فعله أو بالعكس كان حلفا **(الح)** قال السيوطي تكرر السؤال عن حلفه فهل كان أول ما فعله أو كان كذا أو لم يكن ناسبا أو جاهلا من تبيين خلاف ذلك هل يبحث في العين الطلاق أولا بحث فيه ما كان له فلا يفعل كذا فعليه ناسبا أو جاهلا أنه الحالف عليه فاجب بأن الذي يظهر ترجيحا لبحث خلاف صيغة الاستقبال أو الحال في الاختجاج فلذا من كلام الشافعي وغيرهما مما يؤخذ به من كلام الشارح في الحاصل المذكور أي بعد لا يخفى **(قوله)** والحاصل أن الحلفا **(الح)** في فتاوى السيوطي مستعمل رجل حلف بالطلاق أي أجود من فلان فهل عليه البينة بذلك ورجل حلف أن هذا الشاأ الذي على رأسه لم يعلم وأشار إليه فظهر أن الشاأ غيره وكان الحالف عهد شاأ غيره وعلى زيد فهل يغلب جانب الشاأ على الظن ويقع عليه الطلاق أولا كرمز دعا على طلاق زوجته في مجلسه بطلقة فلم يفعلها في مجلسه ثم خرج في الترسيم وخلع زوجته وبطلقة على عوض. علم فهل يعد ذلك اكراها ولا بحث فيه ثم يقع عليه بصره بطلقة بآنة وما هو الأجود وهل الأفضل ديننا أو الذيب أو الأصكرم الجواب الاحوال الثلاثة أو يعرف الناس أن الحالف أجود أي من الاستخفاف حشوا أو يعرفون أن الآخر من منعه حشوا وتارة لا يعلم ذلك كونه حاشا لقانون في بلد أو بالنسب لا ولا يعلم أيهما أمير ولا بحث في مسئلة ومثله الشاأ يقع الطلاق عندي وفي ذلك مؤلف عرفتة الخاف يقع فيها الما سلاق لأنه نالف ما كرم عليه اه وأقول لا يخفى ما في جوابه مما ذكره الشارح في هذا الحاصل فإن الموافق لعدم البحث بالحلف على غلبة الظن عدم البحث في المسئلة الأولى داخلان الحالف أنه أجود وأن كان خلاف الواقع وكذا في المسئلة الثانية **(قوله)** وأن قصدان الأمر كذلك في نفس الأمر (هذا مقابل قوله السابق فإن قصد بحلفه

مذهبه اصح المذاهب وعكس الحق لم يثبت واحده من المآل ان كلاله على غلبه طنه العنصرية اى لعدم طالع هنا
ولما يقر بضمه بقرق بين هذا وما بين قري في نسخة المصنفان اذ لم يقر اعني في الصلاة لما ثبت القطع وان منة القطعي ما ثبت بها
قبيلها ونها قول اى وضو حاس مع جاعة فقام وليس خف غير فقال له امر انه استبداد يخلف بالطلاق انه لم يدخل ذلك لو كان خرج
بغير الجوع ولم يعلم انه اخذ منه لم يثبت اول نعمه هذه العبرة بالانقطاع وقد ان الامر كذلك في نفس الامر

بأن يقصده بأقصاها لتعليق عليه حيث كايحط العلمان الحق بوجود صفة قول الاسرى وغيره بعدم الوقوف على قصده ان الامر كذلك في نفس الامر أحدنا من كلامهما في بعض الصور يحمل على ما اقتضاه ذلك لا الحاشية التي ذكرتها بان قصده ان في الواقع كذلك بحسب ما عناه ادفع تلك الحاشية لوجه عدم الوقوف اذا بان ان في نفس الامر خلاف ماعلق عليه بل في هذا الحالة يصح جعل كلام الشيخين في مواضع قولهما الخلف ان هذا الذهب هو الذي أخذ من فلان فهو عدلان انه ليس هو حوت وان كانت شهادة في ذلك لا تنفي بحسب ورودها الاسرى على التعميم ببعضهم ادمه القاصد لذكره بديل قوله ونفسوا قد ادناه بذلك ليرجح الجاهل فلا يعتد لان من حلف على شيء لم يعتد به ابو وهيب بكون باطلا والجاهل لا يحتج كاذق كرافى اليعان فتفطن له واستحضره فانه (١٢١) كثير الوقوف على الفتاوى وقد خلا

السني والمعتزل والرافضي الا تتبع مع ان تبين ما في نفس الامر غير ممكن فيها كانت مرادها التبين ما يشمل
ظهور الدليل وقوته لمبناهم اه سمى كذا اشارة الى الشارح في الفرق بين مسئلة اصح للذهاب ومسئلة
الفاعضة **قوله** بان يقصد به ما يقصد الخ يعني انظر فهذا اراد ان الامر كذلك بحسب الواقع وأطلق بان لم
يقصد ما يقصد بالتعلق عليه ولأنه كذلك بحسب اعتقاده اه أنول هذا على فرض تصور داخل في قول
الشارح المار وان لم يقصد شيئاً الخ **قوله** بحث وفاء المعنى **قوله** ذلك أي بان الامر كذلك في نفس
الامر وقوله لا بالحسب الخ وقوة الا جمع تلك الحسب ما خاثره على قوله بان يقصد به ما يقصد بالتعلق عليه
اه كردى **قوله** بان قصد الخ انه الخ تصور والقي لا بمعنى بالمعنى **قوله** علق علقه حرف عن سلب **قوله**
وعلى هذا الخ اه أي على قصد ذلك بالحسب كذا كورة **قوله** وصل الى الاسنوي مبتدأ خبره قوله مراد الخ
قوله أي يقول الشيخين لو سلبنا هذا الذنب الخ قال الكردى أي لبحث اه **قوله** على المتعدد
أي على ماذا كان الخالف متعمدا **قوله** مراده اه أي بالمتعمد وقوله لاذ كونه أراد به بان يقصد به
ما يقصد بالتعلق عليه اه كردى **قوله** دليل قوله اه الاسنوي **قوله** واما اقتداء الخ بقول
الاسنوي **قوله** ذلك اه أي بالمتعمد **قوله** فظن الخ اه أي قد التعمد كذا خبره قوله عنس وقوله
ه الا تبين **قوله** فانه الخ اه أي قولهما بالبحث **قوله** لا يفعل كذا اه ما فعله أخذ ما بعده **قوله**
لأنه الخ اه يعني بحث **قوله** ويحمله اه أي قول الشيخين لو سلب لا يفعل كذا الخ على ذلك الخ كان
مراد بذلك انه يجوز على هذا كان قصد بغيره بالتعلق لا بالبحث والتمتع وقد بهذا الخ تصور والمسئلة بالغا
الخلافه عند بعض المتعلقين لا بين اه سيد عمر **قوله** على ذلك اه أي على قصد ان ذكر كذلك في
نفس الامر عن الحسب كذا كورة اه كردى **قوله** وان قيل انه اه أي قول الاسنوي **قوله** هذا انما
الخ بقول الاسنوي **قوله** واذ اخذناه اه أي قول الشيخين لو سلب لا يفعل كذا الخ على ما قلناه اه قصد
التعلق على ما في نفس الامر عن الحسب كذا كورة **قوله** ونسب هذين اه أي الشغعتن ومضان **قوله**
السابق اه أي تنافي كلام الشيخين **قوله** تنافي اه أي المعتزل والرافضي أي دون السني اه سيد عمر
قوله فيصنف اه أي الخ في دون الشافعي **قوله** من عدم الخ بيان لما وقوله من خاطبه من فعل فلان
قوله لانه الخ الاول بانه **قوله** هنا اه أي فيما اذا قصد بطلان الامر كذلك في ظنه اربعة اقسامه **قوله** بظنه
أي اذ اعتقده **قوله** وأما اه أي في مسئلة ظنه اجنبية **قوله** من هذا اه أي الغرض لاذ كور **قوله**

(١٦ - (شرواني وابن قاسم) - ثامن) طالق وعكس المعتزلي أو أفاضني حشاشاً كذا ألحاف وافني ان من لم يقرأ
 الفاتحة في الصلاة يسعها فخره وعكسه الحنفى فعند الخلاف في هذه المسائل بين المتقدمين والمتأخرين طول بل والمعتد منها قسرة وفارق
 ما قرؤ من عدم الوقوع من طابع زوجته بطلاق طائفاً أنها أحيدة لانه حالها بله نظانه كانت معلقة على ما يجعله وجوده وقد قرر أن من فعل
 الحالف عليه ما لا يكرهه المعلق لم يحنث لأنه لم يوقع في فعله أصلاً وما دام واقع في فعله وقهره بطل كونه أحيدة بالخالف وأقهر الغير المعارض
 بالغير وأوقعه في دفعه يؤخذ من هذا ما قرؤ في ألم أن فعلت وما بعد أنه لو غيرت هيتمت زوجته قبيل هذه زوجت فأنكر ثم قال ان
 كانت زوجتي فهي طالق طائفاً أنها غير طالق لأن هذا ليس بعلقاً قاطعاً

وانما هو تحقيق خبر وهو يناط بجاني (١٢٢) الفتن كما هو محاصر به قول النوسا وقال ان لم يكن فلان سرق مالي امر اى طالق وهو

لا يعرف انه سرق لم تطلق
اه و مراده انه نكس ذلك
ولو طلق بفعله وان نسي أو
اكره أو قال لا تطلقه عاذا
ولا غير عاذا حنت مطافا
اتصافا وأخيه به ما لو قال
أنفعل بطريق من الطرق
أزواجه لا ينسى قسلى لم
تحت لانه لم ينس بل نسي
كافى الحديث * تنبيهه
مهم * محمل قول دعوى
نحو النسيان ما لم يسبق منه
انكار أو نيل الحلف أو النفل
اما اذا أنكره فشهد الشهود
عليه به ثم ادعى نسيانا أو
تعود لم يقبل كجيشه الأذرى
و: بمسوا فأنيت به مرارا
للتناقض في دعواه فالت
وحكم بفسخ ما شهدوا به
وان ثبت الاكراميين فيما
يظهر لانه كذب لها بما قاله
أو لاعتلاف ما اذا أثر ذلك
فيقبل دعواه لنحو النسيان
لا عدم التناقض و مرأت
الاكرام لا يثبت الابينة
مفصلة (أو) علق (يفعل
غيره) من زوجة أو غيرها
(من يبالى بتعلقه) بان
تقتضى العادة والروايات
لا يخالفه و بر جنة لنحو
سبابة أو صداقة أو حسن
خلق أو قال التو شيع أو
تزل به عظيم فربه خلف
أن لا يرسل حتى يرضه فهو
مال المأذ كر (وعلى ذلك)
الغير (به) أى بتعلقه يعنى
وقصد اعلامه و يعرفه
بقصد منع من الفعل فراد

فرعه عليه من الحنث غير صحيح على قاعده فانه اذا حلف منسقا فذلك الشيء وليس هو اياه يكون جاهلا
والاصح ان الجاهل لا يحنث الخ نزول السبدان الأذرى ينقل ذلك عن الانوى ثم قال ان كان المرضاه
ادعى الغلط ولم يكذب الشاهد ن فالاعتراض وجوه وان كان مصرا على ما عاذا فالاعتراض غير صحيح
ويقتضى عليه بالطلاق المختص لانه قائمه قال السيد قلت وبشهادة ما في شرح التلخيص للفتاوى لو قال
انك ارج هذا العام فأمر اى طالق فشهد شاهدان ان كان بالكفر فتقوم الاضحية وقال هو قد جعت ان
مذهبا ان امرأته طالق بخلاف السنة اه ووجهه انه لم يعدل عن دعوى النسيان الى دعوى الابتنان
بالفعل وشهدت الابينة بما يقتضى تكذيبه حكمت عليه بفسخ ما عاذا فاقاسه في مسألة الروايات أى مسألة
الذهب المذكور انقضاه عليه بفسخ الابينة حيث أمر على تكذيبها لم يدع الغلط وقد يفرق بينهما اه
كلام السيد والفرق ظاهر لانه في مسألة الذهب المذكورة يعتقد بفسخه فلا يقتضى فسخ الحج (قوله وانما
هو تحقيق خبر) ينبغى ان لا يتوقف كونه من قبل تحقيق الخبر على تصريحه بالانكار ويقتضى كون المقصود
زوجته بل يكفي فيه نكته انما خبرها بعد قوله لانه لان نكته ذلك يستلزم الانكار ويقتضى كون المقصود
تحقيق الخبر فليست أم (قوله ان المتن أو طلق بفعله غير الخ) قال في الرضا ويدخل اى وعلق يدخل
بهم متوحدوا اى كلفل فدخلت لا كرهه طلفت قال في شرح جلاله اذا دخلت مكرهه لا تطلق اه ثم
ذكر فيه ما شكلا لاجوابا في اجموعه يترض الشارح المسئلة فريدا (قوله في المتن وعلمه) عبارة وترى

المقصود من التعليق وقيل قوله لم أعلم وإن تحقق علمه لكن ظالم الزين بحيث تروى عنه ذلك كما أفق به بعضهم (تكملة لا يصح بطه ناسيا
للتعليق وأما تعليقه أو كرهه عليه ومثله أن يعلق بانتقال الزوج من بيت أبيها فيحكم (١٢٣) القاضي عليه وأعلمه وإن كان هو الذي

كما اقتضاه المصلحة - وليس

من تقويت البر بالاختيار

كما هو ظاهر لأن الحكم ليس

إليه ويقاس بذلك نظائره

أوجاهه بالانطلاق وأما العلق

هو يظهر أن معرفة كونه

من يداني به يتوقف على بينة

ولا يكتفي فيه بقول الزوج

إلا أن كان فيما اضطرر على

ما ياتي ولا المعلق بفعله

لسهولة علم من شعيره

كلا كراهه بخلاف دعواه

التسليم وأما الجمل فانه يقبل

وإن كذبه الزوج كالمفوض

إليه المطلق وكذا كانت

بما وقالت أم وكذا

لا تنطلق كما اقتضاه كلام

الشيخين وتأنيها وقال

المأوردى تنطلق باعتباره

وهو وجهه وإن ردد بان

شرط الاقرار أن يكون بما

يمكن للمتر أن يعلم وعلمه

بالبينة أو بالتدبير والتعمد

متعذر فلم يقتض تكذيبه

وقوع الفراق علمه وغاية

ما فيه ما كان كون في الوقوع

والشكل لا أثر له وظاهر

أن يحصل الخلاف بمجرد

تكذيبه لها لما لا وادعت

عليه بنفقة مثلاً فقال لا

تزوجني لأنك توثق بغيري

من علمها فإن تكاثرت خلف

فتر ينسوغ خلفه فكان

كأنه راها وبجري هذا كما

هو ظاهر فبالعلق بكل

اعتبار التصديق العريض (قوله المقصود) أي الامتناع (قوله يقبل قوله) أي الغير بلا عين (قوله

أو مكره الخ) أي من غير الخالف أه بجري عن الشورى عبارة سم بعد كلام عن شرح الروض

وعلى هذا فحصل عدم الخلف إذا كان المعلق بطه مكرهًا إذا لم يكن الخالف هو المكره أه وأقر ع

(قوله ومنه) أي يعلق بانتقال زوجته الخ) أفق شيخنا الشهاب الرمي بما وافق ذلك أولاً ثم أفق بما يخالفه

وقال وقد تقدم مني افتخار خلاف ذلك فاحذره سم على حج أه عن (قوله علمه) أي الأب وأعلمها

أي الزوجة (قوله وإن كان هو الذي الخ) فيه نظر لأن الدعوى سبب ظاهر عادة في الحكم والنسب إليه

تفويت البر بالاختيار أه سم أي يحكم عن الشهاب الرمي (قوله أوجاهه الخ) عطف على ناسيائه

يؤخذ جواب طائفة وقع السؤال عنها وهي أن شخصاً شاعراً أمر وحسنه نتم إلى منزله أخاه المطلق

أما لا ياتي له في هذه السنن فتشعر الزوجة بالهين ثم أتت إلى منزل زوجها فحصل نطق الزوج أم لا وهو

عدم الخلف وعدم اتصال الهين في عادت إلى منزلها ثم أتت إلى منزل زوجها فحصل نطق الزوج أم لا وهو

عليه المطلق أه عن (قوله على ما ياتي) أي أفتاعن للمأوردى (قوله بخلاف دعواه) أي المعلق بفعله

(قوله فانه يقبل وإن كذبه الزوج) صريح في أنه لا يحتج مع تكذيبه وإن كان متخفياً لا اعترافه بالخلف

وقد يعجز عنه لا يفرض بين مسلمة الكناية المذكورة بأن أصل الصفة جودها وأصل عدمه المنع

كالنسيان فهو كالوفا على خبر وجهه بقوله فخر جرح وادعى الأذن وهي عدمه فإن القول قولها لو جرد أصل

المسألة بافتقارها لم يقع الطلاق بخلاف مسئلة الكناية كما قد ذكره فان الكناية بمجرد لا يفرق بينه وبين

على أصل المؤثر مر أه سم أقول ويؤيده قول الشارح لا في قوله وجهه وإن كان (قوله وهو وجهه)

لعله من حيث الدليل لأن من حيث الحكم أخذ باسمه وما ياتي (قوله وعلمه بالبينة) أي كأي مسئلة الكناية

المنهج وقد علمه وإن لم يعلم أه ملخصاً (قوله ومنه) أي يعلق بانتقال زوجته من بيت أبيها الخ) وافق

ذلك ما أفق به شيخنا الشهاب الرمي فانه على من يعلق الهين يقلر زوجته من سكن أبيها فيسبب رضاها ورضا

أبيها إذا أتت من نسط من أنفساً صدقوا عليه كانت طائفة طلاقاً بملكها بنفسها فهل له حيلة في نقلها ولا

يقع الطلاق فأجاب بقوله يحكم عليها الخ كما بانتقالها مع زوجها فلا يقع عليه بذلك طلاق أه وظاهره

أنه يقتض بذلك أن تسبب في ذلك بالرفع إلى الخ كما والمأوردى وفي تناو في شيخنا الذي كوفي باب الاعيان

ما فيه مسئلة عن شخص خلف بالطلاق الثلاث أنه لا يسافر إلى مصر في هذه السفينة فهاهنا في السفينة

واستأجره العمل فيها لحواله عن ثم ذهب إلى القاهرة وأرسل خلفه وادعى عليه أنه استأجره ليسافر معي إلى مصر

وأنه استأجره لحواله عن العمل في سفينة وهو متعذر من السفر مع طلاقه الخ كما بالسفر مع موكبه عليه

بالسفر في السفينة ثلاثون يوماً استأجره عليه فسافر فيها فهل يقع عليه الطلاق الثلاث انقرو به البر باعتباره ولا

يكون الزام الخ كما بالسفر مع ما نفع من وقوع الطلاق إذ ليس من صور الإكراه في حق كل واحد لا يثبت عند

زوجته فاستأجره لا يناسب به وحكم عليه الخ كما بالميت عند هاهنا بحث لاذ كر وقد تقدم من افتاء

بخلاف ذلك فاحذره أه (قوله وإن كان هو الذي الخ) فيه نظر لأن الدعوى سبب ظاهر عادة في الحكم

والنسب إليه تفويت البر بالاختيار وفي الرض بعد ذلك قال إن خرجت بغيري فاحذر جهافل يكون

إذا نالها به من القياس المنع أه ما ذكره من الرض هذا كرهه أيضاً آخر الباب لكن لم يذكره قوله ولعل

وجهه الخ وكتب قوله فطلق هذا ظاهراً أن كل تطعناً أه وقد حذف ما ذكره من هذا استغناء

بما هنا قال في شرحه فطلق على محله إذ لم يكن إخراجها بأها بنص قوله أخرجه والافتقار لأن هذا الفتنه

أه ولعل وجهه أن فوت البر بانتشاره وعلى هذا فحصل عدم الخلف إذا كان المعلق بطه مكرهًا إذا لم يكن

الخالف والمكره فلا يتامل (قوله فانه يقبل وإن كذبه الزوج) صريح في أنه لا يحتج مع تكذيبه وإن

ملا يعلم أنها كحسبته الله وأدعاها ما تكررت ومن دعوى الجمل بالمأوردى ما نتم ما يخرج لكل معنى يخلفه أنها لا تنفج فخرج ثم دعي
أنه لم يخلف الأعلى الخ وروى في الأصل وإن لم يخرج إلا بالخلف لا قيام القصر فتعطل صدقها فاعتقدها الذي كور

قال القاضي الان علق بذلك وهي بخبره هذا مرسى في أن الاعصاب ثاثون بقدم الفرق (١٢٥) وان كلام القاضي والطبري معالة

بخالفه لكلامهم وعليها

فقد يفرق بين من ياتيه

بان من شأن فعل من طرا

جنونه بعد الحلف أو لا

يقصد بالحلف أصلا فلم

تقله اليمن بخلاف فعل

نحو الناس ولا رد على

التي عدم الوقوع في نحو

فعل أو همة أو جنون

عاق بفعلهم فذكر هو عليه

لان الشارع لما أتى فعل

هؤلاء وانضم اليه الاكراه

أخرج من أن يشب

الهم وبه فارق الوقوع مع

الاكراه فبدأ ذكر أنفا

وبما زالت التي ان المراد

بالعلم هو غاية المذكرة

وان سببه ينصرف ذلك

الصورة النفع المشكال

نجم له بأنه يقتضي القطع

بالوقوع فيها مع كونه

بجلاء فكيف يقع بفعله

قطعا دون الثاني والمكره

أو الجاهل بالخوف عليه

مع أنه أولى بالمعذرة

لسبق علمه إلى الاثنى

نقل عن الجمهور ان فيه

التولين أظهرهما لا حث

ونسوة الاشكال حصل

السبب للتعليق ما عدا هذه

واستدل بعبارة الروضة

وتبعه غيره فقال ويستثنى

من التهاج ما إذا قصد اعلام

المالكي ولم يعلم ولا يحث

اقتضاء كلام الروضة

وأصلها أي نقله الزركشي

عن الجمهور ولو وضع هذا

الاستثناء من سبب أو لتأويل

بعبارة اطلاق الحث في رد الاعتراض عليه

كالبقي وبالله الجلال وأبى رده لكنه فصل فيه تفصيل

قنوه في بعضه نظير وأما جعل المتن لائق الاعتراض على ان المراد

والاجتهاد علم ولا مبالاة

كان حاله لا حث فيه بطل الجنون أخذ ما في شرح الروض من الحاق الجنون بالنسيان والا كراهة
فصل الثاني والمكره لا حث فيه وان لم يكن حلفا وقع الحث فيه بالفعل حلفا ولو لم يكن الجنون كالنسيان
والمكره فلتأمل اه سم وسبق من السدع ما وافقه (قوله قال القاضي الخ) من جهة ما صرح به
واعتمد أي قول القاضي الاسني والنهاية (قوله وهذا) أي قصر بهم بذلك (قوله بعدم الفرق) أي بين
طر بان الجنون وعدم اه كردى (قوله وان كان كلام القاضي والطبري معالة الخ) هذا يدل على رد
قول القاضي الان علق بذلك وهي بخبره (قوله بخالفه لكلامهم) يتأمل وجه مخالفة سم
أقول الذي يظهر أنه لا مخالفة وان كلام القاضي يحتمل ان الجنون لا يتوجه اليه الحلف بقصد حدث أو منع
فالتعليق به على بعض تعاقب وقوع الجنون وكلام الاعصاب في الحلف بقصد الحث أو المنع ثم طرأ
الجنون أو كان مقارنا لم يصدر به الحلف فلا حث بفعل الجنون حينئذ اه سدع وتقدم من سم
ما وافقه (قوله وعليها) أي معالة القاضي والطبري (قوله فقد يفرق بينه) أي من طرأ جنونه حيث
لا يقع الاطلاق بفعله وقوله وبين ما قبله أراد به قوله ولو مع نحو النسيان الخ اه كردى (قوله بان من
شأن الخ) لا يخفى بعينه (قوله ولاد) أي قوله ومعاً ولت في النفي والنهاية (قوله ولا رد على المتن الخ)
عبارة التي تنقح لعل الطلاق بدخول همة أو نحوها كطفل قد دخلت فختار وقم العسلق بخلاف ما إذا
دخلت مكره لم يقع فان هذا يشكل بحسب من وقوع الطلاق فيها اذا لم يعلم للعقل بفعله التعلق وكان
من لا ياتيه بتعلية أو من ياتى ولم يقصد الزوج اعلاما لم يدخل مكرها لا يجب بان لا تسمى فعله منسوب
السوان التي به مكرها ولهذا يصح به بخلاف فعل الهمة فكأنه حين الاكراه لم يفعل شيأ اه (قوله)
فاكره واعليه) أو ما إذا فعلوا المعلق عليه اه كراهة وقوع الطلاق كذا في شرح الروض اه كردى (قوله)
وبه فارق الوقوع الخ) عبارة بالنهاية بخلاف فعل غيرهم اه أي من لا ياتى اه رشدي عبارة عن أي
غير المذكرة من هو له فانه لا فرق في الحث بفعلهم بين المكره وغيره حيث لم ياتوا بالتعلق اه (قوله)
فبدأ ذكر أنفا) إشارة إلى قوله عقب المتن ولو مع النسيان أو الاكراه اه سم (قوله وان سبب الخ)
فقتضيه السابق على ان ترتب الخ وقوله الا حث أو لتأويل عبارة ان الواو هنا بمعنى أو (قوله تلك
الصورة) أي ما إذا لم يعلم المبالى بالتعلق وقد قصد المعلق اعلامه (قوله بأنه) أي المتن (قوله فيها) أي تلك
الصورة مع كونه أي المبالى جاهلا أي التعلق (قوله دون الثاني الخ) أي يقع فيها على الاظهر لا قطعا
(قوله بالخوف الخ) تنزع فيه النسيان والمكره والجاهل (قوله مع اه) أي المبالى بالجاهل بالتعلق (قوله)
منه وقوله علم) أي النسيان أو المكره أو الجاهل الخ (قوله ان فيه) أي فعل المبالى بالجاهل بالتعلق (قوله)
فقال) أي السبب (قوله يعلم) يعني اليه (قوله ولو وضع الخ) أي دعوى الوقوع بالانصاف (قوله)
عليه) أي التهاج (قوله لكنه) أي أياز معضلة أي في الرد (قوله لائق الاعتراض) أي بغير دليل
الاعتراض يعني بسبب هذا الجمل والاعتراض قال الكردي أقول بل المراد ليس رد الاعتراض وعدم
انفاد غير فعل قول المصنف والأثر على عموم السبب (قوله فاقطع الخ) تبريع على المراد المذكور
لفظ لا يفيد معالاة طلقا ولهم لم تعلق بتكليفها تأملا أو غائبا تعلق بتسجيل اه وقوله
ولاني جنونا قال في شرحه جمل كونه ماسبة أو مكره من ان علق بمذكر وهي بخبره تطلقت بذلك قاله
القاضي اه والمصنف على ان التعلق سواء كان بالدخول أو بالتكليم أو بغيره ما كان حلفا فلا
حث فيه بفعل الجنون أخذ ما من الجنون بالنسيان والا كراهة ما فعل النسيان والمكره لا حث
به وان لم يكن حلفا وقع الحث فيه بالفعل حلفا ولو لم يكن الجنون كالنسيان والمكره فلتأمل (قوله وان كان كلام
القاضي والطبري معالة) هذا يدل على رد قول القاضي الان يكون علق بذلك وهي بخبره (قوله بخالفه
لكلامهم) يتأمل وجه مخالفة (قوله لان الشارع علم الخ) ما المراد بالانته (قوله فبدأ ذكر أنفا) أي

الاستثناء من سبب أو لتأويل بعبارة اطلاق الحث في رد الاعتراض عليه كالبقي وبالله الجلال وأبى رده لكنه فصل فيه تفصيل قنوه في بعضه نظير وأما جعل المتن لائق الاعتراض على ان المراد والاجتهاد علم ولا مبالاة

فالمقطع والوقوف مرتب على اثنتي عشر ماعداً ون أحدهما فرد ويقتلعه به فيما إذا لم يبال به وعلم ولو أطلق فلم يقصد حثاً ولا منعاً ولا تعليقاً
بمحض بل يخرج من غير البيان وقع عند بيان الصلاح وسرى على جميع وان رده تليذه ابن رز بن ان أصحاب أطلقوا فيها القولين وبخيار
كثير منهنم الزايفي عدم الوقوع وجهه بان الغالب بمن يخلف على فعل مستقبل من مبالاة يقصد حثه أو منعه فلم يقع مع نحو النسيان
الآن يصرفه بقصد وجود صورة الفعل وكان الفرق بين هذا وما مر عنه في فعل نفسه أنه لا غلب في فعل نفسه بل التعلق فيها خارج يخرج
البيان المجردة فأنه مطلقاً الآن تحقق قصد حث نفسه أو منعه باختلاف فعل الغير فان الغالب فيما سمر في قولنا التعلق الآن مع تحقق صرفه من
ذلك بان يقصد به وجود صورة الفعل وفي معناه وإذا لم يقع بفعل نحو الناس لا تغلب به البيان بكافة في موضعين واعتد به البلغة في غير وان
اقتضى كلامهما في نائب الاتحاد واعتد به الاسوي وعلى الأول يفرق بين هذا والاتحاد في مثل متعلق القضية بالهلال فيه فخر في ان انه
الجهة الماسة بتعذر الحث في هذه بعد (١٢٦) فلا فائدة لجهة البيان بخلافه في مستأنو يؤخذ من عدم اتحادها بما أكره عليه ان من

(قوله فرد ودالخ) جو بما (قوله به) أي الوقوع (قوله ولو أطلق الخ) مقابل ما في المتن فتوجه فلم يقصد
حثاً ولا منعاً راجع سابق قوله والا الخ فتوجه ولا تعليقاً الخ راجع لقوله والا الخ (قوله لم يخرج) يخرج
البيان لعل المراد بالثابت كيد (قوله وسرى عليه) أي على الوقوع (قوله وان رده تليذه الخ) اعتد
الرد وعدم الوقوع مر اه سم (قوله أطلقوا فيها) أي في صورة إطلاق (قوله ووجهه) أي وجه بيان
وزن عدم الوقوع (قوله فلم يقع مع نحو) نسيان الخ (أي) فعمل المطلق على الغالب ولم يقع الخ (قوله بن
هذا) أي لا إطلاق في التعلق بفعل الغير (قوله وما مر عنه) أي عن ابن رز بن اه سم (قوله في فعل
نفسه) أي في إطلاق التعلق عليه (قوله فيها) أي في صورة التعلق على فعل نفسه (قوله ما مر) أي قصد
حثاً أو منعه (قوله وفيه) أي في الفرق المذكور (قوله وإذا لم يقع الخ) أي في الما لواقع بفعله أو بفعل من
يبالي بتعليقه بقصد اعلامه (قوله وعلى الأول) أي عدم الاتحاد (قوله في مثل) أي في مثل ما
(قوله متعلق القضية) بكسر الهمزة وتشديد القاف (قوله في مثل) لحن الغير متعلق بالضاف اليه وقوله بالهلال متعلق
بالضاف وقوله فيه أي الهلال متعلق بـ (قوله فأنشأ) أي أنشأه (قوله فبان انه الخ) هاد من على ان
الهلال لا غلب على الآية الأولى فقط (قوله بتعذر الحث) متعلق بـ (قوله من عدم اتحادها الخ)
أي في الما لواقع بفعل نفسه والمبالي وقصد اعلامه (قوله لم يصح) الأولى تأخير مدق كره قبل لان الخ
(قوله وهو سرق في كل ثلاثة أيام) قد يتوقف في تناول اخبار القاضي بل الاعتداده اذا صرح بمرارة الثلاثة
الثانية وما بعد ما مر استعملها كما قد يشروهم من كلامه ولو اوجها اختصاص حكمه بمرارة الثلاثة لحاضر فتقدم
تناوله لما بعده وان صرح به ثم رأيت شيخنا الشهاب الرضائي في اه سم (قوله في الثلاث) الأولى
الذكر (قوله ولا تغلب) أي في قوله لما تقرر في النهاية (قوله أيضاً) أي كافي مسئلة تجزأ القاضي (قوله
وهي الأولى) أي الخروج بالاذن وقوله وهي الثانية أي الخروج بالاذن (قوله واجمعها) أي أوجدها
نكاحها الفهم يوم الأولى (قوله وفيه) أي وأقضى غير السبب (قوله كسرت) أي الناشرة ذابة اه
كردي (قوله مع المكاري) أي صاحب البداية (قوله لانه الخ) أي المكاري (قوله وان خرجت) أي تانيا
قوله عقب المتزوج من النسيان أو لا كراه (قوله وان رده الخ) اعتد الرد وعدم الوقوع مر (قوله وما
مر عنه) أي عن ابن رز بن (قوله فاحرمه القاضي على كلامه فكلمه لم يثبت بما زوله به العصر المحرم وهو
مر في كل ثلاثة أيام) قد يتوقف في تناول اخبار القاضي بل الاعتداده اذا صرح بمرارة الثلاثة الثانية وما

حلف لا يكمن غيره فاحرمه
القاضي على كلامه فكلمه
لم يثبت بما زوله به العصر
المحرم وهو سرق في كل ثلاثة
أي لم لان هذه هي المكروه
عليها بخلاف الزايف عليها
في الثلاث فان لا كراه
يتناول لما تقرر ان القصد
بالا كراه هنا خلاصاً هو إزالة
العصر المحرم لا غير وسرى
مبصراً لا كراه ما له تعلق
بهذا قال بعض شراح
الخطوي وانما يصحرمهم
أكثر من الثلاث وان واجبه
ولم يكلمه حتى بالسلام لما
لوم بواجبه فلا هو تواتر
مكث سنين وهو ظاهر ولا
تعمل أيضاً في نحو ان خرجت
لا بسبب الحظر بفرجت
لا بغيره ثم خرجت لا بسبب
له فنهضت لان الخسرة الأولى
لم يتناولها البيان أصلاً
التعلق فيها ليس له الاجبة

حث وهي ان خرج بغيره بغيره لا بسبب جهة غير لا بسبب جهة غير لما تقرر ان
البيان لم يتناول بخلاف ان خرجت بغيره لا بسبب فانه لم يغيره فانه لا حث لان له جهة بغيره الأولى وجهة حث وهي الثانية فتناولت
كلامهما وأضاف الأولى هي مقصود الحلف فتناولها فاجعل ما هو لا كذلك في لا بسبب بغيره فتأمله وأقضى السبب فيمن حلف عليه عاين ما كل يوم
كذا قل في يعطيه بما يتاح لها بحسب هذا فإذا راجعوا لم يعط شيأ لم تطلق وغيره بأنه لو حلف بأنه لا يسافر معه أو أي وحده ثم سافر معه حث
لعدم الاتحاد أي كافي مسئلة الحظر وروى الروضة حلف لا رده الناشئة احدفاً كترت وجع جميع المكاري لم تطلق لانه جعلها لم ردها
واصلت فلو خرجت فردا لزوج أو غيره لم يثبت اذا سرق في القضا ما يقتضي تكرار أو تغلب أيضاً في ان رأيت الهلال وصرح بالغاينة
(٢) قوله وقوله لحن الخ لعل ذلك ثابت في نسخة اه

أو فسر ما قبلناه ففى ثلاث لبال فلم يفهمنا من أول شهر يستقبله وفى ان دخلت ان كلف فانت طالق بشرط تقدم الاخير فان عكست أو وجدنا عالم تطلق والتعلت العين فلو كلفه بعد ذلك ثم دخلت لم يحسن لان العين تنعقد على المرة الاولى هذا ما نقله عن المتولى واقر اموا بترجمها الاسنوى وغيره بان الحالف عليه انما هو دخول سبقه كلام ولم يوجد الا بعضه وهو الكلام فالى بن باقضى لو دخلت لم يحسن وفى أنت طالق قبل قدوم زيد يشترط تقدم قبل أكثر من شهر من اثناء التعلق لم تطلق والتعلت حتى لو تقدم زيد بعد بان سافر ثم قدم وقد مضى أكثر من شهر لم تطلق وفى ان دخلت أو كلف فانت طالق بحدسها وكذا ان قدم أنت طالق على الشرط والتعلت بمسحها فلا يقع الصفة الا ترى شئ وفى ان تركت طلاق فانت طالق يقع اذا لم يطلعه افر او كذا ان سكت عنه (١٢٧) بخلاف ان لم ترك أو ان لم أطلق فلا نفور

(قوله أو فسر بها) أى بما عاين بان قال أردت بالزوجة المعانيعة لا العلم اه كرى (قوله وقبلناه أى وقبلنا اطلاق الهلال الى معنى ثلاث لبال اه سددع اقول والنظار ان التفسير للتفسير بالمعانيعة وقوله بعض الخ متعلق بتصل عبارة الفنى وقبلنا للتفسير بالمعانيعة ومعنى ثلاثة لبال ولم تركها الهلال من أول شهر يستقبله اه (قوله يستقبله) أى يستقبل حلقه (قوله وفى ان دخلت الخ) يتعلق بقوله بشرط الخ والجملة معلق على وتصل الخ (قوله وفى ان دخلت فكلمت الخ) هكذا انقث التسع حتى أصل الشارح بمطويرة الرض وشربه فان قال ان دخلت الحاروان كثر زبانت قدسدم أنت طالق أو انما يدور به بكل صفة طاعة أو ان دخلت وكلف شرط أى الوصفان أى وجودهما لوقوع طاعة فان عطف بالمعانيعة لم يكن كان دخلت فكلمت أو لم كلف بشرط ترتيبهما بان يقدم فى المثال الدخول على الكلام وكذا بشرط ترتيبهما فى قوله ان دخلت ان كلف بشرط تقدم الاخير لانه شرط الاول فهو يتعلق بالتعلق وهو يتبعه لكان التخيير بقوله ويسمى اعتراض الشرط على الشرط فان عكست بان دخلت ثم كلف أو وجدنا عالم تطلق والتعلت أى العين فلو كلفه بعد ذلك لم دخلت لم تطلق لان العين تنعقد على المرة الاولى كذا انقث الاصل عن المتولى فهو كالمال الاسنوى غير مستعمل لان الحالف عليه انما هو دخول سبقه كلام ولم يوجد الا بعضه وهو الكلام فالى بن باقضى لو دخلت حتى لو دخلت حتى والتعلق بان فى الشرط مثال تغيره لمن أدرك الشرط مثلها انتهت فاما أن يكون ثم نفاذا أو غير يفسر قوله فكلمت بوصولها ان كلف اه سددع وقوله وكذا بشرط أى قوله فان عكست فى النهاية وانفى مثله فى جفت أدوات الشرط (قوله هذا الخ) أى قوله وفى ان دخلت الخ (قوله لم يحسن) كذا فى أصله وجملة الله تعالى بوصوله حيث على شرح الرض وفتح الجواد اه سددع (قوله قد تقدم قبل أكثر الخ) تقدم فى فصل يتعلق الطلاق بالزمنة فوجه توصيله واجبه (قوله فبها) أى فى صورتى تأخيرها الى وقت قدسه (قوله وكذا الخ) أى يقع ان لم يطلعه افورا (قوله عنه) أى على طلاقك (قوله ولا نفور) أى يقع بالأس بضم الموت (قوله فان طلق فور الخ) تفرس على قوله وفى ان تركت طلاقك الخ حاصله ان فى صورة تبيين الترك اذا طلق فوراً وقع واحد وتصل على العين وفى صورة عين السكون اذا طلق فوراً وقع واحدة وتطلىه وكأنه يكونه عقبه ثم تصل العين اه سددع (قوله الى) جمع مترقات الخ بالاضافة (قوله لا مانع الخ) تعليل لعدم النكاح (قوله والاصل عدمه) فيه تامل (قوله لمع ذلك) أى ما ذكر من الأصلين ووافق ذلك أى الاتفاق المالك كور (قوله دخلت) أى ثمات الزوج والمعلق بفعله مثلاً اذ كان من قوله لا تطلقا لم يدع الخ وقوله لا تطلقا بنائى الاتفاق الخ (قوله) أهو مال أى لا (قوله أدانس) أى لا (قوله مال الداخل) أى والحالف (قوله فانتق فى بن حلف

بعد ما عاين استقبلها كذا يفهم من كلامه ولو جازى خاص حكمه بعدة الثلاثا لحاضر وقد علم تناوله لما بعدها وان صرح به ثم رأيت شخصاً الشهاب الرملى اثنى به

ما اشر الزوجه حته ثمات ثم نكحته كافى به بعضهم ولو نكح الملاق عليها بظاهر وجود الصفة ولا نظر لاحتمال كون نسيان لانه مانع لا وقوع والاصل عدم المانع وانما لا نكح الا نكحاً استحقاقها للزواج لاصل عدمه ولا نظر مع ذلك لاصل بقاء العهدة متوقفاً ذلك اثناء بعضهم انكحاً من كلام الجلال البلخى فبين حلف لا يدخل زيد لم يدخل وتلك أهو مال أو ناس وهل قصد المالك منعاً ولا يانه يحسن بالبحر ولا نكح بل حال الانكاح ونكاح فى ذلك بعضهم فانتق فبين حلف بقبض حقه كذا فى اليوم ولم يقضه ثم مات ولم يدعه لانه لا يحسن لاحتمال نسيانه أو عساير الوصية صحيحة فلا ترفع بالشك وكان أصل ان دخلت وكلف بالاولى بالاولى فخر اه من بعض المومنين

أوفسر ما قبلناه ففى ثلاث لبال فلم يفهمنا من أول شهر يستقبله وفى ان دخلت ان كلف فانت طالق بشرط تقدم الاخير فان عكست أو وجدنا عالم تطلق والتعلت العين فلو كلفه بعد ذلك ثم دخلت لم يحسن لان العين تنعقد على المرة الاولى هذا ما نقله عن المتولى واقر اموا بترجمها الاسنوى وغيره بان الحالف عليه انما هو دخول سبقه كلام ولم يوجد الا بعضه وهو الكلام فالى بن باقضى لو دخلت لم يحسن وفى أنت طالق قبل قدوم زيد يشترط تقدم قبل أكثر من شهر من اثناء التعلق لم تطلق والتعلت حتى لو تقدم زيد بعد بان سافر ثم قدم وقد مضى أكثر من شهر لم تطلق وفى ان دخلت أو كلف فانت طالق بحدسها وكذا ان قدم أنت طالق على الشرط والتعلت بمسحها فلا يقع الصفة الا ترى شئ وفى ان تركت طلاق فانت طالق يقع اذا لم يطلعه افر او كذا ان سكت عنه (١٢٧) بخلاف ان لم ترك أو ان لم أطلق فلا نفور فان طلق فوراً والتعلت بين الترك فلا تقع أخرى لانه لم يترك طلاقه بخلاف عين السكون فتقع أخرى بسكونه والتعلت به وفرق ابن العباد أخذاً من كلام الماوردى بانه فى الاولى عاق على الترك ولم يوجد فى الثانية على السكون وقد وجد لانه يصدق عليه ان يقال سكت عن طلاقها وان لم يسكت أولاً ولا يصح ان يقال ترك طلاقها اذا لم يترك أولاً اه وفيه نظرون ما عاين به من الصدوق أو عدمه ان أراده الصدوق فظاهر اب القصة ليست كذلك أو شرعاً فكذلك أو عرفاً فان أراد عرف خاص فليس أو عام فليس مباحاً وانما اطلت فى جميع هذه المسائل المتعاقبة بالاحتمال لانه معش مشكل لان كلامهم فيه عامض فاحتج الى جميع متطبيقات كلامهم فيه فخرج على الطلاق بنسبة ثم وجدت واستفهم

هذا الخفاء فمن تناقض الشيخين في أنت طالق إلا ان يقدموهم ثم ما زدو شك هل قدم أولا غير ما هنا على عدم الوقوع لا شك في الصفة
الوجبة للعلاق في الإيمان على الوقوع وهو الذي عليه الأكثر ونوبه يعلم بمقتضى لاقته الأولى والثاني وان الثالث حتى على ما عليه الأولون وفي
الروضة في أنت طالق أسس ذكر أحوال (١٢٨) منوطه بأدبته بعضها يقع وبعضها لا ثم قال فان ما تدل به يفسر حشره وان لم اصلد

(الخ) أي الذي هو نظير من حالف لا يدل على بدال الخ (قوله هذا الخفاء) أي بين الاقتضاء الثاني والاقتضاء
الثالث (قوله من تناقض الشيخين) أي كلامهما (قوله هنا) أي في باب الطالق (قوله لا شك في الصفة
(الخ) وهي عدم القسوم (قوله وفي الإيمان) عطف على قوله هنا (قوله وهو الخ) أي الزنوع (قوله وبه
(الخ) أي مذهب الاكثر من عمل الوقوع به في صحة الاقتضاء الأولى الخ وفي دعوى علمه بذلك تأمل اذا تقدم من
الاقتضاءات من الشك في مقارنة المانع وما هنا من الشك في وجود أصل المانع عليه (قوله وان الثالث)
عطف على صحة (قوله وفي الروضة الخ) خبر مقدم وقوله ذكر أحوال الخ (قوله بعضه الخ) أي في
بعض تلك الأحوال يقع الطلاق وفي بعضها لا يقع (قوله ثم قال) أي صاحب الروضة (قوله ولم يفسر)
أي ولم يبين مراده (قوله وفي ان لم اصلد الخ) عطف على قوله في أنت طالق أسس (قوله ورجع أي
صاحب الروضة أي بضاً على مسألة الاصطداد (قوله فيه) أي ترجيع عدم الحنث (قوله ردها الخ) خبر
ومنزعة الخ (قوله بأنه) أي عدم الحنث (قوله وهذا لا تأرخ) أي المانع الذي لم يدل له اللفظ أو ما وجد
فيه المعلق عليه وشك في مقاومته لم يدل على اللفظ وكذا خبره من مسائل الخ (قوله المسائل
الذكر كور قبل الخ) أهله أراد المسئلة قدوم يدبر قننه كلامه بعد ولان هذين القسمين (قوله
وهذا لا تأرخ الخ) أي ما شك في وجود أصل المعلق عليه وكذا خبره ومنه ما في الروضة الخ (قوله في
مسئلة الطلوع الخ) ومما يستشكل أيضا قولهم لو سقط جرم من علو قال ان لم تغربني الساعة من رماها فانت
طالق أي ولم يرتدني ان قال المانع لوقوع لا أدى بخل من الحنث فالحق شرح الروض وانما لم يقتض
بقوله ارماء أدى لجواز ان يكون رماه كلب أو ربح أو نحوهما لان سبب الحنث وجدو شك كفا في الرفع وشبه
بما قال أنت طالق إلا ان يشاهد في اليوم فمضى اليوم ولم تعرف مشيئة أه فقد قالوا بالحنث هنا بقولها
أدى مع ان هذه نظير مسئلة الطلوع ومما فيها خبر أه سم (قوله وعلى هذا) أي من كون الشك فحين
مقتضى الحكم (قوله على ذلك) أي تقسيم الشك (قوله ما يقرر) أي من عدم الحنث (قوله وجود
المانع) وهو المشيئة والفسخول (قوله على العهد المذكور) أي انما (قوله وسره) أي سر التقيد بذلك
التقيد (قوله انه) أي المانع معلق عليه حينئذ أي حين دلالة اللفظ عليه وفيما المعلق عليه هنا حقيقة تقدم
المشتق تصدم الفسخول لا المانع الذي هو المشتق والفسخول فاهل الجواب التصديق ان الشك هنا حقيقة في
نفس المعلق عليه والشك في المانع لازم له لكون المانع هنا نفس المعلق عليه (قوله وفي وجود الصفة) وهي
المشيئة أو الفسخول (قوله هنا) أي في الشك في القسوم ناسبا اذا كرا (قوله لا يقتضيه الخ) وقد منع
دعوى الاقتضاء بالفرق بوجود أصل المانع على الاقتضاء الأولين والشك في وجوده هنا كإثبات في
الجواب (قوله الاقتضاءات) كذا في أسسه بطل وجهه انه تعالى بالفسخول واحدة وكذا فيما سأل أه سدد
(قوله بل هما) أي مسئلة هل قدم حيا أو ميتا ومسئلة هل قدم ناسبا أو اذا كرا (قوله وهي القسوم الخ) فيه
(قوله وتارة يشك في وجود أصل المعلق عليه وهذا لا تأرخ الخ) مما يستشكل أيضا قوله لو سقط جرح
من جوفه قال ان لم تغربني الساعة من رماها فانت طالق فقالت رماه لم يلق لا أدى بخل من الحنث قال
في شرح الروض وانما لم يقتض بقوله ارماء أدى لجواز ان يكون رماه كلب أو ربح أو نحوهما لان سبب
الحنث وجدو شك كفا في الرفع وبما قال أنت طالق إلا ان يشاهد في اليوم فمضى اليوم ولم تعرف مشيئة
أه فقد قالوا بالحنث هنا بقولها أدى مع ان هذه نظير مسئلة الطلوع ومما فيها خبر أه

هذا الصائر الروم فاه طلق
طائرا وشك أهو مولا
لا حنث روج أي في ان لم
يدخل أول لم يشأ اليوم
وجعل دخوله أو ميتا
لا حنث ومنزعة الاسوى
وغيره فبردها الأذرى بأنه
الوافى للنص والثبات
تقول لا تخالف في الحقيقة
لان المعلق عليه تارة يوجد
ويشك في مقاومته لم يدل
على اللفظ كالسائل
وهذا لا تأرخ فيه لان
الأصل عدم المانع ويجوز
احتمال وجوده لا تأرخ
لا يمين تحققه ومنه المسائل
المذكورة قبل ما في الروضة
وتارة يشك في وجود أصل
المعلق عليه وهذا لا تأرخ
فيه على المعتمد خلافه
علما لاكثر من الأدل
تحقيقه ومنه ما في الروضة
في مسئلة الطلوع ومما فيها
وعلى هذا يجعل اختلاف
كلامهم ويبين ان العهد
الاقتضاء الأول الثاني دون
الثالث فتأمل ذلك فانه
مهم فان قلت ودل ذلك
ما تقرر في مسئلة الشك في
المشيئة والفسخول فانه شك
في وجود المانع وقد عملوا
به على المعتمد المذكور قلت
قد أشرت الى الجواب عن

هذا بقولي وألا يدل عليه اللفظ وسره أنه معلق عليه حينئذ وقد شك كفا في وجود الصفة المعلق عليها كإثبات في الروضة فذلك
وان كان وجودها ما تعاقب قلت يقع في كلام غير واحد التسوية في الان يقدمون يدين ما اذا شك في أصل قدوم وهو الروضة وغيرها
وماذا على قدوم وشك في قدم حيا أو ميتا فلا حنث هنا أيضا وهذا شك في الملو شك في قدم ناسبا أو اذا كرا فانه يحسن هذا كما يقتضيه الاقتضاء
الأولان قلت لا شيء كمال بل هما هنا سواء في أنه لا حنث لا شك في وجود الصفة المعلق عليها وهي القسوم الخ من المانع وأما الاقتضاء

الذكور ان فاعلهما في ما تم في تعرضه في الفاعل هو كالمعتمد هذا وبشكل على المعتمد المذكور ولو لما في الاعيان في والله لا دخل في الاين يشاعر بوشك في مشيئة انه بحث واختلاف المتأخرون في فهم من هذا ما قولهم ما هنا لا حث تناقض اوهم الاكثر ومنهم من فرق بين البابين كان المعنى فانه فرق في عاصمه ان الحث هنا يردى الى دفع النكاح بالشك بخلافه ثم واخره غير واحد بان الحث ثم يردى الى دفع الوقوع واما القصة بالشك واما عاصمه في النكاح جعل والبراءة شرعى وجعل أقوى من الشرعى كما صرحوا به في الرهن ووجه قوته ان ما يلزم الانسان به نفسه أقوى مما يلزم به غيره فلا يكون النكاح أقوى من الزنا بالشك فيه بخلاف الافرار ولا يناق الاثبات من الاولين كما هو ظاهر في قوله دعوى الزوج كان حيا بالنسب او نحو ذلك وانه الدين لكن بالنسبة لعدم الوقوع لا سقوط الدين عنه بذلك أخذنا من افتاء القاضي لكن خالفنا في الصلاح بانه لو علق بعدم الاتفاق علم اثم ادعاه (١٢٩) قبل لعدم وقوع الطلاق لان الاصل بقاءه العمدة للاسقاط بنقضها

لغير ما تقدم آتفان المعلق عليه من عدم القوم والشك في القوم لازم للشك في علمه فعدم الحث هنا حجة في الشك في وجود أصل المعلق عليه (قوله هنا) أى في باب الطلاق (قوله واما القصة) أى من كفارة البين (قوله واما عاصمه) أى من الاعتراض (قوله انما يلزم) من باب الأفعال (قوله وتولد دعوى الزوج الخ) هذا كما صرح في ان الزوج يصدق في دعوى نحو نسيان المدا إلى قوله لو علق بغيره وتضاعف له كما يصدق في دعوى نسيان نفسه في المعلق بغيره فراجع (قوله وأما غيره) أى من الاكراه والجهل (قوله لكن خالفنا من الصلاح الخ) يتأمل وجه المخالفة فان الذي يتبادر للموافق قبله لانخالفة اه سدحى ولعل ما قاله مبنى على علق بانه الخ بخالف الماخ والظاهر بل المعين أخذنا من كلام الشارح بعدد ما يتعلق باقتضاء القاضي لحث دفعه في الصلاح بان قال بعدم صدق الزوج في مسئلة الاتفاق مطلقا (قوله ثم ادعاه) أى الاتفاق (قوله واعتراض ما قاله القاضي الخ) فديعاب بالفرق يصدق أصل الصفة في مسئلة الشك اه سم (قوله هنا) أى تصديقها للزوم الوقوع (قوله واعتضده) أى تصديقها (قوله أيضا) أى كالأدنى (قوله والاذن والاتفاق الخ) أى مثلهما واما الدين (قوله عليه) أى على تصديقها (قوله ما من) أى من عدم الوقوع وقوله في مسائل الشك أى كالتى نقلت من الروضة (قوله لا منازع) أى للزوج (قوله فتزاع) أى المنازع (قوله بخلافه فبما ذكر) أى فانه مستند الى أصل عدم الاذن وعدم الاتفاق وعدم الوفاء (قوله بخلافه من الصلاح القاضي) أى تصديق الزوج في مسئلة الاتفاق (قوله وقياس ذلك) أى تصديقها فبما ذكر (قوله أي لم نقل بغيره من المأوردى الخ) كلام المأوردى هنا يتعجب اوان لم نقل بقوله فيما سبق اه سم أى ما يأتى آتفا (قوله فانكر تصديق الخ) فبما هذا لكلامه لا يمكن وقوع المبالغة وهو مشكل لان مقتضى دعواه انه معترف والجواب السابق في مسئلة المأوردى السابقة هنا لاننا هنا يمكن ان يعلم ما أثر به فليتأمل اه سم (قوله قد يؤيد) أى قول البعض (قوله قال غيره) أى غير بعض المتأخرين (قوله من الخفيات) أى المتعسر اقامة البينة عليها (قوله انتهى) أى قول الغير (قوله وتفرقة بعضهم الخ) لعل المراد بتصديق الاول وتصديق الثاني

(قوله واعتراض ما قاله القاضي الخ) فديعاب بالفرق يصدق أصل الصفة في مسئلة الشك (قوله وقياس ذلك انه لو علق) لغيره الله الى قوله فانكرت صدقها لان اقامة البينة على (المن) فبما هذا الكلام انه لا يمكن وقوع الطلاق وهو مشكل لان مقتضى دعواه انه معترف والجواب السابق في مسئلة المأوردى السابقة هنا لاننا هنا يمكن ان يعلم ما أثر به فليتأمل (قوله أي لم نقل بغيره من المأوردى الخ) كلام المأوردى هنا يتعجب اوان لم نقل بقوله فيما سبق

(١٧ - (شرواني وابن قاسم) - ثمن) ذكر فاندفع بالبعض هنا وبذلك كما تنبأ في الثاني من الصلاح القاضي وقياس ذلك انه لو علق بغيره الله الى قوله فبما هذا فانكرت صدقها لان اقامة البينة على (المن) فبما هذا الكلام انه لا يمكن وقوع الطلاق وهو مشكل لان مقتضى دعواه انه معترف والجواب السابق في مسئلة المأوردى السابقة هنا لاننا هنا يمكن ان يعلم ما أثر به فليتأمل (قوله أي لم نقل بغيره من المأوردى الخ) كلام المأوردى هنا يتعجب اوان لم نقل بقوله فيما سبق

ليست بمعية لان اللفظ كما
تقرر اركان البينة وعلمه
وهو لا يختلف بذلك
(تصل) في الاشارة الى
العدد وأنواع من التعلق
(قال) لزوجه أنت طالق
وأشار بأصبعين أو ثلاث لم
يقع عدد) أكثر من واحدة
(الأنثى) عند قوله طالق
ولا تنكفي الاشارة لان
الطلاق لا يتعدى اللفظ
أو نيته مما لا يؤدي بغير
اللفظ ومن ثل وجوده
لفظاً أثرت الاشارة كقال
(فان قال مع ذلك) القول
المقترب بالاشارة (هكذا
طلقت في أصبعين طلقتين
وفي ثلاث ثلاثاً) ولا يقبل
في اعادة واحدة بل يدين لان
الاشارة بالأصابع مع قول
ذلك في العبد عنه النية
كالي خبر الشهر هكذا الى
آخره هذان اشار اشارة
مفهمة لثنتين أو الثلاث
لانهما في إطلاق الكلام
فاحتاجت لقرينة تنصصها
بانها الطلاق يخرج مع ذلك
أنت هكذا فلا يقع به شيء
وان فاه اذلا شعار للفظ
بطلاق وبه فارق أنت ثلاثاً
(فان قال أردت بالاشارة في
صورة الثلاث) المقبوضتين
صدق بيمينه

(تصل) في الاشارة الى العدد وأنواع من التعلق
وكذا في المعنى الاقوى بل يدين (قول المتن) قال أنت طالق الخ أي اذا قال أنت طالق الخ لم يقبل هكذا اه
مغنى قول المتن وأشار بأصبعين الخ ينبغي ولو بوجه انتهى سم أقول ان مثل الابعدين بغيره بما جادل
على عدد كعدين اه عش (قوله) أكثر من واحد اسم التفضيل ليس على يائه عبارة المغنى (تتبعه)
افهم قوله لم يقع عدد وقوع واحد فهو كذلك لان الواحد ليس بعدد اه (قوله عند قوله طالق) نجه
الاكتفاء بها عند قوله أنت بنعاه على الاكتفاء بمقاومة ثمة الكناية لها على ما تقدم سم وعش ورشدي
عبارة السيد عمر بعد ذكر كلام سم المذكور ولا شبهة فيها فأداه أي سم بل الظاهر ان قولهم المذكور
بيان لغاية ما يعتبر من النية اه أقول وهذا الظاهر خلاف الشورى حيث حل كلامهم على ظاهره ودفق
بين ما هنا وما تقدم على الظاهر (قوله) ولا تنكفي الاشارة أي بلا لفظ ولا نية (قوله) الالفاظ أو نية أي ولم
يوجد واحد منهما اه مغنى (قوله) لا يملك الخ لا يفتي ما في تقريره (قوله) المقترب بالاشارة أي ولو
بأصبع بوجه فما يظهر هو اه سم (قول المتن) طلقت الخ أي وان لم يرفع يده عن شيء من الخ (قوله)
بل يدين) خلافه المغنى (قوله) لان الاشارة الخ تعلى للمعنى (قوله) في العدد أي في اعتبارها (قوله) كما
في خبر الشهر هكذا الخ عبارة المغنى وفي الحديث الشهر هكذا وهكذا وأشار بأصابعه الكبر عتق جيس ايمامه
تعلى لا اشتراط الانهزام في الاشارة فالصحيح في اعتبارها واجمع الى إطلاق الاشارة رشدي وسيد عمر (قوله)
لقرينة) كأنظار للأصابع أو تغير يكها أو تردد في هلم ومغنى (قوله) أنت هكذا) أي وأشار بأصبعه ولم يقبل
طالق اه (قوله) ولا يقع به شيء) ظاهره وان وقع في جواب قولها طالق في قبيل قال في هذه الأخذ بما ياتي به آخر
الفصل أنه ان قدر طالق ونوى وقع فليجزم اه سيد عمر أقول يؤيد الظاهر المذكور بما ياتي من الفرق
بين أنت ثلاثاً وأنت الثلاث مغنى (قوله) وبه) أي بالتعلى (قوله) فارق أنت ثلاثاً) أي فانه كناية فان
نوى به الطلاق الثلاث وانتهى على مقدري أنت طالق ثلاثاً وأنواع الاطلاق اه عش (قوله) في صورة
الثلاث) فان عكس فاشار باثنين وقال أردت به الثلاث المقبوضتين بالأولى لانه غلط على نفسه ولو كانت
الاشارة بيد مجموعة ولم ينو عدد او وقع واحد كما يجزمه الزركشي طوقاً أنت الثلاث نوى الطلاق لم يقع
ذكر الممازودي وغيره وأنت طالق وأشار بأصبعه ثم قال أردت به الاصلح لا لزوجة لم يقبل ظاهره ولا
باطنهما به ومغنى وسيله للسارودي ذكرها سم عن شرح الروض وقوله ما وأنت طالق وأشار بأصبعه
الخ سيد عمر الشارح وقال عش قوله ونوى الطلاق لم يقع قد يقال ما المانع من كونه كناية فانه لو
صرح بالصيغة قال أنت طلاق كان كناية كما مر في المانع من اوداه حيث فواه كافي صورة النص الان
يقال ان ثلاثاً عهداً استعمالها لفظاً طلاقاً لثلاث لم يهد استعماها لفظاً طلاقاً لثلاث فصار أنت طلاق
الاثلاث حتى لو ذكر ذلك لم يكن مرجع طلاق اه (قول المتن) المقبوضتين الخ) قال في الرض لا احيداهما
اه أي فلا يصدق في اعادة احدي المقبوضتين وانظر اذا أشار باربع وقال أردت المقبوضتين لا بعد القول
سم على ج اه عش عبارة السيد عمر بعد ذكر كلام سم المذكور أقول هو كذلك بلا توقف اه

(تصل) في الاشارة الى العدد وأنواع من التعلق
(قوله) في المتن وأشار بأصبعين أو ثلاث) في يه ولو
بوجه (قوله) عند قوله طالق) يجزمه لاكتفاءه عند قوله أنت بنعاه على الاكتفاء بمقاومة ثمة كناية لها على
ما تقدم (قوله) المقترب بالاشارة أي ولو بأصبع بوجه فما يظهر هو اه (قوله) هذا أي التعدد حيث تعدد
الاشارة (قوله) لا اعتبارها أي الاشارة (قوله) فاحتاجت لقرينة) أي كأنظار للأصابع أو تغير يكها
أو رديها (قوله) به فارق أنت ثلاثاً) قال في شرح الروض وقولاً أنت الثلاث ونوى الطلاق لم يكن شيئاً
ذكر ذلك الممازودي وغيره اه (قوله) في المتن فان قال أردت بالاشارة المقبوضتين) قال في الرض لا احيداهما
أي فلا يصدق في اعادة احدي المقبوضتين وانظر اذا أشار باربع وقال أردت المقبوضتين لا بعد القول

لا تخيل اللفظ في حق ثنتان قط (ولو قال عبد) لزوجه اذ اقامت سدى فان طلق طلقين وقال سده (اذا ماتت حرفت به) أي
 بوجوه سده بان حين من ثلثه أو بأجزاء أو قال اذا اقامت طلق طلقين وقال سده اذ اقامت طلقين (ولو قال سده بان
 عليه حرمة المصاهرة لعل (بله) الوجه في العدة (وتعديده) بعده ولو (قبل زوج) لان الطلقين والعق وتعاها بالوت أو بحجى القد
 فطلب حكم الحرة لتتوفى الشارع لها كما يصح الوسيلة ويؤيد به مع أن (١٣١) استحقاقها بقرائن العتق فحل كالنكاح عليه

(قوله لاحق لال لفظه) أي لمنزوي فان قال أردت أحدهما لم يصدق لان الإشارة صريحة في العدد كاس
 فلا يقبل خلافها اه معني (قوله وقال الخ) عطف على قولنا في قال عبد الخ (قوله الحرمة المحتاجة
 لعل) أي بدليل بقية كلامه اه سم (قوله بالموت) أي في مسئلة الموت أو بحجى الخ أي في مسئلة الشرح
 (قوله فحل) أي العتق وقوله عليه أي الاستحقاق اه عس (قوله اما عتق) بعضها (قوله لم ينفهم
 قول المتن فتق به من أن العتق لكاه اه عس (قوله ونزع الخ) ولو عاتق زوج الاملا طلاقا وهو غير
 مدعوم بسده هاروى الزوج وانما نفى السدا ففسخ النكاح ولم يطلق وان كانت مكاتبه أو كان على
 السيد من أم المدة فتطلق ان عتق سيدها ولو بأجزاء الوارث العتق نهاية ومعنى قال عس قوله
 انفسخ النكاح ونظر فأنه في الوارث فلا طلاقا ثم انما أتى بعتق مودعة ثم نفاه لا يحتاج إلى محال لعدم
 ونوع الطلاق اه (قوله وعلقه الخ) أي وعلق السيد عتقه معني رسم (قول المتن فطلق المائدة)
 أي: جز. معني (قوله) أي بالطلاق (قوله فان قصدها) أي الحية فتوقله أو للمائدة أي مع الحية كما يدل
 له قوله بعد فان قال لم أقصد الحية الخ اه عس وذلك لأنه ما ن يقول ان قول الشارع فقط راجع لكل
 من الشرط والجزء وقوله أو للمائدة شامل لأطلاق الحية فتوقله لم أقصد الحية الخ يعني قصدت طلاق المائدة
 مع عدمه فالحية بطلاق ما إذا قل قصدت المائدة فمطلوب الحية بياني فلا بد من فإرجع (قوله طلق)
 في ما وقصدها معاً بقوله أنت هل تطلقا معاً باطنا ولا يحل تأمل اه سيد عمر أقول قد مر في فصل
 شئت طلاقاً أنه لو قال الزوج جسدك كاطا في قولها لم تطلقا بل أحد العملان بينهما باحدا لا لا يعمل بها
 لعدم احتمال لفظها فأنه اه وقصده عدم طلاقها ما لكن تقدم عن عس حل قول الشارع أو
 المائدة قط قصدها معاً فقتلها فأنما الطلاقان معاً جسدك باطنا ولفظه أعلم (قوله طلق) أي ظاهر القوله
 بعد فان قال الخ اه عس وفي نظر ظاهر فان قال الخ تفرع على قوله أو للمائدة الخ قوله طلقنا
 لكن المائدة ظاهر أو باطنا والحية ظاهرا اه كرى عبارة السيد عمر أما المائدة فظاهر أو باطنا لاعتباره
 وأما الحية فظاهر فقتل أن الخطيب معها بحسب الظاهر لا بالخطأ لم يخطأها. فتقولان أن كأشارته
 اه (قوله كاس) أي في تعدد العلائق اه كرى (قوله كاس) بيننا في امران المعتقد عند ثنتنا الشهاب
 الرمي أنه يدين سم على ج اه وشيدى وتقدم هناك أنه جرى عليه شرح الروض ونقل في بعض
 الهوامش عن الحال الرمي (قوله وأنته كثير من الخ) عطف على ترجيع بعضهم الخ وقد تقدم في فصل تعدد
 العلائق ان بعضهم فرق بين الإشارة إلى الإصبع والإشارة إلى نحو الجوز من القائمة (قوله قبل) ظاهره
 القبول لظاهر اه سم (قوله وهو هنا لا يجتمع) هذا معرواه سم (قوله ولا يقبل دعوا الخ) نفي القبول
 (قوله الحرمة المحتاجة لعل) أي بدليل بقية كلامه (قوله ما لعله ما باخر من حياة السيد) أي
 وعلى السيد بالموت (قوله أو للمادة طلقنا) عبارة قال روض وقد سمى المائدة عمر والواو والعدو خبر يرمى
 رجوع للزوج والحية مخطئة أو قل قصدت عمر حكم بطلاقها دون في خصه اه (قوله كاس) بيننا في
 أمران المعتقد عند ثنتنا الشهاب الرمي أنه يدين (قوله قبل) ظاهره القبول لظاهر اه (قوله وهو هنا لا يجتمع)
 هذا معرواه سم (قوله ولا يقبل دعوا الخ) نفي القبول لا يستلزم عدم التدين في الاستهادة بنظره (قوله

اللفظ لاحق لال لفظه) أي لمنزوي فان قال أردت أحدهما لم يصدق لان الإشارة صريحة في العدد كاس
 فلا يقبل خلافها اه معني (قوله وقال الخ) عطف على قولنا في قال عبد الخ (قوله الحرمة المحتاجة
 لعل) أي بدليل بقية كلامه اه سم (قوله بالموت) أي في مسئلة الموت أو بحجى الخ أي في مسئلة الشرح
 (قوله فحل) أي العتق وقوله عليه أي الاستحقاق اه عس (قوله اما عتق) بعضها (قوله لم ينفهم
 قول المتن فتق به من أن العتق لكاه اه عس (قوله ونزع الخ) ولو عاتق زوج الاملا طلاقا وهو غير
 مدعوم بسده هاروى الزوج وانما نفى السدا ففسخ النكاح ولم يطلق وان كانت مكاتبه أو كان على
 السيد من أم المدة فتطلق ان عتق سيدها ولو بأجزاء الوارث العتق نهاية ومعنى قال عس قوله
 انفسخ النكاح ونظر فأنه في الوارث فلا طلاقا ثم انما أتى بعتق مودعة ثم نفاه لا يحتاج إلى محال لعدم
 ونوع الطلاق اه (قوله وعلقه الخ) أي وعلق السيد عتقه معني رسم (قول المتن فطلق المائدة)
 أي: جز. معني (قوله) أي بالطلاق (قوله فان قصدها) أي الحية فتوقله أو للمائدة أي مع الحية كما يدل
 له قوله بعد فان قال لم أقصد الحية الخ اه عس وذلك لأنه ما ن يقول ان قول الشارع فقط راجع لكل
 من الشرط والجزء وقوله أو للمائدة شامل لأطلاق الحية فتوقله لم أقصد الحية الخ يعني قصدت طلاق المائدة
 مع عدمه فالحية بطلاق ما إذا قل قصدت المائدة فمطلوب الحية بياني فلا بد من فإرجع (قوله طلق)
 في ما وقصدها معاً بقوله أنت هل تطلقا معاً باطنا ولا يحل تأمل اه سيد عمر أقول قد مر في فصل
 شئت طلاقاً أنه لو قال الزوج جسدك كاطا في قولها لم تطلقا بل أحد العملان بينهما باحدا لا لا يعمل بها
 لعدم احتمال لفظها فأنه اه وقصده عدم طلاقها ما لكن تقدم عن عس حل قول الشارع أو
 المائدة قط قصدها معاً فقتلها فأنما الطلاقان معاً جسدك باطنا ولفظه أعلم (قوله طلق) أي ظاهر القوله
 بعد فان قال الخ اه عس وفي نظر ظاهر فان قال الخ تفرع على قوله أو للمائدة الخ قوله طلقنا
 لكن المائدة ظاهر أو باطنا والحية ظاهرا اه كرى عبارة السيد عمر أما المائدة فظاهر أو باطنا لاعتباره
 وأما الحية فظاهر فقتل أن الخطيب معها بحسب الظاهر لا بالخطأ لم يخطأها. فتقولان أن كأشارته
 اه (قوله كاس) أي في تعدد العلائق اه كرى (قوله كاس) بيننا في امران المعتقد عند ثنتنا الشهاب
 الرمي أنه يدين سم على ج اه وشيدى وتقدم هناك أنه جرى عليه شرح الروض ونقل في بعض
 الهوامش عن الحال الرمي (قوله وأنته كثير من الخ) عطف على ترجيع بعضهم الخ وقد تقدم في فصل تعدد
 العلائق ان بعضهم فرق بين الإشارة إلى الإصبع والإشارة إلى نحو الجوز من القائمة (قوله قبل) ظاهره
 القبول لظاهر اه سم (قوله وهو هنا لا يجتمع) هذا معرواه سم (قوله ولا يقبل دعوا الخ) نفي القبول
 (قوله الحرمة المحتاجة لعل) أي بدليل بقية كلامه (قوله ما لعله ما باخر من حياة السيد) أي
 وعلى السيد بالموت (قوله أو للمادة طلقنا) عبارة قال روض وقد سمى المائدة عمر والواو والعدو خبر يرمى
 رجوع للزوج والحية مخطئة أو قل قصدت عمر حكم بطلاقها دون في خصه اه (قوله كاس) بيننا في
 أمران المعتقد عند ثنتنا الشهاب الرمي أنه يدين (قوله قبل) ظاهره القبول لظاهر اه (قوله وهو هنا لا يجتمع)
 هذا معرواه سم (قوله ولا يقبل دعوا الخ) نفي القبول لا يستلزم عدم التدين في الاستهادة بنظره (قوله

وسدقته على الإشارة وقتها ما بينه قبل ولا تم لهم لم ير وأعتبر لماوردى والشايق بقوله ما أشار بأسمه ثم قال أردت الم الأصبع دون
 الزوجة لم يدين في الأصبع أو بان قصدت الزوجة أو قد اقامت بينة بالأشوا فلا يشيدلان لمخطئتين لا احتمالاً باللفظ المعنوي وهو هنا لا يجتمع
 لتعريضهم بأنه لو قال ولو جسدك باحدا كاطا في دفع على الزوجت لا يقبل دعوا لاداة له لا لا لا تصلح لعل الطلاق بطلاقها مع أجنبية كما
 مر فقد اتضح منهم بعدم القول بعتلان ما أشار إليه لا يصلح لعل الطلاق وأقضى أو زرعته فبين ما أطا الشهود بأنه يسمى جسدك باسمه أمراً به
 بأنه لاذن كرامتها ويدا لجارته فحل

بأنه يقع ظاهر الاطلاقاً
ذكره رده كما هو ظاهر
(ولو علق بكلامه ما علق
بنصف) كلنا كتماناً
فانت طالق وان كانت
نصف ومائة فانت طالق
(فا كنت ومائة فقلت ان
لوجود الصديق فان علق
بكما فقلت لانها اكلت
رمانة مرفوعة من رطل
قال ومائة فا كنت نصفى
ومائتين لم يقع شيء لانهم لا
يسميان مائة كوناً لذكره
اذا اعيدت غير اليس عطرد
يأمر في الاقرار على أن
المطلب هنا العرف الاظهر
من اللفظة وهذا وصفه
وربما كانت وقع ثلاث
أو نصفه فثلاث وأما قول
الضمير في هذه الثلاث
فبعد جداً وأشار البيان
الى بناءه على أن ان تقضى
التكرار أى ولا تعلم فقلابه
(والخلف بالعلق) وغيره
اذ علق الطلاق به (ما علق
به حث) على فعل (أو منع)
منه لنفسه أو لغيره أو لهما
(أو تحقق خبر) ذكره
الحالف أو غيره ما صدق
فيه لان الحلف بالله تعالى
الذى الحلف بالطلاق فرعه
يشتمل على ذلك (فاذا قال
ان حلفت بطلاق فانت
طالق ثم قال ان لم تجزى)
مثال الاول (أو ان خرجت)
مثال الثاني (أو ان لم يكن
الامر كما قلت) مثال الثالث
(فانت طالق وقع العلق
بالخلف في الحال لا نه حلف

لاستلزام عدم التدبير في الاستعانة به تنظر اه سم (قوله بانه الخ) متعلق بانتي (قوله وما ذكرته رده)
لكن ماذا كرم لم يسم اه سم (قوله كان اكلت) الى قوله وتكون التكرار الخ في المعنى والى قول المتدبر لو قيل
في في النهاية الاقوله وأما قول الضمير الى المست وقوله اذ علق الطلاق به (قوله فان علق بكما) أى
التعليقين أو في الثاني فقط لان التكرار انما هو فيه سم ويسدح وعش (قوله فا كنت نصفى رمانتين
الخ) وكذا لو اكلت الف حبش مثلاً من اقل مائة وان زاد على عدد رمانتيناه ومعنى (قوله وتكون
التكرار الخ) أى كفى قوله السابق وان اكلت نصف رمانتيناه فاذ دفع اعتراض على وقوع طلقين باكل
الرمانتين واحدة اه سم عبارة عش جواب سؤال ردى على قول المتدبر وعلق باكل رمانتيناه اه زاد
السدح فالاولى تقدم على قوله ولو قال رمانة اه (قوله غيرا) خبر كون (قوله وهذا الخ) عبارة النهاية
والغنى ولو قالت طالق ان اكلت هذا الرقيق وانت طالق ان اكلت نصفه وانت طالق ان اكلت ربه
فا كنت الرقيق طلق ثلاثاً ولو قال ان لم أسسل ركعتين قبل زوال الشمس فانت طالق فصلها ما قبل
الزوال قبل ان يسأل زوال الشمس وقع الطلاق اه قال عش قوله وقبل ان يسأل الخ أى وأقارن الزوال
السلام يصح لم تقدم الميم على الزوال لانه لم يصل حينئذ الركعتين قبل الزوال لان الصلاة لا تتم بدون السلام
اه (قوله أو نصفه) أى اكلت نصفه اه كرمى (قوله فثلاثان) أى لوجود نصفه كل النصف ونصفه كل
الرابع اه سم (قوله على ان ان تقضى التكرار) أى فقد وجد كما كل نصفه ثلاث صفات أى نصفه وأكل
ربعه وأكل ربعه اه سم (قوله المتدبر والخلف) يقع المهمة وكسر اللام بضمه ويجوز سكنها بفتح ومعنى
(قوله وغيره) الى قول المتدبر قوله في المعنى الاقوله اذ علق الطلاق وقوله ولان الخلف الى المتن (قوله
وغيره) الواو فيه معنى أو كما عبر به النهاية والمعنى قال الرشيدى قوله وغيره مراده بما يشتمل غير الخلف بانه
من علق أو غيره بمائتين التعليل اه أى بقوله لا تقلان الخلف الخ (قوله) أى بالخلف بالعلق أو غيره
(قوله لنفسه الخ) تنازع فيه قوله فعل وغيره من المراجع لفعل (قوله لمصدق الخ) ببناء المفعول من
المصدق والأوامر متعلق بيقضى خبره فى المتن (قوله لان الخلف الخ) تعليل لا تمام الحلف بالطلاق السابق
للمتمن الثلاثة (قوله على ذلك) أى مذكر من الاقسام الثلاثة (قوله مثال الاول) أى الحث وقوله
لثاني أى المنع وقوله لثالث أى يحقق الخسب (قوله لا نه حلف) أى لان ما علق حلف باقسامه السابقة كما
تقرر اه معنى (قول المتدبر الخ) ان حث وجد صفته فيعجز بالنسبة لثالث فانه حلف على غلبة
الظن ولا يقع فيه الطلاق بين خلاف المعلق عليه فاذ كرم المصنف انما بانى على الرجوع أى من حث
المحال سم على سم وقد يقال هو محمول على ما لو اراد ان لم يكن الامر كما قلت في نفس الامر اه عش
(قوله ان كنت مسوطاً) أى بخلاف غير ما قلنا من ان يقع العلق بالخلف اه معنى (قول المتن

وما ذكرته رده) لكن ماذا كرم لم يسم (قوله فان علق بكما) أى فى التعليقين أو فى الثاني فقط لان التكرار
انما هو فيه وما عبر به الشارح المثل من قوله في التعليقين مثال لا قد رجا هو معلوم (قوله وتكون التكرار اذا
اصيدت) أى كفى قوله السابق وان اكلت نصف رمانة فهذا دفع اعتراض على وقوع طلقين باكل الرمانة
الواحدة اه (قوله فثلاثان) أى لوجود نصفه كل النصف ونصفه كل الرابع (قوله على ان ان تقضى التكرار)
أى فقد وجد باكل نصفه ثلاث صفات أى نصفه وأكل ربعه أو كل نصفه ربعه (قوله لان الخلف بالله الذى
الحلف بالطلاق فرع الخ) لا يقال يشكل على الفرعية ان الخلف بالطلاق منهى عنه بانه مطلوب لا ما تقول
لا يلزم ان يسأل الفرع الاصل في كل احكامه على ان كلامه ما يكون ناهياً عنها واخرى مأمورة بها كما هو
معلوم من مجملها فلا يصح اطلاق دعوى النهى عن الطلاق وظل العين وعلى ان المراد اصابة العين بالطلاق
من حيث كونه حلالاً لا مطلقاً لا اشكال فيه لان اصابة أحد الامرين لا تخفى أمر مخصوص لا تقضى
اصلاً لتماماً ولا مساوئته في جميع احكامه (قوله فى المتن وقع الاسترخان وجد صفته) هذا مشكل
في الثالث لان الخلف فيها مبني على ظننا والخلف بنعائى الظن لا حدث فيه بيان بخلافه فالوجه ان الوقوع

(و يقع الاسترخان) كأنتم صوطوه (وجدت صفته) ووقيت العدة كما بأصله

وحذف قول وشو حه (ولو قال) بعد تعليقها بالخلف (إذا علمت الشمس أوجها الجناح فانت طالق) ولم يقل بينهما تنازع في ذلك (لم يقع المعلق بالخلف) نداء من أقسامه الثلاثة هو تعليق محض بغير تعليقها ان وجدت (١٣٣) والأدلة (ولو قبله استحباباً أو لمقتها) أي

زوجتكم (فقال نعم) أو مرادها خير وأجل وأى بكسر الهمزة ونظراً إلى هنا كذلك في الأقرار ان الفسق بينهما أقوى لاشري (فان رآه) لأنه صريح ان رآه فان كذب فهي زوجته باطلاً (فان قال أدت) طلاقاً (فما شيا وراجعت فصدق بينهما) لاحتمال ما يدعيه وخرج راجعت حدثت وحكمه كغيره في أنت طالق آمن وقصره بذلك (فان قبل) (ذلك التساماً) أي طليانه (لأنه) لا يقع طلاق منه كالمظهر لو قيل له وقد تنازع في دفعه لشيء المطلق يلزم ما فعلت كذا (فقال نعم) أو نحوها (فصرح) في لا يقع طلاقاً (وقيل كناية) لأنهم لبست من صراح الطلاق ورد بانها وان كنت لميست صريحة فيمكنها حادثة لما قبلها (اللازم من) انادتها في مثل هذا المقام ان المعنى نعم طلقها وامر احتوائاً الحكاية تنزلت على قصد السائل فكانت صريحة في الاقرار بارتدادها في الشيء (آخر) تبعاً للقصد وهذا يضع قول القاضي وقطع به بقوى وافضى كلام الروضة ترجيحاً من ثم

أوجها الجناح (الح) وتعيير بالجمع بشره بالهوان واحد أو انقطع لصد لم توجد الصفة واستبعد بعضهم واستدلوا ان المراد اخص رجل ينظر في ذلك كثر أو لم يطلق عليه اسم الجمع أو ألى جميع من يقي منهم من ويدل جوع احتمالات أخرى بانها تعني وقولها ألى جميع المقيدين بدين الجمع المعروف العموم بل هذا قد يرد بالأول وان استجدوا وضع أن محل التوقف والاستبعاد لا قصد لقول أدت التعليق برجوع كل فرد فردي من جملة الأفراد فهو موقوف فينبغي ان لا يقع وانما استبعد الجدل على هذا في صورة الإطلاق لان العادة جارية بانهم لا يتجاوزون نقد بعضهم فيجد الجدل على الجمع أما ما صرح فلا استبعاد هذا أو القاب أميل في صورة الإطلاق إلى اشتراط معنى مجسم من يقي لان اللفظ حقيقة في جمعهم أخرج المختلف بعذر بالقرين بقى عن عداها سدر (قوله) ولم يقع بينهما تنازع (الح) ولو تنازع في طلوع الشمس فقالتم نعلم فقال ان لم نعلم فانت طالق طلقته حالاً لان غرضه التحقيق فهو حاكم وقول لو طوأة ان خلفت بطلاق فانت طالق ثم أعادها وبعادها بالثانية مطلقاً وتكمل الأولى والثالثة طلقة ثانية بحكم العين الثالثة وتكمل بالثانية والعين الثالثة وتكمل بنهاية ومعنى وروض من شرحه قال من قوله ثم أعادها أي ان خلفت بطلاق (الح) (فرع) هو بما قبله عنان بحلف بالطلاق أنه لا يكفه ثم غايبه بغير ما ذهبه صلاً بالخلف فيقع به الطلاق لان ذلك مما يورث في أدت بعده الوقت الذي هو حاضر فعند فيه اه (قوله) عن أقسامه الثلاثة أي الحث والمتم وتحقق الخبر (قوله) ان وجدت أي ولو في غير الوقت المتعارف كان تأخر الجناح من العادة فيصيرهم اه عش (قوله) أي زوجتكم (الح) في قوله والو قال طلقته في النهاية (قوله) بينهما) أي بلى ومن اه عش (قوله) وحكمه كغيره (الح) أي من انه ان عرف النكاح لا شئ والطلاق فيمضي بآثارها مطلقاً وبمنه والأفلا يصدق ويقع حالاً (قوله) المتن (ذلك) أي أطلقتم زوجتكم اه معنى (قوله) ومنه) أي من الالتباس (قوله) وتكمل (الح) وقد يقال الفرق بين هذا ومثله البقوى لا يتجاوز اشكال فان قوله السلاق يلزم لم تعلق كذا حسابه ان فعلت كذا فزوجتكم طالق فهداه أيضاً منتهى على التطبيق فلما تأمل اه سدر وبأنى من سمع ما وافقه (قوله) المتن فقال (نعم) ولو قد سئم الانتخاب كانها بدين اه سم أقول خسة قولنا الشارح ولما احتجنا بالحكاية الحاله لا بد (قوله) (اللازم من) أي بما قبلها أي من كونها حكاية له قوله وقيل الحق قول القاضي عياض والمفتي ولو قال محض لا شئ فعلت كذا فانت طالق ان كنت فعلت خاسراً أم لا طالق فقال نعم وقد كان فعله لم يقع الطلاق كجلى فتأدى القاضي اه (قوله) لم يكن شيئاً) أي على المتعمد ومثله ما وقع كثيراً من انه في ذلك التفتيش على خلاف المعص وهو حث الجاهل لا يقل بحمل الوقوع فيها على ماذا أو اجرد التطبيق لانا نقول هذا لا يصح لانه جعل هذا حالاً مجرد التطبيق لا يكون حلفاً مع ان هذا الجمل ينال جعل ذلك متعللاً لتطبيق الخبر فلما لم يقل بالتمتع بالظن بحيث يمنع الحث في التخيرون التطبيق كما هنا لا نقول قد تقدم التصريح بخلاف ذلك في قوله في شرح قولنا الصنف ولو طبق بقسمه ففعل ناسباً للتطبيق أو سكره الم ناطق في الاظهر والمحصل ان العقد الذي يلتزم به اطراف كلام الشفيع الخ آخر اجعه (قوله) وحذفه موضحه قد يقال أيضاً حذفه لانه لا توجد صفة عليه على كونها طوأة لتوقف تأثير الصفة على ذلك ولعل السامع لو احسد (قوله) في المتن أوجها الجناح) فسه أمر ان الأول انه ينبغي توقف الوقوع على دخولهم البلد والشأن انه هل بشرط معنى الجميع أو كثر أو معنى الجميع فيه نظر وفي شرح من ان الاجمع معنى الجميع فلما سئل (قوله) ولم يقع بينهما تنازع في ذلك) ولو تنازع في طلوع الشمس فقالتم نعلم فقال ان لم نعلم فانت طالق طلقته حالاً ان كان على الخلف من حاله لان غرضه التحقيق فهو حلف شرح من (قوله) في المتن فان قيل ذلك التماساً لا تشافى فقال نعم فصرح (قوله) طلقته فهو كناية من

جزم به غير واحد من مختصيهم وقيل له ان فعلت كذا فزوجتكم طالق فقال نعم لم يصح شيواً في البقوى وغيره لانه ليس هنا احتياط

يقال لزوجه بعد عقد النكاح ان تزوجت عليها أو نحو ذلك وأمر أن من كذا فهمي طالق فيقول نعم من غير تلفظ يتعلق اه عش (قوله وذاتناه) الأولى ولا للنكاح انشاء سديد (قوله معناه) أي التعليق عش (قوله فاندفع قول البغوي الخ) وبغوي ومن أخذ بقوله ان يقول ان قوله ان فعلت فز وجبتك طالق لا يحتمل الا التماس التعليق فهو على تقدير وجهه والاستفهام فوقع نعم في جوابه يجعل معناها وتقدر رهاثم ان فعلت كذا فز وجب طالق على طريق ما تقدم في توجيهه وقوعها في جواب التماس غير التعليق ولعمري انه وجه ظاهر المتأمل فالباغض عليه حاله وبنيته من رز ذلك الامام الى الاغترار بكلام البغوي الذي هو عمدنا الشئ من موافقة المنوى من مشاهد الاصحاب في غير محلها فتدبر اه سم (قوله على الوجهين) أي الذين في المتن (قوله فاقفي بالوقوع) حل المراد بمجرد قوله نعم اذا وجدت الصفة العلق عليها هو الفعل سم أقول والمراد الاول لان من تنه تصور المسئلة وكان قد فعله اه سديد وسم آتاف عن المسمى بما وافقه (قوله وتبعه الخ) أي المتولى ويحتمل ان يوزن (قوله ويبحث) الز قوله وما لو قال طلفت في النهاية (قوله ويبحث الزركشي الخ) اعتمده الغني والنهاية أيضا (قوله انه لو حل السؤال الخ) فرع لو قصد السائل بقوله أطلقت زوجتك الانشاء فقلته الزوج مستفرا أو بالعكس فينبغي اعتبار ظن الزوج وقوله وهو اذن ذلك مر فرع علق طلاق زوجه على تأويل البستان هل يكفي تأويله كما ينبغي في دخول عمر في البيع أو لا بد من تأويل الجميع فيه نظروا في الثاني فرع علق شافعي طلاق زوجته الحنفية على صلاة فصلت صلاة تصع عنه هادون الزوج فالتصع الوقوع لعصمة بالنسبة لها حتى في اعتقاد الزوج فرع وقع السؤال عن قبله طلق زوجتك بصفة الامراف قال نعم وبلغني ان بعضهم أفتى بعدم الوقوع بحضبان نعم هنا ولا يقع به شيء في نظر بل تقدم الطلب يجعل التقدير نعم طلقته بمعنى الانشاء فالوقوع يحتمل قريب جدا سم على وجهه مستفاد من قولنا المشرح في الانشاء أخرى اه عش (قوله حل على الاختيار) أي فيكون جوابه اقرارا وبدن اه عش (قوله وما لو قال الخ) ونظيره الا في صنف على قوله وما لو اثنى الخ (قوله على الوجه) وفاة العلق وشرح الرض وصحح النهاية كونه صريحا (قوله أيضا) الأولى اسقاطه (قوله بينه) أي بين طلفت في جواب طلفت زوجتك (قوله ما نه) أي في طلفت بعد تصور طلق نفسك الخ وقوله هنا أي في طلفت بعد اطلاقك زوجتك (قوله وما لو قال كان) الى ولو قصد بقوله نعم الانشاء كذا با حل يدن (قوله فاندفع قول البغوي الخ) كذا الى الفصل شرح مر وبغوي ومن أخذ بقوله ان يقول ان قوله ان فعلت كذا فز وجبتك طالق التماس التمس بل لا يحتمل الا التماس التعليق اذ لا يصور أن يقصده في هذا المقام الانحياز اذ لا معنى له ولا يسوغ فهو على تقدير وجهه الاستفهام فوقع نعم في جوابه يجعل معناها وتقدر رهاثم ان فعلت كذا فز وجب طالق على أي طريقه ما تقدم في توجيهه وقوعها في جواب التماس غير التعليق ولعمري انه وجه ظاهر المتأمل فالباغض عليه ما أطلابه ونه يتأثر من ذلك الامام الى الاغترار بكلام البغوي الذي هو عمدنا الشئ من موافقة المنوى من مشاهد الاصحاب في غير محلها فتدبر (قوله فاقفي بالوقوع) المراد الوقوع بمجرد قوله نعم أو المراد الوقوع اذا وجدت الصفة العلق عليها هو الفعل (فرع) لو قصد السائل بقوله أطلقت زوجتك الانشاء فقلته الزوج مستفرا أو بالعكس فينبغي اعتبار ظن الزوج وقوله وهو اذن ذلك مر فرع علق طلاق زوجه على تأويل البستان هل يكفي تأويله كما ينبغي في دخول عمر في البيع أو لا بد من تأويل الجميع فيه نظروا في الثاني فرع علق شافعي طلاق زوجته الحنفية على صلاة فصلت صلاة تصع عنه هادون الزوج فالتصع الوقوع لعصمة بالنسبة لها حتى في اعتقاد الزوج (فرع) وقع السؤال عن قبله طلق زوجتك بصفة الامراف قال نعم وبلغني ان بعضهم أفتى بعدم الوقوع بحضبان نعم هنا ولا يقع به شيء في نظر بل تقدم الطلب يجعل التقدير نعم طلقته بمعنى الانشاء فالوقوع يحتمل قريب جدا (قوله فانه كتابة على الراجح) أي في شرح الرض أيضا

ولا انشاء حتى يتصل به ليل
تعلق ونم لا زوى معناه
فاندفع قول البغوي مرة
أخرى يجب أن يكون على
الوجهين فمن قبله أطلقت
زوجتك فقلته نعم وكان
ان يوزن باعتبار كلامه هذا
فاقفي بالوقوع وليس كما قال
وان سبق له المتولى وتبعه
فيه بعض المتأخرين ويبحث
الزركشي اه لو جهل حال
السؤال هنا حصل على
الاستفهام وخرج نعم مما لو
أشار بخبره أنه لا ضرورة
منه ناطق على الوجه
مر أول الفصل وما لو قال
طلقت فانه كتابة على
الوجه أيضا وبقر في نفسه
وبين طلفت بعد تصور طلق
نفسك أو طلقها يانه ثم
استمال لما سبقه الصريح
في الالتزام فلا احتمال فيه
بخلافه هنا وفيه جوابا
لما لا الزم فيمكن كتابة

وما قال كان بعض ذلك فانه لغوا ايضا لاحتمال سبق تعليق أو وعد بول إليه أو قال لعلم أن الامر على ما تقول فذلك كافلا وهو أقراء لانه أمره أن يعلم لم يحصل هذا العلم ولو أوقع ما لا يوقع شيئا أو لا يوقع الا واحدة كانت على حرام فظنه (١٣٥) ثلاثا فترجى بانها على ذلك الظن قبل

منه دعوى ذلك ان كان من يخفى عليه ويرى ذلك فيما لو علقها بفعل لا يقع به مع الجهل أو التيسر فترجى بانها ثلاثا وتوقعها وقيل لو فعل الحلو ف علمها أساسا فظن الوقوع ففعله عامدا فلا يقع به لظن نزول التعليق مع شهادة قربة للتيسر لانه بعده في هذا الظن فهو أولى من جاهل بالمعلق عليه مع علمه بقاء العين كما مر وانما لم يقل من قال أنت بان ثم أوقع الثلاث بعد زمن تنقض به العدة ثم قال فويت بالكنية السلاق فهو بان حاله يقع الثلاث لانه هل ينهم برفعه الثلاث الموجبة لتأصيل اللازمة ولو قيل له قل لي طلق فقال ثلاثا لوجه أنه أنوى به الطلاق الثلاث وأنه معنى على مقدر وهو على طلق ونحن والام يقع شيئا ومنه ما لو قيل له سرحا فقال سبعين ولو قال لي لي صمته طلقك ثلاثا لم كذا فبان أنها ثلاثا اليوم بان منه وقع عليه الثلاث وحكم بطله في التارخ ذكره أو زوجه

● (فصل) في أنواع أخرى من التعليق (علق) بمسقبل علقا كان أحد شيئا أو وجد في الروح فيعم

الفصل في النهاية (قوله) ولو قال الخ عبارة تعلق ولو قيل له أخلقت ثلاثا فقال قد كان بعض ذلك فليس اقربا بل اطلاق لاحتمال الخ فلو سرى من ذلك قبل ولو قيل له انما سار يدك ما أتت طلاق فقال نعم لم يكن فعلقا ولو قيل له أنت زوجة فقال لا طلاق وان لوى لانه كذب بعض ولو قال لزوجتي ما أتت بشي كان لغوا لا يقع به طلاق وان لوى ولو قال لمرأى طلقها وزوجها لم تزوج غيره طلق اه معني وفي الجبري من القبول في لو قيل له ألق عرس أو زوجة فقال لا أو انما عز فهو كناية بفساد شيئا وان بعد الخ طيب اه (قوله) فكذلك أي لغو (قوله) كانت على حرام أي فانه لا يوقع شيئا لم ينو وقوع واحدة أن لوى فهو مثال لهما وقوله قبل منسأى ظاهرا اه عرش (قوله) لو علقها أي الطلقة أو الثلاث اه سيدعمر (قوله) بفعل أي لنفسه أو لغيره ولهما (قوله) لمع الجمل الخ أي أي أوالا كراه (قوله) وقيل لو فعل الخ أي المعلق بفعله من نفسه أو المبالى (قوله) فظن الوقوع أي والتحلال العين (قوله) لمع شهادة قربة للتيسر اه الخ لم يظهر وجه الشهادة لانه كود لو فعل الناس ان يقول مع شهادة ظن الوقوع ففعله فاصابته في هذا الظن أي ظن زوال التعليق (قوله) كسر أي في شرح ففعله فاصابته بالتعلق (قوله) وانما لم يقل الخ أي ظاهرا ودين اه عرش (قوله) اللازمة أي بنفسه ما قبله (قوله) فقال ثلاثا خرج به ما لو قال الثلاث أي هي الثلاث فلا طلاق وان فعل ما سرى قوله أو قال أنت الثلاث لوى الطلاق لم يقع الخ عرش (قوله) والله معنى على مقدر فقد قال ان قد مر كذا في حجة لانه اه سيدعمر أو قوله لمع ضمت دلالة التفسير (قوله) والأي وان انتق الامر ان واحد هما (قوله) فبان انما قال اليوم بان أي لكونه طلقا قبل الخسول ثم جدد بعد ذلك اليوم ولم تزوجها انذاك اه عرش (قوله) وقع عليه الثلاث أي أي ظاهرا اه عرش أو دين

● (فصل) في أنواع أخرى من التعليق (قوله) بمسقبل الخ قوله وبأن في النهاية (قوله) بمسقبل أي أي اثنا كافي لهذه الأمثلة بخلاف الذي كان لم يعدد الخ فان حكمه الوقوع عالا كسب سر به قرباني شرح قول المصنف والموردان فبين لم يعدد تفرقا اه وشيخي (قوله) أي أوجبت الروح فيمعم مونة أي فيصير ميتا حيا شي يكون من الحال عسلا اه وشيخي أي أو ما أجاله بعمونه فهو من المسبق عادة لاحلا (قوله) لم يقع في الحال لانه لم يقض الطلاق وانما لمع ولم توجد الصفة اه كردي (قوله) في الحال لعل التقيده نظر الاحتمال بوجود المعلق عليه في الثالث فقط (قوله) فالبين من بعد الخ أي حيث قصد منعه من الصعود وان كان مسقبلا ولا فلا يكون حلفا ولا ينجبه من عاق على الحلف اه عرش أقول في كون الاوabin لاسباب الثاني خلفا نظرا (قوله) فبصنت بها المعلق على الحلف أي الذي علق الطلاق على حلفه كان قال ان حلفت بطلاقك فانت طالق ثم قال ان أحييت فانت طالق وقع الملاق للمعلق بالحلف في الحال دون الآخر (قوله) وبأن أي قبيل قول المتزوج قال الثلاث (قوله) لكن لا لهما أي من الاستعانة (قوله) بل لان امتناع الحلف الخ يؤخذ منه الاعتقاد في الطلاق كعلي الطلاق لاصعد السماء فصنتها المعلق على الحلف فلم يقع اه سم أقول هذا ظاهر ان قوله على الطلاق لاصعد السماء معناه انك صعدت السماء فانت طالق (قوله) مع تعليقها أي البين بالله (قوله) أو بنود قوله عطف على بمسقبل وهو في المتن في النهاية الاقوله وبه ما فيه (قوله) لمع ما كالحل (قوله) وانما لمع بذلك لعدم نسبة الفضل لغير الف بخلاف قوله ركب كذابة فانه بحث لنسبة الفضل للمع فوا ان كان ما ما يدعيه وينبغي

● (فصل) في أنواع أخرى من التعليق ● (قوله) لان امتناع الحلف لا يحصل بتعظيم اسم الله قد يؤخذ منه الاعتقاد في الطلاق كعلي الطلاق لاصعد السماء فبصنتها المعلق على الحلف فليراجع (قوله) مونه أو سرعا كان نسخ صوم رمضان أو عاده كان صعدت السماء لم يقع في الحال أي فالبين منه مدة فصنتها المعلق على الحلف وبأن في قوله لاصعد السماء لانه لا تنفع قبل لكن لا لما قبل لان امتناع الحلف لا يحصل بتعظيم اسم الله من ثم تعتقد في لاقتن فلا تراه ويتبع مع تعليقها بمسقبل لان امتناع البرج من حجة الاسم فيصير على التكفير أو بنود قوله فعمل ما كالحل واصل الامتناع وادخل

أن مثل الآية المجنون بخلاف ما لو أمر غيره أن يجعله فإنه يبحث بحمله ودخوله ولو بعد مدة حيث يناله على
الإمر السابق وليس من الإمر ما لو قال الخائف عند غيره من حلف أنه لا يدخل غمله غيره ودخل به لم يبحث
فهم السامع الحكم منه غمله ودخل به فلاحث اه عش (قوله لم يبحث) أي ولا تغفل اليمن بذلك اه
عش (قوله لم يدخلك) أي حين علق وان تحرك بعد ذلك وتكرر ذلك منه حتى ينزع ما طلع به من أن
الاستدامة لا تسعي جماعات ترع وعاد بحث بالعودة لانه ابتداء جماع كباقي في الآية اه عش (قوله
لاستدامتها) أي الفصول والجماع اه عش (قوله أو بأصله كذا الخ) عطف على قوله بمسقبل (قوله
فان كان المظاذا) كان يقول على الطلاق إذا مضى الشهر أصلك كذا (قوله وجهذا) أي اقتضاء إذا هنا
الغور (قوله ان الاثبات فيما الخ) هذا لا يلاقيه على شيخ الإسلام في أدائه فليس قال مني خبث شكوتك
التقدم في الكلام على أدوات التعليق فراجع رشيد عشي (قوله فب) أي في الاعتلاء اه كردى
ولعل الأولى في التعليق المذكور (قوله وهذا الغور) أي هذا التعليق يقتضي الغور اه كردى (قوله
أولا يتم الخ) على تعدد حلف اليمين الخ عطف على قول المتعلق (قوله لم يبحث إلا بأصله ذلك الخ) تقدم
في فصل قال أنت طالق في شهر كذا ما يخالفه سيد عمر وعش (قول المتن با كل رغب) مفروغ
لو قال أن أكلت أكثر من رغب فانت طالق حنثا بكلمة رغبيا وإذا ما أوان أكلت اليوم الأرض فانت
طالق فأكثرت رغبيا فكم حنثت أو ان لم يستقصين فانت طالق طلق بلسهما ولو متوا السنين أو قال لها
نصف الليل مثلا أنت طالق فانت طالق فبأن عندنا حنثا بلسها حنثا للقرينة وان اقتضى البيت أكثر
الليل أو غت على قربك فانت طالق فتوسد عندنا لم يبحث كالموضع عليها يداه أو رجليه أو ان قتلت زوا
جدا فانت طالق ففرضه اليوم فانت من عندنا لم يبحث لأن القتل هو الفعل المقتضى الروح ولم يوجد أو قال لها
ان كان عندك نار فانت طالق حنث بوجود السراج عندنا أو ان جعلت يميني يميني فانت طالق لحانت
بصوم لم تطلق بخلاف ما لو جاعت يوما لا صوم أو ان لم يكن وجهها أو حسن من امرها فانت طالق لم تطلق وان
كانت زحيفة بقوله تعالى لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم ثم إن أراد بالحسن الجمال وكانت قبضة الشكل

فان كان بلفظ ذلك الخ) كذا شرح حر (قوله لم يبحث إلا بأصله ذلك الخ) كذا شرح حر وقد تقدم في
فصل قال أنت طالق في شهر كذا قوله ما تصدق حلفا يقرب عمل كذا شهر أو قاله مطر فاحث على ما يأتي في
الاعتان اه (قوله فماتت أو با كل رغب أو ما الخ) قال في العباب وان علق بكلمة أو بعد علمه بيزا
يا كل البعض لم يبحث في شيء ٢ عدم الاكلا إذا ما قبل أو كل الباقي أو تلفت قبله اه وعلى مناول
الزمانة العلق بكلمة جلدتها كالمواضع أو كل القصب فانه مناول فشر الذي عن حق ولو صوم لم يتعلم لم يبحث
أو يفرق فيه نظر وما لم يفرق وقال لا يتناول التمر العلق بكلمة أو ما لا تشاء اه وفي فتاوى السيوطي
ما منه مستلزم رجل اشترى خرفه جوع قطع بعض الثمن البايع فقال البايع على الطلاق ما بلسها إلا أن أوى
الخرفه قتله كرهه ولأنه الحالف أصلا لم يعلق هو واشترى على أن يفصل الخرفه قتله كرهه وتويعه لم يعلق
فصلت عن طبع جيمها وعلق فيها ما خرج منها ما لم يصر آخره عندنا طلق من قنوة وما يقطع من
الذيل وغيره إلا بالاسلاح وليسها البايع ثم نزعها وقطع منها ما علقه فيها من القنوة وغيره ما دفعه القسمة
وليسها وغيره فله اليمين فعلق بهذه الخرفه حتى لا يبحث الحالف بلس غير لها بدالة ما ذكر
أو تغفل اليمين على خلاف القنوة وغيره فالتعلق به اليمين كافيه مستلزم فأن الخرفه عند الامام وغيره وكما هو
نفا كل كلام إلى ومنه إذا حلف لا بلس هذا التوب لم يعلقه فيها أو قنوة أو جبة أو سراويل أو جمل الخائف
فلا حنث بالمقتضه حتى يبحث البايع بلسها بدلالة ما ذكر الجواب لم يبحث الحالف والحال هذه كلعز
مقتضى صفة الحصر حيث حلف لا بلسها الا وهو لا يفيد دفع الحنث إزالة ما ذهب بالتفصيل من قنوة
وتصاوة لأن العرف قاض بإزالة ذلك في حال التفصيل ليعصل اللبس المتعلق به لعلها لا تشبهه فبولا
ونقصة وليس كل حلف لا بلس الخرفه فكل ما لا تقسمه كالأختي على من له أدنى محامسة اه وفيه نظر ثم

لم يحنث وكذا إذا علق بجماعه
فعلت عليه لم يحنث ولا أثر
لاستدامتها لأنها ليست
كلا ابتداء كباقي أو بأصله
كذا بعد شهر متلفان كان
بلفظ إذا انتهى الغور عتب
الشهر أو ان لم يبحث إلا
بالباس وكان وجهه هذا مع
نحو العتب لظاهر ما مر في
الأدوات ان الاثبات فيه
معنى النفي ففي إذا مضى
الشهر أصابك كذا الخ
أعطاكه عند مضيه وهذا
لغور كما عرفنا ما جزمناه
وفي معناه أولا يتم بكذا
مدة كذا لم يبحث إلا بأصله
ذلك متساو لانه المتبادر
مرفا أو (با كل رغب

٢ قول المحشى في شيء كذا
في التسع ولعله في عين
فليمر

أدواته) كان أكت هذا
الزغب أو هذه الزمان أو
رفيقاً أو رمانة (قضى) بعد
أكلها للعقب (الباب) لا
يدق مدركها كما أشار إليه
كلاماً أسهل بان يسمى قضاة
شعب (أو حسبتم بقع) لأنه
لم ياكل الكل حقيقته إنما
مادته مدركه بان لا يكون
له وقع فلا أثر له في ولا
حسب نظراً للعرف الطرد
وأجريت تفصيل الباب فيما
أفاق بعض حقه الثانية
(ولو أكل) أى الزمان
(ثمراً وطلها) أوها (فقال)
لها (إن لم تجزى نواك) من
نواي (فانت طائق لمعلت
كل نواك) أو هو (فهم بقع)
لحصول التمييز بذلك لغة
لامراً (الآن بقصد تعييناً)
لنواه من نواها (فصل
بذلك فيقع باقتضاه المتن
وأضمه شارح وقال لأخرى
وغيره بمحمل أن يكون من
التعلق بالمستقبل عادة
لتعريفه والذي يجب أنه
إن أمكن التمييز عادة فبعض
ليرجع ولا وقع وإن لم يكن
عادة فهو تعلق بمستقبل
(ولو كان فمهما قرع فعلق
بيلها) ثم يرميها بماس كما
فبادرت مع رافعه يا كل
بعض) وان اقتصر عليه
(ورى بعض) وان اقتصر
عليه (لم يرقم) لأن كل
البعض أوردى البعض مغاير
لكل من الثلاثة وتضمنه
المتن

حسب كفاية الأخرى ولو قال له ان قصدت كل ما لمع فانت طائق قصدت معنى خادماً للبحث فان قال ان
قصدت جهاتك فانت طائق قصدته لخاصة بحثها يتوقف على قولهم فما كفة أى مثلنا
لا يسمى فأكفه يقتضيه أيضاً حيث كان مما يؤول إلى عادة ولو تغير بلداً لخاصة بخلاف غيره كحقيقة ظرف فلا
يقتضيه وقوله ولو متى وأنت متفرق من وقوله نصف الليل أى وأدونه كما يشعر به قوله مثلاً وقوله فوسد
مخدرهم وان حائل لا يتبادر إلى مخدراته فبني الحديث فوسد حاله المتصوره فان التزم على المخدرات فوسد
فأنت يرميها أى جوعاً ثم راعى فإلا تركه إلا أن كل فوسد وجوبه ما يؤول إلى يستمر من جهة الزوج والافلاحي بحث
ان ذلك القرى ينقل على ان الماردان تركت فوسد لا طعام يشبع فوسد وقوله وكانت قبضة الشكل مفهوم ما نالو
كانت حسنة الشكل لم يثبت وقد توضح فيه بانهم البست أجمل من القمر وقوله قصدته هى أى ولو
يتعرض منها لها وقوله قد يشرى فالحق قد يقال ان القمر أشراً لا أجل (قول المتن أو رمانة) وهل
يتناول الرمانة ثانياً كما يباحلها كقولنا على كل القصب فانه يتناول قصبه الذى يمس معه أو يترقبه
نظراً لمراد من الرمانة وقال لا يتناول الثمر للعقب كما يؤول إلى انما انتهى سم أى فلا يتناول
الرمانة بلدها أى عيش وقوله وبل مر الخ (قوله كان أكت) أى قوله
والذى يقبضه المني الآخرة لظاهرة إيراد قول المتن ولو كان في النهاية الآخرة واعتدده شارح (قوله بعد
أكلها) مصدر ضاف إلى فاعله وقوله المعلق عليه أى من الرغب والرمانة فتعريفه عبارة الفنى فى من ذلك
أبعداً ككلامه اه (قوله يذق مسدوكها) بضم الميم دفع الرأى يعنى ادراك الباب والاحساس بها اه
يعبرى (قوله أوجب) أى من الرمانة (قوله لانه لم ياكل الخ) أى الخوف عليه وهو الخوف وجبوا للمنى لانه
يصدق عليهم أن كل الرغب أو الرمانة من أكل أهل العرف فى إطلاقه كل الرغب أو الرمانة ذلك اه
(قوله فيما أتى الخ) وكذا فى التمر المعلق بكلامه الذى يقبضها أى من الرغب فتركت بمسك كونه محروفاً
ويزن من عدم الحديث كماله عيش فبالو حلف ان تأكل هذا الرغب فتركت بمسك كونه محروفاً
لا يعتدأ ككلمه (قوله الثانية) أى الرمانة اه عيش (قول المتن لم تجزى) قال فى الباب أى المني
وقال ان لم تجزى بنى بنواي وألم لم تجزى أى كانت طائق بران تعدل لكل عليه وتقول فى الشكل هذا فوالق
انتهى اه سم أى الآن بقصد تعييناً لا يربى بذلك فيقع (قوله لافلاحي) أى أو المولى عليه فى الفراق
المنفصلان الحلف بالله تعالى ما لم يشر صرف بخلافها اه عيش (قوله انه ان أمكن التمييز) أى فى حال
لو قصد التمييز وقوله لم يقع ظاهراً من كذب الزوج وينبى خلافه فلا غلط على نفسه اه عيش (قوله
والالخ) أى لم تجزى وقع بالأس سم وعش ورشدى (قوله فهو تعلق بمستقبل) أى فى التنى فيقع فى
الحل سم وعش ورشدى (قول المتن غرة) أى مثلاً (قوله فعلق بيلها الخ) كقوله ان بيلها فانت
طائق وان رمت بها فانت طائق وان أمسكتها فانت طائق معنى وشرح المنهج (قول المتن مع فراضه) أى عقب
فراض من التعلق اه معنى (قوله وان اقتصر) أى قوله وهو اعتمد على النهاية وتناول التنى للمنى لا
قوله والذى يقبضه المني وعكس (قوله وان اقتصر عليه) فى المولى من لى شىء من المولى ولو اقتصر منه ثم
قال وكذا لو اقتصر على أحدهما أو بئس على ان الواجب على أول كان واقتصر اه رشدى علقوا للمنى (تبينه)
أشعر كلامه ما يشترط الامرين وائس مراد ابل الشرط بالبدرة بأحدهما اه (قوله وتضمنت) أى حيث

عرضت على مر فوافق على النظر (قوله المتن ان لم تجزى نواك من نواي الخ) قال فى الباب ولو قال ان لم
تجزى بنى بنواي أو ان لم تجزى التنبير أى كانت طائق بران تعدل لكل عليه وتقول فى الشكل هذا فوالق اه (قوله
والاوقع) فان قلت متى يقع قلت القياس عند الأس (قوله فهو تعلق بمستقبل) أى فى التنى فيقع فى الحال
(قوله وقصدت ثالث) أى سمى قال لكل بعض (قوله وان ابتلا) أى كل منطلقاً هو ما كراهى الأيمان والذى
جرى عليه فى الأرض هنا تبعاً لاسمه عدم الحنفى لصدق قولها بانه ابتلع ولم ياكل قال شعبة الشهاب الرولى
والمنطقى كل ما يباحى بالوقوع بينهما أن اللعان مبنى على الوضع القوى والبلى لاسمى أكلوا بنه الا لعان

الختب ما كل جفتها وان الانسلاخ كل (١٣٨) مطلقا وهو ما اعتمد شرحه لكن معترض بان الفرض انه ذكر التمر وتوا كلها مضغ

يزيل اجمعها فليس تبلى مرة
والذي يقتضي ذلك انه حدث
انتفى المضغ كان الانسلاخ
غير الاكل كما يأتي وحيث
وجد المضغ كل من مضغ
زل بالمضغ اسم الحلو
عائسو في عكس ما بان على
بالا كل ما تعلق لا حنت كما
قوله عن التمر هنا واعتماد
ونسب الاكثر من لكن
جوابه واضح على الخش
وخرج ببادرت بالواو مسكتها
لحظة فتطلق ومن ثم كان
الشرط خارج الاسماء
فهنت ان فوسطت او
تقدمت ومع تأخيرها فرق
بين العطف بالواو
فذكرها تصوير (ولو
انتمها بسرقه قال ان لم
تصدقني فالت طالق
فقلت سرقتما فاقسه
سرقتم تطلق لصديقها
في أحدهما يشنان قال
ان لم تعلمي بالصدق لم
تظلم بذلك (ولو قال ان
لم تقهريني بعد صدقته
الزمان تقبل كسرهما فالت
طالق فالحلص من
الخت يحصل بغير يقتضي
ان تذكر من الواحد الى
ما يلزم ان لا يربطها
عددا يعلم ان لا تنقص
عنه عاذا ثم تزيدها
واحد حتى يبلغ ما يلزمها
لازديدها عاذا تبدل
صددها في جملة ما أخبرته
بعينه ولا ينافيه قولهم

لا يعتبر في الخبر صدق ولو قال ان أخبرني بقدمي فذا خبرته به كاذبه طلق قال الباقي لان ما وقع معدودا أو مفعولا كرى
غير لا بد من الاستبلاء بالواقع بخلاف قولهم لان المفهوم من الاجبار بالعدد التلطف بذكر العدد الذي في الرأية

قالا كل بعض اه سم (قوله الخش ما كل جمعها) وهو كذلك نهاية (قوله وان الانسلاخ اكل) كذا في
الغنى والنهاية وصوابه وان الاكل ابتلاع كما نقل من تعبير ابن ركني وهو عبر ابن عبدالحق اه سيعبر
عبارة الرشيدى قد نزاع في كون كلام المصنف يقتضي هذا يدعى الذي يقتضيه كلامنا هو ان
الاكل ابتلاع مطلقا فاذا احتلف لا يتلغ فكل حنت لان التعلق في التناهي هو الانسلاخ واقضى قوله باكل
بعض انهم لو اكلت الجميع حنت اه اقولوا وافتى ما لا دور للاعراض الا حتى (قوله مطلقا) أى
وجد المضغ أولا (قوله وهو ما اعتمد شرحه) عبارة الغنى قال ان النقص وهو واضح لكن لم أر من
ذكره وقد نزاع فيه اذا ذكر التمر في عينه فان اكلها الخ (قوله اكلها الخ) عطف على الفرض (قوله
لا حنت قال الخ) عبارة الغنى والنهاية قاله حوى سليمان بن العري تيمنا لاسي في هذا الباب لهو طلاقها
بالا كل ما تعلق لم حنت لانه لا يتلغ ولم ياكل وقوله كما صدق في كتاب الامعان عكس هذا واستأنف
المتأخرون ففهم من ضعف أحد المؤمنين ومنهم من جمع وفرق بان الطالق مبني على القعة والبلغ لاسي فيها
الاكلا لان معناه اهل العرف والبلغ يسمى به اكلا وهذا أولى من تضعيف أحد المؤمنين اه وأمرها
سم قال الرشيدى قوله بان الطالق مبني على القعة أى ان اضطر الارب فان اخطر فذهب المبني عليه الطلاق
كسبائى ومعلوم ان الامعان لا يبنى على العرف الا اذا اطرر وحيث فقد يقال فاقى فرق بين البين اه
(قوله وخرج) ان قوله ولو قال ان لم تعدنى في النهاية (قوله فذكرها) أى تم قصور هذا انما يتى لو كان
ثم لا ذكره في المتن من كلام المعلق ولا يقتضي انه ليس كذلك بل ما يقوله المعلق مسكوت عنه في المتن وان
التي فيها نحاها لبيان اعتبار تأخير الحالف عن الاسماء سم ورشيدى (قول المتن ان لم تصدقني) بلغ
النساء والقوة موضع الدال وكسر العلف المنفعة أى ان لم تحسب بنى بالصدق اه يبيحى (قول المتن ان لم
تصدقني) أى في امر هذه السرقه اه معنى (قول المتن فقلت سرقتما سارقت) خرج ما لو انصرفت على
أحدهما اه سم (قوله فان قال ان لم تعلمي الخ) أى أو اردد ذلك كما هو ظاهر سم اقول لا يحتاج الفلانة
سبأى النص صريح في المتن اه سيعبر (قول المتن ولو قال ان لم تقهريني الخ) وأما البشارة فمقتضى تأخير
الاول السارق قبل الشعور فاذا قال لئسا ممن بشرتني ممكن بكذا فاقى طالق فذا خبرته وان صدق بذلك
ثانيا بعد اخبار غيره أو كان خبر سار كان بسوء أو وهى كاذبه أو بعد علمه من غيره لم تطلق لعدم
وجود الصفة ثم محل اعتباره كونه سارا اذا اطلق كقوله من بشرتني بخيرا أو مرعز في ان قيد كقوله من
بشرتني بقدمي فاقى طالق كنى بصدق الخبر وان كان كلوا كما قاله الماوردى نهاية ومعنى وفيهما
هنا فروع فراجع (قول المتن حد الخ) أى كما تقتضيه ومعنى (قوله ولا ينافيه) أى انحصار الخلاص
فما ذكر (قوله قال الباقى) أى في جميعه عدم النافاة (قوله لان ما وقع معدودا) أى كعب الرأية

على العرف وهو فيه يسمى اكلا اه شرحه (قوله لكن معترض بان الفرض انه ذكر التمر) قد يقال قول
المصنف عطف قولهم الخ صادق مع قصير الحالف بغضوان اكلت هذا الخ من غير ذكر لفظة التمر (قوله
فذكرها) أى تم تصويرها بهذا الكلام لو ذكرن بالنسبة فقط الحالف وليس كذلك وانما ذكرن
في عبارة المصنف لبيان اعتبار تأخير الحالف عن الاسماء وان صفاها هو بالواو يصدق بذلك تعبير المصنف
فقاله فانه في غاية الظهور (قوله في المتن فقلت سرقتما سارقت) خرج ما لو انصرفت على أحدهما فان قلت
يشكل على الوقوع حد تنعدم الوقوع فيما لو قال ان لم يكن هذا الطارقا فاقى طالق وجهل له فالت
الفرق فيما نحن فيه ان المعلق عليه في مسئلته انتفاء الصدوق فانه كاشف قبل قوله اما ذكر والاصل يحاوه
والمعلق عليه مسئلة الغراب عدم الغراب قولهم يصدق حتى يستصحب والاصل بقاء العصب فالتأمل (قوله
فان قال ان لم تعلمي بالصدق) أى أو اردد ذلك كما هو ظاهر (قوله لان ما وقع معدودا الخ) هذا يحتاج لبيان اذا

ولا يحصل الا ذلك ولو قال ان لم تعد حيا لم تعدت الطريقة الاولى على اجد وجهين يظهر من: يحتج بطريق انه هذا على عدد كل حجة على حيا لا يتخلله (م والصوران) في السرقة الزمانية (فمن لم يعد تفرضا) أي تعينان (١٣٩) قصد لم يقص بذلك لانه لا يحصل

به ولو وضع شأ وسهانه
ثم قال لا حولا ولا لهما ان لم
تعتب فانت طالق ثلاثا
ثم ذكر كرم وضعه فرأيه
لم تطلق ابل لا تنصده عنه
لانها ان الله حلف على
مسئله هو اعطاه ما لم
تأخذ ولم تقبله فهو كالم
أعده الاسماء مجامع أنه
في حقه من نفسه مما لا
يكنه فصله وهذا على
مالا يمكن فصله (ولو قال
لثلاث) من زواجه (من لم
تصغى بعدد كمال فراض
الزوج والى) فهو على طالق
(فقلت واحدة سبع
عشرة) أي غالباً (وأخرى
خمس عشرة) أي يوم الجمعة
والتة احدي عشرة أي
لما قال (يقع) على واحدة
منهن طالق لصدق الكل
ثم ان قصد تعدا لم يقص
بذلك (ولو قال أنت طالق
الى حين أو زمان) أو حقب
يسكون القاف أو عصر
(أو بعد حين) أو نحوه
(طالقت بمعنى لحظة) لان
سكنا من هذه يقع على
الطول والقصر وإلى
بمعنى بعد وفان قولهم في
الاعيان في الاضين - قلن
الى حين لم يعتد لحظة
فاكمل قبيل الموت بان
الطلاق تعليق فتعلق
بأقل ما يسي حباً إذا لم

اه عش (قوله لا يحصل) أي التلطف بذكر العدد الا بالذات أي باحدى الطريقتين المذكورتين (قوله
تعين الطارئة الاولى) أن اول قد يتوهم ان عبارة المصنف لا تشمل الطريقة الاولى وهو خطأ فان ذكر
لواحد ما يعلم ان لا يرد عليه صدق عليه ذكر عددهم انما لا تنقص عنه الخ فتأمله في زيادة الشارح ما بها
ابضاح اه سم وقد عني الصدق بناء على ان الواحد ليس بعدد (قوله هنا) أي فان لم تعدى حيا انص
على عدد كل أي على ما لم يعد الخ (قوله عدد كل الخ) المناسب عد كل الخ (قوله هنا) أي ما في المتن (قوله
لم يقص الخ) وبنيت في مسئلة الزمانان تكون من التعليق بمقتضى في المتن فيقع في الحال (فرع) وقال
في الروض أو استفت له دناراً فقال ان لم تعطيني الدينار فانت طالق وقد انقضت له تطلق الا بالأس من
اعطاه بالموت فان تلف أي الدينار قبيل التمكن من رد فكره فانتهي أي فلا تطلق أو بعد التمكن منه
طلقت سم على حج اه عش (قوله بذلك) أي باحدى الطريقتين السابقتين (قوله ثم قال لها ولا
لهما) اذ لم تعطيني الخ) خرج به ما لو قال ان لم تعطيني بذلك كان نصته على وقت اسم فيها
الخير بان لم الخ ومن ثم كتب عليه ما فيه قد قال هذا تعليق بمقتضى وقاعدته الوقوع في الحال ويغنيان
انقال ان قصد الاعطاء في الحال مع انصافها بعد علمها به فهو كأن لم تعدى السماء فيقع في الحال والا فهو
كأن لم يعطى الا لان كان اعطاهما بعد علمها فلا يقع الا بالأس بشرط علمها بل يظهر انه لا وجه لما ذكره
بل الظاهر انه سهو انتهى اه عش (قوله بل لا تعتد به) هذا ممنوع بل هي معتدة بهانه (وسم (قوله
فهو كالم اصح الخ) هذا ممنوع على ان ليس بهذا يظهر ظاهر نها يتوهم (قوله في هذه) أي عين لا بعد السماء
(قوله أي غالباً) ان قوله وقت يتوقف النهاية والغنى وقها هنا فرج (قوله ان تعد تعيناً) بعض
معناها اه وشهدى (قوله لم يقص الخ) عبارة الغنى بالخلف على ما أراد اه (قوله لا يكون
القاف) عبارة الغنى والخلف بضع القاف كالزمان والحسن وأما الحقب ضم القاف فهو ثمانون سنة اه
وعبارة القاموس والخلف بالضم - ثمانون سنة أو أكثر اه (قوله والى بمعنى بعد) قد يقال
ما هو لخرجها من حقها وهو ايقاع طلاق وقت يقع في الحال وبلغوا التأكد اه سددع وقد
يقال المجموع بالمراد المصنف بمعنى لحظة (قوله وفان) أي الخلف في مسائل المتن بمعنى لحظة (قوله
لم يفت الخ) مقول قولهم في الامعان (قوله وقضيه) أي الفرق لكن في هذا النص وقت قولهم لهذا ما كنت
تنبها النهاية والغنى (قول المتن ولو على برؤية زيد) مثلاً كأن أو انتحانت طالق أو لمسه أو فذنه كان لسنه و

يقال ان كان كذلك (قوله تعين الطارئة الاولى) أن اول قد يتوهم ان عبارة المصنف لا تشمل الطريقة الاولى
وهو خطأ فان ذكر الواحد ما يعلم ان لا يرد عليه صدق عليه ذكر عددهم انما لا تنقص عنه الخ فتأمله
في زيادة الشارح ما بها ابضاح (قوله فان قصد لم يقص بذلك) وبنيت في مسئلة الزمانان تكون من التعليق
بمقتضى في المتن فيقع في الحال (فرع) وقال في الروض أو استفت له دناراً فقال ان لم تعطيني الدينار فانت طالق وقد انقضت له تطلق الا بالأس من
اعطاه بالموت فان تلف أي الدينار قبيل التمكن من رد فكره فانتهي أي فلا تطلق أو بعد التمكن منه
طلقت سم على حج اه عش (قوله بذلك) أي باحدى الطريقتين السابقتين (قوله ثم قال لها ولا
لهما) اذ لم تعطيني الخ) خرج به ما لو قال ان لم تعطيني بذلك كان نصته على وقت اسم فيها
الخير بان لم الخ ومن ثم كتب عليه ما فيه قد قال هذا تعليق بمقتضى وقاعدته الوقوع في الحال ويغنيان
انقال ان قصد الاعطاء في الحال مع انصافها بعد علمها به فهو كأن لم تعدى السماء فيقع في الحال والا فهو
كأن لم يعطى الا لان كان اعطاهما بعد علمها فلا يقع الا بالأس بشرط علمها بل يظهر انه لا وجه لما ذكره
بل الظاهر انه سهو انتهى اه عش (قوله بل لا تعتد به) هذا ممنوع بل هي معتدة بهانه (وسم (قوله
فهو كالم اصح الخ) هذا ممنوع على ان ليس بهذا يظهر ظاهر نها يتوهم (قوله في هذه) أي عين لا بعد السماء
(قوله أي غالباً) ان قوله وقت يتوقف النهاية والغنى وقها هنا فرج (قوله ان تعد تعيناً) بعض
معناها اه وشهدى (قوله لم يقص الخ) عبارة الغنى بالخلف على ما أراد اه (قوله لا يكون
القاف) عبارة الغنى والخلف بضع القاف كالزمان والحسن وأما الحقب ضم القاف فهو ثمانون سنة اه
وعبارة القاموس والخلف بالضم - ثمانون سنة أو أكثر اه (قوله والى بمعنى بعد) قد يقال
ما هو لخرجها من حقها وهو ايقاع طلاق وقت يقع في الحال وبلغوا التأكد اه سددع وقد
يقال المجموع بالمراد المصنف بمعنى لحظة (قوله وفان) أي الخلف في مسائل المتن بمعنى لحظة (قوله
لم يفت الخ) مقول قولهم في الامعان (قوله وقضيه) أي الفرق لكن في هذا النص وقت قولهم لهذا ما كنت
تنبها النهاية والغنى (قول المتن ولو على برؤية زيد) مثلاً كأن أو انتحانت طالق أو لمسه أو فذنه كان لسنه و

في التعليق على وجود ما يصدق عليه انها لا تضيق وهو لا يتخصص زمن فنتظر ما أس وقضيه انه لو حلف بالطلاق لم يقضيه حقه الى
حين لم تطلق الا بالأس (ولو على برؤية زيد أو لمسه) ويظهر ان مثله هنا ليس وان فرق بينه وبين الوضوء لانه لا يعرف هنا بتأخدها (أو
قد تأمله حيا سيقنا

نطلق لان التعليق بالمسجل في الاثبات يقتضي عدم الوقوع بخلافه في النسق اه عـش (قوله فانه الى)
 قوله لكن خالفا في المعنى (قوله لا يشترط الا الحى) أى ولو نسا وشهدا اه عـش (قوله اشتراط كونه
 مؤثرا) أى ولوج حائل بخلافه اذا لم يؤثرا او ضعه او قعاضت شعرة او نحو ذلك فانه لا يسمى ضرا اه مـغنى
 (قوله لكن خالفا في الايمان) وجوزع الوجه انه تعالى بينهما جعل الاول على اشتراطه والثاني
 على نفي ذلك الفعل اه هــنا يقصروا المعنى فان قيل قد صرحوا في الايمان بعدم اشتراط الايمان فكان
 ينبغي ان يكون هناك كذلك اوجب بان الايمان يستلزمه على التفرع ويقال في العرف ضربه ولم يؤله اه
 (قوله وسأيتكم) أى في الايمان منه أى الضرب (قوله بخلاف أمه) أى فيما اذاعلق بتقبلها فلا يختص
 بها حية اه رشدى عبارة عـش فانه يشترط لها حية وموتة اه (قوله أو بأخرة) الى قوله ولو حذف
 في النهاية (قوله كسائر التعليقات) الى قوله لما بقي في المعنى (قوله اذا المرعى في التعليقات الخ) ويحصل
 العمل بها محاشي لم يصرها موضع شري ولا قدم فلا بد لا بد لي لم يحش بالعدا وان كان منها العفة
 لانها موضوعة شرعا للعتبة المخصوصة اه عـش وسأيت في الشارح قبل قول المتز والسفح ما رواه (قوله
 من هذا) أى من قوله اذا قوى الخ (قوله ان التعليق ببطل الشياخ الخ) أى فبما يقر بيقاضه (قوله
 لكن خالفا في الايمان) قد يصحح عمل ما هنا على الايمان بالقرون التي ثم على ما بالفتح (ترج عـ) قال
 في الروض قال ان شألت امرى فانت طالق فقلت نعم لم تطلق بخلاف عكسه اه قال شيخنا الشهاب
 الرمي وانما لم يجعلوا التعليق بمخالفة لاهم بخلاف عكسه لان المطلوب بالاقرار واليقاع وبما لفظها تيب
 حصل الايقاع لا تركها المطلوب بالنهي الكفاية وانتهى وبما لفظها لاهم لم تنكح ولم تنته لانها تبيد
 مطلوبه والعرف شاهد على ذلك اه شرح مر ولو قال ان خرجت الى غير الحمام فخرجت اليه ثم عدلت
 لغيره لم تطلق اولها ما طلت بكلى الرضة هنا وقال في المهمات المعروف المخصوص خلافه وقال في الرضة في
 الايمان الصواب الجزم به وقال شيخنا الشهاب الرمي ان عبارة الرضة ان خرجت لغير عيدة اه فالاصح
 ونفي الطلاق هنا وعدم الحنفى في ذلك والفرق بينهما ان الى في مسئلة لا انتهاء العاقبة لكافة أى ان انتهى
 خروجك لغير الحمام فانت طالق وقد انتهى افسرها والدم في تلك التعليق أى ان كان خروجك لاجل غير
 العادة فانت طالق وخروجها لاطلعه عليه ليس خروجا لغير العادة اه وفي حاشية أخرى بخط الحشى
 حذفتم التكرار هــم هذه لاجل العادة لغير شرح مر قال في الروض او حلف ان لم يشعها جماعا أى
 فهو طالق فليعاقبها حتى تنزل او بان تقر به او لسنك لفتها أى شهرتها وكانت هي لا تنزل ككتبه في الاصل
 فان لم تنته بتعليق به حال اه وقوله بتعليق به حال قال في شرحه فلا تطلق اه وكتب شيخنا الشهاب
 الرمي فطلق اه وما كتبه شيخنا هو الموافق لقاعدة التعليق بالمال في النقي من الوقوع في الحال كما في ان لم
 تعدى الجماء فانت طالق بخلاف ما قاله الشارح فانه مخالف ذلك لكن ينبغي ان لا يشتمل من لم تنته
 لغيره والا يمكن من التعليق بالمال بل اذا ثبت او شعها وصر ذلك في الصغيرة بحال فتعدى لانها
 فيها كعدا لغيره وفي الروض ما يؤول لحلف ان نفي لفتها متاع ولم اكسر على رأسك فانت طالق فبقي
 ما دون قبل لا تطلق وقيل تطلق عند الموت اه والمجهد كافة شيخنا الشهاب الرمي لفتها تطلق في الحال كما
 هو المتأخذ على التعليق بالمال في النقي وهذا هو الحق لما تفته في شرحه من الاستوى وان يصرح بالاضربانى
 هذا الحكم بعد تسامع بنتي لم يوفى فاقى السوطى مسئلة رجل عليه دين شخص فباعه بخلاف المديون
 بالطلاق حتى ما أخذت من هذا المبلغ في هذا البر ما سكن في هذه الحارة ثم قاله تعرض في المبلغ الذي كورقنا
 وانتقل من وقته فهل اذا عاد يقر عليه الطلاق أم لا الجواب هنا أمران يتكامل فيهما الاول كونه تعرض
 بالمبلغ كما شأوا لحلف على أخذ هذا المبلغ فلا شأوا في المبلغ الذي عدا في الثابت في التمتوه فقدوا المأخوذ غير
 المشا والمبلغ يقر أخذ المبلغ عليه فلا يقع الطلاق الا ان يريد الاخذ بمطلق الاخذ ما دفع حيثما علم بانته
 الثاني لعدم بيعه عند التفتة فان لم يقع الطلاق وهي صورة الاخذ فلا يقع وان وقع وهي صورة قصد مطلق

(بخلاف ضربه) فانه لا
 يشترط الا الحى لان قصد
 منه الايمان ومن ثم صحها
 هنا اشتراط كونه مؤثرا
 لكن خالفا في الايمان
 وصورة الاستوى اذ لا بد
 على ما من شأنه وسأيتكم
 ان منه ما لو حذفنا شيئ
 فاصحها ولو علق بتقبيل
 وجهه اختص بالحيوة
 بخلاف أمه لان القصد
 الشهور هو هنا الكرامة ولو
 خابته بمره كسافيه
 أو بانحس أو بأخرة
 (فقد ان كنت كذا فانت
 طالق ان أراد مكانها
 باسم ما تكرر من الطلاق
 لكونها انا فانت بالثبتم
 (طلقت) حالا وان لم يكن
 سفه ولا استولا حقا تاذ
 المعنى اذا كنت كذلك في
 زمكان فانت طالق (أو) أراد
 (التعليق اعتبره العدة)
 كسائر التعليقات (وكذا
 ان لم يقصد) مكانا أو لا
 تعليقا (في الاصح) مراعاة
 القضية لفظها اذا المرعى
 التعليقات الوضع القنوى
 لا العرف الا أنسوى
 والحد للمال في الايمان
 وكان بعضهم اخف من هذا
 ان التعليق ببطل الشياخ
 لا يحصل العرفه الا بفسلها

بعد استحقاقها الغسل من الوضوء أي لانه العرف في ذلك وكلاهما العاصمة كما هو ظاهر وتورد أو رزعتني التعلق بان شئته لا تحبسه فقامت إمامية
 فلا تجتنبه ثم مال إلى عدم الحنف حيث لا يتبين له الحق بالنقل الإلزامية وبجانبها الباطل بالصدق لا يورث قال وأورع الحنف لانه قد يقال سماعه ولم
 يجمع به قال مولد لا يعمل عنده (١٤٢) لفظة لم يحدوه وعرفان يكون آجبره فان أراد أحدهما فواضح والآخر على ان الغلب

أفقه وألوعر عند
 تعلم منهما والاكترون
 يغلبون الفتوة أشهر تغلب
 العرف في الإجماع ولا يخفى
 الورع انتهى ويجه أخذ
 مما فروه من تغليب العرف
 إذا قوى وأورد تسليمها
 لأطرافه قالوا ولا مخاطبة
 اسم لمجموع غز الزايرة
 وجذبها بمحمل الحدوث
 جذبها ثم غزها في محل
 آخر لم يكن خطا ولا يوجب
 ان تزلت عن حضانة وهي
 تزول شرعا أنه لا حنف
 مطلقا لانه باعراضها
 وإسقاطها عنها يستحقها
 شرعا لا يزولها عن حقها
 لا بسقط ذلك أهل الفتوة
 لاخذ قولهم ولو جذف
 قوله تزول شرعا فهل هو
 كذلك نظر الوضع الشرعي
 وان لم يذ كر أو ينظر إلى
 الفتوة العرف المتعصبين
 لتسمية قولها تزل به تزولا
 للتنازع في مجال وكذا حيث
 تنافى الوضع الشرعي وغيره
 وظاهر كلامهم أنه لا يحسن
 بقاؤه شرعا تقديم
 الشرعي مطلقا فحصل
 الخلاف في تقديم الفتوى
 وألوعر الخاوم في التمسك
 للشارع في عرف والسفنة
 منافي الطلاق (التصرف)
 وهو ما يجب انجر بمسار

بعد استحقاقها الغسل أي في عرف الخالف اه عش (قوله ثم مال إلى عدم الحنف الخ) وهو المعتمد ومن
 ذلك ما وقع السؤال من ان خصائصنا حرم وجبته خلف عليها بالطلاق التسلط انما لا تنسب إلى أهلها
 الا ان ساء ما يحددهم فتوجه إلى أهلها وأنى والله تعالى على انما فاقده في منزله فراه في الطريق وقد ردها إلى
 منزله لانها لم تصل إلى أهلها ومثل ردها إلى منزله ما لو ذهبت إلى أهلها لم يردوها ما ردها أو بدونه اه عش
 (قوله أن يكون آجبره) الا قد رد ولو بمجرد التوافق على تحكيمه بصرف عنده من غير استئجار صحيح لانه
 العرف العلم المطرد بينهم بخلاف ما لو خالف لا أؤجر ولا أيسع حيث لا يحسن بالفاسد منها لان مولد لا يفتن
 ثم العقد الصحيح شرعا وما هنا ليس له مولد شرعي فعمل على المتعارف اه عش (قوله أن يفسد به الخ) أي
 فلا يحسن الا اذا فعل آجبره عنده اه عش (قوله فلا يحددهم الخ) أي يفسد خبرها (قوله مطلقا) أي
 سواء زلت عنها أم لا (قوله لا تزولها) عطف على قوله باعراضها فالحاصل ان التزول الشرعي لا يتصور
 غاية ما قد يمانه باعراضها يستحقها شرعا لا يفسد المطلع مع عدم سقوط حقها حتى لو عادت أخذته فورا
 اه رشدي (قوله كذلك) لا يحسن مطلقا (قوله وان لم يذ كر) أي قد الشرعي (قوله تزول) مقول
 ثاب لتسمية (قوله لانه لا يحسن الخ) يدل من كلامهم وقوله بتقديم الشرعي خبره وظاهر الخ (قوله مطلقا)
 أي وجد التحقيد بالشرعي أولا (قوله انما هو الخ) وفي جمع الجوامع ثم هو أي الفتنة مجمل على عرف
 الخطاب أي بغير الطاء في الشرع الشرعي لانه عرفه ثم العرف العام ثم الفتوى اه ولا ينافي ما ذكره
 على ع اه عش (قول المتن والسفنة) أي الملقب به الطلاق اه معنى (قوله ونزع عيسى الاذرى الخ)
 قضيه قوله السابق أن نفاه جعل الخلاف الخ عدم توجه هذا النزاع اه سم وقد عاينا ما تقدمت بخصوصها
 اذ لم يوجد حذر في تنصرون من المعنى الشرعي نظير ما مر في صراخ الطلاق (قوله ونطقه الخ) عطف تفسير اه
 كرى (قوله ان ذلك القرين متطبه) الخصا اعتبار القرينة اه سم وعبارة المتن والنهية والفتنة
 السبعة مرجع فيه إلى ما قاله المصنف لا إلى ما قاله الاذرى لان ادعاءه وكان هذا قري بنو ما العاين فير جمع
 فيه إلى ما دأبوا أن لم يوجد قرينة اه (قول المتن قبل) أي قال العبادي أنها يتوهم في (قول المتن من باع
 دينه دينه) أخرج من ترك دينه لم يشغل بدنيه فقضيه أنه ليس خبيسا على هذا اه سم (قول المتن وبشبه
 أن يقال الخ) قاله الأذرى فقه من نفسه نظار العرف نهاية ومغنى وعيسى لا يتوقفنا بسعة فعل حرام ولا
 على ترك واجب عش (قول المتن بخلاف) أي بما يليق بهما يتوهم في (قوله لان ذلك الخ) حله لقول المتن
 وبشما الخ (قوله لا زهدا) إلى قوله وقضية كلام الروض في النهاية (قوله لا زهدا الخ) يحتمل لقول المتن
 بخلاف (قوله وأحسن الاختصاص الخ) هل هو على القولين في معنى الخسيس أو على الأول فقط وجذبنا فيه
 على الثاني وقوله من باع دينه الخ أخرج به لم يمسح بان ترك دينه لم يشغل بدنيه غير فقضيه أنه لا حنف

الاستفاءه خالفه وتوهم على السكنى من غير تقيد فيصحب بالسكنى في أي وقت كان اه (قوله تقديم
 الشرعي مطلقا فعمل الخلاف الخ) في جمع الجوامع ثم هو أي الفتنة مجمل على عرف الخطاب أي بغير
 الطاء في الشرع الشرعي لانه عرفه ثم العرف العام ثم الفتوى اه ولا ينافي ما ذكره (قوله ونزع عيسى
 الاذرى الخ) قضيه قوله السابق أن نفاه جعل الخلاف في تقديم الفتوى والعرف الخ عدم توجه هذا النزاع
 (قوله ان ذلك القرين متطبه) الخصا اعتبار القرينة (قوله في المتن من باع دينه دينه) أخرج من ترك دينه
 ولم يشغل بدنيه فقضيه أنه ليس خبيسا على هذا (قوله وأحسن الاختصاص الخ) هل هو
 على القولين في معنى الخسيس أو على الأول فقط وجذبنا فيه على الثاني (قوله من باع دينه دينه غير)

في بابه ونزع الاذرى بان العرف به بانه زيادة اللسان ونطقه بما يستحقه سببا ان ذلك القرينة علية ككونه
 خاطبا بزيادة فتقات له ناطية مشر تلمس من (والخسيس قبل من باع دينه دينه) بان تركه ما شئتاهما (ويشبهان يقال عيون يتماطى
 غير لائق به بخلاف لان ذلك قضية العرف فلا زهدا أو نواضعها وأطراف حاله كذا وأحسن الاختصاص من باع دينه دينه غير

بذلك في التعليق بانحس الانسائه ولا تخاف على عاقل ان من ترك دينه لم ينجس به اجمع من تركه لاشي لانه
 اركب عيدين ترك دينه ولا اشتغال بدنيا غيره وعكس بعضهم ذلك بحسب فليتام اه سم وقوله هل هو على
 الاولين الخ اقول صنيع التهايق المني حيث نسب اليه صاحب القبل الله على الاول فقط (قوله والحق ان الخ)
 والقرآن من يجمع بين الرمال والنساء جميعا وماوان كن غير اهل قال ابن الرنموت كذا من يجمع بينهم وبين
 المرء ولا يفرط بان من يسكت عن الزاني بامر الله وفي معناه عار وموتوحهن والبروت من لا يخفى الماحصل على
 زوجته من الفشول وبخارمه وما كان زوجة كايحشمه الاذرى وقيل الحسنة من لا يذري على اهل وجهه
 وموتوحهن والفتلش الذوق للطعام كان يرى انه يريد الشراء ولا يريدوا الغيبة التي ومن قبل في نازوج
 الغيبة فقال ان كانت زوجتي كذا فهي طالق طلقت ان قصد انقص من عارها فكلو قصد المكافاة والا
 اعتبرت الصفة والجهر وذوي من قام به القتل والحساسة قبل من قام به مفرط الوجه فحصل الاول ولو على مسلم
 طلاقه لم يقع لانه لا يوصف بها فان قصد المكافاة لم يطلعت خلا والكومع من قل شعر وجهه وعدم شعر
 عارضه والاخر من يفعل الشيء في غير موضع مع غيره عليه وقوله عن يتخاطب الاراذل ويخاصم الناس بلا
 حاسة والسفلة من يتبادلون في الحاصل الاندرا فان وصف زوجها بشي من ذلك فقتل لها ان كت كذلك فانت
 طالق فان قصد مكافاة لم يطلعت ولا الاعتبر بوجود الصفة ولو قالت له كم تحرك لحيتك فقتل ايتها ثلثها
 كثيرا فقال ان كنت رأيت ثلثها كثيرا فانت طالق فهذه اللفظة في مثل هذا المقام كتابه من الرجولية
 والفتنة وانجي فان قصد المكافاة لم يطلعت ولا الاعتبر بوجود الصفة ولو قالت له انا أنت كذا
 منك قال الكل امرأه أنت كذا فكيف فهمي طالق فظاهر المكافاة تطلق حالان لم قصد التعليق ولو قالت
 لزوجها المسلم أنت من أهل النار فقال لها ان كنت من أهل النار فانت طالق لم تطلق لانه من أهل الجنة
 ظاهرا فان اردت ان ترد بان نوع الطلاق فان قالت ذلك لزوجها الكافر فقال له ذلك طلقت لانه من
 أهل النار ظاهرا فان احل بان عدم الطلاق فان قصد الزوج في الصور من المكافاة طلقت حاله ولو قال لزوجته
 ان فعلت مصيبة فانت طالق لم تطلق بترك الطاعة كمداد مرسوم لانه ترك وليس بفعل ولو وقع زوجته
 ظانها امته فقال ان لم تكن في احدى من زوجتي فهمي طالق طلقت بوجود الصفة لانها هي الجرة فلا تكون
 احدى من نفسها كمال الى ذلك الا نسوي وهو المعتمد ولو قال ان وطئت امي فغير ذلك فانت طالق فقال له
 طاهق حينها فليس باذن ثم ادل الخال على الاذن في الوطء كان اذا وقولها في صحتها يكون توسعا في
 الاذن لا تخصيص فله الاذرى اه معنى زاد النهاية ولو قال ان دخلت البيت وجدت فيه شيئا من متاعك ولم
 اكسره على رأسل فانت طالق فوجد في البيت هاتوا طلقت حالا كما في به الوالرجع الله تعالى اه عبارة
 سم والمعتمد كقوله شعنا الشهاب الى انها تطلق في الحال كما هو القاعدة في التعليق بالحق التي اه اى
 خلافا لمعنى حيث قال طلق كاحرم به الخوازي وبجواز زكشي للاسحابة اه قال عس قوله من لا منع
 الماخل على زوجته اى ولو تغير الزنا ومنه ان عدم وقوله من الفشول اى على وجهه شعر بعدم المروءة من
 الزوج اما ما جرت العادة من دخول الخادم او نحوه لا تحزم لمعتمد غير مخالطة المرأة فالتأخر لانه لا يكون
 مقتضا لتسمية الزنا بما ذكر وقوله والا اعتبرت الصفة وهل يكفي فيها الشروع اولاد من اوسع كالزنا او
 يكفي ثلثان فيمقتل والاخر بالاعتبار لان الملاقاة بثبت رجلين اه (قوله اذ تامل الشك فاحش القصر
 الخ) فان عين احد هما في عينه كان قال فلا شعر فانا اوصف فعل به وان اطلق حدث ان كن حرة باحد
 الاخرين يصدق المحقر على كل منهما فلو قال اردت احدهما او يفتني بقره منه اه عس (قوله
 شيل الشك) يقال رجل شيل اى صغير الجسم اه فاموس (قوله هو صما) الظاهر وصما حقر يقال
 بل قوله فاناو يشتم الكلام وما سكره عن معناه القوى فلا يحذر في ما لوصفه او لجماله على القتلان
 الكلام على سلة معروفة اه سديم (قوله ولا عبرة بغيره) معناه اه عس (قوله ولا يقرى

والحق تعصرا فاذا تامل
 الشكل فاحش القصر
 ووضعها الفقير الفاسق
 ذكره ابو زوسه ثم قال
 ولفي ان النساء لا يردن
 به الا قبلي الثقة ولا عبرة
 بغيره من اتقدها لعرف
 العلم طيسر في اصل
 الروضة من التفتوا بفيل
 من لا يؤدى الزكوا لا يقرى

أخرج من لم يسع بان ترك دينه لم يشغل بدنيا غيره فقتله لانه لا حث بذلك في التعليق بانحس الانسائه ولا

الضيف فيما قبل انتهى وقصته أنه لما انتهى على أحد همالا يكن غيلا واعترض أن العرف يقتضي الثاني خطأ ورجع ذلك وقصته كلام
الروض أن كلامه سماجعل قال شغفوا وظاهر انتهى قبل والكلام في غير عرفه الشرع ما فيه فهو من عيب الملازمة هذه انتهى وفيه نظر
ظاهر بل لا يصح لأن مخرج كلامهم أن (١٤٤) من يؤذي ذنبا لا يؤمنع من أداها بل من يؤذي لا يسمى غيلا لأن شرطه بما راعيا

هو بالنسبة لعرف العام
العلم بوجود مايقابل
لفسوقاشر عاوه واضع
(فسر وع) أكثرها
اللائق فيه بعبقرياته كما
ماخوذ من كلامهم علي
بعبقريته مدعومة بالألفه
والمعنى استيعب في اثبات
ذلك جماعته في توثيقه
حقى تركها باللفظ ولا
مفق لانه في بحببه العلم
كاشهادة الأعراس وأنه
الاماله وبانه لدارته ولو
قالا ذلك يداولا وعرا
فكلمهما ولو مشرفين
وقع عليه طلقان كلفي
الأعين لاعادة لخالقنا
في الخادم من أنه عين واحدة
لانه مفرع على نصف كما
يأتي ثم قولان ان قلت
كذا وان قلت كذا
كذا وان قلت كذا
فما راق طلاق ولانه في
وجوع نسد الوسا الى ما
قبله وما بعد وتداول
كلم في الوقف رجوعه لان
الاصل اشتراك الماعلفات
في المعلقات والامساخه
من الاول ومتقدمة على
الثاني وهما رجوعا لكل
من غير تردد من ثم أفنى
بعض شراح الوسيط في أن
كلم زبا اليوم وعرا
يشمول الدم لهما أوان

وقيد ذلك شيئا بما إذا لم يقبل على ثمنه عدم سار وقت الوفاة والاحتشانه تطبيق بعض الصفة له وفيه نظر لان الامور المستقبلية يتقدمها
 التحقق وما يترتب منه غالباً على تسليم تعاقباً بذلك لا يتحقق ما تقره اثنان من روين في ان لم او قبل حلق يوم كانا عاصر بالوفاة حاله انه ان قصد
 بالوفاة الاعطاه حنثاً أو ابرأ من الدين على أي وجه كان فلا لانه وجهه ضعف وانفقته جمع لانهم مخرجوا أو أشاروا لما روي وانما حنث من
 حلف لا يوافق غيره على ما يستوفى قسمته بمقتضى قوله وان وجبت لما ياتي في الاعلان بنظر ان المراد بالاعصاءه ما مر في القلبي ويحتمل
 ان يكون ما هنا اتيقن فلا يترك له هنا جميع ما يترك له ثم وانما يترك له الضروري لا الحجي ولا لغيره على بعض الدين اذ لا يتعلق به ولا
 حنث ينقل الزنى الاجماع على حنث العاصي ولا بما اذا قصد الحلف بمثل الدين الحلف الجبروت فانما بقصد ذلك لتأديله بفرض بيع
 الاثمن باعتبار الامكان في الحنث فقد قالوا وجب له يقينه عند افاري او غير لم يحنث لان التحكيم (١٤٥) شرط لاستقرار الحقوق الشرعية

ويحت الحلال بالباقي
 وسبقه البان الزوى انه
 لا يحنث لو سافر الفريم أي
 قبل تحكمن وفاته قال
 غيبة وهو الظاهر انه
 بغية اختيار وان أمكنه
 بالفاضي وان حمله عليه
 بخلاف الجسل على الحقيقة
 أولى قال بعض التاخرين
 وجب قلنا العاصر
 كالأكراه فادعاه فالراجح
 قبوله انه وفي خلافه نظر
 لانه لا يقبل دعواه
 الا كراهه الا بغيره كبس
 فكذا هانوا يؤيد قولهم في
 التغيث لا يقبل قوله فيه
 الا اذ لم يهده مال ولو
 هو ارضيته بانه لم يقبل
 قدمت الاولى لان معها
 زيادة علم بسماع التعليق
 وحله كما هو ظاهر ان لم يكن
 العمل بهما وقال كل
 زوجة في صحتها طالق
 دخلت الرجسية وان ظن
 انها ليست في صحتها كالي
 طلق زوجة طلقا انها اجنبية

(قوله وقد ذلك) أي عدم الحنث (قوله اذا لم يقبل الخ) أي حين التعليق (قوله وما قر به) أي وغلبة
 الطلق (قوله بذلك) أي بعض الصفة (قوله ولا يتحقق الخ) أي لا يعقل مخالفته (قوله ما تقره) أي من
 عدم الحنث (قوله انه الخ) على حذف الباء: متعلق بالاقته (قوله لانه الخ) متعلق بقوله ولا يتحقق الخ
 (قوله وجهه ضعف) أي والوارد في الصحيح انه لا يحنث اذا عسر وان قصد بالوفاة الاعطاه اه سم (قوله
 وان نقه) أي ذلك الوجه (قوله وأشار) والظاهر انها أي أولئك يبيع أي من الجمع الناقلين له من مخرج
 بزموش من اشار له اه سيدع (قوله لما يرد الخ) تنازع فيه المعلن فاعمل الثاني (قوله وانما
 حنث الخ) جواب السؤال الوارد على عدم الحنث في مسئلة الدين على الوفاة اذا عسر (قوله وان وجبت) أي
 الفارقة بنحو الاصل (قوله لما ياتي الخ) متعلق بقوله وانما حنث الخ (قوله ونقل الخ) جواب سؤال
 ظاهر البيان (قوله فابري) ببناء المعلوم (قوله لا استقرار الحقوق الخ) لا يتحقق شيء ولو قال لا اداء الحقوق
 الخ لمكان واضحا اه سيدع (قوله ويحت الحلال الخ) أي في مسئلة الحلف على وفاء الدين الخ (قوله
 لو سافر الفريم) أي المان (قوله بالفاضي) أي بسلامة الفاضي (قوله ما به) أي على الوفاة ولو بالفاضي
 (قوله ويؤيده) أي اشراط القربى فتنهنا ايها (قوله ودخله) أي التقديس (قوله ان لم يكن الخ) كان
 ائخذنا بجهدهما وجد الصفة بعد العدة (قوله اذ لا وسئل الخ) معلق على متى وقع الخ (قوله فلا يجوز
 الخ) قضيتا بمسئلة ويحت الشهاب الرمي كيناه في الاقرار من ان الاشرى في مجمل بين الذهب وقدر معلوم من
 الفضة يجوز في القدر للمعلوم من الفضة اه سم (قوله ورس) أي في فصل بيان محل الطلاق اه كرس
 (قوله فوز به) أي الملاقاة الثلاث (قوله انه ان يعين في مسئلة الخ) تقدم في فصل ثلثي طلاق فلان
 الذي استقر عليه أي في هذا الشهاب الرمي في فتاويه انه انما يجوز في سنة وسبائة بعد وجود الصفة لا قبله
 اه سم (قوله ولو قال ان خرجت الخ) هو روع وقال زوجته من حيث ان لا ياتي فانت طالق فانت لها
 وهي لا تعلم او كانت مجبونة او مسفرة فخرجت لم تطلق وان اذن لها في الخروج فخرجت لم يقع وانما حلت
 البين ولو اذن ثم رجع فخرجت بعد المنع لم يحنث لحصول الاذن ولو قال كلمت زوجتي الا باذني فانت طالق فأي

بدينا غير ممكن بعضه ذلك عجيب فلتأمل (قوله لانه وجهه ضعف) أي والموافق الصحيح انه لا يحنث اذا
 عسر وان قصد بالوفاة الاعطاه (قوله فلا يجوز الخ) غير الذهب الاشرى في لباس الخ قضيتا بمسئلة ويحت
 الشهاب الرمي كيناه في الاقرار من ان الاشرى في مجمل بين الذهب وقدر معلوم من الفضة انه يجوز في القدر
 المذكور من الفضة (قوله انه ان يعين في مسئلة بعد التعليق الخ) تقدم في فصل ثلثي طلاق فلان
 الذي استقر عليه أي في هذا الشهاب الرمي في فتاويه انه انما يجوز في سنة وسبائة بعد وجود الصفة
 (١٩ - (شرواني وابن قاسم - ثامن)
 اخرجها بالتمتع وجود القربى المصدق ولو قال متى وقع طلاق عليها كان معلقاً بكذا فهو لان الواقع لا يعلق اولاً ولا تمسح بغيره فاستولا
 نته تعبت فلا يجوز غير الذهب الاشرى في لباس الخ او السبع ولو عاق على ضره زوجته بغير ذنب فقتله فخرجه من الحنث ان ثبت ذلك
 والاصدقت على ما مر فقتل ورثته لو حنث ذور ويات من واحد اربعين والطلاق ثلاث عنه في واحد ولا يجوز له نور يعلمنا فاقبل وقص حدة
 من البيوتة الكبرى به ان يعين في مسئلة بعد التعليق لان العدة توقفت لا وقت وجود الصفة على المقتضى وحلفه له لا يطلق في غير مذهب
 وامكنه انما عمنحت افعني لا طلبة لا تحل عليه كذا قبل وق موقوفه في التبادر من اطلعه باشر اطلاته بان اخرج من الحبس أو اذنته في
 الخروج أو في ذهابه عنى ولو قال ان خرجت مع أي الى الجاهم فخرجت أو لا في ذابوا المصنفان فسد منه فها ان الاجتماع معها الى الجاهم

مرتجى حيث... الاذن طلعت لان كما تقتضى التكرار كما مر وخلص من ذلك ان يقول لها اذن قلت ان
تخرج منى شئت أو كاشئت ولو حلف لا يخرج من البلد الا مع امرأته فخرجا لكن تقدم عليها بظواهر لم
توافق منى ونهاية (قوله حكم ولو حلف الخ) عبارة القسنى ولو حلف لا يأكل من مال زيد فاضافه وأوتر
ما كولا لا فاعلمه لا خطا زاد مع ماوا كل من قبله بعت لان الضيق بملك العام قبل الاذن والموافقة
على ذلك الملقوط بالانحدار لخطا في معنى المعاوض ولو حلف لا يدخل دار زيد مادام فيها فانتقل منها وعاد اليها ثم
دخلها الخالف وهو في البحث لا تنفع له عزيمة بالانتقال منها نعم ان أراد كونه فيها فيبقى الخنت قاله
الاذوى اه وكذا في النهاية الامسلة النثر وخطا الزاد فيه عليهما الرشيدى بعينه انظر ان الضيافة
ليس بقدر بدل الدار على ما وجد فيه له فيشمل نحو الاباحة كان اذنت له في الاكل من ماله أو نحو ذلك
فارجع اه (كتاب الرجعة)

(قوله هي) يقع الزام الى قوله ويجلب في المعنى والى قول المتن وتقتضى في النهاية الاقوله وأثر هذا الى ثم وقوله
وتتضمن صراحة بما ذكر وقوله ونظير الى المتن (قوله بل هو الاكثر) أى في الاستعمال والافاقاس
الفتح لانه اسم المرد فمضى بالفتح وأما التثنية بالكسر فمضى اسم العشي اه عش (قوله وشرا عاردا ملقة
الخ) قال في الرض ولا تسقط أى الرجعة بالاسقاط قال في شرحه ولا بشرط الاسقاط انتهى اه سم (قوله
بالشرط والاثنية) أى في قول المتن وتقتضى الرجعة على طرأ الخ عبارة المتن ثلاثا مرتين
وصفوز وجها فالطلاق فهو سبيل لا ركن اه (قوله المتن اهلنا النكاح الخ) بأن يكون بالغا عاقلًا متحررا
غير مرته اه معنى (قوله بعدت السابق) أى في كتاب الطلاق اه عش (قوله ومرته) أى وان
أسلم اه عش (قوله لمن سكران) أى عتد بسكره معنى وسم زاد عش وأما غيره فاقوله كما لا غيبة
اه (قوله وسفها الخ) أى وفلس اه نهاية (قوله وبعدت) ولو عتقت الرجعة بعتت عبد كانه الرجعة
قول اشتباهه قال الزكشي غاية وفى قال عش فوه كانه الرجعة أى لا تسقط خباياها بتأثير الفسخ
لمدركها في أنها غائبة عن الزمان وبما بينونة بانقضاه العدة وقوله قبل اشتباهه أى يفسخ اه (قوله ولو بغير
اذنولى) أى في المقيوم سيد أى في العبد اه عش (قوله بما اذا تم الخ) ويجعله على فسخ صدر عليه
وقلناه طلاق نهاية أى على الرجوع عش (قوله بعتة طلاق) قال سم على المنهج وانظر الى طلاق الصبي
وحكم الحنبلى بعتة طلاق فعل لوليه الرجعة حيث زوج به كجهو قياس الجنون اه قوله انظر اطران له الرجعة
قياسا على ابتداء النكاح وان كان باثنا عند الحنبلى لان الحكم الصلابة لازم الى ما يرتب عليها
فان كان حكم العتق وجوها وكان من موجبها عتق امتناع الرجعة وان حكمه بالموجب يتناهى احتياج
في ردها الى عقد جديد اه عش (قوله لا يلزم من نفي الشيء بلامكانه) أى فانه لا يكون مستحيلا كقول
هذا البيت لا يتكلم مثلا اه عش زاد الكردى بخلاف لم اه (قوله تاسر) أى في الشفعة اه كردى

لا قبله (٣) قال في الرض ولا تسقط أى الرجعة بالاسقاط قال في شرحه ولا بشرط الاسقاط (قوله مالو
حلف لا يأكل طعامه فاضافه) أى فلا يفسخ شرح مدر أى فانه لا يملكه الا ذوا ذل لا يصير طعامه فان أراد بلا
ياكل لا يفسخ ولا بد منه فانه فالحث ظاهر

(كتاب الرجعة)

(قوله وتصح من سكران) أى عتد (قوله وبعدت ولو الخ) ولو عتقت الرجعة بعتت عبد كانه الرجعة قبل
اشتباهاه قال الزكشي شرح مدر (قوله واستشكل بانه لا يتصور وقوع طلاق عايله) فذكر بكون مقصود
الاستشكل انه لا فائدة في هذا النفي لعدم تصور للنفي واشتباها بالرد من نفي النكاح الامكان لذرة وتبينهم
الاحكام على الحالات فالحكم بالخلية على ما يليق بل غلبة معنى الاستشكل (قوله على انه لا يلزم من نفي
الشيء بلا مكانه الخ) اذ اجل الاشكال انه لا فائدة في محترجة الصبي لانها فرع الطلاق وهو لا يتصور منه
لم يندفع بالملادة المذكورة ولم يكن غفلة وكذا جعل ان المتبادر من نفي محترجة تصور الطلاق مع عتده

طلعت والا فلا ويقاس به
نظائره وبأن أوائل الاعيان
حكم مالو حلف لا يأكل
طعامه فاضافه

(كتاب الرجعة)

هي يقع الزام يجوز كسرهما
قبل بل هو الاكثر لغة المرة
من الرجوع وشرا عاردا
مطابقة لم تنال النكاح
بالشرط والاثنية والاصل
فيها الكتاب والاستدراج
الامة وأركانها مل وصيغة
ومرتجع شرط المرتجع
أهلبة النكاح لانها
كاشائه فلا تصح من كره
الحديث السابق ومرته لان
مقصودها الحيل والردة
تنافيه (بنفسه) فلا تصح
من صبي ويحتمل لقتضيهما
وتصح من سكران وسفها
وبعدت ولو بغير اذنولى
وسيد تغلبا لصكونها
استدامة وذكر الصبي وقع
في الدقائق واستشكل بانه
لا يتصور وقوع طلاق عليه
ويجيب بما اذا حكم حنبلى
بعتة طلاقه على انه لا يلزم
من نفي الشيء بلامكانه كما
مر أوائل الشفعة

قول الحنفى قال في الرض
الخ حق هذا ذكره بعد
قوله كتاب الرجعة

وما اشتق منهما (سبحان) لو روده في القرآن والاول في السنة فاضا من ثم كان أشهر من الاسماء بل هو بالاسنوي انه كلمة كائن عليه وتقصير صراحتها في كذا (وان (١٤٨) التزويج والتمسك كنايةان لعدم شهرتهما في الجملة سواء أتى بأحدهما وحده

كثرت جنسك أربع قبول بصورة العقد (وليتقلدها إلى أدنى تكاسح) حتى يكون صريحا لان الرد وحده المتبادر منه إلى الفهم ضد القبول نقد يفهم منه الرد إلى أهلها بسبب الفرق فاشتراط ذلك في صراحته خلافاً لما سبق ليقين ذلك الاحتمال وبه فارق عدم الاشتراط في وجعك مثلاً وقضية كلام الزوجه وأصلها ان الامساك كذلك لكن خزم البغوي كإقتلاه بعد عنه وأقره بنديك فيه (والجديده لا يشترط) لعدم جهة (الاشهاد) عليها بتاعلي الاصحاح في حكم الاستدانة ومن ثم لم يتجوز في ولا زوايا بل يندب لقوله تعالى فإذا بلغن أجلهن أي قاربن بلوغه فأسكنوهن بمسكن أو فاروهن بمسكن أو أشهدوا ذوي عدل منكم ومصره من الوجوب اجابهم على علمه هذا اطلاق فكذا الامساك ويسن الاشهاد أيضا على الاقرار بما في الصدق والوجوب من الانكار والاشهاد عليها (فصيرت كانه مع النية كاخترت وجعك لانه يستلزمها كاطلاق وزعم الأخرى وغيره ان المذهب عدم معيها مطلقا ونظرا منها أنسوجة كانت طلاق (ولا يتقبل تعديها) كراحتك ان شئت ولي يرفع من غير تحوي وان قلنا انها اعتمادا كاختيار من أسلم على أكبر من أربع ولا توقينا كراحتك شهرا واجعتك

اه عش (قوله وما اشتق منهما) مصرح هذا العطف ان التعليل ظاهر من كون المصدر بمن المصريح وهو خلاف ما شرح المنهج عبارة مع المتن وذلك ان ما مصرح وهو ودك في الوجود جعلت واجعتك لا أمسكتك الى ان قال في معناه سار ما اشتق من معاصرها كانت مراجعة الخ اه وشدي وعينه دعوى الصراحة احتمال كون ذلك العطف نفسه مبريا وقول الشارح لا يتقوى ونظرا منها أي الكناية أنسوجة الخ (قوله بل هو بالاسنوي الخ) ضعف عش (قوله انه) أي الامساك (قوله لعدم شهرتها) الى قوله خلافاً لما سبق في المتن (قوله ليتقلدها الى الخ) يظهر أن نية التي جعلت المصدر هنا لفظ الرد فغنى عن الاضافة أخذ من عدم اشتراطها بانه على الرد كلمة اه سدعش (قوله المتبادر الخ) خسران (قوله فاشتراط ذلك) أي الاضافة إلى الزوج (قوله لينسقي الخ) يتعاقب بقوله فاشتراط الخ (قوله ان الامساك كذلك) أي مثل الرد والمعتدانه لا يشترط في الامساك اضافة المبكر في حواشي المحلى واعتمد السباطي في حواشيه على المحلى اشتراط الاضافة اه سدعش (قوله لكن خزم البغوي الخ) يعتمد اه عش (قوله يندب ذلك) أي الاضافة إلى الزوج فيه أي الامساك (قوله ومن ثم يتجوز الخ) عبارة تأنق ولا يشترط رضا الزوج ولا رضوا لهما ولا يسدها إذا كانت أموسين اعلام سدها ولا تسقط الرجعة بالانقطاع اه (قوله بل يندب) أي الاشهاد (قوله على عدمه) أي عدم وجوب الاشهاد (قوله ويسن الاشهاد الخ) عبارة الغنى والتمانة فان لم يشهد احد لقب الاشهاد صدق اقراره بالجملة تنويف بوجوده فان اقر او لم يقر في العدة مقبول لقدرته على الانشاء اه (قوله مطلقا) أي نوى ألا اه عش (قوله ولو بلغن من غير تحوي) كاختيار الأخرى كذا في النهاية وهو محل تأمل فقد قال في الغنى والاسنى وينسقي كما قال الأخرى ان يقر بن النوى وغيره فيستفسر الجاهل بالعربية اه اللهم الان يثبت ان للأخرى كلام من متناهي ومن وقد يقال لا تغار لان صاحب التما يتوالى الشارح اعتمادا بعض بحث الأخرى وهو التفسير بل بن النوى وغيره في الاثبات بان المتن يتجوز في عدم الاستفسار المذكور لان الظاهر من جله ارادة التعليق ولهذا لم يتعرض الاحصاء فيما تقدم في الطلاق للاستفسار بالكتابة وهذا لا يثبت ان اعتبار الاستفسار هنا وفي الطلاق أميل الآن بطرد العرف عند عدم تامة استعمال المفتوح في التعليق فلا يبعد عدم اعتباره اه سدعش (قوله ولا توقينا) الى قول المتن يقتض في الغنى الاقوله وبه فارق الى ورد (قوله ولا توقينا الخ) مثل ما لو قال واجعتك مثلاً بلاضافة الى ظاهر أو مضمر لا يجوز فسلام من اضافة كانه كراحتك فلاته أو واجعتك أو واجعتك كاصح به المسو ردي وغيره وقوله واجعتك المضرب أولاً كراماً ونحوهما لا يضر في محقق الرجعة الان قصدهما دون الرجعة فيضير فحصل الرجعة فيما إذا قصد حسمهما أو أطلق فيستل احتياطاً لانه قد يبين ما لا يتصل به الرجعة فان مات قبل السؤال حصلت الرجعة لان اللفظ مصرح اه وماذا كره المتن أي من المتناهي والشرع من الصراخ هو ما ذكر في الرض وشرحه مع زيادة واجعتك المضرب أولاً كرام على ما تبين ومع مخالفة تالروض في صراحة الامساك تبعاً لاسنوي ثم قال في شرحه وقدم من كلامه ان مراخ الرجعة متحصرة فيما ذكره على ما تقرر فلا يتجوز في غيره ومصرح الاصل قال لان الطلاق صراحته موزة مع انه ازالة حل فالرجعة تأتي بخصه أولى اه ووافق ذلك قول الشارح أي ان يهر وتقصير صراحتها فيما ذكره وحديثنا لبعض في قول الشارح في الصراخ الخ متعلق بما قبل قول المتن والاصح ان الرد الخ لا يجمع ما ذكره المتن والشرح (قوله فاشتراط ذلك في صراحته خلافاً لما سبق الخ) كذا شرح مر (قوله بل يندب) أي الاشهاد لقوله تعالى فإذا بلغن الا بظواهر الآ يتطلب الاشهاد على المفارقة بشا (قوله كراحتك ان شئت ولي يرفع من غير تحوي) قال في الرض ولا يضر واجعتك ان شئت أو ان بلغن أن لا كسرها اه قال في شرحه قال الأخرى وينبغي أن يرفع من غير تحوي ويستفسر الجاهل بالعربية

ونظرا منها أنسوجة كانت طلاق (ولا يتقبل تعديها) كراحتك ان شئت ولي يرفع من غير تحوي وان قلنا انها اعتمادا كاختيار من أسلم على أكبر من أربع ولا توقينا كراحتك شهرا واجعتك

واستبدل من المتن عدم صحته جمع ميمته على مطلق احدى زوجة ثم قال راجعت المطلقان لا يشيل التحليل لا يشيل الاجهايم (والتحصيل بطبع كونه) وان قصده الرجعتان ابتداء النكاح لا يحصل بالاشغال وبه فاق حصول الاجازة والاضحية في زمن اختيار الان لا يحصل به كالنهي قبل ردعها اشارة الى انفسها السكينة فانها تحصل مع جميع كونها متفاد وديانها اخطا بقول في كونها كتابتين والاولى صريحة وكذا لو اتفق كافر اعتقدوه رجعتوا فاعوا النسا او اسوا انفسهم عليه كاتفرع في (149) للعقد الفاسد بل اولى ويختص الرجعة

بوطء او في البر ومثلها مستدخلة ماء المحرم على العقد اذا عده على غيرها والرجعة شرطها الله ولا يشترط على المعتد بتحقيق وقوع الطلاق عند الرجعة فلا يملك فيه فراسع ثمان وقوعه صحت كالزوج امة ابسه طائفا حياته فبان صحتها (طالقت) بخلاف الفسوخ لانها انما اُنبت في القسرات بالطلاق ولا الفسخ لدفع الضرر فلا يليق به ثبوت الرجعة والطلاق المقربه او الثابت بالبينه يحصل على الرجعي ما لم يعلم خلافه (بلا عوض) بخلاف الطلقة بعوض لانها ملكت نفسها بما بذلته (لم يستوف عدد طلاقها) فانما استوفى لم فصل الاجمال (بائنة العدة) فتستحق بعددها ويتردد النظر في اوقات الرجعة انقضاء العدد مخرج قولهم لو قال لها أنت طالق مع انقضاء عدتك لم يقع عدم صحتها الرجعة مستدخلة بانه مصرح به وذلك لفسخه تعالى بلفظ اجله فلا تعضلوه ان يشكوا

راجعت بغيره كذا فاصح الرجعة قوله باليهتم لان قوله ذلك معناه راجعت باقية صحتها اه ع (قوله واستبدل من المتن) أي واسطة القاعدة الالمانية اه وشدي وهي قول الشارع لانها يشيل التعاقب لا يشيل الاجهايم عداو المفسى ويقع من شروط الرجعة كونها لم تنقل طلاق احدى زوجة بمأبهم ثم راجع اوطا لهما ثم راجع احدهما لم تنص الرجعة اه (قوله عدم صحته جمع ميمته) يؤخذ من هذا انه لو راجع ميمته ثم اختارها الطلاق صحت اه سدعمر وتقدم عن سم ما وافقه (قول المتن ولا تحصل بفعل) ولا يحصل ايضا بانكار الزوج طلاقها اه نهاية (قوله) أي بالوطء من الشترى في الاول ومن البايع في الثاني (قوله) وبديانها الخاطا (ع) عداو المفسى (تنبيه) هل الكاينة بالثناء الوطئة كالكتابة اولا مقتضى كلام الشافعي الاول وبه يعقد اما الاخرى فتصح منه بالاشارة للمفهمة فان فهمها ككل أحد فصرحة او فطنون فقط فكتابتها بالكتابة بالفرقة لغرض فلا يأتى في الخلاف اه بحذف (قوله) او الاولى صريحة (ينبغي التفصيل سم ان لو هو كذلك لا شك كالمصرح به المفسى وهو ما دال الشارع ايضا الان تعبيره لا يتصلحون ثلاثة فكان الظاهر ان يقول في كون الكاينة كاتبة والاشارة صريحة او كاتبة اه سدعمر (قوله وكذا لو طء الخ) أي كالاشارة للمفهمة من الاخرى وطء الخ في حصول الرجعة بذلك صراحة النهاية وتخصيص بوطء الخ (قول المتن بوطء) أي وان لم تزل بكارتها بان كانت غفورا فلا ينقص عن الوطء في البر سم على ج اه ع (قوله ولو لولي البر) أي قوله ولا يشترط في النهاية والمفسى (قول المتن طالقت) أي ولو تعلق القاضي على المولى يكفي في تخليصها منه أصل الطلاق فلا يقال ما فائدة طء طلاق القاضي حسب حازن الزوج من المولى اه ع (قوله بخلاف المفسوخة) أي قوله المتن لم يحصل الخ في النهاية الاقوله ويردد النظر في ذلك وكذا في المفسى الاقوله ولان الفسخ في المفسوخة بما بذلته (قول المتن بلا عوض) وان قل لها أنت طالق طلقت فكيف ينفسك اه ع (قوله بما بذلته) الا على ما اخذ لبشيل خلع الاجنبى اه رشدي (قوله فان استوفى الخ) الفاعلة لتعليل لا للتفريع (قوله عدم صحة الرجعة) خبر مخرج قولهم (قوله وذلك) راجع الى قول المتن بائنة العدة (قوله فلا تعضلوه) أي تعضلوه اه ع (قوله فلا يقبض الرجعة) أي حقها (قوله ولو لم يلق بها) أي بعد الطلاق (قوله حلت الخ) أي وعتمت عليه الجماع بها مادامت طلاقا ولم يراجع حتى وضعت وراجع صحت الرجعة ايضا وقولها في عدته اه ع (قوله في عدة الحمل السابق الخ) وقول بالبقوة باقية الخ لم تنقض عدتها بالعمل هذه الصورة اللهم الا ان يجعل الباقى كلاما معطلا فاهل العدة اه مفسى (قوله لا ما ينفى الخ) عطف على قوله اما قبلها (قوله فبائنة العدة) أي خطا على الزوج بوطء اه مفسى (قوله أي قاله) أي قول المتن أو نقض ما تراقى النهاية (قوله قد كره) أي لم يستوف الخ (قوله اسلمت) أي واحترز زوجها على الكفر (قول المتن لا مريدة) وكذا الوارثة الزوج او اوارثا معا وما بعد ذلك انتقال أحد الزوجين الى دين متع دوام

اه (قوله وبديانها الخاطا الخ) كذا شرح مر (قوله الاول صريحة) ينبغي التفصيل كالطلاق (قوله) في المتن ويختص الرجعة بوطء او أي وان لم تزل بكارتها بان كانت غفورا كاهر ظاهر فلا ينقص عن الوطء في البر (قوله ولو لولي البر) أي ولا يرد على التعليل

ازواجهن فلو قبضت الرجعة بعد هذا عدل اجمع النكاح والمراد عدة الطلاق فلا وقتها فيها لم راجع الى ان يبق منها كما ذكره ويعلق بها ما قبلها فلو طلقت بشبهة غلبت ثم طلقها حلتها الى رجعت عدلتا لجل السابق على عدة الطلاق كل جماعا يبقين لا ما ينفى صورتهما فبما اذا طلقها فان بعد ذلك تمت رجعتها وان لم تنقض عدتها حتى تم طلقها لطلاق (عمل خل) أي قاله لان عمل الامر لجمع وهذا الكونه أهم يفتى عن لم يستوف عدد طلاقها فذكر ما يضاف (لا طلقتا حلتا فراجعتا) كقولنا اسلم بعدوا (مرتب) اسلمت بجدلان مقصود الرجعة فحل وخلف الزوج او دفعتا تنافيه

النكاح اه معنى **(قوله وصحت)** الى قوله فالاولى في المعنى **(قوله وصحت)** جملة المهرمة (الخ) أى دللوا
على التاميل اه سم وعبارة للمعنى (تنبيه) لا رده على الصغير جملة المهرمة فانها مصحفة مع عدم افادة
رخصته لعل الوطء لان المراد قبول نوع من الحبل وقد اختلفت في المصطلح **(قوله المتن واذا ادعت)** أى
المعتدلة بالغة الماتة أما الصغيرة والمتحدة فلا يقع الاختلاف معها لأنه لا حكم لقولهما اه معنى **(قوله)**
في أصله أى أصل الملاقاة **(قوله اذ من قبل)** أى قبل قوله فيش **(قوله في العكس الخ)** أى بان ادعى الانتضاء
وانكرت كان يقول ملكتك في رمضان الخ **(قوله لانها غفلت الخ)** فهلا صدقت بلا عين وان لم تستحق النفقة
بدونها اه سم **(قوله انهم يتقبلون الخ)** هذا الاستدراك بالنسبة للتعليل وهو التغلظ لا العمل اذ قولها
مقبول فلهما اه سم وعبارة الرشدى هذا استدراك على ما فهم من التعليل بالتغليظ من انها لا تقبل الا
فيما به تغلظ عليها اه **(قوله فالاولى التعليل الخ)** أى بدل قوله لانها غفلت الخ عش و سم **(قوله)**
ويتقبلون الخ عطف على قوله نعم يتقبلون الخ اه عش **(قوله فقلت)** الى الجعية عش **(قوله انهما)**
عدا الوفاة أى لعدم تصديقها وعل هذا في الاشارة في غيرها لان تزويجها التصديق فيها موقوف على هذا قوله
الا **(قوله الوارث)** فبمعادها الخ اه سم وسأني من الرشدى ما وافقه **(قوله وفيسده الغفلة)**
الخ معقد اه عش **(قوله واخذ منه الاذرى الخ)** اهل هذا الاخذ منه عين لان اوان تحققت بقاء العدة في البائن
لكنه لا ينتقل ليد الوفاة عش و سم عبارة الرشدى بوجه الاخذ ان قولهم تزويجها عدا الوفاة هو فرع عدم
قبولها في انقضاء العدة وقد قيد الغفلة بالرجعة فانتفى القبول في البائن ولعل الصورة انها ادعت انقضاء
العدة عن غير ان تفصل انها بالاقراء أو بالاشهر أو بالحل كقولها ظاهر كلام الشارح اما اذا ادعت شيئا من ذلك
فغيري فيسكنه المقرر كلامهم ويحتمل قبولها لما ظاهرا فراجع اه وقدر آفان سم ماوافق
الآثر **(قوله ماتت)** أى الرجعة عش **(قوله الوارث الخ)** أى حيث ادعى من يمكن فيه ذلك وقوله
فبمعادها أى من الحل والاقراء وقوله تصديق أى الزوج اه عش **(قوله المتن وادعى حل)** أى أو
مثبت كمال أو ناقص ولو منغفلوا بدين انفصال كل الحل حتى لو خرج بعضهم رجعوا بصحت الرجعة ولو دلت
ثم رجعوا ثم دلت آخره دون ستة أشهر صحت الرجعة ولا خلاف فيها ومعنى قال عش والاقرب انه يكفى في
صحة الرجعة بقاء الشعر وحده لانه يصدق عليه حدثا لم ينفصل بشيء من الرجم بشئ منه اه **(قوله)**
المتن اذا كان مكان وسأني بانهم يقول المصنف وان ادعت ولادة تام فامكانه الخ اه معنى **(قوله وصغيرة)**
الى قولها المتن واسقط في المعنى الاقوله عدة نالى المتن **(قوله وحدها)** أى الصغيرة **(قوله دون نحو نسب)**
الخ و فرق بان المراد غير مؤتمت في النسب وان الامتدنى بالولادة والى المتن اه معنى عبارة سم
أى فلا يقبل قولها فيها الايسة اه **(قوله لانها لم تغفل الخ)** لتعليل تصديقها بالنسبة لانقضاء العدة ولم يعمل
عدم قبول قولها في النسب والاستناد ممن ان الماتة لم ينفصل عنها فكان القياس القبول الان بغيرها لانها
النسب والى الامتدنى بالغير وامكنت اظلمة البينة على الولادة لم يقبل قولها فيها بخلاف انقضاء العدة لاعتدائها

(قوله لانها غفلت على نفسها الخ) فهلا صدقت بلا عين وان لم تستحق النفقة بدونه **(قوله فالاولى)** أى من
التعليل بانها غفلت على نفسها **(قوله تزويجها عدا الوفاة)** أى لعدم تصديقها وعل هذا في الاشارة في غيرها
لا يلزمها تصديقها فيه وقد يؤيد هذا قوله الا **(قوله الوارث)** فبمعادها الخ **(قوله واخذ منه الاذرى الخ)**
لعل هذا الاختصاص لان المعتدلة من بان لا تنتقل الى عدة الوفاة بل يقتضى هذا انه لا يلزمها عدا الوفاة وقول
يكن القول قولها انفا بغير انما فى عدة بان وهى لا تنتقل **(قوله فالأذى يقتضها)** كذا شرح حر **(قوله)**
دون نحو نسب) لا يقال هذا بخلاف ما تقرض الله اذا أتت زوجة ولها مكان لمحقولها ينتفى عنها لانها
بشره لانها تقع مخالفة اذ قال فبما اذا علم أنتم آتيتها وما هنا اذا أنكر آتائها به وهذا ظاهر لكنه قد
ينابى قبل التام اه **(قوله واستبدال)** أى فى الامة **(قوله دون نحو نسب وادعى)** أى فلا يقبل
قولها فيها الايسة

فوعان الخ كالنقل والخالوة
(واذا ادعت انقضاء عدة
أشهر) كقولنا آسنة أولم
تخص أصلا) وأكرسدت
ببينه) لرجوعه لاختلافهما
الى وقت الطلاق وهو يقبل
قوله في أصله فكذلك في وقت
اخذ من قبل في شئ يقبل في
صحته وانما صدقت بينهما
في العكس كطقتك في
رمضان فقلت بل في شوال
لانها غفلت على نفسها
بإطويل العدة طلبا من
تقبيل على بالنسبة لبقاء
النفقة قبل الاذرى التعليل
بان الأصل عدم الملاقاة في
الزمن الذي يدعيه زواج
استحقاق النفقة قبل هو
بالنسبة لحل نحو احتياط
ما تغفلت انتفى في حياته
لزمها عدة الوفاة ولا تزويج
وفسده الغفلة بالرجعي
وأخذ منه الاذرى قبولها
في البائن ولو ماتت فقال
وارثها انتقض وانكر
المطابق ليرثها فالذى يقصه
تصديق المطابق في الاشارة
والوارث فبمعادها ما كفى
الحية ولان الوارث يقوم
بقيام الورث الذى نحو
حقوق العرض كالحد
والنيسبوعلى ما فصلته
بجمل الحلاق بعضهم
تصديق بعضهم تصديق
الوارث (أو وضع حل لعدة
امكان وهى من تحصيل لا
آيسة) وصغيرة كإياها
وحدها اذ بانها تختلف

بمعادها (الا صرح تصديقها بيمين) بالنسبة لانقضاء العدة فقط دون نحو نسب وأدعى لانها لم تغفل على ما في وجهها اذا ادعى حكم

فسياني وأمالا يستواله غير نظامه لا يعجلان وكذا من لم يحض ولا يناسب إمكان حياه لانه نادر (ولاده - ولادته نام) في الصورة
الانسانية (فامكانه) أي أنه (سنة أشهر) عدديه لاهلالية كبحته الباقية أخذ ما يأتي في المائتين والعشرين (ولخلتان) واحده للولده
واحده للوضع وكذا في كل ما يأتي (من وقت) إمكان اجتماع الزوجين بعد (النكاح) لثبوت النسب بالإمكان وكان أنسه لذلك استنبطه
العلماء بما تعال كرم القوجين من قوته تعالى وجهه وفضله ثلاثون شهرا مع قوته وفضله في (١٥١) عامين (أو) ولادته حقا معقور فاشته

عشرون يوما عبروا بها
دون أربعة أشهر لان العبرة
هنا بالعدد دون الاهله
(ولخلتان) بمما ذكره
الصحيحين أن أحد كم يجمع
خاتمة في بطن أمه أو بعد
لومام يكون علقته مثل ذلك
ثم يكون متفصل مثل ذلك ثم
يرسل الملك فينفخ فيه الروح
وقدم على خورسما الذي
فيه اضرار بالنطفة اثنتان
وأربعون ليلة يبعث الله إليها
ملكاً يقصوها لانه أصبح
وخرج ابن الاستاذ بان يبعثه
في الأربعين الثالثة لتصوير
وبعد الأربعين الثالثة
لنفخ الروح فقط قليل وهو
حسن لكن يلزم عليه ان
لادالة في الخبر اه ويجاب
بان ابتداء التصوير من
أوائل الأربعين الثانية ثم
يستمر بظاهر شاغف إلى
تمام الثالثة حينئذ يرسل
الملك لنمائها وولادته والأم
يختلف باختلاف الأشخاص
وأخذوا بالآخرة لانه المتيقن
وحسنه فالأخرة في الخبر
واقعية على كل من هذين
الخواصين ثم رويت الرافعي
وأخرون صرحوا بان الولد
يصور في ثمانين وجعل
على مبادئ التصوير ولا

بما قصدت فيها اه عش (قوله فبأني) أي في المتن الآتي على الأثر اه رشدي (قوله فانما
لا يعجلان) أي فلا يصدان وينبغي ان يحصى في الامتثال نصفه في وقت دناء حله اه كان ادعت انما لحامل قبل
من المأس ومن يمكن إضافة الخلل الذي ادعت وضعفه اه عش (قوله لا يعجلان) كان الظاهر الثالث
(قوله إمكان حياه الخ) وهو العقد فحصل كلامه على الغالب اه معنى (قوله لانه) أي حياه (قوله
في الصور والانسانية) متعلق بالآثار أي ان المزايا عساه في الصورة الانسانية ان كان ناقص الأعضاء
رشدي وعش (قوله أي أنه) أي أقل مدة تمكن فيها ولادته اه معنى (قوله عدديه لاهلالية الخ)
قديم بعد هذا الأخذ كون الولد هنا في النقص الأشهر وهي في التسرع الهلالية ثم الولد بعد الامتداد فتعذر
جهادون الأشهر والحاصل انه يستبعد تقلباته لظواهر كلامهم وذكر كالذكر اه سدع (قوله
لوطه) ونحوه نهاية أي كاستدخال المني عش (قوله إمكان اجتماع الزوجين الخ) أي استحالة باقيل
عاده بخلاف العنفة اه رشدي (قوله ما استبطا العلماء الخ) أي فاذا كان خصه في عامين وهما قد لا يضاعف
كان الباقي ستة أشهر وهي مدة الحمل اه يعبري (قوله بمما ذكر) أي من وقت إمكان اجتماع الزوجين
بعد العقد معنى وسم (قوله فليرا الصعبي) فائدة لا وفي الجفة اماما واد الترمذي اذا انتهى الولد في
الجنة كان وضعه وجهه في ساعة كاشته في محمول على انه لو اشتهه لكان كمن لم يشته اه معنى (قوله
الذي الخ) مصفا لخبر وقوله اذ اسر الخ مراد اللفظ مبتدأ مؤخر وفي خبره وجهه الخ الذي (قوله بان يبعثه
الأربعين الثانية) أي الذي في خبره من وقته وبعد الأربعين الثانية أي الذي في خبر الصعبي (قوله ان
لادالة) اذ قد وجد التصور قبل مائة وعشرين اه سم (قوله وجواب) أي عن طرف ابن الاستاذ
رشدي (قوله لتسام) الأول اسقاطه لان يجعل هو مفعوله حصول وقته ولنفخ تحصيل (قوله
بالآخرة) وهو ما تنو عشرين (قوله وحسنه) نفس عنه قوله على كل الخ (قوله ولا ينافي) أي لا يخل
الذي كورما ذكره وهو ان ابتداء التصوير من أوائل الأربعين الثانية (قوله تخططط الخ) أي تصويره
كردي (قوله بمما ذكر) أي من وقت إمكان الاجتماع اه معنى لقوله الأول في قوله وأحال جمع في المعنى
(قوله شهادة القوايل) أي أربع منهن على ما يفهمه طلاقه كان كعبارة الشارح في العدد عند
قول المصنف وتنعض نصفه الخ فانما اكتفى بالاجبار بالنسبة للباقي فيكتفى بمقابلته كالمظهر أخذ من
قوله من غلب زوجها فاحضرها بعد لبعوثه ان تزوج باعنا اه ويمكن جعل ما هنا من اشتراط الأربع على
الظاهر كقولهم وقد ادعت ما كدون الباطن اه عش (قوله بان تطلق) الى قول المتن يعبر ما الاستمتاع
في النهاية (قوله ثم يحض الاكل) أي وما يولد ثم يظهر اكل أي خمسة عشر يوما اه معنى (قوله ثم
تنام) نعم العين من بابل ويجوز فقهم ان باب يقع كانه قد من عبارة المصباح اه عش (قوله لتبين
الخ) متعلق بقوله ثم تلعن الخ وقوله فليس بهذه العنفة أي لحظة الطعن في الحيض (قوله ولا تصح الرجعة
الخ) عبارة لفتي فلا تصح الرجعة لولا الخبر هاهنا ان نكاح الماطق كزواج أو هم كلام المصنف بخلافه اه
(قوله هذا) أي في المتن (قوله فلا تحسب) أي المبتدأة الطهر الذي طلقت فيه قرأ (قوله ولخطة) أي
(قوله بمما ذكر) أي من وقت إمكان اجتماع الخ (قوله ان لادالة) اذ قد وجد التصور قبل مائة وعشرين

بنال ما ذكره لان الثمانين مبادئ ظهوره وتساو كالأول بعدة أشهر تمام كجه وابتداء الأربعين الثانية بتساوي تخططه الخ في (أثر) ولادة
(مضعة بلا صورة) ظاهرة (فتشأنون وما ولخلتان) مما ذكره الخبر الأول بشرط هنا شهادة القوايل أنها أصل أدى والام تنقض بها (أو)
ادعت (انقضاءها) فان كانت حرة وتطلق في طهر فاقبل الإمكان اثنان وثلاثون يوما ولخلتان بان تطلق قبيل آخر طهرها فافترق ثم
تحض الاكل ثم تظهر الاكل فهذا زمان ثم يحض ويظهر كذلك فهذا ثالث ثم تلعن في الحيض انقضى الانقضاء فليس هذا المخطئ من العدة
فلا تصح الرجعة فيها وكذا في كل ما يأتي هنا في غير مبتدأة اما هي اذا طلقت ثم ابتدأها الحيض فلا تحسب لان الطهر الماحض يدم في طهر

الامكان في سببها ثمانية وأربعون يوما وخطة لانه زاد على ذلك خذوا ثل الحصى والعشر الاولين وتسقط الحفلة الاولى (أو) طلقت (في حصى) أو نفاس (فسيبوا زرعون يوما وخطة) فان تطلق أو حصىها أو نفاسها ثم طهر وتحيض أو فلها ثم طهر وتحيض كذلك ثم طهر الا ان ثم طهر في الحصى يكسر ولا يحتاج هنا الحفلة (102) الاولى لانها ليست من العدة (أو) كانت (أمة) أي يفرق وان قل (وطلقت في طهر خمسة عشر يوما وخفطان)

المعنى في الحصى اه معنى (قوله وتسقط الحفلة الاولى) أي لانها انما حبت فيما تقدم لانها قهر وما هنا لاقره لها قبل الحصى اه سم وعبارة للمعنى وعش لاحتمال طلاقها في آخر حرم من ذلك الطهر اه (قوله أو طلقت) أي حرمي معتادة أو مبتدأة اه معنى (قوله بان تطلق آخر حصىها الخ) أي بغير فرض انما طلقت آخر الخ اه عش عبارة للمعنى بان يعاقب طلاقها بآخر حرم من حصىها الخ (قوله يكسر) أي لتبين ان القضاء فليست هذه الحفلة من العدة الخ (قوله لانها ليست من العدة) أي وكذلك الحفلة الثانية (قوله يكسر) أي لمعاقبته اه وشدي (قوله بان تطلق الخ) في معاقبته اه اه عش (قوله ثم لخطة) أي الحصى (قوله يكسر) أي انفسن قوله لانه زاد على ذلك الخ (قوله أو طلقت) أي أمثوله بغير معتادة أو مبتدأة اه معنى (قوله بان تطلق الخ) في معاقبته اه ايضا اه عش عبارة للمعنى كان يعاقب طلاقها بآخر حرم من حصىها الخ (قوله ولو لم تطل الخ) عطفت على مقدم عبارة للمعنى هذا كالمعنى في اذا كره قولك مذكر هل كان طلاقها في حصى أو طهر الخ (قوله حل على الحصى) أي حرم كانت أو أمة اه عش (قوله لانه لا يحوط الخ) أي الحل على الحصى (قوله الحرة والأمة) عبارة للمعنى والنهاية والمراد به كانت أو غيرها الخ (قوله في حصىها) عبارة للمعنى في دعوى انقضاء عدتها بان في مدة الامكان اه (قوله ان آمنن) سذكر محترزه (قوله وان غادلت) أي امتدت (قول المتن ان لم تغافل عائدات) بان لم يكن لها عدة مستقبعة في طهر وحيض أو كانت مستقبعة فيما أول لم يكن لها عدة أصلا اه معنى (قول المتن دائرة) كأنها معصية معارضة اه (قوله وهو ظاهر) عبارة للمعنى وذلك لقوله تعالى ولا يحل لهن أن يكسبن من ماله في أنفسهن أرسلهن ولانه لا يعرف الا من جهتها فصدقت عند الامكان فان كذبها الزوج وحلفت فان نكحت حالف وثبتت الرجعة اه سم (قول المتن) وكذا ان خالفت بان كانت عادت بالبراءة أكثر من ذلك لان دعوتها مخالفتها لمادون لمعنى الامكان فتصدق اه معنى (قوله وتختلف الخ) راجع لما قبل وكذا وما بعده كقول صريح صريح المعنى (قوله ودراجها) عبارة للمعنى وثبتت الرجعة اه (قوله وتسلع الخ) الروابي الخ عبارة لما ورد في سوابه اذا دعوت انقضاء عدتها بالاقراءه وكذا عادت حاضا وطهر اسألت هل طلقت باثنا وأطهر ا فان ذكرته أحدهما سأل هل وقع في أول أم آخره فان ذكرته سأل هل هو يظهر ما وجبه حساب العارفين في ثلاثا فاعلم ما ذكرته من حصى وطهر وأول كل منهما وأخره فان وافق ما ذكرته من انقضاء العدة ما وجبه الحاسبين عادت في الحصى والطهر صدقت باليمين الا ان كذبها الزوج في قسده عادت في الحصى والطهر فذكر أكثر مما ذكرته فبهما أو في أحدهما فله فعلها لجواز كذبها وان لم وافق ما ذكرته من انقضاء العدة ما وجبه الحارفين لم تصدق في انقضاء العدة انتهت اه وشدي وقوله ونظيره المحرف من وطبق (قوله ودراجها) أي دعواها أي لا تلتزم واحتمال شبهة لها في ادعته اه عش (قوله وان استمرت الخ) أي لان استمرارها يثبت دعوى الانقضاء الا ان اه سم (قوله الزوج) الى التبيين للمعنى (قوله وهي غير حامل) سذكر محترزه (قوله ولو لم تعدد عدته) ومعولاه مع (قوله وتسقط الحفلة الاولى) أي لانها انما حبت فيما تقدم لانها قهر وما هنا لاقره لها قبل الحصى (قوله حل على الحصى الخ) عبارة شرح الروض قال الماوردي ما أخذت بالاقراءه وهو أنه طلقها في الطهر وقال شخص الضمير أسعدت بالاقراءه لا تفزع من عدتها الا سبق قال الاذري في الزرع كسب وهو الاحتياط والمواب اه (قوله في المتن دائرة) كأنها بمعصية معارضة (قوله وان اختمرت) أي لان استمرارها يثبت دعوى الانقضاء الا ان

طهرها وحصىها وتختلف بعد التهمة أكثر الفساد ولو ادعت بدون الامكان دون ثم تصدق عند الامكان وان استمرت العلم على دعواها الاولى (ولو وطئ الزوج (وجبته) بالمال كفى خطبه وهي غير حامل ولو لم تعدد عدته (واستأثرت الاقراء) والا لشهر و آخر الاقراء فليقبلها (من وقت الفراق من الوطء)

كله الواجب عليها (راجع فيما كان في) فان وطئ بعد طهر أو شهرة فله الرجعة في أربع أشهر بدون زاد ولو حلت من وجه دخل فب
ما بين من عدة الخلاف وانقضت عدتها بالوضع والرجع عليه كاستدراك في العدد (١٥٣) فلا رجعة عليه ما عدا أنه لا استئناف في

العلم حرام اه عمن أي كإتيان في المتن (قوله كإتيان) أي الاستئناف (قوله بعد طهر) أي في ذات
الزنا أو شهرة أي في ذات الشهر اه عمن (قوله ولو حلت) أي عبادة الخبيث وشرع التمتع ولو أحلها
بالوطء واجها مالم تلد ولو وقع عدتها على من لم يجهنم اه (قوله وله الرجعة) أي إلى الوضع اه عمن
(قوله فلا بد) أي تقر به على قوله كاستدراك في العدد والظاهر المستعمل في الرجعة على الوضع (قوله
ففي خاتمة) أي مودة الخلق من الوطء (قوله أما وطء الحامل) اه أي الزوج (قوله ويصرف) أي
اعتبار تمام النزاع اه (قول المتن ويصرف) أي أن وطئ فلا بد (قوله وفي ذلك المرأة) اه معنى
(قوله أي الرجعة) أي قول المتن ويصرف في النهاية وكذا في المتن أي قوله وقول الزوج في المتن (قوله ولو
بجرد النظر) عبادة الخبيث وطء وغيره معنى بالنظر ولو بلا شهوة كما يقتضيه كلام الروضة اه (قوله
وتسببه بعلا) أي الذي استحبه على جواز الاحتجاج بها اه معنى (قوله لا تستأنف) أي حل الاستمتاع
اه عمن (قول المتن فان وطئ فلا بد) عدل الزوج من الكبر وطء الرجعة قبل أو تجماعها من معتقد
تحرره وأطال في بيانه اه سم عبارة عمن ويبنى أن يكون الوطء صغيراً لا كبيراً اه (قول المتن
ولا يضر) بالبناء للجهل وقوله وغيره الخ أنما سمى على الغير بعد في النزاع في الوطء لا يقيم نعم إن يقال
لي يضر على الوطء لأنه قيل أنه رجعة مختلفة اه عمن (قوله حتى النظر) لا يفيق ما في هذه العبارة
والأقال النهاية بلها من مقدماته اه (قوله وذلك) راجع إلى الاستثناء (قوله والشاقق يبرهن الحسنى
الخ) هذا مستكمل مع قولهم لا يبرهن الاعتقاد التصريح اه ورشدي عبارة سم هذا في غاية الاشكال ولازم
عليه تعزير من وطئ في تكاثر بلائ أو بلا شهوة من اتباع أي بنفسه أو مالك وتزعم حتى صلى وضوءه
لا يتقيه أو قد من فرجه وما إلى ذلك وتضامها قليل وقت فبعضه ثم تغيره أو يستعمل أو ترك قراءة
الفاتحة خلف الامام وكل ذلك في غاية الاشكال لا دليل له وما أظن أحداً يقوله وأما القاصدة التي ذكرها
فعلى تسليم أن أصحاب الصرحوا بها فبعض فرضها في غير ذلك وأمثلة وبالجملة فالوجه الاحتجاج بأدلة
عبادتهم من أن معتقداً حل كالحق لا يضر اه عبارة عمن بعد ذكر كلام سم المذكور
وتعيينه منها أنقل عن الثعلب أن العمد التصريح بما قاله سم وقرئ بين حد الخبيث إذا شرب النبيذ
وبين عدم تعزير على وطء الطاعة ترجيحاً بان الوطء عديم رجعة فلا يضر عليه كإني إذا نكح بلائ ورفق
الشاقق لا يحد ولا يضر اه عبارة الجعري بعد ذكر كلام الشارح الموافق لنهاية والزيادة نفسها
وتأخره سم وعش واحداً أن العبرة بقصد الطاهر والقاضي معا وانما عذر الشاقق الخبيث الشارب
لأنه يسمع أنه يعتقد أنه لا بد من ضعفه تدر اه (قوله بانهادة) أي قاعدة أن العبرة بقصد الطاهر لا
(قوله فليبدل الخ) هذا التقيد لا يخص من الاشكال لأنه إذا فرض أن المرفوع إليه يعتقد تغيره فهو يبرز

(قوله في المتن ويصرف الاستمتاع الخ) عدل الزوج من الكبر وطء الرجعة قبل أو تجماعها من معتقد
تحرره وأطال في بيانه اه سم عبارة عمن بعد طهر أي كإتيان في المتن (قوله كإتيان) أي الاستئناف (قوله بعد طهر) أي في ذات
الزنا أو شهرة أي في ذات الشهر اه عمن (قوله ولو حلت) أي عبادة الخبيث وشرع التمتع ولو أحلها
بالوطء واجها مالم تلد ولو وقع عدتها على من لم يجهنم اه (قوله وله الرجعة) أي إلى الوضع اه عمن
(قوله فلا بد) أي تقر به على قوله كاستدراك في العدد والظاهر المستعمل في الرجعة على الوضع (قوله
ففي خاتمة) أي مودة الخلق من الوطء (قوله أما وطء الحامل) اه أي الزوج (قوله ويصرف) أي
اعتبار تمام النزاع اه (قول المتن ويصرف) أي أن وطئ فلا بد (قوله وفي ذلك المرأة) اه معنى
(قوله أي الرجعة) أي قول المتن ويصرف في النهاية وكذا في المتن أي قوله وقول الزوج في المتن (قوله ولو
بجرد النظر) عبادة الخبيث وطء وغيره معنى بالنظر ولو بلا شهوة كما يقتضيه كلام الروضة اه (قوله
وتسببه بعلا) أي الذي استحبه على جواز الاحتجاج بها اه معنى (قوله لا تستأنف) أي حل الاستمتاع
اه عمن (قول المتن فان وطئ فلا بد) عدل الزوج من الكبر وطء الرجعة قبل أو تجماعها من معتقد
تحرره وأطال في بيانه اه سم عبارة عمن ويبنى أن يكون الوطء صغيراً لا كبيراً اه (قول المتن
ولا يضر) بالبناء للجهل وقوله وغيره الخ أنما سمى على الغير بعد في النزاع في الوطء لا يقيم نعم إن يقال
لي يضر على الوطء لأنه قيل أنه رجعة مختلفة اه عمن (قوله حتى النظر) لا يفيق ما في هذه العبارة
والأقال النهاية بلها من مقدماته اه (قوله وذلك) راجع إلى الاستثناء (قوله والشاقق يبرهن الحسنى
الخ) هذا مستكمل مع قولهم لا يبرهن الاعتقاد التصريح اه ورشدي عبارة سم هذا في غاية الاشكال ولازم
عليه تعزير من وطئ في تكاثر بلائ أو بلا شهوة من اتباع أي بنفسه أو مالك وتزعم حتى صلى وضوءه
لا يتقيه أو قد من فرجه وما إلى ذلك وتضامها قليل وقت فبعضه ثم تغيره أو يستعمل أو ترك قراءة
الفاتحة خلف الامام وكل ذلك في غاية الاشكال لا دليل له وما أظن أحداً يقوله وأما القاصدة التي ذكرها
فعلى تسليم أن أصحاب الصرحوا بها فبعض فرضها في غير ذلك وأمثلة وبالجملة فالوجه الاحتجاج بأدلة
عبادتهم من أن معتقداً حل كالحق لا يضر اه عبارة عمن بعد ذكر كلام سم المذكور
وتعيينه منها أنقل عن الثعلب أن العمد التصريح بما قاله سم وقرئ بين حد الخبيث إذا شرب النبيذ
وبين عدم تعزير على وطء الطاعة ترجيحاً بان الوطء عديم رجعة فلا يضر عليه كإني إذا نكح بلائ ورفق
الشاقق لا يحد ولا يضر اه عبارة الجعري بعد ذكر كلام الشارح الموافق لنهاية والزيادة نفسها
وتأخره سم وعش واحداً أن العبرة بقصد الطاهر والقاضي معا وانما عذر الشاقق الخبيث الشارب
لأنه يسمع أنه يعتقد أنه لا بد من ضعفه تدر اه (قوله بانهادة) أي قاعدة أن العبرة بقصد الطاهر لا
(قوله فليبدل الخ) هذا التقيد لا يخص من الاشكال لأنه إذا فرض أن المرفوع إليه يعتقد تغيره فهو يبرز

(قوله في المتن ويصرف الاستمتاع الخ) عدل الزوج من الكبر وطء الرجعة قبل أو تجماعها من معتقد
تحرره وأطال في بيانه اه سم عبارة عمن بعد طهر أي كإتيان في المتن (قوله كإتيان) أي الاستئناف (قوله بعد طهر) أي في ذات
الزنا أو شهرة أي في ذات الشهر اه عمن (قوله ولو حلت) أي عبادة الخبيث وشرع التمتع ولو أحلها
بالوطء واجها مالم تلد ولو وقع عدتها على من لم يجهنم اه (قوله وله الرجعة) أي إلى الوضع اه عمن
(قوله فلا بد) أي تقر به على قوله كاستدراك في العدد والظاهر المستعمل في الرجعة على الوضع (قوله
ففي خاتمة) أي مودة الخلق من الوطء (قوله أما وطء الحامل) اه أي الزوج (قوله ويصرف) أي
اعتبار تمام النزاع اه (قول المتن ويصرف) أي أن وطئ فلا بد (قوله وفي ذلك المرأة) اه معنى
(قوله أي الرجعة) أي قول المتن ويصرف في النهاية وكذا في المتن أي قوله وقول الزوج في المتن (قوله ولو
بجرد النظر) عبادة الخبيث وطء وغيره معنى بالنظر ولو بلا شهوة كما يقتضيه كلام الروضة اه (قوله
وتسببه بعلا) أي الذي استحبه على جواز الاحتجاج بها اه معنى (قوله لا تستأنف) أي حل الاستمتاع
اه عمن (قول المتن فان وطئ فلا بد) عدل الزوج من الكبر وطء الرجعة قبل أو تجماعها من معتقد
تحرره وأطال في بيانه اه سم عبارة عمن ويبنى أن يكون الوطء صغيراً لا كبيراً اه (قول المتن
ولا يضر) بالبناء للجهل وقوله وغيره الخ أنما سمى على الغير بعد في النزاع في الوطء لا يقيم نعم إن يقال
لي يضر على الوطء لأنه قيل أنه رجعة مختلفة اه عمن (قوله حتى النظر) لا يفيق ما في هذه العبارة
والأقال النهاية بلها من مقدماته اه (قوله وذلك) راجع إلى الاستثناء (قوله والشاقق يبرهن الحسنى
الخ) هذا مستكمل مع قولهم لا يبرهن الاعتقاد التصريح اه ورشدي عبارة سم هذا في غاية الاشكال ولازم
عليه تعزير من وطئ في تكاثر بلائ أو بلا شهوة من اتباع أي بنفسه أو مالك وتزعم حتى صلى وضوءه
لا يتقيه أو قد من فرجه وما إلى ذلك وتضامها قليل وقت فبعضه ثم تغيره أو يستعمل أو ترك قراءة
الفاتحة خلف الامام وكل ذلك في غاية الاشكال لا دليل له وما أظن أحداً يقوله وأما القاصدة التي ذكرها
فعلى تسليم أن أصحاب الصرحوا بها فبعض فرضها في غير ذلك وأمثلة وبالجملة فالوجه الاحتجاج بأدلة
عبادتهم من أن معتقداً حل كالحق لا يضر اه عبارة عمن بعد ذكر كلام سم المذكور
وتعيينه منها أنقل عن الثعلب أن العمد التصريح بما قاله سم وقرئ بين حد الخبيث إذا شرب النبيذ
وبين عدم تعزير على وطء الطاعة ترجيحاً بان الوطء عديم رجعة فلا يضر عليه كإني إذا نكح بلائ ورفق
الشاقق لا يحد ولا يضر اه عبارة الجعري بعد ذكر كلام الشارح الموافق لنهاية والزيادة نفسها
وتأخره سم وعش واحداً أن العبرة بقصد الطاهر والقاضي معا وانما عذر الشاقق الخبيث الشارب
لأنه يسمع أنه يعتقد أنه لا بد من ضعفه تدر اه (قوله بانهادة) أي قاعدة أن العبرة بقصد الطاهر لا
(قوله فليبدل الخ) هذا التقيد لا يخص من الاشكال لأنه إذا فرض أن المرفوع إليه يعتقد تغيره فهو يبرز

تحرره لأن الحسنى يرى على والشاقق يبرهن الخبيث إذا فرغ اه وان اعتقد حله علماً بالقاعدة فكيف مع ذلك نعم المتن باطلاً فلا يقيده إذا
رفع لمعتقد تغيره أيضاً (ويجب) عليه الوطء (مهر مثل أن لم يراجع)

لا شبهة ولا يتكرر بشكر الوطء كما علم محاسن تبيال التشطير لاتحاد الشبهة (وكذا) نجب لها (ان) اجمع على الذم به لان الرجعة لا ترفع اثر
الطلاق وبه قال ما لا بأس اجدناه من وطئها ثم ادر المقتض لا لان الاسلام رفع اثر الطلاق لا قال الرجعة تزوجها فاجاب من كان يستأنف
اجاب عن ذلك بانها لم ين وانه حال الطلاق ليست وجبت له رجعة لان الرجعة لا ترفع اثر الطلاق بل قال الرجعة لا ترفع اثر الطلاق بل قال الرجعة لا ترفع اثر
وطئها (منها) وطلاقها ووطئها (١٥٤) فلو قال له مطلق رجعة وغير مطلقة كذا وجب طلاق الرجعة وكذا قال بل

امراة في عصمتي كاتمة
أخذنا من اطلاقهم ان
الرجعية زوجة في حقوق
الطلاق لها واما في بعضهم
في ان وضعت وان على
عصمتي فلم تضع الا وهي
رجعية لانها لا تطلق لانها
ليست على عصمتي فلا ينافي
ما قلناه لانقضاه عدتها
بوضعه فان ارادتها لا
تطلق وان وضعت لا
تنقض به عدتها فبعدم
كلامهم الا ان يجعل على
انه اراد العصمة الحقيقية
ولا تأثر بها بما جرى الى اتمام
في ذلك لان التبادر اليها انما
ليست بزوج بل ينظر او
ذلك فكذلك مستلثنا
(ولان) منها (او) يتواردان
أي الزوج والرجعية كما
قدمه لان الرجعية زوجة
في هذه الاحكام الخمسة بنص
القرآن كالمصر عن الشافعي
وسبأني انه لا يثبت حكم
الظهار والابلاء الا بعد
الرجعة (واذا دعي) والعدة
منقضية جهالة حالة (رجعة)
فيها فانكرت فان انقضاه
على وقت الانقضاء كروم
الجمعة والقرار اجبت يوم
النجس) مثلا (فقال تبيال

معتقد الخ ل ا أيضا كما صرح به فلا يصح المحصر في قوله الاعتقد قصر به ولو مضى به عزز بكسر الزاي وجعل
معتقد قصر به فانه زال الاشكال وان كان خلاف ظاهر المتن والمعنى حيث دل على الوطئ الا الحاكم الذي
يعتقد القصر به فانه بعز الزاي سواء اعتقد القصر به أو اطل اه سم وفيما هنا مخالف قول الشافعي أيضا
عبارة عرش قوله فليقتل الخ معتمد اه (قوله الشبهة) عليه لوجوبه المثل وفي قوله تأمل عبارة المعنى
لانما في تحريم الوطء كالمختلفة في الكفر فكذلك في المهر اه (قوله به) أي بالتعليل (قوله منها) أي
الرجعية (قوله ولو عالج) الى قوله وكذلك في المعنى والى قوله واما قول بعضهم في النهاية (قوله طلق
الرجعية) أي كغيرها اه عرش (قوله ان وضعت وان على عصمتي) ونعم فان طلق اه كردى
(قوله انما لا تطلق الخ) مقرر القول (قوله فان اراد) أي البعض (قوله ان يجعل) أي البعض للعراق
الذكر على انه اراد الخ أي للعراق على ارضه في حال العصمة (قوله في ذلك) أي في مسئلة البعض اه
كردى (قوله لهما) أي الرجعية (قوله ذلك) أي المعتد اه كردى (قوله في مسئلة) وهي قوله
كل امراة في عصمتي فهي طالق (قوله كاتمة) أي في جعل خطاب الاجنبية في كرهنا تسمية الاحكام
الرجعية واشار الى قول الشافعي رضي الله عنه الرجعية زوجة في نجس آيات من كتاب الله تعالى أي آيات
المسائل الخمس المذكورة وسكت عنها من وجوب نفقة كرهه في كتاب النكاح اه معنى (قوله كاتمة)
أي في جعل بيان جعل الطلاق اه كردى (قوله المتن فان انقضاه) وقت الانقضاه الخ مراد بانها مطلقا
على عدة تنقض مثلها باشر او ابراءه او جعل ولم ير الاتفاق في مسئلة الانقضاه لان دعوى الزوج الى رجعة
يوم النجس مانع من اوقاف مسئلة الاتفاق اه معنى (قوله انما لا تطلق الخ) الى قول المتن قلت في النهاية والمعنى
الامساك بعبارة (قوله المتن فان تنزل في السابق الخ) أي سواء كانت بالاشهر أو بغيرها بدعي اذ سبق
بالدعوى وان كانت العدة بالاشهر او بغيرها بدعي اذ سبق بالاشهر وان كانت العدة بالاشهر ولا ينافي ذلك
ما تقدم من تصديق انكاره انقضاه عدة الاشهر وتصديقها في انقضاه عدة الاشهر او بغيرها بدعي اذ سبق
الاختلاف في انقضاه العدة وبما بين من غير دعوى رجعة وبما في الاختلاف في سبق الى رجعة الانقضاه
وعدم سبقها لا يصح الاتفاق على الانقضاه وقرر ظاهر بينهما وهذا كله ظاهر وانما نهت عليه لان رأيت
من اشتهر عليه ذلك واستشكل أحد الموضعين بالآخر فليتناهل اه سم (قوله على أخذ ذلك) أي وقت
الانقضاه أو وقت الرجعة اه عرش (قوله ان عدتها انقضت) ظاهر وانما يخاف هنا على البت وعليه ما
لغيره بين ما تقدم حيث كتب في معنى العلم وقد يقرر بان العين السابقة على نفى الرجعة التي هي
ان المرفوع اليه بعد تقديره فهو بعز بكسر الزاي وجعل معتقد قصر به فانه زال الاشكال وان كان خلاف ظاهر المتن
والمعنى حيث دل على الوطئ الا الحاكم الذي يعتقد القصر به فانه بعز الزاي سواء اعتقد القصر به أو اطل اه سم
الحل (قوله المتن فان تنزل في السابق الخ) أي سواء كانت العدة بالاشهر أو بغيرها بدعي اذ سبق
سابق بالدعوى وان كانت العدة بالاشهر او بغيرها بدعي اذ سبق بالاشهر وان كانت العدة بالاشهر ولا ينافي ذلك
ما تقدم من تصديق انكاره انقضاه عدة الاشهر وتصديقها في انقضاه عدة الاشهر او بغيرها بدعي اذ سبق

السنن) مثلا (صدقت بيمينها) انما لا تعلم انما رجعتها على وقت الانقضاه والاصل عدم الرجعة قبل (أو)
اتقيا (على وقت الرجعة) كروم الجمعة (وقالت انقضت النجس وقال بل) انقضت (البيت حديق بيمينها) انما انقضت يوم النجس لانقضاء
على وقت الرجعة والاصل عدم انقضاه العدة قبله (فان تنزل في السابق) بل اتفاق على أحد ذلك (فالاصل رجوع سبق الدعوى) لاستقرار
الحكم بقرئ السابق (فان ادعت الانقضاه) ولا تادعي رجعة قبله صدقت بيمينها) ان عدتها انقضت قبل الرجعة لانها لم يمسف بادعائه
وجب ان تصدق بيمينها فلهذا انقضت بيمينها حيث هو موضع قوله انما

(أوداعها فإسئل انتضاءه)
 للعدة (قوله) بترأخ عنه
 بل إنما واجعت (أعده
 صدق) بيمينه واجعها
 قبل انتضاءها لأنه لما سبق
 بأدعائه لموجب تصديقه لأن
 ملكها فصحت ظاهره فرفع
 قولها بذلك لقوا ومثل
 ذلك ما لو لم الترتيب دون
 السابق منبها فليست هو
 أمثالان الأصل بقاها للعدة
 قال ابن حنبل والمراد سبق
 الدعوى بنتها كما قال
 اسمعيل الحنفي يظهر
 من كلامهم أنهم لا يريدونه
 ووجه الزكشي قال
 الظاهر أن مرادهم أهم من
 ذلك تبعه أوزعتو غيره
 هذا كما ذكره في تنكيح والأذن
 أقام بنتها لم جفت قبل
 الانتضاء فهي زوجته
 وإن وطئها الثاني ولها عليه
 وطئهم مثل فان لم يقمها
 فله تعليقها وإن لم يقبل
 أقرها له على الثاني ولا تسمع
 دعواه عليه على الأوجه لأن
 الزوجين حاشي زوجة
 ولوامة لا تدخل تحت الد
 وفيما إذا أثرت أو نكحت
 غاف نقرم لم مهر المثل
 لأنها سالت باذنها في نكاح
 الثاني أو بتركها بين
 الأول وبين حكمه ولو ادعى
 على مزوجته أن لمزوجته
 فغلت كئت زوجتكم

فعل الغير وهما على انتضاء العدة وإن تدبكه قبل الرجعة اهـ سیدمر (قول المتن أوداعها) أي سبق
 وأدعى رجعتها قبل الانتضاء لعدم مخالفت بل واجعت بعده أي انتضاء العدة اهـ مغني (قوله) بترأخ
 وقفا الشيخ الأسي والمغني وخلفا للنهاية بانه ثم ما ذكر من إطلاق تصديق الزوج فيها إذا سبق هو ما في
 الروضة كالشرح الصغير وهو المتعمد وإن ذكر في الكبير عن القفال والبغوي والتوفيق بشرط تراض
 كلامه أنه فان اتصل به فهي المصدق اهـ (قوله ومثل ذلك) أي في تصديقه اهـ عس (قوله) ما سلم
 الترتيب (الخ) عبارة المغني فان اعترف بترتيبهما أو أشكل السابق فسدد الزوج بينهما لأن الأصل بقاها للعدة
 ودلالة بترتيبها لو عترفوا اهـ (قوله) يعلف هو أيضا قد توفى في تصور ربه مع عدم علمه بعبارة
 الروض وشرحه وان اعترف بترتيبهما أو أشكل السابق فضى له لأن الأصل بقاها للعدة ولا يترجح جهة انتهت
 وصيغة المبادي ولا يعلم ترتيب الأمرين ولا تعلم السابق فالأصل بقاها للعدة ولا يترجح جهة انتهت وسأني
 في كلام الشارح أنهما موقوفان على ما سبق ولا يسمع دعواه عليه على الأوجه متوفى حاشي الصحة لم
 مانصه قوله ما لو لم الترتيب أي بين المدينين اهـ ولعله بحسب ما فهمه ولا يوافق ما مر عن الرض
 والنياب اهـ رشدي ولم يظهر لي وجه عدم الموافقة عليه لأسلي ولغير (قوله وقال اسمعيل الحنفي الخ)
 أشار الشهاب الرمي في حاشي شرح الرض إلى تخصيصه اهـ رشدي (قوله لا يريدونه) أي عندنا حكم
 (قوله) وجه الزكشي الخ معتمد اهـ عس عبارة المغني وهذا هو الظاهر كما قاله الزكشي اهـ (قوله)
 أهم من ذلك) أي من أن يكون عندنا حكم أو غيره ولو كان التفسير من أحد الناس اهـ عس (قوله) هذا
 كله) أي قول المصنف واذ الذي والدعوى متضمنة الخ (قوله) إذا لم تنكح) أي لم تتزوج بغيره عس (قوله) وإن
 وطئها الثاني) غايه (قوله) ولا تسمع دعواه عليه على الأوجه) تنسلا للمغني والنهاية بغيرها ما إذا نكحت
 غيره ولو ادعى مطلقها تقدم الرجعة على الانتضاء للعدة الدعوى بها عليها وهل له الدعوى على الزوج لانهما
 حاشيته وفرأته أو لهما فيعلم أن الزوجها وإن من اثنين فادعى أحد الزوجين على الآخر في نكاحه
 فان دعواه لا تسمع عليه إلا الوجه الأول كما جرى ما بين المقر وأجيب عن النقاش بأنهما لم ينعقدان على
 أنها كانت زوجة فلا دخل بينهما فمما وقع على هذا ما يبدأ بالدعوى عليها ولو ادعى عليه فان أقام بنته بعد عامان نكحها
 سواء بدأ بها أم لم يأنه لم يكن معه بنته بدأ بها في الدعوى فانكرت فله تعليقها فان حلفت فمقتض دعواه
 وإن أثرت له لم يقبل أقرها على الثاني ما دامت في عصمته لتعلق حقها فان رآه الحق بقوموت سلب الأول
 وقيل رآه الحق الثاني يجب عليها لا ولهم مهرها العجالة وإن بدأ بالزوج في الدعوى فانكرت صدق بيمينه
 وإن أقره أو نكح من البين وحلف الأول البين المردودة بطل نكاح الثاني ولا يسمعها الأول حينئذ لا
 يقر لها أهـ أو انصد بندك لهما ولو ادعى الثاني ما دامت في عصمتها لم يقر لها الأول ولا يسمعها إن كان بعد
 الدخول ولصفتها إن كان قبله اهـ (قوله على الأوجه) والمعتمد في الدعوى على الزوج اهـ عس (قوله)
 لأنها أحالت الخ) فتبيناهم فلم تأذن بازوجت بالاجوار لم تكن لا تفرم شأ اهـ سم ومورد كونها
 في غير الدلالة لا في انتضاء العدة وبقاها من غير دعوى رجعتها وانما في الخلاف في سبق الرجعة
 الانتضاء وعدم سبقها إلى الامتناع على الانتضاء فمرفق ظاهر بينهما وهذا كله ظهر وانما انتهت عليه
 لا في أيسر منه عليه بذلك وأشكلا أحد الزوجين بالآخر فله أمل (قوله) بترأخ عنه) وكذا أدونه
 مر (قوله ما لو لم الترتيب) أي بين المدينين (قوله) ولا تسمع دعواه عليه على الأوجه) اعتمد في الرض
 سبب الدعوى عليه فقال له الدعوى علم وكذا على الزوج اهـ رة كرفي شرحه أن ترجع ذلك من
 زيادته وإن عدم السماع هو المناسب خبره إذا تزوجها ولو كان من اثنين فادعى أحد الزوجين على الآخر
 سبق نكاحه قال وقد يجب عليه نكاحه منتهى ما قلناه من أنها كانت زوجة للأول بخلافها اهـ وأقول تقدم في
 عدم السماع على الآخر في سنة الأولين تفصيل وإرجع (قوله لأنها أحالت الخ) فتبيناهم فلم تأذن

زوجت بالاجبار مع كونها مطلقة طلاقا رجعيان تستدش لماء المهر ثم أو بطأها أو البر أو في القبل ولم
 تزلب بكارتها اه عش (قوله جعلت زوجة الخ) ان خلفا تلم يطلق ثمانية ومعنى (قوله ثم جعله الخ)
 عبارة ما هنا يتوهم في الرض نعم ان أقرت أولا بالنكاح الثاني أو أذنت فيه لم تنزع عنه ذكره البغوي وأشار
 إليه القاضي وكذا البقعي فقال يجب تقييده بما إذا لم تكن المرأة أقرت بالنكاح بل هي تحت يد مولد لا تثبت ذلك
 بالبيئة فان وجد أحد هما لم تنزع منه زما اه قال الشيدى قوله ولا تثبت ذلك أى إقرارها اه وقال
 عش قوله فان وجد أحد هما أى لا تقرر أو الأذن في النكاح اه (قوله على ما إذا لم تعترف الخ) أى لا
 فنيه نظير التفصيل للمار في قوله فان أقام بينة بالرجعة الخ وهو ان المان أقامت بينة بالطلاق سقطت دعواه
 وان لم تقمها فلا تخلفه فان خلفت تعزمه مهر المثل وان أقر أو نكل وحلفت سقطت دعواه وان لم تحلف
 تعزمه مهر المثل (قوله أو قاله عقب قوله) هذا يحتمل زوجه السابق بتراخ وتركه مر اه سم (قوله)
 لان الانقضاء الى المتن في النهاية (قوله ولا يشك الخ) عبارة المغنى فان قيل قد ذكر في الرخصة وأصلها في
 العبد ما يخالف ما ذكر في التزويج وهو في الأصل موطلة لها وانما يختلف في التقدم منه فقال لا تثبت قبل الإعلان
 في الرجعة فقال بعد منظر ان انقضاء على وقت الولادة صدق الزوج بينهما ان انقضاء على وقت الطلاق صدقت
 بينهما وان لم يقع على شيء بل قال كانت الولادة قبل الطلاق وادعت العكس صدق بينهما مع انه ركن البابين
 واحد وهو التسليم بالأصل لأجيب عن الشق الأول بأنه لا يخالف فيه بل عمل بالاصل في الموضعين وان كان
 المصدق في أحدهما غير في الآخر عن الثاني بأنهما جازا انقضاء على الحمل للعمية قبل انقضاء العدة ثم لم
 يقع انقضاء قبل الولادة فيقوى فيسبب الزوج اه (قوله ماهر) أى من التفصيل في قول المصنف وإذا
 ادعى والد العدة منقضاء الخ اه عش عبارة الكردى قوله ولا يشك ماره وهو قول المتن ان انقضاء على
 وقت الانقضاء على الخ والاشكال بشقين أحدهما على مسئلة الاتفاق والآخر على عدمه وقوله فالعكس ماهر
 أشاروا الى الشق الأول من الاشكال وجوابه قوله وذلك لان اتحاد الخ وقوله وان يقع الخ إشارة الى الشق الثاني
 وجوابه قوله لا يقع ههنا الخ اه (قوله فاذا انقضاء على أحدهما فالعكس ماهر الخ) كان الولادة هنا
 نظير الانقضاء ثم وعند الاتفاق ثم على الانقضاء المصدق مع انه عند الاتفاق هنا على الولادة وهو المصدق
 والطلاق هنا نظير الرجعة ثم وعند الاتفاق ثم على الرجعة هو المصدق مع انه عند الاتفاق هنا على الطلاق هي
 المصدقة اه سم (قوله فاذا اتفقا على وقت الولادة) أى كيوم الجمعة قال طلقت السبت فالعدة باقية
 ولي الرجعة فقال بل طلقت الخميس وقوله أو الطلاق أى كيوم الجمعة قال الولادة الخميس وقالت السبت
 بان زوجت بالاجبار ولم تكن لا تفرم نسباً (قوله ثم جعله الخ) في شرح الرض نحو هذا التفسير
 البغوي والبقعي فقال نعم ان أقرت أولا بالنكاح الثاني أو أذنت فيه لم تنزع عنه ذكره البغوي وأشار إليه
 القاضي وكذا البقعي فقال يجب تقييده بما إذا لم تكن المرأة أقرت بالنكاح بل هي تحت يد مولد لا تثبت ذلك
 بالبيئة فان وجد أحد هما لم تنزع منه زما اه قال الشيدى قوله ولا تثبت ذلك أى إقرارها اه وقال
 عش قوله فان وجد أحد هما أى لا تقرر أو الأذن في النكاح اه (قوله على ما إذا لم تعترف الخ) أى لا
 فنيه نظير التفصيل للمار في قوله فان أقام بينة بالرجعة الخ وهو ان المان أقامت بينة بالطلاق سقطت دعواه
 وان لم تقمها فلا تخلفه فان خلفت تعزمه مهر المثل وان أقر أو نكل وحلفت سقطت دعواه وان لم تحلف
 تعزمه مهر المثل (قوله أو قاله عقب قوله) هذا يحتمل زوجه السابق بتراخ وتركه مر اه سم (قوله)
 لان الانقضاء الى المتن في النهاية (قوله ولا يشك الخ) عبارة المغنى فان قيل قد ذكر في الرخصة وأصلها في
 العبد ما يخالف ما ذكر في التزويج وهو في الأصل موطلة لها وانما يختلف في التقدم منه فقال لا تثبت قبل الإعلان
 في الرجعة فقال بعد منظر ان انقضاء على وقت الولادة صدق الزوج بينهما ان انقضاء على وقت الطلاق صدقت
 بينهما وان لم يقع على شيء بل قال كانت الولادة قبل الطلاق وادعت العكس صدق بينهما مع انه ركن البابين
 واحد وهو التسليم بالأصل لأجيب عن الشق الأول بأنه لا يخالف فيه بل عمل بالاصل في الموضعين وان كان
 المصدق في أحدهما غير في الآخر عن الثاني بأنهما جازا انقضاء على الحمل للعمية قبل انقضاء العدة ثم لم
 يقع انقضاء قبل الولادة فيقوى فيسبب الزوج اه (قوله ماهر) أى من التفصيل في قول المصنف وإذا
 ادعى والد العدة منقضاء الخ اه عش عبارة الكردى قوله ولا يشك ماره وهو قول المتن ان انقضاء على
 وقت الانقضاء على الخ والاشكال بشقين أحدهما على مسئلة الاتفاق والآخر على عدمه وقوله فالعكس ماهر
 أشاروا الى الشق الأول من الاشكال وجوابه قوله وذلك لان اتحاد الخ وقوله وان يقع الخ إشارة الى الشق الثاني
 وجوابه قوله لا يقع ههنا الخ اه (قوله فاذا انقضاء على أحدهما فالعكس ماهر الخ) كان الولادة هنا
 نظير الانقضاء ثم وعند الاتفاق ثم على الانقضاء المصدق مع انه عند الاتفاق هنا على الولادة وهو المصدق
 والطلاق هنا نظير الرجعة ثم وعند الاتفاق ثم على الرجعة هو المصدق مع انه عند الاتفاق هنا على الطلاق هي
 المصدقة اه سم (قوله فاذا اتفقا على وقت الولادة) أى كيوم الجمعة قال طلقت السبت فالعدة باقية
 ولي الرجعة فقال بل طلقت الخميس وقوله أو الطلاق أى كيوم الجمعة قال الولادة الخميس وقالت السبت
 بان زوجت بالاجبار ولم تكن لا تفرم نسباً (قوله ثم جعله الخ) في شرح الرض نحو هذا التفسير

فعلقتني جعلت زوجة
 لانرارها كذا الخ
 وأما الذي في رددة لا
 وتوجها ثم جعله على ما إذا لم
 تعترف الثاني ولا مكتمولا
 اذنت في نكاحه قال فان
 ادعى ما بان قالت انقضت
 عدتي مع قوله واجعتك أو
 قاله عقب قوله كأنه
 الرافعي عن جمع فأقرهم
 (صدقت) بينهما (واقه
 أهل) لان الانقضاء بعسر
 الأشهاد عليه بخلاف
 الرجعة ولو قال لا أعلم سبقا
 ولا عمة فالأجل قبله العدة
 ولاية الرجعة ولا يشك
 ماهر بقوله سم في أوله
 ولما هنا اختلاف في السابق
 انهما ان انقضاء على وقت
 احدهما فالعكس ماهر
 فاذا انقضاء على وقت الولادة
 صدق أو الطلاق صدقت

وذلك لاتحاد الحكمين بالعمل بالاصل فيهما وان كان المصدق في أحدهما غير في الآخر وان لم يتفق احدهما على الزوج لاتفاقهما على اتصال العصمة قبل انقضائه بعد تزوج لم يتفق عليه قبل الوالد فتعوي جانب الزوج (ومضى ادعاءها بالعدة باقية) جهه حادثة بضل (صدق) اقدرته على انشاء ما بعد العدم وقد انكرت خمس اصلها في المرد فتجاءعوا وظاهر المتزانه لا عين عليه مطلقا لكن قال الماوردي ان تعاقب به حق لها كان وطهرا قبل اقراره بالرجعة لا عين عليه وخالق غيره انه لا عين حلقه والذي (١٥٧) يقصده بناء لحلقه على ان اقراره هل يجعل

انشاء المرد رجعة وهو ما سبقه الاسوي وقصده عن نص الام اوله لا يقي على حقيقته وهو ما صرح به الامام واعتداه الادعاء والاطرافه فغسل الاول لا وجه لحلقه وعلى الثاني لا عينه (ومضى انكرتها وصدقتم اعترفت بها قبل ان تنكح (قبل استرقاقها) لانها لم يحدث حلقه لم اعترفت به وقالوا فلو ادعت انها بنت زنا او اختمن وضاع ثم رجعت وكذبت نفسها لا يقبل منها باذعانها تأييدا لمطمة فكان أقوى وبان الرضاع يتعلق بها فالظاهر ان التمسرة به لا عن ثبت وتصدق على الرجعة فانها قد اشتر بها ثم تشعرو بان النكاح قد يستعصب العدم الاصل بخلاف الابتناء لا يصدر الا عن اثبت بصيرة غالبا فامتنع الرجوع عنه كثر الاقرار قاله الامام وبنى عليه انما لو ادعت ان طلقها فانكرت وسكت عن اليمين خلقت ثم كذبت نفسها لم تقبل وان امكن لاستناد قولها الاول الى اثبت ولنا كذا الامر بالمعوي

اه سم (قوله وذلك الخ) توجب لعدم الاشكال عس وكردى (قوله لاتفاقهما الخ) هذا توجب لاطلاق تصديق الزوج مع التمسك بالتفصيل هنا بين سبق الدعوى بعلمه اه سم (قول المتن متى ادعاهما) أى الرجعة وانكرت والعدة باقية ما اتفاقهما لم يتوهمنى (قوله اقدرته على انشاء) الى قوله واطلق غيره في النهاية (قوله مطلقا) أى تعاقب به حق لها لم لا (قوله وقصده عن نص الام) جزمه الرض اه سم (قوله اولها وما صرح به الامام الخ) وهذا هو الراجح منها في معنى وأى يكون اقرارا او يبنى عليه انه ان كان كذا لم يحل له باطنا عس (قول المتن متى انكرتها) أى ولو عندنا كم (فرع) قال الاثني عشر في بسط الاول اخبرنا المطلقان صدقتم انقضت ثم كذبت نفسها لو ادعت انقضاه والمدة محتملة زوجه في الحال اه عس (قول المتن متى انكرتها الخ) قال في الرض عقبه صدقوا وانكرت غير المبررة الا قبل المذلول أو بعد المذلول بغير رضاها كفى شرحه ثم اعترفت بغير رضاها اه ورفق في شرحه بينها بين مسئلة المتن اه وبأنه في الغنى ما وافقه (قول المتن وصدقتم) أى ما تقدم اه معنى (قوله لانها عذبت) الى قوله وان النكاح في الغنى والى قوله ولو طلق في النهاية (قوله مطلقا الخ) لان الرجعة حق الزوج غير يتوهمنى (قوله وصدقتم) طيف تفسير (قوله فانها قد اشتر بها الخ) مجازة للمعنى فانه رجوع عن نفى والى لا يبرهن ان يكون عن علم فان قيل رد على هذا الجواب ما لو انكرت غير المبررة الا في النكاح وكان انكرها قبل المذلول لم يبرهن بغير رضاها ثم اعترفت بها كما قد ثبت لم يقبل منها مع ان النكاح لا يجب ان يبنى على اذاعتها كما ان كذبت بغير دليل ان الانسان يخلف على نفى فعله على البت كالاتيان وردد النكاح بغير مطلقا بل يكون تحديده اه (قوله وبني عليه) أى على قوله وبان الخ اه عس (قوله وان امكن) أى بان تنسب المطلقا وزوجها من غير تحقق (قوله ولنا كذا الامر الخ) فثبت ما قبله وقع التنازع على الرجعة عندنا كم وصدقتم في انكارها لا يقبل تصديقه باذعان وهو خلاف ما اقتضاه المطلق قول المصنف ومضى انكرتها وصدقتم الخ وعليه فالعالم بان النكاح هو القول عليه اه عس (قوله فقالوا واحدة الخ) أى المطلقة التي اوفعتها واحدة (قوله كذا يا با الخ) أى تناف (قوله لا تنسب له) أى رجوعها (قوله وهذا) أى بكل من التعديلين وقوله مع ما يأتى الى قوله لان المراد الخ (قوله رد قول الانوار الخ) وقد يقال ان قول الانوار هذا انما يبرهن ما قدمه بقوله وبني عليه انما لو ادعت الخ الآن يفرض بما يأتى عن سم بانه لا خلف هناس الزوج (قوله فانكرت وحلف) أى الزوج (قوله تقبل) لعل من فوائده عدم القبول ثم الانطاب بالفتنة وانما لو انما تره اه سم (قوله فقل من ذكرها) أى هذه المسئلة وحكمها (قوله ذلك) أى المطلق

طلقت الخ ليس وقوله أو اطلاق أى كرم الحنفية وقال الولادة الخ ليس وقالت البت (قوله لاتفاقهما الخ) هذا توجب لاطلاق تصديق الزوج مع التمسك بالتفصيل هنا بين سبق الدعوى بعلمه اه سم (قوله متى ادعاهما) أى جزمه الرض (قوله أولا) اعتماد مر (قوله الى المتن متى انكرتها الخ) قال في الرض عقبه صدقوا وانكرت غير المبررة الا قبل المذلول أو بعد المذلول بغير رضاها كفى شرحه ثم اعترفت بغير رضاها لم يقبل منها اه ورفق في شرحه بينها بين مسئلة المتن فرفق في ادعاء ان الزوج شرط في النكاح دون الرجعة ولا يختر ان النكاح اذا قلح بها كان كالاتيان بغير دليل ان الانسان يخلف على نفى فعله على البت كالاتيان (قوله فامتنع الرجوع عنه الخ) كذا شرح مر (قوله فانكرت وحلف) أى الزوج ثم كذبت نفسها لم تقبل لعل من عندنا كم ولو قلح فقالوا لا بد من ثلاث ثم صدقتم بثلث فانص عليه جزمه في الاقرار ووجه السبكي كما يأتى عن ولده قوله لا يثبت الطلاق بقوله ان قبل رجوعها ولا يثبت الا بطلان به حق الغير هو مذهب ما ياتي يوم اتفاقهما على انما لو ادعت انقضاه صدقتم قبل ان رجعت قيل ينتصر رد قول الانوار لو ادعت الطلاق فانكرت وحلف ثم كذبت نفسها لم تقبل باليمين ولو ادعت ان زوجها طلقها لانها لم تجز بغير قتل من ذكرها ولا يبرهن رجوعها انما لم يثبت تسبب ذلك في وجهها من غير تحقق انتهى

ويزيد ما مر به من السبكي و يفرق بين هذا وعدم قبوله وجوهها فنبا عن الامام بان كذا الحكم فسد بالدعوى والخلف ومن رضع
 اقربته بانه يحاط بالحرم المأثري بما يحاط بالغيره وانه قد تنسب ذلك لزوجه من غير تحقيق يحصل خلاف الرضاع لا تفرقه الا من تحقق اولاً وان
 قوى فادفع ما نسب اليه القاسم من قبولها على ان بعضهم يحتج بانها اقربت رضاعاً ثم ادعت انه دون الخس أو بعد الحولين وقالت فلتبصر ما
 قبلت وأقرب ولله الحلال في رجل تزوج امرأته فولد لها ولها ولدان فادعت انه فأكثرت الاذن فثبت القاضي النكاح وأمرها بالتكثير فامتنعت
 ثم مات الزوج فزعمت بان لها بعد الرجل زوجاً المطالب بها لم يولد له ولد وفي فوايد النتائج السبكي عن النص انه لو اقرب بطلاق زوجي وادعت انه
 ثلاث ثم صدقتوا كذبت نفسها قبلت (١٥٨) فإذا مات ورثته كافاه أبي فتاويه ولا تفرق لاعتبارها بالثلاث لان الشارع الغافل قال

أبي فتاويه أنه لا يورثها
 فادعت أنهم ثلاثة ثم رجعت
 وزوجت منه غير محلل
 فلا اقرب بثبوته وجبته
 والارث انتهى ووافقه
 قول أبي روعة في فتاويه
 ذكره شافيه طلاقاً ثلاثاً
 فانكرتم اباكم ابيز انهما
 في العود اليه لا يحلل الا
 ان كذبت نفسها قبل
 الاذن فلو ادعت الفليل
 فكذب بام أو اذ القديما
 لا بد أن يصدقها و يظهر
 أنه لا يحتاج للنفقة
 بالتكذيب ثم والصدوق
 هنا بل يكفي في الظاهر
 بالاذن ثم والصدوق هنا
 لتبينهما بالتكذيب والتصديق
 ومرة في النكاح أنه لو قال
 هذين زوجي فانكرت ثم
 ماتت رجعت ورثته (واذا
 طلق دون ثلاث وقال
 وطنت على الرجلين أو أكثر)
 وطاه (صدقت بهن) أنه
 ماوطهن ولا رجعة ولا نفقة
 لها ولا سكنى لان الأصل
 عدم الوطء وانما قبل

الثلاث (قوله عن السبكي) تنازع فيه الفعلان (قوله بالدعوى الخ) أي منها اه سيعبر (قوله بالخلف)
 أي ونكول الزوج فانه بقوى جانبها وفي مستأق الأنوار والبلقيني لأخلافها اه سم (قوله وعن رضاع
 الخ) كذا في النسخ بين عطف على عن الامام ولا يصح ما به (قوله القاسم) أي في مسألة الباقيني (قوله
 وافتى ولله) أي البلقيني (قوله انهما الخ) متعلق بقوله وافتى ولله الخ (قوله انها ثلثة) أي الطائفة التي
 أوقعها بالخلاف (قوله ثم) أي في القيس وقوله هنا أي في القيس عليه (قول المتن وطنت) أي زوجتي قبل
 الطلاق ما بقروني (قول المتن صدقت الخ) فإذا خفت لاصدقها وتزوجت حالاً اه معنى (قوله انه
 ماوطئها) أي قوله هذا في صدق في المعنى الاقوله وبه فارق إلى وليس له والى الباب في النهاية الا ذلك القول
 وفيه محالته ولو كانت في رجعة لم يفتقر إلى رجعة وانما في الرجعة كان القول قولها بما يجزئها حيث
 صدقت ولو كانت حرة لا قول سندها على المذهب المنصوص وقال آخرون في مطالقة بانقضاض عدتها فراجحها
 مكذبها أو لا ومصدقها ولا مكذبها ما هم اعترفت بالكذب بان قالت ما كانت تنقضت قال رجعة يصح عنه لم يضر
 بانقضاض العددة ولو ماتا أخبر عنها ولو حال إلى رجعة تزوج ولو بنائه من انقضاض العددة لزمه اخباره قاله في
 الاستقصاء وفي سؤال الاخير قولان والظاهر عدم لزوم اه (قوله أنه) أي لو طوعه الجوارح بتأني دعوى الخ
 (قوله واديس الخ) أي في مسألة المتن (قوله وليس الخ) أي ويجزم عليه ذلك ان تنقض عدتها اه معنى
 (قول المتن وهو مقر لها الخ) أي يدعوا وما أهله لا بد أن يصفه اه معنى (قوله امتنع من قبول
 نفسه) يعني نعمت أي بان قال لا لا تحقق فيما اشيا لكونه العاقل بعد الوطء وقالت هي بل ان النصف لكون
 العاقل قبل الوطء فالعين شريكة امعش (قوله لزوم) يتنازع المفعول من الزام والضمير المستتر الزوج
 والزم هو القاضي (قوله أي عليه) أي النصف لها أي الزوجة تفسر لادعاء (قوله بطريقه) بمعنى
 بالليل والنفس فيه وتوله بان تلطف الخ ثم وبطريقه (قوله أي الزوج والجارية) متعلق بيلتلف
 (قوله فان سمع) أي الزوج على الاستماع

(كتاب الايلاء)

(قوله مصدراً إلى) الخ قوله ولا يأبى عنه لثبوت النهاية الاقوله والمعاقب إلى الصبي (قول المتن حلف زوج الخ)

فروا عدم القبول بان لا طالب باللف فتقوانه لو مات ثم تزوه (قوله بالدعوى والخلف) أي ونكول الزوج
 فانه بقوى جانبها وفي مستأق الأنوار والبلقيني لأخلافها (قوله انه لو اقرب بطلاق زوجي أي قبلت) هذا
 ووافق لقوله السابق ولو طلق وقال واحد فو قالت ثلاث الخ (قوله الا ان اراد ان) كذا في الروض وشرحه
 والراجع من مزادته هنا وصرح به الاسوي ونقله عن ترجيع الزاني في الاقرار اه

(كتاب الايلاء)

دعوى عين ومولته اثبت النكاح وهي تريد تزوجه بدعواها والاصل عدم مزجه وهذا قد تحقق الطلاق وهو يدعي
 مثبت الخ رجعت قبل الطلاق والاصل عدمه به فارق ما مر قبل فصل قال أنت طالق وأشاروا بسبعين وليس له نكاح أخذوا بالأول سبع سوها
 مؤاخذته بالقرار (وهو مقر لها بالمره فان قضته فلا رجوع له) لانه مقر باستحقاقها الجعد (والا) تمكن قضته (فلا تطلب الا بالنصف) لا تزورها
 أنما لا تصح غير ذلك وأخذته ثم اقربت وطئتم نأخذ النصف الا تخولوا بقرار ان من هذا في صدق من أمانع امتنع من قبوله منه فافترم
 بقوله أو اقرارها منه أي عليه كمالها بطريقه بان تلطف القاضي بنظر ما مر في الكافة فان سمع فليقر أن القاضي يقسمه لا يعطيه بانصفاً
 ونوقض النصف الا أن قضت به الصلح أو البات * (كتاب الايلاء) * مصدر إلى أي حلف (هو) افتحا الخلف وكان طلاقاً في الجاهلية فغير
 الثيم عن حكمه منعه بانه (حلف زوج يصح طلاقه) بانه أوصفه كياناً في الاعيان

أَوْجِبَ أَلْهَقَ بِذَلِكَ عَمَلِي
(الَيْتِمُ مِنْ وَطْأِهِ) أَيْ
الزَيْتُونُ وَرَجْعُهُ مُصْغَرُهُ
لِاحْتِمَالِ الشَّافِ وَمَجْرَمُهُ
لِاحْتِمَالِ الصَّالِ الْخَوَصْرُ
وَمُصْغَرُهُ يَشْرُطُهَا لَاقِي
سِوَاهُ أَلْأَلَى الْفَرْجِ أُمُّ
أَلْهَقَ وَسِوَاهُ أَقْدَبُ الْوَطْءِ
الْحَالِ أُمُّ سَكَنٍ لَاقِي
(مَطْلَقًا) بِأَنْ يَشْفَعَهُ
وَكُنْ أَنْ تَقَالَ أَيْدَى وَحَسَنُ
أَمُوتَ أَنَا أَوْ زَيْدٌ أَوْ قَوْفٍ
وَالْوَرْدُ عَلَيْهِ لَانَّهُ لِقَبْعَاهُ
كَزَانِدٍ عَلَى الْإِرْعَتِ وَقَالَ
الْأَطَامُ بِمَقَالِ أَرْدَتْ شَهْرًا
مِثْلًا لِدَنْ (أَوْ قَوْفٍ) أَرْبَعَةٌ
أَشْهُرٌ وَلَوْ لَهْفَةً لِقَوْفٍ
عَالَى الَّذِي يُوَفِّي مَنْ
بِأَمِّهِ الْآلَةَ وَفَائِدَةُ كَوْنِهِ
مُكَافِئَةً لِزَادَةِ الْخَطِّ مُتَعَمِّقٌ
تَعَزُّزُ الطَّلَبِ فِيمَا لَحْظَلِ
الْإِبْلَاءِ بِمَضْمَنَاتِهَا أَلْمَوْلَى
بِأَيَّامِهَا وَأَسَاسُهَا الْوَطْءُ
الْمُدَّةُ الْمَكْرُورَةُ تَخْرُجُ
بِالْوَرْدِ حَتَّى يَسُدَّ أَوْ أَوْحِي
فَهُوَ مَحْضٌ عَيْنٌ كَمَا فِي
بَعْضِ طَلَاغِهِ الشَّامِلِ
لِلْمَكْرَنِ وَالْعَبْدِ وَالْكَافِرِ
وَالْمُرِيضِ يَشْرُطُهَا لَاقِي
وَلَامُ هَلَقٍ فِي السَّرِيضَةِ نَهْ
عَلَى حَسْبَةِ الْوَرْدِ وَهِيَ الْهَيْجَةُ
طَلَاغُهَا فِي الْجِلْهِ الصَّيِّ
يَجْنُونَ وَالْمَكْرُورُ بِدَمْنَةٍ
الَّتِي لَا تَقَالُ عَادَةُ الْإِنْفِصَالِ
بِقُدْرَتِهِ الْعَاجِزِ مِنَ الْوَطْءِ
خَيْرٌ حَسْبًا وَأَشَالِ

و مع من يحكى بالعربيه من عربى بالبحر ان تعرف للمعنى كذا بالطلاق وغيره اه مغبى (قوله أو بما
الحق بذلك الخ) أى من علم ما يدل التزم على امتناعه من الوطء خوفا من زوم التزم بالوطء قال له
عدى الزواجر الايلا من الكبار ثم قال عدوى لهذا من الكبار غير بعيد وان لم أرس ذكره اه لكن
نقل عن الشارح انه صغير فهو أقرب له عش (قوله أى الزوجة) أى ولأمة اه سم (قوله ولورجبة)
ولا تضرب للمدة الا بعد الرجعة اه عش (قوله وصغيره) قاله الزركشى وضم الباء الموحدة والشارح فيها
قال فى الارزاق أى المضرب فلا تضرب للمدة الا بعد الشفاء اه وقامه ان لا تضرب للمدة الا بعد
تخلل الشك فيه اه نهاية وفى سم عن شرح الروض منه (قوله المتن مطلقا) قلت اضرب محذوف
أى اتماعا طاعة غير متعبد وفى معناه إذا كان قدوة أو أبا اه مغبى عبارة السبعه يجوز ان مراد
المصنف المطلق أى من التبدل فى ظهوره فى أربعة أشهر ثم ينقطع عند الجماعه حتى
يأبى إلا لا تعين فهو التبعين ملحوظ فى المقابل اه (قوله ولا رطب) أى على جمع الحد وظاهر
راجع الى ما يبدو وكذا يجعلوا لكن رجعا للمعنى أى قوله أو حتى آمن الزهر فترتب قوله الشارح لانه
لا يستبعد الخ أى فى النفوس (قوله دين) أى ان كان الحجاب بالطلاق كما هو ظاهر اه رشبى
المن أوفى أو ربعة أشهر) قال البغوى فى هذه الاشهر لا يخلو لحاف لا ياب وماذا تنوعش يوما يصحكى
الحال بالانه مول فاما مضربوه فلا يمول بذكر العدد من الالهة أو بعضه اثنين حيث ذكره موليا
قالوا لم أرس تعرضه اه سم وقال النهاية والاربعة فلا يخلو لحاف لا يمول ما تنوعش يوما يصح
يكوهه وليبالا ذالغالب عدم كالأربعة فى كل شهر نقص تعقنته مول اه وقال عش فليجبت
الاربعة كمول على خلاف الغالب تبين عدم صحة الا بالامتناع على النية العبرة بما فى نفس الامر اه (قوله
ولو بخله) أى قوله و يلمنننى فى النفسى (قوله يزلون من نسائهم) وغياب على الا بلا مهابين وهو أنما
يعدى على لانه ضمن معنى البعد كما قالوا يزلون بعد من أنفهم من نسائهم مغبى ونهاية (قوله فائدة
كوه الخ) مبتدأ وخبر وقوله انما الخ كان الاولى والمراد بكوهه موال الخ عبارة للمعنى بعد كمال فضاء والاولى
انه شال كلام الامام أى انه يكفي بزيادة طاعة نسيم المطالبة بحول الخ انما الا يذكو كلام اللورى أى انه
لا يكون موليا الا بالحافضى فوق اربعة أشهر زمان ينأت فيه المطالبة على الخ الا يذكو الا ترى انه قوله قالوا انه
لا يمول اربعة أشهر فاما مضربوه لانه لا يمول اربعة أشهر فانه ليس بمول كما سأتى مع انه يأتم بذلك ثم
الا يذكو على الرجوع الى الروضة اه (قوله ويومض عين) أى وليس الا يذكو فليس له المطالبة بالوطء بعيد اربعة
أشهر ومنى وطنى جنب وزمى التزمه اه عش (قوله ويضع طلاقا الخ) أى يخرج بجمع الخ المصعب
الخ (قوله المسكران) أى المتعدي بسكره ولفظى اه مغبى (قوله وللمعاق الخ) عبارة فى الخ والمراد به
يضع طلاقه فى الجملة لدخول ما لو اذ وقع عليه طلاق فأتى طلاق قبضه لثما وفرغ على انسداد باب
الطلاق فانه زوج لا يضع طلاقه هذه المدة وتوقع ذلك يضع الاثمه اه (قوله فوضو جبال) ولو حلف
زوج المشرقة بالمغرب لا يملئها لم يكن موليا كالا لانه من صغيرة وقال البغوى يكون موليا لا احتمال الوصول
على خلاف العادى ولا تضرب الا بعد اجتماع ولولا لم تدأوس لم من مردن فقدضى تنفعوا العين فان جعلهما
الاسلامى للعدة وكان تدوين المدة اكرم من اربعة أشهر فهو موليا الا انلا انه نهاية ونزوله ولفظى

لأن ذلك كله يسمى عينا تناولها الحلف بالله تعالى وبغيره فسميته الآية والحلفان فيها اشتمل عليه الإجماع من الأئم بجملة الحلف بالله واجب وإن كان الحلف بالله ولا نه يمتنع من الوطء خشيتان يزعم القزعة كالممتنع من (١٦١) في الحلف بالله تعالى خشية الكفاة

(٢١ -) (شرفانی و ابن قاسم - خامن)
 سرین: او (مراد) متعلقہ (غلبہ) عولی (الاحم) لاجلہ لا بعضی (الربیعہ) تفتقر (المطلب) تہ نام (ائمہ) متعلق (الابناء) دون خصوص (ائمہ) الاہل (السلام)

بل بحث انه فوقة لان هذا لا يرفع بالوجه وقيل ينظر الخلاف في أصل ما ذكره وخرج بقوله فواته ما لو حذفه بان قال فلا وطنك فهو بلا عطفها
 لأنها بمن واحدة اشتملت على أكثر من أربعة أشهر وبمصلحة ما لو فصل كالأخرى أي بان تكلم بأجنبي وان نقل أو سكنت بأكثر من
 سبعة أشهر وعى فيها يظهر فليس بإيلاء (١٦٢) فطه (ولو قال وافته لا وطنك حسنة فاشهر فاذمعت فوافقه لا وطنك سنة) بالنون كأي

الروضة وأصلها بالروضة
 أي ستة أشهر كأي أصله
 قبل وهو الأول انتهى وفيه
 نظر بل الأولى الأولى لما في
 الثاني من الإيلاء الذي
 خيل عنه أصله بل ذكره
 المصنف اليه (قالا لأن
 لكل منهما حكمه)
 فطه ليه عوجب الأولى في
 الخامس لأقربا بعده
 لا تحللها بمضيها فطه
 مدة الثانية فطه ليه
 بعد مضي أربعة أشهر
 وخرج بقوله فاذمعت ما لو
 أسقطه كان قال وافته لا
 إيلاء حسنة أشهر قال
 وافته لا إيلاء سنة قائما
 بتدخاله لتداني
 مدتها وانما الحائز لوطه واحد
 وبقره فواته ما لو حذفه
 فيكون إيلاء واحدا (ولو
 قيد) بمنتهى على الامتناع من
 الوطه (عسى بعد الحصول
 في) الأظهر (الأربعة)
 عادة (كقول عيسى صلى
 الله عليه وسلم) قبل خروج
 الجبال وكقول الجبال أو
 الجوج وما جوج (قول)
 لأن الظاهر تأخره من
 الأربع فتنزهه في قطع
 الرجاء وصله ان تحقق
 الامتناع كطالع السماء
 كذلك الأولى املوقدها

بوجوب الإيلاء الأولى لا تحللها ولا بموجب الثانية لأنه لم يفسد مدة الإيلاء من وقت انعقادها وبعده مضي
 الأربعه الثانية يقال فيه كذلك وهكذا أخرجه اه (قوله بل بحث انه الخ) عبارة المغني قال في المطالب
 وكأنه دون أثر الأولى ويجوز أن يكون فوقة لان ذلك بقدره على دفع الضرر بخلاف هذا فإنه لا دفع له إلا
 من جهة الزوج بالوطه اه (قوله وفيه نظر الخلاف الخ) لا يخفى ما في هذا النظر من الظاهر إذا ما استند إلى
 الباحث أقوى وأولى من الاستناد إلى حبان الخلاف بعدم التأني فطه بقاب من الحسد سابع اه سدع
 (قوله وبمصلحة ما لو فصل الخ) عبارة المغني وأهم كلامه أن بضائع الخلف إذا وصل إلى العين بالعين فإن قال
 ذات مرة ثم لما مضت تلك المدة أعاد العين وهكذا ما راوا فلا يكون مولى أفعالا اه (قوله بالنون الخ) عبارة
 المغني قوله سنة وفاق للشرح والروضة في الحر سنة أشهر وكل صحيح ولكن كان الأولى موافقة أصله ووضع
 ان يقرأ السنين بالسنين من فوق فوافق أصله لكن نسخة المصنف بالون اه (قوله قبل وهو الأولى) أي
 في المتن اه سم زاد الشريدي بقوله ما بعده اه (قوله وفيه نظر بل الأولى الخ) قد يجب بانه
 لا اعتبار بهذا الإيلاء إلا فيهم من قولنا سنة بعد قوله خمسة أشهر إلا أنه أشهر هذا ان أراد القائل أوله
 ضبط عبارة المصنف بالروضة فان أراد أوله بعبارة الأصل على عبارة الروضة فلا نظر بوجه سم قد يقال
 على الأخيرة لوجه الأول بل متساويان اه سدع وعبارة المغني المارة مصرحاً في الاحتفال الأولى
 (قوله المصنف اليه) أي لفظة أشهر (قوله فطه ليه) أي قوله وقيس به في المغني إذ قوله ثاني أيامه أو وقوله كما
 يحسنه أو زرع (قوله فطه ليه الخ) عبارة المغني فاه المطالب في الشهر الخامس بموجب الإيلاء الأولى من
 الفضة أو العلقان فان فاه انحلت فان آخر حتى مضى الخامس دخل مدة الإيلاء الثانية فطه ليه بعد أربعة
 أشهر منها بموجب حسنة كما مر فان لم تقابل في الإيلاء الأولى حتى مضى الشهر الخامس حسنة فلا فطه ليه سواء
 أتركه حقاً أم لم يحله لا تحلله كقول آخر المطالب في الثاني حتى مضت سنة اه (قوله مدة الثانية)
 الأنسب التذكير (قوله بذلك) أي بموجب الإيلاء الثاني (قوله قبل خروج الجبال) ظرف لما فته
 المتروك أي كالتمتع قبل خروج الجبال بنزل عيسى (قوله ثان) أي ما ذكر من التزول والخروج
 (قوله وهو به) أي قول المصنف بمسئله الخ (قوله ان محض الخ) أي القيد (قوله أن لو تبدل الخ)
 بصرف قوله قبل خروج الجبال (قوله وحله) أي محله قوله فلا يكون إيلاء (قوله ان كان) أي القيد
 المذكور (قوله الأربعين) نعم أيامه (قوله كذلك) أي حقيقة (قوله وفيه) أي بيقية أيام الجبال
 (قوله مع أمره بان الأولى الخ) في هذه العبارة تسمح لا يخفى إذا أمرها اه رشدي عبارة المغني فسل عن
 ذلك اليوم الذي كسنة بكه ناضلاً يوم فقال لا قدره اه (قوله وقيس به) أي باليوم الأول (قوله
 فيها) أي الأولى والثاني والثالث (قوله أي الأربع الخ) عبارة المغني أي مضى الأربعه لا شهر كقوله في

الامكان المذكور وعبارة في وض وشهره ويصير بالإيلاء زوج من صغيرة يمكن جهاها فيما قدره من المدة
 ومريضة ولا ضرر بالمدة حتى تترك الصغيرة طاعة لجماع وتطيق المير بضد ذلك اه (قوله وبمصلحة ما لو فصل
 كالأخ) كذلك مر (قوله قبل وهو الأولى) أي في المتن (قوله وفيه نظر بل الأولى الخ) لا يخفى ما في هذا النظر من الظاهر إذا ما استند إلى
 من الإيلاء الخ قد يجب بانه لا اعتبار بهذا الإيلاء إلا فيهم من قولنا سنة بعد قوله خمسة أشهر إلا أنه أشهر الاستأشهر
 هذا ان أراد القائل أوله ضبط عبارة المتن بالروضة فان أراد أوله بعبارة الأصل على عبارة الروضة فلا
 نظر بوجه (قوله قبل خروج الجبال) ظرف لقول المتن فيسد (قوله وبمصلحة) أي الحصول (قوله

بعد خروج الجبال بنزله فلا يكون إيلاء محله كاجته أو زرعان كان ثاني أيامه أو تزول لم يبق يمنع باقي أيامه
 الأربعين ما يكمل أربعين يوماً باعتبار الأيام للمعهودة أو يومه الأول كسنة حقيقة الثاني كسنة كجمعة كذلك وبقيتها كما يما
 كجمعة عن عيسى الله عليه وسلم مع أمره بان الأولى لا يكتفي فيه بسلامة يوم بانهم يقدرونه وقيس به الثاني والثالث وبالصلابة فيه فبقوله
 اقدار المبادان والاصابع غيرهما كما مر وأما الصلابة (وان ظن حصوله) أي القيد (قوله) أي الأربع بجمعي المطلق الشاه

(فلا) تكون ابله بل محض عيب وحقته كحفاف الثوب أولى فلهذا قد وان كان في أصله (وكذا قولك) في حصول المصلحة قبل الأربعة
بعدها كرضه أو مرض بدأ وقد ومن يحتمل الوصول لبعده قبل الأربعة فلا يكون (113) ابتداء (في الأصح) حالاً ولا بعد معنى الأربعة

قبل وجود المعنى به لا يتم
يتحقق منه قصد الإبقاء
أولاً لما لم يحتمل وصوله
منه لبعده ساقته بحيث
لا تقطع في أربعة أشهر
فهو مولى نعم ان ادعى لمن
قر به لحلف ولم يكن مولياً
بل حالفاً وافعله (المفيدة
وأشاره الآخر به) (مخرج
وكذا) ومنها الكتابة
كغيره (في صرحه قتيب)
حشنة أو (ذكر) أي
حشنة اذ هي المراد منه
بخلاف ماله أو كماله حصول
مقصودها بتقيد الحشنة
مع عدم الخت (مخرج
وطه وجماع) وذاك أي
مادة تلي كذا وكذا البقية
(واقضاض بكر) غدير
غوراء اشيعها ثم يدين
ان اراد بالجماع الاجتماع
وبالوطه الفوس بالقدم
وبالاقضاض غير الوطه
ومحله ان لم يقل بذلك
والام يدين في واحد منها
كالتك مطلقاً أما الغوراء
اذ اعلم حالها قبل الخلف
فالحلف على عدم اقتضاها
غير ابله على ما قاله ابن
الرفعة حصوله مقصودها
بالوطه مع بقاها بكثرة قال
الان يقال الفيشق في حق
الكر كانهما حق التيب
كما فهمه اراد القاضي
والنص انتهى وهذا هو

وقت غلبة الامطار والله لا طوط حتى ينزل المطر اه (قوله فلا يكون) الى قوله فلا في المعنى (قوله وحقته)
أي الحصول مبتدأ وخبره قوله أولى (قوله كرضه أو مرض زيد) لعل المراهبه كشفاً مرضاً (قوله)
من يحتمل الخ) أي قبل ان يتم الخ قوله منه أي الحمل المذكور (قوله حالاً) أي قوله لما يأتي في المعنى الآتية
أي حشنة في المتن (قوله حالاً ولا بعد معنى الأربعة) تارة كلام الروض وشرحه انه لو مات وابتدأ يتقبل
قدومه صار الخلف وبل لا بأس منه اه سم بالخصار (قوله بخلاف ماله أو اراد كماله) ختمت ماله
أطلق كأن مولياً حالاً كعمل الحشنة وهو قضية قوله قبل أي حشنة ماله الخ وأنه اذا قال أرقت جميع
الذ كرت قبل منه ظاهراً اه عرش وقال السبعر قوله بخلاف ماله أو اراد كماله يتيق أو طاق لأن اللفظ
عند الإطلاق ينزل على حقيقة ثم رأيت في حاشية السبعا على المعنى الصريح بأن طاقه الطلاق قصد
الكل وأما قوله الختمت ماله المراد أي كلام التورى بقوله ذكر لانه المراد في طاقه الخلف لفظ الذكر
من غير ارادة وان أوهمت عبارتها فلا اه أقول وهو ظاهر من صريح المعنى حيث قال في صرح به وهو
أدنى لك وتقيب أي اذ لا ذكر أو حشنة يخرج أي في وطه وجماع وصاحبه اه واقضاض بكر
وهي ازالة قضتها بكسر التاء أي بكارته كقوله والله لا أعيب ولا أدخل أولاً وأرج ذكر أي وحشنة في
فرجك أولاً طوط أولاً جامعاً أولاً أمكنك أولاً لا تقتضك بالقاف أو بالقاف هو بكر اه (قوله أي مادة
الخ) أي ما ترك منها سواء كان ماضياً أو مضارعاً أو غيرهما اه عرش (قوله ثم يدين الخ) ولا ينفى ذلك
الصراحة لان المخرج يقبل الصريح اه سم (قوله ان اراد الخ) عبارة المعنى ودين في الأربعة الآخرة
ان ذكر كتحتمل ولم يقل بذلك أي وحشنة كان يرد بالوطه بالقدم والجماع الاجتماع
وبالابتداء من الاعاصيه والاقضاض بخلاف الذكر اه (قوله كالتك مطلقاً) كالتك التيب والحوى اه
شرح التيمم وفي شرح الارشاد ومبحث ابن الرفعة وغيره ونقل عن قضية تنص الام انه لو اراد بالتك الوطه في
الدورين أضاف انتهى اه سم (قوله أما الغوراء) يعني مجمعه التي بكارتها في صدر فرجها اه معنى
(قوله وهذا هو المقيد) أي ويكون مولى اذ لا تحصل الفيشة لا زوال البكارة اه عرش (قوله نظير ما مر في
الخليل) ومن ثم أفق شيعنا الشهاب الرمي رحمة الله تعالى باشتراط ان تقبل الذكر معها أي الفيشة كالتك
شرح مر اه سم (قوله كاضاء) أي قوله فو زع نفسه في المعنى والى قوله فان قلت في النهاية (قوله)
كاضاء) أي ودخول كواطفه لا أقصى البكارة ولا أمكنك أولاً لا تقتضك بالقاف اه معنى (قول المتن كتابان)
(فروغ) لو قال لا جامعاً لا اجاع سره أو اراد بالجماع في الذكر أو في الجوارح أو بدون الحشنة كان
مولياً وان اراد بالجماع الضعيف أو لم يردش لم يكن مولياً ولو قال والله لا أقضضك عنك وأرقتك الغل دون
الجماع أو ذكر امرأته محتملاً كان لا يكتف بعد الوطه حتى ينزل وغنقد ان الوطه بلا نزول لا يوجب

حصولاً ولا بعد معنى الأربعة من ذلك قول الروض وشرحه أو قال والله لا جامعاً حتى يشاء فلا فان شاء الجماعه
ولو تراخى الخلف الجسد والاي وان لم يشأ هاهنا مولياً بعينه قبل المدة بلباسها سواء أشاء ان
لا جامعها لم يشأ شيئاً لا على مدته لا بعد علم الناس من المشيئة اه والظاهر ان وقوعه القدم كالمشيئة
اذا كان حصوله قبل مدة المدة أو بعد على الاحتمال حتى اذا قال لا طوط حتى تقدم يدين بمصر مولى وان
مضت المدة فان مات قبل قدومه صار مولى لا بأس من غفلته (قوله ثم يدين ان اراد بالجماع الاجتماع الخ)
فلا ينافي ذلك الصراحة لان المخرج يقبل الصريح (قوله كالتك مطلقاً) قال في شرح المنهج كالتك التيب
والحوى وفي شرح الارشاد ومبحث ابن الرفعة وغيره ونقل عن قضية تنص الام انه لو اراد بالتك الوطه في الذكر
دين أيضاً اه (قوله قال الآن: قال الخ) كذا شرح مر (قوله نظير ما مر في الخليل) ومن ثم أفق شيعنا

المعتمد لما يأتي انه لا يدق الفيشة في الذكر من زوال بكارته بل هو غوراء نظير ما مر في الخليل وان أمكن الفرق (والجسد بدأ بعباده في عبادة
وباشرة وأبناؤه غشيانا في بيا) بكسر الألف وبيوز ضمها (وتحوها) كاضاء عوس (كتابان) استعملها في غير الوطه لما مضى عدم اشتراطها
فمعنى المعنى وان تذكر في القرآن معنى الوطه (ولو قال ان وطه في فمى حوز الملك)

يبيع لازم من جهته أو بغيره
(عنه زال الإيلاء) وإن عاد
للمسكة لعدم ترتب شيء على
وطئه (ولو قال) إن وطئتك
(فبغدي حرمين نظاري
وكان) قد (ظاهر) رواد
(قول) لانه وإن لم ينعقد
هتبه فتقبله وبطه عين
زيادة التزمها بالوطء على
موجب الظاهر وإن وضع
هتبه ولو طئ على المدّة أو
بعدها فكان كالترام أصل
العتق (والا) يكن تد
ظاهر فلا نظار ولا إيلاء
باطنًا لكذب (ويحكم
بهما طاهرا) لا تراه
بالتظاهر فيكم بإيلاء موقوف
العتق عن (الظهار) (ولو
قال) إن وطئتكم فبغدي
خر (عن نظاري) إن ظهرت
فليس بوطء (حتى يظهروا)
لانه لا يزمشي بالوطء قبل
الظهار لتعلق العتق به مع
الوطء فاذا ظاهرا صار مولا
وحينئذ يعتق بالوطء في مدّة
الإيلاء ويصدها لو جرد
للتعلق به لكن لا عن الظهار
انفاقا لسبق لفظ التعلق
له والعتق انما يقع به بالوطء
وجود بعده وبحت فيه
الرافعي بأنه ينبغي مراجعته
ويعمل بمقتضى إرادته
أحدا من قولهم في الطلاق
لوطقه بشرطين بلا عاف
فإن قدم الجزاء عليها أو
آثرونها انصرفت في حصول
المعلق به وجود الشرط
الثاني قبل الأول وإن توسط
بينهما كما نهار وبيع فإن
إرادته إذا حصل الثاني

الغسل أو أراد أن يجلعه بعد جناح غيره قبل منه ولم يكن مولا ولو قال والله لا أبيعك فربك أولا جامع
نطقك الأسفل كان مولا بخلاف باقي الأعضاء كالأصابع ملك أو رجلك أو نصفك الأعلى أو نصفك
لم يكن مولا إلا أن يربط البعض الفرج وبالله فيه نصف الأسفل ولو قال لا بعتك أو لأبيعك عنك ولا غنمك
أولا أو أنك كان كتابة في الجامع والمدّة لا احتمال للفظ الإسماء وغيره ما ولو قال والله لا أبيعك فربك أولا جامع
وإذا أوتعت سقطت كان كتابة فليس من ضرورتها جامع اجتماع رأسهما على واردة أوتعت سقطت
مغنى وروى مع شرحه وكذا في النهاية لأنه قال في الإيلاء بعد ما عطف عليه وفي الأصل ترك جامع كان
من يحاق بالجامع وكتابه في المدّة قال عس قوله كتابة في المدّة أي فإن قصد ملك أو بعتا شهرا فقل لم يكن إيلاء
وإن أراد أن يربط أو بعتا شهرا كان إيلاء وان أطلق فينبغي أن يكون إيلاء لأنه حيث كان مريحا في الجامع
يكون بمنزلة وائته لا أطول وهو لو قال ذلك كان مولا وهذا وينفي النظر في كون ذلك كتابة بقصد كونه مريحا
في الجامع مع قولهم في قوله لا أطول أنه يحتمل على التأيد في المدّة اه (قوله يبيع) أي يبيعه وقوله لازم
من جهته أي بأن باعتنا أو بشرط الخيار المشتري اه عس (قوله أو بغيره) كوت أو عتق ونحوهما
اه مغنى (قوله العتق هتبه) أي الظهار عبارة المغنى وإن زمته كفارة الظاهر اه (قوله على موجب
الظهار) متعلق بزيادة اه وشدي (قوله فكان الخ) قدمه المغنى على اللفظ يقول بديها ثم إذا وطئ في
مدّة الإيلاء أو بعد هتق البدين ظاهرا اه وهو أحسن (قول المتباطنة) أي بينم وبين الله اه مغنى
(قوله وبزور العتق الخ) أي إذا وطئ اه مغنى (قوله لانه لا يزمشي) أي قوله فاذا ظاهرا صار مولا
يفيد اعتبار تقدم الظهار في الوطء اه سم (قوله فاذا ظاهرا) كأن يقول أنت على كظهر أي اه عس
(قوله لكن لا عن الظهار) أي فيكون مجانا وكفارة الظاهر باقية اه عس (قوله لسبق لفظ التعلق)
أي لتعلق العتق له أي على الظهار (قوله عنه) وقوله بعده أي الظهار (قوله ويبحث فيه) أي في حصول
العتق بالوطء لا عن الظهار قال عس اه مغنى أو قبل مرجع الضمير كما يؤخذ من كلام الشارح لا في
ويعبر به ما بين يمين سم انفا طلاق قولهم فاذا ظاهرا صار مولا (قوله فان أرادته إذا حصل الثاني الخ)
أي وعلى هذا يصير مولا إذا حصل الثاني وقوله أو أنه إذا حصل الأول الخ أي وعلى هذا لا يصير مولا لأنه قبل
حصول الأول الذي هو الوطء لا يمتنع منه لانه لا يرتب عليه العتق وبعد حصوله لا يخاف من حصوله مرة
أخرى إذ حصوله كذلك لا يرتب عليه شيء لانه حصل أولا وصار العتق معلقا على مجرد الظهار هكذا يظهر
فلتأمل اه سم (قوله إذا حصل الثاني) أي الظهار تعلق أي العتق بالأول أي الوطء عس وكردى
(قوله إن تقدم الوطء) أي على الظهار اه كردى (قوله تعلق بالثاني الخ) أي أن وطئ بعد الظهار كما
يأتي في قول ممر بعده بالوطء قاله عس وقال سم والكردى وقوله عتق أي أن تقدم الوطء على الظهار
اه وهو ظاهر من صريح الشرح (قوله بتقديم الثاني) أي الظهار على الأول أي الوطء فيقاله الرافعي معارضة
له أي في ترتيب العتق عليه وإن كان في صورة تقديم الظهار ما يوافي صورة المقاربة فيصير مولا بالإيلاء
الشهاب الرعلى بإشتراط انتشار الفرض كما قبل ممر (قوله لانه لا يزمشي) أي قوله فاذا ظاهرا صار
مولا يفيد اعتبار تقدم الظهار في الوطء (قوله ويبحث فيه الرافعي في قوله اه) وبمقتضى الاحتجاب بان
كلامهم في الإيلاء المقصود منه ما يصير به مولا وما لا يصير وأما تحقيق ما يحصل به العتق فالحاج إلى بيان
العرض والمقصود فيه هو توفيق الحقيقة بما ذكر في الطلاق ويتبرع على ذلك مسئلة الإيلاء بحيث انقضت
التعلق بتقديم الظهار وتطيق العتق بعد ما لوطء كان إيلاء ولا فلا ذلك الاتضاء قد يكون شيئا ملو لا وقد
يكون بشرط كلامه وقد يكون مجرد دلاله للغة في شرح ممر (قوله فان أرادته إذا حصل الثاني تعلق
بالأول) أي وعلى هذا يصير مولا إذا حصل الثاني (قوله تعلق بالثاني) أي وعلى هذا لا يصير مولا لأنه قبل
حصول الأول الذي هو الوطء لا يمتنع منه لانه لا يرتب عليه العتق وبعد حصوله لا يخاف من حصوله مرة
أخرى إذ حصوله كذلك لا يرتب عليه شيء لانه حصل أولا وصار العتق معلقا على مجرد الظهار هكذا يظهر

مشروط بتقديم الظاهر اه يصحرى (قوله ورجع غير الخ) واقفه المعنى فقال والظاهر كما قال شيخنا انه لا يلامع مطلقا اه أى تقدم الوطء على الظاهر ولا (قوله انه لا يلامع مطلقا) وجهه محتمل ما أتى به المعنى
 ١ ثانى ومع الاحتمال لا يصح بالابلا غلث اه سم (قوله ونوزع فيه) واقفه انتهى يتقاع الودج كما فاده
 الشيخ فى شرح منبهه أن يكون موليان ووطئ ثم ظاهر على قياس ماسر به قوله تعالى وعبروا شرح المنهج
 فان تدرت مراجعته أو قال ما أردت شيئا فالظاهر انه لا يلامع مطلقا لكن الاوفاق عافس به آ يقتل بأجم
 الذين هادوا من ان الشرط الاول شرط لجلسة الثانى وحواله أن يكون وليان ووطئ ثم ظاهر اه جرى المعنى
 على أن يختلوا شيخ الاسلام ما قبل لكن والنهاية على أنه ما بعد هذا (قوله أن يكون موليان ووطئ ثم ظاهر)
 كذا فى شرح مر وفى شرح المنهج وكتب عليه شجرة الشهاب البراسى مانصه لم أفهم معناه ماذا كيف يقال
 ان الابلا متوقف على الوطء ثم الظاهر ولعله انتقل نظرا من العتق الى الابلاء اه وكان وجهه توقفه
 ان مقتضى قياس ما ذكر بالا باعتبار تقدم الوطء وحيد فلا معنى لابلا لانه اذا حصل الوطء لم يبق
 محل وقوعه واذا حصل الظاهر انحلت العين فلما لم يسم على ج اه عش عبارة الوشدي قوله أن يكون
 موليان ووطئ ثم ظاهر على سوابب العبارة فان عتق ان ووطئ ثم ظاهر والاقسام على الحكم عليه بأنه ما بعد
 وقوع الشرطين الوطء والظهور الموجب لحصول العتق عتقا ثم هما ثم رأيت الشيخ غير متيقن الى هذا
 اه (قوله ويؤيد ذلك) أى القياس المذكور (قوله فان قلت الخ) عبارة انها بتوقعه من اصحاب أى
 القائلين بأنه اذا ظهر صار موليا وحيدت عتق بالوطء الى آخر ما تقدم بان كلامهم فى الابلا المقصود منه
 ما يصير به موليا وبلا يصير وما متحقق ما يحصل به العتق فالجواب ببار بق العرض المقصود فيه وهو أخذ
 فلما لم يسم (قوله عتق) أى ان تقدم الوطء (قوله انه لا يلامع مطلقا) لعل وجهه احتج لمعانيه المعنى الثانى
 الذى لا يلامع فيه كاسنين عبارة كميناه بالهش فظهر وهو انه اذا حصل الاول تعلق بالثانى ومع الاحتمال
 لا يصح بالابلا غلث من قضية مراعاة هذا الاحتمال عند عدم الإرادة ان يتوقف العتق على تقدم الوطء على
 الظاهر فان لم يتقدم فلا عتق ثم رأيت ذلك فيما أتى من السبكي (قوله ونوزع فيه) بان قياس الخ كذا مر
 قال شيخ الاسلام فى شرح منبهه مانصه فان تعذر مراجعته وقال ما أردت شيئا فالظاهر انه لا يلامع مطلقا
 لكن الاوفاق عافس به آ يقتل بأجم الذين هادوا من ان الشرط الاول شرط لجلسة الثانى وحواله أن يكون
 موليان ووطئ ثم ظاهر اه وكتبه لمشت شيخنا الشهاب البراسى مانصه قوله فالظاهر انما هو ممن كلام
 السبكي رحمه الله تعالى حيث قال ونوزع فقال ما أردت شيئا فقياس ما أتى الرافعى فيما اذا قال ان دخلت
 فانت طالق ان كثر يدان لا يقع العتق الا بان بقاء ثم ظاهر وحيدت بحسب ان لا يكون موليا لانه اذا قدم
 الظاهر انحلت العتق وان قدم الوطء لم يصح الوطء بعده محال فاعلمه فلا يلامع اه قال الكمال المقدسى لا
 يسم الارشاد لئلا يماضيه اه واعلم ان قول السبكي الا بان بقاء ثم ظاهر بحسبه ان ارتباط العتق
 بالظهور متوقف على سبق الوطء وذلك كاترى هو محموله معنى الآية المذكورة كقول الشارح لكن
 الاوفاق الحق قد رتب السبكي على ذلك انه لا يلامع مطلقا وجهه ما لم يفك فكيف يصح للشارح ان يرتفع على
 ذلك قوله الا أن يكون موليان ووطئ ثم ظاهر فان قلت بل قضية الخلق بالا آه أعنى جعل ربط العتق
 بالظهور مشروط بطريق الوطء غير مطلقا معا وهو ان يجعل موليا حال لانه متعين من الوطء نحو ما مر بط
 العتق فالظاهر قلت هذا مردود لان الوطء وحيدت من الحث لا مقتضى ولو مع هذا السؤال لزم أن
 يكون الشخص موليا من الثالث فوطء الثانى يقتل الاربع الا تسمية وقد رأيت فى النسخة لائن القرى
 ما يصح هذا الجواب والله أعلم اه (قوله ان ووطئ ثم ظاهر) حكى فى شرح المنهج وكتبه لمشت ما رآه
 شيخنا الشهاب البراسى مانصه قوله ان ووطئ ثم ظاهر لم أفهم معناه ماذا كيف يقال ان الابلا متوقف على
 الوطء ثم الظاهر ولعله انتقل نظرا من العتق الى الابلاء اه وكان وجهه توقفه ان مقتضى قياس ما ذكر
 بالا آ باعتبار تقدم الوطء وحيدت فلا معنى لابلا لانه اذا حصل الوطء لم يبق محل وقوعه واذا حصل

عتق انتهى والحق السبكي
 بتقديم الثانى على الاول
 فيما قاله الرافعى مقارنته
 وسكت الرافعى عما تدرت
 مراجعته أو قال ما أردت
 شيئا ورجع غير ماله لانه
 مطلقا ونوزع فيه بان قياس
 ماسر به قوله تعالى قل
 بأجم الذين هادوا من زعمهم
 الآية من ان الشرط الاول
 شرط لجلسة الثانى وحواله
 أن يكون موليان ووطئ ثم
 ظاهر ويؤيد ذلك ان هذا
 هو الذى صرح به فى
 العلق فان قلت هل يمكن

فوجمما جرى. أما أصحاب هذا القول فيجاءون تلك القاعدة التي تروى في الملاقاة بصرح به كلامهم قلت نعم يمكن أن تظهر ما هنا من أن دخلت
البارقة طاق أن كثر ما والفرق (١٦٦) ينمو بين ما هنا فيرى أن كل من القولين والكلامين مثلاً وقع شرطاً للطلاق محتملاً لا تقدم

والأخر وليس بين الشرطين
ربما ولا مناسبة بينهما
يقضى بهما على ما أفهمه
الفاظفر جرح الإرادة وقيل
عن عدمها أو لعدم معرفتها
لطلاق إلا أن تقدم الأول
لان الأصل بقاها المصمتوما
هنا فبين الشرطين الوطء
والظهار ذلك تقضي بهما
على التقاطع بينهما أن الوطء
هنا لا يتحقق به الحق صار
كالظهار في تحقق العقب به
أيضا فكان بينهما ارتباط
ومناسبة شرعيان فصار
بمنزلة شرط واحد ولم يعول
على إرادته ولا مدعها
اكتفاء بالبرينة الشرعية
المقتضية لذلك وأيضاً قوله
ان ظاهره ليس شرطا
لمطلق وتوسع العقب بل
لكونه عنه ظاهر الحب
والإسلاء ليس مشروطا
بوقوع العقب عن الظاهر
لعدمه بل يتعلق وتوسع
فلم يقدح الجزاء في تعدد
الشرط حتى يكون من
القاصدة وأيضا بالإلاء
ليس جزاء كورافي اللفظ
وإنما هو حكم شرعي مرتب
على وقوع عمل هذه الصيغة
وقرب بين الجزاء الفعلي
والجزاء الحكمي إذا لاوول
يتعلق بكل من الشرطين
على حدته فنظرنا لما بينهما
وحكمنا بما يقتضيه اللغة
أو العرف بخلاف الثاني

تحقيقه مما ذكر في الطلاق ويتفرع على ذلك منه الإيلاء حيث اقتضى ان يتعلق بتقديم الظاهر وتعلق
العقب بعده بالوطء كإن الإلاء وذلك الاقتضا قد يكون بيقا للولي وقد يكون بشر ينسقي كلامه وقد
يكون بمجرد دلالة نقطة أي وما هنا من ذلك انتهت بأذى زائد من عيش (قوله) ما جرى عليه الاصحاب
(الخ) وهو الملاقاة قولهم الملاقاة ظاهر صار مولا الخ (قوله) كما بصرح به أي عدم الجمل (قوله) قلت نعم
يمكن الخ) لا يخفى ما في جميع هذا الجواب مع التأمل الصادق اه سم (قوله ثم) أي الطلاق (قوله)
يقضى بينه بالفعل (قوله وقيل الخ) عطف على رجع الخ (قوله) عند مدعها أي الإرادة وقوله أو تعدد
الخ عطف على عدمها (قوله الأول) أي من الشرطين (قوله ذلك) أي ما ذكر من الربط والمناسبة
الشرعية (قوله) تقضي بهما الخ أي بالربط والمناسبة الشرعيتين (قوله) وبما الخ) أقول هذا البيان
من الجانب الحاصل من وجه الارتباط والمناسبة بين الشرطين هنا تعاقب الجزاء المذكور بكل منهما وما علم
أن هذا مقتضى في مثال الطلاق المذكور إذا جزاء متعلق بقيل كل من الشرطين اه سم ونظر إذا مراد
الشرائح أن تعاقب العقب بالظهار ذاتي شرعا أو وجوده للعقب كمثل المتن أم لا بخلاف مثال الطلاق
المذكور فإن تعاقب الجزاء بكل من الشرطين فسيجلى حصل بالعقب (قوله) تقضي بهما الخ) أي حكم
بشيءهما مفهوماً للفظ لم يتجلى إلى إرادة اه كروى (قوله) وأيضا فاقوله ان ظاهرا الخ) أقول حاصله منع
اتحاد الجزاء فلا يتدرج في القاعدة لكن لا يخفى فساد ما ذكره أم لا وفي الواقع ان ليس الجزاء في هذا
الكلام الأول فعبدي عن ظاهري وان ليس الشرطان الأولان ان وطئت وقوله ان ظاهرا فأتحد
الجزاء معتمد على الشبهة فيوأمنا ما هنا فلا ن الإيلاء يقع في هذا الكلام مشروطا ولا شرطا وليس
من الشرطين المذكورين وأجزاء المزدكور هو الإيلاء وليس مشروطا في الواقع بالعقب لأن الظاهر
ولامطلقا كيف هو حقيقة قبل العقب مطلقا لا يمتنع من وجود العقب فكيف يكون مشروطا به
وإنما هو مشروط بالظهار كما في قوله فإذا ظاهر صار مولا فتدبر اه سم ولكن انتم القساد الأول بان
مراد الشارع ان جزء الشرط الثاني في نفسه بقاء الظاهر من الشرط الأول العقب عن الظاهر وجزاء الشرط
الأول في نفسه بقاء الظاهر من الثاني لمطلق العقب وقد عن ظاهري بالنسبة اليه لم ينعوا كالمعنى كالمصنف
أولا والقساد الثاني بان الشرط الأول مع جزاء في نفسه مفسى لا يفرد الشارع بالايلاء جزء الأول وهو
الوطء (قوله) منه ظاهرا) له محرف عن ظاهرا (قوله) لتعدد الخ) أي لم يقدح قبل قوله ويبحث فيما لاقى
(قوله) وتعدد الشرط) بالجزء عطف على تعدد الشرط (قوله) وأيضا فلا يلاء ليس جزاء الخ) أقول هذا من

الظهار وانما التي بيننا تأمل (قوله) قلت نعم يمكن الخ) لا يخفى ما في جميع هذا الجواب مع التأمل الصادق
(قوله) وبما الخ) أقول هذا البيان من الجانب الحاصل من وجه الارتباط والمناسبة
بين الشرطين هنا تعاقب الجزاء المذكور بكل منهما وما علم أن هذا مقتضى في مثال الطلاق المذكور إذا
الجزء متعلق بقيل كل من الشرطين فسيجلى حصل بالعقب (قوله) وأيضا فاقوله ان ظاهرا الخ) أقول
حاصله منع اتحاد الجزاء فلا يتدرج في القاعدة لكن لا يخفى بأذى زائد من عيش (قوله) ما جرى عليه الاصحاب
الواقع ان ليس الجزاء في هذا الكلام الأول فعبدي عن ظاهري وان ليس الشرطان الأولان ان وطئت وقوله ان ظاهرا فأتحد
الجزاء معتمد على الشبهة فيوأمنا ما هنا فلا ن الإيلاء يقع في هذا الكلام مشروطا ولا شرطا وليس
من الشرطين المذكورين وأجزاء المزدكور هو الإيلاء وليس مشروطا في الواقع بالعقب لأن الظاهر
ولامطلقا كيف هو حقيقة قبل العقب مطلقا لا يمتنع من وجود العقب فكيف يكون مشروطا به
وإنما هو مشروط بالظهار كما في قوله فإذا ظاهر صار مولا فتدبر اه سم ولكن انتم القساد الأول بان
مراد الشارع ان جزء الشرط الثاني في نفسه بقاء الظاهر من الشرط الأول العقب عن الظاهر وجزاء الشرط
الأول في نفسه بقاء الظاهر من الثاني لمطلق العقب وقد عن ظاهري بالنسبة اليه لم ينعوا كالمعنى كالمصنف
أولا والقساد الثاني بان الشرط الأول مع جزاء في نفسه مفسى لا يفرد الشارع بالايلاء جزء الأول وهو
الوطء (قوله) منه ظاهرا) له محرف عن ظاهرا (قوله) لتعدد الخ) أي لم يقدح قبل قوله ويبحث فيما لاقى
(قوله) وتعدد الشرط) بالجزء عطف على تعدد الشرط (قوله) وأيضا فلا يلاء ليس جزاء الخ) أقول هذا من

الجب

الذي لا يلاء تعاقب بكل من أجزاء الملاقاة الشرطين وجزاء ما قبل نظر لما بين أجزاء ما تقدم ولا تأخر فاضع ما ذكره وبوجهه لا
تأتي فيه تلك القاعدة أصلا فتأمل (أو قال) (أن وطئت فضر تلك طاق قول)

من الخطابة لان طلاق الضرر لواقع فوطه الخطابة يضرمه قال الزركشي وسمه ان وطئت قبل طلاق ضرر تلك وطا فلا ينه على ما سماعه
في الشرائع فيه فغاية ركنه ما يحل افعاله انه لا يجب به شيء في ذلك الا ما انتهى (117) فان وطئ في الدأر بعدها خلقت

أعجب الجاحل ان الرافعي في بعضه المذكور لم يدع ان الايلاء امر مطلقا بل اضعاف كونه جزءا من كونه كروافي
اللفظ وانما بعد ما بان الجزاء منها وهو قوله فعبدي حر من ظهاري توسط بين شرطين وقضية القاعدية ان ان
أراد انه اذا حصل الشرط الثاني الذي هو الظاهر هنا تعلق بالاول الذي هو الوطء فلو تقدم الوطء لم يتحقق
لان تعلق العتق بالوطء مشروط بتقدم الظاهر ولم يتقدم وعلى هذا التقدير راعى انه اذا ما ذكر بصير
موليا اذا حصل الظاهر لانه حينئذ يتعنى من الوطء خوفا العتق فقد بان فساد جميع ما ذكر في هذا المقام
فاجب بعد ذلك من قوله اولاد الفرق بينه وبين ما هنا غير متفق وقوله ثانيا فاضع ما ذكره الخ اه سم
(قوله من الخطابة) الى قوله قال الزركشي في المتن والى قول المتوكل قال لا يملك في النهاية الاقوة وقب
نظر الى وقوده سم (قوله ان وطئت قبل الخ) فاضع ما ذكره الخ اذا وطئ في هذه الحالة لا يقع عليه طلاق
بل لا يبا كما ذكره ابن علي الى ما في المتن اودع وجوب شيء على ما هنا اه ع (قوله لا يملك ما هنا
الخ) اعتمد المتن ايضا (قوله في ذلك الايلاء) قرع وقال ان وطئت كانت طلاق وله وطء هو عليه التزم
بتدبير المستغنى الفرج لوقوع الطلاق حينئذ وظهر كلام الاحباب وجوب العتق عتقا وهو ظاهر اذا
كان الطلاق باثنا فان كان رجعا فالواجب التزم اول مرة كالي الانوار فلو اقدم الوطء ولو علم بالانحراف
فلا بد عليه بالبيعة الوطء ان يعمل ما لم يعلم ايضا لان وطء وقع في النكاح واذا تزعم ان لم يكن كان تعلق
الطلاق بطلاق بان نظرنا من جهلا التحريم فوطء شبه كل ما كان رجعا فلهذا المهر ولا بد عليه وان علم
فزان وان كررها على الوطء او علم التحريم دونها فلهذا المهر ولا بد عليه اذ هي دونه وقد ردت على
الذبح فلهذا المهر ولا يملكها في دفعي (قول المتن في الايلاء) واضع في التعلق بصير كما اى كما هو
القرص فان عاقبها يمكن ان يقال بانه يصور عدم زواله بان تكون عية الضرر بالاتزاء وكانت لا ترى المهر
الابعد من كسره عام وكان الطلاق رجعا فليقتل اه سم ع (قوله انه لا يملك) الى قوله لا بد منه
في المتن (قوله لا يملك ما هنا الخ) اى بانه لا يملك الا بيمين الجسع والكلام عند الاطلاق فلو أراد انه
لا يملك واحدا منهم حيث يتكلم كل واحد على انفراد اه ع (قوله لا يملك واحدا منهم حيث
اليمين في حق الباقيين) أحداهما باثني نصيب الاكثرين (قوله حيث) اى حين جع لا يملك من (قوله
ما بعد الوطء الخ) يعتبر بقول المتقبل وطء اى ايا الوطء بعد وطئه الخ (قوله اما اذا أراد واحدة الخ)
عبارة المتن فان اراد الامتناع من واحدة منهم معينة فقول منها فقط ويؤمر باليمين كالتى الطلاق وبصدق
ييمين في ارضها وان اراد واحدة منهم كمال مولى ايا احدها ون يؤمر باليمين فاذا عين كان اشد اعادة
من وقت التعيين على الاصح اه (قوله في بعض) اى الايلاء (قوله يمينها) اى فى صورة الايلاء او
بينها اى فى صورة التعيين اه سم ع (قول المتن قول من كل واحدة) كل واحد بالايلاء فاذا مضت
المدة فكل واحد البتة اه معنى (قوله اى لا يملك الخ) تفسير لسلب العموم (قوله فاذا وطئ الخ) تحريم
على قول المتن قول من كل واحدة سم وع (قوله لا يملك من نصيب الاكثرين) وهو المعتمد ثمانية

ان الايلاء امر مطلقا فلا عين كونه جزءا من كونه كروافي اللفظ وانما بعد ما بان الجزاء منها وهو قوله فعبدي حر من ظهاري توسط بين شرطين وقضية القاعدية ان ان أراد انه اذا حصل الشرط الثاني الذي هو الظاهر هنا
تعلق بالاول الذي هو الوطء فلو تقدم الوطء لم يتحقق لان تعلق العتق بالوطء مشروط بتقدم الظاهر ولم يتقدم وعلى هذا التقدير راعى انه اذا ما ذكر بصير
موليا اذا حصل الظاهر لانه حينئذ يتعنى من الوطء خوفا العتق فقد بان فساد جميع ما ذكر في هذا المقام فاجب بعد ذلك من قوله اولاد الفرق بينه وبين ما هنا غير متفق وقوله ثانيا فاضع ما ذكره الخ اه سم
(قوله من الخطابة) الى قوله قال الزركشي في المتن والى قول المتوكل قال لا يملك في النهاية الاقوة وقب نظر الى وقوده سم (قوله ان وطئت قبل الخ) فاضع ما ذكره الخ اذا وطئ في هذه الحالة لا يقع عليه طلاق
بل لا يبا كما ذكره ابن علي الى ما في المتن اودع وجوب شيء على ما هنا اه ع (قوله لا يملك ما هنا الخ) اعتمد المتن ايضا (قوله في ذلك الايلاء) قرع وقال ان وطئت كانت طلاق وله وطء هو عليه التزم
بتدبير المستغنى الفرج لوقوع الطلاق حينئذ وظهر كلام الاحباب وجوب العتق عتقا وهو ظاهر اذا كان الطلاق باثنا فان كان رجعا فالواجب التزم اول مرة كالي الانوار فلو اقدم الوطء ولو علم بالانحراف
فلا بد عليه بالبيعة الوطء ان يعمل ما لم يعلم ايضا لان وطء وقع في النكاح واذا تزعم ان لم يكن كان تعلق الطلاق بطلاق بان نظرنا من جهلا التحريم فوطء شبه كل ما كان رجعا فلهذا المهر ولا بد عليه وان علم
فزان وان كررها على الوطء او علم التحريم دونها فلهذا المهر ولا بد عليه اذ هي دونه وقد ردت على الذبح فلهذا المهر ولا يملكها في دفعي (قول المتن في الايلاء) واضع في التعلق بصير كما اى كما هو
القرص فان عاقبها يمكن ان يقال بانه يصور عدم زواله بان تكون عية الضرر بالاتزاء وكانت لا ترى المهر الابعد من كسره عام وكان الطلاق رجعا فليقتل اه سم ع (قوله انه لا يملك) الى قوله لا بد منه
في المتن (قوله لا يملك ما هنا الخ) اى بانه لا يملك الا بيمين الجسع والكلام عند الاطلاق فلو أراد انه لا يملك واحدا منهم حيث يتكلم كل واحد على انفراد اه ع (قوله لا يملك واحدا منهم حيث
اليمين في حق الباقيين) أحداهما باثني نصيب الاكثرين (قوله حيث) اى حين جع لا يملك من (قوله ما بعد الوطء الخ) يعتبر بقول المتقبل وطء اى ايا الوطء بعد وطئه الخ (قوله اما اذا أراد واحدة الخ)
عبارة المتن فان اراد الامتناع من واحدة منهم معينة فقول منها فقط ويؤمر باليمين كالتى الطلاق وبصدق ييمين في ارضها وان اراد واحدة منهم كمال مولى ايا احدها ون يؤمر باليمين فاذا عين كان اشد اعادة من وقت التعيين على الاصح اه (قوله في بعض) اى الايلاء (قوله يمينها) اى فى صورة الايلاء او
بينها اى فى صورة التعيين اه سم ع (قول المتن قول من كل واحدة) كل واحد بالايلاء فاذا مضت المدة فكل واحد البتة اه معنى (قوله اى لا يملك الخ) تفسير لسلب العموم (قوله فاذا وطئ الخ) تحريم على قول المتن قول من كل واحدة سم وع (قوله لا يملك من نصيب الاكثرين) وهو المعتمد ثمانية

لو طعن بخلاف لا لا طوك فانه لسلب العموم اى لا يملك من كل واحد حتى لو طعن في واحدة حيث زوال الايلاء في حق الباقي ان كلمة لا من نصيب
الاكثرين موقوفة بالامام لا يروا

كله فثبت الحكم بقصص كل بالايلاموهو (١٦٨) ظاهر المعنى ولا بحث الرافى ان اذ انخصص كل بالايلام لم يعمل والا كان

دعوى (قوله كله) أى عدم الزوال (قوله وهو) أى ما قاله الامام (قوله وانما) أى ما قاله الامام اه
عش أول كونه لظاهر المعنى (قوله لم يعمل) أى الايلام عن الباقيات (قوله وأجاب عنه) أى عن بحث
الرافى سم ورشدى (قوله بما لا يدع) عبارة عن معنى بان الخلفاء اواحد على متعدد وجب تعلق الخلف
بأى واحد وتم لا تعد الكفارة واليهن اواحد لا يتبع فيها الخلف وتى حصل فيها بحث حصل
الاعتلال اه زاد سم عليها عن شرح البهجة لشيخ الاسلام ماضى قال اى له قسنى وقد كرك ذلك
الروافى وقال انه لظاهر المذهب اه (قوله أبده) أى بحث الرافى سم ورشدى (قوله غيره) أى شيخ
الاسلام سم ورشدى عبارة عن أى غير البلقنى اه والاؤل تفسير للمضاف والثانى للمضاف اليه
(قوله بين صورته) أى لا أجعل كل واحد متمكن سم وعش (قوله ولا أطا واحدة) قال فى شرح البهجة
حيث لا راد فتنوه مشكلة عبارة عن شرح البهجة لشيخ الاسلام فتسوية الاحباب بينهما حيث لا حكم
بعيدوا بعد منقطعهم به فى الاولى دون الثانية ماتت اه سم (قوله وأجاب) المحب هو شيخ الاسلام
اه سم (قوله وتبينه) أى فى هذا الجواب (قوله لان هذا) أى قوله تعالى المذكور (قوله سواء
أثنتان عموم على أم شولى) فى الترددين الشولى والبدلى مع كون النكرة فى سابق النفى للعموم الشولى
وضعا فنظر فان بنى البدلى على احتمال سلب العموم فلا يسلم انه يقتضيه مع ان قضية هذا البناء حيث شأن
يكون الظاهر البدلى لان سلب العموم هو الاكثر كما تقدم لا الشولى كما قال اه سم (قوله وأما اذا وطئ
الح) من ثبوت التوجيه اه عش (قوله حتى تعدد الكفارة) نفس على معنى النفى (قوله به ارضه) أى تعدد
الكفارة (قوله فى الاولى) أى صورة لا أطا واحدة متمكن وقوله فى الثانية أى صورته ان كركى (قوله
سنة) الى قوله قبل فى النهاية وكذا فى النفى الاقوله وأراد سننالى المتن وقوله وأطلق (قوله سنة الف) ولوقال
السنة بالنظر بان اقتضى الحاضرة فان بقى منها فوق أربعة أشهر بعد وطئه العدة الذى استثناء كان مولى
والا فلا ولوقال لا أصبت ان شئت وأراد ان شئت الجماع والا يلا فغالب فى الحال شئت صار مولى او جرد
الشرط وان آخره فلا يخلف ما لو قال حتى شئت وأقوه هاته لا يقتضى الفور ولوأراد ان شئت أن لا أجعل
فلا يلا فافهمه لانه لا أجعل الارضات وهى اذا رويت فوطها لم يلزم شئ وكذا لو أطلق المشيئة فلا جاعلى
مشيئة عدم الجماع لانه السابق الى الفهم ولوقال هاته لا أصبت الا ان تشاء وأراد ان تعلق لا يلا ولا الاستثناء
منه فقول لانه كلفه علق رفع اليه بالمشيئة فان شاء الاصابة فو والنخل الا يلا والا فلا لم يعمل ولوقال والله
لا أصبت شئ بشغلان فان شاء الاصابة ولم ير اشيا لم تعلق ليهن وان لم يشأها صار مولى بكونه قبل المشيئة
اليأس منها لا يقتضى مدق الا يلا لعدم اليأس من المشيئة فوالان وطئك فعبدى حرقه بشهر وبنى شهر
صار مولى الا فى جامعها بل مضى لم يحصل التلق لتعذر تقدمه على الفغا ويخل الا يلا بذلك الوطه فان وطئ
بعدمضى شهر فى مدة الا يلا أو بعدها وقطع بالعبد قبله بشهر لم يخل الا يلا لعدم لزوم شئ بالوطه حيث

(قوله وأجاب عنه) أى عن بحث الرافى وقوله ومن ثم أيده أى بحث الرافى ولهذا عبر شيخ الاسلام فى شرح
البهجة بقوله ويرد بما عاين أى الرافى قول المحققين الخ ثم قال وقد منع البلقنى بحث الرافى بان الخلفاء
اواحد على واحد لم يجب تعلق الخلف بأى واحد وتم لا تعد الكفارة واليهن اواحد لا يتبع فيها الخلف
وتى حصل فيها بحث حصل الاعتلال قال وقد كرك ذلك الرافى وقال انه لظاهر المذهب انتهت عبارة عن شرح
البهجة (قوله غيره) أى شيخ الاسلام (قوله بين صورته) أى قوله ولا أطا واحد كل واحدة متمكن
قول من كل واحد (قوله ولا أطا واحدة) قال فى شرح البهجة استحسانا لارادة (قوله مشكلة) عبارة عن شرح
البهجة لشيخ الاسلام فتسوية الاحباب بينهما حيث لا حكم بعيدوا بعد منقطعهم به فى الاولى دون
الثانية (قوله وأجاب) المحب هو شيخ الاسلام (قوله سواء أقالنا) عموم على أم شولى) فى الترددين
الشولى والبدلى مع كون النكرة فى سابق النفى للعموم الشولى وضعا فنظر فان بنى البدلى على احتمال سلب
العموم فلا يسلم انه يقتضيه مع ان قضية هذا البناء حيث شأن يكون الظاهر البدلى لان سلب العموم هو

نصايه ووجد ذلك ها (وقال) والله (لا أجعل) سنة او الى السنة

وأراد منه كلمة أو أطلق أو أخذت باسم في المطلق (الامر) وأطلق (فليس يولى في الحال في الظاهر) لأنه لا حث عليه من الاستثناء أو
 الاستثناء في متاعدها لفائدة الإلزام بلازم لا فلا (فإن وطئ في منها) أي النسبة (أكثر من أربعة أشهر قول) من وشد حثه
 حثه فثبت منه وأرى به فاعل خالف فقط وإن لم يطأ حتى مضت السنات قبل الإيلام ولا كفارة عليه ولا نظر لاقضاء المظالم وما من لان
 القصد مع ما يادعاهما قبل هذا في الفسار إن الاستثناء من التقييد وودا به لا يتألفه لانه ليس المراد بكونه اثباتاً لانه اثبات
 لتقييد الملقوظ بل المراد به اثبات لتقييد مادل عليه الملقوظ به وحديثه فهو موافق (١٦٩) لقاعدة الماذ كونه لانه في هذا المثال وهو

للمستقبل منع نفسه من
 الوطء وأخرج الرافعي
 الضعيفان الثالث بعد
 الاستثناء تقييد الملقوظ
 به قبله وهو الوطء إذا لم يطأ
 المرتبة حتى وعلى الأصح إن
 الثابت تقييد مادل عليه
 لفظه وهو الامتناع بتقيد
 الامتناع في المسروق ثبت
 التخيير فيه أو يجري ذلك
 في كل حلف على مستقبل
 بخلافه على ماض وأحضر
 نفي لا وطئ في الأمر بحيث
 إذا لم يكن قد سوطها جزاً
 لا تنفق جيباً للتخيير لعدم
 إمكانه فلما لم يتكتمل
 الاستثناء لا يوقعه على ما
 حدث إذا لم يكن كذلك
 ولهذا جزو والبس على
 الامانة بلزومها لا يخرجوه
 على هذا الخلاف قال
 البلقيني وقياس ما ذكر
 أن من حلف لا يشكو
 فريه الأمن حاكم الشرع
 لم يثبت ترك شكره مطلقاً
 لأن قصده في الشكوى من
 غير حاكم الشرع لا إيعاده
 عند موته أو زرعته قال
 فبن قبله بتعديلا

لنقدم البيع على وقت العتق أو مقارنته وإن باعه قبل أن يجمع بدون شهر من البيع تبين عتقه قبل الوطء
 بشهر فبين بطلان بيعه في معنى كل ما زيل الملتزم من موته وهو غيرهما اه (قوله سنة الخ) أي
 أو وما لا يعود ذلك له اه معنى (قوله وأطلق) أي بخلاف ما إذا قصد إيعاده المرتبة للكفارة إذا لم يطأ
 حتى مضت السنة أو من قوله لا يتناول (قوله أو السنة) عطف على قوله سنة ش اه سم
 أي الذي قدره الشارع عتق لأجل ما فعله وهذا هو الظاهر وأما قول الرشدي أنه عطف على قول التمسنة
 فاعطى وعدهم بحتمها لتناول رومها في معنى أنفا (قوله فان بقي منها الخ) لعل الصورة أنه اقتصر على قوله
 لأجل ما فعله السنة ولم يأت باستثناءه وإن أتى السابق هذا والاضافي قري بما في النهاية مسجلة ما إذا استثنى
 اه رشدي أقول بل هذا متعين يدل عليه قوله عند الحالف حيث لم يشل بعد الوطء (قوله وأرى عطف الخ)
 محتر قول المتن أكثر الخ قوله خالف فقط أي يلزمه الكفارة إذا وطئ وقوله وإن لم يطأ لم يحتر قوله فان
 وطئ (قوله ولا يتناول الخ) جواب سؤال المنشؤ وقوله ولا كفارة عليه مبالغة في المعنى وهل يلزمه كفارة لأن اللفظ
 يقتضي أن يفعل مرة أو لأن المقتضود مع الزيادة وجهان أحدهما كلفه والروضة الثاني اه (قوله
 قبل هذا) أي قوله ولا كفارة عليه (قوله لانه) أي مادل عليه الملقوظ به (قوله وهو الخ) أي والحال أن
 هذا المثال مستقبل (قوله وأخرج) أي من المنع (قوله فعل الضعيف) متعلق ببحث الذي كثر وقوله أن
 الثابت الخ بيان للضعيف وقوله وهو الخ أي الملقوظ به وقوله بحث أي يلزمه كفارة ليعين (قوله وعلى
 الأصح) متعلق ببحث الاستثنائية أو أن الثابت الخ بيان للأصح وقوله لفظه أي ما قبل الاستثناء وقوله وهو
 أي مادل عليه الخ الامتناع أي من الوطء (قوله ويجري ذلك) أي بخلاف المذكور (قوله بلزومها) أي
 الماتة (قوله ما ذكر) أي قوة وإن لم يطأ حتى مضت الخ أو قوله وعلى الأصح الخ (قوله لمطأ الخ) أي من
 حاكم الشرع وغيره (قوله في الخ) أي في قول من الخ بقوله لا يثبت الخ مقول لهذا والمنفرد فغفل
 مقدور قبل قوله لا يثبت الخ (قوله مبي الخ) مقولاً بزيادة (قوله إلى عدم الوقوع) أي بعدم الحدث
 (قوله ثم استدلل) أي أبوزرعة على عدم الوقوع (قوله باقاه شيء) وهو البلقيني (قوله يختم
 فقيدين) أي عتقهم ما وقوله الامتناع الخ وقوله ومقابل به بيلس من قضيتين بله مقول من مجمل (قوله وهو)
 أي مقابل الامتناع وقوله منه أي من هذا (قوله في الأول) أي الامتناع من كل غير وقوله ومعنى الثاني
 أي عدم الامتناع منه وقوله عليه الخ أي هذا (قوله لانه لا مقابل لفظها) أي الماتة أي عطف خارج هذا
 من المنع فيصدق بالعدم عطف الخ فكان التماسيب يقول لا تراها من النبي (قوله ثم نازع) أي التنازع
 السبكي (قوله غيرية) أي لانهية

الأكثر ما تقدم للاشمول كما قال (قوله أو السنة) عطف على قوله سنة ش (قوله قاله بلقيني وقياس
 ما ذكر أن من حلف لا يشكو البلقيني للذ كونه ماضاً لا يخرج من وجوبه لا يأنه ولا يكفر بما لا
 في تركه نوجب بغيره أنه أو كلف في غير شرت وأصل العين أو خرجت بانه أو كلف في شرت بحيث وأصلحت

(٢٢) - (شروا وابن قاسم - ثامن) - أيت عندك الأهدأ لا يمتلي على عدم الوقوع بترك الميت قصده لأن
 معناه عرفاً ليس إثبات الميت بل إن وجد يكون له فقط ثم استدلل باقائه قصده القاعد الماذ كونه من بين السبكي تلك القاعدة فإن لا
 أكل الأهدأ يتعين قضيتين الامتناع من كل غير ومقابلته وهو عدم الامتناع منه معنى الأول أمعن تعقيد غير واضح فها من المنع فيصدق
 بالعدم عليه وتركه ومعنى الثاني امتناعه من فعله أو جعله مع الأصح الأول ونعم بأن هذا في ليس به الامانة لانه لا مقابل لفظها إلا أنها
 لا واسطة فيها ثم نازع فيها من حران ذلك في كل مستقبل بانه قد لا يتألف في بعض المستقبلات نحو ما يقوم غداً لا بد من قيامه غداً
 لكن إن كانت الجلة خبر فيؤا لالم تعين قيامه على بقي التغيير كما في غداً ناذ كره ليس من عموم المستقبلات بل من خصوص الحث أو التبع انتهى

﴿فصل في أحكام الإيلاء﴾ ﴿قوله علمها﴾ أي المدة المضروبة ﴿قوله وجوبا﴾ أي قول المتن في الأصح في
النهاية الأقوة في صوره حتى لا يلام في المتن وكذا في المعنى الأقوة ومرة وقوله أوز والردة إلى لاسن البين
وقوله وكذا ما تعاقب المتن وقوله وتخرج إلى المتن وقوله فان قلت إلى المتن وقوله لا يجوز له قبلها بانه ﴿قوله﴾
بلا مطالبة الظاهر انه يبان للاهمال ويحتمل انه يدفع قومه انه لا يحمل الا بطلبه اه رشدي ﴿قوله ولو قلنا﴾
الح لا يفي ما في هذا الغاية عبارة تلقى سواها في الزيادة في الزوج والرجعة اه ﴿قوله من حين الإيلاء﴾
أي لاسن وقت الرجم إلى القاضي اه حثني ﴿قوله من وقتنا﴾ عبارة الغنى من وقت الحلف اه ﴿قوله﴾
ولو بلا قاض أقر بمن هذا التقدير بقدر المضاف أي بلا اعتبار قاض فانه يصدق مع وجوده اه سم
﴿قوله نعم في ان جعلت الح﴾ قد يقال لاحتمال استثناء ذلك لأنه انما يصير موافقا بعد الشهر كيداه لم يقول
الروض وان مضى شهر ولم يطلها صار موافقا اه فقوله صار موافقا بعده لا يكون موافقا قبل مضى الشهر وهو
ظاهر لانه لا يلزمه كذلك بالوجه شيء فليست اه سم ﴿قوله المتن من الرجعة﴾ ولم يرجع حتى انقضت
المدة أو في غيرها أقل من أربعة أشهر فلا مطالبة كما هو ظاهر لكن هل نقول تبين انه لا يلاء أو نقول لا يحمل
الإيلاء اه سم أقول فتصدق تعرف الإيلاء عليها الثاني ﴿قوله أوز والردة﴾ الأنسب لمطالبة العلف
بالوإر ﴿قوله لا بذلك﴾ أي جاز كرم الرجعة وزوال العذر ذكر ﴿قوله في الواو﴾ أي الرجعة والمراد
﴿قوله في الواو﴾ الأنسب لمطالبة التثنية كما في النهاية قال عس قوه في الأخير من أي الصفر والمرض اه
﴿قوله مالو إلى الح﴾ محترز زوال الإيلاء سم ﴿قوله أو دعت بشهنا﴾ أي في بعض الشج أي لأنها يجعل هذا
مسألة مستقلة بعد مسئلة الرجعة وهو الائق لأن القصور أخذ بقوم المتن ولا يشترط عليه كلام الشهاب
سم الآتي اه رشدي أقول وكذا جعله الغنى مسئلة مستقلة ﴿قوله فتقطع المدة أو تبطل﴾ أي تنقطع ان
حدث ذلك فيها وتبطل ان حدث ذلك بعدها لكن بصورة الطلاق ولهذا قال في الرض وشرحه

العين مر وسئل جعنا الشهاب الرمي عما قاله الباقي فمن حلف بالطلاق على صديقه أنه لا يبيت ليلة
الجمعة الا عند غفقت الجمعة ولم يبت عنده أي ولا عند غيره كما هو ظاهر والا فلا يات بغيره حيث أن الميت
عند غيره هو المنوع عنه الموقوف عليه منه بعدم الحث كقوله عنه العراقي فأجاب بان ما قاله الباقي معتد
اه وهو حيث ظهر ما ذكره ناعن الباقي في مسئلة الشكوى لان التقدير لا يبيت ليلة الجمعة عند أحد
الا عند ما افترض والقصد في الميت ليلة الجمعة عند غيره ولا يبعد الميت ليلة الجمعة عند ما قلنا
قولكم لا يبيت ليلة الجمعة عند أحد شامل لنفس الموقوف عليه لانه أحد فإذا بات يبيت نفسه فقد بات عند
أحد غير المالك فينتج الحث قلت فتضمن ما قاله الباقي واقره العراقي وبين شطنا الشهاب الرمي ان ذلك
معمد لا التفت إلى ذلك الشك ولو كان وجه ذلك انه لا يرافى في العرف العام باحد في مثل ذلك الاغصاء الموقوف
عليه هذا هو مقتضى ما قاله هؤلاء لا تغفل هذه المسألة فليست

﴿فصل في أحكام الإيلاء﴾ ﴿قوله سكة﴾ أي قام الاختلاف بذلك ﴿قوله ولو بلا قاض﴾ أقر بمن
هذا التقدير بقدر المضاف أي بلا اعتبار قاض فانه يصدق مع وجوده ﴿قوله نعم في ان جعلت الح﴾ كذا
شرح حر ﴿قوله لا تصيب المدين﴾ الإيلاء لم يصبه شهر قد يقال لاحتمال استثناء ذلك لأنه انما
يصير موافقا بعد الشهر كيداه لم يقول الرض وان قال ان لم يكن بعد شهر فله شهر فان وطئ قبل مضى
شهر لم يفتل البين وان مضى شهر ولم يطلها صار موافقا اه فقوله صار موافقا بعده لا يكون موافقا قبل
مضى الشهر وهو ظاهر لانه لا يلزمه كذلك بالوجه شيء فليست اه ﴿قوله المتن من الرجعة﴾ ولم يرجع حتى
انقضت المدة أو في غيرها أقل من أربعة أشهر فلا مطالبة كما هو ظاهر لكن هل نقول تبين انه لا يلاء أو نقول
لا يحمل الإيلاء ﴿قوله مالو إلى الح﴾ محترز زوال الإيلاء ﴿قوله فتقطع المدة أو تبطل﴾ أي تنقطع ان حدث
ذلك فيها أو تبطل ان حدث ذلك بعدها لكن هذا ظاهر في صورة الطلاق ولهذا قال في الرض وشرحه
وتساق في صورة الطلاق ولو طلق بعد المالية يعني بعد المدة بمطالبة أو بدونها رجعة أي استأنف المدة

﴿فصل في أحكام الإيلاء﴾
من ضرب عدة وما ينفرح
عليها (عول) وجوب بالوإر
بلا مطالبة (أربعة أشهر)
وقضائه ولا ية ولو قلنا
قنة لان المدة شرعت لاسن
حسبى هو قوله صبرها فلم
تختلف بغير يتوق كدة
حيف وعنة وتجب للمدة
(من) حين الإيلاء لانه
مول من وقتنا أو
قاض) لتبوتها بالنص
والاجماع وبه فارق نحو
مدة العتق في ان جعلت
فبعدى حرق قبل جاني
بشهر لا تصيب المدين
الا يلاء بعد مضى الشهر
لانه لو طئ قبله لم يعتق
(د) تحجب (فترجعية)
ومدة حال الإيلاء (من)
الرجعة) أوز والردة
كزوال الصفر أو الرض كما
يأتي لاسن البين لان بذلك
يصل الوطئ الأول وينكح
في الأخير مالو آتى ثم طلق
رجعيا أو وطئ بشبهة
فتقطع المدة أو تبطل لحرمة
وطئها

ونستأنف صوراً الطلاق ولو طلق بعد المدة طالبت بغيره بعد المدة طالبت بغيره بعد المدة طالبت بغيره بعد المدة
 بالرجعة اهـ وأما في صورة الطلق فغير ظاهر في حدوثه بعد المدة فتدال في شرح الرض بعد ذكر
 الرض أو رواتها بعد الشبهة ثم انظر أني منها بعد المدة وقبل المطالبة ثم انظر في المطالبة قبل الاستئناف
 مدة اهـ وفي العباب ولو طلق بشبهة في المدة فكذلك في القطع والاستئناف بعد فراغها أو بعد المدة فتدال
 استئناف اهـ أي بخلاف الردة سم على جـ اهـ وشي في عبارة السيد عمر قوله فتقطع المدعى انما قصد
 صيغته من الحاق طوع الشبهة بالطلاق الرجعي في سائر أحواله فهو قضية صارة أصل الردة فانه بعد ذكر
 مسائل الطلاق والردة قال المصنف اهـ لحق البقوى الصدة عن طوع الشبهة بالطلاق الرجعي وبالردة في منع
 الاحتساب ووجوب الاستئناف عند انقضاء التثبت وظاهر ما في الحاق باري الحالين ثم وقع في العز بربما
 أعقبهم من الرضعة ما يقتضي الحاق طوع الشبهة بأسيا فيمن الاعذار التي لا تخفى الاستئناف ضد ضررها
 بعد انقضاء المدة فتدعيان في المقرىء به انه تعالى في مسقطها مسقطاً لأصل في طوع الشبهة من البقوى
 وأدر جفت الاعذار والمشار إليها بعلمها فهمه كلام العز في هذا هو منشأ الاختلاف الواقع بين ما في الصفة
 أي والنهاية وما في الرضعة والعيب أي أو لا في وقتل صاحب المقتى كلام أصل لروضة هنا أقر اهـ
 (قوله ونستأنف من الرجعة) ظاهره انه لا فرق في الاستئناف بين أن يكون قد طلق قبل المطالبة بغيره أو أن
 يكون قد طلق بعد المطالبة لكن بحث هر التقييد بالأول وانه لا استئناف في الثاني لأنه لا يقتضي الإيلاء
 فليتلوا فقد يحتاج المساعدة على ذلك وفيها طالعهم انه لا فرق وهو الواقع لظهور من الظاهر وهو انه
 لو طلق عقب الظهور ثم راجع صار ما اهـ سم أهـ وأما في راجع بعدهم الفرق ما مر في فافهم شرح الرض
 وأما قوله أنه لا فرق في الردة فغير ظاهر في وقتل المذهب ولا تحمل الميراث بالطلاق الرجعي اهـ (قوله في الخ)
 أي أو كان الميراث على الامتناع من الوطء مطلقاً كما يأتي (قوله للتوابع الخ) هذا راجع لكل من طرأ الطلاق
 وطوع الشبهة وقوله في نكاح الخ راجع لمرأ الطلاق الرجعي فقط (قوله المتن أحدهما) أي أو كلاهما
 معنى وشرح المنهج (قوله المتن بعد دخول) أي أو استند على الزوج المهر اهـ معنى (قوله وأبعدهما)
 كل شيء له حيث أراد أن يزيدوه أو بطل بعد قول المصنف انقطع قوله أدخل البطان في الانقطاع
 تقليداً اهـ وشي (قوله أيضاً ذكر) أي من قوله لأن الاضرار انما يحصل الخ كما صرح به كلام الجلال
 الحلبي أي والمقتضى اهـ وشي (قوله والى) أي بأن يبقى من مدة الميراث ما يزيد على أربعة أشهر (قوله المتن
 ولم يخل بنكاح) احتراز عن الرد والطلاق الرجعي وقد سبق وقوله لا يمنع المدة أي لا يقطع مدة الإيلاء
 معنى (قوله سواء المانع الخ) سواء أقرن أم حدث فيها كما صرح به في المهر اهـ معنى (قوله المتن
 كمسوم وأحرار) احتكاكاً في غرضاً ونظراً اهـ معنى (قوله كمسوم) أي بمن يتخلفه ما وجب ظلماً اهـ
 أسنى (قوله يمكنه من التمكن (قوله يمنع) أي كل من الضر والمرض (قوله في صورة الإيلاء معهم

بالرجعة اهـ وأما في صورة الوطء فغير ظاهر في حدوثه بعد المدة فتدال في شرح الرض بعد ذكر
 الرض أو رواتها بعد الشبهة ثم انظر أني منها بعد المدة وقبل المطالبة ثم انظر في المطالبة قبل الاستئناف
 مدة اهـ وفي العباب ولو طلق بشبهة في المدة فكذلك في القطع والاستئناف بعد فراغها أو بعد المدة فتدال
 استئناف اهـ أي بخلاف الردة (قوله ونستأنف من الرجعة) ظاهره انه لا فرق في الاستئناف بين أن يكون
 قد طلق قبل المطالبة بغيره أو أن يكون قد طلق بعد المطالبة لكن بحث هر التقييد بالأول وانه لا استئناف في
 الثاني لأنه لا يقتضي الإيلاء وليس هناك ما يقتضي التكرار فيصفاً يمكن الإيلاء بالطلاق فلا أثر للمرجعة
 بعد ذلك فتدال فقد يحتاج المساعدة على ذلك وفيها طالعهم انه لا فرق وهو الواقع لظهور من الظاهر
 وهو انه لو طلق عقب الظهور ثم راجع صار ما عدا (قوله في صورة الإيلاء معهم) أي وهو أن يكونا
 بحيث يمكن وطءهما في المدة التي قد مرها وقد سبق منها أكثر من أربعة أشهر فاصل ما هنا انه إذا آمن
 صغيرة أو أربعة أشهر فان كانت المدة تعبت يثنى جصاصهما فيها وقد سبق منها أكثر من أربعة أشهر صح الإيلاء

ونستأنف من الرجعة أو
 انقضاء المدة ان بقي من مدة
 البسمن فوق أربعة أشهر
 لأن الاضرار انما يحصل
 بالامتناع المتوالي أربعة
 أشهر في نكاح سليم (ولو
 أريد أحدهما) قبل دخول
 المصنف في النكاح كما مر (بعد
 دخول في المدة) أو بعدها
 (انقطعت) لم يرتبطها
 حيث تدل (فاذا أسلم المرء
 منها في المدة) (استؤنف)
 المدة لحاظ كالمعلوم منه
 أن محله إذا كانت الميراث
 على الامتناع من الوطء
 مطلقاً أو بقي من مدة الميراث
 ما يزيد على أربعة أشهر ولا
 فلا معنى للاستئناف (وما
 منع الوطء ولم يخل بنكاح
 ان وجد فيه) أي الزوج (لم
 يمنع) المدة سواء المانع
 الشرعي (كمسوم وأحرار
 والحسي كمسوم) (مرض
 وجنون) لانها يمكنه
 والمانع منعه أنه المقصر
 بالإيلاء (أو) (وحد) فيها)
 أي أن وجب (وهو حسي
 كمسوم مرض) يمنع من
 ايلاج الحشفة في صورة رجعة
 الا بلامعها السابقة
 ونشوز (منع) المدة فلا
 يترتب من احتق تزول (وان
 حدث) نحو مرضه المانع
 من ذلك أو نشوزها

وكذا ما نهى الشرع عن غيرهما لحبس كتلبها بقرض كصوم (في) انشاء (المدة قطعها) لانه لم يمنع من الوطء لاجل البستن بل لتعذر (فأما)
 (زال) وقد سبق فوق أن بعضاً من الميعين (استؤنفت) المدة لئلا يترتب إيقاع النكاح هنا خوفاً من جوع المدة طر ذلك بعد ما إذا منعها
 على مطالب بالقبض بعد زواله وجود (١٧٢) المضارفة في الزوال مع بقاء النكاح على سلامته وهذا يفرق بين ما هنا وما سافر

الرجوع والرجوع (أو) وجد
 فيها هو (شري كحسين)
 أو نكاحاً أو نكاحاً أو نكاحاً
 ججع في ربه (وصوم نقل)
 أو اعتكاف (فلا يمنع المدة)
 ولا يقطعها بالحدث فيها
 لأن الحضي لا يتجلى عن شهر
 غالباً لو منع لامتنع ضرب
 المدة غالباً لو حلقه بالنفاس
 طردوا الباب لأنه من جنسه
 ومثاله في أكثر أحكامه
 ولأنه ممكن من وطئه مع
 نحو صوم النفل فان قلت
 لم ينظر وهذا كونه
 جباب الوطء معصوم ثم
 حرم عليها وهو حاضر بلا
 اذنه كما قلت لأن المدار
 هنا على التمكن وعلمه فلم
 ينظر لكونه جباب الأقدام
 بخلافه (وعن) المدة
 ويقطعها صوم أو اعتكاف
 (فرض) واحرام لا يجوز
 له تحيلها منه (في الاصح)
 لعدم تمكنه من الوطء
 وقضته أن الصوم الموسع
 فيه من نحو قضاء أو نذر
 أو كراهة لا يمنع لانه كالنفل
 فيمكنه من الوطء وهو
 ظاهر ثم رأيت الزكشي
 يحتمل فان وطئ في المدة
 انقضت البستن وقت
 الإيلاء كما هو ظاهر (والا)
 بطلانها وقد انقضت ولا

ماتع بها (قلنا) دون ولما أورد سبيل قرف حتى تكمل بلوغ أو عقل (مطالبة) وان كان له بالطلاق (بان) والمين
 يعني (أي) يرجع إلى الوطء الذي امتنع منه بالإيلاء من فاعاذا رجع (أو بطلان) ان لم يقف ظاهره لا يتوكل على ما قدس أحدهما كقبي
 إلى روضة وصوبه الاسترى في تصحوا وان ضعه في مهبها وتبعه الزكشي وغيره ففسر وأما قوله الرافعي انها تطالب بالقبض أو لا ثم بالطلاق لأن
 نفسه قد لا يطاوعه على الوطء ولاه لا يجبر على الطلاق لا بعد الامتناع عن الوطء

والعين بالطلاق الخ مستأخر ارجع الى قوله وان كان حلقه بالمال الخ **(قوله)** لكن يجب التزاع فوراً تقدم
عن النهاية والمغنى ان هذا ظاهر اذا كان الطلاق باثباتان كان وجهاً فالواجب التزاع وأوجه كفى الانوار
اه **(قوله)** المتن ولو تركت حقها بسكوتهما معطالين وجهاً أو باسقاط المطالبة عنه نهاية بمعنى **(قوله)**
ان بقيت المدة عبارة العباب ما يقى مدة الحلف اه سم عبارة النهاية والمغنى ما لم تنته مدة البين اه **(قوله)**
المتن تحصل الفتيحة وهي الرجوع في الوطء اه مغنى **(قوله)** المتن بتقريب حشفة) يبقى من ذكر أصلى فلا
اه تبار بالرائد مر ويشمل كلام المصنف ما لو أدخلها بقضائه معتقداً أجنبية فنسقط مطالبته بالوصول
لحقها اه سم لكنه لا يحسن ولا يصح كلفاً ولا تنصل البين أخصاً بما يأتي عن الروض والمغنى **(قوله)** أو
قدورها الى قول المتن بان يقول في المغنى الا قوله وبما إذا حلف الى المتن وقوله وصوم الى المتن وقوله ويجب
الى قبل **(قوله)** المتن (يقبل) يبقى أصلى فلا اعتبار بالرائد مر اه سم **(قوله)** ولو عوراه) أى حيث كان
ذكره يصل الى أصل البكارة والافاقع ان كان يكره ما قبل الحلف فلا مطالب بالزنا اه عش وفيه
ابن الجوزي قبل الحلف لا يصح الا بذكر كماله **(قوله)** وان حرم الوطء) أى كان يكون في حلقه الخافض **(قوله)**
أو كان يفعل الخ عبارة المغنى والروض مع شرحه فرع لو استند خط الحشفة أو أدخلها ما ناسياً أو كرها
أو جبراً ما لم يحسن ولم يجب كفارة ولم تنصل البين وان حصلت الفتيحة وان رفع الا بلامه تنصير المدة ثانية البقاء
اليمين فلا وطئها في المدة بعد ذلك على ما عدا ما عدا اختياراً استثنى وزمنه الكفارة وان حلفت اليمين اه يحلف
(قوله) وان لم تنصل اه أى يفعل وقوله لانه الخ لعدم الانحلال اه سم **(قوله)** وذلك) أى حصول الفتيحة
بما ذكر **(قوله)** بخلافه في (والخ) عبارة المغنى وقوله يقبل من غير طعن الجهر فلا يكره تقبيل ما دونها أى
الحشفة فلا تقبيلها بالزنا ذلك مع حصة الثاني لا يحصل الفرض اه **(قوله)** وتنعط المطالبة الخ) أى
ويكون قائده الاثم فقط اه عش **(قوله)** فان أو بالخ) يعنى فان أو بد تصور وعدم الفتيحة مع بقاء الايلاء
للمصالح الخ اه رشيدى **(قوله)** أى بالوطء) فى البر **(قوله)** وبما إذا حلف ولم يقبل الخ) عبارة مخرج
الروض والمغنى وخروج بالتقبل البر لان الوطء فيه مع حرمته لا يحصل الفرض نعم ان لم يصح في ايلائه بالتقبل
ولا زناه بان أطلق التحصيل بالوطء فى البر اه **(قوله)** لكنه نه) أى الوطء فى البر وهو راجع لسكن من
المعتوفين **(قوله)** لكنه نه كماله الخ) فتيحة عدم حصول الفتيحة بوطء المكروه الثاني وفيه نظر فى

هو الاوجه مخرج مر **(قوله)** ان بقيت المدة) عبارة العباب ما يقى مدة الحلف **(قوله)** فى المتن وتحصل
الفتية بتقريب حشفة يقبل) يشمل ما لو أدخلها بقضائه معتقداً أجنبية فنسقط مطالبته بالوصول الحقها
(قوله) فى المتن بتقريب حشفة) يبقى من ذكر أصلى فلا اعتبار بالرائد مر **(قوله)** المتن (يقبل) يبقى أصلى
فلا اعتبار بالرائد مر **(قوله)** مع زوال البكارة بذكر ولو عوراه) هذه نظرية التقليل فقد قدم الشارح فيه ان
المعتد به لا يمين زوال البكارة ولو عوراه **(قوله)** وان لم ينصل به) أى يفعل وقوله لانه لم يسطر عليه لعدم
الانحلال شرح مر **(قوله)** بخلافه في (والخ) عبارة المغنى وقوله لا ينصل لكن تنصل الخ) عبارة الروض وتحصل أى فتيحة
القادر بادلتها الحشفة قبل اختياراً لا ينصل الا بلامه اه قالى شرحه بالتقبل البر لان الوطء فيه مع
حرمته لا يحصل الفرض نعم ان لم يصح به في ايلائه بالتقبل ولا زناه بان أطلق التحصيل بالوطء فى البر اه ومن
صور الايلاء لا طلاق الا فى البر فان وطئ فى البر فان زال الايلاء بذلك فهو مشكل لان الوطء فى البر غير
مباح على موانع وتل فهو مشكل لانه نظائر ما تقدم فى الحاشية تقبل الفصل فى تنصير الفرض الى الاذن ولا كلمة
التي شران قياس ما تقدم من ذلك انحلال البين في زوال الايلاء الا ان يختار الثاني ويحجب بان بقاء الايلاء معناه
للمرأة يخص هذا وهو بقاء الفتيحة الى السبب في حكم الايلاء على راجع الى السبب وانصرف **(قوله)** لكنه
فعله مكرهاً أو ناسياً) قضى بقوله فان أو بد عدم حصول الفتيحة عدم حصول الفتيحة بوطء المكروه الثاني
وفيه نظر فى شرح الروض يحق قول الروض وان استند خطها أو أدخلها ما ناسياً أو كرها أو
يجوز ما لم يحسن ولم يجب كفارة ولم تنصل البين اه ما صون حصلت الفتيحة وان رفع الايلاء اه وصرح

واليمين بالطلاق لا تمنع
حصول الايلاء لكن يجب
السنزاع فوراً (ولو تركت
حقها انما المطالبة بعده)
أى التزاع ان بقيت المدة لان
الضرورة هنا بتعدد كالا عسر
بالفتية بخلافه فى العنة
والعيب والاصار بالمهر لانه
خصه واحدة (وتحصل
الفتية) بفتح الفاء وكسر
(تقريب حشفة) أو قدرها
من مقووعا (يقبل) مع
زوال البكارة بذكر ولو عوراه
والحرم الوطء أو كان
يفعله قطعاً وان لم تنصل به
اليمين لانه لم يسطر ذلك لان
مقوود الوطء انما يحصل
بذلك فضلاً عن في غيره فلا
تحصل به فتيحة لكن تنصل
اليمين وتسقط المطالبة
لحشته به فان أو بد عدم
حصول الفتيحة مع بقاء
الايلاء تفسر تصور وجهاً
إذا حلف لا يطوؤها في قبلها
وبما إذا حلف لم يقبل
لكنه فعله مكرهاً أو ناسياً
اليمين فانها لا تنصل به (ولا
مطالبة) بل تنصير لان
(ان كان بها) مانع وطء
كيسن) ولفظ واجرام
وصوم فرض

بقدره السابق أو اعتكافه (ومرض) لا يمكن بقوله (١٧٤) لأن المطالبة لا تكون بتسحق وهي لا تستحق الوطه لئلا يذم من جهته وتجب

في الوطه من منع الحيض
المطلب مع عدم قطع المدة
ويجاب بأن منعه لمرة
الوطه معوهه ونظر وعدم
قطعه للمصلحة والالتصاف
مدة غالباً كما مر قبل قولهم
طلاق المولى في الحيض غير
يدعى بشك كل بعد من طلبة
به ورد بفرضه فيما إذا طواب
زمن الطهر بالفتنة فترك
مع تمكنه من طاعة طالب
بالطلاق حذراً (وان كان
فسيما مع طبع كرض)
بضمعه الوطه ولو يتو
بعد بوه (طواب) بالفتنة
بلسانه (بان قول إذا) أو
ان أو قول فيما لا طهر خلافا
لما يقتضيه كلام ابن الرعة
وانتساف منها مواضع
لا يؤثر فيها من فيه كاهو
واضح (قدرة فتت) لان
به بتدقيقه في قول بالخلف
بلسانه وتريد بان كانت
تصل ما فعلت ثم اذ لم يفت
طالبته بالطلاق لا يتردد
النظر فيما إذا طرأ الجلب
بعد الايلاء ومقتضى خبرها
والذي يجب أنه يطالب
بالطلاق وحده أذا كانت
تترقب هـ: انقطع اثرها
ابن الرعة ذكر ما يقتضي
أنه يقتضي بقوله لو قدرت
فتت وقسمه فنظر ظاهر لان
ذلك لا آخره (أو شري
كاحرام) لم يقر بتعلقه
وموم فرض مفسق أو
موسم ولم يستعمل الى
البل وله ان لم يستعمل الى

المرض مع شرهوان ابتدئتها أي الحشفة أو أدخلها ناخسها أو مكرهاً ويحتمل أن تعجب كقارن
تقبل الممنون وحالت الفتنة وتقع الايلاء وصرح بذلك الزكشي وغيره اه سم وقدم منسله
عن المفتي لكن كلامه كالروض مع شرح في التعليل كما يظهر من اجتهاد كلام الشارح كتابه
في الوطه بالدر فلا تخلفه (قوله بقوله السابق) الاول يرجو عملاً أواماً أيضاً وقيد السابق ان لا يجوز الرجوع
تقبلها منه وأما اعتد السابق الصوم الغرض فحكوه من مقتضات الشارح خلافاً للنهاية والمفتي (قوله اذ
اعتكافه) أي الغرض (قوله وتجب في الوطه) أي قول تعجب الوطه في غاية الفتنة كما يدل بالتأمل
الصادق للمعاوية ان الجواب بمنه اه سم (قوله ويجلب بان منعه) أي قول وجه تعجب الوطه ان
الغرض من ضرب المدة انتظار الفتنة فان ترك الفتنة مضى طول فاذ لم يمنع الحيض في المدة انتظار
الفتنة فيها فلا يمنع الطالب بعدها لان عدمه في ذلك يقتضي ملاحظة مكان الوطه دون حرمة في الجواب
ما فيه اه سم (قوله اذ لم تجب الخ) هذا الثاني في الفلاس اه سم سجد اقول انما اشار الشارح الى جوابه
بقوله كما مر راجعه (قوله به) أي بالوطه عرض (قوله ورد بفرضه) أي قولهم اه سم (قول التي كرض) أي
أوجب أو كانت أنه لا تزيل بكارها لكونها غرواه اه عرض وتقبل لانه ان كان الجلب قبل الخلف فلا
يصح الايلاء كما مر وان طرأ بعده فساقى فوجبه الشارح انه يطالب بالطلاق وحده لان يكون ماله متيناً على
ما يأتي عن ابن الرعة (قوله بالفتنة) أي أي بالطلاق لا يفتنه اه سم (قوله لان) أي في السكاتب في النهاية
الاقوله وتتردد النظر الى التي وقوله ويظهر من جملة ما في أو استعمل وقوله بخلاف يسع غائب الى التي وكذا في
المفتي الا قوله قلما ان جهما الى التي (قوله ثم اذ لم يفت الخ) عبارة الروض مع شرحه طوب بشفة اللسان أو
الطلاق ان لم يفتي بالوطه بالفتنة لان وان استعمل في قول اذ قدرت فتت حين يقدر على وطئها يطالب
بالوطه والطلاق ان لم يطا طقة فتا الفتنة لسان انتهت باختصار يقول الشارح ثم اذ لم يفت طالته بالطلاق
يحتمل ان معناه ثم اذ لم يفتي بالفسان طالته بالطلاق ويحتمل ان معناه ثم اذ لم يفتي بالوطه عند القدرة طالته
بالطلاق فلتأمل اه سم اقول وكلام المفتي والنهاية صريح في الثاني عبارة السيد عرقه ثم اذ لم يفت طالته
بالطلاق عبارة أصل الروضة ثم اذ لم يفتي بالمباح يطالب بالوطه والطلاق انتهت اه (قوله فيما إذا طرأ الجلب الخ)
ظاهر كلامهم ان طرأ الجلب لا يبطح حكم الايلاء وان لم يفتي بعد الايلاء وقبل الجلب زمن يمكن فيه الوطه
وهو كذلك خلافاً لمن أطلقه حشم على بعض الزمن الذي كور هو اه سم (قوله انه يقتضي الخ) ذكره المفتي عن
الامام وأقره عبارة قال الامام ولي كان لا وحى زال عذره يجب طوب بان يقول لو قدرت فتت ولا ياتي اذا
اه (قوله لم يفتي الخ) وقوله ولم يستعمل الخ سيذكر محترزهما (قوله بغير الصوم) أي بالفتي أو ألعام

الزكشي بذلك وغيره (قوله ويجلب الخ) اقول تعجب الوطه في غاية الفتنة كما يدل بالتأمل الصادق
المعاوية ان الجواب بمنه وجه تعجب الوطه ان الغرض من ضرب المدة انتظار الفتنة فان ترك الفتنة
حتى مضى طول فاذ لم يمنع الحيض في المدة انتظار الفتنة فيها قلما يمنع الطالب بعدها لان عدمه منسبه فقلت
بقتضي ملاحظة مكان الوطه دون حرمة في الجواب ما فيه (قوله ورد بفرضه) أي قولهم وكذا مرض
(قوله في التي بان يقول اذ قدرت فتت) قوله في الشر اذ لم يفت طالته بالطلاق عبارة الروض وشرحه
طوب بشفة اللسان أو الطلاق ان لم يفتي بالوطه بالفتنة لسان وان استعمل في قول اذ قدرت فتت وسين
يقدر على وطئها يطالب بالوطه أو الطلاق ان لم يطا طقة فتا الفتنة لسان اه باختصار يقول الشارح ثم اذ
لم يفت طالته بالطلاق يحتمل ان معناه ثم اذ لم يفتي بالفسان طالته بالطلاق ويحتمل ان معناه ثم اذ لم يفتي
بالوطه عند القدرة طالته بالطلاق فلتأمل اه (قوله فيما إذا طرأ الجلب) ظاهر كلامهم ان طرأ الجلب
لا يبطح حكم الايلاء وان لم يفتي بعد الايلاء وقبل الجلب زمن يمكن فيه الوطه وهو كذلك خلافاً لمن أطلقه
حشم على بعض الزمن الذي كور هو (قوله لم يفتي بغيره) أي كذا كره الرافعي شرح هو (قوله بغير
الصوم) يحصل انما احتراز عن الصوم لئلا يفتي فيه وقوله وصوم فرض الخ فيمنع وتحتل انما لو لم يفت

الكفاية بغير الصوم (فالذهب به يطالب بالطلاق) حين لا ياتي مع منه لا يفتي بمعه ولا وحدها

لحرمها عليه وانما يطلب
من غصب حياجه وتولية
فانها بالترديد بان يقال
له ان دعيتها غرضها والا
غرمت المولى ولان الابتلاع
المانع ليس منه وهذا المانع
من الزوج اما اذا قرب العقل
ويظهر ضبطه بما ياتي عن
غير البغوى او استهل في
الصوم الى القبل اوفى
الكنهه الى العتق او
الا طعام فانه يسهل وقد
البغوى الاخير يبرم ونصف
وفيه غيبه مثلا فهو
الوجه (فان عصى بوطه)
في القبل اوفى في البر وقد
أطلق الامتناع من الوطه
(سقطت المطالبه وانضحت
اليمين وانما يمكن قطعها
ان هذا المانع كمالان
رجى او خصها كخص
وكذا ان خصه على الاصح
لانه اعانة على غصبه وان
أي بعد توافقه على
القاضي فلا يكتفى بثبوت بانه
مع غيبه عن مجله الا اذا
تعذر احضاره لتواريه او
تعززه (اليمين والطلاق
فلا يظهر ان القاضي يطلق
عليه) سزاها (طاعة) وان
بانتهما لعدم دخول او
امتناع ثلث بان يقول
أوقعت عليها طلاقه عدا
طلبها عنه او نطقا
فيه فان حذفه لم يقع
شي وذلك لانه لا دليل له دام
اضرارها ولا يجازيه على
الفشيه مع قبول الطلاق
لثبته فباب الحكم منه

(قوله لحرمها) أي الفشيه (قوله وانما يطلب الخ) وذلك ليل مقابل المذهب عبارة النهاية والمضى والطريق
الثاني انه لا يطلب بالطلاق عضو موصول لكن يقال ان فشت عصبته وأصبحت عبادته وان طاعتها ذهبت
زوجته وان لم تطلق بلقتا عليا كن غصب حياجه وتولية فانها يقال له ان دعيتها غرضها والا غرمت
المولى ونوديان الابتلاع المانع الخ (قوله غرضها) أي ما بين فقهنا مذ حصة فقهنا اه عش (قوله بما
ياق الخ) وهو ثلاثة أيام اه عش (قوله الى العتق الخ) أي لا الصوم لما لم يذهب اه معنى (قوله فانه
عمل الخ) عبارة الفقيه أهل ثلاثة أيام كقوله أو اصحق وقيل بعمل وما وصف يوم كقوله التذيب اه (قوله
وهذا طلق الامتناع الخ) واجمع للمعروف فقط أي ولم يقده بالقبول ولا نواه (قول الامتناع سقط المطالبه)
لا يقال سقوط المطالبه بالوطه في البر ينافي بعدم حصول الفشيه بالوطه فلهذا منع ذلك اذ لا يلزم من سقوط
المطالبه حصول الفشيه كقوله وطئ مكرها أو ناسيا اه شرح المنهج وكتب عليه شيخنا الشهاب البرلسي
ما نه قوله لا يقال سقوط المطالبه الخ غير نافع عند التأمل فانه اذا سقطت المطالبه انقضت اليمين فلا ترصد
حصول الفشيه بالوطه في القبل وقوله كالموطئ مكرها الخ فمقتضى وجهه ان الأول نصريح الزكشي وغيره
بان الفشيه تحصل بالوطه مكرها أو ناسيا وبطلان الثاني ان اليمين في مثل ذلك باقية وان انتفى الالباه بخلاف
الوطه في البر في مسئلتنا عن من اعتبره كالث وحنا فانه من قبل لا يلازمه ان كماله ينفي انتهى اه سم
بحذف وفي الجوهري من القادوسي وابان الاشكال الاول ما نه الآن قال المراد عدم حصول الفشيه
الشريعة القاطعة لا ثم ياتي من المدققين اخفى جواها من النظر في التشبيه بقوله كالموطئ الخ انما يصح
المراد حصول الفشيه أي في كلام الزكشي وغيره سقوط المطالبه لتصل اليمين مع التناهي والاكراه لان
فعلها كإفعل اه أي أو التشبيه في سقوط المطالبه فقط فلا منافاة بين ما هنا وبين نصريح الزكشي وغيره
أي كسرى الى روض البهجة (قوله المانع الخ) قد يفهم من هذا الكلام وما تقدم
انه حيث طلب منه الطلاق فعلق ولور جعبا خاص مطلقا من الايام ليس مراد في الرض وشرحه
أوائل الباب بما تضمنه طاق جين طوب الفشيه والطلاق ثم ارجع أي أعاد طاقه فثبت المدقة ان لا
ان بانتهما كسرها فلا يضرب اه وفيها بدأ ضاهنا فلما تقدم في أوائل الفصل وفيه ما قبل هذا أيضا
ما نه فان يلق ثم ارجع والباقي من السدة أكثر من أربعة أشهر عدا الايام الا ان اه والموضعان
السبعة ان شملان لا يلازمه عدة والطلاق وهو ناهي لان اليمين لا تقبل بالطلاق فارجع ما نقل من
بعضهم من خلاف ذلك في المطلق اه سم بحذف (قوله فلا يكتفى بثبوت بانه الخ) أي بعد ثبوت بانه في
حضره لا يشترط ان يقع الطلاق في حضره كقوله الرضا أي والفقهاء اه سم (قوله لتواريه أو تعززه)
هلا زادوا أو لغيت غيبه تسوغ الحكم على الغائب سم على ج وقد يقال انما يبرؤوه أعز في غيبه
فلم يحكم عليه بالطلاق بخلاف التوازي أو التفرز فانه مقصر بتواريه أو تعززه فغلط عليه اه عش (قوله
لم يقع شي) ناهي عن نفي غيبه سم على ج اه عش (قوله ولا يجازيه على الفشيه) أي لا يلهي لا ينحل

لم يتغير (قوله ويظهر ضبطه الخ) كذا شرح حر (قوله وهو الوجه) كذا مر (قوله في المن والشرح
فان عصى بوطه في القبل اوفى في البر) كذا في شرح المنهج ثم قال لا يقال سقوط المطالبه بالوطه في البر
ينافي بعدم حصول الفشيه بالوطه فلهذا منع ذلك اذ لا يلزم من سقوط المطالبه حصول الفشيه كالموطئ
مكرها أو ناسيا اه وكتب عليه شيخنا الشهاب البرلسي ما نه ما عصبته وقوله ولو في البر لم ينحل هذا نصا
سلفه عند التعرير من المانع أي حيث قال لا ينحل الفشيه بالوطه في البر وهو تحكيم ما قبله الا لا يقال
سقوط المطالبه الخ كالموطئ دفع ما نه ما هو غير نافع عند التأمل فانه اذا سقطت المطالبه انقضت اليمين فلا تر
لعدم حصول الفشيه بالوطه في القبل وما تارة كالموطئ مكرها الخ تشبه نظرم وجهه ان الأول نصريح
الزكشي وغيره بان الفشيه تحصل بالوطه مكرها أو ناسيا وبطلان الثاني ان اليمين في مثل ذلك باقية وان انتفى
الالباه بخلاف الوطه في البر في مسئلتنا عن من اعتبره كالث وحنا فانه من قبل لا يلازمه ان كماله ينفي انتهى

تحت الاجبار اه مفتي (قوله لا يقع) ظاهر العبارة ان الذي لا يقع هو الزائد فقط وأصرح منه في ذلك قول الروض أي والمفتي لم يقع الزائد اه فالتبدي في قوله كإلوانه طلق الخ غير تام اذ لا وقوع في التشبه به أصلا اه رشدي (قوله كإلوانه طلق الخ) فان طلقه أي القاضي ثم طلقها الزوج فقد تطلقه كما اقتضاه كلام الروضة ونفذ تطلق الزوج أيضا وان لم يعلم طلق القاضي كما يصح من القائلان اه نهاية زاد المفتي ولو آلى من إحداهما أو آلى الفسقة والطلاق طلق القاضي مهما ثبت من الزوجان من وعن وعن إن أهم اه قال رشدي قوله وقد تعلّق الزوج الخ أخذ من طلق القاضي بشرط رجاء وقد تقدم في كلامه عند قول المصنف وفي حسمين الرجعة ما يعلم من طلق الزوج ولو أجمعها عاد حكم الإيلاء اه وتقدم عن المفتي والروض ما صرح به (قوله فان بانا) أي طلق المولى وطلق القاضي (قوله لتعذر تصحيحهما) هذا ظاهر في اتحاد البسب اه سم (قوله لا يفتى بالنعول) عبارة المفتي لفي هـ وأطلق فيها * (تنبيه) * أفهم كلامه انه لا زاد على ثلاثة قطعاه وهو كذلك وجوز إزماءه دون ثلاث وليس على المطلق اذ استعمل يشغل أمهل بقدر ما يتيه أذل الشغل فان كن ساعدا أمهل حتى يقطع أو يعلق في شبع أو ثقبلا من الشبع غشت يخف أو غلبة النعاس حتى يزول فلا والاستعداد في مثل هذه الأحوال بقدر يوم فادونه ولو راجع المولى بعد تعلق القاضي وقد بقي مدّة الإيلاء ضرر يستدعي أخرى ولو بان غتر وجهها لم يعد الإيلاء لأطالب اه (قوله بالنعول) تنبيه على أن لا يفسد كرجعته (قوله فمهل) أي لفظة ما يفعل (قوله وقد) أي حصول الخلة للمعتق (قوله والمفتر الخ) رد ليل مقابل الظاهر (قوله بقره) أي كمال وصوم ورجعت (قوله نحو طلاق) ومنه العتق اه عرض (قوله وقع وجود الصفة) جامعة * لو اختلف الزوجان في الإيلاء أوفى انقضاء عدته بان ادّعى عليه ما فكر صدق بيمينه لان الأصل عدمه ولو اعترف بأوطء بعد المدّة وأنكره أي أوفى ينكر سقط حقهما من الطلب محلا باعترا فاولم يقبل رجوعها عنه لاستمرارها وموسلحقها بالهال ولو كرر عين الإيلاء مرتين فأكثر وأدبر في الأولى التنا كبدلها ولو تعدد المجلس وطال الفصل صدق بيمينه كتفسيره في تعلّق الطلاق وقرق بينهما وبين تغيير الطلاق بان التغيير انشأه الإيلاء والتعلّق متعلقان بامر مستقبل فالتنا كبدنهما التي أو أراد الاستئناف تصدّت الاعان وان أطلق بان لم يردتا كبدل أو استئنافا أو أحدهما اتحاد المجلس جلا على التنا كبدل أو تعددت له بعد التنا كبدن ما اختلف ثم ان كان عرض الشارع فيما سلف ان الفتنة على الوجه الشرعي غير حاصلة وان لم ينحل وتنفّت المطالبة فلا إشكال ثم ينبغي على هذا انتفاء الاثم كإلواعتق العبد الذي عاق على اوطء بعد انقضاء المدّة وقيل الوطء اه ما كتبه شيخنا (قوله في المتن وان آلى الفسقة والطلاق الخ) قد فهم من هذا الكلام وما تقدم اه حيث طلب منه الطلاق فطلق ولو رجعا بخصص مطلقا من الإيلاء وليس مراد ان في الرض وشرحه ما وائل الباب فيما لو طلق وان طلق فبعد حرقه بشهر الخ نكاحه وان طلق حين طوبى بالفسقة والطلاق ثم راجع أي اعاد طلقه ضرر بمدة ثانيا لان بان من مفسدة نكاحه فلا تضرب المدة ساعة على عدم وجودها نكحت اه وفيهما أيضا انما تصدق بيمينه بعد ما يتيه أو بعد المدّة بمطالبة أو بدونهما رجعة أي تستأنف المدّة بالرجعة لان الأمر انما يحصل الاستماع للتواقي في نكاح صحيح سليم اه وفيما قبل هذا أيضا فرع لو قال والله لم نكح فمجة أشهر فمشت بيمينه والله لم نكح فمجة بلا أن ان قال فان طلق ثم راجع والباقي من المدّة أكثر من أربعة أشهر عاد الإيلاء والأفلا اه والموضعان السابقان هما لان لا بلا في رجعة والطلاق وهو ظاهر لان المين لا يخلط بالطلاق فارجع ما نقل عن بعضهم من خلاف ذلك في المطلق (قوله فلا يكتى ثبوت ابائهم غشيت) أي وبعد ثبوت ابائهم في حضرة لا يشترط ان يقع الطلاق في حضرة كإلى الرض (قوله) لتزله به أو تعززه هـ لا زاد أو غشيت غشيت وسوغ الحكم على الغائب (قوله فان حذفته) كذا هو ش (قوله لم يقع شيء) ظاهره وان فوى عنه (قوله لتعذر تصحيحهما) هذا ظاهر في اتحاد البسب والله أعلم

كما زوج عن العاضل
وشرح بما قلنا من ادخلها
فلا يقع كما بان انه طلق
أو فاء فان ما معا وقعا
لا مكانهما بخلاف يسع
غائب بان مقتضاه لبسب
الحاكم عنه تعذر تصحيحهما
عقد المأثري (د) الظاهر
(انه لا يعمل) الفتنة بالنعول
فما اذا استعمل بها (ثلاث) من
الايام لزادة اضرها
اما الفتنة بالأسان فلا يعمل
قطعاً كمن يادة على الثلاث
وأما ما دونها فيسهل له
لكن بقدر ما ينتهي فيه
مانه كوقت الغطر العاصم
والشبع للعاصم والخلة
للمعتق * وقد روي ما نقل
(د) الظاهر (انه اذا وطئ
بعد المطالبة أو قبلها بالاولى
(لزمه كفارة يمين) ان كان
حلفه بالله تعالى لحنثه
والغفر والرجع في الآية
ليصح به من الإيلاء فلا
يفيان الكفار والمستقر
وجوه في كل حنث اماذا
حلف بالقرام ما لم يمت فان
كان بقره بغير يمين ما لزمه
وكفارة يمين أو بتعلق نحو
طسلاق وقع وجود الصفة

﴿كتاب الطهارة﴾

سمى به التشبيه الزوجية يظهر
تحوّل الأم خصص لانه محل
الركوب والمسرة مكرّوب
الزوج ومن ثم سمي المركوب
طهرا وكان طلاقا في المبالغة
فقال وأول الاسلام وتيل لم

يكن طلاقا من كل وجه بل
لتنقي معلقة لان الزوج ولا
خليفة تنسك فيه فقل
الشرع حكمه على غيره مما
بعد العود ولزم الكفارة
وهو حرام بل كبيرة لان فيه
انعدام على الله حكم الله
وتبديله وهذا يحظر من
كثير من الكبار اذ قضيت
الكفر ولا خلاف الا اعتقاد
عن ذلك واحتمال التشبيه
لانك تضره ومن ثم جاء
تصالح منكر من القبول
وزوالا لا يتأول المبالغة
وسبها كثر من اجعلها طاهر
منها رسول الله صلى الله
عليه وسلم لما قال لها حوت
عليه وكره وانما كره
أنت على حوام لان الزوجة
ومطلقا الحرم يتجسمان
مختلفا مع القهر من المشابهة
لتصريح نحو الام ومن ثم
وجب هذا الكفارة العظمى
وتم كفارة عين واركائه
مظاهر ومظاهر منها وسبها
به وسبها (يصح من كل
زوج مكاف) يختار دون
أجنبي وان نسك بعد وصي
وتجنسون ويكره لما سرق
الطلاق نعم لو علقه بصفة
فوجدت هو يتجنسون مثلا

المجلس وتغيرهما جازى تعليق الطلاق وكذا الحكم لوجاهة مينا سوتو مينا سوتو مثلا وعندا الحكم بتعدد
الجن يكفيه لأجلها وطهرا وجعل يقتض بالطلاق عن الأيمان كلها وكيفية كفارة واحدة كما علم مما مر
مغنى عن ما في قروض من ثم جعل عش قوله وكرهين الآية أي وان كان عينه بالطلاق وقوله وعند
الحكم بتعدد الممين الخ تامل ونحو التحلل أو أي فرق حيث تزين التعبد وتصلوله أنه عند عدم التعدد
تكملة كفارة واحدة عند التعدد تعجب كفارة بعد الأيمان بالوطء أو الاجتناب لا يجب شيء مما ادعاه ١٥
أقول فلهذا خلاف صريح قوله هو يكفيه كفارة واحدة

﴿كتاب الطهارة﴾

(قوله سمي به) أي قوله لان نفسه اقدا ما في المتن الا قوله ومن ثم سمي المركوب طهرا أو ال قوله وانما كره في
النهاية (قوله سمي به الخ) عبارة ما في المتن وهو لغتها نحو من الطاهر لان صورته الأصلية أن يقول الزوجية أنت
على كلفه أي وخصوا الطاهر دون البطن والمغزو وغيرهما لان الحقيقة الشرعية تشبهه ان وجهه
الباطن باطن لم تكن - لا على ما بين يديه وسمي هذا المعنى طهرا التشبيه الزوجية يظهر الام ١٥ (قوله وخص
أي الطاهر بالتشبيه ١٥ سم (قوله ومن ثم) أي من أجل أن الطاهر محل الركوب (قوله وكان طلاقا الخ)
أي لانه بعد لا يرجعوا لا بعد ان طاهر منها إلى أي سبب التزول لم يمانع في سبب الله عليه
وسلم وأظهر نضر وروى ما بين معان زوجهما فصارا ان صحتهم إلى نفسى جاعوا وان ودعهم إلى أبيهم
ضاعوا الا قد كان هي وكبروا بس عتد من يقوم بأمرهم ولغير وجهه التي صلى الله عليه وسلم وهو يتأول
وشدهم إلى ما يكون سببا في عودها إلى الزوجان قال حوت عليه فلو كان رجعا لا ردة إلى ال - ١٥ أو باننا
نحل بعد لا يرجع بعد نكاحها فترفعوا انتقاره وهو دليل على أنه كان طلاقا حل يدهم رجعا ولا بعد
١٥ عش (قوله ولزم الكفارة) عطف على نضر عما (قوله وهو) أي الطاهر (قوله بل كبيرة) معناه
١٥ عش (قوله على الله حكم الله) أي نسبته بالجهل وبه يتدفع وقف السيد عمر (قوله وتبديله) عطف
تفسير للاشارة ١٥ كردى (قوله من ذلك) أي الله حكم الله تعالى ١٥ عش (قوله واحتمال التشبيه
الخ) عطف على خلو الاعتقاد ١٥ سم زاد الكردى أي وقضيت الكفر لم يكن التشبيه معتلا لان
الأقدام وغيره بأن يجعل الاندام فقط اما اذا كان محتملا واشره إلى هو القهر من المشابهة القهر من المحارم
لم يكن كفارة ١٥ (قوله لانك الخ) معناه لقوله أو قضيت الخ والاشارة إلى قوله ان في سبب ما في الخ (قوله ومن
ثم) أي من أجل أنه كبير عبارة الخ وهو من الكبار قال تعالى وانهم يقولون منكر من القول يزورا
١٥ (قوله وسبها الخ) أي المحادة أي سبب زولها ١٥ سم وادولى أي الآية أول المحادة عبارة ما في المتن
والاصل في الباب قبل الإجماع قوله تعالى والذين ظاهرون من نساءهم ألا يتزلفن في أو من الصلوات لما
ظاهر من زوجة متفانتك الله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها حوت عليه وكررت وهو يقول حوت
عليه فلما استأشنتك إلى الله تعالى فأول الله تعالى قد سمع الله قول التي تعادلك في زوجها - ١٥ بان رواه
أبو داود وابن ماجه وابن خنبل ١٥ (قوله راحمة الطاهر منها) وهي خوة بنت ثعلبة بنت عكرمة الخ اختلاف في
اسمها ونسبها كما في شرح الروض ١٥ عش (قوله مختلفا) أي الزوجية (قوله أركائه) أي قول
للمن كمل ما في المتن والى قوله فان قلت في النهاية الآية الا قوله البنى نظرا إلى منوع وقوله آخر ولز قوله دون
أجنبي) يشبه السيد عبارة المتن فلا يصح مظاهره من أمته ولو كانت أم ولد ١٥ (قوله ويتجنون) أي
ومعنى عليه ١٥ معنى (قوله ولعله) أي علق المكاف الطاهر (قوله وهو يتجنون مثلا) أي أو بمعنى

﴿كتاب الطهارة﴾

(قوله وخص) أي الطاهر بالتشبيه (قوله واحتمال التشبيه) عطف على خلو الاعتقاد (قوله وسبها)
أي المحادة أي سبب زولها (قوله وهو يتجنون) أي أو ناس وروض وقال في الروض وشرحه واما بؤر
النسيان والجنون في فعل المأوف إلى فعله ولا عود منه حتى يفرق من - نونه أو يذ كراى يذ كرا بعد

حصل (ولو) هو (ذي) يوصي بالعموم إلا يتوكونه ليس من أهل الكفر والذى نظر إليه المنع من تبعية منع من طلاقه ألقاها ثمانية
الفرمانات بتصوره بتصوره (١٧٨) (نعمى) ونحوه يوصي وانما لم يصح يلاقى كن الرقعة لان الجمع مقصود من اهلها

وعبد وان لم يتصور منه
العقوى لا مكان تكفره
بالصوم (ولو) لا سكران
تعدى سكره (بطلان)
فيصنع وان صار كالزنى
(ومرجه) أى الظاهر
(ان يقول) أو غير الاخر
الذى يفهم اشارته كل أخذ
(الزوجة) ولو رجعة فتنة
غير مكافئة لا يمكن ولو ما
(أنت على اولى) أو فى أد
الى أو (مى) أو تسمى كظهور
اى) لان على وألقى بما
ذكر المهود فى الجاهلية
(وكذا أنت كظهور اى
صرح على الصريح) كأن
أنت طالق صريح وان لم
يقبل من التبادر لذهن
(وقوله جعلك أو بدلك أو
ففسلك) أو جعلك كبدن
اى أو جعلها أو نفسها
(أو جعلها صريح) وان لم
يقبل على الاشتغال كل من ذلك
صلى الظهور (وا) ظهوران
قوله) أنت كبدن ها أو
بما أو أضددها) ونحوها
من كل عضو لا يركب الكرامة
(ظهور) لانه صريح بحزم
التشديد فكان كظهور
(وكذا) العضو الذى يترك
لكرامة (ك) بها أو
وأسمها أو وروى بها منه
أنت كائى أو مثل أى لكن
لا بالمقابل (ان قصد به
(ظهور) أى عينه وهو
الكثير) يقر بغيره والام
لانه نوى ما يحتمل العفا (وان قصد كرامة فلا يكون ظهرا لانه لا يملك (وكذا ان ألقى فى الإصح) لا حتمه الكرامة وغلب
لان الأصل عدم الحزم والكفر

عليه كفى للمنفى أو ناس كفى الرضوخ به بنسب دفع قول الرضى الأولى حذف شيلا اه (قوله حمل) أى
الظهار أما البود فلا يحصل الا بالاسما كما بعد الاضافة كائى سم وعش (قوله) وكونه ليس من أهل
الكفر والخالج عبارة المنفى وانما صرح به أى الذى يحد منه قوله فيما سبق بخلاف ابى حنيفة والى نفسه من
جهة ان الله شرط فيما لا يركب وليس هو من أهلها لانه لفظ يقتضى تحريم الزوجة فبعض منه كالطلاق
والكفره فيها شاذة الفرامه وتصور منه الاعتناق عن الكفره كأن يركب عيب دامسلا أو يسلم عيبه أو
يقول مسلم أعتق عبدك المسلم عن كنفه والحرى كالذى يخاصم به الزوايا وغيره فلو عبر المصنف
بالكفر لكانه (تنبيه) * كثيرا ما وقع المصنف بعد لى كما بقى قوله فلو لم يركب كبر على انه خبر
مبتدأ محذوف كقوله وان كن الكثير نصبه على حذف كان واسمها كقوله صلى الله عليه وسلم ولو نكحنا اه
(قوله ومن ثم) أى من أجل الخلاف فيه أى المصنف عليه أى شمول الزوج للذى (قوله) منعوع) خبر
وكونه الخ (قوله ونحوه) صريح عبارة المنفى ويجوز ويصح وعين كالطلاق والذى الحر وعبد لاجل
خلاف ما فى نفسه اه (قوله وانما لم يصح يلاقى) أى نحو المصوح (قوله كن الرقعة) اى كلابص
ايلاق من الرقعة فهو مثال المنفى اه عش (قوله ولو رجعة) عبارة المنفى والى كن الثاني الظاهر منها
وهو ذو وجه يصح طلاقها فليس فى ذلك الصغرة والى رتبة والرقعة والرقعة الكافرة والى رتبة رتبة
الاجنبية ولو نكحها فلا يملك كرامة فلا يملك لاجنبية اذا نكحت فانت على كظهور اى أو فاما السلام لانه أنت
على كظهور اى لم يصح اه (قوله أو لاى) أى ولدى اه معنى (قوله) أنت كظهور اى) أى فى تحريم
ركوب ظهرا وأصله اتيانك على ركوب ظهرا أى فى حذف المضاف بهواة ان فاقبال الضمير المتصل
الجرور من قوله صلا اه معنى (قوله لان الخ) على ما يفهمه المتن من كون صراحة ما ذكر متفقا
عليه (قوله المهود) أى هو المهود وهو الرقعة خبران اه عش أى وقوله والحق بما ذكر كرجعة
معتزة (قوله) وكذا أنت كظهور اى) أى بحذف الصلة اه معنى أى تحريم على (قول المتن صريح
على الصريح) وانما فى آية كتابه لا حتمه لان رتبة أنت على غيرى كظهور اى بخلاف الطلاق على الأول فالأول
أردته غيرى لم يقبل كخصم فى الرضوخ وأصله وخرجه بالام والقرآن ويبحث بعضهم بقوله هذه الإرادة
بالمناخى ونهاية قال عش قوله ويبحث بعضهم الخ عند اه (قوله المتن) أو نفسك) يظهران المراد بها
هنا البدن لا مراد فى الروح لقوله لا تشمل الخ اه صديقر (قوله المتن) أو نفسك) أى يسكون
الاعمال بعضها فلا يكون به مظاهر الان النفس ليس جزءا منها اه عش (قوله أو جعلتك) أى أو ذاتك
وقوله أو نفسها أى أو ذاتها معنى ونهاية (قوله وان لم يقل على) عبارة النهاية وانه فى الصلة (قوله) المتن
كدها الخ) قد يشمل المتصل وهو غير بعيد اه سم (قوله ونحوه) ان كل) أى قوله من الاضمار الظاهرة
فى المنفى (قوله من كل عضو) أى هو من الاضمار الظاهرة كائى فى قوله ويظهر ان يلقى الخ اه عش
(قوله أو رجوعه) أو منه الخ) عبارة المنفى والنهاية أو رجوعه ذلك مما يحتمل الكرامة كانت كائى أو رجوعه أو
وجهه اظهر ان قصد الخ وحى أحسن من منسج الشارح الوهم لرجوع الاستدراك لقوله ومنه الخ (قوله
بقره خبر الام) الأولى بنحو ظهرا الام فى الخبر (قوله) (لأن) أى اقوله لانه نوى الخ اه عش (قوله) رغاب

نفسه ثم ذلك لظهور منها انه لا يمكن فيه الطلاق بل طلق ووقع فى الأصل هنا ما عاى ذلك وسيبى سقوط
لفظة لانه اه ثم رأيت الشارح ذكر ذلك فيما يأتى (قوله من كل عضو) قد يشمل المتصل وهو غير
بعد (قوله) ومنه أنت كائى أو مثل أى لكن لا مطلقا الخ) عبارة الرضوخ الا ما احتل الكرامة كائى وجعلها
وكذا أو رجوعه أو ما لى كائى فى الظاهر والى انتهى قال ذكره فلا يصرف الهمم الا بنية (قوله)

لانه نوى ما يحتمل العفا (وان قصد كرامة فلا يكون ظهرا لانه لا يملك (وكذا ان ألقى فى الإصح) لا حتمه الكرامة وغلب
لان الأصل عدم الحزم والكفر

وقوله رأينا سنك أو ظهر لنا أو حرقنا أو أوقر جلت أو عرك أو نحو هذا من الأعضاء الطاهرة يختلف الباطنة كالكد والفاصل يكون ذكره الطاهر إلا أنه لا يمكن التمتع بها حتى يوصف بالحرم (في كظهره) أو يدها مثلا (١٧٩) (ظهور في الاطهر) وأن يقال على كاس

و يظهر أنه يلحق بالظهور في

عضو طاهر لا يلحق بظهور

ما ذكر في الشبهة فثبت

بناقصه على في الروح من

التفصيل مع أنها كالعضو

الباطن بناء على الأصح

أنها جسم سار في البدن

كسر بان ماء الوردي في الورود

قلت لا ينافي لأن إظهارها

على العرف والروح قد ذكر

فيه نارة الكرامة ونارة

أخبرها فوجب التفصيل

السابق فيها يختلف سائر

الأعضاء الباطنة فلم يقوى

التردد في القلب والذي يفرض

فيه أنه كالروح لا ينافي

بذكر مرادها ما أراد

بها لا خصوص الجسم

الصنوبري (والنشبية

بالجدة) لأن أم و أم و أم و

بعثت (ظهور) لأن اسمي

أد (والذهب طرده) أي

هذا الحكم (في كل محرم)

شبهه بمن نسبها و رضع

أو مصاهرة (إبرار) على

الظاهر (تصريح) ككنيته

نسب امرئ مع أمه أو أبيه

وأما و زوجة أبيه التي

نكحها قبل ولادته فيجاء

القرم المذبذب (لا

مرضعة) (و زوجة أبيه)

له لأمهما المسئلة وفي

وقت أحسن إرادته (ولو

شبه) و جسم (باجبة)

تعديله شبهه بالأمسوعة

خلافه أنكره ومطابقة

أي احتمال الكرامة على الظاهر (قوله أنت وقوله رأسك الخ) عبارة الرض وقضى جزء من المرأة
يجز من الام ونحوها ظاهرا لكل تصرف يقبل التطبيق يصح اضافته إلى بعض محله وما لا فلا يقبل من
أن يصرح بالظهور إرادته فيه اه وبقي الاقرينة على السلق اه سم (قوله أو حرق) عبارة
الغنى وكان ينبغي أن يدل أيضا على جزاء شائع كالنصف والربع اه (قوله المتن أو يدك) شمل المتصل
والمتصل سم على ج أي فهو من باب التغير بالعض من الكل والراجح أنه من باب الصرا وتعليقه
فلو قال لقطوع عينه على كظهره أي لم يكن ظهرا اه ع (قوله أو نحوها) كركبك وهذا
وجلدك نهاية و غنى (قوله يختلف الباطنة الخ) عبارة الخطب هنا تنقسم من الله تعالى المسئلة
بالأعضاء الظاهرة من الام فذهبهم إخراج الأعضاء الباطنة كالكد والقلب وما صح مما بالروح
والأب والاولاد كما عتدهم بعض المتأخرين أم نسل الظاهرة كالقتضاب لاقسم البيض اه وقوله
والواجب الخ يضيف اه ع فلا يكون ذكرها طهرا أو أي لا مرمحا ولا كناية كظهورها هذه العبارة
وتدل في الرض عن مر اه أن يكون كناية عن تغنيها والتقريب الأول للتعديل السد كور أي في الشرح اه
ع (قوله أو يدها مثلا) يعني عتقه الا في ظهرا الخ (قوله تنظيره إذا ذكر في المشبه) بل الأولى أنه
إذا لم يعتبر لا يمكن الاستماع فيه فنحن على حمل الاستماع لأن لا يعرف من يلد متعللا بالكلية بالأولى
اه سدير (قوله ينافي) أي قوله لا باطن (قوله قلت لا ينافي الخ) يحمل نامل لأننا سلمنا أنها كالباطن
كظهورها كلامه فساد كره لا يجدي كظهورها وان لم يسم فمما ذكره غير مسبوقة وهذا والاولى في بيان
كرهه كالباطن كونه لا يمكن أن يمنع كالأعضاء الباطنة لا ماذ كرهه لأن يكون مرادها سدير اه سدير
(قوله في) أي العرف (قوله ولا ي) يفصح الخ كان وجوعا عما تقدمه في نفواض اه سدير والظاهر
أنه ليس وجوعا عن ذلك (قوله لا ينافي الخ) يحمل نامل لأن إرادته في العرف العام لا الجسم الصنوبري
وأما ما فصل في الروح فلا يرد به إلا خصوص كذا شبهه الاستقراء الصادق بل استعمال القلب في معنى
الروح المراد به الجسم الساري الخ لم يزل لا بد فليراجع و أورد اه سدير (قوله لا ي) أي قوله
وقضى في النهاية وكذا في الغنى الا قوله وأما في الجماع التفرم وقوله ولولا في المتن (قوله لا ي) أي هذا
الحكم أي التمساق المقضي بالظهور اه غنى (قوله ولها) أي أم المرضعة (قوله التي نكحها قبل
ولادته) قد قال أخذها معهنه شيخ الاسلام في بنت المرضعة ينبغي أن يكون الحكم كذلك فيما لو نكحها
الابن ولادته لأنها لم تصله في زمنه اه سدير (قوله المتن لمرضعة) وأما بنت مرضعة فإن وقت بعد
ارتضاعه أي الرضعة الخامسة ففيه لا يمتنع من الحلات يختلف المولودة قبله وكالمولودة بعده المولودة
معها كجسمها النشبية ونفى (قوله أحسن إرادته) قد يقتضى أنه لو أراد النشبية باعتبار وقت الحرمه
كان ظهرا والظاهر أنه غير مراد اه (قوله مجرم ع الخ) أي كمال الحكم وغيره ومنع إن عتد وجهه
لحوا قال المسجوع تعدد بينه وبينه ورد ما بين ذلك قول عائشة رضي الله عنها شتموا بالجر اه معنى
وسم (قوله مثلا) أي أو يرد من الرجال كالابن (قوله فاسم) لعله يريد به المار بجماع القرمز المؤيد

في المتن وقوله رأسك الخ عبارة الرض وقضى جزء من المرأة
يجز من الام ونحوها ظاهرا لكل تصرف يقبل التطبيق يصح اضافته إلى بعض محله وما لا فلا يقبل من
أن يصرح بالظهور إرادته فيه اه وبقي الاقرينة على السلق اه سم (قوله أو حرق) عبارة
الغنى وكان ينبغي أن يدل أيضا على جزاء شائع كالنصف والربع اه (قوله المتن أو يدك) شمل المتصل
والمتصل سم على ج أي فهو من باب التغير بالعض من الكل والراجح أنه من باب الصرا وتعليقه
فلو قال لقطوع عينه على كظهره أي لم يكن ظهرا اه ع (قوله أو نحوها) كركبك وهذا
وجلدك نهاية و غنى (قوله يختلف الباطنة الخ) عبارة الخطب هنا تنقسم من الله تعالى المسئلة
بالأعضاء الظاهرة من الام فذهبهم إخراج الأعضاء الباطنة كالكد والقلب وما صح مما بالروح
والأب والاولاد كما عتدهم بعض المتأخرين أم نسل الظاهرة كالقتضاب لاقسم البيض اه وقوله
والواجب الخ يضيف اه ع فلا يكون ذكرها طهرا أو أي لا مرمحا ولا كناية كظهورها هذه العبارة
وتدل في الرض عن مر اه أن يكون كناية عن تغنيها والتقريب الأول للتعديل السد كور أي في الشرح اه
ع (قوله أو يدها مثلا) يعني عتقه الا في ظهرا الخ (قوله تنظيره إذا ذكر في المشبه) بل الأولى أنه
إذا لم يعتبر لا يمكن الاستماع فيه فنحن على حمل الاستماع لأن لا يعرف من يلد متعللا بالكلية بالأولى
اه سدير (قوله ينافي) أي قوله لا باطن (قوله قلت لا ينافي الخ) يحمل نامل لأننا سلمنا أنها كالباطن
كظهورها كلامه فساد كره لا يجدي كظهورها وان لم يسم فمما ذكره غير مسبوقة وهذا والاولى في بيان
كرهه كالباطن كونه لا يمكن أن يمنع كالأعضاء الباطنة لا ماذ كرهه لأن يكون مرادها سدير اه سدير
(قوله في) أي العرف (قوله ولا ي) يفصح الخ كان وجوعا عما تقدمه في نفواض اه سدير والظاهر
أنه ليس وجوعا عن ذلك (قوله لا ينافي الخ) يحمل نامل لأن إرادته في العرف العام لا الجسم الصنوبري
وأما ما فصل في الروح فلا يرد به إلا خصوص كذا شبهه الاستقراء الصادق بل استعمال القلب في معنى
الروح المراد به الجسم الساري الخ لم يزل لا بد فليراجع و أورد اه سدير (قوله لا ي) أي قوله
وقضى في النهاية وكذا في الغنى الا قوله وأما في الجماع التفرم وقوله ولولا في المتن (قوله لا ي) أي هذا
الحكم أي التمساق المقضي بالظهور اه غنى (قوله ولها) أي أم المرضعة (قوله التي نكحها قبل
ولادته) قد قال أخذها معهنه شيخ الاسلام في بنت المرضعة ينبغي أن يكون الحكم كذلك فيما لو نكحها
الابن ولادته لأنها لم تصله في زمنه اه سدير (قوله المتن لمرضعة) وأما بنت مرضعة فإن وقت بعد
ارتضاعه أي الرضعة الخامسة ففيه لا يمتنع من الحلات يختلف المولودة قبله وكالمولودة بعده المولودة
معها كجسمها النشبية ونفى (قوله أحسن إرادته) قد يقتضى أنه لو أراد النشبية باعتبار وقت الحرمه
كان ظهرا والظاهر أنه غير مراد اه (قوله مجرم ع الخ) أي كمال الحكم وغيره ومنع إن عتد وجهه
لحوا قال المسجوع تعدد بينه وبينه ورد ما بين ذلك قول عائشة رضي الله عنها شتموا بالجر اه معنى
وسم (قوله مثلا) أي أو يرد من الرجال كالابن (قوله فاسم) لعله يريد به المار بجماع القرمز المؤيد

وانشترج وقوباب مثلا (وملاصغون) ما غير الأخير من فاسم وأما لا يخلص محلا لا يستفاد تأييد حرمه لا يخلصه
قول الحنفى قوله وبأن ذلك كذا بالنسخ ونسخ الشرح يأيدنا كما ترى

لأول صلتها عكس الحرم ومن ثم كان مثله مجموعا يستوي منه كذلك أهيات المؤمنين رضي الله عنهم لشرع في الله عليه وسلم ولو قال
أنت على حرام تأخوت أي فالوجه (١٨٥) أنه كتابة إطلاق أو ظاهرا فان قوتها كظهور أو نحو بيان أنه في العزم فظاهر ولا

فلا (ويصح) توقيته كانت
كظهور أي بوم أو سنة كما
يأتي (وتعليقه) لأنه لا تضامته
العزم كالطلاق والكفارة
كاليمين وكلاهما يصح
تعليقه (كقوله ان) دخلت
فانت على كظهور أي
فدخلت ولو في حال جنونه
أو سببه لكن لا عودتي
بسببها عقب انقضائه أو
تذكروا عليه بوجوب الصلاة
قد واما كان طلاقا فها لم
يطبقها وكقوله ان لم
أدخلها فانت على كظهور
أي ثم ما في هذه يتردد
الظهور لا العود لأنه يكون
بين الظهور وقوله وجبت
يستعمل العود وكقوله ان
(ظاهر من زوجه)
الأخرى فانت على كظهور
(أي فظاهر) منها (ما
مظاهر منها) على مقتضى
التبعية والتعلق وقضية
كلامهم انعقاد الظهور وان
كان المعلق بقوله ناسيا أو
جاهلا وهو من بابي تعليقه
وه قال المتولي وعليه وجود
الشرط انتهى وعليه يفرق
بين ما هنا وقابله السابق في
الطلاق لأنه ثم جدد بل غاب
الاعتناء على الحث أو المنع
فعمل لفظه عليه صرفا من
موضوعه هذه الغرنة
ونصل بين ان يكون المحلوف
عليه من قصد حثه ومنعه

أي علم بحرامه اه وشدي صبارة للمنفى لان الثلاثة الأولى لا تشي بان في العزم المؤبد والاب أو غيره
من الرجال كالابن والعمام ليس محلا لاستتاع والتخفى هنا كالكفر كذا كر اه (قوله لا أول صلتها) أي
فلا يصح قياسها على الامم بجامع العزم المؤبد لفارق بخلاف المحارم المذكورة اه سددعمر (قوله لمثلها)
أي بالاعتناء اه عش (قوله فالوجه كناية الخ) مقتضاها هو لم ينويه واحدا منها لعل يكون طلاقا
ولا ظاهرا اه سددعمر (قوله فظاهر) أي أو ملحق ان قوتها بالطلاق اه عش عبارة الرشد في قوله
والأغلاى وان لم ينز الظهور فلا يكون ظاهرا أو معلوما ان قوتها بالطلاق فهو طلاق كما هو قضية كونه كناية
فيه ظهير اجمع اه (قوله كباقي) أي في الفصل الآتي (قوله لأنه لا تضامته) التي قوله وكقوله ان لم
أدخلها في المنفى (قوله والكفارة كاليمين) بنصب الكفارة اه رشدي أي عطفها على قوله العزم
كالطلاق (قوله وكلاهما) أي الطلاق واليمين يصح تعليقه من تعليق اليمين ان يقول والله ان كلنا ان
دخلت الدار شيئا لم يأتني اه عش (قوله ولو في حال جنونه الخ) في ما دخلت في حال جنونه أو سببها
وسيعلم حكمه قريبا اه سم عبارة الغنى فدخلت وهو محجوب أو ناس فظاهر منها كظهير الطلاق المعلق
بظهورها وانما يترتب الجنون والتسيان في فعل المحلوف على فعله اه وبعبارة سم بعد ذكر ما هنا من الروض
مع شرحه وفي قوله وانما يترتب الخ اشعار بطريق بيان ما هنا كالطلاق اه (قوله قد زالج) هو ظرف لمسكها
اه سم (قوله لا العود) أي فلا كفارة اه عش (قوله وقضية كلامهم) التي قوله اه في النهاية قال
لكن قياس تشبيهه بالطلاق ان يعطى حكمه فقياسا فيموت وكذلك وكلامهم يحمل عليه ويجعل كلام
ناسيا أو جاهلا فان أراد بعض التعلق وقع وان أراد اذابت أو المنع فلا وكذلك ان أطلق بناء على ما تقدم منه
وعن القاضي الغنى فلتأمل اه سددعمر وقوله النهاية لكن قياس التي قوله وهو كذلك ذكر سم من
شرح الروض منه وآفر وقد مر آ نقاض المنفى وشرح الروض ما في كلام النهاية وما زاد السددعمر قال
عش قوله وقضية كلامهم الخ متعل بقوله كقوله ان دخلت الخ ولو قدموا ذكره عقبه كان أولى وقوله
ان يعطى حكم الخ أي من انه لا يكون مظهرا ان فعل المعلق بغيره ناسيا أو جاهلا وهو من بابي تعليقه اه
(قوله وان كان المعلق بقوله ناسيا الخ) أي حين الفعل اه سم (قوله وعليه يفرق الخ) فذلك هذا
الفرق بتسليمه انما يظهر صورة الاطلاق اما اذا اراد اذابت أو المنع فلا وجه لان اعادة تعمله اللفظ ولا
مانع منها اه سددعمر (قوله مخالفا) أي سواء كان المعلق بقوله مبالا أو غيره فعليه اعدا عالميا أولا (قوله)
ولم يقيد بشئ) التي قوله نعم في النهاية (قوله ولم يقيد بشئ) أي بما يأتي في المتن ونحوه (قوله المتن فاطمها)
أي الأجنبية اه منفي (قوله أي التعلق) التي قوله المتن ولو قال أنت طالق في المنفى الاذنيه ولم يصحح الى
ظهورها والظاهر انه غير مراد (قوله ولو في حال جنونه أو سببها) في ما دخلت في حال جنونه أو سببها
وسيعلم حكمه قريبا (قوله قد زالج) هو ظرف لمسكها (قوله وقضية كلامهم انعقاد الظهور) ولو على شغل
غيره ففعل لم يصحرا عائد بالامسالك قبل علمه بالفعل بخلافه بعد علمه أو على شغل نفسه ففعل ذكر التعلق
ثم نسي الظهور عقبة ذلك فافسكه اناسه ما عائد الذنبانية الظهور عقب فعله عالميا به بعد تأخر وقيل
يخرج ذلك على قول حنف الثامسي قال في الاصل وهو أحسن بعد قوله ان المعرف في المذهب الأول واتخذ
البلقيني ما قصته وقضية كلامهم انعقاد الظهور وان كان المعلق بقوله جاهلا أو ناسيا وهو من بابي
بتعلقه به قال المتولي وعليه وجود الشرط لكن قياس تشبيهه بالطلاق ان يعطى حكمه فقياسا فيموت
(قوله وان كان المعلق بقوله ناسيا أو جاهلا) أي حين الفعل (قوله وعليه وجود الشرط) قاله في

وغيره وهما بعد ذلك ففعل الفاعل موضوعه وهو وجود الجزاء بوجود الشرط مطلقا (ولو قال ان تظاهر من خلافة) المتن
ولم يقيد بشئ فانت على كظهور أي (وفلان) أي والحال انها (أجنبية فاطمها بظهور لم يصح مظهر لمن زوجه) لعدم محتمل الأجنبية
(الان يريد اللفظ) أي لتعليق على مجرد التلغظ

ذلك فبصره مظهر من ربحته لوجود المعلق عليه (فلو تكلمنا) أي الأجنبية (ومظهر منها) بعد تنكاسها لولم يحض لهذا لان ما قبله والعلية
(صار مظهرا) من تلك لوجود الصفة (لولا قال) ان مظهر (من فلان) الأجنبية (تلك) يكون مظهرا من تلك ان تنكس مظهر
منها لولا لان من هذا اللفظ ذكر الأجنبية لغيره بالشرط اذ وصف المعرف فلا ينفيد (١٨١) تنكس ما قبله فوضعا ونحوه (وقيل) بل

المتن وتوه ووافقه الى المتن (قوله بذلك) أي الظاهر من الأجنبية اه معني (قوله بهذا) أي لوقوله بعد
تنكاسها وقوله لان ما قبله أي من قول المتن تنكاسها بظهور اه عش و يظهر ان الرادى بما قبله قول المتن
فلو تكلمنا (قوله من تلك) أي من زوجته الاولى اه معني (قوله لا لشرط الخ) لولا دى ارادة الشرط
على دين أو قبل مظهر الاحتمال اللفظ اه سم ولما الاقرب بانه دين وانه يقبل مظهر ابيه من غير اجمع
(قوله أو غيره) أي كالدخ أو والد قال عش أي كيان الماشية اه (قوله لكن فرق الاول الخ) وقد
فرق أيضا بان المادى الى العمان على العرف والظواهر انه يقتضى التقيد في مثل ذلك وأما الظاهر فالظواهر انه
معلق بالطلاق في النظر لاصل الوضع فمثل اه سدعبر (قوله المتن وهي أجنبية) ومنه ما لو قال مظهر
من فلانة أجنبية اه معني (قوله كان بعث الخ) ينفي الا ان ارادة التلطف بالبيع كذا في الفاضل
المشئ وكان قول الشارح ولم يقصد الخ حافظ من نعتة المشئ فانه من الملققات في أصل الشارح فخطه ولا
فلوجه لهذا الاستدراك اه سدعبر (قوله به شيئا) عبارة للمعنى بمصروع كلامه هذا شيئا اه (قوله
بجميعه) ينفي بجموعه اه سدعبر (قوله وهو لا يقبل الصرف) قد تشكل بان الصريح يقبل الصرف
كأصريه كلامهم في مواضع اه سم وقد يجب بان ما هنا عدم الفرق بين الظاهر وكلامهم عند
وجودها كما مر عنه أهنا (قوله وأما عند عدمه فلان الخ) عبارة للمعنى وأما انتفاء الظواهر في الاولين أي من
صور المتن الخمس فقدم استقلال القطع لمع عدمه فنتج ما في الباقي أي من صور المتن فلهذا لم ينبؤ به لفظه ولفظ
الطلاق لا ينصرف الى الظاهر وبكس كمرى الطلاق اه (قوله وهو يصل بينه) أي ظهر أمر ويؤيدنا أي
أنت اه عش (قوله ولفظ لا يصلح الخ) جوابي السؤال الذي قول المتن ولا ظهور بالنسبة على الصورة
الاشيرة في المتن حاصل أن يقال هلا وقع الظاهر بالأول إذا توهمه والاعلاى الثاني فم ينفيه اه يعبري
(قوله كاسر) أي الطلاق أي من ان ما كسر يحيا فانه ووجدنا في موضوعه لا يكون كناية في غيره

شرح الى وض ولكن قياس تشبيه بالطلاق ان يعطى حكمه فيما مر فيه اه وهو كذلك وكلامهم يحول
عليه ويحصل كلام المتن على ما إذا لم يقصد اعلامه شرح مر (فرع) هو علق الظاهر بدخولها الماد
فدخلت وهو جنون وانض مظهر منها كظفر في الطلاق المعلق بدخولها وانما هو في النسب انما لا يجوز
في فعل الموقوف على فعله ولا هو مدعى حتى يصح من جنونه أو يدكر أي يتذكر بعد تنكاسه ثم يحكم الظاهر
منه ومن يمكن فيه الطلاق ولم يطلق كذا في الوضوشرحه مولى قوله وانما هو في قوله شعاع لطيف بان ما هنا
كالطلاق وقد تقدمت هذه المسئلة في كلام الشارح (قوله لا لشرط) لولا دى ارادة الشرط على دين أو
يقبل مظهر الاحتمال اللفظ (قوله كان بعث الخ) ينفي الا ان ارادة التلطف بالبيع (قوله في المتن أو
نوى الظاهر بانت طلاق ونوى الطلاق بظهور أي) كذا في شرح المنهج قال الراعي في الاول في بكل الاستر
ويمكن ان يقال اذا خرج كظفر أي من الصراح فوقف نوى به الطلاق بغيره فلهذا جرى ان كانت الاولى
وجبه وهو صحيح ان نوى به طلاقا غير الذي وقع وكلامهم فيها اذ لم ينبؤ به ذلك فلان ما هنا اه وكس
بما مشئنا الشهاب البراسي ما نصنفه ان نوى به طلاقا غير الذي وقع وهذا الكلام لم أقفه معني وذلك
لان الغرض انه لم يقصد ايقاع طلاق بقوله أنت طالق وانما نوى به الظاهر ليس في اعتقاده ايقاع طلاق الا
الذي نواه بقوله كظفر أي وانما يضطر بذهنه ايقاع طلاق بقوله أنت طالق فكيف يصح مع ذلك ان يفصل
فيما قصده آخره ان يكون عين الاول أو غيره فبحث الراعي في موضوعه والله أعلم اه نعم يمكن ان يجاب عن
بحث الراعي بما عني عن شعنا الشهاب الرمي فليتل (قوله وهو لا يقبل الصرف) قد يستشكل بان

أطلق الاول ونوى بالثاني شيئا كغير الظاهر أو نوى بهما أو بكل منهما أو بالثاني غيرهما أو كان الطلاق باننا (طلعت) لانه بصريح
لفظ الطلاق وهو لا يقبل الصرف (ولا ظاهرا) اما عني من تنها واضع وأما عدمه فلان لفظ الظاهر لا يكون له كبره أو أنت وصل بينه
بدينه باطلاق وقع ما غير مستعمل ولم ينبؤ به لفظه ولفظ لا يصلح الطلاق ككس كما مر في عدم وقوع طلاقه في الاول

لم يسأله هل ووطئ أو عزم
على الوطء والاصل بعزم
ذلك والواقع القولية كونه
يعملها الاحتمال وانها
نامة على وجوب الكفارة
قبيل الوطء فيكون العود
سابقا عليه * (تنبيه)
الظاهر ان مرادهم امكان
الفرقة شرعا فلا عدول
تحوط من الاباسال
بعد انقطاع دمه لزيد
ما من الا انكره الشرع
كالحسي (فلو اتصل به أي
لفظ الظاهر (فرقة بوجوه)
لاحدهما (أو لم يسمع منه
أومنها أو انفساخ بوجوه)
قبل وطء أو طلاق بأن أو
رجعي لم يرجع أو جن)
أو أضحى عليه بمقتضى اللفظ
(فلا عود) لفرقة أو تعذرها
فلا كفارة وجعلها ان لم يحكمها
بعد الاذاعة فموقوف الوطء
الطلاق بان يقول أنت علي
كطهر أي أنت طالق
ونأزع فيه بان الرقعة بإمكان
حذف أنت فلن يكون عائد به
لان زمن طلاق أقبل من
زمن أنت طالق ويجب
بنظير ما قلته من تعليل
انفساخهم تكرر لفظ
الظهار لئلا يكذب بل هذا
أولى بالاعتناء من ذلك لان
أنت كطهر أي طالق فيه
قلافة وركعة بخلاف عدم
التكرير وبأنه لا يؤثر
أصل ويل كلفان المعان
وقاسه على ما لو قال عقب

قوى الخوقه أو فوجها لم لا ينزاع الكفارة لان وطئها قبل تمام الشهر الثالث فيلزمه كفارة تطاهر
صبر ورثه عائدا حيث شذوا نوى قصر بم عينا أو فرجها أو نحوه أو لم ينوشأ زمة كفارة عيين ان لم تكن
معتدة أو نحوه شرح مدر اه سم قال الرشدي قوله وظهاره انه نوى الخ الا صوب ان يقول وظهار
انه حيث قلنا انه ظاهري القمين أي بان واقع القسم الأول واختره في القسم الثاني وقوله أو نحوه كان
كانت حرمته باذنه اه (قوله وأمر الخ) الابطال حذف الوعدا والبيان في يسأله (قوله كونه) أي
الامر بالكفارة (قوله بعدمها الاحتمال) صوابه نعم عند عدم الاستدلال أي كقوله الشافعي رضي الله
عنه والافرق واقع الاحوال اذا طرقت الاحتمال كسأله أو بيا لجمال وسقط ما لا يستدل كقوله الشافعي
رضي الله عنه أيضا اه رشدي (قوله ولما الخ) عظم على قوله ان الآلة الخ ولو قل على انها الخ كان
أولى (قوله مامر) أي في الطلاق اه كردي (قوله أي لفظ الظاهر) الى قول المتن فخطي الأولى في النهاية
الاقوله فلا قالنا هو صابره وقوله وسيأتي الى المتن (قول المتن أو طلاق) يحذف على (ون) قول المتن أو
رجعي الخ) فلا ورجعها سيأتي قريبا اه سم (قول المتن ولم يرجع) قد يقال ان أراد المصنف بقوله فلا
عودا مطلقا فلا يصح ما ذكره الشارح في الجنون وان أراد في الحال فلا وجه لتيسر الرجوع بقوله
ولم يرجع ليتأهل اه سيد عمر ولما انجب بما اشار اليه المتن من ان المعنى فلا يحصل عود بها ذكر
(قوله لفرقة) أي غير الاخيرين أو تعذرها أي في الاخيرين سم (قوله بعد الاذاعة) أي من الجنون والاذاعة
(قوله الطلاق) أي اتصل بالظهار (قوله أي بالقول) كذا ورا بد كرائت (قوله ويجب بنظير
الخ) ويمكن أن يجاب أيضا بفتح الخ في ذكر كرائت لمساك زمن امكان فرقة فلان زمن لا يسلبه ما لا دون زمن
انما طالق فليتأمل وان أنت شروع في الفرقة فلا بعد ما سكا كذا قاله الفاضل الحنفى وجوابه الثاني
مجهوب وأما الأول فيمكن اثبات المنع عقبيه بان الفرقة لا تعلق بالنافس من قوله أنت طالق فيلزمه ما الى
المنطق بالام يمكن ان يقال معنى زمن يمكن فيه الفرقة أي لفظ طالق فلا ياتي به فعلا للاق أو اسد
عروقه يقال ان الجواب الثاني لسم داخل في قول الشارح بنظير الخ (قوله في قلافة) خسر في فتاوى الجاهل
سريان (قوله وقاسه) أي ما ياتي (قوله لم يكن عائدا) صوابه المعنى فانه لا يكون عائدا اه (قوله وبه) أي
القياس أو القيس عليه المذكور (قول المتن وكذا الخ) أي لا يكون عائدا اه بمعنى (قول المتن

بالصقتر وض (قائده) مثل ضمانا للهاب الى عن قال ز و جنة انت على حرام هذا الشهر والثاني
والثالث مثل لبن أي فاجب بانه نوى بان شغل حرام طلاقا وان تعدا ثانيا أو رجعا أو ظاهرا حصل ما فواه
فهي الان الصغر بم شاعن الطلاق وعن الظاهر بعد العود فصحت الكفارة بيقه عنيان باب اطلاق المسب
على السبب أو واهمها ما عورثا بغير وثبت ما اختاره منهم ما لا يثبتان جميعا لاستحالة حقه القصد الى
الطلاق والظهار اذا اطلاق زيل النكاح والظهار يستدعي بقاها وما فواه مثل لبن أي ظفر لا اعتبار به
لصبر ورثه عائدا حيث شذوا نوى قصر بم عينا أو فرجها أو نحوه أو لم ينوشأ زمة كفارة عيين ان لم تكن معتدة
أو نحوه شرح مدر (قوله لان في الآلة لقراخي) القرائن مقتضى على قولنا في صور كثيرة منها الظاهر
المعاني اذا قرئ عا عا وجود الصفتين وجودها فان العود في انما يحصل بالامساك بعد العلم منهما ما ياتي في
التبديلا في ثخان العود فانه انما يحصل بالامساك بعد انقطاع الحيض ومنها الظاهر الموت فخان العود فانه
بالوطء الذي قد يترسخ من الظاهر وحسنه فبعد زان يكون في الآلة بتأطيق الترتيب اعم من ان يكون
معه تراخ أو لان العود قد يكون مع تراخ وقد يكون بدون ولو عسر في ما بالفاء كانت مجعولة على مطلق
الترتيب ايضا اعم من ان يكون مع تراخ أو لا لما ذكر وقد يفتي القرائن على قول الخالف بان يقع العزم أو
الوطء عقب الظاهر (قوله المتن أو رجعي) فلا ورجعها سيأتي قريبا (قوله ويجب الخ) يمكن ان يجاب
أيضا بفتح الخ في ذكر كرائت لمساك زمن امكان فرقة لان زمنه لا يسلبه ما لا دون زمن لفظ طالق فيلزمه بان

ظهاره أنت باذنه بنت فلان القلاي وأما في ما يهون سها طالق لم يكن عائدا به كقولهم لو قال
له عقب الظاهر أنت طالق على ألف فلم يقبل فقال عقبه أنت طالق بلا عوض لم يكن عائدا وكذا باذانية أنت طالق فتعذر ما قاله ابن الزمعة

[illegible]

الكفارة بعد العود بفرقة)

(وبحرم قبل التكفير)

عليه في غير الطعام وقياسا

وهو قوله صلى الله عليه وسلم
لا يزال المؤمن يمشي

التغليظ عليه نعم الظاهر

بطانیا بحرم الوطن لا ارتفعه

فبها ألزمت الكفارة وحرم

يَكْفُرُ وَاعْتَرِضَ الْبَاقِي

التكفير بأن الآية نزلت

الامدى وغيره من ردبان
الزهر في الاحاديث في ولها

عزم (اس وقت) من کل

الاطهر) لافضائه للوطء

بما أيسر ما يفي بعمل الفلاح

میتا سدا و ریدہ الخیر المذکور

تَشْتَرِيكَ فِيهَا وَأَمَّا حُكْمُ الظَّاهِرِ

(۲۴ - (شروانی وان قاسم) - نامن) (أعلم) لان

عليه وسلم أمر من ظاهره وقتانم وطى في المدة بالتكفير وإذا صححناه كان (مؤثراً) كما التزموا تغيب الشبه اليه

فان قاموا غلبوا ههنا شابة ايمز لا شابة العالان دهر ووعسو اهل الجبال اسفل نهر الحى

من وجوب الكفارة فهو مشابه لعمد دون الطلاق فالحق المؤقت على القول بعمته ما يمين في حكمه المربع عا من الثالث كاليمين دون التأنيد كالملاقح وسأني في توجيه ما لم يد (١٨٦) والقديم ما هو صريح فيه أقامه (فعل الأول) أي حتمت مؤنثا (الاصح ان عوده) أي

العود فيه (لا يحصل بأشك بل بوطه) مثل على تقييد الحشة أو حذوها من مقطوعها (في إعادة) الخبر المذكور ولأن الحل منتظر بعدها فالامساك يحتمل كونه لا ينتظاره أو الوطه فيها فلم يقع في المسالك لأجل الوطه إلا بالوطه فيها فكان هو - المحصل لعدم قبيل يمين به من الظهار فيحصل على الأول كان وطئها فانت طاق لا الثاني كان وطئها فانت طاق قبله أمال الوطه بعدها فلا حية لا ارتفاعه بها كاس فخرج بغيره توقف العود على الوطه على أوله بصرته كالباشره بعد ذلك التكفير أو متى المسئلة كاس وفي أنه على كلفه أي خمسة أشهر يكون مغلها موقتا ومولا لا تمتنع من وطئها فوق أربعة أشهر لأنه متى وطئ في المدة كفاة الظهار لحصول السودولا يلزمه كفارة بين على الإوجبه فلا يمين هنا وادعاء تقرب ذلك من التمسك في لزوم الكفارة بعد سوان جزه غير واحد (ويجب النزاع غيبا لحشة) أي عند كافي لا وطئها فانت طاق ويصح البقي صحت تقييد الظهار بالمكان

حدث حكمه المترتب عليه من وجوب الكفارة فهو الخ (قوله لذن التأنيد الخ) راجع لقوله من التأنيد (قوله وسأني في توجيه ما لم يد الخ) يتامل التوجيه المذكور اه سم (قوله أي حتمت مؤنثا) أي القول المنوي وجب النزاع في المقتضى الأقوله لغيره المذكور وقوله كان وطئها في أمال الوطه بعده وكذا في النهاية الأقوله وقيل يمين به من الظهار وما أنتم عليه (قول المتن الاصح) بالرفع يمينه بمعنى (قوله لغيره المذكور) راجع فان مجرد أنه أمر من ظاهره مؤقتا وطئ بالتكفير ليس فيه ان العود حصل بالوطه بل يحتمل أن يكون حصل بغيره اه سم (قوله ولأن الحل منتظر بعدها) الأولى بعدها منتظر كافي شرح المنهج (قوله فكان هو) أي الوطه في المدة (قوله وقيل يمين به من الظهار) صواب للمقتضى والثاني ان العود فيه كالعود في الظهار المطلق الحاقا لاحد نوعي الظهار بالآخر (تنبيه) هاهنا كلامه ان الوطه نفسه هو وهو الاصح وقبل يمين به بالعود بالامساك عقب الظهار وعلى الاصح على الأول لا يحرم الوطه لأن العود لوجب الكفارة لا يحصل إلا به وعلم من هذه في كلام المصنف اجازة اختلا (قوله على الأول) أي الاصح وقوله لا الثاني وهو وقيل يمين الخ بغيره تأمل (قوله أمال الوطه بعدها الخ) صواب للمقتضى (تنبيه) قضية قوله في المدة أنه لو لم يطاف به وطئ بعدها لا شيء طيس به صرح في الحرر لا ارتفاع الظهار وأنه لو وطئ في المسئلة لم يكفر حتى انقضت حل الوطه لا ارتفاع الظهار وبقيت الكفارة في بخرته به صرح في الرضا وأصلها وقد علمنا

تقران الظهار المؤقت بخلاف المطلق في ثلاث صور الخ (قوله بها) أي المدة وانقضت أم (قوله غيره) أي الظهار المؤقت من المطلق (قوله أولا) أي قبل التكفير (قوله كالباشره بعد) أي بعد الوطه الأول (قوله كاس) أي في شرح ويحرم قبل التكفير وطه (قوله لا يمينه الخ) تعليل لقوله ومولا لا يمينه وقوله لا لأنه تعليل لعله أي الامتناع (قوله ولا يلزمه الخ) عبارة لانهاية وهل يلزمه كفارة أخرى أو لا يلزمه الأول صاحب التعليق والأول هو بغيره مما بالثاني البارز ويصح في الرضا كالمصنف وحل الأمر جرحه الله الأول على ما لو انضم إليه طاف كونه أنه أنت على كلفه أي سنة والثاني على خلو من ذلك اه (قوله كلفه أي) أي لا يمينه معنى (قوله على الإوجبه) وقفا للمعنى (قوله وادعاء الخ) أي الذي وجبه في شرح الرضا اه سم (قوله في لزوم الكفارة) أي كفارة يمين (قوله أي صند) أي قوله وحسنه يمين في النهاية ثم قال كلفه يمين وطئها يمين يحرم في غير ذلك المكان قياسا على قولهم أنه متى انقضت المدة لم يحرم في الوقت زمان كذا أقامه الشيخ خلافا للبلقي في الشق الأخير اه وأقره سم (قوله ويصح البقي) أي قوله اه في المقتضى (قوله فيه) أي في ذلك المكان (قوله وحسنه يمين الخ) ظاهر وهو في غير ذلك المكان واطهر منه في فاقه ذلك المعنى قول المعنى وصح وطئها يمين حرم وطئها لمطلقا حتى يكفر انتهى اه ومرا أن مخالفة شيخ الاسلام والنهاية للبلقي في هذا التعميم وتقصيه مهمما لحرمة قبل التكفير بالوطه في ذلك المكان (قوله واعترضه زور وعابه الخ) اعترضه المقتضى بآيات (قوله على الضعيف في أنت طالق الخ) يعني منماه لا يقع عند الإطلاق إلا بدخوله البار (قوله

الرضا (قوله وسأني في توجيه ما لم يد الخ) يتامل التوجيه المذكور (قوله لغيره المذكور) راجع فان مجرد أنه أمر من ظاهره مؤقتا وطئ بالتكفير ليس فيه ان العود حصل بالوطه بل يحتمل أن يكون حصل بغيره اه سم (قوله ولا يلزمه كفارة بين على الإوجبه) جرح بالزوم وصاحب التعليق قالوا أنوار وغيرهما والثاني البارز ويصح في الرضا كالمصنف وحل الأمر جرحه الله الأول على ما لو انضم إليه طاف كونه أنه أنت على كلفه أي سنة والثاني على خلو من ذلك اه سم (قوله ويصح البقي) أي قوله اه في المقتضى (قوله فيه) أي في ذلك المكان (قوله وحسنه يمين الخ) ظاهر وهو في غير ذلك المكان واطهر منه في فاقه ذلك المعنى قول المعنى وصح وطئها يمين حرم وطئها لمطلقا حتى يكفر انتهى اه ومرا أن مخالفة شيخ الاسلام والنهاية للبلقي في هذا التعميم وتقصيه مهمما لحرمة قبل التكفير بالوطه في ذلك المكان (قوله واعترضه زور وعابه الخ) اعترضه المقتضى بآيات (قوله على الضعيف في أنت طالق الخ) يعني منماه لا يقع عند الإطلاق إلا بدخوله البار (قوله

الكلوت فلا يعود بالالوطه فيه وحسنه يمين حتى يكفر نظيره المؤقت واعترضه بأوزمة أنه الخ على الضعيف في أنت طالق في البار

أما على الأصح أنه علم خلافتك هذا يوم بدأ أمنا انتهى ورواه إمامنا على الضعيف أن المرتضى قد كان طلاقاً أما على الأصح أنه مؤثراً
 كالمبين لا الطلاق فالجساعتهما للفتنة على أن الأصح في أنت طلاق في الدلالة لا يقع إلا بدخولها وكلام الباقين وأصح الاعتراض عليه
 (ولو قال الأربع أنهن على كنههن أي فظاهر منهن) فتقليد شبه الطلاق (فإن أسكنهن (١٨٧) فربيع كفارات) لجود الظاهر والورد
 في حق كل منهن أو أسكن

بعضهن وجبت فقه فقط
 (وفي القديم) عليه (كفارة)
 واحدة فقط لا اتحاد لفظه
 وتقليد الشهابيين (ولو)
 ظاهر منهن) فظاهر مطلقاً
 (بأربع كليات متوالية)
 فعائد من الثلاث الأولى.

لعمري في كل بظاهر ما بعد ما
 فإن فارقاً إلى البصيرة
 فظاهر لزمه ثلاث كفارات
 والأقرب في قيل آخر
 بمتوالية مما إذا تضافت
 للرافعة بغير مرة فظاهر

أو أطلق في كل مرة فظاهر
 مستقلة كفارة انتهى
 وفيه نظر إذ المتوالية كذلك
 كاتر فظاهر أنه كسر
 التوالية بغير الضرر وأد
 ليعلم بغير ما أدى وقوله
 وقصد إلى آخره يوم حصة

قصد التأكيد هنا وليس
 كذلك (ولو كرر) لفظاً فظاهر
 مطلق (في امر استعلاء)
 كل لفظاً بآياده (وقصد
 تكسباً فظاهر واحد)
 كالمطلق فليزمه كفارة
 واحدة فإن أسكنها عقب
 آخر مرة أجمع تأنيهاً
 بغرض كسب نفس وعي فلا
 يبعد قصد التأكيد ولو
 قصد البعض تأنيهاً

وبالبعث استئنافاً أعطى
 كل حكمه (أو) قصد
 الاستئناف ولو في اندخلت فانت على كنههن أي ذكره
 (فلا فاعلم التسديد) كالمطلق لا لغير ما من المرجح الظاهر شبه الطلاق في نحو
 الصيغة وإن أطلق فكذلك ولو فارق الطلاق بالبحر والظهور استئنافاً فغير الظاهر (و) لا فاعلم (أنه بالمرأة الثانية عتدي)

الظاهر (الأول) لا يستأنف بهما أسكنها أي الوقت فلا تعدد مطلقاً لعدم العود فيقبل الوطء فهو ككسر برين على شيء واحد

أما على الأصح أنه الخ) في كون هذا الأصح نظراً لما قال في شرح الروض في أنت طلاق في الدلالة أنه يتعلق
 به وسيفيد أيضاً قول الشارح على أن الأصح الخ (قوله) فليكن هذا يوم بدأ أمنا انتهى وهو الظاهر أنه
 معنى أي خلافاً للشارح والنهاية (قوله) أنه لا يقع الخ) أي الطلاق (قوله) فتقليد شبه الطلاق) إلى قوله أما
 الوقت في المعنى وإلى الكفاية في النهاية (قوله) أو أسكن بعضهن الخ) عبارة المعنى فإن استمع العود في بعضهن
 بغير أن يطلق أو غير وجبت الكفارة بعد من عاين منهن (قوله) عليه كفارة واحدة الخ) أي سواء
 أسكنهن أو بعضهن (قوله) مطلقاً) سألني عن ردي في قوله (قوله) أما الوقت الخ) (قوله) المتوالية)
 أي أو غير متوالية كقوله بالاولى أنه معني (قوله) ونوه) أي سلب القيل (قوله) أي في تعدد الزوجة
 (قوله) مطلقاً) آخره وبعين الوقت لا في سم (قوله) أن أسكنها الخ) وإن خالفه أعقبه فلا شيء عليه أنه
 معني (قوله) ولو قصد البعض تأنيهاً أو البعض استئنافاً لعله على التفصيل التقدم في الإعلان لمطلقاً
 فليراجع (قوله) ولو في اندخلت الخ) إذ حال هذه الباء لفتنة مع املاق قوله الآخر وأنه بالمرأة الثانية الخ
 مشكل لأنه يوم هو من هذا الآخر (قوله) أما أسكنها الخ) وكذا قال في الروض وشرحه ولو كرر تعليق
 الظاهر بالثبوت لشيء لا يستأنف تعدد مطلقاً أي سواء فرقه أم لا وجبت الكفارات كلها بعود واحد بعد
 الدخول فإن طلقها عقب الدخول لم يجب شيء انتهى (قوله) قال في الروض الخ) أي بالمعنى عبارة
 ولو قال أن دخلت الفار فانت على كنههن أي ذكره وهذا لفظاً فيقالنا كدلم بعد دخول فرفق في بحالي وان
 كرهه بغيره لا استأنف تعدد الكفارات سواء فرقه أم لا وجبت الكفارات كلها بعود واحد بعد الدخول
 وإن طلقها عقب الدخول لم يجب شيء وإن أطلق لم يتعدد (قوله) فاعلم استئنافاً) يتأمل هذا التفرع مع
 عبارة المعنى بأن الطلاق محصور والزوج عليه كذا كرهنا فاعلم استئنافاً المعلوم أنه وهي ظاهر أي
 المعلوم (قوله) وإن أطلق الخ) شامل للمعبر والمعلق بكل الروض وشرحه أي وفي المعنى (قوله) سم (قوله)
 والظاهر الخ) أي على التعدد (قوله) مطلقاً) أي قصد استئنافاً أم لا ع (قوله) لعدم العود
 فيه الخ) خالفه قال إن لم تزوج عليه فانت على كنههن أي وعك من التزوج فوض الظاهر على موت
 أحدهما قبل التزوج ليحصل البأس منه لكن لا بعد وقوع الظاهر قبل الموت فلم يحصل أسكنها أما إذا
 تزوج أو لم يتمكن من التزوج قبل ما من أحدهما عقب الظاهر فلا فاعلم ولا بعد المعص وجنوا الزوج
 الاتصال بالموت كالزوجة والثاني صريح في الروضة ومنه ما لو موت طبعه بغير طبعه أو غير مغلغلة
 بصفتها لم تزوج عليه فانت على كنههن أي فانه يصير مظاهراً ما سكت التزوج عقب التعليق فلا يتوقف

القديم بحرم ذلك شرح (قوله) أما على الأصح أنه خ) في كون هذا الأصح نظراً لما قال في شرح الروض في أنت طلاق في الدلالة أنه يتعلق
 الروض وأخر باب الطلاق وأنت طلاق في الصر أو في مكة أو في الظل خلقت في الحال إن لم يقصد التعليق
 قال في شرحه وهذا مخالف لما في قوله أنت طلاق في الفار من الخ) فالتعلق والادمان هذا منه وهو عليه
 الماوردى وغيره وقال إن غير ما يصح لأنه يسقط فائدة التقصص (قوله) مطلقاً) أحسن زمن الوقت
 الآخر (قوله) ولو في اندخلت فانت على كنههن أي (قوله) إذ حال هذه الباء لفتنة مع املاق قوله الآخر (قوله) المتوالية)
 بالمرأة الثانية عتدي الأول مشكل لأنه يوم هو من هذا الآخر (قوله) أما أسكنها الخ) وكذا قال في الروض
 وشرحه وأذكره أي تعليق الظاهر بالبحر والظهور استئنافاً فغير الظاهر (و) لا فاعلم (أنه بالمرأة الثانية عتدي)
 الكفارة كلها بعود واحد بعد الدخول فإن طلقها عقب الدخول لم يجب شيء (قوله) وإن أطلق فكذلك (قوله) لا فاعلم (أنه بالمرأة الثانية عتدي)
 كذا مرش (قوله) وإن أطلق) شامل للمعبر والمعلق قال في الروض وشرحه وإن أطلق أي تكرر

(استئنافاً) ولو في اندخلت فانت على كنههن أي ذكره (فلا فاعلم التسديد) كالمطلق لا لغير ما من المرجح الظاهر شبه الطلاق في نحو
 الصيغة وإن أطلق فكذلك ولو فارق الطلاق بالبحر والظهور استئنافاً فغير الظاهر (و) لا فاعلم (أنه بالمرأة الثانية عتدي)
 الظاهر (الأول) لا يستأنف بهما أسكنها أي الوقت فلا تعدد مطلقاً لعدم العود فيقبل الوطء فهو ككسر برين على شيء واحد

على موت أحدهما والفرق بين أن وإذا أمر بياته في الطلاق ولو قال إن دخلت الفار فإله طمئت وكفر قبل
البحول لم يحرز لم يقد على السبين جميعا كتقدم إلى كاتبي الحول والنباب طوعا على الظاهر بصفة وكثر
قبل وجودها وأصل عق كلفارته بوجود الصفة لم يحرز لم يحرز من طاهر منها وأعتقها عن ظاهرها
صح قولنا طاهر أو إلى من أمراته الأمة فقال السيد طاهر أو قبل المودة أعتقها عن ظاهرها أو يان فعل عتقت
عند ما ونفس الكفار لان لعتقها بعتق تملكها اه مفنى وكذا في النهاية الاستسلة الفسخ والخون
والحرز المأوى

(كتاب الكفارة)

أى جنسه لا كفارة لظهار فقط اه مفنى **(قوله من الكفر)** إلى قوله أى نهى في النهاية وكذا في المغنى
الاقوله بمجوه **(قوله بمجوه)** أى إن قلنا أنها جوار وقوله أو تغذف أى إن قلنا أنها زواج أو جوار وقوله بناء على
أنها زواج فنهى ما على القول بأنها زواج ونحوه والذهب أو تغذف وروعه له اه على هذا مستوى القولان
والذى يبنى الله على القول بأنها زواج يكون الغرض منها منع المكلف من الوقوف في المعصية فإذا اتفق أنه
فعل المعصية ثم كفر لا يصح له أن تغذف إلا ثم ولا يجوز وتكون حكمه تسميته كفارة على هذا سائر المكلف
من ارتكبان الذنب لأنه إذا علم إذا فعل شيئا من مبيات الكفار فإنه مباح عنه فلا يظهر عليه ذنب يقتض
به لعدم تعاطيها اه عش **(قوله بمجوه الخ)** عبارة المغنى تغذف ما من الله تعالى وهل الكفار ان يسب
سائر زواج كالحدود والتعازير أو جوار للعلل الواقعة وجهان أو جهما الثاني كل جهما بن عبد السلام اه
(قوله بناء على أنها زواج الخ) ينادر منه أنه إذا قلنا أنها زواج وسبب الذنب أو جوار غطفت فليتل وجهه
البناء على هذا التقدير فإنه قد قالوا عابنا وهما على أنها جوار لان الجهر تصور بالهو والتغذف وما إلى ج
فلا يستلزم واحد منهما ما يظهر ان حصل الخلاف في المقصود أصالة منها والأفلا مع من اجتماعهما على أنه
لا يظهر مانع أيضا من كون كل منهما معصية أصالة الآن يظهر نص من الشارع بمقتضاه فاقسئل ثم أبتى
شرح الارشاد أشار انهما استظهر أنه في محل الخلاف وبصارته ان المراد بجماران الغلب فيما إذا والا
فكلا المعنيين جو فقهها تنهى اه سدعز وقوله ينادر معنا الخ أقول بل هذا صريح آخر كلامه
(قوله أو جوار) قسم قوله زواج اه عش **(قوله الثاني)** أى قوله جوار وهو المأوى اه عش عبارة سم
أى أنها جوار وبني صاحب التقرير على أنها حق الكافر بمعنى الزنا غير وهو ظاهر وماوى اه
(قوله على الثاني) أى تغذف الأثم اه سم **(قوله وعلى الأول)** أى نحو الأثم **(قوله من حيث هو حقه)** لعل
المراد بذلك الحكم الآخر وهو العقاب وقوله وأما بالنظر الخ الحكم الدينوى وهو الحكم عليه بكونه
قاسقا اه سدعز **(قوله بأن بنوى)** إلى قوله ولأنه لو قال في النهاية وكذا في المغنى الاقوله فان عجزا
وتصور وقوله فان لم تكن إلى وأدو قوله ويكنى إلى قوله **(قوله مثلا)** أى أو الصوم أو الأطعام اه مفنى
(قوله لا الواجب الخ) أى فلا يكتفى الاعتاق أو الصوم أو الكسوة أو الأطعام الواجب عليه اه مفنى **(قوله)**
غيره الأولى التانيث كالتى النهاية **(قوله لشبهة)** أى الواجب عليه وقوله التذرى الواجب **(قوله أن نرى)**
أداه الواجب الخ هل يكره إذا دخل أو هو محض تصور حتى أو قصر على الواجب أو جعل تام ولعل
الثاني أقرب اه سدعز أقول ويصرح بالثاني قول المغنى ثم نرى الواجب الظاهر أو القتل كفى اه
(قوله وقد أن) أى اشتراط نيت الكفارة **(قوله لم يحرز)** أى البينة اه عش **(قوله في كافر الخ)** شامل للمرد
بصاره المغنى والزوجه مع شرب سموا كاتفى فيما ذكر مرشد بدوجوب الكفارة وتجزيه الكفارة بالاعتاق
تدقيق الظاهر بالفتوى قولان أظهرهما ما جزم به صاحب الأنوار عدم التعدد ونظرا بالمغنى بالظاهر المتخير
وبما أتى به النودى من أنه لو كرر تعليق الطلاق بالتحول وأطلق وقع عليه طلاق واحد اه وإنه أعلم

(كتاب الكفارة)

(قوله ورج ابن عبد السلام الثاني) أى أنها جوار وبني صاحب التقرير على أنها حق الكافر بمعنى
الزواج لا غير وهو ظاهر **(قوله على الثاني)** أى تغذف الأثم

(كتاب الكفارة)
من الكفر وهو البتر لسترها
الذنب بمجوه أو تغذف أه
بناء على أنها زواج كالحدود
والتعازير أو جوار للعلل
ورج ابن عبد السلام
الثاني لأنها عباد لا تقرأها
النيسة أى فهم كسجود
السجود فان كانت المقررة
البنين لكفارة البصق أنه
يقطع دوام الأثم وهذا
الكفارة على الثاني لا تقطع
دوامه وإنما تغذف بعض
أثم قلت يفرق بان البنين
من ريل عين ما به المعصية فتم
يقبصدته أى يوم أه
بغلاف الكفارة هنا فانها
ليست كذلك فنامله وعلى
الأول المعجوه هو حق الله
من حيث هو حقه وأما
بالنظر ليعو الحق بموجبه
فلا بد من التوبة نظير
نحو الحد بشرط نيتها بأن
بنوى الاعتان مثلا صحتها
لا الواجب عليه وان لم يكن
عليه غيره لشبهة التذر
ثم أن نوى أداه الواجب
بالظاهر مثلا كفى ذلك
لأنها الظاهر كاتفى هي
ق كاتفى كفى بالاعتاق

للتبشير كافي قضاء الدون
لا الصوم لأنه لا يصح منه
لأنه عبادته يستلزم انتقال
عنه للأطعام لقوته عليه
بالإسلام فإن عجزاً علم ونوى
للتبشير أو ضاؤاً يصور ملكه
المسلم بغيره أو إسلام
فنه أو يقول أسلم اعتق
فستل عن كفارتها فيجب
فان لم يكن ثم شيء من ذلك وهو
مقارن موثر من غير الوطء
لقوته على ملكه بان يسلم
فبشره وأفاده فيها
أنه لا يجب النحر للفرسية
لأنها لا تكون الا فرساً
وأه لا يجب مقارنتها للتو
العشق وهو ما قلناه في
المجموع عن النص والاصحاب
ومر به وجهها يجوز
فيها النيابة فاعتق لتقديم
النسبة في الزكاة بخلاف
الصلاة لكونه في الزكاة
كاسلمها أنهم جاسور على
الاول اذا فهمها يجب قربها
بغيره في المال كمال الزكاة
ويكفي قربها بالتعلق
عليها كما هو ظاهر ولو علم
وجوبه بيقين عليه من ذلك
أهون نذر أو كفارة لظاهر
أقول أجزأه من الواجب
عليه للنحر وتوابعه قال
عن كذا وكذا أو اجتهد
وعين أحدهم لم يجرئ عنه
وان بيان أنه الواجب كالمو
ظاهر (لا يفتيها) عن
ظواهره مثلاً لا في معظم

والأطعام يطاع بالاسلام وان كفر في الردة اه (قوله لا يفتي) أي لا تقرب اه مفتي (قوله كافي قضاء
الدون) كذا قاله الرازي قال بعض المتأخرين يؤخذ منها شرط التفتي قضاء الدون فلا بد من الايمان به عليه
دين لا بنية الوفاء كل هذه قال وفيه موطئة اه مفتي عبارة سم قوله كافي قضاء الدون يدل على وجوب التفتي
ففيه الدون وقد تقدم في باب الثمن في شرح وان اذن بشرط الرجوع جميع الخ ساطة لا بد من قصد
الادامن جهة الدين نقلنا عن السيدي عن الامام وان كثير من الفقهاء يطلعون فيمخرجه اه (قوله
لا الصوم) انظر هذا العطف مع ان الحكم الذي كرم في المعطوف غير في المعطوف عليه اه وشدي
عبارة المفتي والصوم منه لا يصح لعدم صحته ولا يطعم وهو قادر على الصوم فيقره الوطء أو يسلم ويصوم
ثم يما اه (قوله لا يشترط) أي الكافر عنه أي الصوم (قوله فان عجز) أي عن الصوم لقوم مرض بشرطه
كافي للمسلم سم وعش (قوله انتقل) أي لا أطعم اه عش (قوله فان لم تكن الخ) عبارة تشرح الرض فان
تعدرت حصيلة الاعتاق وهو موسر امتنع عليه الوطء فيستر كما هو يسلم ويعتق ثم يما اه (قوله لموسر) ومثله
مالوا عصر لقدرته على الصوم بالاسلام فعصر عليه الوطء وقضية قوله موسر الخ انه لغيره عن الكفارة
بأنه ما جاز له الوطء في الرض وشرحه آخر باب فصل اذا عجز من زينة الكفارة عن جميع انصال
فثبت أي الكفارة في ذمته ان أن يتدبر على شيء منها كما في الصوم فلا يلحقه بكفر في كفارة انفسه اه
فهو شامل للمسلم والكافر اه عش (قوله لا تكون الا فرساً) قد ينظر فيه بان الحر لو قتل فقه من نحو
طبعه من له التصديق بل يقتضيه ظاهر انها ككفارة ولو تعرض لصبي حرماً أو بالحرم وشك انه مما يجزئ
التعرض فدى به باق فقد تكون الكفارة مندوبة سم على ج يمكن الجواب بان المراد ان الكفارة باسدي
هذه انصال التي هي مراد مقتضى الاطلاق لا تكون الا فرساً اه عش (قوله وانه لا يجب مقارنتها الخ) لعل
وجه افادة كلام المصنف لهذا من حيث اطلاعه وعدم تقيده اه وشدي (قوله لتو العشق) عبارة قال في
الاغتياق أو لأطعام بل يجوز تقديمها كانه في المجموع الخ وسياً أو اخر هذا الكتابان التذكير بالصوم
بشرط فيه التثبيت اه (قوله وهو ما قلناه في المجموع الخ) وهو المجهول اه نهاية (قوله فاحتج الخ) يعني
فاحتجنا له يجوز التقديم اه وشدي (قوله انما ماله) أي الكفارة والصلاة وقوله قربها أي النسبة اه
عش (قوله بخوف من المال) بان قصدنا بعق هذا الصديق الكفارة أو يطعم هذا الطعام من الكفارة
وحديث لا يصح أن يستحق عند الاعتاق أو لأطعام كون العشق أو لأطعام ماله من الكفارة حل في المراد
بغير المال التبعين اه يجري (قوله ويكفي قربها بالتعلق) بل يشين ذلك على مصحح الروضة كما تفسر
به عبارة وعبارته الرض خلافاً لما هو عليه تعبيرة بالكفارة اه سبعر (قوله بالتعلق) أي تعلق العشق
اه سم (قوله عليها) أي القولين سم وعش (قوله أجزأ الخ) أي ولو علم به بعد ذلك اه عش (قوله
ولانه الخ) لعل الاولى اسقاط الواو وقوله لم يجرئ عنه وهل يعتق نفلاً ولا شيئاً ما فيه (قوله انه الواجب) أي
ما عينه بالاجتهاد (قوله من ظواهر) الى المتن في النهاية كذا في المفتي الا قوله صرحنا في نعم (قوله مثلاً)
أي أو عن غيره كالقتل (قوله انما في معظم خصالها) مثلاً لان معظم خصالها تارة الخ سم انه انحصر

(قوله كافي قضاء الدون) قد يدل على وجوب التفتي قضاء الدون لكن ينبغي ان يجرى في ذلك ما يأتي
في التفقات في أداه واجب الزوجه ثم ذكر ما تقدم في باب الضمان في شرح قوله المصنف وان اذن
بشرط الرجوع جميع وكذا ان أفند مطلقاً الاصح من سبعة انه لا بد من قصد الادامن جهة الدين نقلنا عن
السيدي عن الامام وان كثير من الفقهاء يطلعون فيمخرجه اه (قوله فان عجز) أي عن الصوم لقوم مرض
بشرطه كافي للمسلم (قوله لا تكون الا فرساً) قد ينظر فيه بان الحر لو قتل فقه من نحو طبعه من له
التصدق بل يقتضيه ظاهر انها ككفارة ولو تعرض لصبي حرماً أو بالحرم وشك انه مما يجزئ
فقد تكون الكفارة مندوبة (قوله وانه لا يجب الخ) اعتمد هو وكذا اعتمدنا قوله في المجموع عن النص
الخ اه (قوله بالتعلق) أي تعلق العشق وقوله عليها أي القولين

لصالحها نازعة الى الغلمان فاستخفى فيها رجل التمسع فلو اُعتق من عليه كفارة ناقتل وظهار وقتين بثبة كفارة ولم يغفر أخزا عنهم أوقية كذلك أجزأ عن إحداهما مهادلة صرفا في إحداهما وتسعين فلا يتحقق من صرفه الى الأخرى كالأدى من عليه مدون بعضهم مبالغ فيه تعسيف بعضها إلا أنه نعم لو توى غير ما عليه طاعن المجزئة وانما أصبح في نظيره في الحدث لا ينفى وقوع المانع الشامل لماعين ولا كذلك هنا (ونصالح كفارة الظهار) ثلاث (عق) (١٩٠) روية فصور ما طعام كما يشهد سيا فاعلا حتى وعلم من كلامه أن مثله في الحصول الثلاث

كفارة وقاع ومضاد وفي
الاولين كفارة ناقتل وفي
الاولى كفارة بخمسة أراد
العق عنها وانما يجزئ
منها عق ربة مؤمنة ولو
تبعا لاصل أو دار أو باب
حلا لم يعلق في آفة الظهار
على المقدس في آفة القتل
بما عدا عدم الاذن في السب
(بلا عيب يغيب بالعمل
والكسب) اخلا لا يتلأن
القصد تنكر في حاله لغيره
لو طائفت الاحرار وذلك
متوقفا على استغلاله
بكفاة بنفسه والكسب
امان عطاء الرد بين
ثم حذف الرضة أو الألام
وهو ظاهر أو الظاهر بان
راد بالظن بالعمل ما ينص
أذا نزل بالظن بالكسب
ما ينقص نحو العقل فيجزي
صغير فوجه قبل ولادته
لوجه كبره كسبه المرض
بغلافهم ويسر بالغ
نحو ليس بخلاف لبعابه
وفارق الفرة بانها موض
وقى أديها خيطا لها على
أثم انشأ والصغير كذلك
ليس منه (وأقرع) لا تبات
برأيه (وأعرج) كنه
من غير مشقة لا تختمل عادة

وما عني الظرفية اه يجزئ أو قول والظرفية هنا من ظرفه الجزئي لملكه (قوله نازعة) أي ماله عش
وكردى (قوله كذلك) أي بنية الكفارة بلا عيبين (قوله له صرفه الخ) وينبغي عدم جواز وطئه لها
حتى يعين كونه من كفارة الظهار عش اه يجزئ (قوله فانه تعين بعضها الخ) أي وان كان ما عينه
موجلا أو أدام من غير جنس ما هو المدفوع عنه لكن في هذه لا يملكه الدائن الا بالرضا ولو ألقاها بعضها
وقال تعينه لكان أولى اه عش (قوله غلاما) كأن توى كفارة قتل وليس عليه الا كفارة ظهار اه
شر المتعج (قوله لم يجزئ) ويقع نزاع في الاعتاق والصوم ويسترد الطعام اه يجزئ عبارة عش
قوله لم يجزئ ظاهر حصول العتق بما أتم رأيت سم على المنهج صرح به وقري بالعرض بهامش نصبة
صححة ما منه قوله لم يجزئ أي ولا يعلق كلفي شرح الروض اه وقوله كلفي شرح الروض لعله في غير باب
الكفارة ولا تمتنع فواجده فيه لكن قول القفي لم يجزئ كالأخطأ في تعين الامام اه مرجع ما نقل عن
شرح الروض (قوله لانه توى في المانع الخ) قد قيل انما وقع المانع بخصوص اه سم (قوله
فصور ما طعام) الى قوله وقضيت في النهاية (قوله وعلم من كلامه الخ) انظر ما وجه اه رشدي (قوله
وانما يجزئ عنها الخ) خرج به عتق التطوع والو نذر اثنان ربة فلا يشترط في ذلك فيصع ولو كان أعمى أو
زنا اه عش (قول المؤمنين) أي فلا يجزئ كافر أو ينسب في أشد امتياز كقريش اذ اشق من
الاحرار انه لو اُعتق كافر اثنان اسلامه الاحراء ومثله أيضا ما لو اُعتق عبده مؤنة فطاعته قبل مسنا اه
عش وقوله فظهر لادم الجزم بالنسبة بالماخوذ قطعها بخلاف الماخوذ من موسى قبيل قول المصنف ولو
أعتق بعض ما هو كالمصر فجمعت قلت (قوله ولو تباه الخ) كذلك القفي (قوله تكسب ماله) أي الرقيق
(قوله لغيره) أي حلالا أو لا فلا يراد الصغير اه يجزئ (قوله والكسب) أي عطفه (قوله وهو
ظاهر) أي لان الكسب قد يحصل بلا عمل كالسهم والشراء اه عش (قوله أو الظاهر) أي المان (قول
المتن فيجزئ صغير) أي لان الأصل السلام من العلب قاله شافعي في زيادة بان خلافه تبين عدم الاحراء
ولو ما صغير أو جزء عش ومضى (قوله ولو عصب ولادته) أي قوله ومن اقتصر في المقتضى (قوله بخلاف
الهرم) أي لا يفي المتن فانه لا يجرى بوزن فلا يجزئ هنا ولا في الفرة اه عش (قوله من خلاف لبعابه)
أي القائل بوجوده (قوله وفارق الفرة) أي حيث لا يجزئ فيها الصغير معنى وشرح المنهج أي غير المميز
فاعتبر وانها أن يكون ميمرا يسوي عشرية أمه طلي (قوله على انها) أي الفرة لا تحلوا اذ فرة الشئ خساره
اه نهاية (قوله كذلك) أي عصب ولادته سم اه (قوله لعله الخ) بل لا تانسى لاقرب عتق العمل
(قوله بخلاف ما الخ) كذلك أهله رجاءه تعالى ولا نسب من اه سدمر (قوله حذف الواو) أي واد
وأعرج (قوله كذلك) أي لانه تأثير في العمل (قوله من اقتصر الخ) أو ينبغي اعتباره عتقا في التمسع
بان جامع بين الصم والحرس لم يجزئ لانه اجتماع ذلك وورثه باذنه الضرر وظاهر كلامه في الرضة تبعا
لرافق ربيع الاجزاء وهو الظاهر اه معنى وفي عش عن صريح حواشي شرح الروض ما وافقه (قوله
والا) أي وان لم ينسب سم (قوله جميعها) الى قوله لانه وان على القفي (قوله ويجزئ) أي يجزئ
(قوله لانه توى في المانع الشامل الخ) قد قيل انما وقع المانع بخصوص (قوله والصغير كذلك)

بما هو ظاهر (تباع المتي) لانه تأثيره في العمل بخلاف ما لا يملكه ذلك حتى عن خطمه حذف الواو في هذا الجزاء
أحدهما الاول (وأعرج) لانه انما ضع نظر لانه مؤثلا بالعمل اخلا لا يتأخر جزئته (وأصم) وأصم يفهم اشارته و يفهم غيره
اشارته بما يحتاج اليه ومن اقتصر على أحدهما كقبي تلازمه ما تالبا بشرط فحين ولها أوص اسلامه تبعا أو بأشارته الفهمة وان لم ينزل
شسلا لان انشراط صلاته واللا يجزئ عتقه (وأشتم) أي فاذا لشم (وقاد) أي قد أذنبوا أصابع رجله) جميعها أو سانه وسنين وجوب
وقوله وقرنا أو برص وبجذوم وشبه ببلش ومن لا يحسن صنعوا فاسق ولا يرتادوا حتى وهو من ينسب الشئ في غير جملة من عليه بقية

وأبق ومنه يفتى بخلق حياتهم وأثبت أن جعلت صلة العشق (الزمن) وحينئذ وان انفصل لغون ستة أشهر من الاعتناق لوان أعطى حكم الإسلام لا يبطى حكم الحى لما بالى فى الغسرة (ولا قادر حسل) أودا واشل أحدهما لأضرادك بعمله أضرار ابنا (أو) فأنه (خنصر) وبصر من يد) لذلك عتلاف فقير أحدهما أو فقدهما من يدن (أو) فأنه (الخنصر) من غيرهما وهو الإجمام والسبابة أو الأولى وخصوما لأن فقدهما من خنصر أو بصر لا يضر على الأولى عما قبله فعمله مساواة عبارة تقول أصله (191) وقد تأملت من أصعب كقدها خلافا لمن اعترضه فان قلت أصله

ينهم ضرر فقدهما من كل من الخنصر والبصر معا والذين لا يفهم ذلك بل خلافة قلت ممنوع بل يفهم لانه علم منه أن الاختلاف فى الثلاثة كالأصبع قياسه أنهم ما فيها كالأصبع أيضا (قلت أو أقاله إجمام واقه أعلم) لتعطل منعها حينئذ بخلاف أن لا من غير ما هو العلمان أصابعه إلا ربع نهر فله من غير الإجمام لو فقد أغلبه العلمان ضرر قطع أغلبه لانه حينئذ كالأجمام (والهرم عاجز) عن الكسب صفة كاشفة ويحتمل أنه لا حرجا من إذا كان يحنس مع الهرم صفة تكفيه خنصر وهو قريب ووضيعة أنه لو فقد الإجمام مثلا على صفة تكفيه أجزا وهو يحتمل ولك أن تعتمد على ظاهر كلامهم أن من ضررهما فيبعدم أجزا لا نظرية اقتضته على العمل كأن من ضررهما أجزا لا نظرية فيعدم قدرته على العمل حاله لو جه ذلك منهم نظر وأقوى القسمين لغالب

لم يحل بالعمل اه عرش (قوله وأبق) ويجزى مروه وتبين ان خلفا عتامة هما بان كانا معق موسرا ويجزى حامل وان استثنى جلوهما فيبقى فى العتق ويصل الاستثناء فى ضرره ويسقطه الضرر ولا يجوز موسى بعتله ولا مسأرا بنهايه ومضى وروى مع شرحه (قوله ومضى ب) أى ون لم يقدر على انتزاعه من عاصبه نهاية ومضى وروى مع شرحه (قوله عت حيايتهم) سواء علموا عتق أنفسهم أم لا لان علمهم ليس بشرط فى نفوذ العتق فكذلك فى الإجازة متى واصل (قوله المن لا زمن) أى متى بآفة تمنع من العمل كذا فى المختار وما عتق لانه تمثيل بنحو العرج الشديد اه عرش (قوله وجزى) أى وبخفيف لعل فيه اه معنى (قوله وان انفصل الخ) وكذا لا يجوز لخرجه بعضه كقوله العتال اه معنى وفى عرش عن سم على التمسك منه (قوله أودا) أى قوله كاعلى للمضى (قوله وخصهما) أى الإجمام وما بعده اه عرش والأولى أى استثنى الخنصر والبصر (قوله لمن اعترضه) وذهب المعنى (قوله انهما فيما) أى فى الخنصر والبصر معا (قوله والعلما الخ) أى فى ما به لانا لان جعل العلمان كاعتبار العتق ولو فقدت أياهما العلمان الأصابع الأربع أجزا اه (قوله لنم نظر الخ) لاحتجنا بحث هذا الفقد فى كلام المصنف أعم من أن يكون قطع أو خفيا وتسمى (قوله صفة كاشفة) فببحث اذ يمتري فى الكاشفة فان تبين حقيقة الموصوف هذه ليست كذلك فى العبارة صفة لازمة اه سم (قوله ويحتمل أنه لا حرجا من) عبارة جلية على ذلك ظاهر بل منعين لان الهرم مجرد لا يستلزم العجز اه عرش (قوله وهو قتر يب الخ) عبارة التماسية وظاهره وضيقه انه لو فقد القتر الإجماع على صفة تكفيه أجزا وليس كذلك كما هو ظاهر كلامهم اه (قوله لقدرة الخ) صلة تقرر (قوله فيه يتعجز بالخبار الخ) فهو كقوله من نهاره صائم اه سم أقول ما أطلق عليه المعلقون على هذا الكتابين انه من الاستاذ البخارى أن كانه عند الصبغ خط المصنف أكثر بضعه فسلم ولا يصحده ولا يخبره أن يكون باقيا على طرفته والبدا المحذوف وشرط حذف عائد البتداء موجود وهو طول الصلة لئلا يمتلأ ويهرس اه سيد عرو وهو صريح (قوله لاذ كر) أى من أضراره بالعمل اه عرش عبارة المعنى لعدم حصول المقصود منه اه (قوله لو نؤخذ منه) أى من التعليل (قوله زمن الجنون الخ) أى من زمن الإفاقة (قوله بخلاف ما إذا) أى المتن فى النهاية لقوله كذا فى الـ وخرج (قوله بخلاف ما إذا لم يكن الخ) راجع الى المتن (قوله لو نؤخذ منه) أى من قوله لان غالب الكسب الخ (قوله وان من يبصر الخ) يظهر انه مطلق على قوله انه لو كان فى زمن إفاقته الخ (قوله وانما بل الخ)

أى عقب ولادته ش (قوله ولا) أى بان لم يسلم يجر منه (قوله ضرر قطع أغلب الخ) لعل هذا معنى من بحثه ليشوه فى قول المصنف أو تأملتين من غيرهما لا فرق في فقدهما بين كونه دفعة أو على الترتيب كالأينى لأن يكون كلامه فى فقد العلم بالخلق وله مراد ومع ذلك لا يشهد لتحول المتن فقد خلافة باعتبار الجميع والجميع كظاهر (قوله صفة كاشفة) فببحث اذ يمتري فى الكاشفة أن تبين حقيقة الموصوف هذه ليست كذلك فى العبارة صفة لازمة قبل (قوله وهو قتر يب الخ) يظهر انه لو فقد القتر الإجماع مثلا على صفة تكفيه أجزا وليس كذلك كما هو ظاهر كلامهم شرح م (قوله فيه يتعجز بالخبار الخ) فببحث عن أكثر وقته فهو كقوله من نهاره صائم (قوله لو نؤخذ منه) أى من قوله لو كان الجنون من يبصر وقته دون

وما ذكر نهاره لم يعول عليه (و) (لا زمن) أكثر وقته بخنصر) فمعتوز بالخبار بخنصر من أكثر وقته ولا من هو فى أكثر وقته بخنصر وذلك لاذ كر وقد نؤخذ منه أنه لو كان فى زمن الإفاقة لا يعمل ما يكفه من الجنون الا كتر أجزا وهو يحتمل بخلافه خلاف ما إذا لم يكن أكثر وقته كذلك بان قل من جنونه من زمن إفاقته أو استوى أى والافتقار النهار واللام يجرى كاجتهاد الأذى لان غالب الكسب إنما يتيسر نهارا لو نؤخذ منه أنه لو كان يتيسر له أجزا أو أن من يبصر وقته دون وقت الجنون فى نفسه المذكو وهو معتوز به نحو خبر بعد الإفاقة يمنع العمل فى حكم الجنون

وانما يل النكاح من اسوي زمن جنونه واقافته لانه يحتاج لما لو نظر واختيار لعرف الكفايه ولا يحصل من التساوي بخلاف الكفايه المقصود هنا كذا قيل ويتأمل ما مر فيه (١٩٢) يعلم انه لا جامع بينهما وبين ما هنا نخرج بالجنون الاعمال لان زواله من حق وبه صرح

المالودي لكن توقفه
فما لو اوردت العادة تكرره
في أكثر الاوقات (و لا)
(مرض لا يرجى) عند
العتق ومريض كافج
وسل ولا من قدم للقتل
بمخلاف من خصم قتله في
الحارب أي قبل الرض
للادام أما اذا رجي بوقه
فيعزى وان الله به الموت
بلوا أن يكون لهجوم
هله بل لو تحقق موته بذلك
المرض أجبر في الاصح نظرا
لغالب وهو الحلية من ذلك
المرض (فان يرى) من لا
يرجى بوقه هذا اعتاق (بان)
الأجزاء في الاصح خطأ
الطن وبه يفرق بين هذا
وما مر في فصل نجس
الزكاة على النور وعن والده
الرواية لانه لا من ثم اخلف
مع ان الأصل عدم النصب
ثم والاصل أي الغالب هنا
البره بخلاف ما لو أعتق
أعني فأبصر لتحقيق ياس
ابصاره فكان محض نعمة
جديدة ورجع القابل
لعدم الجزم باليقين عدم
رجاء البره يجب منع تأخير
ذلك في السنة لانه جازم
بالاعتاق وانما هو مسترد
في أنه هل يستمر مرضه
فحتاج الى اعتاق بان أولا
فلا وسئل ذلك لا يفرق في
الجزم بالنسبة لا يخفى
وهذا ان تأملت نظرك

أن ما قرر هنالك الاعي لا ياتي قولهم لو ذهب بصره بجنابة فأنه قد استرد لان العمى الحق لا يزول ووجه عدم المناقاة ان الدار هنا على ما ياتي الجزم بالنسبة للعمى بتأخير نظر الحقيقة المتبادر من حصول صورته فليحذف الاعي مطلقا

ذكرو
فانما يل النكاح من اسوي زمن جنونه واقافته لانه يحتاج لما لو نظر واختيار لعرف الكفايه ولا يحصل من التساوي بخلاف الكفايه المقصود هنا كذا قيل ويتأمل ما مر فيه (١٩٢) يعلم انه لا جامع بينهما وبين ما هنا نخرج بالجنون الاعمال لان زواله من حق وبه صرح

وتم على ما يمكن عادة وتوما كلا ولا والبان أنه غير محي فوجبالا استدراك (ولا (١٩٣) يجوزئى شراء) وذلك (قريب) أصل أو فرع

ذكره الشارح إلا أن يقال العمى الحق أى من معمن عود البصر بخلاف الجنون والزنا والمتالحقين فإن كلا منهما يمكن زواله بل عهده وشهوده وتوحيه كثيرا اه عى أقول وقد تقدم فى شرح ولاهرم على ما يؤيد الاول (قوله يرمى) أى فى الجنابة (قوله وبالا) أى لا يمكن عادة عوده (قوله وذلك قريب) عبارة عن معنى قريب ليقول قال ذلك قريب ليس كان أشعل فأنه متوازن وقبول الوصية كذلك اه (قوله بغير جهة الكفارة) أى بجهة القرابة فلا ينصرف عنها إلى الكفارة اه معنى (قوله يرمى) أى عى قريب من الكفارة (قوله وهو الموقوف) أى عى عبارة عن معنى تسمية هو المصنف أم والرد ما بعده على إضافة عى المقدر كقدرته فهما ويجوز رفعهما فاعلى يجوزى بل لا تقدر مضاف اه (قوله لاهما) أى أم والرد ما بعده سم وعى (قوله ويجوز رفعهما) أى فى حد ذاته لا فى خصوص كلام المصنف إذ بناقعه وذى قضيت بعدم رفعهما على الوجه الاول وبناقعه قضيت قوة إقامة العطف بالمقام المضاف إليه معناه أقامته مقامه فى الأعراب كالألفى قال الشهاب سم فان أراد أن يماهى الوجه الأول ويجوز أن وإن العطف بمقدور وهو لفظ عى المضاف فنه ان هذا مع كونه ليس من قبل إقامة المضاف بالمقام المضاف لم يوجد فيه شرط حر المضاف إليه بعد حذف المضاف كما يعلم من محله انتهى اه وشدى عبارة عى قوله ويجوز رفعهما على وجهه فاعلى بعد قوله أولاه وهو الموقوف الخ إن قرأ أم وبالجزم يكون محذوف فبالمضاف وبى المضاف إلى على وجه وهو المناسب لقوله ولاذى كناية لكن قوله إقامة العطف بالمقام المضاف ظاهر فى قراءة أم وبالجزم إلا أنه لا يظهر فى قوله ولاذى كناية اه (قوله ولا اشكال فيه) أى لا تحذف المضاف وإقامة المضاف بالمقامه كثير شائع اه عى (قوله قبل تميزه) أى قوله وهل يشترط فى معنى الاقوله ومشروط عطفه فى شرائه (قوله ومشروط) عطف على ذى كناية (قوله ذلك) أى لان عطفه مستحق الخ سم وعى (قوله أو عطفه بصفة الخ) كأن قال ان دخلت البارادى ثم قال ان كنت زيدا فانت حرم كذا فى كبرى زيدا قبل دخول البارادى سم (قوله بخلاف ما إذا عطف بالاولى) يتردد النظر فيما إذا عطف بصفة فانت الاول هل يقع عنها أولا لتأمل اه ساعدى أقول قضيت بمقابلة الثانى بل قول المعنى بدل قول الشارح المذكور واللام بجزء صريح فى الثانى وكذا قول الاسنى ومجمله فانه عى كل منهما من الكفارة أو عطفه بصفة أخرى ويجوز قبل الاول اه كالصريح فيه (قول المتن يجوز) بغير أنه يحط اه معنى (قوله حال التعليق) قضيت أنه لو كان سلبا حال التعليق ثم مارأى عليه بعبء التعليق وتبل وجود الصفة متجزأ اه عى أقول وبصرح بذلك قول سم قوله حال التعليق أخرج حال وجود الصفة اه وبه بدءا بيقول النهاية والمعنى وفى الروض مع شرحه صوره وواعى عى رتبة الجزئ عن الكفارة بصفة ثم كاتبه فوجدت الصفة أى قبل أداءه النجوم أجزاء ان كان وجودها بغير اختيار المعلق كاتمه كلام الرافى اه (قوله لاهما) أى بل بما اه عى

قوله (قوله لاهما) أى أم والرد ما بعده (قوله ويجوز رفعهما) التزمه ذى (قوله ويجوز رفعهما على طهارته) قضيت بعدم رفعهما على الوجه الذى قبل هذا لكن قضيت أنه إقامة للعطف إلى مقام المضاف إن ما صرح فان عليه لانه لا معنى لإقامة المضاف إلى مقام المضاف إلا اصطلاحا به فان أراد أنه ما على الوجه الأول يجوز أن وأن الموقوف بمقدور وهو لفظ عى المضاف فنه ان هذا مع كونه ليس من قبل إقامة المضاف إليه مقام المضاف لم يوجد فيه شرط حر المضاف إليه بعد حذف المضاف كما يعلم من محله (قوله ولاذى كناية مصححة) فى الروض بعد ذلك وإن عى عطفه عنها بالاحول ثم كاتبه فوجدت فعل جزئ فيه وبها ان اه وبين فى شرحه ان مقتضى كلام الرافى زى جميع الأجزاء ووجدت الصفة بغير اختيار المعلق وبهذا (قوله ذلك) أى لان عطفه مستحق الخ (قوله أو عطفه بصفة تسبق الاول) أى كأن قال ان دخلت البارادى ثم قال ان كنت زيدا فانت حرم كذا فى كبرى زيدا قبل دخول البارادى (قوله حال التعليق) أخرج حال وجود الصفة (قوله فى المتن والشرح) بأن قال أعفقت عن كل منهما منصفه العبد

(٢٥) - (شر وافران فاسم) - (ثامن) فعنى إذا سلم لاهما (وله) اعتناق بعبء عن كفارتهم ككفارة قتل وكفارة طهاره وان شرح بالتشخيص بأن قال أعفقت عن كل منهما (انصفذا) للعبد

(ونصفها) الفداء آخره قد مضى رتبة كل من الرقوى يتم العتق مؤزعا كذا كره فاذا ظهر أحدهما مع عدم العتق واحد منهما فان لم يذ كره فلا تشخيص (ولو أعتق معصرا من اثنين) (١٩٤) من عبيدين (عن كفارة) فلا يصح الإجزاء كان باقيا أحدهما كما استظهره

الزركشي وغيره وان توقف فيه الأذرى (حر) لحصول الاستقلال المقصود ولو في أحدهما بخلاف ما إذا كان باقيا غيره لعدم السرية عليه فلم يحصل مقصود العتق من النقصان من الرق وأما الدوس ولو يباقي أحدهما كما علم بماتله فبعضى أن نوى عتق الكل منها لأنه السرية عليه كانه باس عتق الجميع وهل يشترط نفاهاه بأنه يسرى عليه ينتهي على ما لو أعتق قتلا لاجنبي فبان انه لو رثه المبت قبل اعتاقه فهل يعزى هذا اعتبارا بما في نفس الامر أولا لعدم الجزم بالنسبة لانها لم تستند لثبتي أصلا بخلاف عتق غائب وصريض كل يحمل والثاني أقرب وبؤيدان العتق العبادات بما في نفس الامر وفلان المكاف (ولو أعتق) فتعانه كفارته (يعوض) على القن أو اجنبي كاعتقته عنها بالثبوت عليه وكاعتقته عنها بالنسبة على (لم يعزى) عمن كفارة) لعدم تفرد العتق لها ومن ثم اشقق العوض على النفس ولما ذكرنا حكم الاعتاق عمن الكفار وبعض استظهروا ذكر حكمه في غيره ولو تبعهم كما سلفه يقال (والاعتاق

(قوله كذا كره) أى المعلق أى يقع على طبق ما ذكره وشدي وعش (قوله لم يعزى واحد منهما) انظار لو أعتق آخره مؤزعا بلا عين ظهر معيا سم على حج اتقول وينبغي عدم الإجزاء لأنه تبين ان عتق الاول وقوم مؤزعا على الكفارتين فينبذ بجنا فلا يعزى ولا يستبد ما فعله بعد فبغتنا بجنا اه عش (قوله فان لم يذ كره) أى قوله عن كل نصف الخ عبارة المعنى (تنبيه) لو سكت المكمل عن التشخيص بأن أعتق عديبه عن كفارة تنبيه ولم يدعي ذلك صرح كاجز به الايام وتوقع كل رتبة عن كفارة فى أحد وجهين بظاهر ترجمه اه (قوله أما المولى صالح) عبارة الروض مع شرحه والمعنى فرع يعزى المولى صالح عتاق عبد مشترك بينهما بين غير عمن كفارته لحصول العتق بالسرية وكذا لو أعتق نعيمه عنها لوى حيث ذكره صرحه فتعيب التبريد أيضا البهات فان لم يتوحيث ذكره ذلك اليه لم ينصرف اليها أما نصه فينصرف اليها فيكمل عليها ولو فرقة اه (قوله يعزى أن نوى عتق الكل) أى كل العبد الذى سرى لى باقيا على العتاق فرع لو قال فله ان أعتق هذا عن كفارة ثم تعيب أو ملتزم ما عتاق سليم وان لم تعيب فاعتق عنها غيره مع مكنة اعتاق العبد فان ظاهر براهته وهل يلزم اعتاق العبد لمن لم يذ كره اه وقوله وهل يلزم ما فعله هل هو راجع لاشتقن أو لثبتي سم على حج اتقول الظاهر رجوعه لاشتقن وبني وجوب الاعتاق لأنه الزم بالندور ربع باعنا غيره عن الكفارة اه عش اتقول بل الظاهر انه راجع لثبتي فقط (قوله الاجنبي) هسل المراد به ما شمل مورثه فليراجع (قوله وبؤيدان الخ) فسد يقال لو قوام هذا الاصل لا تمتع عتق الغائب والمرضى اه سيدهر (قوله على القن) الى قول المتن ولا يصح فى النهاية وكذا فى المعنى الا قوله نعم الى المتن (قوله كما اعتقته منها الخ) أى عن كفارتى (قوله وكما عتقته منها الخ) أى عن كفارتك اه وشدي قول المتن يعزى عن كفارة ويقع الولاء لمعتق لأنه لم يعتقه من البازل ولا هو استدعا لنفسه معنى وروض مع شرحه (قوله على النفس) أى من القن والاجنسي اه عش (قوله كذا كره) أى الاعتاق بعوض (قوله والا) أى وان لم يجب على الفور عتق على المالك بجنا ما شمل لغوا عتق عده كل على ألف فأجابه لاجل الفور وهو ظاهر ولغوا عتقت عدي على ألف عليك فبغيره على الفور فليراجع سم على حج اتقول القياس فى الثانية عدم الاعتاق لان المسائم ليس من جهة المالك فله بدع ما فعله اه عش عبارة السيد عزى بعد ان ذكر عبارة سم المذكورة القول بالعق حيث ذكرنا فى الصورة الثانية بعد ان قد يقال فيما لو نوى أى فى الصورة الاولى العوض هل يعق باطنا ولا يتأمل اه اتقول وبصرى بعد الاعتاق فى الثانية قول الروض مع شرحه وبشرط فى صورة الاستدعاء لو نوى العتق عن المستدعى ولو لم العرض الجواب اه نورا والا لا حيث خصا الكلام بحصول المالك (قوله عتقه) أى اعاتاه اه معنى (قوله أما اذا قال) أى المتن وقوله فأعتقها عن أى عتق المالك أم لا ومن المتن عتق المالك وقوله لاسقائه أى عتقها عن النفس اه ونصفه الخ) قال فى شرح الارشاد وقد طهر من المثال وكلام المصنف انه لو قال أعتقت نصفك عن ظهار و بانك عن قتل لاجنبي بالنسبة لظهار وهو محتمل لان العتق منه كان مع بقاى رقبته ما بخلاف ما لو قال أعتقت نصفك عن ظهار ونصفك عن قتل اه فليتأمل (قوله لم يعزى واحد منهما) انظر لو أعتق آخره مؤزعا بلا عين ظهر معيا (قوله كما استظهره الزركشي الخ) كذا ناسخ مر (قوله لم يعزى أن نوى عتق الكل) أى كل العبد الذى سرى لى باقيا (فرع) قال فى العتاق فرع لو قال فله ان أعتق هذا عن كفارة ثم تعيب أو ملتزم ما عتاق سليم وان لم يذ كره باعنا غيره مع مكنة اعتاق العبد فان ظاهر براهته فهل يلزم ما عتاق العبد لمن لم يذ كره اه وقوله فهل يلزم ما فعله هل هو راجع لاشتقن أو لثبتي (قوله والا)

بمال كطلاق به) فيكون معوضه فيها شوب لتعلق من المالك وشوب جهالة من النفس ويجب الفور فى الجواب والاعتق على المالك بجنا (فوقال) لنفسه (اعتق أم لا) على ألف ولم يقل عني سواء أقال ذلك أو أطلق (فاعتقها فوراً) (نقد) عتقه (ولو لم) أى النفس (العوض) لأنه انتفاء من جهة كاختلاف الاجنبي أما إذا قال عني فأعتقها عنه فتعق ولعوض لاسقائه

عش (قوله) بخلاف طلاق زوجة لئني الخ) علونا المعنى بخلاف ما لو قال طلق زوجة حتى حل كذا فطلق
حيث يلزمه العوض لانه لا يقبل في الطلاق انتقال شيء إلى غيره بخلاف المصلحة فقد يقبل جواز انتقاله إليه
له وصار الزوج مع شره حقة فلو قال له أعنت مستولدة تلك منك أو طلق امرأته بلف فعل مع وزنه المانف
فان قال في المعنى وجب مع العينة العوض في الزوجة لانه أخذاه وانما قوله حتى لا في المستولدة لانه الزم
العوض على أن يكون عتقه ما هو مستولد لانه لا ينتقل من شخص إلى شخص وفارق الزوجة بأنه يقبل
فيها أي المستولدة انتقال العتق أو الولاء لم يحصل له وعمل بذلك عدم صحة قول عش قوله بخلاف طلاق
زوجته الخ أي فلا يقع الطلاق اهـ (قوله) لانه لا يقبل فيما الخ) عمله لحذف صبارا للمعنى كما مر فطلق حيث
يلزمه العوض لانه لا يقبل في الطلاق الخ (قوله) لانه لا يقبل على كذا) أي كالف نهاية ومعنى وكان ينبغي للشارح
أن يذكر هنا أيضا لظهور قوله لا في ويستحق المالك المانف (قوله) لانه لا يقبل في المانف (قوله) لانه لا يقبل في المانف
كذا لانه لا يشترط كون العوض مالا فلو قال على غير ما مضى وبذلك لزمه قيمة العتق في الأصح ولو ظهر
بالمذهب بعد عتقه لم يبال بمقتبل برجم المسمى العتق بارش العيب ثم إن كان عتبا بمنع الإجزاء في
الكفارة أو تسقط به ولا فرق في نفوذ العتق بالعوض بين كون الرق مسمى أم لا أو مفسر بالاطعام ولا كراهة
انترأه معني ونهاية وروض مع شره قال عش قوله لم يمسقط به أي وتطد العتق عن المسمى بما نا اهـ
(قوله) أو طم الخ) عطفه على المانف لم يبين حكمه كإين المانف حكم ما ذكره بقوله عتق عن الطالب الخ اهـ
سم أقول لم يصر حكمه انكالا في انهماه بما في المانف (قوله) فيها) أي في التماس الاطعام ولا كراهة
(قوله) ففعل فورا) ولم يكن بمن يعقب على الطالب فان طال الفصل عتق عن المالك ولا شيء على الطالب فان
كان الطالب ممن يعقب عليه العبد يعقب عليه لانه لو كان أحسب المالك كطاه وبجملنا المسؤول ثابتا في الاعتناق
والمالك والمالك في مستثنائنا وجب العتق فالتوكيد لعدم الاعتناق لا يصح وبصير دورا قاله القاضي حسين في
فتاوه اهـ معني (قوله) إن ملكه) أي العوض بان كان ماله عش ومعني (قوله) ولا) أي بان كان مفعولا
أو نحو غير اهـ عش (قوله) فمقتضا العبد) أي والامداد والكسوة كغيره فمستول في الشارع المانف أو طم
ستين الخ وركعتين عن التصريح بانه لا يفهمه ما في المانف صبارا لنهاية والمعنى ولو قال بغير ما طم ستين
مسكنا كل مسكين مدام من خطئة عن كفارت أو فواها قبله ففعل أجزاء في الأصح ولا يختص بالمجلس
والكسوة قبيل الاطعام كما قاله الخوارزمي اهـ قال عش قوله أجزاء في الأصح أي ولو لم يسمي ان ذكره
والا فبذل الامداد كماله قال قض عني ديني ففعل وقوله ولا يختص بالمجلس أي الاطعام هذا قد يشكك بمسار
من عدم اعتناقه من الطالب فيما لو قال اعنت عتق عتق على كذا في محبة فورا الا ان يقال ان الاطعام يشبه
الاباحة فظاهر فيه عدم الفور والاعتناق في الغير يستدعي حصول الولاية فاعتبرت فيه شرط البيع لكن
الملك فيه وقوله والكسوة مثل الاطعام هذا بخلاف ما تقدمه في أول البيع من ان البيع الضمني لا يأتي في غير
الاعتناق وقد يجب بمسار من الاطعام كالأباحة اهـ وبذلك سقط ما في سم والسيد بغيره لانه في قوله
فقيمة العبد كالمطلوع مفهومه اهـ لانه لا قيمة في الامداد والكسوة لعدم حصول الولاية وهو ظاهر
ان فاسم وقد يقال اذا لم يحصل الملك فكيف يقع عنه الوهم الا ان يقال لا يقع فيما هو وانما ظاهر اهـ (قوله)
فان قال الخ أي الطالب وكذا لو قال العتق وروض ومعني وبشبهه ايضا قول الشارح بخلاف ما اذا سكا الخ
وقوله والافلا (قوله) بخلاف ما اذا سكا عن العوض الخ) عبارة الغنى وإن لم يشترط عرضا لانه ما نا قال
أعنته عن كفارت ومسكت عن العوض لزمه قيمة العبد كماله قاله قض عني ديني وان قال أعنت عني ولا عتق عليه
فالذي يقضيه من الشافي في الامداد الجهور وهذا لانه لا يلزمه قيمة العبد وان ذلك هب مقبوضه اهـ (قوله)
أي وان لم يجب الفور عتق على المالك بما نا هو شامل لغوا عتق عتق على الف فاحله لاهل الفور وهو
تظاهر وأخرا أغنت عتق على الف عتق فلم يجبه على الفور فليراجع اهـ (قوله) أو طم ستين مسكنا
الخ) عطفه على المانف لم يبين حكمه كإين المانف حكم ما ذكره بقوله عتق عن الطالب الخ (قوله) فقيمة العبد

بخلاف طلق زوجة حتى
لانه لا يقبل فيه انتقال شيء
إليه (وكذا لو قال اعنت
عتقك على كذا) ولم يقل
عني سواء أقال منك أم
طلق (فاعتق) فورا فنفذ
العتق جزوا ويستحق
المالك المانف (في الأصح)
لانه من أقاله كالم ولد
فان قال أعنته عني على
كذا) أو طم ستين مسكنا
ستين مدي عني بكذا أو كس
عشرة كذا عني بكذا يكفي
الكافي فيما (فقتل) فورا
اعتق عن الطالب) وأجزاء
من كفارت قبله فواها به
لتضمن ما ذكر البيع
لوقوف العتق عنه على
ملكه فكأنه قال بعينه
بكذا واعتقه عني فقال به ملكه
وأعتقه عتقك (وعليه
العوض) المسمى ان ملكه
والا فقيمة العبد كالمطلوع
فان قال بما نا لم يمسكت
بخلاف ما اذا سكا عن
العوض فان العتق

انه ان قال من كذا انى اوصى وعليه عتق ولم يقصد العتق عتقه يلزم منه كماله انش ديني والاقل لم لو قال ذلك لما لك بعنه عتق عنه بالعوض ولا يجزئه عنها لانه ملكه له استحق العتق بالقرابة (والاصح انه) أى الطالب (ملكه) أى القن المطلوب باعاقفه (عقب لفظ الاعتيان) الواقع بعد الاستدعاء لانه الناقل (١٩٦) المالك (ثم عقب ذلك) أى الطالب (يعتق عليه) أى الطالب (في مرتين) لطيفين متصليين باللفظ

ان قال من كذا انى اوصى أى اوفى ذلك كما يستفاد من شرح الروض اه سم (قوله العتق عنه) أى عن نفس المعتق (قوله والا) أى بان لم يقل ذلك أولم يكن عليه عتق أو قصد العتق عن نفسه اه كردى (قوله لو قال) أى الطالب ذلك أى اعتقه حتى على كذا وقوله لما لك بعنه أى بعض القائلين أصل أوفى سم وعش (قوله عتق عنه بالعوض) خلافا للمعنى كس (قوله أى الطالب) أى فى قول المستثنى من ملك فى المعنى وكذا فى النهاية الاقوله لكن الى المتن (قوله لانه) أى اعطى الاعتيان (قوله ثم عقب ذلك) أى المالك وأشار بزيادة عتق الى ان ثم تجزى بالترتيب (قوله فى مرتين) متعلق بمحذوف عبارة النهاية يقول المعنى فعتق فى مرتين (قوله عتقه) أى الطالب وقوله ذلك أى تقدم الملك (قوله اذا الشرط) المراد به العتق وبالشرط الملك فالصواب عليه بالشرط أو يقول ذلك بالشرط يترتب على الشرط عبارة شرح الروض فاذا وجد أى الملك ترتب العتق عليه اه (قوله لكن صحح فى الروض) وهذا هو القن بان العتق مع المالك لزمنا اه سم عبارة السدع بنفى أن يكون هذا هو الحقيق بالاعتقاد اه (قوله لانه) أى يحصل الخلافا للمعنى معا بعد تمام اللفظ بناء على ان الشرط مع الشرط يقعان معا اه معنى (قوله ولا غير رشيد) خلافا للمعنى والنهاية (قوله أى هنا) أى ولو اتى اه سم (قوله أى ما ساويه) أى قول المتن انفسه فى النهاية بالقول وعن دينه ولو لم يولد كذا فى المعنى الاقوله أو ضامته الى بشرط وقوله فقد صرح الى المتن وقوله ومثلهما الى المتن وقوله بحيث الى ما اذا قوله أو بعض (قوله كل منهما) الانساب أى القن أو عنه عبارة البصري قوله فاضلا أى الرقيق أو عنه ومثله الاطعم والكسوة لابن أن تكون الثلاثة فاضلة عن كفايته العمر الغالب فى كلارة الظاهر وغيره ما شئنا غير يرى اه (قوله الذين يلزمنا) خرج من بين عموم مروءة كلنونه وولده الكبير فالشرط الفضل عنهم اه عش (قول المتن وانانا) وضد ما اه معنى (قوله وبأننى بنحو كسب المقيد) أى صارت للمعنى واعلمنا ما ذكر فى الحج وفى قسم الصدقات من ان كتب الفقهاء لتابع الى الحج ولا تمنع أخذ ال كذا فى التمس من ان شيل المندى الرزق تبقى له بقايلته له هابل أولى تكذره الاذرى وغيره اه (قوله هنا) أى فى الكفارة (قوله ما) أى مثله فاعل بأننى (قوله لانه) نطاهر مائه لافرق بين الدين والدينوى وقوله بانى خدمته تلخ طاهر ما عتبار ما من شأنه ذلك وبعد فحين اعتاد من ذكر خدمته نفسه مولودا لثقله اعتبار ان يفضل عن خدمته اه حلى (قوله اوضامته) أى عظامه اه عش (قوله أو جمونه) أى الواجب عليه مؤنته اه عش (قوله فضل ذلك) أى القن أو عنه عن كفايته ما ذكر من أى من نفسه وعياله نفقتا وقوله العمر الغالب على تقدروى طرف الكفاية تلخ قال الحلى والمراد بالعمر الغالب ما بقى منه فان استوفى فقد رسته اه (قوله فقد صرح فيها) أى الروضة (قول المتن ولا يجب بيع ضيق تلخ) ومنه لانه أجرة تزد على قدر كفايته يلزمه التأخير لجمع الزيادة فحصل العتق فله الصوم ولو تيسر له جمع الزيادة ثلاثة أيام أو ما قالها فان اجتمعت الزيادة قبل مساهم موجب العتق اعتبارا بوقت الاداء كما ساقى معنى وعما يتروى من شرحه (قول المتن بيع ضيقه) أى بيع الضاد المحجمة العقار قاله الجوهري ورأس مال التجارة اه معنى (قوله أى أرض) عبارة شرح المنهج أى عقار اه قال البصري قوله أى عقار كذا قاله الجوهري وليس مراد ابل المراد ما يستغله الانسان من بناء أو غير أو أرض أو غيرهما سميت

الاعتقانى لاستدعاء عتقه عنه ذلك اذا الشرط يترتب على الشرط لكن صحح فى الروضة فى موضع اخر معه (ومن) لزمته كفارة مرتبة وهو رشيد أو غيره على ما سرى فى بابيه وقد (ملك عبدا) أى قنا (أو عنه) أى ما ساويه من نقد أو عرض (فاضلا) كل منهما (عن) كفايته بنفسه وعياله (الذين يلزمونه) وثبتهم (نفسه) وكسوة وسكنى وانانا) كما يستوفى (لا يلبسه) وعن دينه ولو مؤجلا (لزم العتق) لقوله تعالى فمن لم يجد نصيبا شوزين وهذا ما وجدوا باني فى نحو كتب الفقهاء ونيل الجندى وآله العتق ونيل القبول هنا ما سرى قسم الصدقات اذا مال يفضل القن أو عنه مما ذكر لا يجب خدمته لانه باني خدمته بنفسه أو ضامته كذلك بحيث يحصل به عتقه شديدة لا تجتمعا عاقد ولا ترغوا رفاة أو يلزمه أو جمونه فلا عتق عليه لانه فاقده شرعا كن وجدا وهو فى محتاجه لعش وبشرط فضل ذلك عن كفايته ما ذكر العمر الغالب على المتقول المتعدى ما وفى

الروضة هانم اعتبار سنتين على الضعيف السابق فى قسم الصدقات فقد صرح فيها بان من يحل له أخذ الزكاة والكلارة فقير بغير الصوم ودين من رأس مال الوضيع صام مسكنا كفر بالصوم كقوله ولا يجب بيع ضيقه) أى أرض (ورأس مال لا يفضل دخلهما) وهو قوله الأولى روح الثانى ومثلهما الماشية

وتجوزها (عن كفايته) بحيث لو باعها ماسكنا لان المسكنة أقوى من مفارقة المأول أم اذا فضل أو بعضه فباع المفاضل قطعاً ولا يبيع (مسكن وعبد) أي شئ (نفيس) بان يجد من المسكن مسكناً يبعه وقتاً يعقبه ومن القرن فناخذ وقتاً يعقبه (الأمه في الاصح) بحيث يشق عليه مفارقتها ما شقة لا تختمل عادة فيما يظهر لشقة مفارقة المأول (١٩٧) نعم اتسع المسكن المأول بحيث يكفيه بعضه هو باقية يحصل رتبة

لنسه تخصيصها أم المولى
بالفهما فيزيمه بهما
وتخصيصه من بقية قطعاً
واحتياجه الامة فلو له كهي
للخدمة (ولا يجب) شراء
رقيقه (نعم) أي إذا تولى
من مثله وان قلت تغليب
ما صرف في شراء الماء والفرق
بينهما بترك ذلك ضعيف
قال الاخرى وغيره نقلان
المالودي واعتدوا وعلى
الاول لا يجوز العدل للصوم
بل يلزم الصبر الى الوجوه
يقين المثل وكذا غلبه
في كلف الصبر الى وصوله
أضاً ولا تغلر الى تضررها
بقوات التمتع هذه الصبر
لانه الذي يوط نفسه فيه
اه ولك أن تست كل ذلك
عاصر في نظيره من دم
التمتع وما في معناه أنه
العدول للصوم وان أسر
يلد الان يفرق بان ذلك
وقع ناهي الماهو مكلف به فلم
يتخصص منه نورب نفسه
فه مختلف هذا فغلط فيه
أكثر ثم رأيتهم فرقوا بين
اعتبار موضع التمتع في نحو
دم التمتع وفي الكفارة
العدم مطاقتان في بدل
الدم تأتد بأكوفه في الحج ولا
ناقت فيها وبانه يقتض
ذمه بالحرم بخلافها وهذا

بذلك لان الانسان يشيع بتر كهاير ماوى اه (قوله وتجوزها) أي كالفسمية (قوله عن مفارقة المأول)
أي المانع من وجوب البيع كإياها أنفا (قوله أم اذا فضل الحج) وقاس ما قبل من انه يكف التزول وعن
الوظائف اقضاءه من انه لو كان يعدم وظائفه زيد يحصل منها على ما يحتاج اليه لشفقة تعانه بكف التزول
عن الزائد لتخصيص الكفارة اه عش (قوله فيباع المفاضل) ظاهره انه لا يباع الكل فيما اذا فضل البعض
ولم يوجد من يشتره عبارة الجبري في كلام شيخنا م كج الله يبيع المفاضل ان وجد من يشتره والا فلا
يكفي بيع الجميع حلي الا اذا كان المفاضل من ثمنها يكفيها العمر الغالب وماوى اه (قوله فيباع المفاضل
الحج) أي اذا كان في رتبة كإيهام ماوى اه وشيخنا وادسلطان والا فلا لان القصد على بعض الرتبة
لا أثر لها اه (قوله بان يجد من المسكن الحج) هذا هو ولفظنا في المأول هنا وان لم يسم حرفاً بنفسه اه
سيدمر (قول المتن في الاصح) وبفارق ما هنا ما في الحج من لزوم بيع المأول بان الحج لا بدله ولا ممان
يدل وما في الطمس من عدم تبيع شلادوم وسكنه بان الكفارة بدلا كحرمه وان حقوقه تعالى يسبته على
للمسكنة بخلاف حقوق الا دى نها يتوقف (قوله نعم) الى المتن في المقضى والى قول المتن وأظهر الاقوال
في النهاية الاقوله ثم رأيتهم الى ولا يلزم (قوله نعم ان اتسع المسكن الحج) ليد كروا نظير ذلك في العبدان
فمنه ان يبيع منه ما وفى رقبته يكفيه ما يتحصن الخدمة باعتبار ما يبيع له منه سم أقول هو وجهه في شبر
المأول أما في الفارق فينبو بين الدار واضح لانه يؤدى الى مفارقتها في بعض الاوقات وهي شق عليه بخلاف
الدار لا يفارقتها لتمامه اه سيدمر أقول ويقتضى قول المقضى ويجب بيعه ثوب بنفسه لا يليق بالمكفر
اذا حصل غرض الجلب وفرض الكفارة الا اذا كان ما يوفى كحرمه في العبد لا يلزم بيعه بعضه لعدم مفارقة
المأول فيجزئه الصوم اه (قوله لم يمتصها) أي يبيع فاضله اه مقضى أي لا يملكه وان لم يبعه من
يشترى المفاضل فقط كحرمه من الخلى بل أولى السابق من مشتق مفارقة المأول (قوله واحتياجه الامة
الحج) وفي الاستدلال لو كان له أمة أو موطوع خادم فان أمكن ان تقدمه الامة اعتق والا فلا اه معنى (قول المتن
ولاشراءه) نعمين * فرع لا يجب قبوله لانه يؤدى الى التمتع ولا يقبل الاعتاق منه لمعلم المتقبل مستقب قولها
روى مع شرحه معنى (قوله زيادة) الى قوله ولا تغلر الى المقضى الاقوله والفارق الى لا يجوز (قوله بينهما)
أي الوضوء والكفارة (قوله ضعيف عبارة انها بقدره اه (قوله وعلى الاول) أي عدم وجوب الشراء
بفسن وان قل (قوله وكذا غلبه) أي ولو فرق مساقفة انصر نها يتوقف معنى (قوله فكيف الله يرى
وصوله الحج) وقاس ذلك لزوم انتهاز حلول الدين المؤجل وان طالتمته اه عش (قوله الى تضررها)
أي من وجهه الفارقين نعمين من غلبه عش ووشدى (قوله وما في معناه) من المرتبة كقدر كعدم
النوا والقران (قوله بان ذلك الحج) أي نحو التمتع (قوله الماهو مكلف به) وهو التمسك (قوله بان اعتبار
موضع التمتع الحج) المراد به ان اعتبار عدم موضع التمتع الحج والعدم مطلقا في الكفارة اه سيدمر (قوله
من الفرق) أراد أصل الفرق لا خصوص الفارق اه سيدمر (قوله ولا يلزم الحج) عبارة انها يتوقى
الكافي من عدم لزوم شراء أمة الحج محل وقفة لانها حرم الحج (قوله لم يلزم الحج) علة لعدم لزوم (قوله
وفه نظر لانها) يعتمد اه عش (قوله وردت عليه) عبارة انها يتوهى سروده اه (قول المتن

القول بان الماهو مع المأول زمانا (قوله أي فن) دلواتى (قوله بحيث يكفيه بعضه) ليد كروا نظير ذلك
في العبدان فكأنه ان يبيع بعضه ما وفى رقبته يكفيه ما يتحصن الخدمة باعتبار ما يبيع له منه (قوله تغليب
ما صرف) كذا شرح م (قوله الان يفرق الحج) كذا شرح م (قوله وفيه نظر لانها) كذا شرح
م (قوله فبما ذكره من المسرك ولا يلزمه كفى الكافي شراء أمة فاعرفا لحسن اتباعه لوزن نحر وجهه من ابتاه الزمان اه وفيه نظر لانها حرم
باعتين منها فاضله عمدا كذا قوله في الترك وقد ذكر الاخرى في نحو الحقة في الحج فليد ذلك وردت عليه في الحاشية وغيره (وأظهر
الاقوال اعتبار اليسار) الذى يلزمه الاعتاق

(وقت الاداء) للكفارة لانها عبادة لها بدل من غير جنسها كوضوئهم وقيام صلاتهم ووقوعها فاعلم وقت ادائها وغلب الثاني شأبه النحرية فاعتبر وقت الوجوب كالوقت في حق فانه يحدده التقن والثالث الاغلاظ من الوجوب الى الاداء والرابع الاغلاظ منهما أو عرض عما بينهما فان عجز المظاهر مثلاً (عن علق) بأن (١٩٨) لم يعد الوقت الاداء ولا يصرف فيها فانه لا يصح كراؤها لكونه تكلها فلا يزالان

وقت الاداء) أى ارادة أداء الكفارة وإخراجها ولو بعد وجوبها عليه بمدة طويلة اه حلى عبارة عرش
يؤخذ من اعتبار وقت الاداء له لا عبرة بمقتضاه حتى لو كان فى ابتداء أمره، فحمله لا يحتاج فإقدام من صار من
ذوى الهبات اعتبر عمله وقت الاداء لا قبله كان عليه قبل اه وجوابه الروض مع شرحه فلو قيل العبد
الزنى منته الكفارة وأيسرها الا اذا عقره فمضى الاعتاق كإلى كان الحر موصلا أو جريحاً أو سرحاً
الاداء اه (قوله) فاعتبر وقت الوجوب) وهو وقت القتل وقت الجماع وقت هذه في الظاهر اه يعبرى
بقوله بينهما) أى وقت الوجوب والاداء (قوله) بان عجز المظهر) أى حسناً أو شرعاً معنى وشرح المنهج
(قوله) مثلاً أو اقاتل أو اجماع (قوله) بان بعد) الى قوله وليس لسببه في النهاية والمغنى (قوله) بان بعد
القبض وقت الخ) أى على لولد الاداء أو أقر به منه بحيث لا يحتمل في فصلها مشقة لا يحتمل عادة اه عرش
(قوله) فتلها مثلاً) أى أو باعها أو تلفتها اه عرش (قوله) أو كان بعد الخ) لا يخفى باننى هذا العطف
(قوله) وليس لسببه الخ) وقفاً للروض وشرح المنهج عبارة للروض مع شرحه لا بكفر العبد الا بالانصوم
وليس بدونه من الصوم ان أضرب فلو شرع فيه بغير إذنه كان تحمله الا في كفارة الظاهر فلا بد منه من
الصوم فيها لتضرر بدوام الجزم اه يحذفه خلافاً للنهاية والمغنى عبارة ما لو سببه تحمله ان لم يذنه
فيه اه (قوله) تحمله) أى بان عجزه من صوم شرع فيه بغير إذنه اه سم (قوله) هذا) أى في كفارة
الظاهر (قوله) بخلاف عقر كفارة القتل) أى كفارة اليمين (قوله) له حيث) الى قوله كلاً لا يتضاء
الذكر في النهاية لا قوله بخلافه الى المتن وقوله في كل ليله كما لم يمار وقوله وهذا الى قلت (قوله) له حيث
تكلف العتق الخ) عبارة للمغنى فلا تكلف الا بغير الاستعاضة أو بغير أجزاء على الأصح اه قال
الرشدى لا بد من ان هذا أى تكلف العتق لا يتحقق في العبد فهو غير مراد هنا اه (قوله) ولو بان بعد
صومه الخ) قال الشارع في شرح العباب في باب التيمم فرع قال النشأوى لوصام لكفارة تاسيا رقيقة
بملكه لم يعجز أو قد روي رقيقة ولم يشتر أجزاء اه والفرق بتصغيره في الاول بالنسيان بخلاف الثاني انتهى
اه سم (قوله) لم يبدى صومه) أى بيقينه فلا اه عرش (قوله) يعتبران) أى الشهران (قوله) وان
نصا) الى قول التلويث ترط في المغنى (قوله) وان تكون ثلثة النيتوات معاً) فلا فرق من اقبل الصوم قبل
طاب الرتبة ثم طلمها فان لم يجداهم تصح النيت حتى روي أى الان يجزئ ان يثق في الليل بعد علم الوجدان شرح
الروض (قوله) لا قبلها) هذا سبب بالنسبة لغير الاول دون ما بعد لان القدرة على الرتبة بعد الشرع في
الصوم لا أثر اه سم (قوله) في كل ليله كما لم يمار) يعنى منه ضمير وان تكون متكبسة (قوله) جهتها
أى جهتها لكفارة من ظهراً أو قداماً مثلاً كما سبق أول الباب اه مغنى (قوله) ما لم يجعل الاول) أى الشهر الاول
أو اليوم الاول كما هو ظاهر اه عرش (قوله) يقطع) أى التاسع (قوله) كبروم الضر) أى شهر رمضان
اه مغنى (قوله) العا الذي ذكره الخ) أى بغيره فبغيره فلا نيت في الخ) (قوله) محتمية) أى الشخص
من (قوله) وليس لسببه تحمله) أى بان عجزه من صوم شرع فيه بغير إذنه (قوله) ولو بان بعد صومه
ما لا روي ولم يكن عالماً به لم يبدى صومه على الاوجه) قال الشارع في باب التيمم شرح العباب قبل قول
العباب في عرض كل من تلزمه الاعادة ما نسخ فرع قال النشأوى لوصام لكفارة تاسيا رقيقة بملكه لم يعجز أو
قد روي رقيقة ولم يشتر أجزاء اه والفرق بتصغيره في الاول بالنسيان بخلاف الثاني اه (قوله) لا قبلها) هذا
مسلم بالنسبة له ولا لولد من ما بعد لان القدرة على الرتبة بعد الشرع في الصوم لا أثر اه (قوله) أو اجلاها
فيما يظهر الخ) كذا شرح من

عبدًا ، أفلا يكفر بالآل الصوم
لأنه لا عائل وأيس أسببه
تقله خضوات أضمر الصوم
لنضروهم مدم تحريم الوطه
بمخلاف نحو كفوا القتل
(صام) وله حينئذ مكلف
للمعتق خلافا لما قومه
عبارة على ما زعمنا وكفى
(شهرين متتابعين) الآية
ولو بان بعد صومهم أن له
ما لا ورثه ولم يكن غلبه لم
يعتد بصومه على الأوجه
اعتبارا بما على نفس الأمر
ويعتبران (بالهلال) وإن
تقبل الآية المعتبر شرعا ويجب
تبيت نية الصوم على كل ليلة كما
هلم عمار على الصوم وإن
تكون ثلث النسق وافعة
بعد فقد الرتبة لا قبلها وإن
تكون ملتبسة (بنيّة
كفارة) في كل ليلة كما علم
فالحس وإن لم يعين بهتها
فأوصام أربعة أشهر نيتها
وعليه كفارة قتل وظهار
ولم يدين أحزانه فحماها لم
يجعل الأولهن واحدة
والثاني عن أخرى وهكذا
لغوات التتابع وبه فارق
نظيره السابق في العبد
(ولا يشترط نية التتابع
في الاعم) لأنه شرط وهو
لا يجب نية كالاتقبال في
السلسلة واستقيد من
تتابعين ما ماله أنه لو

استدأهم على طريق ما قطعته كيوم الخزاري أو ما حل قبها يظهر بعينها أجمع ولكن يقع في نفل أي في صورة الجمل (قوله
 ذكر كرمها العلم الذي ذكره ولا ينبت لهم الكفر المقصود عليه بطريقا يطلعه تلاعب فهو كالاحرام بالنظر قبل وقيل تمسح العلم بذلك فان قلت
 ظاهر كلامهم صحة نبت له وهو في رمضان وان ظهر غيره مضموم

فيمادكر ونصروا به ضاى كفاية الظهار بان تصوم امرأتهم مظاهر متفرق سبلها أو باذن قريبه أو يومين (بعض) ممن لم يعتد انقطاع شهر من لانه لا تخلونه شهر غالباً وتكفيها (٢٠٠) الصبر لمن اليا سخط أماً اذا اعتلقت ذلك فشرعت في وقت بقطعه الحيتن فافلا

موسه اهن الظهار وان لم يكن بصفة التتابع اه عش أقول وقوله عليه فيكم الخ لا يخفى بعده لعدم ملاقة الجواب حيث لا اعتراض الواو على المتن (قوله فيما ذكر) أى في زوال التتابع ونوات يوم بما ذكر (قوله ويصو) أى طر والجيش أى مثل تصويره كفاية القتل (قوله لكن يشك عليه) أى على قوله أما اذا اعتد الخ (قوله الخاقهم النفس) أى مع اعتياده انقطاعه شهر من فاكثر بل مع لزوم انقطاعه ما ذكر أى شهر من فاكثر فليتأمل وقوله بالجيش أى فى ان لا يقطع أى فكيف انقطع مع اعتياده انقطاعه ما ذكر ولم يقتصر الجيش عند اعتياده انقطاعه ما ذكر سم على حج اه عش عبادة السيد عرابه اذ كرو كلام سم المذكور وقوله بل مع لزوم الخ يحل تأمل اذا انفاس الدم الخارج بعد فراغ الرسم ولومن نحو ملة لانه مقصور على الولود الكامل وهون ولما سنة أشهر فافلا يتأمل اه وقد يجب بان المراد الزوم المعرف لا لا يخفى فلا يتنافى الخلف نادراً (قوله الآن يعرف الخ) يتأمل نفسه اه (قوله بان العاد الخ) وقد يفرق أيضاً بان النفس لا يلزم منه قطع التتابع وان شرعت بعد تمام الخلل لاحتمال ولائها بسببها ونفسها لخطئها اه ورشدي (قوله نعم انقطع الخ) كذا فى المعنى (قوله من الله) أى من قوله اذا لا اختيار الخ (قوله ليل) طرف شرب (قوله وشله الانعما الخ) عبارة عن النهاية والغنى والانعما الخ متفرق كالجنون ولو لم يدره من بنية الكفاية أو لا يتمايل صوم يوم ما مضى من الشهر من ليستأنف ادفعها كم يوم ولو طئ المظاهر منها لى أى قبل تمام الشهر من عسى أى بتقدم الوطء على تمام التكدير ولم يتأنف اه قال عش ولو امرهم الامام بالصوم لا سقاة عصفاد ذلك صوماً كفاية متتابعة فينبغ ان يصوم من الكفارة ويحصل به المقصود من شغل الايام بالصوم المأمور به وان قاتل عجب بامر الامام اه وظاهر قوله فينبغ الخ ان نية ما مضى وقبلة وقفه فاجمع (قوله المبط للصوم) وهو المستغرق سم على حج أى لجمع النهار اذ خبره بان افاق في النهار ولو خطه لا يطل الصوم كما مر اه رشدي (قوله عطف عام على خاص) فان المرض عرضي والهرم مرض طبيعي فينبغ ان سدد جرحه لوجه التامل ان مقتضى تعميل المعنى انه من عطف المقار والآن ربه ان المرض نوعان عرضي وطبيعي وهو الهرم (قوله وانما يصالح الخ) فيمان شرط عطف العام على الخاص أن يكون بالواو فلا بد أن واد بارض ما عدا الهرم وان صحى مرضا اه سم (قوله وقال الاقلن الى الكتاب) فى النهاية (قوله وصحته فى الروضة الخ) اعتمد الروض والمنهج والنهاية عبارة للمعنى وصح هذا في ريادة الروضة وواقعة المصنف على هذا الفهم من الاول اه (قوله فى نفسه الخ) أى فان اخلف الظن أو زال المرض الذى لا يرجى برؤه لم يجز الاطعام عش اه يجزى وقبلة وقفه ثم لا يتفق الا على ما مضى فعمل انه يكفي الدفع وان زال المرض بعدد به صرح الاصل اه وقول الشارح كانه يابى والمعنى

يجزى لكن بشكل عليه الخاقهم النفس بالجيش الآن يفرق بان العدة يجب على الجيش انضباطها فيجب على التماس (وكذا) يخون فالتب يوم كما كثر لا يضر فى التتابع على الذهب) اذا لا يتأمله فيه نعم ان قطع جملته فصل الجيش ويؤخذ من العلة أنه لو اختاره بشر بدواء يحنى لا لا انقطع وهو مقبوس وهل استعمل الجيش بدواء كذلك أو يفرق كل منحل والفرق اقرب بل ان الجيش يبعد كثيراً تقدمه واتسعه من وقته فلم تمكن نسبة مجبته لاختيارها كالى الجنون الذى لا يرتب عرفاً في مثل ذلك الاعلى لهاها وشله الانعما المبط للصوم وقبل كالمرض واتسعه الاذرى والخال فان عجز عن الصوم) أو تواتبه (هرم أو مرض) عطف عام على خاص على ما قبل وانما يصح منه على نسبة الهرم مرضا وهو ما مضى به الاطباء ومقتضى كلام الفقهاء وأهل العرفان الهرم ندلا يسمى مرضا (قال اكثر ولا يرجى زواله) وقال الاقلن كلاما ومن يجمعهم على الروضة يعتبر دوامه في المنفعة شهر من بالعادة الفالفى

مثله أو يقول الاطباء ان يظهر الاكتفاء بقول صل من شهر (أو تحقه بالصوم) أو تواتبه (مشقة شديدة) أى لا يتحمل عادة بان لم يجمع التيمم فيما يظهر ويؤيد تيممهم لها بالثبوت نعم غلبه الحق وليس هذا

ابتداء لفقد حديد في مزاجه المتروك في الصور فالأغذية فطر ونبات الاطعام بخلاف الشيق لوجود معدن الشروع انهدم شدة الفلحة وانما يكن عذو في صوم رمضان لأنه لا بد له ان يبدل (أن خافه) ياد مرض كلر) فيغمر القليل لما ياتي (ما مام) أي تخلص وأمر الاول لأنه لفظ القرآن غيب الاغذية حقيقه اطعامهم وناس الزكاة الا كفه بالبيع وان لم يجد لفظ تخلص وانقضاء الروضه شتر اطعامه استبدله الاذرى على انه لا تقضي ذلك بالهمز وصفه في صورته خاصة كما يعرف بتامه (سنتين مسكنام) . (٢٠١) لأنه لا يأتى حتى لو دفع واحد من مدا

فستين وما لم يتغير
ما لوجع السنين وضع
الطعام بين أيديهم وقال
ملكسك هذا وان لم يقل
ما لسوءة فقلوا لهم في
هذه القصة بالتفاوت
يتغير ما لوقال خذوه نرى
الكفارة قلناه لا يجوز ثمان
أخذوه بالسوءة والالم
يجزئ الأمن أخذنا الا
دونه ويترك بين هذه تلك
بان المعلن ثم القول الواقع
به التساوي قبل الاخذ
وهنا لاماك الا الاخذ
فاشترط التساوي فيه (أو
قتبيرا) لأنه أسوأ ملأوا
البعض فقتروا البعض
مساكين ولا أثر قدسونه
على صومهم وأثقف بعدد
الطعام ولوليد كل من شرع
في صوم يوم من الشهرين
فقد رعى العتق (لا كافرا)
ولان ثلثه سموت لا تقابل
مكة. بانفتقتهير ولا تقابل
الغير الا بالذنه وهو مستحق
لان الفقه له حقيقة (ولا
هاشما ومطليبا) ونحوهم
كأن كل ما جماع التلويس
(ستين سدا) الشكل واحد
لأنه صغر وان لم يصر في
أخرى سبتون صاعا وهي

(٢٦) - (شروافي وابن قاسم) - ثامن)
 محمولة على بيان الجواز الصادق بالنسبة لتعدد النسخة فمن الجسيع عاخذ ذكر
 وانما يجزئ الاخراج هنا (ما) من معلوم (يكون شرط) بان يكون من غائب قوت محل المكفر في غالب السنة كالاقطاول الذي لا يجزئ
 نحو ذلك مما مر فيم الين يحصر في ثم لا تنال في مواقع المصنف في تصحيح التمسك في المعتدل لاقرب و يظهر ان المراد بالمكفر هنا المخالف
 بالكفارة لا ما دونه او ولبه ليرافق ما مر في ان العبرة ببلد المأوى عنه لا بالذي كان يحضر عن الجسيع استقر في ذلك فاعاد ذكره في خصله فعلم انما
 يعلم عاخذ مع العلم الم لا أثر للقدرة على بعض عتق او صوم بخلاف بعض الطعام ولو بعض ما ذل لا بد له فخر حرمه بالباقي اذا افسر

بعض مدله لا يدل له والميسر ولا يسقط بالمعصوم ويبقى الباقي في فتمتوا واجتمع عليه كل طوائف ولم يقدروا
الاعجل رغبة اعتقها من احداها وما سمع عن الاخرى ان قدروا الا طم ا ه

(كتاب العمان)

(قوله هولقة) الى قوله ثم رأيت في النهاية **(قوله الابعاد)** بالجر بدل من لعن أو بالرفع خبر مبتدأ محذوف
أي وهو أي لعن الابعاد وجعله شرح الرضا والعمان لغتين لا عن وقد يستعمل جمع العمان وهو الطرد
والابعاد انتهت ا ه رشيدي أقول هذا التمايز لولا ثبت ضبط السراج لفظ مصدر بضم مصدر عطف بابعاده أو
بالافصاح وزعم الابعاد على أنه خبر هو فيكون جمع لعن معناه ما بالاول على مصدر المنسوب على الحالية
كظننا والسابقة وقوله وعادة شرح الرضا أي شرح المنهج وقال الجبيري قوله مصدر لعن أي
مدلوله وهو التكليم كحمان العمان لان المدراس للفظ و ليس معنى اقويا ا ه **(قوله وشرا)** الى قوله ولم
يذكره في الترجمة في المعنى الاقوله وجعلت اليوم يحتر وقوله قبل الاجماع وقوله من حيث هو **(قوله)** كليات
المنح فديقال المناسيب المصدر واقوله الاتي فصل العمان قوله الخ قول كليات المنح ا ه سم **(قوله)** جعلت
المنح تحتان لكلمات **(قوله)** جعلت اضطر المنح بمعنى سيادتها لعدم المنظر ا ه عس **(قوله)** العمان
اضطر المنح أي شأنه الاضطرار الى ثلث العمان والانساف في أنه ان يلاع وان كان معصية ا ه حابي
(قوله) اضطر المنح فيمنه ليس مظهر المقذف وانما هو مظهر دفع المدح على واجب بان كلامه على حذف
مضامين اذ دفع موجب المقذف وهو الخ من أي وجب الخ أي تلك الزجسة ذكره باعتبار اللفظ
وقوله فراهي المنظر وفراشه الزجسة وقوله والخ المنح عطف مسبب على مسبب وقيل تفسيره وقبسه
نظر ا ه يجبري **(قوله)** حيث أي هذه الكلمات ذلك أي بلفظ العمان **(قوله)** لا يلفظ الهاملي ابعاد
المنح عبارة تأتي لقول الرجل طيلة لفتاة ان كان من الكذب ويلاطفه في جانب المرأة من سجايا التغليب ا ه
(قوله) وابعاد كل من الاخر اذ يحرم الكذب بينهما أي ا ه شرح المنهج **(قوله)** وسببنا الخ صلف
مغاي ا ه عس **(قوله)** ولم يتخراخ بيننا المفعول يعني اختار الاصحاب الترجمة لفظ العمان دون لفظ الغضب
وان كالموجود في الآية **(قوله)** مع أي مع لفظ العمان باعتبار المادة **(قوله)** في الآية عبارة المعنى
والاسنى في العمان **(قوله)** لا اله الا في عبارة الاسنى لان لعنه مقدمة على لعنائه في الا يتوالى الخ وعجازه
المعنى لكون العنة مقدمة في الا يقال كرمه والواقع ا ه **(قوله)** واثم سورة النور وسبب زولها في
الغزاري ان هلال بن أمية قذف زوجته عند النبي صلى الله عليه وسلم بشر يك بن معصاه فقال صلى الله
عليه وسلم البينة ا ه ه في ظهره فقال يا رسول الله اذ رأيت احدا على امرأته رجلا يتطلق بتمس البينة
فقبل الي صلى الله عليه وسلم بكر ذلك فقال هلال والذي بعثني بالحق نبيا في لسانك ولينزل انما يرى
ظهره من الحدة فتلا ايات مغنى واسنى **(قوله)** وكونه الخ متعلق بقوله الاتي قوف الخ ودشول
في المتن **(قوله)** حماد كرم أي في التمر يف **(قوله)** لا اله الا في قولنا ودشول على معلول واحد بدون عطف
الان يجعل الأول ملة تارسية والثاني ملة ذهنية واستغنى المعنى عن هذا التكليف بلفظ الثاني على الاول
(قوله) من حيث هو انظر ما قلناه وقد اسقطه المعنى وشيخ الاسلام **(قوله)** تغييرا يخرج عنساقول وشهد به
ولم يتم النصاب ا ه رشيدي عبارة الخ على تمر يف القذف والشهادة في الزنا دون اربع فاعلم
بريدو التمييز خصوصاً اذا كانوا طامعين في شهادة الزنا فاعرض مع انهم قذفة ا ه **(قوله)** وايد كره
أي القذف **(قوله)** لا ه وسيلة أي بالنسبة العمان المقصود بالباب ا ه سم **(قوله)** المنح موصوف بالخال
والفاظ القذف ثلاثة مخرج وكتابتها تمر يف ريداً بالاول لفة العوض بجمع الخ مغنى **(قوله)** في معرض

(كتاب العمان)

هو لفظ مصدر أو جمع لعن
الابعاد وشرا كليات تأتي
جعلت تحتان اضطر لفظ
من لطف فراشه وألق العار
به أولني ولا عنه سميت
بذلك لاشتماله على ابعاد
الكاذب منها من الرحمة
وابعاد كل صنف الاخر
وجعلت في جانب المدح
مع انها ايمان على الاصح
وخصة لعن البينة براهنا
وسببنا للانساف من
الاستدلال ولم يتختر لفظ
الغضب المدح كرمه في
الآية لانه المقدم فيها
كالواقع ولاه فيقدر لدعائه
من لعنائه ولا عكس واسم
قبل الاجماع واثم سورة
النور مع الاحاديث العديدة
فيكون كونه محتمل ضرورة
لدفح الحد أولني الولد كما
سلم مما عس وقوف على انه
(سبقة قذف) بجملة أو
نفي ذلك لانه تعالى ذكره
بعد القذف وهذا المعنى
القذف من حيث هولقة
الذي يشرع الى بالزنا تغييرا
ولم يذكره في الترجمة لانه
وسيلة لافصاح قد ورد
رأيت الزكوى ابل بنحو
ذلك (وصريحه الزنا كقوله)
في معرض

(كتاب العمان)

(قوله وشرا) كليات المنح فديقال المناسيب المصدر قول كليات المنح وهو المناسيب لقوله الاتي فصل
المان قوله المنح **(قوله)** لم يتختر اي في الترجمة **(قوله)** لا ه وسيلة أي بالنسبة لعن المقصود بالباب **(قوله)**

التعير (لرجل أو امرأة) أو خنتي (زنت) بفتح التاء في السكت (أو زنت) بكسر هاء السكت (أو) قوله لاحدهما بالزانية أو بالزانية لتكرار ذلك وشهرته والعين تذكير المؤنث وعكس غير مؤنث في خلاف ما لا يفهم منه (٢٠٣) تعير ولا يقصده بان قطع بكذبه فتقره ذلك

التعير الى البرع في النهاية وكذا في المعنى الاقوله نعم ان ظنه الخ (قوله أو خنتي) أي ان أضاف الزانية الى
فرجها فان أضاف الى أحدهما كان كناية اه معنى وسبق في الشارح به (قوله لاحدهما) الانسب
بما زاد لاحدهم اه سيعبر بصورة الرشيدي أي الاحد الباتر الصادق به اذا قالته بالزانية وبه اذا قال
الها زانية وكان ينبغي حذرا من الخنتي ان يقول لاحدهم اه (قوله والعين تذكير المؤنث الخ) قد فتح
كونه خناش اول الرجل بالنسبة الى أمها النقص اه عرش (قوله أو شهد الخ) عطف على قطع اه سم
(قوله أو شهد عليه الخ) أي ان شهادة النصاب على شخص بالزانية ليست قضا اه سم (قوله أو حرمه
الخ) عبارة بالنهاية والمعنى أو شهد بحرمه فسفسا كما كرم فاحرمه وتارة كماله الشيخ أو حامدا وغير ما انتهت
والظاهر ان هذه عين مسئلة الشارح للسذ كرونا تظهر السدع لم يغيرها (قوله أو قال مشهود عليه
الخ) عبارة بالنهاية والمعنى وكذا هو شهد عليه شاهد بحق فقال خصي الخ (قوله أو أخبرني الخ) عطف على
يعلم الخ فالضهير المستتر لهم وقول السدع قوله أو أخبرني أي الملقى أو الشاهد كما قاله السباقي في
حاشية على اه مسبق في ذاته لا في حل كلام الشارح اذ سابقه يمنع وجوع الضهير للشاهد (قوله فلا يجلف
انه لا يعلم) ظاهر اقتصاده بما علمه بكفي في دعوى الاخبار بالزانية أيضا فلا يجمع (قوله فلا يكون قضا) أي
موجب الحد والاعلاخ فانه بعض ما ذكر في قضا كامل قاله الرشيدي لكنه يخالف امر صانع الشارح
وأمر صانع في أصل قد تم ما ذكر في قول المعنى وهذه الصورة انخرج بقوله على جهة التعير اه (قوله
ثم يبرز في الأولى) ان أراد بالاولى صورة القطع بكذبه ففهم ان الوجه التعير في صورة شهادة النصاب أيضا
فكان ينبغي ذكره أيضا اللهم الا ان يكون الكلام في اليهود والظاهر انه المراد اه سم أو لصنيع النهاية
والمعنى صريح في ارادة صورة القطع وكما صرح في عدم التعير عند مقام النصاب وإذا كتب عرش ما نسه
قوله أو شهد عليه بالزانية عام النصاب يمكن قضا أي ولا تعير ورواه ما لو شهد عليه نصاب أي أو دون في
حق لرجل الشاهد بالزانية وشهادة وطالب القاضي اثبات زناه ليرد شهادته فأقام شاهدين فقط قبل اه
(قوله واذنه في القذف الخ) عبارة بالنهاية والمعنى أو قاله اتقني قد عذبه اذنه فيه ورفع الخ قال عرش قوله
أو قاله اتقني أي ولم تقم برين على عدم ارادته الا ان كان ارادته التوبيخ أي اتقني قد عذبه اذنه على نعمة اه
(قوله لا تلمه) أي عذره اه عرش (قوله ان ظنه) أي الاذن في القذف بجهاد القذف (قوله أو تلاته)
أي قال تلاته تلاته في أحدكم (قوله لا يتعرضوا) أي لحكم ذلك القول (قوله لم يقرار) أي حيث
يصح الخ (قوله اثنتان) أي من التلاته (قوله في مسئلة) أي مسئلة الزواني المارة أنفا (قوله أو قدرها)
الاقوله ومن ثم صوبت النهاية والمعنى (قوله أو عكر كمين ن ك) حقه ان يقدم على في فرج
توالتن تعير (قوله أو خنتي) أي أو خنتي وعلم شبه كناية اه رشدي (قوله مع ذكر القرم) لاجمع المعطوفين
بها (قوله ذكر أو خنتي) وسبق في الآية اه سم (قوله أي كل منهما صريح) عبارة بالمعنى وهذا خبر المدا
والمعطوف عليها المقدر بالقسمة كاتفر ولو قال صريح كان أولى لان العطف أو اه وصف الأول أي
الايلاج في الفرج (قوله أي لانه الخ) قد يقتضي اعتبار هذه الملاحظة أي لا يكون قضا في الاطلاق
لكن سابقا لا في أي أنفا قد يقتضي خلافه وقد رجحنا ان بان التبادر الحرام ذاته اه سدمع وقوله وقد
رجحنا خبره بقول المعنى فان قيل الوط في القبل قد يكون عروا وليس تراكوطا حاش وخبره
نسب أو راع فالوجه ان يضيف اليه وصف القرم بما يقتضي الزنا الجيب بان التبادر عند الاطلاق الحرام
أو شهد عليه نصاب اذ الشهادة عليه بالزانية ليست قضا وشهد عطف على قطع (قوله ثم يبرز في الأولى) ان
أراد بالاولى صورة القطع بكذبه ففهم ان الوجه التعير في صورة شهادة النصاب أيضا فكان ينبغي ذكره
أيضا اللهم الا ان يكون الكلام في اليهود والظاهر انه المراد (قوله ذكر أو خنتي) وسبق في الآية (قوله
أي لانه الخ) ذكر أو خنتي وان لم يذكر خبرهما (صريحان) أي كل منهما صريح لان ذلك لا يقبل تأويل ولا خبيص وصف الأول بالقرم

لذاته فهو صريح فان ادعى شيئا مما ذكر واحتمله الحال قبل من كناية الطلاق في دعوى اراد محل الوفاق اه
وقوله بان المتبادر الخ أي بقوله الشارح كانهما يتقدم في ارادته الخ أي تعريم نحو الحاشي حيث لم يقل
لا في عدم ارادة التعريم لذاته (قوله) ثم ازا علته لذاته وقوله لان ايلاج الحشفي لا يحتاج الخ اه سم
(قوله بخلافها) أي ايلاج الحشفي فرائض صهيلا كتسابه التثنية من المناف اليه اه عش (قوله ومن
ثم الخ) لعل المراد من أجل ان الاول قابل للتأويل ويحتاج للتقييد (قوله الوصف) أي وصف الايلاج في
الفرج (قوله ورافقه) أي معصوبه بان الرفقة (قوله بالاختيار) متعلق بالتقييد (قوله ورافقه) أي
مثل ما فعله البغوي من تقييد الوفاق بالاختيار (قوله ولا يفتي عنه) أي من قيد الاختيار (قوله لا حاجة
اليه) أي قيد الاختيار لا يخرج الوطء بالاكرامه أي الوطء بالاكرام لا يوصف بالتعريم أي يفرض بغير
التعريم وقوله كوطء الشبهة أي كالاوصاف وطء الشبهة بالتعريم يفرض بقيد التعريم (قوله وفيه)
أي فيما قبل نظرا أي من حيث اقتضاؤه احتياج الرضا والوطء بالوصف بالتعريم (قوله والذي يفرض)
الى قوله وبالوطء في النهاية (قوله والوطء) أي ولو في حق المرأة كناية (قوله لان موضوعه) أي نحو
الزنا الخ وقوله يفرض ذلك أي الوصف بالتعريم والاختيار وعدم الشبهة (قوله وفي الوطء) أي ما يفرضه (قوله
من الثلاثة) أي من التقييد بكل من التعريم والاختيار وعدم الشبهة (قوله أما الرضا الخ) محتمل وقوله انه ذكر
واختار عقب قول المصنف دبر اه رشدي (قوله ما يلاها) أي الحشفة (قوله امر أخفطيه) أي لم تزوج
أصلا وقوله أمر زوجة أي في الجملة وان لم تكن مزوجة حالا ويظهر أخذ ما مر انه لا بد من وصفه بالاختيار
ولاحظة الى وصفه بالتعريم لانه لا يصح كون التعريم والوصف بعدم الشبهة تأمل اه سدح (قوله)
والاقران الوصف نحو الباطنة يعني عنه (قوله نفسي) أي المرأة الخليفة يعني بمباها الايلاج في دهرها كذا كر
أي في العسرة (قوله فينبغي اشتراط وصفه الخ) أي فلا مطلق فلا يكون صريحا بل كناية (قوله ووصفه) أي
الايلاج (قوله به) أي ووطء زوجته في دهرها (قوله لانه الخ) لتعليل لما قبل بل (قوله وعلى هذا التفصيل) وهو
قوله أما الرضا يلاها في دهرها (قوله الخ) أي القاذف (قوله كالأول) أي ولجبت في دهرها (قوله) فنسب مرتب
(قوله وقبل) أي فيما اذا روي الرجل يلاها في الدبر وسكت عن جنس ذي الدبر (قوله بما قرره) أي
من التفصيل بين دهر الذكر والخاتمة ودبر الخاتمة والمزوجة (قوله وبالوطء صريح) خاتمة ما بهما يعني فقالا
وان بالوطء كناية لا احتمال ارادة كونه على دين قوم لو لم يتخلف الا طاقه صريح وبقائه كناية كما قاله ابن
القطان وكذا انما خفف خلافا لابن عسدا السلام وبما نصبت صريح كما في قوله اه وزاد الاول وشبهه أي بالعبدة
بأعاهر كما في به الوارحة الله تعالى وبأعلق كناية يعني زان لم ير العذف وليس التعريم يصف فذفا وبانه
لو قالت فلان راودني عن نفسي أو تزلة الى بيتي وكذا ما مر من لا ياتم اليه بذلك اه قال عش قوله وشبهه
بأعاهر أي اللاتي يمتثلن لبادي في المصاحح صريحان باب تعبير فهو أعاهر وعهه زان باب قصد
ان تغفر العبد دهره من باب قصد فسق وزنى اه وعليه فالعاهر مشترك بين الذكر والانثى وبين بينهما
بالهاتين اللتين وعدمها لرجل فقهه أن يكون صريحا فقهما أو كناية فقهما بان راضيه الفاعل لا يشد لزامه ان
يخصص شعنا الذي يلاها بالانثى يقتضي انه ليس صريحا في حق الرجل وقوله وبأعلق مثله ما ومن وغير
وسوس مر وشبهه تخاف وقوله وليس التعريم بالصاعد المهمة فذفا أي لاصح يحاول كناية يفتي بان
فما لتعزير لا بد اذ هو قد عزرت ظاهره ولو في مقام خصومة كان ادعت عليه بهذا لتعطل عن اقاضان
بمر وهو بعيد جدا اه كلام عش أقول لا بعد لا غير نحن انباء ذلك رداعن نحو العذف بصورة

بحال ومن ثم صواب
الرفقة وقصده انه لا بد أن
ينضم للوصف بالتعريم
ما يقتضي الزنا ورافقه
تقييد البغوي وغيره لمثل
أولا ذلك فلان بالاختيار
قبل ورافقه في صورة
الرضا بالزنا لا يفتي فيه بقيد
التعريم لان الاكرام لا يمنع
الزنا وقد يقال لا حاجة اليه
فانه وان لم يحصل لا يوصف
بالتعريم كوطء الشبهة
اه وفيه نظر والذي يفرض
ان نحو الزنا والوطء لا يحتاج
لوصف بغيره ولا الاختيار
ولا عدم شبهة لان موضوعه
يفهم ذلك ويؤيده ما يأتي
في زنت بك وفي بالوطء
يختلف نحو التلذذ والايلاج
الحشفي في الفرج لا يفتي
من الثلاثة ما الرضا يلاها
في دهرها امر أخفطيه نفسي
كذا ذكر أمر زوجة فينبغي
اشتراط الوطء بنحو الباطنة
ليخرج وطء الزوج فينفان
الظاهر ان الرضا به غير
كشفي بل فيه التميز لانه
لا يسمى زنا ولا طاعة كما هو
واضح وعلى هذا التفصيل
يصل الملامن من قال لا فرق
في قوله أو دبر بين ان يحاطب
به رجلا أو امرأة كما ثبت
في دبر أو أوتج في دبر اه
ويقبل على الوجه قوله
بمعناه أردت بالباطنة في دبر
ايلاج في دبر زوجته كاعلم
بما قرره فيعزرو وبالوطء

احترار اه لذاته وقوله لان ايلاج الحشفي لا يحتاج (قوله بخلاف نحو التلذذ والايلاج الخ) كذا شرح
مر وفي العباب كالتلذذ تعيبا لحشفة أو ايلاجها في الفرج ان وصفها بالحرام المطلق وانتفاء الشبهة اه
(قوله وبالوطء صريح) أي كما قال في الروضة انه ينبغي ان يتطوع بذلك مع قوله ان التعريف في المذهب انه

وذكر ابن القطان في بغاه ونفسه ما كان من مقتضى كلام الروضة آخر السلاسل ان الثاني من زيوة ابي عبد السلام العرف ايضا (وزنان) اباهم وكذا بالغ بالآخر على أحد وجهين (في الجبل) اوفى يثوله درج (٢٠٥) (كناية) لانه معنى الصعود في مكان يمكن له درج فصرح (وكذا

له درج فصرح (وكذا زان) بالهمز (فقط) أي من غير ذلك كرجل ولا غيره كناية (في الاصح) لان ظاهره الصعود (وزنيت) الباء (في الجبل) مرجع في الاصح) اظهره ومنه ذكر الجبل ليدل على فلا يصره من ظاهره واثابة الباء عن الهمز فتسلاف الامل واثابة في الجبل في الروضة عن النص انه كناية وقيل به يفرق بان التذاه يستعمل كذلك كثيرا في الصعود بخلاف زان فيه الباء (وفيه) لرجل (يا فاجر يا فاسق يا خبيث (ولها) أي المرات (اخشيته) يا فاجرة يا فاسقة (وأنت تحبين الخلو وقرشي) أوعري (يا بطي) وعكسها والابطاط قوم يتلون البطاطين العراقرين سوا ذلك لاستنباطهم أي اخرجهم الماعن الارض (وزنونه) لم أجعل عذرا بالجمعة أي بكراداجين لم أجعل زوجك أول أجعل عذرا ولم يقدم واحد منهما اقتضاض مباح واحداهما وجدت معك رجلا وقوله لن قذف وزوجته صدقت على الواج (كناية) لاجتماعها القذف وغيره وهو في التثنية لتمام الخطاب اذنه لغير من ينسب اليه

الدعوى وقوله في بغاه ونفس ابغاه ان باغي المرأة كناية أيضا فليراجع اه صدره (قوله ان الثاني) أي باغية صريح أي لا مرأى لاداء على ارادتها فاعقل فصل القبا من كنف الوجه ونحو الاختلاط بالرجال قالوا بفيوه لوقوع مثل ذلك كثيرا وعلم به صريح قبل الصرف وفي سم على المنهج عن مران ما قبل بين الجبهة من قولهم بلع الزب يبغي أن لا يكون ضرر بحافي الزبي بالاحتمال الباع من القدم انتهى اه عش (قوله بالهمز) أي قول المتن وقوله بان الحلال في النهاية لا قوله وقوله لن قذف في المتن وكذا في الغنى الا قوله وعكس وقوله وان لم يرد أي قوله ولا يجوز (قول المتن في الجبل) أي أو السبل أو نحوه اه معنى (قوله اوفى يثوله) أي على أضغ الوجهين ثم اوفى معنى عبارة صدر قوله اوفى يثوله الخ الانسب تأخير الى السبل الا استعمالهم هذا الصنع القطع اه (قول المتن وزنيت في الجبل صريح الخ) كناية في النار اه معنى (قوله لظهوره فيه) أي في الزنا (قوله فلا يصره من ظاهره) نافية لاراد الصعود صدق بهم لا احتمال ارادته معنى وأسن (قوله واثابة الباء الخ) لدليل المقابل (قوله وعليه) أي على مافي الروضة (قوله يستعمل في الخ) كذا في النهاية وقيل العبارة مقابلة والاصل بان التذاه لانه يستعمل الخ أي زان في الجبل عبارة الغنى بانه لما قال وقوله في الجبل الذي هو محل الصعود بالاسم المادي الذي يوضح لانشاء العود من عن الصراحت فتسلاف الفعل اه (قوله بخلاف زينث فيه) أي الجبل اه عش (قوله المتن الخلو) أي والظلمة اه معنى (قول المتن يا بطي) نسبة للاثبات أي أهل الزراعة اه معنى (قوله قوم يتلون) أي من العجم فقد نسب العربي لغرب العربي وقوله البطاط جمع ابطع وهو المكان المنخفض وقوله بين الرافدين أي عراقي العربي وعراقي العجم اه يعمري (قوله ولم يقدم الخ) سبذكر بمتدرج عبارة بالغنى لم يعلم لها تقدم اقتضاض مباح فان علم فليس بشئ قطعا اه (قوله وجدت معك الخ) أي أو لا تردن بيا من ثابته ونفى (قوله على الواج) وفي العباب (فرع) لوقيل لرجل فلان زان واهل زان قالوا لن يمكن فاذا طافوا نوى اوله قذفت فقال نعم ففقر ولو قال شخص من دخل دارى فهو زان يكن قذفا لن دخلها وقذف امرأتين لايبرهن فها ان عرف انه امرأتان فصرح بالاقبال انتهى اه سم (قول المتن كناية) أي في القذف وهو راجع لمسائل كلها اه معنى (قوله وهو) أي القذف (قوله في الثالثة) هو قول المتن ولقرشي الخ اه سم أي ومن ثلها عكسها (قوله وثلثا) الواو محسن أو كعب به اشرح المنهج (قوله لها) أي الواو محسن الزوجية والاجنية (قوله ذلك) أي الاقتضاض اه عش (قوله فليس كناية) أي فاحد ولا تعزير ومعهم قوله السابق مباح انه لو كان لاقتضاض غير مباح كان كناية ووجهه بصدق الزنا غث فواء به على بنيت اه عش (قوله الله ما أراد الخ) عبارة الغنى والنهاية وصفتها لحافان بحاف الله ما أراد فذقه كاصبره الماوردى قال ولا يخاف انه ما قد ذقه وهل وجب الحد بمجرد الاقتضاض البتة وألا يجيب حتى يعترف انه أراد بالكنية القذف ترد فيه الاسم والظاهر الاول اه وقوله والظاهر الاول أي وجود الحد بمجرد اللفظ مع النية لوصول المراد منه بحيث ينفذ اللفظ بالكنية واعترف بآراءه ما عني الذي هو قذف وان لم يتعرف بانه قصد بذلك القذف يعني التمييز اه رشدي (قوله) ويعز الخ أي في الكنايات اه عش (قوله وان لم يرد الخ) وقيد له لا يردى بما اذا خرج لفظه مخرج

كناية حر (قوله وذكر ابن القطان الخ) واثابة كناية كانه ابن القطان وكذا ما بحثت خلافا لن عبد السلام شرح حر (قوله هو اثنى ابن عبد السلام) وكذا اثنى به شيخنا الكهلي الرمي وكذا اثنى بان باعق كما يمكنه عز زمان لم ود القذف بانها وقت فلان واثنى من نفسى أوزل الى بيتي وكذا ما عز زمان لا يثابها له بذلك شرح حر (قوله اوفى يثوله درج) هو احدى وجهين وقال تحضنا الشهاب الرمي اعظمهم امرسته أيضا شرح حر (قوله وجدت معك رجلا) أو لا تردن بيا من ثابته شرح حر (قوله وهو في الثالثة) أي قول ويحصل ان مرادنا لانشدهم خلطوا خلطاً ما اذا تقدم لها ذلك فليس كناية (فان أنكر) مستكام بكنية في هذا الباب (ارادة قذف صدق بهينه) الله ما أراد فذقه لانه اعترف بآراءه بمنزلة لا يذاهوان لم يرد بها ولا ذاهما

لان لفظهم ولا يجوز له الخلف كاذبا دفعا لحد لكن بحث الاذرى جواز التوربه وان حلفه الحاكم اذا علم زناها قال بل يقرب بعيام اذا علم انه بعد وتبطل عدالتهم رواه وماتعه (٢٠٦) من الشهادات وقوله لا تسحر (بان الحلال وامانا فاست بران ونحوه) كأي ليست

زانية وأما ليست بلاط ولا ملوط بي (تعبر بعض ليس بقذف وان فواء) لان اللفظ اذ لم يشعر بالمتوى لم توتر النية في دفعهم ذلك منه انما هو بقرائن الاحوال وهي لفتة لا حتمها لها وتعارضا ومن ثم لم يلقوا التعريض بالخطبة بصر بها وان قوترا القرائن على ذلك وبه يرد اتصال جميع لقطع العرائين بان ذلك كتابة وبما تقرر على الفرق بين الثلاثة هنا هو ان كل لفظ يقصده القذف ان لم يحتمل غيره فصرح والا فان فهم منه القذف موضه فكنا نرى لا التعريض كذا قاله ضغاني شرح منجه وفي حله قصد القذف به مقسما لثلاثة اقسام اشتراط ذلك في الصريح وان الكناية يفهم من وضعها القذف دائما وانما والتعريض يفهم ما ذلك دائما وليس كذلك السكك فالاحسن الفرق بان ما يحتمل غير ما وضعه من القذف وحده صريح وما احتمل وضعه القذف وغيره كناية وما استعمل في غير موضوعه من القذف بالكلمة وانما يفهم المقصود منه بالقرائن

السبب والهم والافلاتمزي وهو ظاهر اه معني (قوله لان لفظه وهم) قد يؤخذ من ذلك التعريض في التعريض فليراجع سم وقد يفرق بان الكناية بمن تحتها لان اللفظ وان لم يرد به بخلاف التعريض اه سدد (قوله ولا يجوز له الخلف) عبارة الخلفي والاسنى واذا عرفت عليه العين فليس له الخلف كاذبا دفعا للعدو وتحرر زمان انما لا ينافي بل يزعمه الاخرى بالصدق لحد أو يعني عنه القائل لغضبه خفية لان انحروجه من الخلف واجب اه (قوله دفعا لحد) أما لو علم انه يرتب عنه اقراره عقوبة ونحوه هذا يافتل الحد فلا يجب الاقرار بل يجوز الخلف والتوربه بان حلفه الحاكم ولا يعد وجوب ذلك حيث علم انه يرتب عليه قتل أو ترحيل من زنى م او هي معذورة أو ليس حلفها القتل وما علم انه حثو ولا كفاة وان لو حلف بالطلاق حيث لم يكن الحامل له على الخلف امر الحاكم وروى فيه فلاحث اه عش (قوله اذا علم زناه) أي انما الخطاب اه سم (قوله بل يقرب بعيام الخ) أي التوربه هو المعقد اه عش (قوله وقوله لا تسحر) أي في خصوصه أو غيرها اه معني (قوله كأي ليست) أي قوله كذا قاله ضغاني النهاية الا انه ولا ملوط بي (قوله وأما ليست بلاط) ولست ان خبيرا أو ساكنا أو أحرارا سم في الجبريات اه معني (قول المتن ليس يقذف) وليس الذي يثبتان اليها ثم دفعا والنسبة إلى غير الزمان الكبير وغيرهما فاما فيه ابناءه كقوله لها زنت بفلانة أو صانك فلا تفتني الزنر ولا بذاعا لحد لم تدبره ثوبا ومعني قال عش قوله وليس الذي يثبتان اليها ثم دفعا أي ولكن يعزوه ولا يفرق بين الما زال وغيره اه (قول المتن وان فواء) ظاهره انه لا يعزوه اه عش ويأتى عن سم أنه يعزوه بالتعريض (قوله لا حتمها) أي القرائن لغير المتري وتعارضها أي بعضها مع بعض (قوله ومن ثم لم يلقوا الخ) نظيره سم راجعه (قوله بين الثلاثة) أي الصريح والكناية والتعريض (قوله كل لفظ) أي قوله كذا قاله ضغاني المعني (قوله والا فتعريض) أي وان فهم منه القذف بغير وصفه فتعريض (قوله وفي حله قصد القذف الخ) فيه جعل لانه لم يجعل المقسم قصد القذف بل اللفظ الذي يقصده القذف أي من شأنه ذلك وذلك لا يقتضي قصد القذف بالفعل أبدا حيث يسقط قوله وان الكناية الخ وما لم يعلم ذلك لم يسلط ولا حثو ولا دفعه باق فاما بل ظلمات سم وعش عبارة السدد عرقوه وان الكناية الخ قد يقال عن عا ليس في كلامه ما يدل على اليوم وسجله لا يحدود وفيه والذي يختلف في بعض الاحيان ارادة ولا تلام بينهما أي أي بين الدلالة ولارادة (قوله من القذف وحده) بيان لما وضعه وقوله من القذف بالكناية بيان لغير موضوعه (قوله المقصود) لاحاطة بالقسم (قوله رجل أو امرأة) أي قول المتن والذهب في النهاية الاقوله وهو صريح في المتن وقوله على امالي الى وقوله واحد وقوله ولم يقل الى ليس يقذف (قوله لم يعد بينهما الخ) والا فلا اه اسنى أي لا اقتران ولا قذف (قوله من حين سفره) أي القائل (قول المتن اقتران زنا) أي فليس محسنا زنا اه روض (قوله ويحمله قال أردنا الخ) كذا في الاسنى والنهاية قال عش قوله ويحمله قال أردنا زنا الشرى وينبغي ان مثله الاطلاق اه فليراجع (قوله في الاقرار) أي بالزنا اه اسنى (قوله كون الخطاب

المتن ولغرضي ش (قوله لان لفظه وهم) قد يؤخذ من ذلك التعريض في التعريض فليراجع (قوله اذا علم زناه) أي انما الخطاب (قوله امر بغير خطبة) قد يفرق بان أصل وضع الخطبة كونها قبل مقابلة ما لا تمتنع به بشرطه فاعترض بخلاف القذف فاصل وضعه الامتناع واما اباحتها في الز وجب بشرطه فاعترض بخلافه فاقطع قوله وبه ردتنا صراخ (قوله وفي حله قصد القذف الخ) فيه جعل المقسم قصد القذف لانه جبر بالمصارع حيث قال فاقطع الذي يقصده القذف بالفعل أي من شأنه ذلك أو يقصده في الجملة وذلك لا يقتضي القذف بالفعل أبدا حيث يسقط قوله وان الكناية الخ ان ثبت أو امر آخر وجه أو أي يتقرر لغيره لرد وجه أو اجنبي (زنت بك) ولم يعد بينهما وجه من حين سفره الى حين قوله ذلك (اقتران زنا) على نفسه لا سنداه بالفعل ويحمله ان قال أردنا زنا الشرى لان الاصح اشتراط التوصل في الاقرار (وقذف) والمعنى قوله قوله بلن حلف فيه الامام لا احتمال كون الخطاب مكرها وانما وقد يجب بان المتبعض من لفظه ان يشكر كفي الزنا

وهو ينفى احتماله ذلك ويفرق بينه وبين ما ألبه الرافعي البحث بعد أن قوامه تبعاً لركن من قولهم أن زيتاً من فلان قد فلهادونه بالزيت
الباقي بل يقتضي الاشتغال بغيره بأن دللنا عليها أن يراعى الفاعل في إيجاد الفعل ككتبت (٢٠٧) بالفتح بخلاف العلة ظاهراً لما يقتضي

يجرد بالمصاحبة وهي لا تشر

بذلك فتأمل ثم رأيت الغزالي

أجاب عن البحث وتبعه

ابن عبد السلام بأن إطلاق

هذا اللفظ يحصل به الإيداء

السام لتبادر الفهم من معنى

صدوره عن طواهيه وان

احتمل غيره وهذا حد بلفظ

الزنا مع استعماله وتامع

العين وهو مرجع فيما

أجبت به وليس فيه تعرض

للفرق الذي ذكرته (ولو

قال لزيتيه يا زانية) أو

أنت زانية (فقلت في

جوابه (زيتك بأنت

أزني فتألف) لصراحة

اللفظ فيه (وكانية) لاحتمال

قولها الأول لم أقبل كالم

تفعل وهذا استعمال عرفا

ويجتمعل أن في ثبوتات

زناها فتكون مقترنة

وقاذفته فيسقط بقرائها

حد القذف منه ويعز

والثاني ما وطنى غيرك

ووطؤك مباح فإن كث

زانية فانت أزني مني لأن

تمكئة وأنت فاعل ولكون

هذا اللفظ محتملا منكم

يكن ذلك منه اقتراناً

وان استشكله البلقي

ويجتمعل أن في ثبوتات

الزنا فتكون قاذفة فقط

والعنى أنت زان وذلك

أكثر مما ينبغي إليه

وتصدق في رادتي مما

ذكر بينهما (فلو قالت

بلغ الطاء (قوله وهو ينفى احتمال الخ) فيه ان التبادر لا ينفى الاحتمال بل على علميته قال فقدم
على ذلك الاحتمال اه سموا ذلك المحجب الذي ينفى اعتباراً والعمل به (قوله ويفرق بينه) أى قوله
زيتك وقوله البحث أى بحث الامام اه ع (قوله من قولهم الخ) بياناً (قوله ان زيتاً) أى
أن قوله لا من أزنيته الخ (قوله يقتضي الاشتغال بغيره) قد يقال أن أركاناً من قولها يتصف
بالفاصلة كما فعل فواضع أن الامر ليس كذلك بل هذا الاحتمال في مدلوله مع اقتران أواد توقف
فاعلم الفاعل علمه في الجملة فسلم لأنه لا يجدى اه سبب عدم إيمانه اه من ان التوقف كذلك صادق
مع النوم والا كراهة لا صغر زينة اه (قوله الغزالي أجاب) أى قوله وهو مرجع في المعنى الاقوله وتبعه
ابن عبد السلام (قوله البحث) أى بحث امامه (قوله هذا اللفظ) أى زيتك (قوله المتن يا زانية) قوله
يا زانية ان الزانية يجب حدان لها ولا ممانعة طلبة تأخذ بها أحد الاموال جو به بالاجماع وحد الزنا مختلف
فدوم عمل الثاني في البرء اه معنى (قوله في جوابه) أى قوله وان استشكل في المعنى الاقوله ويجتمعل الى
والثاني (قوله لاحتمال قولها الاول) هو زيتك اه ع (قوله وهذا استعمال الخ) أى كما يقول
الشخص لغيره سرفت فيقول سرفت هذا وهو ينفى السرفعة وعن نفسه اه اسنى (قوله ان زانها)
الاستسباب بعد التثبت بعبارة متخرج المتخرج ان زانها اه وقال البصري أى لها ولم يقل نكاحها اه
(قوله فتكون مقترنة) اعلمه المعنى عبارة (تنبيه) فقتة كلامه ان يستسقرباً بالزانية لم تعرض
لذلك الى الصورة الاسمية قال البلقي وهو المنصوص في الامم والمختصر وافق عليه الاصحاب انتهى وهذا
ظاهر في قولها الثاني ولما الاول ففى مقرباً بالزنا كما مر به بعض المتأخرين وهو ظاهر لان قولها اقتراناً مرجع
بالزنا وكأنه ماسم فاعل من كتبت ويجوز كقول من كتبت كقولك كذا الخ لم نضر به اه وقوله بعض المتأخرين
له اه أراد به البغوى أى كذا من كلامه لا أى (قوله والثاني) أى ولا احتمال قولها الثاني وهو أن زني
منى اه ع (قوله ولكون هذا المعنى الخ) أى ما وطنى غيرك (قوله محتملاً) بلغ الم المعنى منتهى
القول الثاني لم يكن ذلك أى القول الثاني منها أى الزوجة الخ (قوله ان زانها) أى الزوج (قوله
وتصدق الخ) فان نكحت فلفظ فله حد القذف اه اسنى (قوله مما ذكر) أى من المعنيين الاولين
لقولها (قوله في جوابه) أى جواب الزوج في المثال المتقدم اه معنى (قوله المتن فلو قالت زيتك يا زانية الخ)
لغيرها (قوله في جوابه) أى جواب الزوج في المثال المتقدم اه معنى (قوله المتن فلو قالت زيتك يا زانية الخ)
كذا في النهاية بآيات اللفظة لم وليست هى موجودة في المعنى والمخرج وقال ع لم يذكر في شرح
المخرج في هذه اللفظة وهو ظاهر وما علم ما ذكره الشارح من اثباتها فقد يشكل الفرق بينهما وبين
ما قبلها حيث علل كون الاول كتابته بقوله لاحتمال قولها زيتك يا زانية لم تفعل كأنه لم يفعل مع هذه
العله موجودة في هذه أيضاً ثم رأيت في نسخة مصححة حذف بل هو ظاهرة اه وبوجه حذفه في المجلس
الاسنى (قوله المتن فقرتوقاذفة) فقد القذف والزنا يبدأ بعد القذف لانه حق أدى اه معنى
(قوله بالزنا) أى قوله ويجرى المعنى (قوله ويسقط بقرائها الخ) أى ويمنزركا (قوله بذلك) أى

كأن المراد من شأنه وأنه يقصد في الجملة لم يقتض ما ذكر وأما جهاس ما لم يفسد فلا يحدو ونفسه لا بدقاه
بأدنى تامل فلنستعمل (قوله وهو ينفى احتمال ذلك) هذا محمول على من ان التبادر لا ينفى الاحتمال بل يدل
عليه ولست قال فقدم على ذلك الاحتمال (قوله يقتضي الاشتغال بغيره) ان يراعى الفاعل في إيجاد الفعل الخ
لغرض أن يقول لا لا يقول التأني مع الفاعل أى هو إيجاد الفعل فمما ذكر لبيان أن كراهة النوم ولا نكاح
هى الواصلة بين الفاعل ومفعله والتوسط كذلك صادق مع النوم والا كراهة النوم ولا نكاح
* (فرع) هو البليغ لول لربل فلان زان أو أهل زاناً فاعلم لم يكن قاذفاً وان نوى أهل قد قذف قال نعم
فقر ولو قال شخص من دخل داري فهو زان لم يكن قذفاً بل دخلها ولو قذف امرأتها جلد لا يضر فها ان عرف

في جوابه وكذا التسام (زيتك يا زانية) أى منى فقرة بالزانية على نفسها (وقاذفة) كالم مرجع لفظها ويسقط بقرائها حد القذف عند
وقياس بذلك قولها الزوجة يا زانية فتأنيباً لها فأتى منى ففى قاذفة تنصير بجوابه كان

أوزيت وأنت أوزي متى فخر
وقاذف ويحوي نحو ذلك
في أجنبي أو أجنبية فالأدراك
على ما مال إليه الشخان
بعد ان تقلا عن القوى
أنهماقرة لتأني الاحتمال
السابق في زيتيت هنا
ولا احتمال أن يزيد أنت
أهدى إلى الزانية وتقول
واحد لا استرأداء أنت
أزني متى أو ن فلان ولم
يقول وهو زانت ولا تزيته
وعلم ليس بقذف الآن
يزيد وليس بأقراره لان
الناس في تشاغل لا يتقدمون
بالوضع الأصلي على أن يفعل
قد يجي لغیر الاشتراك
وقوله أنت أزني الناس أو
أهل بغداد مثلا غير قذف
الان قال من زناهم أو أراد
ولا فرق في كل ذلك بين أن
يعلم المخاطب حال قوله ذلك
أن المخاطب زوج أو غيره
كإقتضاه اطلاقهم خلافا
للعوي (وقوله الواضح
زني فربك أو ذكرك)
أو تلك أو ذكرك ولغني زني
ذكرك و فربك بخلاف
ما لو اقتصر على أحددها
فانه كتابة (قذف) لذكره
آله الوطء وأوصله وكذا
زيت في قبلة لآخر لأجل
فانه كتابة لان زناه بقله
لا فيه ويؤخذ منه أنه لو قال
له زيت بقلك كان كتابة
الان يفسر بان زناها قد
يكون بقلها بان تكون
هي الفاعلة لا المفعول عليه
(والله ذهب إلى قوله زني
بك أو عينك) أو رجلك
(ولوله)

بحاقى المتن من قوله ولو قال لزوجته ما زانية الخ (قوله أو زيت الخ) عطف على زيت الخ على ما مال إليه
الشخان بعد ان تقلا عن القوى واستولو قال لأجنبية ما زانية أو أنت زانية فقالت زيتيت بك فقد أطلق
البغوي ان ذلك أقرامها بالزنا وقذفه ومقتضى ما ذكرنا من أوادته في الزنا معناه ان تكون الأجنبية
كأزوجة انتهت اه سم (قوله عن البغوي انه مقرر) اعتمد الغني عبارة وقوله لأجنبية ما زانية فقالت
زيتيت بك أنت أزني متى فقاذف وهي في الجواب الاول قاذفة مع أقرامها بالزنا وفي الجواب الثاني كائنة
لا احتمال ان تزيد أنه أهدى إلى الزنا وحصر علمهما بمقاس بما ذكر قوله لأجنبي ما زاني فقول زيتيت بك
أو أنت أزني متى اه (قوله لتأني الاحتمال الخ) على ما مال الخ اه سم (قوله ولا احتمال ان يزيد الخ) فضته
ان البغوي قائل بكونه مقرر في كل من الجوابين لكن قضية ما قدمنا من الغني وعن سم عن الروضة أنه
قائل بذلك في الجواب الاول فقط (قوله وقول واحد) الى قوله وكذا زيتيت في الغني الا قوله على ان أفعل قد
يجي على غير الاشتراك وقوله خلافا للعوي (قوله وقول واحد الخ) عبارة عن الغني والوضع مع شرحه ولو قالت
لزوجها ابتداء أنت أزني من فلان كان كتابة لأن يكون قد ثبت زنا موطن على شيء فيكون صرح بمحاشنكون
قاذفة لان بهت فيكون كتابة قذف فيبينها في جهلها ولو قالت اه ابتداء أنت أزني متى فهو كده الصورة
(قوله ولا تزيته) بالبيئة أو الاقرار اه أسنى (قوله وعاء) جله حالية بتقدم (قوله ليس بقذف)
أي في كل محاشن وقوله وليس بأقرار الخ أي في الاولى (قوله ليس بقذف الخ) قد يستشكل مع قوله الاتي
الان قال من زناهم أو أراد اه سم وقد يفرق بتحقق وجود الزنا بحسب العادة فيما يأتي وعدم تحقق زنا
المخاطب هنا (قوله وليس بأقراره) قد يقتضي انه ليس بأقرار وان أراد فاصرح اه سم بعد أقول غني
ذلك الاقتضاة قوله السابق في رد البغوي ولا احتمال ان يرد الخاله بعد انه عند الإرادة أقرار باتفاق وكذا
بمنعه من قول لا الس الخ فتأمل (قوله به أي الزنا (قوله على أن أفعل الخ) قد يغني عنه ما قبله (قوله قد
يجي على غير الاشتراك) كأي قول يوسف لاشوته انتم شرمكنا أسنى وعش (قوله وقوله أنت أزني الناس
الخ) عبارة عن الغني والوضع مع شرحه ولو قالت اه ابتداء فلان زان وأنت أزني متى أو في الناس زان وأنت أزني
منهم فصرح لان قالت الناس زناة أو أهل مصر مثلا زان وأنت أزني منهم فليس قذفاً للحق كذا ما لان لوت
من زني منهم يكون قذفا اه (قوله في كل ذلك) أي قول المصنف ولو قال لزوجته ما زانية الخ وما في شرحه
(قوله ان يعلم المخاطب بكسر الطاء وقوله ان المخاطب بفتح الناء (قوله زوج) يشمل الذكر والانثى (قول
المتن فربك الخ) بفتح الكاف أو كسرها ولو قال وطئت في القبل أو لود زانانا معاً لم يكن قذفاً لاحتضانه فهو
القبل والا استر في المجرى اه وفي هذا نظر لا يخفى على من يعرف النساء اه معنى وكذا في الاسنى الا قوله
وفي هذا نظر الخ فأقر كلام الاسوى (قوله وكذا زيتيت في قبلك) قياساً له ولو قال لرجلي زيتيت في ذكرك كان
قذفاً ولو قال زيتيت بذكرك كان كتابة اه عش (قوله كان كتابة) معتمد اه عش (قوله زنا)
في أصله روجه الله تعالى بصورة لا ألف فيصر اه سندر أقول عبارة الشافعية وأما لك الشخان كانت عن
يا كتب يا موالا قبلنا ومنهم من يكتب البلب كه بالالف اه وفي حقلتي ان من يكتب البلب كه بالالف
ابن مالك فالشارح مختار لرأيه (تول المتن ولوله) أي قوله لولاه ما لا حق به اه معنى (قوله أي كل)
انه اسر أقصر مع والافلا اه (فرع) * النسبة الى غير الزمان الكبار وغيرها تقتضي التثنية ولا المد
صواب (قوله على ما مال إليه الشخان بعد ان تقلا عن القوى انه مقرر) عبارة على وصتولو قال لأجنبية ما زانية
أو أنت زانية فقالت زيتيت بك فقد أطلق البغوي ان ذلك أقرامها بالزنا وقذفه ومقتضى ما ذكرنا من
أرادته في الزنا معناه ان تكون الأجنبية كأزوجة انتهت اه سم (قوله لتأني الاحتمال الخ) على ما مال الخ (قوله ليس
بقذف الخ) قد يستشكل مع قوله الاتي لان قال من زناهم أو أراد اه (قوله لا بل الخ) كذا شرح مدر
(قوله ولا يؤخذ منه الخ) كذا شرح مدر

أي كل من ولادة علوان سفل كما هو ظاهر أنت ولدتا كان قلدا لاسمه أو (لست من أولاد بني) أولاديه استأخى كجسمه الزكشي
(كتابية) لاحتماؤه وفي الخبر الصحيح إجماع الخالق الزكشي نظير العبد ونحوه من ثم لو قال زنت بدي (٢٠٩) ونحوه لم يكن مقرا بالزنا فعلا أو يؤخذ

من هذا القطع وحكاية

الخلاف في زنت بدي

قول القسم ولو قال زنت

بذلك فصرح أو زنت بدي

لم يكن اقترالا بالزنا انتهى

ووجهه بأنه يحتمل

الزنا الصكوكه عقابته مالا

يحتمل لحد القذف لكونه

حق آدمي ومن ثم سقط

بالرجوع ذلك لا هذا فلا

تغافر في كلام القموني خلافا

لمن زجه (و) أن قوله

فغيره استأخى فلان صريح

في حذف أمه وفارق الأب

بأنه يحتاج إلى ضرورة وإليه

نحو ذلك تقرب احتمال

كلامه بخلاف الاجنبي

وكان وجه جعلهم صريحا

في حذف أمه احتجهم

لأنه لم يوجب وطء شبة

شدة وطء الشبهة بل جعل

القضا عليه على ما يشار

منه وهو كونه من زنا وهذا

يقر بما أفهمنا خلافا

لأنه لو نسر كلامه بذلك لا

يقبل فخر بقوله است

ابن فلان قوله لغرضي فلا

لست من قرشي فإنه كتابه

كما قاله وان فوزعانه (ال)

إذا قال ذلك (لغرضي) نسبة

(بلغان) في حال انتفاء

فلا يكون صريحا في حذف

امه لاحتمال إرادته است

ابن الملاعن شرعا بل هو

كتاب في تفسيره فان أراد

القذف حدوا لاحتفاءه

فلا يكون صريحا في حذف

امه لاحتمال إرادته است

ابن الملاعن شرعا بل هو

كتاب في تفسيره فان أراد

القذف حدوا لاحتفاءه

فلا يكون صريحا في حذف

امه لاحتمال إرادته است

ابن الملاعن شرعا بل هو

كتاب في تفسيره فان أراد

القذف حدوا لاحتفاءه

فلا يكون صريحا في حذف

امه لاحتمال إرادته است

ابن الملاعن شرعا بل هو

كتاب في تفسيره فان أراد

التي قوله أنت ولدتا في النهاية (قوله أي كمن به ولادة عليه الخ) لعله من خصوص جهة الآية فلا ينسب
وليراجع اه رشدي (قوله قلدا) يامل وجهه اه سدر أقول بل يامل وجهه كرهه هناع
ظهوره من أن لقر المصنف كتابية قلدا حذفت النهاية والمعنى (قوله أولاديه الخ) عمل وقدره بتسليمه فاعلم
يشع في خصوصه اه سدر عبارة الاسمي وقضية التعليل أي بالاستحياج إلى ناديه ولعل ذلك جازي
كل من به ناديه كما هو معناه اه (قوله لاحتماله) أي قوله ثم أي منهم في النهاية (قوله لاحتماله الخ) عبارة
الغنى أماني الأولى فلا تنافي مع وجه زناه في الأعضاء المحسوسة والنظر في خبر المحسوس العنان زينان
والبدن زينان فلا ينصرف إلى الزنا الحقيقي بالأراد أو أماني الثانية فلا تنافي إلى ناديه ولعله مثل هذا
الكلام زوجه فعل على التاديب اه (قوله ومن ثم) أي من أجل أن ما ذكرنا كونه وقوله لم يكن مقرا
الخ أي لأن الإقرار لا يكون بالكنايات اه رشدي (قوله وحكاية بخلاف) أي في المتن (قوله نصريح)
أي في القذف (قوله ذلك) أي حد الزنا وقوله لا هذا أي حد القذف (قول المتن ولو غيره) وذلك فمنه
عليه ولا به فهو وصاية وقد يقال إن الحق بالان أولى من الأخ الذي لا ولا به على بحث الزكشي المتقدم
ه سدر أقول قد مر نافع الاسمي ما يفيد الحاق نحو الوصي بالأب (قول المتن صريح) يشبه ذلك
فإنه يتم ويغفل عن كونه قذفا صريحا اه سم عبارة عرض قضيه أي توجيه الصراحتين في الشراح
أنه لو قال أدت أنه لا يشبه خلقا وشاعرا عدم قول ذلك منمو القياس قوله لأن الصريح يقبل العرف ولأنه
يستعمل فيه كثيرا اه أقول هذا الوجه مع ذلك الاحتياط بتقدمه مقابل المذهب الذي ينسب إليه الغنى بقوله
وقيل أنه كناية كونه اه (قوله احتمال كلامه) أي لقصد التاديب (قوله جعلهم الخ) أي قوله ولو غيره
الخ (قوله لكونه وطء شبة) لعل المراد شبهتهن الموطوءة إذا خالفتهن الواطئ دون الموطوءة لا يمنع
أزواجه سم قد يقال إنها وان حكم عليها بأن في هذه الصورة لأن الولد لا يفتي بوجود الشبهة الموطوءة اه
سدر ولم يظهر معنى قوله لأن الولد الخ انقصو ذلك مني الولد من صاحب الفرائض لأن الواطئ
بشبة (قوله منوطه شبة) خبر كان (قوله وهذا الخ) أي بقوله وكان وجه جعلهم الخ (قوله بذلك)
أي بكون الولد من وطء الشبهة (قوله لغرضي است الخ) ونحوه ما قاله الشفيع مشهور بالنسب إلى طائفة
المتشبهين ببنين أمثالهم أيضا لثمن فلان فيكون كناية اه عرض وقوله وينبغي أن يشبه الخ أقول قد
صرح الاسمي فان لست من زيد صريح من الاجنبي كناية عن الأب إذا كان سهم زيدا (قوله في حال انتفائه)
سدر كرهته (قوله والاحتمال) وان نكل وحلف أنه أراد قذفه لغرضي ورش (قوله أما إذا قاله بعد
استدخاله) حاصله أنه قد قد عند الإطلاق فتقدم غير أن نساه ما أراد فان أراد احتمال صدق به يشبه واحد
والفرق بين هذا وبين ما قبل الاستدخال أنما لا يحتمل ذلك حتى نساه لأن لفظة كناية فلا يتعلق به حد الأبانية
وهنا ظاهر لفظة القذف بعد الظاهر لأن في كرهته لا معنى (قوله بعد استدخاله) ينبغي وبعد
عساه بالاستدخال حتى إذا ذكر الجهل صدق بهينه أشد مما مر أقابل قد يقال سماع دعوى الجهل
بالاستدخال أولى بالقول من قوله أدت حال التي اه سدر (قوله وقياس ما) أي أن لا (قوله لا يتيه)
أي قوله ثم بحث الأذرع في النهاية الآية ولا يتيه أي إلى المتن وقوله يوجب إلى المتن وكذا في الغنى الآية سواء

(قوله وجهه بأنه يحتمل الخ) كذا شرح مر (قوله في المتن ولو غيره) لست ابن فلان صريح يشبه
ذلك فإنه يقع كثيرا ويغفل عن كونه قذفا صريحا (قوله ومن وطء شبة) لعل المراد شبهتهن الموطوءة
إذا خالفتهن الواطئ دون الموطوءة لا يمنع زواجه (قوله في المتن ويحذفه قاذف محسن) قال في الرض
وشرحه ما نصه ولو قذفه أي خصا فإنه سقط عنه الحد أي لم يجب كذا قطع به بأنه وإن لم يبع القذف

(٢٧) - (شرواني وابن قاسم) - (ثمن)
بعد استدخاله فتكون صريحا في قذفه بعد ما لم يدع أنه أراد لم يكن يستعمل النفي ويحذف عليه مقياس ما مر أنه يعزوم ثم أي منهم صريحا
(ويحذفه محسن) الآية والذي يرون المحسنات

نعم بعض الزركشي أنه لو قذفه فطاعته ثم (٢١٠) قذفه نائماً لم يجب غير التعزير ويؤيد ما ذهبنا إليه من ظهور كذبه بالحد

في ذلك إلى المتن (قوله لم يجب غير التعزير) ظاهره أنه لا تعزير على القذف الأول اهـ سم أقول وبصرح بذلك قوله الأول لا يوجب حد و تعزير به بعضه اهـ (قوله والعفو كالحذف) مستدركه (قوله المستنوعز غيره) وكذا يعزير بأذى المصن بما ليس بقذف كزنت بك وكنته أمر آت إلى آتاني أخرى وكانت قاتل أو سارق أو بكتانية تعزير بنية أو بتعرض أو تصريح مع كون القاذف أسلماً للعقوف كأي شرح الإرشاد للشرح اهـ سم (قوله أي قذف غير المصن) كالحد والحد والحد والحد والحد (قوله في ذلك) أي حد قاذف مصن وتعزير قاذف غيره (قوله وغيره) شامل للسيد عباد والروض ولو قذف أي السيد عباد فله مطالبة بسد التعزير به اهـ (قوله المتن والمصن) أي هنا في باب الجرم اهـ ع (قوله المستنوعز) دخل فيه القيق والكاف عباد والروض مع الأسنى فرع لوزن وهو عباد أو كافر لم يحدد قاذفه بعد الكمال بالحرية والاسلام ولو قذفه بغيرة ذلك لكانت التمسى اهـ سم (قوله وماله السكران) أي المتعدي بسكره وانما لم يستثنه مع أنه على وانه غير مكاف اعتباراً على استثنائه في باب حد القذف اهـ مغنى (قوله المتن عفيف عن وطء مجده) بأن لم يأت أصلاً أو وطئ وطأ لا يجده كوطء الشريك لا المأثرة اهـ مغنى (قوله المتن عن وطء مجده) بمنعومه من بقاء الهائم بمصن لأنه لا يجدر بل يعزرها فيحد قاذفه لاحتصانه اهـ ع (قوله وعن وطء الخ) وعن وطء مجرم مملوك كنه كائناً من كان أي بصرحه به المنه وغيره هنا اهـ سم (قوله وعن وطء ودخلته الخ) إشارة إلى الاعتراض على المتن (قوله لأنه أهانة) أي الواحد قذفاً كرامه اهـ مغنى (قوله ولا يدخل الخ) أي على المتن (قوله بان أسلم) أي الأسير (قوله لأن سبب الخ) أهلة لعدم ورودها على تعزير المصن (قوله وطء واجب الحد) ومنعوطه أم تزوج جسمه ووطء المرتبة الهرطقة عالمياً بالتحريم اهـ اسنى (قوله وجوب الحد) مع ما تقدم من المتن مكرر اهـ سيد عمر أقول وكذا في هذا الحل قطع وطء عن الإضافة وتوحيده (قوله وطء مجرم الخ) بوطء ذم له لانه روض ومنهج وتقدم في الشارح ما يبيده (قوله إذا علم القرم) ينبغي أو جهله وهو من لا بد من توجيهه اهـ سيد عمر (قوله لأنه لا يملك قلة ماله) أي الزنا بل غشيان الحرام أو شتم من غشيان الأجنيات اهـ مغنى (قوله لا يوطء زوجة أو أمه الخ) ولا يوطء زوجته أو أمته في حد من أو نفاس أو صوم أو اعتكاف ولا يوطء مملوكة له مرتبة أو مملوكة أو قبل الاستبراء أو مكاتب ولا يوطء زوجته بل جعلت لا تراضي ويجوز ولا يوطء جاهل لتعزير الوطء لقر به عهد بالاسلام أو شتمه ببادي يتعصده عن العباء ولا يوطء مكره ولا يوطء مجوسى مجرده كالمه بكاح أو ملك لأنه لا يعتد بغيره اهـ روض مع شرحه إذا انفك ولا يجدر بالوطء في الاجنبية اهـ (قوله فلا القاتل الخ) عبارة عن المغنى تنبيهه قسماً طلاقاً لأنه لا فرق في حرمان الخلاف في وطء المنكوحه بل لا يوجب معتقداً للحد وغيره لكن قضيه نفس الام والمختصر وكلام جماعة من الأصحاب اختصاصه بمعتقد القرم أي لا يوطء بطل مقلد الحسل قطعاً وهو ظاهر اهـ وفي السيد عمر والرشدى موافقة (قوله ثم بحث الأذى الخ) عبارة التهمة والمغنى واجتماع الأذى بمشاهير وطء الابن ومسنونه لم يشرها على أيها يبدأ بخلاف ظاهر كلامهم اهـ قال ع (قوله بخلاف ظاهر كلامهم) أي فلا يزول احصائه

والعفو كالحذف (د) يعزير غيره) أي قاذف غير المصن (لأنه) سواء في ذلك الزوج وغيره مالم ينفقه الزوج بملكه مكاتب (والمصن مكلف) أي بالغ عاقل وماله السكران (حر) مسلم عفيف عن وطء مجده (به) وعن وطء ذم له لانه وان لم يجده لان احصائه المشروط في الآية الكمال وأضداد ما ذكره نقص ويجعل الكافر محصناً حد الزنا لأنه أهانة ولا يقدف من دون محرمين وقس زناضافه إلى حال اسلامه أو افاقته أو حرته بان أسلم ثم انتقل إلى الحرام وقع لأن سبب حده إضافة الزنا إلى حالة الكمال (وتبطل العفة) المتعزير في احصائه (وطء) واجب الحد ووطء (مجرم) نسباً أو رضاً أو مصادرة (مملوك) له (على الذهب) إذا علم القرم لأنه لا يملك قلة ماله (بالأه) وان لم يجده لأنه أشبه الملك (لا) يوطء (زوجة) أو أمه في عدي شبهة) أو غيرها حرام لان التحريم لغرض زول (د) لا يوطء (أمه) وله (و) لا يوطء (منكوحته) أي الواطئ (بلا) أي أد بلاشهود فلا القاتل بجعله أولاً (في الأصح) أقصوه الشبهة فبما هي بحث الأذى استثنائاً من سبب طء الابن لم يشرها على أبيها

وصرايه نمو أو أتابين ولله مراده على أن هذا معلوم من قوله بوجه محرم (وروزي ٢١١) مقدوف قبل حذفه ولو بعد الحذف بل

بوطنهما اه (قوله وسواه الخ) قد يعلم من كلام القسني والنهاية أن الذي صرح به في الأصل منشأ الخلاف أي بينهما وبين كلام الشرح اختلاف النسخ أو تعريف النسخ أو اختلاف كلامه في تصانيفه اه سیدعر (قوله على أن هذا معلوم) أي الأولى كجواهر ظاهر اه سیدعر (قول المتن ولو زعمه مقدوف الخ) وكظر الزنا طر واط واه المسقط للغة أسنى ومغنى (قوله قبل حذفه) أي قول المتن ولو زعمه مقدوف النهاية (قول المتن سقط الحد) انظر التعزير اه سم أو قول سیدعر أخذ من قول المتن السابق ويعز وقصيره (قوله ولو بعد ذلك الزنا) يعني سقط حد من قد قبل ذلك الزنا ولا حد على من نفعه بعد ذلك الزنا اه رشدي (قوله لم ير بان العادة) يظهر أنه في الزنا وغيره لا مانع منه اه عرش (قوله لا يملك) بيناه المفعول عبارة المغني بأنه تعالى لا يملك الاستراول مرة الخ (قوله ورعايتها) أي العدة الالهية ش اه سم (قول المتن) أراد زحلا عبارة الزنا مع شرحه موافقي ولزاد المقدوف أو سرق أو قتل قبل حذفه لم يسقط لأن ماسد منه ليس من جنس ما قد فيه اه (قوله لان الردة الخ) لا يخفى ما في هذا التعديل لانه لو ات أشعرت بسبق أخرى بل وان تحقق سبق أخرى لاستغنا أحياه كجواهر واضح وان أوهم هذا المنيع ولوعال بنظير ما هو لوجه السورة لكان أوضح اه سیدعر (قوله وهو مكاف) دخل فيه العبد والكافر فانهما إذا زنا لم يحد قداما بعد الكال وحجبه العبي والجنوت فان صانتهما لم يسقط به فحد من قدف واحدا منهما بعد الكال لان فعلهما ليس بزنا لعدم التكليف معنى وسم وروض مع شرحه (قول المتن بعد محصنا) عبارة التمسج لم يحد قاذفه اه قال البيهقي عليه ومنه يعلم أن الشخص إذا صدمت من شيء من ذلك كرمه لم يملكه المحرم ووطء حليلته في دهرهم عليه ان سلب الحدفن قاذفه عند جميع العلماء الامالك كانه ابن حزم في كتاب البصائر شري اه عبارة القسني والنهاية ولو قد زنا بغير ما يعلم المقذوف لم يجب الحد عند جميع العلماء الامالك فانه قاله عليه اه (قوله فلا تظن ان ان التام الخ) أي لان هذا بالنسبة الى الآية معنى وعش (قوله لزمه) أي القاضي اه سم (قوله ليستوفيه) أي القاضي الحد (قوله ان شاء) أي المقدوف وقوله وفارق اقراه وهذا ما في حيث لا يلزم ان يعلم بالثبوت لانه لا يتوقف استيفاءه عليه أي على القاضي اه عرش (قوله ما إذا الخ) الانصر الاوضح حذف ما (قوله وتعرير) الى الفصل في أغني الاقوله ونفيه انه الى المتن وقوله وان غير مكاف (قوله كسائر الحقوق) ولومان المقدوف مرنا اسم استيفاء الحد لا واه كقال محصنا انه لا يسقط بل يستوفى بغيره ولو لا الردة لكان في كمال نظيره من قصاص الطرف اه معنى (قوله يعرفون كاه) أو بان رب القاذف الحد أي جمعه (فرع) لو تضاف شخص فلا تقاص لانه انما يكون إذا اتحد المجلس والقدر الصفه ومواقع السباط والمضمرات متفاوتة معنى وروض مع شرحه (قوله لم يسقط شي الخ) وقاذفه انه لو اذال الرجوع الى ميعه صفر ممكن منه اه عرش (قوله ولا يخفى الخ) عبارة أغني ما قبل قد دفع في باب التعزير بوجوه استيفاء الامام مع العفو وهو مخالف لما هنا أجبنا بأنه لا يخفى ان هذا بالمراد بها بالقوم سقوط حق الا دعي وهذا متفق عليه الحد والتعزير بر

وصرايه نمو أو أتابين (وروزي) ولولا ما لم عن لإدراشه خاص كسائر الحقوق (وسقط) حده وتعرير (يعطى) بمن كل مواعيل لكن لا يثبت المال فلو علق بعض الجلب يسقط شي مشمولاً بغيره فسقط التعزير بر بالسفوف ما يليه

وقادته انه لو عني عن التعزير ثم عاد وطلب لا يجاب وان الامام ان يشمه لعصمة لا تكونه حق آدموهو
 المراد هناك اه (قوله لان الساقط) أي بالمسكو (قوله ويستوفى سديق الخ) أي لعصمة الاحرار ولا
 الساطن مغني واصل (قول المتن والاصح انه) أي حد القذف ومثله التعزير مغني ونباه (قوله اذا ما ان
 المذوق) أي قبل استيفائه اه مغني (قوله الحر) أي اما القن فقدم حكمته انما (قول المتن كل الورثة)
 أي على سبيل البدل وليس المراد ان كل واحد له حد ولا تعد الحد بتعدد الورثة مغني وزيادي (فرع)
 لو قذفه أو قذف مورثه شخص فله وان لم يعجز عن بيته الزنا أو بيته الاقرار به تغليفه في الاولى انه لم يزن وفي
 الثانية انه لا يعلم زنا مورثه لانه ربما يقر فسقط الحد عن القاذف مغني ونباه يورث مع شره (قوله حتى
 الزوجين) الى الفصل في النهاية لا قوله وفيه نظر الى المتن وقوله أو كان غير مكاف (قوله قذف الميت الخ)
 هذا تصريح بان قذف الميت موجب العقوبة كقذف الحي ولو مات من بدنه ثلثين ولم يمتها بالورثة ولم يورث
 ثم قذفه يفسد المستحق الحد القذف الامام والمستحق له ولد أو ولد أو الم الذي يظهر الثاني اه سم
 يحذف (قوله على أحد وجهي زوج) اعتماد الاسمي والنهاية والغنى (قوله زوجه) أي بقوله مع امه لا بدله
 (قوله فله لا وراث) لا فرق في ذلك بين كون الغيبة في حصة الميت أو بعده موته اه عش
 * (فصل في بيان حكم قذف الزوج) (قوله في بيان حكم) الى الفصل في النهاية لا قوله كما يعلم مما يأتي آخر

(قوله ان الامام استيفاءه الخ) هذا يدل على ان الآتي في بابه تعزير القذف (فرع) في الرض وشره
 لو قذفه أو قذفه ورثه فله وان لم يعجز عن بيته الزنا أو بيته الاقرار به تغليفه ما لم يزن في الاولى أو انه لم يزل زنا
 مورثه في الثانية لانه ربما يقر فسقط الحد عن القاذف قال في الاصل عن الاكثر بن قالوا لا تسع الدعوى
 بالزنا القذف على نفي ما لا في هذه المسئلة اه ما في الرض وشره اه أي فان حلف حد القاذف وان كل حلف
 القاذف يسقط منه ما حد ولا يحد المذوق نعم تسع الدعوى والقذف في مسئلة أخرى وهي ما لو وقف على
 ولديه على ان من زنى منما رجع نصيه لانه مغلول ادعى أحدهما على الآخر في غير جمع البنيصيه معت
 دعواه وتغلف (قوله نعم قذف الميت لا يرث الخ) هذا تصريح بان قذف الميت موجب العقوبة كقذف الحي
 وبانه ورثه فكنك ان اداه بقدر موته لمستقبل موته ثم انتقل له الورثة كما قد دخل في القتل في
 ما سبق قبل موته ثم انتقل الورثة وكما قد دخل في الصدق وقم بعد موته في شكتة نصيبه في حياته في ملكه
 قبل موته ثم انتقل له الورثة في ما لو مات من بدنه ثلثين ولم يمتها بالورثة ولم يورث مع شره (قوله في فصل
 القذف الامام لانه لا وراثه الا لان الولد الذي هو الوارث غير موروذ والولد أو الم لم يكن وارثا عند
 الموت تجبه الولد أو المستحق له والولد أو الم لا تأنقذ وانتقاله عن الميت فلا يرث من الولد ولديه أو عنه كما انما
 اذا لحق انسان بالنسب يحده بشرط ان يكون وارثا لحد محار أو نسبي يكونه وارثا لحد العرة كما انما
 لركة حنده فيه فظهر والذي يظهر الثاني فان قيل لا جاعلة للكل يمكن ان يعجز ورثه عند القذف فبره
 الوارث حدته وهو الولد أو الم فلا هذا لا يخالف ما قلنا من الزنية في مسئلة الاخلاق المذكورة
 انه يفهم انه يعتبر كون المقر حارثا ليراث الحق به ولو لم يورثه من الاخلاق ثم اعترض على هذا بما يجب عنه
 الا انه لا يضمن ملاحقة ما قلنا ما قلنا ما قلنا العلة ونظر في حال القذف وقد مروت المذوق سينتقل من
 ان يستحق ولدا للولد أو الم في اله و قد المذكورة وان كانا كافر من عند موته يدوله ثم استلما عند القذف
 فالظاهر انه لا حق لهما بتد كافر حوا بنافعه في مسئلة الاستلحاق المذكورة فليتل (قوله على أحد
 وجهي زوج) اعتماد مر وقال في شرح الرض انه أو جهوما (قوله وفيه نظر لتصر بمحرم الخ) يجب ان ينف
 العانة بعد الموت فلم تثبت جميع الآثار ولا ينافي ذلك ثبوت الزوجية بينه ما في الجنة لان الزوجة توفى
 الحنة بعد انقطاع أحكامه الدنيا به بالموت بدل في جوارحه زوج الحنة أو زوج سواها بعده موتها (قوله
 في المتن وانه لو قذفه مضم) أي او رث القاذف من لثت بعض حد القذف كالحق الرض (قوله فانه) أي
 نحو الغيبة ش * (فصل في بيان حكم قذف الزوج وفي القذف

ان الامام استيفاءه لان
 الساقط حتى الآتي والذي
 يستوفيه الامام حق الله
 تعالى للعصمة ويستوفى
 سديق من قذفه من تعزير
 وان لم يورثه (والاصح انه)
 اذا مات المذوق الحر (ورث
 كل الورثة) حتى الزوجين
 كالفصل نعم قذف الميت
 لا وراثه الزوج أو زوجة
 على أحد وجهي زوج
 لانقطاع الوصل بينهما وقبه
 نظر لتصر بمهم بقاء آثار
 النكاح بعد الموت (و)
 الاصح (اله لو قذفه مضم)
 من حد من الحد أو كان
 غير مكاف (فالباقى) منهم
 وان قل في نصيه (كله) أي
 استيفاءه جميعه كما ان لاحدهم
 طلب استيفائه وان لم يرض
 غيره أو غاب لانه قد عارض
 اللازم للوحد كالجمع مع
 انه لا بد له وبه فارق
 القصاص فان ثبت بدله
 ينس عن التوفى بنفسه
 ويصرف بين هذين نحو
 الغيبة فانه لا وراث من ثم
 لم يكف تغافل الوارث عنه
 بان ملحقا ما نهاله اروهو
 يشمل الوارث أو اضاف كان
 في فسد كل يختلف نحو
 الغيبة فانه يحض ايذاء
 يقتض بالمت فلا ينعدي
 أثر الوارث
 * (فصل في بيان حكم قذف
 الزوج وفي القذف

جوازاً أو وجوباً (هـ) أي الزوج (منه زوجة) (هـ) علم زناها) بان وأدعى في نكاحه كاي علم (٢١٣) بما أتى في الباب والاولى تعلقها

سحراً علم ما لم يترتب على
فراقه لها فسد لها أهله أو
لا حتى فيما يظهر (أولئك
ظانوا كذا) لا حتى
حشد لا لتقام منها
تلقطه فراقه أو البتة قد
لأنه ساعد (كشباع زناها
يزيد مع فريضة بان) يعني
كان (أو سماناً خلو) وكان
شاعراً ما علمه فقام
أو يرحل جازاً من عندها
قال الماوردي في وقت
الي برة أو آها خارجة من
عند رجل أي وحرية
أيضا ويحتمل الفرق وعلى
الاول فادى بية فيها كاف
بجلافة فاه قد يدل نحو
سرقته أو أزداد كراه أو
الحاق عاز ولا كذلك في
وكابزاره ولو ابى أو ن
اعتقد صدقه من معانة
براهوا ليس عدوا لها ولا
له ولا لفران في حال بعضهم وقد
بين كيفية الزنا ثلاثين
ماليس زنا أو كافر زناه
به واعتقد صدقها ما مجرد
الشيوخ فلا يصح إعتقاده
لأنه قد يشاع خبره
أو طعن به في الظاهر
وكذا مجرد الفرض لا يثبت
ويعادى عليها خوف أو
نحو سرقته (ولو أت) أو
جلت (ولو علم أنه ليس
منه) أولئك ظنوا كذا
وأمكن كونه من مظاهرها
لماس ذكره (لزم منه)
والأركان يسكنه من سطحا

الباب وقوله ويحتمل الفرق وقوله وكانهم لم يسمعوا إلى المتن (قوله في بيان حكم تذف الزوج) وعما فرده
بالذكر لثلاثة مغير في ثلاثة أمور أحدها أنه يباح العذف أو يجب لغيره وتوفي النسب الثاني أنه لا سقاط
أحد عنه بالعلم والثالث أنه يجب على المرأة الجلب لعلها إلا أن تدفع عن نفسها فالحالها (هـ) معنى (قوله
جوازاً أو وجوباً لكل من العاقلين وكان ينسب من الجواز والوجوب لعدم ظهور التمييز هنا فانسأل
(قوله بان زناه) أي رأى بصره وجعله كزنا في الفرع لأن الزنا معنى لا يرى (هـ) يجري عبارة الغشني بان
زناها (قوله كاي علم) أي يندى في نكاحه (قوله والاولى الخ) عبارة شرح المنهج والروض
والاولى إذا لم يكن ثم ولد بغيره أن يستعملوا بطلانها كرها (هـ) زاد المعنى لما فيه من ستر الفاحشة
واقالة العثرة (هـ) وفي السيد عمر بعد ذكر كلام المعنى ناصه وبه يعلم ما في صنيع الشارح فتدبر (هـ) أي
من المعلن أولوية التعلق مع أنها متعينة (قوله عالم بترتب على فرائض الخ) أي والاولى الماسك أن ترتب
على الفراق فهو مرضه أو لها بل لا يجب ادات تحقق أنه إذا فراقه فزنى به الغير وإنه لم يأت منه تصان عن
ذلك (هـ) وعش وبه يعلم ما في قول سم كان المراد فراقه خصوص الطلاق والألفراق حاصل بالعلم
أيضا (هـ) (قوله لا حتى لا يجتمع شذائخ) عبارة الإلصاق (قوله المتن كشباع) يقع الشين في الجملة عطسه
يقتضيه به لا حتى لا يجتمع (قوله والبيتان الخ) وكذا الأقرار (قوله المتن كشباع) يقع الشين في الجملة عطسه
أي ظهور (هـ) معنى عبارة عش بكسر الشين كجوزة من عبارة المضباح (هـ) عبارة لقاموس والشباع
ككاتب في الخطب شبع به النار وقد يفتح (هـ) (قوله المتن كشباع زناها) أي كالظن السفه من
الشباع (قوله المتن بان زناها الخ) أو زوجته ويدا طوره واحدة (هـ) معنى قال السيد عمر بتردد النظر
فيما لو شاع زناها يدر أي عمر الخارج من عندها أو دعى خارجة من عنده (هـ) أقول الأثر حصول الظن
المؤكد بذلك أن كان ثمينة يجهو الفرض (قوله وكان شاع زناها الخ) معطوف على قول المصنف
كشباع زناها على قوله كان أو جماعاً خلو فهو مجرد بؤ كذا الظن ككل واحد مما بعده (هـ) رشدي
(قوله مطلقاً) أي من غير تقدير أو أحد به (هـ) عش (قوله ثم رأى رجلاً الخ) ظاهره ولو مرة (قوله
وعلى الاول الخ) أي عدم الفرق وتفيد كل منهما بالية عبارة النهاية وتبين أن يكتفي فيها بغير رية
بجلافة (قوله وكشباع عدل) أي قوله ولعلم التعلل في المتن إلا أنه قال بعضهم إلى وكذا زناها وقوله
لماس ذكره (قوله وكشباع عدل الخ) ولكن يرى أي الزوج رجلاً معهما أو في حجر بية أو مرة تحت شعار
في معنى منكرة روض وبغنى (قوله أومن اعتقد صدقها الخ) وإن لم يكن عدلاً معنى وأسنى وعش رقول
المتن ولو أت الخ) عبارة المعنى وشرح التبع هذا كله حيث لا ولد بغيره فان كان هناك ولد فقد صدق كره بقوله
ولو أت الخ (قوله وأمكن كونه من مظاهرها) أي بخلاف ما إذا لم يكن شرعاً كونه من مظاهرها كان أنه لم يكن
سنة أشهر فاه معنى شرعاً فلا يلزمه الثاني (قوله لماس ذكره) أي في أو آخر الفصل الآتي
(قوله المتن لزم منه) ولا يلزم في جواز الزنى والتفريق بين السبب الجوهري والنسب والعذف من روية زنا
واسمها هو صومها لكن يجب علمه ما طارعا على السبب الجوهري لهما معنى وروض مع شرحه (قوله لما أت) أي
أي قبل تولد الزنا وتولده (قوله على فاعل ذلك) أي الاستطاعة والنسب (هـ) عش فكان الأدب
الاختصار علمه أو قال الكردى قوله ذلك إشارة إلى الذي وضعه عليهما يرجع إلى الذي والاستطاعة (هـ)
وفيها تثبت (قوله وان أول) أي الكفر (هـ) عش أو أطلاق الكفر (قوله سببه) أي دليل
على التهاون بالذين المؤدى إلى الكفر كاقبل المعاصي وبدا الكفر (هـ) سدد (قوله أو بكفر النعمة)
الأنسب تقديره على قوله أو بانها محاسبية (قوله ثم) أي بعد علمه أنه ليس منه أولئك ظنوا
جوازاً أو وجوباً (هـ) (قوله عالم بترتب على فراقه لها فسد لها) كان المراد فراقه خصوص الطلاق
والألفراق حاصل بالعلم أيضاً

لمن ليس منه وهو متهم بغيره مني من هو منه في باقي وأما من التعلق على فاعل ذلك فموجب ما يترتب عليه من الفساد كالمن أقيم
الكتاب قبل أطلق عليهم الكفر في الأحاديث الصيغتين أو أول التثقل أو بانها محاسبية أو بكفر النعمة

ثم إن علم زناها أو أنه قد فها ولا عن لفهم وجوبها بما والاقتصر على النفي بالعان لجواز كونه من شبهة أو زوج سابق وتدل المتن وغيره مما لو أنت بولد علم له ليس منه ولو كنت متخفة بحيث لا يلحق به في الحكم لكن الاوجه قول ابن عبد السلام الأولى السقراى وكلامهم انما هو حديث ترتب عدم النفي لحوقه كما (٢١٤) اقتضاه تعليلهم الذي كور (واغمايل) انه ليس منه (اذ لم يسلط) في القبل ولا استدخلت

ماده المصترم أصلا (أو) وطى
 أو استدخلت ماله المصترم
 ولكن (ولادة دون سنة
 أشهر) ممن الوء ولو
 لا كثر منها من العقد (أو)
 فوق أربع سنين) من
 الوء لمسلم حيث يانه من
 ما غيره ولو علم زناها
 طهر لم يطأ فيه وأنت بولد
 عكن كونه من ذلك الزنا
 ثمة فذها ونفهم صرح
 جمع بان ينفرد بتمهها
 في -لوة في ذلك الطهر
 شيع وزناه به بله ذلك
 أيضا ويؤيد ما ياتي من
 الروضة (فلو ولد لها
 بينهما) أي دون السنة
 وفوق الأربعين من الوء
 وكأنم انما اعتبرها
 لحقة الوء والوضع
 احتياطا لقلب لا مكان
 الا الحاق مع عيهما (ولم
 يستبرأ) لها (بحضة) بعد
 وطئ أو استبرأها بأكوان
 بين الولادة والاستبرأ أقل
 من ستة أشهر (حرم النفي)
 للولادة لاحق بفراشها
 عبرة قوية بحدها في تبر
 أي داود والنسائي وغيرهما
 أي ما رجس بحدها وهو
 ينظر اليه احب الله منه
 قوم النيسة وقضه على
 رؤس الحسلات (وان

مؤكد (قوله ثم إن علم) الى قوله لمسلم حيث يانه من (قوله وجوبها) أي القذف والعان ولم وجب القذف مع انه انما وجب بسببه لثبتي وهو لا يتوقف عليه كمال الشق
 الثاني اه سم (قوله اقتصر على النفي) بان يقول هذا الولد ليس مني وانما هو من غيري اه معنى
 (قوله ولكن) أي الاثبات بالولد اه كردى (قوله ولا يمكنه حقة) أي بان لم تستهر ولا ذنها وامكن ترتبه
 على انه لا قطع مثلا اه عش عبارة السدع لم المراد ان تلده لا بحضرة أحد ثبت الا ببلاده بقوله اه
 اقوله بحيث لا يلحق به في الحكم) أي لا يحكم أحد بأنه ولده اه كردى (قوله المذكور) أي في قوله والا
 اسكان الخ (قول المتن وانما يلزم) بطرح اليه اه معنى (قوله في القبل) سابق حكم الذكر (قوله أصلا)
 راجع لكل من الوء ولا يستدال (قوله ولكن ولادة دون سنة أشهر) لفعل هذا في الولد التام كما يعلم
 مما تقدم في الطلاق والرجعة اه سم (قوله من الوء) أي والأستدخال (قوله لزمه فذها ونفهم)
 صادق مع امكان كونه منه أيضا وعليه ينبغي تشديده بما اذا كان احتمال كونه من الزنا أقوى أخذنا بما ياتي
 في قول المصنف ولو علم زناها الخ فراجع سم على ع اه رشيدى (قوله لزمه) اما من باب الالتهال
 أو على حذف العائد أي فيه (قوله ذلك) أي القذف والنفي اه عش (قوله ما ياتي الخ) أي شرح في
 الاصح (قول المتن بينهما) أي ستة أشهر كما تولى اربع سنين وقول الشارح أي دون الخ تقسيم لهما
 من بينهما اه سم (قوله بعد وطئه) أي الزوج ومثله الاستدخال (قوله بحدتها) أي في نفسه اه معنى
 (قوله وهو ينظر اليه) أي يعرفه اه عش (قول المتن فلو ستة أشهر الخ) أي واسعة أشهرها كثر من
 الزنا اه معنى (قوله بحضة) الى قوله وجهه البسقي في النفي (قوله لانه) أي طر والحض اه معنى
 (قوله علمه) أي عدم النفي (قوله وحده) أي حل النفي (قوله ويصح في الوء الخ) وهو الزايج اه معنى
 (قوله فتر ينال) أي ظاهره وان لم يكن شروع بخلاف ما اه سدع اه (قوله والا) أي ان لم ير
 شيئا يميز أي النفي اه (قوله واعتد الخ) معتد اه عش (قوله واعتد ما استوى وغيره) يمكن
 (قوله فذها ولا عن لفهم وجوبها) لم وجب القذف مع انه انما وجب بسببه لثبتي وهو لا يتوقف
 عليه كافي الشق الثاني (قوله لكن الاوجه قول ابن عبد السلام الخ) كما شرح مر (قوله ولكن ولادة دون
 سنة أشهر) لذل هذا في الولد التام كما يعلم مما تقدم في الطلاق والرجعة (قوله لزمه فذها ونفهم) صادق مع
 امكان كونه منه أيضا وعليه ينبغي تشديده بما اذا كان احتمال كونه من الزنا أقوى أخذنا بما ياتي في قول المصنف
 ولو علم زناها الخ فراجع سم (قوله أي دون الستون في الأربعة) أي ولده لستة كما تولى اربع سنين أي دون
 الخ تقسيم لهما من بينهما (قوله في المتن وان ولادة دون سنة أشهر من الاستبرأ محل الخ) عبارة الروض وذا
 يلزمه الذي لو أدى ما يبيع فذها وأنت بعده ستة أشهر من حين الزنا لمن الاستبرأ هو كان قد استبرأها قبله
 بحضة وأغلب على الظن انهم الزنا مان كان يعزل أو أشبهه الزنا في ان يغلب على ظنه حرم النفي لا القذف
 ويجوز ان النفي بطأ الذر لا ينعزل ولا يلزمه تعيين السبب المحذور لثبتي والقذف لكن يجب ما يباطنا
 رعاية السبب المحذور اه فعمل ان العزل مالم ينو قوله لا القذف أي والعان من في شرحه انه خلاف ما صححه
 الاصل والمنهاج وأصله ثم قال في الروض فرع أنت ياصر وهما أسودان لم يستبرأ النفي ولو أشتمت تنهم به
 انتهى فعمل من هدام قوله السابق أو أشتم الزنا ان أشبهه ما لتين فقامله (قوله واعتد ما استوى وغيره)
 ويمكن حل المتن عليه شرح مر

ولده لفوق ستة أشهر من الاستبرأ (بحضة) أي من ابتداء الحيض كما ذكره لانه المال لصل المرأة (حل النفي) حل
 في الاصح لان الاستبرأ عبارة تطاهره على انه ليس منه ومنه علمه لان الحمل قد فخص وجماله ان كان هاتل حتمته زنا أو لا يميز قطعا ويصح
 في الزاوجه انه انرا أي بعد الاستبرأ مقر ينزرها ماسر لزمه في طهارة الظن بالله ليس منه منذ الا يميز واعتد الا سنوي وغيره وقوله من
 الاستبرأ عتب فيما رافعي

وهم في الرينة أيضا اعتبارا من حين الزنا بعد الاستبراء لانه يستند العان فعله اذ لو ثبت له من ستة اشهر منه ولا كثر من دونها من الاستبراء
تيمنا له بس من ذلك الزنا فيصير وجوده كعدمه فلا يجوز النفي برعاية الفرائض ووجه (٢١٥) الباقي المتن يمنع ثبوت ذلك لاحتمال سبق

زناها مخفية قبل الزنا الذي
واحد (ولو لم يكن عزل حرم)
النفي (على الصحيح) لان
للمنفذ بسبقه ولا يشتر
به ولو كان بقاء فساد
الفرع بحيث لا يمكن ومساواة
الماء اليلم بلفظه أو في الدبر
تناقض فسخه كالمسما
والا رجح انه لا يذهب
وايس من الظن هاهنا
نفسه انه عقيم على الوجه
خلافا لقول الروياني يزره
نفسه بالعان أي بعد زناها
وذلك لا ينافي كثر من
يكاد ان يحرم به عقيم ثم
يجعلون (ولو لم يزاها)
واحصل كون الولد منس
ومن الزنا على السواء بان
والله ستة اشهر فما كثر من
وطئه ومن الزنا والاستبراء
(نعم النفي) لتساوم
الإحتمالين والولد لأفراش
والنص على الحل يحمل
على ما اذا كان احتماله من
الزنا أقبل لوجود قرينة
تؤكد ظن وقوعه (وكذا)
يحرم القذف والعان على
الصحيح (اذ لا ضرر والهما
لصوت الولد وبالفرافق
يمكن الطلاق لانه يضرر
ببائنها زناها لانطلاق
اللسنة فيوقبل بعلان
انتقامها ولو طال جفع
فصوبه وورد ما تقرر
كيف يعتدل ذلك الضرر

حل كلام الكتاب على ذلك نهاية أي بان يقال الحل فيه بالزنا ومردى (قوله) صريح في الرينة
(الح) وهو الصحيح اهـ معنى (قوله) أيضا أي كتحصيله السابق أنفا (قوله) اعتبارها أي السنة
الأشهر اهـ معنى (قوله) لانه أي الزنا معنى (قوله) منه أي الزنا ش اهـ سم (قوله) وجوده
(الح) أي الزنا (قوله) فلا يجوز النفي (الح) حرفا فكان ينبغي المصنفان يزيد ذلك في الكتاب كإزائه في كلامه
لئس من التناقض اهـ معنى (قول المتن ولو لم يكن) أي في القبل اهـ معنى (قول المتن وعزل) مثل ذلك
ما إذا لم يكن ولم ينزل كما يشعر به التعليل بان الماء قد سبقه الماطان قال هر في ما هو الاول والولد العزل
حذوا من الولد مكره وان أذنت فبالمعزول منها حرة كانت أو أمه لانه طريق إلى قطع النسل انتهى اهـ
يجزى عبارة عرش ومعول من العزل لمكره فقط اهـ (قوله) والازواجانه ليطقه وهو المعتمد اهـ معنى
قال عرش ولا فرق في ذلك بين كون الموطأ زوجه أو أمة اهـ (قوله) لا ينافي كثر من (الح) يؤخذ منه
أنه لو ادعى معصوم بانه عقيم وجب النفي له بنفي وجوب النفي أيضا في الموطأ يمكن عقما ولو أخبره معصوم بانه
ليس منه اهـ عرش (قوله) على السواء (الح) قوله وكلاهما في المنفى الا قوله والنص الى المتن (قوله) ظن
وتوجه) أي كون الولد من الزنا (قول المتن وكذا القذف والعان) (فرع) لو أتت امرأة أولادها بغير زنا أو
أسودان أو عكسهم لم يلزم بانه لا يذهب بغيره ولو كان أشبه من تنهم به أمه أو أخته الى ذلك فربما ينزل الأخير العيصين
اندر جلا قال المتن على انه معلوم ان امرأتين لو تزوجتا غلاما أو ولد قال هل لك من ابل قال نعم قال فما أولاهما
قال جر قال هل فيها من أورو قال نعم قال فما أولاهما قال نعم قال عصى أن يكون ترعترق قال فاعل هذا زوجه
عرق وض من شرحه ونهاية زاد المعنى والارون جل أبيض يحاطل بياضه سواد اهـ وفي عرش عن مقدمة
الغفر نزع الولد الى أبيه أي جذبه وهو كذا في الشيء اهـ (قوله) اذ لا ضرر والهما (الح) عيار القذف لان
العان محض ضرر دائما اصابها القذف النسب أوضاع النكاح حيث لا ولد على الفرائض الملتصق وقد حصل
الولد فأنظر بقوله فأنظر والفرافق يمكن بالطلاق اهـ (قوله) ولانه يضرر أي الولد عبارة المنفى ولان الولد
يتضرر بنسبه أمه لك الزنا وإثباته عليها بالعان اذ يضرر بذلك وتعلق فيه باللسنة اهـ (قوله) ما تقرر (بمعنى
التعليل الثاني

فصل في كيفية العان وشروطه ثمانية (قوله) في كيفية العان (الح) الى قوله ومن ثم في النهاية والمنفى
(قوله) وغرانه) أي الذي كونه في قوله ويتعلق بعلانه فرقة (الح) اهـ معنى (قوله) وغرانه) أي ما يتبع ذلك
كشدة التغلف الا في اهـ عرش (قوله) ان قد دفن لم تثبت عليه بيعة ولا
بان كان العان لنفي الولد كان له حمل كره من وطئ شبهة أو أخته قد دفن بيعة قال في الاول فيما رويته
وفي الثاني فيما ثبت على من رمى (الح) (قوله) وان الولد (الح) أي وفي ان الولد الذي ولدته ان تاب أو هذا الولد ان
حضر من غيرى لامن (قوله) هنا) أي فيما اذا لم يقدفها بالزنا ش اهـ سم (قوله) ولو ثبت (الح) أي بيعة

(قوله) لانه يستند العان الى قوله منه) الغرض ان الزنا ش (قوله) والارواح (الح) اعقده هر (قوله) في المتن
وكذا القذف والعان) ظاهر من حيثهما وان لم يرد ما التوصل لنفي الولد لم يوتيه لدى ونفذ في نفي
عنه العان لا دفع الحد فلتأمل فقه (قوله) العان لانه يستند الى ابتغين القاضي مع حرمته الا ان يقال غاية
ان القاضي معتد أيضا بتلفه وذلك لا وجه له لان الظاهر انه لا يفسق بذلك

فصل في كيفية العان وشروطه ثمانية (قوله) ولا تلاع من هنا) أي فيما إذا لم يقدفها بالزنا (قوله)
ولو ثبت قذف أنكره قال فيما ثبت (الح) في العيان ولو ادعت على الزوج القذف وأقامت به بيعة بان كان
جوابه له عوا بالزنا في الحد أو لم يجعها قال أشهد بالله اني ان الصادق في انكارها ما أثبتته على من رمى

المنظم لهر دغرض انتقامه وكلاهما كره وطء الشبهة (فصل) في كيفية العان وشروطه ثمانية (الح) (قوله) أي الزوج (أربع
مرات أشهد بالله اني ان الصادق فيما رويته (قوله) حتى (هذه) ان حضر من الزنا) ان قد دفن ما زاد الا قال في جوابه من اصابه بغيري لها
على فراش وان الولد منه لامن ولا تلاع من هنا (قوله) لا حد عليها بالعان ولو ثبت قذف أنكره قال فيما ثبت من نفي اياها بالزنا

وذلك لا يأتى أول سورة النور وكورت (٢١٦) لنا كذا المرويات من غير أن يرفع شهودها ليقام عليها الحد ولا ما حثت شهادتان وما

الخامسة فهي مؤكدة
لغادها نعم القلب في تلك
الكلمات مشبهتها بالاجان
كثبات ومن لم يكدب زنه
كفارة عين والوجه ما لا
تتعد به هذه لان الحلف
عليه هو المقصود من
تكررها بعض التأكد
لا يجر (فان غابت عن
الجلس أو البالد لعدو أو
غيره) مما هو رافع نسبه
أو ذكره فيها (بما يجرها)
من غير هذا فلا يشبه
وبكفي قوله زوجتي اذا
صرفها الحاكم ولم يكن
تحتها غيرها وانما استأن
لنصفائه عما كان من
الكاذبين) عدل على
وكنتم تقولوا (فيما رماه به
من الزنا وان كان له وبنيته
ذكر في الكلمات) التحس
كاه النبي عملا لبعده اعانه
ومن ثم لو غشيه في واحدة
مع لهاته بالنسبة لعمه
لعاته بعينه وان وجبت
اعادته لنفي الولد (فقال في
كل واحد منهما) (وان الولد
الذي ولده) ان غاب (أو
هذا الولد) ان حضر (من)
زوج أو شبهة أو من (زنا
ليس من) وذكر كريس مني
تأكد كافي أصل الروضة
والشرع الصغير جلازنا
على حقيقة ثم قال الأكثر
نسر وهو يقتضي المست
واعنده الاخرى لاحتمال
ان يمتد انوطه الشبهة

وأن يمتد منها محله فمن عكس ان يمتد عليه فلا يكتفي الاقتصار على ليس مني لاحتماله عدم شبهة (وتقول
هي) يمتد لوجوب تأويلها كما يمتد كرمه (الشبهة) لعل الكاذبين فيما رماه به

(قوله)

وتشير إليه ان حضر والاينته نظير ما سر (من الزنا) ان وماها به ولا تحتاج الى ذكر الولد (٢١٧) لانه لا يتعلق به في لعنهم احكام (وانما لعنة

(قوله وتشر الخ) أي في الشهادات الخمس اه معني (قوله فاعلموا) ومنه ان تقول ز وجان عرفه
 القاضي اه عش (قوله ولا يحتاج لذكر الوالد) ولو عرفته لم يضر اه معني (قوله عدل على
 الخ) عهده لا يخفى وانما قال لا يصفها بأسياء إلا بالافتادان تأتي خبر التكلم فتقول غضبا على الله
 ان كان الخ اه (قوله لم يضر) أي لا يخل (قوله نحن لا نغير) أي اذ لو عرفنا أباها ما حاص اه سم
 واستشكاه الرشدى بما يظهر سقوطه بانى كامل (قوله أي فيلزم ان) أي فيلزم ان يصح في المعنى الا
 نوله و يظهر ان المتن قوله قبل ان يفكر (قوله لان غيرنا) وهي الراجح أو ما تسلف قوله من جرئة
 قد يوصى بخلافه (قول المتن بدل) بالبناء لمفعولاه معني (قوله في الخاطبة) يضم الخاطم (قوله
 الا يعترض الخ) أي اعتراض ابن النقيب به عارض مقول بتسوية صاحب شهادة لان البناء يدل على اللزوم
 اه معني (قوله بان ذكر) أي الزج (قوله والغضب) الواو بمعنى اد اه عش وفيه ان المناسب ليدل
 ان ذكر ايناها ليعمل فتعين دقتنا وولم يولد له ان يبينه الفاعل فالواو تزج مع فاعل حال وجهه بمعنى
 أو (قوله لم يصح في الاصح) اه عمل ذلك فاعلم بسقوط موضعه ولا يصح العان مطلقا فتحتاج الى استئناف
 الكلامات بجماعها فيه فنظر ظاهر كلامه الثاني وعكس وجهه بان ذكر العان في غير موضعه يتلزم
 كلفا جنيوا الفصل بمسائل العان اه عش وفي الحاشي ما وافقه (قوله واللعن الخ) عبارة المعنى
 واللعن كحيت لا ولد كالحا كم وأما اذا كان هناك ولا يصح التكليم الا ان يكون مكانا رضى بحكمه لان
 له حق التنبيل والنفيل العان بين أسنوبه اذار وجوانه كالحا كم لا الحكم كالحا كالحا العان
 وغيرهم لان ان يتولى العان رفق اه وفي بعضه كمثلها عن شرح الروض ماضيه وقضية يجوز
 اعلمه أي السيد ولو نفي الوالد الغير المكلف اه (قوله أي العان والجوار متعلق بالامر (قوله فقط)
 أي بخلافه اذا كان نفي الحد أولي الحد والوالد اه عش عبارة سم قوله فقط يخرج أيضا ما لو كان
 نفي الوالد كور وافرعه كدفع الحد فلا يمنع التكليم لكن هل المراد استدثانه بضع العان حتى بالنسبة
 لنفي الوالد تبعاً والمراد بانه بضع بالنسبة لعن نفي الوالد فقط فمقتضى اه أقول والآخر بان الثاني كلفه قضية التعليل
 ومعنى أمره بانه الخ أي القاضي (قوله كلامهما) أي التلاعن في الزوج والمرأة (قوله يجوز بناؤه
 للمفعول) فيقبل الحكم لكن يحتاج الى زيادة حيث لا يغير مكلف اه معني (قوله فنقول هل قل كذا
 وكذا الخ) أي لو جاز كان لا بقوله قل أو بغير مرات كذا الخ فبما يظهر مرأيتهم على المنهج في موضع
 من مبر ما وافقه وفي موضع عن البراوى ماضيه ان التلغين يعترف سائر الكلمات ولا يفتي في أولها اه
 عش عبارة الجبري عن الشورى قال شيخنا والمراد بتلغينه كلفه ان يامر به الا ان يتعلق بما القاضي
 خلافا لما وجهه كلام الشارح في بعض كتبه اه (قوله فنقول هل قل كذا الخ) أي ولها قول كذا وكذا
 اه معني (قوله فأي الخ) أي الزوج ومنه لا يجوز بناؤه للمفعول فيشمل الزوجة (قوله كذا
 العين الخ) عبارة المعنى كالبين في سائر الخصومات لان المعامل العان حكم البين يكبرون غلب فيه معنى
 الشهادة فهو لا تؤدى الخ (قوله لا يندم الخ) أي في حصول القسوس العان وتفضل الخصومة في غير
 (قوله نحن لا نغير) أي اذ لو عرفنا أباها ما حاص (قوله في المتن) يشترط فيه أمر القاضي ويلحق بكلمته
 قد يترجمه من نافذة التلاعن أي انه يصح العان بالجمعة ثم انه يجب مترجان لقاضيهما الا لا يلحق بما يحمله
 ويجب منع التلاعن بان يلقه بالمرتبعة به عاقبة الجمعة يترجمها لثباته فليتمل (قوله وألحكم
 أو السيد) عبارة شرح الروض والظاهر ان السيد في ذلك كالحا كالحا كالحكم الخ اه وقضية جواز
 اعلمه ولو نفي الوالد الغير المكلف (قوله فقط) يخرج أيضا ما لو كان نفي الوالد كور ولغيره كدفع الحد
 فلا يمنع التكليم لكن هل المراد استدثانه بضع العان حتى بالنسبة لعن نفي الوالد تبعاً والمراد بانه بضع بالنسبة
 لغربي في الوالد فقط فيه نظر (قوله فأي الخ) أي في التلغين لغوا العين الخ) قد يقال كل من العين والشهادة
 (د) معنى أمره بانه
 (بالمعنى) كلامهما يجوز
 بناؤه للمفعول (كلمته)
 فنقول هل قل كذا وكذا الخ
 آخره تأتي في قبل التلغين
 لغوا العين لا يندم قبل

الوالدة هنا بما في الفاعلة
ومن ثم لم يضر الفصل هنا
بما هو من مصالح اللسان
ولا يثبت شيء من أحكام
اللعان إلا بعد تعلمها (وأن
يتأخر لعانها عن لعنة) لأن
لعانها لرد الحدة وهو
لا يجب قبل لعنه (ويلاعن
من أعاد - لسانه بعد
التذوق لزوج رز أو دوس
ومضت ثلاثة أيام ولم ينطق
(وأنس) منها ما يذوق
(بأشربة همة - وكلمة) أو
يجمع بينهما كاستنصر فاته
ولان المنقلب شاذة البين
للاشهادة ويضرب فاعلهما
نعم مضطرا لاحتلاهما لأن
الناطقين يقومون بمأكل
النص أنها لا تلاعن من
لأنه مضطرا لاحتلاهما
عليه يؤخذ أن محل ذلك
قبيل لعان الزوج لا بعده
لأنه مضطرا لاحتلاهما
الحدة فيذكر الإشارة أو
الكلمة خمسة أو يشير
للبيض ويكتب البعض
أما إذا لم تكن له إشارة
مفهومة فلا يصح لتسخر
معروفة مراده (ويصح)
اللعان والتذوق (بالجمعة)
أي ما عدا العربية من
اللغات نراعي فوجعا للعين
والضبطان عرف العربية
كالجمين والشاهدتين
عرف العربية توجه أنه
لا يصح لعانه بغير هاتين
الواردتين. واتصره جمع
ويحسن حضور أو بعضه

وان كانت منه قد تقيت نفسها لم يرد ذلك لأن كان الخالف كاذبا اه ع (قوله) لالعانها هذا مستفاد
من عموم قول المصنف فان غاب الخ فإنه شامل لغيره. يتبعان البدل من لزومها عدم الوالدة بين لعانها اه
عش (قوله) بما في الفاعلة أي ضم السكون العد العاويل والبسر الذي قصد به قطع اللعان وذ كر
ما لا يتعلق باللعان اه عش (قوله) ولا يثبت الخ فلو حكم كما به بالفرقة قبل تمام الجنس فنقض روض
و دس (قوله) لا بعد تعلمها أي الكلمات الجنس (قول المتن) بالتعلم الخ فلو حكم كما به بتقديم
لعانها فنقض حكمه ما عني ومعنى (قوله) من اعتقل لسانه إلى قول المتن وان تلاعن في النهاية الآخرة نظيره
أصح وقوله والمراد أن لا يمكن بالجر (قوله) من اعتقل لسانه) عبارة قال روض مع شرحه والمنقضي ولو نفذ
فما في ثم خوس ورجي نقطة إلى ثلاثة أيام انتظار لنقصه في الأي بان يروح نقطة أو ورجي إلى أكثر من
ثلاثة أيام لاعتن بالاشارة الخ (قوله) ولم يوج روي أي قبل معني ثلاثة أيام بدليل ما بعده وينبغي أن يكتفي
بقول طبيب عدل اه عش (قوله) لعانها أي من الزوجين اه عش (قوله) ويقتذف معطوف على
يلاعن فهمامة لزاعن في بأشربة بالنسبة للآخرين فأمهل اه رشيدى (قول المتن) بأشربة الخ ولو انطلق
لسان الآخر بعد قذفه ولعانه بأشربة ثم قال لم أرد القذف بأشربة لم يقبل منellan أشربة أثبتت حقا لغيره
أو قال لم أرد اللعان بما قبل منه فيما عدا ما قبله فيلزمه الحد والنسب ولا ترتفع الفرقة والحرمة المؤبدة
ويلاعن ان شاء الله الحد ولو نفي الولدان لم يعت مقضى وروض مع شرحه (قوله) أي اللعان (قوله)
شاذة البين أي وهي تنعقد بأشربة اه عش (قوله) وبفرض تعلبها أي شاذة الشهادة اه سم
(قوله) أي الأنس أو طارئا (قوله) أي اللعان (قوله) لا في غير هذا المصل اه
سم ولعل النسب أي لاني الشهادة (قوله) قبل النص الخ) عبارة قال في قضية طلاق المصنف أنه لا فرق
بين الرجل والمرأة أنه كذلك كدسرح به في السائل والتفتقر غيرهما كان النص على خلافه اه وصار
النهاية وما تقر من التوبة بينهما هو المعتقد ونقل عن النص الخ (قوله) لا تلاعن بها أي بأشربة
(قوله) أن محل ذلك قبل لعان الزوج الخ) في هذا نفي لان لعانها أي لا يكون إلا بعد لعان الزوج سم
ورشيدى زاد عش أي الأولى أنه يقول ان محل ذلك ان لعان لنفي الوالدة لاعتن لدفع الحدة لاعتن
بالأشربة لانتهاية. يتقدم مضطرا اليه اه (قوله) فيكره أي الملاعن الآخرين ورجا أو زوجة (قوله) أو يشير
للبيض) عبارة الغنى ولا سنى ولكن لو كتب كذا الشهادة مرة مؤشرا إليها أو بعاجز وهذا يجمع بين الإشارة
والكتابة اه (قوله) فلا يصح الخ) أي فيتم فردا لا أبدا ما دام كذا اه عش عبارة الغنى لم يصح قذفه
ولا لعانه ولا شيء من تصرفاته اه (قوله) والتذوق اقتصر الغنى والمحل على اللعان وهو المناسب لقول المصنف
وفين عرف الخ (قوله) أي ما عدا العربية) إلى قول المتن وان تلاعن في الغنى الآخرة واتصره جمع وقوله
ولو في كافر على الإجماع وقوله والمراد أن لا يمكن بالجر وقوله وان حلف إلى المتن وقوله ومن ثم اعتبر في المتن
(قوله) فوجعا للعين الخ أي والشهادة اه معني (قوله) على الأوجه) لعل الصب بالنسبة لجمع التغلبات
لا يتوقف على التقين (قوله) في المتن وان يتأخر لعانها عن لعنه) قال في شرح الروض فلو حكم كما به بتقديم
نقض حكمه اه (قوله) في المتن والشرح ويلاعن أنس ويقتذف بأشربة الخ) قال في الروض وشرحه فان
انطلق لسانه بعد قذفه ولعانه بأشربة وقال لم أرد القذف بأشربة لم يقبل منellan أشربة أثبتت حقا لغيره
وكذا يلاعن أنفي ولم يثبت ومن لا ترتفع الفرقة والقرص المؤبد اه (قوله) وبفرض تسلبها أي شاذة
الشهادة أي تغلبها (قوله) لا في غير هذا المصل (قوله) أن محل ذلك قبل لعان الزوج لا بعده) في هذا
شي لان لعانها أي لا يكون إلا بعد لعان الزوج (قوله) أو يشير البعض ويكتب البعض) قال في شرح
الروض ولو كتبها مرة وأشار إليها وبعاجز وهو جمع بين الإشارة والكتابة اه (قوله) ولو في كافر على
الأوجه) وفي شرح الروض والتغلب في حق الكفار بالزنا باعتبار بأشرف الأوقات عندهم كاذكره

ولا يعرفون ثالثا القذف يجيبه فوجعا لقاض - هاهنا (د يقطعا) ولو في كافر على الأوجه (فإنما)

وهو ينفذ فعل (عصر) أي يوم كان لم يتيسر التأخير لجميع عتلات البعير الخارجة حينئذ أغلق عترة بجدار عليه لم يعلم الصبيون فان تيسر التأخير فبعد عصر (جمعة) لأن يومها أشرف الأسبوع وساعة لا حاية فيها به عصرها كأي رواية صححت أن كان الأشهر انهم زمن يسير من أول الخطبة إلى آخر الصلاة لحسبه به أهم (وكان وهو أشرف بالده) أي الامان لان في ذلك تأثير في الزرع اليمن الكاذبة وعياره مساوية لعبارة أصله أشرف موضع البلد (نمكة) يكون الامان (بين الركن) الذي فيها حجر الأسود والمقام) أي مقام إبراهيم صلى الله عليه وسلم وهو المسمى بالحطيم لحطيم الذئب فلو لم يكن بالحجر مع له أفضل لكونه من البيت (٢١٩) صوابه عن ذلك وان حطيم غيره فله

المورد (د) في (المدينة)

يكون (عند المنبر) مما يلي القبر المكرم على مشرفه أفضل الصلاة وأفضل السلام لانه روضتين ورياض الجنة ولقبر الصبي لا يخاف عند هذا التبريد ولا مئة نا آتمة ولو على سائر القرب لا رجعت النار وفي رواية محضه على منبري هذا عينا آتمة تروا مقعد من النار ومن ثم يصح في أصل الروضة صعود أو صعود دعبارة المتكلم به جعل عند بعضي على (د) في (بنت المقدس) يكون (عند الحضرة) لانها قبله الانبياء في خبرها من الجنة (د) في (شهرها) أي الاماكن الثلاثة يكون (عند منبر الجامع) أي عليه لانه أشرفه ووسعهم أن صعوده لا يلق بها ممنوع لانه جامع واراد النبي وان صفعه الله صلى الله عليه وسلم لان براء العلاف وأمره عليه (د) نلوع (حاش) ونفسا معلقة ومسير به جناحه ولم يهل الفصل أو جيب يلو

والافسأني الصريح في المتن الذي يلاعن في دمه وكنيسة وأنه بالنسبة للزمن خاصة اه عش أي لخلق الزمان مع قطع النظر عن تعيين سلماتين قولنا شارح ويعتبر الزمان بما اعتقدون فخطمه (قوله) وهو بعد الخ) أي في حق المسلم اه سم (قوله فعل عصر) لعل التقيد بنظر القائل من فعل صلاة العصر في أول وقتها فان آخره والى آخر الوقت لان في أوله اه ع (قوله من أول الخطبة) عبارة الغني والنهاية من مجلس الامام على المنبر اه قال عش أي قبل الشروع في الخطبة اه (قوله وهو) أي ما بين الركن والمقام (قوله لحطيم الذئب) أي عظامه فانه اه ع (قوله وان حطيمه الخ) لعله رأى ان فيه تقويها الصالحا أكثر من غيره اه ع (قوله على منبري الخ) صدق هذا والياف من حطيمه على الخ رشدي (قوله صح في أصل الروضة صعوده) أي التبريد وهو العتلة فان لم يصعدوا قاعا إلى يسار المنبر من جهة الطراب في المدينة فغيره لمن سائر البلاد كما في شرح الروض وقوله على يسار المنبر أي يسار مستقبل المنبر اه ع (قوله المنبر عند الصخرة) والتقاطا بالمسجد الثلاثين وهو بان لم يكن به المبريق فله الياء بغير اختياره كخبره المورد في معنى دماية (قوله لانه أشرفه) أي باعتبار انه جعل الوعظ والارشاد وبعثا أي صعوده ان الذي كرهوا فرضه به أي لا باعتبار كونه أشرفه فاع المصعبين حيث كونه من المصعب ع (قوله لا يلق بها) أي بالبراة (قوله الجبلان) بفتح فسكون منسوب الى بني الهلال بن من الانصار اه ع (قوله أو جيب) عطفا على جنابة (قوله بسد خروج القاضي الخ) عبارة المغني فلاعن الزوج في المسجد فاذا غرغ الخ الحاكم أو ثابها الياء اه (قوله فلاس) أي لانه مؤلا كراهة اه ع (قوله فكيفها) أي العتلة والذى (قوله اليهود) وتسمى السبعاء في عهد النصارى أيضا كنيسة بل هو العرف اليوم اه معنى (قوله بجملهم ثلاث) أي باليهن والكنيسة وبيت النار (قوله لاسم) أي لانهم بعضهم (قوله مطلقا) أي وان أدوا في دخوله اه ع (قوله كفيها الخ) أي كرمه متداول فيرميه سور قاله ثلاثهم (قوله لا ذنهم) أي أيا ما ذنهم فيصور وظاهره ولو بدون حاجتنا لا حاجتهم قد دخل ونفسا معلقا فله يكتفي في جواز دخوله وانما بدون واحد منهم كما يكتفي باحد متاف دخوله مساجدها اه ع (قوله الا لا رضيه) أي الزوج بالمسجد عبارة المغني فان قالت الاماكن في المسجد ورضيه الزوج جاز لا فلا اه (قوله دخل دارنا بعدة أو امان الخ) والافاكنة الامام مسقاة الهدم اه معنى (قوله ولا تعلق الخ) عبارة القاضي (تبيين) سكت المصنفين لا ينقل له كراهي بضم الهمال كما يشهد ان شعبة وضمها كالمصنفين بن قاسم والربيع الذي لا يدين بدن وعبد الوثن والاصح انه لا بشرع في حقه تغلظا بل

المورد اه وكان الشارح أشرفا لما لم يتقبله ولو في كراهي الاوجه لكن ساقى قوله ويعتبر الزمان بما اعتقدون فخطمه فان كان مطلقا بحسب عرفه الكفار المذكورة قوله كانت المبالغة بالنظر لتغلظا بخلق الزمان مع قطع النظر عن تعيين أشخاص لا يدين ان شكل القصاص لكن يكن الفرق على هذا الوجه هو ما في شرح الروض من المورد لان القرض من التغلظ الزجر وهو ما يعتد به بان وكذا المسجد (باب المسجد) بعد خروج القاضي مثلا لم يجر متكك كل من أولئك فمعلوم أي تأخير من أول المانع فلاس ما فاستدعى أو نساء من تلو يشاؤ في جنب فيصور فكيفهما من الامانة في المسجد لا المسجد الحرام (د) يلاعن (د) أي كأي يومها أو سنة أمنا (في جمعة) بنصاري بكسر الباء (وكيفية) فهو لانهم بعضهم بها كتفيلهم لاسجدنا (وكذا يدين ليرجى في الامم) الذين يحضر قعو القاضي والاصح الا في جملة المسميات بالامام صور معظمه مطلقا كقوله لا ذنهم وتلاع كراهي تمت مسلم فمما ذكر لاني للمسجد الا ان رضيه (لايت) أصنام (د) دخل دارنا بعدة أو امان ورضاهم لا يتأخرا يلاعن في قبل في مجلس انما كذا أصلا في في الحرمه واعتقادهم ليرجى فساد فقير مرى وان لا ذنهم مذهب يلو لانهم ولا تعلقا في حق من لا يدين بدن

كدهرى وزندق بل بحلفان زيشه عين باه الله الذى خلقه موزوق و بعثر الزمن عما يعتدون من عظمه (د) حضور (جمع من الاعيان) والعلياه
لا تبايع ولا تبع فيه رد الكاذب (واقاه) (٢٢٠) اربعة) لثبوت الزناهم ومن ثم اعتبر كونهم من اهل الشهاده ومعرفتهم لثبوت التلاعين

يلاعن في مجلس الحكم لانه لا يعظم زما ولا مال كما ناعلا في زجر قال الشحان ويحسن ان يحلف باه الله الذى خلقه
ورزقناه وان خلاف كفر موجد نفسه مدعته خلقا قديره اه (قوله كدهرى) وهو المصل اه عش
(قوله) ويعتبر الزمن (الح) عبارة تالاسى اما تعليظ الكافر بالزمن فيعتبر بارف الاوقات عندهم كذا كره
المأوردى اه زاد الفنى وان كان قضية كلام المصنف انه كالم اه (قوله) وحضور (جمع) بالمر عطا
على زمان المورود واليه فى المتن (قوله من الاعيان (الح) أى من عدول اعيان بلد العان وسماهنا ولا يمن
حضورا كما هو يكفى السدى وقمده كرا كانا وأنتى اه معنى (قوله من الاعيان والصلاه) أى ولو
كانا فحين اه عش (قوله) ومن ثم اعتبر (الح) هو كل ذلك ولو فى امان الكافر كما هو ظاهر اطلانهم أو
ينظر لتكوتهم كذلك فى الكفار بالنسبة لادبهم لان المسافر على ما يدعى الى الاثر وهو مما يستلزم ابلغ
ويؤيد اعتبار المعتدون تعظيم من الزمان والمكان اه سددعير وقدم انفاض المعنى وعش
ما يؤيد الثاني (قول المتن والتغلظات) أى بما ذكر من زمان وما كان وجمع سنة أى فى مسلم أو كافر اه
معنى (قوله ولو بنائبه) عبارة للمعنى وما تمسك وسدد اه (قول المتن هذا الخامسة) أى من لعان ما قبل
شروعها فيها فيقول لآز وج اتق الله فى قولك على اعتنا فانه موجهة لعان ان كنت كاذبا ولو اوجه
اتق الله فى قولك غضب الله على فانه موجهة للغضب ان كنت كاذبه لعانها بتر حان ويركر اه معنى
(قوله) ويسفلى (الح) عبارة للمعنى وما يروى ان يضع يده على فيه وامرأة ان تضع يدها على فها فان ايا
الاتهام لعان تركها على حالها ما لقتها الخامسة اه عبارة عش وبني ان يكون فاعل ذلك فى
المراتحمر ما لها أو أنتى فان لم يكن ثم أحدهم ما فلا تقرب عدم استعجاب ذلك اه (قوله على فيه) يبنى فى
الانوس على ما يشر به من تحويد اه سددعير (قوله من رواه) أى كل منهما (قوله) روى كل منهما (الح)
زاد الاسى عن المأوردى ويصح كلامه يجوز ان لا يكونا كذلك لكن ان كان ذلك بغير هذا كروا الا فلا
قال الزركشى وبني في محبة فيما ذكر من السنن اه (قوله حال من (الح) عبارة للمعنى فيقوم الرجل عند
لعانه والمراتب السابعة تقوم عند لعانه أو يقعد الرجل فقوله فائق حال من مجموعها لامن كل واحد منهما
وقوله من قديم كان أوضح واذا كان أحدهما لا يقدر على القيام لامن فاعدا أو مضطعا لم يقدر على
الجلوس كفى ادم اه (قوله من كل من فاعل (الح) أى على وجه قيمته عليهم ما يدل تفسيره المذكور اه
سم (قوله) بخلاف فانى أدخلتهما طاهرين (أى المذكور فى الحديث الشريف (قوله) انشروط عند دخول
كل (الح) يتامل جدا اه سم (قوله) ليصالح (الح) أى العان وقوله ما تضمنه (الح) هو تفسير قول المتن وشروط
اه سم (قوله) ما تضمنه قوله (الح) يعنى الزوجية (قوله ولو باعتبار) أى قوله ويغير ورفع المعنى الا
قوله وكان هذا الى المتن والى الفصل فى النهاية الاقوله ولا وصول ما تاملالى المتن وقوله أراسو (قوله) ليخل
ما تامل فى البان (الح) فسر مرتب (قوله) ونحو الما لتكسوا (الح) أى كالأوطاة تشبهه كان ظنه تزوجته وأما
ثم قد فها ولا عن لنى التبع عفى وروض (قوله) فلا يصح من غيره) أى لا يصح لعان من أجنبي ولامن
المكان فانا قد اعتبرنا فيه معتقدهم فلو زاد الشارح بعد لفظها من قول المصنف وهو بعد عصر جمعة قولنا
فى حق المسلم وافق ذلك ولم يشكل (قوله) ويبحث روى كل صاحب) عبارة شرح الرض قال المأوردى
وبني ان يتلعا تحتين يبحث روى كل منهما الا شتر وسم كلامه يجوز ان لا يكونا كذلك لكن ان
كان ذلك بغير هذا كروا الا فلا قال الزركشى وبني في محبة فيما ذكر من السنن اه (قوله من كل من فاعل)
أى على وجه قيمته عليهم ما يدل تفسيره المذكور (قوله) انشروط عند دخول كل (الح) يتامل جدا (قوله) لي
التمشوط طزوج) عبارة الرض الشرط الثانى الزوجية والوجبة كالزوجة اه (قوله) ليصالح (الح) أى
العان وقوله ما تضمنه هو خبر عن قول المتن وشروطه (قوله ولو باعتبار ما كان (الح) عبارة الرض الشرط

(والتغلظات) ستقارض
على المذهب) كفى سائر
الاعيان (وبس القاضى)
ولو بنائبه (وعظمها)
بالعقوف من عقاب الله
لا تبايع وبقر اعلم ما يه
آل عمران ان الذين يشتركون
بعهد الله وشعر وحسابك
على الله يعلم ان أحدكم
كاذب فهل منك من اناب
(وبالغ) فى العقوف
(عند الخامسة) له رجوع
لغير أى داود أنه صلى الله
عليه وسلم أمر بجلان يضع
يده على فيه عند الخامسة
وقال انما هو يستعفى عن
فعل ذلك بما هو باى واضح
يده على القم من رواه (وأن
يتلعا فائقين) وببحث
وى كل صاحب لا تبايع
ولان القيام باى فى الزر
وقامتن حال من كل من فاعل
تلاعن أى كى فاعدا ومن
مجموعهما وعلى كل هولا
يقضى ما هو السنن
خاوس كل عند لعان الا شتر
ببصاف فانى أدخلتهما
طاهرين فانه ان كل من
المجموع انشروط عند دخول
كل كونهما طاهرين أو من
كل لم يشترط فليس ما هنا
تفسير ذلك خلافاً لزمعه
قتله ويطعد كل وقت
لعان الا شتر (شرطه)
أى المصالح أو العان
ليصالح ما تضمنه قوله (زوج)

ولو باعتبار ما كان أو الصورة تدخل ما ينفى البان ونحو الما لتكسوا فاعدا فلا يصح من غيره كجاءت عليه الآية ولا ن
غيره لا يحتاج الى المصالح أنه بغير ضرورة

(يصح طلاقه) كسكران
 وذى فؤاد قس تقليد ابنه
 البين دون سكر وغير مكاف
 ولا لعان في قذفه وإن اكمل
 بعدو يعز عليه (ولوارثه)
 الزوج (بعد طه) أو
 استدحال ماء (قذفه) وأسلم
 في العدة (لأعين) لادوام
 النكاح (ولولاهن) في الردة
 ثم أسلم (فها) أى العدة
 (صح) لتبين وقوعه على
 النكاح (أو أصر) مرتدا
 إلى انقضائها (صادف)
 اللعان (يشنونة) لتبين
 استطاع النكاح بالردة فإن
 كان هناك ولا قضاء بلمانه
 نفذ والامان فساد وصد
 القذف وأتهم قوه قذف
 وتوعبه في الردة فلو قذف
 قبلها صح وان أصر كما صح
 من أباها بعد قذفها
 (ويستأق بلعانه) أى
 الزوج وإن كذب أى
 بفرأفتمنه ولا نظر للعانة
 (فرقة) أى فرقنا نطسنا
 (وحوسة) ظاهرا وباطنا
 (مؤبة) فلا فصل له بعد
 بنكاح ولا لك تخبر
 الشينين لا دليل لثام طلها
 وفي رواية البيهقي المتلاعنان
 لا يجتمعان أبدا وإن كان هذا
 هو مستند جزم بعشتم
 بأنها لا تعود إليه ولا في الجنة
 (ران أكتب) المصالح
 (نفسه) فلا يشهد عود
 له لأنه حقه بل عود عود
 ونسب لاهم حلق طبه

سيد أدام ولا معنى وروض (قول المتن يصح طلاقه) بأن يكون بالغا عاقل مختارا صادق بالحرم والعبد
 والسلم والذى والى شدوا السهم والسكران والمحدود والمخالف وجبا وغيرهم اه (قوله كسكران)
 أى يتعد اه تم (قوله وغير مكاف) أى من سبي ويجنون معنى وروض فهو من صلف العام (قوله في)
 قذفه) أى غير المكاف اه عش (قوله ويعز زالج) أى أن كان يراعى وريشدي عبارة تافه ويعز
 الاميز من مائة الصبي والمجنون اه وزاد الرض مع شرحه يسقط عنه مياوضه واقتتله كان زاجر
 من سوء الأدب وقد حدث زاجر أقوى منه وهو التكليف اه (قوله استدحال ماء) أى استدخالها فيه
 المحترم قال عش أى ولو في الذر ويكوب لعانه العلم بالزنا وظنه لا يفي الواسل لمرانه لا يلحقه اه عش
 (قوله نذ) أى اللعان المشتمل على التني فينتقي النسب يسقط الحد كما صرح به الأذرى اه وشدي
 (قوله سمع) أى اللعان سم ومعنى وفيموفى النهاية فروع كثيرة (قوله ولا نظر لالج) أى وإن لم تلاحظ الزوجة
 اه معنى (قوله ظاهرا وباطنا) قال في الرض سوا صدقت أم صدقت انتهى اه سم (قوله المستن)
 مؤبة) أى حتى في لعان المانق لا يفيط الموطر أو شبهة حيث لم يلزم لعانها كان هناك ولدينه سم على
 المتج اه عش (قوله فلا تعل له الخ) يعنى لا يجعل له نكاحا ولا طهره بنكاح وقوه ولا لك أى لا يجعل
 له وطهره عاقل بمنزلة من طهره عاقل اه وشدي عبارة لا تسى والمغنى في حكمه نكاحا وطهره عاقل
 البين لو كانت أمضا فكما اه (قوله ولا لك) أى يفي أن يجوز له نظرها في هذه كالحرم اه عش وقوه
 نظرها أى يغصه عبارة سم هل يصير حكمها بعد ملكها في النظر ونحوه حكم الحرم اه (قوله وكان)
 هذا الخ) عبارة بالنهاية وكان هذا مستندوا البرجاء لله تعالى في أنها لا تعود اليه ولا في الجنة انتهى ولان
 تقول يجوز أن يكون الخبر أى بده النبي وعده دار التكليف وما يرجع بل بعينه أى الانشاء لجل عليه
 أى الأخبار وقع في الخلف فان خص بهوعلى وجهه ببعده الشرع بما فيه مناجي في الجمل على الانشاء
 لم تأمل اه سيدعمر أى من صده دار التكليف (قول المتن) أن كذاب الخ) غاية عش قال الريشدي
 اغماذ كره هذا ولم يشرهوا عن قوه وسقوط الحد الخ فلا شارة إلى أن كذاب النفس لا تأثير سقوط
 الحد وما به كآية عليه الشارح بقوله فلا يشهد عود له حقه بل عود عود وسم اه (قوله بل عود

الثاني الزوجة قال في شرحه فلا لعان لاجنى إذا لم يكن ولا يشر بنه ما يفي ومن الاجنبى السليم أمته اه
 وقوه بقرنه ما يفي إشارة إلى قول الرض بعد فرع عطف المطلقة البائن أو من وطئها طائفا أم لم وجتمه لم
 بلاعن فان كان هناك ولم تفصل لأعن لنسبه وكذا أجل اه وقوه أو من وطئها الخ رد على المتن بعد
 التاويل أيضا لأن براد زوج ولو باعتبار ظنه عند الطه ثم قال في الرض فصل لا يفتى في الأمانة باللعان بل
 بدعى الاستمرار أو من وطئها أى بعد ملكها لم يستمر ثم أتمشوه واحتمل كونه من النكاح
 فقط فله نفسه أى باللعان أو من الملك فقط فلا كذا واحتمل كونه منه ما لا ينسبه باللعان بل بدعى
 الاستمرار أو ضمير أم ولد اه وقوه وضمير أم ولد قال في شرحه الحق الولد وطئ في الملك لأنه أقرب مما قبله
 اه ولا يتحقق اشكال لكن قد يوضع بان الحادث بقدر يقرب زمن (قوله كسكران) أى يتعد (قوله)
 ويعز عليه) عبارة الرض وشرحتم يعز الاميز من الصبي والمجنون يسقط عنه مياوضه واقتتله كان زاجر
 من سوء الأدب وقد حدث زاجر أقوى منه وهو التكليف اه (قوله وأتهم قوه قذف) وقوعه في
 الرد الخ) فيه شيء فقد يقال أتهم وقوعه بجميع القذف والإسلام بعد الرد لا القذف قبل الإسلام اذ لم
 يرتب بينهما ما لا لفظ إلا أن يقال التبادر من الترتيب لفظا أو يقال المقصود بيان اقحام مجرم عدم
 الزور قبل الردة (قوله فلو قذف قبلها صح) أى اللعان (قوله في التزو) يتعلق بلعانه فرقة) قال في الرض
 ولا بد أى في نفوذ اللعان من تمام مكانه فلو حكمه كما حكم بالقرعة قبل تمامه لم ينفذ اه (قوله ظاهرا وباطنا)
 قال في الرض سوا صدقت أم صدقت اه (قوله ولا لك) هل يصير حكمها بعد ملكها في النظر ونحوه
 حكم الحرم (قوله بأنها لا تعود إليه) أى في ذلك شيئا الشهاب الرطلى

ويعجز بزرغ نفسه أي
أ كذبه بنفسه بهيدلان
المراد هنا بالكذب نسبة
الكذب اليه فظاهر الترتيب
عليه أحكامه ولا يظهر
استداده لنفسه وجيشد
فليس هذا نظير ما حدثت
به أنفسه المجوز فيه الاسرار
لان القديس يصح نسبة
ايقاضه الى الانسان والى
نفسه كظهور واضح (وسقطوا
الحد) أو التزم بالواجب
لها عليه التساق (عنه)
بسبب قذفه الآية وكذا
قذف الزاني ان معاصي
لعانه (ووجوب حد زناه)
المضاف الى النكاح ان
لم تلتن ولو فسية وان لم
توض يحكمنا انهم ايسد
الترافع النبلا يعتبر رضاهم
أما الذي قيل النكاح
فسيأتي (وانتفاء نسب
نفسه بلعانه) أي يستعير
الصهيبي بذلك وسقوط
حجتها في سعة نقط ان لم
تلتن أو التلتن وقذفها
بذلك الزنا أو اخلق لان
اللعان في حقه كائين وتوحد
نحو اجتماعه والتسليم قبل
الوطء (وانما يحتاج الى
نفي) وله (يمكن) كونه (منه)
فان تعدد الزوجات (بان)
ولده) وهو غير تام لدون
ما مر في الـ جهة أو هو تام
(لجنة أشهر) فاقول (من)
العقد لانما لمطغنى
الوطء والوضع (أو) لاكثر
ولكن (مطلق في جملة)
أي العقد (أو نسك) صغيرا

حد الخ) وأما جداه فله سقط ما كذبه نفسه قال في الكفاية لم أره مصرحاً به لكن في كلام الامام ما يفهم
سقوطه في ضمن تعليل وزنه في المطلب اه معني (قوله ويعجز بزرغ نفسه) عبارة عن (تنبه) نفسه
في المتن بقوله السين يعجز بزرغها أي يكجو زوجه على الله عليه وسلم ان الله تعالى وعنه أي
ما حدثت به أنفسه اوفى سم ما وافقها مع بسط في الرد على الشرع وأقره السيد عمر وأجاب الرشيد في عا
نفسه قوله لان المراد هنا بالكذب نسبة الكذب اليه فظاهر أي ذلك انما يعبر عنها بكذب نفسه يجعل
نفسه منصوباً وأما رفعه وان صح في نفسه لانه لا يرد في هذا المعنى اذ لا يفهم من قولنا كذبه نفسه
الاتزان به فيما ادعاه وهذا غير مراده كما لا يخفى وقد أشار الشارح لهذا ابتعاداً عن حيز بقوله وذلك ان يظهر
استداده لنفسه وبهذا يندفع ما في - واثني ابن حجر للشهاب سم سماه انه كايهم نسبة لا كذاب اليه
يصح استداده لنفسه معني ذاته اذ هما عبارة عن شي واحد والتعار بينهما اعتباري فكيف يسلم ظهور النص
دون الزعم ووجه الاندفاع ما قد متسن انه وان صح كل منهما الا ان معني كذب نفسه غير معني كذبه
نفسه كالمشهد بذلك الاستعمال فتأمل اه رشدي (قوله نظير ما حدثت به) أي للمذكور في الحديث
الشريف اه ع (قوله أو التزم بالواجب) عبارة عن (الخ) ع (قوله أو التزم بالواجب) كالتصديق وسقوط
الزعم بان لم تكن محصنة اه (قوله وكذا قذف الزاني) أي قوله ولا يفتي عنه في النفس الا قوله أما الذي
المتن وقوله ولا وصول الى المتن (قوله ان لم تلتن) أي تلاقح فان لاغت سقط عنها ع (قوله زاناً) أي في
مع شرعاً وان لاغت به لعله ثم أقرب بالزنا حديثه ان لم ترجع عن اقرارها اه (قوله فسيأتي) أي في
أواخر الفصل الآتي (قوله في حقه فقط) خرج به حسانتها حتى حق غيره فلا يسقط اه شرح المنهج
(قوله وحل نحو اجتماعها) عبارة عن (الخ) ع (قوله في حقه فقط) خرج به حسانتها حتى حق غيره فلا يسقط اه شرح المنهج
أربع سواها ومن يحرم جمعها كاستنوا وجمعها وغير ذلك من الاحكام المترتبة على الذنوب وان لم تنقض
عحتها ولا يتوقف ذلك على قضاء القاضي (فرع) وهو قذف زوجه ويزوجته ويكره طلقها وتزوجت ثم
قذفها الزوج الثاني وهي ذيب ثم لا تنال من الاصل هي جلدت ثم رجعت اه (قوله لدون الخ) يتعلق بولده
وهو في الحق ودون ما توعد عشر بن وفي المصنفه دون ثمانين اه ع (قوله صغيراً) ويمكن اجمال السي
لتسع مئتين بشرط كمال التاسعة ثم بعد ما كان اجمالاً وطوق النسب به لا يلاعن حتى يثبت بولفه فان ادعى
الاحتلام ولو قبل انكاره صدق معني وروض مع شرحه (قوله أو بمسوحاً) خرج به يجوب اليه كردون
الاثنين وعكسها يمكن اجمالاً معني وروض مع شرحه (قوله أو بمسوحاً) خرج به يجوب اليه كردون
لم يحض زمن محتمل اجتماعهما فيمان قطع بانه لم يصل اليها في ذلك الزمن كان ثابتاً بينه بانه لم يشارك في ذلك
ذلك الزمن وهي كذلك ولا تقبل لاحتمال ارسال ائمة اليها كانت له سم من الشارح خلافه لان حجر والاقتد
يقال ان ذلك يمكن وانما قلنا نظرنا الى عدم يمكن الحق في ذلك ان كانا - ادهما بالمشرك والاشترى بالغرب منغزرا
أبداً كما لا يخفى وليس المراد من الامكان في قوله ولم يحض زمن يمكن الخ مجرد معنى مدته تسع الاجتماع وان قطع
بعدم الاجتماع اخذ ذلك مذهب الخنفية وهذا تعليل ما في شاشة الشيخ اه رشدي يعني ع (قوله في حقه فقط)
قوله ولم يحض زمن الخ معناه أنه اذ مضى ذلك لحنه وان لم يعلم لاحدهما سفر الى الآخره ولا يخفى انه غير
مخالف لسلالة وانما خصا فقلوا قالوا لم عدم سفر أحدهما الى الآخره فتأمل (قوله يمكن فيما اجتماعهما)
أي ووطء وحل أقل من ذلك الخ اه معني (قوله ولا يلاعن الا) المعتمد عدم اعتبار امكن ارسال مر
(قوله ويعجز بزرغ نفسه) أي كذبه نفسه بهيدلان (قوله في الكفاية) كذا قال لا كذاب هائلس الا معني التكلم بتسلف
الواقع وايقاضه على النفس انما يناسب اذا أريد به المعنى المراد في باب التا كدود ذلك قطعاً يقتضي معني
الرفع واتحاد الماعل والمفعول وان التناظر بينهما اعتباري على التقديرين فكيف يسلم ظهور النص بدون
الرفع فتأمل (قوله في حقه فقط) قال في شرح المنهج خرج بقوله في حقه حسانتها حتى حق غيره فلا يسقط اه
(قوله ولا يلاعن الا) المعتمد عدم اعتبار امكن ارسال مر قال في الـ ووض فصل قذفها أي زوجته

اه سم **(قوله)** فلان تار وصول يمكن الخ لا لا تقول على الامر والخاتمة له لا تتم ان وصل اليها ودخل بها
 حرم عليه الخا الذي يظهر ظاهر اه عش **(قوله)** وتنتجيب الاول أي الذي بعده مونه **(قوله)** ورث
 الثاني أي المستحق بعد الموت عبارة الخ وورث الولد بعد الذي عليه استلحاقه كأي حال الحيوة يستحق
 ارثه ولا نظير الختم منه ذلك اه **(قوله)** ولا أثر له ولا الام الخ ولا ما يقع كثيرا من العامة من ان واحدا
 منهم يكتب بمن مويوب وله بانه له نسب ولا علاقة له اه عش **(قوله)** من وطء شبهة أي أي من رثا
 بالمر بقى الاول لا امنر الاول وليه يكون وله رثا أقوى منه يكون من وطء شبهة واستدل على اه عش **(قوله)**
 لا شرع في قوله والتعريف في المعنى **(قوله)** فبأن الخا كمو يعلم الخ عبارة الخ المعنى والمراد بان في هنا كأي
 الطالب ان يحضر عند الحاكم وبذلك ان هذا الولد أو الخا الموجود ليس من مع الشرائط المعترضة اه وبعبارة
 الرشيدية فالمراد بان في الشرط فيما لو اعلام الحاكم وليس المراد منه الذي الذي يترتب عليه الاحكام
 لانه لا يكون الا بالاعان اه **(قوله)** ان كان غائب الخ عبارة النهاية ان كان من يفتي عليه قد توفيق مخالطة
 مع العلم اه **(قوله)** بمسار الخ عبارة الخ والوضع مع شرحه كان بلفظه الخ لا يخرج حتى يصبح أو كان
 جاتما على أوعار فاقبل فان كان محبوسا أو مريضاً أو غائبا فباعه أو أرسل الى القاضي ليبحث البينة ثانيا
 يلا عن عهده أو ليعلمه بمقيم على الخ فان لم يفعل فعلى القاضي ان يفتي عليه الا ارسالاً شهد ان أمكنه فإما
 يشهد مع تمكنه بطل حقه أو الغائب الذي شهد القاضي ان وجدته في موضعها ولم يوجد له الشجر إلى
 الزوجان باقراره بحسب الامكان مع الاستدلال بالأفعلى الأصغر في الشرح الصغير ما ذالم يكن بذكر ان
 حقه بطل من الذي في الأصغر بلفظه الولد اه **(قوله)** فبأن الخا كمو يعلم الخ وان احتاج الرسول إلى
 أحقر قد فعلهم حيث كانت أحوالهم الغائب اه عش **(قوله)** فان عجز الخ أي عن ارساله وهذا يشهد به
 مع ارساله لا يلزم الاستدلال بالفرق بين الغائب حيث وجب الاستدلال مع سيرة ان عجزه سيرة لا يلزم
 على عدم الرضا بالولاية بخلاف ارسال العلم فانه يدعى ذلك فليتأمل وجه ذلك أي ان عجزه بالسيرة لا يتأخر
 وارسل العلم بانه قد عجز اه سم وقد فرق بين الاول ففصل فقط والثاني اجمع فيه القول والفعل **(قوله)**
 فلا شهادة أي ان أمكنه والا لا يفتيهم مع تمكنه منه مفسى وأخى **(قوله)** فبأن الخا كمو يعلم الخ أي ان أشهد
 بعين أو بعينين وقد كرم في الاعان سقط الحجة أي حقه قد فعلوا وحدهم والا فلا أي ان لم يد كرم لم
 بسقط حقه قد فعلهم لكن ان بعد الاعان أي وقد كرم لا سقط عنه فان لم يلاع وجد حقه قد فعله الرجل
 أي بالحد وقتنا يصح عليه حدان أي لهوا والرجل وهو الأصغر في الاعان أي لا سقط عنه الرجل وهل تتبدل
 الحرمة في لزوجة الاعان لاجله أي الرجل فقط وجهان ولو ابتدأ الرجل فطال به ففصل في الاعان وجهان ولو
 هنا أحداهما فلا تزال البينة مطلقة أي سراً قلنا الواجب حدان (فرع) لو قذف امرأته أو أجنبية فقد
 الحاكم يرد فعلى الحاكم اعلامه بطلب حقه وان أقره أي الشخص بمال عند الحاكم لم يلزمه إعلامه
 فصل في جاعة بركات فاحمل كذلك بكلمة كليات الزاينين فهو قذف لوجه ما يتعد الاعان أي
 بعد القذف وان ولو بكلمة كان زوجات فان زوجين بلعان واحد لم يحز ان ذكرهن في الاعان فاعلان زوج وشع
 لاولي فان تنازعن البداة فهو بكلمات بدأين قذفاً ولا أو بكلمة أقرع عيّن ولو قدم الحاكم احداهن
 بلا ضد اثار جاز وان قال لامرأته بغير الزانية بغير الزانية وجب حدان وقتت البت فلا كانت وجب قدمت
 الام أي لا تعدها قولا في لانه لا يسقط بالاعان وتقدم أي من بدأ بقذفها طاعة أي سواء كانت النكاح زوجة
 أو لان قال بآنيته أم الزانية اه وسقط مع طوله لفرأئده ولا يصح للمقام به **(قوله)** ارسال من علم الخا كمو
 عبارة في وضو شرحه أرسل الى القاضي ليبحث البينة ثانيا بلاع عنده أو ليعلمه بمقيم على التي وبعلة الاصل
 يبحث الى القاضي وطلعه على ما هو عليه ليبحث البينة ثانياً أو ليكون عالماً بالخال أو نحو بحث انائب فان لم
 يفعل بطل حقه وان تعدد عليه الاصل شهد له على الذي ان أمكنه فان لم يشهد حقه بطل حقه وهو يفيد
 انه مع ارساله لا يلزم الاتهام اه **(قوله)** فان عجز الخ أي عن ارساله وهذا يفيد انه مع ارساله لا يلزم

فلا نظير لوصول يمكن كرامة
 كاسر (لم يلحقه) لاستلحاقه
 كونه منه فليبحث في انشائه
 عنه الى لعان (له شبهة) أي
 الممكن لحوقه واستلحاقه
 (مينا) بلفظه نسبة بعد
 مونه وسقطا مونه فتعجز
 الأول عن رث الثاني ولا
 يصح نفي من استلحقه ولا
 يفتي عمنس ولم يعل
 قرأه وما يمكن كونه منه
 الا بالاعان ولا أثر لول الام
 جلته من وطء شبهة أو
 استدلال المعنى غير الزوج
 وان صدقها الزوج لان
 الحق في الوالد الشارح أناط
 لحوقه بالفراس حتى يوجد
 الاعان بضم وطء (والنفي
 على الفور في الجديد) لانه
 لرفع دفع الضرر فكان
 ككارد بالصواب والاخذ
 بالشفعة فيأني الخا كمو
 ويعلمه بانها تمضو به
 في الجهل بالنفي أو الفورية
 فصدق فيه بيمينه ان كان
 عامياً لانه تمصل العوام
 وان خالوا العلماء خرج
 بالنفي الاعان فلا يجاب فيه
 فور (ويعدون في ناخير
 النسب) (اعذر) بمسار في
 أعذار الجاعة تم يلزمه
 ارسال من يعلم الخا كمو
 عجز فلا شهادة ولا بطل حقه
 كغائب آخر السور لغير عذر

أوسار أو آخر لعذر ولم يشهد والتعبير بأعداء الجمعية مائة شارح ومقتضى تشبيههم لها بما روي بالعبد والشفعة ان المعتبر أحداهما وهو ظاهر ان كانت أحقيق لكانت أوجدها من أعداءها والافتقار للمقام ولو للتطبيق كما في المجلد والظاهر ان هذا ليس عذرا بل لاعتقون أعداءها أو كل كرية ويعد كونه عذرا (٢٢٤) هنا وان قال الله عز وجل في الشهادة على ياقين في أيام قالوا جعنا اعتبارا للاصديق من

(قوله أوسار) أي بلا تأخير **(قوله ولم يشهد)** راجع لقوله أوسار الخ عبارة سم قوله ولم يشهد فيفسد وجوب الشهادة مع السيرة وأنه لا يفتى بالسيرة منه صرح شرح الرضاه أي والمقتضى كما في قوله **(قوله تشبيههم)** أي لا يحدونه قوله ان المعتبر أعداءهما أي العيب والشبهة فتقوله ان كانت أحقيق أي من أعداء الجمعية أدهش **(قوله والظاهر ان هذا ليس عذرا الخ)** وليس من الأعداء الخوف من الحكماء على أخذهم جوب العادة بأنهم لا يفعلون إلا بأذن أو خوف من اعلامهم وواجب على أخذهم أو قد لم يجر العادة بأذن مثله فلا يبعد عنه عذر أدهش **(قوله ومن أعداءها)** أي الجمعية **(قوله ويعد كونه)** أي كل الكرية اه **(قوله عيش قوله ههنا)** أي في العيان **(قوله انه عذر)** أي كل الكرية **(قوله من ذلك الأعداء)** أي أعداء الجمعية والعبد والشفعة **(قوله كما يصح)** إلى الفصل في النفس الأقوله ولكن نأخذ إلى المتن **(قوله لا راجعونه الخ)** عبارة تأتي وشرح المنهج بخلاف الظاهر وضعه على راجعونه فلو قال علمه فورا آخر راجعهم مضمنا كفي العيان بطل حجتهم التي اه **(قوله بعدله)** منقول بانظار وضعه المقدر بالعطف **(قوله مدعى الجمل بها)** يعني منه قوله به - مدعى ادعى ذلك **(قوله به)** أي بالولاية اه معنى **(قوله ههنا)** أي بحمل الولادة **(قوله ولم يستغفر)** أي الولادة والتذكير بتأويل ان يشهد **(قوله بخلاف ماذا الذي في ذلك)** كان كافي دار واحدة ومضمومة بعد الخفاء فيها فإنه لا يقبل اه معنى **(قوله لان جهله به اذن)** كذا في التسع بالنون خفي في نسخة لشارح اه سيعبر **(قوله عدل رواية)** أي ولو دعيها وامرأة اه معنى **(قوله لم يقبل الخ)** جواب لو **(قوله وال)** أي بان أخبره من لا تقبل روايته كسرى فاقى اه معنى **(قوله قبل)** أي قوله له أو صدقه **(قوله ولم يكن له الخ)** عبارة للمخفى نعم ان عرفه ولد آخر وادعى حمل التهنئة التأمين ونحوه عليه فله نفيه لان كان

وقد يشكك الفرق حيث وجب الأشهاد مع سير الغائب لم يجب مع إرسال العلم لان يقال بغيره لا يدل على عدم الرضا بالولاية فليقتض فلا بد من الأشهاد لعل على ذلك بخلاف إرسال العلم فإنه يدل على ذلك فليتأمل وجه ذلك وهو ان بغيره السير لا ينافي الرضا به وإرسال العلم ينافي خبر **(قوله أوسار وآخر لعذر ولم يشهد)** فيسبغ وجوب الشهادة مع السيرة وأنه لا يفتى بالسيرة منه صرح في شرح الرضاه فانه بعد قول الرضاه وهل له أي الغائب التمسير إلى رجوع بادره بسبب المكان مع الأشهاد أي بأنه على التي وجهان اه وذكره وان أحصهما في الشرح الصغير الأول وان كلام الأصل يدل على ما ذهبنا إليه من أن ما ذهبنا إليه من أن المكان وان أشهد أولم يشهد وان بادره بطل حجتهم لم يمكنه بادره بتقريف الطريق أو غيره فليشهد اه وعبارة مختصرة الكفاية لان التعقيب فرع اذا أمكن الغائب السير فليتأمل فيه عيب بلوغ الخبر وشهدانه على التي فان آخر بطل حقا وان أشهد وكذا ان سئل ولم يشهد في أمع لوجه من وأحال الامام جبر ذلك على الشفقة وقال للفرق بين البابين اه وهذا الكلام يسد اعتبار اجتماع السير والأشهاد وأنه لا يكتفي بأحدهما وهذا بخلاف ما قبل في الرضا بعيب وأنه وان لم يكن مقبلا بالغائبين أنه اذا أشهد حال ذهابه إلى الحاكم سقط عنه وجوب الانتهاء إليه والفرق فيتمسك فليتأمل والراجح والفرق فيه ثم يشهد على الفسخ فلا يضر التمسك بعد ذلك بخلافهنا فإنه لا يفتي عنه إلا بالعيان **(قوله ومقتضى تشبيههم لها بما روي بالعبد بالعباد)** الخ مقتضاها شأن الحاضر اذا ذهب إلى الحاكم لزمه الأشهاد حال ذهابه ان أمكن لثبوت ذلك في الرد بالعيب ومقتضاه أيضا أنه اذا أشهد حال ذهابه سقط عنه الذهاب لكن قدس ما قالوه ههنا في سير الغائب أنه لا يبعد من الأشهاد وأنه لا يفتي أحد بهما من الآخر عدم سقوط الذهاب عنه والفرق يمكن فليراجع **(قوله ومقتضى تشبيههم الخ)** قضية التشبيه بالرضا بعيب أنه اذا أشهد سقط وجوب المبادر إلى الحاكم مع أنه ليس

تلك الأعداء (وله نفي من كل) كما صرح ان ههنا بن أسيمة لاهن من المجلس (وله) (انتظار ومنه) ليعلم كونه هذا الذي يقين بخلافه يكون نحو راجع للرجاء ومنه بعد عليه لكي في العيان فلا يعتد به بل بيقينه لتفصيل (ومن) آخر) النفي (وقال بولمت الولادة صدق بينه) (كان) (كان) غائبا لان الظاهر يشهد له ومن ثم لو استغاض ولادتهما بصدق (وكذا) بصدق مدعى الجمل بها (الحاضر) ان ادعى ذلك (فيه) سدة يمكن جهله به (فهنا) عادة كان بعد فعله منها ولم يستغفر عنه لاحتمال صدقه حيث سئل بخلاف ما اذا نفي ذلك لان جهله به اذن خلاف الظاهر ولو أخبره عدل رواية لم يقبل منه قوله لم أحصه وقال قبل يمينه (طويل له) وهو مؤسسه لها كم وقد سقط عنه لثبوت حبه إليه لعزبه (منعت بذلك) أوسع الله لك ولها صالحا فقال آمين أو نعم) ولم يكن له ولد آخر يشبهه به ويذكر إرادته (تقدر عليه) ولحقه لضمين ذلك منه وشابه (وان قال) في أحد الحالين السابقين

(جواز الله خيرا أو بارك صلح فلا) يمتدح الذي لا احتمال له قصد محرم قاله الله (وله العيان) ادفع حدا وفي ولد (مع إمكان) إقامة (بينه ونهاه) لأن كان حجة بما توطن ظاهره إلا - المشرط لتعذر البينة صدقنا الإجماع كان نأخذ له بعد ما لحظ في الشذوذ على أن شرط جعدهم المخالفات أن لا يكون القدر يخرج على سبب وسبب إلا - به كل الزوج فيه قائد البينة (وها) العيان

أشار اليه فقال نعم لك الله به ذا الولد فقال آمين وأخوه فليس له نفيه اه **(قوله بل يلزمه الخ)** ظاهر هذا الصنيع أنه يجوز زواله للعان وان كانت كاذبة فتقول أشهد بالله أنه لن الكاذب بين الخ وهو بعد جدا لا يلحق ويحتمل أن قوله يلزمه تفسير المراد بالحوار الذي ألقاه قول المصنف لو لم يكن قوله أن صدقت العان بنسب الملقى الذي ذكره الشارع فليأرجح اه رشدي عبارة للمنفى (تنبيه) قضية قوله لها أنه لا يلزمها ذلك لكن صرح ابن عبد السلام في قواعد وجوبه عليها إذا كانت صادقة بنفس الأمر فقال إذا لعن الزوج امرأته كاذبا لا يحصل لها النكول كذا يكون عوانا على جلدتها أو وجها وضعت أهلها وصوبه الأذرى وإن ركني وغيرهما هو ظاهر اه **(قوله لا بالينة الخ)** أي لا لتوجه عليها بالينة فيفتح حيث شئت لعانها بالله الخ **(قوله غير هذا)** أي دفع الحد

(فصل) هـ في العان لنفي ولده **(قول المتن لنفي ولد)** ولومن وطه شبهة أو نكاح فاسد اه معنى **(قوله بل يلزمه)** إلى قوله وانطرح في المنفى وإلى الفصل في النهاية **(قوله بل يلزمه ما علم)** فيسما قريبا اه رشدي عبارة للمنفى (تنبيه) قضية قوله أنه لا يجب وان علم أنه ليس منقول من ادبال يجب في هذا الحالة كعلم محاسن اه **(قوله إذا علم الخ)** أي وأظن ظنكم كذا محاسن اه رشدي أي ويكافئ **(قوله ولو أقام بيننا)** غاية بمعلو فعله وان هذا الخ **(قوله لما جئنا له)** أي إلى العان لنفي الولد لتليل المتن والشارح بها **(قوله من حاجته)** أي إلى العان **(قوله بل يلزمه صدق)** فيعلم أيضا قريبا اه رشدي عبارة للمنفى تنبيه قضية ما لا يجب في هذا المأخوذ به صرح الماوردي ولكن الذي صرح به ابن عبد السلام في القواعد هو أن صدق الجواب في هذا الحد والفسق غير مهول وجب الحد في هذه الحالة على الملا عن ثم سقط بالعان أو يجب أصلا استبان الألام والأول وأوجه اه رشدي **(قوله اظهر الصدقة)** أي المترتب عليه دفع عار الحد والفسق وغير ذلك وأما قوله وبنا فتناخ فلا يظهره دخل في الزوم اه رشدي **(قوله)** ولدفع تعزير **(قال شيخنا الشهاب البرلسي والظاهران)** الفرقة تثبت بهذا العان وأنه يدل ذلك وان زال النكاح انتهى اه سم **(قوله لكونهم ذميمة مثلا)** عبارة للمنفى كقذف وجب لامة أو الذم توصيفه يمكن جاعلاوي يسمى هذا تعزير ترك ذمها أيضا اه **(قوله لصدقة ظاهرا)** كفي ياتي هذا إذا رماها بغير الذي ثبت مع ان الحكم كذلك اه سم وقد يقال ذلك لمن تعزير بالتكذيب لا تنفي **(قوله مع امتناعها)** كأنه احتراز عما لو اعتنفت فذهبها تارة آخر فانه بعد اه سم **(قوله من)** أي العان **(قوله وهو ظاهر)** أي صدقة **(قوله وألكنه الخ)** عطف على قوله لصدقة ظاهرا اه عس **(قول المتن لا توأما)** خرج التي توأما عبارة عن الزوج مع شرحه كذا أي إلى العان لدفع تعزير وجب لتكذيبه ظاهرا بان دفع زوجته بغير المصنف يعلم كذبه ولم يظهر صدقة كقذف صغيرة توأما ويحتمل نكاح لا يلعن لدفع تعزير بولده صادقة تكمل بالبوغ والأخافة وتطالب بالنته اه سم **(قوله وكقذف كبيرة)** إلى قوله وما بعد اه ذن في بركة وتعقيب عبارة للمنفى أي لا يمكن وطؤها فانه لا يلعن ولا يحاط به وان بلغت وطالبته لعل كذبه فيلحق بها عار بل بعزير تأديعيا ليكتفي حتى لا يفردا بياها موثلا ذلك قال الزين بل محسوس أو ابن شهر مثلا أو قال

كذلك ويفرق بأنه هناك شهدي على الفصح فلم يضر التشهير بعد ذلك

(فصل) هـ في العان الخ **(قوله بل يلزمه ان صدق)** في ضمير الكفاية لأن الغيب ولو قذفها ولا يثبت فقد يظهر ان العان واجب عليه لأنه يدفع به عار ما يمكن باحتها هو الحد ودفع الحرام واجب ويؤيد مفهوم النص الاتي أنه ليس عليه ان يلعن حتى يطالب بالحد أو يطلق في الحاوى عدم الجواب اه **(قوله ولدفع تعزير)** قال شيخنا الشهاب البرلسي والظاهران الفرقة تثبت بهذا العان وأنه يفعل ذلك وان زال النكاح لكن عبارة الشارع يعني الخلى فوه خلاف الثاني اه **(قوله لصدقة ظاهرا)** كفي ياتي هذا إذا رماها بغير التي ثبت مع ان الحكم كذلك **(قوله مع امتناعها)** كأنه احتراز عما لو اعتنفت فذهبها تارة آخر فانه بعد **(قوله بل لا توأما)** خرج التي توأما إلى الزوج وكذا أي إلى العان لدفع تعزير وجب لتكذيبه ظاهرا

فساد لعانه وحده فلا يثبت ثمن من أسكاه له وأقره سم (قول المتن بعد النكاح) أي مقلون للنكاح أخذوا
عما يأتي اه سيعبر (قوله) حد فذقه أي أوتعن برعبا والفتى وتسقط عنه العقوبة بعلمه ويجوز به على
الباقين عقوبة الزنا حيث كان مضاهيا لغيره من النكاح وتسقط عنها بعلمه اه (قوله) أن أضافه للنكاح أي

يجوز صدق أن يفسده اه وفي الموضع وشربه (فرع) لو وقف المفسوخ نكاحا أو المطلق بالإن
بخطم أو طلاق ثلاث أو انقضاء صدق أو طلاق أو مضاف إلى سائر النكاح أو وقف من وطئه في نكاح خاد أو
ظلم أو طاهر أو جسم أو أمه لم يلاعن فإن كان هناك ولم ينفصل لاغن لنفسه وكذا إن كان هناك جلي واحد
لها بعلمه إن لم يكن أضاف الزنا إلى نكاحه موتا بالخرم مقيم هذا العلم فإن كان فالزنا يثبت في نكاحه وجوب
الحد عليها وتسقط بالعان فإن بان في صورتان جلي فسد لعانه وحدو كذا الولاء زوج ولاه وإن بعد
لعانه فسد نكاحه قسما فساد لعانه وحد فلا يثبت ثمن من أسكاه انتهى بضم ما وفي الموضع وشربه أيضا
مانعه فصل لو وقف من لا ضمان فظان فذقه بذلك الزنا أو أطلق فإن فذقه زنا آخر عزز أيضا فقط إن
حدث لعانه لكونهم لم تلامن لعانه وذلك لأن لعانه في حق كالبيعة فلا بعد وانما عزز ولا يدعو حدان لأن
سواء فذقه بذلك بعد العلم أم قبله في النكاح أم قبله كالمعد لا جنيته والعان تجاب هذا الحصة إذا لم
يؤلف لعانه فإن عاوزه بقتل الحصة لم يمتنع ما على إن العلم بمحضه فقتل أو هربا بذلك الزنا كما يقتض
بالزوج وليس إسقاط العقوبة من أم لمز أو أحد بالعان لأن ما يثبت لعان القذف الأول ولاه وإن حدث
بالقذف الأول ولم يلاعن ثم عاد إلى القذف فذلك عزز تأديبا لا يراه ولا بعد لظهور كذبه بالحد الأول ولا
يلاعن لإسقاط التعزير كما علم بما عاوزه فذقه بغيره أي بغيره ذلك الزنا فلا لعان لا سقط العقوبة بظهور
كذبه بالحد الأول فذلك كذبه في الأول لا وجوب كذبه في الثاني فوجب الحد في الثاني مع العار وعزير لظهور
كذبه بالحد وبعدهما الثاني أحد ما من مجموع ما يأتي فمن قذف شخصاً فذقه فذقه ثانية بعد فذقه
الاجتناب ولو عاوزه فذقه أي بغيره لأن العلم في صورته شخص بالزوج فقط فصار هو عليه وسائر الزنا
والاجتناب كان ثم فذقه فذقه بالعلم أي بغيره أو ما لم يكن (فرع) لا يشكر الحد بشكر القذف ولو عصى
فصارت آخر أو صدقه الاستئناف فيكون الزوج لعان واحد كرمه في زناات كلها أو كذا الزنا إن سمعهم في
القذف بان قولاً شهد بالله أني ابن الصديق فصدرك من الزنا فعلان وقلان ومن قذف شخصاً
فذقه فذقه ثانية بظهور كذبه بالحد الأول والزوج في ذلك كثير إن وقع القذف في حال الزنا وجب حدان
قذف أحنية ثم تزوجه قبل أن يحد أو بعده ثم فذقه بالزنا الأول فالحد الواجب واحد وللعان لا سقط بل
بمحتاج إلى بدلة فذقه بالحد وهي أحنية أو فذقه بغيره بعد الحد لا اختلاف موجب القذف لأن الثاني
نسقا بالعان بخلاف الأول فإن أقام بالحد هما أي أحد الزنا من ينقض بطلان الحد القذف حفظاً على
الحسد لأن لا ثمة ما غير شخص ولا فإن بدأت بطلب حد القذف بالزنا الأول حله مطلقاً ثم الثاني إن لم
يلاعن ولا سقط عنه حله وإن بدأت بالثاني فلاغن لم يسقط الحد الأول لأن العلم يقتض أمه ذلك الزنا
بخلاف البتة وتسقط الثاني وإن لم يلاعن حد الثاني أي القذف الثاني ثم الأول بطلان الحد وإن طالت بهما
أي بالثمن جمعا كما ثبت أنها بالحد في حله ثم الثاني إن لم يلاعن (فرع) لو قذف زوجته ثم أبانها بلا
إدعان ثم فذقه زنا آخر ثم تزوجه كما قبل أول بعد فذقه بالحد الأول قبل القيد بنكاح قال البلقي صوابه
فصل القذف في الثاني كذا فذقه أحنية فذقه ثم الثاني إن لم يلاعن (فرع) لو قذف زوجته ثم أبانها بلا
البيونة فلا يشكر بما عاوزه فذقه أحنية ثم تزوجه ثم فذقه بالزنا آخر من أن الحد بعد فذقه لم يطلب
حد القذف الأول حتى أبانها قال البلقي صوابه حتى فذقه بالزنا الأول قبل القيد الثاني أو بعده عزز
الثاني لا بدوا لحد فذقه ثم سقطت حدتها في حله ولا إيان لم يلاعن الأول حد حدين لا اختلاف
القذف في الحكم وهو محمول على ما إذا أضاف الزنا إلى سائر النكاح أو كذا (قوله) أحنية على التعبد ثم هو الروض (قوله)

بواحدة أو أكثر أو أدانت
ثم فذقه فذقه فذقه (زنا)
مطلق أو مضاف إلى أي
زمن (بعد النكاح لا لعن)
الفتى (إن كان) هناك (وله)
أو جلي على التعبد (في حقه)
تظاها وأراد نفسه في لعانه
الحاجة إليه حيث جاني
سلب النكاح وجبت له سقط
فيه حد فذقه لظهور ما
به حد الزنا أن أضافه للنكاح
ولم يلاعن على كل وجه

مختلف ماذا الشئ الواحد عنه فيجوز لا (٢٢٨) لعن (فان اضاف) الزنا الذي يراه به (الى ما) أي من (قبل تكاحه) أو بقدينونتها (فلا)

فہمی

الامانة، وما اذا كان من

﴿كتاب العدد﴾

جمع عدة من العدد
لاشتمالها على عدد آخره
أو أشهرها بالوهي شرعا
مسدة قرص المرءة تعرف
برأه وجهان الحمل أو
للتعبد وهو اصطلاحا لا
يسقط معناه عبادة كان أو

غيرها وقول الزركشي
لا يقال نها تعبد لانها ليست
من العبادات المحضة تعجب
أو تنمعهما على زوج مأت
واخت الزهنا لثبوتها بالبا
على الطلاق والعان والحق
الابلاء والظهار والطلاق
لانهما كائنا مطلقا والطلاق
تعلق بهما والاصل فيها
الكتاب والسنة والاجماع
وهي من حيث الجمله مأمومة
من الدين الضرورة كما هو
ظاهر قولهم لا يكفر
باجد هالائمه غير ضرورية
ينبغي حملها على بعض
تفصيلها فصرح اصناف
صونا لتنبه عن الاختلاط
وكررت الاشارة للحق بها
الاشهر مع حصول البراءة
بواحد استظهارا واوكتفي
بجمع انها لتعبد يثبت
البراءة لان الحمل تبعض
لانه نادر (عدة النكاح)
وهو الصبي حيث أطلق
(ضربان الاول يتسقط
بفرقة زوج) (حي بالان
(و) في نضع أو وهي اوضع
(نضع) بنوعيهما او انشراح
بعض لعان لانه في معنى
الطلاق

فهى الصدقة أو واناصي فقالت بل وأنت بانع صدق بيمنه ان احتمل ذلك كما أو وانجبتون فقالت بل
وأنت عاقل صدق بيمنه ان عهده جنون لأن الأصل بقاؤه وليس لاحيد غير صاحب الفرائض استحقاق مولود
على فراش صحيح وان يقى عنه باللعان لان حق الاستحقاق باق له فان لم يصح الفرائض كوابها ولو أثبتت به كان
لكل أحد أن يستحق ولو نفي الذي وانما أعلم لم يتم في الاسلام فلو مات الولد وقسم ميراثه بين ورثته
الكمل ثم استحققت لحقه في نسبه وانما لم ير ورثته ونقضت القسمة ولو قتل الملائم من نفيه ثم استحققت لحقه
وسقط عنه اقتصاص والاعتبار في الحد والتميز بوجاهة القذف ولا يتغيران بعد حدث عتق أو وق أو اسلام
في القاذف أو المعتدوف معنى ونهايه وروى مع شرحه

﴿كتاب العدد﴾

(قوله جمع عدة) الى المتن في النهاية (قوله من العدد) أى مأخوذة منه (قوله لاشتمالها) أى العدة بالمعنى
الآتي (قوله على عدد انشراح الخ) بالاضافة (قوله غالبا) ومن غير الغالب ان يكون موضع الحمل اه عش
(قوله عدة قرص الخ) عبارة عن عدة ترضى فيها المرأت اه قال السيد غير قد يقال صدق هذا التعريف
بالاستبراء لا يقال المراد بالمرأة أقل زوجة لانهم كونه مخصصا بهون قرينة يخرج عدة الشبهة وقد يجاب بانها
تعريف للفظي وهو جائز بالاعم كما هو بابه في كتب المنطق اه أتول وللمتن خروج عدة الشبهة بان
يراد الزوجية ولو باعتبار ظن الزوج نظير ما روى في شرح وشروط زوج (قوله تعرف الخ) المراد بالمعرفة
ما يشتمل الظن اذ ما وضع الحمل يدل عليها طنا اه يعبري أى لقوله الآتي واكتفى بها الخ (قوله
لتعريف الخ) الموافق لما بعده كونه من باب التعليل (قوله أو لتعبد) انفسا لتعبد اه يعبري (قوله
وهو اصطلاحا لا يعقل الخ) قال الشهاب سم لعل في حله مسبوحة اه أى لان الذي لا يعقل معناه والتعبد
به لانفس التعبد اه رشدي قال السيد غير يمكن ان يرجم الغير لتعبدى المفهوم من السابق وعلمه
فلا تنسخ اه (قوله معناه) أى حكمته (قوله أو غيرها) أى كالعدة في بعض أحوالها اه عش (قوله
لا يقال فيها) أى في العدة اه عش (قوله تعبد) أى تعبدى بحذف ما بالنسبة (قوله أو لتعبد) أى
تحرز بها وقومها وانما هنا تملوه فخورا بالجمع لان النفي قد يمتنع مع التعبد كإلى الصغيرة والابنة
المتوفى عنها وقد يمتنع مع هرقة وفاة الرحم كالحائض المتوفى عنها اه يعبري (قوله أو تحزن) أى العدة
(قوله والحق الخ) جواب سؤال ظاهر البيان (قوله كائنا طلاقا) أى في الجملة (قوله والطلاق تعلق بها)
كيف وقد تترتب عليهما اه سم عبارة عش لانه اذا نسبت المدة ولم يبقا طوبى بالوطء أو الطلاق فان
لم يقع طلق عليه القاضي واذا ظاهر ثم طلق فوراً لم يكن عائدا ولا كفارة اه (قوله على بعض تفصيلها)
الانتبس يساق كلاما معاقا بعض اه سددع (قوله وكررت الخ) عبارة عن الغنى والمغنى بها التعبد
بدليل انها لا يتغير، فمروا حدم حصول البراءة اه (قوله مع حصول البراءة واحد) بدليل كفايته
في الاستبراء اه سم (قوله استظهارا) أى طلبا للظهور مباشرة لانه وهو معروف بقرعة الرحم اه عش
(قوله أو كتفى بها) أى بالاقراء سم وغش (قوله لان الحمل الخ) لتعليل للنفي اه عش (قوله لانه) أى
حاش الحمل نادر لتعليل الاكراه (قوله وهو) أى المراد بالنكاح (قوله المتن الاول يتعلق الخ) وبأنى
الثاني في فصل الوفاة اه سم (قوله بنوعيهما) الى المتن في النهاية الا قوله أو مكره (قوله بنوعيهما)
أى كلاهما وقوله بنوعيهما أى كالمزاج (قوله لانه) أى كلاما من المفسر ولا ينسخ (قوله في معنى
الطلاق) وفي معنى المطلق بنوعيهما المسمى الزوج عاوانا نهاية أى فتعبد عدة الطلاق عش (قوله

﴿كتاب العدد﴾

ما آخر
(قوله أو لتعبد وهو اصطلاحا لا يعقل معناه) لعل في حله مسبوحة (قوله والطلاق تعلق بها) كغيره
قد تترتب عليهما (قوله مع حصول البراءة واحد) بدليل كفايته في الاستبراء (قوله أو كتفى بها) أى
بالاقراء عش (قوله ضربان الاول يتعلق الخ) وبأنى الثاني في فصل عدة الوفاة (قوله وهو) أى وطء

النصوص عليه) ثبت الطلاق (قوله وخرج) إلى المتن في المتن الأول ووطء الشبهة في وهو (قوله ووطء الشبهة) عبارة عن التخييل لكن رد عليه بوطء الشبهة وقد يقال إن المفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يرداه (قوله وهو) أي ووطء الشبهة أنه سمى عبارة عن التخييل بوطء الوجه العدة بكل ووطء لا يوجب الخلل على الواطئ الخ (قوله أو مكره) وفيه فالمتن في الأخير وخلافه نهاية والعدالة صم أفني شيئاً الشبهة التي لم يعد ملحقاً بالوطء المحرر في الزنا لأن الشرع قطع النسب عن الزاني وهو وإن لانه ممنوع من الفعل آثم به وإن سقط عنه الحد والشبهة وتيسر عدم الحقوق لانه عدة لهذا الوطء وبقاؤه الصبي والمجنون به مكافئ بالامتناع آثم بالفعل بخلافهما حر اه (قوله كالملة) أي بالغة عاقلة طاعة متعملة ولو (قوله منها) أي الكلمة (قوله لاحترام الماء) أي حقيقة في المجنون والمكره وحكماني المزاحم لكونه معتقلاً لا تزال (قوله المذكور) وهو المهرج (قوله حصر الوطء) أي التمسك به وجوب العدة (قوله ووجها لهما) أي وجه كونهما اه كرى (قوله لو جوب) أي بغير الوطء الخ لعل الأولى أن يقال إن الحصر إنما هو لوجوبها المتعلق بفرقة الخ من نكاح صحيح في الوطء ولا يستدخال اه سم (قوله لا يناسب الاصطلاح) أي المعنيين (قوله الأولى) أي كأجوبها وقوله الاتصاف به كبدل الحصر الوطء هنا (قوله يذكر) أي قوله واستدخالها في المتن الأول وهو ينفي إلى فلاحته وكذا في النهاية الأول واستدخاله (قوله يذكر متصل) وإن كان رائداً وهو على سنن الأولى وأقل وجه الاحتياط لا يستدخال الاجمال منه اه نهاية عبارة المتن قال البغوي ولو استدخل المزاحم كرا تداً أوجب العدة أو أشل فلا كلبان اه وهو ظاهر في الأولى إذا كان الزائد على سنن الأولى والأفلا وليس بظاهر في الثانية كما قاله شيئاً اه قال عرش قوله وهو على سنن الأولى أي بخلاف المزاحم الذي ليس كذلك فلا يجب لعدة بالوطء به وإن كان فيمنه اه (قوله من نحو صي) متعلق بوطء (قوله تبا لوطء) وكذا اشتد في الصغيرة ذلك اه معنى وفي عرش من الزايدى وسم مثله (قوله أم قبله) أي الوطء اه عرش (قوله كزوجة محبوب) أي سقوط الذكر اه معنى (قوله لم تستدخل منه) أي ذلك أمال لم يعلم عدم استدخاله كأن ساحة ما تروى لسنه ولم يعلل دخل فرجها أولاً فوجب العدة ولو لم يكن به النسب وتنقضي عنها موضع الخلل الحاصل منه كما يعلم بآياتي الشارح في أول الفصل الآتي من قوله أما إذا لم يكن الخ اه عرش (قوله

الشبهة كل ما لم يوجب الخ (قوله أو مكره) أفني شيئاً الشبهة التي لم يعد ملحقاً بالوطء المحرر في الزنا لأن الشرع قطع النسب عن الزاني وهذا وإن لانه ممنوع من الفعل آثم به وإن سقط عنه الحد والشبهة وتيسر عدم الحقوق لانه عدة لهذا الوطء وبقاؤه الصبي والمجنون به مكافئ بالامتناع آثم بالفعل بخلافهما حر (قوله ووجها لهما) أي كأجوبها وقوله الاتصاف به كبدل الحصر الوطء هنا (قوله يذكر) أي قوله واستدخالها في المتن الأول وهو ينفي إلى فلاحته وكذا في النهاية الأول واستدخاله (قوله يذكر متصل) وإن كان رائداً وهو على سنن الأولى وأقل وجه الاحتياط لا يستدخال الاجمال منه اه نهاية عبارة المتن قال البغوي ولو استدخل المزاحم كرا تداً أوجب العدة أو أشل فلا كلبان اه وهو ظاهر في الأولى إذا كان الزائد على سنن الأولى والأفلا وليس بظاهر في الثانية كما قاله شيئاً اه قال عرش قوله وهو على سنن الأولى أي بخلاف المزاحم الذي ليس كذلك فلا يجب لعدة بالوطء به وإن كان فيمنه اه (قوله من نحو صي) متعلق بوطء (قوله تبا لوطء) وكذا اشتد في الصغيرة ذلك اه معنى وفي عرش من الزايدى وسم مثله (قوله أم قبله) أي الوطء اه عرش (قوله كزوجة محبوب) أي سقوط الذكر اه معنى (قوله لم تستدخل منه) أي ذلك أمال لم يعلم عدم استدخاله كأن ساحة ما تروى لسنه ولم يعلل دخل فرجها أولاً فوجب العدة ولو لم يكن به النسب وتنقضي عنها موضع الخلل الحاصل منه كما يعلم بآياتي الشارح في أول الفصل الآتي من قوله أما إذا لم يكن الخ اه عرش (قوله

النصوص عليه) ثبت الطلاق (قوله وخرج) إلى المتن في المتن الأول ووطء الشبهة في وهو (قوله ووطء الشبهة) عبارة عن التخييل لكن رد عليه بوطء الشبهة وقد يقال إن المفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يرداه (قوله وهو) أي ووطء الشبهة أنه سمى عبارة عن التخييل بوطء الوجه العدة بكل ووطء لا يوجب الخلل على الواطئ الخ (قوله أو مكره) وفيه فالمتن في الأخير وخلافه نهاية والعدالة صم أفني شيئاً الشبهة التي لم يعد ملحقاً بالوطء المحرر في الزنا لأن الشرع قطع النسب عن الزاني وهو وإن لانه ممنوع من الفعل آثم به وإن سقط عنه الحد والشبهة وتيسر عدم الحقوق لانه عدة لهذا الوطء وبقاؤه الصبي والمجنون به مكافئ بالامتناع آثم بالفعل بخلافهما حر اه (قوله كالملة) أي بالغة عاقلة طاعة متعملة ولو (قوله منها) أي الكلمة (قوله لاحترام الماء) أي حقيقة في المجنون والمكره وحكماني المزاحم لكونه معتقلاً لا تزال (قوله المذكور) وهو المهرج (قوله حصر الوطء) أي التمسك به وجوب العدة (قوله ووجها لهما) أي وجه كونهما اه كرى (قوله لو جوب) أي بغير الوطء الخ لعل الأولى أن يقال إن الحصر إنما هو لوجوبها المتعلق بفرقة الخ من نكاح صحيح في الوطء ولا يستدخال اه سم (قوله لا يناسب الاصطلاح) أي المعنيين (قوله الأولى) أي كأجوبها وقوله الاتصاف به كبدل الحصر الوطء هنا (قوله يذكر) أي قوله واستدخالها في المتن الأول وهو ينفي إلى فلاحته وكذا في النهاية الأول واستدخاله (قوله يذكر متصل) وإن كان رائداً وهو على سنن الأولى وأقل وجه الاحتياط لا يستدخال الاجمال منه اه نهاية عبارة المتن قال البغوي ولو استدخل المزاحم كرا تداً أوجب العدة أو أشل فلا كلبان اه وهو ظاهر في الأولى إذا كان الزائد على سنن الأولى والأفلا وليس بظاهر في الثانية كما قاله شيئاً اه قال عرش قوله وهو على سنن الأولى أي بخلاف المزاحم الذي ليس كذلك فلا يجب لعدة بالوطء به وإن كان فيمنه اه (قوله من نحو صي) متعلق بوطء (قوله تبا لوطء) وكذا اشتد في الصغيرة ذلك اه معنى وفي عرش من الزايدى وسم مثله (قوله أم قبله) أي الوطء اه عرش (قوله كزوجة محبوب) أي سقوط الذكر اه معنى (قوله لم تستدخل منه) أي ذلك أمال لم يعلم عدم استدخاله كأن ساحة ما تروى لسنه ولم يعلل دخل فرجها أولاً فوجب العدة ولو لم يكن به النسب وتنقضي عنها موضع الخلل الحاصل منه كما يعلم بآياتي الشارح في أول الفصل الآتي من قوله أما إذا لم يكن الخ اه عرش (قوله

وهذا لا يرد عليه شيء على أن تعبيره بصحح الوطء إلى آخره لا يناسب الاصطلاح وهو أن الحصر وهو الأول والحصر وفيه هو الأخير (عده ووطء) يذكر متصل ولو قد برهن نحو صي شيئاً للوطء ونقض وإن كان ذلك كراً على الواجبات فيه فلا عدة لآفة كزوجة محبوب لم تستدخل منه

ومسوح مطلقا اذ يلحقه

الاول (أو) بعد (استدخال

منه) أي الزوج المحترم

وقت ازاله واستدخاله ولو

مضى بحجب لانه ان سرب

العروق من حجر دايح قطع

فيه بعدم الازاله وقول

الاطباء الهواه يفسده فلا

ينأى منه وله نظن لا ينافي

الامكان ومن ثم لم يرد به

النسب انما ما غير المحترم

عند ازاله بان ازاله من زمان

فاستدخلت زوجته وهل

يلحق به ما استقره يسه

لحرمة أولا للاختلاف في

اباحته كل يحمل والا قرب

الاول فلا علة في وجوب النسب

يلحق به واستدخاله الهامني

من تطلب زوجته فانه علة

ونسب كونه الشبهة كذا

قالوا لا تشبه بوجه الشبهة

الظاهر في انه لو زمن صاحبه

لا على وجهه مسفاح يدفع

الاشكالك بالعبارة فبهما

بظنه لا يلحقا ومرق يجر ما

الكتاب بسط الكلام في

ذلك وتجب عدة الفراق بقدر

الوطء (وان يثبت براءة

الرحم) ككونه علق الطلاق

بها فوجبت اول كون

الوطء فضلا والوطء

طلقة للعموم مفهوم قوله

تعالى من قبل ان تسوهن

وتعو يلاعي الاباح للظهور

دون المنى المنسب عنه

الصالحون لخطائه فاعرض

الشرع عنه اكنى بسببه

وهو الوطء او دخول للمني

كأعرض عن الشبهة

ومسوح (أي وكثر وجهه مسوح الخ) اه عش (قوله مطلقا) المتبادر منه ان معناه مسوحا ما استدخلت عنه نسبه
أولا وهذا لا يوافق قوله (أي في فصل عند الوفاة تعذر ازاله) اه سم عبارة عش قوله مطلقا أي
استدخلت ما أمه وألا يظهر موافق ما حقه في زلما في قوله (قوله المحترم) نعم لا ينافي وقت ازاله
الخ طرف المحترم ش اه سم (قوله وقت ازاله الخ) عبارة للمنفى ولا يبان يكون محققا لمال الازاله
وحال الاستدخال على المأوردى من الاحكام بشرط وجوب العدول لاستدخاله ان يوجد الازاله والاستدخال
معاني الزوجة فلا يوافق قوله (قوله) فاستدخلت زوجته فاستدخلت له نسبه في قوله (قوله) فاستدخلت
بلغة الوفاة انتهى والظاهر ان هذا غير معتبر بل الشرط ان لا يكون من زمانا كما قلنا اه (قوله واستدخاله)
خلافا لنهاية عبارة ولا يوافق قوله فاستدخلت كأن يقى به الوفاة وان نقل المأوردى عن الاحكام اعتبارا لاسالة الازاله
والاستدخال فقد صرح جوابه في الاستدخال فاستدخاله أحقية علة لخاله أو قول في زوجته
فما حقت به مثلا فانت وبذلك اه (قوله لانه الخ) أي الاستدخال (قوله قطع فيه الخ) أي كاي لا يراج
مضى اه سم (قوله من الخ) عبارة للمنفى والاشي غايته من وهو لا ينافي الامكان فلا ينفك البسب اه
(قوله) ما غير المحترم عند ازاله الخ لم يبين غير المحترم عند الاستدخال مع انه اول البيان للعلل في مختلف
هذا اه سديد (قوله وهل يلحق به) أي بما ازاله من زمانا عبارة لنهاية ولا يستحق بعدم مري حوته أي
كالشافعي فالقرب بعدم احترامه اه (قوله والاقرب الاول) أي للاحقة فيموجب يلحق به وظاهره وان
كان ذلك لحرف الزنا وهو ظاهر اه عش عبارة سم ولا ينافي كونه حراما في نفسه انه قد قيل اذا صار
له بحيث لا يوافق في الزنا لان الحل حينئذ يتسليم لعارض مر اه (قوله فلا علة) الخ جواب أم وقوله وهل
الخ جهة اعترافية (قوله واستدخاله الخ) استدأه بغيره فله كونه الشبهة (قوله استشكل) أي ما قاله
(قوله) بان العبارة (قوله) أي الاستدخال بوجه الشبهة ويحتمل ان مرجع الغير العدول بالنسب (قوله
وتجب الخ) دخول في المنى (قوله بعد الوطء) أي أو استدخاله المنى (قوله كونه علق الطلاق) الخ قوله
وهي يندفع في المنى الا قوله الواطء فضلا أو قوله المنى والقدر في النهاية الا قوله وهي يندفع في المنى وقوله
وان احتج بها بدواه (قوله كونه علق الطلاق الخ) كقوله متى يثبت ما عرجك من مني فانت طلاق
ووجدت الصفة معنى واسم (قوله بها) أي رة لرحم وقوله فوجدت أي بانهاضت بعد التعلق اه عش
والاول بان وقت الخ (قوله فلا) أي يمكن وطء وقوله طمسه أي يمكن وطء اه عش (قوله)

فلشامل (قوله مطلقا) المتبادر منه ان معناه مسوحا ما استدخلت عنه نسبه وألا وهذا لا يوافق قوله (أي في فصل
عند الوفاة تعذر ازاله) (قوله) المنى أو استدخاله منه) انظر للمني الذي لا يوجب الفسل كالحمل من أحد
فرج المشكل والمتفق والزائد مع افتناع الاصل هل يوجب عدة والنسب لانه يصفق للمني أو لا مر لعدم
الاعتداله بدليل عدم ايجابه الفسل وهل يلحق الوفاة لتقدمه بصاحب عدم العوق بعد وقدم في باب
الفسل في قول المصنف بغير وج من مني من طريقه لاعتاد وغيره قول الشارح في قوله وغير ما ضاع استحكم
بان لم يصر ج لرحض وكان من فرج زائد كاد فرج المنى أو منقطع تحت مصل رجل أو زوايا امر أو قد
نسب الاصل والاولا ان يتحقق نفس الاصل اه فاعاد ان خرج من الزائد كاد فرج المنى لوجب
الفسل ان نسب الاصل والاولا في جنين حر بان هذا الفصل في وجوب العدة (قوله المحترم) نعم لا ينافي وقت
ازاله واستدخاله طرف المحترم ش وانعقدت الشبهة الرسل اعتبارا وقت الازاله فطوان كان
الاستدخال محرما اه وقضيتا علة بتقدير الحكم في قوله (أي) فاستدخاله الهامني من تطلب زوجته فانه علة
انعقدت وجهها حيث كان محترما عند خروج (قوله لانه) أي الاستدخال أو قرب الخ في أقرب المقضى المشاركة
نظر (قوله قطع فيه بعدم الازاله) أي كاي لا يراج (قوله والاقرب الاول الخ) وبما وق استنزاه بالاستمتاع
بغير الحائض بانها علق الاستمتاع بغيره الاستمتاع بغيره عارض بخلاف الاستدخال بالسجدة حرام في نفسه
كان لا ينافي كونه حراما في نفسه انه قد قيل اذا صار له بحيث لا يوافق في الزنا لان الحل حينئذ يتسليم

ونه يدفع اعتماد الزكشي الخ) نامل الجمع ويبدو بين قوله آفانتهما الوطه ثم رأيت الفاضل المحشي تبديل ذلك وصار به هل دفعه اعتماد الزكشي المذكور بخلاف تقسيده الصبي بقوله السابق ثمياً الوطه انتهت اه سدعمر أقول انه وان يتخالف ذلك لكه يتخالف لما قد مناه عن المعنى وتفسيره تقيد الصغرة بذلك أيضاً الخاطب بالآية المذكورة فخرج من الصبي (قول المتن لا يخول) وعليه فلا يخفى على ما تم طلقها فأدعت اه لم إبطاً لتزوج حاصدة بنتها بعلها ان منكر الجماع هو المصدق وهو الراجح ولوا دعي هو عدم الوطه حتى لا يحل به بالاعمال الاصل للمهر صدق يمينه ينبغي في هذه وجوب العدة عليها لاعتراقها بالوطه اه عش (قوله) أو استدخال الأولى الواو كافي النهاية (قوله) ومريتهما في الصدق (عش) نامل فانه لم يبينها ثم اه سدعمر (قوله) المفهوم المذكور الظاهر لما لو لا يتألف كونه كالا يخفى اه رشدي (قوله) من وجوبها أي العدة بالخلوة (قول المتن وعدمه) مستأنف اه عش (قول المتن ذات اقراء) أي بان كانت تحض اه عشي (قول المتن ثلاثة) سأتى في النفقات حكم ما لو استحل في انقضاء العدة اه سم (قوله) وان استقبلتها أي الاقراء بمعنى الحضي كما عبر به المعنى والآخر (قوله) لا بد أي اقره تعالى والمطالقات يترى من بانفسهن ثلاثة قرو (قوله) وكذا لو كانت حاملًا الخ) أي فانه لا تعد بثلاثة اقراء اه عش (قوله) ولم يكن لو نزل الخ) أي كان ولا كثر من أربع سنين من وقت إمكان وطه الزوج لو كان كان مسافراً لم يجد اه عش (قوله) حل على الله من زنا أي من حيث صحة نكاحها معه وجواز وطه الزوج لهما أمان من حيث عدم عقوبتها بسببه فحصل على الله من وطه شهيقها ثمانية ومضى زور وطه مع شرحه (قوله) ولو أقرت بانها من ذوات الاقراء الخ) هل مثله ما لو أقرت بانفسهن ذوات الاقراء ثم أكرت نفسها وقصة التعديل الآتي في المسئلة الا تستعقب هذا ما نقله فابرجع اه رشدي (قوله) وزعت أي ادعت اه عش (قوله) هل في القول الأول أو ما تعينه (قوله) كما جزم به بعضهم عبارة النهاية كالكافي بجميع ذلك والوجه انه تعالى اه (قوله) وهو مقبرة الخ) يعني ان قولها لا إلا الحضي الخ بقية على عادتها السابقة زدها لانه لم تحض من مائة من متعنتها النكاح الحضي في زمن الرضاع السابق لجواز تفسير عادتها فتكون صادقة في كل القولين بخلاف ما تقدم لان معنى قولها امان ذوات الاقراء اه سبق لها حضي ومعنى قولها امان ذوات الاقراء لم يسبق لها حضي وهما متفان اه عش (قوله) ولو اقرت حرق الخ) أي في أثناء العدة وقوله ثم استقرت أي قبل تمامها اه عش (قوله) كلت عدداً طرظاً ظاهره ولو كانت بائناً وهو كذلك والفرق بينهما ما في الامتواضع للمعدو اه سدعمر (قوله) يضم أوله الى قول المتن واما في النهاية الاقوله واستعمال قول المتن وقوله على كلام الى المسن (قوله) وهو أي الغنى كذا واما ضبط المصنف بخطه اه عشي (قوله) مشترك خسر والقرو (قوله) لكن المراد هنا

عارض مر (قوله) به يدفع اعتماد الزكشي الخ) هل دفعه اعتماد الزكشي المذكور بخلاف تقسيده الصبي بقوله السابق ثمياً الوطه اه (قوله) في المتن وعدة ذوات اقراء ثلاثة سأتى في النفقات حكم ما لو استحل في انقضاء العدة ومنه قول الروض فصل في جعية ما للزوج سوى آله التلطف في فقر بانقضاء العدة قال في شرحه موضع الخ أو غيره فهي المصدق في استمرار النفقة كالمصدق في بقاء العدة وثبتت الرجعة ثم قال في الروض (فرع) قال الرجعة ملققت قبل الوضع فقالت بعد وجوب العدة والنفقة ومقتل الرجعة اه (قوله) ولو جعل حال الخ) عبارة للروض وشرحها لجلس الجهر لسه فيحسب زناً أي يحصل على الله منه أي من حيث صحة نكاحها معه وجواز وطه الزوج لما شرح مر منه فلا يعتد بوضع موافقة نفسه الاصل عن الرواية زقرو وقال الامام بعمل على انه من وطه شبهة فخصنا القول وبه جزم صاحب التمييز لكن القائل آتى بالأول وجزم به صاحب الاقراء فقال حل على الله من الزنا ولا حدود في جميع بينهما يحمل الاول على انه كان زناً في لا تنقض به العدة كما تقرر والثاني على انه من شبهة فخصنا حل الأم قرية آخ كلام قائله اه ويمكن حمل ما ذكر في الاول على تفصيل الشارح نفسه فانه لا يحصى عن ذلك التعديل

وبه يدفع اعتماد الزكشي
أن ابن سنيثلا لا يعتد
وطه وكذا صغرة لا تقتل
الوطه (الاعتقولة) مجردة
عن وطه أو استدخال مني
ومريتها في الصدق فلا
صدقة فيها (في الجسد)
للمفهوم المذكور وبالله
عن عمر وعلى رضي الله
عنهما من وجوبهما منقطع
(وعده ذوات اقراء) وان
اختلفت وتناول ما بينها
(ثلاثة) من الاقراء
استقبلتها بدو آية
وكذا لو كانت حاملًا من زنا
اذ حمل الزنا لاحت ولو
جعل حال الحمل ولم يكن
لحرقه بالزوج حل على الله
من زنا كما قلنا وأقراء ما اذا
آتته بلام كان منه فليحتم
كالتقصير اطلاقهم وصرح
به الباقين وغيره ولم ينفك
عنه الا بالعلمان ولو أقرت
انها من ذوات الاقراء ثم
كذبت نفسها زعمت انها
من ذوات الاقراء لم تقبل
لان اقراء الاول يقتضي ان
عدها لا تنقض بالاشهر فلا
يقبل رجوعها عنه بخلاف
ما لو قالت لا احبب زون
الرضاع ثم أكرت نفسها
وقالت احبب زون من قبل
كأخيه بعضهم لا الثاني
منضمين لغيره الحضي
في زمن إمكانه وهي مقبرة
وان خالفت عادتها ولو
التفت حرة فدية بدو
الحرب ثم استقرت كانت
عدداً طرظاً (والقرو) يضم أوله ونقصه وهو أكثر شريك بين الحضي والظهر كما حكى عليه اجماع القروين لكن المراد هنا (الطهر) اه

المحشوش يمين كماله جامع من الصبا مرضى الله عنهم إذا قرء الجمع وهو في زمن الطهر أظهر واستعد العرا يعني غاب نادر (فإن طالت طهرا) وتدبر من الطهر لحظة (انقضت الطعن في حصة الثلث) لأن طهرا على أقل لحظتين الطهر وان وطئ فمولا ناطق الثلاثة على اثنين وبض الثلث سائق كذا الحج أشهر معلومات أما إذا لم ينقض ذلك كانت طالق آخر طهره فلا بد من ثلاثة أقراء كوامل (أو طالت) حاشاؤا لم ينقض من الحيض شيء تنقض عنها باللعن (في حصة) رابعة (٢٣٣) انقضاء من الحيض لا تعصب حتى أقطعا لأن الطهر الاخير انما يشين كله بالشرع وعيما يعقبه وهو الحصة الرابعة (وفي قول بشرط يوم وليلة) بعد الطعن في الثالثة في الأولى والرابعة في الثانية فلا يتحقق كونه دم حيض الا بذكره في هذا فلهذا يسهل العدة

كمن الطعن على الأول بل لا يبين بما كماله فلا يصح فيه ما رجعتو سكت نحو أنها وقيل منها (وهل يحسب طهر من لم تحض أم لا) (فإن بناه على ان القرء) هل هو (انتقال من طهر الحيض) فيصير (أم) الاصح أو هل كلام فيه مبسوط مر في الوصية بجميع ان الاستتاهل هنا للطلب والتصدق كهم (طهر محتوش) بفتح الواو (يمين) حيض أو نقاب من أوجيض ونفاس فلا يحسب (والثاني) من المني عليه (أطهر) فيكون الأطهر في المني عدم حسابه قرأا إذا انحلت بعده لم تنقض عدتها لا بالطعن في الرابعة كن طلق في الحيض وذلك لما مران القرء ابيض والم زمن الطهر يتعمق في الرحم

أي في هذا الباب بناء على الأطهر إلا حتى ينأى قوله المحشوش وكان الأولى إسقاط لفظ المحشوش لينأى كلام المصنف الآتي اه رشدي (قوله وهو) أي الجمع في زمن الطهر وسباني وجهه في الشارح قريب رشدي أي خرج القول به على القول بان المراد به الحيض اه عش عبارة المغني ولان القرء مشتق من الجمع يقال قرأت كذا في كذا إذا جفت في وقتها كان كذلك كان بالعلم أحق من الحيض لان الطهر اجتماع الدم في الرحم والحيض خروجه منه وما وافق الاشتقاق كمن اعتبره أولى من مخالفه اه معنى (قوله واستعمال قول الخ) ودليل القول الثاني (قوله وفيه) الى قوله كن طلق في المغني الآتية الاصح الى المتن (قوله وان وطئ فيه) ظاهر منعه أنه غايلا سلقا ويظهر أنه غايلا للمتن (قوله على أقل لحظتين) في هذا التعبير شيء عبارة المغني لان بعض الطهر وان قل يصدق عليه اسم قرء اه (قوله وان طلق في الثالثة) ديقا لكون خلاف الأصل وقيل به في الحج التوقف فيها يتوقف على السلف فان تمت هنا فحقه والا لعل تأمل ما لعل عليه العلة الأولى اه سيعبر (قوله أما إذا لم ينقض ذلك) أي انقضاه اه عش (قوله في الأولى) أي المعلقة طهارا وقوله في الثانية أي المعلقة تناسا (قوله فلا يتحقق الحج) أجاب الأول بان الظاهر أنه دم حيض ثلاثا زب بالعدة على ثلاثة أقراء فان انقطع دون يوم وليلة ولم يعد قبل معنى خمسة عشر يوما بين عدم انقضائها (تنبيه) ذكر المصنف حكم الطلاق في الطهر والحيض وسكت عن حكم الطلاق في النفاس وظاهر كلام الروضة في باب الحيض انه لا يحسب من العدة وهو قضية كلامنا أيضا في الحال الثاني في اجتماع عدتين اه معنى وقوله وسكت الخ كذا في النهاية وقال عش قوله وظاهر كلام الروضة انه معدوم اه (قوله وعلى هذا) أي القول الثاني مبهما أي اليوم والليلة (قوله على الأول) أي المتمد (قوله كماله) أي العدة (قوله وقيل منها) أي العدة (قوله لم تنقض أصلا) أي لم تنقض بعد الطلاق في أثناء عدتها بالاشهر اه معنى (قول المتن) انتقال من طهر الخ فيه تسمح والمراد طهر تنقل من طهر حيض كائنا ما جلال اه رشدي (قول المتن الى الحيض) أي أو نفاس اه معنى (قوله أو نفاسين) كأمس به المتن اه معنى (قوله بعده) أي بعد الطلاق في أثناء الغدة بالاشهر (قوله وذلك) أي كون عدم الحسبان أظهر (قوله وهما) أي صورة الانتقال (قوله هذا الترجع) أي ترجع عدم الحسبان (قوله ههنا) أي بعد رد قوله الثاني بدون توقف الى طهر بعد حيض بطرا بعد ذلك القول (قوله لان القرء الخ) تأمله مع قوله قبل لما مر الخ اه سم (قول المتن) الردونة (قوله المحشوش يمين) قبل ولوى نفاس اه ومن صورته ان يطلقها بعد الولادة ثم بعد طهر ههنا النفاس تحمل من زنا وتلفا من جل الزلازله ولا تنقض به عدولا يقطع العدة فلا إشكال في تصورفك كآمرهم بعض الطلبة قال فيلار وضوء كرا افعي في آخر العدد من فتاوى البغوي ان التي لم تنقض قط إذا ولدت ونفسا تعتد بثلاثة أشهر ولا يحسب النفاس من ذوات الأقراف من البغوي بهذا ولم يذكر الزا في هناك خلافا والله أعلم اه وهذا يقتضي أن واد بالمتن المحشوش أن يكون ما من خلفه الحيض ويكون أحدهما دم نفاس ويتقدم دم الحيض فليتأمل مع ذلك الخلق قول الشارح في بيان في ترينحيضين أو نفاسين أو حيض ونفاس (قوله وههنا لاجع) فديقهال هنا جمع المايحرج بعد (قوله لان القرء الخ) تأمله مع قوله قبل لما مر الخ (قوله في المتن) الردونة (بطل على غير من هوه

(٣٠ - (شرواني وابن قاسم - ثامن) وزمن الحيض يتعمق بعضهم وسرتم بل بعضه الى ان يندفع السكل وههنا لاجع ولا ضم ولا يفرض هذا التر جمع في جميعه وقوع الطلاق خلافه إذا قال ان لم تنقض قط أنت طالق في كل قرء طلق لان القرء اسم للظهور فوع الطلاق لصدق الاسم وأما الآخر فاشهنا فاما هو شرط لانقضاء العدة للقلب ظن البراءة (وعدة) حرة أو أمرا مستعاضة غير مقبولة (بأمرها) الردونة (فيها) حيضا وظاهر آخر معتادة لعدتها في جميعها وتتميزها كذلك ومبتدأ أول يوم وليلة في الحيض وتسع وعشرين في الطهر

تتشبه شهر من على الأوجه بناء على أن الأشهر غير متساوية في حتمها هذا ان ملقت أول الشهر والايان في أكثره فبما تموا الثاني أو دون أكثره فبشهر من بعد تلك البقية (د) عدة أنستحق (ام) ولقد كانت تسمى قبلون (وان) قبل (٢٣٥) (يقرآن) لان القرن على نصفه المجر

وكل القر لم يفسد تنصفه
وليس هذين الامور الجلية
التي نساويان فيها لان
ما زاد على القرن ههنا زيادة
الاحتياط والاحتياط
وهي مغلوبة في الحرمة أكثر
نقصت بثلاثة نعم ولو زوج
لقطعت ثم أكثر من ثلث ثم
ملقها اعتقد عدة حرة
لحقه أو مان عنها اعتدت
عدة أمه على الله تعالى
(وان عتقت) أمه سائر
أحوالها (في عدة زوجة)
وفي نسخ وجعته وهي أضع
لان إضافة العدة إلى الرجعة
قوسم أن الرجعة فقيرها
(كك عدة في الطاهر)
لان الرجعة زوجة وحقة
أكثر الاحكام فكانها
عتقت قبل الطلاق (أو)
في عدة (بنيونة) أو وفاة
(في تكمل عدة) أمه
في الطاهر لان البائن والقي
في حكمها كالجنية أملى
عتقت مع العدة كان حلق
طلاقا وعتقه ما يشي واحد
فقتل عدة حرة قطعاً
*(تسبه) العرفي كونها
حرة أو أمه بظن الواطئ
لا يمتنع في الواقع حتى ولو طلق
أمه فقيرها بظنها زوجة الحرة
اعتدت بثلاثة أترام أو حرة
بظنها أمه اعتدت بقر أو
زوجته الاما اعتدت بقر أين
لان العدة تصف قبل بطلان
هذا ما لا يوهي تظاهروا

الح استثناء من الثلاثة المذكورة اه كردى (قوله على الأوجه) أى كقوله البلقيني خلافا لما قاله
البارزى فتعد بشهر ونصف نهاية وسم (قوله هذا) أى امتداد من فهارق بشهر من (قوله بان في
أكثره) أى بان زاد على خمسة عشر يوماً ولحقه على ظاهر كلامه كلام المعنى أو بان في ستة عشر يوماً
فاكثر على مخرجين النهاية ووالله (قوله والثاني) أعيد الشهر الثاني اه عش (قوله أو دونه) أى
بان في خمسة عشر يوماً فقل (قوله وعدة أمه) أى قوله ويؤخذ في النهاية لا لقوله لان إضافة إلى المتن
وقوله أو حرة بظنه إلى ولو طلق أمه وقوله بالنسبة لا إلى المتن وقوله وانصرفه الشافعي إلى المتن (قوله
وعدة أمه) أى وهي ذات اقراء سواء طلق أم وطقت بشبهة اه معنى (قوله المتن أمه) أى ومدبر
اه معنى (قوله المتن ومن فهارق) ساقى بكامله الرق والمعنى من استقر فلول كامل أو ناقص وعطف على
ما قبله من صلح العلم فلا حاجته لتقدير الشارح أمه اه سيدبر (قوله المتن قرآن) بفتح القاف اه
معنى (قوله كل القر) (الخ) وقد يقال لأجل هذا فان القر الأول ضرورى ليق البراءة وهما لا يتفاوتان
فيما للقرآن الاخيران لا احتياط وهو يجوز فيه ان يغفلوا فخلت الامم على نصف المدة فليأمل اه
سيدبر (قوله لتعد تنصفه) اقلنا يظهر نصفه الا يظهر زكاه فلا بد من الانتظار إلى أن يعود اليه امهنى
(قوله وليس هذا) أى مقدار العدة (قوله ينساويان) أى الطر والقرن (قوله فيها) أى في الامور الجلية
(قوله هنا) أى في العدة (قوله لغت) أى الحرة (قوله لحق) أى الزوج (قوله رجعة) بفتح السين
بلفظ المصدر معنى زهابة (قوله وهي أضع) وأتسب قوله أو بنيونة كقولنا ظاهر اه سيدبر (قوله
غيرها) أى غير الامه اه سم (قوله أو وفاة) إلى قوله أو حرة في المعنى الا قوله أو دونه (قوله مع العدة
الخ) لا يمتنع ما قبله من التسامح فان العتق في الصور المذكورة متقدم عليها لمعها ثم أتت في المعنى فانه
واحد بقوله في عدة مع الوقت مع الطلاق بان علق طلاقها وحرمها بشي واحد فانها اعتدت عدة حرة قطعاً
كقوله الماوردى انتهت وهي ملحقين التسامح المذكور اه سيدبر (قوله وزوجته الحرة الخ) أو زوجته
الاماعتدت بقر أين أو أمه اعتدت بقر واحد معنى وروض وقولهما اعتدت بقر الخ استبرأته اه
عش (قوله اعتدت بقره أو زوجته الاما الخ) خلافا لروض والحق في النهاية حيث قالوا ولو طلق الحرة
أمه أو زوجته لا اعتدت بثلاثة أقراء اه وصله الاسنى والمعنى بان الظن انما يؤثر في الاحتياط لا في
التخفيف اه (قوله اعتدت بقره) يتأمل وجهها فانها استوفت نفس الامر وضرب بها بحسب الظاهر وكل

(قوله فتعد بشهر من على الأوجه) أى كقوله البلقيني خلافا لقول البارزى بشهر ونصف (قوله لتعد
تنصفه) علوه بأنه لا يظهر نصفه الا يظهر زكاه وحيث تعدت عن التعذر ويقال هذا كقوله بنصفه وجعل
معنى كاله لتبين نصفه لتتام العدة لأن حاجب بأنه لا لم ينطبق النصف وكان قد يقع خلل في معرفته كان
اعتباره مظنة لخطأ فاعتبر واعتبر الامر بالظاهر للخصم وهو التمام فليأمل فانه تظاهر ويؤخذ منه فوجه
اعتبار تمام القر الثالث في الحر أو الثانی في غيرهما عدم الاكتفاء ببعضه كقوله الأول فليأمل (قوله المتن
وان عتقت في عدة زوجة الخ) انما كسب ذلك ان قصير الحرة أمه في العدة لا تصاقها بدار الحرب ثم استرقاها
ففي موضعها أحدهما قال شيخ الاسلام في شرح الحبس وهو الوجه تكمل عدة حرة زهابة بما هو قال بان
الطرد ترجع إلى عدة الامه قال في الوضو وكذا أى تم ثلاثة أترام ولا تستأنفها ان عتقت أى وهي رجعة
في عدة عبد فقتلت ومضى الثمن الفسخ فراجعت قبل الفسخ لا استأنفت الثلاثة اه (قوله بان
الرجعة فقيرها) أى غير الامه (قوله أمه عتقت مع العدة) أى مع أولها (قوله أو حرة بظنها أمه)
اعتلت بقره الخ عبر الشك في ذلك بعد نقله مما خلا فيه بالاشبه قال في شرح الوضو أى من جهة القياس
اه فاجاز إلى أنهم لم يربوا الترخيم من جهة المذهب جزم في الوضو في المسئلة الأولى من هاتين بانه قد

اعترض بان المتقول خلافه ولو طلق أمه بظنه أنه تزوجها اعتدت بقره وحلقه الوطء لا لقرنها لفساد ومن ثم لم يعد كياناً لعدم تحقق المفسدة

بل ولا يعاقب الاخرة عقاب الزاني بل دونه كاذكره ان عبد السلام وغيره يفسق بذلك كقوله ان الصالح وكذا كل فعل قديم عليه فلفته مصيبة فاذا فزع غيرها (و) عدة (ح) (٢٣٦) لم تحض لصغرها أو لعلها أوجبه منعنا روية الدم أصلاً أو ولدت ولم تردما (أو يست) من

الحض بعد أن رآته
(ثلاثة أشهر) بالاحالة للآية
هذان انطبق الفراق على
أول الشهر كان على الطلاق
به أو بانسلاخ ما قبله (فان)
طلقت في اثنا عشر بعده
هلالاً ويكمل للأول
(المنكسر) وان نقص
(ثلاثين) يوماً من الرابع
فوافق عام في التغير فإن
التكميل لم يحصل الغرض
وهو تيقن الطهر بخلافه
هذان الشهر متأسله في
حق هذه (فان عاشت فيها)
أي أتاها الشهر (وجبت)
الاقراء) اجاعالها الأصل
ولم يتم البذل ولا يجب
ما مضى للأولى باقها فقرأ
كأمرو خرج فيها بعدها فلا
يؤثر الحضي فيه بالنسبة
لأولى باقها بخلاف
الآيسة كأياف (و) عدة
(أمة) يعني من قبلها فلم
تقص أو يست (بشهر
ونصف) لا يمكن التبويض
هنا بخلاف القراء لا يظهر
نصفه إلا بظهور كاهه فوجب
انتظار عود الدم (وفي قول)
عنه شهر ان لا يتم ما قبل
القرآن (وفي قول) عنها
(ثلاثة) من الأشهر ووجه
جميع العموم الآية (فرع)
أطلق في الروضتان المجنونة
تعتد بالأشهر وبتعين حله
على ما إذا انتهت من حبسها

منه مالا يقتضي وجوب عدة فعل المراد انها تعتد بذلك لحماذا كانت من جهة قصره على زوجها وطؤها قبل
الاستبراء وأنه لا يجوز له تزويجها إذا كانت حلياً قبل الاستبراء أيضاً عش ورشدي (قوله بل لا يعاقب
الح) أي لائم أتمته في نفس الامر وإن أتم بالادام اه عش (قوله وكذا الخ) أي يفسق به اه عش
(قوله كل فعل قديم عليه الخ) أي هو مما يفسق به لو ارتكبه محققة اه غايه (قوله قديم) عبارة
النهاية أقدم اه (قوله لم تحض) هو شامل كقوله الخ وكتي نقلان الروضتين ولدت ولم ترافا ولا
حضاناً ما قبلها فاعتد بثلاثة أشهر حيث طلقت بعد الولادة اه أقول عبارة المغني والروض مع شرحه
وهي ان ولدت ورأت نفاساً اه ظاهر شبكاً وحكاً (قوله أو ولدت الخ) انظر هذا ما عطف على أي شيء
ولا يصح عطفه على ما لم تحض لانه يقتضي انها إذا عاشت وولدت ولم ترافا تعتد بالأشهر لأن أو بقدر بعدها
تقتصر ما قبلها و يقتضي ان الحكم فيما إذا أن دم النفاس يخالفها التام وتوفي القوت فخرج ولدت
ولم ترافا ما قبلها و نفاساً في عدتها وجهان أحدهما ما لا شهر الى ان قال والثاني انها من دم ان اقراء اه
قال شارح من يختار الوجه الاول لكن يبقى الكلام في صحة العطف فامل اه رشدي عبارة عش قوله
أو ولدت ولم ترافا أي قبل الحلي سم على حج واطلاقاً شارح يشل ما بعد الولادة في العميرة ما وافق
اطلاق عبارته (قوله للآية) وهي قوله تعالى والذين ينس من الحيض من أساكن ان رتبتم فعدن
ثلاثة أشهر واللا في بعض أي فعدن كذلك غذف للبدء والخبر من الثاني لإزالة الاول علمتها به
ومعنى (قوله هذان) الى قوله مفارق في المغني (قول المتن في اثنا عشر) أي ولدت أثناء أول يوم أو ليلة منه
اه معنى (قوله ما مضى في المحررة) أي فيما إذا لم يق من شهر الفراق بعده أكثر من خمسة عشر يوماً اه
سم (قوله ما مضى الخ) أي أصله لا بد من شيء اه عش (قوله اجاعا) الى قوله بالنسبة الى المغني
الاقوله لا لا في الخ وخرج (قوله ما مضى) أي من الطهر (قوله لا لا في) أي بخلاف الثاني لا لا في وجود
الاحتواش بالنسبة اليها والأولى من لم تحض والثاني من أسست سم ورشدي (قوله كاهم) أي في قول المتن
وهي لم تحض ما مضى قوله كليات أي في قوله أو بعدها فاقوال أظهرها الخ فاجاب بيان التفصيل الاتي هنا أيضاً
وان كان ما مضى فيما إذا كان انقطاع الدم قبل اليأس وما هنا فيما إذا كان بعده لئلا يلزم التكرار اه سم
(قوله من قبلها) أي وان قل اه عش (قوله ان المجنونة تعتد الخ) أي وان لم تكن مجنونة قوله
أما إذا خرجت من المجنونة بان طلع على حبسها في زمن الجنون وعرف انه حبس بعلامات تظهر له
رأه اه عش (قول المتن ومن انقطع دمها) أي دم حبسها من حرة أو غيرها اه معنى (قوله تعرف)
أي أو لا فلا يكون إلا على الواقع اه سم (قوله خلافاً لما اعتمد الزكشي) لعله يقول ان عدتها ثلاثة
أشهر لحاقها لها بالآيسة اه عش (قوله فتعتد بالاقراء) الى قوله ولهذه في المغني (قوله لسن اليأس الخ)
عبارة المغني حتى تحض فتعتد بالاقراء أو تبأس فتعتد بالأشهر اه قال عش انظر طلبة هل يتخذون
الرجعة الى اليأس أم يتبني ثلاثة أشهر كظنهم السابق في المخيرة الظاهر الأول اه عميرة والاقربان

ثلاثة أقراء ومثلها الثانية كأيست في شرحه أي وانما يعتد برطمان اقتضى فاعطى العدة (فرع) وطى
أمة أي لغيرة فظنها أمة اعتدت بقوله أو لحذر وض (قوله وفارق ما مضى في المحررة) أي فيما إذا لم يق
من شهر الفراق بعده أكثر من خمسة عشر (قوله ولا يحسب ما مضى لا لا في) أي بخلاف الثاني لا لا في وجود
الاحتواش بالنسبة اليها والأولى من لم تحض والثاني من أسست كليات أي في قوله أو بعدها فاقوال أظهرها
ان تكفت فلا شيء أو لا لا فاقراء فاجاب بيان التفصيل الاتي هنا أيضاً وان كان ما مضى فيما إذا كان انقطاع
الدم قبل اليأس وما هنا فيما إذا كان بعده لئلا يلزم التكرار (قوله على الاوجه خلافاً الخ) كذا شارح الخ والى

ولم يعرف أذا غابها لتجارتها كالمحررة لما إذا خرجت من حبسها فتعتد به (ومن انقطع دمها لعله) تعرف (كمرضاة ومرض) النفقة
وان لم يزوج وقوله على الاوجه خلافاً لما اعتمد الزكشي فتعتد بالاقراء (أو) حتى (تبأس) فتعتد (بالشهر) وان
طالب المدة وطال ضررها بالانتظار لان عثمان روى انه منعكم بذلك في الموضع وما لا ينبغي

في قال الجويني هو كالأجاء من العباد رضى الله عنهم (أو) انقطع (الامية) تعرف (فكذا) فميراسن الناس ان لم تحض (في الجديد) لانها
 زجاءم البود كاولي ولهذه من لم تحض اصلا لان لم تبلغ خمس عشرة سنة استجبال الحضي بدوامه وان استجبال التكليف ممنوع وليس
 في عمله كالمظاهر (وفي القديم) وهو مذهب مالك واخذ (تقرص تسعة أشهر) ثم تعقد (٢٧٧) بثلاثة أشهر ليعرف فراغ الرحم اذهى
 غالب مدة الحمل وانصره

الشاذ - في بان عررضي به
 بين المهاجرين والاصار
 رضى الله عنهم - ولم ينكر
 عليه ومن ثم اختاره البلقيني
 وقيل ثلاثة من التسعة
 صدتها وبه أفق البارزي
 (وفي قول) قديم أيضا
 تقرص (أربع سنين)
 لانها أكثر مدة حمل فتش
 راعة الرحم (ثم) ان لم يظهر
 حمل (تعتد بالأشهر) كما
 تعقد بالأقراء المعلق طلائها
 بالولادة مع تقين راعها
 فعل الجديد لو كانت بعد
 الرأس في الأشهر الثلاثة
 (وبعد الاقراء) لانها
 الاصل ولم يتم البدل ويحب
 ما مضى قرأها لاعتدائه
 بدمن (أو) حاض (بعدها)
 أي الأشهر الثلاثة (فاقوال)
 أظهر هان تكتمت زوما
 آخر (فلاشي) عليها لان
 عدتها انقضت فظهر اولا
 ويتمع تعلق حق لزوج
 بها (والا) تكن تكتمت
 (فالاقراء) يجب عليها لانه
 بان انها غير استخوانها من
 يحض مع عدم تعلق حق
 بها ويؤخذ من قولهم الا في
 ويغيب بعد ذلك فها غيرا
 أن هذا التفصيل يجري في
 غير هافا ذاصر أعلى الرأس

النفقة مثل الرجة لانها تابعة للعدة وقد قلنا ببقاءها ولو طرقت انفصال من ذلك ان يطلقها بقية الطلاق
 الثالث (قوله بل قال الجويني الخ) انظر هذا الاضرب مع انه لا يتم الدليل الا بمضمونه اذ قول العاصي ليس
 جتالا ان سكت عليه الباقون بشرطه يكون اجاعا سكتوا اه وشدى (قوله ولهذه) أي بان انقطع دمها
 لعلة اولها بان في سم ما يفيدها راجع الاشارة الى الثانية (قوله ولهذه من لم تحض الخ) انهم قصص
 جواز الاستجبال بها تين حرمه استجبال الحضي على غيرها يمكن تحيض في كل شهر من اثلاثة فاردت
 استجبال الحضي بدوامه لتقصي عدته فيمادون الاقراء المعتادة ولهذه غير مراد فليراجع اه ع (قوله)
 ان استجبال التكليف ممنوع) عبارة لانها نوان زعم ذلك استجبال التكليف وهو ممنوع الخ قوله ثم تعقد
 الى قول المتن ثم تقدم الخ الى الاقراء وقيل الى المتن (قوله ثم تعقد بثلاثة أشهر) اشر به الى ان قولنا المصنف
 الا في ثم تعقد الخ راجع للمعطوف عليه أيضا (قوله اذهى) أي التسعة أشهر اه ع (قوله المعلق
 طلائها) فهو فاعل تعقد اه سم (قوله طلائها) بالرفع نائب فاعل المعلق اه وشدى (قوله المتن فصل
 الجديد) وهو الرأس ليس الرأس اه ع (قوله المتن لو طاعت بعد الرأس الخ) لا في أن هذا مفر وض
 فيما اذا انقطع لالعدة وظاهره أي يجري أيضا فما اذا انقطع لالعدة اه سم (قوله المتن وجبت الاقراء) ولو
 حلت الا تستعمل المتعة الى الحضي قرأ أو قرأت ان تم انقطع حيضها استأنفت ثلاثة أشهر بخلاف ذات اقراء
 آتت قبل تمامها فانها استأنفت كما هو المنقول اسي ونهايه زاد المقي كسباني آخر فصل لزما هذا
 شخص خلا لان المقر في التسوية بينهما في الاستئناف اه قال الرشدي قوله أو قرأت أي فيما اذا لم
 يتقدم لها حيض أيضا والاقراء مرأه تعجب ما مضى قرأ أو طاعت فقد حلت العدة من القرآن فلا تحتاج الى
 ثلاثة أشهر ويجوز أن يكون مراده هنا بالقرء الحضي على خلاف ما مر اه (قوله لانها لا تستعمل) الى قوله
 ويؤخذ في الغنى (قوله المتن تكتمت) بضم أوله بخطه اه معنى (قوله زوما آخر) أي من زوج مفر صاحب
 العدة فلاشي عليها من الاقراء وموضع السكاح اه معنى (قوله الا في) أي في التنبه (قوله ان هذا
 التفصيل) أي قول المصنفان تكتمت فلاشي الخ وقوله في غير هاهي فيمن صدقت عليها غيرا الا في وقوله
 أعلى الرأس أي تمامه وقوله لم تبلغ ذلك أي عبر تلك المرأة اه كروى (قوله بالأشهر) أي الا تستعمل متعلق
 باعده (قوله فان كان الخ) جواب فاذا صار الخ وقوله ذلك أي بلوغ الغلب (قوله بعد السبعين) أي بعد
 بلوغها (قوله أي الخ) علة لعلنا العدة الاولى وقوله علم أي من قوله ويؤخذ الخ (قوله أو بعد أن
 ينكح الخ) عطف على قبل أن ينكح (قوله هذا الذي ثبت) أي بالحكم الذي ثبت ذات الدم (قوله)

(قوله تعرف) أي والا فلا تكون لالعدة في الواقع (قوله المعلق طلائها) هو فاعل تعقد (قوله في المتن)
 لو طاعت بعد الرأس في الأشهر الخ) لا في أن هذا مفر وض فما اذا انقطع لالعدة وظاهره انه أيضا يجري
 فيما اذا انقطع لعلة (قوله لو طاعت بعد الرأس في الأشهر وجبت الاقراء) لاقال هذا مع قوله السابق فان
 حلت فيها وجبت الاقراء بالنسبة لالا نسبة تكرار لانها لو طاعت مفر وض فيما اذا انقطع دمها قبل سن
 الرأس وما سبق فيما اذا لم ينقطع الا بعد فلا تكرار (قوله وجبت الاقراء) فلوان انقطع الدم قبل تمام ثلاثة
 اقراء استأنفت ثلاثة أشهر كذا است ثبت ذات الاقراء قبل تمامها قال في الرض فان حاضت أي المتعقلة الى
 الحضي بعد الرأس قرأ أو قرأت ثم انقطع أي الدم استأنفت ثلاثة أشهر كذا اقراء استجبال عليها اه
 لكن اعترض في شرحه قوله كذا اقراء الخ فقال هذا التنظير من زيادته ولا يخالف ما سبق في ادلائ

في حق امرأته سبعين مثلا لم يبلغ ذلك غير هاهن اعتمد بعد سن الرأس التي هو اثنان وستون بالأشهر فان كان ذلك قبل ان ينكح ان عدت
 العدة بالأشهر بعد السبعين وبان أن العدة الاولى وقعت في غير تمامها والقول له لانه بان انها غير استأنفت أخوة أي علم ان جميع النساء بعد
 بلوغ الحبر من كل مرة الواحدة في اعطائهن حكم ذات الدم كذا كروا بعد ان ينكح مع نكاحهن ولم يحكم عليهن بهذا الذي ثبت لنظير
 قولهم لان عدتها انقضت انهم يردون الظاهر في ان العدة في بلوغ ذلك لهن

ومن انقطاع دم التزنا حتى ينظر ان النكاح وقع قبله أم بعده أو زمن بلوغه كل محتمل وقياس قهرم بالخلاف هنا فمما باع
 ماله إليه تلك الجاهة فبان موته الاول باعتبار اجماع نفس الامر وفي الصبر في البلوغ ثبت بان المرتضى خيصر وأنه في زمن سنهائه كذا وأنه
 انقطع زمن كذا ويكنى اخبارا الى (٢٣٨) رأيت ذلك كله كل محتمل أيضا الذي يغيبه الاول أنحاز من قولهم في الطلاق المطلق بحيث

الضرب له لا يقبل قول
 المعلق يحضها حتى غيرها
 لا مكان إقامة تاليفه على
 الحضي كما مر فكذا هنا
 لا يقبل قولها في حق غيرها
 لهذا الامكان نعم يظهر
 أن من صدقها يقبل قولها
 في حقها بالنسبة لما يتعلق
 بها دون زوجها ونحوه
 فتأمل ذلك كنهانهم ولم
 أومن تبه على شيء منه
 (والعبر) في الأساس على
 الجليل (باس عشرين) أي
 نساء آخرها من الأولين
 الأقرب إليها فالأقرب
 لتجاوز طبعها وخلافه
 فارق اعتبار نساء العشرة
 في مهر المثل لأنه لشرف
 النسب وخسسته ويعتبر أهل
 عادت وقيل أكثر من زوجة
 في المطلب ومن لا يرى
 لها اعتبار بما في قوله (وفي
 قول) (باس كل النساء)
 في كل الأزمنة باعتبار ما يلحقنا
 خبره ويعرف (قلت) كذا
 القول أظهر وأنه أعلم لأن
 معنى العدة على الاحتياط
 وطلب اليقين وحسبوه
 باعتبار ما بلغهم باثنتين
 وستين سنة وفيه أقوال آخر
 أقصاها خمس وعشرون
 وأدناها خمسون وتفصيل
 طر الحضي المذكور يجري

زمن انقطاع الخ) ويحتمل اعتبار أوله لأنه بانقطاعه تبين أنه حضي من أوله اهـ سم (قوله فيه) أي زمن
 الانقطاع (قوله) أو زمن الخ) عطف على قوله زمن انقطاع الخ الواقع خبر الان (قوله هنا) أي في العدة وقوله
 فيما لو باع الخ متعلق بضمير به المرجع لاختلاف قال السيد رحمه الله كذا في النسخ وفي أصل الشرح يحطه
 ببيان بدل هنا اهـ (قوله الاول) خبره وفيه الخ والمراد بالاول ان العدة زمن الانقطاع (قوله وفي
 ان العدة الخ) عطف على في ان العدة الخ باعادة الجوار (قوله وأنه الخ) أي وثبت بان الحضي المرتضى في
 زمن الخ (قوله) أو يكنى الخ) عطف على قوله بثبوت الخ وعلى قوله العدة في البلوغ الخ باعتبار المعنى أي
 ويردد النظر في أنه هل يشترط في البلوغ ثبوت عا ذكر باليسنة أو يكتفى اخبارا الخ (قوله بذلك) متعلق
 بالانحياز وقوله كذا أي بان المرتضى حضي وأنه في زمن الخ وأنه انقطع الخ (قوله الاول) أي اشتراط ثبوت ذلك
 الثلاثة (قوله ان من صدقها) أي ذات الم (قوله في حقها) أي من صدقها (قوله في أناس) أي قوله كذا
 قالوه النهاية وكذا في المعنى الاقوله ويعتبر أهلن الاقوله أقصاها ثلثون وعشرون (قوله عادة)
 الناموسين يأس فتأمل (قوله باعتبار ما يلحقنا الخ) والاضوف فيه العالم غير كمن اهـ معنى (قول المتن)
 قلت هذا القول أظهر (وعليه جعل المراد نساء ما قبلها وأولها مطلقا قال الأذري اراد القاضي رجاعة
 يقتضى الاول وكلام كثير من الأكرمين يقتضى الثاني انتهى وهذا الثاني هو الظاهر اهـ وفي تقدم في
 الشرع ما وافقه (قوله وحده) كذا فيهما الملتصان من النسخ بدالين بينهما ما واهله من تحريف الناسخ
 بتقدم الواو ضمير الجمع عبارة عن قوله وحده باعتبار الخ نعمت اهـ (قوله خمس وعشرون) عبارة عن ثلثين
 واخترت في الأساس على ستة أقوال أشهرها ما تقدم وهو اثنتان وستون مستوفى ستون وقيل خمسون
 وقيل سبعون وقيل تسعون وعشرون وقيل تسعون وقيل غير العر بدلت بعض بعد النجسين ولاخص بعض
 الستين الاخرية اهـ (قوله وتفصيل طر والحضي) أي بعد من الأساس اهـ عن (قوله بها) أي ذات الم
 بعد من الأساس اهـ كدوى (قوله غيرها) أي من اعتدلت بعد من الأساس بالأشهر عبارة عن قوله بخبرها
 أي من معاصرهما من بعدهم اهـ (قوله كذا قالوه) عبارة عن النهاية كما قالوه اهـ (قوله وفيما اشكال مرص جوابه
 الخ) عبارة عن تلك ولو اطرحت عادة امرأ أو أكثر بمخالفتي محارم تسع لأن بحث الاولين أو جعل معها
 على الفساد أو لم ينزح العادة المستمرة وقد تشكل على حقهم لها ورثة أخرى عندما بعد من الأساس حيث
 حكموا عليه بأنه حضي وأطالوا به تعديدهم بما مر وقد يجب بان الاستقراء وان كان ناقصا فبما يمكن هنا
 ان يدلل عدم الخلاف عندنا في خلافه ثم لما بان من الخلاف التقوى في سنه اهـ (قوله وهل يقبل الخ)
 عبارة عن النهاية ولو ادعت باوفاها من الأساس لتعديدهم بالأشهر صدقت في ذلك ولا تطالب بينة كما في حق الوالد
 رحمه الله تعالى اهـ قال عش قوله صدقت في ذلك ومعلم بان الكلام حيث لم تقم عليها بينة بخلاف ما قاله
 اهـ (قوله جزم بعضهم بالأيام) أتق به خضنا الشهاب الريلي وروى عن نظر الشارح واجب بيان ثبوت
 السن هنا وفيه تأييد المعنى عدم الحضي والاعتداد بالأشهر (قوله في ثبوت الشيء بالاعتداد بغير ثبوت
 مقصودا كذا في نظام ما عاوه اهـ سم وفي النهاية نحو (قوله إذا) ر ع الخ) الاوضح بان الشرع الخ

الباب الثاني اذ قال مصور بما اذا وجد نكاح فامد بغيره أو قران والنكاح ولو فاسدا احتاط له بالاعتبار
 بما تقدمه اهـ ويؤيده ويوضحه في الجملة قولهم الا ترى أنه ظهر هان نكحت فاشي الخ فتأمل (قوله ومن
 انقطاع دم التزنا الخ) ويحتمل اعتبار أوله بانقطاعه تبين أنه حضي من أوله (قوله جزم بعضهم بالاول)

فتلخيص في الامتة أيضا (تبيين) رأيت بعد من الأساس ما يمكن كونه حضيضا صار على الأساس زمن انقطاعه الذي لا حدود
 بعدهم بغير بعد ذلك ما غيرها كذا قالوه هنا وفيما اشكال مرص جوابه أول الحضي وهل يشي قول المراد أنها بلغت من الأساس حتى تمتد
 بالأشهر أو لا بعد من بينة جزم بعضهم بالاول فقال خلاف على ذلك وفيه نظر وقياس قولهم لا يقبل قول الانسان ما بلغ بالنسبة لا يمتد لتبصرها
 أي غالباً هنا كذلك وان يمكن ان يتكاتف فرق بينهما اذا اشرع جعلها أمينة في جنس العدة دون البلوغ بالنسبة

﴿فصل﴾ في العدة بوضع الحمل ﴿قوله الحرة﴾ الحقوله واحتاج في المعنى الآتية أو ذكره فقط الى
 بمولود في حقوله واعلم في النهاية ﴿قوله من فراق حي﴾ بطلاق زوجي أو بانتهائه ومعنى أو يفسخ
 أو انقضاء ونسبى ﴿قول المتن بوضع﴾ وقبل قول المتن بوضع ما تنقض به العدة وظاهره ولوم كبير
 بعلمه لاحتمال انه يرجع مرسى على عيش ﴿قوله أى الحمل﴾ ولولم يأت في بطنها وتعذر وجوده ولم
 تنقض عده ولم تسقط نفقتها واستمر في بطنها مداهل به وتضررت بعدم انقضاء العدة وكذا لو استمر
 حياتي بطنها وادخله أربع سنين حيث ثبت وجوده لم يحتمل وضعه ولا وطولها ينافي ذلك قولهم أكثر مدة
 الحمل أربع سنين لأنه لا يجوز الحمل البقاع بأدنى الأربع حتى لا يلحق نحو المطلق إذا زاد على الأربع
 وكلامنا في معلوم البقاع بأدنى الأربع هذا هو الذي يظهر وهو حق إن شاء الله تعالى سم على جرحه
 ولم تسقط نفقتها وكالنفقة السكنى الأولى وقوله وكذا لو امتنع هذا ظاهر حيث ثبت وجوده بآثاره
 لكن يبقى الكلام في الثبوت أنه بما جازاه حيث علم أن أكثر الحمل أربع سنين وإذا لم يعلم كان الظاهر
 من ذلك اتفعا للحمل وانما تجدد في بطنها من الحرة كتمت لاس مقتضى الكونه جلائم إن ثبت ذلك بقول
 معصوم كصحى عليه الصلاة والسلام وجب العمل به اه عش ﴿قوله لا﴾ أى لقوله تعالى وأولات
 الاحمال أجعلن أن يضعن صلطن فهو مختص لا به والطلاق يتر بصن يافسهن ثلاثا وتقر ومنه نهاية
 ومعنى ﴿قول المتن بشرط نسيته﴾ أى بشرط إمكان نسيته اه معنى ﴿قوله أو واطى بشبهة﴾ هل
 يصدق عليه قوله من فراق حي أو ميت الآن وإذا فراقا الحي ما بين الفراق بقوا عزال الموطر أو بشبهة اه
 سم ﴿قول المتن كنى بلعان﴾ أى في فراقها لأن الملاعبة لا تعدل في أه نهاية ﴿قوله وهو الخ﴾ أى المتن
 والجمله حالية ﴿قوله لأن نفع الخ﴾ يعنى انتفاعا بمسائل الى الملاعبة ﴿قوله لاحتمال كنى﴾ أى الملاعبة ﴿قوله﴾
 مطلقا أى أمكن استعمالها من أم لا اه عش ﴿قوله لم يمكن أن تستدخل الخ﴾ يفيق أن عمله إذا لم تعرف
 باستدخال المتن بان ساحتها فقل لن يفسرها اه عش وقد مر عن أبيه أوائل الباب ما ينافي به راجحه
 ﴿قوله وهو لمود﴾ أى تام اه سم ﴿قوله لمود سنة أشهر الخ﴾ ألا ترونو مود كل بين الزوجين مسافقا قطع
 في ثلث المدة أو فزون أربع سنين من الفراق فكلن لو ادعت على الأشهر نه راجعها أو جردنا كسها
 أو وطئها بشبهة أو ما يمكن فهو وإن اتفق عنه تنقضى به عده معفى وأسنى ﴿قوله فلا تنقض به﴾ ولا يشترط
 لا اعتبار العدة بالأشهر وضع الحمل بل تنقض السنين وجوده جلا على أنه من زنا أو لا جرد عليها العدم تحقق
 زناها اه عش عبارة المتن والحمل المجهول قال الرواى يجعل على أنه من زنا أو قال الامام يجعل على أنه من
 وطئها بشبهة فحسنا لا فطن وجع بين كلامهما جعل الاول على أنه كازنا فى أنه لا تنقض به العدة والثاني على
 أنه من شبهة تجنبان عن عمل الأشهر جمع حسن اه مر عن النهاية ﴿قول المتن وانفصال كنه﴾ لو انفصل كنه
 أبقى به شيئا الشهاب الزمى ورواه نظر الشارع المذكور وأوجب عنه بان ثبوت السن هنا وقع بها
 لمعنى عدم الحيس والاعتدال بالشهر ويعتقر في ثبوت النسب ما يعلا لا يعتقر في ثبوت مفصدا كفى
 نظرا معلومة

﴿قوله عدا الحمل الخ﴾ ﴿قوله المتن عدا الحمل الخ﴾ وقبل قول المتن بوضع ما تنقض به العدة وظاهره
 ولوم كبير بطنها لاحتمال انه يرجع مرسى على عيش ﴿قوله أى الحمل﴾ ولولم يأت في بطنها وتعذر وجوده ولم
 تنقض عده ولم تسقط نفقتها واستمر في بطنها مداهل به وتضررت بعدم انقضاء العدة وكذا لو استمر
 حياتي بطنها وادخله أربع سنين حيث ثبت وجوده لم يحتمل وضعه ولا وطولها ينافي ذلك قولهم أكثر مدة
 الحمل أربع سنين لأنه لا يجوز الحمل البقاع بأدنى الأربع حتى لا يلحق نحو المطلق إذا زاد على الأربع
 وكلامنا في معلوم البقاع بأدنى الأربع هذا هو الذي يظهر وهو حق إن شاء الله تعالى سم على جرحه
 ولم تسقط نفقتها وكالنفقة السكنى الأولى وقوله وكذا لو امتنع هذا ظاهر حيث ثبت وجوده بآثاره
 لكن يبقى الكلام في الثبوت أنه بما جازاه حيث علم أن أكثر الحمل أربع سنين وإذا لم يعلم كان الظاهر
 من ذلك اتفعا للحمل وانما تجدد في بطنها من الحرة كتمت لاس مقتضى الكونه جلائم إن ثبت ذلك بقول
 معصوم كصحى عليه الصلاة والسلام وجب العمل به اه عش ﴿قوله لا﴾ أى لقوله تعالى وأولات
 الاحمال أجعلن أن يضعن صلطن فهو مختص لا به والطلاق يتر بصن يافسهن ثلاثا وتقر ومنه نهاية
 ومعنى ﴿قول المتن بشرط نسيته﴾ أى بشرط إمكان نسيته اه معنى ﴿قوله أو واطى بشبهة﴾ هل
 يصدق عليه قوله من فراق حي أو ميت الآن وإذا فراقا الحي ما بين الفراق بقوا عزال الموطر أو بشبهة اه
 سم ﴿قول المتن كنى بلعان﴾ أى في فراقها لأن الملاعبة لا تعدل في أه نهاية ﴿قوله وهو الخ﴾ أى المتن
 والجمله حالية ﴿قوله لأن نفع الخ﴾ يعنى انتفاعا بمسائل الى الملاعبة ﴿قوله لاحتمال كنى﴾ أى الملاعبة ﴿قوله﴾
 مطلقا أى أمكن استعمالها من أم لا اه عش ﴿قوله لم يمكن أن تستدخل الخ﴾ يفيق أن عمله إذا لم تعرف
 باستدخال المتن بان ساحتها فقل لن يفسرها اه عش وقد مر عن أبيه أوائل الباب ما ينافي به راجحه
 ﴿قوله وهو لمود﴾ أى تام اه سم ﴿قوله لمود سنة أشهر الخ﴾ ألا ترونو مود كل بين الزوجين مسافقا قطع
 في ثلث المدة أو فزون أربع سنين من الفراق فكلن لو ادعت على الأشهر نه راجعها أو جردنا كسها
 أو وطئها بشبهة أو ما يمكن فهو وإن اتفق عنه تنقضى به عده معفى وأسنى ﴿قوله فلا تنقض به﴾ ولا يشترط
 لا اعتبار العدة بالأشهر وضع الحمل بل تنقض السنين وجوده جلا على أنه من زنا أو لا جرد عليها العدم تحقق
 زناها اه عش عبارة المتن والحمل المجهول قال الرواى يجعل على أنه من زنا أو قال الامام يجعل على أنه من
 وطئها بشبهة فحسنا لا فطن وجع بين كلامهما جعل الاول على أنه كازنا فى أنه لا تنقض به العدة والثاني على
 أنه من شبهة تجنبان عن عمل الأشهر جمع حسن اه مر عن النهاية ﴿قول المتن وانفصال كنه﴾ لو انفصل كنه
 أبقى به شيئا الشهاب الزمى ورواه نظر الشارع المذكور وأوجب عنه بان ثبوت السن هنا وقع بها
 لمعنى عدم الحيس والاعتدال بالشهر ويعتقر في ثبوت النسب ما يعلا لا يعتقر في ثبوت مفصدا كفى
 نظرا معلومة

نظر وجه بعضه واحتاج لهذا مرقه (٢٤٠) أولا بضمه الصريح في وضع كله لاحتماله لشرطه ويجرد التصوير وزعم انه لا يقال وضع

الاذا انفصل كاه مردود
(حتى نافي توأمين) لانهما
جل واحد كما هو عالم ان
التوهم بلاهمز اسم مفعول
الواحد من كافر في سئل واحد
من جميع الحيوان ويهمز
كسر جمل توأم وامرأة توأمة
مفرد وتثنية توأمان فكأن المتن
واحد براهنه لانه لا تثنيته وهم
لما عجلت من الفرق بين التوهم
بلاهمز والتوأم بالهمز وان
تثنيته لمن انما هي للمهموز
لا غير (ومنى تخط دون ستة
أشهر فتوأمان) أروسة فلا بل
هما جلا نوا وحاق الغزالي
السته بمادونها غلطه فيه
الرافعي ولك أن تقول لا غلط
لانه لا يجمع لخطه الوطء أو
الاستئصال عقب وضع الأزل
حتى يكون منه هذا الخلق
الثاني وذلك يستدعي ستة
أشهر وخطه ثبت انتفت
الجملة ثم نقص الستة
ويلازم من نقصها حقوق
الثاني بذى العدة وتوقف

انتقضاها عليه فان قلت يمكن
مقارنة الوطء أو الاستئصال
لوضع فلا يحتاج لتقدير
تلك الخطه قلت هذا في
غاية الندو ومع انه يلزم
عليه انتقاء الثاني عن ذى
العدة مع امكان كونه منه
المصوب بالقلب كجملته
فلم يجز نفسه عنه مراعاة
لذلك الامر انما زاد بالنسب
يحتاجه ويكتفي فيه بمجرد
الامكان فتأمله ليندفع فيه
ما وقع هنا الشايع وغيره فيخلق

الاشعر انفصل عنه ببق في الجوف لم يؤثر في انتقائه العدة بخلاف ما لو كان الشعر متصلا وقد انفصل كما
عدا ذلك الشعر وكالشعر فيما ذكر الظفر كذا أتى بذلك مر ولو كان الخلق غير آدمي فالظاهر انتقضاها
بوضعه مر اه سم على ج اه عش (قوله يخرج بعضه) أى متصلا ومتصلا اه معنى (قوله)
واحتاج لهذا الخلق) عبارة المعنى فان قيل لاحتماله في هذا الشرط لانه لا يقال بوضع العدة انفصال كله اوجب
بان الوضع يصدق بالشكل والبعض اه (قوله لاحتماله لشرطية) أى بان يكون المعنى بشرط وضع كله
وقوله ويجرد التصوير رأى بان يريد ان ذكر وضع الكل موزة ما يصدق عليه الوضع اه عش (قوله)
وزعم انه يقال الخ) قال الشهاب سم انظر موقعه مما قبله من قوله الصريح الخ ثم قال ويوجب بان موقعه
التنسيع على وقوع هذا الزعم وانه مردود اه وفيه ما قبله كذا كيف يسوغ له رد مدعى جزمه بولا اه
رشدى (قوله كاهم) أى قبل الباب (قوله أروسة) الى الفرع في النهاية (قوله غلطه في الرافعي)
سبحان الله لم يعبر الرافعي بالتغلط وانما قال ان فيه اختلافا لان قبل ان ذاك في المعنى تقطيع قلنا بتسليم ذلك
في التعبير بالتغلط من النفس مالم يس في التعبير بالاختلاف فلا يلحق نسبة الخطه لاسلامه خصوصا على لسان
الرافعي المعروف بغاية التأديب مع الاعتوسامة لسان من النفس معهم كاهم هو بذلك سم على ج
أول والشهاب ج لم ينفرد بنسبة التغلط للرافعي بل سبق اليه الأثرى وغيره اه رشدى (قوله)
ولكن أن تقول الخ) عبارة النهاية قوله ادعاء في الخلق ذكر كل من العبارتين ويهم علم السابق الى هذا
الجواب وليس كذلك بل هو لان الرفع مع مزيد بسيط اه رشدى (قوله حتى يكون منه) أى من الوطء
أو الاستئصال اه سم ولك ان يجاب التفسير الى صاحب العدة (قوله وذلك) أى من خطه الوطء
أو الاستئصال (قوله غيب انتفت الخ) عبارة المعنى فاذا وضعت الثاني لستة أشهر من وضع الوطء أو
منها ما يجمع الوطء فيكون الباقي دون ستة أشهر اه (قوله بدو وقت انتقضاها) أى العدة على ما على وضع
الثاني من عطف الأوزم (قوله فان قلت الخ) أى كما قال الأسي والمفتي (قوله المصوب الخ) نعم لا يمكن
اه سم (قوله مراعاة الخ) على المعنى وقوله اذا نسب الخ) على المعنى (قوله الشرح الخ) ومنهم الاسنى
والمفتي وانما شرأ إليه (قوله وحيد فيخلق الخ) مجرد تأكيد لما قبله قال سم قوله ويستدل الخ ثم قوله ويلزم
الخ هنا وانما قر بين وجه ما نحن فيه من جهة المعنى كيف يسوغ من جهة النقل حتى يجزم باعتباره ثم قال بعد سقوط عبارة
الروضة والروض ما قصه فهاذا كله صريح في انه اذا كان بين الواحد من التوهمين لا يلحق الثاني ولا يتوقف انتقضاها
العدة على وضعه فكيف يسوغ مخالفة ذلك وان كان مشكلا فليتامل نعم يمكن ان مراد الراضين وغيرهما بان

انفصل عنه ببق في الجوف لم يؤثر في انتقائه العدة بخلاف ما لو كان الشعر متصلا وقد انفصل كما عدا ذلك
الشعر وكالشعر فيما ذكر الظفر كذا أتى بذلك مر ولو كان الخلق غير آدمي فالظاهر انتقضاها
بوضعه مر (قوله وزعم الخ) انظر موقعه مما قبله مع قوله الصريح الخ الا ان يكون اشارة الى جواب آخر
وهو من ان ذكر الوضع يستلزم انفصالا كما يحتاج لتصريح به ويوجب بان موقعه التنسيع على وقوعه
الزعم وانه مردود (قوله غلطه في الرافعي) سبحان الله الرافعي لم يعبر بالتغلط بل عبارته ما قصه وقوله في
الكتاب أقصى المدة بين التوأمين ستة أشهر فيما اختلافا فان هذه المدة أقل الخلق واذا غلطت ستة أشهر كان
الثاني جلا آخر والشرط أن يكون المختل أقل من ستة اه فان قيل نسبة الاختلال اليه في المعنى فليقل
قلنا بتسليم ذلك وفي التعبير بالتغلط من النفس مالم يس في التعبير بالاختلاف فلا يلحق نسبة الخطه لاسلامه
خصوصا على لسان الرافعي المعروف بغاية التأديب مع الاعتوسامة لسان من النفس معهم كاهم هو بذلك
وانه أعلم (قوله حتى يكون منه) أى من الوطء أو الاستئصال (قوله يكون الخ) كذا شرح مر
(قوله فان قلت) أى كما قال في شرح الزوض (قوله المصوب) نعم لا يمكن (قوله وحيد فيخلق الثاني
الخ) ثم قوله ويلزم من حقوقه توقف انتقضاها العدة على وضعه أول هذا وانما قر بين وجه المعنى كيف
يسوغ من جهة النقل حتى يجزم باعتباره وعبارة الى وضعه في هذه المسئلة فان كان بينهما ستة أشهر فصاعدا

الثاني بذى العدة لا يكتفي في الإباح بمجرد الامكان ويلزم من حقوقه توقف انتقضاها العدة على وضعه (وتوقفى) العدة ينهما

(ع) لاطلاق الآية (العامة) لانتهاجها لدعلا ولا يعلم كونها أصل آدمي (و) تنقضي بمحنة فيها مودة آدمي (شعبه) على غير القوالب (أنحوسها) بطريق الجزم أصل العقوبة ومنهم (القوالب) لأنها محبته تعمي بدلا وعبر بالبحر (٢٤١) لأنه لا يشترط لفظ شهادة الأداة وحلت

بينهما سنة أشهر غير لحظ الوطء والاستدخال يكون كونهن ذلك لظهور وراثة اه (قول المتن بيت) أي بوضع وليست قولون ما في بطنها واستر أكثر من أربع سنين تنقض الإرضاع لعموم الآية كما في قوله الشهاب المولى وجهه الله تعالى أنها يتوفى طلق عثر، قوله تنقض الإرضاع أي لو كانت الزنا اه (قوله) على غير القوابل المناسب لما بعد على غير أهل العتبة اه سم (قوله بطريق الجرم) فلو شككنا في القوابل في أنها أصل اه قد تم تنقض وضعها قطعاً والقول بالمرأه أيسر منها في أنها سقطت ما تنقض به القوابل أعجز اه الزوج أم لا هنا هو مخفى العدة ولا هنا قصد في أصل السقط فكذلك في صفة متغى و ووض مع شرحه (قوله إلا إذا وجد الخ) فظاهر اه لا يمين شهادة القوابل ولا يمين عدالتين كذا سائر الشهادات خلافاً لما فهم من قول الفاسق تنهن مر اه سم (قوله فكيف يقابل اه) أي امرأه واحدة اه عش (قوله ان غالب الخ) خبر مقدم لقوله ان يتزوج الخ والجملة مقول القول (قوله باطنا) يؤخذ من ذلك ان محال اكتشافه يقابل بالنسبة للباطن وأما بالنسبة لظاهر الحال فلا يثبت إلا بأربع من النساء أو رجلين أو رجل وامراً اثنين غير أبي شرع الوضاه صرح بالأربع بالنسبة لظاهر اه عش (قوله خفية) عبارة الغنى لظاهره ولا خفية اه (قوله أي القوابل مثلاً) أي أو رجلان فلا خير من ذلك واحتمل أن يتزوجها باطناً اه حلي (قوله تخلفت) أي صورت اه معنى (قوله والذي يقبح الخ) ساقى في النهاية في أمهات الأولاد دخله وقوله وأخذه في سبيل الخلق قضاه لا يحرم قبل ذلك وعموم كلامه الأول بخلافه وقوله من أصله أي أما ما يعطى الخ لا مدونة لا تعظم من أصله فلا يحرم لمظهره فظاهر القادر اه ان كان لعذر كترين أو لم يكره أو بأضوا الأكره اه عش (قوله أو بعدها) كإثابة العجزى اه نهاية زاد المفتي وان فهم كلام المصنف خلافه اه (قوله لانه أقوى) إلى قوله كذا خبر اه في النهاية والمفتي (قوله) دلالة أي بسبب دلالة اه عش (قوله قطعاً) أي بخلاف الآثار ولا هنا به وبغنى (قوله

(۳۱ -) (شروانی و ابن قاسم) - نامن)
 از زوج اعتدلی وضعه (لایه افق
 و لایه ثابت) ای شکست .

فيما حاصل لوجوده فقول أو حركه (فيها) أي العدة بأفراء وأشهر (لم تنكح) آخر بعد الاقراء والأشهر (حتى تزول الريبة) بما رة قوبة
على عدم الحمل ورجوع فيها للقبول وذلك (٢٤٢) لان العدة قد زمتها بين فلا تنكح عنها الا يبين فان تكلمت من رابة فباطل كذا عبارة

قال الاسنوي والمراد بطل
ظاهرا فان بان عدم الحمل
فالتقاس العدة كالمواضع
مال آية طامحيا به فبان
ميتا انتهى وكون التقاس
ذلك واضح كانه متسمع
زيادة فر وعويان في بحث
أو كان النكاح وما صرح
بما ياتي في زوجة المفقود
البطل لكون المانع فيها
وهو النكاح الحق الذي
الاصل بقائه أقوى الفرق
بان الشك هنا في حصول
النكاح حتى بان العدة لم يمتها
هنا ظاهرا وذلك لان كلا
من هذين فغله فاذ كره
فما من النظر لما في نفس
الأمر مع الشك في حلها
وقوة النكاح المانع لذلك
ظاهرا (أو) أربأت
(بعدها) أي العدة وبعد
نكاح) لآخر (استمر)
النكاح لو قوعه جميعا
ظاهرا فلا يبطل الا يبين
(الآن) تلد للزوج ستة أشهر
(من) إمكان العساوق بعد
(عقده) فلا يستمر للحق
البطل حتى يفسد بطلانه
وبان الولد ولدت أمكن
كونه من أمه إذا ولدت لسته
أشهر فأكثر فالولد الثاني
لان فراشه ناجز ونكاحه
قد صرح بظاهره ان لم ينظر
لامكانه من الأول فلا يبطل
ما صرح بمجرد الاحتمال
وهل يعتبر هنا لحظة فيحتمل

في انما الخ) فمع قول المتن فيما يتعلق الجاز من عامل واحد دون اتباع عبارة المغني أي شكت فيها أي العدة
بان لم يظهر لها الحمل بما رة وأتمها أربأت بنقل أو كره فعداها هي ظاهرة (قوله) ورجوع فيها أي في
زوال الريبة والآن ثبت باعتبار المضاف اليه يحتمل ان العدة لا مارة (قوله) الا يبين قضية قوله السابق
بما رة قوله يتاخذ ان المراد بالعدة ما يشمل الظن القوي (قوله) فباطل وان بان لاجل نه ما يفوتني قال
عش قوله وان بان الخ أي خلا لا ينحصر الا في ما قاله ابن جويهمان العبرة في العقد بقاء في نفس الامر
اه (قوله) وما صرح به الخ وفي كلام الروض وغيره ما يدل عليه أيضا ونرى مر بان الشك هنا أي في
مسئلة الريبة سلب ظاهر فكان أقوى انتهى ولا يخفى ما فيه أمأ ولان أقو يتبع بعد تسليها لا تقدم
كون قاعدة العقودان العدة فيها نفس الامر وأما هنا فغا يماؤر هذا السبب الظاهر التردد في انقضاء
العدة وهذا لا يقاوم الحكم ببقاء النكاح شرعا اه سم (قوله) ما ياتي في زوجة المفقود الخ أي في الفصل
الثالث وقوله البطل مقتضى ما ياتي اه كرهى (قوله) لكون المانع الخ علة لا يبطل وقوله وهو أي المانع
في زوجة المفقود (قوله) أقوى) هو خبر كون اه سم (قوله) الفرق الخ) مغفول المفضل عبوا لا كرهى
قوله الفرق مغفول بالمطل اه فليس نسخ الشرح مختلفة (قوله) بان الشك الخ أي وهو من موانع
النكاح (قوله) هنا) أي في مسئلة العدة (قوله) وذلك لان الخ أي بطل الفرق ثابت لان الخ اه كرهى
(قوله) من هذين) أي الفرقين (قوله) فيها) أي زوجة المفقود والمراد بالنكاح نكاح المفقود (قوله) في
حلها) أي حل زوجة المفقود لا آخر (قوله) ظاهرا) أي اذا اصل بقاء النكاح الأول (قوله)
الشك ذلك الخ أي حل زوجة المفقود لا آخر (قوله) ظاهرا) أي اذا اصل بقاء النكاح الأول (قوله)
أي العدة) إلى قوله والحاصل في المغني الا قوله وهل يعتبر أو لا في وقوله أولا كثر خلاف النهاية لا ذلك
القول (قوله) ان أمكن الخ) هل هو راجع أيضا للحكم بطلانه حتى اذا لم يكن كونه من الأول مع النكاح
على ما سابق في الجاشنة عن شرح الروض في قوله الشارح قبيل الفصل فهو مني ههنا اه سم وسذكر عن
المغني والنهاية ما وافق كلام شرح الروض وقوله من الأول أي لو لا من الثاني كملوا القرض (قوله) ما صرح
أي النكاح الثاني (قوله) وهل يعتبر الخ) قضية قوله السابق من إمكان البطلان بعد عقدهما بالزوج باعتبارها كما
هو قضية صنع النهاية والتمتع (قوله) لحظة) أي لو طاعة الاستدخال (قوله) يحتمل لا) أي يحتمل انما
لا تعتبر (قوله) وكان الثاني) أي النكاح الثاني (قوله) فيلحقه) أي الواطئ شبهة اه عش (قوله) ان أمكن منه)
الخ) كذا شرح مر (قوله) وما صرح به الخ) مما يدل عليه أيضا ما في الروض كغيره في الباب الثاني
في اجتماع عدتين فما إذا وطئت للمطقت في العدة بشبهت أو أت ولم تكن ان يكون من كل منهما
وهذا الحاق القاطن فانه ذكر انه تنقضي عدة أحدهما بوضع ثم تعدل لآخر بثلاثة اقراء ثم ذكر انها
لو كانت اثنتا عشرة كمالا ورجع وتواحدة قبل الوضع أو بعده لم يحكم بحتمه لاحتمال كونه في عدة الثاني فان
بان بعد بالقائه انها في عدة صرح كاحت وجعت باعتبار ايمانها في نفس الامر ثم ذكر انه لو نكحها الواطئ
بشبه قبل الوضع لم يصح لاحتمال كونه في عدة الزوج وحيدتو كذا ان نكحها بعد في باقي عدة الزوج
على ما مر فيه لذلك قال بان في هذه القاطن ان الحمل من الزوج صرح اعتبار ايمانها في نفس الامر لان الفرق
بانها هنا طاعة النكاح يحتمل ان تكون في عدة الان هذا لا يزبدل ما في مسئلتان من احتمال انها غير
معتدة بالكية فلي تأمل (قوله) وما صرح به ما ياتي في زوجة المفقود الخ) فرق مر بان الشك هنا أي في
مسئلة الريبة سلب ظاهر فكان أقوى اه ولا يخفى ما فيه أمأ ولان أقو يتبع بعد تسليها لا تقدم
قاعدة العقودان العدة فيها نفس الامر وأما هنا فغا يماؤر هذا السبب الظاهر التردد في انقضاء العدة
وهذا لا يقاوم الحكم بقاء النكاح شرعا (قوله) أقوى) هو خبر كون (قوله) ان أمكن الخ) هل هو راجع

لا احتياطاً للنسب الناجز لا مكانه وكان في هذا ذكر وطه الشبهة بعد العدة لحظة والولد لا يمكن منه وان أمكن من
الأول أيضا الاحتياط النكاح والعدة ظاهرا (أو) أربأت (بعدها قبل نكاحه فظن) ندبوا لا كره في قول جويبا (زوال الريبة) احتياطاً

(فان تكلمت) ولم يصر ذلك (فالذهب عدم اطلاقه) أي النكاح (في الحال) لاننا نعتق المطل (فان سلم مقتضيه) أي المطلان بان ولدت
لنوس سنة أشهر ماضية (أطلقناه) أي حكمنا بطلانه لتبين فساد الولا ولو واجهوا قولنا لم يتوقف الرجعة فان حال حمل وصحت والا فلا
(ولو أبانها) أي زوجت بطرح أولاد ولم ينف الجمل (قوله لا ربع سنين) فاقول (٢٤٢) تزوج بغيره أو تزوجت بغيره ولم يمكن

كون الوالدين الثاني (لحقه)

وبان وجوب سكتها

ونقطة بان أقرت بانقضائه

العدة لقام الاسكان اذ

اكثره قال الجار ربع سنين

بالاستقرار وابتدائها من

وقت إمكان الوطء قبل

الفرق فاطلاق قسم أنه من

الطلاق محول على ماذا فانه

الوطء بتخصيص أو قبله

والحاصل أن الأثر ربع سنين

حسب منها لحظة الوطء أو

لحظة الوضع كان لها حكم

مادونها ومضى إذ اضطلع كان

لها حكم ما هو فهو لم ينظر وا

هنا القسمة الفساد على

النساء لان الغرض قرينة

ظاهرة ولم يتحقق انقطاعه

مع الاحتياط للانساب

بالاكتفاء بها بالامكان (أو)

ولدت الاكثر من أربع

سنين مذكر (فلا) بلحقه

لعدم الاسكان وكرت

تسميتها تقسيم فلا تكرار

في تقديمها في العاد (ولو

طلقة) بها (رجعا) فانت

ولا ربع سنين لمحقوبان

وجوب بنقطة وسكتها

أولا كقولنا وحذف هذا

لعلمه بماتيه بالاولى لانه اذا

ثبت ذلك في البان ففي

الرجعة التي هي زوجتي

أكثر الاسكان أولى

(وحسب للمسن الاولان)

ان قارنه الوطء والاخر إمكان الوطء قبله وحذف هذا من البان لعلمه

بما عاين بالاولى لانه اذا حسب من الطلاق مع أنها في حكم الزوجة

بالبان

اولى من زوجة خلاف في الرجعة فقط كالحال (وقول) ابتدائها (من انصرم العدة) لانها كانت كسوة جارية وتنفصل عنه

يعلم

ما عارض به علموا أنهم يحمان بنحو إرثه البينة قبل التمسك عليه من الحلف من الاول لانه الثاني عاين من الثاني لانه الاول عليه

أي بان اثبت له ستة أشهر فاعترض الوطء (قوله ماضية) أي من إمكان العلق بعد العدة (قوله ولا
فلا) أي وان لم يعلم مقتضى المطلان بان عدم الحمل أو ولادته لسنة أشهر فأكتر فلا بطله والولد الثاني
وان أمكن كونه من الأول أيضا عارضا للثاني وان علم انتفاء لم ينيله ولحق الولد الثاني اه وعبارته التبع
مع شرحه أو لو ثبت بعدها أي العدة من مريض النكاح لنزولها يستعان بركعت قبل زوالها
أو لو ثبت بعد نكاح الآخر لم يطل أي النكاح انقضاء العدة طاهر الا ان تلد ولدون سنة أشهر من إمكان
علق بعد عده وهو أولى من عقد فتيين بطلانه والولد الاول ان أمكن كونه منه بخلاف اذا ولدت لسنة
أشهر فاكتر فالولد الثاني وان أمكن كونه من الأول اه (قوله وقت الرجعة) أي خصم عليه قربانها
وبغيره اه عش (قوله يطلع أولاد) أي وأغيرهما اه معنى (قوله ولم يمكن كون الوالدين الثاني) أما
اذا أمكن ذلك فلا يلحق الأول كسأنا معنى (قوله وجوب سكتها الخ) أي إلى الولادة اه أسنى (قوله
وان أقرت الخ) غايته الرجعة للمنفق والشرع بها (قوله بالاستقرار) وحسن ما لك أنه قال سكتا امرأه أحمد
ابن محمد ان امرأته سكت وزوجها رجل صدق ثلاثا بطن في ثلثي شهر سنة كل بطن في أربع سنين
وقد روي هذا عن غير المرأه كقولنا ان ما حلفت جلت به أم ثلاث سنين وفي صحتها كحال ان شبهة
نظر لان مذهبه أكثر مدنا الخ سنين فكيف يتحقق ما وقع في نفسه اه معنى (قوله وابتدائها) أي الأربع
سنين (قوله قبل الفرق) أي قبله اه معنى (قوله فاطلاقهم) أي أكثر اصحاب اه معنى (قوله اذا قارنه)
أي الطلاق (قوله بتخصيص أو تعلق) متعلق بالفرق اه سم أقول أو يقارنه عبارة للمنفق اذا وقع أي
الطلاق مع الزوال بالتخصيص تعلقا أو بالتعلق اه (قوله أو لحظة الوضع) الخ الخ لحظة (قوله عمدا ذكر) أي
من الطلاق ان قارنه الوطء الا في وقت إمكان العلق قبله اه معنى (قوله وكرت) أي مسنة الولادة
لاكثر (قوله في تقديمها) أي بعد (قوله فانت ولد) أي قوله وحذف هذا في المنفى (قوله لا ربع سنين) أي
فاقل (قوله بان وجوب بنقطة الخ) أي وان المرأه تعدت إلى الوضع حتى ثبت الحمل ورجعها اه معنى
(قوله وحذف هذا) أي تفصيل الولادة بقوله فانت الخ (قوله لعلمه بماتيه الخ) اه ذاع عن ظاهر في قوله أو
لا كقولنا سم أقول عدم الظهور ومقتضى لكن بالنسبة عدوى الاول بقوام العمل فظاهر اه سيد
عر (قوله قبله) أي الطلاق (قوله وحذف) إلى الفصل في النهاية الا قوله على أحد قولين إلى المتن وقوله كان
كان عسافنا أقصر (قوله هذا) أي قوله حسب للمسن من الطلاق (قوله لانه اذا حسب) الاولى لتأنيث (قوله
لانها) أي الرجعة (قوله وانها) أي ويعلم انها اه عش (قوله من الحذف من الاول الخ) وهو المسمى
الحكم أنضابا بطلانه حتى اذا لم يمكن كونه من الاول مع النكاح على ما سأل في الحاشية عن شرح الروض
على قولنا شارح قبيل الفصل فهو معنى عنهما (قوله بتخصيص أو تعلق) متعلق بالفرق (قوله في المنى أولا كتر
فلا) قال في الروض بعده هذا وقدوس السنة أو لا عاذا طلقها بانها أو رجعا أو فسخ نكاحها ما منه
لكن ان ادعت انه حصل تجديد فرأى رجعة أو نكاح أو وطء شبهة فكيف شرحه عن الأصل فانكره
أو اعترفوا بذكر الولادة فانقول قوله فان أقامت بينة أو سكت خلفت ثبت النسبة تسمية بالاولى وان نكحت
حلف الولد اذا بلغ وما عدتها فتتضمنه وان حلف أي الزوج على النفي ولم يثبت ما ادعت اه قال في شرحه
لانها تزعم ان الولد له اه ومفهوم ذلك انها اذا لم تزد ما ذكر لا تنقض به العدة وحسنه فينبغي ان تنقض
العدة مع وجوده أشد ما عارضه في شرح الروض ان الحمل المجهول يحصل على أنسن الزنا بالنسبة لعدم
انقضاء عده فان تنقض بذلك انقضاء العدة مع وجوده على حمل الزنا المعلوم اه (قوله لعلمه بماتيه بالاول)

وأن هاتين الدالتين من دلالة الفعوى التي هي من أقوى الدلائل قنأمله فإن قلت في الجميع جوه أنه يلحق من غير تقدير مئة فن أن
يؤخذ من المتن وهذا قلت من قوله المد بال المهدي الصريحة بان الأربع تعتبرها أيضا (ولو نكحت بعد العدة) آخر أو وطئت بشبهة
(قوله لثلاثون سنة أشهر) من إمكان (٢٤٤) العلق بعد المقدوم وطه الشبهة (فكانها لم تنكح) ولم فوطأ أو يكون الولد لولا أن كان

لأربع سنين فاق من
طلاقة أو إمكان وطئ قبله
تظهير ما لا يخلو لا إمكان
فيه (وإن كان) وضع الولد
(لست) من الأشهر بما ذكر
(فالولد الثاني) إقامته فرأشه
وإن أمكن كونه من الأول
(ولو نكحت) آخر (في
العدة) نكاحا (فاسدا) وهو

جاءل العدة أو بالغير
وعزل نحو بعده عن العدة
والأفوزان لا نظار إليه
مطلقا كالنكاح الفاسد في
تقصيه إلا في وطئه الشبهة
(قوله لثلاثون سنة أشهر)

وخصه بان ولده لا أربع
سنين فاق من مما هو لثلاثون
سنة أشهر من وطئه الثاني
(لحقه) وانقضت عدتها
بوضعها (تسدد) ثانيا
(الثاني) لأن وطئا مشبهة
(أو) ولدت (للا إمكان من
الثاني) وحده بان ولده

لا أكثر من أربع سنين
إمكان العلق قبل فراق
الأول ولست أشهرها أكثر
من وطئه الثاني (لحقه) وإن
كان طلاق الأول رجعا على
أحد قولين لم يجهتها

شيئا لكن التقى بينهما
البقيتي ونقله عن نص الإمام
أنه إذا كان طلاقا رجعا
يعرض على القاتل حتى
قوله (أو) أتت له للإمكان

بالاستيلاء (قوله وإن هاتين الدالتين) أي قوله لنا اشتملت عليهما في قوله ومن الثاني دلالة الأول عليه
اه عش (قوله من دلالة الفعوى) أي دلالة مفهوم الموافقة لا من المنطوق اه جع الجوامع عبارة
عش أي من دلالة مفهوم الموافقة وهو أن يكون الحكم المسكوت عنه موافقا للمذكور اه (قوله بال
العدة) (الخ) فديقال أنه يؤخذ من ذكر المدة فقط لا المدة على هذا الوجه سم على ج اه وشيدي (قول
المتن ولو نكحت) أي نكاحا محصا معنى (قوله أو وطئت) أي بعد العدة اه عش (قوله بعد العدة)
أي الثاني (قوله ومن وطئه الشبهة) الاستيلاء قبله أو بدل الواو (قوله لا أربع سنين فاق) أي فإن كان
لا أكثر فهو مني جهما يصح النكاح الثاني أنخذ مما يأتي في الحاشية اه سم عبارة المفسي ويأتى عن
النهاية نحوها وإن وضعت لا أربع سنين على الأول أو أكثر لم يلحقه بحيث يفسد النكاح كما جعل
لغير ما به في العدة أو إذا لم يلحقه كان منفيها جهما وقد بان أن الثاني نكاحا محصا فله يحكم بفساد النكاح كما جعل
على أنه من وطئه شتمين غيره أو لا جلا على أنه من زنا أو أن الشبهة منوطه في النكاح في الظاهر على الصفة
الاقرب كما قاله الأقرع الثاني وعينه في مطلب وهو ما يؤخذ من كلام الروافى كذا كراهه في الجملة المجهول
بل هو محل مجهول يأتي فيه الجمع المتقدم فيه اه في أوائل الفصل (قوله انظر بمراس) أي عقب قول المتن
حسب المذهب من الطلاق (قوله بما ذكر) أي من إمكان العلق بعد العدة (الخ) (قوله لثلاثون سنة أشهر) أي
الفضل في المتن الإقوله كان كان بصفة القصر (قول المتن ولو نكحت في العدة فاسدا) (الخ) (قوله لا أكثر
ولو نكحت فاسدا) كان نكحت في العدة كان أو لولا أن النكاح في العدة لا يكون الفاسدا وقد يحتز بذلك

عن أن نكحتا كسفر فأنهم إذا اعتقدوا ذلك محصا كان محكما بهما كمن يكره باه اه معنى وقوله وقد يحتز
الخ يأتي في الشارح ما رواه (قوله وهو جاهل بعد الخ) عبارة الفنى بان ظن انقضاء العدة وأن العدة
لا يجزم نكاحها بل أكثر بعبء الإسلام أو نشأ بعد ما عن العلماء اه زاد الأسنى أو يحتمل تشابه
من الصغر ثم بلغ وأفاق فنكح اه (قوله لنحو بعده الخ) أنفسهم إن عامة أهل مصر الذين هم بين العلماء
لا يحدون في دعواهم الجهل بالمقدس فكروا في زنا ونسب عاقبة إدمان العدة أو يعون يوما طلاقا اه عش
(قوله والاه) أي بان عد ذلك أو جهه ولم يعز به (قوله مطلقا) أي سواء ولدت للإمكان منه أو لا (قوله
وطئه الشبهة) أي في العدة اه عش (قوله بمراس) أي من طلاقا أو إمكان وطئ قبله (قوله شبهة) أي
وطئه شبهة (قول المتن أو لا إمكان من الثاني لحقه) أي ثم يبدو وضعه تكمل عدة الأول اه سم (قوله وإن
كان الخ) غاية (قوله على أحد قولين الخ) رجحه مر اه سم عبارة النهاية بان كان طلاقا أو رجعا كما هو
ظاهر صبرته وإن اعتمد البقيتي الخ قال عش قوله وإن اعتمد البقيتي ضعف اه (قوله لكان الذي
اعتمد ونقله عن نص الإمام الخ) وهذا هو الظاهر اه معنى وقضى صنيع الشارح اعتماده أيضا (قوله
إذا كان طلاقا رجعا) أي وقد أتت للإمكان من المهرام العدة كما هو معلوم اه سم (قوله من الأول) أي
من طلاقا أو إمكان وطئه قبله وقوله من الثاني أي من وطئه (قول المتن على قائل) وهو كسائى آخر كلب
الدوى سلم عدل بحرب اه معنى (قوله أو جهما الخ) أي أو قضاء جهما اه معنى (قوله أو أنشبهه بنسبه)

هذا اعتبر بظاهر في قوله أو لا أكثر فلا (قوله بال المهدي) فديقال أنه يؤخذ من ذكر المدة فقط لا المدة
على هذا الوجه (قوله إن كان لا أربع سنين) أي فإن كان لا أكثر فهو مني جهما يصح النكاح
الثاني أنخذ مما يأتي في الحاشية (قوله المتن أو لا إمكان من الثاني لحقه) أي ثم يبدو وضعه تكمل عدة الأول
(قوله وإن كان طلاقا رجعا على أحد قولين الخ) رجحه مر (قوله إنه إذا كان طلاقا رجعا) أي

(منهما) بان كان لا أربع سنين من الأول ولست أشهرها أكثر من الثاني (عرض على قائل) فأنها لحقه بأحد هاتين القائلتين
منه فقط) وقد علم حكمه أو جهما أو قوف أو فخذ كان كان بصفة القصر انتظر بلو الخ والموأناشيه بنفسه لما أليم تكن من واحد منهما كان
كان لثلاثين سنة أشهر من وطئه الثاني وفوق أو أربع من نحو طلاق الأول

هو مني فهو خارج بقاؤنا كفساد النكاح الكفار اذا اعتقدوا بجهنم فاما ما ذكر من منهما فهو للثاني بلا قاف (فصل) في داخل العدين اذا (لزمها)
 بعد ما يتصل واحد (من جنس) واحد (بان) بمعنى كان (طلق ثم وطئ) رجبية واثنا (٢٤٥) (في عدة) غير حمل من (افراء أو أشهر)
 ولم يحمل من وطئ (ياها) بانها المطلقة أو غير موطئة

أى قاله ينتسب بعد البالغ لم يجز عليه بل إن لم يل على طبعه ولو أحدهما اه عرش (قوله فهو مني عنهما) زادها في وقتان من الثاني كتحصيله لما وهل يحكم بفساد النكاح جلا على انه من وطئه مشق من غيره أولا جلا على انه من الزنا وقد جرى النكاح على الظاهر على الجملة الا قرب قاله الاخرى الثاني وجزءه في المطلب وقية الجاع المار اه وكذا في سم عن شرح الرضوي ومرة عن النفس قال عرش يؤمن هذا الجواب السؤال من جلدته يكر وجلدته ما لا تكشف علمه القوابل قرأوا بكر اهل يجوز لولها أن تزوجها بالاجبار أم لا وهو انه يجوز تزويجها بالاجبار لاحتمال ان شخصاً قد ذكره على فزجها فاني ودخل منيه في فزجها فملت منه من غير زوال البكارة فهو غير محرم فمضم نكاحها في هذه الصور تقع وجود الحمل واحتمال كونها زنت وعادت البكارة وانتمت فبفسادها تظن بها ففسدنا بالظاهر من انها بكر مجردة وان لو لم يأت فزجها بالاجبار اه (تتم) هو وان معتد في وفاة شبهة كانت ولا يمكن كونه لكل منهما ولا قاف أو شاك قاف وتعد الحاقه انقضت بوضع عدة أحد هملو في علمه الاكثرون ثلاثة قرو عيون بقبية عدة وفاة بالاشهر فان مضت الاولى قبل تمام الثانية فعلمها احتمال كونها من الاول عدة في ورر وض من شرحه

(فصل في داخل العدين) (قوله في داخل العدين) أى وقما يتبع من نحو عدم حصه الرجس من وطئه الثاني اه عرش (قوله بمعنى كان) الى قول المتن وقيل في المعنى الاقوية رجبية واثنا وقوله اجاء الى دون ما يفدها وقوله وهي من تحض سلا وقوله لا بعد مطاقا الى الفصل في النهاية الاقوية اجاء الى دون ما يفدها وقوله عطف أنس الى المتن وقوله وظهر كلامهم الى المتن وقوله استئناف الى المتن (قوله) جاهلا بانها المطلقة كان نسي الطلاق أو ظهرها وجهه الاخرى اه معنى (قوله المتن أو عال) أى وجاهلا لا يدر اه عرش (قوله لانه) أى العلم بذلك في الباش (قوله فيها) أى البقية (قوله وهي من تحض سلا) ليس بقيد كاي فبده كلام المعنى والنهاية وينع عليه عرش والرشدي (قوله أى دخلت الاقرا مالخ) سواه وأرت اللزم لانها يتوهم معنى (قوله لان كلامها) أى الى وضتمصر على الضعيف هو عدم التفاضل نهاية ومتنى (قوله كايته الناشئ) يخف النون نسبة الى التث المعروف انتهى الساب السبوطى اه عرش (قوله لاتصاحدا صبيحا) ثعلب المتن (قوله بها) أى بالاقراء (قوله ويكون) أى وضعه (قوله لاي بعده) عطف على قبله وقوله مطلقا أى في الرجعي وغيره (قوله المتن ان كان الحل الخ) أى وكانت تعتد بالاقراء من طلاق رجسي اه معنى (قوله فلا راجع) أى قبل الوضع (قوله ولو توجه) أى الوضع عنه أى الوطء عبارة للمعنى ينفع ان عدة الطلاق قد سقطت بالوطء اه (قوله ورد مالخ) فيه تأمل (قوله ما تقر ر) أى في قوله و يكون واتصا عنهما اه عرش (قوله عطف أنس) فيه ان عطف أنس لا يكون بأقرا من حل الشبهة على ماعد النكاح الفاسد ليتباينوا في جواب عرش بان المراد ان عطف أنس بالنظر لفهم العطف

وقد أتت الامكان من انصرم العدد كاهو مصادم (قوله فهو مني عنهما) قال في شرح الرضوي فيها اذا نكحت بعد العدة وأتت ولا يمكن كونه منهما وقد بان لنا ان الثاني نكحه لم يملك وهل يحكم بفساد النكاح جلا على انه من وطئه مشق من غيره أولا جلا على انه من الزنا وقد جرى النكاح على الظاهر على الجملة الا قرب قاله الاخرى الثاني وجزءه في المطلب وقية الجاع المار اه وكذا في سم عن شرح الرضوي ومرة عن النفس قال عرش يؤمن هذا الجواب السؤال من جلدته يكر وجلدته ما لا تكشف علمه القوابل قرأوا بكر اهل يجوز لولها أن تزوجها بالاجبار أم لا وهو انه يجوز تزويجها بالاجبار لاحتمال ان شخصاً قد ذكره على فزجها فاني ودخل منيه في فزجها فملت منه من غير زوال البكارة فهو غير محرم فمضم نكاحها في هذه الصور تقع وجود الحمل واحتمال كونها زنت وعادت البكارة وانتمت فبفسادها تظن بها ففسدنا بالظاهر من انها بكر مجردة وان لو لم يأت فزجها بالاجبار اه (تتم) هو وان معتد في وفاة شبهة كانت ولا يمكن كونه لكل منهما ولا قاف أو شاك قاف وتعد الحاقه انقضت بوضع عدة أحد هملو في علمه الاكثرون ثلاثة قرو عيون بقبية عدة وفاة بالاشهر فان مضت الاولى قبل تمام الثانية فعلمها احتمال كونها من الاول عدة في ورر وض من شرحه

الحمل من الوطء الذي في العدة لا بعد مطلقا (وقيل ان كان الحل من الوطء فلا راجع لوطء معتد فقط ورد ما تقرر (أو) لزمها عادت ان (شخصين بان) أى كان (كانت في عدة) و (أوطء) شبهة وطئت من آخر (شبهة) ونكاح فاسد (عطف أنس) لأنه من جهة الشبهة ووجهه من غير كونها

(أو كانت زوجة معتدة عن شبهة فطلقت (٢١٦) فلا تدخل تحت التعداد المستحق بل تعدل لكل منهما عدة كاملة كجاء من علي وغيره ولا يعرف

في نفسه وان لم يكن باعتبار المرامنة وقوله ووجهه أي العطف خفاء كونه أي النكاح القاسد منها أي الشبهة اه سم **(قوله)** واكثر وجه معتد بالخ كذا في أصله رحمه الله تعالى والذي رأيته في نسخ الجمل والمغني والنهاية وجهه فغير وفاء الظاهر ان قوله أهله أو أهله سید عمر **(قوله)** على غير كذا في أصله وجماعة تعالى عبارة النهاية عن عمر وعلى لا يعرف لهما الخ ونحوها عبارة المغني اه سید عمر **(قوله)** ان كان أي صاحب العدتين خربين كان زوجا وبصر في ثم وطأ آخر بصورة النكاح في عدة الاول عش رويته أخرى معنى **(قوله)** لغت على المعتدلة بعد الاول الخ ولما أن أن تركها بما لانها في عدةه وان الاول فان حبل من الاول لم يكفها عدة واحدة فتعدت لثاني بعد الوضع وان حبل من الثاني كفها وضع الجمل وتسقط عدة الاولى اه مغني وروى عن شرحه وقتل عش عن الزنا يادی مثله **(قوله)** وان تأخر الى قوله ووجه في المغني الا انه بعد الاول وذلك وقوله واستشكل في وفي عكس ذلك **(قوله)** لان الخ أي عدة الجمل اه معنى **(قوله)** فنجما اذا كان أي الجمل **(قوله)** انه الرجعة قبل الوضع الخ وكذا له تحديد نكاحا قبل الوضع وبعد التفریق بينهما كالجمل في الرض وشرحه اه سم **(قوله)** لا روضة الشبهة ولو اختلفا فادى الزوج ان الرجعة تلت وقت الشبهة فخصه بوضع وان وجهه انما في وقتها فبأنه لا فالتأخير بصدق الزوج لان الاصل بقاها اه عش **(قوله)** أي لا في البقاء فإشراك أي كان تركها فاسدا واستمر معاهم بعد قبل ان يفرق بينهما فليس المراد خصوص زمن الوطء اه عش **(قوله)** وكذا فيما يأتي يعني ان قوله لا روضة الشبهة خالف معتق في قوله الا في عكس كونه الرجعة خالف **(قوله)** ما يأتي أي في الفصل الا في شرحه والاول **(قوله)** ان نية أي الواطئ شبهة بعد الطلاق البها أي الموطوءة شبهة **(قوله)** وذلك أي عدم حمل الرجعة في حال بقاء فإشراك الواطئ شبهة اه عش **(قوله)** بان هذا أي بقاء الفرج هنا **(قوله)** على ما يأتي أي عن قريب في عكس **(قوله)** لا يمنع الرجعة أي فهو هذا أولى بان لا يمنعها اه كردی **(قوله)** لا خبر وجودنا في الجمل أي بلا بقاء الفرج **(قوله)** ان أوثر أي الاستفراش وقوله اقوى أي من الاثر وهو الحمل اه عش **(قوله)** وفي عكس ذلك أي فيما اذا كان الحمل من روضة الشبهة سم عش **(قوله)** أي بعد الوضع ومعنى زمن النفاس فتعد اذا كان روضة الشبهة قبل الشرع في عدة الطلاق وقوله أو تكمل أي فيما اذا كان بعد معنى بعضها **(قوله)** انه الرجعة الخ أي في حال بقاء الفرج كأنه يطالب بالشروع بقوله السابق وكذا فيما يأتي اه سم **(قوله)** قبل وضع الخ لانها وان لم تكن الا في عدة الرجعة فهي وجهه كما لو اذابت التوارث وطأها واذاب قبل وضع فليس له التمتع ما حاشي تضع كذا في الرضة كملها (تنبيه) لا يصدق عليه فلم يدوم ان الزوج هو أم من الشبهة حدد النكاح من زمن قبل الوضع ورمي بعده لاصلاحه في عدةه بقتلها في تحديد من راحلها لموقعه في عدةه فان بان بانها في القائف او وقع في عدةه اكتفي بذلك والحمل لا يفتقر الى القائف الجمل على وجهه انما في القائف اوله ما لم تصر فرشا الغير بهنكاح فادى قسقا تنفقتا الى التفریق بينهما لنشوا زها وليس لهما طالع قبل المصوداة التنفقتا لزم اليك فكان لم يطبقه القائف ولم يكن كافيا خلا فتقع عليه ولا راجعته كونهما فرشا الواطئ معنى وفي النهاية مثله الا باقبل التنبيه قال عش قوله جدد النكاح من حين أي حين أرادوا التحديق في عدةه والافه الصبر الى انقضاء العدتين وهو اولى لا تنافي

للمو غا خلفن الصبية
وكانا نقل عن ابن مسعود
خالف ذلك لم يثبت عن
الأخريين فاسلمع الثاني
أو أنماض رفعها ينفذ
على المعتد بعد الأول
نكضها واحدة من حين
وطء الثاني لضعفت
الحري وإن طرغ عنه
الباقى (فإن كان) أى
وبعد (جل) من أحدهما
(وقدمت عليه) وإن تأخر
لأنه لا تقبل التأخير فيها
إذا كان من المطلق ثم وثقت
عدها تنقضى عدها الطلاق
نوعه ثم بعد مضي زمن
النفس تغدب الأقراء
الشبهة أو جعل الرفع
أو لا وطء الشبهة أو
غيره أى إلى فعل بقائه فرائس
وأطباء يمان لم يفرق بينهما
وكذا كمالى وسيلهما
بأن يثبت عدم العود إليها
كالفرق وذلك لأنها خرجت
بصر وهنأرا شالوا حتى
عدها طلق واستشكه
الباقى بأن هذا لا يزيد
على ما كان من حمل وطء الشبهة
والإلغى من جهة ويجعل بين
أما لا فرك له بل يرد عليه ما
عبر مجرد وجوب الحمل ثم عن
الاستفراش ولان كان
المؤثر تروى فليس بينهما
نفعه من جهة منع أثره لها
بالنسبة اليومى
ذلك تنقضى عدة
نوعه ثم تعد أو
بشكل الطلاق إلى جهة

وفاقر إلى الجمعة بأنه ابتداء نكاح فلم يقع فيه عدة الغير وهي شبهة باستدامة النكاح طالما قبل وقوعها في عدة الغير وظاهر كلامهم أنه التحديد بعد الوضع في زمن النفاس مع التمسك بغير عدته ولو بسببان المذخور كونه في عدة الغير (٢٤٧) وقد اتفق ذلك (والا) بكل حال (فان سبق

الطلاق وطء الشبهة) أعت
عدته) لسبقها (ثم عت
عدة الطلاق) استأنفت
العدة) (الأخرى) السق
للشبهة (وله) استئناف غير
مقبول عاقبه من عدم حمل
وسبق طلاق (الرجعة)
عدته) لا وقت وطء الشبهة
نظير ما (فإذا رجع)
و حمل أولاً) انقضت
عدة الطلاق (و شرت)
عدة الرجعة حيث لا حمل
منه ولا يقبل زمن النفاس
وله التمتع بما قبل شروعه
(في عدة الشبهة) بان
تسأنفها ان سبقها الطلاق
وتتمها ان سبقته (ولا
يستتمع بها) أي وطء
بشبهة مطلقاً ما دم في
عدة الشبهة بخلاف كانت أو
غيره (حق نقضها) وضع
أو غير ذلك لاختلال النكاح
بتعلق حق الغير بها ومنه
يؤخذ انه يحرم علم نظرها
ولو بلا شهوة أو الخلو بها
(وان سبقت الشبهة)
الطلاق (قدت عدة)
الطلاق) لانها أقسى
باستدلالها لعقوبات
(وقيل) تقدم عدة (الشبهة)
لسبقها وفي وطء نكاح
فاسد وطء بشبهة أخرى
ولا حمل يقدم الأسبق من
التفريق بالنسبة للنكاح
ومن الوء بالنسبة للشبهة
(فصل) في حكم معاشرة

النكاح العقد في عدة النكاح اه (قوله بعد المخرج) قال في الروض ويتوارثان ويلحقها ملاقاة قبل
الوضع وبعد انتهى اه سم (قوله وفارق) أي التقليد وقوله وهي أي الرجعة اه عش (قوله
كونها) أي المأثورة ذكر الصغير بأول ما على الصغير كان أنسب (قوله لسبقها) ولوقتها لاستدخالها بعد
مازنتها ومعنى (قول المأثورة) أي المطلق اه معني (قوله غير مقيد المخرج) فثبت ذلك أن قوله السابق
وله الرجعة المخرج ليس مغايراً لما هنا فقوله هنا نظير ما مر فيمنظر لاقتضاها مع ما مر في ما هنا فلا يتأمل اه سم
(قول المتن) الرجعة عدته) أي أن كان الطلاق وجباً وتعدى النكاح أن كان الطلاق بائناً اه معني (قوله)
نظير ما مر) والمراد به ما دام الفراش باقياً اه عش (قوله قبل شروعه) يشمل زمن النفاس اه
سم (قوله مطلقاً) عبارة عن النهاية والتي وطء جزاءه بغيره على الذبح اه (قوله ومنه) يؤخذ أي من
حرمه التمسك وقوله حرمه نظراً لهذا الخلف ما مره قبل الخطبة من جواز النظر لمعاين بين السرور والركبة
من المعتددة عن الشبهة لأن لا يجب بأن الفرض بما ذكره هنا مجرد بيان أنه يؤخذ من عبارة المصنف ولا يلزم
من ذلك اعتداده فلا يرجع له أنه قد عتق أحد ذلك من المتن لأن النظر بلا شهوة لا يعتد به ان كان خبر
منه راجعاً لقول الشارح لاختلال النكاح المخرج بعد الاند اه عش (قوله وفي وطء نكاح فاسداً المخرج)
عبارة الغنى تتمه لو كانت العدة من سم شبهة ولا حمل قدمت الأولى لتقديمها ولو نكح شخص امرأة نكاحاً
فأدام وطء شخص آخر شبهة قبل وطئه أو بعده ثم فرق بينهما قدمت عدة الواطئ بها بشبهة لتوقف
عدة النكاح الفاسد على التفريق بخلاف عدة الشبهة فقامت من وقت وطء وليس للفاسد قوة الصحيح حتى
يرجع ما ولو نكحت فاسداً بعد مضي قرآن ولم يفرق بينهما مالى حتى من البأس أعتت عدة الأولى شهر بلا
عن القرأ لما في ثم عتت للفاسد ثلاثة أشهر فان كان ثم حمل فعدة صحيحه مطلقاً مقدمة الحمل أو أواخر
لأن عدته لا تقبل التأخير كما مر وحيث كانت العدة من سم وطء شبهة كان لكل من الواطئين تحديد النكاح
في عدته دون عدة الآخر اه (قوله يقدم الأسبق من التفريق بالنسبة للنكاح المخرج) يعني إذا كان
وطء الشبهة سابقاً لعدته النكاح قدمت عدته وإن كان التفريق بالنسبة للنكاح الفاسد سابقاً على الوء قدمت
عدة السابق من التفريق والوطء عدته مقدمة اه عش
«(فصل في حكم معاشرة المخارق المعتدة)» (قوله في حكم معاشرة المخارق) انما اقتصر على في الرجعة لأنه
هو الذي يتعلق بمعاشرة الأحكام لا يتخلف الأجني فإنه لا يتعلق بمعاشرة حكم اه رشدي (قوله
أي المخارقة) أي قوله به يندفع في النهاية لأنه بان يوافق كملت (قوله بان كان يعتل بها) عبارة بعضهم
بالمواكبة والمباشرة وغير ذلك اه رشدي (قوله ولو في بعض الأزمن) صلاحي بما إذا قل الزمن جدوا له غير
مرادوا المتأخر زيه عن اشتراط دوام المعاشرة اه رشدي (قوله المتن بلا وطء) خرج به ما إذا وطئ فإنه
ان كان الطلاق بائناً لم يمنع انقضاه عدة فإنه لا لزوم له وان كان رجعاً امتنع المضي في العدة مادام لم يوطئها
لأن العدة لزومها الرجوع وهي مشغولة وبقره في عدة ان المخرج للخل فإن المعاشرة لا تمنع انقضاه العدة فيصالح
قال في الروض ويتوارثان ويلحقها طلاق قبل الوضع وبعد وان لم يزوجهما لخل عدة شبهة وأصل عدته
فراجعهما إلى الخل فوطءهما لم يشرع في عدة الشبهة بالوضع انتهى قال في شرحه فان شرعت في عدة
الشبهة حرم عليه وطءهما ما تنقض العدة ما إذا كان الحمل الواطئ فيصير على الزوج وطءها حتى تنق
انتهى وأما غير الوء من الاستمتاع فيقتل من قول المتن ولا يستتمع بها إلى آخر المتن والشرح (قوله)
غير مقيد المخرج) فثبت ذلك أن قوله السابق وله الرجعة المخرج ليس مغايراً لما هنا فقوله أي الشارح بعده نظراً
ما مر فيه نظراً لاقتضاها مع ما مر في ما هنا فلا يتأمل انتهى (قوله قبل شروعه) يشمل زمن النفاس (قوله)
ومنه يؤخذ المخرج) كذا شرح من
«(فصل في حكم معاشرة المخارق المعتدة)»

المخارق للمعتدة (عاشرها) أي المخارقة بتعلق أو وضع معاشرة (أو) معاشرة (أو) زوجه بان كان يعتل بها ولو يمكن سهو ولو في بعض
الزمن (بلا وطء)

أومعه والتقدير بعد ما دخلها وجر بان (٢٤٨) الإجمالية كما يفهم عليها (في عدة) غير محل من (أقراء أو أشهر فاجبه) ثلاثة أولها

تنقضي مطلقاً بأنها مطلقاً
ثالثها وهو (أصحها) كانت
بأننا انقضت (بعدم) مع
ذلك إلا أنه لا يفسد ما عدا ذلك
ثم لو وجد بان جعل ذلك
وهو لم تنقض كالرجعة
في قوله (والألم تكن بأننا
فلا) تنقضي لكن إذا زالت
العشرة بان يولى له لا يعود
إليه إقاماً أو بها فحسب
بأنه فيها فظهر كالتعليق
فأما في ذلك لشبه الفرائض
بكالرجعة جاعلاً في العدة
لأنه بمنزلة ما استقرت عليه
بل تنقطع من حين الخلاف
ولا يبطئ به ما مضى فبني
عليه سائر التوليات
أدوات الاختلاف بين الخلافات
(و) في هذه (الرجعة) له
عليها (بعد) معنى الأقراء
أو الأشهر) وان لم تنقض
عدها قلت ويطبقها
الطلاق إلى انقضاء العدة
احتياطاً فيها وتقليداً لها
لتعصيرها به يدفع ما طلق
به جمع هنا قضية تعميم
بقضاء العدة بقضاء التوارث
بينهما وان تعدد ما لا يكتفى
بغيره وهو أنهما على ما
انقضت لهما عليه فرق بينهما
وبين الرجعة بأنهم قد ألبوا
فيها كونها ابتداءً كسكاح
في مسائل فثبت لها
باعتبارها عند بعض مودة
العدة بخلاف نحو التوارث
والنفقة فاعلم بحسب آثار
مرتبة على النكاح الأول
فلم تنقطع عن غير مودة
العدة لكن الذبح جه البلقيني أنه لا مودة لها وجرم به غير

وأفهم تعبيره بنى الإطه أنه لا يضر مع ذلك الاستماع به وهو كذلك وان أُلغيت الإطام بالوطه أه مغي اعلم
أن الفاضل المحشي نقل نحو ما في المتن عن الر وضمنه قال وقد ثبت أنه مع الإطه لا خلاف في التفصيل بين البائن
والرجعية ويلزم من ذلك أنه لا خلاف في الانتصاف مع وطه البائن وجرم خلاف في الانتصاف مع عدم وطهها
ولهذا غير معمول انتهى أه سديع (قوله أومعه) ومعلوم ومثل ذلك أه عش (قوله أومعه)
يتقدم بالنسبة لما بين عما إذا لم تكن شبهة الأقسية بان الإطه شبهة بتقطع عدة البائن وكان الأصوب بان يبقى
المتن على ظاهره فان التقدير بعدم الإطه لتأني الأحكام لا يتقاربان في الأرجح فلا يرجع أه وشيدي
(قوله كما يفهم عليها) أي المذكور في كلامهم والأخبار لم يذكرها منها شيئاً أه عش (قوله)
تنقضي مطلقاً أي لأن هذه الحالة لا توجد عدة أه مغي (قوله لا مطلقاً) أي لأنها بالعاشره كالرجعة
أه مغي (قوله ومن ثم لو وجد) أي الشبهة أه عش (قوله لا تنقض الخ) ظاهره وان لم يكن وطهها لكن
عبارة شرح المنهج ثم ان عاشرها وطه شبهة ككالرجعة فثبتت وهي التي تلازم ما يأتي أه وشيدي (قوله فلا
تنقض) أي عدها وان طالت المدة أه مغي (قوله بان يولى الخ) أو فرق القاضي بينهما كما (قوله أن
لا يعود لهما) أي العاشره أه سم وكذا الضمير إن قوله ناو بها فحسب بابق (قوله ناو بها) الأوفق لم يلقه لم
ينزل أي عدم العود فشمس الإطلاق (قوله كالتعليق) جواب إذا ضام أه سم (قوله على ما مضى) أي من عليها
قبل العاشره أه عش (قوله وذلك) راجع إلى قول التزوي لا فلا (قوله يكون كالمسألة) أي الزوج أه عش
عبارة المتن كالرجعة غير أه ويؤيدها قول الشارح جملها في التقدير كسكاح غير المطلقة ثلاثاً
صحيح مطلقاً (قوله بل تنقطع) عطف على فلا تنقض أه كروي وشيدي منبسط عش أنه عطف على
قوله لا يحسب الخ ولهذا الظاهر الثلاثي كسكاحه ولا يبطئ به ما مضى فبني الجمع قوله السابق لكن إذا زالت
العاشره كالتعليق الخ (قوله من حين الخلاف) المناسب لما يأتي في قوله ولو تم بعد ذلك من حين وطهها لأن
يفرق بان النكاح الفاسد هنا كان من الزوج وتقدم فرائضه في حقها بخلاف خلاف الابتنى أه
عش ويؤيده ظاهر قول الشارح السابق ومن ثم لو وجد الخ لم تنقض كالرجعة الخ لكن قضية قول
المتن فرع على طلاق زوجته ثلاثاً ثم تزوجها ووطهها في العدة طلقاً انقضت عداها وتزوج آخر لم تنقض العدة
كالرجعة أه عدم الفرق واشتراط الإطه مطلقاً كما مر من الرشد عن من شرح المنهج (قوله ما مضى) أي
من عليها قبل العاشره (قوله ولا تنصبا الخ) أي من العدة (قوله وفي هذه) أي صورته عاشره الرجعية أه
عش (قول المتن بل يطبقها) أي الرجعية تحت حكم عدم انقضائها عدها بما ذكره كطلاق أي طلقه ثانية
والثلاثان كان طلقها طلقاً فقط أه مغي (قوله فيها) أي في عدم محتمل الرجعة ولحقوا الطلاق (قوله)
بقضاء التوارث الخ) خلافاً لما يأتي (قوله وموتها) عطف على التوارث (قوله بينهما) أي التوارث
والموتة (قوله فانها) أي التوارث والنفقة ونحوهما ما يأتي أبقا (قوله فلا تنقطع) أي التوارث والنفقة
ونحوهما (قوله لكن الذي وجهه البلقيني) عبارة الناشري وقال أي البلقيني على الأول أي أنه لا رجعة بعد
الأقراء أو الأشهر إلا بطريق آخر أو أنه لا رجعة إلا بغيره أو أنها لا تنقض العدة
ولا يجب النفقة والكسوة ولا يصح خطبها وليس لأنها آية يلحقها الطلاق ولا يصح خطبها إلا ههنا انتهى

(قوله أومعه) عبارة الروضة فصل طلاق زوجته وجرمها وأغاب عنها انقضت عدها بمعنى الأقراء أو الأشهر
فأولم يصرح بالكون معلوماً فان كان الطلاق بأننا لم ينع ذلك انقضت العدة لانه وطهها لآخره فان كان
وجهاً قال المتن لا تنقض عدها مادام بطهها لان العدة لمرأة الرجعية مبنية على وطهها وان كان بطهها
ولكن خطبها لوطهها عاشره الأزواج ثلاثة أوجه الخ انتهى وقضية أنه مع الإطه لا خلاف في التفصيل
بين البائن والرجعية ويلزم من ذلك أنه لا خلاف في الانتصاف مع وطه البائن وجرم خلاف في الانتصاف مع
عدم وطهها ولهذا غير معمول فثبت أن (قوله إقاماً ناو بها) أي عاشره وقوله كالتعليق جواب إذا ضام
لكن الذي وجهه البلقيني الخ) عبارة الناشري وقال أي البلقيني على الأول أي أنه لا رجعة بعد الأقراء

فقال لا تورث بينهما ولا يصح إيلامها ولا طهر ولا لعان ولا مؤنة لها ولا يصح إيلامها السكنى لانها بائن الا في الطلاق ولا يحدون طهرها انتهى (ولو عاشرها اجنبي) فيها غير يثبت ولا طهر ولا معاشرته (الرجع) (انقضت) العدة (والله اعلم) لعدم الشبهة اما عاشرها شبهة كان كان سدا فهو كعاشرة الرجعي ولو اذاعاشرها وطهر كان زنا لم يورث أو شبهة فهو كقوله الا في ولو (٢٤٩) نسك معتد في الزموج باقرا أو أشهر عسدا في نفقته

وينبغي أن يكون المراد أنه اذا اعاشها وطهر الطلاق ولا يلزم العوض انتهت اه سم (قوله فقال) أي غير الشرعي (قوله لا تورث بينهما) أي في جميع ذلك شقنا الشبهة التي رجع الله تعالى سم ونهاية (قوله الا في الطلاق) أي في حقه موقوف على ما يستلزم من إيلامها السكنى وبأنه لا يحدون طهرها اه ع (قوله فيها) أي العدة (قوله غير شبهة) الى الفصل في النفقة لغيره (قوله كان كان سدا) أي انظر ما دخل تحت الكفا ولعل الكفا ماسة صانبة كغيره من جميع الروض وشرح المنهج اه وشدي (قوله مطلقا) أي في الطلاق البائن وغيره وفي معاشرته الاجنبي وغيره (قوله لا يحدون طهرها) أي عدا في الحل (قول المتن ولو نسك معتد نفقته الصالح) فان قبل هذه المسئلة مكره في كراهي قول المتن سابقا ولو نسك في العدة اخرج اجيب لهذا كرت في البيان وقت انقضاء العدة الاولى وهناك لتصور بعدتين من شخصين اه معنى (قول المتن معتد) أي من طلاق بائن أو رجعي اه ع (قوله لحصول الفراش الخ) ومراته اذا زال الفراش بالترقي أي أو بنسك عدم العود الى العاشرة يبنى على ما مضى اه كردى (قوله وهو الاثنت) أي كونه فيها ع (قوله وجرمه) أي يكون الخلاف وجها اه معنى (قوله من الاولى) أي العدة الاولى بعبارة النهاية والنفق عن الاول اه أي الزوج الاول وهو الاسب (قوله بها) أي الرجعة (قوله فانها تبنى الخ) أي تكتفى بما قبل وان قل كرهه عن الطلاق الاول والثاني اه ع (قول المتن بعد الوضوح) أي كره في المحرور ولا في الرضا فكان الاولى حذفها معنى (قول المتن ثم تكبها الخ) انقضت صفة تنكاح المتعلق عنه وهو المذهب (تمة) لو اصيل امرأة شبهة ثم تكبها ومات أو طلقها بعد الدخول هل تنقض عدة الشبهة وعدة الوفاة أو الطلاق بالوضع لانها من شخص واحد أو لا كتر منهن ومن عدة الوفاة في الاولى وعدة الطلاق في الثانية وسهوا وجههما كمال شقنا الاول ولو طلق زوجته اامة ثم اشترها انقضت العدة في الحال في ظاهر المذهب وحلته وبقى بقية العدة عليها حتى زول ملكه فبذلك تنقضها حتى ولو اعاشها أو اعاشها لا يصح تزويجها حتى تنقض بقية العدة قاله المتولي وغيره اه معنى (قول المتن ثم طلقها) أي أو اعاشها فانها اه معنى (قوله من العدة الاولى) أي من عدة الطلق اه ع (قوله لو فرض بقية شيء) أي مع ان الغرض مجتمع اه كردى (قوله بالنكاح والوطء بعده) قضيتها بمجرد النكاح لا ترقيم به وعلى هذا ينفع قوله الا في بنته على ما سبق من الاولى الخ فتأمل اه ثم عبادة النفقة واستدركه وطهر عما اطلق قبل الوطء فانها تبنى على العدة الاولى ولا عدة لهذا الطلاق وعلمه فيه نصف المهر فقط لانه نكاح جديد طلقها قبل الوطء فلا يتعلق به عدة متخلف ما صرف الرجعية اه (قوله ومن ثم لم يوجد وطء الخ) فلا تخلفا في الوطء وعدمه مصدق منكره على قاعدة ان منكر الوطء يصدق الا فيما استثنى اه ع (فصل في عدة الوفاة) (قوله في الضرب الثاني) الى قول المتن أو بائن في النهاية الا قوله ثم ايات الى أن

والاشهر الاسطر انه لا تزوج أو تحبوا ولا إياسوا لها تعد به بالمخالطة التي تمتع انقضاء العدة قال ولا يجب النفقة والسكوة لانها بائن بالنسبة الى انه لا يجوز رجعتها قال ولا يصح طبعها بذلك العوض من غير فائدة قال وليس لانها لم يطهرها الطلاق ولا يصح طبعها الا هذه ولم أومن تعرض له انتهى قال الشارح وينبغي أن يكون المراد انه اذا اعاشها وطهر الطلاق ولا يلزم العوض (قوله فقال لا تورث بينهما) أي في جميع ذلك شقنا الشبهة التي رجع الله تعالى (قوله وهو الاثنت) أي كونه فيها ع (قوله وجرمه) أي يكون الخلاف وجها اه معنى (قوله من الاولى) أي العدة الاولى بعبارة النهاية والنفق عن الاول اه أي الزوج الاول وهو الاسب (قوله بها) أي الرجعة (قوله فانها تبنى الخ) أي تكتفى بما قبل وان قل كرهه عن الطلاق الاول والثاني اه ع (قول المتن بعد الوضوح) أي كره في المحرور ولا في الرضا فكان الاولى حذفها معنى (قول المتن ثم تكبها الخ) انقضت صفة تنكاح المتعلق عنه وهو المذهب (تمة) لو اصيل امرأة شبهة ثم تكبها ومات أو طلقها بعد الدخول هل تنقض عدة الشبهة وعدة الوفاة أو الطلاق بالوضع لانها من شخص واحد أو لا كتر منهن ومن عدة الوفاة في الاولى وعدة الطلاق في الثانية وسهوا وجههما كمال شقنا الاول ولو طلق زوجته اامة ثم اشترها انقضت العدة في الحال في ظاهر المذهب وحلته وبقى بقية العدة عليها حتى زول ملكه فبذلك تنقضها حتى ولو اعاشها أو اعاشها لا يصح تزويجها حتى تنقض بقية العدة قاله المتولي وغيره اه معنى (قول المتن ثم طلقها) أي أو اعاشها فانها اه معنى (قوله من العدة الاولى) أي من عدة الطلق اه ع (قوله لو فرض بقية شيء) أي مع ان الغرض مجتمع اه كردى (قوله بالنكاح والوطء بعده) قضيتها بمجرد النكاح لا ترقيم به وعلى هذا ينفع قوله الا في بنته على ما سبق من الاولى الخ فتأمل اه ثم عبادة النفقة واستدركه وطهر عما اطلق قبل الوطء فانها تبنى على العدة الاولى ولا عدة لهذا الطلاق وعلمه فيه نصف المهر فقط لانه نكاح جديد طلقها قبل الوطء فلا يتعلق به عدة متخلف ما صرف الرجعية اه (قوله ومن ثم لم يوجد وطء الخ) فلا تخلفا في الوطء وعدمه مصدق منكره على قاعدة ان منكر الوطء يصدق الا فيما استثنى اه ع (فصل في عدة الوفاة) (قوله في الضرب الثاني) الى قول المتن أو بائن في النهاية الا قوله ثم ايات الى أن

(٣٢) - (شرداني وابن قاسم) - (ثامن) العدة (ثم وطء) ثم طلق استأنفت عدة لاجل الوطء (ودخل فيها البقية) من العدة الاولى لو فرض بقية شيء منها ولو طهرها بالنكاح والوطء بعد طهرها لم يحدون طهرها بقية على ما سبق من الاولى أو كذا ولا عدة لهذا الطلاق ولا عدة قبل الوطء اه (فصل) في الضرب الثاني من الضربين السابقين اوله الباب

عن التصريح به ووجهه
أنه لا يصلح شهره ذلك
ورضوه وفي المقعد وفي
الاحداد (عدة حواصل)
أو ما لم يحصل لا يلقى ذا
العدة كما يعلم مما سذكره
(لوفاة) الزوج (وان لم
توطأ) لمصر أو غير موطن
كانت ذات اقراه (أو عدة
أشهر وعشرة أيام بليلاتها)
للكاتب والنسب والاجماع
أن في اليوم العاشر نظر إلى
أن عشر النكاح يكون الموت
وهو الباقي لا غير وروده
بأنه يستعمل فيها وحذف
التاء انحازوا لتقلب الباقي
أي لسيقتها لأن القصد
بها التجميع وكان حكمه
هذا العدد ما مر من النساء
لا يصير من الزوج أكثر
من أربعة أشهر فحلت عدة
تقصيرهن وزيد العشر
استظهارا ثم يشترح
مسلما ذكر أن حكمه ذلك
أن الأربعة عشر لا يضر في الحل
وتفخ الروح وذلك يستدعي
ظهور حمل أن كان وتعتبر
الأربعة بالاهل ما لم يمت أثناء
شهروا وقد بين منه أكثر
من عشرة أيام فثبت ثلاثة
بالاهل وتكمل من الرابع
ما يكمل أو بعين ومما ولو
جهلت الأهل حسبها كلمة
(و) عدة (أمة) حامل أو
سكن بل عن لا يلقها أي من
فيها قتل أو أكثر بأي صفة
كانت (نصفها) وهو شهران
هنا لأن بقية السابق

الأربعة وقوله ورد إلى المتن (قوله وهو) أي الضرب الثاني (قوله به) بوجهه أي الضرب الثاني
(قوله وفي المقعد) عطف على قوله في الضرب الثاني (قوله يعمل لا يلقى إلخ) أي بان كان من وراء أو
شبهه لا يلقى في العدة والثاني تؤخر عدة الوفاة عن عدة الشبه فتشعر فيها بعد وضع الحمل
(فرع) وموضع الزوج غير المعتد وجته عدة الوفاة أو حواها اعتدت عدة الطلاق سم على التخي
اه ع (قوله لصغر) أي وان لم تكن متبينة لوطأ اه ع (قوله الألف اليوم العاشر) واجمع
للاجماع فقط اه سم (قوله انظر إلى أن عشر الخ) تعليل القول بعدم اعتبار اليوم العاشر الذي
هو أحد الوجوه من المفهومين من قوله أن في اليوم العاشر لا لعدم الاجماع على اليوم العاشر وان أوهمه
سابقه وعبر بالعبارة أن في اليوم العاشر فقد قبل بعدم اعتباره نظرا إلى أنه شرعي عبادة الغنى
انما قبل باليهام لأن الأوزاعي والاصم فلا تعدد بأربعة أشهر وعشر ليل وتسعة أيام فالان العشر تستعمل
في الباقي دون الأيام وريان العرب قلب مائة التائيف في العدة خاصة فيقولون سراعن أو يردون
به إلى الأيوام وهذا يقتضي أنه لو مات في أثناءه إلى الحادي والعشرين من الشهر أو مع آخر ذلك اليوم أن
هذه العدة لا تكفي مع أربعة أشهر بالليل بل لا بد من تمام تلك الليلة والذي يظهر أن ذلك كفى وتعمل
العشر في الآية الكريمة لأن الأيوام لا تعدد وإذا حذف جزأها من الأيوام فلا بد من تمام تلك الليلة والذي يظهر أن ذلك كفى وتعمل
يستعمل فيها سم) يستعمل قوله فيها مخرجها أي الباقي والأيوام وحذف وقوله وحذف الناء الخ من
تمام الرد يستعمل كلامهما وحذف وقوله وحذف الناء الخ من جمل دوقوله ولأن القصد بها التجميع أي
فيصاطة في قولي الردين الذين قاله السديد وفيه منظر من وجوه (قوله يستعمل فيها الخ) كذا
في أمه رحمه الله تعالى فحذفه وبالنظر في ما قبله من قوله سدد ولم يظهر في ما قبله فحذف
وحذف الناء انحازوا لتقلب الخ قد يقال ما إلى الخ هذا من غير اعتبار استعمال فيها إلا أن يقال هو وان
استعمل فيها إلا أن استعماله في الأيام على خلاف الأصل فتأمل اه ورشدي والأولى أن يقال أن ما تقدم
من أنه يستعمل فيها المراد به استعماله في كل منهما على الانفراد وان المراد به في الآية الكريمة استعمالهما
فلذا أحصى إلى التغليب (قوله ولأن القصد من الخ) عطف على قوله لا يجب اه ع عبارة الرشدي
هو أنه لا يمتري في التمتين من حيث المعنى لكن لا من حيث أصل ثبوت عدة الوفاة ولا من حيث كونها أربعة أشهر
وعشر بل من حيث استواء المدخولين أو غيرهما فلها اه (قوله ما مر) أي في الآية (قوله فحلت) أي
الأربعة أشهر (قوله استظهارا) انظر إلى شيء ذكره النباه في الحكمه الآية تفتقها وجهه ظاهر
(قوله ذكر أن حكمه ذلك الخ) قد يقال أن ذلك ينافي كونها التخصم المستوي في المدخولين أو غيرهما
اه رشدي وقد بين بأن الحكمه لا تطرد والنكاح لا يشرع (قوله ما) أي الأربعة (قوله وقد بين
منه أكثر الخ) أي وأما ما بقي منه عشره فقط فتعد بأربعة أشهر بدها ولو ناقص ع (قوله أي أو أقل
منه عشره فتكملها من الخامس) (قوله من الرابع) من قبله ثمانية اه رشدي (قوله ولو جهلت الخ)
عبارة الغنى فان خضعت لها الأهل كالجموسة اعتدت عاتون ثلاثين اه (قول المتن وأما الخ) ولو اعتدت
الامتنع موتة اعتدت كثره كجهنم الأخرى معنى وأسنى (قوله بقية السابق) وهو قوله ما مر ع لأنه شهر
(قوله أن في اليوم العاشر) هذا الاستثناء لجميع الاجماع فقط (قوله وقد بين منه أكثر من عشرة أيام)
وان في بقية عشره اعتدت بها أو بأربعة أشهر بدها شرع روض (قوله أي من فيها روض الخ) في شرح الروض
قال الأذري في الظاهر أن البعوضة كالقنطرة والامة ولو اعتدت مع موتة اعتدت كالجرة اه (قوله ويحت
الزكري وغيره الخ) عبارة شرح الروض قال الزكري وتقدم أنه لو طعن أمه فظن أنها ميتة وجنحاً لم يرد
يكشفه الحال إلى الموت اعتدت عدة الحرة مضاف إلى ما لو اكتشفه الحال قبل الموت فتعد عدة الأمة
لا تقطع أو الفتن بالعلم بالحال لا بخصاص عدة الوفاة بالنكاح الصحيح وظاهر أن حملها أياما قبل علمه
بالحال اه ورشدي تصوير ما قاله الزكري يكون تلك الامتنع وجته لا مأكنة أو غيرها وقوله لا اختصاص

الح: اه عش عبارة السيد عن قوله بقوله السابق لا يخفى ما فيه من التسامح والمقصود واضح فقيل على تمج
ما تقدم ما لم يمت اثنا عشر وقد بقي منه أكثر من خمسة أيام فشهد على نفسه من الثاني ما يكمل خمسة
وثلاثين يوما اه وعبارة الغنى وبأقنى الانكسار وانخفاض اه (قوله ان قياس مام) أى فى أوائل
الباب فى التنبه الاول (قوله أنه لوطنها) أى عند الوطء دليل الفرق اه سم (قوله وجهه محرر) أى ولم
يشكك فى الحال الى الموت بخلاف ما لو انكشفه الحال قبل الموت فمتعداة لامة اه سم عن الاسنى عن
الزركشى (قوله) ودخل (قوله) وبه النها بعبارة ما ماما عمال الزركشى وغيره ان قياس مام مام جميع اذ صورته
ان يطأ وجهه لامة طائما من از وجهه محرر ويستر غنما الى موته فتعدى لامة عدة حرة اذا قلن كجملتهما من
الاقبل الى الاكثري فى الحما فكذا فى الموت وذلك سقط القول بأنه رد بان عدة الوفا لا تتوقف على اه قال
الرشدى قوله وبذلك سقط القول بالقال سم هذا مع ما أشار اليه الشارح من الفرق بان عدة
الحما لا تتوقف على الوطء اختلفت باختلاف الفتن فيه بخلاف عدة الوفا لا تتوقف عليه فى مختلف ذلك
اه وكذا رد عش بعبارة وفاة حج الاقرب لما طلبة اه (قوله فقد) يضم التامه كسر الحما من
الاحداد (قوله فلا تتعدى قوله انتهى) اذا لم يقبض مائة من عدة الوفاة ولا احداد ولا بزمان ايام الوفاة فعدة
النكاح والوطء لا يشبهلان ذلك من نكاح الصبي اه وفى سم هنا عن الر وضو والروض
وشرح حمزة بسط فى احوال المستوفى التى ماتت سداوز وجهها معا ومربا (قوله قال الزركشى الخ)
اعتمد المفسر كأثرنا الى الوفاة النهائية (قوله على الطلاق بموته الخ) وفى العبرى عن القليوبى ما نصه فرح

ان قياس مام مام لوطنها
ووجهه محرر لها أربعة
أشهر وعشر وورد بان عدة
الوفاة لا تتوقف على الوطء
فلم يؤثر فيها الفتن عنده
وبه يفرق بين هذا وبين
(وان ماتت حسن) وجبة
انتقلت الى عدة (وفاة)
وسقطت بشدة الطلاق
فقد سقطت نفقتها (أو)

الخ يحتاج لتأمل (قوله أنه لوطنها) أى عند وطئها دليل الفرق (قوله) وورد بان عدة الوفاة الخ) رد عليه بان
الوطء بطن انما هو وجهه محرر كأثر فى العدة فى الحما فليؤثر بعد الموت وقول هذا مجيب مع ما أشار اليه
الشارح من الفرق بان عدة الحما لا تتوقف على الوطء اختلفت باختلاف الفتن فيه بخلاف عدة الوفاة
لا تتوقف عليه فى مختلف ذلك نعم قد رد على الزركشى أيضا ما تقدم فى آخر باب القبط فبما أقرت من تزوجة
بالرق والزواج بمن لا يملك له الامانة لا ينسخ نكاحه لعدم قبول اقرارها فى حقها وانما عدة الوفاة تعد الامانة
سواء أقرت قبل موت الزوج ام بعد فمذمومة فى اعتقاد الزوج مع معاشرة لها واستباحة على ذلك الاعتقاد
الى الموت ومع ذلك لم تعد عدة الحما حررا بل بعد الامانة ولما أورد ذلك على حر الموافق الزركشى حله على
ما اذا لم يطأها الزوج قبل الموت اه وأقول بجواب أيضا يمنع انهم سؤروا فى اعتقاد الزوج كإيادى الحاشى فى
باب القبط أخذ من عباراتهم ثم المصرة بذلك كقولهم الزوج اخلوا فى نسخ النكاح ان شرطت الحرية
وعطوه وبأن الشرط اه ولو اعتقدوا بنكاحهم بغير الشرط فى اعتقادهم فلا وجه لتغييره وكقولهم ان اولادها
الحادون بعد الاقرار أو فوطءها وذلك بقوله لم لانه وطئها على الموت اه لكن يشكل فى حررته
اعتقاد الزوج مع التعليل بعدم قبول اقرارها فى حقه فليراجع (فرغ) فى الوطء فى باب الاستبراء فخرج
المسئلة من زوجة ذات امان سداوز وجهها جميعا فى احوال احدها ان يموت السيد أو لا تقبض على مربية
وقد ذكرنا انه لا استبراء عليها الى المذهب فاذا مات الزوج بعد اعتدت عدة حرة وكل ما طلقها الحال الثانى
أن يموت الزوج أو لا تقبض عدة أمته شهر من وخمسة أيام ثم امان السيد وفى عدة الزوج فقد عتقت
اثنا العدة وقد سبق فى أول كتاب العدد الخلاف فى انما هل تكمل عدة حرة أم عدة أمه والمذهب بان الاستبراء
عليها كجدة كمر نافر بياوان مان السيد بدخول وجهها من العدة ثم الاستبراء على الاصغر ثم يعاين عودها
فرش الى الثالث أن يموت السيد الزوج مع اقرارها فى احوال احدها ان يموت السيد أو لا تقبض على مربية
فبما اذا عتقت وفى عدة وهل تعد عدة أمه عدة حرة أو وجهها أمهما عند الفراق عدة أمه فوطئ
البقي بعد طءها وطءها عتقت وفى فرغ عن سيدات تواله ثم زوجها أو لا تقبض على كجدة اه
الحال الرابع أن يتقدم أحدهما ويشكل السابق فله زوج واحد اه ان لم يتقدم بينهما ثم عتقت
وخمسة أيام فلهما أربعة أشهر وعشرين موت آخرهما والاحتمال ان السيدات أو لا تقبض على الزوج

نظر

لوقال أنت طالق قبل موتي بأربعة أشهر وعشرة أيام ثم مات بعد تلك المدة تبين وقوعه ولأعده عليها ولا ارث لها
وان كان الطلاق رجعيًا يؤخذ بما يأتي أنه لا أحد عليها بأشوا لا عن من معاشرها ولا من وطئها حال حيائه
كيسر اه وله شخص بغير ذات حمل أو اقرا استمر حملها أو اقرا أو قال الوفاة فلا راجع (قوله والذي مر)
أي قبل أدوات التعليق اه كرى (قوله انفصال كله) حتى تأتي أو أمين اه مغنى (قوله ولو احتملا)
كنفى باهات كذا قاله الشارح وصورته أنه لا عنها النسب جلهام طلق زوجته ثم اشتبهت المعلقة بالحامل
بالمعلقة الحامل أيضًا أو يكون ذلك تنظيرًا لثبته أي فكانه قال ولو احتملا تنظيرًا للنسب بلعان فانه ينسب إلى
النافي احتمالًا لكن ينظر ماصو ومالوسو باله في مسئلة احتمال الرشدى وعباردة المغنى تنبيهًا لما في
هنا قول المصنف في سابق ولو احتملا: كنفى بلعان لمرأته الملاعبة كالأبش فلا تنسب إلى عدة الوفاة اه
(قوله لا يمكن انزاله) أي بان كان دون تسع سنين اه وشدى وقول المتن ادخلا بطعناغ) فثبت ذلك أنه لو
فرض أنه لم يستعلم بيبته حكم الذى في نحو النسل واللاعبة الوفاة لا مكان الاستدخال حيث وقد يقال
فثبت قول الشارح لتعذر انزاله أو لم يعلم انزاله وجب الفصل ولحق الوفاة احتمال الاستدخال اه سم وقوله
وقد يقال فثبت قوله لم يحمل تأمل بل قضيه قضية الاول اه سدر عبارة عش بعند ذ كر كلام سم
المذكور ونصها أو قبله يمكن الجواب بان كلامه قوله لتعذر انزاله وقوله ولانه لم يعهد إلى عدة المستقلة والحكم
يبقى ببقاء طلقه فلا يلحقه ما لو لم يسجد عليه الفصل لوجوده وان لم ينقضه الولد اه عش أو قول
وعلى هذا الجواب ينسلك الفرق بين الممسوح والمسلول فتأمل لعل الأولى ما قاله الرشيدى بمناصه قوله
بفقد انثبته سباني في المسلول أنه يلحقه ما لو لم يسجد عليه فصل المهر كمن هذا التعليق والذي بعده ان
سلم ان المسلول عهدته ولادة اه (قوله ولانه لم يعهد له ولادة) وقيل بملحقه به قال الاصطغرى والقاساني
وهي حرة ولا استبرأ عليها على الصحيح لانهم اعتمدوا السيد ووجهه أي ان مات السيد أو عدة أي ان مات
الزوج أو ألولان أو جوبنا الاستبرأ حكمه كأي كمران شاء الله تعالى في الصورة الثانية ولحق شران ونسبة
أيام بالمر بعد فعل هو كولو كان المقتل أقل من هذه المدة أو كولو كان أكثر منها فيه الوفاة السابقة الصورة
الثانية أن يعلم أنه يقتل بين الموتين أكثر من شهرين ونسبة أيام فطيلها الاعتداد بأربعة أشهر وعشرة أيام
من موت آخرهما موثا ثم ان لم تقض في هذه المدة فطيلها أن تتر بص بعدها بحصة احتمالات الزوج مات
أو ولادة انقضت عدته أو باعدت فرائضا السيد وان خاضت في هذه المدة فلا شيء عليها أو ما كان الحيف في أول المدة
أو آخرها وقبل بشرط كونه بعد شهرين ونسبة أيام من هذه المدة الثلاث أو الاستبرأ موعدة الوفاة في وقت
واحد قال الأصحاب لان الاستبرأ انما يصح على تقدير تأخير موت السيد وحيد تكون عدة الوفاة منقضية
بالمدة المقتلة ولا يتصور الاجتماع سواء كان الحيف في أول هذه المدة أو آخرها أو كانت المستوفية من لا تقض
كسهاها أو أربعة أشهر وعشرة أيام الصورة الثالثة ان يعلم كم المدة المقتلة فطيلها التبرص كذا كرنا في الصورة
الثانية اتخذ بالاحاط ولا نورثهم من الزوج اذا شك كذا في أسبقه ما موثا فان ادعت علم لورثة انها كانت
تزوج موت السيد فطيلهم الحلف على نفي العلم اه كلام الروضة منقاس طوله الحسن بانه لم يستل وعبرة
الروض في الحال الرابع وان تقدم موت أحدهما أو شك أي المتقدم منهما أو لم يعلم هل ماتا معا أو تريا
اعتدت بأربعة أشهر وعشرين أي استبرأ عليها وان تخط ذلك أو أكثر أو جعل قدره فان كانت تحض من مياها
ونسبة أيام ولم يلحقه فلا شيء أي استبرأ عليها وان تخط ذلك أو أكثر أو جعل قدره فان كانت تحض من مياها
حيث مات لم تقض في عدة لاحتمال الموت السيد أو لو لهذا الارث ولها تخلف الورثة ثم لم يعالجوا حرمتها
عند الموت انتهت قال في شرحه فان خاضت فلا شيء عليها وان خاضت أول عدة اما اذا كانت لا تقض
فثبتها المدة المذكورة ما تنهى (قوله في المتن ادخلا بطعناغ) فثبت ذلك أنه لو فرض أنه لم ينسب مالم يثبت
حكم الذى في نحو النسل واللاعبة الوفاة لا مكان الاستدخال حيث وقد يقال قضية قول الشارح لتعذر انزاله أنه
لو علم انزاله وجب الفصل ولحق الوفاة اذا احتمل الاستدخال (قوله وقد أمكن المخرج) كذا شرح حر (قوله

والذى مر أنه لا يلحق هنا
فتعذر عدة الوفاة ووث
(و) عدة (حامل وضعه)
اللاعبة (بشرط السابق)
وهو انفصال كلهما مكان
نسبته للميت ولو احتملا
(قوايات مسي) لا يمكن
انزاله (عن حامل قبل شهر)
عنها القطع بانها حامل
عنه (وكذا مسح) ذكره
واثبتاها عن حامل فعدتها
بالأشهر لا بالحمل (ادخلا
يلحقه الولد على المذهب)
لتعذر انزاله بفقد انثبته
ولانه لم يعهد له ولادة
(ويحق) الولد بحسبوا
بقى انشاء) وقد أمكن
استدخاله للميت وان لم يثبت
كيسر لبقاه أو عصف السنى
(فتعذر) زوجته (به) أي
فوضعه

لوفاته (وكذا مسند أول) خصيته (يقى ذكره) فليطه الولد وتعدز وجته (هـ) أى وضعه على المذهب (لأنه قد يدل على البلاج فيقول ما عرفنا
وكون الخصية تسمى للمنى والبسرى الشعر لانه ان سمع أغلى والا فتدوا بنان ليس له الاسرى وله منى كثير وشعر كذلك (ولو طلق احدى
اهما أتت) كالحدا كاطالقي ولوى عنته منها أول بنوشا (وإن قيل بيان) للمعنة (أو تعين) المعنة (فإن كان لمطأ) واحدة منها مؤا وطى
واحدة فقط وهى ذات أشهر مطلقا (وإن أقرافى طلاق رجعى كما يعلم مما سيذكره) اعتدنا (١٥٢) لوفاته احتياطاً لكليهما بمقتضى أنهما

فوقت بطلاق فلا يصح
شئ على غير الموطوعة
أدوم فخبب عدته (وكذا
ان وطى) كلامهما (وهما
ذواتا أشهر) والطلاق بان
أودجى (أو) ذواتا (أقراء
والطلاق رجعى) فتعد كل
عدة لوفاته وان احتل
خلافها لانها لا حوط هنا
أضاعلى أن الرجعية تنقل
لعدة لوفاته كما سلف (فإن كان)
الطلاق في ذواتا الأقراء
(بائنا) وقسد وطئها (أو
احدهما) اعتد كل
واحده منهما فى الأولى
والوطوءة منهما فى الثانية
(يا كتر من عدة وفاة وثلاثة
من اقربائها) لوجوب
احدهما عليها فيقول قد
اشتبهت فوجب الاجراء وهو
الا كترين (مسندى
صلاين وشلف فيهما يلزمه
أن ياتى بهما ولو قسد غير
الموطوءة فى الثانية لوفاته
(وعدة وفاة) ابتدأها
(من) حين (الموت) والأقراء
اشتدوا (من) حين
(الطلاق) لا نظر الى أن
عدة المومن التمين لانه
لما ليس منه لموته اعتبر
السبب الذى هو الطلاق
فلهضى قبل الموت قرآن

الحسين وأبو الطيب لان معدن الماء الصلب وهو يتقدم ثقبته فى الظاهر وهما باقيات اه نهيا زادا للمنى
وحتى ان لا يجيد من حوى به فلد قضاء مصر وقضى به فغله المسوح على كسوف طافيه الاسواق وقال
الفر والى هذا القاضي يعلق أولادنا بالعلم اه (قوله لوفاته) أو طلاق اه معنى وقول الشارح ولا عدة
عليها الطلاق أى حيث لم تكن حلالا لم تستدخل ماءه المحترم نهيا به (قوله لانه قد يدل على الخ) قد يقال ان هذا
يتأتى للمسوح بالاحتكاك كالأثر في الماء أو انما هو طرى كالثقبه اه وشدى (قوله والا فتد
رأى الخ) هذا يقتضى قوة مذهب الباطن من طوى الولد للمسوح بقضاء معدن المنى وقوله وشعر
كذلك لا يصلح أن يكون من عمل الرجل وخدمة الشعر عند القتال به وكان الظاهر في الرد أن يقول بعد قوله
وله ماء كثير ومن له البنى فقط هو شعر كثير اه عش (قوله مطلقا) أى بائنا أو رجعا اه عش (قوله
وان احتل خلافها) عيلة الغنى وان احتل أن لا يلزمه الأعدة الطلاق التى هى أقل من عدة الوفاة فى ذات
الأشهر وكذا فى ذات الأقراء على الغالب من أن كل شهر لا يخلو عن حض وطهر اه (قوله فى الأولى) أى
فيها أو طئها وقوله فى الثانية أى فيها أو وطئها احدهما (قول المتن والأقراء) بالرغم عظمها معنى (قوله
فلوى الخ) مقرر على المتن (قوله فلو مضى قبل الموت قرآن الخ) ولو مضى جميع الاقراء قبل الوفاة اعتدت
كل واحدة عدة وفاة كالموت ظاهر لان كل واحد لا يحتمل التمتدق فيهما وانما مطلقه منقضية لعدة سم على ج
عش (قوله يسفره) أى قول المتن وسبق فى النهاية الاقوله ثم بعد قوله خلافا لبعضهم وقولوا لا يقال
المال لا يسفر وقوله كبراً فاضاهاه (قوله وأقربه) عبارة للمنى أول من ينفى عن طئ فسد قبل أو أنها راو
ان كسرت به مسنة أو بقول اه (قوله أى يظن الخ) الوجه تفسير التيقن بالأعم من حقيقة ومن
الظن لا بخصوص الظن فتأمله اه سم عبارة للمنى أو ثبت عاصم فى الغرض والمراد باليقين الطرف
الراجح حتى لو ثبت ما ذكر بعدل كفى وى أن شافيه تعالى فى الشهادات لاكتفه فى ما روى بالاستفاضة
مع عدم قاضها باليقين اه (قوله بشرطه) وهو امراره على الردة انقضت العدة اه عش (قوله ثم
تعد) ظاهره وجوب الاعتداد بعد التيقن وان ما مضى العدة بعد دعوى الموت لكن ففسه قوله الا ترى
ولو تكفى بعد التيقن والعدالة خلتا فهو الحق اه سم أقول وبصر به ما مضى من قول الشارح
نصروا والمدار الخ قول المصنف ولو بلغنا الوفاة بعد المدة الخ (قوله لانه) أى باليقين أو بما خلق به أى
الظن القوى اه عش (قوله فكذا زوجت) أى لا تعقد (قوله ثم لو اشبهها) الخ قوله الذى هو
المنى الاقوله اذ قال بر طلاقه وقوله واعتبر الى المتن (قوله عدل) بنفى أو ناسق اعتقدت عدة أو بلغ اقرب
عددا لتراو ومن صيان وكذا لان خبرهم بقيد اليقين اه عش (قوله باحدهما) المناسب لما زاده
بقوله أو قصوهما اسقاط المبر (قوله وقابى ذلك الخ) عبارة للمنى قال ركش والموطوعة كالأقراء وجوان

ملا اعتدت بالا كتر من القراء الباقى وعدة الوفاة (ومن غاب) يسفر وأقرب (واقطع خبره ليس زوجت) نكاح حتى يشق أى يظن بحجة
كاستفاضة وحج بونه (موتاً أو طلاقاً) أو قصوها كزفة قبل أو طله أو بعده بشرطه ثم قسداً لاصل بقائه الحيا أو النكاح مع ثبوته من
فاززل الآية أو بما خلق به ولا تملكه لا ورأى أو لم يملكه لا تملك فكذا زوجته سم أو اشبهها عدل ولا عدل رواية باحد ما حمل لها باطناً
تعليم غيره ولا تفر عليه بظاهر اختلاف بعضهم ويقاس بذلك فقد زوجه بالنسب ليسوا أشهاراً أو ما ستأذام بر طلاقها (وفى القديم

تبرص أربع سنين) قبل من فيه (rot) والاصح من حين ضرب القاضي فلا يعتد بما مضى قبله (ثم تعتد لوفاء وتكسج) بعدها

اتباع القضاء عمر رضى الله عنه في انواعين الاربع لانها اكثروا من الحل (قال) حكم بالقديم قاض بنفسه حكمه على الجدي في الاصح لمناقشة القياس الجلي لا منه بفسله مبتنى النكاح دون صحة المال الذي هو دون النكاح في طلب الاحتياط ووجه عدم النقص الا في القضاء عندى أظهر لوضوح الفرق اذا لمال لاضر على الوارث بتأخير قسمته ولو فخر الان وجوده لا يمنع من تخصيص غيره بكتساب أو اقتراض مثلا فضرره يمكن دفع بخلاف الزوج فانما لا يتقدم على دفع ضرره فقد الزوج بوجودها فلهذا كان دفع العظم الضرر الذي لا يمكن تلاوكه وفي نكاح القضاء وجهان صحيح الاسنوى نقضه ظاهرنا وبالحنا كسائر الخلاف فيه ونظروا ان هذا انما يتأتى على عدم النقص اعمالي النقص فلا يتقدم طلاق القول السبكي وغيره من التقيد فيما ينقص (ولو نكحت بعد التبرص والعدة) فهو راد لا في المصطفى نكاحا بعد العدة (بيان) الزوج (ميتا) قبل نكاحها بقدر العدة (صح) النكاح (على الجسد) ايضا (في الاصح) اعتبار ما في نفس الامر كما يراعى فاما اذا بان حاقه في وان تزوجت غيره وحكم به كما لم يكن لا تمنع من ما مضى تعتد لثاني لان وطأه الى شبهة (ويجب الاجداد على معتدة وفاة) باي وصف كانت الفهر للثيق عليه لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تصعد على ميت فخر ولا تات

الزوج المتعلق بالخير كالزوج حتى يجوز له نكاح اختها أربع سواها اه (قوله تبرص) كذا في أصله وجه الله تعالى في المفتى تبرص بخلاف احدى التامين أي تبرص بزوجته الغائب المأكور اه فليحرم اه سدي (قوله) اتباع القضاء عمر (الح) قال السبي وروى عنه عن عثمان وابن عباس رضى الله تعالى عنهم لان للمهر ما يخرج من النكاح بالحب والعنف والامتناع وهو حاصل اه معنى (قول) المتن فلا يحكم بالقديم (الح) أي حكمها كم غير ما يوافق القديم عند انقضاء الحرج به ولو ردت أمرها القاض ففسخ عليه فانه ينفذ ففسخ ظاهر اياها اه عس ولعل الفسخ بالاعسار بشرطه (قول) المتن بالقديم) أي بما تضمن من وجوب التبرص أربع سنين ومن الحكم بوفاته وبمصول الفرقه بعده هذه للدة اه معنى (قول المتن قاض) أي يتألف بطلان ظاهر والا فلو كان مسند القضاء عمر بالقديم والقاضي شافى لم يصح القضاء اذ لا يصح القضاء بالضعف اه رشدي (قوله) لمناقشة القياس (الح) أي ويحل قولهم حكم الحاكم برفع الخلاف مالم يخالف القياس الى الذي هو ما قطع به في الفارق اه بصيري (قوله) الذي هو دون النكاح (الح) فيه اشارة لرد على الحنفية اه عس (قوله) ووجه عدم النقص الا في القضاء الذي يظهر ان اضافة قوله الى عدم الحنابلة وان قوله الا في القضاء أي الحاربي في القضاء بالقديم صفة لوجوبه عبارة النهاية والوجه الثاني لا ينقض حكمه بما ذكر لا اختلاف بين المحدثين ولان المال لاضر والح اه (قوله) لان وجوده) أي المثل (قوله) فضرره) أي الوارث (قوله) وفي نفوذ القضاء) أي بالقديم (قوله) صح الاسنوى (الح) والوجه الثاني انه ينفذ ظاهر اقطا وبقدر على الوجهين انه اذا عاد الزوج بعد الحكم كانت قد تزوجت فان قلنا ينفذ ظاهر اقطا فلهي الاول وان قلنا ينفذ ظاهر اياها فلهي الثاني لطلان نكاح الاول بالحكم واعلم ان هذين الوجهين من القديم زمن نفاذ حكمه وكان الشارح قسم انهما من الجدي فربط بينهما فراه اذ لو فهم انهما من القديم لم يمتح على قوله وبظهور ان هذا انما يتأتى اه رشدي (قوله) على عدم النقص) أي الذي هو مقابل الاصح (قوله) ما على النقص) أي المعتد اه عس (قوله) مطلقا) أي لا ظاهرا ولا باطنا (قوله) لعل السبي و غيره منعت التلذذ (الح) قال الشهاب سم قه لا يلزم ان يكون القضاء بالتقليد بل قد يكون بالاحتياط اه رشدي (قوله) فيما ينقص) أي ينقص قضاء القاضي فيه اه عس (قول المتن بعد التبرص والعدة) أي قبل ثبوت موته واطلاقه اه مفتي (قوله) على نكاحها) أي بقره بعد العدة أي سواء مضى مدة التبرص أو انما لا (قوله) اعتبارا بما في نفس الامر) الى قول المتن ويصفي المفتى الا قوله كما يراى نفا (قوله) كما يراى نفا) أي في فصل عدة الحامل بوضع الح في شرس لم تنسج حتى تزول الريبة (قوله) فهي (الح) ولو أنت وولدك يدعاه المفقود خلق بالثاني عند الامكان لتحق براءة الرحم من المفقود بمعنى المذمومة ولم تنزج وأنت وولدك بعد أربع سنين لم يبق بالمفقود لانه قد قدم المفقود اذ عام بعرض على القاض حتى يدعى وطأها كما في هذه المذمومة التي عنه ولو بعد الدعوى والعرض على القاض كان كل منهما من ارضاعه غير البالي الذي لا يعيش الا به ان وجد منعت فيه هذا الا فلا تعهدها واذ اخله المنع ومنعتها والقضا ورضعت في منزل المفقود فخرجت من بيت ولا وقع خلل في التمكن لم تسقط نفقتها وما الاستطاعت مفتي وروى مع شرحه (قول المتن) ويجب الاجداد (الح) يظهر ان الحكمية في شريعة الاجداد تنقير الاجانب عن الطالع للمفقود فوجب معتدة الوفاة لعدم وجود من يدفع عن التيب وسن في البائن لوجوده ولم يشرع في الرجعية لعدم الطالع لها ما يلزم كونها زوجية كثير من الاحكام اه سدي (قوله) باي وصف) أي سلا واطلا كلمة أو ناضة (قوله) الغير

فمنع قوله الا في ولو نكحت بعد التبرص والعدة لم يخلف هو الرضا (قوله) التي وتنكح) عبارة الثانية ثم محل الادراج في الطاهر وهل محل في البائن قولان انتهى (قوله) وفي نفوذ القضاء) أي القديم (قوله) لعل السبي وغيره منعت التلذذ (الح) فيه اشارة لا يلزم ان يكون القضاء بالتقليد بل قد يكون بالاجتهاد وادائه

الابن زوج أربعة أشهر وعشراً أي فإنه يعمل لها الاحداد عليه هذه المدة أي يجب ان يارزعه (٢٥٥) امتناعه وجب والاجماع على ارادته

الامام حتى عن الحسن البصري
وذكر الامتناع للغالب أو
لانه ابعث على الامتناع والا
فن لها امان يسلمونها ذلك
ايضا يلزم الولي امره وليته
به وعسل عن قول غيره
المنوف عنها ليسهل حملها
من شبهة الموت فلا يلزمها
احداثها الحل الواقع عن
الشبهة بل بعد وضعه ولو
أحل لها بشبهة تزوجها ما
ما اعتدت بالوضع صما
على احد وجهين وهو لا رد
على المتن لانه يصدق على ما بقي
انه مدة وفاة زوجها الاحداد
فيها وان شاركها الشبهة
(لا) على (رجعة) لبقاء
معظم أحكام النكاح لها
وعاها بل قال بعض الاصحاب
الاولى ان تزوج بماء عوه
لرجعتها بفرض صحتها والا
فالتقول عن الشافعي نيب
الاحداد لها فصح ان رجعت
عدها بالترتيب ولم يوهمه انه
لفرحها بطلانه (ووسقط)
الاحداد (لبائن) بطلان أو
ثلاث أو فسخ للانقضاء
تربها لفسادها (وفي قول
يحب) عليها كالنوف عنها
وذكر الاول بانها محفوفة
بالفرق اقل من ناسب سالها
وجوبه بخلاف تلك قبل
قضيتها بغير محصلها ولم
يقولوا به انتهى وليس قضيت
ذلك كاهو واضع من جعل
المقيم الاحداد على الميت
(وهو) أي الاحداد من
أحد أو يقال فيما وجد من

القول المتن ويستحب في المني الاقوله ولوجبله الى المتن (قوله لان ما جاز الخ) قضيت ان الاحداد على
الزوج هذه المدة كل من تنافوا فيقال ما دليل الامتناع اه سيد عمر وظاهر من صنع الشراح ان دليل
الامتناع أول الحديث (قوله وجوب) أي غايها اه نهاية (قوله الامتناع عن الحسن الخ) أي من انه
مستحب واجب اه معنى (قوله ذكر الامتناع للغالب) وكذا ذكر الاربعة أشهر وعشراً فان ذلك في
الحال والمأخوذ فقدمه بقوله اه فيصنف ما ينبت على البخاري اه معنى (قوله والا فن لها امان
يلزمها ذلك) أي وان كان زوجها كافراً حر بل ويسلم من لا امان لها انما يلزم عقابها في الآخر بناء
على الصحيح من تكليف الكفار بفروع الشريعة سم وعش ورسدي (قوله امره وليته الخ) عبارة
المنفي وعلى وليه الصغيرة والمجنونة منعهما من بيعه غيرهما اه (قوله ليسهل حملها الخ) كذا في أصله
رجحه الله ورايت في هامشه خطاً للمفسر القائل عبد الرؤف ماصور عقوله ليسهل صوابه ليخرج انتهى وقد
يقال اسم الفاعل حقيقة في حال التلبس ومنه اسم المفعول وسائر المشتقات فيما يظهر وان لم أر من ذكره فن
عبر بالعمدة كالصنف شمل كلامه احداثه في زمان عدتها من الوفاة ومن عبر بالمتوفى عنها ليشمل لانها
لا يقال لها احداثه متوفى عنها الاعلى دليل التجوز فلا يخفى لقطعة الشراح رجحه الله بل قد يقال التعبير بالشعور
هو احوال بدون التعبير بالخارج اه سيد عمر أقول تخطئة الشيخ عبد الرؤف وكذا جواب السيد عمر
منهما على ما هو ظاهر من صنع الشراح من وجوب عقوبتها ليسهل لماعل اليه المصنف ويمكن دفع التخطئة
مع الاستغناء عن التصديق بارساع الضمير الى قول الغير كجاء عليه الرشدي ثم قال قوله فلا يلزمه الخ هذا
التفريع على ما علم من عدل المصنف اه (قوله ثم تزوجها) أي حملاً اه عش (قوله اعتدت بالوضع
عنهما) ثم قوله وان شاركها الشبهة يدل على عدم سقوط عدة الشبهة بالتزوج بالكلية وان كانت المفترجة
وقضت ذلك ان لو كانت المسئلة بحالها الاثم لم يحصل من وطء الشبهة اعتدت بالاشهر من الوفاة ودخل فيها عدة
وطء الشبهة لانها لم تنقض واحداً من وجوب وطء الزوج اعتدت عن الوفاة بوضع ودخل فيها عدة الشبهة
سم على ج اه عش (قوله ظن القول عن الشافعي نيب الاحداد) اعتمدته النهاية والنفى (ايضا) قول
المتن ويستحب لبائن) عبارة الروض ويستحب في عدة فراق الزوج قال في شرحه ج براق الزوج الموطوءة
شبهة أو بنكاح فاسد أو الموطوءة فلا يستحب لهما الاحداد اه والاقتصار على نفى الاستعجاب بشعر بالجواز
وقد يلزم وان حرم في الزادة على ثلاثة أيام في غير الزوج كما ياتي فيكون ذلك مخصوصاً بغير هذا فإلزامه حر
اه سم وقوله نزع في قوله انتهى في المني مثله (قوله بطلان) الى قول المتن ويعرف من النهاية الاقوله أو فسخ
(قوله وفراق الاول الخ) عبارة المنفي كالنوف عنها زوجها ليعامد اعتداع نكاح ودفع هذا بانها ان فوقت
بطلاق نفسي محفوفة أو فسخ فالفسخ منها وأبني فيها فلا يلزمها فاقم مما يجزى الاحداد اه (قوله
بخلاف ذلك) أي المتوفى عنها زوجها (قوله أي الاحداد) الى قوله وفي حق المنفي (قول المتن ليس مصوغ
الى القول فلا تشمل (قوله والا فن لها امان يلزمها) أي وان كان زوجها كافراً حر بل ويسلم من لا امان
لها من عقابها في الآخر بناء على الصحيح من تكليف الكفار بفروع الشريعة (قوله عنهما ثم تزوجها) وان
شاركها الشبهة) يدل على عدم سقوط عدة الشبهة بالتزوج بالكلية وان كانت المفترجة وقضت ذلك ان
لو كانت المسئلة بحالها الاثم لم يحصل من وطء الشبهة اعتدت بالاشهر من الوفاة ودخل فيها عدة الشبهة
لانها لم تنقض واحداً من وجوب وطء الزوج اعتدت عن الوفاة بوضع ودخل فيها عدة الشبهة (قوله على
أحد وجهين تزوج اعتمدته ايضاً م (قوله ظن القول عن الشافعي الخ) اعتمدته م (قوله في المتن
ويستحب لبائن الخ) عبارة الروض ويستحب في عدة فراق الزوج قال في شرحه ج براق الزوج الموطوءة
شبهة أو بنكاح فاسد أو الموطوءة فلا يستحب لهما الاحداد انتهى والاقتصار على نفى الاستعجاب بشعر بالجواز
وقد يلزم وان حرم في الزادة على ثلاثة أيام في غير الزوج كما ياتي فيكون ذلك مخصوصاً بغير هذا فإلزامه حر
(تنبيه) حيث طلب الاحداد أو أبيع ونقض ثم قد ير الباس لاجل الموت كل من سقى من حصة تغيير لباس

خلفه تعلق و يرى بالجم وهو التعلق واضطراحها (توك ليس مصوغ)

وودع وعاج وزبل ان كانت من قوم يعاقبون ثم يحل لسه للافق مع الكراهة الاخلاصة كالحول وموافق حرمه العيس والتطيل ليلها ثم
يجر كانه الشهوة غالب ولا كذلك الحلي (وكذا) يحرم (تولز) ونحوه من الجواهر التي تضي بها (٢٥٧) ومنها العقيق (في الاصح) انظروا

الزينة فيها (و) يحرم لغير

سلطنة كياقي (طوب)

استدعوا واستدعوا فاذ لم يكن

العدة عليه زنها ان الزينة

التي عنه ويفرق بينها

وبين نظيره في المحرم به ثم

من سن الاحرام ولا كذلك

هنا وبالله يشدد عليها هنا

أكثر بدليل حرمه

الخفاء والمصفر عليها هنا

لاثم (في بدن) تعريض

صلى الله عليه وسلم له ان

تتبع لغيره من قبل قسط

أو أضافا ونوعين من البخور

لما احتوا لخلق الاسنوي

بها في ذلك المحرمه وخالفه

الزركشي والوجه الاول

(وتوب وطعام) (في كل)

والضايف ان كل ما حرم على

الحرم من الطبيب والدين

لنحو الرأس والعين فحرم هنا

لكن لا تذهب لعدم النص

وليس القياس فيها مدخل

وكل ما حل به ثم حل هنا

(و) يحرم (الكحل بالعد)

ولو غير مطيب وان كانت

سودا فلهي عنه وهو الاسود

ومثله ناصا الاصفر وهو الصبر

يقع أو كسر فكسوت وشفق

فكسر ولو على بياض لا

الابيض كالتي تبيد الا لونه

فيه (الخلجبة كرم) فخصه

لسلا ونحوه من ارا الان

أشهره مسدده على الله

عليه وسلم رأى صبر بعين

أمر ملقوه محذرة على أبي سفيان

بها لاطية فاعلمها به ثم يحرم

لأنه لا يخلط بالابيض ولا يمسح به

وان خشيت المرأه ان يفتقها

فان خشيت المرأه ان يفتقها

انه من عنده وقوله بحيث لا يعرف الا بالتأمل قلصرت انه قد في شبه أحدهما فتأمل اه اقول ويصرح
ذلك قول الغني لصواعق التقيد بالذهب والفضة منهم جواز التخلي بغيرهما كحاص ورماس وهو كذلك اه
ان تقول قولهم الحق حيا أو أشبه الذهب والفضة بحيث لا يعرف ان التأمل أو توبهم سادتهم مبرحان
قال الأذري والتمويه بغير الذهب والفضة أي بما يحرم تزينها كالنحو به عدا وانما اقتصر على ذكرهما
اعتبرا بالثياب اه (قوله وودع) خرويض يخرج من البحر ويضاهي علق العن اه كروى (قوله
وزبل) وزان فلس شي كالعاج وقيل هو ظهر السلخنة الصرية مصباح اه عش (قوله ثم يحل الخ) ينبغي أن
يستثنى من البيل ما لو عرض لها اجتماع فيه بالنسبة لوليمة أو نحوها فيحرم اه عش (قوله ليس الخ) أي الحلي
اه معنى وقال الرشدي يعني جميع ما سواه (قوله لا يخلط) وأما السهم فالمراد ان تعين طر يقا لخوازه
فيعوز للضرورة كقوله الأذري اه معنى (قوله لا يخلط) أي فلا يكره اه عش عبارة السيد عن ظاهره
راجع الى كراهة البس ليل أو يتحمل الربط باليسوال حرمة البس ثم ان يكون موافقا الى الغني تبع
للاذري اه (قوله حرمة البس) أي ليس البس المصفر غشفي ورشدي (قوله التزويط) أي بان تستعمل
وتخرج بهذا الما كان حرمه من البس الطيب حرمه عليها فحشد اه عش (قوله ابتداء الخ) وفيه وألحق
الاسنوي في الغني الا قوله ويرق والماتق (قوله بينا وبين نظيره) الضمير ان رجعت الى استدامة اه كروى
أي الاول باعتبار لفظها الثاني باعتبار معناها أي ان يستدام (قوله به) التطيب (قوله عليها) أي
المرأة هنا في عدة الوفاة (قوله لا ثم) أي في الاحرام (قوله قضا) بكسر القاف ومعناه هو الا كرمصباح
عش (قوله أو اطارد) ضرب من الطير على شكل الطائر الانسان قسطنطين على الخاري اه يعبري (قوله
نوعين) بجماع لغتي وهذا نوعان اه (قوله من البخور) بفتح الباء مصباح اه يعبري (قوله الا ووجه الاول)
فيعوز المحرمات ان تتبع حبسها أو نهائها شيئا منها بخلاف النهية (قوله الاضايف) الى التيسير في النهاية الا
قوله بان في اسناد مجهول وقوله وانما اقتضت الى خشية وقوله أو تصغير (قوله والذهب لنحو الرأس الخ) عبارة
الغني ويحرم عليها من شعر أو أسهل لحيتان كل لها حيلة فمن التي يختلف ذهن سائر البدن اه وفي
سبع عدد كرمها لغني شرح المنهج مانص ويبنى الامان شأنه ان يظهر حال المنية فحرم ذهن شعره مر اه
(قوله فيها) أي الفسدية (قوله) أي للعصم ثم أي في الاحرام ولا يقتضي ان الثاني يعني من الاول (قوله
ويحرم كقوله) الاقرب ولو العصابة الباقية لحدس سم على جها عش (قوله ولو غير مطيب) الى قوله
ويظهر في الغني الا قوله بان في اسناد مجهول لا قوله للدين (قوله وهو الاسود) عبارة الغني وهو بكسر
الهمزة والياء جحر فيقذف منه الكحل الاسود يعنى بالاصباح اه (قوله أضرها) الاول أضر بها لانه
لا يتعدى الا بغير الجر كسر اه عش (قوله رأى صبر الخ) تمسك بهذا الحديث ونحوه من قال يجوز انظر
وجه الاجنبية بحيث لا يهوى ولا يفرق فتشترط ان يجب عيونه من الله عليه وسلم بقصد الزوجة بل وقعت
انقاصا لله لا يقاس عليه غيره لعدم كون ذلك من خصائصه اه عش (قوله ثم قال فلا تجعله الا ليل الخ)
وجاهه على أنه كانت محتاجة ليلها فلا كان لها فيه ليل ليلها بالحوار عند الحاجة مع ان الاولى تركه نية
وغني وأسن (قوله مع النهي) أي نهى معتدة أخرى (قوله ورد) أي الاعتراض الثاني وأما الاول فسكت
عن جوابه فليراجع اه سيد عر (قوله لا يخلط) خطاب لأم المعتدة المعبدة للسؤال بعد قوله صلى الله عليه

(قوله والذهب لنحو الرأس والوجه) قال في شرح المنهج خلاف ذهن سائر البدن انتهى وبني الامان شأنه
أن يظهر حال المنية فحرم ذهن شعره مر (قوله في المنزاة كقوله) هل يشمل العصابة الباقية لا حدس فتلا بعد
الشمول لانه من في العين المتقوذة وان فقد صبرها (قوله ثم قال فلا تجعله الا ليل الخ) قال في شرح الررض

(٣٣) - (شرافا وابن قاسم) - (ثامن)
بها لاطية فاعلمها به ثم يحرم الو حتم قال فلا تجعله الا ليل وامسحه بها أو اعرض بان في اسناد مجهول وبالله مع النهي عس
وان خشيت المرأه ان يفتقها فليراجع اه سيد عر (قوله لا يخلط) خطاب لأم المعتدة المعبدة للسؤال بعد قوله صلى الله عليه

ويحتسب انهما واحتلت الدهن أي أو الطبيب إذا شاف وقد شمله المتن وظاهر ضبط الحاجة هنا في الكحل هو ما في الليل والنهار وان اقتضى بعض العبارات ان يكون في الليل (٢٥٨) بالحاجة وتشرط في النهار الضرورة بحيث يجمع بينهما وجبت زالت وجوب مسحه أو غسله

فورا كالشرم كالجوز

(د) يحرم (استدراج) بجمعة

وهو من رصاص يحسن به

الوجه (ودمام) يضم أو

كسر المحملة وهو الحمة

التي يوردها الخلد (د) تسويد

أو تصغيرا للحاجب وتطير

الاصابع وزخات خبثاته

وتحرق كورس لما ينظر

أي في المنة غالباً فيناظر

وتجديد صدى وتصفير

لان ذلك كله من غير تنبيه

منصوص على انه ينقل

في حبل أليس ينقل

يعتبر هذا ولا يحصل نظر

وظاهر كلامهم الثاني

لا يصح يرفع ما دون

خاص من عرف أصلي أو عام

ولا ينافيه ما مر في نفسه

الخاص والودع لان ذلك لم

ينصوا فيه على شيء يتردد

نظيره فيه ومر في أعمال

الساكنات بغير ذلك (ويحل

تجديد فرائش وأثاث)

بمثلتين وهو متاع البيت

تزين بينها ألوان الملابس

والأواني ونحوه مالهان

الأحد خاص بالبدن

ومن شمل لها الجلوس

على الحر وقال ابن الرفعة

لا لا تعاف به لأنه كالس

قال الزركشي الألبان كالحلي

وزيد الفرق السابق بسين

الحلي واللبس (د) يحل

(تنظيف بلس خور رأس

وقلم) لاحتفاء وإزالة شعر

وسلم لمرتين أو ثلاثاً ما قال في أخشى أن تنفثي عن يدي

شرح المنهج ولو احتجنا إلى تطهير ما كانه الأمام فيقال على الاحتال اه

احتالته غير الجارية والدهن للحاجة كاحتال المرصد اه (قوله اه) أي في التطهير

وقد شمله المتن أي بالنسبة للطيب إذا لم يكن ذلك يوجب الاستئذان لاجل

هذا ولو جعل لإحدا إلى جميع ما سبق كان مقبواً أيضاً لشميل ما صرحوا به من جواز

الحاجة وما عداه فمأله من جواز ليس في الزينة فنعقد الحاجة أيضاً لشميل اه

الحاجة (قوله اه) ومعلم ان القول عليه في ذلك اخبار طيب عدل اه غش (قوله

الحلي والي يادي وقال الرمادي فيه بعد الوجه لا كقناعه لا يحصل عادة اه

استدراج الخ) ويحرم أيضاً على الوجه بالصبر لانه يصغر الوجه فهو كالحجاب

عبارة المغي وهو ما عدا ذلك محتمل بتخصيصه بخاص على الوجه جلي

اه (قوله اه) إلى التنبيه في المغي (قوله اه) واشهر عند العامة تجسس يوسف

اه (قوله اه) عبارة النهاية ويحرم الاحتال كقوله صاحب البيان

يتز به كالمشغول التواكل من والفتن فيحرم في جميع ذلك اه

قوله كل ما يتز به هو ينة يتز به فيقال اه (قوله اه) في المحمة عبارة

وحسوا حجابها بالكلية وبتدقيق الحلف اه (قوله اه) لاصابع البدن

اه سم (قوله كورس) أي وزعفران اه معنى (قوله اه) كالوجه والبدن

تحت الثياب قال الرازي والغالب هو ذهب بها كالحجاب اه

عما ينظر في المنة وان كان كثيراً ما يكون تحت الثياب كالرجلين

سم (قوله اه) أي شعرها اه معنى زاداتها بغير نقش وجهها

الثنائي (قوله اه) فليحرم على السوداء على الذهب وان لم ينعقد

وكذا الإشارة في قوله لا يمانو بذلك (قوله اه) في النجاسة

وسادة ونحوها مغي وشرح المنهج (قوله اه) في الفصل في النهاية

شأنه تعالى (قوله اه) أي حث حرم عليها لبسها

سم (قوله اه) أي لبسها (قوله اه) أي كلابط (قوله

المراد الخ) وأما إزالة الشعر المتضمن زينة كاحتال

المتأخر بل صرح الماوردي بامتناع ذلك حتى غير العدة

أزلة كحرق في شروط الصلاة مغي ونمايه قال

قوله في حق غير الخدة أي الأذن الخ اه (قوله

بعين ويجوز بنحو صدر اه (قوله اه) بناء على جواز

جلوسه على أي أسلمه كانت محتاجة إليه ليل (قوله

(قوله اه) ومن شعر الرأس ولو سلم فحق

وتجديد صدى اه (قوله اه) فليحرم على السوداء

زينة مر (قوله اه) لا لا تعاف به حيث حرم

الكالبس قال في شرح الروض عقب الكلامين

عش

عش

ان لم يكن فيه خروج محرم لعدم الزينة (ولو تركت الاحداد) الواجب كل المدة وبعضها (صحت) السكينة العالمية جوهره ولو غيرها
(واقعت العدة على ما فرضت السكينة) الاذ لم يزلت ما كانا أو ولما قصي وتنتهي (٢٥١) العدة متى المدة (ولو بلغت الوفاة)

أو الطلاق (بعد المدة) أي

مدة العدة (كانت مختصة)

بعضى مدها (ولو لم) أي

المرأة التي وجبت غيرها

(احداد على غير زوج)

من قريب وبسيد وكذا

أجنبي حيث لا يرب فيها

يظهر ثم رأيت خاوحين

تخالفوا في مفاصله أوجه

كلا لا يخفى وظاهر أن الزوج

لونهما بما ينقص به دفعه

حرم عليها (ثلاثة أيام)

فاقل (وتحرم الزيادة) عليها

ان قصفت بها الاحداد

(وإنه أصلي) لغوهم الخبر

السائق وان فيها اظهر

عدم الرضا بالعدا ولم يحرم

ذلك في العدة لجسها على

المقصود من العدة وبصحت

الامان الى رجل القرون

سنة الثلاثة وروى ان

الرخصة بان ذلك انما شرع

لنساء لنقص عقلهن المعتضى

لعدم الصبر مع ان الشرع

أنه من الاحداد دون

الرجل وبغرض صحة كلام

الامام فخصه في قرون بغير

تفسير ملبوس ونحوه ولا

حرم عليه كما في الجنائز

(فصل في سكتى العدة)

تجب سكتى العدة لطلاق

(ولو) هي (بأن) خلق أو

ثلاث الى انقضاء عدتها ولو

حالة بأي صفة كانت وان

تراضى على عدمه اللاتية

رجوع عليها مؤجلا السكن باجازه

عش قوله بناء على جواز دخولها معتمد اه (قول المتن ان لم يكن فيمخرج الخ) فان كان لم يصل
مقضى ونهاية قال عش قوله خروج محرم أي بان كان لغرضه وردة كان لغرضه وشيأ اه (قوله)
المتأخر أي بخلاف الجاهل بذلك فتصلى وظهره وان بعد هذه بالاسلام وتشتان بين أظهر العلماء
اه عش (قوله ولو غيرها) عطف على السكينة (قوله الاذ لم يزل ما كانا) أي بلا عذر نهاية وفي
(قول المتن الوفاة) أي موت زوجها (قوله من قريب الخ) عبارة النهائية والمقضى والاشبه كذا كذا لا يخفى
عن اشارة القاضي ان المراد بغير الزوج القربى فيمنعت على الأجنبية الاحداد على أجنبي مطلقا ولو ساعة
والحق القربى يعني بها القربى بالصدوق والعالم والصالح والسيد والمملوك والصهر وضابطه ان من
حزنته ولم يزلها الاحداد عليه ثلاثين لا فلا ويمكن حمل اطلاق الحديث والاجاب على هذا اه (قوله)
ان قصفت بها الاحداد) فلو تركت ذلك أي القربى من يترك قصفها ثم يقيم (قوله المشهور الخ) كذا
في أصله وجملة تعالى وقد يقال حرمه ما ذكره منطلق الخبر لا مفهومه اه مدعى أي وان كان جواز
الثلاثين مفهومه وهذا أي ليشمل المنطوق والمفهوم معا سقط النهاية والمقضى لفظ مفهوم (قوله ولو يزل
ذلك الخ) عبارة النهائية والمقضى وانما خص بالمعتمد عدتها لجسها الخ وبغيرها في الثلاثة لان النفوس
لا تستطع فيها الصبر وإنسان فيها التعزير وتتركس بعدها اعلام الحزن اه (قوله فخصه الخ) ثم ينظر
في بيان القرون بغير ما ذكره ينبغي أن يكون جائزا مطلقا اه سم عبارة المدعى قد يقال بعد العمل عليه
فما رجعت لتوقفه على ما ينبغي أن يظهر به حيث لا يتعدى الثلاثة نسبة لثباته كدفعه بالبعد الماصية
فلا بد من قول الغافل المشي ينبغي أن يكون جائزا مطلقا اه (قوله والا حرم) وفي الزواج حرجا كبيرا وقد
يتوقف على الاقرب انه مضمون لا لا وعده اه عش

(فصل في سكتى العدة) (قوله في سكتى العدة) وملازمه السكن فراقها بما يفوقه أي وما يتبع
ذلك تكريها القضاة على عيش (قوله ولو هو بان) أي الطلاق عبارة النهائية والمقضى قوله ولو بان
يجوز كما جعله على الخبر وردة أو إلى ولو كانت بانها لم يزلت في مدها بعد ذلك أي ولو هي
بأن اه (قوله الى انقضاء عدتها) الى قوله وبؤخذ من في معنى الاقوله وفي مدة النشور الى ومثلها الى قوله
كذا اظهره في النهاية الاقوله وبؤخذ من في معنى (قوله بأي صفة كانت الخ) انما هو ليشتمل على استثناء
اللاتية (قوله وان تراضى على عدمه) كذا في فتاوى المصنف لا تخفى وما يوم ولا يصح اسقاط ما يجب
مقضى ونهاية قال عش بؤخذ من أي التعلل انها تسقط عن في اليوم الذي وقع فيه الاسقاط لو جوب سكا
بالعد عجز اه (قوله لا يرب) وهي قوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم وقوله تعالى لا تغربوهن
من بيوتهن أي بيوت أزواجهن وأضاف اليهن السكنى بما يفوقه (قوله يرجع عليها مؤجلا السكن)
صو ذلك ان تعدد سكاها غاصبة فتنتفع الا بارة بالغصب شيأ فشيأ وقودا منعقة مدتها في ملك المخرج
فيرجع عليها باجازه مدها سكاها تشرى وكذا يقال فيما اذا كان ملك الزوج سم على حج أو بغير خلاف
ما تكرر في الزوج سكا كتنوطا لها بغير وج لا غير فانه الموت لحقه فلا حرج عليها واصل وجب ذلك لها
أوليا (قوله من قريب الخ) لأجنبي مطلقا على الاشياء الحق القربى يعني بها القربى بالصدوق والعالم
والصالح والسيد والمملوك والصهر كما لعالم من ذكره في اعذار الجمع والجماعة وضابطه ان من حزنت
لونه الاحداد عليه ثلاثين لا فلا ويمكن حمل اطلاق الحديث والاجاب على هذا مرش (قوله ورده
ابن الرضا الخ) مشى على الزهر (قوله فخصه الخ) ثم ينظر فيه بان القرون بغير ما ذكره ينبغي أن يكون جائزا
مطلقا قد علم ما تكرر في العدة وبغيرها فتخصيص ما تكرر في الجنائز

(فصل في سكتى العدة) (قوله يرجع عليها مؤجلا السكن باجازه) لثلاثين تسكن رجوع المخرج

(اللائحة) حال الفساق أو ائمه العدة فلا سكتى لها حتى تعود لطاقاة كسلب النكاح وفي مدة النشور يرجع عليها مؤجلا السكن باجازه

وقيل بسكنائه

لو كان ملك الزوج رجع
هو عليه بذلك ومثلها كل
من لانفقه لها ماله النكاح
كصغيرة لا تحتمل وطأ
وتصور وجوب العدة
عليها باستئصال الماء ومائة
لانفقه لها لم الزوج أو
وارثه اجبار من لانفقه لها
على ملازمة السكن تحصيلها
لما تم بؤن حذنه من محله
فيمكن جعلها الآن يقال
التعير بذلك لا لغسله كره
في المتوفى عنها كإياهم وهو
غير معتبر في النكاح لا يمكن
من ذلك إلا الأمة لا بعد فراغ
خدمتها (د) يجب أيضا
(لمعتدة وفاة) حيث وجدت
توكة فتقدم على البون
المرسلة في البقرة في التلويح
للغير الصريح به وانما يجب
نفقتها كالباقي غير الحمل
لانها السلطنة وتنفقات
والسكنى لموت مائه وهو
موجود ويسن للسلطان
حيث لا توكة لا متبرع
اسكانهم بيت المال كذا
أطلقوه ولو قيل يجب كوفاه
دينه بل أولى لانها نساقا
لله أيضا لم يبعد ولو غاب
الطلاق ولا مسكن له أكثرى
الحاكم مسكنا من ماله ان
كان والاقتراض أرأفتها
ان تقتض عليه أو أكثرى
من ماله أو حيث تدبر جمع
فان فعلته بلاذن من مرجع
الان يحرق من استمذاته
وقصدت الرجوع أو شهدت
على ذلك ولو مضت العدة
أو بعضها لم تغالب بالسكنى

لما كانت مسخرة للسكنى رضا الزوج استصحب ذلك ولان الغالب على الايجاب انهم لا يخرجون المرأة من
البيت بسبب النشوز اه عش (قوله لو كان) أى المسكن (قوله ومثلها) أى مثل النشوز اه سم (قوله
كل من الخ) وكذا مثلها من وجبت العدة قولها بان طلق ثم أقرت بالامانة وأتكرها الزوج فلا نفقة ولا
سكنى لها وعليها العدة حتى تمضي (قوله وتصور وجوب العدة الخ) أى وان كان فيه بعد اه معنى
(قوله وأما نفقة لها) أى على زوجها كالمسئلة للناقص أو أنها انقضت اه معنى (قوله أو وارثه) بل غير
الوارث كاللورث كما قاله الروايات تبعاً لما وردى أى حيث لا يرى بينها وبينه معنى قال عش وهى طلب
ذلك منهم مباح أو سنون فتنظر والاقر بالثاني اه (قوله أو بؤن حذنه) أى من التطلل (قوله ان
محله) أى جواز الاجبار (قوله التعير بذلك) أى بخصمنا وقوله كره أى بخصمنا أيضا اه سم (قوله
كإياي) أى أنا (قوله وهو) أى إمكان الحمل وقوله بعد فراغ الخ أى بعد فراغها من خدمتها سيدها (قول المتن لمعتدة وفاة)
أروا لمن ذلك أى الاجبار وقوله بعد فراغ الخ أى بعد فراغها من خدمتها سيدها (قول المتن لمعتدة وفاة)
قال في الرض مع شرحه أى والمغنى وان مات زوج المعتدة فقالت انقضت عدتي في حياته لم تسقط العدة عنها
ولم ترث أى لا راقها قال الاخرى وهذا قيد القفال بالرجعية فلا كانت بانما سقطت عدتها فيما يظهر أخذها
من التقيد بذلك فان لم يعلم هل كان الطلاق رجعياً أو بائناً فاعتدها كان رجعياً وانما ترث فلا شبه تصديقها
لان الاصل بقا أحكام الرجعية وعدم الابانة انتهى اه سم على ج اه عش (قوله للغير الصريح)
الى قوله ولو مضت العدة في المغنى الا قوله كذا أطلقوه الى ولو غاب (قوله وانما التغلب الخ) رد لعل القفال
من قياس السكنى بالنفقة (قوله كالباقي الخ) مثال للمغنى اه سم (قوله والسكنى لموت مائه الخ) أى
أسل مشروصتها لذلك فلا رد المتوفى وهذا قيد القفال بالرجعية فلا كانت بانما سقطت عدتها فيما يظهر أخذها
من التقيد بذلك فان لم يعلم هل كان الطلاق رجعياً أو بائناً فاعتدها كان رجعياً وانما ترث فلا شبه تصديقها
لان الاصل بقا أحكام الرجعية وعدم الابانة انتهى اه سم على ج اه عش (قوله للغير الصريح)
الى قوله ولو مضت العدة في المغنى الا قوله كذا أطلقوه الى ولو غاب (قوله وانما التغلب الخ) رد لعل القفال
من قياس السكنى بالنفقة (قوله كالباقي الخ) مثال للمغنى اه سم (قوله والسكنى لموت مائه الخ) أى
أسل مشروصتها لذلك فلا رد المتوفى وهذا قيد القفال بالرجعية فلا كانت بانما سقطت عدتها فيما يظهر أخذها
من التقيد بذلك فان لم يعلم هل كان الطلاق رجعياً أو بائناً فاعتدها كان رجعياً وانما ترث فلا شبه تصديقها
لان الاصل بقا أحكام الرجعية وعدم الابانة انتهى اه سم على ج اه عش (قوله للغير الصريح)
الى قوله ولو مضت العدة في المغنى الا قوله كذا أطلقوه الى ولو غاب (قوله وانما التغلب الخ) رد لعل القفال
من قياس السكنى بالنفقة (قوله كالباقي الخ) مثال للمغنى اه سم (قوله والسكنى لموت مائه الخ) أى

ان يقرى الاقر من السكن الذى نورق فيما أمكن اه وقال الرشيدى وظاهره انه يلزمها ملازمة
ماسكنت فيه فليراجع اه (قوله كوفاه دينه) راجع فيه اه سم (قوله ان كان) أى المال (قوله
وحيث تدبر الخ) أى حين أذن لها في الاقتراض أو الاكراه من ماله (قوله وأشهدت الخ) ظاهره انه لا يمتنع
مطلقاً لان العجز عن الاشهاد هنا لا غير معتبر فليراجع (قوله ولو مضت المدة الخ) قال في الرض وكذا في
صلب النكاح اه أى ومثل المعتدة وفاة اذا مضت العدة أو بعضها ولم تغالب بالسكنى في أثناء الاتصير بنا
للمتكوحة اذا قامت السكنى في حال النكاح ولم تغالبها سم على ج اه عش (قوله ولو تدبر)
الى قوله ثم يجب في النهاية والمغنى الا قوله ومثله الامام فيما يظهر وقوله من تنافس لهما فيه (قوله ولا رتبة

عليها اذا كان السكنى في ايجار الزوج اى اراضها بالنفقة فحلت ذلك الزوج ودونه بغاية الامراه فوثقها
على نفسه بترك الزوج في المسكن الآن قال في الرض والمسئلة أن سكنها بعد النشوز وعلى وجه التعدي بحيث
تعد غاصبة والاجر تنقص من القصب شيئاً فاشأوا والمنفعة بقية الفصير جعلت الى المرحوم تنفذ الى ملكه
غير جمع عليها بجره بعد سكنها ناشرة وكذا قال في ايجار اذا كان ملك الزوج (قوله ومثلها) أى مثل
النشوز وقوله التعير بذلك أى بخصمنا وقوله كره أى بخصمنا أيضا (قوله في المتن لمعتدة وفاة) قال في
الرض وان مات زوج المعتدة فقالت انقضت عدتي في حياته لم تسقط العدة عنها ولم ترث أى لا راقها قال في
شرح قال الاخرى وهذا قيد القفال بالرجعية فلا كانت بانما سقطت عدتها فيما يظهر أخذها من التقيد بذلك
قال فان لم يعلم هل كان الطلاق بائناً أو رجعياً فاعتدها كان رجعياً وانما ترث فلا شبه تصديقها لان الاصل
بقا أحكام الرجعية وعدم الابانة انتهى (قوله كالباقي) مثال للمغنى (قوله وهو موجود) فان قلت هو
غير موجود اذا توفي قبل التحول أو كان صغيراً لا يملكه أو كان صغيراً كذلك قلت يمكن أن يكون المراد
ان أسل مشروصتها لذلك (قوله كوفاه دينه) راجع (قوله ولو مضت العدة الخ) قال في الرض
وكذا في صلب النكاح انتهى أى ومثل المعتدة وفاة اذا مضت العدة أو بعضها ولم تغالب بالسكنى في أثناء

فكذلك

فكذلك على المعتد وفارق وقاع الدين بان هاتفتة تعالى فارق القول لاجله على ان حفظ الاستبانة ما طه أكثر ولا فارق المعتد لانها ليست
عليها بل على الميت (و) المعتد (نسخ) أو انسخ غير نحو ناسرة ولو حال (على المذهب) من (٢٦١) تناقض لهامقه كالطلاق بخلاف معتد

عن وطع شبهة كسكاح فاسد
وأمر ولد ولو كان من تبع
على الأولى ملازمًا للسكن
لحق الله تعالى وهل يلحق
بها الثانية بحمل نظر
(وسكن) وجوباً (في سكن)
كانت فيه عند الفرقة
بأذن الزوج ان لان بها
حينئذ لا يمكن بقاؤها فيه
لاستحقاق منفعتها أما إذا
فوقت وهي يمكن لم يباذن
فيه ففسأى (وليس لزوج
وغيره ان رجها) ولو رجعة
كما أطلقه الجمهور ونص
عليه في الام واعتمد الامام
وجمع متأخرون بسل قال
الأدري خلافة شاذ لكن
المرافقون على انه اسكنها
حيث شاء لام كما رجعة
وجزمه المصنف بكنهه
واعتمد الاسوي وضمه
(والهاجر زوج) وان رضى
به الزوج فبعضها الحاكم
وجوباً لحق الله تعالى قلت
ولهذا المخرج في عدة وفاة
وكذا بان) فسخ وأطلاق
(في النكاح) شراء طعام
(و) بيع أشرام (عزل)
وعصوه) قتلوا وعصوه
احتجب بان لم يقسم يوم
لهما ذلك ونحوهما معتد على
وزة لا يحد فأنها
الحاكم أو قابله لأقامته
كالخلف وذاك خبر مسلم
انه صلى الله عليه وسلم اذن
المطلة ثلاثاً ان تخرج لحذاء

فكذلك على المعتد (الرجوع) وراجع (قوله) وفارق وقاع الدين (الرجوع) عبارة النهائية بتول القس ويقار
عدم لزوم إجابة أجني وقاع من مبتأ وفلس بخلاف الوارث بان ملازمًا للمعتد (السكن) حتى لله تعالى لا يدل
له فارق القول (الرجوع) أكثر (أي بخلاف الدين) ثم ما يتوفاً (قوله) (الرجوع) (نسخ) أي بوجوب (قوله)
أو انسخ (أي بوجوب) أو رضاء عنها يتوفاً (قوله) غير نحو ناسرة) لم ترك ذكره في معتد الوفاة
أي عبارة الرض وشرحه ولاسكن بان ملقت أو توفى زوجها ناسرة أو تشرت في عدة ولو في عدة الوفاة
بانظر وجع من منعه حتى طبع انتنت اه سم عبارة النهائية بتوفاً المصنف من استثناء الناسرة في عدة
الوفاة والفسخ العلم بما ذكره الطلاق لاستوائهما في الحكم وجوب السكن للمعانة اه بحذف وصارة
المعنى تنبى سكت المصنف من استثناء الناسرة في عدة الوفاة وعدة الفسخ مع ان حكمها كالناسرة في
عدة الطلاق كما صرح به القاضي والمتول فيمن ملت عنها ناسرة أو توفى عنها ناسرة إلى هنا على ذلك وشمل
المطلة والملاعبة والذى في الرضة بطلاق البغوى انما يستحق طعنا اه (قوله) كالطلاق) تعطيل المعنى
(قوله) وأمر ولد) عطفاً على معتد اه سم (قوله) على الأولى) وهي المعتد عن وطع شبهة (الرجوع) (قوله)
ملازمًا للسكن) أي وان لم تستحق السكن كما أفاده قوله بخلاف معتد (الرجوع) وصرح به شرح الرض عبارة
ومثلها أي المعتد عن وفاة ملازمًا للسكن المعتد عن وطع شبهة أو نكاح فاسد وان لم تستحق السكن
على الواطئ والنكاح اه سم (قوله) الثانية) وهي أم الولد (قوله) للمنفق) مسكن كانت فمال) أي يقدم
سكناها على مونة التجهيز لأنه حتى تغلق بين التركت وليس هو من المردون المرسلة في القسوى يعني ان هذا
إذا كان ملكه أو يستحق منفعة معتد عن إجماله وأما إذا خلفها في بيت معار أو موحر وانقضت المدة
فالظاهر انها تقدم بغير يوم الموت فقط لان ما بعد لا يجب لاندخوله فلم يراهم مؤن التجهيز اه عس
(قوله) ان لا يقيم أمركم بقاؤه) ساقى مفهومها من القسدين (قوله) لا يستحقها) تعطيل لقوله وأمكن
بقاؤها (الرجوع) (نسخ) عبارة النهائية والتي وانما سكن بضم أله كالمطلة أي المعتد حيث وجب سكناها
مسكن مستحق الزوج لا يتم ما كان فيه غير معتد أو غيره لا ية وحديث فربما نالين اه (قوله)
فسأى) أي فلا يخصص هذا اه سم (قوله) ولو رجعية) الى قوله ويؤخذ من في النهائية والمضى القوة
واعتمد الاسوي وغيره وقوله فمنعها الى المتوفى ولحق احتساب (قوله) كالطلاق) تعطيل للقاعدة
(قوله) ونص عليه في الام) معتد وقوله لكن المرافقون (الرجوع) (قوله) اسكنها) أي الرجعية (قوله)
وان رضى به الزوج) أي الامم كجاء في معنى ونهاية (قوله) للمنفق في عدة وفاة) أي عدة وطع شبهة نكاح
فاسد بغيره ونهاية (قوله) ان لم يجد (الرجوع) وراجع لم يقبل وكذا أيضاً بطلت المعنى والنهية بتوضيح ذلك على
معتد لا يجب مفتحا ولم يكن لها من يقضها لاجتبابها المخرج اه (قوله) فأنها) أي الفسدة اه
سم (قوله) غيره) الأولى التأنيث كإلى النهائية (قوله) ونخل الاساقير) بفتح (قوله) كافي النهائية والمضى
والجدا لا يكون الانهيار أي غالباً اه (قوله) ويؤخذ من) أي من كلام الشافعي (قوله) بغيره) أي حصل
لاصبر دينا لمكسوة إذا قامت السكنى في مال الكاح ولم تطالب بها (قوله) فكذلك على المعتد) اعتمد
أضاً مر (قوله) غير نحو ناسرة) لم ترك ذكره في معتد الوفاة أيضاً بعبارة الرض وشرحه ولاسكن بان
ملقت أو توفى زوجها ناسرة أو تشرت في عدة ولو في عدة الوفاة بانظر وجع من منعه حتى طبع انتنت اه (قوله)
وأمر ولد) عطفاً على معتد (قوله) ملازمًا للسكن) أي وان لم تستحق السكن كما أفاده بخلاف (الرجوع) (قوله)
لما قال الرض وعلم أي المعتد ملازمًا للسكن عبري شرحه بقوله ومثلها للمعتد عن وطع شبهة أو نكاح
فاسد وان لم تستحق السكن على الواطئ والنكاح (قوله) (الرجوع) (نسخ) (قوله) كالطلاق) أو أراد بالفرقة
ما يشمل فرقة الوفاة (قوله) ففسأى) أي فلا يخصص هذا (قوله) ولو رجعية (الرجوع) اعتمد مر وقوله

نظما وقيس به غيره قال الشافعي رضى الله عنه ونخل الاساقير بسم دورهم يؤخذ من قيسد نحو السون والمطبل بالقر بسم البلد
للتسوية بها لا يظهر أم لا يخرج بالمال المضر وروى لا تكتفي بالحاجة على ان أمت

والواو في كلامه يعني أو أم والرابعة (٢٦٢) فلا تخرج الابانة أو لضر وعلان عليه الغياص بجميع مؤنها كاز وجعله لها بائنا حمل

وجوز انخرج لما ذكر (قوله الواو) الى قول المتن أن ترجع في النهاية الاقوله وقيد هالي أما البليل
وقوله يقتضيه قوله وان لا يكون الى المتن (قوله أما الرجعي الخ) عبارة الغني أملن وجبت نكتهما من
رجعية أو مستبرأ أو بائنا حمل فلا تخرج الاباذن أو ضر ووه كاز وجعلنا من مكشبات بنفسه أو واجهن
اه (قوله وقيد السبكي الخ) خلافاً لها بما عباره أما الرجعية فلا تخرج لما ذكر الاباذن لأنها مكشبة بالنفقة
وكذا لو كانت حاملاً وجوب نفقتها فلا تخرج الا لضر ووه كاز وباذنه وكذا البقية: حواجها كشر اعطى كماله
السبكي اه قال الرشد في قوله فلا تخرج لما ذكر اباذنه أي أو لضر ووه كاصحوا به وقوله وكذا البقية
حوالها الخ أي وان لم يكن تفصيل النفقة كاصح به في شرح الروض بقلا عن السبكي اه (قوله بخلاف
خروجها الخ) خلافاً لها بما يتوالت في كمالها نفا (قوله ولا يأتي هذا في الرجعية الخ) فان قلب هذا يدل على
ان على الزوج شره نحو الفزل والعطن ويبيعهما الرجعية وتواز وجعه والانتفاء ذلك قلت مجموع على يجوز ان
المراد انها كانت كاز وجبة كان له منعهما من الخروج فذلك فلتأمل فلما راجع اه سم (قوله أما البليل)
مخرج في النهار اه سم (قوله وكذا لها الخروج) اه لغير الرجعية اه شرح السبكي عبارة الروض
مع شرحه والغني ولا تخرج أي لا تخرجها الى نحو السوق لشره أو بيع ما ذكر ولا ليل الى الجيران لنحو الحديث
الرجعية والمستبرأ أو البائنا الحمل الاباذن أو لضر ووه كاز وجعلنا من مكشبات بنفقتين اه قوله الاباذن
يفيد جواز الخروج بالاذن ولا ينافيه امتناع ترك ملازمة ما سكن بنواقه ملان ذلك في الاعراض عنه
مطلقاً اه سم (قوله بشرط أن تأمن) الى قول المتن أن ترجع في الغني الاقوله يقتضي الى المتن (قوله
بقدر العادة) يقتضي القالب يقتضي لواعيد جميع البليل فينبغي الامتناع لانه نادى في العادة سم على حج اه ع
(قوله وان لا يكون عندها الخ) والا فلا يجوز لها الخروج فقد قالت عائشة رضي الله تعالى عنها لو علم النبي
صل الله عليه وسلم ما أحببت النساء بعد منعهن من السجود هذا في من السجدة عائشة اه معنى (قول المتن
وتست في بيتها) أي وان كان لها صناعة تقتضي خروجها بالبليل كالسماة من العامة بالعامة وبنين ان حملها
اذ لم يتحصن الخ والخروج في تحصيل نفقتها والاجاز لها الخروج اه وقوله ان الخروج وقوله لها الخروج
أي والبيت تفي غير بيتها (قوله كذلك) يفتي أن رجوع الغاية الاولى فقط اذا لوجه جواز الخروج
الخوف على كصمن سرجين سم على حج اه ع (قوله من روية) من نساف والجوار متعلق بالخوف
(قوله من ذلك) أي من العذر الجواز لا تنقل (قوله أي لا يحتمل عادة) عبارة انها يتوالت في وأفهم تفهيد

فأما أي الخدوة (قوله ولا يأتي هذا في الرجعية الخ) فان قلت هذا يدل على ان على الزوج شره هو الفزل
والعطن ويبيعهما الرجعية وتواز وجعلنا الانتفاء ذلك قلت مجموع على يجوز ان يكون المراد أنها كانت
كاز وجبة كان له منعهما من الخروج فذلك فلتأمل فلما راجع (قوله أما البليل الخ) مخرج في النهار (قوله
المتن وكذا البليل الخ) منعهما من الخروج فذلك فلتأمل فلما راجع (قوله أما البليل الخ) مخرج في النهار (قوله
وكذا صنف الروض وشرحه وصرح في شرح الرجعية بالتقيد بغير الرجعية فقال لو كان كانت غير رجعية
عبارة الروض وتعذر منعه من مطلقاً لا يجب نفقتها في الخروج لشره الطعام والعطن ويبيعهما الفزل لها
لا ليلها الخ وج ليل الى الجيران العبد بنواقه ولا يفتي بالخروج الرجعية والمستبرأ أو الاباذن اه قوله
ولا تخرج أي لما ذكره قوله الرجعية والمستبرأ أو البائنا الحمل أو لضر ووه كاز وباذنه قال في شرحه
أو لضر ووه كاز وجعلنا من مكشبات بنفقتين الى ان قال ثم البائنا الحمل الخروج بغير تحصيل النفقة
كشره قطن ويبيع فزل ونحوهما كما ذكره السبكي وغيره انتهى وقوله الاباذن يفيد جواز الخروج بالاذن
ولا ينافيه امتناع ترك ملازمة ما سكن بنواقه ملان ذلك في الاعراض عنه مطلقاً (قوله بقدر العادة) يفتي
الغالب يقتضي لواعيد الحديث جميع البليل فينبغي الامتناع لانه نادى في العادة (قوله اختصاص بذلك)
الخلان القلة هاهنا منظر اذا لوجه جواز الخروج الخوف على كصمن سرجين فينبغي ان لا يرجع قوله كذلك

فتنة تكلف على نحو ينع ومن ذلك ان ينع قوم السبكية ونحوه من الخلف كالبقي (أو تأخذ الجيران أن ذي
شدياً أي لا يحتمل عادة فغير باظهار (أوه) نادوا بها أذى شدياً)

الاذى بالشديد عدم اعتبار القليل وهو كذلك اذ لا يتخلو منه أحد اه **(قوله كذلك)** أى لا يحتصل عادة
 اه سم **(قوله تبذوا)** كذا فى أسهل وجه الله تعالى بالف بعد الواو وكان الظاهر تركها اه سدد **(قوله)**
 ليسان الا كفتاه الخ **أولاه** الذى على اه سم **(قوله ليسان الا كفتاه وحده)** قد يقال هذا بتسلية من
 تصرف الراوى فلهذا مستنده اجتهاد فى ما يتجوز أن تكون العلة نصب الواقع مجموع الاخرين
 اه سدد **(قوله نعم)** أى من خبر مسلم **(قوله نعم ان كافر الخ)** عبارة المغنى والها ينع ان اشتدادها بهم
 أو عكسه وكانت الدارضة نقلهم الزوج ضاروا كذا لو كان المسكن له ظاهرا لا يتنقل منه لاضطراره ولا غيرها
 بل ينتقلون عنها وكذا لو كانت بيت أو بها وبنت عليهم فلو اودوا منها أحق بدار أو بها كما قاله قال
 الاذرى وكان المراد ان الأولى نقلهم دونها وحسن وخرج بالخبر ان ما لو طقت بيت أو بها واذن بهم
 أو هم بها فلا تنقل لان الوضعة لا تطول بينهم اه وفى سم بعد ذكر عيلوا روض مع شرحه ما وافقت ذلك
 ما نصولنا حتى انما صلهما فيما اذ لم تكن البار لها ولا بها انما تجرح عنهما فى الواضعين يخرجون عنهما
 الضيقة فاهربوا للمنى المتضى لهذه التفرقة ولعل عذرهما فى الضيقة العسر فى احتساب الضر دون
 الواضع فهو وان فيها اه ولا يخفى ما فيها من ريبا واداء قال الرشيدى ما صنفوه وكانت البار ضيقة نظرا محكم
 مفهوما هو ما اذا كانت واسعة وان كان الحكم انما تنتقل هي فلا تظهره معنى وان كان الحكم انما لا تنتقل
 هي ولا هم فمضى قوله ومن الخبر ان الاجاه اه أقول ولا يسعدان يتصور الشق الاول ويقال ان المراد
 بانقضاءها فى البار الواضحة انما قلها من بيت كانت هي والاحياء في وقت التفرقة الى بيت آخر منها أو من بيت
 ملاصق لبيت مع أهله التاذى الى بيت آخر منها الاذى مع أهله والله أعلم **(قوله تبذوا)** بينا المفسر قولونه
 هم تاركوا والاعتبر **(قوله لا الاوان)** عطف على الاجاه اه سم عيلوا ليسدد قوله لا الاوان كذا فى
 أصله رجاء انه الظاهر عطف على الاحياء ليسدد عطف على الحل أو طرعى لفعل الزام المنى الالف اه
 أقول لاوافق لكلام غيره عطف على هم فى المنى كعوض صريح صريح الروض جارى مع الاسنى وان بذت هي
 عليهم أى على احسانها لله أى الزوج أو وارثه فلهذا لا يذت على أو بها من كفتها فى دارها فلا تنقل
 ولا ينقلان وان تاذن بها أو هاجها اه يحذف **(قوله تبين)** الى قوله الاذابق فى النهاية والمعنى الا قوله
 بل يلزمها كقولها ظاهر **(قوله اذا فورت الخ)** قياس ما بان من انه لو تعدت مكانها فى محل الطلاق وجبت
 أقرب محل اليان تسكن هناك أقرب محل لى بلا الحرب من بلا السلام حيث أنت غيب بل يبقى انما هو
 أنت فى محل من دار الحرب بغير محل الطلاق وجب اعتداحها فيه اه عس أقول بل ما يحسنه داخل فيما
 بان ومن افراده **(قوله بدار الحرب)** ينبى أو دار البعدة أو النفس اه سدد **(قوله ولم تامن)** بانها
 ثم الخ فان أنت بها لى ما ذكرنا فلا حرج حتى تقدم معنى ونهاية **(قوله خوفها)** أى الطريق اه سم
(قوله وجب تغير بها) أى العدة فلا رأتها اذا تزوجت بكر اه نهاية **(قوله الاذابق الخ)** لم يتعرض

لقوله أو أضواء قل فليأمل **(قوله كذلك)** أى لا يحتصل عادة الخ **(قوله ليسان الا كفتاه الخ)** أولاه الذى
 علمه **(قوله نعم ان من الخبر ان الاجاه الخ)** عيلوا روض وان بذت هي عليهم أى على احسانها لله أى الزوج
 أو وارثه فلهذا لا يذت على أو بها من كفتها فى دارها فلا تنقل ولا ينقلان وان تاذن بها أو هاجها اه
 قوله الخ بقره هذا ان تحددت البار واتسعت لها والاحياء ولم تكن ملكها ولا ملك أو بها فان ضاقت
 عنهم أو كانت ملكها أو ملك أو بها ففى أولى فرض الاجاه منها انتهى وهو صريح فى ما افقته الشارح
 فى قوله الا فورت ان تسعت فيها فظاهر ولا يخفى ان حاصل عيلوا روض وشرحه فيما اذ لم تكن البار لها ولا
 لاو بها انما تجرح عنهم فى الواضعين يخرجون عنهما فى الضيقة فاهربوا للمنى المتضى لهذه التفرقة ولعل
 عذرهما فى الضيقة العسر فى احتساب الضر دون الواضحة لمهولت فيها **(قوله لا الاوان)** عطف على الاجاه
 وعيلوا روض وشرحه لان بذت على أو بها من كفتها فى دارها فلا تنقل ولا ينقلان وان تاذن بها
 أو هاجها الخ **(قوله خوفها)** أى الطريق وقوله واذا رجع المعبر الخ عطف على اذا فورت **(قوله)**

كذلك والله أعلم) للضرورة
 أيضا وروى مسلم ان
 فاعلمت بنفس كانت تبذو
 على أجهان فاعلمت ما لى الله
 عليه وسلم عنهم الى بيت ابن
 أم مكتوم ولا يعارض واية
 نقلها لظروف مكانها لا احتمال
 تكرر الواقعة فتوفى فرض
 اعتداحها فاقصوا كل دار على
 أحدها المان الا كفتاه
 وحده والعز فلم ان من
 الخبر ان الاجاه وهم أقارب
 الزوج ثم ان كافر دارها
 وان اتت فيا فظهر خلافا
 ان قيد بضمها فاعلموا لاهى
 لعدم الحاجة لا الاوان وان
 اشتد الشقاق بينهم لانه
 لا يطول غالبها (تبيينه)
 يتبع من حل المنى على ماذا
 كان تاذن بها بمرم تعدد
 به والا جبر على تركه
 محل لها الاتقال مستند كما
 هو ظاهر ولها النقلة أيضا
 بل يلزمها كما هو ظاهر اذا
 فورت بدار الحرب ولم تامن
 بانها ثم على نحو يعضها
 أو دنها أو أنت فى الطريق
 وكذلك ان كان خوفها أشد
 فيما يظهر ويحب تغير بها
 لانه لا الاذابق من العدة نحو
 ثلاث أيام فقط على ما يحسنه
 الاذرى فى سوتر تغير بها
 لا اعتداحها

وإذا جم المهر أو انقضت مدة الاطاعة وكان عليها يلزمها أدائه فوراً وانحصرت في واجب الانتفاء وجب الانتفاء على أثر ب
مسكن صالح إلماً كانت نفسه على ما يأتي وليس لها خروج لتعود استنماء عمال وتجهيل بحسب الاسلام وان كان يمكنه على انتفاء طلاقهم (ولو
انتقلت) ويدعم ذلك بالدلالة بالامتناع الى (٢٦٤) مسكن) في البلد (بأن الزوج فوجيت العدة) عوت أو طلاق (قبل وصولها اليه) وبعد
مفارقة الاول (اعتبرت)

لهذا الاستئناس بالمعنى والنهية اه سدمر (قوله) وإذا رجع المهر (عطف على قوله إذا فرقت
الخ) وكان الاول الانصرار ورجع الخ (قوله) كما يأتي (أي في المتن) راجع لمسئتي الرجوع والانتفاء جميعاً
(قوله) وكان عليها الخ يعني لو وجب عليها حق فوري يتخصم به أدائه فلا يجوز له ان يقضاه العدة بل تنتقل
من المسكن لادائه فإذا انقضت العدة جفت اليه الملاك بق من العدة شيء اه كردى (قوله) وجبت الى قوله وان
كانت بمكة في النهاية والمعنى (قوله) وجب الانتصار الخ) كما قاله الرافعي عن الجمهور وقال الزركشي والمنصوص
في الامان لا زوج يحسنه بحيث يرضى لا حيث شاعته بما يفرضه (قوله) على ما يأتي (أي من التفصيل) (قوله)
وتجهيل بحسب الاسلام) خرج به ما لو تدرى في وقت معين وأصابها طبيب عدل بانها انشئت عضة فتخرج
لذلك حيث بل هو اولى من زوجها الحاجة للمارة اه عرش أقول بل هذا داخل في قول الشارح السابق
أنها وكان عليها الخ (قوله) يبدنها الى قوله ومنه تعين الاول في المعنى والنهية (قوله) بالامتناع) أي
والعدة وغيرهما معنى ونهية (قوله) أو طلاق) أي أو فسخ نهية ومعنى (قوله) أما بعد وصولها الخ) أي
أما إذا وجبت العدة بعد الخ (قوله) نعم ان أخذ) أي الزوج أو وارثه اه أسى (قوله) بعد وصولها اليه
الخ) أخرج ما قبل الوصول وبعبارة الروض شرحه صرح بمعناه اعتبارنا الملاك والزوج من الانتقال الى
الثاني وتاخر الاذن بينهما اه سم (قوله) كالنقلة باذنه) أي فتعذر دجوا في الثاني (قول المتن) وجبت
قبل الخروج) أي بان وجبت أمعتها وأعتدها الى الثاني معنى ونهية (قوله) بلده) الاول التامث (قوله)
والا) أي بان وجبت بعد مجاوزة عن ان بلدها (قول المتن) أو في مخرج الخ) أي والسفر حاجتها اه معنى
زاد سم عن الروض ولو صحتها اه (قوله) من كل سفر مباح) كاستحلاله لمصلحة أو في معنى ونهية اه
(قوله) وزيارة) أي لدارها أو لصلاتها اه بحري (قوله) الى المسكن الخ) الى قول المتن ولو خرجت في النهاية
والمنفى الا قوله أو وجبت الى المتن وقوله مسكن آخر في السدوقه كذا قيل الى ولو سافرت (قوله) وهو
الاول) هذا شامل كآدمي لما إذا كان السفر لاستحلاله لمصلحة أو في معنى ونهية اه حاشد
فتلاصق أفصلت مع عدم المتاع من المعنى نظراً لافق اه رضى أي فينبغي استثناء السفر لوجوب فوري
(قوله) وهي معتدلة الخ) مسكن (قول المتن) أقامت لقضاء حاجتها من غير زيادة فلا يحسب الحاجة وان
زادت أقامت على مدتها مسافر من معنى ونهية بوض (قوله) ان كانت) أي وجبت الحاجة وكان السفر
لحاجتها (قوله) والاقفلة أيام الخ) أي غير روى للسفر والخروج عبارة المعنى والنهية أما إذا سافرت
لزمه أو زياره أو سافر بها الزوج لحاجته فلا يزيد على مدة إقامة المسافر من ثم تعود اه وفي معنى من الروض

وتجهيل بحسب الاسلام الخ) في الناسرى تنبيهه قال الأذرى ولتقرر فيقال أهل الطب انهم لم ينجح في هذا
الوقت غضبت هل يقدم الخ تقدمه الخ الرب المحض وقيل لو كانت نذرت قبل التزوج أو بعده أن تصوم عام كذا
لحصل الفراق في عتوت أو طلاق انتهى (قوله) نعم ان أدت لها الزوج بعد وصولها اليه) أخرج ما قبل الوصول
وعبره الروض فان طلقها أي أو ماتت وقد انتقلت الى بلد أو مسكن بلا إذن عاتق الى الاول قال في شرحه لا
أن يأذن هو أو وارثها في الاقامة في الثاني ولا سيما في كل سفر به الأصل انتهى والجواب صرح بمعنى تأخر
الطلاق والموت عند الانتقال في المستثنى منه وتأخر الاذن عنهما في المستثنى فتأمله (قوله) في المتن أو في سفر)
قال في الروض الحاجة ولو صحتها انتهى (قوله) في المتن فان مضت أقامت لقضاء حاجتها) عبارة الروض فان
مضت السفر الحاجة عاتق بعد انتفاءها ولم تنقض مدة إقامة المسافر أو لزمه أو زياره أو سافر بها الزوج

وجوبا (فيه) أي الثاني
وان كان أبعد البهائم
الاول أو رجعت الى بلد
متاع (على النسب) في الام
لاعراضها من الاول بحق
قبل الفراق أما بعد وصولها
اليه فتعذر فيه قطعاً (أو)
انتقلت اليه (ينظر ان) من
الزوج (في الاول) يلزمها
الاعتداد بان تجهيلها بعد
الابعد ووصولها الثاني
لحسبنا بذلك نعم ان أدت
لها الزوج بعد وصولها اليه
في المقامه كن كالنقلة باذنه
(وكذا) تعتقد الاطوار
(أذن) لها في النقلة من ثم
وجبت العدة (قبل
الخروج) مثله الذي
وجبت به العدة (ولو أدت)
لها (في الانتقال الى بلد
فكم) الاذن لها في الانتقال
من مسكن الى (مسكن)
فيأتي هذا ذلك التفصيل
ومنه تعين الاول ان وجبت
قبل مفارقة بدين بلده أي
بان لم تصل لما يبيع القصر
فيما والا لثاني (أو) أدت
لها (فمخرج) ولو فلا
(أو) في معنى بل أو الاول
أظهر (تجارت) أو غيرها
من كل سفر مباح ولو سفر
تزهو زياره (ثم وجبت)

العدة (في الطريق فلها الاول) (و) لها (المعنى) الى عرضها مشقة الخ جوع مشقة طاهره وهي مثله
معتد مضت أو عاتق (فان مضت) أو بلغت المقصد قبل انتفاء العدة أو وجبت بعدان بلغته ففعله في الطريق قد لا تغير الذي ذكره لاقوله
(أقامت) فيه (لقضاء حاجتها) ان كانت الاقفلة أيام كلمة ان لم يقد لها مدة الاقفا قد (ثم) بحسب فراغ اقامتها بالجاره (بجب) عليها
(الرجوع) هو وان امتنع على نفسها أو لها أو وحدها

ولقبيل ثلاثة أيام في الأولى كمال في الرضعتان نازع في جمع (لنعتد البقية في السكن) الذي هو وقت غدا أو بقر به اذ يلزمها الرجوع فورا وان علمت انفساه البقية قبل وصولها اليهن حتى في الطريق ما لو وجبت قبل مغادرة العمران (٢٦٥) فيلزمها العودة ولو اذنت لها في النقلة

مسكن آخر في البلد وقدر لها مدقة تنقلت من زيتها العدة اقامته مقدرة كذا قيل وقاس ما قدرته انما انعتد فيلزمها الرجوع في الأولى كمالهم ولو سافرت معها لحاجته ففازتها الزمة عندئذ لم لها اقامة ثلاثة أيام كاملة يعمل الفقرة لان سفرها كان تأيها السفره وقد فادت فاهلت ذلك لا أكثر منه لانه مدة تأهب المسافر غالباً (ولو خرجت الى غير المار) أو البلد (المأوفا) لمسكنها (فصل في اقامتها) اذنت في الخروج وقال بل اذنت (صدق بينهم) أنه لم ياذن وارثها لم يعلم أن موته اذنت لان الأصل عدم الاذن فخرج فوراً بعد حلقه للمأوفا (ولو فالت) له (تقتضي) أي اذنت في النقلة في هذه المار فلا يلزم في الرجوع (فقال بل اذنت)

منه (قوله ولو قبل ثلاثة أيام في الأولى الخ) أي مسئلة المتن عبارة بالمتن والنها بتفصيل قول المتن ثم يجب الرجوع عنها وأفهم أي كلام المصنفان الحاجة اذا انقضت قبل ثلاثة أيام لم يجز لها السكنى وهو الأصح كالمثل في الدار وضيقه في الحر وإن كان مقتضى كلام الشرحين استكمالها اهـ (قوله الذي فوراً في) الأصوب منه عبارة بالنهاية والمقتضى الذي فاقته اهـ (قوله أو بقر به) عطفي في المسكن (قوله ما لو وجبت) أي وما لو وجبت قبل ان يرضع من المنزل فلا تخرج قطعاً عنها بتوهمي (قوله ولو اذنت لها في النقلة) عبارة بالنهاية والمقتضى فان قدر لها مدقة نقلة أو سفر حادثة أو غيره كانت كافياً استوفت وأدت تمام العدة ولو انقضت في الطريق أو في سم بعد ذلك كمثلها عن الرضعتان صواباً مطلقاً كالصريح في موافقة القيل المذكور وبخلاف قول الشارع وقيل الخ اهـ (قوله وقاس ما قدر) وهو قوله أما بعد وصولها اليها الخ اهـ كذا في المتن في ما في هذا القسم اخذنا في الاذن المطلق الظاهر في اليوم وما هنا في الاذن التقديري (قوله ولو سافرت معها لحاجته الخ) ولو جهل أمر سفرها بان اذنت لها ولم يذ كر حاجته ولا رهنه ولا تأيها ولا ارجى حمل على سفر النقلة كقوله الخ وبقي وغيره (فرع) هـ أو أخرجت أو قران باذن زوجها أو غيرها ثم طلقها أو مات فان كانت الغوات لم تنسق الوقت وجب عليها الخروج معتمدته لعدم الاحرام وإن لم تنصف الغوات لسعة الوقت قبل طلاقها الخ وفي ذلك المتن تعيين الصبر من مشقة مساواة الاحرام وإن أوجبت عدم ان طلقها أو مات باذن منه قبل ذلك أو بغيره اذ يجب أو غيره أو بهما امتنع عليها الخروج سواء أخافت الغوات أم لا بطلان الاذن قبل الاحرام بالطلاق أو الموت في الأولى وعدمه في الثانية فاذا انقضت العدة أتمت عمرتها أو جهلها بقي وقتها وانقضت بافعاله من قولها في النقلة لعدم الغوات اهـ معنى ونهاية قال عرض قوله جل على سفر النقلة أي فتقدمت مسافرتها له اهـ وقال الشرحي قوله لم ياذن في المسافر الخ هذا لا يظهر في الجمع والقران الاذن الكلام فيها كالمقتضى وهو تأيها في هذا الشرع والرضع لكن ذلك جعل أصل المسئلة لاحرام المالح أو غيره فضع ذلك وانظر في هذا المالح أو القران اهـ (قوله أو البلد) الى قوله وتصدق هي في النهاية بالاقول ولا نقلة وكذا في المتن الاقوله وارثها لان الأصل (قوله لمسكنها) أي السكنى فيها اهـ معنى (قوله ولو اثم الخ) الاصل وكذا ولو لم يصدق بينهم الخ (قوله فخرج الخ) أي وجوبه بان وانفقها على الاذن في الخروج لم يجب الرجوع حال مقتضى ونهاية (قوله لهذه المار) أي أو البلد عبارة للمقتضى والنهاية في موضع كذا اهـ (قوله الثاني) أي في المنزل الثاني منها اهـ ومعنى (قوله فضعف) أي الوارث (قوله وتصدق هي أيضاً) قال في الرضع مطلقاً وقال في شرحه أي

لحاجته لم ترد على اقامة مسافرتها ثم عدنا انتهى (قوله وان نازع في جمع) قد بدو بد النزاع قوله الا أن تم لها الخ لأن يفرق بان الاختصاص العسب فخطبناهما وليس فيهما بيان ما يسطع به فخطبنا بالثلاثة لاختصاص الشرع عليها كثيراً (قوله في البلد) خروج غير يرضع في الرضعتان قدر لها مدقة نقلة أو سفر حادثة أو غيرها استوفتها وعادت لتسلم العدة ولو انقضت في الطريق اهـ ومطابقة كالصريح في مقابلة القيل المذكور وبخلاف القول المشار وقيل الخ (قوله اقامته مقدرة) لما تقدم في قولنا انما تاذنت فيه على النص وقول الشارع فتقدمت قطعاً عما اذا تقدمت مدقة (قوله ولو سافرت معها لحاجته الخ) قال في شرح الرضع ولو جهل أمر سفرها بان اذنت لها ولم يذ كر حاجته ولا رهنه ولا تأيها ولا ارجى حمل على سفر النقلة كقوله الخ وبقي وغيره انتهى (قوله وارثها لم ياذن الخ) كذا هو (قوله ولو وقع هـ) الاختلاف بينه وبين الوارث صدق بينهما عبارة شرع الرضعتان ولو اختلفت هي والزوج أو ولو جحد في الاذن وعدمه فالقول قوله بينهما لان الأصل عدم الاذن انتهى ونقل الخطيب الشربيني عن شيخنا الشهاب الريلي الخالف في ذلك فاجوز (قوله وتصدق هي أيضاً) قال في الرضع مطلقاً قال في شرحه أي سواء كان اختلافها مع الزوج أم مع ولده (قوله

لحاجته لم ترد على اقامة مسافرتها ثم عدنا انتهى (قوله وان نازع في جمع) قد بدو بد النزاع قوله الا أن تم لها الخ لأن يفرق بان الاختصاص العسب فخطبناهما وليس فيهما بيان ما يسطع به فخطبنا بالثلاثة لاختصاص الشرع عليها كثيراً (قوله في البلد) خروج غير يرضع في الرضعتان قدر لها مدقة نقلة أو سفر حادثة أو غيرها استوفتها وعادت لتسلم العدة ولو انقضت في الطريق اهـ ومطابقة كالصريح في مقابلة القيل المذكور وبخلاف القول المشار وقيل الخ (قوله اقامته مقدرة) لما تقدم في قولنا انما تاذنت فيه على النص وقول الشارع فتقدمت قطعاً عما اذا تقدمت مدقة (قوله ولو سافرت معها لحاجته الخ) قال في شرح الرضع ولو جهل أمر سفرها بان اذنت لها ولم يذ كر حاجته ولا رهنه ولا تأيها ولا ارجى حمل على سفر النقلة كقوله الخ وبقي وغيره انتهى (قوله وارثها لم ياذن الخ) كذا هو (قوله ولو وقع هـ) الاختلاف بينه وبين الوارث صدق بينهما عبارة شرع الرضعتان ولو اختلفت هي والزوج أو ولو جحد في الاذن وعدمه فالقول قوله بينهما لان الأصل عدم الاذن انتهى ونقل الخطيب الشربيني عن شيخنا الشهاب الريلي الخالف في ذلك فاجوز (قوله وتصدق هي أيضاً) قال في الرضع مطلقاً قال في شرحه أي سواء كان اختلافها مع الزوج أم مع ولده (قوله

سواء كان اختلافهم الزوج أو زوج واثرة اه سم (قول المتن ومثله بدو) بفتح الباء نسبة لسكان
 البادية وهو من شذائذ النسب كما قاله صيو به نهاية ومعنى أى والقباس ياديه بشد ياديه اه عش (قول
 المتن ومثله بدو يتو بهت الخ) (تأنيده) بمعنى الحاق البدو به بالحضرية فان باقى فيها ما سبق من انه لو اذن لها
 في الانتقال من بيت في الحلة الى آخرها فخرجت منه ولم تصل الى الآخر هل يجب عليها الحضي أو الرجوع
 أو اذن لها في الانتقال من تلك الحلة الى حلة أخرى فوجد سبب العدة من طلاق أو موت بين الحلتين أو بعد
 نحو وجهان منزلها وقيل بمقارفة حلتها فهل تحضى أو ترجع على التفصيل في الحضرية بنسكت في الروضة
 كاملها عن جميع ذلك ولو طلقة هالاح سفينة أو مات وكان مسكنها السفينة اعتدت فيها ان اقرنت عن
 الزوج في الأولى يسكن فيها عراقة لا تساعدهم اشتغالها هالي ديوت معبرة المراقق لان ذلك كالبيت في الحان
 وان لم تنفرد بذلك فان مصباحهم لها يمكنه أن يقوم بتسيير السفينة ونحو الزوج لان ذلك كالبيت في الحان
 بتدبير ماموصو فانك خرجت الى قريب القرى الى الشط واعتدت فيه وان تعذر انخرج من منتهى سترت
 ونقصه بقدر الامكان معنى ونهاية قال عش قوله اخرج الزوج والا قربا ثم استحق عليه الاحرة على
 ونحوه غير رجعية الى المشقة (قوله فيما ذكر كرم وجوب ملازمة الخ) عبارة العباب كل روض وشربه
 فرع منزل المعتدة البدو يتم صوف أو غيره كنزل الحضرية في الملازمة كان أهل حلتها لا ينتقلون
 الى الحلة وان كانوا ينتقلون شاء أو صفا فان انتقل السكك انتقلت جوار امهم أو البعض وفي المقيمين نوة
 فان انتقل غير أهلها لم تنتقل كالوهر ب أهلها خروفا من عدول النقلة ولم تنقص وان انتقل أهلها تنقص وان
 انتقلت فلها الاقامة في قرية يتطير بها لا تحل العدة انتهت فحقوا في انتقالها مع السكك أو البعض الذي ذكره
 الشارح بقوله ثم انما اذا ذكر وفيها اذا كان أهل حلتها ينتقلون شتاء أو صفا فاقضت ما منع انتقال
 الحضرية اذا انتقل أهل بلدتها والبدو به الى لا ينتقل أهل حلتها الى الحلة اذا انتقل أهل حلتها وهو
 ظاهر اذا انتقلوا الى الحلة وانما من خلاف ما اذا انتقلوا الى الحلة من خلاف عادتهم أو الحاجة ولم تمان واستناع
 انتقالها اذا انتقل البعض مطلقا حيث أمست وقد يعض جوار انتقالها حيث انتقل الاهل للإقامة ولو مع الامن
 لعسر مقارفة الاهل لكن قول الشارح الا قوله به فرق الخ صريح في انه لا اعتبار بمقارفة حق الحضرية
 اه سم وقوله ونقصته الخ فيه نامل (قوله لها الانتقال الخ) أى فلا يجب كأمس به الروض اه سم
 (قوله لانها) أى الاقامة التي بها أى بحال المعتدة من السبر (قوله وبه فارقت الحضرية السابقة) أى في
 قول المتن أو في سفر جوار وبجانب في الطريق الخ (قوله ذلك) أى الاقامة بقرية في الطريق (قوله

(ومثله بدو به بيتان)
 نحو (شعر كنزل حضرية)
 فيما ذكر من وجوب ملازمة
 في العدة من الانتقال مع
 جهات انتقلوا كلهم
 والضرورة قولها مقامتهم
 للاقامة بقرية في الطريق
 لانهم ليسوا بها فافترقت
 الحضرية السابقة فانه
 لا يجوز لها ذلك بل ينحصر
 عليها ما العدة للمسكن أو
 الوصول للمعتدة فان ارتحل

فيما ذكر من وجوب ملازمة في العدة عبارة العباب كل روض وشربه فرع منزل المعتدة البدو به من
 صوف أو غيره كنزل الحضرية في الملازمة ان كان أهل حلتها لا ينتقلون الى الحلة وان كانوا ينتقلون شتاء
 أو صفا فان انتقل السكك انتقلت معهم أى انتقلت جوار انهم في الجوار كما يصرح به الروض أو البعض وفي
 المقيمين نوة فان انتقل غير أهلها لم تنتقل كالوهر ب أهلها خروفا من عدول النقلة ولم تنقص وان انتقل أهلها
 تنقص وان انتقلت فلها الاقامة في قرية يتطير بها لا تحل العدة بخلاف البلد المأذون لها في السفر انتهت
 فنقص وانما انتقالها مع السكك أو البعض الذي ذكره الشارح بقوله ثم انما اذا ذكر وفيها اذا كان أهل حلتها
 ينتقلون شتاء أو صفا فاقضت ما منع انتقال الحضرية اذا انتقل أهل بلدتها والبدو به الى لا ينتقل أهل
 حلتها الى الحلة اذا انتقل أهل حلتها وهو ظاهر اذا انتقلوا الى الحلة وانما من خلاف عادتهم أو الحاجة ولم تمان
 خلاف عادتهم أو الحاجة ولم تمان واستناع انتقالها اذا انتقل البعض مطلقا حيث أمست وقد يعض جوار
 انتقالها حيث انتقل الاهل للإقامة ولو مع الامن لعسر مقارفة الاهل لكن قول الشارح الا قوله به فرق الخ
 صريح في انه لا اعتبار بمقارفة الاهل في حق الحضرية (قوله انما لها الانتقال الخ) أى فلا يجب (قوله ان
 انتقلوا كلهم) فتبين ان الحضرية بخلاف ذلك (قوله وبه فارقت الحضرية السابقة) عبارة شرح الروض

بعضهم زعموا غير أهلها وفي المصنفين قوة أو منعة أو ثلث أو أقل أو أهلها فقير غير رجسنا خنازير أو جبانها المشقة مشقة أو لا مع خطر
البادية في الجملته وبه يفرق بين أهلها وأهل الحضر به ولا عبرة بالارتحال مع ثمة العود أقر به (٢٦٧) عر فاعلى الأوجه إلا أن سافنا أو قامت

(واذا كان المسكن) مستقفا

(له) ولم يتعلق به حق للغير

(ويعلق بها تين) مكنتها

فيه إلا عذر بمسار أم إذا

تعلق به حق كمرهن وقد

يسع في الدين لتعلقه بوائه

من غيره ولم يرض مشربه

بأقامته بغيره بأمر المثل فتنقل

منه أما لا يعلق به بالهلا

تكلفه كالأرض بغيره فلا يملك

فوق (ولا يصح بيعه) أى

المسكن المذكور لعدم

انضباط المدة ثم يظهر منه

ببعضها أخذ من نظيره

السابق في الموصوفه بالمتعة

مدة بجهولة (الاقصة

ذات أشهره) ببعضه مستند

(ك) يسع (مستأجر)

غيره في متعلقه والأصع

مستند فان ضاقت في أثنائها

وانتقلت الى الاقراء لم

ينقص فيه المشرى

(وقيل) يعنى عدة الاشهر

(باطل) قطعا ولا يصح فيه

خلاف المستأجر لانما اقد

توت في المدة فترجع

المتعلق بالمعنى على أحد

وجوه من يبيع المستأجر

إذا انقضت الاجل وتعلق

غره بخلاف المستأجر

يوت فان المتعلق وثمة

ويرد به لو فرض أن فيه

غره أو يكون متوقفا لصفتها

ومستقبلا لاحلا وما هو

كذلك لا يؤخر (أو) فوردت

وهي يمكن وكان مستقفا

بعضهم) أى بعض سبها (قوله وهو) أى البعض (قوله ومنه) يفتقر وقد تكن عطف تقسيم
على قوة اه عش (قوله والا) أى أن لم يكن في المصنفين قوة (قوله أو أهلها الخ) أى في المصنفين
قوة من غير نهاية (قوله فقير) أى بين أن تقويم بين أن نقل ولها لا ترتفع معهم ان تقيد ونفس
في غير أى وضوحها في الطريق لتعددها ألقى بحالها المتدثرين السير وان حرب أهلها لو فاقم عدو وأمنت
ليجوز أن يهرب معهم لانهم يعودون إذا أمنوا من غير نهاية (قوله غير رجسنا خنازير أو جبانها) فله التعلق
وهو من على أنه أن يسكن الرجس في شاعر المشهور بأنها كغيرها كالمروحة في فلسه منعها نهاية
ومعنى قال عش قوة والمشهور انضمت اه (قوله مشتق الخ) على فقير (قوله به) أى بقوله
مع خطر البادية الخ (قوله به يفرق الخ) مرجع في امتناع انتقال الحضر فثا انتقل أهلها واهلها
الانتقال حدث انتقل جميع أهل بلدتها في المشتقة لا فامة وحدها وان أمنت اه سم ببلد عس لعل
المزاد اه ارتحل بعضهم في البادية فثمة لا يفرق جواز الارتحال لاهل أى الحضر فثا ارتحل الجميع اه
(قوله بالارتحال) أى ارتحال أهل البادية (قوله أو قر به الخ) أى أو مع قرب العود صفا (قول المتن) وإذا
كان المسكن أى الذي فوردت المدة قدس (قوله مكنتها) الى قوله فان ضاقت في النهاية وانغنى (قوله
كأرض) أى أخذ من كلام المصنف لا في اه عش (قوله خلافا لفرق) عبارة بأنها يتوالت معنى وقول
المصنف يابق بمطاهره اعتبار المسكن بحاله لا بالزواج وهو كذلك كفى حال الزواج وقول
المباوردي وأى حال الزواج في حال الزواج خلافا لقال الأذرى لا أعرف التفرقة لغيره اه (قوله أى
المسكن المذكور) أى مسكن المعتقد فام تقيد بغيره المعنى (قوله لعدم انضباط المدة) أى عدة العدة
(قوله نعم يظهر الخ) عبارة بالمعنى والنهاية وعمل الخلاف مستند تكن المدة في المشرى والاصح الأصبع
جزءا أما عدة الحمل والاقراء فلا يصح بيعهم فيها الموهل بالذاه (قول المتن فكما سأل) بفتح الجيم اه
معنى (قوله والاصع) عبارة بالمعنى والنهاية لو فرض في الاجزاء بجهة بيعها في الاطهر فيبيع مسكن المدة
كذلك اه (قوله لا يفسد الخ) لانه يفتقر في الموهل لا يفتقر في الاستداء اه عش (قوله فقير المشرى)
انظر لوراجعها وقطعت العدة لعل يطل بخاره أولا اه يجيرى عن الشورى أى قول قاس قول الشارح
الان لا يمان قد غرت الخ زوج المتعة لا يمان فيخذ وعطيه فالعطى على اه (قوله لانها) أى المدة (قوله
أى على أحد وجهين الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله خلاف المستأجر) بكسر الميم (قوله موت) أى
قد موت (قوله فوردت وهي يمكن) وكان الأصل الانصراف التعلق على قصد وكان كمل المعنى والنهاية
وقد رويها ما قبله عقب قول المصنف السابق وإذا كان المسكن (قول المتن) أى العدة (قوله وامتنع)
الى قوله لكن فرق في المعنى وأى قول المتن فان كان في النهاية (قوله وامتنع) أى له وكذا لها (قوله ولو فرض
باجرة مثله) أى بأن طلبت أكثر منها وامتنع من اجارته نهاية ومعنى قال عش قوة أكثر منها أى وان قل
اه (قوله فهو جنون الخ) أسقط النهاية والمعنى لفظه فهو لا يجمع (قوله أو زال اسحق الخ) ينفى
الآن رضى بالاجرة من صالحه الاسحقا بعده اه سم أقول وهل يقال أخذ منه فيمات به إلا أن رضى
بالاجرة فلا يجمع (قوله لقوا انقضاه اجازة) كالوت اه معنى عبارة عش ومثله ما لو كان المسكن
يسقط الزيج لكونه موقوف عليه ومثروها فهو الامام وكان أملا اه (قول المتن) نكلت) أى الى اقرب

خلاف الحضر به المأذون لاهل السفر لا يجوز لها الاقامة بقربة في الطريق لانها ساكنة موطنها السفر طر
علموا واهل البادية لا اقامة لهم في الحق فثمة لا يفسد (قوله به يفرق الخ) مرجع في امتناع انتقال الحضر به
إذا انتقل أهلها واهلها الانتقال حيث انتقل جميع أهل بلدتها في المشتقة لا فامة وحدها وان أمنت
(قوله أى على أحد وجهين الخ) اعتمده مر (قوله أو زال اسحق الخ) ينفى الآن رضى بالاجرة من

انتهائهم وامتنع نقلها (فان رجع المبيع) في علو يته (لم يرض باجرة) مثله أو طر أهليه فهو جنون أو ضعه أو زال اسحقا فامتنع لغيره
انضباطا لانه (نكلت) منعوا جوا بالضرر ووة

فان وضوح الزم هذا ما امتنع (٢٦٨) خروجها ولو لم يكن الاصل في كمالهم وبحث في المطلب انه لو اُقره لسكنى معتدة عالم

ما وجدته نية وبغنى (قوله فان وضوحها) أي المبر بارة الخلل (قوله لزمه) أي الزوج (قوله ولو لم يكن الخ) أي بغير ما أتينا به والمغنى كماله من التوفيق أو اذ ان توقف في الأخرى فيما لو قدر على مسكن بما يبايعه أو أوصية ونحوهما اهـ (قوله وبحث في المطلب انه الخ) اعتمدت المغنى حيث قال بعد ذكر ما نصيب من صرحوا بذلك في باب العارية اهـ وردنا النهاية بما عاصموا لحاصل جنيته جواز رجوع المبر للمعتدة مطلقا وانما تكون لازمة من جهة المستعير كما تقرر في باب العارية قد دعوى نصر بمجموع عاقلة في المطلب خلط اهـ وأقره سم وقال عرش وهو المتمد اهـ (قوله لكن فرق الروايات الخ) وفي الرشيدى بعد ذكر كلام البحر ما سوية تعلم ما في كلام الشارح من المأخذ فانه أدهم ان كلام الروايات مبنى على الصحيح انه مبنى على الضعيف لقائل بلزوم العارية للبناء ونحوه اهـ (قوله في نحو الاعارة للبناء) كالأعارة لوضع الجذوع اهـ رشيدى (قوله وعدمه هنا) أي في الاعارة لسكنى المعتدة (قوله بخلاف نحو الهدم الخ) عبارة تارة رشيدى عن البحر وفي نقل البناء والجذوع أفساد وهدم وضرر اهـ (قوله فكذلك قال هنا) أي فيقال بطل ما قرره الروايات من ههنا والأعارة للبناء ونحوه وفيما س ابن الرقعة ما هنا على الاعارة فتن المبت وبهذا يندفع ما في حواشي التحف لابن قاسم اهـ رشيدى أي من قوله قد يقال ليس ما هنا غير ما ذكره الروايات حتى يلقى به اهـ ولا يخفى ان اعتراض سم مبنى على ظاهر تعبير الشارح في حكاية الفرق الروايات بنحو الاعارة للبناء الشامل للأعارة فتن المشجواب الرشيدى مبنى على تفسير الروايات في المبر بالأعارة للبناء أو الجذوع فقط (قوله والأوجه) أي قوله أي مع كونه نابعاً عن المغنى (قوله لو روي الخ) أي بالأحرى عبارة المغنى في شرح وكذا ما سطر اقتضت عدمه نص لو روي المبر أو أنجز بارة مثل بعد ان نقلت نظر فان كان المتعلق به مستعاراً رد إلى الاول لجواز رجوع المبر أو أنجز بارة مثل بعد ان نقلت نظر فوجهه وقال الأخرى انه الاقرب لان عودها الاول انما استعمال اما اذا رويها بعد ما عار بغيرها فلا رد لان الأمان من الرجوع لجواز رجوع المبر اهـ (قوله ان لم يجد المالك الخ) أي حيث لم يرض مالكه بتحديد بارة بارة مثل بخلاف ما اذا روي بذلك فلا تنقل وفي معنى السنا والموصى به بالسكنى مدة وانقضت نية وبغنى (قوله نيتها العدوى) يمكن مسبق الاول كما رآنا في الاقتضار على تقدير مسبق (قوله فان مضت قبل طلبها سقط الخ) أي اذا كانت مطلقاً لتصرف كاه وظاهر معنى نية (قوله كما لو سكن المالك) أي عانه لأجرة عليه ومثل منزلها منزلاً لها بانهم ولا يكتفى بالسكوت منها ولا منهم فأنزله الأجرة كقولنا في سنة وسبها ما لكها وهو ما كت فأنزله أجرة المالك كما مر في البدرى في منظومته اهـ عرش (قوله أي مع كونه نابعاً عن الخ) هذا ليس بقدر ان عدم وجوب الأجرة وكأنه اقتضيه ليد ان الواقع والا حتى وجد الاذن فلا أجرة مطلقاً كما يعلم مما قدم في باب الأجرة اهـ رشيدى وظاهر انه انما ذكره لقوله ومن الخ (قوله بحث شارح ان عمله الخ) عقيب انية بقوله لكن ظاهر كلامهم يضافه شرح مر اهـ سم قال عرش فلا نية بمنزلة أم لا هو المتمد اهـ (قوله والا الخ) المصروع اذا لم يذوق في وضع استعمر الا وهو ظاهر العبارة فهو مشكل اهـ سم (قوله لا يلزمه) أي قوله وفي التوسط في النهاية لا لا وله ومن ثم لو كان كالم وقوله لكنها امتنع على المتن وقوله متضمنة بذلك وقوله مطلقاً (قوله لان ذلك النفس غير واجبا الخ) وانما كان سمح به ليدوم الصحة وقد زالت وان روي بقاءها في زمانها اهـ معنى (قوله ووجوب الخ) وهو الظاهر معنى ونية (قوله بانه قياس نقل الزكاة) أي اذا عدم الاصناف صار له الاستغناء بعده (قوله وبحث في المطلب الخ) والحاصل جنيته جواز رجوع المبر للمعتدة مطلقا وانما تكون لازمة من جهة المستعير كما تقرر في باب العارية قد دعوى نصر بمجموع عاقلة في المطلب خلط اشر مر (قوله فكذلك قال هنا) قد قال ليس ما هنا غير ما ذكره الروايات حتى يلقى به (قوله والأحرى) لكن ظاهر كلامهم يخالفه ش مر (قوله والا الخ) انصرف بما اذا لم يذوق في وضع استعمر والا وهو ظاهر

بذلك لزمنا العارية بلحق الله تعالى كالتوفيق فيفسح دفن ميت لكن فرق الروايات بين لزومها في نحو الاعارة للبناء وعدمه هنا بانه لا مشقة ولا ضرورة في انتقالها هنا لو رجع بخلاف نحو الهدم ثم فكذلك قال ههنا والأوجه ان المبر الواجب لو روي بسكناها بعد انتقالها ههنا أو مستأجر لم يلزمها العود للذلول لانها لا تميز رجوعه بعد وكذا ما سطر انقضت مدته) فلتنقل من ان لم يجد المالك بارة بارة الخلل (أو) لزمنا العدة وهي يمكن مسبق (لها) استمرت) فيموجب ان لم يطلب الله لفرضه والا بقاوا (و) اذا اختارت الاتفاقية (طلب الأجر) منها ومن تركت ما شئت لان السكنى على ما مضت مدت قبل طلبها سقطت كما لو سكن معها في منزلها باذنها وهي في ههنا على النص وبه أفتى ابن السلاخ ووجهه بان الاذن المطلق من ذكر العوض ينزل على الاعارة والا باسناداً مع كونه نابعاً عن السكنى ومن بحث شارح ان عمله ان لم تستعمر أمته جعل منها والا لزمه أجرة تمام تصرح به بالا بارة فان كان سكن النكاح المأولة التي لزمها العدة وهي فيه

(نفيساً) لا يليق بها (فله النقل) له من (الى) مسكن آخر (لا يقر بها) لان ذلك النفس غير واجبة عليه ويصرى أقرب في صالح اليندي على ما قال الأخرى انه الحق ووجوبها كغيرها ظاهر كلامهم وأما به قياس نقل الزكاة

وتقلب الزمان والحرور وما أمكن (أو) كلف (حسب) غير لائق بها (قلها الامتناع) لا يهدون حقها وليس له مساكنتها ولا مدخلها (أي
 ذكره لعل على نفسه وان لم يكن على جهتها) لما استمتع انتفاع المحرم لا حتى يفصر عنه ذلك ولو أعيى وان كان الطلاق وجعا ورضت لان
 ذلك غير العادة المحرم لم يمتدحوا من ثم لم يمتدحوا من قدرته عليه والكلام هنا فيما إذا لم يزدسكنها على (٢٦٩) مسكن منها لم يسد كره في

الدار وأطروا العلو والسفل

(فان كان في الدار) التي

ليس فيها الاسكن واحد

لكنها منسعة لها بحيث

لا يطلع أحد هما على الآخر

أخذاً مما يأتي (بحرم لها)

بصير (عز) بان كان بين

يحتشم ويحجب وجوده وقوع

خلافه بها باعتبار العادة

الغالبية فيها يظهر من

كلامهم به يجمع بين ما

أوصته عبادة المتوال وضة

من التناقض في ذلك لان

المداري ملة لعدم الخلوة

ولا تفصل الاحيث (ذكر)

أوائى وحذف العلم به من

زوجته وأتمه بالاولى (أو)

بحرم (ه) بمز بصير (أئي

أزوجة أخرى) كذلك

أؤاسة وأمرأة أجنبية

كذلك وكل منهن ثقة

يحتشمها بحيث يمنع

وجودها وتويع فاحشة

بعضتها وكلاجنية

بمسوح أو عبيدها بشرط

التبصر والبصر والعدالة

ويظهر أنه يلحق بالبصير

في كل من ذكر أعني له فطنة

يتمتع معها وقوع به يتبدل

هو أقوى من المدعى السابق

(بأن مع الكراهة كل من

مساكنتها وسكنها الدار

والأوجب انتقالها عنها

في السلدوجوزا النقل فانه يتبعن الاقرب اه معنى (قوله وتقليل الخ) انظر ما يتبعه وقوله وان فيه

تقليل الخ كان ظاهرا (قول المتن فلما الامتناع) أي من استمرارها فيه ومطلب التقليل إلى تثيق ما بالذليل

هو سنها وانما كانت سمعت به لعموم النص وتقرأت اه معنى (قوله يفصر) إلى قوله ومن ثم في المعنى

الاقوله ورضيت (قوله ذلك) أي كل من المساكنة والداخلية (قوله بها) الاولى قد جعلت المحرمه (قوله

والكلام هنا) أي ذم منع المساكنة والداخلية (قوله اذ لم يزدسكنها) أي سعة (قوله مما يأتي) أي في

قول المصنف وينبغي أن يتلقى ما بينهما من باب الخ (قوله به) أي بقوله بان كان بين يحتشم الخ (قوله من

التناقض) أي بين عبادة المتن وعبارة الروضة اه رشدي (قوله الاحيث) أي حين كون المحرم بصيرا

بمرايهم الخ (قوله وأئى) كالحث أو ألتها واعتبارها كانت تفقد صحة في الروضة كفى حضور

المراة الأجنبية الثقة بالحرم أولى اه معنى (قوله العلم به من زوجته وأتمه) أي لا يتبين في المتن أن

(قوله بمن) إلى قوله وكلاجنية في المعنى (قوله بمن) ولا عبرة بالصغير الذي لا بمن اه معنى (قوله

كذلك) أي بمز بصير (قوله وكل منهن) أي من المحرم الأئي والزوجة الأخرى والأموال والأجنبية

(قوله بشرط التبصر الخ) أي في المسوح وبعدها (قوله ويظهر أنه يلحق الخ) خلافا للمعنى وعبارة عش

قوله ويظهر أنه لا يند بتوقف ذلك اه (قوله مع الكراهة) كذلك في المعنى (قوله ان وسكنها الدار)

تقدم هذا الشرط على قوله ومدخلها يقتضي عدم اعتبار فيه وأن أطلق قوله السابق لكنها منسقة الخ

ومنسح الروض قد يفهم كذلك ان اتساع الدار أو اتساع شرط المساكنة يند بحد الدار والداخلية ونحوها لكن

ما يصح شرحه قد يفهم أنه شرط فيما اه سم (قوله وانما لحظت) إلى قوله ومنه يؤخذ في المعنى (قوله

يختلف عكس الخ) عبارة المعنى ويحرم كل الجموع خلوة جليل أو رجال باصاة ولو بعدت موطناتهم

على الفاحشة ثلاث أسفله المرأة من المرأة كثر من أسفله الرجل من الرجل اه (قوله يرد) ظاهره

ولو كثر وأجبا اه عش (قوله يحرم) أي على الرجل اه نهاية (قوله يحرم نظريه) لعل المراد يحرم

عليه نظريه ولو فرض أن ما يفرج الصفة والادام والافاخر فلا يحرم نظريه على الذمب خلافا لاقتصار

النصف السابق في النكاح ولا يقال يحرم نظريه مشهور لا يقول لا خصوصية للمرد ذلك اه رشدي

(أقول) لعله على مختار النهاية والافتقار بين ههنا اعتماد الشارع لحرمه نظرا الأمر بدلتا مشهور بدونها

وفاة المصنف وإذا قال ههنا مطلقا (قوله في مصد مطرون) ينبغي هو ومجملهم منسح (قوله ومنه في ذلك

الخ) يؤخذ منه أن الدار في الخلوة على اجتماع لا تؤمن بمعدالية عادت بخلاف ما لو قطع بانتقام إلى العادة

العبارة فهو ومشكل (قوله ان وسكنها الدار) تقدم هذا الشرط على قوله ومدخلها يقتضي عدم اعتبارها

في بيان أطلق قوله السابق لكنها منسقة الخ وعبارة الروض فصل يحرم على الزوج طوائى كأي شرحه

معاشرة المعتدة الأولى دار أو مسكن يحرم لها من الرجال أوله من النساء أزوجة أو طلبة ويكرهه بشرط في

الحرم غير الخ انتهى قال في شرحه وظاهره يقتضي في الزوجة والحاربه أن يكونا ثقتين أخذاً مما يأتي

ويجمل خلافة في الزوجة لانهما من الفرية والاتصال على المساكنة يقتضي فهم ان اتساع الدار انما بشرط

في المساكنة بحد الدار الداخلية ونحوها لكن في شرحه زاد علما بالداخلية على المساكنة قبل الاشتناء

لذلك (قوله باصاة ثقتين الخ) ويتبع خلوة جليل بصير ثقتان وان كثر شرح مد (قوله ومنه

يؤخذ من الخ) كذا شرح مد في خلوة جليل باصاة أو قياسا من متخلوة جليل باصاة مدعاه ههنا بالاولى

ومدخلها ان كانت ثقتان من المدور وحيد بخلاف ما إذا اتفق شرط ماذكر وانما لحظت خلوة جليل باصاة ثقتين يحتشمها بخلاف

عكس لانه يدعوق فاحشة باصاة أمتدعفة ذلك لضع حضورها ولا كذلك الرجل وحيد ومنه يؤخذ أنه لا تفصل خلوة جليل بحصر نظريه

مطلقا ولا أمر بجعله وهو مقبول لا يجوز خلافه رجل بصير ثقتان وان كثر وفي التوسط عن الفقل لو دخلت امرأة المصنف على رجل لم

تسكن خلوة لانه يدخله كل أحد انتهى وانما يفسد ذلك في مصد مطرون لا يقطع طاروقه أو تدومته في ذلك الطريق أو غيره

المطروق كذلك بخلاف ما ليس مطروقا كذلك فان قلت يظهر هذا انه لا يحرم خلوة رجل بامرأته ممنوع وانما قضيت ان الزجالات انما كانت
 العادة توأطوهم على وقوع فاحشتهم بالخصم كانت خلوة بائنة ولا فلا ثم رأيت في شرح مسلم التصريح به حيث قال نحل خلوة جماعة يبعد
 توأطوهم على الفاحشة لغو صلاح وأمر وأدباً بامرأته لكنه حكاه في المجموع بحكاية الأوجاع الضعيفة ورأيت بعضهم اعتمد الاول وقده بما
 لما قطع بانفسه الزينقن جانب (٢٧٠) وجانبها (ولو كان في الدار حجرة فمكناها أحدهما والاخر الاخرى فان اتحدت المرافق كعاطف

فلا يدخله اه عش (قوله المطروق) أي الطريق أو غيره كذلك أي لا ينقطع طاقوه عادة (قوله
 التصريح به) (الخ) فيموت فقتل إذا ذكره أو لا فيموت إذا استعمل الطرقة عادة وما في شرح مسلم فيها لا بدعوا بينهما
 فرق بعيد ولذا أحكام في المجموع بحكاية الأوجاع الضعيفة (قوله اعتمد الاول) أي ما في شرح مسلم لم (قول المتن
 أحدهما) أي الزوجين والاخر أخرى أي وسكن الاخرى الاخرى من الدار بها يؤمني (قوله لانه)
 أي الدهليز (قوله ينتفع) الاول ينتفع أي الزوجان (قوله ورسل) جمع رسل (قوله والثالث) أي
 الفرق (قوله أو يحرم) الى الفصل في النهاية الاقوية وخالفنا في خروج (قوله مع اتحادها) أي المرافق (قوله
 وبانفسه ذلك) أي الملازمة (قوله وصفه) عبارة النهاية بنومته اه (قوله ولا يخفى شيئا منها) بان اختص
 كل من الجزئين بمرافقهما بنومتي (قوله ولا يشترط توجيهرهم) ويجوز مساكنتهما بداره لانهما يصير
 حشود كالجزئين المتصايرين لم لم كانت المرافق خارجة في الدار لم يجوز ان تخلو لا تتنعم مع ذلك قاله
 الزكشي اه معنى (قوله أي يجب) الى الفصل في المعنى الاقوية قال القاضي الى المتن (قوله بمرأته) أحدهما
 عر به (الخ) عبارة المعنى بمرأته أحدهما أي الجزئين بحيث عرف فعله في الاخرى من الدار اه (قوله عر به)
 أي يسميه اه عش (قول المتن وسفل) بضم أوله يخطه ويجوز كسره وعلوه بضم أوله يخطه ويجوز رفعه
 وكسره نهياً بنومتي

(باب الاستبراء)

(قوله هو بالمد) الى قوله لانه في نفسه في المعنى الاقوية ولتشار كهما الى والاصل وقوله بالفعل الى أو التزوج
 وإلى قول المتن وسوا في النهاية الا ذلك القول الثاني (قوله نص عين) لعل الياض اند وذا أسقطها المعنى
 (قوله عين فلهن) أي ولو فمعهما معنى ليشمل من وجب عليها الاستبراء بسبب العلق اه عش (قوله العلم)
 أي لعصل العلم اه سم أي أو الفلن كلس (قوله أو لا تعبد) لا يبعد أن يعدهما أو أخبر الصادق بخلوها
 من الحمل سم وعش (قوله سمى) أي التي تبص عين فلهن في هذا أي لفظ الاستبراء (قوله باقل ما يدل
 الخ) أي ما يدل على البراءة من غير اشتغال على عدائهم أو أشعر قال السدي عن قده قال الاولى اسقاط لفظ
 أقل لانهما مانع دخلا في التسمية وليس كذلك اه وقد منع قولك كذلك بانه من جملة الذي يقرينة
 المقام ولم يعكس (قوله ولتشار كهما الخ) أي مع شرافتنا طرية الفالبقي المعتدة (قوله في أصل البراءة)
 أي الدلالة على البراءة (قوله ذيلته) أي جعلت العدم في بلا الاستبراء (قوله بالفعل) أي صلا (قوله

(قوله وخرج بفرضه الكلام في حجرتين فان قلت من أين يؤخذ فرض الكلام في حجرتين مع أنه المتبادر من
 قوله ولو كان في الدار حجرة ان المراد حجرة واحدة قلت من قوله والاخر الاخرى لان المتبادر من سائر اداة حجرة
 الاخرى وما أجل قوله الاخرى على بقية المرافق بعيد (قوله فانه لا يجوز أن يساكنها ولو مع محرم) فيصالح
 قوله السابق يلزم الكراهة كل من مساكنتهما وسهتهما الدار الغرض في هذا الما يكن بها المسكن واحد
 كما يعلم من سابقنا لأن يصور ما هنا ما قال في سعهما ما يراجع والله أعلم انتهى

(باب الاستبراء)

(قوله لعلم) أي لعصل العلم (قوله أو لا تعبد) لا يبعد أن يعدهما أو أخبر الصادق بخلوها من الحمل (قوله

وستر) ويروى بالوعة
 وسطى ومصدور والواد
 بمعنى أو أدنى في اتحاد بعضها
 فيها يظهر وهمل العبرة
 في اتحاد المسر بالدار
 فبضر اتحادها لهذا الاتحاد
 المرفسة أو بالباب الذي
 بعد الدهليز وقوله لانه بمنزلة
 صحن سكة غير تائدة أو يفرق
 بين كون الدهليز ينتفع
 به بما يتعلق بالسكنى فيضر
 اتحاداً محشود وبين أن
 لا يكون كذلك لكونه ممدا
 للزوج ووجه فلا يضر كل
 محتمل والثالث آخرها
 (اشترط عزم) أو يحرمه من
 ذكره في المعنى ذلك القاضي
 والروائي حرماً لما سكتة
 مع اتحادها ولو لمع الحرم
 وأطال الاخرى في الانتصار
 له الاذليل الى ملازمة لها
 في كل حركة وبانفسه ذلك
 وجعلت مظنة خلوة الحرمه
 وخرج بفرضه الكلام في
 حجرتين مالم يكن في
 الغار الا بدت وصف فخانه
 لا يجوز أن يساكنها ولو مع
 محرم لانها لا تتميز من المسكن
 بموجب نعم اني بينهما طائل
 ويبقى لها باق بها سكتا
 جائز (والله) بنفسه شيئا

(فلا) يشترط تحريم الدار لخلوة (و) لكن (يشق) أي يجب (أن يغلق) قال القاضي أبو الطيب والماوردي ويصبر
 ما بينهما من (باب) وأولى من ان لا يفسده وان لا يكون بمرأته أحدهما عر به على الاخرى خذوا من وقوعه خلوة (وسفل) وهو كدار وحجرة
 فيها ذكر فمها والاولى ان تكون في العلو حتى لا يكتفى بالخلع عليها *(باب الاستبراء)* هو بالمدلة طلب البراءة وشرا عن نص عين فلهن
 مدققتند وجود سبب مما ياتي العلم ببراءة زوجها أو لا تعبد سمى بذلك لانه ربه باقل ما يدل على البراءة كما يسمي ما في البعد لاشتماله على العبد
 ولتشار كهما في أصل البراءة في طلبه والاصل فيما ياتي من الاختبار وغيره (يجب) الاستبراء من الخل المتعمد بالفعل

لما يأتي الخ) عليه التقييد بقوله بالقبل (قوله أو التزويج) عطف على التمتع اه سم (قوله فيه) أي وجوب الاستبراء وقوله عليه أي قوله بسببين (قوله فلذا لها أمته) خرج بهما ولو نكحنا زوجنا محررة فأنه لا تعدى بثلاثة اقراء أو زوجته لا تعدى بقرآن كقائه اه عش (قول للمتن أحدهما) وهو مختص بحل التمتع (قوله أمته) أي أمته الحرجية أمته تركن زوجته كلباني بخلاف ما لو ملك بعضها فأنه لا يصلح له حتى يستبرئها ويدخل في ذلك ما لو كان مالكا لبعض أمته ثم اشترى باقياها فلم يلزم الاستبراء وخرج للبعض والملك فانه لا يصلح لهما وطء لامة عاك أي وإن أذن لهما السيد اه مفتي (قوله وهو) أي حصر السبب الأول في حدوث الملك (قوله أيضا) أي كان الاقتصار على السببين باعتبار الأصل (قوله فالمدار) أي السبب الأول (قوله على حدوث حل التمتع) يشمل عوده بكفي المكاتب وطروقه بكفي أمة المكاتب لأن كلاً دون في الجلة اه سم (قوله بما يصلح بالملك) لعل من فيه تعليل أي حدوث حل التمتع بعد حرمته لأجل حصول ما يصلح بالملك على أنه قد يقال أنه ليس بقيد دليل ماسي إلى غير الزوج أمته فطلقت قبل الوطء وفي تصور المردف ماسي إلى كلاهما من العلة العصبية حدوث حل التمتع فليراجع اه رشدي عبارة السيد عر قوله بما يصلح بالملك أي من أجل زوال ما يصلح بالملك بان لا يجامعه بان كانت ملكا لتفسير قبل حدوث حل التمتع أو بان يضعفه كان كانت مكاتبته ثم فضخته أو مرقحة فطلقت اه فاشلو إلى أن من التعليل وإن في الكلام حذف مضاف أي من زوال ما يصلح الخ وإن القول المذكور قيد (قوله فلا رد بان في شراء زوجته) أي فانه ملك أمة ولم يجب الاستبراء للحل ما قبل الشراء اه سم وعبارة الرشدي أي انشوا جرح بهذا التأويل لعدم حدوث حل التمتع لكل دخل في ما ياتي في المكاتبه ونحوها اه (قوله كذلك) أي باعتبار الأصل (قوله ودل على ذلك) أي على ما ذكر في السببين كإبصار من الأمثلة اه رشدي عبارة سم أي المذكور من التأويل في السببين بما ذكره وجه الدلالة أنه حكم وجوب الاستبراء في مكاتبته عجزت ومردة أسمعتم أنه لم يحدث فيها الملك بل حل الاستمتاع بوجوب الاستبراء في موطأه التي أريد تزويجها مع انهما عند اعادة التزويج لم يزل فرأضهما اه (قوله للمتن بشره أو أوارث الخ) أشلو هذه الأمثلة إلى أنه لا فرق بين الملك القهري والاختياري اه مفتي (قوله بشر طبعين القسمة) عبارة مفتي وقوله أوسي أي فيمقتضبة وكان الأولى أن يصرح به فان القسمة الثلاث قبل القسمة اه (قوله من القسمة واختيار التملك) أي على القولين في ذلك اه رشدي عبارة عش قوله من القسمة أي على الرابع وقوله أو اختيار التملك أي على الرجوع اه (قوله المتن أو رد بعيب) أي ولو في المجلس اه بجمري (قوله المتن أو تحالف أو آفة) معلوفان على العيب اه سم (قوله ورجوع عقرض) وصورة اقراضها أن تكون حراما على المقرض

أو التزويج) عطف على التمتع (قوله على حدوث) يشمل عوده بكفي المكاتب وطروقه كأي أمة المكاتب لان كلاً حدوث في الجلة (قوله بما يصلح بالملك) خرج بهما لا يصلح لغير الاحرام والحض كباقي (قوله فلا رد بان في شراء زوجته) أي فانه ملك أمته ولم يجب الاستبراء لعدم الحل للحل ما قبل الشراء (قوله والأفلا المدار على طلب التزويج) أي مع أنه ليس هناك زوال فرأض (قوله ودل على ذلك) أي المذكور من التأويل في السببين بما ذكره وجه الدلالة أنه حكم وجوب الاستبراء في مكاتبته عجزت ومردة أسمعتم أنه لم يحدث فيها الملك بل حل الاستمتاع بوجوب الاستبراء في موطأه التي أريد تزويجها مع انهما عند اعادة التزويج لم يزل فرأضهما (قوله في المتن أو تحالف أو آفة) هما معلوفان على العيب (قوله ورجوع عقرض) أي وصورة اقراضها أن يكون حراما على المقرض (قوله وكذا أمقراض أنفسهم واستئجار المال) وأمقراضه أي قوله فانه البقي (وهو ظاهر في جمل به القراض وكلامهم يقتضيه وأما في تركه القارة فلا وجه عند القائل كما فاده شيخ الاسلام شرح هر (قوله وكذا أمقراض أنفسهم) بخلاف قبل الفسخ لكن بشكل ذلك بان العامل لا يملك حسن من الربح بالظهور في حاجه فلا اعتبار الفسخ إلا أن يجب بانه بالظهور وإن ملكه له حق مؤكد وورث عنه يتقدمه على الغرماء يصح اعراضه عنه ويغرمه المال بالتأفلط لئلا واسترداده كما تقدم في

لما يأتي في ملك مرقح يستوفى معتدة أو التزويج كما يعلم مما سبذ كره (سببين) باعتبار الأصل فانه فلا رد عليه موقوف به بغیرهما كان وطء أمة غيره فأنها أمته فانه يلزمها قرع واحد لانها في نفسها مملوكة والشبهة شبهة مال العين (أحدهما مال أمته) أي حدوثه وهو باعتبار الأصل أيضا والأفلا المدار على حدوث حل التمتع بما يصلح بالملك فلا رد بان في شراء زوجته كان التعبد في السبب الثاني برؤال القراض كذلك والأفلا المدار على طلب التزويج ودل على ذلك ما سبذ كره في نحو المكاتبه والمردف تزويج موطأه (بشره أو أوارث أو به) مع قبض (أوسي) بشرطه من القسمة واختيار التملك كما سبذ كره في السبب فلا عراض عليه (أورد بعيب أو تحالف أو آفة) ولو قبل القبض أو غير ذلك من كل ذلك قبول وصحة رجوع عقرض واتبع مطلق واللفظ به غرضه وكذا أمقراض أنفسهم وانقلهم المال وأمة بخلافه أخرج كانتا وقتنا بالامع

سم وعش (قوله ان المسفق شرك) قد يقال شركة المسفق غير حقيقة فلا رها اه سم (قوله) والخل فيها سم) أي أمته لا صورة وأما القراض هو ظهر في أمته القراض إذا ظهر ربح على القرض بانه عاك بالظهور والافعال لا شيء له والمال على ملاك المال لا يملكه بل يملكه عن نفسه يقال تعبد له ملك الامن لأن يقال ان المعنى لتعبد الملك والخل في مجموعهما في الجهة وان يحصل كل منهما في كل منهما اه عش (قوله) قاله (المسفق) وهو ظاهر في بيان القراض وكلامهم يقتضي ما في أمته القارة فلا رجه عند التأمل كما فاده الشيخ شرح مر اه سم قال الرشدي قوله فلا رجه الخ أي لأن تعاقب حق الامتياز في كلة القارة لا يمنع التصرف في المال بخلاف غيرها اه عبارة عش قوله فلا رجه أي لما قاله فها من وجوب الاستبراء وهو المقصد وقوله عند التأمل أي لأن الشركة فيها ليست حقيقة بدليل انه لا يجوز اعطاء حصة منها للمسفق بل الواجب اخراج قدر الزكمتين منها وقوله كما فاده الشيخ أي في غير شرح منسحب اه (قوله) في وجوب الاستبراء) إلى قول المتن بقرينة النهاية لا قوله بعد زوال ماله إلى المتن (قوله) بالنسبة لخل التمتع أي لا بالنسبة لخل التزويج كما علم مما يأتي في شرح ويجوز مزج أمته طواغ الخ من قوله أو ما من لم يطأها ماله الخ اه سم (قوله) وأية) أي وصغيرة منه في ظاهره وان تعلق الطوطون بوجهه بعدى عش (قول المتن وغيرها) رفع الرأى بطله أي غير الذي كورل من صغيرة وأية اه معنى (قوله) للعموم ما مع) عبارة الخلى لا طعن في رطله هو من العام أو من المطلق والظاهر الثاني اه سددع أقول بل الظاهر الاول اذ انكر في سابق المتن للعموم وعموم الأشخاص يستلزم عموم الاسواق والعبارة الرشدي قوله للعموم الخ أي اذا العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ويحتج فلا حاجة لقوله وقس بالنسبة لغيرها الخ اذ لا حاجة لقياس مع النص الذي منه العموم ولا يخفى فالصواب حذفه اه (قوله) في سبب أو طاس) يضم الهمزة أقصص من قطعها ومنع الصرف للعلمية والتأنيب باعتبار البقعة والبرص باعتبار المكان وهي اسم وادمن هو ازمن عند حديث اه شخص على الغرض عبارة عش بفتح الهمزة موضع اه مختار ومثله في الصباح والتذبذب أي فهو مصرف خلا لظن فهم لان الأصل الصرف مالم يرد منهم سماع بخلافه اه (قوله) الشامل الخ) مفعلة بالنسبة كالمصرف مع المنفى فكان المناسب عدم الفصل بينهما بقوله غيرها (قوله) ومن تحيض الخ) صطف على السبب الخ عادة الجلو (قوله) من لا تحيض) أي الصغيرة والآية (قوله) في أمته اذ زوجه الخ) أي وان سبق التزويج شرأها من استبراء أو من نحو امرأة أو استبراءها هو بعد التمر كالمظهر لانه لم يحرم بالتزويج وحديث لال استمتاع بعد الطلاق اه سم (قوله) قبل الوطء) وكذا بعده بالاولى عبارة الخفى والآية (فرع) وهو زوج السيد أمته من طلقها بعد النحول فاعتدت من الزوج لم يدخل الاستبراء في العدة بل يلزمه أن يستبرئها بعد انقضاء عدتها اه (قوله) كلمة صحيحة) أي قول المتن ويجوز في المعنى الاقوله بعد زوال ماله إلى المتن وقوله المفقون الخ وذلك وقوله واكتفاء المقابل الى قول المتن (قول المتن عزت) ضم أوله وتشديد تاءه المكسور قطعته أي بشجر السيد الهامد عجزها من النجوم اه معنى (قوله) وأمة مكاتب كذلك) أي كلمة صحيحة اه عش (قوله) فيها) أي المكاتب (قوله) قسمها) أي أمته المكاتب أو أمته المكاتب (قوله) ومن ثم توارى الفاسدة) هو ظاهر في المكاتب نفسها أمته أو أمته بابه وذلك ما من استتلا مالها بالملك فلتأمل لكن بشكل مع ذلك قوله الآتي لتعدد الملك والخل فيها بالنسبة لهذه الأمته لأن يكون قوله الملك بالنسبة للمجموع أو وادما في حكم التعدد أيضا (قوله) ان المسفق شرك) قد يقال شركة المسفق غير حقيقة فلا رها (قوله) بالنسبة لخل التمتع) أي لا بالنسبة لخل التزويج كما علم من قوله الآتي في شرح ويجوز مزج أمته طواغ الخ أو ما من لم يطأها ماله الخ وفي الرض كغيره ولو اشترى غير طوط أو من امرأة أو من استبراءها بالباطن فله زوجة بها ان اعتقها فله زوجة بها قبل الاستبراء اه (قوله) ويجب الاستبراء في أمته اذ زوجه فاطلها وزوجه قبل الوطء) أي وان سبق التزويج شرعها من استبراءها أو من نحو امرأة أو استبراءها هو بعد التمر كالمظهر لانه لم يحرم بالتزويج وحديث

ان المسفق شرك بالواجب بقدر رتبته في غير الجنس لتعدد الفاعل والخل فيها قاله البلقيني (وسواء) في وجوب الاستبراء فيها ذكر بالنسبة لخل التمتع (بكر) وأية (ومن استبراءها) البائع قبل البيع ومثله من صبي وامرأة وغيرها) للعموم ما مع من قوله صلى الله عليه وسلم في سبب أو طاس الا لاوطأ ما مل حتى تضع ولا غير ذلك حل حتى تحيض حصة وقس بالنسبة لغيرها الشامل لذكر والاستبراء وغيرها مع حدوث الملك وعن تحيض من لا تحيض في اعتبار قدر الحيض والظهر غالباً وهو شهر (ويجب) الاستبراء (في) أمته اذ زوجه فاطلها وزوجه قبل الوطء في مكاتبه كلمة صحيحة وأماها اذا انقضت كتابتها بسبب مما يأتي في بابها كان (بجرت) وأمة مكاتب كذلك عجز لعوده الى الاستمتاع فيها كلز وجوز حدوثه في الأمة بقصدها ومن ثم توارى الفاسدة (وكذا في رتبة) أسلت

أوسد مرتد أسلم فحبس الاستبراء على أمته (في الأصح) لعرضه على الاستمتاع أيضا (لا في من) أي أمته حدث لها ما حرمها عليه من صوم ونحوه لأذنه فيه ثم (حبس من صوم أو اعتكاف أو حرام) ونحو حبس ورهن لان (٢٧٢) حرمته بذلك لا لاختلاف المالك بخلاف نحو

الحكاه (وفي الأحكام وجه)

انه كالأدلة كذا التحريم

فصود ووضوح الفرق

أما الواشترى في محرمة

أوصافه وأصنافه

واجبا باذن سيدها فلا بد

من استئذانها بعد زوال

ماتعها كالمعاقبات (ولو

اشترى حر (زوجته)

الامة فافسح نكاحها

(استحب) الاستبراء ليبرز

ولما المالك المنفق حرام

ولما النكاح المنفق قد نام

يعنى فلا يكفى حوا أصلية

ولا تبر به أمه مسـ توفية

(وقيل يجب) للعقد المالك

ورده بان لا تائده فيه اذ

العلة العيصية مملوكة

حل النتمتع ولو بجهننا

ومن ثم لو طلق زوجته

الفتنة جبراً ثم اشتراها

المعتق وجب لحديث حل

النتمتع ومراعاة يسهل

وطؤها في زمن انحرار لانه

لا يدري أبطأ بالملك أو

بالزوجة وتخرج بالحر

المصكبات اذا اشترى

زوجته عن الكفاية عن

النص ليس وطؤها بالملك

لنفسه ملكه من ثم استمع

تسريه ولو باذن السيد

(ولو ملك) أمه فزوجته

أومعته من الغير لنكاح

نوطه شجة وعلم ذلك

أوجهه وأجز (لم يجب)

استبراءها لانه مملوكة

بحق الغير (فان زالا) أي بالزوجة والعدة والمهر وما

ذكره ولذا انى الضمير وان عطف بالواو ظاهر انه لا يزم

المالك كلمة فاسدة القياس وجوب الاستبراء لحديث مالك السيد لهما اه عـ عـ عبارة السيد عمر
ظاهر باعتبار كون الحكاه محصية بالنسبة لامة المكاتبة والمظاهر خلافه لان المالك عادت بكل
تقدير وعلى عدم اعتباره فيها فيبقى أن يتقدم الاستبراء فيها من حين المالك يتمثل بحلله فلا أمل
وليراجع اه (قوله أوسد مرتد) تركيب وصق وأولم الخلو (قوله لأذنه فيه) كله لصديق قوله
لمحرمها عليه والكلام فيما يتوقف على اذنه اه سم عبارة الخلفي لامن أي أمة حلت بما لا يتوقف على
أذنه كحبس ونكاح وصوم واعتكاف ويتوقف وأذنه فيه كرهن وإسرام اه وهذا أحسن من حل
الشارح (قوله ووضوح الفرق) أي الماراً بنافي قوله لان حرمته بذلك الخ (قوله أوصافه) أي صوما
واجبا اه معنى (قوله واجبا) أي اعتكافاً فندوا اه معنى (قوله باذن سيدها) كله لصديق قوله بعد
زوال ماتعها اذا نام اه اذا لم يوجد حدث فلا يراجع اه سم (قوله بعد زوال ماتعها الخ) وقضية كلام العراقيين
انه يكفي وقوع الاستبراء في الصوم والاعتكاف للعمل وذوات الأشهر وهو المعتمد به ومعنى (قوله كما
يهل بمبارك) لعهد قول المتن فان زالا الخ لكن الفرق بين الماتعين ظاهر (قوله المنزوجه) قال في
العياب المدخول بها انتهى قال في الرض فان أراد أن زوجته أي لغيره وقد وطئها وهي زوجته ما عتدت
بقرآن أي قبل أن تزوجه انتهى اه سم زاد الخلفي على ذلك كرمعن الرض ما عتد لانه اذا انفسخ
النكاح وجب أن تعبد منه فلا تنكح غيره حتى تنقض عدتها بذلك ولو مان عقب الشراء لم يلزم ما عتد الوفاة
لانه مان وهي مملوكة وقد عتد منه بقرآن اه (قوله فافسح نكاحها) احتراز به عما إذا اشتراها بشرط
الخيار لانه أولها ما تم ففسح فقد البيع فله لم يوجد يجب الاستبراء اه عـ عـ (قوله فيه) أي وجوب
الاستبراء (قوله ومرا) أي البيع (قوله وطئها) أي زوجته فتتوقف قوله في زمن الخيار أي لهما كما
في خيار البيع اه عـ عـ (قوله أي لهما كما في البيع الخ) أي في النهاية وأما على مختار الشارح هناك فصرم
على المشتري وطئها في زمن الخيار مطلقاً (قوله بالملك) أي التمتع الذي لا يبيع قوله اه معنى (قوله
المكاتبة الخ) أي والبيع اه معنى (قوله ليس له وطئها الخ) أي فان عتق وجب الاستبراء لحديث
حل النتمتع كما هو ظاهر المتن فليراجع اه رشدي (قوله بالملك) أي لا بالزوجة لا تنفسح النكاح
بل كله لهما اه معنى زاد عـ عـ فاذا أراد النتمتع بالوطء فطريقه أن يزوج غير أمته كانت أو أمة اه
(قوله وأجز) أي البيع اه معنى (قوله ولذا انى الضمير الخ) فتعبد بل صر بجهننا ولو كان الضمير واجبا
للمعتق لم ينافي مع هذا الحل أفردت قوله ابن هشام بشرط افراده بعدا وأن تكون القيد لا للتوسع

حل الاستمتاع بعد الطلاق (قوله في المتن لامن حلت من صوم أو اعتكاف أو حرام) اما الواشترى في محرمة
أوصافاً ومعتكافاً واجبا باذن سيدها فلا بد من استئذانها وهل يكفي في مواقع فزمن العبادات أم يجب
استئذانها بعد زوال ماتعها قضية كلام الرايين الأول وهو المعتد بصوم الاستبراء في الصوم والاعتكاف
بالخامل وذات الأشهر شرع حر (قوله لأذنه فيه) كله لصديق قوله حرمها عليه والكلام فيما يتوقف
على اذنه (قوله باذن سيدها) كله لصديق قوله بعد زوال ماتعها اذا نام اه اذا لم يوجد حدث فلا يراجع اه
بعد زوال ماتعها) قضية كلام الرايين انه يكفي وقوع الاستبراء في زمن العبادات المذكورة وهو المعتد
وبصوم الاستبراء في الصوم والاعتكاف بالخامل وذات الأشهر شرع حر (قوله في المتن ولو اشترى زوجته)
قال في العياب المدخول بها انتهى قال في الرض فان أراد أن زوجته أي لغيره وقد وطئها وهي زوجته ما عتدت
بقرآن أي قبل أن تزوجه اه (قوله استحب الاستبراء) أي بعد الزم عياب (قوله ثم يعنى) أي بالملك
(قوله في الكفاية عن النص ليس له وطئها بالملك) قال في الكثر وان اذنه سيده (قوله في الكفاية الخ)
كذا شرح حر (قوله ولذا انى الضمير الخ) فتعبد بل صر بجهننا ولو كان الضمير واجبا للمعتق لم ينافي

أه سم (قوله من اتحاد الزوج) أي امرأة أه عش (قوله بها) أي بار (قوله وذلك) أي زوال الزوجية أو العدة (قول المتن وجب) أي بالنسبة لحل التزوج وفي الرض وشرحه فلا يشتري أمته معتدة لغيره ولو من وطء شبهة فانقضت عدتها أو من غيره وكانت قد دخلوا بها فطلقت وانقضت عدتها أو كانت غير مدخول بها أو طلقها أو زوج أمته فطلقت قبل الدخول بها أو بعد وانقضت عدتها بإجازة تزويجها بلا استبراء ووجبت حق حل وطئها للاستبراء لأن حدوث حل الاستمتاع إنما يوجد بعد ذلك وإن تقدم عليه المالك انتهى أه سم وسدعمر (قوله وكفاها المأكل الخ) عبارة الغني والثاني لا يجب له وطئها في الحال كفاها العدة وعليها العرايين وقال الماوردي إن مذهب الشافعي أنه لا يجب عليه الاستبراء مطلقاً في الحال أه (قوله ينتقض بطلان الخ) محل تأمل لأنه يقول حدوث حل التمتع موجب للاستبراء ففي غير الموطأ تعين مدققة وفيها يكتفي بالعدتين ولو ما يصلح لأدراج عدة الاستبراء فيه بخلافه في الأول أه سدعمر ولا يخفى أنه اغمايتم على ما سبكه الشارح من جمع المقضى في غير ذلك الجرح عم القولين بالوطأة وغيرها فلا يتم عليه (قوله ولو ملك معتدة منه) أي بأن طلق زوجته ثم ملكها في العدة أه سم (قوله معتدة منه) أي ولو من طلاق زوجي أه معنى وتقدم أنغنى الشارح مثله (قوله وجب قطعاً) أي بالنسبة لحل تحتمه أما بالنسبة لحل التزوج فيكي في ما انقضض ما بقي من عدته كإلوا ملك معتدة من غيره فانه إذا تمت عدتها منه حل له تزويجها بلا استبراء كغيره من الرض وشرحه أه سم (قوله إلا شي الخ) لأن عدتها انقضت بالشرع كما لو وجد نكاح موطأ في العدة أه عش (قول المتن موطأة) أي

من اتحاد الزوج للمعطوف
بها اتحاد الزوج لما فهم
من المعطوف به ذلك بأن
طلعت قبل وطء ما بعده
وانقضت العدة أو انقضت
عدة الشبهة (وجب)
الاستبراء (في الظاهر)
لحدوث الحل وكفاها
المقابل بعدة الغير ينتقض
بطلت قبل وطء من ثم
خص جمع القسرين
بالموطأة ولو ملك معتدة
منه وجب قطعاً إلا شئ
يحصي عنه هنا (الثاني)
ز والفراس له (عن أمة)
موطأة (غير مستولية) أو
مستولية (يعني) معلق أو
مخبر قبل موت السيد (أو
موت السيد)

مثل هذا المثل أفرد ورد قول ابن هشام شرط أفراد بعد أن تكون للترديد للتزوج (قوله وجب) أي بالنسبة لحل التمتع دون حل التزوج وفي الرض وشرحه فلا يشتري أمته معتدة لغيره ولو من وطء شبهة فانقضت عدتها أو من غيره وكانت قد دخلوا بها فطلقت وانقضت عدتها أو كانت غير مدخول بها أو طلقها أو زوج أمته فطلقت قبل الدخول بها أو بعد وانقضت عدتها بإجازة تزويجها بلا استبراء ووجبت حق حل وطئها للاستبراء لأن حدوث حل الاستمتاع إنما يوجد بعد ذلك وإن تقدم عليه المالك انتهى أه سم وسدعمر (قوله وكفاها المأكل الخ) عبارة الغني والثاني لا يجب له وطئها في الحال كفاها العدة وعليها العرايين وقال الماوردي إن مذهب الشافعي أنه لا يجب عليه الاستبراء مطلقاً في الحال أه (قوله ينتقض بطلان الخ) محل تأمل لأنه يقول حدوث حل التمتع موجب للاستبراء ففي غير الموطأ تعين مدققة وفيها يكتفي بالعدتين ولو ما يصلح لأدراج عدة الاستبراء فيه بخلافه في الأول أه سدعمر ولا يخفى أنه اغمايتم على ما سبكه الشارح من جمع المقضى في غير ذلك الجرح عم القولين بالوطأة وغيرها فلا يتم عليه (قوله ولو ملك معتدة منه) أي بأن طلق زوجته ثم ملكها في العدة أه سم (قوله معتدة منه) أي ولو من طلاق زوجي أه معنى وتقدم أنغنى الشارح مثله (قوله وجب قطعاً) أي بالنسبة لحل تحتمه أما بالنسبة لحل التزوج فيكي في ما انقضض ما بقي من عدته كإلوا ملك معتدة من غيره فانه إذا تمت عدتها منه حل له تزويجها بلا استبراء كغيره من الرض وشرحه أه سم (قوله إلا شي الخ) لأن عدتها انقضت بالشرع كما لو وجد نكاح موطأ في العدة أه عش (قول المتن موطأة) أي

مثل هذا المثل أفرد ورد قول ابن هشام شرط أفراد بعد أن تكون للترديد للتزوج (قوله وجب) أي بالنسبة لحل التمتع دون حل التزوج وفي الرض وشرحه فلا يشتري أمته معتدة لغيره ولو من وطء شبهة فانقضت عدتها أو من غيره وكانت قد دخلوا بها فطلقت وانقضت عدتها أو كانت غير مدخول بها أو طلقها أو زوج أمته فطلقت قبل الدخول بها أو بعد وانقضت عدتها بإجازة تزويجها بلا استبراء ووجبت حق حل وطئها للاستبراء لأن حدوث حل الاستمتاع إنما يوجد بعد ذلك وإن تقدم عليه المالك انتهى أه سم وسدعمر (قوله وكفاها المأكل الخ) عبارة الغني والثاني لا يجب له وطئها في الحال كفاها العدة وعليها العرايين وقال الماوردي إن مذهب الشافعي أنه لا يجب عليه الاستبراء مطلقاً في الحال أه (قوله ينتقض بطلان الخ) محل تأمل لأنه يقول حدوث حل التمتع موجب للاستبراء ففي غير الموطأ تعين مدققة وفيها يكتفي بالعدتين ولو ما يصلح لأدراج عدة الاستبراء فيه بخلافه في الأول أه سدعمر ولا يخفى أنه اغمايتم على ما سبكه الشارح من جمع المقضى في غير ذلك الجرح عم القولين بالوطأة وغيرها فلا يتم عليه (قوله ولو ملك معتدة منه) أي بأن طلق زوجته ثم ملكها في العدة أه سم (قوله معتدة منه) أي ولو من طلاق زوجي أه معنى وتقدم أنغنى الشارح مثله (قوله وجب قطعاً) أي بالنسبة لحل تحتمه أما بالنسبة لحل التزوج فيكي في ما انقضض ما بقي من عدته كإلوا ملك معتدة من غيره فانه إذا تمت عدتها منه حل له تزويجها بلا استبراء كغيره من الرض وشرحه أه سم (قوله إلا شي الخ) لأن عدتها انقضت بالشرع كما لو وجد نكاح موطأ في العدة أه عش (قول المتن موطأة) أي

بما لا يمنح له معنى (قوله كز والفرش الخ) عبارة الغني يجب عليه الاستبراء والفرشها كما
يجب العدة على المفارقة عن نسكاحه (قوله وألوان السيد عن أمة موطأه لم يعقها
فانها تنقل الوارث وعليه استبراءها لحديثه فكون من السبب الاول اه معنى (قوله أي وطئها
مالكها) أومن ملكها من جهته ولكن استبراءها اه معنى (قوله وانما حل بيعها الخ) * (فرع) *
يسن المالك استبراءه الا لموطأه للبيع قبل بيعه لئلا يكون على بصيرة ولو طئ أو امشترى كان في حيف
أو طهر ثم باعها أو أداها تزويجها أو طئ انكثا أمترجل صيكل بظنها أمشترى أو أداها الرجل تزويجها وجب
استبراء أن كالعديتين من شخصين ولو باع طرية لم يضر وطئها فظهر بها حل وادعاء فاقول قول المشتري
ببينة أنه لا يعلم منه وينتسب البائع على الوجه من خلاف فيما لا ضرر على المشتري في المبالغة والقاتل
خلافه لانه بان ثبوته يقطع ارث المشتري بالاولا فان لم يكن وطئها والافان أمكن كونه منه بان ولده لسة
أشهر فأكث من وطئها لخصوص ارث المستوفى له وان لم يكن استبراء قبل البيع فالواقه أن أمكن كونه
منه لان وطئها المشتري وأمكن كونه منها فيعرض على القاصم في روض مع شرحه وكذا في النهاية الا
انه صح عدم ثبوت نسب البائع واعتمده فيخاف كذا مال اله سم ثم قال في تحرير المزمع د كغيره انه اذا
وطئها المشتري قبل الاستبراء باعها فادخل المشتري وطئها فاصح الوجه ان يلزمه استبراءها من مرتبة
للاول مرة الثاني وان لم يطأها قبل البيع قال الرباني لزم الاستبراء واحدا والى الاستبراء الواجب على
الاول سقط بزوال ملكها انتهى وقضى يقول الرض لو طئ الأمشترى كان الخ أنهم جملوا بطأها لا يجب
استبراء بل يكفي واحد للتمتع وشمل وجوب الاستبراء اذا وطأها لئلا كانت صغيرة لا ينص وجهها لاس
ما ذكرناه لو كان البائع امرأتين أو ولي صبي مثلا فاحتمل الاستبراء فليأمل فلا يرجع اه بحدف (قوله
قبله أي الاستبراء مطلقا أي موطأه وأغيرها اه ع ش (قوله فان لم توطأ) أي من غيره أيضا (قوله
يقطع ارث المشتري بالاولا وان كان البائع قد أقر وطئها وباعها بعد الاستبراء منه لم يقو بطل البيع لثبوت
أمة الاول وان ولده لسة أشهر فأكث فالواقه الاول المشتري فلا يلق البائع لانه لو كان في ملكه لم يقطع لان
وطئها المشتري وأمكن كونه منه بان أتته لسة أشهر فأكث من وطئها فليس ملوكا بل يقطع وصارت
الامتسولية له وان لم يستبرئ البائع قبل البيع فالواقه أن أمكن كونه منه بان ولده لثلاث من ستة أشهر من
استبراء المشتري ولا كقول بطأها المشتري والبيع واطل الان وطئها المشتري وأمكن كونه منها فيعرض
على القاصم (فرع) لو طئ الأمشترى كان في طهر أو حبس ثم باعها أو أداها تزويجها أو طئ انكثا أمة
وجبل كل بظنها أمة وأداها الرجل تزويجها وجب استبراء أن كالعديتين من شخصين انتهى مافي الرض وشرحه
بعض تقدير في القفا وقول الرض السابق في ثبوت نسبة من البائع خلاف الاصح مع عدم الثبوت خلافا
لقول شرحه الاوجه ثبوته تزوج بعد عدم الثبوت فتعريف الولاء على المشتري وقد تقرر في باب الاقرار عدم صحة
استحقاق عبد الغير وصحفة الان كان كبيرا أو صدق تعليل شرحه ثبوته بأنه لا ضرر على المشتري في المبالغة
يدل على انه وان قلنا بثبوت نسب من البائع بنفى كونه ملوكا المشتري في تحرير المزمع د كغيره منه انه اذا
وطئها المشتري قبل الاستبراء باعها فادخل المشتري وطئها فاهل يلزمه استبراءها من مرتبة الاول مرة
لثاني أم يكفي مرة واحدة ويدخل فيها الاول فيزوجها أم ههنا الاول وان لم يطأها قبل البيع قال الرباني
لزم الثاني استبراءه واحدا الاستبراء الواجب على الاول سقط بزوال ملكه ولذا قالوا المشتري طرية ولم يطأها
مولاهم أعتقها قبل أن يستبرئها سقط الاستبراء انتهى وقضى يقول الرض فرع لو طئ الأمشترى كان
أنهم جملوا بطأها لا يجب استبراء أن وكان وجهه ان الاستبراء حيثما تشبه المصنف فكفي واحدة فيؤخذ بذلك
الآن يوجد نقل بخلافه وشمل وجوب الاستبراء من افانوطا هاهنا لو كانت صغيرة لا ينص وجهها ولا يقال
يكفي بواحدة لانه لا تشبه لان الوطئ لنفسه يقتضي الاستبراء فعد الوطئ لغيره تعدد فليأمل مد

كزوال فرش الحرة

الوطأه أن يجبره أو أشهر

كاصح عن ابن عمر ولا خلاف

له امسقية قبيل وطئها

استبراء عليها قطعاً ولو لم تمت

مدتها استبراء على مستوفاة

ليست ضرورية ولا معدة

(ثم اعتقها) سيدها (أو

مات) عنها (وجب) عليها

الاستبراء (في الاصح) كما

لزم العدة من زوال نسكاحها

وان مضى أمثالها فبطل

زواله (قلت ولو استبراءه

موطأه له غير مستوفاة

(فاعتقها لم يجب) إعادة

الاستبراء (وتزوج في

الحال) والفرق بينهما وبين

المستوفاة ظاهر (اذلا

نفسه) هذه (منكوحة)

بخلاف تلك لثبوت حق

الحرة لها فكان فراسها

أشبهه بفرش الحرة

المنكوحة (واقه) أسلم

وبعزم ولا ينقضي (تزوج

أمة موطأه) أي وطئها

مالكها (ومستوفاة قبل)

مضى (الاستبراء) بما يأتي

(للاختصاص المأان) وانما

حل بيعها قبيل مطلقا لان

القصد من الشرع ما كان

العين والوطأه يدق وقد

لا خلاف النكاح لا يقصد به

الاوله لانه من لم يطأها

مالكها فان لم توطأ

زوجها (الح) أي لا تزوجه غير محرم أي من زنا اه ع (قوله) ومضت (الح) سواء مضت عنده أو عند
المنقل منته أو بعضها عند أحدهما والباقي عند الآخر اه سدير (قوله) يلزمه أي المشتري استبراء
أي قبل التزويج اه ع (قوله) يوطئونه أي الملقق اه ع (قوله) من وطئها غير بائع فاعل
وخرج اه سم (قوله) فلا يحل له أي الملقق وقوله) وإن أعتقه لمال مؤكدة بل الأولى تركه (قوله) الملقق
أومات (الح) مفرع عن مولات حسد المولدة المزدوجة ثم تزوجها أو ما ماعا عتبت كخبره لتأخر حسب العدة
في الأولى واحتياطي في الثانية ولا استبراء علمها وان تقدم موت الزوج موت سدها عتبت عدة ولا استبراء
علمها إن مات السيد وهي في العدة فإن مات بعد فراغ العدة تزوجها الاستبراء وإن مات أحدهما قبل الآخر ولم
يعلم السابق منهما أول يعلم هل ما ماعا أو مرتباً فارتفتان كان بين موتها شهران وخمسة أيام بل اليافعا
دونها لم يلزمها الاستبراء لأنها تكون عند موت السيد الذي يجب الاستبراء بسبب زوجة إن مات السيد ولا
أومعة إن مات الزوج أو لا ولا استبراء على ما في الحالين ويلزمه أن تعدد باربعة أشهر وعشرين موت الثاني
لاحتمال أن يكون موت السيد أولاً فتكون حرة عند موت الزوج وإن كان أكثر من ذلك أو جعل قدره
لزمها أكثر من عدة الوفاة وهي أربعة أشهر وعشرين حصة لاحتمال تقدم موت السيد فتكون عند
موت الزوج حرة فيلزمها العدة فوجب أكثرهما فخرج عما علمنا يقين اه مخفي وفي سم عن الروضة
ما وافقه وكذا في النهاية والروض شرحهما ما وافقه إلا في إذا كان بين الموتين شهران وخمسة أيام بل اليافعا
قطعا لعدة كل واحد كان أكثر من ذلك (قوله) عتقت أي المديرة (قوله) فيما أي في الاعتاق والموت (قوله) الملقق
فلا استبراء أي بعد زوال الزوجين وانقضاه بعد ما في الأولى بعد انقضاء العدة في الثاني يقين إن المراد في
الاستبراء في صورة الموت في غير السيد وأما بالنسبة للزوجين أيا ما بالنسبة لغير الوارث فلا بد منه لحدوث حلها
بعد انقضاء الزوجية وأما العدة كما يشهد قولها انصف السابق ولو لم تكن زوجة أو معتدة لم يجب فإن الإلحاق
قوله ولو لمالك (الح) شامل للملك بالارتباط بل قوله إلا بحسبان ملك يارث يدل على وجوب الاستبراء فيما بين
فيه اه سم وقوله) وينبغي الح يتأمل فيه فإن الكلام غامضين لا يقرئ (قوله) لأنها غير فراش السيد) أي
بل للزوج فهي كغيرها وطوء (قوله) حل ماسر أي الاستمتاع اه مخفي (قوله) بخلافها في عدة وطء الشبهة
وقس ما ذكرناه لو كان البائع امرأتين أو وثنتين مثلاً لا تعد الاستبراء فاعلم وأما (قوله) من
وطئها غيره) من فاعل خرج السابق (قوله) وهي مزرعة (الح) عبارة الرض وإن أعتقه ما أي يوطئونه
ومستولته أومات أي ضمها وطمس زوجها أو في العدة من زوجة لا شبهة فلا استبراء انتهى وظاهران
المراد أنه لا استبراء بعد زوال الزوجية - ثم انقضاء عدتها في الأولى وبعد انقضاء العدة في الثانية والافق حال
الزوجين والعدة لا يتوهم أحد الاستبراء يقين إن المراد في الاستبراء في صورة الموت في غير المستولدة بالنسبة
للزوجين أيا ما بالنسبة لغير الوارث فلا بد منه لحدوث حلها بعد انقضاء الزوجية والعدة وهذا استفاد من قول
المنصف السابق ولو لم تكن زوجة أو معتدة لم يجب أي الاستبراء في الحال فإن الواجب في الظاهر انتهى فإن
قوله ولو لمالك شامل للملك بالارتباط وقد فرض في المزوجين المعتدة عند زوال الزوجية عدة فلي تأمل بل قوله
إلا بحسبان ملك يارث يدل على وجوب الاستبراء فيما بين فيه (قوله) لو كان الاستبراء (الح) تقدم في العدد
حاشيتين الروضة فيما ذلت الزوج والسيد معا ومز بتأويله السابق أو جعل فيها بيان ما يلزم من
الاستبراء العدة والأرش وما يتعلق بذلك فراجع (قوله) بخلافها في عدة وطء الشبهة) أي فيلزمها الاستبراء
وهذا بخبر قوله أي الشرح عن زوج قال في شرح الروض لقصورها عن دفع الاستبراء الذي هو مقتضى
العقود ولو طئت موطئاً أو مستولته بشبهة ولم ينفقها لم يجب عليها استبراء بعد عدة الشبهة حتى يحل
استمتاعهم ما بعد ما هو مدفوع بذلك أنه لما قال في الرض وإن انقضت عدة المستولدة والامتنع زوج وأراد
السيد وطأها استبراء الأمة ففعل أي بدون المستولدة انتهى على ذلك في شرحه بقوله لعودها أي المستولدة
فراشاً بغير قتال ورجوع دون الأمانة انتهى فإذا كان هو المستولدة قراشاً وجب سقوط الاستبراء فليوجب

زوجها من شلوعا ووطئها
غيره زوجها الواطئ وكذا
لغيره من كان للمنفق غير محرم
أو مضت عدة الاستبراء عنه
(ولو أعتق مستولته) يعني
موطئته (فله نكاحها بلا
استبراء في الأصح) كما يجوز
أن يسكن المعتدة منه إذا
اختلأ بها ومن ثم لو
اشترى أمة تزوجها لبايعها
الذي لم يوطئها غيره لم يلزمه
استبراء كلوا عتقها فأراد
بايعها أن يزوجهما وخرج
بوطئها ومثلها من لم
وطئ أو وطئت زناً أو
استبراء من انتقلت منه
السمن وطمئها غيره ووطئ
غير محرم فلا يحل له تزوجه
قبل استبراء وإن أعتقه
(ولو أعتقه أومات) عن
مستولته أو مدونة عتقت
بموته (وهي مزرعة) أو
معتدة عن زوج فيها
(فلا استبراء) علم أنها غير
فراش للسيد وإن الاستبراء
مطل ماسر وهي مستغرلة
بحق الزوج بخلافها في عدة
وطء الشبهة لأنهما لم يصر به
فراشاً لغير السيد (وهو)
أي الاستبراء في حق ذات
الافرا يحصل (مقر وهو)
هنا (حجسة كالمسألة في
الجلديد)

لغير السابق ولا عاقل حتى تحيض حصة فلا يكفي بقيتها التي وجد السبب كالشرع في انشائها (٢٧٧) وبما فرق العدة حيث نعتن الطهر واكتفي

ببقية ونكر والاقر اعدال
تخلل الحيض بينهما على البراءة
وهنا لا تذكر رقتين الحيض
الكامل الدال عليها ولو
وطئها في الحيض فحلت
منه فان كان قبل مضي أقل
الحيض انقطع الاستبراء
وبقي التحريم الى الوضع كقول
حلت من وطئ وهي طاهر
أو بعد أقله كفي في الاستبراء
أما حيض كامل لها قبل
الجل (وذاث أشهر) كصغيرة
وأبسة (بشهر) لأنه لا يتخلل
في حق غيرهما من حيض
وطهر غالباً (وفي قول بثلاثة)
من الأشهر لأن البراءة
لا تعرف بدونها (ومما
مسند أزال عنها فراش
سيدو وضعه) أي الحمل كعادة
(وإن ما سكبت بشراه)
وهي حامل من زوج أو وطئ
شبهه فقد سبق أن لا استبراء
في الحال) وأنه يجب بعد زوال
النكاح أو العدة قلبي هو
هنا بالوضع قلت يحصل
الاستبراء في حق ذات
الاقراء (وضع حمل زنا)
لا تحيض من دون حدث
الجل بعد الشارع وقبل مضي
محصل استبراء أمه من
كلام غير واحد وهو محقه
(في الاصح وأما علم لا يطلق
الحبر والبراءة وأما علم تنقض
به العدة لا اختصاصاً بما مر
بذكره من وجوبها
الترك أو أمانات أشهر فحصل
بشهر مع حمل الزنا كما يحتمل

أي قبلها الاستبراء وهذا محتمل قول الشارح أي من زوج اه سم (قوله لغير السابق) أي قول المتأخرين
مضى في النهاية والمضى (قوله ولا عاقل الخ) لعل هذا من قبيل الرواية المأثورة أو ورد ذلك في رواية لكن لا يلائم
هذا الثاني قوله السابق الأصغر من التأويل اه سدر (قوله فلا يكفي الخ) وتنتظر ذات الأقر اما المدة طبع
دمها المصلحة الى من الرأس كالغدة اه معنى (قوله ولو وطئها في الحيض الخ) عبارة الرض وشهر مفرغ
وطع السيد أنه قبل الاستبراء أو في أثناءه فلا يطع الاستبراء وإن أم به لقيام الملك بخلاف العدة فان جابت
منه قبل الحيض بقي التحريم حتى تضع كولو وطئها لم تحل أو جابت منه في أثناءه لم تحل بانقطعها تمامه
قال الامام هذا ان مضى قبل وطئها قل الحيض والا فلا تحل له حتى تضع كولو أو قبلها قبل الحيض انتهى
وقفة طلاقة الاستبراء له لا فرق بين ذات الحيض وغيرها لكن قوله قبل الحيض الخ قد يقتضي التصور
بذات الحيض لكن ينبغي أن ذات الأشهر كذلك فلا ينقطع استبراءها ولو طعها فان جابت قبل الشهر أي
تمامه بقي التحريم حتى تضع كليل على قوله كولو حلت من وطئ وهي طاهر ولا يتصور أن يفصل في الحمل
في أثناءه بين أن مضى ما يكون استبراءه أولاً فلا يتأمل وإيراجع اه سم وقوله وقف بطلانه الاستبراء
لا فرد الخ أي فوطه ذات الأشهر في أثناء الشهر لا ينقطع الاستبراء عند عدم الحمل قد صرح به ولا حاجة
لجعله اه سدر وقول سم عن شرح الرض كولو وطئها لم تحل انظر ما وقع معنا (قوله وبقي التحريم
الى الوضع الخ) يفيد سبق أنه يحصل بالوضع الاستبراء فلا يحتاج الى حصة بعده فليراجع قوله كفي أي
بالنسبة لمحل اعتدائه سم قول المتن وذاث أشهر شهر والأصغر تستبراء بشهر أيضاً كذلك في الغنى وينبغي
أن يكون محله فبين ثم ذكر مقدار دورها والأدور أخذاً من نمر في العدة اه سدر (قوله لأن البراءة
الخ) عبارة المغنى انظر إلى أن المال لا يظهر أثره في الرحم في أقل من ثلاثة أشهر اه (قول المتن ومما لم يسمي)
وهي التي ملكتها بالنسي لا بالشهر أو زال فراش سيد بعتها لها أو موته وقوله وإن ملكتها أي حامل بشهر
أو نحو وهي في نكاح أو عدة قد سبق أي عند قوله ولو طئ من زوجة أو معدة اه معنى (قوله ولا يجب) أي
حل تحقه اه سم (قوله أو العدة) لمنع الخلو (قوله لا تحيض من) اه كاف ترقى الدم مع وجوده حصل
الاستبراء بمحضه من غير وضو وضو زبادي عبوة شخصاً في الغزى والحاصل أن الاستبراء في الحال من
الزنا يحصل بالأسبق من الوضع أو الحيض فحين تحيض وبالأسبق من الوضع أو الشهر في ذات الأشهر اه
(قوله لا طلاق الخ) الا في السابق كلامه لمعموم الخبر كفي المغنى (قوله أما ذاث أشهر) أي بان لم
يسبق لها حيض ووطئ من زنا فحلت منه وتصدق في هذه الحالة في عدم تقدم حيض لها على الحمل بلا عين
لأنه لو نكحت لا يلحق الخصم في سبق ذلك اه عش (قوله وذكره) أي على في المتن (قوله مع التبري)

سقوطه عدم زوال الغراش بالكفاية مستلثنا كقولنا من قول الشارح كشرح الرض لانها لم تصر به
فراش الغير السيد لكن قد يشكل هذا التعليل قوله في العدة في فصل داخل العدين في شرح قوله فان كان
حمل قدمت عده ما تصدق أي في حال طهر فراش أو طئها بان لم يفرق بينهما الخ في غير (قوله ولو وطئها في
الحيض الخ) عبارة الرض وشرح مفرغ عوطه السيد أنه قبل الاستبراء أو في أثناءه فلا يطع الاستبراء وإن أم
به لقيام الملك بخلاف العدة فان جابت منه قبل الحيض بقي التحريم حتى تضع كولو وطئها لم تحل أو جابت
منه في أثناءه لم تحل بانقطعها تمامه قال الامام هذا ان مضى قبل وطئها قل الحيض والا فلا تحل له حتى تضع
كولو أو قبلها قبل الحيض انتهى وقفة طلاقة الاستبراء له لا فرق بين ذات الحيض وغيرها لكن قوله
قبل الحيض الخ قد يقتضي التصور بذات الحيض لكن ينبغي أن ذات الأشهر كذلك فلا ينقطع استبراءها
ولو طعها فان جابت قبل الشهر بقي التحريم حتى تضع كليل على قوله كولو حلت من وطئ وهي طاهر ولا
يتصور أن يفصل في الحمل في أثناءه بين أن مضى ما يكون استبراءه أولاً فلا يتأمل وإيراجع (قوله كفي) أي
بالنسبة لمحل اعتدائه أي حل تحقه (قوله وهو محقه) كذا شرح حر (قوله في فصل) بشهر

الزركشي كذا في قياسه على ما مر به في العدة لأن حمل الزنا كالعدم (ولو مضى من استبراء بعد الملك قبل القبض سبب الملك يلوث) لقوة
الملك به وإذا صح بيعه قبل قبضه بكرة الأذرى تعليلاً آخراً مع التبري من موضع ما لم ينفذ

فقال في وسطه قالوا الآن الملك بالارث مقبوض حكوا وان لم يحصل حسا هذه اذا كانت مشبوهة للمورث حيث يقسب قبضه في الاستبراء اذ لو ابتاعها ثم مات قبل قبضها لم يعد باستبراءها الا بعد ان يقبضها الوراث بكل بيع المورث قبل قبضه من عليه ان الرفع قهرو واضع انتهى وانما يقهروه بعد تسليم التعديل الذي (٢٧٨) فبرأ ممنوع ثم تبع ابن الرفع المتأخر ونال كسبه من ذلك شكك لان البيع الضعف اذا اعتد

بالاستبراء قبل القبض
فالأرض الأقوى أولى وكان
الأدعى أشوا لي بنائه على
ضعيف بقوله حيث يعتبر
قبضه في الاستبراء لكن
نائبه بقوله لما لم يجمع قوله
أنه واضح إلا أن يقال أنه
واضح على القول في البيع
أنه لا يكتفي فيه بالاستبراء
قبل القبض وقد يقال في
جواب الأشكال مخرجوا
بأن الأرض لا تـ... إلا في
الاعتداء بالاستبراء قبل
القبض بخلاف نحو البيع
فإن فيه خلافا لا أهم منه
الاعتداء وادّوا وأشار والفرق
بما حاصله أن المالك للأرض
مقبوض حكمه وأقوى من
نحو البيع ولذا يصح التصرف
فيه قبل قبضه يلزم من هذه
القوة المتضمنة لصحة التصرف
كون المورث في نحو البيع
قبضه قبل موته والأحكام
لذلك تختلف نحو البيع
المالك فيه تام بالعقد لكنه
ضعيف فحري الخلاف فيه
فالأصح نظرا إلى تمامه
والضعف إلى المسئلة وأما
الأرض فالمالك يمين على
تقدير قبضه ولو جدا إذا
كان مورثه قبضه تاما لمسكه
نحو بيع قتالة فإنه دقيق
(وكذا شراءه) - وعـ ومن
الاعتراضات (في الأصح)

(ولو اشتري بحسبة) أو نحو وثنية أو مرتبة (خاضت) مثلا (ثم) بعد فراغ الحيف أو (٢٧٩) اثنا عشر مثله الشهر في ذات الشهر وكذا

الوضع كما مر عليه (أجلت لم تكلف) حضها أو نحو في الاستبراء لا لم يستعقب الحل ومن ثم ولو اشترى عبد ماذون أمه وعليه دين لم يعتد به قبل سقوطه فلا يصل لسيده وطؤها حينئذ قال الله تعالى عن الأصحاب وضابط ذلك أن كل امرأة لا تتعلق به استحابة الوطء لا يعتد به انتهى ومنه ما لو اشترى محرمة خاضت ثم تخلت أو صغيرة لا تختمل الوطء فاطاعة بعده ضمي شهر على ما قاله الجرجاني في الثانية ثم رأيت أن ركشي قال إنه بعد حيا لم يعتد باستبراء المهرضة قبل الانفكاك كما عيل إليه كلامهما وخرجه ابن القسري ويقرق بينهما وبين ما قبلها بأنه يصل وطؤها بالذن الرهن فهي محل الاستمتاع بخلاف غيرهما حتى مشترقا الماذون لأنه حقا في الجبر وهو لا يعتد بانه وبهذا يدفع ما لا يخفى ومن تبعه معنا فان قلت هي تباع له باذن العبد والقرامة تساوت المهرضة قلت لا لأن هنا أثر لاختلاف جهة تعلق العبد والقرامة بخلاف المهرضة وفارقت أمه الماذون أمه مشتركة في عا له قبل زوال الخلع لضعف التعلق فيه هذه لكونه

كلام الشارع والنهاية ولذا قال ع ش قوله بعد قولها أي فلو مضت مدة الاستبراء بعد الموت وقبل القبول لم يعتد بها وإن تبين بالقبول أن الملك حصل من الموت اه (قول المتن ولو اشترى) عبارة المتبع مع شرحه ولولاك بشراء أو غيره اه (قوله مثلا) أي أو وجدتها لم يحصل به الاستبراء ومنع حل أو مضى شهر فغير ذوات الأثرام معنى وحلي (قوله ومثله الخ) يعني من قوله مثلا (قوله لانه) أي هذا الاستبراء اه معنى (قوله الخلل) أي حل الاستمتاع اه معنى (قوله ماذون) أي في النكاح اه (قوله وعليه الخ) أي والحال أن على العبد الماذون (قوله لم يعتد به) أي الاستبراء وقوله قبل سقوطه أي للدين اه ع ش (قوله حينئذ) أي حين إذ سقط الدين عبارة الغني فانه لا يجوز للسيد وطؤها ولو مضت مدة الاستبراء فاذا زال الدين بقضاء أو إتمامه بكف ما حصل من الاستبراء قبله على الأصح اه (قوله لا يتعلق به الخ) أي لا يستعقبه معنى وع ش (قوله ومنه) أي من ذلك الضابط وفارقه (قوله ما لو اشترى محرمة خاضت الخ) تقدم فري بيان الذي اقتضاه كلام العراقيين وهو الاعتماد لا اكتشافه هنا بالحيف قبل التخلل اه سم (قوله فاطاعة بعده بعضي شهر) أي فلا يعتد ببعضه ولا بد من استبراء بعد الإطاعة اه سم (قوله في الثانية) أي الصغيرة (قوله باستبراء المهرضة) أي كان اشترى لها أو ورثها أو قبل الوصية بها ثم رهنها قبل الاستبراء فخاضت أو مضى الشهر أو وضعت قبل انفكاك الرهن فيعتد به ما حصل في زمنه اه ع ش وقوله ثم رهنها قبل الاستبراء الاحسن وهي مهرضة (قوله وجزم به ابن القري) وهو الاعتماد اه نهاية خلافا للمعنى عبارة به وجرى الإذرى وغيره على الثاني أي وجوب إعادة الاستبراء بعد انفكاك الرهن تبعا لان المصباح وهو أوجه اه (قوله بينها) أي المهرضة (قوله وما قبلها) أي المهرضة اه ع ش أي بما زاد الشارح (قوله يصل) أي لما لك المهرضة (قوله لانه) أي الماذون (قوله ومن تبعه) أي كالغني يلزم (قوله باذن العبد) انظر مع قوله السابق وهو لا يعتد بانه الآن برادوجه اه سم (قوله لا الذن هنا أبدا) وأيضا فالرهن معين بكن تحقق أنه بخلاف القرامة لجواز أن يكون هناك غير غيره معلوم فلا يمكن تحقق إذن جميع القرامة اه سم (قوله بضعة الخ) متعلق بفارقت (قوله في هذه) أي أمثالته تسمى المحجور عليه بنفس (قوله أيضا) أي كتعلقه بالامة (قوله تلك) أي أمثال الماذون المذون (قوله المتن ويحرم الاستمتاع) والاقرب أنه كبيرة وينبغي أن يحل استمتاع الوطء بالحيف الزنا فانما يفتقر اه ع ش (قوله ولو) نحو قوله في قول المتن ولو منعت في النهاية إلا ما سأل عليه (قوله بشهوة) (فرع) دفع السؤال استطراداً عن النظر لاجل الشراء هل يجوز إذا كان بشهوة فكيف نظر الخطبة أو يفرق فيه نظر اه سم وفيه إعمال إلى شبه الجواز (قوله ووس) انظره ولو يغير شهوة اه رشدي أقول فثبت إطلاقهم المس وتقيدهم النظر بشهوة مشهورة المس مطلقا فليراجع (قوله لا دائما الخ) عبارة الغني وهو طعنا من غيره نقلة ونظر بشهوة قياسا على ولأنه يؤدي إلى

قبل القبض (قوله قال الحاملي الخ) كذا شرح مر (قوله ومنه ما لو اشترى محرمة خاضت الخ) تقدم فري بيان الذي اقتضاه كلام العراقيين وهو الاعتماد لا اكتشافه هنا بالحيف قبل التخلل (قوله فاطاعة بعده شهر أي فلا يعتد ببعضه ولا بد من استبراء بعد الإطاعة (قوله وجزم به ابن القري) وهو الاعتماد شرح مر (قوله باذن العبد) انظر مع قوله لا يعتد بانه الآن برادوجه اه سم (قوله قلت لا الذن هنا أبدا) وأيضا فالرهن معين بكن تحقق أنه بخلاف القرامة لجواز أن يكون هناك غير غيره معلوم فلا يمكن تحقق إذن جميع القرامة (قوله في المتن ويحرم الاستمتاع بالمس براءة) قد يشمل الاستمتاع بشهوة أو طفرها سم أو نظر بشهوة بغير زنا المفضل وهو غير بعيد عما لو جحد قبل خطبة ويسم الاستمتاع بالقبلة ولو في غير النكاح كما هو ظاهر (فرع) وقع السؤال استطراداً عن النظر لاجل الشراء هل يجوز إذا كان بشهوة فكيف نظر الخطبة أو يفرق فيه نظر (فرع) بحث في أي أراد التوكيد في شرائه به أنه يجوز له مسها التوقف عليه معرفة أو ما قبله لاجل النظر التوقف عليه ذلك ولا يخفى فساده هذا البحث لأن مسه المذكور لا يقع عليه

يتعلق بالامة أيضا بخلاف تلك لا تخصمها لتعلق القرامة بما على يد الماذون لا غير (ويحرم الاستمتاع) ولو نحو نظر بشهوة ومس (بما سألناه) أي قبل مضى ماله الاستبراء لا دائما إلى الوطء المحرم ولا احتمال أنه لم يلح بحر

فلا يصح نحو بيعها بغير محل له اخلولتها (٢٨٠) ولا يحال بينه وبينه لان الشرع جعل الاستبراء مقبولا امامته وبه فارق وجوب الاحالة بين

الوطء المحرم واذا ظهرت من الحيض حل ما عدا الوطء على الصحيح وبقي تحرير الوطء الى الغسل اه
(قوله فلا يصح الخ) فترسم على قوله انها لم يحل بحر اه سم (قوله لغو مثل المانعة) أي من حيث لانه ان
شاعه من التمتع المعنى الاستبراء وان شاعه من وقع قبله فيه اه بحيري (قوله وهي جيلة) لانه
يجردنا كيد النظر وليس بقيد (قوله انظر ظاهر) يعتمد فحاله بينهما مستند ع ش وحيي قول
الان الميسية) أي وقعت في سهم من الغنى من المشركين حتى كالميسية كقوله صاحب الاستقصاء الا ان
يعلم انها انتقلت اليهن من مسلم ارضي او نحوها والعهد قد يخرج به الاستمتاع الاستفاد فلا يحرم اه
مغنى (قول المتن فحل غروطة) ولو غلب على ملته ان الاستمتاع وقع في الوطء فالوجه امتناع الاستمتاع
مر اه سم (قوله لما نظر عنقه الخ) أو أنه فعل ذلك اغاظة لانه رحيب يلقيهم ذلك مع أمه كانت من
بنات عظمائهم اه ع ش أقول وينافي هذا التوجيه قول المغني قاله لما روى البيهقي عن ابن عمر رضي
الله عنهما أنه قال وقعت في سهمي جارية من بني جلولاء فظنرت بها فاذا عنقها مثل اربق الفضة فظن
أعمالك ان قلبها والناس ينظرون وينكر على أحد من الصحابة وجلولاء بنت الحارث الجهمي والمذقر به من نحو
فارس والنسبة المأجول في غير قاس فقت يوم الرمك سنة سبع عشر من الهجرة فبلغت فضاها
ثمانية عشر ألف ألف اه (قوله كاربق فضة) أي كسيف من فضة قال اربق لفته السيف اه ع ش
(قوله وفارقت) أي الميسية (قوله الاحتمال السابق) أي الخلل بحر (قوله لآخرته) أي ما عدا الحربي
اه مغنى (قوله لتدور) رد عليه أن الاحتمال ولو كان نادرا ينافي التيقن الا ان وادعه ما هو قر يسم
التيقن اه سم (قوله من ذلك) أي الفرق (قوله المانع) وصف لجلها اه وشدي (قوله لصبر دورتها
الخ) على المانع اه سم (قوله ومشتراة من زوجة) قد يشك عدم إمكان حملها الآن يجب ان المراد حمل
تصير به أم ولد كقوله لصبر دورتها الخ وهذه لا يمكن حملها كذلك لان حملها من الزوج لا يصير به أم ولد اه سم
(قوله كالميسية في حل التمتع الخ) لكن ظاهر كلامهم مخالفتها وهو المتعدد ع ش (قوله لانه
لا يعلم) الى قوة واذا قدناها في المغني (قوله بلا عين) متعلق بصدقت (قوله لم يقدر الخ) لانه لا يعلم عليه
اه مغنى (قوله اساعلى ما وادعت الخ) قال الرضى في صحت التعليل فرع قبل قولها في التعليل
وان كذب الثاني وله أي الاول تزوجها وان ظن كذب الكذب يكره فان كذبها منعها الا ان قال بعده تبين
صدقتها انتهى فقوله فيما ساعلى ما الخ غيره يستقيم الآن يريد تكذيبها ظن كذبها لا يخفى انه لا يفسد بعبء
اه سم ولما عبر النهاية في الموضعين بقوله وظن كذبها (قوله الاول اوجه) كذا في بعض نسخ النهاية
بل وفيه عدم صحة البيع لانه لا يصح عقده بنفسه بل بعقد وكيله والواجب نظر العاقدون منه فيحرم
فلينأمل (فرع) لو غلب على لثمنه الاستمتاع وقع في الوطء فالوجه امتناع الاستمتاع مر (قوله فلا يصح
نحو بيعها) فترسم على قوله انها لم يحل بحر اه سم (قوله لاحتلال الخ) واد أن الاحتمال ولو نادرا ينافي التيقن الا ان
راها هو قر يسم التيقن (قوله واخذ المأوردى الخ) ظاهر كلامهم خلافه مر (قوله لصبر دورتها) على
للمانع (قوله ومشتراة من زوجة الخ) قد يستشكل أن هذه لا يمكن حملها الآن يجب ان المراد حمل
أم ولد كقوله لصبر دورتها أم ولد وهذه لا يمكن حملها كذلك لان حملها من الزوج لا يصير به أم ولد (قوله فاسا
على ما وادعت التعليل فكذب الخ) قال الرضى في صحت التعليل فرع قبل قولها في التحال وان كذبها
الثاني الى ان قال وله أي الاول تزوجها وان ظن كذب الكذب يكره فان كذبها منعها الا ان قال بعده تبين
صدقتها انتهى فقوله فيما ساعلى ما وادعت التعليل فكذبها غيره يستقيم بوجهه لانه انتقل نظر مالى تكذيب
الثاني فليتأمل فان أراد كذبها الثاني لم يكن نظيره ما نحن فيه فلا يستقيم القياس اضا فليأمل فظهر ان
قياس التعليل هو الثاني لا الاول اللهم الا ان يريد تكذيبها ظن كذبها لا يخفى انه لا يفسد بعبء (قوله
والاول اوجه) المتجه الثاني مر (قوله في المتن ولو منع السيد فقال آخرته) بنجام الاستبراء صدى عبارة

الزوج وحسن المنة
من شبهه كذا أطلقوه فيه
اذا كان السيد مشهورا بالزنا
وعدم المستوى جيلة
نظر ظاهر (الامسية) فحل
غيروطء لانه صلى الله عليه
وسلم لم يحرم منها بيعه
فليتأكد الاين والابدى
الى من اذامه سبها الحسن
ولان ابن عمر رضي الله عنهما
قبيل أمه وقت في سهمه
لما نظر عنها كاربق فضة
فلم ينالها الصبر عن تقبلها
والناس ينظرون ولم ينكر
عليه أحد رواه البيهقي
وفارقت غيرها تبين ملكها
ولو حملها لم يحرم بها الاحتمال
السابق ورجوعها وصيانة
لما نه ان يخطأ بما عدا
لا حرم تعلم بيقين الاحتمال
لهو وروى كونه أم ولد
لمسلم فلا يحل ملكها السابق
لتدوره واخذ المأوردى
وغیره من ذلك ان كل من
لا يمكن حملها المانع للملكها
لصبر دورتها أم ولد كصية
وحامل من زنا أو يسهة
ومشتراة من زوجة فاطلها
زوجها تكون كالميسية في
حل التمتع بها بما عدا الوطء
(وقيل لا) يحل التمتع
بالميسية اضا وانصره جمع
(واذا قالت) مستبراة
(حضت صدقت) لانه لا يعلم
الامن جهتها بلا عين لانها
لو كانت لم يقدر السيد على
الحلف على عدم الحيض
واذا صدقها ففكذبها فهل يحل له وطؤها ساعلى ما وادعت التعليل فكذبها بل أولى وأولا يفرق عمل نظر الاول
أوجه (ولو منع السيد) من نكح بها (فقال) أنت سلالى لانه (آخرته) ثم لم الاستبراء صدى

وفي
أوجه (ولو منع السيد) من نكح بها (فقال) أنت سلالى لانه (آخرته) ثم لم الاستبراء صدى

المضى وادعى بعد موطنها استبراء منها بحجة كاملة واثبت الولد استبراءه كما ثبتها إلى أربع سنين اهـ (قوله)
 وحلف على ذلك المخرج يعني ولا يمين حلفه وان واقفته المخرج اهـ رشدي عبارة المخرج ولا يمين حلفه مع دوى
 الاستبراء وعبارة سم وظاهر التمسج وشرحه بل صريحاً أنه لا يمين الحلف اهـ وعبارة الرشدي قوله
 وحلف المخرج يعني ولا يمين حلفه وان واقفته الامتناع اهـ (قوله بذلك) أي بالحلف مع دوى الاستبراء اهـ
 عـش (قوله وهو لا يكتفي به هنا) أي في فراش الامتناع لا يكتفي من الاقرار بالوطء والبيعة عليه معنى ونهاية
 (قوله بخلاف النكاح) أي لان فراشه أقوى من فراش الملك المقصود النكاح التمتع والوطء وملك اليمين
 قد يقصده خدمة أو تجاوزاً ولهذا لا يتكفي من لا يخلع ويخلص من لا يخلع له من الامداد (قوله أملاً أو تمهلاً) اهـ
 محترق قوله بسنة أشهرها كثر (قوله هنا) أي باب الاستبراء (قوله انه نفى المخرج) أي فيما اذا علم أنه ليس
 منه (قوله ودواء المخرج) عبارة للمعنى قال على الصحيح كالسبق في العنان انتهى ونسب في ذلك السهو فان السابق
 هناك تصحيح النسخ وهو كذلك هنا في كلام الرازي اهـ (قوله تصوير) خبر وجع المتن (قوله ففي الر وضاع) اهـ
 استدلال على كون الجمع غير التصوير (قوله أحدهما روج) رجه في شرح الر وضاع اهـ ثم وعبارة
 النهاية ما أحدهما توقف الحق على يمينها الخ وتأتيها ما هو والأصح لغيره الولد يتكفي اهـ (قوله وقضية
 صارت) أي عبارة بالرؤية المارة آتفاً وقوله اذا حلف عليه أي على نفي الولد عنه لا على الاستبراء أخذها
 يأتي (قول المتن حلف) ضم أوله بضمه أي السد على الصحيح اهـ معنى (قوله ولا يجوز به الاقتصاد) المخرج مع
 قوله السابق وقضية عبارة المخرج المصرح بإجازه الاقتصاد عليه يدل على الفرق بين انكارها والاستبراء مع
 دعوى الامسية وعدم انكارها اهـ سم آخر في دعوى دلالة ما ذكر على الفرق توقف ظاهر اذا اجزأ فيها
 سبق بالنسبة الى الدعوى لا اليمين كأنه ثبت عليه وعدم الاجزاء هنا بالنسبة الى اليمين لا للدعوى كغيره صريح
 السابق (قوله وفيما شكك) أجبت عنه في شرح الارشاد عبارة واستشكك في المطالبين حيث ان عينه
 لم توافق دعواه الاستبراء اهـ اذا قلنا في الدعوى اذا أبلى بنفي ما دعى عليه بحلف الاعلى ما لا يوجب ولا يتكفي
 أن يحلف به لاحق له عليه الآن يكون ذلك هو جوابه في الدعوى وقد يجاب عنه بان قوله ليس مني هو
 المقصود بالنيات والاستبراء عوضاً عن العيوب التي تعرض للمقصود لم يتكفي ذكر وسئل عنه قد يتخلف عنها
 انتهت اهـ ثم يحلف (قول المتن يجب تعريضه) أي مع حلفه المذكور (فرع) لو وطئ أمته واستبرأها ثم

كتب خطها الشاب الرمي يحفظه على كسبه تعدد أنه المقتدر خلا في نسب البهيمه خلاف ذلك (قوله وان
 واقفته) بالامية إلى قوله لا يخل حق الولد) كذا مر وعبارة التمسج الا ان نقله وادعى استبراء أي بعد الوطء
 وحلف ووضعته لسنة أشهر أي فلا يطقه قال في شرحه وانما حلف لا يخل حق الولد اهـ وظاهره بل صريحه
 انه لا بد من الحلف ولم يتعرض له في الر وضاع لما قال في التمسج ولا يفتي عنه الآن بدعي الاستبراء وبحلف عليه
 قال السنوني في مبحثه ان الامع عدم وجوب الحلف على الاستبراء وهو المناسب لقول الشرح الا في وجع
 المتن بنفي حق الولد ودعى الاستبراء فلا يخل وجوب الحلف عليه فليتأمل انتهى (قوله أحدهما روج)
 وجه في شرح الر وضاع (قوله أحدهما المخرج) وتأتيها ما هو والأصح لغيره الولد يتكفي اهـ (قوله
 وقضية عبارة المخرج) كذا تشرع مر (قوله فلا يجب تعريضه للاستبراء) واذ الحلف على الاستبراء فهل يقول
 استبرأتم قبل سنة أشهر من ولايتها هذا الولد أو يقول ولا يمين به سنة أشهر بعد استبرأ في فيه وجهان الاوجه
 ان كلاهما كاف في حلقه لمصلحة المقصود به شرح مر (قوله ولا يجوز به الاقتصاد) عـلته مع قوله
 السابق وقضية عبارة تمام المخرج بإجازه الاقتصاد عليه يدل على الفرق بين انكارها والاستبراء مع دوى
 الامسية وعدم انكارها ولم يتعرض مر لقول الشارح ولا يجوز المخرج (قوله وفيما شكك) أجبت عنه في
 شرح الارشاد عبارة واستشكك في المطالب من حيث ان عينه لم توافق دعواه الاستبراء ولذلك قلنا في
 الدعوى اذا أبلى بنفي ما دعى عليه بحلف الاعلى ما لا يوجب ولا يتكفي أن يحلف به لاحق له عليه الآن يكون
 ذلك هو جوابه في الدعوى وقار نفي الولد في النكاح بان نفية لم يقتض دعوى الاستبراء فيه فذلك لا بشرط

وحلف على ذلك وان واقفته
 الامية على الاستبراء على
 الاوجه لا يخل حق الولد (لم
 يلحقه) الولد (على المذهب)
 لان عمره يزيد من ثبوت
 عباس رضى الله عنهم نفوا
 أو لا بدوا لهم بذلك ولا
 الرطوبه سبب ظاهر والاستبراء
 كذلك فتعاضوا بغير أصل
 الامكان وهو لا يكتفي به هنا
 بخلاف النكاح كما هو المألو
 أنه لم يلدون سنة أشهر من
 الاستبراء فيقطعوه بغير
 الاستبراء ووقع في أصل
 الر وضاع هناك نفية العان
 وردوه بالسهو لما يمين في باب
 وفي العز زماناً وجع المتن
 بين نسق الولد ودعوى
 الاستبراء صوراً وأورد
 الخلاف في الر وضاع اذا علم
 انه ليس منه نفية اليمين
 وان لم يدع الاستبراء فافان
 تشكل فوجهان أحدهما
 ووجه انه متوقف الحق
 على عينها فان شكك فحين
 الولد بعد بلوغه وقضية
 عبارة انما اقتصاد على
 دعوى الاستبراء كاف في
 نفية ما اذا حلف عليه فان
 أتكررت الاستبراء وقد
 ادعت عليه أمته الولد
 (حلف) ولا يفتي في حلفه ان
 الولد ليس منه) ولا يجب
 تعريضه للاستبراء ولا يجزئه
 الاقتصاد عليه لان المقصود
 هو الاول وفيه اشكال
 أجبت عنه في شرح الارشاد
 (وتقبل يجب تعريضه)

أعتقها ثم أتت وليست أشهر من العلق لم يلقه أه مغنى (قوله) لأن ولادته استلزام (الح) أقوم محبة
دعوى الامة الاستيلاء وهو كذلك بها وفيه أي ثم بعد دعوى أهت طلب من غير أبيه فيجوز بيعه من (قوله)
المتأصل الوطه) أي ودخلوا مائتا منكم في قبلا (قوله) لم يلقه) أي وأن أشبهه بل وأن أحسبه الثالثة
لا تتعاضده أه عش (قوله) إذا ولا في الخارج) عبارة العلق بالوافقة للأصل من عدم الوطه وكان الوطه متعاضده
أه (قوله) ولم يسبق) أي قوله قال ابن الرضفة المغنى (قوله) فلا يلحق (معتقد أه عش (قوله) ووديع (الح)
لا يخفى ما فيه وقوله إذا سبب العهر يتألف فيه أنه قد لا يقصد إلا المطلبين لا يسبق وقوله والحري بمنتهى قد يقال
مراد ابن الرضفة بغيرتها حتى حر بها وهو حاضر لاستنظر أه سم (قوله) المتعلق في الاصح) * (خاتمة) *
واشترى زوجتها وتولد يكن كونهن النكاح والمكاتبان ولا تملست أشهر فأكثر من الوطه بعد الشره
وأقل من أربع سنين من الشره ثم تصرام وإلا لأن أقر وطه بعد الملك بغير دعوى استبراه يمكن حدوث
الوطه بعد ما لم يدعه وأداعوه ولست يكون سنة أشهر من الاستبراه فتصير ما ولو زوج أمته فيلحق قبل
الدخول وأقر السيد بوطنها فوالتدوا من زمن يحتمل كونه منها خلق السيد فلا يظهر وصارت أم
وله أه مغنى

(كتاب الرضاع)

(قوله) هو يرضع أوله) أي قوله وفي وجود كره في المغنى الاقوله وقد تبدل منه عدة ناهي إلى التيسير الأولى في النهاية
بلا تخالفنا لا في واضح شأنه عليها (قوله) يرضع أوله وكسره) وقد يقال الرضاعة بآثبات التامعها مغنى
وحيثنا (قوله) وقد تبدل (الح) يظهر على اللحن أه عش (قوله) لتعاضد لمص الثدي (الح) هو انحصار من المغنى
الشرعي من جهة أنه لا يشمل ما إذا حلب اللبن في أعمق بالوطه وتناول ما حصل منه كاللبن وأعم من من
جهة أنه يشمل الرضاع من جهة أن فوق حولين أه يجبري (قوله) وشرب لبنه) أي مع شربه أه حيثنا (قوله)

العرض في نصه الكره كروا واستظهر الأمر كسره ما له وقد يجاب عنه بأن قوله ليس منى هو القصد بالآثبات
والاستبراه وسببه ألا يسمو فوجب التعرض للقصد هو بكتف يد كروا وسببه أنه قد يتقلب تعمله أو غام يكن
لاحق له على ما إذا الذي عليه بشئ خاص لأن العلم غير الخاص على أن الحق في الملاحظات فلم يصدق بمره
للمدى فيه العين انتهت بشارته وليبحث أن يقول في قوله لأن العلم غير الخاص لأن المفاويع مع كون هذا
العام ناصي العام وقد صرحوا بان النكر المنفصه بئلا في العموم كما صرحوا بان العام يدل على كل فرد
مطابقة فلا أثر لهذه المعارضة مع تناول هذا العام للمدى لصا ولا لثبته مطابقة وفي قوله على أن الحق الحان
الحق باعتبار تلك الملاحظات ما من قبيل المتأخرين أو من قبيل المشرك فان كان الأول فهو قوله عام بجميع
تلك المعاني على وجه التوسيع لا مائة مائة فلا أثر لهذه المعارضة الملاحظات وان كان الثاني فكذلك تناهى ما عليه
الشافعي وأنه قوله من صحت استعمال المشرك في معنيين متلا ظهوره فيهما عند الضرر عن القرائن قالها خلال
الحل في أحد العام من جمع الجوامع ومن العام العطف المستعمل في حقيقته وأحيثه ونحوه وأجاز به على
الراجح المتقدم من صحت ذلك وبصدق علمه بالحاصص على المشرك المستعمل في أفراد مغنى وأخللاه مع
قرينة الواحد لا يصلح تفسيره انتهى فتأمل (قوله) في ولادته استلزاما تكرر أصل الوطه وهناك وأه

(الح) قال في الرضوخ والسيد المشرك الوطه أي الذي ادعته أمته لا يلحق على فيقول كان ثم ولد أي لأن الأصل
عدم الوطع كون النسب حقا لها قال في شرحه وظاهره لا يضمن حلقه أن ادعت أمته لا بد كما صرح به
الامام لأن لها مباحا وان اقتضى كلامه تبعال مع كلام أسله خلافة من على ذلك لا يخفى وقال في تعاقب
الروضه وأصله الأبرق لاجد من الأصحاب انتهى (قوله) ووديع (الح) لا يخفى ما فيه (قوله) إذا سبب العهر به
غيره) فيما لا يقصد إلا المطلبين لا يسبق (قوله) والحري بمنتهى قد يقال مراد ابن الرضفة بغيرتها حتى
حر بها وهو حاضر لا منتظر والله تعالى أعلم

(كتاب الرضاع)

للاستبراه) ليست بذلك
دعواه (قوله) ادعت استلزاما
فانكر أصل الوطه وهناك
ولم) يلحقه لمص ثبوت
الفرش ولم (يلحق) هو
على الصحيح) إذا ولاية لها
على الولد حتى تنوب عنه في
البره ولم يسبق منه اقتران
بما يقتضى الصواب وبه فارق
حلقه فيما لا يقرر ثم
بالوطه أما إذا لم يكن ثم ولد
فلا يلحق حلقا كما لا يمكن
قال ابن الرضة لكن ينبغي
حلقه من الرضا عن حلقه
البيع لأن دعواه حيث
تصرف في حر بها لا إلى
ولدها ووديع قوله لا إلى
الخيل الأنصار في بعض
ه إذا سبب العهر به فغيره
وأياها هو حاضر والحري
من ظهوره والأنصار في المعاصر
أقوى فيعين (ولو قال من)
أنتم هو أنه ولو لم يرضعها
وعزلت) عنها (لحقه) الولد
(في الاصح) لأن الما قد
يسبق من غير احصاء به
(كتاب الرضاع)
هو يرضع أمه وكسره وقد
تبدل منه عدة ناهي إلى
الشرى وشرب لبنه وشربا
اسم لحصول لبن امرأة

وأما حصل منه في جوف طفل بشر وطائفة يوحى مع ما يتفرع عليها المقصود بالإنبياء وأما مطلق الخبر فيه فقد مر في باب ما يحرم من النكاح والأصل فيه السكان والسنوات أجمع (٢٨١) الأمومة يحرم بمان إلى أن يحزوا رضعه وقد صلا من أجزاء الرضيع فاشبه منها في النسب

وأمنصل منه) كالزواجين اه عش (قوله في جوف طفل) أي لعده أو قدامه غمفي وشرح النسخ (قوله)
يعني أي الشرط اه عش (قوله المقصود الخ) خبره (قوله) أي الرضاع (قوله) أي غريم
لرضاع اه معني (قوله وإجماع الأمة) أي على أصل التحريم به والافق تفاضله خلاف بينهم اه عش
(قوله فاشبه منها) أي لو كان حصوله بسبب الولد المنعقد من منها ربي الفصل سري إلى الفصل وأصوله
وساؤه كباقي وقت لعنة منصف النسب أيضا اه عش (قوله ولتصوره) أي البين عنه أي التي وقوله دون
وأول أي كسقوط حد وجوب نفقه تعدد حبس الولد من الولد اه عش (قوله وفيه جد كرم)
غير مقدم لقوله غرض (قوله هنا) أي عقب العدة (قوله غرض) أي نكحه اه عش (قوله) أي
أي وجد كرمها (قوله لا نكاح) أي بابا يصير من النكاح (قوله أريد كرمها) كرمها لا نكاح (قوله) أي
الزواج المحرمه تأخذ كرمها باصول شرعها التوقف على تلك الشرط فذلك تركت الشرط هناك
فأخذه الناس بغيره وأسندوا كرمها كرمها كرمها لا نكاح من نكاحه (قوله) أي نكاحه (قوله) أي
نكاحه (قوله أولئك) أي التنبية الأولى للمنفى الاقوله لا لا يصلح إلى الان الا وهو قوله أو الأولئك أي أدبته
وقوله وقضيت إلى المتبرقة فنهى إلى التي (قول المتن بلي امرأه) (قائمة) الواجب على النساء أن لا يرضعن كل
من غير ضرر ورواها أرضي فليفتن ذلك وشهرته ويكتسبه احتياطا كما أفاده السكاك ان الهام
الحنفى في شرح الهداية اه سدد (قوله ولفرعه) أي أصوله وحواشيه على قياس ما يأتي انتشار
الحرمه إلى أصول وفرع وحواشي الرضعة في التي سمع على عه عش (قوله الابن أنثى) فلو مات
قوله لم يثبت التحريم فليرضع نكاح أم الحنفى ونحوها كما قلناه الأخرى عن المتوفى سقى وضعتا (قوله وان
أمكن ثبوت الامومة الخ) أي يكلوا أرضعت البكر فطاف وقوله وعكسه كباقي أي في قول المنصف ولو كان لرحل
حس مستبلمات الخ اه عش (قوله أدمية) نعمت أدم (قوله فلا يثبت بلي حنة) وفاة المعنى وشيخ
الاسلام وحلها فأنه كباقي (قوله لانه) أي الرضاع فلا ينسب بكسر فسكون أي فرعه (قوله والله تعالى
قطع النسب بين الجن والأنس) أي بقوله تعالى حصل لكم من أنفسكم أزواجهم عنائي (قوله على الاصح)
من حرمته تنكحها وفاة المعنى وشيخ الاسلام (قوله) أي ما على ما يجمع من حله وهو الوجه اه نهاية
(قوله فيصير) وعلية تقدير الشافعي بالادب يتم وبه الاستراض الجنبه لو ولدته الارضاع منها اه
عش ولا يخفى بعده (قوله وهو رحمه) أي التفصيل المذكور في البناء (قوله) أي من حركتها كشد في ح
مطابقة أهلا لفرق في وصولها إلى ذلك الحدين كونه بغيره أو بدونه والواقف على الجنبان اختصاص ذلك
بالولد لكن فنيه كباقي في شرحه عش من قوله لا تنكح النكاح اه ان المولود هنا غير م
بين الحالين اه عش وقوله لكن قضية ملأ الخ فقد عني ما يأتي الرضيع وما هنا في الرضعة عبارة وضعتا
ولا ينبغي من انتهت إلى حركتها في غير أحدها كما ينبغي بغيره من انتهت إلى حركتها في عرشه
(قوله) أي كرمه الا الزواجر المحرمه الا تنكحهم (قوله) أي كرمه لان الزواجر المحرمه لم يتركه الا باعتبار
تحريمها التوقف على تلك فلا تركت الشرط هناك فأنه الناس بغيره وأسندوا كرمها كرمها لا نكاح من نكاحه
مناسبة كرم الشرط أيضا لو كان لا وجه حذف هذا التي أعني قوله لا يجب تلك والاتصال على ما يله
لانه وجها مستقلا كرمها وان وجدت مناسبة أخرى كرمها فلا عني من هذه المناسبة (قوله بكمه
ولفرعه) هل وأصوله وحواشيه على قياس ما يأتي انتشار الحرمه إلى أصول وفرع وحواشي الرضعة
وذي التي (فرع) لزوج البين من غير طهر بقوله العدة فهل يؤرث مطلقا أو ينفق وقصير الفصل بخروج
المنى من ذلك عني نظر واصل القياس الثاني وكذا الزوج من ينفق إذا انفصل أو يؤرث مطلقا أو ينفصل فيه (قوله)
أعلى ما عليه جميع من حله وهو الوجه شرح

أقصوه وعنه لم يثبت
 أن حكمه سوى الحرمة
 ونحوها وحق وسقوط
 نود ورد شهادة في وجه
 كرمها من أنه قد يقال
 لأن نسب ذكره عقب
 يحرم من النكاح عوض
 وقد يقال فيه أن الرضاع
 اللفظ بينهما تشابه في
 يحرم من النكاح جعلها
 لا عقب تلك لأن ذلك لم
 يذكر فيه إلا أن الزوجات الحرمة
 لأن النسب يجعله من ذكر
 شرط أو التصرح به أو كلمة
 وضوح ولين وصرح (أما
 ثبت) الرضاع الحر (لم يلبس
 أمر) أن الرجل لأن بيته
 لا يصح لفداءه في حكمه
 وأقر عندنا من أن يثبت
 منه الخلاف فيه لا حتى
 إلا أن بان وأثبت بهيمة
 فقالوا أرتضع بهذا ذكر
 وأثبت لأنه لا يصح لفداء
 والولد لم يلبس إلا أمة
 ولأن الأخوة لا تثبت بدون
 الأمومة والأبوة وإن أمكن
 ثبوت الأمومة دون الأبوة
 وعكسه كما في أمة كالحر
 به الشافعي رضي الله عنه
 فلا يثبت بلبن جنبته لأنه
 نال الوصية لم يحرم من
 الرضاع عما يحرم من النسب
 والله تعالى قطع النسب
 بين الجن والأنس قاله
 أبو رشيد وقضيه أنه مبني
 على الإجماع من حمسة

تَنَا كَهْمَا مَالِي عَالِيهِ جَمْعٌ مِنْ حَلِ فَيُجْمَعُ وَهُوَ مُتَعَبٌ (جِدَّةٌ) حَيَاةٌ تَسْتَقِرُّ لَهَا مِنْ حُرُوكِهَا وَكَثْمٌ يُوْجِدُ حَوْلَ امْتِنَانِهَا
الْفَرْعَةُ الثَّلَاثَةُ كَمَا لَمْ تَنْتِ حُرْمَةُ الْمَاهِرَةِ وَتَوَلَّاهَا وَلَهُ مُنْخَلٌ مِنْ جِنَّةِ

منفكة عن الحل والحرم كالممنوع بأدفع قولهم اللان لاوت فلا صير فيلزمه كمن صحت سقته نص ثم كره كراهته شديدة كملو طاهر لغوا الخلاف فيه (بلغت تسع سنين) كرهه قريبا بالمعنى السابق في الحيز ولو بكر أنشطة (٢٨٥) دون من لم تبلغ ذلك لانها لا احتمل

ثبت الرضا عليها اه وكذا في العبري عن الحلبي وسهم على المنهج (قوله) من كفتن (الحل الخ) أي لا يتعلق بها باحتمال شيء لعلها لا تحرم حتى يظلموا ويروى عن صلاحية الطلب كالبهيمة سم وعش (قوله) كمن حية أي امرأه أجنبية (قوله) في شفا عنس) أي على القول بغرامة ألا دعي بالمرتبعة وسيدبر (قوله) انهم يكره كراهة الخ) أي نكاح مخوف عن غير من كرهنا بقدر الرضا عنها حاجة (فرع) لو خرج اللان من غير طر يعلقه لعداؤهم زيد أن لا تقبل فصل خروج المني من ذلك أنه لو نوح مسحكا كان محل خروج حرمه على مرض حرم ولا فلا وليس من ذلك لعلوا أغرق فيهما ونوح منه اللان فلا يقال فهذا التفصيل بل الاقرب التعميم قياسا على ما لو أنكر سلبه فخرج من حيث قالوا وجوب النفس في موطنه في التعميم ما لو استوفى ندها بخرج اللان من أصله اه عش (قوله) بالمعنى السابق الخ) وهو أنه لا يضر تفصلها عن التسليم بما لا يصح حيزا وطها رش أي بان يكون أقل من ست عشرة يوما شيئا (قوله) دون من لم تبلغ ذلك فإنها تفصل منها اللان قبل التسليم بما لا يصح حيزا وطها وهو ست عشرة يوما كقولنا يوتر اه شيئا (قوله) وأحسن دفعات) عطف على لبها الحرم (قوله) في الأولى) أي حلب الخامسة توفى في الثانية أي حلب خمس دفعات (قوله) المني ولو جبن) أي أو جعل منه أنما أو جبن به دقيق اه معنى (قوله) الجبن) ومنه الشبهة شيئا (قوله) والزيد) أي أو السمين بالطر في الأولى عبارة سم على المنهج قوله من جبن أو غيره يشمل السمين وهو مقبض انتهت اه عش (قوله) في هذا الصنيع) أي قوله وأطعم الطفل الخ (قوله) وهو المسمى الخ) ويرفع عندهم بالمش الحبر اه شيئا (قوله) لا يحرم هنا) معتمد سم وعش وشيئا وانظر ما قلناه لفظة هنا (قوله) ولا جبن) أي ولا التزوي عن سبعين (قوله) المني بمائع) طاهر كاه أو خمس تكبر اه معنى (قوله) أو طبع) أي التنبية في النهاية الأقوة بان تحقق في قوله بي وكذا في المعنى الأقوة لكن حكايا التزوي وقوله وعدم قد يقال وعدم تأخير البعض وقوله وتظهر المني ولو استحل (قوله) المني ان غلب) أي اللان (قوله) المني الخ) هلا قال أو الجاند اه سم (قوله) بان ظهر لونه الخ) يقتل أو بان يظهر رالونما يشمل الحسي والتقديرى كفى الماء وبذلك قوله ألا فساو تقصد الرضا وقوله ولو رأيت الخ اه عش (قوله) وان شرب البعض) لكن بشرط كون اللان يكن أن يأتي منه خمس دفعات ولو أنكر منغى ورشدى أي أو كان هو الخامس مستظلمة بالني (قوله) لانه المني الخ) إذا غلبوا كاهم اه معنى (قوله) جند) أي حين الغلب (قوله) ان كان غلب الخ) وسكت عن استواء الآخرين وحكمه يؤخذ من الثانية بطريق الأولى اه معنى (قوله) والحال انه) أي اللان لو انفرد عن الحيلط (قوله) يمكن أن يأتي منه خمس دفعات) أي أو كان هو الخامس رشدى يسم (قوله) خمس دفعات) أي أو انفصل في خمس دفعات وشربه في خمس دفعات اه عش هذا على مختار النهاية والمعنى وشيخ الاسلام والزبادي من اعتبار تعدد انفصال اللان مطلقا سواء استحل بغيره أم لا خلافا لما يأتي في التنبية (قوله) كالتلام)

(قوله) منفكة عن الحل والحرم) كان المراد عن الحل لها أو الحرم مطلقا أي لا يتعلق بها شيء ولا حرمه نروى عن صلاحية الطلب كالبهيمة (قوله) في المني ولو حطما بمائع الخ) في الرض وشرحه ولا يضر في التحريم غلبا بل يق لغير ذلك بان الموضوع في النعم الحاقلة بالوطى بانق المصدة انتهى وفي شرح التنبية لان النقب وقعت قطر لمن في مسمى وانخلط وبقه ثم وصل إلى خوفه قطر فكان أحدهما ينظر إلى كونه غالبا أو مغلوبا كذا كراو الثاني يحرم قطعا انتهى وأقول يؤخذ من تفصيل المصنف اه إذا تابع جميع إلى الذي اختلط به القطر دفعة واحدة أو وحسب مضغولا كلام أو دفعتا معا فيه تفصيل للمصنف (قوله) المني الخ) هلا قال أو الجاند (قوله) والحال الخ) تفصيل مع قوله أو كان هو الخامس انه لو لم يصح أن يأتي منه الادفع وترب السك وكان هو الخامس لم يكف وهو ممنوع عنهما وانضافت أمهله أو جاند (حرم ان غلب) بضم أو كالمعنى بان ظهر لونه أو طعمه أو ربحه وان شرب البعض لانه المني جند (فان غلب) بضم أو كالمعنى طعمه ولو نوره ويصحبوا وقد ربالا شد فيما يأتي من الحل لانه يمكن أن يأتي منه خمس دفعات كما قلنا أو كراهه لكن حكايا رالو بان عن النص بخلافه

أى عن السرخسى اه معنى **(قوله وان القطر مالخ)** عطف تفسير على خلافه عبارة أنها به قال بعضهم ان القطر وجدها الخ وجعل ان اختلاط اللبن بغيره ليس كإثراءه فلا يعترف انفصاله عدد وليس كإفلال اه ولعله أراد بالبعض الشارح **(قوله اذا وصل اليه)** أى الى جوف الفم غسل **(قوله ما وقت الخ)** فاعل ومصل ولم يبرز الغمير في الصلاة مع حرمانه على غير ما على عليه اختيار المذهب الكوفي من عدم وجوبه عند أمن اللبن كنهنا **(قوله على تحبي دفعات الخ)** عبارة تالفي ويخل الخلاف ما اذا شرب من المختلط خمس دفعات وكانت خلط في خمس آنية أو شرب منه دفعة بعد أن سقى اللبن الصرف أربعة اه ووافقته مما مر من قول النهاية وليس كإفلال اه **(قوله أو كان هو)** أى المختلط والخامسة فضة هذا الصنيع اه إذا كان هو الخامسة لا يكفي شرب البعض ولا يخفى اشكاله جدا لانه اذا اعتد بشرب ذلك البعض واحدة من خمس محرم فليجب أن يعتد به خمسة لأربع قبل من الخالص فتأمل اه سم **(قوله لان اللبن في شرب السك)** الخ قد يقال ان وصول اللبن بغيره ليس كافيا في التحريم بل لابد من وصول لخصوص اللبن في خمس دفعات فان قبل اللبن باختلاط صار في كل جزء من أجزاء المختلط جزء منه قلنا لا يثبت ثبوت الحرمة بشرب البعض اذا شربه في خمس دفعات أى بالصورة وان اللبن يتألف من نفس نفس خمس دفعات كما علم مما مر اه رشدي **(قوله وبه)** أى بالتعليل المذكور **(قوله وعدم حد الخ)** وقوله وعدم قد يخالج كل منهما بالنسب عطفًا على عدم تأثير الخ اه سم **(قوله وعدم تأثير البعض)** مبتدأ خبره وقوله لعدم تحقق الخ **(قوله أو بقي أقل)** من قدر اللبن قد يقال بقاء الأقل لا يقتضى تحقق الوصول في خمس دفعات لاحتمال خلوه من اللبن عنه لانصاف في غيرهما شرب أو مما بقي أيضا لأن خمس هذا ما إذا كان الشرب هو الخامسة فقط فلتأمل سم وقوله لانصاف في غيرها الخ هذا الاحتمال بعد جدا او تنقذ اذا الفرض تحقق اختلاط أجزاءه بجميع أجزاء الخليط فلم يبق في أقل من قدر اللبن ينفى أن يقدح إذا كان القدر الحقيق استعماله منه يمكن أن يتألف منه خمس دفعات أيضا مما تقدم وكأنهم لم يشرعوا له وضوحه وتبادروا الى الفهم بجميع قرب التكملة على هذا الشرط في بيان أصل المسئلة اه سيدمر **(أقول)** وقوله اذا الفرض الخ مع كونه خلاف مقتضى قاعدة العطف بأو يقتضى ان لا فرق بين شرب السك وشرب البعض وان حكمهما واحد كما مر من الرشدي وأما قول ع ش بعد ذكر كلام سم أقول وباق مثله فيملاو شرب جميع المختلط به في خمس دفعات لحوازا أن يكون بعضها خالصا اه ان أراد به الاعتراض عليه يدفع بان هذا الاشكال او ادعى على كلامهم أيضا كما مر من الرشدي بل فيما قدمنا عن سم على قول الشارح أو كان هو الخامسة إشارة اليه **(قوله أقل من قدر اللبن)** لا يخفى ان التصديق يحصل وان بقي من المختلط قدر اللبن فاكتر لان الباقي بعض من اللبن وبه من الخليط قطعنا هذا البعض من الخليط بدليله من ذهب من اللبن قطعنا اه رشدي **(قوله ولو زالت اللبن الخ)** أى فارقت اللبن اه ع ش **(قوله أو صافه)** هو بالرفع فاعل زالت اه سم أى واللبن معقولة **(قوله اعتبر)** أى قدر اللبن اه معنى **(قوله بما لو نوق الخ)** اعتبار ما ذكرنا مما اظهرنا فالتدبير من حيث اختلاف أو ما من حيث الحكم فلالان الغالب يحرم قطعًا والمغلوب لا يظهر اه ع ش **(قوله أيضا مما مر اول الطهارة)** محل تأمل اذهن الفاشة ثم مرجوحة اه سيدمر عبارة الرشدي قد

وان القطر وحدها مؤثرة
اذا وصل اللبن في خمس دفعات
ما وقت فيه **(وشرب السك)**
على خمس دفعات أو كان
هو الخامسة **(فيل أو)**
البعض حرم في **(الطهر)**
لان اللبن في شرب السك
وصل لجوفه يقتضي غسل
التغذي المقصود به فارق
عدم تأثيره خاصة استهلك
في ماء كثيرا لا تنفاه استقذارها
حينئذ وعدم حديث
استهلك في غير هذا تنفاه
الشدة الطرية وعدم فدية
بعدم فيه طيب استهلك
لزوال التليط وعدم تأثير
البعض هنا لعدم تحقق
وصول اللبن الى جوفه من
ثم لو تحقق بان تحقق انتشاره
فما شربه أو بقي أقل من
قدر اللبن حرم ولو زالت
اللبن المختلط لغيره أو صافه
اعتبر جماله لو نوقى
يستولى على الخليط كإفلاله
جمع متقدمون فيظهر
اعتبار أقوى ما يدايسلون
اللبن أو طعمه أو ريحه
أخذوا مما مر أول الطهارة
في التغير والتدري بالاشد
فاقتصارهم هنا على اللون
كأنه مثال ولو اختلط لبن
أمر أن يثبت أمومة غالبه
اللبن وصح كذا ما لو نوقى

بالشرط السابق (تنبه) صريح قولهم هنا عكس أن يأتي منه خفى دفعات الواقعة إلى أصل الزمونه بأنه بشرط أن يكون الدين قدراً
 يمكن أن ينسحب منه خفى دفعات الواقعة فخص بالخطأ ان مسئلة الخطأ لا بشرط في الدين فها تعدد انفصاله بل لو انفصل دفعته أو أمكن أن يسبق
 منه خفى أو يتردد في الخطأ حرم ووجه صريح في ذلك أنه لو كان الفرض أنه انفصل خفى (٢٨٧) دفعات بالفعل لم يتأت الخلاف في

اشترط الامكان المذكور
 فحين ان الفرض انه انفصل
 دفعه واحد وتجدد فقبل
 يكفى مطلقاً والأصح انه
 لا يمتنع ذلك الامكان وعليه
 فنتاقد قولهم الاتي ولو
 حلت منه دفعه واحد ومتممها
 الخ لا يضر بمكانه اذا انفصل
 في مسئلة الخطأ دفعته فهو
 مرة أمكن أن يأتي منه خفى
 أم لا وجدد فاما أن يقال
 اشترط انه كان خفى
 والاكتفاء بهن مع انفصال
 الانفصال طر يقظة الفقه
 المذهب الاتي لهاماته
 لا يمتنع التعدد في الطرفين
 الانفصال والايحار وسكا
 عليها هذا العلم بضعها بما
 سب كراهه كالحساب وهذا
 يبعد الطابق يقتصر
 الرخصة وسافر من بعدها
 فهاصلت على ما فيها في الحلقين
 واما أن يفرق بأن الصرف
 لا صوف عن اعتبار التعدد
 وه في الطرفين الحقيقيين
 بخلاف المختلط بغيره فان
 اجتماع الغير معه أو جعله
 حكاً آخر هو امكان التعدد
 بهل الخطأ لاسه الانفصال
 لأن طررة الخطأ عليه اتفق
 النظر اليه وأوجه الحجة
 الطوائف تلتزم بها حاصل ان
 التعدد يمتنع في الطرفين

يقال بمرأول الطهارا اعتباراً بما يناسب الخفاستقبل الذي مرأها هو اعتباراً أشد ما يحقق لما في صفاته سواء له
 ناسب القضاة لم لا دليل على تخليهم بلون الحبر مثلاً فليراجع اه (قوله الشرط السابق) وهو ما كان أن
 يأتي منه خفى دفعات ثم شر بالكل أو البعض بشرط تحقق وصول الدين الحرف بتحقق الانتشار أو بقائه أو
 من قدر الدين (قوله هنا) أي في المختلط بغيره (قوله يمكن الخ) مقول القول (قوله انه بشرط الخ) بيان
 لما (قوله خفى الخ) ناسب ما قبل سبق اه سبغ (قوله انه سئل الخطأ الخ) خبر قوله صريح قولهم
 اه سم (قوله حرم) خلافاً للنهاية والتي وضع الإسلام والراي (قوله لو كان الفرض الخ) يمكن منع حله
 الملازمة بان عكس أن يفصل في خفى دفعات ثم ينفذ من كل دفعته معطفاً بحيث يكون الباقي منها لا يمكن
 وصوله بالعوف وحده لحقاره جداره يمكن وصول مجموع الباقي من الخفى وفي هذا يتأتى الخلاف المذكور
 فلنأمل اه سم (أقول) عبارة المفتي المارة أنها كالمصرح في أن الفرض ما ذكر فليراجع (قوله
 وعليه) أي الأصح (قوله الاتي) أي في المتن عن قريب (قوله أمكن أن يأتي الخ) أي سواء أمكن الخ
 (قوله وجدد) أي حسن المتابعة فاما أن يقال الخ أي في دفع المتابعة (قوله يمتنع) الانسببه أي الامكان
 (قوله لهما) أي المستثنى (قوله انه لا يراخ) بيان المذهب (قوله وسكا) أي الشك في عليها أي الطريقة
 المتألفة المذهب وكذا ضمير بضعها (قوله ما سب كراهه) متعلق بالمعروف ضمير التثنية للمستثنى (قوله
 على ما فيها) أي في الرخصة (قوله واما أن يفرق الخ) لا يخفى ما في هذا الفرق من التنصيف والوجه
 استواء المستثنى سم على ج اه عش (قوله بان الصرف) أي الدين المختلط (قوله لاسه
 الانفصال) يعني لا التعدد بالفعل لاسه الانفصال (قوله اليه) أي إلى المال الانفصال (قوله واجب)
 أي النظر (قوله في المستثنى) أي مسئلة الصرف فمسئلة الخطأ (قوله هذه) أي في مسئلة الخطأ
 وقوله لا يكتفي بتمام المعقول وقوله وذلك أي في مسئلة الصرف (قوله لاسه الانفصال) أي أو ماله الإيجار
 فيعتبر التعدد في حق المستثنى مع (قوله فانه دقيق مهم) بل هو في غاية التنصيف والصواب خلاف ذلك
 ولا إشكال لبيان الملازمة التي يبنى عليها كل ذلك على ما بيناه آنفاً سم على ج اه عش (قوله وهو
 سبب الدين) أي قوله وبغير التصدق في أنها يتلاقه فيتناق في موضعين وقوله حسن الترمذي وكذا في المتن
 الأقوة وحسن الترمذي أي وخبر مسلم وقوله بان المراد به لا بعد (قوله يقتينا) فيدال وصول فيقيد عدم
 التصريم عند الشك كقبي النهج وغيره وما في سم من أنه يقيد التصريم عند التردد والاحتمال فهو مبنى على
 تعلقه بقبل وصولها (قوله ذلك) أي لحصول التقضي بذلك معنى وشرح التمهيز ونظر فيما يلحق بان التقضي
 لا يحصل بالوصول المعدة (قول المتن لاحقاً) وهي ما يخل من الذبوا والقيل من دواء فلا يحرم اه
 معنى (قوله ومثلها) أي لاحقاً (قوله في تصور الخ) أي حيث لم يصل منها إلى المدة أو المبالغ

ان مسئلة الخطأ الخ) وهو خبر قوله صريح (قوله لو كان الفرض الخ) يمكن منع هذه الملازمة بان يمكن
 أن ينفصل في خفى دفعات ثم ينفذ من كل دفعته معطفاً بحيث يكون الباقي منها لا يمكن وصوله بالعوف
 وحده لحقاره جداره يمكن وصول مجموع الباقي من الخفى وفي هذا يتأتى الخلاف المذكور فلنأمل
 (قوله واما أن يفرق بأن الصرف الخ) لا يخفى ما في هذا الفرق من التنصيف والوجه استواء المستثنى (قوله
 ما لحصل الخ) لا يخفى ما في (قوله فتأمله فانه دقيق مهم) بل هو في غاية التنصيف والصواب خلاف ذلك
 ولا إشكال لبيان الملازمة التي يبنى عليها كل ذلك على ما بيناه آنفاً سم (قوله يقتينا) يقيد

في المستثنى لكن هذا لا يكتفي بامكانه لاسه الخطأ لانه لا يمتنع أن يكون له لا معارضه فتأمله فانه دقيق مهم (و يحرم
 ابحار) وهو صواب الدين في الحق فهو الحصول التقضي ومن ثم اشترط وصوله للمعدة وليس ما يقتضيه سلام فلو تقرأ قبل وصولها يقتضيه يحرم
 (وكذا السعالم) بان سبب الدين في الانسحاب وصل الدماء (على المذهب) للاحقة في الاظهر) لانتم الاساءة بالاعتقاد في الامعاء فلا يمكن
 فيها التذوق منها مسبب نحو اخذت وقبل (وشرطه) أي الوضوء الحرم أي ما لا يفيده فلا ينافي

أو البعض من هذا أو البعض من هذا لموسم عن عاشتروى الله هنا بذلك والقراءة الشاذة يحتمل في الأحكام كبر الواحد على المعتمد وحكمة
النسب إلى الحواس التي هي سبب الإدراك كذلك وقدم مفهوم خبر النسخ على مفهوم خبر مسلم أيضا لا يحرم الرضعة ولا الرضعان لا اعتضاده
بالاصل وهو عدم التبريم لا يقال هذا احتياج بخوم العدد وغيره فحتمه لا كثر من لا (٢٨٩) نقول بحمل اختلاف في حيث لا قرينة

صلى اعتباره وهنا قرينة
عليه هو ذكر نسخ العشر
بالتيسر ولا يبرق له ذكرها
فائدة (ومضبط بالعرف)
أخذ ردلهم ضبطا لغتولا
شرعوا وتقدم الأخرى مع
ذلك وما في الخبران الرضاع
ما أثبت الحكم وأثر العظم
في قولهم لو طارت قطرة إلى
فيمزقت جوفه وأسطح
قطرة عدو رضة ويوجب بان
الردعي إلى الخبران من شأنه
ذلك وبأنه لا بعد أن يسمى
العرف ذلك رضة باعتبار
الاقول (فلو قطع) الرضيع
الرضاع (أعراضا) عن
الرضع وأقطعت عليه الرضعة
ثم عاد إليها لم يمسح ولو غر
(تعدد) الرضاع وأن لم
يسل الجوف منق في مرة
الاقول: (أو) قطعه (لهو)
أو نحو تنفس أو إزداد ما
أجتمعت منه في فقه أو قطعه
الرضعة لشغل خفيش وعاد
في الحال أو تعول أو حوالة
(من ندى إلى ندى) آخر
لهما أو نام فيه (فلا) تعدد
علا بالعرف في كل ذلك في
الندى بضمه أم لا ما إذا
تقول أو حول لندى غيرها
في تعدد أو إذا نام أو التسي
طو لا فان في الندى بضمه
لم تعدد أو لا تعدد ويعتبر

واحد وهو مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعية والحنابلة (قوله أو البعض من هذا الخ) عبارة
المعنى ولا يشترط اتفاق صفات الرضعات بل لو أوجرت أو أسقطت مرة أو ترضعت مرة أو كل بمحض من مرتين
ثبت التبريم اهـ (قوله خبر مسلم عن عائشة) قالت كان خيما أو قال الله في القرآن عشر رضعات معلومات
يخرجن فنحتن خمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن اهـ أى
فالقراءة الدالة على التمسر فمقتضاها كالأشكال السما الشارح بأن بحر وهو ظاهر الخبر وان كان في كلام
غيرهما كشرح الرض ما هو مخرج من أن القراءة الدالة عليها منسوخة أيضا حيث احتج إلى تأويل قول
عائشة فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ الخ بأن المراد بتلى حكمهن أو يترأهن من لم يبلغه
النسخ لقربه اهـ رشدي أيضا (قوله والقراءة الشاذة) أى المشار إليها بقوله خبر مسلم بذلك اهـ سم (قوله)
وقدم مفهوم خبر النسخ الخ) عبارة للمعنى وقد لا يكفي ثلاث رضعات لمفهوم خبر مسلم لا يحرم الرضعة ولا
الرضعان وإنما قدم مفهوم خبر النسخ الخ على هذا لا اعتضاده الخ (قوله خبر النسخ) أى المار أو قطع مسلم عن
عاشتروى الله تعالى عنها (قوله لا اعتضاده) أى مفهوم خبر الأول (قوله هنا) أى الاحتياج بخبر الأول
(قوله لا تعلق الخ) على أن حاصل عبارة جمع الجواهر تصح اعتبار مفهوم العدد اهـ سم (قوله وهو)
ذكر نسخ الخ) عبارة للمعنى لأن عاشتروى الله تعالى عنها خبر أول أن التبريم بالعشرة منسوخ بالتيسر
دلى على ثبوت التبريم بالتيسر لإعلاونهما والذوق وقع التبريم بما قبل أن يكون التيسر ناسخا وصار
منسوخا كالعشر اهـ (قوله لا ذكرها) أى العشرة والتيسر يعنى في ذكر نسخ الأول والثانية (قوله اذ لم يرد
لهم ضبط لغتال) أى بالأشياء له في الفعل ولا في الشرع فضايله العرف اهـ فختنا (قوله هو ذلك) أى
الضبط بالعرف (قوله وما في الخبر) عطف على ذلك وقوله في قولهم متعلق بتوقف اهـ سم (قوله إلى)
فيه) أى ثم الرضع (قوله قد) أى كل من طرأ القطرة واسعاطها (قوله بان المراد الخ) هذا
الجواب دافع لمنافاة قولهم المذكور للخبر وقوله وبأنه لا بعد الخ دافع لمنافاة الضبط بالعرف (قوله ذلك) أى
كل من طرأ القطر نواسعاطها (قوله باعتبار الأقل) وهذا الظاهر قولهم في بدو الإصلاح بكتفي فسه مرة
واحدة وفي اشتداد الحلب بسنلة واحدة فثبت لم يكن لها ضابط بقله ولا كثرة فاعتبرنا أقل ما يقع عليه الاسم
اهـ معنى (قوله أو قطعت عليه الخ) أى أعراضا عن الرضعا باني اهـ رشدي (قوله لها) أى الرضعة
وسد كمر مفهومه (قوله خفيضا) أى وما خفيضا اهـ عش (قوله أو حول) ببناء المفعول (قوله لندى
غيرها) أى لندى امرأتى اهـ معنى (قوله تعدد) ظاهر وان عاد إلى الأولى لاسلا ووجه بان
نحوه لثانية بعد في العرف قطعا لرضاع من الأولى اهـ عش (قوله في كل نحو الجنب) أى المتخذ من
لبن الرضعة (قوله هنا) أى في باب الرضاع (قوله عند ذلك) أى ما تدر في الجنب (قوله ما نحن فيه) أى
تعدد ذلك الرضاع (قوله اعتبرنا تعدد في مثل هذا) كذا في الرضاه اهـ سم أى خلافا لما يأتي من ميل
الشارح إلى الفرق (قوله ولو أطال الخ) وقوله وان صعب الخ كل منهما عطف على أو كل لقمة الخ فهو مرة

شرح... فلا ينقض حكمه (قوله لا تقول بحمل اختلاف في حيث لا قرينة الخ) على أن حاصل عبارة جمع
الجواهر تصح اعتبار مفهوم العدد (قوله وما في الخبر) عطف على ذلك وقوله في قولهم متعلق بتوقف (قوله)
ان من شأنه ذلك) أو قوله وبأنه لا تعلق أن تزو القطر أو ثانيا الحكم وأثارها العظم بخصوص ما مع اختصاص بقية
الرضعات بها (قوله اعتبرنا التعدد في مثل هذا) كذا في الرضاه

(٣٧) - (شرواني وابن قاسم) - (ثامن)

في اللبن أخذ من قولهم هنا عطف ذلك بغير ما نحن فيه فمجرد الأقل فلو حلف لا كل في اليوم الإمرة اعتبارا لتعدد فيه بمثل هذا فلفظ كل لقمة
ثم أعرض واشتغل بشغل طويل ثم عاد إلى حث أن لا يذوق هذا الرضاع مع البلول مرة أخرى فيقال يقال تناولوا أمال الأكل
فهو مرة واحدة وان صعب حديث أو انتقل من طعام إلى آخر أو ضم لبن إلى بدل ما تغذوا أو بان طال الزمن

في الاخيرة كما يصح به اشتراطهم في الاولى الاعراض والعلل المتضمن ان احدهما لا يضر لكن ينافي اعتبارا الطول هناع الاعراض قولهم السابق ولو فورا فممكن انهم جروا في مسئلة العين على الضعيف هناع الاعراض وحده لا يضر ويحتمل انهم رآوا الفرق بينهما وقوله نظر ظاهر وان كان هو الاقرب بالي (٢٩٠) كلامهم فانهم ذكروا الخلاف في المخرج دون المخرج عليه فيجب انهم في المخرج عليه بما

بمخالفة الاصح في المخرج ويؤيد الاول ذكرهم في اعراضه عدم الفرق في اعراض المرضعة عدم الشغل الخفيف وهذا صريح في اختلاف العرف فيما وجبت فليس بعد اختلافه فيملاذ ذكر قولنا لا ياتي ببدل ما قد حذفه بعضهم وله وجه لكن الاقرب بالي كلامهم انه قد (ولو حجب منه دفعة وأوجره خسا أو عكسه) أي حجب خسا وأوجره دفعة (فرضة) اعتبارا بحالة الاتصال من الثدي في الاولى ووصوله للصوفي الثانية (وفي قول) ذلك (خمس) فيها تنزيلا في الاولى لانه منزلة الثدي وظرفا في الثانية لحالة انفصاله من الضرع وقوله منها قيد لاختلاف فلو حجب خمس في انما أوجره طفل دفعة أو خمس حسن كل رضعة (ولو شغل) رضع (خمس) (أم) الاصح (أقل) أو هل رضع في الحولين أم بعد فلا تحريم لان الاصل عدمه ولا يخفى الورع هنا حيث وقع الشك الكراهة حيث كانوا ناهيا عما رآه حيث وجد خلاف يقتضيه في التحريم وحدث الكراهة

واحدة الخ أي فلا يثبت لان ذلك كله يعنى العرف كما توضحه اه شخنا (قوله في الاخيرة) وهي قوله وان صحبه الخ اه كردى (قوله) كما يصح به اشتراطهم في الاولى الاعراض الخ قد يكونون لم يردوا هنا حقيقة الاعراض بل مطلق الترك فليراجع اه سم أقول وهو قضية ان قصر شخنا في الاولى على الطول (قوله في الاولى) وهي قوله فلو كل لقمة ثم الخ اه كردى (قوله هنا) أي في البين أو الاولى ه (قوله وان لم يطل) له حكاية بالمعنى اه سم أي والافتقار السابق ولو فورا (قوله هنا) أي في الرضاع وقوله ان الاعراض الخ بيان للضعف هنا (قوله فهم) أي الرضاع واليمين (قوله وفي نظر) أي في قوله ويحتمل ان قوله لانهم ذكروا الخ توجيه لظاهر لكننا بما يناسب النظر في الاول لا في الثاني وكذا ما سيذكره في الثاني انما يتبين لنا بسبب الثاني أي احتمال اختلاف العرف الاول أي امكان حرمانهم في البين على الضعيف هنا فاعل هذا المنع نشأ عن قوههم تقدمه احتمال الاختلاف على امكان الجريان (قوله في المخرج) أي مسئلة الرضاع وقوله دون المخرج عليه أي مسئلة البين اه كردى (قوله بما احتلها الخ) أي احتياط الاعراض والطول لمعاوقه الاصح في المخرج أي من الاكتفاء باحدهما (قوله في اعراضه) أي الرضع (قوله فيما) أي الرضيع والرضعة (قوله فما ذكر) أي الرضاع واليمين (قوله المتن ولو حجب الخ) أما لو حجب منها خمس دفعات وأوجره خمس دفعات من غير خط فحسب قطعا وان خلط ثم فرق وأوجره خمس دفعات فحسب على الاصح وقيل واحدة لانه لا يخلط صار كالطوبى دفعة اه معنى (قوله اني وأوجره) أي وصل الى جوف الرضيع أو دماغه باعمار أو إسعاط أو غير ذلك اه معنى (قوله أي حجب الخ) قوله هنا حيث في الغنى الآتية الاقصم الى المتن والى قول المتن والى في النهاية الآتية وقوله وهم الى ذلك قوله ووصوله الخ أي بحالة وصوله (قوله ذلك) يعنى عنه قوله فيما (قوله قد يختلف) أي في الوحدة (قوله) حسن كل رضعة أي جزأ في الاولى وعلى الاصح في الثانية اه معنى (قوله المتن ولو شغل الخ) عبارة بالمعنى ولا يمين يترن الجس رضعات وتبين كون الرضع قبل الحولين فعلى هذا لو شغل في رضع على رضع الخ أو في دخول اللبن جوفه أو دماغه أو في لبن امرأة أو ميمعة أو في الحلب في حينها فلا تحريم اه (قوله) المتن ولو شغل) المراد بالشك مطلق التردد في شغل ما لو غلب على الظن حصول ذلك لشدة الاختلاف كالنساء المتعمقة في بيت واحد وقد حوت العادة بارضاع كل ميمعة أو لا تغريها وعلت كل ميمعة الارضاع لكن لم تصفق كونه خسا فليقتضيه فانه يقع كثيرا في زماننا اه عش (قوله علمه) أي ما ذكر اه معنى أي من الجنس والكون الى الحولين (قوله وحسب) عطف على هنا اه سم ولما تصر على المطلق كقول النهاية لكان تحسروا رضع (قوله الكراهة) متعلق بقوله ولا يخفى الورع الخ (قوله في التحريم) متعلق بخلافه الخ (قوله هنا) أي في الرضاع (قوله ثم في الممارم الخ) عطف على في الإبضاع (قوله أي الرضيع) الى قول المتن والى في الغنى بمخالفة بمرتبته عليها (قوله من جملة) أي ضميرا وأولاده اه سم (قوله)

(قوله) كما يصح به اشتراطهم في الاولى الاعراض قد يكونون لم يردوا هنا حقيقة الاعراض بل مطلق الترك فليراجع اه سم أقول وهو قضية ان قصر شخنا في الاولى على الطول (قوله في الاخيرة) وهي قوله وان صحبه الخ اه كردى (قوله) كما يصح به اشتراطهم في الاولى الاعراض الخ قد يكونون لم يردوا هنا حقيقة الاعراض بل مطلق الترك فليراجع اه سم أقول وهو قضية ان قصر شخنا في الاولى على الطول (قوله في الاولى) وهي قوله فلو كل لقمة ثم الخ اه كردى (قوله هنا) أي في البين أو الاولى ه (قوله وان لم يطل) له حكاية بالمعنى اه سم أي والافتقار السابق ولو فورا (قوله هنا) أي في الرضاع وقوله ان الاعراض الخ بيان للضعف هنا (قوله فهم) أي الرضاع واليمين (قوله وفي نظر) أي في قوله ويحتمل ان قوله لانهم ذكروا الخ توجيه لظاهر لكننا بما يناسب النظر في الاول لا في الثاني وكذا ما سيذكره في الثاني انما يتبين لنا بسبب الثاني أي احتمال اختلاف العرف الاول أي امكان حرمانهم في البين على الضعيف هنا فاعل هذا المنع نشأ عن قوههم تقدمه احتمال الاختلاف على امكان الجريان (قوله في المخرج) أي مسئلة الرضاع وقوله دون المخرج عليه أي مسئلة البين اه كردى (قوله بما احتلها الخ) أي احتياط الاعراض والطول لمعاوقه الاصح في المخرج أي من الاكتفاء باحدهما (قوله في اعراضه) أي الرضع (قوله فيما) أي الرضيع والرضعة (قوله فما ذكر) أي الرضاع واليمين (قوله المتن ولو حجب الخ) أما لو حجب منها خمس دفعات وأوجره خمس دفعات من غير خط فحسب قطعا وان خلط ثم فرق وأوجره خمس دفعات فحسب على الاصح وقيل واحدة لانه لا يخلط صار كالطوبى دفعة اه معنى (قوله اني وأوجره) أي وصل الى جوف الرضيع أو دماغه باعمار أو إسعاط أو غير ذلك اه معنى (قوله أي حجب الخ) قوله هنا حيث في الغنى الآتية الاقصم الى المتن والى قول المتن والى في النهاية الآتية وقوله وهم الى ذلك قوله ووصوله الخ أي بحالة وصوله (قوله ذلك) يعنى عنه قوله فيما (قوله قد يختلف) أي في الوحدة (قوله) حسن كل رضعة أي جزأ في الاولى وعلى الاصح في الثانية اه معنى (قوله المتن ولو شغل الخ) عبارة بالمعنى ولا يمين يترن الجس رضعات وتبين كون الرضع قبل الحولين فعلى هذا لو شغل في رضع على رضع الخ أو في دخول اللبن جوفه أو دماغه أو في لبن امرأة أو ميمعة أو في الحلب في حينها فلا تحريم اه (قوله) المتن ولو شغل) المراد بالشك مطلق التردد في شغل ما لو غلب على الظن حصول ذلك لشدة الاختلاف كالنساء المتعمقة في بيت واحد وقد حوت العادة بارضاع كل ميمعة أو لا تغريها وعلت كل ميمعة الارضاع لكن لم تصفق كونه خسا فليقتضيه فانه يقع كثيرا في زماننا اه عش (قوله علمه) أي ما ذكر اه معنى أي من الجنس والكون الى الحولين (قوله وحسب) عطف على هنا اه سم ولما تصر على المطلق كقول النهاية لكان تحسروا رضع (قوله الكراهة) متعلق بقوله ولا يخفى الورع الخ (قوله في التحريم) متعلق بخلافه الخ (قوله هنا) أي في الرضاع (قوله ثم في الممارم الخ) عطف على في الإبضاع (قوله أي الرضيع) الى قول المتن والى في الغنى بمخالفة بمرتبته عليها (قوله من جملة) أي ضميرا وأولاده اه سم (قوله)

ومعلوم انهم انما افطنوا لان الاحتياط هنا ينفي الى في الإبضاع المختصة بجزء الاحتياط ثم في الممارم المختصة باحتياط أعلى لان قدامه (وفي) الصورة الثانية يتحول الوجه في التحريم لان الاصل بقا الحولين (و) بالرضاع المسبوق للشرط (تصير المرضعة) أي الرضيع (والذي من اللبن بأدوى من الحرمة) من الرضيع (الى أولاده) أي الرضيع نسباً ورضاعاً وان سقوا ودهم من جعله لثدي البين ه (قول المتصني قوله وان لم يطل الخ ليس في الشرع النهي بآية)

لان المتنبذ كرم وذلك الخبر السابق يحرم من الرضا عا يحرم من النسيب خروج اولاده اصوله وحواشيهم فلا تسرى الحرمة منه اليها فاهلهم
نكاح المرضعوت بناتها وانما الذي النكاح المطلق واغتصبه وانما سرت الحرمة منه الى اصول المرضعوت ذى اللبن وثر وعهوا وحواشيهما نسبيا
ورضاها كالميت كره لان لبن المرضعة كالجزء من اصولها فسرى التحريم اليه اليهم مع الحواشي بخلاف اصول الرضا مع حواشيه ولو كان
لرجل خمس مئة ولانث اواربع نسوة وام ولد وابنتين له (فرض طقس من كل رضيع متعارف ٢٩١) ابنه في الاصم لان لبن السك من مولا
نصرت امهاته رضاعا

(فحرم من عليه لبن
موطر او ثنائه بالاموسن
له لاتنفاه استقلال كل
بارضاعا لنفس (ولو كان بدل
المستولد ان بنت او
انثوان) او امار اخت وبت
ويستوزر وجهه فرضع
الطفل من كل رضة (فلا
حرم) لمن عليه (في الاصم)
والاصار جد الام او اخا
مع علم امومة وهو محال
بخلافه فمتعارف لانه لا تلازم
بين الاوة والامومة لا يوثق
الاوة فقط فينا ذكر
والامومة فقط فيما اذا
ارضعت خلبه او مرضع من
زنا او اماره مرضع من نسب
او رضاع اجداد الرضيع
ونسروها فاذا كانت انثى
حرم عليهم نكاحها
وامهاتها من نسب او
رضاع (جداته) فاذا كان
ذكر ارحم عليهم نكاحه
واولادهم من نسب او رضاع
اخوته واخواته واخوتها
واخواتها من نسب او
رضاع (اخوته واخواته
واؤدوى اللبن جده واخوته
ع من كذا الباقي) فامهاته
جدات الرضيع واؤدواخوته
الرضيع واخواته (واللبن

لان المتنبذ (الخ) اعترضه النهاية بانه لا ينفيد كونه بخلاف الاولى لا كونه وهما (قوله) منه الى اصول المرضعوت ذى
اللبن) الانسب ان يقول من المرضعوت على اصولها او اصول ذى اللبن (قوله) وحواشيهما) وانما بالحواشي
الاخوة والاخوات والاعمام والعمات اه شطنا (قوله) لان لبن المرضعة (الخ) سكت عن ذى اللبن عبارة شتىنا
عطف على ما ذكرناه وسبب لبس المرضعوتى الفعل الذى ساهمت بالولد وهو كالجزء من اصوله انما فسرى
التحريم اليهم والحواشيهما وبما ذكره المتنبذ قال الجرجاني لان التحريم يفسر على ما عاين فكان التاثير
أكثر ولا يصح للطفل فيه ما عاين فكان تاثير التحريم فيه اخص انتهى ولما كان اللبن بالفعل كان كلام
اه (قوله) كالجزء من اصولها) سكت عن غيره وهما كثر وذى اللبن لان الفروع لا يفرق فيها الحال كما
هو ظاهر اه رشيدى (قوله) وحواشيه) أى الذين لم يرضعوا مع بخلاف الذين يرضعوا مع فحسبهم
ككموا والحاصل ان الذى رضع يحرم عليه المرضعوت جميع بناتها ولو غير من رضع عليها سواء البقرة
والا حقة لان الجميع اخواته والذى لم يرضع لا يحرم عليه المرضعوت بناتها حتى انى ارتضع عليها اخوه
والبنات التى ارتضعت يحرم عليها جميعا ولا دخل المرضعوت لغير التى ارتضعت على سواها السابق واللاحق
لان الجميع اخوة لها والذى لم يرضع لا يحرم عليها ولا دخل المرضعوتى الذى ارتضعت عليها فمما عاين وانما انتهت على
ذلك لان العامة تسال عنه كثيرا اه شطنا (قول المتنبذ فرض طقس من كل رضيع) او متوالياه معنى (قوله)
عليه أى الطفل (قوله) لبن عليه) عبارة المعنى بين الرجل والطفل اه (قوله) اصار جد (الخ) أى فى الصورة
الاولى وقوله او ثنائه أى فى الصورة الثانية (قوله) فمتعارف) أى ان تغاى اللبن (قوله) خلبه) مراد به من لم يرضع
لها حل امار من سبق لها حمل من غير زنا قال ابن صاحبون بان منوطا لزم اولى يكن حليسا بلان وطى
يشبه اه عش (قول المتنبذ اولادها) أى فى قوله اخوته واخواته قال المعنى عقبه فحرم التناكح بينه وبينهم
وكذا بينه وبين اولادها ولا يختلف اولادها خوة والاخوات لانهم اولاد اخواته وخلاته اه (قوله) واؤدوا
اخوة الرضيع (الخ) أى واخوته واخواته اعلم بوجوه اه معنى (قول المتنبذ) أى اؤدوا حتى
(قوله) اللبن) الى قوله واحترز رضى النهاية الاقوة فان ما رواه الى المتنبذ وقوله نسبيا وقوله كمال (قول المتنبذ)
بنكاح) متعلق بنسبوه يجعل الله متعلق بربها لا يقيد بقوله به او حل من ولد (قوله) او جلت عين) الى قول
المتنبذ لا تنقطع فى المعنى (قوله) ذلك) أى بدخول أو الاستئصال (قوله) بذلك) أى النكاح وبالصنف عليه
(قوله) تلو) أى تابعه (قول المتنبذ) أى لا يوطعنا اه معنى (قوله) اما حيث لا بدخول) أى ولا استئصال
أى لاعلم بذلك اه سم (قوله) كماله (الخ) عبارة النهاية والمعنى على ما قاله الخ (قوله) ان ظاهر كلام الجمهور
بخلافه) وهذا هو الاصح نهاية ومعنى أى حيث التحريم بينهما وبينه ما يبقون في الظاهر اما بالحق فبما علم
انهم بطاها ولا يستخط من غير وجه التحريم اه عش (قوله) ما قبل حملها من الخ) كذا الفقه يره

(قوله) والاصار) أى ذوات البنات وما بعدهن (قوله) اما حيث لا بدخول) أى ولا علم بدخول (قوله) لا بدخول)
أى ولا استئصال (قوله) ان ظاهر كلام الجمهور بخلافه) وهذا هو الاصح شرح مر (قوله) قبل حملها من
مفهومه ما انما قبله قبل حملها وقبل ولا يفتى بنسب البتة بوقوعه الا بقول بسبب جواز وزنه منتهى لكن
بخلافه فى الروضة عن المتوفى اقره ما عاينوا كفى امر اولا لبن لها قبلت فزله اللبن قال المتوفى
بنون الحرمة بين الرضيع والزوج وجهان بنه على الخلاف ان جلتا اللبن لا يلزم لم يجعل الحمل مؤثرا ولا
من نسب اليه والى قول (ه) أى يسميه (بنكاح) فيه بدخول أو استئصال حتى يحترم أو يكفى فيه ذلك أيضا كالأفاده فى معنى المستوفى
(أو وطعته) لثبوت النسب بذلك والرضاع تلو (الزنا) لانه لا حرمة فيه نكاح من ارتضع عن لبنها ما حيث لا بدخول بان لحق قوله
بغيره لا يمكن فلا تثبت الحرمة بين الرضيع وابي الولد كما قاله ابن القاص قال البلقين وهو قضية كلام الاصحاب وقال غير ان ظاهر كلام
الجمهور وخلافه خروج بقوله تلو به ما قبل قبل حملها من ولد يفسد وطعها فلا ينسب اليه ولا تثبت به ابوة كماله جمع مستعملون (ولو قلناه)

كانت طبع وشرح الرض وهو أنه بعد الحمل ينسب له ولولم تلد وبشكل طبع ما بقي كلام المصنفين
 أنهم قالوا نكحت بعذر وح بعد ولادته ما ينسب إليه الثاني إلا إذا ولدت منه وأنه قبل الولادة لا دلل وقد
 يجب بانه فيما بقي من المسألة الأولى قوى جانباً نسباً لم يمتحى بوجد قاطع قوى وهو الولادة وهذا المالم تقدم
 نسباً بالإن كذا في مجرد الأمكان نسباً لصاحب الحمل اه ع وش هذا الجواب ظاهر وان استشكله سم
 والى شدي بحافى الرض والمغنى من أنه لو نزل ليكرين وتر وحت وجعلت من الزوج فالإن للولاء الزوج مالم
 تلد ولا ب الرض اه وقد يجب عنه بان سبق قول لبن البكر على الزوج من قبله سبق ولادة على ولادة
 الاستثنى المتن (قوله أى الزوج الخ) أى مثلاً عبارة المغنى أى نفي من نسب إليه الولد الولد اه وعبارة المنهج
 مع شرحه قوله أى نفي من لقبه الولد الولد اتقى اللبن النازل له اه (قول المتن اتقى اللبن) فلما رقت عنه
 صغيره حلت لثاني مغنى وشرح المنهج لا يقال كيف حلت لثاني مع أنها بنت موطر متلانا نقول هذا موصو
 بما إذا لم يخل بها وما وانما الحق نسب الولد بمجرد الأمكان ثم نجاه ما عازى يادى (قول المتن ولو وطئت منكوبة
 الخ) أى وطئها واحد (قوله بعد وطئها) أى عنهما اه ع ش مغنى (قوله الأمكانه منهما) أى بان أمكن
 كونه عنهما بان يكون بين وطئ كل منهما وبين الولادة بر صبح ماقول وصية أشعرها كثر (قوله كاتحصار
 الأمكان الخ) عبارة ما يغنى بان اتحصر الأمكان في واحد منهما أو لم يكن قائفاً أو أحقه بهما أو نجاه عنهما أو
 أشكل عليه الأمر وان نسب الولد لاحدهما بعد ولوغه أو بعد إقامته من جنون ونحوه فإن رجع من ذلك الفين
 ولم رجع لمن حقه ذلك الولد ان لا ينسب إليه الولد فان مات أو قبل الانسحاب له ولد فقام مقامه أو ولاد
 وانسب بعضهم لهذا وبعضهم لذلك دام الأشكال فان ما قبل الانسحاب أو بعد فيها إذا نسب بعضهم
 لهذا وبعضهم لذلك أو لم يكن له ولد ولا ولد وانسب الرض حينئذ ما قبل انقراض ولده ولد له فليس
 له الانسباب بل هو تابع للولد أو ولده اه مغنى (قوله أو غيره) أو بمعنى الواو (قوله ولو يجب ذلك) أى
 الانسباب بخير عليه أى حيث حال طبعه لاحدهما بالجهة وكان قد رجع فقام قبل البلوغ وعند إقامة طبع
 على ما ذكر في باب القطع والإفلاخ على الانسباب وليس له ذلك بمجرد التشبه اه ع وش قوله أو لم يكن
 له الخ أى الولد (قوله إن شاء) أى فلا يخبر عليه سم زاد المغنى والفرق ان النسب يتعلق به حقوقه عليه
 كالأب والابن لا يقتضون الحق بالملك وقوط التورود الشهادة فلا يضمن دفع الأشكال والتعلق بالرضاع حرمه
 ثبت الحرمية حتى يفصل الولدان لطفناه لثاني أو لمها ثبت اه وأراد الخلاف في قوله بانه على
 الخلاف ما ذكره فيما قبل هذا فمما نكحت بعد العدة ولو جعلت منه ولد تنص لکن دخل وقت حدوث
 اللبن للعمل حيث قال في ذلك وان دخل وقت حدوث اللبن العمل فاما ان ينقطع اللبن مدة طوبى له
 ولما ان لا يكون كذلك بان ينقطع أو انقطع مدة فمفسرة في الأصل الأولى ثلاثة أقوال أظهرها أنه
 الأولى والثاني أنه الثاني والثالث أنه لما ولى الحاله الثانية ثلاثة أقوال أنها المشهوره الأولى والأول والثاني
 لها ما والثالث ان زاد اللبن ظلم ما والأول اه لا يقال كلام الشارح عنهما إذا لم تنكح غيره ولا
 وطئت بشبهة أو لم يكن يكره به قوله أى نزل بسبب علو وتر وحت منه موافق الرض عن التولى فيما إذا
 نكحت غيره أو وطئت بشبهة لا نقول هذا لا يصح لأنها وان لم تنكح غيره ولا وطئت عاذا كر لا يكون
 اللبن قبل الولادة وان حلت وله هذا قال في الرض وان نزل ليكرين وتر وحت وجعلت من أى من الزوج
 فالإن لها لثاني مالم تلد اه وقوله لثاني قال في شرحه الأولى لا للزوج وكذا ما عفا عنه قوله الإثني
 فكل من قطع بينهما قبل ولادتهما نسباً الخ وقول المتن وكذا ان دخل فليتأمل (تنبيه) هل المراد بالولادة فيها
 تفصل من ان اللبن قبل الولادة للزوج الأول وبعد هذا الزوج الثاني تمام انفصال الولد أو يكفي ابتداء
 انفصاله فيه فنظر وقاس ان الرض قبل علم انفصاله لا يحرم ان المراد بهم اتمام الانفصال حتى
 يكون اللبن قبل اتمام الأول (قوله) وان نسب الولد أو غيره بعد مدونه الخ عبارة العاصم بن نسب إليه
 الولد بعد ولوغه أو ولده بعد مدونه تبعه الرض الخ (قوله إن شاء) أى فلا يخبر عليه وقوله لا تجل له أى

أى الزوج الولد النازل به
 اللبن (باعتنا اتقى اللبن عنه)
 ما تفرق عنه تابع للنسب
 ومن ثم لو استحق بعد حقه
 الرضيع (ولو واثت
 منكوبة بشبهة أو وطئ
 اثنين امرأة) (بشبهة
 قولت) بعد وطئها ولما
 (فالبن) النازل له (ان حقه
 الولد) منهما (مضاف)
 لا مكاله منهما (أو غير)
 كاتحصار الأمكان فيه
 وكان نسب الولد أو غيره بعد
 مونه السمي به ذلك لا فقد
 القاطن أو غيره ويجب ذلك
 في غير ما يحفظا لنفس من
 الضياع وان نسب بعض
 فر وعه لواحده بعضهم
 لا تقوم الأشكال فان
 ما أو لم يكن له ولد ان نسب
 الرضيع ان شاء

وقبل ذلك لا يعمل به بنت أحدهما زوجها (ولا تنقطع نسبه الماتين) الزوج ولو لم يصب علوقه وجسمه (عن زوج مات أو طلق وإن طالت المدّة) فكل من تضع يديها قبل ولائها تسيدان غيره يكون ابنه كما قال (أو أنقطع) الماتين (وعاد) ولو بعد عشر سنين لعدم حدوث ما يقطع نسبه عن الأول إذا كان الكلام فيمن لم تنكح غيره ولا وطئت بشبهة أو ملك (فإن نكحت آخر) (٢٩٣) أو وطئت باحد ذلك (وإذا تمت منه

قال الماتين بعد) تمام (الولادة)

بأن تم انفصال الولاد (هـ) أي

الثاني (وقيلها) أومعها

(للاول) أن لم يدخل وقت

ظهور لبن حل الثاني وكذا

أن تدخل وقت موداد بسبب

الحل لأنه ليس غذاء للعمل

فلم يصلح قاطعاً له من ولاد

الأول ويقال أقل مدة حدث

فيها العمل أربعون يوماً

(وقيل قول) هو فمابعد

دخول وقت ذلك (الثاني)

أن تنقطع مدّة طهره ثم عاد

الحال فاعمل بالولادة (وقيل

قول) هو (لها) لتعارض

مرحمتها وأحرقت بقول

نسيانها حدث ولادها

فإن الذي يظهر أنه لا تنقطع

به نسبه الماتين للاول لأنه

لا يحترق الزنا ثم أيت بنت

أي الماتين ذكر ذلك لكن

بمذوقه لا ينفذ انقطاعه

والزكوى ضعفه كونه

من عدم الانقطاع واستدل

بأنها إذا أرضعت لبن الزنا

فصلاصوا بأولها الزنا

وواضح أنه لا دليل في ذلك

لأنه منسوخ بالأم تثبت ولاد

الزنا كونه نسب من الأم

فكذلك الرضاع وليس الكلام

في ذلك وإنما هو قرينة

الابوي لا تثبت ولاد الزنا

فكذلك الرضاع ثم رأيت

عبارة الروضة صريحة

النكاح وجواز النظر والتحقيق وعدم نقص الطهارة والأسئلة عنه سهل فلم يصح عليه الرضيع ولا يعرض
أضاعى القاتن ويقلق ولا النسب بان معظم اعتماد القاتن على الأشياء الظاهرة دون الاخلاق وإنما
جاز تشبيهه لان الانسان عدل الخمن أو فم من لبنه اه (قوله وقبل ذلك) أي الانتساب (قوله لا يعمل) اه
أي الرضيع اه سم (قوله الزوج) أي أو غيره اه معنى أي من وطئه بك أو شبهة (قوله بسبب علوق
زوجتمته) هذام قوله الثاني إذا كان الكلام فيمن لم تنكح غيره الماتين بقضى الماتين بسبب إلى الزوج بمجرد
علوقه ونكحته وليس كذلك كما تقدم في الحاشية تقدمت عن الروضة عن المتولي وإنما ينسب إليه بعد الولادة
كما يأتي اتفاق قول المصنف وقبله الاول ان لم يدخل وقت ظهور لبن حل الثاني وكذا الخ اه سم وقوله
وليس كذلك الخ يعني مطلقاً وعاقب غرضه نكاح أم لا كما صرح به فيما كتبه على قول الشارح السابق ما تامل
قبلها جملتها من الخ وقد قدمنا هناك عن عرض ما يدعي المناقاة بين مفهوم قوله السابق الموافق لقضية كلامه
هنا وبين ما يأتي اتفاق الماتين الموافق لشارح قول الروضة عن المتولي ويجمع بينهما جعله سنا راجعه (قوله
نسباً) يأتي محضه اه سم أي ولده ليس بشيد (قوله ابنه) أي الزوج وأخوه (قوله ولو بعد عشر
الخوفه) وأحرقت في المعنى القوله بأن تم إلى الماتين وقوله أومعها (قوله عن الاول) أي عن الزوج وأولها
بشبهة أو ملك (قوله باحد ذلك) أي الشبهة الماتين (قوله التزويج) هل شمل العلقه المتخففة أو لا فيه
نظر والاقرب إلى الثاني وقد بحث في ذلك من قول الشارح بأن تم انفصال الولاد كان من العلقه المتخففة لا يسمى
ولاداً فليراجع عرض أقول فتبين قول المعنى أو سقط طاعلي وافق قول الماتين الماتين نسب الماتين الاول
فليراجع (قوله وزاد الخ) الاول وان زاد (قوله لا يعمل الخ) على القول للمتن وكذا الخ وعلى المعنى ما قبله بأن
الاصل بقوله الاول ولم يثبت ما بعده اه (قوله لم يسل) أي الحسل الذي ظهر به الفين (قوله وقبل الخ)
اعمل بالمعنى ويرجع في أوله لم يثبت في حال الحل القبول على النص وقبل ان أوله نبدأ به من وثبات
وقبل أربعة أشهر اه (قوله العامل) أي بسبب الحل اه عرض (قوله عملت) أي عن لبن حدث
(قوله به) أي ولادها (قوله الاول) أي الزوج وأخوه (قوله في ذلك) أي فيما استدل به الزكوى
(قوله بانقطاع) تنبئ عن الزوج جزمه المعنى وقال في النهاية وهو الاوجه اه وقال عرض وهو
المعتمد اه

﴿فصل في حكم الرضاع الطاري على النكاح﴾ (قوله في حكم الرضاع) إلى الفصل في النهاية (قوله الماتين
تحت صفة الخ) أي لو كان تحتها زوجة صغيرة اه معنى (قوله من يحرم عليه بنتها) إلى قوله ولو حلحت
لبنها في المعنى الاقوله موطن وقوله ونحو إلى الماتين وقوله أي في الجملة إلى ما لمكرهه (قوله كان أرضعتها)

لرضيع (قوله بسبب علوق زوجته) هذام قوله الثاني إذا كان الكلام فيمن لم تنكح غيره بقضى ان
الماتين بسبب إلى الزوج بمجرد علوق زوجته وليس كذلك بل لا تنقطع عنه البعد ولادتها من الثاني كما
يأتي اتفاق قول المصنف وقبله الاول الخ (قوله نسباً) يأتي محضه (قوله عن الاول) على ان شرط كون
الماتين الاول أن تكون ولدت منسوبة إلى الأم لا ينسب إليها بعد كونه جازماً (قوله ثم رأيت عبارة
الروضة الخ) وعبارة الروضة ولو صحت ما أمّن الزنا وهي ذات لبن من زوجة فثبت قلنا هذا الماتين الاول
أولها ما فهو الزوج وحيت قلنا فهو الثاني فلا بد الرضيع اه وعبارة الروضة وأما حلفت من ضمن روضة
من زمان إلى الزوج ما لم تضع فهو لبن الزنا وهو قول الروضة هناك أي فيما إذا كتبت بعد العدة وجاءت منه
﴿فصل في حكم الرضاع الطاري على النكاح غير ما عرضنا

بانقطاع نسبته عن الزوج وهو بان الالان الزنا فبشأنها من الشارح قطع نسبته إلى أي كان الولادة قطعت نسبته للاول إذا لم يكن
نسبه إليه بعدها فتخرج له لأن هذا الرضيع وإن ثبت الرضاع من جهة الام ﴿فصل في حكم الرضاع الطاري على النكاح غير ما عرضنا
تحت صفة قارضتها﴾ من يحرم عليه بنتها كانت أرضعتها (أمه أو أخته) أو زوجة أمه أو فرعه أو أخته

واختار ادم بعد الكافجر المحافظة على اعراب المنة **(قوله بلهيم)** اما اذا كان اللبن من غير اصل والفرع
والإخ فلا تزولان فانه ان تصير ربيقة صالحة او فرعها أو خيمو يستحرم عليه اه معنى **(قوله من)**
نسباً ورضاعاً راجع لما في المن والشرب معاً **(قوله مو طواة)** ساق ما فيه اه سم قول للمتن انفسخ
تلكه ترد في حكم هذا الارضاع المؤدى الى تقويتها وجه على زوجها والتفرق بينهما وظاهر كلامهم
الجواز ولو قيل بالحرمه أى حيلتم بتعين لما فيمن الاضرار لم يعد اه سيدعبر وقوله ولو قيل بالحرمه
الح أقول هذا لا يجدي عننا اذا وجد نص بخلافه **(قوله لانهما دون محرمة عليه أبدا)** لانهما صارت أخته
أو بنت أخته أو أخته أيضاً وبنت ابنه أو بنت أخيه أو بنت زوجته اه معنى **(قوله وخروج بالوطواة)**
غيرها فخرم الخ لا يفتي بعدم مناسبه ذلك لان الكلام في الانفساخ فكيف بقصد بالوطواة ويحترز
بالقيود عن عدم حرمة الصغير مع عموم الانفساخ فهذا التقيد وهذا الاحتراز مما لا وجه له بل الصواب ترك
التقيد وتعميم الانفساخ واسأل الله العليم على ما يأتي أو ياتيه هنا بعد بيان الانفساخ فليتأمل اه
سم وقد يجب بيان التقيد بذلك لصدق على زوجة أخرى قوله السابق من تحرم عليه بنتها لابنتها
لا تحرم الا اذا كانت مو طواة **(قوله فخرم المرضعة فقط الخ)** أى بخلاف الصغير لا تهاز به. انتهى لا تحرم
قبل الفحول اه سم **(قوله ان كان الارضاع بغير لبنه)** فان كان لبنه فخرم الصغيره أشاكوا كما صارت
بنته اه سم زاد عش ويمكن تصور ارضاعها بلبنه مع كونها غير مو طواة بان استحدثت لبنه
المحرم فان الولد المتعمد يفتق بصير اللبن اه وانما قال يمكن الخ اذ لم يوافق في هذا الباب
ما يشي دخل المله المحرم **(قوله كلياتي)** أى في قوله ولو كان تحتم صغيره وكبيره الخ اه سم **(قوله)**
والصغيرة عليه أى على الزوج ولو عدلناه بغيره من كسبه الصغيرة نصف المسمى ان كان محصيا والآن نصف
مهر المثل وسكت المصنف عن مهر الكبيرة وحكمه انه ان كانت مدخولا بها فلا مهر والا فلا اه معنى **(قوله)**
والا فلا قيد الخ لان ذلك على الضع فكان السيد كعوض الخلع معنى **(قوله لو كعجبه دامة صغيرة)**
مفوضة بتقويض سيدها فارضعتا أممثلة لظلمة المتعة في كسبه ولو اطلب السيد المثل لرضعها لان نصف مهر المثل
نهاية ومعنى وأسى **(قوله ان لم يأن لها)** فان أذن لها في الارضاع فلا حرم او اكره لها على الارضاع اذن
وزيادته معنى فلو اختلفا فصدق أى يمسكه لان الأصل عدم الأذن عش **(قوله وأكانت مكاتبته)** معطوف
على قوله ولم تكن مملوكة أى وأكانت مملوكة لكنها مكاتبته اه وشي صارت المعنى فان كانت مملوكة
ولم تدور أو مستورة فلا حرج علىها وان كانت مكاتبته رجع عليها بالفقرم فلم تجز اه **(قوله لتعينا)**
متعلق بمرء الخ **(قوله المتلف)** يفتح اللام أو كسرهما **(قوله قد زيد)** أى في حال الارضاع لا العقد والا فلا
يسع المسمى لاستمتاعه بمهر مثل الصغيرة تزويجها اه سم **(قوله ولو حبلت)** أى أممثلة
وقوله لها أى الصغيرة **(قوله على ما في المعتد)** عبارة عن النهاية كافي الاعتماد وقع في أصل النصف مشرب على
ما هو تصرف من المصلح مفسودا لم يستحق ان في هذا المذهب كتابا اعتمادا فليتأمل ولا يجر

(قوله مو طواة) قد يقال لا محل له لان الكلام في الانفساخ وهو عام في الوطواة وغيرها كما يصرح به قول
المصنف لا يزوج ولو كان تحتم صغيره وكبيره الخ فتأمل مع شرحه **(قوله وخروج بالوطواة)** أي غيرها فخرم المرضعة
فقط لا يفتي بعدم مناسبه ذلك لان الكلام في الانفساخ فكيف بقصد بالوطواة ويحترز بالتقيد عن عدم
تحريم الصغيرة في الجملة مع عموم الانفساخ فهذا التقيد وهذا الاحتراز مما لا وجه له بل الصواب ترك التقيد
وتعميم الانفساخ واسأل الله العليم على ما يأتي أو ياتيه هنا بل بعد بيان الانفساخ فليتأمل **(قوله فخرم المرضعة)**
فقط ان كان الارضاع بغير لبنه أى بخلاف الصغير لا تهاز به. انتهى لا تحرم قبل الفحول وبخلافه ما لو كان
الارضاع بلبنه فخرم الصغيرة أيضاً لابنته وقوله كلياتي أى في قوله ولو كان تحتم صغيره وكبيره الخ **(قوله فلا)**
ينافي ان نصف مهر المثل اللازم قد زيد الخ هذا يدل على حتم المسمى اذا كان دون مهر المثل وفيه نظر لاستمتاع
النفس عن مهر مثل الصغيرة تزويجها الا ان يكون المسمى قد مهر المثل حال النكاح ثم تزويجها المثل حال

لبنهم من نسب أو رضاع
(أوز زوجة أخرى) ه
مو طواة (انفسخ نكاحه)
من الصغيرة لانهما صارت
محرمة عليه أبدا وكذا من
الكبيرة في الاخيرة لانها
صارت أمه وجسمه خرج
بالوطواة غيرهما فخرم
المرضعة فقط ان كان الارضاع
بغير لبنه كلياتي (والصغير)
عليه (نصف مهرها) المسمى
ان صغ والآن نصف مهر مثلها
لانها قوت قبل الوطواة
لا سببها (له) ان كان حرا
والا فليسده وان كان الغوات
انما هو على الزوج (على
المرضعة) المتفاوتان لم يأن
لهما ولم تكن مملوكة أو
كانت مكاتبته (نصف مهر
مثل) وان زنها الارضاع
لتعينا ان غراما مختلف
لا تتأثر بذلك وزنها لا نصف
اعتبارا بما يجيبه على
عليه أى في الجملة فلا ينافي
ان نصف مهر المثل اللازم
قد زيد على نصف المسمى لما
المكره فزنها ذلك لكن
لا يطرئ الاستقراء على
المستند وانما على طريق
والقرار على مكره هو ولو
حبلت لبنها ثم أمرت بأجنيبا
يسقها لها كان طريقا
والقرار وعليها على ما في
المعتد ونظر فيه الأذرى
اذا كان المأمور بمجرى الأرى
تحتم طعنها أى

والذي يضيء الميزان الغرم عليه فقط وفيمن يرى نعم الناعته عليها فقط (وفي قول) له عليها (كله) أي مهر المثل لانه قيمة البضع الذي
 لو تيسر وعلى الاول فارتشود طلائع جوا فانهم يقرمون السكل بأنهم أحوال ويندو بين حقها الذي برع فحسبوا كذا استعمال بين المالك
 وحده واما الفرقه الحقيقية فبما التالف فتم الموضع الا لا تلتص وهو ما مره فقط (٢٩٥) (ولو وضعت) وضعتا بغير (من ناعته)
 أو مستقلة ما كتبه كذا

اه سديع عبارة عش قوله كافي المتعمد أي البندعي اه (قوله فارتشود) أي المرضعة (قوله شهود
 طلاق) أي قبل الدخول اه معني (قوله برعه) هلاكة البرعهم أخوا في قوى الفرق ولا يخفى اه رشدي
 عبارة المعنى نعم الزوج والشهود اه (قوله وما غرمه فقط) أي في الجـ له كذا أهنا (قوله المثل ولو
 وضعت الخ) أي لو بدت صغيرة ورضعت الخ نهاية ومعني (قوله بحرما) بشدرا اها المكسورة (قوله وجهه)
 أي صاحب الرضعة (قوله انما هو بالنسبة للغيرم) فمما ان الغرم لا يتوقف على التمكين اه رشدي
 (قوله ولا كذلك هنا) أي لو كانت ستأخره للارضاع اذ غابته أنه يقرتب عليه علم اوضاع من استؤخرت
 لارضاعه وهو يفوت الاجرة على ان يرضيته الصغيرة ليس متعنا لارضاع من استؤخرته اه عش (قوله
 المن فلا غرم الخ) (فرع) (ولو حمل لرج البين من الكبيرة الى خوف الصغيرة لم يرجع على واحد منهما
 الا ذائع منها ولوديت الصغيرة فارتضعت أم الزوج أي متلازا بعائمه أرضعتها أم الزوج الخامسة
 أو عكسه اختص الغرم بها بالخامسة معني ونها بآء أي بالغرم على أم الزوج في الاول وعلى الصغيرة في الثانية
 اه عش و يظهر انه خرج بغيره مالم يوجها فانه لم يوجها فانه لم يوجها فانه لم يوجها فانه لم يوجها فانه لم يوجها
 (قوله لان الانسحاق) الى قوله ويقرق في المعنى (قوله له في مالها الخ) يقيدان الكبيرة والانسحاق
 الساكنة وجه اه سم عبارة عش قوله في مالها أي الصغيرة فان لم يكن لها مال بقي في نفسها وقوله
 مهر مثل الكبيرة أي حيث كانت زوجة من مالها أو رقت من أمها أو اختصة ونحوهما فلا يخفى فيه
 الكبيرة كاهو ظاهر اه (قوله مهر مثل الكبيرة) أي ان كانت مدخولا بها وقوله الكبيرة يشتمل
 المستقلة المذكور وتوقفه أو أرضعته أي ان لم تكن مدخولا بها اه سم (قوله المن انقضت الصغيرة)
 أي نكاحها اه معني (قوله لا اصابا رت الخ) أي ولا يهيل الى الجمع بين الانثنين اه معني (قوله لذلك)
 أي لا اصابا رت أخت الصغيرة اه عش (قوله ويقرق بينه) أي بين ما هان من الانسحاق (قوله وبين مال
 نكح أختها الخ) أي الذي فاس عليها مقابل القاتل بالخصائص الصغيرة اه سم (قوله فلا يزوج الخ)
 أي عقد الثانية (قوله المن والى الخ) أي على الاظهر اه معني (قوله المن نكاح من شال الخ) أي يعتقد جديد كاهو
 ظاهر ونعوده بالثالث ان لم يكن سبق منه طلاق أو عباقي منها ان سبق ذلك لان الانسحاق لا ينقض العدد
 اه عش (قوله أول الفصل) أي في اوضاع أم الزوج ونحوها الصغيرة فعلة للصغيرة نصف المهر
 الصحيح أو نصف مهر مثل له على المرضعة نصف مهر المثل وقبل كاه معني (قوله حكمها ما سبق) الى
 الفصل في الغنسى الا قوله بشر وطها السابقة وقوله أو حكمه ما كبر ما وقوله ولا تحرم ما مؤيدا (قوله
 بشر وطها السابقة) أي في غرة الفتاة ان لم ياذن لها الخ اه عش (قوله وهو) أي ما بان (قوله منقته)
 أي البضع (قوله بده) أي المهر الذي هو بدل البضع (قوله بمهرها) أي مهر نفسها اه عش عبارة المعنى فلا
 الارضاع (قوله والذي يقبه الخ) كذا شرح مدر (قوله في المتن وفي قول كاه) ولو نكح عبدًا صغيرة مقوضة
 ففرض سدها ما رتضها اه . . . فلا فلهما المتفق كسبه ولا يطالب به سدها المرضعة لا ينصف مهر المثل وانما
 صور واذك بالامانة غير مضمون في الحر فلا فلهما الكفاية شرح مدر (قوله وانما عده ون الحرم الخ) كذا
 شرح مدر (قوله له في مالها الخ) يقيدان الكبيرة والانسحاق فزوج (قوله مهر مثل الكبيرة) يشتمل
 المستقلة المذكورة (قوله المنقصة كاحها) أي ان كانت مدخولا بها (قوله أو أرضعه) أي ان لم تكن
 مدخولا بها (قوله وبين مال نكح أختها الخ) أي الذي فاس عليها مقابل القاتل بالخصائص الصغيرة
 أي الزوج (المرضعة سابق) أول الفصل (وكذا الكبيرة ان لم تكن موطوءة) حكمها ما سبق في الصغيرة فلهما نصف المسمى الصحيح ولا
 فنصف مهر المثل على أي أمها الرضعة تنصف مهر المثل فان كانت موطوءة فله على الام (الرضعة) بشر وطها السابقة (مهر مثل في الاظهر)
 كاهه لبنتها جميع المسمى ان مهر الاخير جميع مهر المثل وباني انهم لوشودوا طلاق يبدو مهر جوا غرموا مهر المثل وهو برده وي
 المقابل انه بالتحول استوفى منقته فلا يقرقه به بله امالو كانت الكبيرة للموطوءة أي المسمى لتسكحها لارضاعها الصغيرة فلا يرجع عليها بغيرها

لثلاثا ونكاحها مع الوطعن مهر وهو من خصائصه فصله وسلم (ولو أُرِضَتْ بنت الكبرياء الصغيرة حوت الكبرياء أبدا) لأنها
 حذرة وجنته (وكذا الصغيرة) فخرم أبدا (إن كانت الكبرياء موطوءة) لأنهما بينهما اختلاف ما إذا لم تكن موطوءة لأن بنت الزوج لا تحرم إلا
 بالتحول وحكم الغرم ههنا ما سبق أنضو تركه لوضوحه بما ذكره (ولو كان تحنصه صغيرة فطلقها فارتفعها امرأته أو صارت أمراؤه) فخرم عليه
 أمها الحاقا للطلاق بالقران كما هو شأن (٢٥٩) الفخرم الزوجة (ولو نكحت مطلقته صغيرا أو أُرِضَتْ بنته حوت على المطلق والصغيرة أبدا)

يرجع الزوج عليها بمهرها كل إلى الرضعة أو صلها عن الأخت (قوله ثلاثا) لا يفي أن لا يلزم خلو
 إذا نقص مهر الثلث عن المسمى على أنه قد يقال الخلو الطارئ لعرض لا ينافي انحصار مصة سم على عجز يؤيده
 أنه لو سمي لمهرها ثم أُرِضَتْ منه معصوم خلو النكاح حينئذ من المهر اه عس عبارة السدعي قد يقال تقدم
 أنه بخلوته فيما إذا زوج أمته بعبد اه وكل ذلك مجرد بحث في الدليل والحكم مسلم (قوله وحكم الغرم)
 أي الصغيرة والكبرياء اه معنى (قوله ما سبق الخ) فعلم أن لم يسلأ الكبرياء لكل منهما نصف المسمى أو نصف
 مهر مثل له على الرضعة لم يأت نصف مهر مثلها ما إذا كان وطئها فلا لاجلها على الرضعة مهر مثل
 كل يجب عليه لامها المهر اه شرح المنهج (قول المتن فطلقها) أي ولو بالثاقوفه امرأته أي أجنبية اه
 عس (قوله فخرم عليه) أي الكبرياء وأما الصغيرة فهي باقية على حلها لم تكن الكبرياء موطوءة
 المطلق اه عس (قوله الحاقا للطارئ الخ) أي فلا يشترط كون الأرضاع في حال الزوجية بل يكفي صدق
 اسم الزوج جعله للرضعة ولو باعتباره ما مضى اه عس (قول المتن ولو نكحت مطلقته) أي ولو بعد
 مدطو له وقوله بل ينسخ به ما لو أُرِضَتْ بنته بغيره فلا تحرم على المطلق لأنه لا يصير بذلك أم الصغير
 ولكن لا تحرم على الصغير كونها صارت أمه اه عس (قول المتن حوت على المطلق) هذا لأن كانت حرة
 فان كانت أمة فلا تحرم على المطلق لبطان النكاح لأن الصغير لا يصح نكاحه أم مقلم تصرح حلها (فرع)
 لو وضعت كبرياء نكاح صغير بغيره فملا ثم تزوجت كبيراً فارتفع بلبنه ما أومن غيرها حوت عليها أبدا
 لأن الصغير صار ابن الكبرياء فهي زوجة ابن الكبرياء زوجة في الصغير بل أمان كان اللبن منها اه معنى
 (قوله أو حكم الخ) أو قل المقاتل به من الاختصاص عس (قوله أو حكمه الخ) أي بعضه النكاح بعد عتقه (قول
 المتن حوت عليه) أي العبد أبدا اه معنى (قوله بلبنه) أي لبن السبد (قوله وان انفسخ الخ) أو الالصال
 (قوله لا تنفك سبب الفخرم الخ) لأن الصغير لم يصير ابنه فلم تكن هي زوجة لابن اه معنى (قول المتن
 موطوءة الأم) أي عك أن نكاح من كان عك فلاشئ عليها لأن السبد لا يصح على عبده متى وإن كان
 بنكاح فبني تعلق ما يجب للصغيرة عليه وقبها لاله بدل المتلف وهو انما يتعلق بالرقبة اه عس (قول المتن
 صغيرة فتنه) أي وخصه صغيرة تحت السبد وقوله أولن غيره بان تزوجت غيره أو وطئها بشبهة حوت أي
 الموطوءة أو الصغيرة عليه أي السبد اه معنى (قول المتن انفسخت) أي وإن لم يدخل بالكبرياء دليل الخلاق
 النسخ وتقصيه في الفخرم وقوله التي فرصة فلا تحرم إلا أن دخل بالكبرياء اه سم (قول المتن انفسختا
 الخ) وفي الغرم الصغيرة والكبرياء فلو كانت الكبرياء أمه فغيره تعلق الغرم وقبها أو أمته فلاشئ عليها إلا
 أن كانت مكاتبه فعلم الغرم فان عجزها سقطت المطالبة بالغرم اه معنى (قوله لبان الغرم) أي وليسان
 الانفساخ اه سم (قوله ولا تكن موطوءة) أي الزوج ووجهه والبن الخ أو الخال اه عس (قوله اثنين)
 الأولى اثنين بالثاء (قوله فلا نكاح كل الخ) أي بقربه اه معنى (قوله يأذكر) أي مؤ بالياء ذكر اه

لأنها زوجة بن المطلق وأم
 الصغير وزوجة أبه (ولو
 زوج أمه ولده عبده الصغير)
 بناء على الرجوع أنه تزوجه
 اجبارا أو حكمه بما حكم به
 (فارضته لبن السبد حوت
 عليه) لأنها أم موطوءة
 أبيه (وعلى السبد) لأنها
 زوجة بن يخرج بلبنه لبن
 غيره فان النكاح وان انفسخ
 فكونها أم لا تحرم على
 السبد لا تنفك سبب الفخرم
 عليها المذكور (ولو أُرِضَتْ
 موطوءة الأم الصغيرة تحت
 لبنه أو لبن غيره حوت عليه)
 أم لأن الأمه أمه وجنته
 والصغيرة بنتان وضعت
 لبنه والأخت موطوءة
 (ولو كان تحت صغير وكبرياء
 فارضتها) أي الكبرياء
 الصغيرة (انفسختا) لأنها
 بنتها فامتنع بجهما وسقط
 هذه أول الفصل لبان
 الغرم وسبقت ههنا لبان
 الفخرم (وحوت الكبرياء
 أبدا) لأن أم زوجها (وكذا
 الصغيرة) كان الأرضاع
 بلبنه لأنها بنته (والا) يكن
 بلبنه بل بلبن غيره (فربية)
 فلا تحرم إلا أن دخل بالكبرياء
 (ولو كان تحت كبير وثلاث)

(قوله ثلاثا) لا يفي أن لا يلزم خلو إذا نقص مهر الثلث عن المسمى على أنه قد يقال الخلو الطارئ لعرض
 لا ينافي انحصار مصة سم على عجز يؤيده
 أنه لو سمي لمهرها ثم أُرِضَتْ منه معصوم خلو النكاح حينئذ من المهر اه عس عبارة السدعي قد يقال تقدم
 أنه بخلوته فيما إذا زوج أمته بعبد اه وكل ذلك مجرد بحث في الدليل والحكم مسلم (قوله وحكم الغرم)
 أي الصغيرة والكبرياء اه معنى (قوله ما سبق الخ) فعلم أن لم يسلأ الكبرياء لكل منهما نصف المسمى أو نصف
 مهر مثل له على الرضعة لم يأت نصف مهر مثلها ما إذا كان وطئها فلا لاجلها على الرضعة مهر مثل
 كل يجب عليه لامها المهر اه شرح المنهج (قول المتن فطلقها) أي ولو بالثاقوفه امرأته أي أجنبية اه
 عس (قوله فخرم عليه) أي الكبرياء وأما الصغيرة فهي باقية على حلها لم تكن الكبرياء موطوءة
 المطلق اه عس (قوله الحاقا للطارئ الخ) أي فلا يشترط كون الأرضاع في حال الزوجية بل يكفي صدق
 اسم الزوج جعله للرضعة ولو باعتباره ما مضى اه عس (قول المتن ولو نكحت مطلقته) أي ولو بعد
 مدطو له وقوله بل ينسخ به ما لو أُرِضَتْ بنته بغيره فلا تحرم على المطلق لأنه لا يصير بذلك أم الصغير
 ولكن لا تحرم على الصغير كونها صارت أمه اه عس (قول المتن حوت على المطلق) هذا لأن كانت حرة
 فان كانت أمة فلا تحرم على المطلق لبطان النكاح لأن الصغير لا يصح نكاحه أم مقلم تصرح حلها (فرع)
 لو وضعت كبرياء نكاح صغير بغيره فملا ثم تزوجت كبيراً فارتفع بلبنه ما أومن غيرها حوت عليها أبدا
 لأن الصغير صار ابن الكبرياء فهي زوجة ابن الكبرياء زوجة في الصغير بل أمان كان اللبن منها اه معنى
 (قوله أو حكم الخ) أو قل المقاتل به من الاختصاص عس (قوله أو حكمه الخ) أي بعضه النكاح بعد عتقه (قول
 المتن حوت عليه) أي العبد أبدا اه معنى (قوله بلبنه) أي لبن السبد (قوله وان انفسخ الخ) أو الالصال
 (قوله لا تنفك سبب الفخرم الخ) لأن الصغير لم يصير ابنه فلم تكن هي زوجة لابن اه معنى (قول المتن
 موطوءة الأم) أي عك أن نكاح من كان عك فلاشئ عليها لأن السبد لا يصح على عبده متى وإن كان
 بنكاح فبني تعلق ما يجب للصغيرة عليه وقبها لاله بدل المتلف وهو انما يتعلق بالرقبة اه عس (قول المتن
 صغيرة فتنه) أي وخصه صغيرة تحت السبد وقوله أولن غيره بان تزوجت غيره أو وطئها بشبهة حوت أي
 الموطوءة أو الصغيرة عليه أي السبد اه معنى (قول المتن انفسخت) أي وإن لم يدخل بالكبرياء دليل الخلاق
 النسخ وتقصيه في الفخرم وقوله التي فرصة فلا تحرم إلا أن دخل بالكبرياء اه سم (قول المتن انفسختا
 الخ) وفي الغرم الصغيرة والكبرياء فلو كانت الكبرياء أمه فغيره تعلق الغرم وقبها أو أمته فلاشئ عليها إلا
 أن كانت مكاتبه فعلم الغرم فان عجزها سقطت المطالبة بالغرم اه معنى (قوله لبان الغرم) أي وليسان
 الانفساخ اه سم (قوله ولا تكن موطوءة) أي الزوج ووجهه والبن الخ أو الخال اه عس (قوله اثنين)
 الأولى اثنين بالثاء (قوله فلا نكاح كل الخ) أي بقربه اه معنى (قوله يأذكر) أي مؤ بالياء ذكر اه

صغاراً فاضعتن حوت عليه (أبدا) لأنها أم زوجته (وكذا الصغار) أن وضعتن بلبنه أو لبن غيره معها أو مرتبا
 (وهي) في الأرضاع بلبن غيره (موطوءة) لأن من بناءه أو بنت موطوءة (والا) تكن موطوءة أو لبن الغير (فإن أُرِضَتْ معها) أو يتزوج
 (بأبائها) الرضعة (الغالبية) في وقت واحد أو بان تلقى اثنين ثم يهاونوا الثالثين أو بالملوك (انفسخ) لاجتماعهم مع أمهن
 وأمهروهن أو حواش (ولا يحرم مؤبدا) فلا يملك أمهن فلا نكاح كل من ضمير جمع في نكاح (أو) لوضعتن (مرتين) أو أكثر
 (وتنفسخ الأولى) بالوطء مع أمها مع أمها مع أمها في النكاح ولا تنفسخ الثانية

بغير دارضاعها الا بموجب (والثالثة) بارضاعها الاجتماعها مع أمها الثانية بالقبول في نكاحه (وتتضمن الثانية بارضاع الثالث) لانها صارنا أختين معها فاشبهنا بالزوجة معا (وفي قول لا ينفسخ) نكاح الثالث قبل ان ينفسخ الثالث لان الجس ثم بارضاعها فاختص القسادهما كالزوجة أختي بطل الثالث فقط ودمما قدمت من الفرق (٢٩٧) ولما أُرِضَتْ ثنتين معاً لم ينفسخ من

عدها لو قُرِعَ ارضاعها بعد

انقضاء نكاح أمها أو أختها

أو واحدة من ثنتين معاً تنفسخ

نكاح الكل الاجتماع مع الأم

والبن وبنت وصبر وولادة ثنتين

أختين معاً (وبغير القران

فحين تختص صغيرتان أو تضعهما

أجنبية ولو بعد طلاقهما

الرجوع (مرتباً بنقضان)

وهو الاظهر للمروءة لا يصح

مؤبدا (أم الثانية) فقط

فإن ارضعتهما انقضختا

فقط لانها صارنا أختين

معاً ولو ارضعتهم ثم مؤبدا

فقط لانها أم وزوجه

فصل في الانسداد

والشهادة بالرضاع

والاختلاف فيه (قال رجل

هند بن أبي أسنثي رضاع

أوقالت امرأته هو أسنثي

أوابني من رضاعه أو ما كن

ذلك حساً وشراً كقولهم من

كلامه آخر الاقرار (موم

تناكحهما) أبدا مؤاخذه

للمقر بقرانه ظاهر أو باطنا

إن صدق المقر والأظهار

فقط وإن لم يذكر الشر وط

كالشاهد بالقرار بلان

المقر يحاط لنفسه فلا يقر

الابن تحقيق سواء الفقه

وغیره و يظهر انه لا تثبت

الحرمة على غير المقر من

فرعه وأصوله مثلاً إلا أن

صدقه أخذها محاسن أول

مغنى أى لا يتقاه القبول بأمن (قوله بغير دارضاعها) أى ارضاع الكبيرة الثانية أمه عش (قوله ورويه) أى ذلك القياس (قوله ما قدمته الخ) أى فى شرح وكذا الكبير فى الظاهر (قوله ولو أُرِضَتْ) أى الزوجة الكبيرة (قوله انقضخت من عدها) أى من الأزلتين مع الكبيرة وثبتت الأخوة بينهما واجتماعهما مع الأم فى النكاح أى مغنى (قوله ولو قُرِعَ ارضاعها الخ) أى ولا ينفسخ نكاح الثالث لو قُرِعَ الخ (قوله أو واحدة) عطف على ثنتين (قوله نكاح الكل) أى الرابع أمه مغنى (قوله والبن) أى الأولى (قوله ولو بعد طلاقهما الرجوع) فبذلك التصور افسد مع و يتصور الرجوع بان دخل من قبل فرجها مع عش (قوله لما سر) أى من أم صارنا أختين معاً (قوله فإن أُرِضَتْ معا الخ) محذور من ثبات المن

فصل فى الاقرار والشهادة بالرضاع والاختلاف فيه (قوله فى الاقرار) أى فى قوله و يظهر فى المغنى الاقرار حساً وشراً وألغى قوله ثم أى فى النهاية (قوله أو ما كن ذلك) فان لم يكن بان قال فلا تثبت ويحى أكبر سنامه فهو لغوه مغنى (قوله حساً وشراً) ويصور الامتناع حساً بان منع من الاجتماع أو من تحريم عليه بسبب ارضاعها مع حسى والامتناع شراً بان أمكن الاجتماع لكن كان المقر فى سن لا يمكن فيه الا رضاع المحرم أمه عش وتصو به الشرعى عما كرهه بل الظاهر أنه من الحسى أيضاً ولما قال الحلج انظر ما صور ذلك الشرعى ولعل الحكم مقتضى اقتضار شرح المتمم على الحسى عدم تصور بالشرعى فقط وجزمه القليوبى أنه بغيرى وفى السبعة ما وافقه ما قدمنا من المغنى من اطلاق الامكان والتصو بذكر السن يؤيد به مؤاخذه المقر بقرانه ولو رجع المقر قبل رجوع عن ثبائه ومغنى وأسنى وكذا لو أنكرت المرأة من هذا النكاح حيث شرط ثم رجعت فيفسد النكاح ومغنى وظاهر عدم القبول وإن ذكر كل رجوع وجهاً ويحملاً ولا يعلم أن عدم قبوله فى ظاهر الحال أمّا باطنا فالدار على علمه عش (قوله وإن لم يذكر الخ) غاية للمتن (قوله بالقرار به) أى بخلاف الشاهد بنسب الرضاع كقوله أمه رشيدى (قوله الابن تحقيق) لعل المراد به هنا ما يشتمل الظن لنا بأنه من قوله وإن قضت العادة بصلوها الخ أمه عش (قوله و يظهر أنه لا تثبت الحرمة على غير المقر) أى حيث كانت المقر رضاعاً فى نكاحه الأصل أو الفرع كان أثره يثبت زوجه أمية أو بنين الرضاع بخلاف ما قاله فلا تثبت مثلاً من الرضاع والحال دستور وجهه أمه ولا فرقه فليس لو اقدمت عليها نكاحاً بعد ذلك وحذرت بأن هذا الخ أمه سم بالمعنى وسبباً من الرشيدى ما وافقه من انكار ما فى عش مما خالفه (قوله مثلاً) أى من حواشيه (قوله إلا أن صدقه) أى الغير المقر أمه سم (قوله أنه لو طلق) أى أصل المقر وفرعه أى والصورة أنه فى صحة الأصل أو الفرع وقوله مطلقاً أى سواء أصدق أم لا أم رشيدى (قوله أمه سم مثلاً تثبت) أى بالقرار بالرضاع أى فلا يجره نظر هاهنا الخلق هو ما أخذ الشخ عش من هذا ما أطال به فى حديثه ليس فى محله كجاءه بنائه إذا حرمة غير الحرمة أم رشيدى (قوله فلا تثبت) أى ومع ذلك يثبت أن انقض بالعمس لثبته سم وعش (قوله دون محرمه)

الرجوع) فبذلك التصور الانفساخ (قوله فى المن أم الثانية) هى نظير الثالثة فى المسئلة السابعة (فصل فى الاقرار والشهادة بالرضاع والاختلاف فيه) (قوله مؤاخذه المقر بقرانه) ولو رجع المقر قبل رجوعه م م م (قوله و يظهر أنه الخ) كذا م م م (قوله إلا أن صدقه) أى الغير المقر (قوله) وحديثنا فى هذا ما ثم انه لو طلق الخ) كذا م م م ومن هنا يعلم أن الكلام فيما إذا كان المقر به فى نكاح الأصل أو الفرع كان أثره يثبت زوجه أمه أو فرعه من الرضاع أو بأختيه من رضاع نحو أملاً من أجنبية (قوله فلا تثبت) كذا م م م ومع ذلك يثبت أن انقض بالعمس لثبته (قوله واضح) كذا م م م (قوله)

(٢٨ - (شراوى وابن قاسم) - فامن) محرمات النكاح فحين استقر وجهه ولعل بل أبى وسينفقناى هنا ما سر انه

لو طلق بعد الاقرار أو بعده طلاقاً لم يعمل به بعد رأت الزوجه كفى قال مستخدمان قوله محرم تنا كجها تأخير بالنسبة للمقر من خاصته لأنه الأصل فى البضاع أمه الحرمة فلا تثبت عللاً بالاجتناب فى كلهما ولم أرو مستغلاً انتهى وما ذكر من ثبوت المقر محرم على المقر دون محرمته واضح وهو

غير ما ذكره لكنه يؤيد قول بل أولي لان الاقرار بالثبوت للحرمية ايضا اذا لم يؤخذ به غير المصدق في بطلان حقه لان الجواز في اولي لا يشترط
قال زوجه ان أي باعتبار صورة الحال (٢٩٨) (يشترط ارضاع عزم فرق بينهما) مما يقوله لموافق العادة في جعلها بشرط ارضاع المحرم

واضح كذا في النهاية **(قوله)** غير ما ذكرته أي الذي هو عدم تمتعها على غير المأخر **(قوله)** الميث للحرمية
أي كمالها وأول حرمات النكاح وقوله فأولى لا يشترط أي كأنها على ما قاله الزركشي اه سم **(قوله)** الميث
زوجه ان خرج به اقرار أي الزوج أو الزوجة أو أم أحدهما بذلك فلا عبرته اه عش **(قوله)** أي باعتبار
صورة الحال إلى قوله وافرأرأمتي النهاية إلا التبيين **(قوله)** الميث بشرط ارضاع الخ أي بشرطه
لسابق اه معنى ولعله إمكان الرضاع بينهما **(قوله)** وان قضت العادة الخ ومنه ما لو قربها المقر بالامام
اه عش **(قوله)** بأنه قد يستدل الخ أي القائل اه رشدي **(قوله)** قضت صنيع الميث الخ أي حيث أطلق
الرضاع هناك وقده هنا بالمحرم **(قوله)** لتأ كده أي الحل بالنكاح **(قوله)** أنه لا يمتنع فسيما وهو ظاهر
كلام المغني أضعافه وإسحق ز الحنف بقوله محرم على القول بشرط ارضاع وأقصر عليه فإنه نواقض التحريم على
بيان العدا اه **(قوله)** الميث وسقط المسمى أي إذا أضف الرضاع إلى ما قبل الوطء وأما إذا أضف إلى ما بعده
فالواجب المسمى اه معنى **(قوله)** المشتمون من الخ عبارة عن المغني أو وطئ أو هي مفذورة بنوم أو أكره أو
تعدو ذلك فان بطأ أو وطئ بلا عدولها لم يجزئ اه **(قوله)** عاينة أي الرضاع **(قوله)** مختارة أي وكانت
بالغفوان لم تكن رشدة اه عش **(قوله)** الزوج أي قوله نعم ان كان في المغني الا قوله على ما حكى عن نص
الام وقوله مع ان فعله إلى ولا تنظر **(قوله)** رضاء محرم ما وجه التقيد به مع ما قدمه من عدم اشتراط التعرض
له فلما قيل اه حيدع **(قوله)** ان مع أي المسمى اه سم **(قوله)** حلف قال في العباين اه سم
ويصريح به الشارح أيضا **(قوله)** هذا في غير مفذوة الخ هو قيد لقول الميث ولا يمتنع لكن كان عليه أن
يعبر بقوله فان كانت مفذورة رشدة فليس الخ يكون مفهوم الميث لا يفرض وفيما إذا كان مسمى ويجوز
أن يكون قد خلا فلهذا أدخله في خلال الميث من قوله ولا يفرض الخ ومع ذلك ففي ما قبله فمأخوذ اه رشدي **(قوله)**
أما في الخ أي وأما لغفوة الغير رشدة بان يفرضها وليها فلهذا لم يعدل وطئ ونصفه وقوله ليس لولها
أن يفرضها كذا نقله الأذري عن الشافعي أيضا ولعله ضيف كإيه عامر أوائل النكاح اه رشدي **(قوله)**
الاتية أي وليس له مهر اه معنى **(قوله)** على ما حكى الخ عبارة النهاية ما حكى الخ **(قوله)** الميث صدق بينهما
وتستمر الزوجية حلف الزوج على نفى الرضاع ظاهر وعليها منع نفسها ما يمكن ان كانت صادقة
وتستحق عليه النفقة اقرارها بفساد النكاح كقوله ابن أبي الهم لا يمتنع بحبوسة عند وهو مستمتع بها
والنفقة تعقب بمقابله ذلك ويؤخذ منه معصما آتني به ضئنا الشهاب الرومي فيمن طليز وجته لعل طاعته
فامتنع من النكاح مع ما الخ ثم امتنع يستمتع بها في الحل الذي امتنع فيه من استحقاق نفقة ثمانية
ومعنى وبم قال عش قوله وعليها منع نفسها الخ وان أدى ذلك إلى نفسه اه **(قوله)** بان عيته
الخ أو عين لها فكنت حيث يكنى سكونها الهففي **(قوله)** لنضمنه أي رضاه **(قوله)** بل اجبار الجنون

كأنهم اطلاقهم ووجهه بأنه قد يستدل بقوله ذلك إلى عارف أخرجه به (تنبيه) قضية صنيع الميث ان الاقرار قبل النكاح لا يشترط فيه تقدير الرضاع بكونه محرما بخلافه بعد دونه وجه لتأ كده وقضية عبارة بعضهم أنه لا يمتنع فيها وبعضهم أنه لا يشترط فيها وهو الذي يفرضه خلا للرضاع المطلق على المحرم (وسط المسمى) لتبين فساد النكاح (ووجب مهر مثل ان وطئ) للشبهة ومن ثم لم تكن علم مختارة لم يجب لها شي لانها راتبة (وان ادعى الزوج (رضاعا) محرما (فانكرت) الزوجة (انفسخ) لاقراره (ولها المسمى) ان مع والا فخر المثل (ان وطئ والا يطأ (قنصه) لان الفرقته ولا يقبل قوله عليها به ثم لا تحلفها قبل وطئ وكذا بعد ان زاد المسمى على مهر المثل فان نكحت حلف ولزم مهر المثل بعد الوطء ولم يلزمه قبله هذا في غير مفذورة رشدة فاما في فليس لها الا لا تعقل ما يمكن عن نص الام (وان ادعت) أي الزوجة الرضاع المحرم (فانكر) ما زوج (صدق) بينه ان زوجت منه (رضاه) به بان عتقتي اذتم التضمين اقرارها بعقلها

الميث للحرمية وان كان فيهما أول حرمات النكاح **(قوله)** فأولى لا يشترط أي كأنها على ما قاله الزركشي **(قوله)** ووجه الخ كذا مرش **(قوله)** قضت صنيع الميث (أقصد) أطلق هناك ويد هنا قوله في السن ولها المسمى ان وطئ والا فخر اه وظاهر عدم الميث للعدوثة وتقدم في بابها وجوبها للعدوثة من غير تقييد بالقنص ولا غير ما فخر **(قوله)** ان مع أي المسمى **(قوله)** فان نكحت حلف قال في العباين اه **(قوله)** الميث ان ادعت فأنكر صدق قال الزركشي اذا حلف على نفسه فلا زوجة مستمرة بينهما ظاهر أه قال ابن أبي الهم لا يمتنع بحبوسة عند وهو مستمتع بها والنفقة تعقب بمقابله ذلك **(قوله)** الميث صدق بينهما زوجت ورضاه وتستمر الزوجة طاهر أبعد حلف الزوج على نفى الرضاع وعليها منع نفسها ما يمكن ان كانت صادقة وتستحق عليه النفقة اقرارها بفساد النكاح كقوله ابن أبي الهم لا يمتنع بحبوسة عند وهو مستمتع بها والنفقة تعقب بمقابله ذلك ويؤخذ منه معصما آتني به ضئنا الشهاب

اولا) تزوج ورضاه بل اجبارا وأذنت من غير تعيين زوج (فلا مع تصديها) او
بينها

أوبكرة اه معنى (قوله لم تكن الحائض) أي بعد بلوغها ولو سبغت بغير طهر اه عش (قوله ما لم
تكن الحائض) فان كنت لم تقبل قولها اه معنى (قوله ان تمسكها في نحو طمأنت الحائض) وينبغي ان ذهني في
معين في نحو طمأنت كذلك كاللذان من غير تعيين وقوله لا تمسك هذا الحائض لعل لو كان هناك شخص آخر
يسوغ لها تمسكها ولو بعدواها زوجته اه سم وفي ذلك الحصر نظر لاحتمال الزناها بجهول (قوله وانما
أما الحائض) ودعوى الزوجة الصاهرة كقولها كنت زوجة لم تكن لا دعوى الزناها بجهول (قوله وانما
فصدق في انكاره عش (قوله وبن الحائض) الاول حذف الواو (قوله حرم كازوجة) كازوجه صاحب
الافوار وجمعا بن الحائض وبخالف ذلك كمال البغوي ما لو اقترنت بان بينهما اخوة وتسبب حيث لا تقبل لان
التسبب اصل بنى عليه أحكام كثيرة بخلاف التحريم بالرضاع اه معنى وخالف النهاية وسم في الاول
فقالوا لعلنا لا الاول ولو اقترنت أمه بانها تزواج بينهما أو بن سبها لم تقبل على سبها في أو جمل وجهين ولو قبل
التسبب كماله الاذرى وأفتى به الولي الرحمة تعالى اه (قول المتن ولها الح) أي في المستلطن معنى وسم
أي مسئلتى تصدقة وتصدقها فيما اذا دعت الرضاع المحرم (قوله لم تكن عالة) الى الكفاية في النهاية
الاقوة ومع ذكر الشروط الى المتن (قوله لم تكن عالة) عبارة المفنى ان وطئها به بالرضاع ثم
هل دعت منه اه (قوله عالة) أي ورشيدة ولو سبغت بغير طهر عش (قوله فمختارة) بفتح خه
قوله السابق ما لم تمسك من طمأنت الحائض لعل لهذا الشرع ما لفتي هنا (قوله تم) الى المتن كان الاول بانبيه
عن قول المصنف والا فلاشئ اه رشدي أي كانه شرح التمسك ابرج مع لقوله ولها مهر مثل الح وقوله والا
فلاشئ كانه عليه العيرى (قوله ان كانت قبضتها الح) وان كان مهر المثل أكثر من المسمى لم تقبل الزيادة
ان صدقنا الزوج كماله الاذرى وغيره اه معنى (قوله أنه) أي المسمى (قوله لتبين فساد) هذا
التعليل انما يظهر في مسئلة تصديقها لعل مسئلة تصديق ولعل لهذا القصور عدل النهاية الى التعليل بقوله
علا يقولها فيما لا تستقيم اه (قوله لهما) أي من رجل أو امرأته اه معنى (قوله وقوله) أي الرضيع منهما
(قوله لفر) أي لانه كان صغيرا معنى ونهاية (قوله ان لم يكن اليمين المردودة الح) أي أو أمانا الى المتن في اليمين
الاصيلة معنى ونهاية (قول المتن وعندها الح) أي الرضاع من رجل أو امرأته معنى وبجمل وشرح المنهج وقد
يشكل ذلك في الرجل لانه اذا ادعى الرضاع انقص نكاحه ما أخذته باقراره ولا حلفه لا مند ولا منها وبجواب
بتمويه بما تقدم في قول الشارح ثم لم يخلص في الح فان نكاح طلق الح وطئها حيث دعى البت وهو مدع
اه سم وسوره النهاية بصورة أخرى ردها عليه الرشيدى وغيره (قول المتن على ب) لو ادعت الرضاع

الزوى فيمن طلب زوجته لمحل طاعتها فاعتصمت من النكاح معهم انه استمر يستمتع من المحل الذي امتعت
فيه من استحقاق نفقتها كسابي مر (قوله ان تمسكها في نحو طمأنت الح) استسقى ان ذهني في معين
في نحو طمأنت كذلك كاللذان من غير تعيين (قوله لا تمسك) هذا الحائض لو كان هناك شخص آخر
يسوغ لها تمسكها ولو بعدواها زوجته اه معنى (قوله حرم كازوجة) هو في الاول أسد وجهين اعتمد على
الروضة وان سبغت لانه لا يحرم كالبهائم التمسك وهو أو وجهه كآفته به فضعنا الشهاب الزملي (قوله حرم كازوجة)
قال في شرح الروض قال البغوي وبخالف ذلك كمال البغوي أي بعدا لك أم قبله خصم كطهر ظاهر مر بان
بينهما اخوة وتسبب حيث لا يقبل لان التسبب اصل بنى عليه أحكام كثيرة بخلاف التحريم بالرضاع اه
(قوله في المتن والشرح ولها مهر مثل ان وطئ) هل هذا راجع الى ما صدق هو أيضا كانه
يدل عليه فنزل شرح المنهج ولها في المصروف مهر مثل الح وقول الروضة بعد ذكر التفصيل في تصدقه
وأمد بها حيث كانت هي المذمومة فالتصديق ليس لها المطالبة بالمسمى اذا دعت الرضاع لانه لا تستقيم
برفعها ولها المطالبة بمهر المثل ان جرى دخول اه فاطق قوله اذا دعت ولم يقبل تصديقها وعقله بما
ذكره الموجد في تصديقها وتصديقها وهو خاص بما اذند فتدبر لم يدل له تعليل الشارح بتبين فساد
(قوله المتن ومدة صعل ب) عبارة الروضة والغرض هنا ان منكر الرضاع يحلف على نفي العلم ومدعيه

ما لم تمسك من وطئها مختارة

لاحتمالها لصدقه وبسبب

منها ما يناقضه فاشبهه ما لو

ذكر تم قبل الكساح وبظهر

ان تمسكها في نحو طمأنت

ما تعقبت روتة كانه تمسك

واقرا أو مائة مائة بينهما بن

سبغها قبل ان تمسك أو

وبين لم يحكمه بالتحريم

كازوجة (و) لهما مهر مثل

ان وطئ) ولم تكن عالة

مختارة فتدبر الا فرأية كما

مرا المسمى لا فرأها بانها

لا تستحق نعم ان كانت قبضته

لم تسترد (زعمانه) لعل الوارء

تطبيق مدعته لعل لغيره

يقبض بغير كذا (والا)

يطأ (فلاشئ لهما) لتبين

فساده (ويحلف منكر

رضاع) منها (على نفي علمه)

به لانه بنى فعل الغير وعقله

في الارضاع لقولهم اليمين

المردودة تكون على البت

لانها مبنية (و) بحلف

(مدعيه ب) لانه ثبت

فعل الغير (وبت) الرضاع

(بشهادة رجلين) وإن تعمد النظر إليها (٣٠) لغير الشهادة وتكرر منها لانه صغيره وادمايتها لا يضر بقيد الاقوال الشهادات (أو)

ففسلنا الزوج فلم يقع في نفسه صدقها ولا كذبها لحلفه على البت كما حرم به في الأثرين بتور وض (قول البن يشهدان زوجين) أي ولوع وجود النساء فلا يشترط لقبول شهادتهما ما تقتضيه النسبة كما يستقر لمقبول الرجل والمرأتين فيما يقبلون فيعتقد الثاني من الزوجين اه عش (قوله الخ) أي تقسم النظر إلى الشد في الغرض الشهادة اه معنى (قوله بعد) أي في حيث غلبت طاعته معاصمها به ومعنى (قول المتن) لا الزواجر بشرط وجلائن) اتخاذ كرم المنصف هذه المسئلة هناع انه ذكرها في الشهادات التي هي محلها تنصيبا لما يشبهه الرضاع معنق ونمايه (قوله فبه) أي الاقرار بالرضاع (قوله ولو عاليا) أي أقر يب بعد الاسلام اه عش (قوله ما ياتي) أي أتقا (قوله في الشاهد) أي بالرضاع (قوله لا) وتقتل شهادة الرضا (الخ) وتقبل في ذلك أيضا شهادة أم الزوج ونتمتع غيره مما حسمه بلا تقدم دعوى لان الرضاع يقبل فيه شهادة الحسبة كقول شهاب وهو أبناؤها وأبنائها باطلان فها من زوجها حسمه أموالا دعي أحد الزوجين الرضاع وشهد بذلك أم الزوج ونتمها وأبنائها فان كان الزوج مصت الشهادة لانها شهادة على الزوجة أو هي لم تصح لانها شهادة تلهو وتصور شهادة بنتها بل مع ان العتري في الشهادة بذلك المشاهدة بان شهدت بان الزوج ارضع من أمها أو غيرها اه معنى (قول المتن) لم يطلب أحدهم) أي بان لم يسبق منها طلب أصلا أو سبق طلبها وأخذها ولو تبرع من المطلق اه عش أي وان لم تأخذها لا تقبل شهادتها وفي البصري من القبول في البراءة لانه لا يضر الطلب بعد الشهادة اه (أقول) وما مر من عش فديهمه أيضا (قوله عليه) أي الرضاع (قوله ما ياتي اثبات الحرمة) ويجوز ان يكونوا المسافر فتوقه لانه غرض نافعا في الرضاع (قوله بعد) اه معنى (قوله بعتق) أي آلامه اه معنى (قوله حل المنكحة) يعني المناكحة كالجبر به المعنى (قوله بخلاف شهادة الرضا) أي حيث لا تقبل (قوله ولا دنيا) أي ولادة نفسها عش (قوله بعد التاسع) أي التعريية كما اه عش (قوله)

يختلف على البت فيستوى فيه الرجل والمرأة فلو نكحت من البمين وذهاب عليه فاليمين المردودة تكون على
البت فلما ثبتت وقول القضاة على في العلم وقيل ان عين المتكره ما على البت وقيل ان عينها اذا أنكره
البت وعينها على في العلم والذهاب لا ولو ادعت الرضاع فشا الزوج فيلزم في نفسه صدقها ولا كذبها
فان قلنا يختلف على في العلم قلنا ان يختلفا قلنا على الفلانة وقوله وان قلنا على البت فلا ضعف بل
الامع انه يختلف (قوله هو مدعى بئ) قال المحلى رجلا كان اوارا وقديسكيل ذلك في الرجل لانه اذا
ادى الرضاع انفسه كسحوا اخذته باقر او لا يختلفا منه ولا يوجب بئ بصر به البمين المردودة
عليه وذلك لما اذا كانت هي المدعى المسدقة وقد علمه البمين انه حشد لا يصدق عليه انه مدعى بل انه
منكر نعم يمكن أن تصور بما اذا ادعى وانفمع كسحوا اخذته باقر او اذاعت طم المذلول بها المسمى
الا كثر من مهر النسل فالحل عدم استحقاقها الرضاع فانكرت ذلك وحلفت فان الظاهر احتياجه الى
البمين او انما على البت قلنا لم يظفر ان احسن من ذلك وأقرب تصور به اذا كان هو المدعى فانه
تحقيقا قبل الوطء وكذا بعد ان زاد المسمى كاتقدم في قوله ثم لم يخلفها اذ فان نكحت حلف وحلفته حشد
على البت وهو مدع قلنا على وفي شرح هر وقول الشارح رجلا كان اوارا أمصوري في الرجل بما لو ادعى
فانكر رضاعا يحرم بئته وبين زوجته قلنا في العلم يثبت حلف معها عن الاستظهار فيكون مدعى البت وقوله
ولو نكحت المتكره والى عن البمين الخ تصور بما اذا ادعت مزوجا بالاجار لم يسبق منها منافى رضاعا محرما
فهي مدعى ستقبل قولها فلو نكحت وودت البمين على الزوج حلف على البت ولا يضره قولهم يختلف
منكره على في العلم اخذته في البمين لا لاصلية كالمردود ادعت الرضاع فشا الزوج فيلزم في نفسه صدقها
ولا كذبها حلف كالمردود في الاثروما في الروضة من انه لا يختلفا بناعى انه يختلف على البت وجمعت به
(قوله يقول الشاهد بالرضاع) بئ الشاهد بالاقرار بالرضاع على نزع الرضخ قال ابي ابي ناس في قبول
الشهادة اطلقه على الاقرار بالرضاع وجهان اه كلام القاضي والمتولى يقتضى ترجيح انما لا تنكح

وجلبوا امرأتين وباربع
(نسوة) لانهن يطلعن عليه
غالباً كالولد من ثم وكان
الزواج في السر بمن طرف
لم يقبل لان الرجال يطلعون
عليه غالباً فيقبلن في ان
في الطرف أين فلانه لآن
الرجال لا يطلعون على الحب
غالباً (والأقارب به شرطه)
أي شرط ثبوتيه (وجلان)
لاطلاع الرجال عليه غالباً
ولا يستلزم فيه تفصيل
المقروءو عامياً لان المتر
يحتاج لنفسه فلا يقر الا ان
تحقيقه به فارق ما يأتي في
الشاهد (وتقبل شهادة
المرضة) مع غيرها (ان لم
تطلب أحد) عليه السلام
يقبل لانها احبته شجة
(ولذ كرت نفسها) بان
قالا بينهما رضاع محرم
وذ كرت شرطه (وكذا)
تقبل (ان ذ كرت) (فقالا
أرضعته) أو أرضعته
وذ كرت شرطه (في
الاصح) اذ لا يسمع ان
فعلا غير مقصور على اثبات
اذا العبرة بوصول اللبن لجوفه
ولا نظر الى اثبات الحمية
لانه فرض ناهل بقصد كيا
تقبل الشهادة بتحق أو علق
وان استفاد بها الشاهد
حبيل المنكحة بخلاف
شهادة المأثور لادامته الظهور
التهمة بغيره فاستفاد حق
النفسه والارث وسقوط
القرود (والاصح انه لا يكفي)
قبول الشاهد الرضاع

(بينهما رضيع محرم بل يجيد كروفتو عدد) تكس رضاعتين فانت في الحياة بعد التسع وقبل الحولين لاختلاف موافقا

الشاهد فيها وثق بمعرفة
 وقته موافقا للقاضي
 القل في شروط التبريم
 وحقيقة الرضعة كفي منه
 بالخلق كونه محرما على
 ما ياتي بخلاف في الشهادات
 ومع ذكر الشر ولا يحتاج
 لقوله بحرم خلافا لما قد
 يوهملان (ووصول البن
 جوفه في كل رضعة كما يجب
 فذكر الاصلاح في الزنا
 (وبعرف ذلك) أي وصوره
 العرف وان لم يشاهد
 (عشاهد حبل) بغير لام كما
 يخطو هو البن المحبوب أو
 يسكنها كما قاله غيره قبل
 وهو الحق انتهى وفيه نظر
 للعلم بالمراد من قوله عقبه
 (وايجاز وازدواج) أقران
 كالقيام ندى ومصورحة
 حلقه بقرع وازدواج بعد
 علمته البون) أي ان في
 تدجها له الارضاع أو قبله
 لبنان مشاهده هذه قد
 تشد البين أو الفتن القوي
 ولا بد كره في الشهادة بل
 يجوز به اعتمادا عليها أما
 اذا رمل انما اذا لم يحتد
 فلا تخلل الشهادة لان الأصل
 عدم البين

﴿كتاب النفقات﴾

وما يدكر معها اخرن الى
 هنا لجوسم في النكاح
 وبسده وجنته بعد
 أسبابه الآتية النكاح
 والقرابة والملاحة وأورد عليها
 أسباب آخر ولا ترد لان
 بعضها خاص وبعضها عني

موافقا للقاضي المقلد) أي بخلاف المجتهد وقوله على ما ياتي الخ أي والراجح منه عدم الاكتفاء بقوله هنا بل
 وفي سم على ج ما يشهد به حيث قال في شرح خروجه وفيه نظر اه لكن ظاهر كلام شيخنا الزا يادى اعتماد
 الاكتفاء بالاطلاق اه عش وهو ظاهر للمنفى أيضا قال السيد ع والقلب اليه اميل (قوله في كل رضعة)
 الى الكتاب في المنفى الا قوله موافقا للقاضي الى كفي منه وقوله على ما ياتي بخلاف في الشهادات وقوله
 الى المنفى (قوله في الزنا) أي في الشهادة (قوله وهو البن المحبوب) أي المراد به هنا ذلك والأنه بالفتح
 للمصدر أيضا لكن يمنع من اوداعه ماسا في من قوله العلم بالمراد الخ وقوله أو يسكنها يعني مصدرا كما هو
 ظاهر افه بالسكون ليس الا المصدر كما سببه في اللغة اه رشدي (قوله أو يسكنها) ظاهر ان
 المراد به مع السكون البين أيضا لكن في المختار ان البين يطلق عليه الحلب بالفتح ولا بد كره في السكون وانه
 مصدرا بالفتح والسكون اه عش (قوله في الخ) عبارة للمنفى قال ابن شعبة وهو الحق وبقي الام
 المشاهدة بغير ما دل فان وامن تحت الشاي بكف اه (قوله وفيه نظر الخ) فيه نظر كذا في الغاضل المنفى
 سم وجهه انه لا ينزمن مشاهدته العلم كونه متصلا عن البين عند الايجاز لانه فعل آخر مما رطب
 الذي هو الاتصال اه سيد ع (قول المتن واصل) أي البين في غم الرضيع وازدواج أي مع معانته بذلك
 أقران أي دالة على وصول البين جوفه كالقيام أي كشاهدة النقام ندى بالاحال كما سببه به القاضي
 حسين وفيه اه معنى (قول المتن بعد له) أي الشاهد (قوله أو قبله لبنا) أي لا الأصل استمراره اه
 ع ش (قوله لان مشاهدته) أي القرائن المذكورة (قوله ولا بد كرها) أي القرائن عبارة للمنفى ولا يكتفي
 في اداء الشاهد ذكر القرائن بل يعتمد هاهنا بجزء بالشهادة اه وقال عش أي الحلب وما به اه
 وفيما لا يخفى (قوله فلا تخلل الشهادة الخ) ﴿حاشا﴾ لو شهد الشاهد بالارضاع وما قبل تفصيل شهادته
 توقف القاضي وجوب باقي أوجه الوهمين وقال شعبة الاقربو يسكن أن يعطى الرضعة أي ولو أمسا بعد
 الفصل أي قطعه والاولى عندنا وانه فان كانت ملوكا فسبب الرضيع بعد ذلك أن يعتقها لانه ما لونه أماله
 ولن يجرى وهو اياه بالاتفاق كما ورد به غيره معنى ونهاية

﴿كتاب النفقات﴾

(قوله وما يدكر معها) أي القول للمنفى الذي انتهى به الاقوله والشاهد الى وان دفع (قوله وما يدكر معها) أي
 كالفسخ بالاعسار اه عش (قوله وأخرون) أي النفقة أي بلها (قوله ويده) كان طلقته وهي جامل
 أو كان الطلاق جيبا اه عش (قوله لتعد أسباب الخ) عبارة للمنفى لاشتراكه في ارضاعها وهي قيمتان
 نفقة تغيب الانسان على نفسه اذا قدر علمه عليه أن يقدمها على نفقة غيره لقوله صلى الله عليه وسلم ابدأ
 بنفسك ثم بمن تعول ونفقة تغيب على الانسان لفترة فلا دأ سبب وجوبه ثلاثة النكاح والقرابة والملاحة وأورد
 الاثنى على الحصر في هذه الثلاثة الهدى والاخص بالثدور بن جان نفقة جامل النافذ مع انتقال الملك فيما
 للغير امره أو ان شهد صاحب حق جاعل على قابض شيء وخرجهم للادية تؤدي عند قاض بلد آخر فاستعوا
 في أنتم المظلمين في حيث لا تشهد ولا قاض هناك فليس لهم ذلك ولا آخر لهم لانهم ووطو لم يكن يجب عليه
 نفقتهم وكما هو لهم كافي أصل الرضعة قبل القسم من البقوى بآقره وتبيل القراء بعد الحول وتبيل
 الامكان يجب نفقته على المالك اه (قوله لان بعضها خاص) انظر لمعنى الخصوص اه رشدي
 (أقول) لعل المراد بخصوصه من القلة والندرة كالسبب الماروعين للمنفى (قوله وبعضها عني) أي
 كالعبد الموقوف اه رشدي (قوله من الانفاق) أي ان انفق ما أخرون من الانفاق (قوله ولا يستعمل
 الا في الخير) أي ولها تخرج المصنف بالنفقة بدون القرائن اه معنى (قوله كلام) أي في باب الخمر

اه وتقدم في أول الفصل قول الشرح وان لم يذكر أي الخمر الشرط كاشه بالاقراء الخ (قوله ثم ان
 كان الشاهد لم) كذا في رويته نظر

﴿كتاب النفقات﴾

من الانفاق وهو الاجابة ولا يستعمل الا في الخير كما هو الأصل في الكتاب والسنة والاجماع وبدا بشفقة في وجعلها أقوى لسكونها

معاوضة في مقابلة التمكن من التمتع ولا تسقط بمعنى الزمان فقال (علي موسى) تركه (لزوجته) ولو أمة وكافر وممثلة (كل يوم) بللمته المتأخوة عنه أي من طلوع غره ولو بانفاقه ما يأتي عن الأسنوي في الحصول التمكن عند الغروب لا بالمراد منه كغيره ظاهر أنه يجب الاحتياط ما بقي من غره وبذلك المبالغة إلى الغير دون ماضي من الغير إلى الغر وبتم تستقر بعد ذلك من الغر دائما وما يأتي من البلقيته أنه لا يجب القسط مطلقا ضعيفون كان في كلام الزركشي ما قد وافقه (مداطعام ومعر) ومنه كسوب وان تغدو من كسبه على مال واسع ومكاتب وان أيسر نصفه ملكه وكذلك بعض (٣٠٢) على المعتمد نفسه وانما جعل مرسا في الكفولة بالسنبول جوب بالامام لان مبالغته على

التلفظ أي بولان التفسير للاعصار فيها سقطها من أصلها ولا كذلك هنا في نفقة القريب احتياطه لشدة لصوقه لوجه (مد ومتوسط مدون نصف) ولورفعه ما أصل التفاوت فلقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته وما ذلك التفرير قياسا على الكفارة بما سمع ان كمالا يجب بالشرع يستقر في القيمة وأكثر ما يجب فيها لكل مسكين مدان ككفارة تقوى الحلق في النسك وأقل ما وجبه مد في كفارة تقوى البين والظهار وهو يكفي به الزهد ويتبع به الراتب فانه المورس لا كثر والمعر الأقل والمتوسط ما بينهما وانما لم يعتبر شرف المرأة وضده لانها لا تير بذلك ولا الكفاية كسقفها تقرب لانها يجب المعروضات والشيعة

اه عش (قوله معاوضة) أي مقابلة التمكن من التمتع اه نهاية (قوله امر) بالجر نعمت وسر قوله كله بالرفع فاعل جرو يجوز رفعه ما على انما ما خبر ومبتدأ والوجه نعمت وسر اه عش (قوله ولا بنافه الخ) أي قوله أي من طلوع غره (قوله ما يأتي) أي في أول الفصل الآتي (قوله ثم تستقر) أي النفقة أي وجوبها (قوله وما يأتي الخ) أي في أول الفصل الآتي (قوله مطلقا) أي ما يمكنه للنفقة مثلا وفي دار خصوصية مثلا (قوله ومنه) أي المعسر إلى قوله وانما جعله في الغنى (قوله كسوب الخ) أي فهو معسر في الوقت الذي لا مال بيده في زمان كان لا كسبه حصل مالا كثيرا وموسر حينئذ كسبه وصار بيده وقت طلوع الغر عش وسع (قوله وان قدر الخ) فقدوته على الكسب لا تقرب حصن الاعصار في النفقة وان كانت تقرب حصن احتقان بهم الساكن في الزكاة وقضت ذلك ان القادر على نفقة المورس بالكسب يلزمه كسبه وهو كذلك اه معني (قوله على مال واسع) أي على تحصيله بالكسب (قوله ومكاتب) عطف على كسوب (قوله وانما جعل) أي البعض (قوله سقطها من أصلها) أي من حيث المال ورجع إلى الصوم يرشدي ولا يصرف شيئا لساكنين معني (قوله ولا كذلك هنا) فانه ينفق نفقة المعسر اه معني (قوله وفي نفقة القريب) عطف على في الكفارة وقوله وجه عطف على احتياط اه سم (قوله ولورفعه) أي انسا اه عش (قوله لينفق ذو سعة من سعته) أي إلى آخره اه سم (قوله فيها) أي الكفوة (قوله) أي لكل مسكين (قوله وهو) أي المد (قوله الزهد) أي قليل الاكل اه عش (قوله والمتوسط ما بينهما) لانه لا الزم الذين لم يضره ولو اكتفى به لضره فانه مدون نصف اه معني (قوله بذلك) أي بالنفقة بغير زكاة (قوله ولا الكفاية) عطف على شرف المرأة (قوله لانها) أي تنفق لانها يجب للمرضى الخ أي لو اعتبر بالكفاية كسقفها تقربها سبقت نفقة ما ليس كذلك فاذا ظلت الكفاية حسن تقربها من الكفارة اه معني (قوله عن الغير) أي المارضا (قوله ولوقع التنازع الخ) وانما نظر إلى هذا في باب نفقة القريب لان ما هنا معاوضة والمعاوضة يختص بها من النزاع بقدر الامكان خلافا لغيره اه سم (قوله كاتفر) إشارة إلى قوله بل ما يحجب المعروف اه كردي (قوله بالمعروف) أي بالكفاية اه زبادي (قوله عليه) أي الاذرى أيضا أي مثل ما تقر (قوله في مقابلة) أي لشيء وهو التمتع اه عش (قوله نها) كان هذا في أصل الشارع عطفه ثم ضرب عليه والله أعلم بالضارب اه سيدجر (قوله وقاقر الخ) أنظر هل يعني عنه قوله فيما أصل التفاوت الخ أوفوه وأما ذلك التقدير الخ اه رشدي (قوله لانا وجدنا ذوى النسل الخ) لا يجزى ان ذوى النسل لا يتفاوتون في القدر لان

نم ظاهره خبره عند خذى ما يكفل ولو لم يكن بالمعروف انهم مقدرة بالكفاية واختاره جمع من جهة الدليل وبسط القول فيه وقد جاب عن الجواب

يقدرها به بالكفاية فقط بل ما يحجب المعروف حيث ذكرا وهو المعروف المستقر كغيره ظاهر ولو دفع بالكفاية للنساء الواجب من غير تقدير موقع التنازع إلى غاية تعين ذلك التقدير بالاثني والعرف والشهادة تصرف الشارع كاتفر وقاضع ما قلنا وقد قول الاذرى لأعرف لأمنا مني الله عنه سلفا في التقدير بالامداد ولو لا الادب قلت الصواب انما بالمعروف تأسيسا وتامعا وما وعد به أيضا انها في مقابلة وهي تقتضي التقدير فتعين وأما تعين الحب فلا هنا أخذت شبهة من الكفارة من حيث كون كل منهما في مقابل وتقاروا في التقدير لا وخذنا ذوى النسل متعاونين فيهما لحقنا ما هذا في أصل التقدير واذا ثبت أصله تعين استنباط معني يجب التفاوت وهو ما تقره قتال (والمد)

والاصل في اعتباره الكيل
وانما ذكر والوزن
استظهارا واذا وافق
الكيل كمرهم الوزن استلحقوا
فيمثل الراقية (مائة
وثلاثة وسبعون درهما
وثلاث درهم) بناعلي ماس
عسفي رطل بغداد (قلت
الاخص مائة وأحد وسبعون
درهما (وثلاثة اسباع)
درهم (والله اعلم) بناعلي
الاصم السابق (وسكن
الزكاة) المارضا بل في باب
قسم الصدقات (معر) قبل
هي عبارة مقابلة وصوابها
والعشر هو مسكين الزكاة
انتهى وليس في قوله وما
يطلق حصه ماهران اذا
الكسب الواسع معسر
هنا وليس مسكين زكاة
فيعين ماهره من المثل لثلاوث
عليه ذلك ثم السياق قاض
بان المراد معسر وكال
وجعل الفرق بينهما في متسع
الكسب العمل بالعرف في
الباين فان أصحاب الكسب
الواسعة لا يعطون زكاة اصلا
وبعدون معسر لم يعلم
مال بايديهم (ومن قوة) في
التوسع بان كليلة ما يكتنه
من المال الكسب (ان
كان لو يكتسبون) كل يوم
لزوجته (دجمع مسكينا
فقوسط والا) رجع
مسكينوا كلف ذلك (فوسر)

الواجب على المعسر هو الواجب على الموسر وانما التخلون باعتبار الموجب بالنظر لكل شخص على حدته
خلاف ما هنا فانما اعتبار حال الشخص فاجبنا على الموسر ما وجب على المعسر مع اتحاد الموجب فلاجع بين
ما هنا وما تقرر فذوي النسل اه وشيدى (قوله الاصل) الى قول المتن فان اعتاضت في النهاية الاقوله ثم
السابق الى المتن وقوله واعترض الى المتن وقوله وايضا الى المتن (قوله واذا وافق) أى الوزن (قوله كسار)
أى في زكاة النبات (قوله ثم الوزن) أى قوله انتهى في المعنى الاقوله قبل (قوله بناعلي ماس) أى بنائه
على ما صحه في زكاة النبات من ان رطل بغداد ماثلون درهما اه معنى (قوله عنه) أى الراقى (قول
المتن قلت الاصم الخ) عبارة للمعنى وما قبله المصنف فقال قلت الخ (قوله بناعلي الاصم الخ) أى بناعلي
ما صحه المصنف في زكاة النبات من ان رطل بغداد مائة ومائة وتسعون درهما واربعه اسباع درهم اه
معنى (قوله فيه) أى رطل بغداد (قوله المارضا بل في) أى بانه من قدر على مال أو كسب يقع موقعان
كفائته ولا يكتفيه معنى فوع (قول المتن وسكن الزكاة معسر) علم من ان فقيرها كذلك بل يرى
الاولى معنى ونهاية (قوله قبل هي عبارة مقابلة) قد يقال ان هذا القول هو الذى ينبغي حتى لا يترتب خلل
المتن من بيان المعسر وعدم تمام الضابط الذى هو مراد المصنف بالمثل وأما الكسب الذى أورده فهو
وارد على المصنف بكل تقدير ولهذا احتجنا به الى استثنائهم من قول المصنف من موقعه على ما قرره اه وشيدى
وقى سم ما وافقه (قوله ماس) أى فى شرح ومعر مد (قوله معسر هنا) أى عند علم كسبه لا يقد منه
اه عس (قوله ثم السابق الخ) ثم الفرق الا فتوقوه وكان وجه الفرق الخ فيه مسالدة (قوله بينهما)
أى بالي زكاة والتفئة (قوله العمل بالعرف الخ) خبر وكذا الخ (قوله لا يسلون) وقوله يعدون كلاهما
بناء على المفعول (قول المتن ومن قوة) أى المسكين معنى وم (قوله كل يوم لزوجته) قد توهم منه انه لو كان
مفعول بقسطه على بقية غالب العمر فان كالمو كفى كل يوم منه مد من رجب معسر كان متوسطا والا
فلا وليس مراد بل الظاهر ما له سم على ج من قوله قال في شرح البهجة تنبيه قال الزكشى يبي
الكلام في الاتفاق الذى لو كافيه لوصل الى الحد المسكين وقضية كلام النورى ومصرح به غير ما له الاتفاق
في الوقت الحاضر معتبرا يوما يوم الى آخره ما طال به فراجع وقضية ان الشخص قد يكون في يوم موسرا
وفى آخر غيره اه عس قال السيد معر بعد نحو ما مر عن عس عن نفسه ثم رأيت قول الشارح في
حاشيته على فتح الجواد واعتبار كل يوم مشكلا لا اذا اعتبرنا كل يوم لاندري يعتبر الى غاية ومن المعلوم ان
غاية النكاح لا حد لها فالضابط بذلك لا يحد ويحد ذلك الذى يقبح المراد انه يشترع عند فقر يوم الوجوب حاله
فاذا كان لو كلف في هذا اليوم مد من ماس مسكينا متوسطا والا فوسر ثم يعتبر في اليوم الثاني كذلك وهكذا
ويعتبر اه في نحو الكسوة اول الفصل لان الفصل ثم كل يوم هنا ثم رأيتهم صوابا وقولهم والاعتبار في بساره
واصله ونحوه بطول الغبر لانه وقت الوجوب لا غير بما يطرقه في أثناء النهار وهو يومى الى ما ذكرته
ثم رأيت شذضا غير في الفرر بقوله تنبيه قال الزكشى الخ انتهى كلامه في ساش فتح الجواد اه أقول
وكذا في المعنى ما وافقه (قول المتن فوسر) ولو ادعت الزوجة سائر الزوج وأنكر صدق بينهما ذالم يبعده مال
والمعاوضة يصير فيها عن النزاع بقدر الامكان بخلاف غيرها (قوله وليس في قوله) لكن يبق على عبارة
المصنف انها لا تعيد بسط المعسر ولا بيان معناه بنسبه وانما احتشد يقتضى دخول ذى الكسب الواسع في
قوله ومن قوة أى فوق مسكين زكاة لانه في قوة ذلك يقتضى دخوله في المتوسط والموسر لانه قسم من قوة
اليه ماس اه مع المعسر ورجوعه من غير قوة المعسر يبعد لفظا ومعنى (قوله في المتن ومن قوة ان كان
لو كافيه) مدين الخ قال في شرح البهجة تنبيه قال الزكشى يبي الكلام في الاتفاق الذى لو كافيه لوقف
الى الحد المسكين وقضية كلام النورى ومصرح به غير ما له الاتفاق في الوقت الحاضر معتبرا يوما يوما الخ
ما طال به فراجع وقضية ان الشخص قد يكون في يوم موسرا وفى آخر غيره (قوله في المتن فوسر) ولو ادعت
بسار زوجها وانكر صدق بينهما ذالم يبعده مال والا فلا نادى تألف عليه تفصيل الوديعه مرس (قوله

والان فلا يصدق فان ادعى تلفعه فمما انفصل المذ كوفي الوديع مغي ونماية **(قوله)** ويختلف (الى قوله) حتى ان الشخص في الغنى الاقوله زاد في المطلب **(قوله)** وقد في الصل (والظاهر ان المراجع من تلزمه فمقتضى كزوجه ونادها وما ولد وعلمه الذي يحتاج اليه أخذ بما ياتي به بشرط في نفقة القرىب الفضل عن ذكر اه ع ش **(قوله)** ولا يلزمه (الخ) الواجب وقوله لو تعددت أي الزوجه وهل الاستبلم تعدد ولا يلزمه الا نفقة متوسط الخ **(قوله)** لكن امتدعه (أي ما زاده المطلب الاذرى الخ في استبعاده نظر اه سم **(قوله)** وايعرض) بيناه المتعبر **(قوله)** أي حمل الزوجه (فالتعبير بالبديهي على الغالب ولو اختلف قول بلذ الزوجه وقال الماوردى ان نزلت عليه اعتبره غالب قوت بلده وان نزل عليها في بلدها اعتبره غالب قوت بلدها واذا نزلت بلده ولم تألف خلافا قوت بلدها قل لها هذا حط فاعلمه قوت بلدها ان شئت ولو انتقل عن بلدها لم ينه من غالب قوت ما انتقل اليه دون ما انتقل عنه سواء كان أعلى أم أدنى فان كان كل بلد أو نحوها اعتبر بها كما قال ذلك بعض المتأخرين اه مغي **(قوله)** أي حمل الزوجه (أي وقت الوجوب وهو العبر فلو نقلها الى محل آخر اعتبر غالب قوت وقت الوجوب وهكذا ودفع اليها غير الواجب الذي هو الغالب بل يلزمه القول وان كان أعلى منه هو اه سم **(قوله)** من (الخ) بان الغالب **(قوله)** كالقطرة (قوله) قد تبدل على ان المتعبر في القطة جميع السنة اه سم أي فصلا قسمه أو فخاص من ان المتعبر في يوم الوجوب في غير يوم اه سم **(قوله)** غالب قوت (بمعناها) الى قول المتن فان اعتادت في المغي عن مخالفة يومه ساء به عليه الاقوله ان قدر الى أمه لممكنة فونه وياتي الى المتن وقوله فوليها وقوله أو لكونه الى المتن **(قوله)** مثلا (أي أو هذا اه مغي (قول المتن) ويغير اليسر وغيره طالع الغير (أي في كل يوم اعتبارا وقت الوجوب حتى لو أيسر بعده أو أيسر لم يغيره حتى نفق ذلك اليوم وانما وجب له ذلك بغير اليوم لانها تحتاج الخ اه مغي وبه علم على منعي الشرح كالكفاية ولذا استشكله الشريعي بما مضى وقوله لانها تحتاج الى طعنه هذا أي الاحتياج الى الحي طعنه انما يظهره لزوم الاداء عقب الخبر الذي ذكره هو بعد لا اعتبار اليسر وغيره طالع الغير كالا يفي وعلى الجلال بقوله لانه الوقت الذي يحجب به التسليم اه **(قوله)** ان قدره بلا مشقة) وحديثا بم عدم الاداء مع المطالبة هو اه سم **(قوله)** لكن لا يتخصص (أي فليس لها البعوى على دون حاز القاضي أمره بالدفع اذا طلبت من باب الامر بالمعروف هو اه سم وعش (قول المتن) وعنه تنكها (أي بقية أو ثابته **(قوله)** يعني أن يدفع اليها) قال في شرح الرض أي والفني بان يسلمها بقصد ادائها لزمه كسائر الدون من غير افتقار الى لفظ اه وقضية ذلك اعتبارا بقصد ادائها وتقدم بسطه في باب الضمان اه سم عبارة عش كانه يشير به الى عدم اعتبار الاحتياج والقبول في راعية من النفقة اه **(قوله)** ولو لم يزوج (الخ) أي فبما وجهه تعبيرا بالتمليل من اعتبار الاحتياج والقبول ليس مرادا اه مغي **(قوله)** ولو لم يزوج (الخ) بل الوضع بين بينهما كاف نهاية ومعنى **(قوله)** ان كان واجبه (أي بان كان الحلب غالب قوتهم فان غلب غير الحلب كزوجه ولهم واقفا فهو الواجب ليس غير لكن علمه وقت العلم وما يطعنه اه مغي **(قوله)** بنفسه (الخ) الاولى تأخيره عن قول المتن في الاعم **(قوله)** وان اعتاد الخ (وقم السؤال في الدروس قال يجب على الرجل اعلام زوجته بامتناع الاحتياج عليها لخدمته بما جرت به عادته من الطبع والكس لكن استبعده الاذرى وغيره) في استبعاده نظر **(قوله)** أي حمل الزوجه (أي وقت الوجوب وهو الغير فلو نقلها الى محل آخر اعتبر غالب قوت وقت الوجوب وهكذا ودفع اليها غير الواجب الذي هو الغالب بل يلزمه القول ولو كان أعلى منه هو اه مغي **(قوله)** كالقطرة (قوله) قد تبدل على ان المتعبر في القطة جميع السنة **(قوله)** ان قدر بلا مشقة) وحديثا بم عدم الاداء مع المطالبة هو اه سم **(قوله)** لكن لا يتخصص (أي فليس لها البعوى عليه وانما حاز القاضي أمره بالدفع اذا طلبت من باب الامر بالمعروف (قوله) أن يدفع اليها) قال في شرح الرض بان يسلمها بقصد ادائها لزمه كسائر الدون من غير افتقار الى لفظ اه وقضية ذلك اعتبارا بقصد ادائها وتقدم بسطه في باب الضمان اه سم **(قوله)** ولو لم يزوج (الخ) بل الوضع بين بينهما كاف هو اه مغي **(قوله)** على (الوجه)

والغلاء زاد في المطلب وقوله الصل وكثره حتى ان الشخص الواحد قد يلزمه لزوجه نفقة موسر ولا يلزمه لو تعددت الا نفقة متوسط أو موسر لكن استبعده الاذرى وغيره واعترض هذا الضابط بما فيه نظر فاعلمه (والواجب غالب قوت البلد) أي حمل الزوجه من برأ وغيره كلف كالفطرة وان لم يلق بها لولا الفتنة اذ لها بدالة (قلت) فان اختلفت غالب قوت بلدها أو أصل قوته بان لم يكن فيه غالب (وجب لا يفي) أي يساره أو ضده ولا عبرة بما يتقاربه أو تساهل أو يغفل مثلا (ويعتبر اليسر وغيره) من التوسط والاصل (طالع الغير) ان كانت يمكنه شئ والله أعلم) لانها تحتاج الى طعنه وجهه وغيره ويلزمه الاداء حسب طوعه وان قدره بلا مشقة لكنه لا يتخصص فان شق عليه قبله التأخير كالمادة أما الممكنة بعد فمتر بحاله عقب التمكين وياتي ان من أراد سفرا يكفل طلائها أو وكيل من ينفق عليها من مال حاضر (و) الواجب (عليه) تنكها) يعني أن يدفع اليها ان كانت كلمة والا فوليها أو سيد غير المكاتبه طوع سكوت الدافع والاحتذ (حسب) سليمان كان واجبه كالسفر وتولاه أكل في الدفع فتصرف فيه كيف شاءت لا غير ودقيقا مثلا (وكذا) عليه بنفسه أو ثابته وان اعتادت قول ذلك بنفسها على الوجه ونحوهما

(لحمته) وعنه (وخبر في الاصح) وان اطلاق جمع في اشتكائه وتوحيج مقابلة لانه في (٣٠٥) حبسه وهذا فرق الكفار حتى في

بعضهما ألا وأجنا عنه من الظاهر الاول لانهم اذا لم يعلم بعدم وجوبها لم يحلف وجوبها وعدم استحقاقها لنفسه والكسوت لم تقبله فتصير كالمكره على الفعل ومع ذلك لو علمه ولم يعلم بحضرة انه لا يجب لها اجتناب الفعل لتقصيرها بعدم الحث والسؤال عن ذلك اه عش (قوله لمن لم يعلم) أي ان أراد نفسه والا فالواجب له اجتناب ذلك بدليل قوله لا حتى لو باعته الماخ اه عش عبارة المفتي وكذا على الزوج ايضا لحسنه وبخبره في الاصح على ما سيؤمنه ذلك ببدل مال أو يتولاه بنفسه أو بغيره كما صرح به في المهر اه وظاهره ان الخيار للزوج دون الزوجة وياق في الشارح كالتأخير في غيرهما الفصل ما يصرح بهذا (قوله لانه الماخ) تعادل للمتن (قوله كمال الماخ) عبارة المفتي كمال الوط وغـ مـ اه (قوله) وكذا عليه مؤنة اللحم) أي من الاعمال كالا قضاء الغدور وضع القدر وغسل اللحم ونحو ذلك كالمؤنة التثوير شديدي وم وعش (قوله وما يطالب به) أي من الاعيان كالنوايل أي الايازير والادهان والوقود وشدي وعش (قوله أخذ الماخ ذكر) أي في بيع المحبوا كالمبايع (قوله من نحو ذقني الماخ) ينبغي حمله على ما اذا كان من غير جنس المحبوا ليجعل ما ياتي من عدم جواز اتيان العقد عن الحبس كمن من جنسه ما كان بعد ذلك اه عش (قوله) ولو كان من الماخ لا يفتي ما فيمن التكليف (قوله) من واجبه) أي قوله وقضيت له النهاية والمفتي (قوله) من واجبه) أي في اليوم اه غايه (قوله) منته على الاصح الماخ) راجع لقوله أو غيره فقط (قوله) كالمزبلة) أي يمنع الاعتراض عن النفقة المستقبلة اه مفتي (قوله لانه) أي النفقة المستقبلة (قوله وقضيت) أي التعليل جواز ذلك أي منع الاعتراض في نفقة اليوم الماخ خالفه النهاية والمفتي وم جواز الاعتراض عنهن من الزوج دون غيره عبارة المفتي فضا الماخ ان الاصح انه يجوز الاعتراض عن النفقة ولو كانت مستقبلة به صرح في الكفاية والاصح كافي الشرح والروضة عن الاعتراض عن النفقة المستقبلة بخلاف الحال بقوله الماضية وتعمل الخلاف في الاعتراض من الزوج من غير فلا يجوز قطعها كالمخ في النفقة لخاليتها لم تعرض للمعقود بها فبعضه في الروضة الماضية فجمع بينهما على جميع الدين لغير من هو عليه اه عبارة سم في الروض ولها بيعه فقط اليوم لا القديمة أي من زوجها قبل القبض لامن غير انتهى أي أو ما النفقة الماضية فيجوز بيعها ولو من غيره بناء على جواز بيع الدين لغير من هو عليه لا استقرار الماضية أم المستقبلة فيمنع بيعها من الزوج وغيره لعدم وجودها فاضلع استقرارها وما ذكره الروض من منع بيع نفقة اليوم من غير الزوج هو المتمدن خلافا لما في شرحه اه عبارة الجعيري قال العلامة البابي والاحمد ان الاعتراض بالنظر للنفقة الماضية يجوز من الزوج من غيره وبالنظر للمستقبلة لا يجوز من الزوج ولا من غيره وأما بالنظر للماضية فيجوز بالنظر للزوج لا لغيره اه (قوله) ويح جواز اخذه) أي أخذها العرض عن نفقة اليوم (قوله) استيفاء) أي بلا غش وقوله لا اعتاضا أي بعد أخذها عما ياتي (قوله) في نظر الماخ) انظر هذا مع اقرار ما سياتي عن الاخرى بقوله انتم حل الاول الماخ مع تصوره الاستيفاء اه سم (قوله) لان النقص لانه لا ان لم تستقر الماخ) قد يقال الاستيفاء لا يتوقف على الاستقرار بل يكفي فيما لا يجوز وهو متحقق هنا لغيره اه سم (قوله) فيما قبضته

كذا مـ (قوله) استفتت مؤن ذلك الماخ) كذا مـ (قوله) وكذا عليه مؤنة اللحم الماخ) قد يدخل فيه مؤنة فخر تقبله ونفس طبعه كقوله مؤنة فخر العين والخير (قوله) فان اعتاضت عن واجبه اقتصد او غير من الزوج أو غيره الماخ) في الروض ولها بيع نفقة اليوم لا القديمة أي من زوجها قبل القبض لامن غيره اه أو ما أو ما النفقة الماضية فيجوز بيعها ولو من غيره بناء على جواز بيع الدين لامن على استقرار الماضية وأما المستقبلة فيمنع بيعها من الزوج وغيره لعدم وجودها فاضلع استقرارها وما ذكره الروض من منع بيع نفقة اليوم من غير الزوج هو المتمدن خلافا لما في شرحه (قوله) في نظر الماخ) انظر هذا مع اقرار ما سياتي عن الاخرى بقوله انتم حل الاول الماخ مع تصوره الاستيفاء اه سم (قوله) لان النقص لانه لا ان لم تستقر فأي شيء تستوفيه الماخ) قد يقال الاستيفاء لا يتوقف على الاستقرار بل يكفي فيما لا يجوز وهو متحقق هنا لغيره (قوله)

جوازها لا تصرف فيما قبضته وان احتل سقوطه (شرواني وابن قاسم) - ثامن

أي من نفقة اليوم (قوله لان ذلك) أي احتجباله سقوطه اه سم (قوله وبالعين الخ) عطف على قوله بالاستقرار الخ (قوله حيث قال) أي ابن كج وغيره (قوله وصرح الشفان الخ) مستأنفة عبارة المغني ويجري الخلاف في الاعتراض عن الكسوة قلنا غلغل وهو الاصم وفي الاعتراض عن الصدق كج الشرح والروضة اه (قوله وقوله الخ) عطف على بحثه (قوله وهم) خبر في وقوع الخ (قوله وغيره) كالكسوة والصدق (قوله وتعين) الخ قوله ونقل الأذري في المغني (قوله حله على الروي) قياس وجوب القبض لاجل الابطال واعتراضه روي ما من أجنبي وجب قبضه أضافاً ذمة الزوج له لاقبل التفرق اه سم (قوله ونحوهما) الخ قوله ونقل الأذري في النهاية (قوله من الحب الموافق له حبسا) أمالوا أخذت غير الجنس تكبر الشعر عن القمع فله يجوز كج أخذت النقد اه مغني (قوله ونقل الأذري) الخ قوله ويؤيده عقبه النهاية بقوله والاعتدال لطلاق وان زعم أنه يؤيده قولهم ولو أخذت الخ وأقر محشوه وسم والسيد غير (قوله ونقل الأذري مقابله الخ) عبارة للمغني والثاني لجواز قطع به البغوى لأنها تستحق الحب والإصلاح فإذا أخذت ما ذكر فقد أخذت حقها لا يوصو بهما الأذري وقال الأكرهون على خلاف الأول في نقاوسها ثم قال ولا شك أن أمي حطناه اعتباطاً فاقاس بالعلان والاختار حله استيفاء عليه العمل قد عاود حديثاً اه وبه يعلم ما في قول الشارح ثم حل الأول على ما إذا وقع اعتباط بعد (قوله وهو المختار) أي الفرق بين كونه بمقدراً ولا اه عي هذا ظاهره على منيع الشارح وأما على ما قدمناه من المغني فراجع الصبر عليه استيفاء (قوله ويؤيده) أي كلام الأذري اه رشدي (قول المختار ولو أخذت الخ) قال في المهمات والتصوير بالا كلعنه على العادة يشعر بانها إذا أُلغيت أو أعطته غيرهما لم تسقط أمي ومغني ويشي أن يقال كان الاتفاق أو الإطاعة من غير قبضهما من الزوج عن النفقة فهي ضامنة لذلك ولو سقطت ونفقتها باقية ذمة الزوج وإن كان الاتفاق أو الإطاعة بعد أن قبضته قبضاً صحيحاً عن النفقة ولو من غير حبسها سقطت نفقتها ولا رجوع له عليه بشئ سم وعش (قوله مختارة) الخ قوله وقضية كلام الرافعي في النهاية الأقوله أو أرسل إلى أو أضافها (قوله منه) يعني من طعامه يقال فلان يأكل من عند فلان وإن لم يكن في بيته اه رشدي (قول المختار كالعادة) أي من غير تملك ولا اعتباط اه مغني (قوله أو وحدها) الخ قوله وقضية كلام الرافعي في المغني الأقوله وحده وقوله بل قال شارح (قوله أو وحدها) الخ عطف على معه (قوله أو أرسل الخ) أي احتياج إليه إذا كان عند من يعني في بيت أو ما إذا كان بالمعنى السابق عن الرشدي فقد يعني عنه بآلهة وإذا اقتصر عليه النهاية (قوله أو أضافها الخ) كقوله أو أرسل الخ عطف على أ كلبه (قوله رجل) أي شخص اه نهاية (قوله أكرامه) أي وحده فان كان لهما فينفى سقوط النصف أولها فقط لم يسقط عش وحلي (قوله أن أ كلبه الكفاية الخ) مقتضاه لا رجوع له عليه وإن كان ما أ كلبه دون الواجب

لان ذلك) أي استعمال سقوطه (قوله تعين حله على الروي) قياس وجوب القبض لاجل الابطال أنها لو اعتاضت روي ما من أجنبي وجب قبضه أضافاً ذمة الزوج له لاقبل التفرق (قوله ثم حل الأول الخ) والاعتدال لطلاق مر ثم (قوله في المختار ولو أخذت الخ) كلبه كالعادة سقطت نفقتها قال في شرح الروض قال في المهمات والتصوير بالا كلعنه على العادة يشعر بانها إذا أُلغيت أو أعطته غيرهما لم تسقط أمي وإنما إذا كانت معدون الكفاية لم تسقط وبه صرح في النهاية وعليه فهل لها المالبة بالسكن أو بالتفاوت فقط فيم نظر قال الزركشي والآخر الثالث قال ابن العماد ويشي القطع به اه وسبق في المسئلة الثاني في كلام الشارح وأما الأول أمي إذا أُلغيت أو أعطته غيرهما فينفى أن يقال كان الاتفاق أو الإطاعة من غير قبضهما من الزوج ما أُلغيت أو أعطته عن النفقة فهي ضامنة لذلك ونفقتها باقية ذمة الزوج وإن كانت قبضته عن النفقة وهو من حبسها كان الاتفاق أو الإطاعة أو أعطتها واقعا في ملكها وقد روي الزوج غير ادباحتها وكذا لو كان من غير حبسها أو وحده تعويض صحيح والاعتناء أُلغيت أو أعطته ونفقتها باقية ذمة الزوج لا تسقط ونظائره لا فرق في ضامناً ما أُلغيت بين الرشيد والسفيه لان اتفاق السفيه معون (قوله أو أضافها) كذا مر (قوله

في الآخر وغيره هو بالعين الكفايات وما في الكفاية من تعويض الاعتراض عن السقطته ضعف وان سبقه إلى نحو ما من كج وغيره حيث قالوا لفاضي ان غرض لها ذراهم عن الحيز والامد وقوا بهما وصرح الشفان بحسب وازال الاعتراض عن الصدق إذا كان دنانيراً وقع لزوج كشي هناس بحثه امتنائه أنهما من قنوى ابن الصلاح وقوله لم ينصرفوا وهم ويجب قبض ما تعوضته عن نفقة وغيره الثلاثا يسير يسير دين بين كذا نقل عن الديلمي ويتعين حله على الروي لما فيه فيكني فيمنيني المجلس كاسر في باب البيع قبل قبضه (الاخبر وادقها) ونحوه حله فلا يجوز ان تعوضه عن الحب الموافق له حبسا (على المذهب) لانه وبأن نقل الأذري مقابله عن كثير من حمل الأول على ما إذا وقع اعتباط بعد الثاني على ما إذا كان مجرد استيفاء قال وهو المختار وعليه العمل قد عاود حديثاً ويؤيده قولهم (ولو أ كلب) مختارة عنده (معه كالعادة) أو وحدها أو أرسل إليها الطعام ما كلبه بحضرة أو غيبته بل قال شارح أو أضافها حل أكرامه (سقطت نفقتها) ان أ كلب قدوا الكفاية ولا رجعت

بالتفاوت يكو بحمد الزكشي ونظير ما ان العماد القوتسفي في قدر ما كملان الاصل عدم قبضه الزائد (في الاصح) لاطلاق الناس عليه في زمنه صلى الله عليه وسلم وبعد موته بنقل خلافة ولائه صلى الله عليه وسلم بنان (٣٠٧) لكن الرجوع لاقتضاه من تركمن مات

وهو محل تأمل فان مع هذا الاطلاق كان المراد بالتفاوت بين ما يكتبون وكما يتهاون فبديع اذا كان ما كتبه بقدر الواجب فالمراد به التفاوت بين ما يكتبون والواجب لعل هذا التفسير في المراد بالتفاوت أولى من اطلاق الفاضل المحشي لتزجج الثاني ثم آيت صنيع الامام النوري في زوائد الروضة شعر بالاكتفاء بالكفاية وان كان دون الواجب الاملا يدس دعوى فيعين الاول ويؤيده ان هذه مستتمة من وجوب تسليم الثقة لها (قوله قال) أي ان العماد (قوله وتصديق في قدر ما) أي اذا كان ما كتبه غير معلوم وتنازع في قدره معنى (قوله ولا انه الخ) أي ولم ينقل انه الخ (قوله ولا اقتضاه) جملة فعلية مطلقه بين الخ (قوله من مات) أي ولم يوفى معنى (قوله انه) أي الزوج (قوله على المقابل) أي القائل بأن لا تسقط لانه لم يؤد الواجب وتطو عن غير نهاية (قوله الرجوع عنه) أي عن رضاها بالا كل مع (قوله عنه) أي الخالف وقوله ذلك الحكم فاعل عن (قوله لذلك) أي لئلم الخالف (قوله فتنه) أي قوله بلا عين في النهاية والى قوله والقراس في المغني الاقوة رد الى اخذ البايني (قوله او طرا) أي سفيها بعد رضاها (قوله والا) أي بان طرا سفيها ولم يحصر عليها (قوله لم ينجح الخ) أي السقوط بالا كل مع الزوج لتقو تصرفها لم يتصل بها بغير الحما كمنعني (قوله والا) أي بان كان السيد محجورا عليه (قوله لانه متبرع) فلارجوع به عليه باشي من ذلك ان كان غير محجور عليه وان قصده جملة عوضا عن نفقتها او لا فليصدق ذلك كافي به الى اللبس حلقه تعالى ومثل نفقتها فبما ذكر كسوتها مائة واثرة سم وصاروا زبلى هذا ان كان لا يتبرع وان كان غير أهل له رجوع وليه عليها وعلى ولها ان كانت محجورا عليها اه (قوله اخذ البايني الخ) عبارة بالمغني وأقضى البايني يسقط لها بذلك ما قبله النوري غير متمد وقدر كرا التخي لامة ما يقتضى ذلك وعلى ذلك جرى الناس في الاصل والامصار اه (قوله با كلها) أي الزوجة (قوله مطلقا) أي شديدة أم لا اه عس (قوله واكتفي الخ) أي على ما اختاره المصنف من السقوط باذن الولي (قوله مع ان قبض غير المكفنة) لا نسب لانه قبض المحجور عليها (قوله بانه) أي الولي (قوله عليها) أي غير المكفنة (قوله ان جملة) أي الاكتفاء باذن الولي (قوله لم يمتد بانه) أي فهو كالم ياذن وقيل من ذلك انه لا رجوع به عليها ان كان غير محجور عليه والظاهر عدم رجوعه على الولي ايضا اذا غاب ما يقبل وجوده بمجرد التبرع وهو لا واجب شيأ مر اه سم وصاروا المغني أم لا كان الحظ في أخذ القدر فلا يكون وجوده كمنه لبعض حقها الآن رأى الولي المصنف في ذلك فيجوز تقديره في المصنف على المغاربة اه (قوله صدق بلا عين على ما في الاستقصا) أثره المغني عبارة قال في الاستقصا صدق بلا عين كقول دفع اليها شيأ وأدعت انه قد صدقه الهدي وقال بل قد صدقه المهر اه (قوله والقاس وجوبها) إذا قال لها يا صبارة صدق بيمنه كقول دفع اليها شيأ ثم ادعى كونه من المهر وأدعت على الهدي اه فقال سم بعد كرها أي فانه المصدق باليمين خلافا لمن زعم التصديق بلا عين فلا يمين في القيس والقيس عليه مر اه وقوله لمن زعم الخ أي كالغني (قوله

بالتفاوت) هل المراد بالتفاوت بين ما كتبه وكما يتهاون وبينه وبين الواجب شعر عافه نظرو فيما لى اذ الواجب شعره والازمة دون ما زاد عليه اذ حد الكفاية اذا كانت أكثر منه (قوله فلا تسقط قطعا لانه متبرع) فلارجوع به عليها يمين من ذلك ان كان غير محجور عليه وان قصده جملة عوضا عن نفقتها او لا فليصدق ذلك كافي به لضنا الشهاب الرمي ومثل نفقتها فبما ذكر كسوتها مائة واثرة سم وصاروا زبلى هذا ان كان لا يتبرع وان كان غير أهل له رجوع وليه عليها وعلى ولها ان كانت محجورا عليها اه (قوله لا لم يمتد بانه) أي فهو كالم ياذن وقيل من ذلك انه لا رجوع به عليها ان كان غير محجور عليه والظاهر عدم رجوعه على الولي ايضا اذا غاب ما يقبل وجوده بمجرد التبرع وهو لا واجب شيأ ولو قال قصدا الثقة صدق بيمنه كقول دفع اليها شيأ ثم ادعى كونه من المهر وأدعت على الهدي أي فانه المصدق باليمين خلافا لمن زعم التصديق بلا عين فلا يمين في القيس والقيس عليه وهم التصديق بلا عين فلا يمين في القيس والقيس عليه

بانه فيرجع عليه بما هو مشر لها ولو قال انه قد صدق باطعائى التبرع فتنفق باقية تقبل بل قصبت التفتق صدق بلا عين على ما في الاستقصا والقاس وجوبها (وهب) لها (أهم البالد)

ما يعتاده الناس فيمنعوا الفراق فيمنعوا عن الادم على ما تقتضيه كلامهما ويمنعوا الانزى الرجوع عن العرفية انه يحجب الادم ما يليق بالشرف بخلاف من هو محل قوته التز وجب ان نؤمنها الاقوا (ويقدره) كالعلم الاقوي (٢٠٩) (قاضي باجتهاد) عند تنازعهم الاذلا

توقف فيه (ويفاوت) فيه

قبول او جسا (بين موسى

وغيره) ففرض ما يليق

بجاهه والاد والادن اولاد

والنصف وتقدير الشافعي

بذلكه سن اوزيت حاووه

على التزيب وهي اوقية

قال جيع أي مجازية وهي

أربعون درهما بغدادية

وهي نحو اثني عشر لهما

لا تقضي عنهما ونص على

الدين لانه اكمل الادم

واضع مؤنة ولو تبرعت

بجس آدم فرض لهما لم يبدل

لرشدية اذ لهما بالديه بغيره

وصرفه لقوت وعكس وقيل

له منهما من ابدال لا شرف

بالاخص ويتعين ترجمه

ان أدى ذلك الابدال الى

نقص غنمه بها كايون خبز

مما ياتي آخر الفصل ويعل

مما ذكر ان له منها من

ترك التادم بالاولى اما غير

وشدية ليس لهما من يقوم

بإبداله فيسده لها الزوج

وبحث الاذرى انه يجب لها

سراج اول الفيل في البنين

ولها ان تصرف لغير السراج

والذي يمنعه اناطة ذلك

يعرف محلها (و) يجب لها

(الحم) وبقدره قاض عند

تنازعهما باجتهاد معتمدا

في قدره وجسوسه منما

(يلتصق بيساره وعاصره)

وتوسطه كعادة البلد) أي

عمل الزوج في اكله وقومته وسدده ومنه كل ما ظهر ولا يتقدر بشئ الاذلى فيمنع خبره وتقديره في النص برط أي بغدادية على المعسر كل

أسرع أي يوم الجمعة اول لانه أولى بالتوسيع جرى على عادة أهل مصر لانه العلم غنمهم ومثدوس من تعتبر عادة أهل القرى من عدم

تولوها الا انما اعادة أهل المثلت وخصا وغلا

ما يعتاده الناس فيه حتى الفواكه (قوله انه يجب ما يعتاد من الفواكه التي اعتادها الناس فيمنعها آدم والواجب (تقريبه) ينبغي ان يجب

نحو القهوة اذا اعتدلت ونحو ما يطبخ في البيت اعتددا يسمى بالوجع من نحو ما يسمى بالوجع اذا اعتدلت وانه

حينئذ يجب الفواكه والقهوة ونحو ما يطبخ عند الوجع تكون على وجه التملك فلو تفرقت استقر لها ولها

الطالب به ولو اعتدلت فيمنع الزوج والعرض بحيث يحصى بقدره ومن تألف نفس وعيول بالزواج لان

هذا من باب التداوي فليست له من ستم على حج (أقول) الاقرب ان القهوة وما عطف عليها لا يجب

لانهم من جهة التداوي وأي فرق بين من يملك الفواكه من جهة التداوي وبين من يملكها من جهة التملك في التملك في خلاف

الفواكه اه سيعبر لكن أقر عني ما في الشيبين هو يتمم زواجها والحق عليه

وجوب النكاح المشهور ان اعتاده اه (قوله على ما تقتضيه كلامه) جواب بحث الاذرى (عبارة النهاية) كما

اقتضاه كلامهما لم يوجب كالمعتاد الاذرى الرجوع الخ (قوله وانه الخ) عطف على الرجوع عبارة القسبي قال

الاذرى ويجب ايضا ان يختلف الادم باختلاف القوت الواجب في قوتها التمس لا يفرض لها الشر اذ لا

مالا يملك مع التمس عادة كالمثل ومن قوتها الاصل لا يفرض لها الخين اذ ما قدس على هذا اه (قوله عند

تنازعهما) أي قوله وبحث الاذرى في المنى الاقوة وهي اوقية ولو تبرعت وقوة وتقبل الى ما غدير

رشدية (قوله اذلا توقف فيه) أي من جهة الشرع (قوله علة) أي من يسار وغيره (قوله بالمد) عطف

على محله اه سم (قوله وهي) أي المنكحة (قوله لهما) أي الاقوة البغدادية (قوله عنهما) أي

الزوج وقوة شاة مسحة اه عني (قوله ونص) أي الشافعي على الدين أي في قوله بملكه سن اوزيت

اه كردي فان الزين من الادهان وقول عني أي في قوله كزيت الخ اه فمفطر ظاهر ولو تبرعت أي

سئت اه معنى (قوله فرض لها) نعمت آدم (قوله يبدل) أي لا يلزم بإبداله (قوله انه منها الخ) أي ان

أدى الفزل الى نقص التمتع بها (قوله فيده الخ) أي لو ما عند مكانه اه معنى (قوله وبحث

الاذرى الخ) عبارة النهاية في الاوجه كالمعتاد الاذرى وجوب سراج لها اولا قبل الفيل في حوت العادة باستعماله

فيها وبإبداله بغيره اه (قوله أول الفيل) قضية التقديده انه لو حوت العادة بالسراج جميع البس لا يجب

وتدوم به ياته خلاف السنة لا مراهط عند الترم وقد يقال الاقرب وجوبه علة بالعادة وان كان مكررها

كوجوب الحمام ان اعتاد مع كراهة فتدوم لفساد اه عني وقوة وقيل يقال الخ هو الظاهر المطابق

لقاعدة الباب (قوله ولها ان تصرف الخ) ظاهر وان اضربه ترك السراج ووجه بانها المقصودة بالسراج

وقد ردت به فان اوده لنفسه اه اه عني (قوله والذي يفسد اناطة ذلك الخ) فبيان حوت العادة

باستعماله في خلافه اذ من عدم استعماله أصلا لكن تمام صفا فيقول سلم اه عني عبارة القسبي

ويعبر فيها بالعرف لا يجب على أهل الوادي شئ اه (قوله وبقدره قاض) كما صرح به في البسط ولان

المصنف اخرج من الادم والقسم فوه وبقدره الخ ترجع التقدير لهما اه معنى (قوله أي اكله) لعل المراد في

كيفية كانه من كونه مطبوخا أو شربا بالادخول ذلك فلما اجتمع رشدية وسدع (قوله ونص) أي الكاضى

والجائوس اه فضا (قوله وبقدره الخ) مبتدأ خبره قوله جرى الخ كردي (قوله جرى على عادة أهل

مصر) أي في زمن من قلة العلم فيها ورا بعدد محسب عادة البلد معنى وضا (قوله ومن ثم) أي من أجل

لها وزعم عندنا واشترى الاذرى كمالا كان مازا صاحب العادة على ما تقرر لانه أي ما عليه بما اقتضته

العادة هو (قوله بالمد) عطف على محله (قوله وبقدره والشافعي الخ) كذا هو (قوله وبحث الشافعيان

الخ) المقصود ان كفى العلم غنمهم لم يجب مع عدمه والواجب يكون اخذهما الغداء ولا يخرج لفساده

وقر به البغوى بقوله على موسى كل يوم (٣١٠) وظل ومتوسط كل يومين أو ثلاثة عشر كل أسبوع وقول جمع لا يزداد على ما مر عن النص

ان المداو على عاذة نحل الزوجة (قوله وقوله) أى تقدوا الجسم اه كرى (قوله بقوله على موسى) اعلم ان كلام البغوى تقرب لحاله الشخص خاصة كما قسم به الجلال المحلى اه. رشدى (قوله) وبحت الشيطان الخيم ذكر عمو ذلك العلامة الكبرى في حواشيه على المحلى قال والى حتى ذلك ك اعتبار العادة اه والظاهر انه كذلك اه سديم (قوله) ولهما احتمال الخ وهو الظاهر وينبى على هذا كاقال بعضهم أن يكون الادم يوم اصطاه العلم على الضمير عاذته وتجب مونة وما يطغى به معنى كالحطب وغيره والمواضعة وغيرها اه شعثا (قوله) واعتمد الاذرى الاول أى ما يحتمل الشيطان والاقراب جملة على ما ذكرنا الجسم كالمفرد اه أو العشاء والثانى أى احتمال الشيطان على خلافه مية وم (قول المتن ولو كانت) أى عاذته اه معنى (قول المتن وجب الادم) ومثله كالمظهر عكسه بان كانت تأكل الادم وحده فيجب الخبز أى بان يدفع لها الحب ولا ينافى ذلك ما لو كان قوتهم الغالب الجسم أو الاطعمة متلافاه لا يجب غيره كالمظهر لان ما هنا قمن قوته الحبوب وهو محتاج الادم فوجبوا كذا يقال في عكسه الذى ذكر بان يقال هو قمن قوته الادم وهو محتاج الغنم ثم على ج له عيش وما ذكره فى العكس مع ما قبله ينبنى جملة على ما ذكرنا من العادة بالانتهاء بالادم وحده كما يشعر به قوله وهو محتاج الغنم والافواه مخالفا لمرى بحث الاذرى الما فى شرحه وبين الخ وقد جمع المفسرين بين معنى الاذرى الما من هنا بذلك المحلى كقوله ما هنا (قول المتن وكسوة) عبارة العياب الثالث الكسوة فجب وان اعتدت العرى انتهت اه سديم. وباقى من سم عن مزاو وافقه قال عى ويؤمن من ضبط الكسوة والفرش بما ذكرناه لا يجب لها المنديل المعتاد للفرش وأنه ان أراد فصله لنفسه أو لافلا يجب عليه فصله اه (قوله بضم اوه) الى قول المتن وانه تنظيف النهاية الاقوية وان لم يعتد أهل بادها (قوله وكسوة) وهو انصاع شمس على فروى ومن قمنه فى المختار اه عى أى وفى شرح المنهج (قوله معطوف على ادم) اقتصر عليه المغنى وقوله أو على جملة الخ أى بتقدير ربطه (قوله الاول) أى أى قرب العامل وعلى كل فهو بالرفع اه عى أى قوله الخلف يكون المعطوف عليه مذكورا صراحة (قوله بل لابد ان تكون الخ) وان اعتادوا العرى مر اه سم وعى (قوله بحيث تكفيها) ظاهر ان العسرة فى الكفاية بول غير الفصل فلو كانت خربة عنه وجب ما يكفيها وان منعت فى بابه مر اه عى ولعله فيه اذاه ان الكسوة بانقل طر فحو السمن والا فاعتبره بالتهنية (قوله بحسب دينها) ولو أتمت كالمظهر اه نهاية (قوله بحسب دينها) طولها وقصرها وسماها وزاها اه معنى (قوله وأبداؤه) أى الفروع التى تطول على المعتادة من نصفها أى سواء ألبت المعتادة نصفها السابق فقط أو زاد فوقه وان لم يعتد أى التطويل اه كرى (قوله ويختلف) الى قول المتن فى الاصغر فى المغنى الاقوية ومن ثم وجودها وقوله أو يحو الى المتن (قوله ويختلف بعدها الخ) ولا فرق بين البدوية والحضرية على المذهبين فى الحواشى لو تنكح حضرى بدوية أو قماما فى بادية أو حضرى فوجب عليه عزها. ويقاس عليه عكسه اه معنى (قوله باختلاف صل الزوجة) أى باختلاف يسار الزوج وأصااره اه

مر (قوله فى المتن ولو كانت) تأكل الخبز وحده وجب الادم ومثله كالمظهر عكسه بان كانت تأكل الادم وحده فيجب الخبز أى بان يدفع لها الحب ولا ينافى ذلك ما لو كان قوتهم الغالب الجسم والاطعمة متلافاه لا يجب غيره كالمظهر لان ما هنا قمن قوته الحب وهو محتاج الادم فوجبوا كذا يقال فى عكسه الذى ذكرناه بان يقال هو قمن قوته الادم وهو محتاج الغنم (قوله فى المتن وكسوة تكفيها) وظاهر ان العرى كقائما بول غير الفصل فلو كانت خربة عنه وجب ما يكفيها حتى تزداد منعت فى بابه والعكس مر (فرع) لو اعتادوا العرى وجب ستر العورة لحق الله تعالى وهل يجب بقية الكسوة أو لا كفى الاقراء الاعتدال والعرى يجب ستر ما بين السرة والركبتين فقط كسواء الخبز وجوب البقية معنا والفرق ان كسوة الزوجة تقلل نومها ومونة فانما استيقظها وان لم تلبسها ولم تصنع اليها كسوة الرقيق استاع مر (قوله ومن الخ) كذا مرش وقوله

يعتد أهل بالله الماتمين من زيادة السرة التى تحت عليها الشارع ومشاهدة كفاية البدن الماتمين وقوع التنازع عنها فلم يمتح الى تقديرها بخلاف معنى التفتن بخلاف جدها باختلاف محل الزوجة وحواشى من ثم

لواستادوا بالانوم وجب كالحزم به بعضهم وجودتها وشلها بساوه ومنه (فصحة من وسراويل) أو ما يقوم مقامه بالنسبة لعلها (خسار) قرأ من أو ما يقوم مقامه كذلك (ويكعب) يضم فتح أو بكسر فسكون تفتح أو نحوها بدل نفسه إلا إذا مبتدأه ذهني كل من فعل الشئ والصيف (و ز ي في الشئ) على ذلك في الحذف البارد (حبة) محسوة أو نحوها (٢١١) فأنكر بحسب الحامد (وجسها) أي الكسوة (ظن) لأنه لا بأس

مغنى (قوله) واستادوا أي أهل محل الزوجة (قوله) وجودتها (صلى على عدها) اه سم (قوله) الملت (نص) وهو ثوب خطب يستر جميع البدن اه مغنى (قوله) الملت وسراويل) وهو ثوب خطب يستر أسفل البدن ويصون العورة وهو معروف اه مغنى (قوله) أو ما يقوم مقامه (الخ) عبارة المغنى ويحل وجوبه بكافة الماوراء إذا اعتادت لبسها فان اعتادت لبس ثوب مغز أو قوسية وجب على وجوبه في الشئ أه في الصنف فلا بكافة الجو بين وإن أفهم كلام الصنف كغيره خلافة اه وظاهر ما في من قول الشارح كالتباية وهذه في كل الخ موافق لما أفهمه الملت (قوله) كذلك أي بالنسبة لعلها تعللها (قوله) ويكعب) قال ابن الرضوي يجب له القتيب ان اقتضاه العرف قال الماوردي ولو جرت عادة نساء أهل القرى أن لا يلبسن في أرجلهن شيئا في البيوت يجب لاجلهن شي مغنى ونهاية (قوله) يضم فتح) أي في الأشهر اه مغنى (قوله) أو نحوها (الخ) عبارة الفصح وهو مداس الرجل بكسر الهمزة فتح أو غيره خلاف ما فهمه عبارة الرضوي ومن جملة من يكعبه العمل اه (قوله) لا يلبس (تلاوه) أي نحو الكعب اه عش (قوله) وهذه في كل من فعل الشئ والصيف) والبراد الشئ ما شغل الريع والصيف ما شغل النريف فالسنة عند الفقهاء فصلان وإن كانت في الأصل أو يفتقدوا الفصل عندهم سنة أشهر فيصلها السلك أشهر كسوة اه ضمتا (قوله) أو نحوها) كقوة اه ضمتا (قوله) الملت (ظن) أي ثوب يفتقنه اه مغنى (قوله) فكل منهما) أي الزوجين وقوله معترضا اه أي الكسوة دون الخاب والادم فانه يعتبر بإحدى الزوج اه عش (قوله) والله (الخ) أي وفي الله الخ (قوله) ولوا (أدما) ضم الهاء وتوالت الهاء اه سم أي يلبس عش (قوله) لا يستر البشرة) ولا تصعب الصلاة اه مغنى (قوله) أعطيت من صديق (الخ) يؤخذ من ثمانية زوجة عادة يلبسها ثوبه تسلمهم إلى حد تظهر منه العورة أعطيت من مائة البشرة العورة من مقدار يته لها جوب عادتهم اه عش (قوله) يقرب منها) أي في الجود اه مغنى (قوله) من نحو ثوبه) بكسر الهمزة عش وهي ما يستعمله السراويل ضمتا (قوله) وكوفية وهي العاطفة التي تلبس في الرأس تحت الخمار اه ضمتا (قوله) وخطة (عليه) أي وإن فعلته بنفسها اه عش (قوله) على متوسط) أي قول الملت وكذا في المغنى (قوله) وتشد يد الياء) عبارة المغنى وتشد يد لادم والياء اه (قوله) كذلك) أي صغيرة (قوله) وكلفته) بكسر الطاء والفاء وهو ضمهما وبكسر الطاء وقع الفاء مغنى وشرح المنهج وكلفته طلف على كز ليعوقه بساط الخ بيان الطنفة وقوة في الشئ راجع إلى الطنفة أي وكلفته في الشئ على الموتر وقوة ونطع طلف على طنفة والنطع من الادم اه كزدي (قوله) بساط صغير (الخ) وهو المسمى بالصاعدة اه ضمتا (قوله) ونطع) ضم النون وكسر هاء مع اسكان الطاء ونطعها مغنى وشرح المنهج وهو الجسد كالفرس والفرس يلبس عليها اه ضمتا (قوله) لا يكونا) أي الطنفة والنطع اه كزدي (قوله) على (قبر) أي عصر وأولى كلامه أي الصنف لا توزع لا للتقدير اه مغنى (قوله) الملت قرأش الانوم) ويعتبر فيهما باعتبار شلها اه عش أي مع مثله فكل منهما معترضا بكسر عبارة المغنى (تبين) المعبر في الفرائض وما يبعد لهما أو الموتر من المرتفع والمعبر من النازل والمتوسط مما بينهما اه (قوله) كذلك) أي لاختلاف العرف ذلك (قوله) ينجس) بضم الميم وسكون الخاء وقع الميم الثانية تخففه باسم مفعول من أخذه لأجله لخلاي أو برة كثيرة كلبو نطع من القاموس اه عش (قوله) وجودتها (صلى على عدها) (قوله) أو ما يقوم مقامه) كزار (قوله) فكل منهما معترضا) كذا مرش (قوله) ولوا (أدما) هو ضم الهاء وتوالت الهاء (قوله) ضمتا أيضا مر

فانه لا يلبس ان وجدها (أوليد) شاة (أو حبر) مسغا على فقير لا تشاء العرف ذلك (وكذا) على كل منهما مع تفاوت بينهما فلو تفرق في قرأش النوار (فرائش النوم) غير قرأش النوار (في الأصح) فلك فيص مصفرة لينة أو طيفية وهي ذوات تحمل وقول البيان هذا في امرأة للوسر ما زوجه غير فيكتنن فرائش النوار وضعتوا حبر من بينهما هذا وإن الموسود

في كتب الطر يقين عكسه من كتابه الخلاف فيماتل كذا الحزم فيما بعد اها (وخذه بكسر اوه (و) يصعب اها مع ذلك (الخاف) أو كناه
نظري الشتاء) يعني وقت البرد وفي غير (٢١٢) الشتاء ما في الوضمن الجوب في الشتاء مطلقا والتقيد بالحل البارد في غير يجعل

في كتب الطر يقين أي المرازمة والعرايين اه عش (قول المن وعخذد وخلاف في الشتاء) قدروهم منسبع
المن خصص وجوب المنعة الشتاء واضع عدم ارادته سدع (قوله والتعبد بالخ) عطف على الجوب
(قوله لمن ظنه) أي الثاني (قوله فيصبلها لاداء الخ) عبارة الخفي وشرح المنع وكذا ذلك بحسب العادتي
قال والى وباني وغيره لو كانوا يعتادون في الصيف نومهم غطاء غير لباسهم لم يصعب غير اه (قوله أو نحوه)
كالمنعة (قوله ولا يصعب) الى قوله ولعل الماء ودرى الخفي الا قوله وبه يعلم الى المن وقوله كاصفناج الى المن
والى التنبه الثاني في النهاية الا قوله المطر دق أمثاله وقوله ونصه الى المن (قوله ولا يصعب تجد هذا الخ) بل
يجب تصاحبه كما احتاج ذلك بحسب ما حوته العادة وهو المعنى عند الناس بالتعبد اه شفتنا (قوله وزيابها
الخ) عبارة الخفي تنبيه سكت الشفتان عن وجوب الاشارة والصاوت لفصل الشايب وصرح التفصيل
والغوى بوجوبه قال في الكافي ويصحب كل أسبوع أو عشرة أيام والاولى الرجوع فيها الى العرف اه معني
(قول المن كسطا) يضم الميم وكسر هاء اسكان الشين وضما هاءم للا اذ السبعة في ترجيل الشعر اه معني
مفني (قوله وبه يعلم ان السواك كذا الخ) مثل السواك في رمضان مثاله قاله الا احتج بالاحتياج الى التلطف
العم لتغير لونه أو ربما لم يمتح السواك بل مجرد التعبد به في الوجوب نظرا لانه لا يتعلق به ما يتعلق
بعادتها التي تتعلق بها عيبا بظلمة اها سم (قول المن ودهن) أي يستعمل في تجميل شعرها وبشها أما
دهن الاكل فتقدم في الادوية يشع فيه عرف بلدها حتى واعتمد المصنف بالورد والنفوس وجب قال
الماوردي وقتته كل أسبوع مرة والاولى الرجوع فيها الى العرف اه معني (قوله ان لمن يدهن الخ) وينسب
يكافاه الا فرعي وجوب نحو المثلث عشر يفتون فام الترابية قلناه اذ لم نعتده اه نهاية قوله بنحو رماذ
أي ولومن سرجين وجعل المنع من التضعف بالخاصة اذا كان عشاوا بها نالحة اه عش (قول المن وما يزين)
ومن ما حوته العادة من استعمال الورد ونحوه في الاصداغ نحوها الفسفا على الزوج لكن اذا
أخضر لها وجب عليها استعماله اذا طلب تزويجها اه عش (قوله فان ارادها الخ) قضية التعبد بذلك
انه لا يتوقف على طلب استعماله منها مرم محال يكفي في الفرز الزينة اه عش عبارة الخفي فان هاء
لهو وجب عليها استعماله وعليه على ما قبل انه صلى الله عليه وسلم الخ اه (قوله لا تصنّب) أي بالخناء
وقوله ثم حله أي الماوردى اه عش (قوله على من فعلت ذلك) أي ترك الاستنجاء والا كمال (قول
المن ودواء مرض) عطف على كل سم على حج يعني انه لا يجب ذلك اه عش (قوله وفاضد) الى
قوله أي ولا يفتي الخفي (قوله لحظنا الاصل) يؤخذ من ان احتياج المرأة بعد الولادة الى الاستنجاء
من الوجع الحاصل في باطنها ونحوه لا يجب عليها لانه من البدوا وكذا ما حوته العادة من عمل العسيدة
والباية ونحوهما لمن يجمع عندها من النساء فلا يجب لانه ليس من النفقة ولا يحتاج الى الاستنجاء
ولا تظنر لتأذيها بتركها وان اذنت فعلت من عند نفسها اه عش (قوله واذا تنظفها) كلفهن
والمراتك ونحوهما اه معني (قوله وصرفه) منصوب بان المعصية تنظف على طعام (قول المن والا صم

على التام فلا بد في ما تقر
شخلا فمن ظنه اما في غير وقت
البرد ولو وقت الشتاء ولو في
البلا الحارة فيصبلها واداءه
أو نحوه ان كانوا يبتعدون
فيصطاه غير لباسهم أو
ينامون حرابا كلهم السنة
ولا يجب تجد هذا كله
كالجبة التي في وقت تجدده
عادة (و) يجب لها أيضا
(آلة تنظف) لبسها
وتلبسها ورجع في قدر
ذلك وقت العادة (كشما)
قال القفال وخلا وبه يعلم
ان السواك كذا بالاولى
(ودهن) كز يسلو عليها
احتيد ولو لسل البدن وما
يقبل به الرأس عادة من
سدر أو نحوه (ومر تك)
يقع اوه وكسر (ونحوه)
كاستنجاد وتقبول وارضض
(لدفع صان) ان لمن يدهن
بنصو رماذ لتأذيها ببقائه
(لاكل ونضاب وما يزين)
يقع اوه غير ما ذكر كطيب
وعطر لانه زينة لا لذو
جفمن ارادها وما يزينها
استعماله ونقل الماوردى
انه صلى الله عليه وسلم لعن
المرأة السائلة أي التي
لا تصنّب والمرها أي التي
لا تكف عن المرء يفتين
أي الباض ثم حله على من
فعلت ذلك حتى يكرهها
ويشارفها وفي رواية ذكرها

(قوله وبه يعلم ان السواك كذا) مثل السواك في رمضان ولا ينافيه كراهة السواك فيه لانها مختصة بما بعد
الزوال الى التبريد ومن قبل الزوال وما بعد التبريد ومن قبل السواك الوضوء والغسل وهو ظاهر لا يستبعد فيه
شبهه اخلاقيهم طلبة وضوء ثم ايت ما في الحاشية الاخرى بما يقتضي عليه وجوب السواك لعادتها مطلقا
فأما (قوله ان السواك كذا) هو ظاهر ان احتج بالاحتياج للعم لتغير لونه أو ربما لم يمتح السواك
بان لم يكن فيه تغير مطلقا وانما احتاج لتغيره وقامة سنية الاستدلال في الوجوب نظرا لانه لا يتعلق
بعادتها التي تتعلق بها عيبا بظلمة اها سم (قول المن ودواء مرض) عطف على كل (قوله في المن والا صم

وجوب
الا حرام (تنبيه) يلبس الحامل باني ومن غابز وجه الاما من يل الشعب والوضغ على المذهب (ودواء مرض وأمره طيب وما حرم) وفاضد
وخاتن لها لحظنا الاصل (ولها يطعم أيام المرض وأدمها) وكسوها أو كسوها أو غيرها لا يجب نصيبه (ع) والا صم

ويؤيده أيضا ما هو موجود في النسبية (٢١٤) فيه وجود خلاف ما وجب لغير ذلك كان تلاصقا ما فيها يظهر وما غسل ما تنص من بينها

من غير الجنس أي جنس المهر (قوله) ويلزمه أيضا إلى المني في النهاية والمني الاقوله وحده إلى وما غسل
(قوله) وحده إلى) خلافا لما يقول في عبارة الأول كسواء شاركت فيه بما يظهر اه وعبارة الثاني ولو
حصل الغرض بفعلها مقاسا وجوب نفقتها عليه فمما لو شاركت باذنه لاحتجما ما وجب به عليه اه (قوله) وما
غسل إلى) يقتضي ما له الخاصة تنص ل حسن وان لم أر من ذكر وهو أن يقال ان كان فعلها مستدبة كان
تستحق فيه غشا قبلها تنصيرها أو يفعله تعدي به أولا فخطا لنسبته أولا بفعلها فان حصل منها اقترار
فعله كما زالة الوسخ والاقطع بالانه واجب شرعى لم يتسبب فيه اه سددع (قوله) وتبيناه) يظهر وان
تفاوتت في سبب ذلك وتكررها وانما لفت عادة أمثالها وهو ظاهر لما تنص من يفتي أن مثله ما لو تكرر الوسخ
في نفسها الكثرة نحو عرقها بخلاف العادة لان التمسك بالتنظيف هو واجب عليه اه ع (قوله) وتبيناه
أوله) أي سددع عبارة القاموس شرب كسم شرب أو بثلث جرع أو الشرب بمصدر وبالضم والكسر اسمان
اه (قوله) فاقصر الزركشي إلى) يحمل تأمل لأنه ان ثبت عن خط المصنف أو روي بالحدثه فمختصة
فمن التزامها على كلا القولين والافاضة فيهما مستقيم على كلا القولين أي ما ضبط في الجواز الاضافة لكل
اه سددع (قوله) على الثاني) وهو قوله أو وهو بالفتح إلى اه سم قول المتن تقدر بكسر القاف مثال
لا لا الطبخ وقوله وقصته مثال لا لا الكحل اه معنى (قوله) يفتح القاف) إلى قوله ويرجع في المني وإلى
قوله وظاهر قولهم في النهاية الاقوله وتروى في ولو سكن (قوله) ومعرفة) بالكسر ما يعرفه اه ع (قوله)
المن وكوز ورس) مثال لا لا الشرب اه معنى (قوله) كما تنه مثال الغفر (قوله) ومثله) أي الإيالة أو ما
المن (قوله) برق الضوء) أي ولو لم تكن من المصلين اه ع (قوله) السددع) رأى بالنسبة لمن يعتاده كقوله
ظاهر بخلاف أهل البوادي اه وبه صرح المغني أيضا (قوله) ان اعتدلت) حتى لا يصب لاهل البادية اه
معنى وقيد الاعتدال واجمع لكل من المعروف والمصروف فله كما يفيد مبيع المغني وصرح به السددع
(قوله) ويرجع في جنس ذلك إلى) خلافا للمعنى صارتوه يعني كون الألائن من خشب أو حجر أو خرف
لحصول المنة صود فلا يخال لآفة من النحاس وان كانت شربة كجلب جذاذ ابن المقرئ قال الامام ويحمل
ان يجب لشرقة الظرف والخاص اه (قوله) للعادة) أي في ذلك شيئا لا شيء هاهنا إلى اه سم (قوله)
على نفسها) يؤيده ما لا لا يجب عليه أن ياتي لها بما يجب من غسلها فلو لم يأتها لم يكن تامين
تامين على نفسها فمقتضى ما لا لا يقع فيها لعلها تامين اه ع (قوله) وما إليها) أي وانما غسلها اه ع (قوله)
وكالجنة) عطف على الحاجة (قوله) عاده) إلى قوله وتردد في المغني (قوله) وابدأ لها) عطف على ههنا
فكلهما (قوله) فاعتبرا) أي النفقة والكسوة وقوله به أي بالزوجه فقط في النفقة ومع مثله في الكسوة
كل من شرح وان حوت عادة البلد وقوله لا بها أي بالزوجه فقط (قوله) فاعتبرا) أي البدوية (قوله) فالذي
فيه النظر للعادة إلى) فلو لم تكن ثم عادة أو كانت ولم تطرد في الحكم يحمل تأمل ولا يصحح بتدريج الثاني
من احتمالي ان الرفعة سددع أي العجرة الواسعة (قوله) لان الاذن العري إلى) قد يقال أي اذن في سورة
امتثلها أو منع أيها من الفتنة اه سددع عبارة سم هذا يخص سورة الاذن وكان الامتناع بمنزلة الاذن اه
وقوله وكان الامتناع أي بالزوجه وطيفه فالمراد بالسكوت إلا في السكوت العاري عن الامتناع والمنع (قوله)
ويؤيده أيضا إلى قوله بخلاف ما يجب لغير ذلك كان تلاصقا ما فيها يظهر وما غسل ما تنص من بينها

مخالفة

والذي فيه النظر للعادة المرد في أمثالها إذا سكنوا القرى ولو سكن معها في منزلها باذنها أو لا امتناعا من النقطة منه
أو في منزل نحو أيها باذنه أو منع من النقطة تلاصقا ما فيها يظهر وما غسل ما تنص من بينها

غلا فمع السكون يخرج من ذوق قبل الاستبراء (ولا تنظر له كونه ملكه) لحصول التصديق بغيره كعالم (وعلمه لا يليق به الخدمة نفسها)
بان كانت حرة ومثلها فخدم عاده في بيت أبيها مشايخا بخلاف من لا تقدم في بيتان حصل (٣١٥) لها شرف من زوج أو غير بعدد لاجله

انعدامه لان الامر بالطاعة
لا يبرهنها وظاهر قولهم
ومثلها لانها لا تعتبر لخدمة
في بيت أبيها بالفعل ولو كان
مثلها فخدم عاده في بيت أبيه
فتركه الاب بخلاف اولطر و
اعصار أو ربيت في بيت
غير أبيها ولم تقدم أصلا
وجبا استخدامها بخلاف من
ليس مثلها كذلك وان
خدمت فلا يصح استخدامها
وهو محتمل ويحتمل الضبط
بوقوع الخدمة بالفعل في
بيت مربيها الاول أو أقرب
الى كلامهم كله رقت
استخدامها ولو بدو به لانه
من العشرة بالمعروف
وحد لا أكثر مطلقا الا ان
مرسخت ولتستلح أكثر
من واحد فيخدم الحاجة
وهو منع من لا تقدم من ادخال
واحدة ومن تقدم وليست
مريضة من ادخال أكثر
من واحد ولو سواه سكن
ملكها لم يجرؤوا لوجه
مطلقا من زيارة أو جوارح
اضطرر أو شهوة جوارحها
ومنعها من دخولها لهما
كولها من غيره وتعين
الخدم ابتداء البهة
انعدامها (بحرة) ولو مترعة
وقول بان الرقة لها الاستماع
من التسرع للخدمة وبيان
المنع لانه لا يسلطان الفرض
انها انما ترضع خيلا لاجلها

بخلاف مع السكون) أي بخلاف ما لو سكنت معهما مع سكونها كان المسكن لها وسكون نحو أبيها كان
المسكن له فترام الاجرة فبما ذكر كل من هذا يتقدم فبما قبل الاستبراء انما تقدم انه اذا سكن بالاذن
لا حرة عليه ولم يبين ثم يفهم من آثار أبيها مرميها لم ينفذوا فمفهومها معش (قوله كعالم) ويستأجر ولا يثبت
في الخدمة نهية أي لا يثبت بدل المسكن وهو الاجرة اذا لم يسكن بمدة لانه امتناع عش (قوله بان كانت) الى
قوله لان الامور في المني (قوله حرة) بخلاف الرقة كالأول وبخلاف الادخال لانه لو كان كانت جسيمة لان شأنها
ان تخدم نفسها وان وقع الادخال لها بالفعل كان في الجوارح البضاهة فبما قبل الشارح ما وافقه (قوله)
ومثلها فخدم عاده الخ) لسكونها لا يليق به الخدمة نفسها في عاده البلد يكن بعدها أهلا وتخدم بامتة و بحرة
مستأجرة وتعود ذلك اه معنى عبارة سم مثل هل يكفي في كونها بمن تقدم خدمتها أو جوارحها أو أحدهما في
يتم ما والى جملة يكفي في انه لا وجه لهذا السؤال مع قول الشارح وظاهر قولهم الخ اه (قوله مثلا) أي أو
بما هو المثل أبيها في حال سفرها اه يحبري (قوله من زوج) يشمل زوجا بقا على عسر وسهولة وشيئا (قوله)
بخلاف الخ) أي أو لعدم وجود من يخدم أو لعدم قوتها معها أو براضتها اه شيئا (قوله وان خدمت) أي في
بيت غيرها بأبها بالفعل اه على (قوله والاولا ترب) حرمه شيئا (قوله كعالم) أي من توسيعه
بالتأخير (قوله ولو بدو به) أي في قوله قال الزركشي في النهاية (قوله ولو بدو به لانه) أي أو بالتأجيل
لوجوب هفتها اه نهية (قوله واحدة) متعلق باستخدامها (قوله مطلقا) أي شريطة ألا اه عس عبدة
السدة على المراد به وان اعتاد ذلك في بيت أبيها فليجرح بيت كلام العز من مصر ما لا يقل عن
الامام ما لا يحمله نه عارية سالها في بيت أبيها ومن أي حنفية أو جوارحها بقا على كذبها من
عدم اعتبارها والاكشاف واحدة (قوله في بيت قدر الحاجة) أي وان تعدت سواء كانت أي أو زوجة حرة أو
أمه لان ذلك للحاجة التي هي أقوى من المروءة اه شيئا وسأنا في الشارح منه (قوله اه) أي الزوج
زقوله ادخال واحدة) أي سواء كانت أمه أو كملها أو جارية كجاني (قوله ومن تقدم الخ) عطفي على من
لا تقدم (قوله سواء سكن) أي أي أو كملها أي أو زوجة (قوله والزوج) عطفي على من لا تقدم وقوله
مطلقا أي سواء كانت بمن تقدم أو لا (قوله من زيارة أو جوارحها) أي وعبرهما بالمعروف الاول (قوله وان
احضر) أي حيث كان عندهما من يقوم بخدمتهما أخذما ياتي عن عش (قوله وشهوا الخ)
عطفي على زيارة الخ (قوله ومنعهما الخ) أي ومنع أو جوارحها من الدخول عليهما مع الكراهة اه معنى
(قوله لها) أي وان احضرت حيث كان عندهما من يقوم بخدمتهما اه عش (قوله كوله) أي ولو
سغيرا اه عش (قوله كوله الخ) أي وما لها اه معنى (قوله وتعين الخادم) يستأجره قوله البز قول
الزركشي أي أو لها كقوله ابن المقرئ اه معنى (قوله أو وصي) أي قوله وان لها في المني لا يقتصر من قوله
أو بغيرهم وقوله قال الزركشي (قوله أو بغيرهم الخ) عطفي على عرفة المني (قوله أو سائر الخ)
أي لها أو بغيره - عدا بغيره من الغير لا يجبر على شرا أو بغيره على استيفاء أو بغيره اه عش (قوله اما
الظاهرة) كقضاء الجوارح من السوق اه معنى (قوله المني أو بالاتفاق على من يخدمها الخ) يكفي في ذلك
التراضي ولو لم يرضع ما تراض - يا علي ما دام التراضي لكن لو رجع عنه بعد معنى مدته بالاتفاق فهل تستقر
الامتناع عنه الاذن (قوله وظاهر قولهم الخ) هيئة هل يكفي في كونها بمن تقدم خدمتها أو جوارحها
أحدهما في بيتها والوجه انه يكفي في انه لا وجه لهذا السؤال مع قول الشارح وظاهر قولهم الخ فاقوله (قوله)
ولو بدو به الخ) كذا مرش (قوله في المني أو بالاتفاق على من يخدمها) يكفي في ذلك التراضي وبارزة
دفع ما يراضيا عليهما ما دام التراضي لكن لو رجع عنه بعد معنى مدته بالاتفاق فهل تستقر عليه نفقة ما لمضي

(أرأيتاه أو مستأجرة) أرضي غيرهما حق أو بغيرهم لهما أو مملوك وكذا كل من يحمل نظره من الجانبين كمنسوخ لا يستويحهم قال
الزركشي وهذا في الخدمة بالخدمة ما الظاهر فخير لهما الرجال والنساء من الاجراء والميسل (أو بالاتفاق على من يخدمها حرة أو أمانة
لخدمته)

لحصول المقصود معهم ذلك وبحسب الاذرى منع الخدام ز وجعده يتعلمونه أو أمثلا فيستمن الاذلال وان لها ان تمتنع اذا أحدهم أجد أصولها كالأفراد أن يتولى خدمتها بنفسه ولو في نحو طبع وكس لانها تستقي منها الباطن بتعريف وفي المراد بالخدام الواسع متعلق ولتعمد منفاهه ليس على خادمها الا ما يحسنه واحتجاج اليه كمله الما في المصم والشرب وصعب على بدنه وغسل خرق الحيش والطبخ لهما بمتعلق في نحو الطبخ لهما وعسل ثيابه فانه عليه (٢١٦) فانه يفعل بنفسه ومعهم ان يتولى خدمة نفسه فيغزو عونه الخادم لانها تصير بذلك

مبتدلة ونخرج بقولنا ابتداء ما اذا أحدهم من انفسها أو جعلت ما لو فمعهما ليس له ابد الهام من غير زيادة أو خيانة ويصدق هو بينه فيبظهر (تبيين) سبق في الاجازة وبأن آخر الاعان ما يعلم منه اختلاف الخدمة باختلاف الالوان لا طاعة كل يعرف يخصه (وسواها) في هذا أي الخادم بشرطه (موسر وموسر وعبد) كسائر الموزن واختيار كثيرين عدم وجوبه على الممر مستدين بالله صلى الله عليه وسلم لموجب له ما على على رضى الله عنهما خادما لاهساره وروايه ان ثبت انهما تنازعا في ذلك فلم يجبه وأما مجرد عدم ايجابه من غير تنازع فهو لا طبع عليه صلى الله عليه وسلم من السلطة بحقوقه وحقوق أهله على انها واقعة على محتملة فلا دليل فيها (فان) أحدهما بعرة أو أمثلة أو قلس عليه غيرها أي الأجرة (أو) بامته أنفق عليها ما المثل أو بمن محبتها ولو أمتها (لزمه نفقتها) لا تكرار فيه مسبق قوله وألا وبالافتاق

عليه نفقة ماضية أو يلزمه أجرة المثل فيستعقل اه سم وقوله فيه لقرن الاول كما أشار إليه بتدقيقه (قوله) لحصول النفقة في المتن في النهاية لا قوله وفي المراد الى قوله منها (قوله) كالأفراد) الى قوله ويصدق هو في المتن الاقوله وفي المراد الى قوله منها (قوله) كمله) أي الخادم (قائه) يطلق الخادم على الله كروا لا تقي ويقال في الغلبة لا في خلاصة اه معنى (قوله) المصم) كذا في أصله ثم أصح بالمصم بغير شرط فحصل كونه منه ومن غيره سيد عر (قوله) وله منها الخ) فان اتفقوا عليه فكلما يتاحها من الفتنة حيث لا يوافقها الجواز وما يوم اه معنى (قوله) بقولنا التبذل) أي من قوله وتعيين الخادم الخ (قوله) ما يعلم الخ) تنازع فيه سبق وبأن (قوله) بشرطه) أي من قوله أجرة الخ لا يوجبها خدمة نفسها (قوله) كسائر الموزن) الخ قول المتن ويجب في المسكن في النهاية الاقوله وانما يجب الى يوم تجلس وقوله لا نخوسرا ويل (قوله) على انهما) أي قضية فاطمة وتولى رضى الله تعالى عنهما (قوله) ان لزمه نفقتها) فان كانت الصورة بمسكوكة لا ز وجعلت نفقتها كمال نفقة نفقتها اه معنى عبارة النهاية وتعلق نفقة بلوكها الخادم لها كرا كان أو أن في لافقة فاطمة في أو جعله ولو جهن بل ثلثها الخادمة كمال الزوجة نفقة نفسها اه واعتمد سم (قوله) لا تكرار) الى قوله قول شارح الخ في المتن (قوله) واجب الانددام) الاضافة لبيان الخ (قوله) لبيان الخ) ببيان جنس ما يعمله وقد رده كمال وجنس طعام الخ (قوله) استرواح) أي كلام بلا تصغير (قوله) لكن يكون) أي طعام الخادمة أدون من أي من طعام الخدمة (قوله) لا الخ) أي الحاشية (قوله) عليه) أي المتوسط (قوله) هنا) أي فمن يجب الزوجة (قوله) المتن ولها كسوة تليق الخ) أي هو على متوسط ومعرى ولو احتاجت في البلاد أو اورد الى سلب وأهم واضادته وجب فان اعتادت عوضا عن ذلك بل نحو بل أو بقرم يجب غير منها يتزوجه ولو احتاجت أي الخادمة ومثلها الزوجة الأولى ع ش عبارة الرشدي هذا في الرض انما هو د كوفي الزوجة خادمة عكس ما في الشرح اه (قوله) فتكون) الخ قوله والذي يجب في المتن الاقوله وانما وجبت الى يوم تجلس عليه

أو يلزمه أجرة المثل فينظر (قوله) بحث الاذرى الخ) لا ذنب فلسة ولا عكسه م ر ش (قوله) بطلاق نحو الطبخ) كذا م ر قال في شرحه ولو قال أنا أخذتك لتسقط عني مؤنة الخادم لم تصبره ولو في الاستسقاء منه كسلب ثوب واستقامه وطبخ لانها تعبر به ويستحيى من قول شارح له أن يفعل ما لا يستحيى من فعله تابع فيه ابقا له وهو وجه مرجح والأصح خلافة م ر ش (قوله) ونخرج بقولنا ابتداء) من قوله وتعيين الخادم الخ (قوله) ويصدق هو بين الخ) كماله الاذرى م ر ش (قوله) ان أو بمن محبتها نفقتها) وتعلق نفقة بلوكها الخادم لها كرا كان أو أن في لافقة فاطمة في أو جعله ولو جهن بل ثلثها الخادمة كمال الزوجة نفقة نفسها لكن الزوجة المطلقة البتة نفقة بلوكها لا تستأجر م ر ش وقوله لكن الزوجة المطلقة الخ تقدم ان الزوجة لا تنص في نفقة اليوم وفي الحاشية بناء على عدم محبتها لها بما فعل المراد منها المطالبة بنفقة اليوم بما لم يتلخا صحتها ولا يصري (قوله) وهذا البيان الخ) أقول ونصص ما وجدنا فاحدا هنا لا يصدق ما تقدم وهو ان الواجب ليس بحجر بالاتفاق باعني المتبادر منه بل بما فعل الكسوة ونحوها (قوله) والمتوسط الخ) يتأمل (قوله) المتن ولها كسوة تليق بحالها) ولو احتاجت في البلاد الباردة الخ لان ذلك لبيان اقسام واجب الانددام وهذا البيان انه اذا اختار أحد تلك الاقسام الذي يلزمه فقوله شارح انه مكرر استبراح (وجنس طعامها) أي التي يجبها (جنس طعام الزوجة) لكن يكون أدون منه فعلا من العزوف (وهو) من جهة المقدار (مد على معسر) اذ النفس لا تقوم بدونه غالبا (وكذا متوسط) عليه (مد) كالمعسر وكان وجه مطالبتها به هنا في الزوجة وان جتان مدار نفقة الخادم على سد الضرورة لا الواسطة والمتوسط ليس من أهلها فإدى المعسر بخلاف اللوسر (وموسر مدون) ووجه ان نفقة الخادمة على المتوسط لثلاثة الفدوم وعليه فعل اللوسر كذلك اذا المدون الثالث ثلث المدون (ولها) أي التي يجبها (كسوة تليق بحالها) فتكون

دون كسوة الخدم وجنساً ونوعاً قميص وشعر جبتشاه كالعادة وكذا امتنعوا لمحض شرف حر وأمتشاه وضفاً فهو قسم لا ذكر وانما
وجبت لها الخففة لاحتياجها للفرج بخلاف الخدم ومما يقتضي علمه كسر صفا وقطعة لبلد شتاه وخذة وما يتغطي به لبلد شتاه ككسائه
لا تخسروا ريل (وكذا) لها (أحد ريل المعويج) لان العيش لا يتم بدونه تجنس آدم الخدمية (٣١٧) ودونه نوعاً وقد رتب حسب العادة وفي

وجوبها للخدم لها وجها
والذي يقهره من جيبسهما
اعتبار عذة البلد (لا آله
تنظف) فلا تحب لها لان
اللائق بحالها عذمة فلا
تعدا له الا لغيره (فان كثر
وسم وتأتف) الا التي ذكرت
لانها الاغلب والا فلا ذكر
كذلك (بمقل وجبان
ترفه) بأن تعطي ما نزل
ذلك (ومن تقدم نفسها في
العادة ان احتاجت الى
خدمته فمعرضاً و زمانه وجب
اخذها) ولو أمة واحدة
فاكثر كالمهرور ولا
اخذها لرفقة) أي من فيها
رذوان قتل في حال محضها
ولو جيلة لا يلايق بها
(وفي الجيلة وجه) لحرمان
العادته وقد منع ذلك بانه
غير مبرور وان وجد فهو
معرض حبس محبوتوها
فلم ينظر اليه (فرع هـ)
قال ابن الصلاح لا تقبل
زوجته من الحضرائي
البادية وان كان عيشها
خشناً لان لها عذة نقية
مقدرة أي لا تريد ان تنقص
واما خشونة بعض البادية
فيكمالاتها فخرج عنه بالادال
كمهر قال وليس له ان يسد
عليها الطاقات في سكنها
وله ان يغسل عليها الباب

(قوله دون كسوة الخدم وجنساً) أي يغفلون فبين المورس وغيره اه معنى (قوله جنساً) تغييراً
من البدن والظواهر ان الواجب أن يكون دوناً في الجنس أن يكون دوناً في النوع اه يعبري
(قوله قميص) أي صفاً وشامراً كان الخادم أو رقيقاً اه معنى (قوله وشامراً) عبارة لثيابه
وتقوم كمحسب وجنساً وعبارته التي وجب لها عدم ذكرها كان أو أنثى جبتشاه وأقرباً بحسب العادة فان
اشتد البرد بذله على الجلبة أو القرو وبسبب العادة اه (قوله قميص) بكسر الميم من القماش مثلاً
تضع المرأة فوق رأسها كالقروطة اه يعبري (قوله لمحض) أي الرداء التي تسترهن من فروقها التي تقدمها
اه نهاية (قوله حر أو أمة) أما الخادم الذي كره فلا تستغنى عنهما اه معنى (قوله وتقوم) (الاول
قبعة بالثاء وهو ما يغسل به الرأس (قوله بخلاف الخدمية) هذا هو المتقول والوجه كقوله شتاه وجوب
الخلف الرداء للخدمية أيضاً فانما قد يحتاج الى الخروج الى الحمام أو غيرها من الضروريات وان كان نادراً مخي
ونهاية (قوله وما يقتضي علمه) صلف على كسوة (قوله وخذة) أي شاة وسبقاً (قوله لا تخسروا ريل)
هذا بمنى على عرف قديم وقد ظرط العرف الآن بوجوبه للخدم من هذا المقتضى اه زبادي وفي سم
عن مدر مثله وعبارته شتاه وسر والآخر بان العادته للخدم الا أن وما قول الشيخ الخطيب تبعاً للشيخ
الاسلام لا سراويل فهو بحسب العادة القديمة بحسب الا أن عملاً بالعادة اه وبه يعلم اندفاع استكمال
السيد عمر السمر من سم بانه مخالف للمتقول عن الجمهور (قول المتن وكذا المخرج) وفلان فيسبين
المورس وغيره اه معنى (قوله والذي يعبري) وفلانها يتوخاها بالمعنى عبارة ولا يجب العلم في أحد
وجوبه في خدمته جيبسهم كلام الرافعي اه (قول المتن لا آله تنظف) كسوة ودهن اه معنى (قوله
وذكرت) أي حمت الاثني بالذكر (قول المتن بمقل) هذا رتبة العقل مفردة قال الجمهور يري توبه
من العرق والوضو وقال الجاحظ وما كان الانسان يقل الطباع وان تنظف وتطهر وبذلك الشيب كغيره
لم يلبس الخن من حروفها زير من العوامرضي الله تعالى عنهما اه معنى (قوله بان تعطي) في القول التي
وفي الجيلة في المعنى (قوله ما نزل) من تقوم وسط ودهن اه شرح المنهج (قول المتن لمرض الخ) أي
أورهم اه شرح المنهج (قوله كثر الخ) بقدر الحاجة اه معنى (قوله لان لها عذة نقية) فدهن
يعبر جنسها وقد يكون الواجب لها في البادية اذا ابدلتها بكتفها كما اذا كان قوت البادية ذو فوهى معتادة
لغيره قد يكون مد الزر لا يساوي نصف مد ورشدي وسدعر وأيضاً قد لا يجب لها في البادية ان يضا كان يجب
لها في الحضرمين أنواع الادم والكسوة لأن الاكل والنظافة تختلف عرفها وما ذكره آخوه وقوله
وليس له منعها الخ (قوله وفي سد الطاقات الخ) صلف على قوله آخر (قوله كآقني به ابن عبد السلام الخ)
وكذا آقني به شتاه الشباب الرمي أخذ من الاقتداء كونهما يتوسم (قوله اجما) في قوله وفي الكافي
في النهاية الا قوله مجردها على لان المسفة (قوله واعترض) أي دعوى الاجماع (قوله بمقتضى المخرج) أي

الى حجابها ولهم وعاتدته وجب كقوله الا الذي فان اعتلقت عوضاً عن ذلك لم يل نحو ابل أو بقر لم يجب غيره
مدرش (قوله بخلاف الخدمية) والوجه كما أضافه الشيخ أي ضم الاسلام وجوب الخلف والرداء للخدمية
أيضاً فانما يحتاج الخروج الى الحمام أو غيرها من الضروريات وان كان نادراً مدرش (قوله لا تخسروا ريل)
الوجه وجوبها للسراويل للخدمة حيث اعتد كسواها الا أن يقوم مصر لان الباب مبيت على العادة مدرش
(قوله والذي يعبري الخ) كذا مدر (قوله وما ذكره آخر) يعني حله الخ) كذا مدر (قوله بل يجب)

اذا كان ضرراً لم يفتي في قصوب ليس بينهما من يجوز له وبطاعة في منزله اه وما ذكره آخر أي تبين حله على غير زمن الاستماع الذي يريد
وعلى ما إذا لم تتغير به وفي سد الطاقات يعمل على طاقاته لا يفتي في قصها ولا أنه السدل بل يجب عليه كآقني به ابن عبد السلام في طاقات ترى
منها الاجابة أي وعلم منها تعدد و يتم لانه من بابها من المنكر (ويجب في المسكن استماع) اجما وعاء فرض ولا نه لغيره لا انتفاع
فانه لخدمه المعلوم عاقبة فيناه

بقوله بحر تأويله الخ (قوله كذلك) أي امتناع تحليلك (قول المتن قطعاً) أي وادهم ودهن وحلم اه
 مخفي (قوله بحر دفع من غير لفظ الخ) عبارة عن المعنى الذي لا يصح وقوعه في أن ينوي ذلك عما استغنى عنه
 سواء أعلت بنته أم لا كالكفارة اه وسبق عن الاسي في ما يتبعه عن النهاية ما يوافقه (قوله ينسب على
 كونه الخ) أشار به إلى أن قول المصنف يتصرف الخ مفرع على ما قبله فكان الأول أن يأتي بالقامع بدل الواو
 كما يجب على المعنى (قوله بما شاع الخ) فلو تصرف في بيع مع من لا يشرع في أثناء اليوم أو ليلة فهل يبين
 فساد التصرف بسقوط الثقة بالنشور كسما في قوله فلو زادت الثقة بزيادة منفصلة بأن اعتاضت حيوياً
 حصل منه قولين ومن ثم تشرع في اليوم أو ليلة وهو بائرجع فيه بالزيادة المنفصلة أولاً يبين ما ذكر
 ولا يرجع في الزيادة المنفصلة فمفتر وقال من القياس الأول اه سم (قوله ولا لجل هذا) أي من يبان
 الائتماع فرض القسم إلى الامتاع والتحليل وعنه أي لقوله يتصرف فيه بما قبله أي بقوله تحليل وقوله
 وان سلم أي ما قبله وقوله تحليله احسباً لمن قوله السابق (قوله على نفسها) ينفي زيادة أو على خلعها
 لتزول عليه ما قبل اه ورشد أي أي قوله أو ما يضر خلعها (قول المتن منها) أي زوجها من ذلك اه
 معنى (قول المتن وما دام نفقه) أي مع بقائه اه معنى (قوله فلا رد عليه) أي أنه أهله (قوله ومنه)
 أي الطعام (قوله يباح الاستهلاك واستقلالها الخ) يتأمل معنى استهلاك نحو الظروف وما معنى
 الاستقلال بالاختراع أنه بشرط دفع الزوج بقصد ادما عليه وقد أوردت ذلك على من التابع له في ذلك

أقربه شخصاً الشهاب الرمي أخذ من املاء ابن عبد السلام المذكور مرش (قوله لها أو لخادما الخ)
 عبارة عن فعل على أنها أكلت طعام خلعها الحرة وهو أحد وجهي في الرض وشرحه بالرجوع والوجه
 خلاصه أن الملك للحرة الخادمة وقد منع دلالته على ما ذكره فلينأمل فانه أي المنع تعسف (قوله الحرة
 وليست بالامة) المفهوم من العبارة أنه تفصيل في الزوجية وحسب فلا يشكل ذكر الامتاع تقسيمه إلى الخدم
 لها لأنهم يقدم حال المرض لكن على هذا في إطلاق تصرف سيد الزوجة الامتاع بانه شيء يعلم بمسما في وفي
 الجرم تلك الزوجة تفصل خلعها الحرة نظراً لأنه أحد وجهي بالرجوع في الرض وشرحه والوجه الثاني أن
 قلنا المليل على المفهوم من العبارة أن تفصيل الزوجة لا يكون تفصيلاً للقيام مقفلاً لا من ماله المقطع
 بان صير تصرف الفاعل وخبره بضره المفعول للزوجة مع القطع بأنه لا يفهم من العبارة الا اعتماد رجوع
 هذين الصيرين مع مرجع خبر تصرف في الفاعل فيكون للزوجة بضاً ومنه نقول الشارح ولا لجل هذا الخ
 فان قول المصنف السابق تحليله ليس إلا في الزوجة فيكون الموطأ والموطأ في الزوجة أيضاً قلنا
 (قوله في المتن يتصرف) فان قيل هلا عبر بالقامع التفرع بعبارة إشارة إلى أن هذا مقصود من قبل (قوله
 بما شاع من بيع وغيره) فلو تصرف في بيع مع من لا يشرع في أثناء اليوم أو ليلة فهل يبين فساد التصرف
 بسقوط الثقة بالنشور كسما في بناء على أن المراد بقوله بذلك تبين وجود وجهها إذ وجودها مستمر وط
 بانتفاء النشور في اليوم أو ليلة وعلى هذا فلو زادت الثقة بزيادة منفصلة بأن اعتاضت حيوياً حصل منه مفعو
 لمن ومن ثم تشرع في اليوم أو ليلة وهو بائرجع فيه بالزيادة المنفصلة أولاً يبين ما ذكر ولا يرجع في
 الزيادة المنفصلة فيه نظراً وقال من القياس الأول (قوله وان على الخ) أي ما قبله (قوله في المتن ككسوة)
 قال في الرض فلا يقطع بمسما ورشد فلو لم يستعار فلو لم يستعار وتلف أي بفعل الاستعمال فانه يلزم الزوج
 قال في شرحه لانه المستعير وهي تأتبع عن الاستعمال والظاهر ان له عليها المسمى أو نحو المثل لانه انما
 أعطاه ذلك عن كسوتها اه (قوله ومنها الفرض) تناول ما دام نفقه لا فشر ظاهر فلا حاجة إلى تكلف
 ادخالها في الكسوة مع عدم تبادلها من قبله بشاردهم كونها ماله ولا رجوعاً رادها مع ظهور تناول الممثل
 له لها (قوله يباح الاستهلاك) يتأمل عبارة الرض وكنه ما يستهلك يجب تحليله كذا الكسوة والفرض
 والامة اه (قوله يباح الاستهلاك واستقلالها باخذ) يتأمل ما معنى استهلاك نحو الظروف وما معنى
 الاستقلال بالاختراع أنه بشرط دفع الزوج بقصد ادما عليه وقد أوردت ذلك على من التابع له في ذلك

كذلك (و) في (ما شاعك
 كطعام) لها أو لخادما
 المملوكة لها أو الحرة
 (تخلين) للحرة وليست بالامة
 يصح دفع من غير لفظ كما
 في الكفارة (و) ينسب على
 كونه تحليلاً الحرة وسيد
 الامة كل منهما (يتصرف
 فيه) بما شاع من بيع وغيره
 ولا لجل هذا من فرض
 التقسيم وطاً بما قبله وان
 علم من قوله السابق تحليله
 حياً (فلو قدرت) أي ما قبلت
 على نفسها طعاماً وغيره
 ومثلها في هذا سيد الامة كما
 هو ظاهر (بما يضرها) ولو
 بان يضره عنها أو بما يضر
 خادما منها) الحق التمتع
 (وما دام نفقه ككسوة)
 ومنها الفرض فلا رد عليه
 (وتلزم وطعام) لها ومنه
 الماله (ومسما) وما قبله
 من آلان التناقل (تخلين)
 كطعام يباح الاستهلاك
 واستقلالها باخذ

فمستبر كونه الملكة وتصرف فيها بما شئت الآن مقرر وله من من استعمال الشيء من ذلك وكذا كل ما يكون غليظا (وقيل امتناع) فيكون
مستبر ولا تتصرف هي بغير ما ذن لها كالسكن والخدم والفرق ما امرتها استعمل مدين (٢١٩) بخلاف نحو الكسوة والتبر هذا
في نحو فرش وحلف وظاهر

فلم يجب مجتمع اه سم وأجاب الرشدي عن الأول بما عاصه فان قلت كيف هذا مع ان الكلام هنا فيها
يدوم نفعه الاقبال لما استملك في المتن قلت معنى الاستهلاك ان استطاعه ان يملكه ولا يستهلكه وان انتفعت به
مدة أي بخلاف نحو السكن والحاصل ان الكسوة ونحوها ما يستهلك بالمعنى الذي ذكره في قوله هذا التحق
بالطعام على الصحيح بجماع الاستهلاك أي في الجملة ولما كان يوم نفعه ولا يستهلك حاله سوى ما يختلف
فتأمل اه وأشار الكردى الى الجواب عن الثاني بما نصه قوله واستعملها الخ أي عدم شركة الزوج معها
بخلاف السكن فان الزوج يسكن معها اه وسياق من المعنى والرشدي عنه (قوله في شرط كونها
ملكه) فلا تسقط بمسكنه ومستعمله فلو استعمل المستعمل وانما يفرض الاستعمال فمصلحة يلزم الزوج لانه
المستعمل وهي ثابتة عنه في الاستعمال قال خضراء والظاهر انه علمها في المستعمل أو المثل لانه انما اعطاه
ذلك عن كسبه وانتهى والظاهر خلافه اه معنى (قوله كونها أي الكسوة الخ) (قوله ولما منعها الخ)
فلو خالف واستعمله بنفسه لم يلازمه وأرض ما قص ومعلوم ان هذا كلام الرشدي وأما غير ما من مذهب
وصغيرة ويحتمل فصر على ولها عكن الزوج من التمتع بما تمهلها فيمن التمتع عليها وأما ما يقع
كثيرا من مذهبها ما يقع الزوج في الألتان المتعلقة بها أو كل الطعام فيلزمه الزوج وأما من حضره عنه
فلا أثر لها عليه في مقابلة ذلك لانه لا ينفقه بنفسه ولو أخذ لها في ذلك كل ما لم يغيره فليس له في ذلك
له أثر بل هو أولى لجرمان العادة ومثل ذلك يقال في الفرض المتعلقة بها اه عش (قوله ولا تتصرف
الخ) أي على هذا الثاني اه عش (قوله ما امرتها الاستهلاك الخ) عبارة للمعنى وأجاب الأول بان هذه الأمور
تدفع اليها والسكن لا يدفع اليها وانما سكنها الزوج معه اه وصورة الرشدي بمعنى ان كلامها قد يكون
مشتركا في الانتفاع بينهما اه (قوله واختبر هذا) أي قول الامتاع (قوله على الأول) أي الأصح
(قوله بغير الدفع والاخذ الخ) لكن مع قصد ذلك دفعه بما وجب عليه منية وأسنى ومعنى قال الرشدي
قوله لكن مع قصد ذلك الخ يخرج بذلك ما أطلق دفعه اه عبارة عش فضته انه اذا وضعتا
بديها لا قصد لا يعتد به اه (قوله وان كان الخ) أي مادام دفعه كسوة الخ (قوله من غيره صدق صرف الخ)
ظاهر انه يكفي عدم الصارف ولا يشترط قصد الاداء عارضة سم وتقدم ان الشارح يعتبر في كل دين قصد
الاداء عارضة فعدم تعرضه العلم به مما قد فلا تخلف اه سيد عري بن الشارح وبين الاسق
والنهاية والمعنى (قوله فلا تصح) أي الصفة لا تذهب أي غليظا (قوله بخلاف الجنس) أي الزائدة على الواجب
لها (قوله وتصبرهم) أي الأصحاب بما أي البعث والكرام في الهدية فانهم قالوا في الهبة وان بيعت اكرام
فهدي اه كردى (قوله وحسب) أي حيز وجود الصارف كقصد الهدية (قوله ودبها) الواجب
أو (قوله لا يجب الخ) أو قصد الهدية أخذها بما روينا (قوله والقول قوله الخ) أي قبلوا أو اختلفت
البنث ونحو ما في الاداء والعارية (قوله ما شرطه) محل تأمل ان انما شرطه ادائه اه سيد عري

فلم يجب مجتمع اه سم وأجاب الرشدي عن الأول بما عاصه فان قلت كيف هذا مع ان الكلام هنا فيها
يدوم نفعه الاقبال لما استملك في المتن قلت معنى الاستهلاك ان استطاعه ان يملكه ولا يستهلكه وان انتفعت به
مدة أي بخلاف نحو السكن والحاصل ان الكسوة ونحوها ما يستهلك بالمعنى الذي ذكره في قوله هذا التحق
بالطعام على الصحيح بجماع الاستهلاك أي في الجملة ولما كان يوم نفعه ولا يستهلك حاله سوى ما يختلف
فتأمل اه وأشار الكردى الى الجواب عن الثاني بما نصه قوله واستعملها الخ أي عدم شركة الزوج معها
بخلاف السكن فان الزوج يسكن معها اه وسياق من المعنى والرشدي عنه (قوله في شرط كونها
ملكه) فلا تسقط بمسكنه ومستعمله فلو استعمل المستعمل وانما يفرض الاستعمال فمصلحة يلزم الزوج لانه
المستعمل وهي ثابتة عنه في الاستعمال قال خضراء والظاهر انه علمها في المستعمل أو المثل لانه انما اعطاه
ذلك عن كسبه وانتهى والظاهر خلافه اه معنى (قوله كونها أي الكسوة الخ) (قوله ولما منعها الخ)
فلو خالف واستعمله بنفسه لم يلازمه وأرض ما قص ومعلوم ان هذا كلام الرشدي وأما غير ما من مذهب
وصغيرة ويحتمل فصر على ولها عكن الزوج من التمتع بما تمهلها فيمن التمتع عليها وأما ما يقع
كثيرا من مذهبها ما يقع الزوج في الألتان المتعلقة بها أو كل الطعام فيلزمه الزوج وأما من حضره عنه
فلا أثر لها عليه في مقابلة ذلك لانه لا ينفقه بنفسه ولو أخذ لها في ذلك كل ما لم يغيره فليس له في ذلك
له أثر بل هو أولى لجرمان العادة ومثل ذلك يقال في الفرض المتعلقة بها اه عش (قوله ولا تتصرف
الخ) أي على هذا الثاني اه عش (قوله ما امرتها الاستهلاك الخ) عبارة للمعنى وأجاب الأول بان هذه الأمور
تدفع اليها والسكن لا يدفع اليها وانما سكنها الزوج معه اه وصورة الرشدي بمعنى ان كلامها قد يكون
مشتركا في الانتفاع بينهما اه (قوله واختبر هذا) أي قول الامتاع (قوله على الأول) أي الأصح
(قوله بغير الدفع والاخذ الخ) لكن مع قصد ذلك دفعه بما وجب عليه منية وأسنى ومعنى قال الرشدي
قوله لكن مع قصد ذلك الخ يخرج بذلك ما أطلق دفعه اه عبارة عش فضته انه اذا وضعتا
بديها لا قصد لا يعتد به اه (قوله وان كان الخ) أي مادام دفعه كسوة الخ (قوله من غيره صدق صرف الخ)
ظاهر انه يكفي عدم الصارف ولا يشترط قصد الاداء عارضة سم وتقدم ان الشارح يعتبر في كل دين قصد
الاداء عارضة فعدم تعرضه العلم به مما قد فلا تخلف اه سيد عري بن الشارح وبين الاسق
والنهاية والمعنى (قوله فلا تصح) أي الصفة لا تذهب أي غليظا (قوله بخلاف الجنس) أي الزائدة على الواجب
لها (قوله وتصبرهم) أي الأصحاب بما أي البعث والكرام في الهدية فانهم قالوا في الهبة وان بيعت اكرام
فهدي اه كردى (قوله وحسب) أي حيز وجود الصارف كقصد الهدية (قوله ودبها) الواجب
أو (قوله لا يجب الخ) أو قصد الهدية أخذها بما روينا (قوله والقول قوله الخ) أي قبلوا أو اختلفت
البنث ونحو ما في الاداء والعارية (قوله ما شرطه) محل تأمل ان انما شرطه ادائه اه سيد عري

فلم يجب مجتمع اه سم وأجاب الرشدي عن الأول بما عاصه فان قلت كيف هذا مع ان الكلام هنا فيها
يدوم نفعه الاقبال لما استملك في المتن قلت معنى الاستهلاك ان استطاعه ان يملكه ولا يستهلكه وان انتفعت به
مدة أي بخلاف نحو السكن والحاصل ان الكسوة ونحوها ما يستهلك بالمعنى الذي ذكره في قوله هذا التحق
بالطعام على الصحيح بجماع الاستهلاك أي في الجملة ولما كان يوم نفعه ولا يستهلك حاله سوى ما يختلف
فتأمل اه وأشار الكردى الى الجواب عن الثاني بما نصه قوله واستعملها الخ أي عدم شركة الزوج معها
بخلاف السكن فان الزوج يسكن معها اه وسياق من المعنى والرشدي عنه (قوله في شرط كونها
ملكه) فلا تسقط بمسكنه ومستعمله فلو استعمل المستعمل وانما يفرض الاستعمال فمصلحة يلزم الزوج لانه
المستعمل وهي ثابتة عنه في الاستعمال قال خضراء والظاهر انه علمها في المستعمل أو المثل لانه انما اعطاه
ذلك عن كسبه وانتهى والظاهر خلافه اه معنى (قوله كونها أي الكسوة الخ) (قوله ولما منعها الخ)
فلو خالف واستعمله بنفسه لم يلازمه وأرض ما قص ومعلوم ان هذا كلام الرشدي وأما غير ما من مذهب
وصغيرة ويحتمل فصر على ولها عكن الزوج من التمتع بما تمهلها فيمن التمتع عليها وأما ما يقع
كثيرا من مذهبها ما يقع الزوج في الألتان المتعلقة بها أو كل الطعام فيلزمه الزوج وأما من حضره عنه
فلا أثر لها عليه في مقابلة ذلك لانه لا ينفقه بنفسه ولو أخذ لها في ذلك كل ما لم يغيره فليس له في ذلك
له أثر بل هو أولى لجرمان العادة ومثل ذلك يقال في الفرض المتعلقة بها اه عش (قوله ولا تتصرف
الخ) أي على هذا الثاني اه عش (قوله ما امرتها الاستهلاك الخ) عبارة للمعنى وأجاب الأول بان هذه الأمور
تدفع اليها والسكن لا يدفع اليها وانما سكنها الزوج معه اه وصورة الرشدي بمعنى ان كلامها قد يكون
مشتركا في الانتفاع بينهما اه (قوله واختبر هذا) أي قول الامتاع (قوله على الأول) أي الأصح
(قوله بغير الدفع والاخذ الخ) لكن مع قصد ذلك دفعه بما وجب عليه منية وأسنى ومعنى قال الرشدي
قوله لكن مع قصد ذلك الخ يخرج بذلك ما أطلق دفعه اه عبارة عش فضته انه اذا وضعتا
بديها لا قصد لا يعتد به اه (قوله وان كان الخ) أي مادام دفعه كسوة الخ (قوله من غيره صدق صرف الخ)
ظاهر انه يكفي عدم الصارف ولا يشترط قصد الاداء عارضة سم وتقدم ان الشارح يعتبر في كل دين قصد
الاداء عارضة فعدم تعرضه العلم به مما قد فلا تخلف اه سيد عري بن الشارح وبين الاسق
والنهاية والمعنى (قوله فلا تصح) أي الصفة لا تذهب أي غليظا (قوله بخلاف الجنس) أي الزائدة على الواجب
لها (قوله وتصبرهم) أي الأصحاب بما أي البعث والكرام في الهدية فانهم قالوا في الهبة وان بيعت اكرام
فهدي اه كردى (قوله وحسب) أي حيز وجود الصارف كقصد الهدية (قوله ودبها) الواجب
أو (قوله لا يجب الخ) أو قصد الهدية أخذها بما روينا (قوله والقول قوله الخ) أي قبلوا أو اختلفت
البنث ونحو ما في الاداء والعارية (قوله ما شرطه) محل تأمل ان انما شرطه ادائه اه سيد عري

وساحة فتشترت استرد الجميع غير صحيح اذا التقيد بالتشور لا يتأني في الصاحب لما قرره فيها كالمصلحة لانه ان تلفها بلا اداء وقصد
ملكته من غير جهة الزوجة والا فهو ملكه ولما تصر في العرس فليس واجب فاذا صرفته باذنه ضاع عليه وما دفعه أي المهر فان كان قبل
المشغول استرده والا فلا لتصرفه فلا يسقط بالتشور

ويدفع التأمل على عيش من ان المهر مع وجوبه بالعقد لا يجب تسليمه حتى تقايى الوطع وتمتلكه ومعنى
 وجوبه بالعقد عند اهلومات احدهما قبل التمكن استقر للمهر أو طلقها قبل الدخول استقر النصف اه
 قول المتن وتعلي الكسوة الخ هل هي كالنفقة فلا تخاصم فيها قبل تمام الفصل ولا تخاصم في اثناء اليوم
 أو لخاصة من أول الفصل ويجوز الرجوع على الدفع من حيث لا يدرك بان الضرر بتأخير الكسوة الى آخر
 الفصل أشد من الضرر بتأخير النفقة الى آخر اليوم فينظر والمصلحة الثانية ثم أوردت ذلك على مر فواقي
 على ما استوجبه فليراجع سم على ج اه عيش قوله لتكون عن فصلها) الخ قوله فان نشر في
 النهاية (قول المتن أول شتا وصيف) قال الميرى والظاهر أن هذا التقدير في غالب البلاد التي تبقى فيها
 الكسوة هذه المدة فلو كان في بلاد لا تبقى فيها هذه المدة لفرط الحرارة أو لزيادة ثيابها وقتها بقاها اتبع
 عادتهم وكذلك ان كانوا يعطون ما يبقى سنة مثلا كالكسوة لثوبهم والجلود كمل السرا بالسن المهمة
 فلا يشبه اعتبار عادتهم اه سم على ج وبهم من اعتبار العادة أنهم لو اعتادوا التجديد كل سنة أو شهر
 مثلا دفع لهم من ذلك ما روي به عادتهم فلم يزل في تلك المدة وجوب تجديده على العادة لأنهم لم يملك ما أخذته
 عن تلك المدة دون ما بعدها اه عيش (قوله هذا وانفاق) الخ قول المتن فان اتفقت البغى (قوله هذا ان
 وانفاق الخ) وعلم فلا خصوصية لاول الشتاء ولالاول الصيف بل المدار حيث جئ على وقت الوجوب اه رشدي
 عبارة عيش قوله والأعطيت وقت وجوبها الخ هذا مشكل فان المناسب للشتاء غير المناسب للصيف
 والفصل على هذا الوجه قد يكون ملقما من شتا وصيف هذا وقال سم عبارة شرح الروض فلو عقد عليها في
 أثناء أحدهما فكيف علم بما يأتي في تطهير من النفقة أول الباب إلا ان التمسوا شارعا بما يأتي الى ما قدمه
 الشارح في قول المصنف على موسر زوجته الخ عن الاسنوي فيما وحصل التمكن عند الغروب من انه يجب
 القسط فلينظر ما الراديا لقسط اه أقول ويبنى أن يعتبر بينهما يدفع البها من جميع الفصل فيقسط عليه
 ثم ينظر ما مضى قبل التمكن ويجب قسط ما بقي من القيمة فيسترى لبها من جنس الكسوة ما يساويه
 واخيرا ثلما في تعيينه اه عيش أي ويبدأ بعد تلك البقية فصولا كوامل دائما فليؤبى (قوله كقرش)
 أي وآلات اه عيش (قوله يعتبر في تجديدها الخ) يؤخذ من وجوب اصلاحها المعتاد كالسبي بالتجديد
 مر سم على ج ومثل ذلك اصلاح ما أعد لها من الا لا كتيش النحاس اه عيش (قوله العادة
 الغالبة) أي فان تلفت قبل العادة الغالبة فيها لم يجب التجديد اه عيش (قوله ولا تقصير) مبتدأ خبره
 قوله ليس قيدا عبارة الخ (تثنية) قوله ولا تقصير ليس بشرط لعدم الابدال فانه مع التقصير أو لا لكنه
 له اقصد به الواجب أولا صدق الزوج ووارثه لو طالت بينهما الزوج أو التركة مر (قوله من غير قصد
 الاداء بما زامه) وذ كر شيخ الاسلام خلافه (قوله في المتن وتعلي الكسوة أول شتا وصيف) هل هي كالنفقة
 فلا تخاصم فيها قبل تمام الفصل كالا تخاصم في النفقة في اثناء اليوم أو الخاصة من أول الفصل ويجوز الرجوع
 على الدفع حيث لا يدرك بان الضرر بتأخير الكسوة الى آخر الفصل أشد من الضرر بتأخير النفقة الى آخر
 اليوم فينظر والمصلحة الثانية ثم أوردت ذلك على مر فواقي على ما استوجبه فليراجع سم (قوله في المتن وتعلي
 الكسوة الخ) قال الميرى والظاهر أن هذا التقدير في غالب البلاد التي تبقى فيها الكسوة هذه المدة فلو كان في
 في بلاد لا تبقى فيها هذه المدة لفرط الحرارة أو لزيادة ثيابها وقتها بقاها اتبع عادتهم وكذلك ان كانوا
 يعطون ما يبقى سنة مثلا كالكسوة لثوبهم والجلود كمل السواد بالسن المهمة فلا يشبه اعتبار عادتهم اه
 (قوله هذا ان وانفاق الخ) عبارة شرح الروض فلو عقد عليها في أثناء أحدهما فكيف علم بما يأتي في تطهير من النفقة أول الباب إلا ان التمسوا شارعا بما يأتي الى ما قدمه
 الشارح في قول المصنف على موسر زوجته الخ عن الاسنوي فيما وحصل التمكن عند الغروب من انه يجب
 القسط فلينظر ما الراديا لقسط اه أقول ويبنى أن يعتبر بينهما يدفع البها من جميع الفصل فيقسط عليه
 ثم ينظر ما مضى قبل التمكن ويجب قسط ما بقي من القيمة فيسترى لبها من جنس الكسوة ما يساويه
 واخيرا ثلما في تعيينه اه عيش أي ويبدأ بعد تلك البقية فصولا كوامل دائما فليؤبى (قوله كقرش)
 أي وآلات اه عيش (قوله يعتبر في تجديدها الخ) يؤخذ من وجوب اصلاحها المعتاد كالسبي بالتجديد
 مر سم على ج ومثل ذلك اصلاح ما أعد لها من الا لا كتيش النحاس اه عيش (قوله العادة
 الغالبة) أي فان تلفت قبل العادة الغالبة فيها لم يجب التجديد اه عيش (قوله ولا تقصير) مبتدأ خبره
 قوله ليس قيدا عبارة الخ (تثنية) قوله ولا تقصير ليس بشرط لعدم الابدال فانه مع التقصير أو لا لكنه
 له اقصد به الواجب أولا صدق الزوج ووارثه لو طالت بينهما الزوج أو التركة مر (قوله من غير قصد
 الاداء بما زامه) وذ كر شيخ الاسلام خلافه (قوله في المتن وتعلي الكسوة أول شتا وصيف) هل هي كالنفقة
 فلا تخاصم فيها قبل تمام الفصل كالا تخاصم في النفقة في اثناء اليوم أو الخاصة من أول الفصل ويجوز الرجوع
 على الدفع حيث لا يدرك بان الضرر بتأخير الكسوة الى آخر الفصل أشد من الضرر بتأخير النفقة الى آخر
 اليوم فينظر والمصلحة الثانية ثم أوردت ذلك على مر فواقي على ما استوجبه فليراجع سم (قوله في المتن وتعلي
 الكسوة الخ) قال الميرى والظاهر أن هذا التقدير في غالب البلاد التي تبقى فيها الكسوة هذه المدة فلو كان في
 في بلاد لا تبقى فيها هذه المدة لفرط الحرارة أو لزيادة ثيابها وقتها بقاها اتبع عادتهم وكذلك ان كانوا
 يعطون ما يبقى سنة مثلا كالكسوة لثوبهم والجلود كمل السواد بالسن المهمة فلا يشبه اعتبار عادتهم اه
 (قوله هذا ان وانفاق الخ) عبارة شرح الروض فلو عقد عليها في أثناء أحدهما فكيف علم بما يأتي في تطهير من النفقة أول الباب إلا ان التمسوا شارعا بما يأتي الى ما قدمه
 الشارح في قول المصنف على موسر زوجته الخ عن الاسنوي فيما وحصل التمكن عند الغروب من انه يجب
 القسط فلينظر ما الراديا لقسط اه أقول ويبنى أن يعتبر بينهما يدفع البها من جميع الفصل فيقسط عليه
 ثم ينظر ما مضى قبل التمكن ويجب قسط ما بقي من القيمة فيسترى لبها من جنس الكسوة ما يساويه
 واخيرا ثلما في تعيينه اه عيش أي ويبدأ بعد تلك البقية فصولا كوامل دائما فليؤبى (قوله كقرش)
 أي وآلات اه عيش (قوله يعتبر في تجديدها الخ) يؤخذ من وجوب اصلاحها المعتاد كالسبي بالتجديد
 مر سم على ج ومثل ذلك اصلاح ما أعد لها من الا لا كتيش النحاس اه عيش (قوله العادة
 الغالبة) أي فان تلفت قبل العادة الغالبة فيها لم يجب التجديد اه عيش (قوله ولا تقصير) مبتدأ خبره
 قوله ليس قيدا عبارة الخ (تثنية) قوله ولا تقصير ليس بشرط لعدم الابدال فانه مع التقصير أو لا لكنه

(وتعلي الكسوة أول شتا)
 لتكون عن فصلها فصل
 الريح (و) أول (صيف)
 لتكون منوعين بالخريف
 هذا ان وافق أول وجوبها
 أول فصل الشتاء والا
 أعطيت وقت وجوبها
 ثم جددت بعد كل سنة أشهر
 من ذلك ثم ما يبقى سنة
 فاكثر كقرش وبسط وجبة
 يعتبر في تجديدها العادة
 الغالبة (فان تلفت)
 الكسوة (كسوة) أي أثناء
 الفصل (لا تقصير) لا تبدل
 ان تلفت تلفت
 في يداه ولا تقصير أي
 منها ليس قيدا ما بعده بل
 عدم الابدال مع التقصير
 أولى بل لظاهره وهو الاتماع

أما منه فهو قبل بعد ومن ثم صرح ابن الرقعة بأنهم والبيت أثناء الفصل لمعانيها أدلها التفسير (فان) نشر أثناء الفصل سقطت خان
عادت الطاعة كان أول فصل الك لا ابتداء عودها ولا حسابا قبل التثبور من ذلك الفصل لأنه بمنزلة يوم التثبور وان (ماتت) أو ماتت
(قبل ترد) ان قلنا تخليق وأهم تردانها قبضتها فان وقع موت أو فرق قبل قبضتها وجب لها من (٢٢١) قيمة الكسوة مقابل زمن العصة

على بلصنعتان الزفة ونقل
عن الصبري لكن أدق
المصنف بوجوبها كلها
وان ماتت أول الفصل
وسبقه إلى نحوه الروايات
واعندها جمع متشورون
منهم الأذري والبلقيسي
وأطلق في الانتسابه قال
ولا حول عليه بأنها كيف
تجب كلها بعد معنى لحقة
من الفصل لان ذلك جعل
وقتا لا يحسب بغيره فترق الحال
بين قليل الزمان وطولها
أي ومن ثم لم يكتبها بالقبض
صلاها التثبور فيها بل
لأنها كسوة أو نفقة
مستعجلة بل وملكت
بالقبض لتجيب الزكاة
وبغيره فان حصل مانع وفي
القياس على تجيب الزكاة
نظر لان هسيين فصل
وقتا أحدهما ومن ثم
يجز استثنى وليس هنا لا
يحبوا عودها أول اليوم أو
الفصل إلا ان يقال النكاح
هو السبب الأول فيستد
يجوز التجيب مطلقا (ولم
يكسها) أو بنفقة (مد)
هي يمكنها (ة) الكسوة
والنفقة لجميع ما مضى من
تلك المدة (دين) لها عت
ان قلنا تخليق لان استعت
ذلك فخره (فرع) *

شرط ففهم قوله ان قلنا قلنا فإنه يفهم الإبدال ان قلنا امتاع كان تقدم بشرط عدم التفسير ويمكن أن يقال
المراد بالتفسير من الزوج فلو عجزت لها كسوة مضطربة فليست (أه) (قوله) أمانته) يجوز قوله أي منها (أه
سم (قوله) أدلها) هلا وجب التفاوت فقط (أه سم (قوله) سقطت كسوتها) قضيت لها ولو كان دفعها لها
قبل التثبور استرد هالسقوط هاتهنا وهو ظاهر (أه عش (قوله) كان أول فصل الكسوة (أه) من نظر
والوجوب سقوط جميع الفصل وان عادت إلى الطاعة كفي نظيره من اليوم الآن وجد نقل خلاف ذلك
فلمراجع ثم رأي شرس مر عبر قوله فان عادت الطاعة تجمع عودها من أول الفصل (أه) تقبل ولا يصيب
ما بقى من ذلك الفصل انتهى (أه سم (قوله) لأنه بمنزلة يوم التثبور) فيمان المتأخر عود الضمير إلى الفصل
فيصد التعليل حيث عدم حساب ما بقى فضاها ما بقى (أه سم أي من حساب الفصل بأول عودها وعدم
تأثير التثبور إلا فيما مضى (أه رشدي (قوله) وان ماتت) أي أو بأنها بطلاق أو غيره (أه معنى (قوله
أوامت) إلى الفرع في النهاية (قوله) ان قلنا تخليق) معتد (أه عش (قوله) أو فرق) أي بطلاق وغيره
(قوله) لكن أتى المصنف بوجوب (الح) وهو اعتمادها به ونفى (قوله) ولا حول عليها (الح) التحويل
التراجع والمراد ههنا أنه لا يبالغ في التنسيع إلا اعتراض عليه (أه عش (قوله) لان ذلك (الح) تعليل
لعدم التحويل (قوله) بل أول أعطاه (الح) عبر ما لنفى ولأعطاه كسوة سنة أو نفقة يومين شلا فانت في
أثناء الفصل الأول منها أو اليوم الأول من كسوة الفصل الثاني ونفقة اليوم الثاني كالزكاة
الطهارة (أه (قوله) لأنه) أي بوجوب الزكاة (قوله) سيبين) أحدهما التصاوي الآخر لحوال (أه كروى
(قوله) مطلقا) أي يومين أو فصلين فأكفر (أه كروى (قوله) للثمن (دين) أما الاستخدام في طاعة وجوبه لو مضت
مدفوعة لها فيجب عن يقوم به فلا مطالبة لها به كآفتي به أو للرجوع لله تعالى شرح (أه سم قل عش
وشل الاستخدام الامكان (أه (قوله) كفي في الجواب (الح) قضيت ان القول قوله يبينه على عدم الاحتقان
فلو أجاب بانفتق أو نشرت فاقول قولها يبينها كآفتي في باقي الشرح (أه سم
*(فصل) في موجب المأون ومسقطاتها (قوله) في موجب المأون) التي غزله ولها مطالبة في النهاية الأقوة
قال الروييت (قوله) ومسقطاتها) أي ما يبيح ذلك كالرجوع عما نفقة بغير الحال (أه عش (قوله
على ما مضى) أي من التفصيل (قوله) ومنه) أي التمكن (أه عش (قوله) ان تقول (الح) فان لها النفقة من
بالضيق (أه (قوله) أمانته) هو محذور قوله قبل أي منها (قوله) أدلها) هلا وجب التفاوت فقها (قوله) كان
أول فصل الكسوة (الح) هذا صريح في أنه بحسب لها به عودها إلى الطاعة ما بقى من الفصل الذي نشرته في
انتهاه فهو نظر على أن الهاء في لانه بمنزلة لان عادت الفصل دل على عدم حساب ما بقى فضاها ما بقى وبالجملة
فالوجوب سقوط جميع الفصل وان عادت إلى الطاعة كفي نظيره من اليوم الآن وجد نقل خلاف ذلك
فلمراجع ثم رأي شرس مر عبر قوله فان عادت الطاعة تجمع عودها من أول الفصل المستقبل ولا يحسب ما بقى
من ذلك الفصل (أه (قوله) لكن أتى المصنف (الح) اعتمد (أه (قوله) إلا أن يقال النكاح (الح) اعتمد
(أه (قوله) في المثل (دين) أما الاستخدام في طاعة وجوبه لو مضت عدة ولم يات لها قبضه عن يقوم به فلا مطالبة
لها به كآفتي به شيخ الشهاب إلى المي (أه رش (قوله) كفي في الجواب لا تستحق (الح) قضية كتابة ذلك ان القول
قوله يبينه على عدم الاحتقان فلو أجاب بانفتق أو نشرت فاقول قولها يبينها كآفتي في باقي الشرح
*(فصل) في موجب المأون ومسقطاتها

(٤١) - (شرافي وابن قاسم) - (ثامن) ادعت نفقة أو كسوة معاضة كفي في الجواب لا تستحق على شيئا وكذا نفقة اليوم
الآن عرف التمكن على ملحته بعضهم ونظر بل الإجابة به بكفي وان عرف ذلك لان نشور لحقة نسقط نفقة تجعه كآفتي ونصدق بينهما
في عدم النشور وعدم قبض النفقة (قبيل) في موجب المأون ومسقطاتها (الجديان) أي المأون السابقة من نحو نفقة وكسوة (تجب)
يوما يوم أو فصلا بفضل أول وقت اعتد به فيها والتعديدا وأما بالنسبة للمعسر وانحلام على ما مضى (التمكن) التام ومنه ان تقول

مكثاً وسكراناً أو لغيرهما متى دفت للمهر الحال سالت قال بعضهم بشرط ملازمتها المسكن وفيه نظر لان حبسها لنفسها الجائر لها يشمل امتناعها من مسكنه أيضاً لانه المقصر وذلك لان في مقابلته و تثبت باقراره وشهادته البينة أو بانها في غيبته باذلة للطاعة لا لزماً لمسكن ونحو ذلك ولها مطالبة بهم ان أراد مهرها ولو بلا كافالة الفاري والغري ولا غرامة فيه خلافاً لاربعه قسم القاضي اباها بالشك ويقرب بينا وبين من له دين مؤجل فانه لا يمنعه وان كان يحمل عقب الخروج بان البائن ليس في حبس المدين وهو المقصر ومنه يثبت ما كذا في الزوجية فيما لا يقلص من مهرها (٣٢٢) في حبسه فلم يكن ممن السسر الطويل بل لا يتقولا متفق لادى ذلك الى اضرارها بما لا يتفق

حينئذ اه معنى (قوله مكثه) أي ولو سقته اه عن (قوله أو سكرانه) أي متعدي اه سم (قوله) أو لغيرهما الخ) فضيته ان غير المجهور لا يعتد بعرض وليها وان وجبت بالاجبار فلا يجب عرضه بنفسه نفقة ولا غيره والظاهر انه غير مراداً كنهه بما علسه عرف الناس من ان المرأة سماء البكر انما يتكلم في شأن جوارها أو وليها اه اه ع (قوله متى دفت للمهر الحال) خرج به ما اعتد دفعه من الزوج لاصلاح شأن المرأة كحماهم وتجب ونقش فلا يكون عدم تسليم الزوج ذلك عذر المهر أو بل امتناعه لاجله ما من التمكن فلا يتحقق نفقة ولا غيرها وما اعتد دفعه أيضاً لاهل الزوجة فلا يكون امتناع لاجله عذراً في التمكن اه ع (قوله بشرط الخ) متعلق بما يفهم قوله ومنه ان قول الخ أي فحبسها النفقة يخرج ذلك القول بشرط الخ (قوله الجائر لها) أي لتسلم المهر اه كردى (قوله لانها) أي بالزنى مقابلة أي التمكن (قوله وشهادة البينة) أي بالتمكن والى امتنع بكل من الشهادة والاقراء على سبيل التنازع (قوله أو بانها في غيبته الخ) أي والصورة انه تقدم منها شور كعالم بما في وشدي وعش (قوله ونحو ذلك) أي كارسال القاضي في غيبته على ما بان اه ع (قوله ولها مطالبة) أي قوله وكبارة مال في المني الا قوله وهو المقصر ومنه في ختم قوله لا تقصر منها (قوله بها) أي المنة عبارة للمني بنفقة مدته اه ورجوعه اه (قوله بقاء كفائتها الخ) الاولى باقاه الخ (قوله عند من يثق الخ) وينبغي ان يكتفى بغيره من مهوره بنفقة التزاما مخصصاً بصحة حكمه يرى الزوم بالالتزام كالمسكن اه سيد عمر (قوله وكفاهم الخ) خبر مقدم قوله دينه (قوله دينه على مهوره الخ) قياس الظاهر ان يقال أو منكر وثمة أو قطع فاض بقضى علمه اه سيد عمر (قوله باذل) له الا اختار من نحو غايبا بقدر القاضي على تسره اه سيد عمر (قوله وجهه الخ) عطف على قوله دينه (قوله ومثلها) أي الزوجة (قوله بعضه) أي بعض مهابها من سفره وفرعه (قوله أو قطع السبب) بالجر عطف على بقاء كفائتها (قوله وخرج) الى المتن في النهاية (قوله ليلان قطع مثلاً في دار مخصوصه الخ) أي والصورة أنه لم يستمتع بها فبها كما صورده الشيخ ع (قوله أعما يأتى في شرحه) ولما جئنا سقط في الظاهر اه وشدي (قوله ويبحث الاسوى) أي قوله ورجع البلقنى في المني (قوله قال ضنا الخ) عبارة للفنى والظاهر قال ضنا ان المرد وجوب الخ (قوله ورجع البلقنى الخ) مرأوا للباب أنه ضعيف اه كردى (قوله مطلقاً) أي سواء كان التمكن في وقت الظهر فقط أو دار مخصوصه مثلاً (قوله أو على اليوم فقط) الظاهر ان هذا الاحتمال لا ينافى في مسئلة الاسوى اه سم (قوله باني ذلك) أي وجوب القسط في مسئلة الاسوى (قوله لانها) أي النفقة (قوله غالباً) أي ولا تقارن نشورها بنحو الجنون اه ع (قوله بخلافه) أي في مسئلة الاسوى (قوله لا تعدى الخ) أي فهو رخصة في الاسوى في ابتداء التمكن اه وشدي (قوله تزوج) والعرف بين هذه ومثله الاسوى أنه لم يسبق منها شور ولا ما يشبهه وامتناعها

(قوله أو سكرانه) أي متعدي (قوله لانها في مقابلته) أي التمكن (قوله أو على اليوم فقط) الظاهر ان هذا الاحتمال لا ينافى في مسئلة الاسوى

الصبر عليه لاسباب التقيرة التي لا تجوز متفقاً فاعتقت الضرورة الزامه ببقاء كفائتها عند من يتوبه لينفق عليها وما غسوما وكبارة مال ذلك دينه على مهوره بادل وجهه ظاهرة الطردن العادة باستمرارها فيما يظهر في الشكل ومثلها بعض الذي يلزمه انفاقه فيلزمه ان يتركه ما ذكر أو قطع السبب بشرافها وخرج بالتام ما لو مكثت لئلا فقط مثلاً أو في دار مخصوصة مثلاً فلا نفقة لها ويبحث الاسوى انه لو حصل التمكن وقت الغروب فالقبض وجوبها بالغروب قال شيخنا عقبه والظاهر ان مراد وجوبها بالقسط فلا يحصل ذلك وقت الظهر فينبغي وجوبها كذلك من حينئذ انتهى ورجع البلقنى انه لا يجب القسط مطلقاً أو يتردد النظر في المراد بالقسط هل هو باعتبار تزوجها على الزن كنه أعني من الفجر الى الفجر فحسب صحته ما مكثه

من ذلك ونظامها أو على اليوم فقط أو على وقت الغداء والعشاء كل حمل والاقرب الاول بل قول الاسوى فالقبض هنا وجوبها بالغروب صريح فماذا الظاهر ان مراد وجوبها بالقسط مطلقاً كما فاد الشيخ فان قلت ينافى ذلك قوله لم تسقط نفقة اليوم بيلته نشور لحظة ولا تزوج على زمان الطاعة والنشور لانها لا تغيز أو من حملت دفعه ولم تفرق غدوة وشية قلت بقره نقل هنا مسقط فليكن النشور يومه لتعديله عليه غالباً خلاصه فانه لا سقط فوجب تزوجها على زمن التمكن وعدمه فلا ينعى هنا أصلاً فان قلت قياس ذلك انها لو تمتع من التمكن بلا عذر لم سكت أثناء اليوم مثلاً تزوج

فان القياس ذلك وسبب أي من الأخرى ما يؤيد ذلك البتة ويستغني بلام الزاوي في الضمير والاعتماد ان ليله اليوم في النفاق هي التي بعده
وسببه ان عشاء الناس قد يكون بعد الغروب وقد يكون قبله فلتكن ليالي النفاق تابعة لايامها (لا العبد) بخلاف المهر لان جلتها في مدة العبد
بجهولة والعبد لا يجيبا بجهولا ولا من تخالف المهر والعبد لا وجب عرضين مختلفين (فان اختلفا فيه) أي التمكن بان ادعتها فتركه
(صدق) يعني لان الأصل عدم ومن ثم لو اتفقا عليه وادعى سقوطه بنشوزها فانكرت صدق لان الأصل حينئذ بقوله (فان لم تعرض عليه)
من جهة نفسها أو ولها (مدة فلان نقه) لها (قبا) أي تلك المدة وان لم يطالبها لعدم التمكن (٣٢٣) وقضية انه لا فرق بين عليها بالنكاح

وعنده فلو قد ولها اجابوا
وهي رضى وتعلم فتركت
العرض مدة ثم علمت فحب
لها مائة تلك المدونة نظر
لانها لا تستعذرة بعدم
العلم وهو مقصر بعدم
الطلب وجب بان المون
انما هي في مقابلة التمكن
فحق وجسد وجسد وفي
انتفى انتفى ولا نظر لذلك
التصريح الا ترى انه لو
طلعتها باننا ولم تعلم الا بعد
مدة لم تفرقه مائة تلك المدة
وان قصر بعدم اعلاها
وقد سئل عن طلق ناشرة
شهرها لم عليها بالرجعة
فهل يلزم موتها قبل العلم
وقياس ما تقرر بعدم الزم
سواء قلنا الرجعة ابتداء
أم استدامة لانها كانت
ابتداء فتقدم له لا بد من
التمكن لان الجهل بالنكاح
غير عذر أو استدامة
نواضع لانها بالرجعة عادت
النكاح الذي كانت لا
تستحق بموتة فيستحب
عليها حكمه فان قلت بان
قربا ان كون الاستناع
منه يحل كالتسليم لها

هنا من التمكن بلا عذر في معنى النشوز السقط لنفقة اليوم واليلة اه عش (قوله القياس ذلك) معتمد
اه عش (قوله هي التي بعده) معتمد اه عش (قوله وقد يكون قبله) استطرادى (قوله لان جلتها)
أي المون (قوله أي التمكن) التي قوله وقضية في المتن الاقوله أو ولها ولو قل قوله وقضية نظري انها به الاقوله
أولها (قوله عليه) أي التمكن (قوله سقوطه) أي الواجب اه عش (قوله للمون فان لم تعرض) يبناء
المفعول اه عش (قوله وان لم يطالبها) أي التمكن (قوله ولم يطالبها) من الاصلام (قوله وقياس ما تقرر)
أي من الجواب المذكور (قوله أو استدامة) عطف على ابتداء (قوله قربا) أي في شرح فرضها القاضي
(قوله كذلك عليه) أي قول المتن وتسقط في انها به الاقوله ومرا لو أخذ قوله مرالى المتن (قوله كذلك)
أي من جهة نفسها أو ولها (قوله عليه) أي مع حضوره في بلدها اه معنى (قوله أو في المحصورة)
أي بصبا أو جنون أو تشكيك السبب مع غير رضى وعش (قوله فيمكنه أو يمكن) الاول واجمع لغير
المحصورة والثاني لو في المحصورة اه سم (قوله فيمكنه) عبارة الغنى في مسألة نفس البذل فاختارنا
آلة الحديث شئت أو أنت نافي الى اه (قوله أو يمكن) أي كمنها اه عش (قوله المتن وجب حال) أي
ان كان الفهرقة أو صدقة الزوج وبصدق عدم تصديقه الخبر برادى اه يحسرى (قوله المتن من
بلاغ الخبر) ظاهره وان لم يحضر من يمكنه الوصول إليها أو ساقى الغائب اعتبار وصوله إليها ان لم يتم
من الجيء بعد اعلامه ومضى زمن وصوله ان امتنع من قضاها اعتبار مضي زمن إمكان الوصول هنا أيضا
سم على ج اه عش (قوله لانه المعتبر) التي قوله فان لم يكن في المتن الاقوله وجوبا يكلو ظاهر وقوله
الراجحة التي في ماله وقوله وحزم الخ إذا أخذ (قوله المتن فان غلب الخ) تقدم في أوائل باب الاصلان بيان من يلزم
علمه مؤنة المار يق فمما اذا غلب أحد الزوجين من محل العقد اجمعه (قوله ابتداء) أي قبل عرضها عليه
وإذا اذا غلب به دعر ضاع لموا امتناعه تسليمها فان النفقة تنقروا علم ولا تسقط عنه اه معنى قول
المتن كتاب الحالم الخ) قد قبله الحكم لم يكن بالبلدا كم فليراجع اه سید عر أقول لسانى حكمه
قبل قول المتن وطرعها أن يكتب الحالم كم (قوله ان يعرف) سید كرجعزه (قوله المتن ليعلم) وفي سمره
ذكر كلام الروض وشرحه ما وقيل ماو بحال وبأن من ذهب الى بلد الغائب اعلامه بالحال
ليبيء أو فوك لو طلب أمرة كانت عليها لان التمكن واجب عليها فلتزملها وتزوجها ذلك أنا الحاضر اذا
لم يترافق كرجعزه و جهال الحاضر التي استرته واحتاجت في ذهابها اليه مؤنة كانت عليها فليراجع اه
وقوله وقياس ذلك الخ قد مر عن المتن ما يؤيد ذلك بقوله (قوله المتن فيجيء الخ) بالنصب عطف على يعلم اه

(قوله لم يجب له مؤنة تلك المدة) اعتمده هو (قوله فيمكنه أو يمكن) الاول واجمع لغير المحصورة والثاني لو
محصورة (قوله في المتن من بلاغ الخبر) ظاهره وان لم يحضر من يمكنه الوصول إليها أو ساقى الغائب اعتبار
وصوله أن يمتنع من الجيء بعد اعلامه هنا أيضا (قوله فان غلب الخ) تقدم في أوائل باب الاصلان بيان من يلزم
التي عرفت طلب جهالها قبل مؤنة الخ لم عليها لتقف التمكن عليها أو لا يكون المعتبر من التمكن بلدا العقد
فيه نظر (قوله المتن فان غلب الخ) كتاب الحالم كم (قوله الخ) في الروض وشرحه في باب الاصلان وقد تقدم نقه وان تزوج

وهذا بنا في ما تقرر قلت لاننا لا نعلم امرت نفسها ما فامتنع من ذلك كذا كذا فانها لا عرض منها أسلاف التمكن (وان
عرشت) كذلك علم ان كان مكافوا لاغلب ولها بان أرسلته غير المحصورة أو في المحصورة التي يمكنه أو يمكن (وجبت) النفقة والكسوة
وقصوها (من بلاغ الخبر) لانه المعتبر حينئذ (فان غلب) الزوج عن بلدها ابتداء بعد تحكيمها بنشوزها كما في ما مر ان تعرض
نفسها لصحة ونها وقت الامر بالاصح وأظهرته التسليم حينئذ كتاب الحالم كم) وجوبا يكلو ظاهر (الحاكم بلده) ان يعرفه
(لعله) بالحال

عش (قول المتن فيجاء الخ) ويجنبه بنفسه أو وكيله حين عمله يكون على الغور اه معنى (قوله) وتجب مؤنتها من وصول نفسها الخ) أي إلى المرأة نفسها لا إلى السور اه عش (قوله) أو وكيله قضيتة بما يجرد وصول وكيله يتحقق معه التمكين حتى قيسا إذا وكله ليعملها البهتان كان كذلك فالقياس أن مؤنته قبل اليه عليه لأجلها اه ثم أقول قضيتة قول المتن وتجب النفس من وقت التسليم اه أنه لا يتحقق التمكين بمجرد وصول وكيل الحمل (قوله ذلك) أي شيأ من الأمرين اه معنى (قوله) مع قدرته الخ) سبذ كبحترزه (قوله) فليكتب أي القاضي (قوله) وينادي باسمه ما ضابط المدة التي ينادى فيها اه سبذع ولم يعدض عليها بما يفيد نفي باو غ النداء إليه عادته لو كان في محل النداء (قوله) فرض القاضي عبارة المتن أعطاها القاضي من ماله الحاضر وأخذ منها الخ اه (قوله) مالم يعلم الخ) أي بطريق من الطرق كأنها أو أهل القوافل عن حاله اه عش (قوله) وحزم بعضهم الخ) عبارة النهاية ويجوز له أن يفرض حراما ويأخذ منها كقبلا بما تأخذ له لاحتساب عدم استحقاقها كما أتى به الروايات مما نقله تعالى اه قال الرشد في قوله ويجوز الخ أي فيما دالم يعرف محله كحرامه أو جواز الخ اه (قوله) بأنه فرض الدرهم) سئل شيخنا الشهاب الرمي عن أمر أتقبا وزوجها ترك معها أولاد أصغارا لا ينطقون أقام لهم نفقا وشكت إلى ما حكم شافعي وطلبت منه أن يفرض لها ولأولادها على زوجها نفقة ففرض لهم نفقا معينا في كل يوم وأذن لها في انفاق ذلك عليها وعلى أولادها وفي الاستدانة عليه عند تعذر الاندخ من ماله والرجوع عليه بذلك فهل التقدير والفرض صحيح أم لا وماذا انفرد الزوج من زوجته نظير كسوتهما عليه من العقد نقدا كما يكتب في وثائق الاتكعة ومضت على ذلك مدة وطلبت بها قمار لها من تلك المدة عند ما حكم شافعي وأصر فيه والزعمه هل الزام صحيح أم لا وما

(فيجيء) لها (أو يوكل) من ينسلفه أو يعملها البهوتعيب مؤنتها من وصول نفسه أو وكيله (فان لم يفعل) ذلك مع قدرته عليه (ومضى) بعد أن بلغ ذلك (زمن) اه كان (ومضه) إليها (فرضه القاضي) في ماله من حين مكان وصوله وجعل كالنسل لم يان الاختناع عنه أما إذا لم يعرف فليكتب لحاكم البلاد التي تودها القوافل عادت من تلك البلبل يطالب وينادي باسمه فان لم يظهر فرض الحاكم ففتحا الواجب على المهر ما لم يعلم أنه خلاف في ماله الحاضر وحزم بعضهم بأنه فرض الدرهم وسر أول الباب ما ورد

ورجل أمر أن يتزوج به زيد سلت نفسها بتزوا اعتبارا بعمل العقد فان طلها إلى عدن فتفقت من زيد إلى بتزوا عليها ثم من بتزوا إلى عدن عليه وهل يلزم مؤنة الطريق من زيد إلى عدن أم لا فالخاطي في فتاواه نعم وحتى الزواني فيجب عليهم أحد هما نتم لانهم أخرجت بامرهم والثاني لأنهم كنهنا لما يحصل بتزوا وهذا أقيس وأما من تزوا إلى عدن فعليه هو قيس ما وجه الروايات من يذهب إلى بله الغائب في مسئلة التي لا يعلمها بالحل ليجي ما يرى كل وطلب أجرة كانت عليها لان التمكين واجب عليها فبعضها مؤنته وقياس ذلك ان الحاضرة إذا لم يثن تمكين زوجها الحاضر التي تتره واحتياحت في ذلك اليه المؤنة كانت عليها فابرجع وأعلم ان قوله السابق اعتبارا بعمل العقد بقوم أمر من الأول أنه لو وكل من بتزوا وكلا عقده زيد كان على التسليم زيد لأنه في هذه الحالة يعمل العقد ولعل الظاهر خلافه والأمر الثاني أنه لو عقد لنفسه زيد ثم ذهب قبل التسليم إلى تزوا عليها أن تجيء البسه كان على التسليم زيد سواء كانت تزوايته أم لا وهو محتمل (قوله) أو وكيله قضيتة انه يجرد وصول وكيله يتحقق فيه التمكين حتى قيسا إذا كان وكله ليعملها البهتان كان كذلك فالقياس أن مؤنته قبل اليه لأجلها اه ثم أقول قضيتة قول المتن وتجب النفس من وقت التسليم اه أنه لا يتحقق التمكين بمجرد وصول وكيل الحمل (قوله ذلك) أي شيأ من الأمرين اه معنى (قوله) مع قدرته الخ) سبذ كبحترزه (قوله) فليكتب أي القاضي (قوله) وينادي باسمه ما ضابط المدة التي ينادى فيها اه سبذع ولم يعدض عليها بما يفيد نفي باو غ النداء إليه عادته لو كان في محل النداء (قوله) فرض القاضي عبارة المتن أعطاها القاضي من ماله الحاضر وأخذ منها الخ اه (قوله) مالم يعلم الخ) أي بطريق من الطرق كأنها أو أهل القوافل عن حاله اه عش (قوله) وحزم بعضهم الخ) عبارة النهاية ويجوز له أن يفرض حراما ويأخذ منها كقبلا بما تأخذ له لاحتساب عدم استحقاقها كما أتى به الروايات مما نقله تعالى اه قال الرشد في قوله ويجوز الخ أي فيما دالم يعرف محله كحرامه أو جواز الخ اه (قوله) بأنه فرض الدرهم) سئل شيخنا الشهاب الرمي عن أمر أتقبا وزوجها ترك معها أولاد أصغارا لا ينطقون أقام لهم نفقا وشكت إلى ما حكم شافعي وطلبت منه أن يفرض لها ولأولادها على زوجها نفقة ففرض لهم نفقا معينا في كل يوم وأذن لها في انفاق ذلك عليها وعلى أولادها وفي الاستدانة عليه عند تعذر الاندخ من ماله والرجوع عليه بذلك وقبل ذلك منه فهل التقدير والفرض صحيح أم لا وماذا انفرد الزوج من زوجته نظير كسوتهما عليه من العقد نقدا كما يكتب في وثائق الاتكعة ومضت على ذلك مدة وطلبت بها قمار لها من تلك المدة عند ما حكم شافعي وأصر فيه والزعمه هل الزام صحيح أم لا وما

وأخذ منها كفترا لئلا يأخذ من لا احتمال عدم استحقاقها فان لم يكن له مال المأخر لاحتل (٢٣٥) ان يقال انه يفرض عليه أو باذن لها في

الاقتراض وأما إذا منع من
السرا والتوكيل عند فلا
يفرض عليه شيئا لعدم
تقصيره من الأذرى وغيره
قوله لا امام بكتفي يعلمن
غير جهة الحاكم ولو باخبار
مقبول الرأية (والمعتبر في
مجنونة ومراهقة) قيل
الاحسن ومعهصران المراهقة
ومصنفين بالتمام بقل
سلام مراهق في وجارية
معصر ومن مابق في النكاح
(عرض ولي) له لا اله لانه
المخاطب بذلك ثم لو تسلم
المعصر بعد عرضها نفسها
عليه ونقلها لزمه نفقتها
وبحث الأذرى ان نقلها
لزمه غير شرط بل الشرط
التسليم التام وظاهر ان
عرضها نفسها عليه غير شرط
أصلها حتى يتسلفها ولي
كرهاه ليسا بولي ولها زيه
مؤثها وكذا يجب بتسليم
بالغة نفسها لزوج مراهق
فتسلفها وان لم ياذن وليه
لان له باعلا بمختلف نحو
ميسره (وتسلفها) الزن
كلها (بنشور) منها جامعا
أي خروج عن طاعة الزوج
وان لم تام كصغيرة ومجنونة
وكبره وان قدر على ردها

إذا مات الزوج ولم يقدر وزوجه كسوة أو يتيمسألت الحاكم الشافعي أن يقدر لها من كسوتها المأخرية
التي خلقت على استحقاقها نقدا وقدر لها كافتها القضاة لأن قوله ذلك أم لا يجب بان تقدر الحاكم
في المسائل الثلاث جميعا إذا جازت المراهقة تقتضيه فعله وثلثه بل قد يجب عليه سم
على ج وقد يوقف بعض ذلك لأجل خروج الاعتراض عن التفتت له كما تقدم اه ع (قوله)
وأخذ الخ) عطفي قوله فرض القاضي الخ لا قربان أخذ القليل واجب والظاهر أنه يأخذ قبل
أن تصرف لها وبشكل ما ضمن الخ يجب ولا يقال انه من ضمان العزل لانه كما يكون بعد بعض المقابل
وما هنا ليس كذلك اللهم الآن يقال ان هذا مستثنى اه ع (قوله منه) أي بالله الحاضر (قوله)
لا احتمال عدم استحقاقها) أي بغيره أو طلاقه اه معنى (قوله) احتمال ان يقال انه يفرض الخ اعتمد
النهاية عبارة استحب افتراضه عليه أو أخذه له الخ (قوله) فلا يفرض الخ ولو فرض القاضي لظن عدم
العذر بان خلافه لم يصح فرضه ويني أن لو ادعى العذر وأنكرت أنه لا يقبل منه لسهولة إقامة الدية عليه
اه ع (قوله) يكتفي) أي الحاكم أي في أنه منع من السرا مع شديد وقوله من السرا أي والتوكيل
عبارة ع (قوله) قبل العذر وعدمه اه (قوله) قبل الحسن الخ) واقفا للمتنى (قول المتن عرض ولي)
فضمن العذر في السرا بغير ضمان ولا بدوا هو الظاهر اه ع (قوله) له الخ) صار للمنفى لهما
بالثنية (قوله) ثم الخ) انتهى في المنفى لا قوله ومراهق في النكاح وقوله قبل (قوله) لو تسلم المعصر
الخ) فرضه الكلام في المعصر يخرج المعصون بنوعين أن يكون الحاكم فيها كذلك ان تسلمها بغير ضمان
بدون عرضها اه سديد ومباين عن ع (قوله) بل الشرط التسليم الخ) لعل المراد
التسليم اه وشدي (قوله) بل متى تسلم الخ) والقياس أن المجنون يتوالى بالغة للمعصر في ذلك اه ع
(قوله) تسلم بالطلاق) قضية أن المراهقة لو ماتت نفسها المراهق وتسلمها لزمه وقضية قوله لانه
بذلك خلافه اه ع وقد صرح بذلك القضية قول المنفى وتسليم الزوج المراهق وزوجه كاف وان كره
أولى اه (قوله) تسلمها) هو تسلمه معسر اه ع (قوله) منها جامعا) أي قوله الان كانت معصرة في
النهاية (قوله) أي خروج الخ) أي بعد التمكن اه معنى (قوله) ومكرهه من ذلك ما يقع كثيرا من أهل
المرأة يأخذونها مكرهن لهن ينشروهن وان كان قصدهم بذلك اصلاح شأنها فمكهنم الزوج من
التصير في حقها منع النفقة أو غيرها اه ع (قوله) بل المراهبة حاجتها) أي ويجوز فهو مستعمل في
الاعم فالنسبة ليوم النشور وفصله حقيقة قولها بهما مع ع (قوله) وشدي عبارة سم لعل الاوجه ان
المراد اعم من حقيقة تسلمه دخل ما لقار النشور أو ليل اليوم أو الفصل اه (قوله) سقطت نفقة الواجبة الخ)
بقي السكنى فانظر ما سقط منه بالنشور هل سكنى ذلك اليوم أو الليلة أو الفصل أو زمن النشور فقط حتى
لوا طاعت بعد لحظنا سقطت لا غير بقدر زمن معين فينظر ولا يعد سقوط سكنى اليوم واليلة الواقع
فيهما النشور هو سم على ج والظاهر ان مثل السكنى في ذلك ما يرد ولا يجب كل فصل كالفرس والاراني
وجبة البرد اه بجبري (قوله) ويعلم من ذلك سقوطها الخ) يعني عدم وجوب اذ هو المتيقن هنا كما لا يخفى اه
رشدي (قوله) لها بعد يوم) ثلاثين (قوله) بالاولى) يتعلق يعلم (قوله) ولو جهل سقوطها الخ) وشبهه

تقتضيه فعله وثالثه عليه بل قد يجب عليه اه (قوله) ونظر الخ) كذا موش (قوله) الزن كاه)
ليس فيه اضاع بالسكان (قوله) بل المراهبة حاجتها) لعل الاوجه ان المراد من حقيقة تسلمه دخل ما لقار النشور
النشور أو ليل اليوم أو الفصل (قوله) اذا لو نشرت اثنائه الخ) في النشور بالنسبة لما يرد ولا يجب كل فصل
كالفرس والاراني وجبة البرد بل يسقط ذلك وسر بد النشور ولو لحظت مدة بقائها أو كيفما حال الأذرى
فيه ترددوا ستمالان واجمع وعبر الترجيع (قوله) سقطت نفقتها الخ) في السكن فانظر ما سقطت منه بالنشور
هل سكن ذلك اليوم أو الليلة أو الفصل أو زمن النشور فقط حتى لو طاعت بعد لحظنا سقطت لا غير معتد

لو نشرت اثنائه يوم أو ليل سقطت نفقة الواجبة بغيره أو اثنائه فصل سقطت كسوة الواجبة بالولد ويعلم من ذلك سقوطها ما يرد ويصل
النشور بالاولى ولو جهل سقوطها بالنشور فاقعد جمع عليها

ان كان من يخفى عليه ذلك كما هو قياس نظائر وانما لم يرجع من اتفق في نكاح أو شرعاً فاعادوا وجعل ذلك لانه شرع في عقد جماعه ان
يضمن المزن وضع اليد ولا كذلك (٣٢٦) هنا يحصل (ولو) بحسب ما ظننا ما يحق وان كان الحابس هو الزوج الا ان كانت محض قهر ولم

على الاوجه ثمرها ما
زوجة اتفق بذلك فان قلت
ما ذكر في حبس الزوج
لها مشكل لانه اذا كان هو
الحابس يمكنه التمتع بها
فيه أو باخراجها من المحل
لا تقي ثم بعد ما هي قلت
كل من هذين قسمه مشقة
عليه بعد ما قدر اعلمها ما
في الاول فوضح وأما في
الثاني فانه اذا قلنا بذلك
لم يؤثر فيها الحبس فلم يفتد
شئاً فان قلت ما للفرق بين
هذه وما بين انه لو طأها
للمسرحه فافترق بين
فتعها القهر منه بقيت
نفتها قلت الفرق انه لم
مال يسافر بعدهم مكانها
بالمشقة فالامتناع انما
هو منه بخلافه فيها هنا
وتعين السفر عليه فاد
لا يقول عليه أو باعداها
لو طه مشقة أو يعضها أو
(عن) الزوجة للزوج
نحو (من) أو نظير تنطية
وجهها أو تولية من دون
مكنته من الجماع (بالعذر)
لانهم في كل طه خلافه

ما لو جعل ثمره ولما نفق ثم تبينه الحال بعد اه عش (قوله ان كان الخ) أي ولم تكن محبوسه فتفقد كإثباتي
تقبل قول المفسر المحال الباش (قوله فاسد) راجع لفتح (قوله وان جعل الخ) أي وان لم يستمتع
بها فتدفع معنى (قوله ذلك) أي الفساد (قوله لانه شرع الخ) فبموجب فتدفع (قوله) وشيخي (قوله)
وحصل (قوله) أي التشوهر اه عش (قوله ولو بحسب ما ظننا) أي قوله وفيه في المعنى (قوله أو يفتق الخ) وفي شرح
الارشاد الصغير ولما أخذنا في الاستدانة ثم حبست في الدين لم تسقط كحرم مسوط في التقليل اهم (قوله)
وان كان الحابس الخ) غاية لقوله أو يفتق فقط وشيخي عش عبارة السيد عمران كان التجميع بالنسبة
للظلم والحق فهو واضح الفساد وان كان بالنسبة للثاني فقط كما هو الظاهر فلا مشقة لقوله الا ان كانت الخ لانه
يفرق والحال ما ذكر اه (قوله وان كان الحابس هو الزوج الخ) أو يفتق منه بالاول سقوطها بحسبها
ولو يحق الصلابة بينه وبينها كما اتفق به والوجه انه تعالى شرع مر اه سم (قوله وعلم) أي الزوج
ويظهر انه ليس بقدر عبارة المعنى ولو حبسها الزوج بدنه لم تسقط نفقتها وأولان المنع من قبله والا قرب
كما قال الأذري اسم ان منعت منه عندا سقطت ولا عسر ولا ولا أثر لها وان حلت لانه لا يمنع الاستمتاع بها
اه فاطق العسر (قوله على الاوجه) ويحسب اه سم (قوله أفتى بذلك) أي باستثناء العسر (قوله)
فيه) أي بال دخول بعمل الحبس وقوله أو باخراجها الخ عطلى فيه (قوله عليها) أي المحبوسة والتمتع
بها (قوله بين هذا) أي حبس الزوج وحبس تحتها به النفقة (قوله وما بين) أي في شرح الآن شرف
على اتمام (قوله أو باعداها) إلى قول المتن والخروج في المعنى وإلى قول الشارح ومن الاذن في النهاية
(قوله أو باعداها الخ) عطلى بحسبها الخ (قوله أو يعضها) ومنه ما يقع كثيرا في زماننا من أن أهل
المرأة إذا عرض عليهم أمر من الزوج أخذوا قهرها عليها فلا تستحق نفقتها ما دامت عندهم اه عش (قوله)
أو يمنع الزوج الخ) قال الامام الا ان يكون امتناع دلال سم على المنع اه عش (قوله من فعلوا)
أي من مقدمات الوطء اه معنى (قوله أو توليته) أي وجهها وقوله عنه أي عن الزوج تنزع فيها الخطية
والنزول (قوله التي بلا عذر) وليس من العذر كثرة جماعه تكرره وطأها أو حبله يحصل لها منه مشقة
لا تستحل علة اه عش (قوله التي بضر معه الوطء) لعل المراد بالضره هنا مشقة لا تحصل عادة وان لم يج
التمتع أخذاً مما بينه في كوابل الجرح اه مدع ومر أن نفع عش ما وافق (قوله أو نحو حبس)
أي ما منع الجماع كرق وقرن وصناوهو بالفتح والقصر مرض من نفسه ونفاس وجنون وان فطرت تسليم
الزوجة لانها أعداؤه بعضها بطر أو زول وبعضها دائم وهي معذورة عنها وقد حصل التسليم اه (قوله)
فتستحق المزن) أي مع منع الوطء لعذرها اذا كانت عنده لحصول التسليم الممكن ويمكن التمتع بها من بعض
الوجوه اه معنى (قوله وتشت عالة الخ) حكى عما يفتيه المرض والقياس انه لا يثبت الا برجلين من
الاطباء لانه مما يطلع عليه حال غالبها عش (قوله ولو يفتق الخ) أي لو كان ذلك الحبل بينهما الخ (قوله ولو)
عبادة كذا في النهاية بالثناة التحتية وغير المعنى بالموجد فقال السواد كان لعبادة كنج أم لا اه (قوله لا في)

ومن معين فاعطى ولا يعد سقوط سكن اليوم واليلة الا واقع فبهما التشوهر مرش (قوله وانما لم يرجع
الخ) كذا مرش (قوله ولو بحسب ما ظننا) أو يفتق وان الخ) في شرح الارشاد الصغير ولما أخذنا في
الاستدانة ثم حبست في الدين لم تسقط كحرم مسوط في التقليل اه وقياس اعتماداً أيضاً الشهاب الرمي
سقوطها بحسبها لما يحق مر (قوله الا ان كانت محض قهر الخ) لا يخص عن ذلك لان سقوطها بحسبها ليس
الاحكامية ولا حالية بل مع ظلمه بحسبها وقدرته على إخراجها (قوله على الاوجه) هو وجهه (قوله أي من
الحل الذي يرضي الخ) كذا مرش (قوله لا في) في شرح قوله ولو خرجت حتى غيبتك بارز ونحوه لم تسقط

بعد كان كل بضرها قهره
وعلمناه على ما هو واقعها
(وعبارة زوج) يقع العين
أي كبره كبر بحيث
لا تشمله (أو مرض) بها
(بضر مع الوطء) أو نحو
حبس (عذر) في عدم

التمكين من الوطء فتستحق المزن وتثبت هباته بار بع نسوة فان لم يكن معرفتها لا يظهر من الهما كما شفى في القرنين حال
انتشاره من جاز يشهد وليس لها امتناع من زفاف لعبادة بخلاف المرض لتوقع شفائه (وأمر من بينه) أي من الحمل الذي يرضى
بأفاته بقوله بينهما أو بيت أيها كجوه ظاهر ولو لعبادة وان كان غائباً بنفسه لا في

(الاذن) منه مولطن بزمانه صبيان و (نشور) اذله عليها حق الحبس في معاقبة المزن وأخذ الاذرى وغيره من كلام الامام ان لها اعتماد
العرف والقال على زمانه مثله مثل الخرج الذي تريدوه وتحمل ما لم يعلم منه غير تقطعه (٣٢٧) عن أمته في ذلك ومن الاذن قوله ان لم

أى في شرح ولو خرجت في غيبته الخ (قول المتن بلاذن) يظهر لهما الاختلاف في الاذن فهو المصدق لان
الاصل عدمه وأقوى ظن الزاقي المصدق لانه لا يعلم أنها ثم أو يتقوله الآتى و يظهر تصديقها الخ
الصرح في هذا التفصيل وهل يكفي قولها فليمنه وضاء أو لا يمين قرينة عمل كامل ولعل الثاني أقرب بأخذ
بما يأتي أنها أ سيدع (قوله عصبان) أى الآخر وجهها السلك فانه وان كان نشور والتصحيح بغير
أمر السلك كإثباته ع (قوله ان لها الخ) مفعول أخذ اه كرى (قوله مثل الخ) وج الخ كالخرج
الى الحمام ونحوه من أوجهها التي يقتضى العرف خروج مثلها لتعود عن قرب اه معنى (قوله وهو
محمول الخ) عبارة لها به ثم لو علم بخلافه لانه في ذلك فلا اه (قوله به) أى الخ وحيث قد
لذى توعدناه) قد يقال ان التوعد بالضرب بانها على عدم الخروج لأجل العود فكان الأولى اذا توعدنا
به (قوله البيت) أى قوله ولو طلبها للسفر في النهاية الآتية و يظهر انم الى أو يخرجها (قوله أو تخاف) الى
قوله أو يهددها في النفس الامساسة الخوف على المال والأختصاص وقوله أو يحجر غيرها أو يخرجها
(قوله أو تخاف الخ) عطف على ضرب (قوله أو أهددها الخ) أى وان قتل أخذنا من الملاحقة وان تقصد
الاختصاص بماله وقع ولو اعترف بالمال كونه ليس بانها جازي لكن بعد اه ع (قوله كذلك) أى
كالمال (قوله لقاض الخ) أو أوصاره بالثقة سواء أ رضى بأصاره أم لا اه معنى (قوله لتهلم) أى للامور
الذين لا لا يتوب به وقوله أو استغنى أى لا يحتاج اليه خصوصاً ما إذا أراد ان الحضور وليس على المستند
أحكاماً تنقسم جهان غير احتياج اليها لا أو الحضور والسمع فلا يكون هذا اه ع (قوله
يفنها الزوج الخ) راجع لقوله أو الخ ورجع الخ فقط كإدله على ما هو متبع غيره اه سدر (قوله
عنه) أى الخروج (قوله الخ) أى التعلل أو الاستغناء (قوله منه) أى من الخروج بذلك (قوله أهددها
القاض الخ) ظاهر بالنسبة لتصوره الاستمتاع ما إذا كان غير ثقة فلا يكتفى بسؤاله نعم محتمل ان يقال باذن
لها أو يستأجرها بثقة يسأل لها اه سدر ولعله لم يقع نظاره على قول الشرح ولو بان يخرج الخ فتأمل
(قوله على أحد الامرين) أى التعليم والسؤال (قوله أو يخرجها الخ) أو يخرج لبيت أهلها بارة أو إعادة
اه معنى (قوله بعين المنزل) أى أو من حوله انتقامه سدة الاجارة (قوله أو يهددها) أى الزوج ع
ورشيدى (قوله يضرب بمتمم) أى شرعاً تركب وصفي ومحمول انه اضاف الى المعنى يضرب من مجتمع عن
الخروج من البيت لكن قد يفتى منه على اه فانه السابق ومن الاذن قوله الخ (قوله خيئت) أى حين
الخوف (قوله عاذر كرى) أى من الضرب والانهاد والفاسق والسارق (قوله والا) أى بان كان مما يعلم من
غيرها كالخراج المسمى أو الظالم لها (قوله من الخراج المتعدي) بيان الموصول وقوله نصبها الخ متعلق
بشكل (قوله بان نحو الحبس الخ) أو أيضاً لحبس حيلة حسب اختلاف مجر الخراج لا مكان جعلها في محل
آخر فان فرض تمكن من دخول الحبس لها فبعضها له المشقة مع عدم تمكن من حضوره فيها غالباً اه
سم (قوله بان نحو الحبس) الأولى حذف النون (قوله مانع عرفاً) أى من التمتع (قوله في البحر الخ) فيه
أمران الأول التقيد بالمال خاصة لما لا يطلق البحر الاعلى والمخوالا في مقتضاه ان الامتناع من ركوب
الانوار نشور وان غلب فيها الهلاك أو خافت الضرر المذكور وهو بعيد جداً لعل التقيد لان الغالب
فيها بحسب الواقع السلامة فالامن من الضرر المذكور فلو فرض خوفه عاذر فيها كوقت هيئتها

(قوله و يظهر الخ) كذا مدر (قوله بحسبها) متعلق بشكل وقوله الآن بقرع اعتمده مدر (قوله
بان نحو الحبس الخ) و أيضاً لحبس حيلة حسب اختلاف مجر الخراج لا مكان جعلها في محل آخر فان
فرض تمكنه وان كان الحبس هو الخراج كاتساقه كلام ابن المقرئ واعتمد شيخنا
مالم يطلبها لئلا يلاقى تمتع و يظهر تصديقها عذر ادعيان كان مما لا يعلم الامتها كالخروج بمذكرة والا محتاج الى اتيانه وقد يشكل
مذكرة ههنا من الخراج المتعدي لها بحسبها ظاهراً الا ان يفرق بان نحو الحبس مانع عرفاً بخلاف مجر الخراج ههنا من النشور أيضاً
استثناء ههنا من الشرع ولو لم يفرق لكانه ظاهر لكن بشرط أمن الطريق والمصدون لا يكون السفر في البحر الخ يباين بالاصل

الان غلبت فيه السلامة ولم ينش من ذكره ضرر او يبيع التيمم او يشرى مشقة لا تضمن عادة على هذا التفصيل الذي ذكره البلخي واعتمده
غيره يجعل اطلاق جمع منهم القفال وابن الصلاح المنع وحوى عليه في الاقرار وكذا الاسنوي بل اذانه يحرم اوكاسه ولو بالتدويل طلبا للسفر
فاقرت بدنه طلبا لبيتها المأثرت منه بطلب جسمها او التوكيل بها القياس محقق الاقرار ظاهرها لكن يظهر ان الزوج تخلف المقر له الاقرار
من حقيقة ثم رأيت بشرح بحال الروايات (٣٢٨) صرح بهذه الاقرار واعتمده الاذري وغيره قال الاذري لكن اولاً قام بيننا ما اقرت فورا

كانت كالغير بلا شك اه سيدع (قوله الان غلبت الخ) معتمد اه عش (قوله او بشرى) أى
السفر اه عش وظاهره عطفه على يكون السفر لكن الظاهر انه معطوف على بيع واخبر الضرر
(قوله مشقة لا تضمن الخ) وبهذه منبأان لا يدلها في السنين من غير لان الحال نام فمن اطلاقهم
عش (قوله المنع) مفعول الاطلاق (قوله وحوى عليه) أى اطلاق منع اركاب الزوج وجه الصريح المانع
التشور (قوله اركابها) أى الزوج (قوله او بشرى) عطف على جسمها ولعله مجازي للتكفل أو
بحرف منه (قوله لو اقام) أى الزوج (قوله او بشرى) أى الزوج وبه (قوله فهو) أى قبول بينه الزوج
حين توفر القرائن (قوله وقد يعبر عنه) أى يعرف الشهود قصد هذا السفر (قوله ما ذكر الخ) أى
من جهة الاقرار (قوله بان حق الزوج الخ) متعلق بخصلة (قوله بدنه فيه) أى الجبر (قوله فب) أى
الاقرار (قوله ولم ينظر الخ) أى والحال لم ينظر أمحان الى احتمال لمواظفة ظهورها (قوله ذكر
ذلك) أى محقق الاقرار وأما التفسير الخ حاصل ما عهدنا ان يقبل اقرارها بدنه لا يحرم وتنع من
السفر ومعها لا تقبل بيننا ما قصدت بذلك عدم السفر معه على الوجهين وان توفر القرائن بذلك
ولو طلب من الزوجة أو المقر له الخلف على ان باطن الامر كظاهره أحجب المقر دون زوجته ولا اقرارها
بان ذلك نسجه لا يجوز سفرها مع غيره رضا المقر له (قوله واقرارها باجاء الخ) مبتدأ خبره قوله فهو
بالدين (قوله لها عليه) أى الزوج وحمل على الزوج (قوله كما نادى قول القفال) أى بجهوم (قوله اذا دفع الخ)
بدين قول القفال (قوله والقاضي الخ) أى ناداه قول القاضي الخ أى بجهوم (قوله وقبسه) أى قول
القاضي (قوله فنهذه) أى مسئلة سفر البالغة المقيسة أولى أى بالتوقف من مسئلة حل الرق وليست بالقبس
عليها (قوله المهر وغيره) شامل لمهر حل بعد التمكين ومقتضى قوله الآتي في المهر الخ خلافاً لغيره اه
سيدع (أقول) ولا يخالفنا في فرق بينهما بان المهر في ما يشاء من المهر الخ لا يسوغ قوى وهو
المهر الخ لا بالمقدار بخلاف ما هنا فالزوج مطلق الدين الخ ولو مهر حل بعد التمكين (قوله منعه) أى
منع الزوج من السفر لاجل دينها وكذا التبرير في طهر راجع للسفر سم وكردى (قوله في ذلك) أى في
كون الدين الخ لا عندنا في امتناعها من السفر (قوله سفر الرق) أى حله ولو لم يثبت (قوله ولو حاجتها الى
قوله وتوفهم في النهاية) (قوله ولو مع حاجتها) شامل لحاجة الزوجة أيضاً (قوله على ما ياتي) أى أنفاً
(قوله لا يمكن الخ) عبارة الخ يمكن في الأولى وفي غير صفى الثانية فهو المسقط لحقه اه (قوله خرج)
البقرة والظاهر في البني (قوله ويحتمل الاذري الخ) معتمد اه عش (قوله ان يحله) أى الجواب

من السفر فوجهان وقوله
بعد الان توفر القرائن
يجب تقارب القطع فهو
محتمل وقد يعبر عنه باقرارها
أو باقرار الزوج انتهى
وتقطعة التاج الفزاري
ما ذكره صريح بان حق
الزوج لا يسقط باقرارها غير
مستقلان الاقرار اعتبار
عن حق سابق فاللدائيه
على الظاهر لا يغبر كيف
واقرار القفال بعد الجبر
بدنه فيه صحيح مع ظهور
المواظفة غالباً ولم ينظر
الباهر وأنت قد ذكرت ذلك
وأما التفسير زيادة
فراجع ما توافر لها عبارة
عن سابقة على النكاح
كهر بالدين ولو كان لها
عليه مهر فاما الامتناع عن
السفر مع حق فوجهان
أما قول القفال في فتاويه
اذا دفع لامرأة صداقها
فليس لها الامتناع من
السفر معه والقاضي في
فتاويه لولي حل ولو يئس
من بلد الزوج الى بلد مسقط
يقض مهرها قال الزكشي
وابن العباد وقياسه ان
لبالغة زوجها الحاكم ولم
يعطها الزوج مهرها

السفر للبلد محرم لكن توقف الاذري فيما قاله القاضي فنهذه أولى والذي يقتضيه دينها عليه الحال المهر وغيره
انه عندنا في امتناعها من السفر انه اذا جاز لها منعتة فاولى متع من اجبارها عليه بلحق المعسر بالموسر في ذلك فيما يظهر فاما سفر الرق
وسفرها المذكور ان قالو جازها امتناعه الا في مهر جازها حسن نفسه التقضه (وسفرها بافته معه) ولو حاجتها أو اجبة (أو بافته
وحدها) (حاجتها) ولو مع حاجتها غير مبالغة على ما ياتي (لا يسقط) مؤتمها لانها يمكنه وهو الحق لحق في الثاني يخرج بقوله بافته سفرها معه بدونه
لكن صحوا وجوبها انما يثبت حكمهما وانما يجب الاذري ان يحله ان لم ينهها

والاخر شتر قال البلقيني وهو الصحيح لكنه قد قوله ولم يقدّر على ردّها وانما ظاهره مجرد تصوّر بل امراته لا فرق بين قدرته على ردّها لعلّاه
ولن لا (د) سفرها (لحاجتها) أو حاجتها أنبيء بأذنه لا بعد (سقطا) مؤنّها (في الظاهر) لعدم (٢٢٩) التمكين أما بأذنه لحاجتها لمقتضى

قوله من فيان خرجت لغير
الحمل فانت طالق فخرجت
له ولغيره لم تطلق عدم
السقوط وقوله لوارثها
معلّاه لغيرها السقوط
واعتمد البلقيني وغيره
ونص الام والخبر ظاهر
فيه وفي الجواهر وغيرها
عن الماوردي وقوله ولو
امتعت من النكاح لم يعلم
تجب النفقة الا ان كان تمتع
بها في زمن الابتاع فجب
وبصره بغيره بغيره
النفقة حينئذ انتهى وقضى
جواب ذلك في سائر صور
النشور وهو محتمل وفوز
فيه بما لا يحدّد ويوافق
مسافر معه بغيره من
وجوب نفقتها ثم كنهان
أثبت بعباده صريح فيه
واظهار كلام الماوردي
انما لا يجب الا زمن التمتع
دون غيره ثم يكفي في وجوب
نفقة اليوم فتح لحظته
بعد النشور وكذا الليل (ولو
نشرت) كان خرجت من
بيتها (فغاب طاعت) في
غيبته بخبره ودها بدينه (لم
تجب) مؤنّها لادام غائبا في
الاصح) لخروجها عن بيتها
فلاديم بتجديد تسليم وتسليم
ولا تخلصان مع البتة به
فارق نشورها بالردة فانه نزول
باسلامها مطلقا نزول
السقطا وأخذناه الاذري

(قوله والاخر شتر) أي ما لم يمتنع بها اه عش (قوله لكنه قد قوله) أي البلقيني الخ وقضى تصحيح
الغنى ان التقيد بوجوده كلام الاذري (قوله مجرد تصوّر) أي لا قيد اه نهاية خلافا لظاهر المعنى
(قوله لاسم) أي في شرح وتسطع بنشور (قوله أو حاجتها أنبيء) الخ هذا ظاهر اذا لم يكن خروجهما بسؤال
الزوج لهما فيموا الا فبني أن يطبق خروجهما لحاجته بانه معنى (قوله أما بأذنه لحاجتها) أي
الزوج والزوج والأجنبي اه عش (قوله لم تطلق) مقول القول (قوله عدم السقوط) اعتمده النهاية
والغنى وشيخ الاسلام (قوله وفي الجواهر) الخ القول للزوج ولو خرجت في النهاية الاقوله وهو محتمل الى يومنا
وقوله بعد النشور وقوله وعدم ما كم وقوله فانه قال في محتمل (قوله وأقرره) وأقرّه به الواحده جماعته تعالى
اه نهاية (قوله وقضى) أي كلام الماوردي المذكور جواب ذلك أي قوله الا ان كان يمتنع بها الخ (قوله)
وتظهر كلام الماوردي الخ) مستند وقوله نعم يكفي الخ معتمدا أيضا اه عش (قوله نعم يكفي) في وجوب
نفقة اليوم الخ) ظاهره انه لا يجب مع هذا اليوم نفقة اليه بعده اذا لم يستمتع بها فيها سم وعش (قوله)
بعد النشور) قضية ذلك حل ما يصح به كلامهم من ان نشورها في أثناء اليوم سقط نفقتها وان عادت
لطااعة في قبضته على ما اذا لم يستمتع بها بعد النشور وهل يجري نظيره في كسوة الفصل فيه نظر ظاهر
وجرى مدر على الجواب وقال وكذا يقال في كسوة الفصل فاذا نشرت في أثناءه في المنزل واستمتع بها
وجبه سقط من الاستمتاع وما بعد من الفصل الى وجود نشور جديد كذا قال بحسب ما ظهره في خبره ولم
يذكر في شرحه تفصيل الشارح بعد النشور اه سم (قول المتن ولو نشرت) أي في حضور الزوج اه معنى
(قوله ان خرجت الخ) عبارة ما غنى بان خرجت من بيتها كمال الرافعي بغيره اه (قوله في قبضته) الى
قوله قال الخ في المعنى (قوله وفيه ما عاين الخ) أي بالاعتمال المذكور (قوله فانه نزول باسلامها) أي حيث أعلنه
به كإتاني قوله ويتمان مراد الخ وقوله مطلقا أي وما بعد تسليم وتسليم أم لا اه عش (قوله نزول
المسقط) أي مع كونها في قبضته لغيره فغيره اه رشدي (قوله وأخذناه) أي من الفرق المذكور
(قوله عادت نفقتها) أي حيث أعلنه ونفي عدم تصدّيقها في ذلك لوانتفاه اه عش (قوله وهو
كذلك على الاصح) من جهة كلام الاذري فكأن ينبغي أن يزيد فيه لفظه قال اه رشدي (قوله قال
الخ) أي الاذري (قوله النشور الجلي) أي الظاهر اه عش (قوله ان مراده) أي الاذري (قوله ارسال
اعلامه الخ) هل بشرط ارسال من جهة الخ كما قد يشتر به قوله الا في وعدم ما كم أولا اه سم
(أقول) وقوله الشارح بخلاف ظاهر ما الخ كالمصريح في عدم الاشتراط وسبأ عن الرشدي ما يصح به
(قوله ذلك) أي ويقع ان مراده الخ (قوله ان عودها الخ) يعني ان عود الاستحقاق يعود الخ (قوله وهل
(قوله والظاهر الخ) كذا مر (قوله عدم السقوط) كذا مر (قوله فقبض) أي بذلك خشنا الشهاب
الرملي (قوله نعم يكفي في وجوب نفقة اليوم الخ) كذا مر وظاهره انه لا يجب مع هذا اليوم نفقة اليه بعده
اذا لم يستمتع بها (قوله بعد النشور) قضية ذلك حل ما يصح به كلامهم من ان نشورها في أثناء اليوم
يسقط نفقتها وان عادت لطااعة في قبضته على ما اذا لم يستمتع بها بعد النشور وهل يجري نظيره في كسوة
الفصل فيه نظر ظاهر وجوز الجرحي وقال لا يبعد انه اذا استمتع لحظة في نوم وجبت نفقة ما بعد مما
يمكن فهمه من الاستمتاع ما لم يوجد منها نشور جديد قال وكذا يقال في كسوة الفصل فاذا نشرت في أثناءه في
المنزل واستمتع بها وجب سقطا من الاستمتاع وما بعده من الفصل الى وجود نشور جديد كذا قال بحسب
ما ظهره في خبره ولم يذكر في شرحه تفصيل الشارح بعد النشور (قوله ويتمان الخ) كذا مر (قوله
ارسال اعلامه) هل بشرط ارسال من جهة الخ كما قد يشتر به قوله وعدم ما كم أولى (قوله)

(٢٢ - (شر وافي وابن قاسم) - ثامن) انهم لو نشرت في المنزل ولم تخرج منه كان منتهى نفسها فغاب عنها ثم عادت
لطااعة عادت فقتلها من غير فاض وهو كذلك على الاصح قال ومصل ذلك الفرق بين النشور الجلي والنشور الخفي انتهى ويتمان مراده
بعودها لطااعة ارسال اعلامه بذلك بخلاف نظيره في النشور الجلي وانما خلا ذلك لان عودها لطااعة من غير علم بحسب ما ظهره وهل

اشهادها عند غيبته وعدمها حكم اعلامه منه نظر وقياس ما مر في نظائره من (وطر بقها) في عود الاستحقاق (ان يكتب لها حكم كالمسبق) في ابتداء التسليم فاذا علم وعاد أو أرسل من (٣٠) يسلمها أو ترك ذلك لغير عذر عاد الاستحقاق (فرع) المستزوجة غائب من القاضي

ان يفرض لها فرضا عليه
استمر ثبوتها وتلك النكاح
واقامتها في مسكنه وحلفها
على استحقاق النفقة وانها لم
تقبض منه نفقة مستقلة
فحينئذ يفرض لها عليه نفقة
معسر حيث لم يثبت انه
غيره من نظائر ان حصل ذلك
ان كان له مال حاضر بالبلد
فربما لا ينفق من أمواله
فائدة للفرض الا ان يقال له
فائدة هي منع المخالفين
الحكم بسقوطها بمعنى
الزمان وايضا في احتمال ظهور
ماله بعد فتاخذ منمن
غير احتياج لرفع اليه (ولو
خربت) لاعلى وجه الشوز
(في غيبته) عن البلد باذنه
(لزارة) لقرىب لا اجني
أو اجنبية على الزوج وقضية
التجبر هنا بالقرىب
والاهل الواقع في كلام
الشارح وتبعه شتتاني
شرح منهجه انه لا فرق
بين المهر وغيره لكن قضية
تغير الزرع كشى بالمهر
وتبعه في شرح الزرع
تقديمه بالمهر وهو محتمل
(وتحويها) كميات من ذكر
بشرط ان لا يكون في ذلك
ريبة بوجه فياظهر (لم
تسقط) مؤنها بذلك لانه
لا بد انشورزا مرة وواحد
ان يحل ذلك ما لم يمتها من
الخروج قبل مفرد أو ورسل

اشهادها (الح) عبارة النهاية والاقرب كل هو قياس ما مر في نظائره ان اشهادها عند غيبته كاعلامه اه (قوله)
وقياس ما مر في نظائره من (وطر بقها) في عود الاستحقاق (ان يكتب لها حكم كالمسبق) في ابتداء التسليم فاذا علم وعاد أو أرسل من (٣٠) يسلمها أو ترك ذلك لغير عذر عاد الاستحقاق (فرع) المستزوجة غائب من القاضي
عند تعذر اعلامها ليرجع اه رشدي (قوله) من وطر بقها ان يكتبها (الح) أي طر بقها ذلك فقط
بالنسبة للشوز الجلي وهو طر بقها ايضا مع اوسالها لتعلمه بالنسبة للشوز الجلي كالمسبق اه رشدي
(قوله) في عود الاستحقاق الى الفرع في الغنى (قوله) أو ترك ذلك (الح) أي العود وارسال الوكيل (قوله) التمس
(الح) أي لو التمس زوجة الخوان لم يكن شوز فهي مسئلة مستقلة اه رشدي (قوله) في مسكنه (الح) أي المثل
الذي يرضى باقامتها فسمو لي فيها أو بيت أبيها (قوله) وحلفها (الح) عطف على قوله ثبوت الخ (قوله) فحينئذ
يفرض الخ (الح) أي ولو كان ما يفرض من التواهم اه عرش وهذا في مختار النهاية والله خلافا للشراخ
كلم (قوله) حيث لم يثبت الخ) ويظهر أنه لو تبين سببه كان له المطالبة بما ياتي من قدر التفاوت اه سيدع
(قوله) والا فلا فائدة (الح) تقدم في كلامه ان القاضي يفرض عليه مسكنه يكن ثملا أو يافت لها في
الاقتراض اه عرش (قوله) لاعلى وجه الشوز) الى قوله كذا اطلقه شارح في النهاية الا قوله وقضية
التعبير الى المتن وقوله وبأى المتن (قوله) عن البلد) خرج به خروجها في غيبته في البلد فهو شوز ولو أخرج
نفسه المارة عن يافته لشغل في البلد سقطت نفقتها مر اه سم على ج وينبغي ان مثل غيبته عن البلد
خروج جميع حضوره فيه حيث اقتضى العرف ضامه في ذلك على ما مر في قوله السابق وأخذ الرافعي وغيره
الخ ومن ذلك ما جرت عادته به اذ اخرج لا يرجع الا آخر النهار مثلها الخروج للعبادة ونحوها اذا كانت
تجمع الى بيتها قبل عوده وعلم منه الرضا بذلك اه عرش (قوله) لا اجنبية (الح) أي حيث كان هناك
ريبة أو لم يدل العرف على رضائه بذلك والا فلا الخروج كالتحمله قوله فيسار وأخذ الرافعي وغيره الخ اه عرش
عبارة المعنى والأوجه ما قاله العمري من ان المراد خروجها الى بيت أبيها أو آثارها وأجبرها انزل بارة أو بديلة
أو تغريه اه أي بشرط علم الرضا ولو بالعرف فوضا منه بذلك كمر عنه (قوله) الواقع (الح) أي التعبير
بالاهل (قوله) أنه لا فرق (الح) وقفا للمعنى والنهاية (قوله) لتقيد (الح) أي الغريب (قوله) وهو محتمل خلافا
لمعنى والنهاية كمر (قول المتن ونحوها) من موت أبيها وشهود جنازته فانتقله الزرع كشي عن الجوى
شارح التمس ان ليس لها الخروج لو ت أبيها ولا شهود جنازته مقيد بمصنوع اه سم وفي المعنى ما وافقه
(قوله) لن ذكر (الح) أي من المعلوم (قوله) في ذلك (الح) أي الخروج لزيارة ونحوها (قوله) أو رسل لها (الح) أي
أو ترك القرى يتعلى على دعوه ضاه ونحوها في غيبته ساطعا كمر اه عرش (قوله) ولا مؤنة (الح) أي قوله فان قلت
في المعنى (قوله) ولا مؤنة لصغيرة) مثل ذلك المهر فلا يجب عليه تسليمه قبل الطاعة ولو قد تقدم ذلك اه
عرش (قول المتن لصغيرة) ظاهره وان كان الزوج ايضا صغيرا وواقعه قوله الا في وأنها تجب الكبيرة على
صغيرة فان مفهوم قوله كبير يخرج الصغيرة اه سم (قوله) بغيرة (الح) أي غير الوطء اه سم (قوله) وبه
فارقنا (الح) أي بقوله وليست أهلا (الح) (قوله) على صغير (الح) أي ويحتمل اه بصيرة (قوله) اذا عذر (الح)

وقياس (الح) كذا مرش (قوله) عن البلد) خرج به خروجها عن غيبته في البلد فهو شوز ولو خرجت باذنه
لم تسقط نفقتها وأجرت نفسها المارة عن يافته لشغل في البلد سقطت نفقتها (قوله) على الأوجه) كذا مر
بحضور (قوله) فيا يظهر (الح) كذا مر (قوله) في المتن لصغيرة) ظاهره وان كان الزوج ايضا صغيرا وواقعه
يان المانع من النفقة وهو صغرهما تقدم على المقضى وهو صغر ان سلم الله مقضى وهذا واقعه أيضا مفهوم
قوله الا في وأنها تجب الكبيرة على صغيرة فان مفهوم قوله كبيرة خروج الصغيرة (قوله) بغيرة (الح) أي بغيرة

لها المانع (والاطهر ان لا نفقة) ولا مؤنة (صغيرة) لا تختمل الوطء وان سلمته لان تعذر وطئها لغيرها وليست أهلا
للمتع بصغرهم به فارقنا لمرضتونها الرقاء (و) الاظهر (انها تجب الكبيرة) أي لن يمكن وطؤها وان لم تبلغ كقولنا طاهر (على صغيرة)
لا يمكن وطؤها اذا عذر مثل على وليه لان المانع من جهتها (واولها ما يحج أوعمره) أو مطلقا (بلادن) منه

(تشرو ان ملك تخليها) على قولك القرض لان المائع منها مبيع كونه نشو واليس تعاطيها معوا عليها بطريق امر النسل وبه فارق ما ياتي في الصوم (وان ملك) تخليها بان حوت ولو بغرض على الختم (فلا) يكون حرمه واشرو اقلها المان لانها قبضت وهو قادر على تحطها والمتع بها فاذ امره بتقود في نفسه فان قلت هذا باسب على ما ياتي في الصوم انه يجب افساد العبادت بقرق بان الصوم شكر واولاه انما بالافساد لشكر ومنه وفي ذلك ما يجب خلاف الاحوال لانه اذا تلاقى بها شتموا ايضا (٣٣١) فالزمن مقرر بفقوى الهمة محتجذ

انه لا يمنع من تحصيل مكتوبة (أول الوقت) لحيلة فضيلة وأخذ منه الزكشي وغيره انه (٢٢٣) المنع اذا كان التأخير أفضل ويحت

والأدري انه لا يمنع من
تطويل وأثبت بطلان
على أكل السن والاداب
وقارن مام في الاحرام
بأول سنده (و) لامن
(سخرانية) ولو أدلتها
لأنها مع قلته زنها ومن
ثم جازة منه ما من تطويلها
بان زادت على أقل مجزئ
فيما ظهر ويحتمل اعتبار
أدنى الكمال لتمامها
هنا فضيلة أول الوقت فلا
تبعد رعاية هذا ما وض
أول محرمات النكاح ان
العبرة في المسائل المختلف
فيها بعقيدته لا بعقيدتها
(ويجب اجزاء) (رجعية)
حرة وأما مولودا (المؤمن)
السابق وجوبها لزوج
لما يحسب الزوج وسلطته
نحو قول طلق بعد الولادة
فلي الرجعة وقالت بل
قبلها فلا رجعة لصدق
بينهم في بقاء العدة وثبوت
الرجعة ولا مؤن لها لأنها
تتكرر اسقطتها وأخذت
انها لا يجب لها وان اجتمعها
وكذا لا دعت طلاقا أو نكاحا
فانكره فلا مؤن لها فكانت
الرافى وحده أصلا مقبلا
عليه وظهر ان محله
كالذي قبله ما لم يصدق (الا)
مؤن تنفك لا تتقاه
موجها من فرض التبع
(فلو نكحت) الرجعة (حلالا)
فانفق عليها (فكانت حلالا)
اسم (جمع) منها (مادته)

وكذا ضمير يؤيده **(قوله)** حيلة فضيلة التي قوله وفارق في المعنى والى الفرع في النهاية في تحفة العبدية
أثبت عليها **(قوله)** وأخذت من أخص التعليل **(قوله)** اذا كان التأخير أفضل أى نحو اول دنياه ومنه
القرار هل سن الايراد في حق المأمع ان صلاتها في بيتها أفضل من بيتي **(قوله)** وفارق) أى عدم التزم
تجمل المكتوبة عش وسم **(قول)** المنزلة (سخرانية) المراد بالابتداء وقت معين من اقواب القرائن
غيره ما ذكره الرافى ان هذا اصطلاح القدماء وحيث يصدق على العبدان والكسوفان والقرايح
والضحي فليس له منه ما من فعلها في المنزل ولكن يمتنع من ان يزوج لذلك اه معنى عبارة عش ولا فرق
في السن بين المؤكدة وغيره اذا كان الحلال فيهم بل ينبغي ان يمتنع له لانه العبدان وصلاة الضحي وانحسوف
والكسوف والاستسقاء وان مثلها الا ذكر الحلو به عقب الصلوات من التسبيح وتكبير العبدان ونحوهما
بما يستحب فعله عقب الصلوات اه **(قوله)** ولو أدلتها (قوله) وظهر كلامهم انه يمتنع من تعجيلها مع المكتوبة
أول الوقت معنى تأسيس **(قوله)** جازة منه ما من تطويلها (قوله) كأمير به الماوردى اه معنى **(قوله)**
جازة منه ما (الح) وعليه في فرق بين الراتب والغرض حيث اغترق فيه أكل السن والاداب بطلان
الفرض فرعى في زيادة الغضبية اه عش **(قوله)** بان زادت (الح) عبارة النهاية ان زادت على أدنى
الكمال فيما ظهر ويحتمل المنع من زيادة على أقل مجزئ اه **(قوله)** فيما ظهر) يعتمد اه عش **(قوله)**
حرة) التي قوله وكذا لو ادعت في المعنى **(قوله)** المؤن السابق (الح) من نفقة وكسوف وغيرهما لا يسقط ما وجب
لها لا بما يحيط به ما يجب الزوج ويؤتى سمر وجوبه لواجب تفرغ بانقضاء عدها الوضع الجدل أو بغيره
فهى المصدق في استمرار الزينة كما صدق في بقاء العدة وثبوت الرجعة اه معنى **(قوله)** وسلطته) عطف
منه على سبب اه عش **(قوله)** انما لا تصبوا (واجمعها) هل وان كانت محبوبة عنده والظاهر الوجوب
حاشا أخذنا مما ياتي في بطلانها اجمع اه رشدي وبأن آ نفاغ المعنى وعش ما وافقه **(قوله)** فلا
مؤن لها (الح) كالمطلوب لكن ظاهر نص الام الوجوب انتهى وهذا الوجه لا يحسب مستلجا كما يؤخذ
بما مر فيما اذا دعت الرضا أو أنكر اه معز جمع سم بين ما هنا وما في مسألة الرضا يحتمل ما هنا
على المستمع بها بالفضل وما هنا على غير المستمع بها بواقعة قول عش ولعل ما هنا من رضى فيما اذا لم
يحسبوا لا يمتنع بها اه **(قوله)** ما لم يصدق) ينبغي أو يستمتع بها أخذنا مما ياتي في الحاشية آخر الرضا عن ابن
أبي الوضئ وشعنا الشهير جميعا الله تعالى اه سم **(قول)** المنزلة (سخرانية) فلا يجب لها الا اذا دعت
بالهوام الوضئ فيجب كإكمال الزكشي ما توفيه بغير معنى والحاصل ان الرجعة والحامل البائن الغير المتوفى
عنها يصح لهما المؤن سوى آله التظف والحائل البائن والمتوفى عنها يجب لهما السكنى فقط بغيرى **(قول)**
المن فلو نكحت) يضم آله اه معنى **(قوله)** لانه بان) الحقوله ولو وقع المعنى **(قوله)** فان لم تدكرش (الح)
عبارة المعنى فان جهلت وقت انقضائها قد نكحت بغيره ما وضوا طهر ان لم تختلف فان اختلف اعتبر باقها

بنييه اه ومن موافق لاخذنا الى **(قوله)** اذا كان التأخير أفضل أى نحو ايراد مدرش **(قوله)**
ويحت لا أدري (الح) كذا مدرش **(قوله)** وفارق عام) أى قوله في المن لا يمنع من تعجيل الخ ولو أدلتها
كذا مدرش وفي شرع الرضى وقضية كلامهم انه يمتنع من تعجيل الراتب مع المكتوبة وأول الوقت اه **(قوله)**
ويحتمل (الح) حرى عليه مدر **(قوله)** ويحتمل اعتبار أدنى الكمال) هلا اعتبر الكمال كفى قول الأدري
السابق بأكل السن والاداب **(قوله)** وكذا لو ادعت طلاقا أو نكاحا فانكره فلا مؤن لها) وقاسمها من اودعت
ان ينهار رضاءها فلا مؤن لها لكن نقل عن ابن أبي العزم خلافه وعليه بانها في حبسه وهو مستمتع بها فان
حل حل على الله مستمتع بها بالفضل وهذا على خلافه فلا شك لان الظاهر تقيد هذا بغير المستمتع بها المامى
فينبغي وجوبه ثم عليه أخذنا ما تقدم في شرع حوله ولحجتها سقيا في الظاهر وقد يفرق فلتامل **(قوله)**
وبظهر (الح) كذا مدرش **(قوله)** ما لم يصدق) ينبغي أو يستمتع بها أخذنا مما ياتي في الحاشية آخر الرضا عن

لها بعد بدعتها) لانه ان لا شيء عليه بها وصدق في نقل آثرها وان خالف عادتها لم يختلف ان كذبها فان لم تدكرش بأسا وعرفها عادتها
ينفقه عليها أو ينفقه على

فیرجع الزوج عراذلانه المتین وهي لا تمیز باده عظیمان تسبیحاً اعتبار بثلاثة أشهر فیرجع عازاد
عليها أخذاً بقلب العادات (تنبيه) لو اتقى عنه الوالد الذي أتم به لعدم إمكان حوقه به استبرأ الزوج منها
ما تنفقه عليها في مدة الحمل ولكنها تسأل عن الوالد فتدعي وطه شهن في أثناء العدة والحمل يقطعها كالنفقة
قمت العدة بعد وضعه وينفق عليها تتميمها (قوله) ولا أي أن يعرف لها عادة (قوله) ولو وقع عليه
الحج عومه يشل ما كان سبب الرجوع من جهتها كان علق ملاقاتها على فعل شي فتنفقه ولم تعلمه وفي عدم
الرجوع عليها بما تنفقه في هذه الحلة فنظر ظاهر لتدليسها اه عس (قوله) أو نفسخ (قوله) إلى الفرع في المنفى
الاقوة وانفساخ في موضعين وقوله والقول إلى المتن (قوله) أو نفسخ (قوله) أي في الحر وثنتين في العبد اه معنى (قوله)
لمن وهم فيه عبارة النهائية على الزواج اه (قول المتن) أو ثلاث أي في الحر وثنتين في العبد اه معنى (قوله)
كان لخدم الحج عبارة المنفى تنبيه اقتصاره على النفقة والكسوة وقد فهم أنه لا يجب غيرها وليس مراد بال
يجب لها الأدم والسكنى والخدم والعقد وماله (قول المتن) لحامل (تنبيه) تسقط النفقة فلا السكنى بنفي الحمل
فان استلحقه بعد رجعت عليه باجرة الرضاع وبديل الاتفاق عليها قبل الوضع وعلى ولها ولو كان الاتفاق
عليه بعد الرضاع فان قيل وجوهها بما تنفقه على الولد بنافي طلاقهم ان نفقة القرب لا تصير ذيناً لا يرض
القاضي ايجاب بان الاب لا يبعد بنقه ولم يكن لها طلب في ظاهر الشرع فلما اكتب نفسها رجعت حيث
اه معنى وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الرض مانعه مظهر رجوعها بما ذكر وان لم تشهد ولا ذن
لها كما مر اه (قوله) انفساخ بمقارن الحج ينأمل صورة الانفساخ بمقارن العقد عس رشدي أي
وكان ينبغي الاتصال على الفسخ كافي المنفى (قوله) بمقارن العقد أي أو أمان كان بسبب عارض كالردة
والرضاع والعان ان لم ينف الولد فنجب لانه قطع لنكاح كالطلاق اه معنى (قوله) مطلقاً أي أم لا كان
أولاً (قوله) لانه وقع العقد من أصله وذلك لا يجب المهر ان لم يكن دخول اه معنى (قوله) من أصله
ينأمل اه سم أي فانه يخالف لقوله في باب الخبار قال السكنى بالبيع رفع العقد من حين
ينأمل اه سم أي فانه يخالف لقوله في باب الخبار قال السكنى بالبيع رفع العقد من حين
وجود سبب الفسخ من أصل العقد ولا من حين الفسخ بخلاف الفسخ بضرورة أو رضاع أو عسار فانه
رفع من حين الفسخ قطعاً اه وهو مشكل في العسار فانه ليس فاجبا بذاته بخلاف الرد والرضاع فكان
الانقاص الحاقه بالبيع لا بهما اه (قوله) لانها أي المؤن تلزم العسر وتقر رأياً ولو كانت للعمل لم
تكن كذلك معنى (قوله) ولا تسقط الحج أي ولو كانت للعمل لم تكن كذلك اه معنى (قوله) ولا
بجوة الحج عبارة الرض ولو لم يكن الرجل قبل الوضع لم تسقط والقول في تأخر ترجيح الوضع قول مذهبنا انتهت
اه سم عبارة المنفى هذا الكلام دام الزوج حيا فلو مات قبل الوضع فقبضه كلام الرض مذهبنا السقوط وفي
الشرحين والروض في عدة الوفاة عدم السقوط وهو المصنفان قبل مقتضى قول المصنف قلت الحج ترجيح
الاول ايجاب بانها لم يجب قبل الموت فاعتبر في الوفاة الحج اه فكل من العبارتين المذكورتين صريح في

والاقل ثلاثة أشهر ولو وقع عليه طلاق وأطفا ولم يعلم به فأنفق مدة ثم علم برجوعها أنفق على من نكحها فاسداً بجميعاتها فيمساخيمه عنده وان لم يستمتع بها كإقتضاه إطلاقهم ويحل رجوع من أنفق بطن الزوج ويحبس لحاجس منه (والخاتل البائن يخلع) أو فسخ أو انفساخ بمقارن أو عارض خلافاً لمذهبهم (أو ثلاث النفقة) لها (ولا كسوة) لها فاعلم الصبر المتفق عليه بذلك ولا تنفاسطته عليها وانما وجبت لها السكنى لانها خصين الماله الذي لا يفسد بوجوه الزوجية وعدمها (ويعين) كالخادم والادم (لحامل) بان لا ية وان كن أولاً حمل ولانه كالمتمتع برجوعها لاشتغالها بمائه ثم البائن بفسخ أو انفساخ بمقارن للعقد كعب أو غير ور لانقة لها مطلقاً على ما قاله في الخبر لانه رفع العقد من أصله ولو جوب انما هو (لها) لكن بسبب الحمل لانها تلزم العسر وتقدر وتسقط بالتشور كإلحاقها عن ان تسكن فبما عينها لها وهو لا تقي أو حر وجهانه لغير عسر ولا تسقط بعض الزمان

ابن أبي العم وشيخنا الشهاب الرمي رجمها الله تعالى (قوله) لم يرجع الحج كذا مرش وقد يشك على مسئلة المتزوج يقر بانها انتصروا وهو مستطاع على التمتع بها (قوله) أو عارض على الزواج مرش (قوله) في المتن ويعين لحاملها) قال في الرض وشرحه وتسقط النفقة المذكورة عن الزوج لا السكنى لانه انقطع عنه وصارت في حقه كالخامل تسقط النفقة دون الكسوة فان استلحقه بعد نفقه رجعت عليه باجرة الرضاع وبديل الاتفاق عليها قبل الوضع وعلى ولها ولو كان علق ملاقاتها على فعل شي فتنفقه ولم تعلمه وفي عدم الرجوع عليها بما تنفقه في هذه الحلة فنظر ظاهر لتدليسها اه عس (قوله) أو نفسخ (قوله) إلى الفرع في المنفى الاقوة وانفساخ في موضعين وقوله والقول إلى المتن (قوله) أو نفسخ (قوله) أي في الحر وثنتين في العبد اه معنى (قوله) لمن وهم فيه عبارة النهائية على الزواج اه (قول المتن) أو ثلاث أي في الحر وثنتين في العبد اه معنى (قوله) كان لخدم الحج عبارة المنفى تنبيه اقتصاره على النفقة والكسوة وقد فهم أنه لا يجب غيرها وليس مراد بال يجب لها الأدم والسكنى والخدم والعقد وماله (قول المتن) لحامل (تنبيه) تسقط النفقة فلا السكنى بنفي الحمل فان استلحقه بعد رجعت عليه باجرة الرضاع وبديل الاتفاق عليها قبل الوضع وعلى ولها ولو كان الاتفاق عليه بعد الرضاع فان قيل وجوهها بما تنفقه على الولد بنافي طلاقهم ان نفقة القرب لا تصير ذيناً لا يرض القاضي ايجاب بان الاب لا يبعد بنقه ولم يكن لها طلب في ظاهر الشرع فلما اكتب نفسها رجعت حيث اه معنى وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الرض مانعه مظهر رجوعها بما ذكر وان لم تشهد ولا ذن لها كما مر اه (قوله) انفساخ بمقارن الحج ينأمل صورة الانفساخ بمقارن العقد عس رشدي أي وكان ينبغي الاتصال على الفسخ كافي المنفى (قوله) بمقارن العقد أي أو أمان كان بسبب عارض كالردة والرضاع والعان ان لم ينف الولد فنجب لانه قطع لنكاح كالطلاق اه معنى (قوله) مطلقاً أي أم لا كان أولاً (قوله) لانه وقع العقد من أصله وذلك لا يجب المهر ان لم يكن دخول اه معنى (قوله) من أصله ينأمل اه سم أي فانه يخالف لقوله في باب الخبار قال السكنى بالبيع رفع العقد من حين ينأمل اه سم أي فانه يخالف لقوله في باب الخبار قال السكنى بالبيع رفع العقد من حين وجود سبب الفسخ من أصل العقد ولا من حين الفسخ بخلاف الفسخ بضرورة أو رضاع أو عسار فانه رفع من حين الفسخ قطعاً اه وهو مشكل في العسار فانه ليس فاجبا بذاته بخلاف الرد والرضاع فكان الانقاص الحاقه بالبيع لا بهما اه (قوله) لانها أي المؤن تلزم العسر وتقر رأياً ولو كانت للعمل لم تكن كذلك معنى (قوله) ولا تسقط الحج أي ولو كانت للعمل لم تكن كذلك اه معنى (قوله) ولا بجوة الحج عبارة الرض ولو لم يكن الرجل قبل الوضع لم تسقط والقول في تأخر ترجيح الوضع قول مذهبنا انتهت اه سم عبارة المنفى هذا الكلام دام الزوج حيا فلو مات قبل الوضع فقبضه كلام الرض مذهبنا السقوط وفي الشرحين والروض في عدة الوفاة عدم السقوط وهو المصنفان قبل مقتضى قول المصنف قلت الحج ترجيح الاول ايجاب بانها لم يجب قبل الموت فاعتبر في الوفاة الحج اه فكل من العبارتين المذكورتين صريح في

(الحج) كذا مرش (قوله) من أصله ينأمل

ولاعوبه انما هاهنا لا يغتفر في العوام الا يغتفر في الابداع والقول في نادر الالادة ولم يدعيه (وفي قول العمل) لتوقعه الوجه بعليه (فصل في الاول لا يعجب الخليل عن شبهة أو كحاج فاسد) للاختلاف لما عاين في زوجة قبلها اولى (فقد لا ينصفه) ولا مودة (المعتدة وفاة) ومنه ان الموت الزوج وهي في عدة فلا فرق (حي وان كانت حاملا والله اعلم) لاختلاف خبر بذلك (ونفقة العدة) (٢٣٥) ومنه ان تكون زوجة في جميع ما مر

أنا الصمير الزوج وقال الرشدي الظاهر أن الصمير الولد أي ساق في بطنها اه ولعله اسفروح ولم راجع
لكتيب المذهب (قوله أشعاه) أي العدة بمعنى قبل الوضع (قوله والقول الخ) فلو قالت وضعت
اليوم في نفقة شهر قبله وقال بل وضعت من شهر قبله صدقت لأن الأصل عدم الوضع بقاء النفقة اه أثنى
(قول المتن لحامل عن شبهة) أي وهي غير مزرعة أم النكحة عندنا لحامل من الواطئ بالشبهة فان أوجبتنا
النفقة على الواطئ سقطت عن الزوج فعلموا أن الأصل في الأم في الزوج وقطلو كزوج الحامل البائن رقيقا
فان قلنا النفقة لها وجبت لأنها يجب على المهر والا فلا قال المتن ولو أنزلنا وجب من النفقة قال المتن لها
سقطت والأفلا (تيسر) لأن نفقة حامل لم تكن له أعقبتها بنا على أنها الحامل اه معنى (قوله لها)
على الحامل عن نكاح فأسد اه معنى (قوله وهي في عدة طلاق رجعي) لأنها تنقل إلى عدة النكاح بخلاف
عدة البائن لأنها لا تنقل إلى عدة النكاح وهو جواب الموقوفة لها اه سم (قوله النون كانت حملا)
أي وان كان الحمل جلات النفقة لها إلا وهي قد بانث بالوفاة والقرية تسقط موتها اه عش (قوله)
اعترف ذى العالج اه أي ومع ذلك أتت بين عدة ما قد لا أدى على ظن بين خطأ عش ومعنى
انظر هل يقيد هذا قل تمكن بحسب معتدده أعني بما حرم قبل قول المتن والحامل البائن (قوله ما أخذنا الخ)
من حيث شرط الحل هل صدق هي أو أوزج في نظر وينبغي أن يقال أنها قامت بينة على ذلك
عملها والصدق الزوجان لأن الأصل عدم الوجوب اه عش (قوله ولو يقول أو بيع الخ) أي أو تصدقه
لها اه معنى (قوله من حين العلق) الأول من بين الفراق (قوله ورده الخ) عبارة للثني وبخلاف
مبنى على أن الحل يعلم أم لا والأظهر أنه يعلم وعليه لو ادعت ظهوره فأنكر فطلب البينة وبكى فيسههانة
النساء فثبت أربع نسوة عدول ولهن أن يشهدن بالحل وان كان لهن سنة أشهر أذا عرقن اه (قول
المتن ولا تسقط) أي نفقة العدة بمعنى الزمان أي من غير اتفاق تصدير بنا عليه اه معنى (قوله وبخلافه
الخ) ان كان صمير به اسحالي افتتاعا بيزر عقلا يظهر وجهه فطلب ما لم يكن المنازعة التي أشار إليها
فظاهر ويكون سامعه أنه إذا حكم بحسب السنة أو في المستقبل كإيه شأن الحكم بالموحوا والأفلا اه

سيدر وحزم الكردي الثاني صابرة أي محل كون ما هنا اقلية ان حكمنا على حب البيوتنة فتأتي هنا
أشياء تلك المنزعة عما إذا حكم بسقوط النفقة فلا اه
*(فصل) في حكم الاعسار (قوله في حكم الاعسار) في القول المنحصر أو نأب في النهاية (قوله في حكم
الاعسار) الخ أي وما يتبع ذلك نكر وجه التخصيص النفقة عند الاعسار وقوله عمن الزوجة أو أربابها ما يشمل
المهر اه عش (قوله الزوج) أي أو من يقوم مقامه من فرع أو غيره اه معنى (قوله أي النفقة) أي
للمستقبل اه معنى (قوله فان صبرت زوجته) أي أو انقضت على نفسها من المأثورات المستعصية والزوجة
كالتى في الصمة قاله ارباب المروزي اه معنى (قوله ولم تمنعه الخ) فان منعتم تصدقنا عليه قاله الرافعي
في الكلام على الاعسار اه معنى (قوله ما عدا السكن الخ) أي والخالد عش ورشيدى وسيدى
*(قوله ولا يوتنه) أهناها الخ عبارة الروض ولما انزل قبل الوضع لم يسقط والقول في ما خولنا به الوضع
قول سيدنا (قوله أي المن في قول الجمل) قال في التبيين لأجباب الأعيان من يجب عليه نفقة قاله في القابل
التي بان كان المطلق أو الخليل رقيا لم يجب على هذا القول ولا يجب على الأول اه (قوله وهي في عدة طلاق
وجي) لانها تنقل في عدة الوفاة بخلاف عدة البائن لانها لا تنقل في عدة الوفاة فاستحب وجوب المأثورة لها
*(فصل) في حكم الاعسار عمن الزوجية (قوله فان صبرت) أي ثم أو أدان الفصح فعل ان رضاها بمنتهى
ومحله ان حكمنا على حب

البينة فلا يسقط إلا بما يتناول ماوجب بخلاف المرحب به (فصل في حكم الاعسار بموت الزوج جنة إذا أعسر) الزوج (م) أي الدفعة (فان مسرت) زوج جنة ولم تقع تعقيلها بما (صارت) كسائر المؤمنين معاد السكن الحاضر انما منع (دنيا عليه) وان لم يضره قاض لام في مقابلته التمكن (والانصر) ابتداء وانتهاء

(قوله بان صبرت الخ) علم بذلك ان رضاءها بتمت لاسقاط حقها من الفسخ خلافا لما وقع في الرض لان من
 نصر فهو ليس بصحيح كايمن في شرحه اه سم قول المتن فلما الفسخ ويحدث الفسخ بالجزع لا بد منه من
 القرش بان يرتب على عدمه الجالس والنوم على البلاط والرجل المضروب الاواني كالذي يتوقض عليه فهو
 الشرب سم على ج اه عش (قوله في الرجل) أي في حق متعلق بالخبر أو نعت له وقوله لا يجد الخ الجملة
 حال من الرجل أو نعت له وقوله يفرق بينهما يدل على الخبر (قوله وقضى به) أي بالفسخ لا بالانصراف (قوله)
 ولم يخالفه أحد الخ) أي فصلا واجعا لكونه (قوله وقال بان المسبب الخ) ظاهره انه غير الخبر البار وظاهر
 صريح المعنى انهما خبر واحد عبارة بالخبر البعدي باسناد صحيح ان سعيد بن المسيب سئل عن رجل لا يجد
 ما ينق على أهله فقال يفرق بينهما قبل له سنة قال ثم سنة قال الشافعي رحمه الله تعالى وبشبهه أنه سنة النبي
 صلى الله عليه وسلم اه (قوله من السنة) أي من الطريقة المأخوذة عنه صلى الله عليه وسلم لان ذلك
 مندوب كخبر ظاهر جلي اه عش (قوله وهو أوفى الخ) من كلام الشارح لان المسبب بجواب المعنى
 ولانها اذا خضعت بالجواب والعنة فبالجزع من النقطة أولى لان البين لا يقوم بينهما بخلاف الولد اه (قوله)
 ولا يفسخ بالجزع) الى المتن في المعنى (قوله أو عن نفقة الخادم) سواء أخذت نفسها أم استأجرته
 أفقت على خلعها اه معنى (قوله ثم تشا الخ) قال في شرح الرض قال البقيني ويحل ما ذكر
 في نفقة الخادم اذا كان الخادم موجودا فان لم يكن ثم خلع فلا نصير نفقة دينافي ذمة الزوج انتهى
 وقضية ذلك ان بحث الأذري مفر وض مع وجود الخادم والا فلا حاجة اليه وجئت ذمة نظر اه سم عبارة
 عش قوله فانما في ذلك كالقريب قضيه أنها تسقط بعض الزين مطلقا ما لم يفرضا القاضي ويأذن لها
 في اقراضها وتقرضها وان نفقة خاد من تقدم في بيتها لا تسقط مطلقا وقاس ما روي قوله أنها
 استأجر ان نفقة الخادم مطلقا ان قدرت وافرقتها وجبت عليه والا فلا اه أو قول يود يفرق بان الخدمومة
 لا تسقط ما هي بيتها تسقط الانعدام بعمر النكاح بخلاف الخدمومة نحو مرض فان استقامت لواءعة
 أمر عارض (قوله قال الأذري الخ) عبارة والمعنى وينبغي كقوله الأذري أن يكون هذا في الخدمومة لا رتبها
 أماما من خدم لرضها ونحوه فالوجه عدم الثبوت كالقريب اه (قوله الامن بخدمة) الظاهر أنه يفتق أوله
 اه رشدي أو قول قضيه مأمرا نقاع المعنى أنه يضم أوله (قوله فانما) أي نفقة خادم الخدمومة نحو مرض في
 ذلك أي في ثبوت الأمانة كالقريب أي كنفقة القريب فلا تثبت الا بمرض القاضي (قول المتن يمنع موسى)
 أي امتناعه من الاتفاق اه معنى (قول المتن موسى) أي حضره له دون مسافة القصر بدليل المسئلة
 الآية اه سم (قوله أو متوسطا) أقول قد يقال أو معسر وأما قوله لا فهو الخالق فانما يفسد الفسخ
 بجزع من نفقة المعسر القادر على نفقة المعسر فليأمل سم أقول هو متعبد وطالبه فراه بالموسر هنا
 القادر على الاتفاق الواجب عليه أعم من أن يكون موسرا بالمعنى المتقدم أولا اه سم بعد أي فلا حاجة
 لما زاده الشارح والمعنى (قول المتن أو غلب) وعند غلبه يبعث الحاكم بدمان كان موضعه معلوما فإلزامه
 بدفع نفقتها وان لم يعرف موضعه بان قطع خبره فهل لها الفسخ أولا نقل الزركشي عن صاحب المذهب
 والكافي وغيرهما ان لها الفسخ ونقل الزركشي في البحر عن نص الام أنه لا يفسخ مادام الزوج موسرا وان
 غلب غيبة متقطعة وتقدر استقامته بالنقطة ماله انتهى قال الأذري وغالب على الوقوف على هذا النص في
 الام والمذهب نقل فان ثبت له نص بخلافه فذاك والا فذهب المنع كرجح الشيطان انتهى وهذا هو

بان صبرت أم أو ذمت الفسخ
 كليس يعلم من كلامه فلما
 الفسخ) بالطريق التي لا
 (على الاظهر) خبر
 البار وقضى بالبقي في الرجل
 لا يجد شيئا ينق على امرأته
 يفرق بينهما وقضى به ع
 رضي الله عنه ولم يخالفه
 أحد من الصحابة وقال بان
 المسبب انهم السنة وهو
 أو من الفسخ بغير العنة
 ولا يفسخ بالجزع من نفقة
 ماضية أو عن نفقة الخادم
 نعم تثبت في ذمة قال الأذري
 بحث الامن بخدمة نحو مرض
 فانما في ذلك كالقريب
 (والاصح أنه لا يفسخ منع
 موسى) أو متوسطا كبقية
 قوله لا أو غلب الى آخره
 (حضرة غلب)

لا يسقط حقها من الفسخ خلافا لما وقع في الرض تلافيه من نصر فهو ليس بصحيح كايمن في شرحه (قوله ان
 تثبت في ذمة) قال في شرح الرض قال البقيني وعلى ما ذكر في نفقة الخادم اذا كان الخادم موجودا فان لم
 يكن ثم خادم فلا نصير نفقة دينافي ذمة الزوج اه وقضية ذلك ان بحث الأذري مفر وض مع وجود الخادم
 والا فلا حاجة اليه وجئت ذمة نظر (قوله قال الأذري الخ) كذا مرش (قوله في المتن موسى) أي
 ماله دون مسافة القصر بدليل المسئلة الآية (قوله أو متوسطا) قد يقال أو معسر وأما قوله لا فهو الخالق

والاول اسر اه معنى وقال الشهاب السباطي في شاشته على الحلي وهو أى الاول المعتمد وماتته الروايات
عن النص ضعيفا انتهى اه سيعبر وسيأتى عن سم تأويل النص بما وقع والخلاف بينه وبين الاول
(قوله لتكتمانه) صواب ما في التكمين يحصل حجابا كذا ويدها ان قدر وتعد غيبته يعث
الحاكم لحاكم بلده الخ اه وفيه اشارة الى انتفاء الاعسار للمتن القصر وهي متمكنة من خلاصتها
في الحاضر بالحاكم بان يفرق بين المجلس وغيره والغائب يعث الحاكم له بلده اه (قوله يك) سائى ما فيه
(قوله بالحكم) متعلق بممكن له سم (قوله عجز) أى الحاكم عنه أى الزوج (قوله واختار) الى قوله
أود كرهت الى النهاية الاقوله وقوا الى المعتمد (قوله ومن ثم صرح في الام بالخ) يوافق به شخشا الشهاب
الرملي سم ونهاية (قوله مادام وسر الخ) أى ولم يعلم غيبته في مرحطين أخذ بما يأتي اه نهاية قال
عش قوله في مرحطين أى عن البلدة التي هو فيها اه (قوله فزم غيبته) يستدخره قوله بخلاف الخ
(قوله ولا نسق) الى قوله أود كرهت المعنى (قوله ولا نسق بغيبته الخ) أى واحتمل أن يكون له مال فيخادون
مسافة القصر أخذ بما يأتي عن سم (قوله من جعل له) أى واحتمل أن ماله معه أخذ بما يأتي اه
وشدى (قوله ما تشهد باعساره) الخ فلو شهدت بذلك بناء على الاستصحاب لزم له ذلك انما تعلم
زواله وبطلان الفسخ حيثئذ اه معنى (قوله وان علم استناده الخ) يعنى أن القاضي يقبل البيعة باعساره
الآن وان علم أنها إنما شهدت بذلك معتمدا على الاستصحاب لزمه بان لا يصلح عدم حصول شيء وكما
يقبله القاضي مع ذلك كذلك البيعة لا تقوم على التهاوة اعتمادا على الظن المستدل بالاستصحاب اه عش
ومرأ نفا عن المعنى ما وافقه (قوله أود كرهنا الخ) أى وإن ذكرنا البيعة بالاستصحاب تقوية لعلهم بما
شبهوا به بان حرموا بالشهادة ثم قالوا شهد عليه فلا تقوله كما يأتي أى في الشهادة في بحث التسام اه كردى
(قول المتن ولو حضر وغاب ماله) وبالأولى إذا غاب ماله المسافة المذكورة لا يقال بل ينهض قولان الحاضر
يمكنه انتفاها بشع الاقراض فهو مقصر بتركه كذلك الغائب لا يتناول هو مقصر أيضا فيستقيم ماله من
غير اقامه متفق أو تركه نفعها فلا وجه لفرق بينهما وينبغي جعل النص على من له مال دون مسافة القصر
أواحتمل أن يكون له مال كذلك لو وافق هذا يمكن أن يعمل على ذلك أيضا في شرح المنهج بان رادبانه
لاماله حاضر في البلد مع احتماله في دون مسافة القصر أو لاماله حاضر معلوم أى لم يعلم خبره وماله دون
مسافة القصر فلا يخالف المنقول عن النص فلتأمل فان رد الشارح ما في شرح المنهج ظاهر في خلاف هذا
لكن الوجه المعتبر الانخذ هذا وقد وافق مر عليه أخروا أو ثبت في شرح ما وافقه اه سم (قول المتن
ولو حضر وغاب ماله) أى أو غاب ولم يكن ماله معه أخذ بما مر وفرق القوي بين غيبته وموسرا أو غيبته ماله
إذا غاب ماله فالجزم من جهته وإذا غاب ماله لم يقدّر بماله ولا تعد من جهته اه وشدى (قوله ولم
ينفق عليها) الى قوله أو لا يزعم ذلك في المعنى الاقوله ويرى الى بحث الأذى والى قول المتن وإنما فسق
النهاية الاقوله كتاب السبدي الى وجه ما فيه وقوله بل موالى المتن (قول المتن فلما الفسخ) وبالأولى إذا غاب
الخ فاما بقدر الفسخ لعجز عن نفقة القصر فلتأمل (قوله بالحكم) متعلق بممكن (قوله ومن ثم صرح في
الام بانه الخ) يوافق به شخشا الشهاب الرملي (قوله وان انقطع خبره وتعدروا غيبته الفسخ من ماله) أى ولم
يعلم غيبته في مرحطين أخذ بما يأتي مردش (قوله ما تشهد باعساره) الآن أى فان شهدت بذلك فلما
الفسخ وهل يتوقف على ذلك كرهنا بل ينهض قولان الحاضر يمكنه انتفاها بشع الاقراض فهو مقصر
بتركه ولا كذلك الغائب لا يتناول هو مقصر أيضا فيستقيم ماله من غير اقامه متفق أو تركه نفعها فلا وجه
للفرق بينهما وينبغي جعل النص على من له مال دون مسافة القصر أو واحتمل أن يكون له مال كذلك لو وافق
هذا يمكن أن يعمل على ذلك أيضا في شرح المنهج بان رادبانه لاماله حاضر في البلد مع احتماله في دون
مسافة القصر فلا يخالف المنقول عن النص فلتأمل فان رد الشارح ما في شرح المنهج ظاهر في خلاف هذا
لكن الوجه المعتبر الانخذ هذا وقد وافق عليه مر أخروا أو ثبت في شرح ما وافقه (قوله المتن فلما الفسخ)

ولا يلزمها الصبر للضرر ويغزو بنو مينا المعسر الآتيان هذا من شأنه العقدة لتتسرا اقترانه فلم يناسبه الامهال بخلاف المعسر ومن ثم بحث الاذرى انه لو قال احضر ما مكنته (٢٣٨) في مدة الامهال الا تيسر له (والتم بان كان على ذنبا) فسخ لانه في حكم الحاضر

هو ايضا لان السب حيث ان لم زد قوله ناقص كالجواز من السابق عن شرح المنهج وأما عبارة الام فمكن جعلها على من له مال حاضر فيمادون مسافة القصر فحضر اه سم وقصر ان غاب عنه ما لو اقصر يأتى بسب (قوله ولا يلزمها الصبر) عبارة النهاية ولا تكلف الامهال اه (قوله ومن ثم بحث الخ) مقصد عش ومعنى (قوله احضر) هو بصيغة التكلم وقوله وأمكنه بصيغة التامني (قوله لمهمل) أى وجوبه اه عش (قوله عاجلا) أى بان أى فسخت اه عش (قوله لم تفسخ) بمعنى مظهر وان طال زمن الخوف فلا نه موسر وقد يقال هو مقصر بعدم الاقتران ونحوه اه عش (قوله لنذر ذلك) أى التعذر اه عش (قول المتزوج) أى مثلا اه معنى (قوله ليس أصلا) وج شمل الفرع وسبأ ما فيه اه سم (قوله) أى عز وج معسر (تنبه) بجوز له اذا عسر الزوج له دون ذلك ولها الفسخ أى الفسخ يكون ماله عر وشا المال الغائب من مسافة القصر الفسخ بخلاف ما جله بدون ذلك ولها الفسخ أى الفسخ يكون ماله عر وشا لا يرغب فيها لو يكون دينه على معسر ولو كان الدين عليها لانه في حال الاضرار لا تفصل الى حقها والمعسر يظهر بخلافها فيما اذا كان دينه على موسر حاضر غير محال ولو غاب المدون الموسر وكان ماله بدون مسافة القصر فالوجه الوجهين ان لا يفسخ لها فان كان المدون حاضر او ماله بمسافة القصر كان لها الفسخ كجاء كان مال الزوج عاجلا ولا يفسخ يكون الزوج ممدون وان استغرق ماله حتى يصردها اليها لا يفسخ بضمها غيره له يذنه نفقة يوم بوم باجدد ضمان كل يوم وأما ضمانه فلا يصر ففسخ به اه معنى (قوله لا يبرع) بكسر الراء وقوله أى الزوج متعلق بسلم (قوله وهو سلمها لها الخ) ليس بقيد بالنسبة الى منع الفسخ بل يشبه ما اذا لم سلمها لها فلا تفسخ لانه الا تمسرها حلي (قوله وهو تحت حجر) أخر غيره اه سم (قوله ان منه) أى مثل أصل الزوج اه عش (قوله وتبرع ولها الخ) في التعبير بالبرع هنا تسعيل لوجهه لانه ان نفس المذهب كجران عليه كفائه أمهله وزوجته اه رشدي (قوله أيضا) فبكره الاول وكذا الذي لا يلزم ذلك في الوجه (قوله نظر ظاهر) أى فلا يجب عليها القبول ولها الفسخ كجاء تبرع عن الزوج أمهله التي ليس هو في ولا يتلوه لا يمكن من ادخال المال في ملكه اه عش (قوله الحلال) الى قوله ويؤذنه في المأثي (قوله وكذا غيره) أى غير الاذني سم على عر ومنه السؤل الحبث لم يكن لا ثقابه اه عش (قوله) فلو كان يكتب الخ وكذا لو كان يكتب كل يوم قدر النقطة تقسم لانها هكذا تحجب وليس عايشان بدخر للمستقبل اه معنى (قوله بثلاثة) أى بثلاثة أيام ماضية اه معنى (قوله حيث) عبارة المغي لشل هذا التأخير اليسير اه (قوله ومن يجمعه) أجرة الاسبوع يؤخذ من ان الاسبوع هو الغاية في الامهال فيه فلا تغلظ يستحقها ان ترك كل شهر لا يحل المصالح حيث كانت المسدة تزيد على اسبوع وان زادت على

(ويؤمر بالاضفار) عاجلا وقضية كلامهم انه لو تعذر احضار هذا الخوف لم يفسخ وهو محتمل لنذر ذلك (ولو تبرع رجل) ليس أصلا للزوج (بها) عنه وسلمها لها (لم يلزمها القبول) بل لها الفسخ لما تضمنه المتزوجين ثم لو سلمها التمسرح وهو سلمها لها لزمها القبول لا انتفاء المنتما اذا كان المتبرع أب الزوج أو جده وهو تحت حجره فيلزمها القبول للتحول في ملك الزوج تقديره ويبحث الاذرى ان تشبهه ولو كان الزوج وسيله قالوا تشبهه اذا أعسر الأب وتبرع ولده الذي يلزمه اعفائه ولا يلزمه ذلك أيضا في الزوجه ونجا بحث في الولد الذي لا يلزمه الاضفار نظر ظاهر وكذا في السيد لا تنقذه عليهم التي نظروا اليها من ملك الزوج الا ان يوجب ماله في السيد بان ظففته بقنه أتم من عاقلة الولد والله (وقدره على الكسب) الحلال الاذني وكذا غيره اذا أراد اختص الشقة مباشرة فيما ظهر (كالمال) لا نفع الضرورة به فلو كان يكتب في يوم باق بثلاثة ثمن يعطل ثلاثه ثم يكتب ما بقي به فلا يفسخ اذا تعلق الاستدانة حيث

وبالاول اذا غاب هو ايضا لان السب حيث ان لم زد قوله ناقص كالجواز من السابق عن شرح المنهج وأما عبارة الام فمكن جعلها على من له مال حاضر فيمادون مسافة القصر فحضر اه سم وقصر ان غاب عنه ما لو اقصر يأتى بسب (قوله ولا يلزمها الصبر) عبارة النهاية ولا تكلف الامهال اه (قوله ومن ثم بحث الخ) مقصد عش ومعنى (قوله احضر) هو بصيغة التكلم وقوله وأمكنه بصيغة التامني (قوله لمهمل) أى وجوبه اه عش (قوله عاجلا) أى بان أى فسخت اه عش (قوله لم تفسخ) بمعنى مظهر وان طال زمن الخوف فلا نه موسر وقد يقال هو مقصر بعدم الاقتران ونحوه اه عش (قوله لنذر ذلك) أى التعذر اه عش (قول المتزوج) أى مثلا اه معنى (قوله ليس أصلا) وج شمل الفرع وسبأ ما فيه اه سم (قوله) أى عز وج معسر (تنبه) بجوز له اذا عسر الزوج له دون ذلك ولها الفسخ أى الفسخ يكون ماله عر وشا المال الغائب من مسافة القصر الفسخ بخلاف ما جله بدون ذلك ولها الفسخ أى الفسخ يكون ماله عر وشا لا يرغب فيها لو يكون دينه على معسر ولو كان الدين عليها لانه في حال الاضرار لا تفصل الى حقها والمعسر يظهر بخلافها فيما اذا كان دينه على موسر حاضر غير محال ولو غاب المدون الموسر وكان ماله بدون مسافة القصر فالوجه الوجهين ان لا يفسخ لها فان كان المدون حاضر او ماله بمسافة القصر كان لها الفسخ كجاء كان مال الزوج عاجلا ولا يفسخ يكون الزوج ممدون وان استغرق ماله حتى يصردها اليها لا يفسخ بضمها غيره له يذنه نفقة يوم بوم باجدد ضمان كل يوم وأما ضمانه فلا يصر ففسخ به اه معنى (قوله لا يبرع) بكسر الراء وقوله أى الزوج متعلق بسلم (قوله وهو سلمها لها الخ) ليس بقيد بالنسبة الى منع الفسخ بل يشبه ما اذا لم سلمها لها فلا تفسخ لانه الا تمسرها حلي (قوله وهو تحت حجر) أخر غيره اه سم (قوله ان منه) أى مثل أصل الزوج اه عش (قوله وتبرع ولها الخ) في التعبير بالبرع هنا تسعيل لوجهه لانه ان نفس المذهب كجران عليه كفائه أمهله وزوجته اه رشدي (قوله أيضا) فبكره الاول وكذا الذي لا يلزم ذلك في الوجه (قوله نظر ظاهر) أى فلا يجب عليها القبول ولها الفسخ كجاء تبرع عن الزوج أمهله التي ليس هو في ولا يتلوه لا يمكن من ادخال المال في ملكه اه عش (قوله الحلال) الى قوله ويؤذنه في المأثي (قوله وكذا غيره) أى غير الاذني سم على عر ومنه السؤل الحبث لم يكن لا ثقابه اه عش (قوله) فلو كان يكتب الخ وكذا لو كان يكتب كل يوم قدر النقطة تقسم لانها هكذا تحجب وليس عايشان بدخر للمستقبل اه معنى (قوله بثلاثة) أى بثلاثة أيام ماضية اه معنى (قوله حيث) عبارة المغي لشل هذا التأخير اليسير اه (قوله ومن يجمعه) أجرة الاسبوع يؤخذ من ان الاسبوع هو الغاية في الامهال فيه فلا تغلظ يستحقها ان ترك كل شهر لا يحل المصالح حيث كانت المسدة تزيد على اسبوع وان زادت على

فصار كالموسر ومثله نحو ساج ينسحق في الاسبوع عو باتي أجرة بنفقتا اسبوع ومن يجمع له أجرة الاسبوع في يوم منه وهي ثقي بنفقتا جيفه وليس المراد انما ساجا اسبوعا لا تنفقتا المراد ان في حكم واحد تنفقتا

القضاء كذا قالوه به يعلم
 أمانع كوننا تمكنهم
 مطالبناهم بالاستدانة
 والانفاق لا تقسح عليه
 امتنع لما تقرر أنه في حكم
 موصر امتنع ويؤيد قوله
 امتناع القادر على الكسب
 عنه كامتناع الموصر فلا يصح
 به ولا أولئك من رضى برفق
 قبل معنى ثلاثة أيام وخرج
 بالسلط الخرم فلا أثر
 لغدره على فلها الفسخ
 وأما قول الموردي
 والروائي الكسب يصح
 يسع الخرم كالعمد ويصح
 صنعة آله له ويصح منه آخرون
 للثل فلا يصح لزومه وكذا
 ما يعطاه منهم وكاهن لانه
 من طيب نفس فهو كاهن
 فردوه بان الوجه لاجرة
 لصانع محرم لاطباهم كذا
 انه لا يجوز لصانع آية التقدر
 ونصوها وما يعطاه نحو
 الختم ايعطاه آجرة لاهية
 فلا وجه له قالة (وأما
 تفصح بغيره عن نفقة مصر)
 لان الشرع إنما يتحقق
 حشدا ولا يشكل عليه
 قولهم وحلف لا يتعدى أولا
 يتحقق حيث باكر زيادة
 يقض على نصف عاده أي
 حين اكتملما انما تفتت
 باختلاف تصور من أو ممكن
 وذلك لان المادام على
 العرف وهو يصلي عليه
 حيث أنه تغدى أو تمشى
 وهنا على ما تقوم به البنية
 وهي لا تقوم باقل من مد
 ولو بعد الاصف مدغدا ونصفه

النفقة متعا فالانه مقصر بقوله الاقتراض كذا قالوه به اه عش (قوله وليس المراد) أي من عدم الفسخ
 حين قدرته أن يكسب في أسبوع ما في نفقة الأسبوع (قوله وينفق مما استدان له) قد يقال اذا كان المراد
 ذلك فلم يمنع الفسخ حيث استدان وأنفق وان لم يجمع له آجرة أسبوع بل آخرة شهر أو ستة مثلال وان لم يكن
 تكن له آجرة مطلقا وجب بانه فيبدأ كروية الموصري لو امتنع من الاستدانة والانفاق لم تقسح بخلافه فيما
 بخلافه فيما ذكر فليتامل اه سم (قوله لا مكان القضاء) فلا كان يكسب في يوم كفاية أسبوع فتمسك
 العمل فيه لعروض فصحت لنصر وهامفي وأسن أي ومويرة المصلحة كاهن ظاهر انه لم ينفق بغوا استدانة
 وحاصله ان وقوع هذا التبطل لعروض لا يغتفر منه ترك الانفاق وينبغي توقف الفسخ على الامهال الا ان
 لانه حيث ليس في حكم الموصر لعدم القدرة على الكسب والحال ما ذكر وبذلك يفارق هذا ما ذكره
 الشارع بقوله لا تقسح له لو امتنع الخ سم (قوله كذا قالوه) عبارة بالغنى والاسنى كمال الموردي
 والروائي وغيرهما اه (قوله لو امتنع) أي من الاقتراض وقوله فلا تقسح به أي عليه فغيره لما كره على
 الاكتساب فان لم يقدر الاجبار فينفق ان يفسح صبيحة الاربعة لتضر رها بالصبر اه عش وانظر هل
 هذا بخلاف ما سمر عن سم أنفاو قول الشلوخ السابق في أول الفصل فان فرض عجزه فنداره (قوله
 ولا أولئك من رضى برفق) أي بمرض اه عش أي ونحوه (قوله وخرج) الى المتن في الغنى (قوله وكذا ما يعطاه
 مقصر الخ) ومثله ما يعطاه الطبيب الذي لا يخفض المرض ولا يحسن الطب ولكن يطالع كتب العالج وبانخذ
 منهما ما يصغه للمريض فان ما يباخذ لا يستحق مجرم عليه التصرف به لان ما يعطاه آجرة على ظن
 العسرة وهو عار منها ويحرم عليه أيضا وصفه وأما حيث كان مستدرا بغير ذلك انتهى فتاوى ج
 الحديثة بالمعنى اه عش (قوله فردوه) أي قولهما أو بصنعة الخ (قوله وما يعطاه الخ) عطف
 على الهمان قوله الخ اه (قوله ايعطاه آجرة الخ) محل لمل لاسم الماروف بعدم استحقاقها اه سم
 عر (قول المتن وانما يفسح الخ) فضيعة الموصر القادر على نفقة المعسر لا يصح ما امتناعه منها وقد روي على
 نصف معدن الغالب الذي هو الواجب وعلى بقية من غير الغالب فيسبى ان لها الفسخ اذ هو عاجز عن
 واجب المعسر اه سم (قول المتن بغيره عن نفقة مصر) فلو بغيره عن نفقة مصر أو متوسط لم يفسح لان
 نفقة الاربعة نفقة معسر فلا يصح الزائد دينا على تفاوت الموصر والمتوسط اذا أنفق مدا فقام لا تقسح
 ونصير الباقي دينا عليه اه معنى (قوله لان الضرر) الى قول المتن ولها الفسخ صبيحة الاربعة في النهاية الا
 قوله فينأ وقوله أي حين اكتمل لان المادام وقوله الحال الى المتن وقوله بالبناء لفافا والمفعول (قوله
 أي حين اكتمل الخ) أي لو اختلفت عاده في الاكتمال أو مكانا اعتري في كل زمان أو مكانا ما هو عاده فيه اه
 عش (قوله وذلك) أي عدم الاشكال (قوله تم) أي في الابعان و(قوله هنا) أي في النفقات (قوله
 ولو لم يجد) الى قول المتن في اعساره بالمعنى الغنى (قوله غدا) أي في وقت وقوله عساه أي في وقته اه
 الخ) قال في شرح الروض كمال الموردي والروائي وغيرهما وينفق مما استدان له قد يقال اذا كان المراد
 ذلك فلم يمنع الفسخ حيث استدان وأنفق وان لم يجمع له آجرة أسبوع بل آخرة شهر أو ستة مثلال وان لم يكن
 له آجرة مطلقا وجب بانه فيبدأ كروية الموصري لو امتنع من الاستدانة والانفاق لم تقسح بخلافه فيما
 ذكر فليتامل (قوله في المتن وانما يفسح بغيره) فضيعة الموصر لا يصح ما امتناعه منها وقد روي على بعض نفقة
 المعسر القادر على نفقة المعسر ان قدر على نصف معدن الغالب الذي هو الواجب وعلى بقية من غير الغالب
 فينبى ان لها الفسخ اذ هو عاجز عن واجب المعسر قال في الروض فان أنفق الموصر أي أو المتوسط مد لم تقسح
 وبقي الباقي دينا هو قد يقال ما يباخذ في أسبوع الا من كان موصرا أي أو متوسطا وان لم ينفق شيئا (قوله
 ولو لم يجد الاصف مد غدا) أي في وقت وقوله ونصفه عساه أي في وقت قال في الروض أو كان يحصل لوماما
 ويومنا صفت قال في شرح طاهر هو كذا لو كان يحصل كل يوم نصف مد ودونه أو يومين أو يومين لا يحصل
 شيئا كأنهم بالاولى ومصر به الاصل ولو كان يحصل كل يوم أكثر من نصف مد فالظاهر ان لها الفسخ وان زعم

ولو لم يجد الاصف مد غدا ونصفه

فلا تفسخ (والاعسار بالسكون) أو ببعضها (٢٤٠) الضرورى كقبض وخارجية شائعة بخلاف نحو سر او بل ونحوه وفرش

سم (قوله فلا تفسخ) ولو وجد يوم امداد او ما تصف مد كان لها التفسخ ولو وجد كل يوم أكثر من نصف مد كان لها التفسخ أيضا كما تملأه عبارة المصنفون ان زعم الزكشي خلاصته معنى وأسنى (قوله الضرورى) صفة لقبها وقوله كقبض الخ مثال البعض الضرورى (قوله بخلاف نحو سر او بل ونحوه الخ) أى فلا خيار ولا تفسخ بالجزء من الأواني ونحوها كجزءه بالتولى لانه ليس ضروريا كالسكنى وان كان يصير دينانى ذمته اه معنى (قوله وفرش) أى لا تنصرف بتركه وقوله وأوان أى يكتفى بالاكل والشرب وبدن فالاثنائى ما قدمناه عن سم عن مر اه عش (قول المتن بالذم) قال فى المغرب الأدام ما يؤتى به والجمع آدم بضمين ومعناه الفرى يطيب الحيزو يعطيه والادم مثله والجمع آدم ككل وأحلام اه سمدعر (قوله مع سهولة قيام البدن الخ) أى وان كان تناول بلا آدم صعبا لنفسه اه رشيدى (قوله كما كان تحصيل القوت بالسؤال) أى فلا يفتى بركاقتهم بهذه العبارة فلها التفسخ وقد يتوقف هذا ما أقدر على الكسب بالسؤال فإنه لا منة عليها فمما يصره عليها منه ويحتمل ان المراد انها لا تفسخ بقدرته على السكنى بنحو المسجد كالمسجد المعد للضيقة أو الأمام فى المسجد وليس دخلها فى وقتها لانه لا منة عليها على السكنى بذلك ولا حجة حينئذ فيجوز تشبيهه بالقدر على القوت بالسؤال وهذا الاحتمال أقرب من الأول ومع ذلك لا يكفى السؤال بل ان سأل وأحضر لها ما تنفعه امتنع علم التفسخ والا فلا اه عش وقوله وهذا الاحتمال أقرب الخ لعله من حيث الحكم والاقتداء من العبارة هو الأول (قوله ابتداءه) خرج به المؤول اذ قال فلا تفسخ به اه عش (قوله بالقرض) متعلق بعبارة قال فى شرح المنهج فلا تفسخ بالاعسار بالمهر قبل القرض انتهى اه سم (قوله ان لم تقبض) الى قوله خلافاً ان قدفى المعنى الاقوله قال بعضهم الى أما إذا قبضت وقوله ولا تحبس الى فان قدفى وقوله كان قال الى استقلت (قوله للجزء من تسليم العرض الخ) فاشبهنا اذا لم يقبض البائع الثمن حتى يجزى على المشتري بالفلس والمبيع باق بعينه اه معنى (قوله عقب الرفع) قضته انه لا تورق قبل الرفع اه سم عبارة عش أى أما الرفع نفسه فلس فوراً فلو أخرت مدة ثم ارادته مكنت كياناً فى قوله لا قبلها لان الترخيخ الخ والرفع أنه بعد الرفع ماغ لها التفسخ تأخيرها زماناً بالاعسار وقبل الرفع لم تستحق التفسخ الا ان لم يرفع المقتضى الاذن القاضى لاستحقاقها للتفسخ اه (قوله فورى) وعلم من كونه على الفور بعد الطلب انه لا يعمل ثلاثة أيام ولادونها به صرح الماوردى والرواى قال الاذرى وليس واضح بل قد قال ان الامهال هنا أولى لانها تنصرف بتأخير النفقة بخلاف المهر اه وهو ظاهر لكن المنقول خلافه اه معنى عبارة سم وماله الاذرى هو الذى جمعه عليه الفورية انما اعتبر بعد الامهال كما هو ظاهر اه (قوله كجمل) مثال للعد (قوله به) أى الوطء (قوله قال بعضهم الخ) عبارة النهاية تم بضمه عدم تأخير تسليم وإهلام غير مصلحتنا (قوله فقبض به) أى بالمهر الواجب الخلل ابتداء (قوله بإمكان التشرى بلفظه) أى فى البيع اه معنى (قوله وقال البارزى الخ) وأفتى به والولد به ما تعلق اه نهاية (قوله لها التفسخ هنا) قال مر والضابط ان ما قبلها الخس لاجله فمستحب بالاعسار به اه. وبتوخيخه انما لا تفسخ بالمؤول اذ قال سم على المنهج اه عش (قوله قال الاذرى وهو الوجه الخ) وهذا هو المعتد كما عهده السبكي وغيره اذ لا يلزم على قوتى بن الصلاح كما قال ابن شهاب نسيباً والزوجة على تسليم نفسها بتسليم بعض العداق اذ ليس لها الزكشي الخ اه (قوله بخلاف الخ) كذا مر (قوله مع سهولة الخ) انظر مع تعليله فيما سبق وجوب الامم بقوله اذا طعام لا ينساغ غالباً الا به فإى سهولة مع عدم الانساغ غالباً بدونه وقوله بالفرض متعلق بقسط قال فى شرح المنهج فلا يصح بالاعسار قبل القرض اه (قوله عقب الرفع) قضته انه لا تورق قبل الرفع (قوله فورى) قال فى شرح الروض وعلم من كونه على الفور بعد الطلب انه لا يعمل ثلاثة أيام ولادونها به صرح الماوردى والرواى قال الاذرى وليس واضح بل قد قال بان الامهال هنا أولى لانها تنصرف بتأخير النفقة بخلاف المهر اه وماله الاذرى هو الذى جمعه على الفورية انما اعتبر بعد الامهال كما هو ظاهر (قوله وقال البارزى

وأوان (كهو بالنفقة) يجمع ان البسند لا يبق بدونهما (وكذا) الاعسار (بالدم والمسكن) كهو بالنفقة (فى الاصح) لتعذر الصبر على دوام فقدحها (قلت الاصح) المنع فى الامم واقه أعلم لانه تابع مع سهولة قيام البدن بدونه بخلاف نحو المسكن وامكانه بنحو مسجد كما كان تحصيل القوت بالسؤال الرقى اعساره بالمهر (الدين الواجب الخلل ابتداء وانما يحصى المفوضية مادام لم يطأ بالفرض كما فى اقوال أظهرها تفسخ ان لم تقبض منه شيئاً (قبل وطء) للجزء من تسليم العرض مع فناء المهر ووضعهما ونحوها حينئذ عقب الرفع القاضى فورى قد سقط بتأخيرها بلا عذر كجمل كما هو ظاهر (لا بعده) تلفت المعوض به وصيرورة العوض ديناً فى التمسك قال بعضهم الان يسلمها الاولى هى مغفرة لغير مصلحة تقبض به نفسها بغير بدونها فلها التفسخ حينئذ ولو بعد الوطء لان وجودها كعدمه اما اذا قبضت بعضه فلا تفسخ لها نلى ما أفتى به ابن الصلاح واعتمده الاسنوى وكذا الزكشي وأما لدمه فارق جواز التفسخ بالفلس بعد قبض بعض الثمن بإمكان

التشريع فسدون البتة وقال البارزى كالجورى لها التفسخ هنا أيضاً قال الاذرى وهو الوجه ونقله معنى وأصل فيه (ولا تفسخ) بأخذ بجر أو نحو تفتة

(حتى) ترفع القاضى أو
المحك (يثبت) بانزاه
أو يثبت (عند قاض) أو يحكم
(أصارة ففوضه) بنفسه
أو نائبه (أو يثبت لهاته)
لانه يحتمل فيه كالعنة فلا
ينفذها من قبل ذلك ناهرا
ولا باطنا ولا تحجب عنها
الامن الضمى فان قد قاض
ويحكم بجمها أو مجرد عن
الرفع اليه كان قال لا تسخ
حتى تعطى مالا كغيرها
استقلت الضمى الضرورة
و ينفذ ناهرا وكذا باطنا كما
هو ظاهر خلافاً لقيد الاول
لان الضمى مبني على أصل
صح وهو مستلزم للضرورة
باطناً ثم رأيت غير واحد
جزموا بذلك (ثم) بعد تحقق
الأصار (في قول بعض)
بالبناء للفاعل أو المفعول
(الضمى) لتحق سببه
(والأظهر أماله ثلاثة أيام)
وان لم يسر سببها لضرورة
قربة يتوقع فيها القدرة
بقرض أو غيره (ولها الضمى)
سببها (الربع) بنقته لا
مها لتحقق العصار (الان)
يسلم بنقته أى الرابع فلا
تفسخ ماضى لانه صار دينا
ومن ثم لو اتفعا على جعلها
عالمى لم تفسخ كل حجة
ان الرقة لان القدرة على
نقته الرابع وان جعله من
غير سببها للمهله ولو أعسر
بعلان مسلم نقته الرابع

منع الزوج عما استقر له من البضع وهو مسبق بدلو أخرت لا تحذف الأزواج فهو يعقل أى بطلان حق المرأة من
حس نفسها بتسلم درهم واحد من حضانة هو ألف وهو في غاية الجهد اه معنى (قوله) أو المحكم أى
بشرط مهله أى بان يكون تحتها طوع وجور فليس يؤمكلا وليس في البطلان قاضى ضرورية عى (قوله) المن
فوضه) بالرفع يخطو ويجوز دعوى باذن النصيب على ثبت اه معنى (قوله) أو النصيب حرزاً لا يذبح
الغنى ولا تسخ حتى يتسخطع فالرفع متعين (قوله) ذلك أى قبل ان القاضى ولا يلجأ فى تأجيل الأعمال إلى
اتباعه في مجلس الحكم لان الذى يتعلق به اثبات حق الضمى اه معنى (قوله) مالا كغيرها أى ظاهره وان قل وليس
ما عرف السكاح من ان شرط جواز العدول عن القاضى للمحكم غير المتبديت طلب القاضى مالا ان يكون
له وقع حريان مثله هنا اه عى (قوله) استقلت أى بشرط الامهال مر اه سم (قوله) الضرورة
اما عند القدرة على ذلك فلا ينفذ ناهرا وكذا باطناً على جهة ان القارى وصرح به الاسنوى اه معنى (قوله)
غير واحد (الخ) ومنهم الاسنى والمعنى (قوله) جزوا ذلك معتمد اه عى (قوله) وان لم يستعمل (قوله) الى قوله
نقته صار الى المعنى (قوله) بنقته أى بمنجزه (قوله) بلا مهله) أى الى بياض النهار اه معنى (قوله) ومن
ثم الخ لم يظهر وجه التفسير (قوله) ومن ثم لو اتفعا (الخ) عبارة المعنى وليس لها أن تاشد نقته تقوم قدره
عن نقته يوم قبله غير فيه من نقته تنسخ عند تمام المدة لان العبرة في الاداء بقصد المؤدى فان تراشعاً على
ذلك فيه ما احتسب ان أحد مهاله الضمى عند تمام الثلاث بالتلفيق وتأنيسها لا يجعل القدرة عليها مهلة
لمهله قال الأثرى والتبادر ترجع الاول ويراجع بين الرقعة الثانية على انه لا تسخ بنقته المدة الماضية
وأما حينئذ بان عدم فسختها بنقته عند تمام الضمى قبل أيام المهله لا قبلها وفى سم بعد كرمثها عن الاسنى
ما تسقط ان بطلان المهله بالقدرة على نقته الرابع مع جفاه عن غيره ليس أمرها ثابتاً قطعاً فقول الشارح
وان جعل من غيره فيملا الضمى فليتام اه (قوله) تفسخ الخ خلافاً للاسنى والمعنى كبراً وتخا النهاية
عبارة تفاضل ان رأى جها من عند تمام الثلاث بالتلفيق اه (قوله) وان جعله (أى المقدور عليه) الرابع
الخ) أفتى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله) حتى ترفع القاضى) لا يفتى ان من لازم ذلك الدعوى وذلك
شاملاً للأصار فى أيام التحكيم ولا ينافى ذلك ما تقدمتم انما اتفقا من بنقته تسليم يوم وجبت بالفرض
لجواز تخصيص ذلك بغير دعوى الأصار وأما تخصيص هذا بالأصار فى غير أول أيام التحكيم فبعد من
بحثت بما ذكره مع مر فوافق (قوله) فلا ينفذها) لا يفتى مع هذا القوربة فى قوله السابق وشيخها
تخص الرفع القاضى فورى فسمعنى اعتبار القوربة مع انما استقلت به (قوله) استقلت بالضمى الخ) بشرط
الامهال مر (قوله) وينفذ الخ) كذا مرش (قوله) ثم رأيت غير واحد) ومنهم شرح الروض (قوله)
ومن ثم لو اتفعا على جعلها ماضى الخ) عبارة الروض وان تراشعاً فيه تردد قال فى شرحه أى احتملان
أحد مهاله الضمى عند تمام الثلاث بالتلفيق وتأنيسها لا يجعل القدرة عليها مهلة للمهله قال الأثرى
والتبادر ترجع الاول فالورجى ان الرقعة الثانية ينالها انما تفسخ بنقته المدة الماضية قبلها للمضيقت
أيام المهله لا فى أيامها اه فعلم ان بطلان المهله بالقدرة على نقته الرابع مع جفاه عن غيره ليس أمرها ثابتاً
فعلها فائتمل وقوله فى الاحتمال الاول عند تمام الثلاث بالتلفيق هل ذكر التفريق بنه على أن النقطة واقعة
فى يوم القدرة ولا اعتبار بجعلها ماضى أو ذوق وقت ماضى كجعله خلاً لتلفيق لان يوم القدرة
يصح ان ماضى وهو متوالى معه وليس بنه على ذلك لان ما قبله ماضى ماضى من يوم من أنه لئلا الماضية
وحسبنا ما أتى بالتلفيق لان ذلك اليوم يظل الأيام مخالفاً عن الاتفاق فان قلت اشترط تمام الثلاث بقوله
عند تمام الثلاث يقتضى عدم تمامها بطبع انما تامة على التقدير من سواء وقعت البقية عن الرابع أو عا
قبله قلت ان الرض لم يفرض القدرة على التحقيق خصوص الرابع بل كالمشمل للقدرة عليها فى الثالثة فانه
قال ولو قبلها لكانت نقته الثلاث وليس لها أن تاشد نقته يوم أى قدر فيه من يوم قبله وان تراشعاً فيه تردد
اه لكن كان القياس على هذا أن يقال ولو بالتلفيق (قوله) سببها للمهله) هل يرد هذا قوله الذى يرد

منفعة الحسنى ثبت على المدة ولم تستأفها وظاهر قولهم بنفقة الخامس انه لو أعسر بنفقة السادس استأفها وهو محتمل ومحمّل انه اذا تخلّطت ثلاثة وجب الاستئناف أو أقل فلا (ولو مضى ومات بالنفقة وأتفق الثالث وغير الرابع ثبت) على اليومين لتضررها بالاستئناف قصير يوما آخر ثم تصح فيما يليه (وقيل (٣٤٢) تستأنف الثلاثة والنجس الاول ورد الامام به قد يفتقد كل عادة فتؤدى الى عظم ضررها (ولها) ولو شئنا

(قوله بنفقة الخامس) قال في شرح الرض والسدس اه وهو مخالف لقوله وظاهر قولهم الخ اه ثم أى موافق للاحتمال الثانى الذى اعتمدته النهاية كما يأتى (قوله يستعمل المدفون تستأفها) أى ظله الفصح صيغة الخامس معنى وسم وعش (قوله بنفقة السادس) أى سم الخامس (قوله وجب الاستئناف الخ) معتمد اه عش (قوله أو أقل فلا) والاصح ان لها الفصح حيث نهاه أى حين اذخل أقل ورشدى والضايف انه متى اتفق ثلاثة متوا المتوحد استأنفت وان اتفق دون الثلاث ثبت على ما قبله رماوى (قوله على اليومين) الى قوله ثم فى المعنى والى الفصل فى النهاية الاقوله وقياسا الى الفرع وقوله أخذ بعضهم الى لا عبرة وقوله قال أبو ذؤيب فى الفصل (قوله فهو كسب الخ) عبارة المعنى بكسب أو بخاروة أو سؤال (قوله أو سؤال) عطف على نحو كسب (قوله منها) أى من الخروج اه (قوله والامتنعها) أى وان ارادته بصحبتهما من يدفع الى يمينتها وعليها حرمة ان يخرج الابهاء وقوله أخرج معها أى ولا حرمة عليها اه عش (قوله وحل الاذرى وغيره الخ) معتمد اه عش (قوله على النهار) أى وقت الفصح نهاية ومعنى (قوله وبه صرح الخ) أى بالتفصيل المذكور (قوله واذا قلنا لها الخ) والوجه عدم سقوط نفقة المتعسر منها من الاستمتاع زمن الفصح فان نفقة ذلك فى غير مدة الفصح مقلبت من المنع نهاية ومعنى أى تسقط نفقة اليوم واليلة بمنعها من التمتع فى غير وقت العمل وان قل زمن المنع كحظته عش (قوله فرع) الى قوله وقد دسارح فى المعنى الاقوله وفى الاحتجاج الى لا عبرة بعقار (قوله وبأنه الخ) أى الزوجة اه عش (قوله يطل الفصح) أى يبين بطلانه اه معنى (قوله فى الغزالي) ونقل الشافعى فى حاشيته على المحلى كلام الغزالي وأقره اه سدمعرو كذا أخر المعنى كما أسرنا به (قوله كاسر) عبارة النهاية أخذنا من معنى قوله والاصح انه لا يفسخ بغير موافق من حضر أو غاب اه (قوله كاسر) وقد جعل المارغنى من له مال مقدور عليه وعلى هذا يكون عدم علم المال أو العجز عنه بغيره غيبة مسافة القصر اه سم (قوله وأخذ بعضهم الخ) معقضا انه ليس مصرح به فى كلامه محمول ليس كذلك فى أصل الروضة بعد كلام ماصوع على قياس هذه الصورة ولو كان له عقار ونحوه لا يرغب فى شرائه لا يفتى أن يكون لها الخيار انتهى وبه جرح من الرض اه سدمعرو عبارة النهاية ولا اعتبار بعرض أو عقار لا يتيسر بيعه كما هو مخد من كلامهما اه (قوله لا ينسر) (بمع) لعل المراد لا ينسر بيعه بعد مدة مقرينة فيكون كاللألفاق مسافة القصر اه عش (قوله نعم تسقط به) الى المتن الضمائر الباور وفيه كلها واجبة رضاهها اه سم (قول المتن ولو رضيت الخ) ومعامل ان الكلام فى الوشيدة فلا أثر لرضاه غير هاه اه عش (قوله وكرضاهه اما كها الخ) فيسقط خيارها

الامام قاله صريح ان القدرة لا تبطل المله السابقة بل قد يقال عدم الباطل هنا بالاولى لان القدرة هنا بعد العدة ونجم ما يأتى من الامام قبل علمها (قوله بنفقة الخامس) قال فى شرح الرض والسدس اه وهو مخالف لقوله وظاهر قولهم الخ (قوله ثبت) فصل ابطال المله بالاتفاق الذى دل عليه قوله لان القدرة الخ ما لم يعسر بنفقة ما بعده والظاهر ان معنى البناء ما تضعف فى الخامس لانه رابع الامام الخامس من الاتفاق والفصح بجرحه وابعاده واستأنفت لاحتمال ما مضى ثلاثة بعد الاتفاق ثم تصح فى ثالثها الذى هو رابع المله فلتأمل (قوله وظاهر قولهم الخ) كذا مرش (قوله واستأفها) أخرج معها مرش (قوله وحل الاذرى وغيره الخ) كذا مرش (قوله على النهار) أى وقت الفصح مرش (قوله وفى الاحتجاج الخ) تركه مرش (قوله كاسر) قد جعل المال على من له مال مقدور عليه وعلى هذا يكون عدم المال أو العجز عنه بغيره غيبة مسافة القصر (قوله نعم تسقط به الخ) كذا مرش (قوله والضامير فى وبه بسده وفى لانه

لا يفسخ عليه وان تعذر تحصيل النفقة من كاسر وأخذ بعضهم من كلام الشافعى انه لا عبرة بعقار أو عرض لا يتيسر بيعه (ولو رضى باساره) بالنفقة (يا) أو نكحته عالمة باساره) بذلك (فها الفصح بعده) لان الضرر بقدر كل يوم ورضاه ذلك وعدم تسقط به المطالبة بغيره معومل بعده ثلاثة ايام لانه بطل ما مضى من المله (ولو رضى باساره بالمر) أو نكحته بالماله ذلك (فلا) تصح منسده لان الضرر لا يفتقد ذكر رضاهه اما كها من الحاشية بعد مطالبها بالمر لاقبلها لانها تضرها وتوقع ساو

به وقوله لا قبلها أي قبل المطالبة فلا يسقط اه معنى (قول المتن ولا فسخ لولي صغيرة ومجنونة) أي وإن كان فيه صلح بينهما اه معنى (قوله قبل من تلزمه مؤنهما الخ) ومنه بيت المال ثم ما بين المسلمين حيث لم يوجد منق اه عش (قوله قبل النكاح) أي على فرض عدم النكاح (قوله وإن كانت الخ) عبارة عن لغتي ويصير نفقتهما ومهرهما ديناً عليه مطالب به إذا أنسر (تبيينه) أنهم كلاماً بغير علم فسخ ولي بالفق من باب أولى اه عبارة عش سكنت عن البال فتوقفت على إطلاق شرح المنهج لأنها كالمستقيمة وليس له منع فسخها ليلتها إلى الفسخ وعليه فيمكن الفرق بينهما وبين الأمتهان نفقتهما لغير سبب القرابة ولا يمكن أناساً لها عند العجز بخلاف الأمتهان فإدعى إزالة وجوبهما عند انبائ سببها أو بوجوهها فكان وجوبها عليهم من هذه الحجة بدون نفقة القريب اه يحذف (قوله كالزوجة) أي خلاها الفسخ اه عش (قول المتن ولو أعرس زوج أمه) اه فروع في الأمتهان بالزوجة بالنفقة فإن أعطاهما الهوى سبباً ومكها السيد دونها كان لها قبضها وتناولها لأنها كالأزوجة في القبض بحكم النكاح وفي تنازلها بحكم العرف وتعلقت بالامته بالنفقة القبوضة فليس له إيعاها قبل إبدائها بغيرها فإن إبدائها لجزءه التصرف فيها يبيع وغيره ويجوز لها إقرار زوجها من نفقة اليوم لا الأسس كالهر والسيد بالمكنس ولو ادعى الزوج تسليم النفقة الحاشية أو الحاضرة أو المستقبلية فأنكرت الأمتهان صدقت بينهما فإن صدقة السيد برئ من النفقة الحاشية بدون الحاضرة والمستقبلية بفقته تائباً وادعى الأعراس يوم وجوبها حتى يلزم نفقة المعسر وادعته هي السارفة مسدقة بينهما لم يعرف مال ولا لأ ولا لولم يجر البعد عن الكسب الذي كان يقضي منه لم يرض زوجته بغيره كان لها الفسخ وإن رضيت صارت نفقته ما ينالها عليه معنى وروض مع شرح (قوله لم يلزم سيدها الخ) نص في الزوج أي بان لم يكن فرعا للزوج اه عش عبارة عن لغتي (تبيينه) استثنى من ثبوت اختيار لها ما لو اتفق السيد عليها من ماله فانه لا خيار لها فيه وما لو كانت زوجة أحد أصول سيدها لموسر الذي يلزمه إعطاء نفقتهما على سيدها وحجته فلا فسخ له ولها وأما حق ما نظرنا كزوجها كزوج أمه بعدد ما استفدته فان لم يستفدهم وبغير عن الكسب فيظن أنها الفسخ إن لم ترض بغيره بغيره على السيد اه وفي سبب كرمها عن شرح الروض ما لم يوفق بشكل كون أمته زوجة أحد أصوله بما قدمه في حرمان النكاح أنه لا يشك بموكله وإن لموكله فرعه كموكلته اه الآن يصور ما ذكره بما إذا مرأى الفسخ فانه لا يبيطل نكاح الأصل كما تقدم اه (قوله الفسخ) فاعلم اه سم (قوله وإن رضى السيد الخ) فان ضمن لها النفقة بعد طلوع غروبها مع كتمان الأجنبية اه معنى (قوله لكن نص في الأم الخ) معتمد اه عش (قوله على إيجابها الخ) أي فيتمتع الفسخ اه سم (قوله الفسخ به) أي بسبب المهره أي السيد (قوله

راجع لزمانها) (قوله في المتن ولو أعرس زوج أمه الخ) قال في الروض ونظراً إلى أن الزوجية بالامته زوجة أمه أعطاهما برئ ومكها السيد وتعلقت بها فليس له منعه قبل إبدائها لولها أو روضه من نفقة اليوم لا الأسس والسيد بالمكنس وإن ادعى التسليم فأنكرت الأمتهان فالتقول قولها ولو أن صدقة السيد برئ من المصلحة فقط إلا الخصومة للسيد في المصلحة الحاضرة ولا المستقبلية اه قال في شرحه ولو أقرت بالقبض وأنكر السيد فالقول قولها لأن القبض اليها بحكم الحاكم أو بصريح الإذن ذكره الأصل اه في الملبس بعدها هذه الحاشية (قوله لم يلزم سيدها أعفاه) قال في شرح الروض بتسليم كانت أمته لوسر زوجة أحد أصوله الذين يلزمه إعفاههم فتؤنتها على كسبها وحجته فلا فسخ له ولها وأما حق ما نظرنا كزوجها كزوج أمه بعدد ما استفدته اه وقد يشكل كون أمته زوجة أحد أصوله بما قدمه في حرمان النكاح أنه لا يشك بموكله وإن لموكله فرعه كموكلته ولم يقدر الفرع وسر ولا معسر والشارح فيه هناك بالموسر والعلية أمه الآن يصور ما ذكره بما إذا مرأى الفسخ فانه لا يبيطل نكاح الأصل كما تقدم اه (قوله الفسخ) فاعلم اه (قوله لكن نص في الأم على إيجابها) قد وثقت من قوله السابق ولو تمع رجل ما يلزمها القول بل لها الفسخ فليس من المستعالم على أن لزوم القول مع عدم النسبة يمنع الفسخ أنه على إيجابها منع الفسخ وقد وثقت به بحيث

(ولا فسخ لولي) امرأتها
(صغيرة) ومجنونة باعصار
بهر ونفقة) لأن اختيار
منوط بالسموة فلا يوضع
لغير مسقطه فتعقبتما في
مالهما كان وكان الأقل
من تلزمه مؤنهما قبل
النكاح وإن كانت ديناً
على الزوج والسبب في اللغة
كالزوجة هنا (ولو أعرس
زوج أمه) لم يلزم سيدها
إعفاهه (بالنفقة) أو نحوها
بما مر الفسخ به (فلهما
الفسخ) وإن رضى السيد
لأن حق قبضها لها ومن
ثم لولها الهوى من ماله لا يعتبر
على ما قاله شارح لكن نص
في الأم على إيجابها أي لانه
لا منته عليها فيسخر
بالنفقة لأمه بالفسخ به
له لا للمسحق لقبه

ثم المعضنة لا بد في القسم الخ هذا الغاياتي على ما تقدم فبالمقبوض بعض المهر من ابن الصلاح من امتناع
 القسم اعمالي العتد الذي تقدم عن غير من جواز فلها وحدها القسم وكذا السيد وحده ويجري ذلك في
 سبب فقه فلكل وحده القسم لان غايته انه فسخ بعض المهر وهو جازم راه سم وفي النهاية وكذا في ع
 عن الزايد ما وافقه (قوله فيها) أي في صورة المهر ع وسم (قوله بان يفسخ الخ) أي بعد ان ياذن
 لهما القاضي في القسم أخذ اعم من قول المصنف فيعضنه أو ياذن له افسوس من قول الشارح هناك فلا
 يتقدم قبل ذلك الخ (قول المتروله أن يفسخ الخ) عبارة للمنفى وعلى الأول لا يلزم السيد فتنها اذا كانت
 بالغة عاقلة ولكن لا أن يفسخ الخ اه (قوله انها كالنصف فيما ذكر) أي في عدم فسخ السيد وقوله الان
 الجاء السيد الخ لاجل حاله لان السيد لا تزوم نفقة مكاتبه لان يصور ذلك بما لو عجزت المكاتبه عن نفقة
 نفسها اه ع (قوله ولو أعسر الخ) عبارة النهاية ولو أعسر سيد مستول عن نفقتها أجبر على تغليبها
 لكسب لتفقه منه أو على ايجارها ولا يجبر على عتقها أو تزوم عيها ولا يبعها من نفسها فان عجزت عن الكسب
 أنفق عليها من بيت المال قال القموني ولو غلب ولا هو لم يعلم مال ولاها كسبولا كان بيت مال فالرجوع
 الى وجهه أن يزوم بد بالتزوم أو في المصطوف عدم الضرر اه وفي المنفى والروض مع شرحه لهما الاقوله قال
 القموني الخ قال عرش قوله من بيت المال أي فان لم يكن فيه شيء أو مع متولي فبقين أن يجبر على تزومها
 للضرر وقوله بالتزوم أو في المل المل المراد ان الحاكم يزوجه لان الفرض غيبه سيدها سم على (قوله
 قال أبو زيدا الخ) في اقتضائه على نقله انه أن يزوم وتقررها انعار باعتمادها هو غريب وفي الروضة بعد
 ذكر مقالة أن يزوم بما نصه وقال غيره لا يجبر عليه بل تغلبه التكسب وتنفق على نفسها قلت هذا الثاني
 أجمع فان تعددت نفقتها باللكسب فهي في بيت المال انتهى وجرم في الرض معاصمه النور ثم
 رأيت الشارح في نفقة الرقيق جرم به أيضا ثم رأيت الحنفى سم تعقب كلامه بنافي الرض وشرحه
 وبكلامه في نفقة الرقيق اه سيدمر

﴿فصل في مؤن الاقارب﴾ (قوله في مؤن الاقارب) الى قوله وهل بشرط في النهاية الاقوله وهل يلحق الى
 ذلك العموم الاقوله وكذا في المنفى الاقوله ومن ثم الى لقوله (قوله الحر والمبعض) خرج به الرقيق فان لم

الاذري السابق هناك أن تبرع سيد الزوج عن الفسخ (قوله لا بد في القسم) أي بالمر أو الفسخ بالنفقة
 للنفقة بالمعضة أو في غلام مثل السيد فيه ثم توفى القسم على موافقتها والسيد انما ياتي على ما تقدم فيما
 لو قبض بعض المهر من ابن الصلاح من امتناع القسم اعمالي العتد الذي تقدم عن غير من جواز فلها
 وحدها القسم وكذا السيد وحده ويجري ذلك في سبب فقه فلكل وحده القسم لان غايته انه فسخ بعض
 المهر وهو جازم راه سم وفي النهاية وكذا في ع (قوله بان يفسخ الخ) أي بعد ان ياذن
 لهما القاضي في القسم أخذ اعم من قول المصنف فيعضنه أو ياذن له افسوس من قول الشارح هناك فلا
 يتقدم قبل ذلك الخ (قول المتروله أن يفسخ الخ) عبارة للمنفى وعلى الأول لا يلزم السيد فتنها اذا كانت
 بالغة عاقلة ولكن لا أن يفسخ الخ اه (قوله انها كالنصف فيما ذكر) أي في عدم فسخ السيد وقوله الان
 الجاء السيد الخ لاجل حاله لان السيد لا تزوم نفقة مكاتبه لان يصور ذلك بما لو عجزت المكاتبه عن نفقة
 نفسها اه ع (قوله ولو أعسر الخ) عبارة النهاية ولو أعسر سيد مستول عن نفقتها أجبر على تغليبها
 لكسب لتفقه منه أو على ايجارها ولا يجبر على عتقها أو تزوم عيها ولا يبعها من نفسها فان عجزت عن الكسب
 أنفق عليها من بيت المال قال القموني ولو غلب ولا هو لم يعلم مال ولاها كسبولا كان بيت مال فالرجوع
 الى وجهه أن يزوم بد بالتزوم أو في المصطوف عدم الضرر اه وفي المنفى والروض مع شرحه لهما الاقوله قال
 القموني الخ قال عرش قوله من بيت المال أي فان لم يكن فيه شيء أو مع متولي فبقين أن يجبر على تزومها
 للضرر وقوله بالتزوم أو في المل المل المراد ان الحاكم يزوجه لان الفرض غيبه سيدها سم على (قوله
 قال أبو زيدا الخ) في اقتضائه على نقله انه أن يزوم وتقررها انعار باعتمادها هو غريب وفي الروضة بعد
 ذكر مقالة أن يزوم بما نصه وقال غيره لا يجبر عليه بل تغلبه التكسب وتنفق على نفسها قلت هذا الثاني
 أجمع فان تعددت نفقتها باللكسب فهي في بيت المال انتهى وجرم في الرض معاصمه النور ثم
 رأيت الشارح في نفقة الرقيق جرم به أيضا ثم رأيت الحنفى سم تعقب كلامه بنافي الرض وشرحه
 وبكلامه في نفقة الرقيق اه سيدمر

﴿فصل في مؤن الاقارب﴾ (قوله أي الفرع الخ) قال في التفسير ولا يجب نفقة الاقارب على العبد ولا

ثم المعضنة لا بد في القسم الخ هذا الغاياتي على ما تقدم فبالمقبوض بعض المهر من ابن الصلاح من امتناع
 القسم اعمالي العتد الذي تقدم عن غير من جواز فلها وحدها القسم وكذا السيد وحده ويجري ذلك في
 سبب فقه فلكل وحده القسم لان غايته انه فسخ بعض المهر وهو جازم راه سم وفي النهاية وكذا في ع
 عن الزايد ما وافقه (قوله فيها) أي في صورة المهر ع وسم (قوله بان يفسخ الخ) أي بعد ان ياذن
 لهما القاضي في القسم أخذ اعم من قول المصنف فيعضنه أو ياذن له افسوس من قول الشارح هناك فلا
 يتقدم قبل ذلك الخ (قول المتروله أن يفسخ الخ) عبارة للمنفى وعلى الأول لا يلزم السيد فتنها اذا كانت
 بالغة عاقلة ولكن لا أن يفسخ الخ اه (قوله انها كالنصف فيما ذكر) أي في عدم فسخ السيد وقوله الان
 الجاء السيد الخ لاجل حاله لان السيد لا تزوم نفقة مكاتبه لان يصور ذلك بما لو عجزت المكاتبه عن نفقة
 نفسها اه ع (قوله ولو أعسر الخ) عبارة النهاية ولو أعسر سيد مستول عن نفقتها أجبر على تغليبها
 لكسب لتفقه منه أو على ايجارها ولا يجبر على عتقها أو تزوم عيها ولا يبعها من نفسها فان عجزت عن الكسب
 أنفق عليها من بيت المال قال القموني ولو غلب ولا هو لم يعلم مال ولاها كسبولا كان بيت مال فالرجوع
 الى وجهه أن يزوم بد بالتزوم أو في المصطوف عدم الضرر اه وفي المنفى والروض مع شرحه لهما الاقوله قال
 القموني الخ قال عرش قوله من بيت المال أي فان لم يكن فيه شيء أو مع متولي فبقين أن يجبر على تزومها
 للضرر وقوله بالتزوم أو في المل المل المراد ان الحاكم يزوجه لان الفرض غيبه سيدها سم على (قوله
 قال أبو زيدا الخ) في اقتضائه على نقله انه أن يزوم وتقررها انعار باعتمادها هو غريب وفي الروضة بعد
 ذكر مقالة أن يزوم بما نصه وقال غيره لا يجبر عليه بل تغلبه التكسب وتنفق على نفسها قلت هذا الثاني
 أجمع فان تعددت نفقتها باللكسب فهي في بيت المال انتهى وجرم في الرض معاصمه النور ثم
 رأيت الشارح في نفقة الرقيق جرم به أيضا ثم رأيت الحنفى سم تعقب كلامه بنافي الرض وشرحه
 وبكلامه في نفقة الرقيق اه سيدمر

﴿فصل في مؤن الاقارب﴾ (قوله في مؤن الاقارب) الى قوله وهل بشرط في النهاية الاقوله وهل يلحق الى
 ذلك العموم الاقوله وكذا في المنفى الاقوله ومن ثم الى لقوله (قوله الحر والمبعض) خرج به الرقيق فان لم
 الاذري السابق هناك أن تبرع سيد الزوج عن الفسخ (قوله لا بد في القسم) أي بالمر أو الفسخ بالنفقة
 للنفقة بالمعضة أو في غلام مثل السيد فيه ثم توفى القسم على موافقتها والسيد انما ياتي على ما تقدم فيما
 لو قبض بعض المهر من ابن الصلاح من امتناع القسم اعمالي العتد الذي تقدم عن غير من جواز فلها
 وحدها القسم وكذا السيد وحده ويجري ذلك في سبب فقه فلكل وحده القسم لان غايته انه فسخ بعض
 المهر وهو جازم راه سم وفي النهاية وكذا في ع (قوله بان يفسخ الخ) أي بعد ان ياذن
 لهما القاضي في القسم أخذ اعم من قول المصنف فيعضنه أو ياذن له افسوس من قول الشارح هناك فلا
 يتقدم قبل ذلك الخ (قول المتروله أن يفسخ الخ) عبارة للمنفى وعلى الأول لا يلزم السيد فتنها اذا كانت
 بالغة عاقلة ولكن لا أن يفسخ الخ اه (قوله انها كالنصف فيما ذكر) أي في عدم فسخ السيد وقوله الان
 الجاء السيد الخ لاجل حاله لان السيد لا تزوم نفقة مكاتبه لان يصور ذلك بما لو عجزت المكاتبه عن نفقة
 نفسها اه ع (قوله ولو أعسر الخ) عبارة النهاية ولو أعسر سيد مستول عن نفقتها أجبر على تغليبها
 لكسب لتفقه منه أو على ايجارها ولا يجبر على عتقها أو تزوم عيها ولا يبعها من نفسها فان عجزت عن الكسب
 أنفق عليها من بيت المال قال القموني ولو غلب ولا هو لم يعلم مال ولاها كسبولا كان بيت مال فالرجوع
 الى وجهه أن يزوم بد بالتزوم أو في المصطوف عدم الضرر اه وفي المنفى والروض مع شرحه لهما الاقوله قال
 القموني الخ قال عرش قوله من بيت المال أي فان لم يكن فيه شيء أو مع متولي فبقين أن يجبر على تزومها
 للضرر وقوله بالتزوم أو في المل المل المراد ان الحاكم يزوجه لان الفرض غيبه سيدها سم على (قوله
 قال أبو زيدا الخ) في اقتضائه على نقله انه أن يزوم وتقررها انعار باعتمادها هو غريب وفي الروضة بعد
 ذكر مقالة أن يزوم بما نصه وقال غيره لا يجبر عليه بل تغلبه التكسب وتنفق على نفسها قلت هذا الثاني
 أجمع فان تعددت نفقتها باللكسب فهي في بيت المال انتهى وجرم في الرض معاصمه النور ثم
 رأيت الشارح في نفقة الرقيق جرم به أيضا ثم رأيت الحنفى سم تعقب كلامه بنافي الرض وشرحه
 وبكلامه في نفقة الرقيق اه سيدمر

ان وجب اعتاقه أو البعض بالنسبة لبعضهم لحرل المكاتب (وان علم ولو أني غير وارثه جاعا لقوله تعالى وما يحرم مني السيد المير وفا
وليس الصريح أن أغلب مال كل الرجل من كسبه ولهم كسبه (و) يلزم الأصل الحر والبعض المذكور والذين مونة (الولد) المصوم الحر أو
المبعض كذلك (وان سئل) ولو أني كذلك لقوله تعالى وعلى المولود لآية ومعنى وعلى الوارث مثل ذلك الذي أخذته أو حشنته مني الله
منه وجوب بشفقة المولود أي في عدم المضارة كقائمة ابن عباس رضي الله عنهما وهو أعلم (٣٤٥) بالقرآن من غيره وقوله فان أرضع نسك

فأرضع أجسودهن فاذا
لزمه أجرة الرضاع فكفاهته
أثم ومن ثم أجوز على ذلك
في طفل لآماله وأحق به
بالعاجز كذلك لقوله صلى
الله عليه وسلم أهنأ خذي
ما يكفيلك ووليك بالمعروف
(وان اختلف دينهما) بشرط
عصمتا للنفق عليه كحرلا
فحرمه ونحوي كجعله
الزكوي وغيره وهو ظاهر
لائمه وأما وجهه الياسمين
أهلها وهل ينطق بهما هو
زان يحسن بجماع الأهل
أو يرق بلهما فالحوان
على عصمتيهما فحسب
المانع منهما ما لا ينافي
قوله لا عصموا بينه
السقري في قسمه كذا
للمعروف على ما يأتي فحسب
من أهل المواضع لعدم
مانع قائم به بقدر على إسقاطه
كل محتمل والثاني أوجه
ولا يعارضهما في التيمم أنه
لا يجب بل لا يجوز صرف
الماء لشربه بل لتطهير
صاحبه به وان هلك الآخر
طشاً وذلك لاختلاف
ملطف ما هنا ومنه لان ملطف
ذلك تعلّق حق التطهير بعين
الماء بمجرد دخول الوقت

(٤٤ - (شروا وإن قاسم) - نائم) حتى لا يصح قصر فيه فلا يقبل الصرف عنه بسبب ضعف ما هنا فالنفل منوط
بوصف القرابة وحسب يجب النظر إلى من قاسم به وصف ينافي من كل وجه وهو الحر وأية أو الرقة منع الاتفاق عليه لمصلحة سببه بالكسبة لاختلافه من
لم يقم به وصف كذلك وهو نحو الزاني المحصن لانه لا يحصر منتهى لا فلو جدد بوصف أو قيل لقضى أصل القرابة قائم بتعظيم حكمه فانه وذلك
لعموم الأدلة وكالتعقير والاشهاد لاختلاف الارث فانه مبني على المناصرة وهي مفقودة عند زهري بشرط اتحاد محل المنفق والمنفق عليه أو لا
حتى لو أراد المنفق عليه ميراثاً كان مقبلاً لا يحل به دين المنفق لزمه ما سأل كما يتنبه مع من يتق به لينفق عليه كل محتمل والثاني أو وجه آخر

يكن مكاتباً فان كان منفقاً عليه فهي على سيده وان كان منفقاً فهو أسوأ لأن الماعسر والمعسر لا يجب
عليه نفقة قريبه يوماً المكاتبان كانت منفقاً عليه فلا يلزم قريته نفقة على الأصح لبقاء أحكام الرق عليه
وان كان منفقاً فلا يجب عليه لئلا يفسد أهله المواساة لأن يكون له وليس أمه وان لم يجزه وطؤها أو من
زوجته التي هي أم سيده فحبس عليه نفقته اه معنى (قوله أو المبعوض) عطف على الحر هنا فبعد اه
سم (قوله ان وجب اعتاقه) أي بان احتاج اليه اه عش (قوله لا المكاتب) فالحق بالنسبة لأن
يكون له ولهم أمته فحبس عليه نفقته انتهى اه سم أي أرضع زوجته التي هي أم سيده كما مر من
المنق (قوله ما كل) عبارة للمنفق والآخرى يا كل اه (قوله ولهم من كسبه) تنصت لغير كافي لآخرى والمنق
فكروا من أمورهم اه (قوله أو البعض كذلك) أي بالنسبة لبعضهم سم وعش (قوله ولو أني
كذلك) أي غير وارثه سم وعش (قوله لقوله تعالى الخ) هذا دليل الأول وقوله الآخر وقوله الخ
دليل الثاني (قوله وجوب بشفقة المولود) بشرط اتفاق الدين في غير الألباض اه معنى (قوله أي في عدم
المضارة) هو شرط ومعنى الخ رشيد وكردى (قوله وقوله الخ) هو بالحر اه رشدي أي عطف على قوله
تعالى (قوله عاش كذلك) أي آلامه (قوله لا يحصره ونحوي) كذا في النهاية وكسبه عليه الرشيد
ما قصه انظر ما مراده بالثبو ويؤخذ من فرق النهاية بان يحصر بينهما وبين الزاني المحصن بأنه غير قادر على
زوال ممانعت نازلة الصلاة كالغري والمزلة فاعلم مراد الشارح بالثبو اه (قوله نحو زان الخ) يشمل
نازلة الصلاة مع ان فرق الآتي لا ينافي فيه لتكتمين التوبة اه سبب عبارة عش ومنطوقه على
الراجح هو الزاني المحصن كن قال في حقه ان لا يرب ويوجب الاتفاق عليه لمجزم من جهة نفسه بخلافهما
ومقتضى ما على به انتهى قاطع الطريق بدو بدو خبره لآلام اه (قوله والثاني) أي القرن (قوله وان
هناك الآخر) أي نحو الزاني المحصن (قوله وذلك) أي عدم المعارف (قوله لانه) أي الوصف الثاني به
أي سبب الاتفاق الذي هو وصف القرابة (قوله كذلك) أي ينافي القرابة من كل وجه (قوله لمقتضى
أصل الخ) أي لا اتفاق (قوله وذلك) أي قوله وان اختلف دينهما اه عش (قوله وكالتعقير الخ) عطف
على لعموم الأدلة (قوله فانه) أي الارث (قوله حينئذ) أي حين اختلاف الدين (قوله ولو اوجه الثاني) مبتدا
(قوله ولو أني كذلك) أي غير وارثه (قوله ومعنى وعلى الوارث مثل ذلك الخ) قال البيضاوي قوله
تعالى وعلى الوارث مثل ذلك ما نصه عطف على قوله وعلى المولود رزقهن وكسوهن وما بينهما لتعليل
معرض والمراد بالوارث وارث الأب وهو الحي أي مونة المرءعتين ماله أو مونات الأب وقيل الثاني من الأولين
من قوله عليه الصلاة والسلام واجهه الوارث منا وكذا القولينوافق مذهب الشافعي رضي الله عنه ولا نفقة
منه بعد إجماع الولادة وقيل وارث للطفل واليهذهبان أي ليل وقيل وارثا لحرمنه وهو المذهب أو جقيقة
رضي الله عنه وقيل بصانته به قال أبو زيد ذلك ما شاع إلى ما وجب على الأب من الرزق والكسوة اه قوله
وكذا القولين لا يخفى أن كلا القولين لا ينافي القراءات الشائعة وعلى الوارث المحرم مثل ذلك غاية الأمران
الوصف بالحر من الوصف اللازم ذكره لئلا يفتنوا في وعلى ما نقله الشارح من ابن عباس فالأمر واضح
وعليه فيكون التقيد بالحر من تلك القراءات لانه أولى بذلك فليأمل (قوله بشرط عصمتا للنفق عليه) كذا

الانزى الى عوم كلامهم ثم رأيت ما يلقى في منقذ من استروا بعل واحد هو يؤيد عا ذكره وانما يجب (بشرط يسار المنطق) لانهم اوساة ونفقة الازوجته واضعوا بصدن كالمع في الفلس في اعصاره بين عالم يكذبه ظاهرا له فلا بد من بينه شبهة به (بماضل عن قوته وقوت عماله) زوجته وخادمه او ام ولد وعن سائر مؤتمهم وخص القوت لانه الا هم لا عن دينه لما في الفلس وذلك خبر يسار ابدأ بنفسك فتصدق عليها فان فشل في فلاهاك فان فضل (٣٦) اهل الشئ قلدي قرايتك وبعومهم يتقوى ما مر عن ابي حنيفة الان يجب بانه يستبطن من النص بمعنى يخصه في

وخبر (قوله ما يلقى) أى في آخر الفصل (قول المن يسار المنطق) من والد وأولاد اه معنى (قوله لانها مواساة) الى قوله فصل في النهاية (قوله به) أى العصار اه عش (قول المن بماضل عن قوته الخ) أى وزمرو بوانه اذا ليس بغاضل الخ اه معنى (قوله وزجته) الى قوله واذا دفع في المعنى الاقوله وبعومهم الى المن (قوله واهم ولد) أى المنطق (قوله وذلك) أى الشرط المذكور (قوله فلاهاك) أى ان وجبتك اه عش (قوله معنى يخصه) أى كان يقال انما وجبت على اقرار بل كونهم كالجزء من هذا خاص بالاصل والفرع اه عش (قوله ولولم يصحها الخ) فان لم يقض شئ فلا شئ عليه اه معنى (قوله لانها) أى كفاية القريب اه معنى (قوله على وفاته) أى الدين (قوله لاصله) أى اوفرعه (قوله اوسكن والده) أى أولاده (قوله في كل يوم الخ) أى لاجل مؤنه (قوله احرمتسكن أحدهما) أى مسكنه اوسكن والده (قوله وكيفية بيع العقار) الى قوله اما لا يباع في المعنى الاقوله والحق الى انه يستعرض الى قوله ويبحث الاذرى في النهاية (قوله به) عبارة للمعنى بيع العقاره اه (قوله فان تعذر الخ) عبارة للمعنى ولولم يوجد من يشتري الا الشكل وتعذر الاقراض بيع الشكل اه (قوله ولولم يوجد الخ) عطف على تعذر اه ساءى عطف سبب على سبب (قوله لا يباع فيه) أى في الدين (قول المن ويلزم كسواي الخ) أى اذا لم يكن له مال اه معنى (قوله كلام الخ) قضيت انه يلزم الفرع آدمز وجه الاصل وقد خرج في فصل الاعقاف بانه لا يلزم له اذ لم ولا ينفق كلامه الا لم لا ينفق بذلك اه سم (قوله حديث وجب) أى الاستخدام لاحتياجه بالمرض اوزمانه او نحوهما اه أسنى (قوله أى أقل ما يكفي الخ) عبارة لانه النهاية والمعنى ويجعل وجوب ذلك في حليلة الاصل بقدر نفقة العسر من ولا يكاف قوتها وان قدر كفايته كالم الامام والغزالي وان اقضى كالم الماوردى بخلاف اه (قوله لان القدر الخ) وتلخيص كى بالراء انما ان يضع من يقوت اه معنى (قوله واغنى يلزمه) أى الكسب (قوله ولعله هذه) أى الماونة وقوله والاضباطها أى اذهى مقدرة من جهة الشارع وقوله بخلافه أى الدين فانه لا اضبط له من جهة الشارع ويختلف باختلاف مال الدين فقد يكون قليلا بالنسبة لشخص وكثيرا بالنسبة لآخر الى انه قد يطرأ ما يقتضى تجدد الدين في كل يوم كهر وض اتلاف من مال غيره بغير اختياره اه عش (قوله ولا يجب لاجلها سائر كمال الخ) قضيت انه لو دفعته الزكاة بلا سؤال وجب قبولها وطالبه فيقرق بينه وبين عدم وجوبه وقول الهمزة وجودها لعله واجب بخلاف الماوردى

ومر (قوله ما يكذبه الخ) كذا مرش (قوله على ان الخبر انما يلقى الخ) في هذا الخبر فنار بل الخبر شامل للباحة لغير المسكن فتعصى بقاء عند الحاجة المقتاة بلطف وعدم لزوم بيعه في الحكم بالوهم نظر (قوله فذكر الخبر تأييدا للاشكال) قد تقوى الاشكال بان حاجته لو حقه عليه مقدمان على الدين وعلى حاجة بعضه فكيف يباع بما يحتاج اليه المتقدم لحاجة المؤخر وانما ينعض الاستدلال بان حاجة البعض مقدمة على وفاة الدين بعد انتفاء حاجته المتقدمه وجب بان حاجته المتقدمه معنى حاجته اليوم والالية والكلان فيما زاد (قوله وكيفية بيع العقار الخ) ان أو تدعين هذه الكيفية انها من المصلحة فلا اقراض حله والمبادرة لبيع البعض فيه خطر تلف القرض والتمن قبل انتفاقه تعين له في بيع الحاكم (قوله ولم يوجد) عطف على تعذر (قوله كلامه والسكنى والاستخدام) قضيت انه يلزم الفرع آدمز وجه الاصل وقد خرج في فصل الاعقاف بانه

نفقة العسر وهو به الاذرى والحق غير العقار به في ذلك انه يستعرض لها الى ان يجتمع ايسهل بيعه فباع فان تعذر بيع فانه البعض ولم يوجد من يشتري الا الشكل بيع الشكل اماما لا يباع فيه مما لم يلقى في باب الفلس في ابي حنيفة بل يترك له ولعموه (ويلزم كسواي) أى الماوردى ولو خالفه الاصل كلامه والسكنى والاستخدام حيث وجب أى أقل ما يكفي منها على الواجب (في الاصح) ان حل ولا يه وان لم يجر عاذته به ان القدرة بالكسب كفى بالمال في تصرف الزكاة وغيره وانما لم يلزمه لو فادع لم يعص به لانه على الترتي وهذه قور به ولعله هذه وانضباطها بخلاف من ثم لو امرت بدينها فترض قاض لم يلزمه الا اكتساب لها ولا يجب لاجلها حوال الزكاة

ولا يبول فيه فان فعله وفعل منه شيء مما عارضه أفق عليه منبه (ولا تحب) المؤمن (لما لك كذا فيه ولا) لشخص (مكتسبها) لاستغناها عن قدر
على كسب ولم يكتب كسبها كان حاله لا لا تقبله ولا تقبل (وتحب لغيره غير مكتسب) (٣٢٧) ان كان زنا أو أجنبي أو مريضاً أو صغيراً

فانه انما دفع لغيره ما أوجب له الشرع عليه فانه المردون اه عش (قوله ولا تقبلوا له) أي أو وصية اه
مغنى وعلل المراد بالهبة نعماناً يشمل الصدقة والهبة (قول المتن ولا تحب لما لك كذا فيه) أي ولو زناً أو
صغيراً أو مجنوناً اه مغنى (قول المتن ولا مكتسبها) أي بالفعل وكذا قوله بعد غير مكتسب اه سم (قوله
كأنه) أي حيث كان فرعاً بخلاف الأصل ليقاوم ما يقاوم كلام المصنف عش وسم (قول المتن زناً أو)
اختار الزمانة أفق الحيوانات ورجل زمن أي مبتلى بين الزمانة اه وعلمه فذكر الامعي وما بعد من ذكر
الخاص بعد العلم اه عش (قول المتن أو مجنوناً) أي أو سلباً من ذلك كله لكنه لا يحسن كسباً ولا يقدر
على تعلمه اه عش (قوله فان امتنع الخ) أي في بعض الأيام اه مغنى (قوله غير المكتسب) أي
بالفعل اه سم (قوله كذلك) أي زناً الخ (قوله غنى) أي بالقدرة على الكسب (قوله فلا يكف
كسباً) أي وان قدر عليه اه عش (قوله بل يكف الكسب) ينبغي ولو صغيراً يقدر عليه فيزوجه
الأصل وينق عليه من أجره يكلمه كذا كراً أه سم أي ان كان لا تقبله كلاً أيضاً (قوله نعم
لا تكاف الام) فبشيء اه سم ولعله اشار إلى أنه لا حاجة إلى استئذانها على طريقتي المصنف اه سديد
(قوله لا غاية له) أي فبما صار من جماع أنه قد لا يكون له ما عرض فيه لعدم القدرة على القيام بحقوق
الزوج اه عش (قوله وبزوجه اسقط الخ) هذا واضح ان كان الزوج حاضراً ولو كان غائباً فقد سفل
ان الوجوب يتوقف على الارسال لغيره فبشيء من وقت حضوره والتعميان تكون في تلك المدة على من كانت
عليه قبل النكاح ويدل على هذا الاتصال قوله للملتصقين بين التفريقين وعلى الصغيرة والمجنونة اذا عسر
زوجهما ما لم يسم على المنهج اه عش (قوله اعتبره) أي التمكن اه سم (قوله الآن يقال الخ)
معتمد اه عش (قوله انما) أي الام أو البنت (قوله عليه) أي التمكن اه عش (قوله وطه) أي على
قوله الآن يقال الخ (قوله نعمه) أي على موقوف فقها بعد العقد (قوله ويحمل ذلك) أي الخلاف
(قوله انما يشغل) أي الأصل وقوله حرماً أي لما تزل حيث تدفعه أجره اه عش (قوله لا يجرعانه
بالكسب) أي وان قدر على الكسب وقد علمه ولا خلاف في حاله فيحمل امره في الشارع قبيل قول المصنف وان
اختلف بينهما ومن عش عند قول المصنف أو مجنوناً (قوله أو شغل عنه الخ) المعتمد الوجوب حيث لا يكن
بشرط أن يستفيد من اشتغال فائدة بعد ما عرفنا من المشتغلين ونظروا فيمن حفظ القرآن ثم نسيه بعد
البوغي وكان اشتغاله يحفظه عنهم من الكسب ان اشتغاله بالخطب حيث لا اشتغال بالعلم ان لم يتيسر الحفظ
في غيرها وكان الكسب اه عش (قوله وهو محتمل) أقول يصح في الثاني متبوعه خلافة في الأول فانه بعد جودا

لا يلزمه لها آدم ولا تفقنا منها لئلا لا يتفقد بذلك (قوله في المتن ولا مكتسبها) أي بالفعل وكذا قوله بعد غير
مكتسب (قوله كذا الخ) شامل للأصل وهو مشكل مع ما نحن فيه يصح في زوجة الأصل وان قدر على الكسب
لان تكليف الكسب ليس من العاشرة بالعرف المأمور بها وانما عرفت في المنهج بقوله كفاية أصل وفرع علم
ملكها أو غير الفرع عن كسب يلقى وذلك في شرفه مما ذكره علم أنهم ماله وادعى كسباً لا يقربها وجوب
الأصل لا فرع اه الان يكون هذا محملاً على الفرع أو مبدأ على طريق الضرر وروى في الثاني ان السابق
المتفق عليه بين الضرر وغيره ما علم ان اطلاق قوله السابق يلزم كسباً كسباً وقوله هنالك الثالث وجوب
كسب الأصل كسب (قوله غير المكتسب) أي بالفعل (قوله بل يكف الكسب) ينبغي ولو صغيراً يقدر عليه
فيزوج الأصل وينق عليه من أجره يكلمه كذا كراً أه سم (قوله نعم لا تكاف الام) فيعين (قوله اعتبره)
أي التكليف (قوله يشترطها عليه) القاسم فيما إذا لم يكن التمكن في الحال كذا في مسئلة تزويج من تنزع
من هي يزيد المذكور وبما شغل التمكن أن تحب فقته تعالى كان التمكن في المسئلة المذكورة وتجب
قبل وصولها إلى تمزق فاشمل (قوله ويحمل الفرق) خلاصه بالنسبة للصورتين وخصمه بالثانية (قوله

ويحذف الأذرى وجوز الفرع كغيره بغير عاده بالكسب أو شغل عنه اشتغال بالعلم أخذاً مما مر في قسم
ويحمل الفرق بان لا كما هو مائة

خارجة منه على كل تقدير فصرفته لهذين (٣٤٨) لانهم من جنس من يراى منها الا ان واجب قلبه من تحقق ايجابه وهو في الفرق

المجزأة لا يركب من غير
كل منهم واذا لم يركب
الاكتساب لم يثبت أصله فثبت
نفسه المقدمة على أصله أولى
(وهي الكفاية) فغير حذى
ما يفيد ذلك بالمعروف
فوجب ان يعطيه كسوة
وسكنى تلقى بحاله وقوتها
وأما يدق بفسه كونه
الرضاع محمولين ورغبته
وهذا به بحث يتمكن
معه من التردد كالعادة
ويذكر عنه ألم الخوج لا تمام
اشبع أى المبالغة مؤملاً
اشباعه واجب كإلى الأمانة
وغيرها وان يحدهم
ويداوه ان احتاج وان
يسدل مالتف يده وكذا
ان آتاهه لكن الرشيد يفتنه
إذا أسروا لتظلم الرشقة
تكرر الابدال بتكرار
الاتلاف لتقصيره بالذبح
اذ يمكن ان ينفذ قسمين غير
تسام وما مضى لتسليمه
كالسكو يمكنه أن يوكله
من رقبته ويغصم من
اتلافها (وتسقط مؤن
القرىب التي لم يثبت الفرق
لاحدى صرفها عن الفرق
بها) بعض الزن وان
تعدى المنطق بالنسبة لانها
وجبت لذبح الحليمة خارجة
مواساة وقد زالت بخلاف
نفقة الزوجة لم لو تهاشم
استلقت وجبت أمه أى
مثلا عليه بها وجوبه بان
مزيد قصوره بالنسبة الذى

ثم أتت الفاضل المحشى كتب ما صفة قوله ويحتمل الفرق الخ ظاهره بالنسبة للصورتين ونصه مـ بالثانية
اه سدد قوله بالثانية قضية اساق أن يقول الأولى داخله من غير يضاف النسخ فراجع (قوله خارجة
منه) أى من المزكى (قوله كلاً منهما) أى الفرعين المذكورين من بحث الأذى (قول المن وهى) أى نفقة
القرىب اه معنى (قول المن وهى الكفاية) وهى امتناع لا يجب تحكها اه روض وعبارت العايب امتناع
لا تحل اه سم (قوله فغير حذى) الى قوله ونزع كثير ونفى الانتهاء الا قوله وان لم يأتى ان لكن بشرط
(قوله فوجب ان يعطيه كسوة الخ) وينبغي وجوب فرش وعطائه وأولى الاكل والشرب وما يتنظف به من
أوساخ مضرة وأحوشام معتدا احتيج اليه لتفويذه الا وساخ بل لا يعد وجوبه عن ماء الغسل من الاحتلام
وان لم يجب لار وجه ظهور الفرق فراجع وينبغي أن يجب للقرىب أيضاً ماء الطهارة ستر وحضرا نظير
ما يأتى في الرقيق اه سم (قوله ورغبته الخ) عطف على سنه (قوله بحيث يتمكن الخ) حال من قوله وقوتها
عبارة الروض ولا يكتفى سد الرق بل يعطى ما يقبضه للتردد اه (قوله لا تمام الشبع) لعله عطف على بحيث
يتمكن مع الخ أى لا بحيث يحصل معه تمام الشبع فلا يجب هذا القدر (قوله وان تحدهم داوه به الخ)
هذا عن من قوله أول الفصل حتى تحددوا الخ عـ ورشدي (قوله وان يدل الخ) ولواذى تلف ما دفعه
له فهل يصدر في ذلك أولاً فنفق والقرب الأول حيث لم يذكر تلفه بيان ظاهر اسهل اقامة البينة عليه
اه عـ (قوله وكذا ان اتلفه) ينبغي ان مالتف بتقصير كالاتلاف اه سم (قوله لكن الرشيد يفتنه) أى
دون غيره كجالة الأذى ثم قال ولا يخفى أن الرشيد لو أترجها غيره أو تصدق بها بالزم المنطق بأدائها اه وهو
ظاهر ان كانت باقية اه شرح الروض وقد يستمر مع بقائه القدرة على تحصيلها فليست اه سم (قوله إذا
أسروا) أى بعد أسره اه نهاية (قوله التي لم يثبت الفرق الخ) أى بخلاف ما إذا أذن له أى وإن نفق كجاء
ظاهر ورشدي فان لم ينطق بمقتضى الزمان عـ (قوله أى مثلاً) أى فثل أى غيرهها ولومن الآحاد
اه عـ (قوله بها الخ) أى بغير الوافع عبارة المنفى باجور الرضا عـ وبدل الاتفاق عليها قبل الوضع وعلى
بأنها لو كان الاتفاق على بعد الرضا اه (قوله فلذا خرجت هذه من نظائرها) وظاهر وجوبها بمجرى
وبأنى وان لم تشهدوا لاذن لها كما مـ اه سم (قوله وان جعلت الخ) أى على المروجح وقوله لماذا كر

في المن وهى الكفاية) قال في الروض وهى امتناع لا يجب تحكها اه وعبارت العايب وما وجبه فهو امتناع
لا يحل اه (قوله فوجب ان يعطيه كسوة وسكنى الخ) ينبغي وجوب فرش وعطائه وأولى الاكل والشرب وما
يتنظف به من أوساخ مضرة وأحوشام معتدا احتيج اليه لتفويذه الا وساخ بل لا يعد وجوبه عن ماء الغسل
من الاحتلام وان لم يجب لار وجه ظهور الفرق فراجع (تنبيه) ينبغي أن يجب للقرىب أيضاً ماء الطهارة
ستر وحضرا نظير ما يأتى في الرقيق لكن لو دهم له ذلك فلتفتننا وتطهره ثم أحدث عبثاً قبل ان يلقى
الفرش فهل يجب الابدال وان تكرر على قياس ما يأتى في الرقيق في حاشى ذلك الحل أو لا يجب أخذ من
قوله ههنا ويمكنان بنفقة من غير تسليم الخ اذ لا يمكنه من الجلبد ويرى على هذين ما عاين والرق
بانه يمكنه التخلص من الرقيق فهو يعم بخلاف القرىب أو يقال يجب حاشى به مثله الاتلاف كإلى الاتلاف
النفقة والكسوة ولا يجب في مسئلة الجلبد عبثاً والفرق أنه يمكنه دفع الاتلاف بان يطهره بمسح الماء عليه
ولا يمكنه دفع الجلبد وقد يقال لا أثر لهذا الفرق لأنه لا يستعمل يظهر من الجلبد تروقه على يده وقد عمن
منها فليست وسكنوا نحو التمكنوا لظهوره انه لا يجب وان وجب في الرضا فراجع فان وجوب القعد
منعريب (قوله وان يدلها الخ) ينبغي ان مالتف بتقصير كالاتلاف (قوله لكن الرشيد
يفتنه) عبارة الروض لكن بالاتفاق يفتنها وتقل في شرحه ان يتقيد بالرشيد وعدم ضمان غيره لماذا كر
الشارح عن الأذى ثم قال عنه قال ولا يخفى ان الرشيد لو أترجها غيره أو تصدق بها بالزم المنطق بأدائها
ظاهر ان كانت باقية اه وقد يستمر مع بقائه القدرة على تحصيلها فليست اه وعبارت العايب ما وجبه بان
مزيد قصوره بالنسبة الذى

بان بطلانه وجوبه عنها واجب بقوله بان يجب بقوله فلذا خرجت هذه من نظائرها كذا قد تامل وان جعلته
لنفسه معنى الزمان لان الحليل لما كانت هى النفقة بها الصفت بنفقتها (ولا تصدينا) لماذا كر (الابرض فاض)

بالأموال لم يأذن لمن ينفق عليه فيبقى قوله فرضت أو قدرت لفلان على فلان كل يوم كذا لكن بشرط أن يثبت عند احتياج الفرع
وغنى الأصل (وأذنه) ولولا لمؤمن أن ناهل (في اقتراض) بالقاف وان ناهل الاقتراض عن الأذن كما اقتضاه الملاحقهم وان ناهل غنى السبكي
وبحثنا التصدير بنا الأبعد الاقتراض قبل فعله الاستثناء في المتن لفظي لسخوه في ذلك المستقرض (٢٤٩) قالوا بقتضاه دينه لا النفقة

انتهى ويرد بفتح ذلك بل هو
عليه مطلق لأن المستقرض
صار كونه نائباً عن فلان إنما هو
في خدمته وانما يصير ديناً باحد
هذين ان كان (الغنيبة)
للمنفق (أو منع) صدقته
لحقيقة تصديره بنا لا كدها
بفرضه وأذنه وانما غنى كبرون
الشعير في ذلك هو طالوا بما
روده عليهم في شرح
الارشاد فرجه فانه مهم
وزعم بعضهم حل كلامهما
على ما إذا قدر هواناً لا حراً
في ان ينفق على القريب
ما قدره فإذا نفق صارت
حينئذ ديناً قال وهذا غير
مسئله الاقتراض انتهى
وليس كما قال بل هو من
الاقتراض لان نفاق ما ذوره
انما يقع فرضاً لمن القاضى
تأبى عنه وهو الغائب أو الممتنع
فصدق عليه ان القاضى
اذن في الاقتراض وهو
المسئله الثانية فكيف
تعمل الأولى على بعض
ما صدقت الثانية مع
مغايرة الشعير بينهما ولم
من كلامه صبر وزعم
ديناً باقتراض القاضى أو
تأبى الأولى ولو فقد القاضى
وغياب المنفق أو امتنع ولا
مال له أو دفعه لغيره لاتفق
من ماله فلا استقرار للام
وأبقت وأتفق من ماله

أى من قوله لا ناهل وجبت الخ اه ع (قوله بالغائه) احتراز عن القرض بالقاف (قوله ولم يأذن الخ)
خلافاً للجهالة والغنى (قوله فيبقى) أى في صبر ورهنا وناقوه قوله فرضت الخ ظاهره وان لم ينفق بالفعل
وسأقوله عليه عبارة النهاية وأما إذا قال الحاكم قد قرر لفلان على فلان كذا لم يقض شيئاً لم يصدر بذلك
اه وقى المنفق ما وافقه (قوله لكن بشرط الخ) انظر لمخصص المسئله بنفقة الفرع اه سم عبارة الرشيدى
هذا ارجع لاصل المتن فكان ينبغي اسقاط لكن ثم انظر لم نص على ثبوت احتياج الفرع وغنى الأصل دون
عكس ما اظهره انتم اه (قوله وبمقتضى الخ) ليس معلوماً على الغاية بل هو كلام مستأنف بقيد الممن
رشيدى (قوله وبمقتضى التصدير ديناً الخ) وهو كذلك ناهي بتوقيف (قوله الأبعد الاقتراض) أى بالفعل
اه ع (قوله قبل فعله) أى ذلك البحث (قوله الاستثناء) أى بالنسبة للمعروف (قوله لسخوه) أى
القرض (قوله فالواجب الخ) أى على القريب (قوله قضاء دينه الخ) عبارة المنفى انما هو وفاء الدين ولا
يسمى هذا الوفاء بنفقة اه (قوله قضاء دينه) أى المستقرض (قوله ويرد بفتح ذلك الخ) اشتكاه سم راجعه
(قوله بل هو) أى الاستثناء عليه أى الصب المذكور (قوله تأبى) أى المنفق (قوله باحد هذين) أى
فرض القاضى وأذنه في الاقتراض اه معنى (قوله وزعم بعضهم) كشفنا الشبهة الأولى اه سم أى
ووافقه المنفى والنهاية (قوله حل كلامهما) أى في مسئلة القرض بالغائه اه سم (قوله صارت حينئذ
ديناً) أى في ذمة الغائب أو الممتنع اه نهاية (قوله قال) أى ذلك البعض (قوله وهذا) أى فرض القاضى
غير مسئلة الاقتراض أى التاثير في المتن (قوله ما ذوره) أى القاضى (قوله فكيف تحصل الأولى على بعض
ما صدقت الثانية) أحسب منع الأولى من الأولى اذن في الاقتراض والثانية اذن في الاقتراض والاقتراض غير
الاقتراض فليست الأولى من ما صدقت الثانية انتهى فليست فيه اه سم والمجبور والنهاية (قوله ويرد
على قوله والتقدير في النهاية الاقتره ولا ترد على ولا يكون وقوله للمسلم الى ويظهر (قوله أو امتنع الخ) والقريب
أخذت من ماله قال يريد عند امتناعه من أحد هذين ان يقرضه من الحاكم أو لا بان ع أخذ الفقهاء من
مال فرجه المصغر وانفقوا بحكم الولاية وليس لادم أن يقرضه من ماله حيث وجبت له الأبالغا كم كقرع
وحيث نفقت على أصله الممنوع لعدم وائتمار اه نهاية قال ع قوله ان لم يجلبسها فحقه منسأله إذا
وجدت من ماله كالمستقل باخذ وان وجدنا الحاكم وكذا يقال في الاموال الفرع الا تميز فلما اجمع
ويؤخذ من قوله لعدم ولا يتمان الاموال كانت وصية على ايها لم تجع الى اذن الحاكم اه عبارة الغنى
والقرين أخذت نفقت من ماله تريد عند امتناعه من أحد هذين ان يقرضه من الحاكم أو لا بان ع وجد ان
اشهد بكذا الطفل المحتاج وأبوه غائب فلا ادب ولا ولد أخذ النفقة على آخر ما من غنى النهاية (قوله وأخذ
لانفاق الخ) ان كان كالتفسير والتوزيع لا يفتقر الى أشكال وان كان قد استقرضه من ماله سجد
عمر (قوله من ماله) أى المنفق (قوله ان اشهدت وفدت الرجوع) أى والأفلا اه نهاية (قوله ان هذا)

لكن بالآلاف يفتنهها اه وادعى شرحه غيباً تلفها غيباً أو تلفت بتقصيره بعد التمكن من الاستعانة بها
تقتض نفقته لكن كلامهم غلظه (قوله احتياج الفرع) انظر لمخصص المسئله بنفقة الفرع (قوله وبمقتضى
انها الخ) وهو كذلك مدر (قوله ويرد بفتح ذلك الخ) فيصحت من وجهين الأول ان هذه العبارة المتروكة
من هذا القبيل لا تلتصق بالمستقرض كنه تأبير ان الدين انما هو في ذمة المنفق والثاني ان سبل هذا القيد
ان معنى ضروره النفقة اذا ان يقرضه من ماله في مسئلة القرض (قوله فكيف تحصل الأولى على
بعض ما صدقت الثانية مع مغايرة الشعير بينهما) أحسب منع ذلك وان الأولى اذن في الاقتراض والثانية

ولا غير وصية عليه ان اشهدت وفدت الرجوع ولا ترد هذه على حصر لانه انما أى لا يصير ديناً وجود القاضى اذ يعرفه ماله
والاخر لا يكون تصديره من ماله لاشهاد لمار آخر لئلا يفتقر الى أشكال وان كان قد استقرضه من ماله سجد
بعض القاضى من ماله في مسئلة القرض (قوله فكيف تحصل الأولى على بعض ما صدقت الثانية مع مغايرة الشعير بينهما) أحسب منع ذلك وان الأولى اذن في الاقتراض والثانية

ولم يوجع وجود القاضى ضعيف وان أطال خدمه وتبعه الباقى وغيره و يظهر ان طلب القاضى مالا لا الاذن أو الاقراض يصير كالتقوى أو ملق
بعضهم ان لام الطفل الاتفاق عليه من ماله وتعين فرضه في اذ غلب وليس له الاقراض تستأذنه ومثله غيرها كالحجر أو نحو حجر (وعليها) أى
الام (ارضاع ولها المأ) بالهمز والقصر وهو ما ينزل به الولاد و يرجع في مدته لاهل الخيرة وقيل بقدر ثلاثين أيام وقيل بسبعة ذلك لان
النفس لا تعيش بدونها ما دام مع ذلك (٢٥٠) لاهل الجيرة عليه ان كل ليلة اجرة كالجيرة طعام المظفر بالبدل (ثم بعده) أى ارضاعه

البأ (ان لم يجد لاهى أو
أجنبيته وجبار ارضاعه)
علي من وجدته بقائه
ولها طلب الاجرة بمن تلزمه
موته (وان وجد المأم نجبر
الام) خلية كانت أو في نكاح
أبيه وان لا يم الرضاعه
لقوله تعالى وان تعاسرتم
فسترضع له أخرى (فان
رضيت) في ارضاعه ولو باجر
مثل (وهي منكوبة أليه)
أى الطفل (فله معها)
الام) ليكمل ثعبها
فان الامع ليس له معها
ومعها الاكثر وان
أهل (لان فمضراوا الولد
لا يرضعونها وصلاحيها
له فاعتزل لاجل ذلك نقص
ثعبها ان فرض لان فوات
كله لا ينشئ أصل العشرة
كلها يظهر على ان غالب
الناس يؤثرونه قدعما
لحلمة ولله فلم يعتبر التدر
في ذلك واعترض هذا التصح
بما لا يرضع فاحذر ما يغير
منكوبة بان كانت خلية
فان تربعت مكنت منه قطعا
والانكاف في خسره (فان
اتفق) على ان الام ترضعه
(وطلبت اجرة مثل) له وقتنا
يلاصع ان الزوج استعد

فوجعنا رضاع وله ثمنه يرضاه بترك المتعة وفرض الكلام في الزوجه للاشارة الى هذا الخلاف في استباحها والاختكم
الخلية كذلك فاندفع ما قيل فخصص الزوج جميع ذكر أمه لغيرها أيضا لوجهه (أجبت) وكانت أسبق له ولو وشققتان لم يرضع ارضاعها
تتبعها سقطت النفقة إذا اولا كلاهما فلو سافر كلاهما فانه لا يرضعها الا اذا امتنع الاب وأغلب ولله مرافهم
وهو هنا مسلحها فلتستقيها يفرق بان من شأن الرضاع ان ينشئ ثعبها فان وجد ذلك بحيث فانه كمال التمكن سقطت والا فله
ينظر وانها للمصاحبة خرج اعلم مالو ارضعتها كذا اجرة لاهل الجيرة بخلاف ما اطلب تخلف من حين الطلب تسقى الاجرة

وان تعجب الى طلبته (أو) طلبت (قوله) أي أجرت المثل (فلا) تلزمه الاجابة لتضرو: (وكذا) (٣٥١) تلزمه الاجابة هنا الاولى الحشاه

الثانية لام كالجحاه أو زرعته
(ان) رويتم الام باخر المثل
أو باقل كالجحاه ظاهر
(تبعيت اجنبية أو رويتم
بمثل) بمما طلبت الام (في)
الاطهر) لاضرارته ببذل
مما طلبته حشاه وبجمله ان
استمر الولد لبن الاجنبية
والأجبت الام وان طلبت
أجرة المثل حذر من اضرار
الرضيع وبجمله الاذري ان
بجمله أضافي ولد حش
وزوجه حرق في ولد رقيق وام
حرق في زوج منها كالجحاه كان
الوليد من غيره ورفق وقوله
سواء رويتم قد يقال من
واقفها السيد منهما أجب
وبجمله خلافا انتهى (ومن
استوى فرعا) قريبا وأبدا
وارثا وعدنه (انقطاع) عليه
سواء وان تغاير ناسا وأبو
كان أحدهما غنجا لجال
والآخر كسب لاسنواهما
في الموجب وهو القرابة فان
غلب أحد هما دفع الحاكم
حصة من ماله والا فترض
عليه فان لم يقدر أمر
الاخر بالانفاق شبه الزوج
ويظهر انه لا يلزمه ان
يتعرض في أمره له البهوان
مجرد أمره كلفه ماله بنو
البرج (والا) يستوي في ذلك
بان كان أحدهما أقرب
والآخر ولنا (فلا يصح
أقربهما) هو الذي ينسقه
ولو اتى غير وارثه لان
القرابى الموجه كما تقرر

باستحقاق الاجرة كاتيل عنه في وجوب الاعلام بالتمتع وقيل وجوب الاعلام بكل الامتع بحكمه المرأة
ولكنها تباهى بالزوج على عادة النساء كالطبع وغسل الثياب ونحوهما اه عش (قوله وان تعجب الى الم)
قد يستشكل فيما اذا لم يسله لهابل استقلت باخذها وارضاعه فليراجع اه سم وقد قيل ان اجابا الشارع
اجابتهما بثلثة مثله تسليمها (قوله لا افلا حشاه) سبأ ان شاء الله تعالى عن الامه اختلافه وبجمله
النهاية كالجحاه العراقي اه سديد عبارة الرشيد قوله لا افلا حشاه الثانية لام الم صريح هذا السبأ انه
لا يستقط حشاه انما اطلبت عليها أجرة المثل وان تبعيت بها اجنبية أو رويتم بدونها وانما الاستسقط اذا اذا
طلب أ أكثر من أجرة المثل وانه لا تلزم من الارضاع والحشاه قد يترفع عنها لاجل الارضاع وبعادها
للحشاه وسبأ في كلامه على الباب الا في ما خالفه والشهاب بن جلال ذكر هذا الاستسقط هاتجته بقوله
على ما بحثناه أو زرعته قبرا منه خرج من بابي خلافة لم تقع في كلامه مخالفة بخلاف الشارح اه (قول المتن)
وتبعيت اجنبية) أي صاحبته أي بان لم تكن فاسقولا يحصل للولد ضرر بربيتها اه عش (قول المتن)
أو رويتم باقل) أي عملا بتغيبه عادة اه عش (قول المتن في الاطهر) وعليه فلا وادي الاب وجوده متبعة
أو ارضية بما ذكر وانكرت الام صدق في ذلك فيمنع لانهما يدعي عليه أجرة الاصل عدما ولانه يشق عليه
اقامة البنت وتجب الاجرة في مال العلق فان لم يكن له مال فعل من تلزمه نفقة منها يتورض مع الاسخ (قوله)
وبجمله) أي خلاف اه نهاية (قوله اذا استمر الولد) أي بان كان لا يؤذيه وبحصله به نحو كونه لبن
أمه اه عش (قوله وان طلبت أجرة المثل) في قولهم رض الا أكثر اه سم أقول قضية طلاق قول المصنف
أو فوفها فلا صدق لزوم اجابته حيث ذكر في ما اذا خلق الضرر للولد لبن الاجنبية فلا بد من استدلاله بامانة الام
مطلقا بخلافه اطلاق ما قدمه في شرح ثم بعده ان لم يوجد خلقه لاجرم ولستأمل (قوله في ولد رقيق) أي
كجلا أو مومي بالولد انه من ثمان ما أتت عقده الوارث اه عش (قوله وفي رقيقة) أي أم رقيقة (قوله منهما) أي
الزوج والام اه عش (قوله أجب) فسه نظر اذا طلبت الام الارضاع المنقص للاستمتاع أو الزوج
واقفها السيد اه سم (قوله وبجمله خلافا) والاول أقرب اه نهاية (قوله وارثا وعدنه) وذكره
أرواثة اه نهاية بصراحة الخفي في روي وارث أو عدمهما وان اختلف في ذلك كونه وعدمها كائين أو بنتين
أو ابن وبنت اه (قوله والا) أي وان لم يكن له مال اه معنى (قوله فان لم يقدر) أي على الاقراض اه
وشد ي زاد عش وقضية التقييد بعدم القدرة انه لو قدر على الاقراض ليس له أمر الحاضر بالانفاق وعليه
فلا خلاف وأمره وانفق فالظاهر الرجوع لشر ينظر في الظاهر في عدم التبرع وكونه انما انفق باذن الحاكم
اه (قوله أمر الاخر بالاتفاق الم) يحصل هذا كما قاله الاذري اذا كان المأمور أحدا من المأمورين وانما الاقراض
الحاكم منه وأمره لا بالصرف الى المختار وبقي ما هنا يتوقف على (قوله في أمره البها) أي الى التفتونه
كاف فيما في الرجوع اه سم (قوله بان كل أحد منهما أقرب) كان البنت وقوله والاخر وارثا كان ابن
الام اه عش (قول المتن في الامم) والثاني لا أثر لارث لعدم توقفه وجوب التفتن عليه اه معنى (قوله)

تفتن اختلاف سفرها بانه حاجته لتسكنه عند من استراحها دون المسافر ولا يتحقق معنى كلامهما في
العدنان هو الآخر حيث لا رضاع ياتيه في البلوغ من (قوله وان تعجب الى الم) قد يستشكل فيما اذا لم يسله
لهابل استقلت باخذها وارضاعه فليراجع اه سم في نظائر الشارح وفيه في شرح
قول المصنف في الحشاه وان كان رضعا اشترط أن ترضعه على الصحيح (قوله في المتن) وكذا ان تبعها اجنبية
أو رويتم باقل) قال في الروض وشرحه لو وادى وجودها أي المتبرعة أو الارضية بما ذكر وانكرت
هي صدق في سبب ملامته على أجرة الاصل وعدمها ولا به بعصره عليه اقامتا البنت اه وان طلبت أجرة
المثل في مال الرض الا لا أكثر (قوله أجب) فيمنع اذا طلبت الام الارضاع المنقص للاستمتاع
وأي الزوج واقفها السيد (قوله في أمره البها) أي الى التفتونه كلف فيه أي في الرجوع (قوله)

فكانت الاقر بية أولى بالاعتبار من الارث (قارن استوى) قريهما كبنين وان ثبت (ق) الاعتبار بالارث في الامم لقوله حيث ذكر (و)
الوجه الثاني في اعتبار الامم (والا) الاعتبار (بالبه) في بقية الوارث وان كان غيره أقرب (ثم القرب) ان استويان (والوارثان) المستويان

قر بالواجب علمهما التوهم كان وينتقل (مستويان) فيه (أم توزع) الموثق علم - ما (بحسبه) أي الارث (وجهان) لم يرجحهما هنا شيئا
 وحزم في الانوار بالثاني وهو ظاهر من جملة المنفوخ وغيره فيمن له أو ان وقتان مؤتمت عليهما لكن منعنا زكشي ورجح الاول ونقل تصحيحه
 عن جرح وجهه أيضا ابن القري - (٢٥٢) وغيره (ومن له أو ان) أي أبوان علاؤهم (ذ) نفقته (على الأب) ولو بالغنا استعمالنا لما كان
 في صفره ولعموم خبره

التمهين) أي تحصل الموثق بعباه كردى (قوله) أم توزع الموثق علمهما) بمنع ٥١ ع (قوله)
 وحزم في الانوار بالثاني) وهو العتمد نها يتومنى (قوله) وقتان مؤتمت (على) أي على المرجوح الا في
 آنفا اه نه بانه (قوله) لكن منعنا (عبارة) النهاية وان منعه الخ (قوله) أي أبوان علا) الى الفرع في
 النهاية الاقوله ومرا الى المتن (قوله) ولو بالغنا) أي علوا عن الكسب نحو زمانه اه ع (قوله) المسن
 وجدان) الواو يعني أو فلو وجد جد وجدة قدم الجد وان بعد كما يفيد قوله أي أبوان علا اه ح (قوله)
 المتن في القرب) هلا قال هنا فان استوى القرب فلا اعتبار بالأرث كما تقدم في جانب الفروع اه سم (قوله)
 كاسر) أي القول بذلك ثم هلا قال أي في المتن القرب على قياس ما مر في الفروع اه سم (قوله) أي
 بالجملة التي الخ) نفى كلامه مضاف محذوف ثم ما يتومنى أي والتقدير بمجتهد يتا مال اه رشدي (قوله) المتن
 على الفرع) وان بعد كالبوابين بن نه يتومنى (قوله) (ومر) أي في شرح وقت عباه (قوله) وأم ولد)
 سكت عن الرقيق غيرهما كله لانه يباع لنفسه القرب اه سم (قوله) ثم بعد ما (الخ) عبارة الى وض
 وان ضاق بدأ بنفسه ثم زوجته ثم ولده الصغير ثم الأم ثم الأب ثم الولد الكبير ثم الجد ثم أبوه انتهت اه سم
 (قوله) ثم بعد ما (زوجة) أي ومن الحق به من خلفها وأم ولد (قوله) مستوع الولد الصغير الخ) أي يوزع
 عليهما اه ع (قوله) أو ضعف) عطف بيان اه ع (قوله) على (أب) أي في الاول وقوله أو ان الخ أي في
 الثانية اه رشدي (قوله) وتقدم العصبية الخ) عبارة الى وضع شرحه من كان أحد الجدلين المحتمين في
 درجة عصية كالباب (الخ) أي الأم قدم بها بعد العصبية منها استوى بالتمام القرب والعصية قال الاسنوي
 هذا خلاف الصحيح فقد ذكر في اعقاب الجد انه دائر مع النفقة وان العصبية البعيدة قدم ولو اختلفت الدرجة
 واستوى يافى العصبية أو علمها فالأقرب مقدم اه وفي المتن مثله الاقوله قال الاسنوي الى ولو اختلفت
 فعلم من هذا ان الشرح والنهاية جري على ما قاله الاسنوي وان العصبية جري على ما في الروض (قوله) وان
 بعد) أي العصبية رشدي (قوله) وجدته الخ) عبارة الى الروض مع شرحه فروع ولو اجتمع جدان
 في زوجة وزاد احداهما على الاخرى بولادة أخرى فقد سخطان قربة الاخرى دونها فقدمت القرب ما لو
 عجز الابن بنفقة أحد ولديه وله أيمه وسر زمت اما نفقة زوجتي كل منهما باخذوا ولي نفق عليه أو
 اتفقا على الاتفاق بالشركة فذلك ظاهر وان تنازعا أحجب طالب الاشتراك وقال البلقيني يقرع بينهما
 ولو عجز الوالد عن نفقة أحد ولديه وله ابن موثر فعلى الابن نفقة في أبيه لاختصاص الأم بالان لمصر من ان
 الاصع تقدم الأم على الأب ولو أعسر الأب بالنفقة فزمت الأب ولو ارجو له عليه بما اتفق اذا أبصر به اه
 وحزم في الانوار بالثاني) وهو العتمد مرش (قوله) وجهه أيضا ابن القري) فرع عليه في الامثلة قوله ابن
 ولده ينشئ سواه انتهى فانظر مثل هذا على الثاني الذي حزمه في الانوار وهل يوقف المشكوك كالآرث أو
 ينفقان سواء ثم يرجع أحدهما على الآخر عند الاتصاف أو كيف الحال (قوله) في المتن في القرب) هلا قال
 هنا أو استوى في القرب بغال اعتبار بالأرث مع تقدم في جانب الفروع (قوله) كاسر) أي القول بذلك ثم هلا
 قال أي في المتن القرب على قياس ما مر في الفروع وحسب قسلا والثاني الخ (قوله) في المتن يقدم زوجته الخ)
 عبارة الى وض وان ضاق بدأ بنفسه ثم زوجته ثم ولده الصغير ثم الأم ثم الأب ثم الولد الكبير ثم الجد ثم أبوه اه
 (قوله) وأم ولد) سكت عن الرقيق غيرهما كله لانه يباع لنفسه القرب

(وقيل) هي (عليها) با (الخ)
 عاقل لاشترائهما فيه مختلف
 الصغير والمجنون لتمييز الأب
 بالولاية عليهما (أو) اجتمع
 (أجداد وجدان) لعابر
 (ان أدلى بعضهم ببعض
 فالأقرب) هو الذي ينقعه
 لادلاء لا بعده (والأ) يدل
 بعضهم ببعض (ذ) الاعتبار
 (بالقرب) فينفق الاقرب
 منهم (وقيل) الاعتبار بوصف
 (الآرث) كما مر في الفروع
 (وقيل) الاعتبار (بولاية
 المال) أي بالجملة التي
 تفسد هاون وجدانها
 كالفسق لانها تشتبه
 بنفوس الترياقية ومن
 له أسهل فروع) وهو عابر
 (نفى الاصع ان مؤتمت على
 الفروع وان بعد) لان
 عصبية أولى وهو أولى
 بالقيام بشأن أبيه اعلم
 حرمته (أو) (ل) (مختارون)
 من أمه - وله ونز وعنه أو
 أحدهما مع زوجته وضاق
 موجوده عن الكل (يقدم)
 نفسه ثم (زوجته) وان
 تعددت لان نفقتها أكد
 لانتفاعها بالذون ومرا
 يؤخذ منه ان مثلها خادما
 وأم ولد (ثم) بعد الزوجة
 يقدم (الأقرب) فالأقرب

ثم يقدم ولده الصغير والمجنون على الأم وهي على الأب كما تقدم من الجد وهو أعنى الأب على الولد الكبير العاقل لكن للاجرح (قوله)
 ان الأب المجنون مستوع الولد الصغير والمجنون ويقدم من الخصى من أحد مستوعين قر يا عرض أو ضعف كما تقدم بشأن على ابن بنت
 لشخصها وزها وأبوها على أي أم لا زوجة أو ابن من على الأب أو ابن غير زمن وتقدم العصبية من جد وان بعد وجدته لها ولان على
 جسدتها ولادة فقط ولو استوى جمع من سائر الى جود مظهراته لا يقدم هنا بصو علم وصالح خلافا لمن يحشه

وزعمه عليه ان سمدسان كل والاقرع ويحدث في فرع نالو وجد مر تقع تقدم الضائع الصغير فالأقرع بادلام المنفق (وقد سل)
يقدم (الوارثون) يقدم (الولي) نظير ما مر (فرع) أخفى ابن عجل فبين كسى أولاده (فرع) ثم مان فهل ما عليهم تركه ان نفقته
ان لم يملكوا ذلك بالتسليم

(قوله زع الخ) جواب ولو استوى الخ (قوله من كل) متعلق بسد اه عش (قوله فالصغير الخ) يعني
بحث انه يقدم الصغير الخ بعلما على الضائع لا بقيد القرعة أو الجدية بخلاف ما هو مسند به (قوله نظير
ما مر) أي على الخلاف المتقدم في الأصول اه معني (قوله ملكوا ذلك بالتسليم الخ) هل يشترط قصد
البيع مما لم يملكه تقدم في الزرع وعلى الاشتراط لو تنازع عوامع الوارث من القول قوله سم (أقول) قدمنا

في آخر فصل الأصول من السبعة من الشارح يعترف كل دين قصد الاداء مما لم يملكه تقدم تعرضنا للعلم
بما قدمه اه وقد ذكر الشارح هناك ما يفهم منه ان القول الوارث اه راجحه

(فصل في الحضانة) (قوله في الحضانة) إلى التسمية الثانية في النهاية الأولى وقوله كبت خلة
وبشعير لأم (قوله في الصغير الخ) وتنتهي في الجنون بالإفاة اه عش (قوله خلاف لفظي) هو كذلك
قطعا وان أورد فيه قول الخلفاء لئلا أم ليدعمر (قوله من الحضانة) أي ما هو مقدم اه معني

(قوله لأم الحضانة الخ) أي سمي بهذا التسمية لئلا أم ليدعمر (قوله البسه) أي الجانب
(قوله لها) أي قوله بغير الغافلة إلى هنا (قوله والذي في القاموس الخ) أي قولهم وهو الجانب الواحد
معانيفه اه عش (قوله أو الصدر والعقدان وما بينهما) مجموع ذلك معنى واحد (قوله وخضن من

باب نصر وقوله خضنا بفتح الخاء اه عش (قوله ككب يرخصون) قال في الروض وشرحه المحضون كل
صغير يحمون ويحتل وتكسر التسمية انتهى اه سم (قوله بما يصلح الخ) أي بعهده بعلما وشرابه
ويجوز ذلك اه معني (قوله وموتها الخ) طيلة الغنى والروض مع الأسى وموتها الحضانة في مال المحضون

فان لم يكن له مال فعل من تازمه نفقته اه وشهدى (قوله في اتفاق الحاضنة) مر إضافة المصدر إلى فاعله
أورد معونه اه (قوله ما مر آتفا) أي قيل قول المتن عليها الرضاع وقوله لها البأ (قوله ويكني) أي في صبرورة
أحد الرضاع والحضانة بناعلي الأب (قوله واحضنه) بضم الصاد المحمدين جنس كصبر في المختار

(قوله وذلك الرجوع) أي بما يقابل ذلك اه عش (قوله ذلك الرجوع الخ) قضية قوله وباتى هذا الخ ليس
بلازم ان مجرد قوله أَرْضَعْنَاهُ واحضنه كلفى الرجوع (قوله على الأب) أي ذلا (قوله وان لم يستأجرها)
أي وشحق الآخر وان الخ اه عش والاولى رجوع الفاية لقوله ويكني مع ظرفه المحذوف الذي نفقته

(قوله فعل من عليه الخ) خبر مقدم لقوله اندامه (قوله وباتى الخ) أي شرح للبعد على الصحيح ذلك
أي مسئلة الانضمام (قول المتن وأولاهن) أي أخوتهن بمعنى المستحق منهن أم فلا يقدم غيرها عليها
الأباضها وتركها الحضانة فيسلم لغيرها ما دامت متمعة كما باتى اه عش (قوله عند التنازع) عبارة شرح

الروض في اجتماع اثنتان فأكثرن مستحقها فان تراضوا واحد فذلك أو ذاقوا فاضل من تازمه نفقته كما مر
أو طلبها كل منهم وهو باصطفاة المعتدة فان تعضن أي اثنتان فأولاهن الأم الخ اه سم (قوله في ح) سذكر
يحتزم في شرح ولا حضانة لتوقيق (قول المتن أم) أي الا ان طلبت أجرة وعند من تبرع فيسقط حقهما من الظاهر

(قوله ملكوا ذلك بالتسليم) هل يشترط البيع مما لم يملكه في الزوجة وعلى الاشتراط لو تنازعوا
مع الوارث من القول قوله

(فصل في الحضانة) (قوله في المتن من لا يستعمل الخ) قال في الروض المحضون كل صغير ويحمون قال في شرحه
ويحتل وقيل التبريز ثم قال في الروض وتستخدم أي الحضانة على من بلغ سن التبذ ولا فاقه ما لم يملكه قال في
شرح ما ذكر من التخصيص هو ما ذكرنا من كج واستحسنه الأصل بعد نقله عن اطلاق جماعة دائمة

الحضانة عليه (قوله ويكني كماله الخ) كذا مر (قوله عند التنازع) عبارة شرح الروض في اجتماع
اثنتان فأكثرن مستحقها فان تراضوا واحد فذلك أو ذاقوا فاضل من تازمه نفقته كما مر أو طلبها كل منهم

التي تقول الحاكم لرضعها وحضانة
ولك الرجوع على الأب وان لم يستأجرها فان احتاج إليها ذكر أو لا التي تخدمه تارة تدعى ما يتعلق بالربة بقولي من عليه نفقته اخذناه من هنا
به عر فالأول الحضانة هذا الخ لم يتناول وجب لها أو الحضانة وباتى ذلك بآفة (وأولاهن) عند التنازع في ح (أم) الخبر الصحيح

في مطلقته أو ادم مطلقه ان يزوجها منه أنت أحق به مما تمسكه ثم يقدم عليها كمثل الأقارب ووجه محضون يتأقروا لها و زوج محضون طلاق الوطء اذ غيرهما لا تسلّم اليه ولا حقهم رضاع ولا لعق (ثم أمهات) لها (يدلن بانها) لمشاركون الام اربا ولادة يقدم آخر من) فأقر من لو فور شفقته نعم يقدم عليهم بنت المحضون كباقي عايفه (والجديد) انه يقدم بعدهن أم أب وان علا ذلك تقدم عليها لتحق ولادتهن ومن كن أقوى سائر الاذلا سقطهن الاب بخلاف أمهاته (ثم أمهات المذلات بانها) تقدم القرى فالقري في ذلك (ثم أم أي أب كذلك) أي ثم أمهات الدليات (Fos) بانها أم أب جد كذلك) أي ثم أمهات الدليات بانها تقدم القرى فالقري (والقديم) انه يقدم (الانصوات)

ما مر امدادو يؤخذ من قوله فانهم ما مران الحكم كذلك لو طلبت أمك من آخر المثل وجد الابن ومنى بها وأولبت آخر المثل وجد الابن ومنى بدونها أم سيدمر أقول و يات في شرح كان رضيقا اشترط الخ بما مر ص بذلك (قوله في مطلقه الخ) عبارة وغيره امرأه قالت يا رسول الله اني هذا كان بطني له وعاء وخجري له حواء وتديله سقاء وان أياه طلق وزعم انه ينيعمني فقال أنت أحق به مما تمسكه (قوله) ثم يقدم) أي قوله كنت أنتي في المني الأقوله أقوى قرابة إلى الخ (قوله يقدم زوج محضون الخ) ولو كان كل من الزوج والزوج محضون فالخاضة تنسأ من الزوج لا يجب على الزوج القيام بحقوق الزوجية فبسي أمرهما من تصرف منه توفيقهما من قبل الزوج أم عش (قوله) زوج محضون الخ) وله زعمان أن أيها وأمهات الحر من برد التمييز وتسليةما إلى غيرهما باعطي حوازا للفرق في حبسها معني عبارة عش قوله وزوج الخ أي وان لم تزف له فثبت حقه بنفس العقدة ان يأخذها من له حضانتها فقرأ عليه في هذه الحالة أم (قوله) لها غيرها) أي التي لا تطبق الوطء (قوله) لا تسلّم اليه) أي فتبقى الخاضة لأم ولا يقدّر تزوجها من الام كما توهمه من يعطه توصلا به إلى منعها فالتبعية أم سم (قوله) لا تسلّم الخ) أي لا الحرم مصاهرة كزوجة الأب عش ورشدي (قوله) لو فور شفقته) أي الأقرب بقوله عليهم أي الأمهات أم سم (قوله) كباقي الخ) أي في الفرع الأقرب شرح وقيل تقدم الخ (قوله) وان علا) الظاهر أن الاصول حذفت لانه عين الدن لا تعلق على الأرفق تأمل أم وشدي أي قول لمقدم أم أب كذلك الخ (قوله) لذلك) أي لمشاركتها الام اربا ولادة أم معني (قوله) وقدمن) أي أمهات الام وقوله عليها أي أم الأب أم سم (قوله) لتحق ولادتهن) أي وطن ولادة أم الأب معني (قوله) لذلك) أي لو فور شفقته (قوله) والأبطن) وأنتم الخال فقط (قوله) بان أولئك الخ) عبارة للثني بان النظر هنالي الشفقة معني في الجداث أعاب أم (قول المثل) وتقدم أنت) أي للرضع أم عش (قوله) بخلاف من ياتي) عبارة للمثل والمعني بخلافهما أم (قوله) وهي من تدلي) الخو له وقد يقال في الفسخي (قوله) ومثلها) أي الخاضة والفاضة أم معني (قوله) قل الخ) أحاب عنه انتهى والنهاية بان قولهما بنت الم الخ مغفول على كل حرم لادني بنتان البنت كما توهمه أم (قوله) لماس) وهو قوله يدلي بك كزوجة أم كزوجة أم (قوله) كنت خال) أي مطلقا (قوله) والمحضون الخ) لم بتقديم كلامه ما يخرجه أم عش (قوله) وأما قول الروضة الخ) اعتمدت خضنا الشهاب الربل وأجاب عما عترضوا به بأنه اغا يعبر بالادلاء بن له حق في الخاضة فتدفعه النسب لا عتده بغيره فانه شرح مر أم سم وكذا اعتمد

والخالات عليهم) أي أمهات الاب والجد للذكور لان الانصوات أشفق لاجتماعهن معني الصلب أو الرمان ولان الخالة بمنزلة الاموراء البخاري وأجاب الجسدي بان أولئك أقوى قرابة ومن ثم علق على الفسخ بخلاف هؤلاء (وتقدم) زنا (أنت) من أي جهة كانت (على خالة) لفر بها (وخالة) على بنت الخ (و) بنت (أنت) لانها تدلي بالأم بخلاف من ياتي (و) تقدم (بنت أخ) بنت (أنت) على عمه لان جهة الاخوة مقدمة على جهة العمومة ومن ثم قدم إن أخ في الأوث على عم وتقدم بنت أمك على بنت أخ كنت أنتي كل مرتبة على بنت ذكرها ان استوتت من بنتهم والوالا فالعبارة بالمرتبعة المقدمة (و) تقدم (أنت) أو خالة أو عم من أولي من على أنت أو خالة أو عم (من أحدهما) لقوة قرابتهما (والاصح) تقديم أنت من أب على أنت من أم

أم) لقوا زناها بالفرض ناوتوا العمومية أخرى (و) تقدم (خالة) ومثلا عليها (أم) لقوة جهة الام (و) (الاصح) سقوط النهاية كل جسد لا ترب) وهي من تدلي بك بين اثنين كأم أب الأم لانها المأدلة من لاحق له هنا شئت الاجانب فلا مثلها كل حرم يدلي بك لا ترب كنت ابن البنت وبنت الم لا أم انتهى قيل كون بنت الم بخبر ما ذهل انتهى وقد يقال هو مثل الأم لمدية لا ترب لا بقدر الحرمة وهذا الظاهر لوضوح فلا ذهل فيه (دون أنتي) قرينة (غير حرم) لم تدلي بك كزوجة وارث كأم لم تدلي بك (كنت خالة) وبنت عمه وأعم لغرام فلا سقط على الاصح ما غير قرينة كعمته وقربة أدلت بك كزوجة وارث كنت خال وبنت عمه لا وارث أو باني والمحضون ذكرتم شيئا لإحصاءه لها (تتبع) ما ذكر في بنت الخال هو قياس ما طبقوا عليه في بنت الم لا أم وأما قول الرضات بنت الخال محض

فرد الاصوي كان الرفعوكذا البلعني فو ادان كلام الرافعي بلحلي ان ما ذكره فها سبق فلو كان قلت هل يمكن الفرق بين بنت الخالد بنت
 الم الام الذي جرى عليه الفروضه قلت نعم وهوان بنت الخالد اقرب لان باها اقرب لى الام فان قامت بالفرق بينهما بين أم أبي الام بل قال
 الانرعي وغيره فلو قيل انه اولى لكان اوجبه قلت يفرق بان ادلاء تلك الام بالنسبه للاخوة (٣٥٥) وهذه بعض الامور والمناهة أقوى

من الامور كالمصر جوابه حتى
 في هذا الباب بل سائر بنت
 المحضون مقدمه على جداته
 فكان المولى بالزوجه أقوى
 من المولى بالامور وان
 اشترى كافي الادلاء بغير
 وارث (وبتت) الحضانة
 (لكل ذكر محرم وارث)
 كلب وان عسلا وأخوهم
 لوفور شفته (على ترتيب
 الارث) كما في بابيه اسم
 يقدم هنا على أخ وأخ
 لابي على أخ لام كافي ولاية
 النكاح (وكذا) وارث
 قريب كالأقارب السابق
 فلا والعلق (غير محرم
 كإبن عم) وابن عم أب أو
 جد بترتيب الارث هنا
 أيضا (على الصحيح) لقوة
 قرابته بالارث (ولا تسلم
 البه) أي غير الحرم
 (مشبهة) لانه محرم عليه
 نظرها والحاصلون منها (بل)
 تسلم (الى امرأة) (نفقة)
 لكنهم الذي (يعنها)
 لان الحق له في ذلك وان
 أطال جمع في ردوه فحين
 نحو بنته وشرط الاصوي
 كونه نفقة ورياء غيرها
 على قرينتها نفس من
 كونه نفقة ورياءه شاهد
 كبرها من غير الثقة جرها
 الفصل في مهرها فاضلا عن
 بنت عمها فالوجه اشتراط

النهاية والمغنى (قوله فيها) أي بنت الخالد (قوله بينها) أي بنت الخالد على قول الروض (قوله كابون علا)
 الى الفرع في النهاية والمغنى (قوله أوهم) عبارة عن المغنى والآخرين أو لأب والعم كذا اه (قوله المثنى
 على ترتيب الارث) أي قد قدم أب ثم جد وان علم أن أخ عتيق ثم لابي وهكذا فالجدها على عم الاخ فلو قال
 المستغنى على ترتيب ولاية النكاح لكان أولى اه معنى (قوله وأخ لأبي على لام) فيمسحها بالنسبة
 للاخ من الام فانه لاحق في ولاية النكاح أصلا وتغيره بالتقديم بشر بخلافه اه ع (قوله كالأقارب)
 أي التقيد بالقرين السابق أي والتمثيل بان المهرية ومغنى (قوله المثنى كان عم الخ) و يفرق ثبوت
 الحضانة على عدم ثبوت البنت الم على الذكر بان الرجل لا يستغنى عن الاستمالة بخلاف المرأة
 والاختصاص ابن الم بالعصبة وبالولاية والارث اه معنى وفيه بعد كونه عن شرح الروض ما نصه
 فصل ابن ابن الم بعض بنت عمه بنت الم لا تخضع ابن الم الم المتهنى ولعل القياس ان الم المتهنى
 كالانثى اذا كان الم المتهنى ابن الم وكذا كذا اذا كان الم المتهنى بنت الم لان ذلك هو الاحتياط وقاس ذلك انه
 لاحسانة لابن الم المتهنى على ابن عمه حتى مشتهى لاحتمال انوثته لا لؤد كونه ثانيا في تأمل وليراجع
 اه (قوله المثنى ولا تسلم الم المتهنى الخ) فهم تسلم انه ذكره مطلقا ولو مشتهى وهو قضية كلام الروض وصرح
 به ابن الصباغ وصوب الزركشي عدم تسلم المتهنى به اه معنى زاد النباهة ويمكن جعل الاول على عدم
 وبيته والثاني على خلافه اه (قوله المثنى بل ان نفقة بينهما) أي ولو باجر من ههنا نفقة (قوله كونهما)
 أي نحو بنت (قوله غيرهما) يقع الفين وقوله اشراط كونهما أي نحو بنته وقول نفقة أي ولو كانت احدهما
 زوجته اه ع (قوله وما اقتضاء كلام غير واحد الخ) عبارة للمغنى والاصي فان كانه بنتا لستغنى

الشباب المولى ما في الروضه فاجاب عما عترضوا به باه انما يعتبر الادلاء به حتى في الحضانة عند قوة النسب
 لا عند ضعفه بقرابته اه وقد سبق على ما ذكر في بنت الم الام (قوله فرد الاصوي الخ) بابل بفتح
 شين الشهاب المولى بان في الجدة السابقة للحضانة ثابتة لا قوة بالنسبة فان قلت عنها الحضانة ما بان
 الخالد فقد روي النسب فلو رويها بعد ادلائها وارث هرش (قوله في المثنى ولا تسلم الم المتهنى الخ)
 واقدم كلام اصنف تسلم انه ذكره مطلقا ولو مشتهى وهو قضية كلام الروض وتومر به ابن الصباغ وصوب
 الزركشي عدم تسلم المتهنى به ويمكن جعل الاول على عدمه وبيته والثاني على خلافه هرش (قوله في المثنى
 ولا تسلم البه مشبهة الخ) أي بخلاف بنت الم اذا كان ابن الم صغيرا مشتهى فانه لاحسانة لها كلسف فان
 الذكر لا يستغنى عن اعنتها بخلاف المرأة لولاها اذا تسكعت بطل حقها بخلافه الذكر ثم نفقة كلامهم ان
 المحضون انه كبر يسلم لغير الحرم ولو كان مشتهى كذا بخط شعبة العربى به امش شرح المنهج ثم نفقة
 كلامهم الخ انظر مع ما تقدمه موافقتا لشرح المنهج وغيره من قوله اما غير قرين الخ فانه يقيدان غير الحرم
 لاحق لانه اذا كان المحضون كرا مشتهى ويحجب بالقرين بين الذكر كرا الحاضن والانثى في ذلك كما علم من
 الفرق في اول هذه الحاشية فاقبل شرح الروض يفرق ثبوت الحضانة على عدم ثبوت البنت الم على
 الذكر المشتهى بان الذكر لا يستغنى عن اعنتها بخلاف المرأة والاختصاص ابن الم بالعصبة وبالولاية
 والارث اه فعلم ابن ابن الم بعض بنت عمه وبنت الم لا تخضع ابن الم المتهنى والفرق ما ذكره ولعل
 القياس ان الم المتهنى كالأني اذا كان الحاضن ابن الم ولا كذلك اذا كان الحاضن بنت الم لان ذلك هو
 الاحتياط المبنى على امر الم المتهنى وقاس ذلك انه لاحسانة لابن الم المتهنى على ابن عمه حتى مشتهى لاحتمال
 اختلاعهما انوثته لا لؤد كونه ثانيا في تأمل وليراجع (قوله فخرج قول الشامل الخ) ويمكن الجمع بان

كونه نفقة وقد مر انه لا يجوز زواله من رجل باصرين الان كانا تقين بحسبهما وما اقتضاء كلام غير واحد انها تسلم بان بنت قوفيه
 الاذرى خرج قول الشامل وغيره انها تسلم البنت كاتفر (فان فقد في الذكر) (الارث والمهرية) كابن خالد ارضه او غيره (أو) فقد (الارث)
 دون المهرية كالمهرية وخالوان أحبوا ابن أعلام أو القرابة دون الارث بمعنى

يناقض ما من الامة للادب مقدم على الامة للادب من ان الامم مقدم على الاب قلت هناك استوفى الادلاء بالاصل فنظرنا الى قوسه الملام
من حيث يتجلى بخلاف ما هنا فادلاء بام وادلاء بحاشيتان قلت ينافي ذلك تقديم امهات (٢٥٧) الام على امهات الاب قلت لان

امهات الام امهات حقيقة
لنعتق ولاد غير بخلاف
امهات الاب (والا يوجد
اقرب كان استوفى جمع في
القرب كان واخذت (فالانتي)
مقدمة لانها اسبر واسبر
(والا) يكن من المستويين
فربا انتي كاخون او اخين
(فبرق) بينهما مطلقا لان
والخشي هنا كاذب كرام
يدع الاثو ويحلف (ولا
حضانة) على حراوق ابتداء
ولادوا (لوقتي) أي لمن
قبره وان قل لنصعوان
أذن سببه لانها ولاية
والعلاء قن لمخبر سببه
لكن ليس له زعم من أخذ
أوبه الحرقيل التبع
لان ما شقق منع كراهة
التفرق جئت من بعضه
حرقيل ما لك بعضه
وقر يمه على القرب السابق
في حضانه فان قواضا على
شي فذلك والا استأجر
القاضي حاضه تعلما
وقد ثبت لا فقه فبها اذا
أصلت أم ولد كافر فلها
حضانة ولها المال تبع لها
في الاسلام ما لم يتزوج
لغراها لمنع السبدن
فربا نهم وفور شققها
ومع تزوجها لا لاب
لكفره (ومجنون) وان
تقطع جنوه ما لم يقل
كوبم في منقصة (تنبيه)
ينبغي في ذلك اليوم الذي

ينافه أي التعليل بقوله لان الحاشية الخ (قوله هناك) أي في مسئلة الامة (قوله هنا) أي في مسئلة الحاشية
(قوله ينافي ذلك) أي قوله قلت هناك استوفى الخ (قوله كان استوفى الخ) أي وفيه ما أني وذكره كراه معنى
(قوله لانت فالانتي) قال ابن المقرئ فتقدم الاختصاط على الاخ مطلقا فتقدم ذات الابون ثم ذات الاب
ثم ذات الام ثم الاخ لابون ثم الاب ثم الام اه سم (قوله مقدمة) أي على الذكر كاخت على اخ ونبأخ
على ان اخ اه معنى (قوله وأبصر) مطلقا اه عش (قوله يكن من المستويين الخ) عبارة الغني
بان لم يكن فهم أني وذكر بان استوفى اننا من كل وجه كلون وثلاثين وأختر اه (قوله أني) أي
مع ذكر اه عش عبارة الرشدي أي مفردة بقر بنتا بعده اه وما لهما واحد (قوله والخشي
هنا كاذب) فلا يقدم على الذكرفي عمل لو كان أني لقدم لعدم الحكم بالاوثو تنفي وإعداد (قوله لاهم
يدع الاثو الخ) أي يظهر وعلا مة خضت على غيره عش فلو ادعى الاوثو تصدق بمسئله لانها لا تعلم لانه
غالب انفسق الحضانة وان امهات لانها ثبتت خينا لا مقصودا ولان الاحكام لا تتبع معنى وإعداد (قوله
ويحلف) أي يقدم على الذكر اه عش (قوله أي لمن يفرق) الى التنبيه في الغني (قوله لانها ولاية)
أي وليس الرق من أهلها اه معنى (قوله لمن أحد أوبه الحر) ويصور ذلك في الام بان تعاق بعد
ولادته أو أوبى بالوداهم عتقت نفس حر أو لا يرق كالولد اه عش (قوله وقر به) أي السق
لحضانته اه معنى (قوله في حضانه) متعلق بيشقق (قوله فان توافقا على شيء) أي على المهاد أو على
ستجبر حضانة أو رضى أحدهما بالآخرين أو رضى (قوله والا) أي بان غناها اه تنبيه (قوله
لام قنسة) هو بالاضافة كذا في سم عن صاحب الغنسة وانظر ما وجهه سمع ان قوله فيما اذا أسلمت الخ
قديم ان الام بالابون في حال اه وشدي أقولو يؤيد بقول الغني ويسمى أي من الممن مالوا أسلمت
أم ولد الكافر الخ (قوله لغراها) على قوله فلها حضانه قوله لمنع السيد الخ على لغراها وقوله مع
وفور الخ متعلق بالفراغ (قوله ومن تزوجها لاحق الخ) ويؤخذ مما سمر وياق أنها لا تقبل لمباعدة
الابون ثم القاضي الامين فليراجع اه وشدي وما في عن الغني ما يصرح به (قوله في ذلك اليوم) أي
في يوم في سنة اه سم (قوله كذلك) أي ينبع عنه القاضي من بعضه (قوله والا) أي بان دام ثلاثة
أبام فائمه اه عش (قول المتن وفاسق) ولو تاب الفاسق اتجه ثبوت حقه في الحال من غير احتياج الى

الخ والاختصاصا فليس من تقدمه علمه ما هو الذي كوفي المتهاج كله وغيره فاعتدله بالاسنوي
وغيره اه (قوله في المتن فالانتي) قال ابن المقرئ فتقدم الاختصاط على الاخ مطلقا فتقدم ذات الابون
ثم ذات الاب ثم ذات الام ثم الاخ لابون ثم الاب ثم الام اه (قوله مقدم) أي على الذكر كاخت على اخ ونبأخ
على ان اخ اه معنى (قوله وأبصر) مطلقا اه عش (قوله يكن من المستويين الخ) عبارة الغني
بان لم يكن فهم أني وذكر بان استوفى اننا من كل وجه كلون وثلاثين وأختر اه (قوله أني) أي
مع ذكر اه عش عبارة الرشدي أي مفردة بقر بنتا بعده اه وما لهما واحد (قوله والخشي
هنا كاذب) فلا يقدم على الذكرفي عمل لو كان أني لقدم لعدم الحكم بالاوثو تنفي وإعداد (قوله لاهم
يدع الاثو الخ) أي يظهر وعلا مة خضت على غيره عش فلو ادعى الاوثو تصدق بمسئله لانها لا تعلم لانه
غالب انفسق الحضانة وان امهات لانها ثبتت خينا لا مقصودا ولان الاحكام لا تتبع معنى وإعداد (قوله
ويحلف) أي يقدم على الذكر اه عش (قوله أي لمن يفرق) الى التنبيه في الغني (قوله لانها ولاية)
أي وليس الرق من أهلها اه معنى (قوله لمن أحد أوبه الحر) ويصور ذلك في الام بان تعاق بعد
ولادته أو أوبى بالوداهم عتقت نفس حر أو لا يرق كالولد اه عش (قوله وقر به) أي السق
لحضانته اه معنى (قوله في حضانه) متعلق بيشقق (قوله فان توافقا على شيء) أي على المهاد أو على
ستجبر حضانة أو رضى أحدهما بالآخرين أو رضى (قوله والا) أي بان غناها اه تنبيه (قوله
لام قنسة) هو بالاضافة كذا في سم عن صاحب الغنسة وانظر ما وجهه سمع ان قوله فيما اذا أسلمت الخ
قديم ان الام بالابون في حال اه وشدي أقولو يؤيد بقول الغني ويسمى أي من الممن مالوا أسلمت
أم ولد الكافر الخ (قوله لغراها) على قوله فلها حضانه قوله لمنع السيد الخ على لغراها وقوله مع
وفور الخ متعلق بالفراغ (قوله ومن تزوجها لاحق الخ) ويؤخذ مما سمر وياق أنها لا تقبل لمباعدة
الابون ثم القاضي الامين فليراجع اه وشدي وما في عن الغني ما يصرح به (قوله في ذلك اليوم) أي
في يوم في سنة اه سم (قوله كذلك) أي ينبع عنه القاضي من بعضه (قوله والا) أي بان دام ثلاثة
أبام فائمه اه عش (قول المتن وفاسق) ولو تاب الفاسق اتجه ثبوت حقه في الحال من غير احتياج الى

مع فيه الحاض ان الحاشية لو لم أرهم كلاما في الاغواء وظاهر ان القاضي ينبع عنه من بعضه لقر بيز واله غالبوا بحتمل أخذ ما سمر
في ولاية النكاح أن يغسل بين بنين بعد اقرب زواجه فالحكم كذلك ولا يغسل له بعد (وفاسق) لانها ولاية تم كفي مسو والعدالة بكثالة

جمع لكن بخلافه ما أنقذه به المصنف من طغاة تدعوا أهلية الحضانة وأنكر المطلق أنها لا تقبل إلا بشئ ولا أسمع بينة لعدم الأهلية إلا مع بيان السبب كالخروج وجمع في الترتيب (٣٥٨) وإن قضاه الأذرع وغيره بحمل الأول على ما بعد تسليم الولاء لها تنصق بينهما والثاني على

ما قبل تسليمه وهذامعنى قول غيره من أربابنا أنها بالحاكم احتياج لينة البالد (أو كافر على مسلم) ذلك بخلاف العكس لأن المحيل الكافر (وإن كان غير أبي الطفل) وأنزوى زوجها لم يخل بها الغيم السابق أنبأ حتى بهام تنكسها وإذا سقط حق الأم بذلك انتقل لها ما لم يرض الزوج والاب ببقائه مع أمها إن كان نازلاً عن عبه الأذى أم لا إنك أنى العقل وإن علما أنها أمة أم الأب علما أنها أمة أم الأب فروع وأمها الحذف فلا ولى تام الشفقة وقضتهان تزوجها أبى الأم بطل حقا وهو العدة ونواقض نفسه كلام الأذى وقد أنسقط بالزوج لكون الاستحقاق بالإجارة بان خال زوجته بالف وحضانة الصغير مستقلة بترزوها أثناء السنة لأن الإجارة عقد لازم (إلا أن تزوجت من أحسن في الحضانة في الجله ورضي به كان تزوجت (عبدوان عمة وإن أجب) أو أخت لها ما لا سبه (إلى الأصح) لأن هؤلاء أحباب حق في الحضانة والشفقة فعملهم على رعاية الطفل فعملوا ن على قتالته بخلاف الأجنبي ومن ثم أنظر أن يرضع لوالد أو لأمه فهو أمه الحضانة إذا كانت خالصة من الاعتناء به ذلك

أمر أن يغير ملز في شقها فان امتنع سقط حقها ولو أن أرفعه أحره الرضاع والحضانة وحديثه يأتي هذا الأمر في حديث مذون معاوية
به وأما ما قبل الفصل من أي عز وعه ما ظهر ويختلف ذلك فقه نظر ظاهره لا إذا لم يكن له أن يستحق حواو بشرط أيضا سلامة الحضانة
من ألم مشغل كفال أو مؤثر في عسر الحركة حتى من يباشرها بنفسه دون من يدور الأمر مباشرة فله أن يرضي عنه عى عند جمع
ضالفة هم آخرون والأوجه ما وافق الكلام الرافعي المذكور وما أشار إليه آخرون أنه إذا احتاجت لمباشرة فان لم يجد من ينوب عنه في
القيام بمصالحه أثر والأفلا سواه في ذلك الكبير والصغير ومن تغفل كل في الشافعي قال الأذري (٣٥٩) وهو حسن متعين في حق غير المميز
ومن سقه أي أن يصبه بغير

بأن يهنا) أي بالنسبة للحضانة فاستعمله الرضاع تقدمت في كلام المصنف فلا يحتاج للتبسيط عليها
وحديثه فهذا يرجع في أنها إذا لم ترض الأباوة وهناك متبرعة أو الأباوة للسل وهناك متبرعة أو الأباوة
المثل وهناك من رضى باقل تسقط حضانتها اه رشدي وصرعن السيد عمر ما وافقه (قوله عامر) أي
قبل الفصل (قوله فيمن) أي أحديتونه بدون ما وضعت أي الأم (قوله وأما ما قبل الفصل الخ)
أي في شرح وكذا ان تبرعت أحديتونه ما ظهر يخالف الخ قدمه هناك عن الرشدي وجه المخالفة
(قوله ذلك) أي الاتيان (قوله أما إذا لم يكن) أي قوله كالمتبرعة جمع في المعنى الأقوله سواء أي من
تغفل وقوله قال الأذري أي من سنو وقوله أي يصبه بغير فما يظهر (قوله فستحق حوا) أي الحضانة
(قوله سلامة الحضانة الخ) وإن لا تكون صغيرة منه حتى ثم الأولى إسقاط التام كالمغنى (قوله
كفال) وصل اه معنى (قوله فسق من يباشرها الخ) متعلق بشرط أو غير مستند لمخضوف
والتقدير وهذا أي اشتراط السلامة كمتبرعة في حق من الخ (قوله ومن عى) وقوله ومن تغفل
ومن سقه وقوله ومن جدام الخ كل منها عطف على من ألم الخ (قوله إنما الخ) بيان لما (قوله فان لم يجد الخ)
الأولى لم يجد الخ على النهاية (قوله أو) أي العسى اه عى (قوله سواه في ذلك) أي في اشتراط
سلامة الحضانة بعد كرقوله الكبير الخ أي المحضون الكبير الخ اه كرى (قوله في حق غير مميز)
أي محضون غير مميز (قوله لا يورده الخ) أي بكونه ذلك فهو نهى تنزيه اه عى (قوله ودعاها) على
تقدير ومضاف فالأمر وليس صاحب عاهة وانما هو صاحب ذات العاهة اه رشدي (قوله إنما ليست
الخ) شبر ومعنى الخ والضمير لولد (قوله كالعقت) أي قوله ومثلها في النهاية وكذا في المعنى الأقوله
أوردت (قوله أوردت) أي أوردت فاسقة اه معنى (قوله ذوالبيت) أي بخلاف إذا لم يكن
البيت لزوم المطلق فتسقطها مطلقا اه معنى (قوله عاقدتها) أي وان تكررت ذكورها اه عى
(قوله والام) أي وان كان منها أنفقه الولد للمحضون بان لم يكن للولد والوالد أو لا بأسر أجبت أي الأم لانها من
جهة الثقة فهي حينئذ كالأب اه معنى (قوله ومنه) شبر مقدم لقوله الاشتداد والضمير للاتفاق
وقوله إذا لم ير الخ عليه مقدمة على بعض معاولها (قوله ان تقدمه) فاعل ولا يلزم (قوله وقول الماوردي
الخ) تقيد لقوله ولا يلزم الأم الخ (قوله لا يجدم) بفتح الهمزة وما يأتي (قوله لغبرها) أي غير
الأم التي لا يلزمها اتفاق ولها المحضون (قوله بقصد الرجوع) أي باحر الحضانة (قوله قال الخ) أي
لوعام (قوله لا يختار المذهب) إلى المتن وقول القول (قوله فإن أزوجها الخ) أي في سورة كون
الماتع الزوج اه كرى (قول المتن هذا) أي المذكور من الفصل إلى هنا كله في غير مجر وهو

(قوله وقضية الخ) كذا مرش (قوله ولا أجبرت الخ) انظره مع ما يأتي في الحاشية عن الرض وشرحه من
قوله ما وان امتنعها وكان بعدهما مستحقان الخ إذا ناداه لاسير إلا إذا لم يكن بعدهما مستحق والام
أجبرت مع أن بعدهما مستحقا وهو الجد إلا أن الكلام هنا في غير المميز وما يأتي في المميز وما وافق ما هنا في
الحاشية أول الفصل من شرح الرض اه لو ناداه هو الحضانة فعل من تلزمه فقته (قوله بقصد الرجوع) أي

الحضانة إذا لم يلزمها اتفاقان فتسقطه وقول الماوردي إذا كان ملها لا يجدم مردود بان الاشتداد من جهة الاتفاق لا يلزم لغبرها فلا يلزمها
وان كان ملها لا يجدم ومن استحق الحضانة لغت بقصد الرجوع واشهدت عليه فان كان ذلك لغيره اتفاقا وامتناع مع فقد القاضي
رجعت باحتمالها والأفلا ظاهر ما رعى في الثقة فلا يلزم أن يطلق الرجوع ولما أطلق عدمه (تبيينه) فكل من الأقول يعان من الحاشية يرجع في أمرها
لقاضي الأمين فضعه صلاصع من ومن غيرهن كالجدة الأذري وغيره فلا الماوردي في قوة لا تختلف للمذهب في أن أزوجها الخ
يتموهن يكن باتيان على حقهن فان اذتر وجواحدة فقط فهي الحق وان بعثت أو زوجا تثنين فليس شر بها

(هذا كونه غير مبرز والمميز) الذكر (٣٦٠) والآن ومضى عليه قيل الأثان (ان افسرت أولاه) مع أهليتها وما وقع له من بالوداد حيز

ان ظهر للقاضي انه عارف
باسباب الاختيار واذا اختار
أحدهما (كان عندهم
اختيار منهما) الفحص الحسن
الصلبي الله عليه وسلم خير
غلامين أبيه وأمه وأما
يدعي الفحص المميز وانه
الغلامه (فان كان في
أحدهما) مانع ومنه (جنون
أو كفر أو ذوق أو فسق أو
نكمت) من لاحق في
الحضنة (فالقول الآخر)
للتحصن الامر به (وبغير)
المميز الذي لأبيه (بين أم)
وان علت (وجد) وان علا
ه: فقد قهر هو أو قهره
أو قيام مانع هو وجود
الولد في الكل (وكذا)
الحواشي فهم كالجد ومنهم
(أخوهم) أو أبنائه إلا انهم
في شهادة ولأنه نقض
مشلا والمادة لا يحدده
يسلمها لها وحيد فلا
اعتراض عليها خلافاً
زعم في تفسير بين أحدهم
والأم في الأصح كالأب بجامع
العصوبة ولأنه صلى الله
عليه وسلم خير ابن سبع
أوثان بين أمه وعمه واه
الشافي (وأب مع أخت)
شقيقة وأولاد (أولاه)
حيث لا تميز بينهما (في
الأصح) فان فقد الأب أيضاً
تخير بين الأخت والأخوة
وبقية العصبه على الأوجه
وظاهر كلامهم ان التمييز
لا يجري بين ذكر وبولاً
أثنين

(قول الحنفية) قوله أولاد لها) ليس في نسخ الشرح القابدين

ونقل

يكره من لا يستقل كقطر ويجوز بالغ اه معنى (قول المتن في غيرهم) أي سواء افرق أولاه أولاً
أو خذ من الخلافة مع التفصيل في مقابلة الذي هو المميز اه نعم (قوله المذكور) الى قول المتن أو أن في
النهاية لا قوله واقتناع الصلاح الى يظهر وقوله نعم ان أشرت الى ولومرث الأم (قوله ومضى عليه
الخ) وهو من يأكل وحده ويشرب وحده الى آخرها هناك وظاهر ما قلنا في التمييز أنه لا يتوقف
على الوضوح سنين وأما إذا جاوزها فلا تميز بقي عندهم اه عش وبأن عن المتن ما وافقه (قول
لأن ان افرق أولاه) أي من النكاح منها يقوم معنى وشرح المنهج وبني أن مثله ما إذا لم يفرقوا ولكن
اختلف حملهما وكان كل منهما لا ياتي إلا خراً أو يأتي أحدهما لا ياتي فيهما القيام بمصالح الموضون سم على
ج اه رشدي (قوله مع أهليتها الخ) أي وان فضل أحدهما صاحبه من أموال أو بحسبته وبغيره
(قوله ومضى عليه بالوداد) سأتى مختصراً في المتن (قوله خيران ظهر الخ) وظاهر كلامهم ان أولاه
يغير ولو أسقط أحدهما حق قبل التمييز وهو كذلك نهاية ومعنى (قوله واذا اختار أحدهما الخ) فلو
اختارهما معاً فبني أي يقر بينهما إلا ان ظن ان سببه قلة عقلة فينبغي أن يكون عند الأم فمراجع اه
سم أقول وقولنا لشارح المار غير ان ظهر الخ كالصريح فيما يحتمل (قول المتن كان عندهم اختيار منهما)
ولو اختار أحدهما فاستتم من كفالة الآخر فان رجح المعتد أحمداً التمييز وان امتنعوا بعدهما
مستحقان لها كجد وجدة خير بينهما والأب ان لم يكن بعدهما مستحق أحدهما علمان تفرقه فقه لا يفرق
جمله الكتابة نهاية ومعنى وفي سم بعد ذكره عن الروض وشرح حشمة وبؤخذ عنه انه لو امتنع جميع
مستحق الحضانة من حضن غير المميز أحدهما علمان تفرقه فقه هو كذلك (قوله الفحص الحسن الخ) ولان
القصدي بالكتابة الحفظ للولد والمميز أعرف بحظه فرجح السبب وس التمييز غالب سبع سنين أو ثمان تقريباً
وقد يتقدم على السبع وقد يتأخر عن الثمان والحكم مداره عليه على السن اه معنى (قوله وأما الذي
الخ) وفي المصنوع عن الأزهرى ان الغلام يطلق على المولود حين ولاده على الكهل وهو فاش في كلامهم فلم
يخص الغلام بالمميز اه عش (قول المتن أو نكمت) أي الآن في معنى (قوله لا يختص الامرية)
فان عادلا من الآخر أثنى التمييز اه معنى (قوله المميز) الغفوة ولا في المتن الا قوله عند تقدم هو
أقرب من وقوله ولا يشك في التمييز (قوله لأبيه) أي وأمه به مانع اه معنى (قوله أقرب منه) أي من
الجد وانظر من الأقرب من الجد بعد الأب والأم وأما هنا (قوله ولا يشك الخ) أي والحال اه عش (قوله
وحديث) أي حين أن يقدر المستثنى عما ذكر (قوله فلا اعتراض عليهم) أي في الخلافه من الروضة
وأصلها ان الأم أولى بالانتمى من ابن الم اه سم وقد يقال ان المراد لا يدفع الامراء (قوله فقتير الخ) مشرع
على قوله وكذا الحواشي فهم كالجد (قوله الأم) أي لادلائها بالأم والأخت للأب فلا كإصره به الماوردى
معنى وبأنى زادت النهاية وبمثل الأخت للأب العمة اه (قوله أيضاً) أي كلام (قوله وظاهر كلامهم ان
التمييز لا يجري بين ذكر من الخ) كانوا من أو أختين وهو ما نقله الأفرى في الشافعي عن فتاوى البغوي

باجرا الحضنة (قوله في المتن هذا كلف غيرهم) أي سواء افرق أولاه أولاً كإب أو خذ من الخلافة مع التفصيل

(فان اختلوا أحدهما) أي
 الاوون ومن الحق بها (ثم
 الاختراحو لاله) لانه قد
 يبدله الامر على خلاف
 ظنه من ان ظن ان سيده قد
 صقه فعدا لاه وان بلغ كما
 قبل التمييز (فان اختلوا
 الاب ذكر لم يتعمد زيارته)
 أي لم يحزه ذلك وتكليفها
 الخروج لزيارته لانه يؤدي
 العقوق وقطع الرحم (وعن
 آئي) ومن عليها ما قد أتت
 الخش من زيارة أمهاتنا لف
 الصيانة واقتناء الصلاح
 بان الالم اذا طلبتها أولست
 بها محمول على معذورة من
 الخروج لزيارتها لمعتقد
 أو مرض أو منع خروج
 وظهر ان محصل الزام ولي
 البنت بغير وجه الالم عند
 عذرها منه على ما ذكر
 حيث لا رية في الخروج
 قوة والالم يلزمه (ولا
 عنهما) أي الاب الالم (دخولا
 عليهما) أي الابن والبنت
 الى بيته (زائرة) حيث
 لا خلوته به مخرج متولايه
 كلهما فظاهر تفسير ما يأتي
 في عكس مدعى الحقوق
 (واي زائرة في أيام) على
 العادة لاني كل يوم لا تضليل
 المكث (فان مرضا فالام
 أو تضر بضعهما) لانهما
 اصبر عليه (فان رضيه
 في بيته)

ونقل عن ابن قطان وعن مقتضى كلام غيره ما يهتدوا به في المسألة وهو الاختلاف بين غير
 التساو بين فين التساو بين أو في نهاية وقتي وأنى (قوله أي الاوون) الى قول المتن زائرة في الحق الاقوله
 واقتناء الصلاح الى يظهر (قوله ومن الحق بها) الواو بمعنى أو كغيرها بالحق (قول المتحول اليه)
 أي وان تكر ذلك منصوص اه سم (قوله لانه قد يبدله) أي أو يتغير حال من اختاره أو لا وان
 التبع فهو نه كذا يشتهى طعنا في وقت وغيره في آخر ولا بد من رد ما عاينا الجانبين من استي ومضى (قوله)
 ثم ان ظن الحق) عبارة الحق تبيين ظاهر اطلاق الحذف الله بحول وان تكر ذلك منعدا وهو ما قاله الامام
 لكن الذي في الروضة كالماله ان كذا من حيث نطق ان سيده قد غير جعل عدلا لا يمكن التمييز
 وهذا ظاهر اه (قوله وتكليفها) بالرفع صغاعلى ذلك اه وشدي (قول المتن ومع) أي الابن
 آئي اذا اختارته وفي نهاية (قوله لتألف الخ) على ما في المتن (قوله واقتناء الصلاح) عبارة التاهية
 والحق وظاهر كلامه علم الفرق بين الامم بين المختار وغيره هو كذا ذلك خلافا لما يحسمه الاخرى من الفرق
 وظاهر كلامهم اه لو كنهم من زيارته لم يحرم ما يستعمل لاعتهم من عبادته لمرض لشدته لاجلها اه
 (قوله أرسلت) بينا المفعول هو الصبر لاني (قوله لمعتقد) قوله أو منع خروج خلافا لانه والحق
 كما رأينا (قوله ينعلى ما ذكر) أي من اجل (قوله والالم يلزمه) بل الظاهر من عكسها من ذلك اه
 عس (قول المتن ولا عنهما الخ) عبر ماوردى به يلزم الاب ان يمكنه من الخروج ولا يولها على وادها
 وفي كلام بعضهم ما يفهم عدم الزوم به آئي ابن الصلاح فقال فان غفل الاب بدخولها لبيته أخرجها ليا
 انتهى وهذا هو الظاهر لان المقصود يحصل بذلك اه معنى واعتمد عس الاول أي الزوم وهو قضية
 كلام الرشدى كإياني (قوله في عكس) أي في زارة الاب ولو لم يكن بيت الالم (قوله لاني كل يوم)
 أو كثر من ان كان منزلها فر يافا لاس أن تدخل كل يوم كما قاله المارودي معنى ذهابه قال الرشدى حاصل
 هذا مع ما دلل انتم لها ان كان يباحث كل يوم لزمه فكيف يمكنه من الخروج وان كان بعيدا فباعت كل يوم

فقد هذا ما رأيت الاخرى نقله في الاثنين من تولى البغوى ونقل عن ابن القطان وعلى مقتضى كلام غيره
 حران ذلك بينهما وهو أوجهم لانه اذا خفي بين غير التساو بين أو في نهاية وقتي أو في نهاية وقتي
 اختار أحدهما ثم الاختراحو لاله) خالف في المرض وشرحو ان تكر ذلك منعدا لانه قد يظهره الامر بخلاف
 ما قلناه أو يتغير حال من اختاره أو لا وان التبع فهو نه كذا يشتهى طعنا في وقت وغيره في آخر ولا بد من رد ما عاينا الجانبين من استي ومضى (قوله)
 بقصد من ايانا الجانبين انتهى وقد يؤخذ من التعليل الخبر انه لو اختلوا ابتداء أن يكون عند أحدهما مدة
 يوم أو أسبوع أو شهر وغضد لا حرمه كيوم أو أسبوع أو شهر أحجب لذلك واسبوع بعدا يحتمل أن
 لا يوجب بل يشرع عليه اجمع هو في المرض وشرحه فرع لو اختلوا أحدهما فاستمع من كذا في نفسه الا في آخر ولا
 اعتراض في الواو فان رجوع المستمع وطلب كذا اه أصدر التغيير وان امتنع لها وكان بعدهما مستحقان لها
 كابدوا بخلافه في بنهما والابان لم يكن بعدهما مستحقان جبر عليها من تلزمها التفتيش لانهما من جهة
 الكفاية انتهى ويؤخذ منسما لو امتنع جميع مستحق الحضانة من حضن غير المميز جبر عليها من تلزمه
 نفقة وهو كذلك (قوله في المتن ومع آئي) وظاهر كلامه عدم الفرق بين الام المختار وغيره ما هو ذلك
 خلافا لما يحسمه الاخرى من الفرق وظاهر كلامه لو لم يكن من زيارته لم يحرم ما يستعمل لاعتهم من عبادته
 لمرض لشدته لاجلها اه (قوله في المتن ولا عنهما دخولا عليهما زائرة) عبارة شرح المصنف وادها
 زارة لاعتهم من الخروج لبيته على لاجلها فان كان البيت مستقرا خرج ولا يليل المكث في بيتهم وعدم منها
 الدخول لازم كما صرح به المارودي فقال يلزم الاب ان يمكنه من الخروج ولا يولها على ولها انتهى عنه وفي
 كلام غيره ما يفهم عدم الوجوب به آئي ابن الصلاح فقال فان غفل الاب بدخولها لبيته أخرجها ليا
 الى السكن الالم بدليل قوله ويكون ذلك مرضا وخرج الالم فان أبي تعين أن يستعمله الالم فان امتنع الزوج من
 ادخالها الى بيته ففرضت لها البنت لخرجت من البيت ثم نقل عن بعضهم ان الدخول من غير اطلبه انقض

بالشرطين المذكورين فذلك (٣٦٢) (والا فني بيتها) فهو الغيبي ذلك ثم ان اضررت النقلة لبيتها امتنعت ولو مرضت الام فليس الاب

منع الولد ان ذكر والا فني من عبادتها (ولو اختارها ذكر فعندها) يكون (ليلا وعند الاب) وان علامته وصى وقيم يكون (نهارا) وهو كاللبن للغالب ففي نحو الاقوي الام بالعكس قلير مامر في القسم (يؤديه) وجوبا بتعلسه طهارة النفس من كل رذيلة وتخليها بكل محمود (وسيلة) وجوبا (لمكتب) بفتح الميم مع فتح واو كسر التاء وهو عمل التعليم وسماه الشافعي الكتاب كلفه على الالسة ولم يسأل انه جمع كاتب (ورقته) أي هذا ما ظهر كلام المارودي انه ليس لابيشر بف تعليم انصفته تزوجه لان تعليمه بغيره خطه ولا يملكه أي ما يملكه النساء من مثل ذلك وأجره ذلك مال الولدان وجدوا فعلى من عليه ففهموا فني ابن الصلاح في ساكن بلد ومطلقة بقره وله منها ولد مقيم عند أبيه في مكتب بابه ان سقط حظ الولد بأقامة عندها فأخضاعة لادب وعاية لمصلحة وان أضر ذلك باسمه يؤخذ منه ان مثل ذلك بالولي ما لو كان في أقامته عندها بيقوبة (أو) اختارها (أنثى) فعندها تكون (ليلا) ونهارا) لاستوائهما في حقها اذا لاقى جهاتهما

فله منعها وبظهور وجه الفرق النظر الى العرف فان العرف ان قرب المنزل كالجار يتردد كثير اغتافل بعبده اه وقوله لم يخالج ومثله في عرش مخالفا لأمراء: ناعن الغنى (قوله بالشرطين المذكورين) أي بقوله حيث لا يتناولها بغير متولار يتناول اه سم (قول المتن والا فني) أي يكون الفريض ويعددها ويحبها التحسرات من الخلوته في الحالى ولا تمنع الام من حضور زوجها في بيته اذا ماؤه منعهما من زيارة قريبهما فاذا خاف ملكه والعكس كذلك نهاية ومعنى (قوله وان أضررت الخ) أي المرض اه كرى (قوله امتنع) أي النقلة (قوله ولو مرضت الام الخ) تقدم هذا وصار النهاية والغنى والاسنى وان مرضت الام لم الاب عكس الاثنى من غير مبالأ أحسن ذلك بخلاف ذلك كرا يلزمه عكسه من ذلك وان أحسنه اه (قوله وان علا) الى الفصل في الغنى الاقوله وأقنى الى المتن وقوله ورده الى ولولان وقوله ولو وضعت فيهما بغيره وقوله أولم تحببه واتخذيه مقصدهما وقوله وليس الطاعون الى المتن (قوله وهو كاللبن للغالب فني نحو الاقوي الخ) هذا ظاهر فيما إذا كان بهاء تلك الحرفة لا فلا وجهه على انه قد لا يلزم قول الصنف بسلم كتب ووفتو الفرق بين ما هنا والقسم ظاهر فليأمل اه رشدى (قول المتن يؤديه) فني أدب ولده صغيرا سر به كبريا قال الادب على الأباوع الصالح على الله اه معنى (قوله وجوبا) الظاهر انه متعلق بالمكتب والحرفة والواد بمعنى أو اه رشدى (قول المتن لمكتب) أي وأقوه مما يليق بحال الولد اه عرش (قوله أي خيما) يتعلم من الاول النكاحية ومن الثاني الحرفة على ما يليق بحال الولد نهاية ومعنى (قوله انه ليس لاب الخ) وكذا لا ينبغي ان لا يصنع شريفة ان يعلم انصعوت ديشة اه معنى (قوله ولا يملكه) أي الادب مطلقا الولد اه كرى (قوله عن مثل ذلك) أي عن القيام به (قوله واقفى ابن اله الخ) وقد يقال قضت فاسبا فني سفر النقلة ان الحق لادب انه ههنا مطلقا فليأمل الا أن يخص هذا بقرب بطاع معلى أحواله اه سم (قوله ومطلقة بقره) بجهة سائلة (قوله بابه ان سقط الخ) معتمد اه عرش (قول المتن أو أنثى) أي وأخفى كلفه الشخوصت الاشارة للمنهاية ومعنى (قول المتن وزورها) الاب على العادة) وظهر انها لو كانت عكس تزوج لها تمت فحوله الا ياذن من غنا لم ياذن أن يرحلها لسه ليرهاو يتقدم حالهاو بلاخطها بالقيام بعصاها اه نهاية زاد الغنى وكذا حكم السغير الغير المميز والمجنون الذي لا تستقل الام ببطه فيكون عند الام ليلان زهارا وزورها الابو بلاخطها بعامر وعليه عطف المجنون اه قال عرش وينبى انه لا يصيب عليها عكس من دخول المنزل اذا كانت مستحقة لامتعة ولا تزوج لها بل ان شاعت أذنته في الفتول حيث لا رية ولا خلوته وان شاعت أشرجهما وعليه ففرق بين وجوب التمكين على الابن الفتول الى جهة حيث اختاره الاثنى فبين هذا بتيسر مغاورة الاب للمعتل عند دخول الام بلا مشقة بخلاف الام فانه قد شق عليها مغاورة فتلزل عند دخوله فربما جاز ذلك الى نحو الخلوته اه (قوله ولا يطالبها) أي لا يطلب الاب احضارها اه معنى (قوله لما ذكر) أي قوله اذ الاقوى الخ (قوله وأخذ الخ) اعتمد هذه النهاية والغنى فقلنا على معنى قوله على العادة منع من زيارته الى كما صرح به بعضهم لما فيمن البيت والتممة اه (قوله ورده اشراطهم الخ) قد يقال هذا الاشتراط لا ينافي انه قد حصل رية سم على ج اه رشدى (قوله ولولان) القوة ونزع عيني النهاية بخلاف تفسيره الزاوة لا تمنع منه انتهى (قوله بالشرطين المذكورين) أي بقوله حيث لا يتناولها بغير متولار بية (قوله ولو مرضت الام الخ) قال في الرض وان مرضت أي الام مرضتها الاثنى ان أحسنه غير مبالأ قال في شرحه بخلاف ذلك كرا يلزم الاب عكس من أن عرضها وان احسن اه (قوله للمتن ولولا اختارها ذكر) قال في شرح الرض واخفى كلاتي فيما يظهر اه (قوله فني نحو الاقوي الام بالعكس) على الاقرب في شرح للروض (قوله واقفى ابن الصلاح الخ) كذا مرش وقد يقال مضطربا فني سفر النقلة ان الحق لادب انه ههنا مطلقا فليأمل الا أن يخص هذا بقرب بطاع معلى أحواله (قوله ورده اشراطهم الخ) يشدان

ما أمكن (وزورها الادب على العادة) ولا يطالبها بالذكر وأخفى من اعتبار العادة لمنع ليل الامين من الرية وقد اشترط لمهم في دخوله على الام وجودها مع خشوع من نحو محرم أو امرأة تقتول موت

واعنده وليس خوفه الطاعون ما عاوان وجدته قرأته كهلوا نطاهر نظرا لاصل علمه والقرآن كثيرا ما تظلف بخلاف حقيقة سفره ما دخل
الى حمله كالمخرج منها فبراجحة (٣١١) ماسة (فيرو) شرط كون السفر بقدر (مساقتقص) لان الانتفاة لما دونها كلالامة بجملة
أشوي من بلد متسع لسهولة
مراعاة الولد قبل عطيه

البشره له عش (قوله كالمخرج منه) أي اذا كان واقفا في أثناء كالم التقديسه في غسل اذا ظننا
المرض خوفا اه عش (قوله له) برحاجه الخ) راجع لكل من الفحول والمخروج اه عش (قوله
مائة) أي قويه اه عش (قوله ولولا نزعها الخ) أي فقال أريد الانتقال فقلت بل أودت الضحارة اه
مضى (قوله وقال المتولى الخ) عبارة بالغنى تنبيه للإب نفعه من الام كهمسوان أقام المديلهما والبد
ذلك عند عدم الاب وان أقام الأخ بدلهما الا لا مع أقامه عالم أو ابن الأخ فليس ذلك بخلاف الاب والجد
لانهما أصل في النسب فلا يعنى به غيرهما كلفتنهما والحواشي يتقارون بالغنى منهم يعنى بصفتهم هذا
ما حكا في الروضة كالمعاش المتولى وأقرامو عليه فبعضه في ذلك من قول المسنف وبحارم العصبه ولكن
البقيتي حوى على ظاهر المتن وقال ما قاله المتولى من مقرراته التي هي غير معمول بها اه وعبارة النهاية
وقال المتولى وأقره في الروضة ان الأقرب كالأخ لو أراد النكاح وهناك أبعد كالم كان أولى اه وقال الرشدي
بعد ذكره من الروض مثل ما مر عن المغني ماضيه وبه فصل ما في قول الشارح كالأولى الم أولى الاذ الأولى به
حديثه لام أقامه عالم اه وعبارة عش قوله وقال المتولى الخ يعتمد قوله كان أولى أي الأبعد اه (قوله
ان الأقرب) يعنى من الحواشي وشدي ومغني (قول المتن ذكر) أي ميز اه مغني (قوله فيأخذ) أي
من الام (قوله لماس) أي احتياطا للتب (قوله مشبهة) فتنبيه تسليم غير المشبهة وهو مشكل فيما
اذا كان مقصده بعد اتباع معمد الشهوة اه وشدي (قوله ونحوها) ومنه الزوجة عش أي أو أخته
مغني (قول المتن لها) أي لاه ان لم تكن قد بدله كالم كان في الحضر أم اذا كانت بنته أو نحوها في رحله فلم يما
تسلم اليه بذلك فمن الخلوه وقدم ان هذا جاع بين كمال الروضة والكتاب اه مغني (قوله ونزع عنه
الأزرى الخ) عبارة بالغنى وان لم تبلغ حد الشهوة أعليته وان نزع عن ذلك الأزرى اه

﴿فصل في مؤنة المالك ونوايهاه﴾ (قوله ونوايهاه) أي المؤنة (قول المتن كفاية وبقية) ذكر ان
أواني وأخشي نهاية (قوله الاما كتابا الخ) نعم ان استخراج لزومه كفاية كفاية في السكينة وكذلك هو نفسه
ولم يفسح سببه فعليه نفقته وهي مسئلة عز زنا النقل يلزمه فطر المالك كفاية سد مأية وقوله لم يمان
احتاج الخ ظاهر ولو كانت السكينة محصية بقدره قوله وكذلك الخ عش وقوله لو لم يجز نفسه في قوله يلزمه
الخ في المغني مثله (قوله يجب نفقتها) أي على زوجها ان سلتها لبلادها اه عش (قوله نونا) الى
قوله والواجب في النهاية والمغني الا قوله في الحضر (قوله وسأترؤونه) حتى يصح على السيد أو الطيب
وثن الادوية وان لم يجب عليه ذلك لنفسه أكفاه في حق نفسه ما عدا الطبع اه نهاية قال عش قوله
وان لم يجب عليه الخ أي وان أخبره طبيب عدل بحصول الشقة لم يزلوا به وينبغي وجوبه اذا أخبره معصوم
بذلك ولو ترك الدواء اه (قوله كاه مطهره) ولو سافر أو تراب تيممه احتججه نهاية ومغني (قوله

﴿قوله ان الأقرب كالأخ الخ﴾ اعتمد في الروض فقال كالأخ أقامه عالم وان الأخ اه
﴿فصل في مؤنة المالك ونوايهاه﴾ (قوله الاما كتابا) نعم ان استخراج لزومه كفاية كفاية في السكينة وكذلك هو نفسه
وهي مسئلة عز زنا النقل مر (قوله قلت لان الموجب الخ) وأيضاهة من كفاية كفاية من كفاية كفاية
والاعتناء ولا كذلك (قوله ونوايهاه ما القريب) بل الموجب القريب كالتقدم أول الباب وهي موجودة
والا ما سكتة (قوله ولو سافر) مر (قوله كاه مطهره) فلو دفعته فتمد بالاحتاجه وجب دفعه نانيا
وهكذا غاية الأمر انه ياتى بتعمد التلافة لو تأدي على ذلك وانما الزم تعدد الدفع لحياته تعالى مر وقياس
ذلك وجوب تكرار الدفع اذا كان متعمدا لحدث بعد الطهارة (قوله كاه مطهره) لو دفع اليه الماء الطهر فظن
به ثم قيل أن يصلي به الفرض أحدث عدا بالاحتاجه فهل يلزمه أن يدفع ماء أخوفه نظرا ليعده ان يلزمه
وعلى هذا التمدى بالاحتاجه كالم في أو يتجسس فيه أو ثوبه كان ضيقه بالاحتاجه عدا بالاحتاجه فهل يلزمه

إلا كثر ون وردت
سهولة رعاية مصالحه حيث
ولو نزعته في ضد النكاح
حلف فان نكل حلفت
وامسكتة وبحارم العصبه
زلاخ والم (في هذا) أي
سفر النقطة (كالب)
فيقدمون على الام احتياطا
للتب أيضا بخلاف محرم
لا عصبية له كغيره فمخال
وأخلام وقال المتولى وأقره
في الروضة لكن أطال
البقيتي في رد ان الأقرب
كالأخ لو أراد النكاح وهناك
أبعد كالم كان أولى (وكذا
ان عمله ذكر) فيأخذ ماذا
أراد النكاح لماس ولا يعطى
أنثى مشبهة حذومان
الخلوة الحمراء (فان راقته
بنته) أو نحوها المكينة
الثقة (الم) المحضون الذي
هو أنثى (الها) لا تنفقه
المخوذ حيث نزع عنه
الأزرى أو أطال بما فيه نظر

﴿فصل في مؤنة المالك
ونوايهاه﴾ (عليه) أي
المالك كفاية وبقية
الاما كتابا ولا كفاية
ومروحة يجب نفقتها فان
قلت لم وجبت نفقة المارثتنا
لو فرض نأخذه بخلاف
نظيره في القريب قلت لان
المسوح بها المالك هو

موجود وثم مواساة القريب
والمعد ليس من أهل المواساة
قوله المغني قوله ولو سافر ليس في نزع الشارح التي يابدين

في الحضر) وكذا في السفر في الأوجس ولو دفعه لم تعد اتلافه بلا حجة وجب دفعه ثانياً وهكذا غاية الأمر
 أنه يأثم بتعمد اتلافه وله تأديسه على ذلك وأغلبه تعدد دفعه على الله تعالى حر وناس ذلك وجوب
 تكرار الدفع إذا كان بتعمد المحدث بعد الطهارة بلا حجة سم على اه عش (قوله بما فيه) أي في
 الخبر (قوله مستحق المنفعة) أي أو معاً أو مرفوعاً أو كسوا اه نهاية (قوله أو أبقا) ومن صورة
 تمكن الآتي من النقطة قبل ما أتت أن يجد هناك وكلاء مطلقاً لا يد تأمل سم على المنهج ويمكن أن يصور
 أيضاً لو رفع أمره لقاضي بلد الأمان وطلب منه أن يعرض على سيد ممكن يبيع الكلام هل يبيعه إلى ذلك
 حيث علم بأقاة ولا يلجمه عز العود إلى سيد فيه فطر والأقرب أنه يأمره بالعود إلى سيد فأن أجبه إلى ذلك
 وكل به من يصر عليه ما يوصله إلى سيد فمرا اه عش (قوله أو لا الخ) عبارة الغني والنهاية وتعتبر
 كما يشق في نفسه هذه ورغبة وإن راد على كتابته مثله غالباً اه (قوله نظير ما في) أي في علف الدواب
 وسبقها اه عش (قول المتن من غلبت قوت في البلد) من تقع وشعره ونحو ذلك وقوله وأدفعهم من بين
 وزمجن ونحو ذلك وغني ونهاية (قوله ولا الاعتراض الخ) في ترتيب هذا الجزاء على هذا الشرط شي لأن
 نفي الاختلاف لما ذكر صادق بالحق وقوت في البلد لكنه مدون قوت السادات عادة فليست اه سم (قوله)
 ولا نظير لما يله السيد الخ عبارة النهاية والفقير ولا بد من مراعاة حال السيد في بصره واعتباره يجب
 ما يليق بحاله ولو كان السيد أكلو يابس دون المعتاد غالباً أو يافئ من غير عناية الغالب اه
 قال عش أي ولا بد أيضاً من مراعاة حال العبد جراً ولا عدمه كيدل عليه قوله قال والمعرف عندنا الخ ولا
 يخالف هذا ما سبق ذكره من كراهة تقبيل النفس من العبد لأنه فيه ثمة بالنفاسة قد آتته وما هنا في النفاسة
 بسبب النوع أو الصنف كل وى مع الزمجي اه (قوله كذلك) أي أن يختلف كسوتهم باختلاف جالهم
 الخ (قوله نظير الشافعي) القوة ونظير الغني والفقير والفقير والفقير في النهاية (قوله وإن لم يضرم) أي
 لم يذبح ولم يردن ياتسوق (قوله ثم إن اعتد الخ) عبارة الغني هذا بلادنا كآلة الغزاة وغيره لما لا بد
 السودان ونحوه أنه ذلك كلى المطلب وهذا بعينه قولهم من الغالب فلا كالوا لا يسترون أصلاً وجب سفر
 العود لحق الله تعالى اه زاد النهاية ويؤخذ من التعليق أن الواجب ستر ما بين السر والركبة اه أي

الطهارة فلا بد ويرق أو لاقه نظر وقد تقدم في نقطة الأقر ب قول الشارح وله بدل ما تلغ فيه وكذا أن
 ألتفه لكن الرشيد يضمنه ما ذكره أسير ولا نظر أشقة تكرار الأبدال بشكر الأتلاف لتقصيره بالدفع اه إذ يمكنه
 أن ينقعه من غير تسليم وما ينظر لتسلحه كالسكة يمكنه أن لوكل به من وأقيموا عمن اتلافها اه ولا
 يخفى جريان ذلك بالاول إلا الضمان فلا يتأتى هنا وقد يؤخذ من قوله إذ يمكنه أن ينقعه من غير تسليم الخ
 الفرق بين وجوب بدل النقطة والكسوة هنا مطلقاً أخذاً بما تفرق القريب بين عدم وجوب بدل الماء
 الطهارة فيما ذكرناه ونقطة الينقي أن يجب إبدال الماء الطهارة هنا مطلقاً لا مكان التخلص منه فهو البيع
 (فرع) اختا في كتابه النقطة فيه تصديق السيد إذا كان يكفي أمثاله ظاهر ما لم يثبت خلافه (قوله)
 في الحضر) وكذا في السفر في الأوجه (قوله من المتن من غلبت الخ) ولو أعطى السيد وقته طعمه لم يجز
 تبديله بما عاقه حتى تأخير الأكل الأمثلة الفرق ولو فضل بنفس وقته طعمه على خسيه كره في العبد مدس
 في الأماه حرش (قوله ولا الاعتراض الخ) في ترتيب هذا الجزاء على هذا الشرط شي لأن في الاختلاف المذكور
 صادق بالحق وقوت في البلد لكنه مدون قوت السادات عادة فليست اه (قوله وعليه جالوا الخ) قد يقال فلا
 حاجته حينئذ لقوله من طعامه من لباسه بحسب ما به يدفع ثم اه أعما عليه معادن الغالب غير أنه يبيسه
 وبين السيد (قوله في المتن وكسوتهم) ولا يكفي ستر العود ولو كانوا لا يسترون أصلاً وجب ستر العود حتى
 الله تعالى وقد تقدم في التعليق أن الواجب ستر ما بين السر والركبة حرش أي ولو أثنى
 والكلام حسن لا عوض ولا وجب ستر كل البدن كان تعين دفع ثمن حرم فله منعه من خروج يلمنه
 نظر حرم أو مرفوعاً بما عاقه حرش (قوله لا يخفى) وأغلبه جملنا على ستر العود في البيت مطلقاً لأن

(ويسن) ان لم يفعل الاضلع من (٢٦٦) اجلاس مع ملاكى حيث لا ريب فيهما يظهر (أن ينالوه مما يشتهي) ولو فوق اللائق به (من

طعام وادم) لاسيما ما عالج
غير الشيعين اذا أتى أحدكم
خلعهما بطعمه فان لم يقدره
مع قنائه لقمعة أو لقمعتين
أو أكلة أو أكلة فانه ولي
خروجه واجه والتعليل بما
يسد الفاء مرشداً لجهل
اللامر على التذنب ويسن
أن يكون ما ينالوه له بعد
مسد الاضلاع يبيع الشهوة
ولا يقضى النعمة (د) من
(كسوة) لانه من مكارم
الاخلاق ويظهر في أمره
جيل له يسن ان لا ينعمه
بشوبه ولو سنا ان كان ذلك
يؤدي الى سوء القلب به
والوقوع في هر ضل سباً
اليوم وقد شاهدنا السداد
وبغيره (وتسقط) كتابة
القرن (بعض الزمان) كتفتة
القرن بجمع اعتبار
الكفاية فيهما من ثم لم
تصر ديناً الا بما مر
(و) يبيع القاضي فيها ما
أو يزوج عند امتناعها
ومن ازاله ملكه صعب
أمر القاضي به بالبيع أو
الايجار أو عند غيبته نظير
ما مر ثم فعلاً يبيع
بعضاً أو ايجاراً شيئاً
بشدة الحاجة بفعل ذلك
فيكون فيه كالقار يستدين
حتى يجتمع قدر ما حل
يبيع ما يفي به أو يزوج ولو
تقدر يبيع البعض او يجاره
وقد عرفت الاستدانة باع
الكل أو آجره هذا في غير
محمود عليها ما مر فبعض فعل الاضلاع من بيع القرن أو اجارته أو يبيع ماله آخر أو الاقتراض على ماله (فان عقد المال) القاضي
بان لم يكن له كالمالك ولو يبذل القاضي فقط فيما يظهر والمالك حاضر متع من انقضاء (أمره) القاضي بايجاره أو ان يزوج في تخفيفاً يظهر أو

ذلك خاتمة أمره والاقتراض المذكور ينال الاكرام (قوله الامام) من مرفوض القاضي وهو بناء على
ظاهر الذي مر عليه الشارح هناك في غاية الاشكال هذا الذي لا يصر ملكه فكيف يصير ديناً
بالفرض قليلاً ما قاله جعل فرض القاضي هنا على المعنى المتقدم عن مر (قوله في المتن) يبيع القاضي فيها
ماله (الح) جلة الروض وشرحه ببيع مال السيد فيفتت أي يبيع على الحاكم اذا امتنع من الاتفاق عليه
أو غاب أو يزوج بعد استدانته على ماله فان امتنع من ذلك يبيع أي الرقيق أو ايجاره أو عتقه فان امتنع
من ذلك باع الحاكم أو آجره اهل بيته وقره فان امتنع من ذلك يبيع أو غاب (قوله أو يزوج) عطف على
يبيع وقره بعد أمر القاضي الخ طرف ليسع (قوله في بعض فعل الاضلاع) هذا الصنيع بفهمه في غير
المحجور لا يجب على القاضي فعل الاضلاع وهو مشكل وبيان ما يصح بوجوب مراعاة الاضلاع فيه أيضاً ما
رأيت التبيين لا في الذي لم يحكمه كلامه في بيع وجوب مراعاة الاضلاع ولو باع القرن (قوله أو يبيع ماله آخر)

القاضي وأمكن احضاره عن قريب لا ينتظر ويؤمر بإزالة ملكه عن العبد ولو قيل إن القاضي يقترض عليه
 أن يأتي بحضوره إذا رأى ذلك مصلحته بعد اه عش أقول بل قد يصح به ما هو عليه يجب على القاضي
 مراعاة المصلحة في حق المحجور وغيره (قوله أو أوجر الخ) وأدفعه في العمل والاتفاق على نفسه من كسبه وقوله
 فإن لم يجد مشتر بالولا مستأجرا أي ولم يقدر على الاكتساب والاتفاق على نفسه من كسبه اه سم (قوله
 أي فرضا الخ) أي مالم يكن السيد فقيرا محتاجا إلى خدمته الضرورية فأنه إذا كان كلام الشارح الذي اه
 عش عبارة الألفي والنهاية والغني قال الأذري وظاهر كلامهم أنه ينفع عليه من بيت المال أو المسلمين
 بما هو ظاهر أن كان السيد فقيرا واحتجاجة إلى خدمته الضرورية بقوله الألفي أن يكون ذلك فرضا عليه
 انتهى اه قال سم ولا يقال بل ليس كلام الشارح الذي الفقير لفرض المسئلة فيما إذا لم يكن له مال لا تأتول قد
 قيدا تنافه المال بما يشمل انتفاعه بذلك القاضي فقط كما ترى اه (قوله أخذ مما صرف القضا) حاصله أنه
 إن لم يعرف له مال ينفع عليه من بيت المال بما أن كان لم يكن في شيء أو كان ثم ما هو أهم منه أو منع متوليه
 اقترض عليه الحاكم إن رآه والأقام بماسير المسلمين بكفايته وجوب فرضا اه وبيناه ذلك أن الوجهان
 محل رجوع المسلمين عليه بما على القرض مالم يثبت له من الاتفاق عليه فقيرا لا يستحقه فلتستل مع ذلك
 قوله أخذ مما صرف القضا اه سم (قوله فعل بماسير المسلمين) والفقه هنا يكون السيد كماله أن لو دفع

بني أو أوجرته (قوله أي فرضا) ظاهره أن كان فقيرا أو مستأجرا في الحاشية عن شرح البهجة تفصيل
 في تفسيره من الغاية لا يقال بل ليس كلاما لا في الفقير لفرض المسئلة فيما إذا لم يكن له مال لا تأتول قد قد
 انتفاع المال بما يشمل انتفاعه بذلك القاضي فقط كما ترى في شرح الروض هنا قال الأذري وظاهر كلامهم
 أنه ينفع عليه من بيت المال أو المسلمين بما هو ظاهر أن كان السيد فقيرا أو محتجاجة إلى خدمته الضرورية
 واقتصر دمر على نقل الأذري (قوله أخذ مما صرف القضا) عبارة المتن والشرح ثم فإن لم يعرف له مال خاص
 ولا عام فالظاهر أنه ينفع عليه ولو حكما أو بغيره من بيت المال من سهم المصالح بما أن كان لم يكن في بيت المال
 شيء أو كان ثم ما هو أهم منه أو منع متوليه فلهذا اقترض عليه الحاكم إن رآه والأقام المسؤل بماسيرهم
 بكفايته وجوب فرضا في قول نفقة اه باختصاره وبيناه أن الوجهان محل رجوع المسلمين عليه بناء
 على القرض مالم يثبت له من الاتفاق عليه فقيرا لا يستحقه فلتستل مع ذلك قوله أخذ مما صرف القضا (قوله
 فعل بماسير المسلمين) قال القموني من نصفه أو نصفه أو نصفه فقته على سببه والنصف الآخر
 عليه فإن عجز عن القيام به فبعض نصف نفقته في بيت المال وقال الزركشي وغيره نفقة لبعض أي المحجورين
 نفقة في بيت المال إن لم يكن بينهما ما أو الألفي من هي في قوله اه هر قال في شرح الروض وفيما قاله
 أي الزركشي في الشق الثاني نظر اه ولعل وجه النظر أن القرض أنه محجور عن نفقته وذلك يقتضي عجز
 ذي النور وبذلك وجه كاهو ظاهر أن يقال أن نفقة الغير المحجور عنها عليه وعلى سيدان لم يكن مهابا أو الألفي
 ذي النور وبذلك وجه كاهو ظاهر أن يقال أن نفقة الغير المحجور عنها على الماسير (فرع) في ملكه وقفا ذكر وأنتى وقد وعى نفقة
 أحدهما فقط ولو تمت بينهما لم تسد سدافل بغض بينهما أو تقدم الألفي لأنها أضعف كقوله الألفي
 النفقة على الأب لأنها أضعف ونظر الوجه وقفا والأول وما قد ذلك مسئلة لأن الشارح أكد في
 حقها وجعل لها من البرماليس إلا بدولا كذلك الرقيقة (تبيه في باب الجلوة من غير بدل زحماضه قال
 المغري ولم ينق السبدي عليه العمل بالمرور ينفع على نفسه من كسبه ولا شيء للمولى أي على المستأجر
 قال الأذري وفي إطلاقه نظر وينبغي فرضه إذا تعلق الحاكم لأمه مكانه اه وقوله فعل العمل بالمرور هو
 ثابت وإن أمكن الاتفاق من بيت المال ثم من المسلمين لأنه مستغن عنه فلهذا على الاكتساب فلا يجب انتفاعه على
 بيت المال أو المسلمين أو على الحاكم على ذلك فنه نظر لكن الوجهان محل هذا التردد أن لم يكن كما به ولا
 فالوجه ثبت ذلك وات أمكن ما ذكر أخذا من قوله السابق فإن لم يجد مشتر بالولا مستأجرا أنفق عليه من
 بيت المال الخ لأنه دل على تأخير الاتفاق من بيت المال ثم من المسلمين عن بيعه وما يجاوز عنه عدم الخ كما قد

بإزالة ملكه عنه (بيعه أو
 انتفاعه) أو فهو ما كان أبي
 بأحد أو آخره عليه أن لم يجد
 مشجريا ولا مستأجرا أنفق
 عليه من بيت المال أي
 فرضا فيما يظهر أخذ مما
 صرف القضا فإن لم يكن فيه
 مال أو منع ناطره تعديا فعل
 مياسير المسلمين وما انتضاء

كلامهما من انه غير بين البيع والاجارة ينفي حله كجهو معلوم من محله على ما اذا استوفى مصلحته في نظره والاوجب فعل الاصطع منهم ما يقول
 جمع يجب الاجارة أو لا يعمل على ما اذا كان اصطلح ذلك في غير المستوفى تامها في نظره ان لم يوجها ولا آخرها لتكتب كذا في كتابه ان لم يكن
 لها كسب أولم ينفذ في بيت (٣٦٨) المالم المايه (تثنية) فقبه كلامهم في الممتنع هنا الذي له مالان القاضي لا يبيع عليه

اللقن الممتنع من انفاقه
 وان رآه أصطلح وأنه يبيع
 لكفائة بقصد أمواله ولو
 رقباه كفيا بكسبه وهو
 مشكل لاسما في الغائب
 المنوط التصرف في ماله
 بالاصطع ولو قيل في الغائب
 يجوز لما ذكر دون الممتنع
 لان امتناعه من بيعه
 على قوة الرغبة في ماله
 دون غيره لم يبعد ثم رأيت
 كلامهم الاتقي في الغاية
 وهو مرجع في ان القاضي
 لو رأى بيعه أصطلح باع سواء
 الممتنع الذي له مال وغيره
 ولا فرق بين الغاية واللقن
 في ذلك كما مر به غير
 واحد (وبجبر) ان شاء
 (امتنع) ارضاع ولها
 ولون غيره ورا وغير لانه
 على لبنها ومنافعتها لاختلاف
 أثر وجعل طلب ارضاعه
 لم يجز منه ما يستلزم فيه
 تفرق قابض الوالدة ولها
 الا عند تنفسها في حياها
 لغورها الى فراغ تنفسها
 اذا كان ارضاعها لا يضرها
 بحيث تنفس طبعها فيها
 يضره وفيها طلب اجرة
 ورضاعها والتبرع بها
 رضى أو أبت (وكذا لغيره)
 أي غير ولها في غير حال
 ارضاعها ايضا (ان فصل)
 لبنها (عنه) أي من ولها

ان النقة تعلية للعبد بمعنى ذمها (قوله كلامهم) أي قوله ما يبيع القاضي فيها له أرى حواله
 (قوله مصلحتها) أي البيع والاجارة (قوله هذا) أي كلام المصنف اعراض (قوله في غير المستوفى المالم)
 أي وفي غير البعض المأخوذ كان ينبغي ان يسلمها ما قاله القاضي على صاحب التوبة والا فلعلم ما حسب
 الرق والحر يمتنع ونهاية وقال المصنف في ذمها المأخوذ عن نفسه وأما المأخوذ عن غيرها فنعم في بيت المالم على
 مياسير المسلمين (نزع) في ملكه موقعا ذكر وأثنى وقد رعى نقتة أحد هما ولو قسمت بينهما لم تسد ما قول
 يغير بينهما أو تقدم الاثنى لانها أضعف كالقيد المالم في النقة على الابناء ذلك في نظر الوجه وفاقا لم الاول
 اه (قوله يجوز) أي يبيع القن المحتاج الى النقة قوله لما ذكر أي اذا رآه أصطلح (قوله دون غيره) قد توقف
 فيما ان القاضي لا يبيع الغير أيضا لانه بعد امره يبيع مواتا معهما فليست له اه مدع (قوله به) أي القن
 (قوله وغيره) شامل للقائس والحاضر الذي له ماله (قوله في ذلك) أي عريضة الاصطع (قوله به) أي بعدم الفرق
 (قوله المتن ويجبر) بينه القائل من أجبر اه عرض (قوله ان شاء) أي قول المتن وتجاوز تخار جرحه في
 النهاية الاخره والا اذا كان الى يده في الحر وقوله بان يخشى ان يوعلا واستوفى وقوله وبصرها لا انتفاء المحذور
 وكذا في المتن الاخره في الحر الى المتن وقوله ونظره الى المتن في وضعه وقوله وايد ابن الصلاح الى وقوده
 الا نرى (قوله لا عند تنفسه المالم) والا اذا كان الولد حرا من غيره أو مولا كغيره فله منه ما ارضاعه ويسترضعها
 غيره لان ارضاعه على ولده أو ماله أو ما كسبه أو غيرها (قوله في الحر) أي وفي الرقيق المأخوذ لغيره
 نهاية (وسم (قوله لها) الاولى التذكير كفي النهاية (قوله مثلا) أي وأقله شره أولا غنتا به بغية لابن
 نهايتها ومعنى (قوله هذا) أي قول المصنف وكذا غيره المالم اه سم (قوله فله ان يرضعها المالم) أي ان يرضعها
 من ارضاعه غير المأخوذ لا يبيع الا به ويسترضعها غير ذمها قال الزكشي ولا أجره والوجه انه
 أخذ الاجرة وان وجب ذلك سم وعرض (قوله من شاء) أي وان لم يفضل لبنها عن ولدها اه سم

يقال ينبغي الحكم هنا على الحر المصغر هل يحمل وجوب انفاقه من بيت المالم ثم من المسلمين اذ لم يسد على
 الا كسب والمبادر نعم وقباصه جميع الا تزل من الرد لان يرق بان الرقيق ليس من أهل الاجارة
 ولو نشه خلاف الحر فليس له ايجار نفسه الا عند الضرورة بان تستد اتفاق بيت المالم ثم المسلمين ونظائر
 كلام البغوي المتقدم عدم الفرق فليست له (قوله لا عند تنفسها المالم) قال في شرح الروض والا اذا كان الولد
 حرا من غيره أو مولا كغيره فله منه ما ارضاعه ويسترضعها غيره لان ارضاعه على ولده أو ماله كمنه ان
 الرقة وتوهم من الماردى وأورد اه (قوله في الحر المالم) كذا اقتصر في الروض وشرحه أناضلي
 الحر فله زاد والرق المأخوذ لغيره (قوله هذا ان كان ولده حرا أو مولا المالم) هذا اوجب تقييد الرقيق
 قوله السابق على ارضاع ولدها ولده أو ماله وحيث تشكل قوله السابق في الحر لان الحر حيث
 ليس الا ولده ولا يتصور ان يطلب اجرة ورضاعه لانه لا يقال الماردى غير مذكر ولا غيره لا تقول هذا
 لاوافق ان الكلام في ولده أو ماله كمنه فله اجرة فله اه اذن ان كان ولدها الماردى غير مذكر ولا غيره لا تقول هذا
 هنا فاقبل والروض وغيره انما ذكر واسمته طلب الاجرة في الحر بعد فهم الكلام في أم من ولده
 ومالكه وأثبت اعراضه بان مراد الشارع بقوله هذا ان تبيد الوالد بالنسبة لقوله وكذا غيره ولا بالنسبة
 قبله أيضا فكذلك قال الماردى قولنا وكذا غيره ولدها ولده أو ماله كمنه كان فيما قبله عاملا ما تقرر فيه
 (قوله فله ان يرضعها من شاء) غير المأخوذ لا يبيع الا به حر قال الزكشي ولا أجره ٢ انه أخذ
 الاجرة وان وجب ذلك لانها تؤخذ على الواجب (قوله فله ان يرضعها من شاء) أي وان لم يفضل لبنها عن

لكثرة من لا يختلف ما اذا لم يفضل لقوله تعالى لا تضار والدة ولدها هذا ان كان ولدها ولده أو ماله فان كان من غيره
 أو حرا فان رضعها من شاء لان ارضاعها

قوله انه أخذ الاجرة دليل هنا مقتضى ان قوله غير ملازم وقوله بان يخص ليس وجودا بفتح الشرح التي يابى فينا غير

على بعضه أو المالكة (د) على (ف) لم قبل تولد إن لم يضره (و) أو يضره ذلك (ز) على (أ) رضاعه بعدد ما إن لم يضرها (هـ) أو يضره واقتصر في كل من القسمين على الأغلب في غلاز عايب ما زده فيها وليس لها الاستقلال بأحد هذين (٣٦٩) إذ لا يحل لها في نفسها (والعبرة) الأم

ونظراً بلحق بهما من لها الحضانة من أمها ثم أوصاها الأب (حق في التريبة) كالأب (فليس لأحدهما) أي الأبوين الحرين ونظراً إن يضرهما عند فقدهما بمن له حضانة مثلهما في ذلك (فلم يقبل حواين) من غير رضائهما أو خلافهما ثم لم يملك مدته الرضاع ثم إن تنازعا أحبب طالب الأصل كالأب كالمطعم عند حل الأم أو مرضها ولم يوجد غيرها فيعين كالمطعم محمول على الغالب ذكره الأذري (ولو) - (ما) - فطمع قبلهما (إن لم يضره) ولم يضرها (لا تشاء المذود) ولا حدهما فطمع به مرضاً لا حق (بعد حولين) لمضي مدة الرضاع ولم يقبله ذلك نظراً للغالب إذ لو فرض إضرار الفطم له لم يفسد ثلثته أو أشده حوايى لزم الأب بذل جرة الرضاع بعدهما حتى يجبرى بالعلم ويجبر الأم على أرضاعه لأجرة إن لم يوجد غيرها كما علم بمسار (دلهما) الزادة في الرضاع على الحولين حيث لا ضرر ولكن اتفق الحنابلة بأنه بسن هدمها الحليمة (ولا يكفر بقتله) أو هجمته (الألاعمية) أي لا يجوز له أن يكفه إلا بطبق

(قوله) على بعضه أي والده نهاية بمعنى (قول المزيان لم يضره) أي الفطم الوالدان اكتفى بغير لهما اه منق (قوله) أو يضرها (صاره) الفتي ولم يضرها أيضاً اه وهي أحسن وإن كان أدنى سابقا للتي تغد العموم (قوله) أو يضره ذلك قد يستشكل تصوؤ ضررها إذا بقيما يقبل حصوله حبس اللبن ويمكن إخراجها من الرضاع اه سددع ذلك أن تقول إن تكسب الإخراج بغير الرضاع كافى في الضرر (قوله) أو يضره عبارة الغنى والنهاية ولم يضره أيضاً اه (قوله) واقتصر في كل (الح) وقد يقابل الضرر إن كان كان فطمه قبل الحولين يضره وأرضاعه عند يضره لعل حكمه أن الأب يجب عليه أرضاعه فله يضره إن أمكن والا فلا يجب على الأم بل فطمه وإن لحقه الضرر اه عس (قوله) ما زده فيها أي قوله أو يضرها في الأول وقوله أو يضره في الثاني (قوله) بأحد هذين عبارة النهاية مع عس (بارضاً أي بعد الحولين) ولطفهم أي قبل الحولين أو بعدهما اه (قوله) ونظراً أن يلقح (الح) بنفسه عشقه أو لا يلقح ونظراً أن يضرهما (الح) فالتعاضد عليه كفى النهاية أولى (قوله) أحبب طالب الأصل فإن لم يكن أحدهما أصح لم ينسبوا أحبب طالب الرضاع كما هو ظاهر اه سددع أي وينسب عليه النهاية والغنى (قوله) وكلامهم (الح) عبارة الغنى وليس هذا لئلا يفتقروا لهم بل لئلا يفتقروا لهم على الغالب اه (قوله) ولم يضرها فيه نظراً من أشكال التصوؤ بوايضاً فالضرر رضاعاً لهم لأن فرض أنه ضرر يبيع التمتع فله تمتع من علمه فاعله وإن رضيت اه سددع وتقديم جواب الأشكال الأول ويؤيد الأشكال الثاني سكوتها بتوالمغنى عما زاده الشارح هنا (قوله) لا تشاء المذود عبارة الغنى لا تشاء فمما وعدم الضرر بالطفل فإن ضره فلا اه (قوله) ولم يضره بذلك أي بعدم ضرره سددع وذكرى (قوله) لم يفسد ثلثته أي لا يجبرى بغير الرضاع اه معنى (قوله) لا تشاء أو ورد فيجب على الأب أرضاعه في ذلك الفصل فإن فطمه من بعضه إلى الأضرار وذلك لا يجوز بخلاف علمهما أي الحولين في فصل معتدل اه معنى (قوله) وتغير (الح) أي أن لم يضرها أخذ المامس (قوله) حيث لا ضرر) استدرك على ما هو من الكلام السابق من استواء الأم عن اه عس (قوله) بأنه ليس بعدهما أي إلى زيادة اقتصاها على الولد اه عس أي هو وولدهما خلاف من هو ما كانى حنفياً فوجه الله تعالى (قوله) إن يغنى (الح) متعلق بضره اه سم (قوله) ويجعل الضبط على العمل (الح) وأهل هذا الاحتمال أقربوا في ما لو غلب العبد في الأعمال الشاققة فله نفسه فهو لا يجب على السيد منعها فيعظم والإقرار بعدم الوجوب لأنه الذي أدخل الضرر على نفسه اه عس وينبغي حله على ضرر ولا يبيع التمتع والافتعال ضرر مبيع التمتع حرام كإرضاع السيد عس أي تغنى أي فيجب منعهم (قوله) وعليه راحة (الح) عبارة الغنى والنهاية ويجب على السيد تكليفه بقمطاً طبقاً ما يتبع العادة فيرى في وقت الفسولة وهي النوم في وسط اليوم وفي وقت الاستمتاع كان له أمر أو من العمل طرق النهار ومن العمل أمان الليل إن استعمله نهاراً وفي النهار إن استعمله ليلاً وإن سافر به أو كيوثقاقوق تعالى العادة وإن اعتاد السادة الخدم من الأرقاق منهم أرفع طرق الليل أطولها تبع عادتهم ويجب على الرقيق بذل الجهود وتول الكسل في الخدمة ويكره أن يقول المملوك لمالكه بي بل يقول سيدي وأمولي وإن يقول السيد له عبدي أو أمتي بل يقول غلامي أو جولي أي أؤتأى أو تفتأ ولا كراهة في إضافة بي غير المكلف كرب البارود والغنم ويكره أن يقول الفاسق والمثمق في دينه يأسى اه قال الشافعي قوله لا يغير مكافئاً

ولهذا (قوله) إن يغنى متعلق بضره (قوله) إن يغنى لا يكفر بقتله لا عملاً بطه (ويكره أن يقول المملوك لمالكه بي بل يقول سيدي ومولاي) أن يقول السيد عبدي أو أمتي بل يقول غلامي ومولاي أو تفتأ وتفتأ ولا كراهة في إضافة بي غير المكلف كرب البارود والغنم ويكره أن يقول الفاسق أو المثمق في دينه (٤٧) - (شرافى وابن قاسم) - (فان)

دوله لغير السابق بخلافه ما إذا كان بطه وسن أو لا تشاء بمنعهم له أن يكفه الأعمال الشاققة بعض الأحيان حيث لم يضره ما يغنى منه من ضرر يبيع التمتع فيما يظهر ويحتمل الضبط بما لا يحتمل عادة وإن لم يخش من ذلك المذود وعليه راحة وقت قبالة المغيث في غير وقت الإعمال بأجرة عادلة

وطاهر عليهم جو يذللون فيبقى حله على انه بالنسبة للعلوم المتروكة جواز تكليفه المشتق لاصلي العلوم وافق القاضي بانه اذا كلفه مالا يطيق بيع عليه نوايا ما بين الصلاح يبيع (٢٧٠) المسلم على الكافر صيانة له عن اللغو بما حقق به اياضاً من بيعه على مغنية تروم حلهما

على الفساد وقده الاندري
بما اذا تعين طريقه لخالصه
بان لم يتحقق من تكليفه
ذلك الابه (وتجوز خارجته)
اي القرن كانت عن جمع
من العبادة رضى الله عنهم
بل روى البيهقي عن الزبير
رضي الله عنه انه كان له الف
مملوك يتخارجهم ويصدق
بجميع خراجهم ومع انه
ملى الله عليه وسلم اعطى ابا
طه لما حمله من امواله
صاعاً من ثمر وامراه له ان
يغفروا عنه من خواجه
(بشرط) كون القرن يصح
نصفه لنفسه لو كان حراً كما
هو ظاهر وقد روى على كسب
مباح وفنائه عن مؤنته ان
جعلت فيه وما فضل
يتصرف فيه كما هو بشرط
(وضاهما) فليس لاحدهما
اجبالاً الاخر على الاخر
عقد معاوضة كالكتابة
ومع ذلك لا تلزم من جهة
السيد كله وظاهره يفرق
بينهما بان الكتابة تؤدى
الى العتق فالزمن اهل من جهة
السيد لا لا تطالب فانتهت
بغلاف الخارج لا تؤدى
له فلم يصح لزامها من جهة
و يؤخذ من كونها عقد
معاوضة لا لا بد فيها من صفة
من الجانبين وان مر بها
نحو لحنه والاشق من ان
كاتبها اذا تلحق كسب

المكافى بعض من شأنه التكليف وان كان مديداً فمكافؤا له (قوله وظاهر عليه) أى لفظه عليه
في قولهم وعليه ارجاعه الخ (قوله وافق القاضي الخ) عبارة النهاية بنولو كافر فيقتل ما يطبقه أو حله أمته
على الفساد أجبر على بيع كل منهما ان تعين طريقاً يخالصه بكاتبه بالاندري اه (قوله أى القرن) الى
قوله ويرتق بينهما فى الغنى (قوله كانت) أى عند الخارجة (قوله ويصدق بجمع خراجهم) ومع
ذلك بلغت تركه حينئذى ألف الفروا تى ألف الفروا تى أى من الدرهم الفضة عرش (قوله كون القرن) الى
قول المتن وهو فى النهاية الاقوله كالكتابة الى ويؤخذ (قوله وفنائه) أى كسبه عن مؤنته الخ فالزم فيه كسبه
بخرجه لم يصح خارجته كسبه به لما روى وغيره معنى ونهاية (قوله وما فضل الخ) عبارة النهاية والغنى
فان زاد كسبه على ذلك فالزاد يرد وتوسيع من مبدئه ويجبر النقص من بعض الامام بالزاد فى بعضه او قد
علم ان مؤنته تصح حيث شرط من كسبه أو من ماله سيده اه (قوله يتصرف فيه الخ) أى يجوز ان يتصرف
فيها ان كان لا يملكه ومعلوم ان السيد منعه منه ومصرح به رشدي عرش (قوله وبشرط) كذا فما
اطلعت علم من النسخ وحق القام وبشرط (قوله لانها عقد معاوضة) فاعترضه القراض كغيره نهاية
ومعنى (قوله ومع ذلك لا تلزم الخ) عبارة المغنى والاصل فيها لا بد من تعرض لها عوارض فخرجه ان
ذلك نفسى ما ترون من الطرفين اه (قوله وان مر بها خارجته الخ) انظر وجهه أخذها او بعده اه
رشدي (قوله بالذلك عن كسب الخ) قد يقال للمغنى الثاني الغير ان اذا الكتابة بما يتجمل المراد وقيرة
اه سيدمر وهو أى الى وقوله منه أى من التبرع (قوله اللهم الخ) عبارة النهاية نعم لو انحصر الخ (قوله
الاذا انحصر الخ) لا يخفى انه قد يكون بحيث لو خارجاً كتسبب ذلك القدر والام يمكن اكسابه اياه وهذه
مصلحة يجوز اعتبارها وان لم يتغير بعمل قد يكون أسلم من بيعه سم على حج اه عرش (قوله أو
شهر) الى قوله فليبر ما فى النهاية الاقوله وقد يشكى الى ذلك ما يوقه حيث لا تتم (قوله مثلاً) أى أوسنة
أو نحو ذلك على حساب اتاهما معنى ونهاية (قوله له رديعهما الخ) يعنى أى اذا أراد ذلك حالان كان
شارعاً في البيع الى الأولى ومتعاطي الأسباب الذمخ في الثانية لا يصح عليه العلف يعنى انه يحرم عليه البيع
والأخذ حتى يعلق اه رشدي وقوله انه يحرم الخ لعل لا يحق من قتل الناصر وأصله لا يحرم (قول المتن
علق ذهابه) يجوز تكليفه على العلوم ما لا يطبق العلوم عليه ولا يحل له ضرب الامتداد الحاجة قال الاندري
هل يجوز الحرف على الجرم والظاهر انه ان لم يضربها على الاقلاء وفى كسب الحائلة وهو ما روى القواعد اه
يجوز الانتفاع بالحياة في غير ما خلق له كالحرف لركوبه والحل والادب والحرف العرش وقوله صلى الله عليه
وسلم ينماو حل سوف بقرناذ أو أدان ير كها قال تعالى فما خلقناك من ظلمات متقلب على المراداه معظم منافعها
ولا يلزم من منع غير ذلك شرح حر اه سم ومثل الضرب الشخص حيثما عتبه فيجوز بقدر الحاجة

يا سيدي هر ش (قوله الى المتن وتجوز الخارجة) (تنبيه) لو خارجته كانت فهل تطالب الخارجة لضعفها بتوقفها
على الزمان وجوازها من الجانبين وقوله كالكتابة يلزمها من جهة السيد فلا يلزم دفع مال بغير الكتابة فيه نظر
وقد تقدمه لاطلاق أو يقال لا بد من الحكم بطلانها لان المكاتب بقتل وعلك اكسابه فله الامتناع من دفع
مال للخارجة فلا يجوز الرجوع عنها والامتناع رجوع عن غير ما ليس السيد أخذنا نذعى الى الكتابة
لاستقلال المكاتب ولكم ما يبدى فان تبرع المكاتب بدفع راد عليه بل فلتأمل (قوله وتجوز الخارجة
بشرط وضاهما) ولو خارجته على ما لم يتصله لم يجوز يلزمها كما هم بعدم معاوضته مرش وأقول قد
لا يحتاج الى ذلك ما تقرر ان أحدهما لا يجبر الاخر (قوله الاذا انحصر الخ) كذا مرش (قوله الاذا
انحصر الخ) لا يخفى انه قد يكون بحيث لو خارجاً كتسبب ذلك القدر والام يمكن اكسابه اياه وهذه مصلحة

يكذبوا نحو من بحث ان لولى خارجته يجوز واذا اراد مصلحة فوفيه نظر لان فيها تعاون كانت باضعاف قيمته وهو متوجع عنه عرش
الهم الاذا انحصر صلاحه فيها وقد يصدق بغيره ما روى ان الجرم من بيع ماله بدون غنى مثله للضرورة (وقى) أى الخارجة (خارج) معلوم أى
ضربه عليه (يؤديه) الى سيد من كسبه (كل يوم واسرع) او شهر مثلاً (وعليه) أى اى الخواص لم رديعهما ولا ذمخ ما يحل منها (علق)

الاولى والآخرى (قوله اذ يمكن الخ) عبارة عن الغنى قال الاذرى وشبهه ان لا يباع ما يمكن اجارته وحكى
عن كلام الشافعي والجمهور اه (قوله اذ يبي عوته) كذا في أصله بخطه يله آخر في سدع أى وقضية
خطه على المزوم حذف الاء (قوله ايضا) أى مثل ما تقدم (قوله المني وفي غيره على يسع الخ) ويحرم
نفسه لا يني عن ذبح الحيوان الا لاله اه معنى (قوله بشرطه) أى اذ يمكن اجارته الخ (قوله صيانة)
الى التنقي النهائية والغنى (قوله صيانة لها عن الهلاك) (فرع) لو كان عند حيوان يؤكل أو آخر لا يؤكل
ولم يجد التفتة أن يذبحها وتعدر سمها فهل يقدم تنقيتها لا يؤكل ويذبح المأ كقول المسمى بهنفسه
احتملان لان عبد السلام قال فان كان المأ كقول يسارى أو لغوا غيره يسارى درهم فقبه نظر واحتمال
انتهى والراجح تقديم غير المأ كقول أى بان يذبح المأ كقول في الحالين انها عبارة عن الغنى ويبنى أن لا يتردد
في ذبح المأ كقول فقد قالوا في التيمم انه يذبح شاة لسكبه المحرم فاذا كان يذبح لنفس الكسب فالاولى أن يذبح
ليؤكل وتعليق التفتة لغيره ثم ان اشتد حسنه لعماء كقول لم يجد ذبحه كان كذا وهو في معنى ذبحه
انقطع فيها اه وعبارة سم ولو لم يجد شاة لم يذبح المأ كقول ولو اطعمه غيره المأ كقول وقد
تقدم فري يقول الشارح عن الشافعي يلزم ذبح شاة لسكبه اذا اضطر اه (قوله أو يسع بعضها الخ)
صطف على ذلك (قوله فان تعدر الخ) واجه لسكن من قسمي لاله آخره مال آخر كاهو صريع صنيع
الغنى (قوله أنفق عليها من بيت المال الخ) كظهوره في الرقيق وباني ذبح عمارته أسنى ونهاية معنى أى من
كونه يحيا فاذا كان المال فقرا وقرضا فالذي يمكن فقرا عس وسم (قوله فان لم يجد الخ) عبارة عن الغنى ويجوز
غصب العلف للذابة وغصبا لخط طر احتوا ولكن بالبدل ان قيلنا ولم يباع اه زاد النهاية بل يجب كل
بهنما محض نصف يسع تمام كلوا ظاهر اه (قوله المني ويحب الخ) أى يحرم عليه ذلك نهايتون معنى
(قوله المني ويحب) قال في المختار يجب بالضم جلبا بغض الام وسكوها اه عس (قوله ويطاها مضطبا
الضرر) الى قوله وقد تحمل في النهاية الغنى الاوله كبحر موصوف (قوله من غواها لمسا) أى من غو
اليهتق ولها غواها لهما (قوله وضبطه) أى الضرر وقوله فيه أو بالجملة (قوله توقف في الرافعي
الخ) معتمد اه عس (قوله ووصوب الاذرى الخ) هذا ظاهر ينبغي الجزم به اه معنى (قوله وليس
له) أى مال البهية (قوله الا ان استراه) فان اياه ولم يقبله كان أحق بدين أممته بقومته (قوله ويسن
قص نظرا للحال) قال الاذرى ويظهر انه اذا تقاضى طول الاطعام وكان يؤذ الجوارح ما لم يقص
ما يؤذنها أسنى ومغنى عبارة عس ولو علم لحوق ضررها وجب قصها اه (قوله وأن لا يستقصى) أى
الحالب في الحلب بل ترك في الضرر عشا نهاية ومعنى (قوله ويجب حسب ما ضررها) عبارة عن النهائية والغنى
(قوله فان تعدر ذلك كله انفق عليها من بيت المال ثم الماسير) قال في شرح الروض كظهوره في الرقيق وباني
فيه ما ضرر اه وقال ثم الاذرى وظاهر كلامهم انه ينفق عليهم من بيت المال أو المسلمين بجنا وهو ظاهر ان
كان البدن فقيرا أو محتاجا الى خدمته الضرورة والا فليقتنى أن يكون ذلك قرضا لم ياتى انتهى ولا
يخصى اشكال التعبير باق قوله وأحتجنا الى خدمته (قوله أنفق عليها من بيت المال ثم الماسير) قال
في شرح البهية وهذا ظاهر ان كان المال فقرا والافنيق أن يكون ذلك قرضا كافيا لقطا اه واهم
ان الذي تقدم في القسط انفق على بيت المال بلا رجوع على ماسير المؤمنين قرضا فلهم الرجوع اذا
ظهر له مال أو يفتقر بينا في ذلك المحل ان الوجه المانع من كلام شرح الروض انه اذا بان حين الاتفاق
عليه ان لا ياله ولا منفق لارجوع ومنه فقول شرح البهية وهذا ظاهر اذا كان المال فقرا فتمت
انه لا رجوع عليه عند لا بيت المال ولا الماسير وهذا موافق لما في القسط بالنسبة لبيت المال وكذا
بالنسبة للماسير على ما قلنا ناسنا وقوله والافنيق أن يكون ذلك قرضا على وقفا مائ القسط بالنسبة للماسير
لا بالنسبة لبيت المال على ما هو قضية كلامهم وصريح فرق الشارح ثم ين كونه على الماسير قرضا على
بيت المال بجنا فارجعه

اذا لم يكن اجارته اوفى
بمؤتمه (او عطف) بالسكون
كيفعله ايضا (او ذبح في
غيره على يسع) بشرطه
(او عطف) صيانة لها عن
الهلاك فان فعل الحالك
الاصح من ذلك او يسع
بعضها او يجارها فان تعدر
ذلك كله انفق عليها من بيت
المال ثم الماسير فان لم يجد
الامانة نصبه غصبه ان لم
يصفه سمع يسم كلوا ظاهر
(ولا يجب) من البهية
المأ كوله وغيرها كلوا
ظاهر (ما ضرر) هادولقوله
العلق أو (ولدها) الغنى
الجميع عن ظاهر ضبط
الضرر بما منع من غوا
أمثاله ما وضبطه فليجبا
يصفه من المون توقف فيه
الرافعي ووصوب الاذرى
الضبط بما قرره بقول
المادري انه كوله الامة
فلا يجب عليها الانفاض عن
وه سنى يستغنى منه عرى
أو علف وليس له أن يبدل
به عن ليلها لغيره الا ان
استمر أو يبين قص ظفر
الحالب وان لا يستغنى
ويجب حسب ما ضررها قرضا

ويحرم عليه ترك الحب ان ضره اولا كره الاضاعة اه (قوله كثر نحو صوف) أي ضره بقاؤه اه سم
(قوله حلق من أصله) عبارة النهاية والغنى ويحرم جزا الصوف من أصل الظاهر ونحوه وكذلك حلقه اه (قوله
المراد الخ) خبره وكرهه الخ (قوله وقد جعل) أي مافى كلام الشافعي رضي الله تعالى عنه (قوله على
مالكها) إلى الكتاب في النهاية والغنى الاقوله وكذا وكيل (قوله لان) أي العمارة (قوله وهي لا تحب)
أي تمتع المال اه سم (قوله كثر نسق ذرع وشعر) قال ابن العماد في مسنده ترك نسق الاشجار
صورتها أن يكون لها شرة في ثوبه وسقمها او الا فلا كراهة قطعها قال ولو أديرتك السقي تحبب الاشجار لاجل
قطعها البناء او الوضو فلا كراهة أيضا انتهى غاية وغنى (قوله دون ترك زراعة الارض الخ) أي فلا يكره
اه سم (قوله يحرم منه) أي الاضاعة (قوله حيث كان سبها فعلا الخ) هل من ذلك ما لو اغترف من البحر
بأثره ثم أتى ما لا يفرقه في البحر فإنه ملكه تنافى فيه الفضلا ويقتضيه الشفعة العلب لاوى عدم التحريم
هنا لان ما يغترف من بحر البحر من شأنه أن يكون حقرا لا يحصل بالقائه ضرر ويوجب أن يكون مثل
ذلك القاء العلب من المختل وكذا الحشيش وأقول بل يعمى الوالقاء ما اغترف من البحر على التراب سم
على منهج اه عش (قوله كالتعاطيل بصر) أي لا يخوف اه معنى عبارة عش أي بلا غرض لاسر
من انه يجب على راكب السفينة اذا أشرف على الفرق القاء ما لا روح فيه لا ما ليس روح الخ اه (قوله

كثر نحو صوف ويحرم
حلق من أصله لأنه قد يب
وكرهه في كلام الشافعي
المراد بها التحريم وقد جعل
على ما لا يذهب فيه ان تصور
(ولا روح) كقنطرة دار
لا تحب بعمارتها) على
مالكها لا يشد لانها تنتمي
للمال وهي لا تحب نعم يكره
تركها إلى أن تقر بغير
غير ترك نسق ذرع وشعر
دون ترك زراعة الارض
وغيره لا ينافي ما هنا من
عدم تحريم اضافته إلى
قصر محرم في واسع
بحر منتهى لا يحصل الحرمة
حيث كان سبها فعلا كالقاء
مال البحر والكره حيث
كان سبها كأكهة الصور

(قوله كثر نحو صوف) أي ضره بقاؤه وقوله لا تحب أي تمتع المال (قوله كثر نسق ذرع الخ) أي فانه
يكره وقوله دون ترك زراعة الارض الخ أي فلا يكره (قوله والكره حيث كان سبها) كالتعاطيل الخ وعلم
من تعطل الانسان عدم تحريم اضافته إلى ان كان سبها ترك أعماله لا يقدش ان الاعتراض عليه بان
يحد ترك الأعمال لا يكفي بل لا بد من قصد هبها لا يضره من تصور بها البراهم في الكم وضع المال في
الحرز ساقط قال ابن العماد في مسنده ترك نسق الاشجار صورته أن يكون لها شرة في ثوبه وسقمها او الا فلا
كرهة قطعها قال ولو أديرتك السقي الاشجار تحبب الاشجار لاجل قطعها البناء او الوضو فلا كراهة أيضا اه
وهذا في مقابل التصرف أما المحصور عليه فعلى وليه عارة عقار موحظا بغيره ووزعه بالسقي وغيره موفى
المطلق أما الوقف فيجب على ناظره عارته حفظه على مسقطه عند عكسها المأمور به أو من جهة
شرطها الواقف فيها إذا لم يتعلق به في لغيره فمالوا آخر عقاره ثم اختلف فعليه عارته ان أراد بقائه الاجرة فان
لم يفعل تغير المستحق قال الأثرى لو غاب الرشيد عن ماله غيبة طويلة ولا تأتبه هل يلزم الحاكم أن
ينصب من يعمر عقاره ميسر زوجه ونحوه من ماله الظاهر ثم لان عليه حفظ المال فان لم يحصو من وكذلك
لو مات بدون ترك زواجه وبوعلقت به دون مستغرق فتوتر ببعضه في الحال فالتظاهر ان على الحاكم
أن يسق في حفظه بالسقي وغيره إلى أن يباع في ذوقه حيث لا وارث خاص يقوم بذلك ولم يخصص في هذا
نقل خاص اه وهو ظاهر والى ابدن في العمارة على الحاجة تختلف الاولى ويقتل بكرها وقول جميع ابن
حسان ان الذي صلى الله عليه وسلم قال ان الرجل يؤسوف في نفسه كاهل الا في هذا التراب وفي رواية أبي داود
كل من أتقما من آدم في التراب فهو عليه بان يوم القامت الاملا لا بد منه أي ماله يقصد بالانفاق في النسيان
مقتضاها حاله كلهم معقول ولا تتركه عبارة الحاجة وان طالت الاشجار فانه على من زاد على سعة
أخر وعوانه الوعيد الشديد يجوز على من فعل القبلة والتغافل على الناس ويكره للانسان أن يدعو على
نفسه أو ولده أو ماله أو نفسه من غير مسلم في آخر كلامه وأبي داود عن جابر بن عبد الله قال قال الرسول الله صلى
الله عليه وسلم لا يدعو اهل أشك ولا يدعو اهل أولادكم ولا يدعو اهل حنكم ولا يدعو اهل أموالكم
لا توافق من الله ساعة يسأل فيها عطاء فيفسد عهده وأما ما يصرح الله لا يقبل دعا صاحب على حبه فيفسد
هرش (قوله والكره حيث كان سبها) كالتعاطيل الخ فانه لو كان ماله موشوعا بغير ما عشي زادته
وان لا يترك المال ليلتزم تركه وان تلف ويحتمل أن تنتعج تركه اذا شغل أخذه بغير مشقة لا تحتمل ولا
ينافي ما تقرر ولو كان الموضوع قريبا لماء حيوانا بغير ما كرمض ونحوه فلا كراهة فانه يجب أخذه

لمشقة العمل اما غير رشيد
فليسزم وليه عبادة داه
وارضو حقا غموز وعه
وكذا وكسل ونظر وقف
واما ذوالروح المحترمة فيلزم
ماله كرعاه مصالحة ومنها
ابقاء فصل الفحل في الكوار
ان تعين لفتن اثارها وعلف
دودا القز من ورق التوت
ويباع قسمه ماله كالهيئة
فاذا استكمل جاز تحقيقه
بالشعر وان اهلكه لمصلو
فانته كذبح الماء كولا
تكره عبادة حاجة وان
طالت والاشغال العالة على
منع ما زاد على سبعة اذرع
وان فيه الوعيد الشديد
عجولة صلى من فعل ذلك
لفضله والتخوف على الناس
وتكره الزيادة عليها أي
لغير حاجة وصح ان الرجل
ليؤخر في تنقيته كلها الا في
هذا القرب أي ما لم يقصد
بالافتقار في البناء به مقصدا
صالحا كالحق معلوم والله اعلم
(*) كلب الجراح

جميع حركاته

(قوله جمع خراصة) الى التنبه الثاني في النهاية لا قوله ويدخل الى المتن (قوله جمع خراصة) بكسر الجيم

وحنظلمن التفرع مطلقا وان شق اخذ كالمظهر يظهر الفرق بينه وبين المال (قوله لمشقة العمل)
فديهم القصر جيم حيث لم يبق العمل بوجه كترك تناو ليدنا بقره أو على طرفه بجمع نحو انحاله عنه
ولولم يشاؤه سقطا وشاع أو ترك من نحو كاه أو يد عليه ان لم يشغل سقطا وشاع وهو يظهر فليتأمل واقه اعلم
بالعوايب والبالمر جمع والمالب

(*) كلب الجراح

غلبت لانها أكثر طرق
الزهر وتوابعها الجناية
وإذا أرهاغية لشو لها
القتل نحو مصر أو سم أو
منقل وجهه اختلاف
أوامه الأسمه وأكبر
الكبار بعد الكفر القتل
ظلموا القود أو العفو
الاتبى مطالبة آخر وبما
أنهم بعض العبارات من
بقاها محمول على بقاء حق
الله تعالى فانه لا يسقط الا
بنو به يصح وتوجد التمكن
من القود لا يغيب الا ان
انضم اليه ثمن حيث
المعصية وضمن أن لاعود
القتل لا يقطع الاجل خلافا
للمعزة (القول) الحسن
فلذا ائتمر عنه بثلاثة
و يدخل فيهن القول
كشهادة الزور لانه فعل
السان الزمق كالفصل
لكنه لا مفهوم لانه بأن
له تقسيم غير ذلك أيضا
ثلاثة مفهوم اخر اصعب
أدان في قتل عبدا خطأ
قبل السوط والعيا بانه
من الإبل الحسد يوضح
أيضا أن الآية الخطاشه
الجمعا كان بالسوط
والعصافه مائة من الأبل

أَيْضاً عَشْرَ (قَوْلُهُ غَلَبَتْ) أَيْ عَلَى الْجَنَاحِ بِغَيْرِهَا عَشْرَ (قَوْلُهُ لَأَنَّهُمُ الْخَالِجُونَ) وَلَأَنَّهُمُ الْيَاقِظُونَ عَلَى نَحْوِ
الْكَذْفِ وَالزَّانِ وَالسَّرِقَةِ عِبْرَةً أَوْ مَعْنَى تَغْيِيرِهَا (قَوْلُهُمَا) أَيْ بِالْجُرْحَةِ (قَوْلُهُمَا وَالْخَالِجُونَ) الْأَوَّلَى
نَاجِيَةٌ مِنْ قَوْلِهِ لَشَوْهَالِ الْخَالِجِ (قَوْلُهُ أَرَاهَا) أَيْ الْجَنَانُ أَوْ تَوَلَّى غَيْرِهِ مِنَ الْغِيَالِ وَرَوْضِهِ الْمَتَجِّ (قَوْلُهُ
لَشَوْهَالِ الْخَالِجِ) لَكِنَّمَا تَشْمَلُ غَيْرَ الْمَرْدَحَنَةِ كَلِمَتُهُ تَصِفُغُو الْكَلْبَانِيَّةَ عَلَى نَحْوِ اللَّالِ لَمَّا أَتَى الرَّصَافُ أَوَّلَ
نَازِلَةِ الْقُرْبَانِيَّةِ ثُمَّ الزَّيَادَةُ عَلَيْهِ بِمَعْنَى شِدَّةِ أَيْ بِخِلَافِ الْكَيْسِ (قَوْلُهُ تَلَاوُفًا أَوْ عَمَلًا خ) أَوْ
بِاتِّبَاعٍ وَأَفْرَادِهِ عِبْرَةً (قَوْلُهُ الْآتِيَّةُ) أَيْ مِنْ كَوْنِهَا مُنْفَعَةً أَوْ مَبِينَةً لِقُصُورِ غَيْرِهَا عَلَى (قَوْلِهِ وَكَبِيرُ
الْكِبَارِ الْخَالِجِ) مُسْتَأْتَفٌ (قَوْلُهُ الْقَتْلُ) وَتَصَحُّقُهَا بِالنَّاقِلِ عَبْدِ اللَّهِ الْكَافِرُ تَصَحُّقُ شَوْهَدَائِهِ أَوَّلَى وَتَلِصُّمُ
عَذَابِهِ لَمْ يَوْفَى خَطَرُ الشَّيْطَانِ بِخُلْدِ عَذَابِهِ أَوْ عَسَبَ وَنَاقِلُ أَصْرِهِ عَلَى تَرْكِ التَّوْبَةِ كَسَارِزِيِّ الْكِبَارِ غَيْرِ
الْكُفْرِ مَقْرُوفٌ وَرَوْضٌ مَعَ الْأَسَى (قَوْلُهُ الْقَتْلُ نَلَامًا) أَيْ مِنْ حَيْثُ الْقَتْلُ وَظَاهِرٌ لَوْ كَانَ الْقَتْلُ لَهُ عَادَا
أَوْ مَوْثُلًا أَوْ مَالَةً مِمَّا يَمْلِكُ بَقِيَّتُهُ أَنْ أَرَادَهُ تَقَاتُفُ الْقَتْلِ الْمَسْلُومِ أَكْثَمُ أَمَّا الْخَالِجُ الَّذِي يَمُوتُ بِالْعَدُوِّ وَالْمُؤْمِنُ وَأَمَّا
النَّظْمُ مِنْ حَيْثُ الْإِقْبَاتُ عَلَى الْأَمَامِ قَتْلُ الزَّانِي الْإِمَامِ وَالْمُصْلِحِ وَتَرْكُ الْمَصْلَحَةِ بِعَدَا الْأَمَامِ بِهَا فَيُقْبَلُ أَنْ لَا يَكُونَ
كِبَرَةً وَفَضْلًا مِنْ كَوْنِهِ أَكْبَرُ الْكِبَارِ عَشْرَ (قَوْلُهُ أَوْ الْعَفْوُ) أَيْ عَلَى مَالٍ أَوْ بِجَانِبِ غَنَى نَهْيَانِهِ وَسَمِ
(قَوْلُهُ لَاتِي الْخَالِجِ) أَيْ مِنْ جِهَةِ الْوَدَى بِأَعْلَى عِلْمَانِي وَشِدَّةِ وَسَمِ (قَوْلُهُ بَعْضُ الْعِبَارَاتِ) أَيْ عِبَارَةُ
الشَّرْحِ وَالرَّوْضَةِ مَعْنَى نَهْيَانِهِ (قَوْلُهُ لَا يُقْبَلُ) أَيْ عَلَى التَّوْبَةِ عَشْرَ (قَوْلُهُ وَهَزَمَ الْأَعْدَاءُ) أَيْ لَنَالَهُ عَشْرَ
(قَوْلُهُ الْعَهْسُ) قَدْ خَالَ الْبَشَرُ وَحَالَ تَعَدُّدُهَا لِأَنَّ بِقَالَ الْقَتْلُ وَأَسْمَاءُ الْفُضْلِ ثَلَاثَةٌ سَمِ أَوْ قَالَ
الرَّدَّ بِالْخَسِ كَمَا وَظَاهَرُ الْمَاهِيَةِ بِشَرْطِ شَيْءٍ يُقْبَلُ الْوُجُودَ الْخَارِجِي وَالْعَدْلُ الْمَاهِيَةَ بِشَرْطِ لَاشِيٍّ
فَإِنَّهَا تَقْبَلُ التَّعَدُّدَ وَالْوُجُودَ الْخَارِجِي سِدِّعَرُ (قَوْلُهُ الْقَوْلُ) وَكَذَا الصَّبَاحُ سَمِ (قَوْلُهُ لَا يَأْتِيهِ)
أَيْ الْمَصْنُوعُ تَقْسِيمُ الْخَوَاصِّ حَيْثُ فَلَا عَرَاضَ عَلَيْهِ الْقِتْمَانُ بِأَزْهَقِ سَمِ (قَوْلُهُ تَقْسِيمُ شَيْءٍ) أَيْ غَيْرِ
الْزُهْقِ عِبْرَةً وَكَرَّرَ (قَوْلُهُ لَنَافِكَ) أَيْ ثَلَاثَةَ أَتْسَامٍ عَشْرَ (قَوْلُهُ أَيْضًا) أَيْ كَالْزُهْقِ (قَوْلُهُ لَنَافِكَ ثَلَاثَةً)
وَجَمَاعَةٌ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْخَالِجَ إِنْ لَمْ يَقْصِدْ مِنَ الْبَشَرِ عَلَيْهِ فَهُوَ الْخَالِجُ أَوْ قَصْدُهُ هَذَا كَانَ بِمَا يَقْتَضِي غَالِبُهُ
الْعَمْدُ وَالْإِنْشِبَاءُ الْعَمْدُ مَعْنَى (قَوْلُهُ لَنَقُومُ الْخَالِجِ) الْخَالِجُ مَعَ إِنْ أَحْدَ الثَّلَاثَةِ هُوَ مَطْلُوقُ الْخَالِجِ عَلَى أَنَّ
مَفْهُومَهُ لَا يَدُلُّ عَلَى خُصُوصٍ شَيْءٍ وَاتِّجَاعًا عَلَى أَنَّ هَذَا شَأْنٌ خَرَجَ خِلَافَ مَحْظُوفِهِ فَلَمَّا لَمْ يَشِدَّ بِعِبَارَةِ
الْمُتَخَيَّرِ وَرَى الْبَشَرِيَّ عَنِ مَحْدٍ مِنْ خُرْعَاتِهِ قَالَ حَضَرْتُ جُلُوسَ الزَّانِي وَفَافَا وَرَجُلٌ مِنَ الْعِرَاقِ عَنْ شَيْءِ الْعَمْدِ
فَقَالَ إِنَّهُ يَوْصَفُ الْقَتْلَ فِي كَلِمَةٍ بِصِفَتَيْنِ عَمْدٌ وَخَطْفٌ فَلَمَّا قَالَ ثَلَاثَةَ أَصْنَافٍ فَخَرَجَ عَلَيْهِ الزَّانِي بِمَا رَوَى أَوْ
دَاوُدَ وَالتَّسَاقُفُ وَابْنُ مَسَاوِينَ وَجَبَّانُ الْخَالِجِ إِنْ نَالَتِ عَلَى أَنْ يَطْلُعَ عَمَلُ قَالَ الْأَنْفَ فِي قَتْلِ عَبْدِ الْعَالِي الْخَالِجِ أَهْمُ (قَوْلُهُ
تَبَلُّ السُّوْطِ الْخَالِجِ) بِالْخَالِجِ نَدْبُ مَا قَدْ عَشْرَ (قَوْلُهُ مَا كَانَ الْخَالِجُ) بِدَلْسٍ مِنْ شَيْءِ الْعَمْدِ (قَوْلُهُ نِيَامَةً) خَيْرَانِ

(قوله غلبت) لا يخفى انه يجوز أيضاً أن تصكون الجراح بحذاء الجنبات التي هي وصف الجراح الاعمال والتر منقاي كلامه بما ينافيها الحاشية الاخرى وهذا غير التعليل بان كان هو أيضاً وصفاً لقتله والفرق انه في التعليل يكون المراد بالجراح الجرح وبشره ولكن غلب الجراح فغير بغلبة على الجميع وعلى غيره يكون المراد بالجراح مطلق الجنبات **(قوله أيضاً غلبت)** مما دل على التعليل بان المراد أنهم ساقطون له الا لجرح أو متعل وقوته ومنه الضرب بسوط أو عصا أو التعليل من قبل المحذور أو لانه أبلغ مما تقرر في محله **(قوله ١٠٦٥٠)** ضيق بين قوله جمع حواجة **(قوله والأعقر)** شامل الصواعق عليه **(قوله)** لا ينبغي مطالبة من يهتجق الآدين **(قوله العيني)** قد يقال بالجنس واحداً لأن يقل التقدير وأقسام النفس ثلاثة **(قوله)** ويدخل فيها القول وكذا الصباح **(قوله)** لا ينافيه تقسيم الخ وحسنه فلا اعتراض عليها بالتدبير للزحف **(قوله)** أيضاً لا ينافيه تقسيم غيره الخ قوله الآ في فصل بشرط نقصان الطرف والجرح مباشر النفس فمما عايناه في ذلك التقسيم لأنه في اشتراط العبدية واعتراض العبدية فمما عايناه في انقسام الجنبات على ما دون النفس إلى العمد وغيره وإنما انتمر هنا على تقسيم الزحف لأن الكلام هنا في

عش (قول المتن ع) فائدة يمكن انقسام القتل الى الاحكام الخمسة واجب وسرايم وسكر وهو مندوب وبسباح
والاول قتل المرء اذا لم يتبوا الحرب اذا لم يسلم ولم يعط الجزية والثاني قتل المصوم بغير سرق والثالث قتل
الغازي بغير مبال كافر اذا لم يسلم الله أو رسوله والرابع قتله اذا سب أحد هما والخامس قتل الامم الاسير فانه
غيره في كفايته انتهى شرح الخطيب وينبغي أن يراجع ما ذكره في قتل الاسير فانه انما يقتل بالمصلحة فقتله
وجوب القتل حيث ظهرت المصلحة فيه عش (قول المتن خطا) وهو لا يوصف بجراح او لاسلح لانه غير
مكلف فنياً اخطأ في مفهومه كقوله الجنون والبهيمية عش (قول المتن وشبهه) وهو من البكر كالعمد عش
وشبهه بكسر الشين واسكان الباء ويجوز فتحهما بقول ايضا شبهه بقتل ومثل ومثل بمعنى (قوله لاخذ) **قوله**
شبهان كل منهما) وهو من العمد قصد الفعل والشخص ومن الخطا كونه لا يقتل غالبا عش **قوله**
الاشقي أي في المتن آتفاحه **قوله** وشبهه العمد) عطف على اخطأ وقوله لا يقتل غالبا عش **قوله**
قتل عدنا لخطا الجزية لأن ديننا لخطا عش **قوله** (المتن وهو) أي العمد عش **قوله** يعني ان
الانسان الى قوله ويصغر في المعنى الاقوله وما الى المتن وقوله أوله كذا على ما بينا **قوله** يعني الانسان
أي باعتبار كونه انسانا واللام يخرج صورة الخصلة سم ومراده بالانسان البشر فخرج الجن فلا ضمان
فهم مطلقا لم يثبت عن الشارع فبهم عش وقوله مطلقا أي سواء كان على صورة الاكبر أو
قوله (المتن عا يقتل غالبا) أي بالنسبة لذلك الشخص وذلك العمل الذي وقعت فيه الجناحة فدخل غير الزاوة
بقتل والضرب بعصا خفيفة نحو رمي أو صغير يقتل مثله غالبا سم **قوله** (المتن غالبا) أي قطعاً وغالبا
معنى **قوله** (قتله) انما زاد لانه لا يلزم من قصده اصابة السهم ولا من اصابته قتله فلا يتبعه فيما القصاص
عش **قوله** (من حيث هو) قد يلزم انه حد للعمد الموجب القود وغاية الامر انه ترك قدس من مفهومين
من المباحث الاكتفاء فهم الحذف لقرينة سم على عا اه عش **قوله** (فان أراد) أي حد العمد
قوله (يزيد فيه) أي في الحد **قوله** (من حيث الاتلاف) أي من حيث أصل الاتلاف بان لا يستحقه أصلاً فخرج
الظلم من حيث كثرة الاتلاف كما يقر شدي **قوله** (كأن أمره الخ) مثال للقتل شبهة على حذف مضاف
أي كقتل الخ **قوله** (خلوه) أي القاضى في سببه أي الامر عش **قوله** (غير تقصير) قد ورد عليه
ان عدم تركته لشاهد تقصير أي تقصير **قوله** (أو غير مكافئ) في خروجه نظير فان قتله ظلم من حيث
الاتلاف وكذا مسئلة الوكيل ان أو يدلو في الواقع سم وقد عزم اراد الوكيل لانه شبهة في القتل أي شبهة
عش **قوله** (واراد هذه الصور الخ) فيه وقفنا صريح الاستثناء في المتن ان اراد العمد الموجب القصاص
كالاختي وقد يجب ان معنى قوله لا قصاص الا في العمد لانه لا يتصور الا في العمد ولا يلزم منه ان يجب كل حد
بيان ضمان النفس **قوله** (يعني الانسان) أي باعتبار كونه انسانا واللام يخرج صورة الخصلة **قوله** (عا يقتل
غالبا) أي بالنسبة لذلك الشخص وذلك العمل الذي وقعت فيه الجناحة فدخل غير الزاوة بقتل والضرب
بعصا خفيفة نحو رمي أو صغير يقتل مثله غالبا **قوله** (هذا حد العمد الخ) قد يلزم انه حد للعمد الموجب
لقود وغاية الامر انه ترك قدس من مفهومين من المباحث الاكتفاء فهم الحذف لقرينة ونقل ابن القيم في
مختصر الكفاية عن بعضهم حدا آخر للعمد ثم قال واعترض على هذا الحد بان من ضرب كوع شخص بعصا
فتردم ودام الدم حتى مات فأتاهم حصول الموت به ولا قصاص اه فليتام وليراجع فقد يتوقفه **قوله**
أو غير مكافئ الخ) في خروجه نظير فان قتله ظلم من حيث الاتلاف وكذا مسئلة الوكيل ان أو يدلو في الواقع
قوله (غفلة) فان قلت لا يصح ذلك لان المفهوم من قوله وهو قصد الفعل الخ عش قوله ولا قصاص الا في
العمد وهو تقصير العمد الموجب القصاص فالأراد صحيح (قلت) قوله ولا قصاص الا في العمد لا يقتضى
وجوب القصاص في كل حد فلا ينافي باعتبار أمور أخرى للقصاص نعم المتبادر منه ذلك فان كان الاراد
باعتبار المتبادر فلا غفلة سم (فرع) نقل ابن القيم في مختصر الكفاية عن بعضهم حدا آخر للعمد ثم قال
واعترض على هذا الحد بان من ضرب كوع شخص بعصا فتردم ودام الدم حتى مات فأتاهم حصول الموت به

(ع د و خطا وشبهه ع د)
أخوه منهما لاخذ شبهان
كل منهما يأتي حد كل ولا
قصاص الا في العمد الا في
أبجاء اختلاف الخطا لانه
ومن قتل مؤثماً اخطأ وشبه
العمد الضرب بالذكريون
(وهو قصد الفعل) من
(الشخص) يعني الانسان
ان لو قصد شخصا فقتله غفلة
فبان انسانا كان خطا كما
يأتي (عا يقتل غالبا) فقتله
هذا حد للعمد من حيث
هو فان أراد بقتل الجناحة
لقود يزيد فيه ظلم من
حيث الاتلاف لان خارج
القتل يحق أو شبهة كن
أمره فاض بقتل بان خلو
في سبب من غير تقصير كسب
وق شاهد به وكن ذى لهد
أو غير مكافئ فقصم أو كافأ
قتل اصابته وكر كل قتل
فبان انزاله أو صغير موكه
واراد هذه الصور عليه غفلة

عما قرئته والتمس الامن بحيث الاتلاف كان استحق خروجه فقتله نصفين وغالبان زج (٢٧٧) لانه لم يرد شر الزاوية الموصوفة

لانه سذكره على انه بقدر
كونه يقتل اروع ذوام
الابل يقتل غالباً ولا يقتل
ورفع آفة مرن الغنص
لان مع السراية يقتل غالباً
فانذره ببعضهم هناك
ابن العماد فبن اشار لانسان
يسكن نحو غناه فقتل
عليه من غير قصد الى انه
عملوا جيب القود وقصدوا
لانه لم يقصد عنه الا آفة
فقتلوا حبه انه غير عمد
(باروخ) بزل من مال الواقعة
على اعم منها كضرب
وسحر وخصامته، ما اغلب
مع ارباب الناس على أي حصة
رضي الله تعالى عنكم
قوله لوقته بعمود حديد قتل
(أو مقل) للغير العيصان
يهوديا روض رأس جاز به بين
خبر من قاصر على الله عليه
وسلم روض رأسه كذلك
ورعاية المائنة وعدم ايجابه
شأها برادان زعم انه قتله
لنقض العهد ودخل في قولنا
عين الشخص راسب جمع
بقصد اصابة أي واحد منهم
بختلفه بقصد اصابة واحد
فرايين العام والمطلق اذ
الحكم في الاول على كل فرد
فرد مطابقة وفي الثاني على
المهاجمة قطع النظر عن
ذلك (كان فقد) قصدها
أو (قصدها) أي
الفاعل وعين الانسان (بان)
تستعمل غالباً لمحرم ما قبلها
فيما بعدوا كتب ما تستعمل
مثل كان كلفنا (وقع عليه)
أي الشخص المراد به الانسان

لقصاص قتال رشدي وسيم تم المتبادر من ذلك ان الاراد اعتبار المتبادر فلا غفلة سم (قوله
عما قرئته) أي من قوله هذا احد المصنفين حيث هو ع (قوله والظلم) عطف على القتل (قوله
وغالبان زج) لا (قوله) ما تلقى وان ادعى بقتل غالباً لا آفة (قوله) لانه سذكره أي لرد وجه
عن الشايط مغني (قوله) لا يقتل عطف على الآفة (قوله) لا مع السراية (الخ) نازع صم فبولجعه
(قوله) من غير قصد أو يصدر في ذلك قوله بالآفة أي بسقوطها ع (قوله) بزل من مال (الخ) قد يستشكل
بانه ان كان بزل بعض فبذل البعض يخص ولا وجه لخصيص مع عموم الحكم أو بزل كل لم يصح لانه
لا يساوي لفظاً في المعنى فينبغي أن يقدر معطوف أحد من السابق والتقدير أو غيرهما ويجعل من بزل
السك سم عبارة للمغني وقوله جارح أو مقل جرى على الفاسل ولو أسقطها كان أولى لبطلان ذلك القتل
بالسك وليس بهاداً لا زور وهو محذور وما يجزى ران على البذل من ما يجوز زور فعملاً على القطع ولطه قصد
بالنصرح جهما التنبه على خلاف أبي حنيفة انه لم يوجب للمقتل كالجز والبدن والشخصين ودليلنا (الخ)
وظاهر هاته يجوز كونه بزل كل بالقدور (قوله) لا يقتل على أهم منهما) الانب لمابعده الشاملة لهما
ولغيرهما (قوله) منهما أي الجارح والمقتل (قوله) كضرب (الخ) مثال للمادة ففراق العام (قوله)
ونصبه أي الجارح والمقتل بالآفة كرمع أن المراد أهم منهما (قوله) لا (الخ) أي وانما يخص الجارح والمقتل
بالنصرح لانهما (الخ) (قوله) بالثاني أي المقتل (قوله) مع قوله (الخ) عبارة للمغني وقد وقعنا أو حصة على
ان القتل بالعموم والحليم يجب القود وقد ثبت النص في القصاص بغير من المقتل كما في خلاصة
لعمود الحدي بلان القصاص شرع لمساواة النفوس فلا يجزى للمقتل ما حصلت المسألة اه (قوله) ورعاية
الماتة (الخ) مبتدأ خبر قوله وردان (الخ) (قوله) فيها أي الجارية ع (قوله) آفة أي أمر بهتة (قوله)
بختلفه أي الذي يجمع (قوله) بقصد اصابة واحد أي فهو شبه عمد كما علم مما يأتي في شرح قول المصنف
وان قصدهما (الخ) رشدي وع (قوله) فرايين العام والمطلق الفرق حمل قول في ثبوت التامل
سم على جع الوجه التامل ان قصداً واحداً لا يتبينه ضرورة من قصداً للقسو المشترك بين الافراد وهو
يقضى في ضمن كل واحد منهما وكان عاقبة هذا المعنى فلا يتم قوله فرايين وقد يجب باله المقصد واحد من
غيره لا ضمنه فيعلم بملق المقصود وفرق بين كون الذي حصل لا كونه مقصوداً ع عبارة المصنف
لان أي العموم فكان كل شخص مقصوداً لاختلافه اذ قصداً واحداً لا يتبينه فلا يكون عمداً اه (قوله)
في الاول أي العموم وقوله وفي الثاني أي المطلق (قوله) من ذلك أي الفرد (قوله) تستعمل أي لفظية
بان (قوله) لمحرم ما قبلها (الخ) أي فتكون الباء المنصوب (قوله) وكما ما تستعمل (الخ) أي فتكون الباء

ولقصاص اه فليتل وليراجع فقد يتوقفه (قوله) وغالبان زج (الخ) يتامل (قوله) لا
مع السراية يقتل غالباً) أقوله في نظري من وجوه منها ان السراية تلحق من الفعل والموصوف بظلية القتل
انما هو الفعل ومنها ان الفعل مع السراية لا يقتل غالباً لا مع وجود السراية يستعمل لخصا القتل
بل هو معها قاتل ولا ينافي أو بهذا المعنى بان أو بذات الفعل مع السراية قاتل ولا بدو عليه ما يقتل مادراً
اذا سرق فانه مع السراية قاتل ولا يسمع له ان لا قصاص فيه فليتل وقد يقال ما يقتل داغاً من أفراد ما يقتل
غالباً فليتل سم (قوله) بزل من مال الواقعة على أهم منهما) قد يستشكل البلية بانه ان كان بزل بعض
فبذل البعض يخص كما مر سرحه ان الجارح وغيره ولا وجه لخصيص مع عموم الحكم أو بزل كل لم يصح
لان الجارح أو المقتل لا يساوي لفظاً ما في المعنى فينبغي أن يقدر معطوف عليهما أحد من السابق لقوله
الا في قانونه بقصاص الجنو والتقدير أو غيرهما يجعل من بزل السك اذ المعنى حيثما يباح هذه الامور
مراداً باجها المعنى العام الشامل لسك واحد من الثلاثة (قول المن أو مقل) أي أو غيرهما فترتبة
النساق (قوله) وعدم ايجابه شيئاً فيها) ضب بينه وبين قوله رأس جلوية (قوله) فرايين الفرق تحكم
قوى فليتل التامل (قوله) فرايين العام والمطلق أي بين معنى العام ومعنى المطلق ان قلنا ان العموم من

كلمة (فئات) وهذا مثالي المحذوف (٣٧٨) أولمذكور على ما يأتي (أو روى شجرة) مثلاً أو أدياً (فأصابه) أي غير من قصد فئات

بمعنى الكاف (قوله كاس) أي بقوله يعني الإنسان (قوله وهذا) أي قول المصنفين بأن وقع الخ (قوله للمحذوف) أي الذي قبله بقوله قصد هملوك أن تقول إن المتن يشمل لانه فإن فقد قصد أحد هملوك
يصدق فقد قصد الآخر رشدي وسم فيكون هذا مثلاً للمذكور وهذا غير قوله أولمذكور الخ أي
تقدم قصد أحدهما (قوله على ما يأتي) أي أننا (قوله وهذا) أي قول المصنفين أو روى الخ (قوله جعل
الأول) أي قول المصنفين بأن وقع الخ من هذا أي فقد قصد الشخص دون الفعل أيضاً أي يقول المصنف
أو روى الخ (قوله وأنه الخ) عطف على الفعل (قوله وأنه قصد) فيه تأنيق فقام له سم ورشدي وجعل ذلك
أن الوقوع وإن فرض نسبتة للواقع لكنه لا يستلزم كون الوقوع فعلاً مقصوداً له عيش (قوله وعكسه) أي
بأن فقد قصد الفعل دون الشخص (قوله وتصوره) أي العكس بضره أي بقصد بضره (قوله لخره) أي
نضر به بعد السيف (قوله بأن المراد الفعل الجنس) أي لاختصاص الفعل الواقع منه حتى يستشكل بأن
الضرر ببعض خصوص الخدم بقصد عيش (قوله وبما الخ) عطف على قوله بضره الخ (قوله وهو غير الفعل
الخ) يعني أن السلام الذي صدر من المهدد غير الفعل المهلك الذي يعقمن الحائي كالضرب بسيف فليس
المراد أن المهدد صدر منه فعل يتعلق بالجنس عليه غير الكلام بل المراد أن هذا هو قصد فيها الشخص
ولم يقصد فيها فعل أصلاً ومن ثم رد بأن مثل هذا الكلام قد يقتل بالفعل والشخص فهما مقصودان عيش
(قوله بأن مثل هذا الكلام الخ) المناسب في الرد أن يقول بأن المراد بالفعل ما ينشئ الكلام ومثل هذا
الكلام الخ رشدي (قوله تنزيلاً لاطر والصمت الخ) يعني من ذلك أن مراد الشخص في تعريضه العمد
الإنسان المعصوم بقرينة ما سلف والتقدير قد قصد الإنسان المعصوم باعتبار أنه إنسان معصوم سم على
جاءه عيش (قوله منزهة لطر وأصابه من لم يقصد) الأولى محذوفاً لفظاً لأصالة (قوله وان لم يقصد عيشه)
يعني معنى مطابق ما مر رشدي عبارة سم حصل هذه المبالغة مع الأصل أن شبه العمدان بقصد
الإنسان سواء قصد عيشه أو أي واحد من جماعة أو واحد لا بعينه بما لا يقتل غالباً لكن قصد قوله السابق
يختلف قصد أصالة واحد الخ وما يأتي في التبيين في مسئلة الشخص أن قصد أصالة بعينه عموماً بما يقتل
غالباً فكان ينبغي أن يقال وإن قصد هملوكاً يقتل غالباً وكذا بما يقتل غالباً ولم يقصد عيش الشخص فشيبه
عبداه وفي عيش ما وافقه (قوله أوعى خطها جسداً) أي أو قطعها مع كثرة التباين عيش عبارة
الرشدي قوله وكثرة التباين لفصل المراد في اختلافها أي عطف الشر بفتح كثرة التباين والافقهومها مشكل
هـ (قوله هنا) أي في شبه العمد أيضاً أي كلفى العمد (قوله لكن هذا الخ) أي ما يحصى في الروضات الخ
من عدم اشتراط قصد العين في العمد (قوله وان وجد قصد العين) أي أو قصد أصالة أي واحد من الجماعة

أوروى شخصاً من شجرة
فبان أنساناً أو نباتاً
وهذا مثالي المحذوف
الشخص دون الفعل. يصح
جعل الأول من هذا أيضاً
على بعد النظر إلى أن الوقوع
لما كان منسوباً بالواقع
صدق عليه الفعل المقسم
لأنه لا يتوأنه قصد وعكسه
بما لا يتصور به بضره يظهر
سيفاً خطأ لخره فهو لم
يقصد الفعل بالحدود بأن
المراد بالفعل الجنس وهو
موجود هنا على قوله
تظلم فبان أنه في قصد به
الكلام وهو غير الفعل
الواقع به رد أيضاً بأن مثل
هذا الكلام قد يهلك عادة
هـ (تبيين) وسلف من كلامه
أن من الخطأ أن يعتمد
رأي مفسد في مصم قبل
الأصالة تنزيلاً لاطر والعصبة
مسئلة لطر وأصابه من لم
يقصد (وان قصد هملوكاً)
أي الفصل والشخص أي
الإنسان وإن لم يقصد عيشه
(على الأقل غالباً فيشبهه)
رئيسي خطأ عموماً خطأ
وخطأ شبه عدسه أو أقل
كثيراً أم نادراً أكثر
عادة حالة الهلاك عليها
بجلاؤها هو قتل أو مع خطها
بجد أو كثرة التباين فقدر
هـ (تبيين) هو وقع لشخصي
المتمج ورحس ما يصرح
باشتراط قصد عيش الشخص
هنا أيضاً وهو عيب النص
في الروضات بل بأن قصد العين لا يشترط في العمد والى شبهه لكن هذا ضعيف والمحمذ بكافة الأسنوي وغيره
وبه جزم الشنقي في الكلام على الشخص أي أن وجد قصد العين فعمد ولا كلف قصد عيشه معين كاحداً لجماعة فشيبه

(ومنه الضرب بسوط)

أوصا) تخفيفاً في الوباء
يكن بمثل ولا كان البسند
تضاروا فبين ضو حرو
مصر والافصح على تخفة
فقد في مالم حتى ما لم يصدق
حده طبعو كالنور في الما لفرق
وبقي ألم كل إلى ما بعده نعم
ان أبع له أوله فقد اختلط
شبه العمدية فلا توردك
ان تقول لا رد على مرده
نمز وبقوة فانه لم يجعل
خطا مع صدق الحد عليه
لان يجوز ان اقدم له القى
فصدده ولا على عكس قول
شاهد بن رجاء لم يمانه
يقتل بقولنا فانه لم يجعل
شبه عمد صدق الفعل
والضرب بما يقتل غالباً
لان خفاه ذلك عليهم
عنه هبة منه غير قاتل
غالباً واذا تقرر ذلك حدود
الثلاثة (فلو غرابة) بين
نحوهم أو نضرو وغير
أوكبر وهي مسمومة أى
بما يقتل غالباً أخذ من
اشترطهم ذلك في سببه
ويجوز القول بأن غرضها
مع السبب يؤخر لا يؤخره
الضرب بلو بغير مقتل أو
(بمثل) بفتح التاء كدماغ
وعين وحلقى برغصة
واحلل ومثاله ومثاله وهو ما
بين الحبس والتدبير (فمعد)
ولم يكن معاً ولا ورم
لصف حده عليه فظهر الخطر
الحل وشدته تاتره (وكذا)
يكون جذا غر زها بغيرها
بكلية ورك (ان تورد)
(ومات في الحال)

كلمة (قول المتن ومثله) أى من شبه العمد عرش (قول المتن وأوصا) ومثل العمد المذكور في الجرح الخفيف
وكف مقبوضة الاصاب لمن يجعل الضرب بذلك واحتمل موته بمقتضى وسكمتا لتقصير على السوط
والصد كره ما في الحديث غير (قوله بالوباء) أى قوله نعم ان أبع في النفس والقول المتن ولو تخفيف
في النهاية الا لتبني (قوله بالوباء) أى بين الضربات (قوله تضاروا) أى تخفوا (قوله ولا توردك) أى الضرب
(قوله بغير حواجز) أى كالرض (قوله ولا) أى بان كان في شئ من ذلك معنى (قوله لصف حده) أى
لعمد (قوله وكالتوالي) أى كونه عدا عرش (قوله بالفرق وبقي ألم الكل الخ) أى وقد استبداه
لا تيان بالكل مر سم (قوله نعم ان أبع الخ) لعل هذا اذا كان لاوله المذكور مدخل في التلف اما اذا لم
يكن وكان ما بعده مما يستقل بالتلف فلا أثر لهذا الاختلاط سم (قوله أوله) أى الضرب (قوله فقد
اختلط شبه العمدية) أى بالعمد وهل يوجب هذا نصف يتشبه العمد أخذاً مما يأتي في شرح والافلا الخ
سم على ج أقول القياس الوجوب عرش (قوله فلا تورد) قد يشك عليه قوله الا في وعلم الحابس
الحال فيصمد لان أول الضرب الذي أبعه تغير ما سبق هناك من الجوع والعطش وهو هنا عام انه ضرب
سم (قوله لا وراخ) وجعل ورواه بعد علمه فقد الفعل والشخص بما يقتل غالباً وليس بشبه
عدبل خطا معنى (قوله انما جعل خطا) أى حتى تصدق خطا سم (قوله قول شهادته بن رجاء الخ)
أى وكان ما بين يدي عليه ذلك معنى لان خفاه ذلك أى القتل بشهادته ما (قوله مسير الخ) هذا مجموع
واختاروا لولا مسير في كغيره القاتل غالباً كان نوع قرب سم والغدير في مسير واحد لفصل الصادر
سهما وهو الشادة عرش (قوله بدين نعوهم) أى قوله أو اشتد في المعنى الا قوله أو كبر الى ولو بغير مقتل
(قوله نعوهم) أى كبرض عرش (قوله وهي مسمومة) ندى الكبير فقطع عرش ورشيدى (قوله
أى بما يقتل غالباً) هذا هو العمد عرش (قوله ذلك) الاشارة لاجته قوله بما يقتل غالباً عرش (قوله
لان غرضه الخ) علة الفرق عرش (قوله ولو بغير مقتل) غاية لقوله بدين نعوهم الخ (قوله كدماغ
الخ) وأصل أخذنا جرح بالاله لعمد وهو عرق العنق وأثنين معنى وروض (قوله وحلق الخ) ونفرة
نعر معنى وروض (قوله وبهتان) بكسر العين المهملة أسى ومعنى (قوله وان لم يكن معالجاً) ظاهره
الرجوع الى جميع ما مر من قوله بدين نعوهم وما عطف عليه وهو شامل للو غر زها في جلد عقمين
نحوهم وما عطف عليه عرش أقول صريح الاسى كالصريح في الجوع الى الجميع ولكن قوله وهو شامل
الخ فنف وقبيل جمل خلاصهم الا فى أنفى المتن (قول المتن بغيره) أى بغير القتل معنى (قوله ليس
بشيد الخ) صيانة للمعنى وشاهد هذا الله لا قصاص في الامم بلا ورم وليس مراد بل الاصح كجسمه المستنفذ في
شرح الوسيط الوجوب وأما الورم بلازم فقد لا يتصور اه (قوله ذلك) أى لصف حده عليه عرش
بمارة المعنى لوصول الهلاك به اه (قوله بان لم يتدال) وليس المراد بان لا يوجد ألم أصلاً فانه لا يضمن
ألم ما عفى وأسنى وسم (قول المتن وما في الحال) أما اذا ما خول من الغر فلا يضمن ان قطعه كقوله
غالباً وكذا بما يقتل غالباً ولم يتصدق في الشخص فشب عدا (قوله وكالتوالي بالفرق وبقي ألم كل الى ما بعده)
الضابط في الضرب بان انه ان قصد ابتداء الا تيان بالجميع وبقي ألم كل واحدة الى ما بعده وجوب القصاص والا
فلا مر (قوله نعم ان أبعه أوله الخ) لعل هذا اذا كان لاوله المذكور مدخل في التلف اما اذا لم يكن
وكان ما بعده مما يستقل بالتلف فلا أثر لهذا الاختلاط (قوله فقد اختلط شبه العمد) هل الواجب هنا
نصف عده شيئا لعمد أخذاً مما يأتي في التشرح والافلا لا يظهر قوله فلا تورد قد يشك عليه قوله الا في وعلم
الحابس الحال فعه دلان أول الضرب الذي أبعه تغير ما سبق هناك من الجوع والعطش وهو هنا عام انه
ضارب (قوله فانه انما جعل خطا) أى حتى تصدق خطا (قوله مسير بغير قاتل غالباً) هذا مجموع
واختاروا لولا مسير في كغيره القاتل غالباً كان نوع قرب (قوله بان لم يتدال) أى لا لا القاتل على الجمل
ليس بقصد كاسر حوبه (والم) بالمتد بالباب به (حتى مات) فانه فان لم يظهر أثر بان لم يتدال لم يتدال (ومات في الحال)

أو بعدل من سيراى عرفا فيما يظهر (نفسه) كالضرب بسوط خفيف (وقيل عمد) كبحر صغير ويرد بوضوح الفرق (وقيل لاشئ) من قود لاداة الحالة الموت على سبب (٣٨٠) آخر ورد بأنه تحك الأذنين لا الوجوه أولى بماله وجودان خف (ولو عرف زاهيا بالإنولم

بكلية تعقب) فأت (قوله) المبادى وغير معنى (قوله) أو بعدل من سيراى أى بخلاف الكثير سم أى فانه لاشئ نفسه عـش
(قوله) كبحر صغير أى يعمل تغلب فيه السراية ويزم ذى يتبع قوه ورد الخ لانه موته بالجراح المألذ كورة
قوله يظهر على الله منها عـش (قوله المتن بكلمة تعقب) أى لغير نحوهم على مامر أى نفعان عـش
أنفا (قوله) فأت يعنى زالم حتى مات (قوله المتن) أى سوامان فى الجبال أى بعد معنى (قوله تعقب)
هذا لا يناسب قول المتن بحال عبارة المبنى للعلم بأنه لم يمت عنده وانما هو موافقة قدر اه (قوله لان الموت) الى
قوله وحده الطباع فى المبنى الاقوله وابانة الى المتن (قوله فلقه) بكسر الفاء ومعها مع اسكان اللام فهما القطعة
أسنى (قوله كبحر صغير) خبر قوه وابانة فلقه الخ أى فأت تار زالم حتى مات فعند الاموات بلا كثير
تأخر نفسه عمد (قوله وقباس مامر) أى فى تفسيره بعد المعدين قوه سواما قتل كثيرا نادوا سيد عرفه
ان ما هنا قضية ذلك لاقباصه وقال عـش أى من غير زالا ويزم بغير مقتله فانه فى خذ ذاه لا يقتل غالب الكائن
تالم حتى مات فعند الاقربى على مامر اه وهو الظاهر ووافقه قول الكردى وهو قول المتن فأت يظهر
الخ اه (قوله كذلك) أى فيه التفصيل المذكور عـش (قوله اودعن عليه) بان حسنى بيت وسد
منافذ فجمع عليه النسخ وضاق نفسه معنى وأسنى (قوله لذلك) أى الطعام والشراب (قوله اوعزاه) أى
ومعنه الطيبا لا يعفاه عـش (قوله اودرد) بنى اودر رشدى (قوله اودعرائه) بالناسب لم قبله
أودر يتلكنه قصد التنبيه على جواز العتق عـش (قوله اودرد) أى اودى نفس مثلام من النسخ
أودرنا الممن منع السد عـش أى اودا (قوله اودر) عـش (قوله اودر) عـش (قوله اودر) عـش
قوله الخ تشر على ترتيب الف (قوله اودر) عـش (قوله اودر) عـش (قوله اودر) عـش
ثلاثة أيام يلبها عـش ووشدى وسيد عـش (قوله اودر) عـش (قوله اودر) عـش
ونوه خمسة عشر يوما عـش وسبعين يوما عـش (قوله اودر) عـش (قوله اودر) عـش
نظر خلافة سدع وسأى عن سم ما يؤيد (قوله اودر) عـش (قوله اودر) عـش
(قوله وليس كل معاد لتقليل بصير الخ) قد قيل الجوع المعتدل لا يقتل غالبا سم على حج اه رشدى
(قوله المتن) فعمد وقع السؤال عما لو منع البول فأت أقول الظاهر انه ان رطد كرم بحيث لا يمكن البول
ومض عليه مدة يموت مثله فنهنا غالباً باق فعمد كالوجسب ومنعه الطعام الخ وان لم يطبل منه بالثمد عـش
كان اقبه وقال ان قلت قلت خلاصان كالأخذ طعامى فافز فأتى بنى ان من العبد اضا ما أو أخذ
من العوالم نحو حرا بهما يعتمد على العموم وانه لا فرق بين عمله بالفرق بغيره وعدمه عـش (قوله)
اسلة لله الهك الى قول المتن ويجب القصاص فى المبنى الاقوله وعلم من كلامى الى (قوله) وتخرج بحسبه
مالو أخذ فافز قوته الخ) وقباس ذلك انه لو قطع على أهل قلعة ما عوت عادتهم بالشر بيسعدون غيره فما أو
عكث افلا تصلاص لانهم بسنيل من غير ملو مشقة فأت تفرد ذلك فليس من الماتى لاه عـش (قوله)
وان علم انه عوت أى فهو هدر مطلقا وان كان لا يمكنه الاخر وح من تلك المافز اتم ان قد كان كالأخذ بحسبه
هر سم (قوله وعلمه) حلة سالية (قوله خولا الخ) متعلق بامتنع (قوله اودر) عـش (قوله اودر) عـش
لازم للعجز (قوله) أو بعدل من سيراى بخلاف الكثير (قوله اذليس الخ) قد يقال ذلك السبب بمقتل
الوجود والاحالة علم موافقة لاصل براع المألذ السبب الموجود لم يعل تأثيره فلا تحكم (قوله اودر) عـش (قوله اودر) عـش
الخ أى كالأخذ من الاحالة المذكورة (قوله فلقه) كبحر صغير عـش (قوله اودر) عـش (قوله اودر) عـش
الام فهما اه (قوله وقباس مامر) ماهر (قوله) من ابتداعه أو عرائه هذا لا يستعمل التبيين
(قوله اثنى وسبعين ساعة) مالر ادا الساعة هنا (قوله بصير على جوع عـش) ما يقتل غالبا الجوع المعتدل لا يقتل
غالبا (قوله اودر) عـش (قوله اودر) عـش (قوله اودر) عـش (قوله اودر) عـش (قوله اودر) عـش

بكلية تعقب) فأت (قوله) المبادى وغير معنى (قوله) أو بعدل من سيراى أى بخلاف الكثير سم أى فانه لاشئ نفسه عـش
(قوله) كبحر صغير أى يعمل تغلب فيه السراية ويزم ذى يتبع قوه ورد الخ لانه موته بالجراح المألذ كورة
قوله يظهر على الله منها عـش (قوله المتن بكلمة تعقب) أى لغير نحوهم على مامر أى نفعان عـش
أنفا (قوله) فأت يعنى زالم حتى مات (قوله المتن) أى سوامان فى الجبال أى بعد معنى (قوله تعقب)
هذا لا يناسب قول المتن بحال عبارة المبنى للعلم بأنه لم يمت عنده وانما هو موافقة قدر اه (قوله لان الموت) الى
قوله وحده الطباع فى المبنى الاقوله وابانة الى المتن (قوله فلقه) بكسر الفاء ومعها مع اسكان اللام فهما القطعة
أسنى (قوله كبحر صغير) خبر قوه وابانة فلقه الخ أى فأت تار زالم حتى مات فعند الاموات بلا كثير
تأخر نفسه عمد (قوله وقباس مامر) أى فى تفسيره بعد المعدين قوه سواما قتل كثيرا نادوا سيد عرفه
ان ما هنا قضية ذلك لاقباصه وقال عـش أى من غير زالا ويزم بغير مقتله فانه فى خذ ذاه لا يقتل غالب الكائن
تالم حتى مات فعند الاقربى على مامر اه وهو الظاهر ووافقه قول الكردى وهو قول المتن فأت يظهر
الخ اه (قوله كذلك) أى فيه التفصيل المذكور عـش (قوله اودعن عليه) بان حسنى بيت وسد
منافذ فجمع عليه النسخ وضاق نفسه معنى وأسنى (قوله لذلك) أى الطعام والشراب (قوله اوعزاه) أى
ومعنه الطيبا لا يعفاه عـش (قوله اودرد) بنى اودر رشدى (قوله اودعرائه) بالناسب لم قبله
أودر يتلكنه قصد التنبيه على جواز العتق عـش (قوله اودرد) أى اودى نفس مثلام من النسخ
أودرنا الممن منع السد عـش أى اودا (قوله اودر) عـش (قوله اودر) عـش (قوله اودر) عـش
قوله الخ تشر على ترتيب الف (قوله اودر) عـش (قوله اودر) عـش (قوله اودر) عـش
ثلاثة أيام يلبها عـش ووشدى وسيد عـش (قوله اودر) عـش (قوله اودر) عـش
ونوه خمسة عشر يوما عـش وسبعين يوما عـش (قوله اودر) عـش (قوله اودر) عـش
نظر خلافة سدع وسأى عن سم ما يؤيد (قوله اودر) عـش (قوله اودر) عـش
(قوله وليس كل معاد لتقليل بصير الخ) قد قيل الجوع المعتدل لا يقتل غالبا سم على حج اه رشدى
(قوله المتن) فعمد وقع السؤال عما لو منع البول فأت أقول الظاهر انه ان رطد كرم بحيث لا يمكن البول
ومض عليه مدة يموت مثله فنهنا غالباً باق فعمد كالوجسب ومنعه الطعام الخ وان لم يطبل منه بالثمد عـش
كان اقبه وقال ان قلت قلت خلاصان كالأخذ طعامى فافز فأتى بنى ان من العبد اضا ما أو أخذ
من العوالم نحو حرا بهما يعتمد على العموم وانه لا فرق بين عمله بالفرق بغيره وعدمه عـش (قوله)
اسلة لله الهك الى قول المتن ويجب القصاص فى المبنى الاقوله وعلم من كلامى الى (قوله) وتخرج بحسبه
مالو أخذ فافز قوته الخ) وقباس ذلك انه لو قطع على أهل قلعة ما عوت عادتهم بالشر بيسعدون غيره فما أو
عكث افلا تصلاص لانهم بسنيل من غير ملو مشقة فأت تفرد ذلك فليس من الماتى لاه عـش (قوله)
وان علم انه عوت أى فهو هدر مطلقا وان كان لا يمكنه الاخر وح من تلك المافز اتم ان قد كان كالأخذ بحسبه
هر سم (قوله وعلمه) حلة سالية (قوله خولا الخ) متعلق بامتنع (قوله اودر) عـش (قوله اودر) عـش
لازم للعجز (قوله) أو بعدل من سيراى بخلاف الكثير (قوله اذليس الخ) قد يقال ذلك السبب بمقتل
الوجود والاحالة علم موافقة لاصل براع المألذ السبب الموجود لم يعل تأثيره فلا تحكم (قوله اودر) عـش (قوله اودر) عـش
الخ أى كالأخذ من الاحالة المذكورة (قوله فلقه) كبحر صغير عـش (قوله اودر) عـش (قوله اودر) عـش
الام فهما اه (قوله وقباس مامر) ماهر (قوله) من ابتداعه أو عرائه هذا لا يستعمل التبيين
(قوله اثنى وسبعين ساعة) مالر ادا الساعة هنا (قوله بصير على جوع عـش) ما يقتل غالبا الجوع المعتدل لا يقتل
غالبا (قوله اودر) عـش (قوله اودر) عـش (قوله اودر) عـش (قوله اودر) عـش (قوله اودر) عـش

كذلك وليس كل معاد لتقليل بصير على جوع ما يقتل غالبا كالأخذ واضح (فعمد) اسلة لله الهك الى هذا السبب الظاهر من
خرج بحسبه مالو أخذ فافز قوته أو ليسه أو عرائه وان علم انه يموت بجمعه ما امتنع من تناوله ما عنده وعلمه بخوفه أو عرائه أو من طعام خوف

عشش آدم من طلب ذلك أي وجد جوارحه يجاب فيها يظهر فلا ترد ويل ولا ضمان في الحلاله (٣٨١) لم يحدث فيه ضمان في الأول وهو العاقل

لنفسه في القبضة قال
الفوراني وكذلك لو أمكنه
الهرب ببل غامرة فتركه
(والام) تخش تلك المدة ومات
بائع عسلا بغير هدم
(فان لم يصح) به جوع
وعشش) أي أعطش لقوله
(سابق) على حبسه (فحبسه
عدم) ولم يكن كلامه السابق
أنه لا بد من مضي مدة يمكن
عادة حالة الهلاك عليها
فإن عام وعم ولا يعتبر مراد
(وان كان) به بعض جوع
وعشش) الواو يعني وأكل
سابق) وعمل الجالس الحال
فصدم) لشمول حده
السابق) أنه انما يفرض ان
مجموع المدة من بلغ المدة
القاتلة وانما مات بذلك فالحكم
من المتن (والام) يعلم الحال
(فلا يكون عبدا) أي
الاطهر) لانه لم يقصد
اهلاكه ولو أفضى بهك بل
شبهه فحبس نصف ديتيه
لحصول الهلاك بالامر من
وفارق مرضاضه بضر با
يقطعه فقطع جهده معاله
فانه عديم كون الهلاك
حصل بالضرر بواسطة
المرض فكأنه حصل بما
بالنسيان هتامن خشن
الاول فصع شاقه عليه
ونسبة الهلاك الالهام خلافة
ثم فانه من غير جنسه فلم
يصلح كونه متعاه وانما
هو قاطع لانه تعجفت
نسبة الهلاك اليه (وحيه

من أكل طعام (قوله في الجرح) خرج به الرقيق فانه مضمون بالبدن ونهاية وغنى (قوله لانه لم يحدث فيه ضمان) قال لا فرق وقضية هذا الوجه انه لو أُلغى عليه وبناها خالس فيمضي مات جوعا لم يضمنه وفيه نظر انتهى وهذه القضية ممنوعة لانه في أخذ الطعام منه متمكن من أخذ شيء يتخلف في الجلس بل هذه النسخة في كلام الاصحاب أي فضمن ثم قال وهذا في بغيره يمكن الخرج منها أما إذا لم يكن ذلك لطلوها أو لزمانته ولا طاروق في ذلك الوقت فالحق وجوب القود كالجبور انتهى وهو بحث قوي لكن اختلاف القول معنى وفيه نهاية وهذا كما حدث لم يحدث فيه ضمانا كالجوع أو العطش أو بردا فكل طرحه في مفرق انتهى وقال في الالتقاء وكذا ضعيفا أو مرضاه دفعا بمخازة فانت جوعا أو عطشا أو بردا فكل طرحه في مفرق انتهى وقال في الالتقاء وكذا أي بقائه لو أُلغى في ماء أو نار وعجز عن الخلاص فيها لم يكن مكرها أو ضعا فالح (قوله في الأول) أي فمما لو أخذ بمخازة قوية أو لاسه أو ما مضى (قوله في البقية) أي الخلو وجوب القول المتن ومنه معنى (قوله وكذلك لو أمكنه الخ) أي لا ضمان عش (قوله أي أعطش لقوله الخ) يعني أن الواو يعني أو بدليل أفراد الضمير في قوله سابق (قوله على حبسه) عبارة للمضي على المنع اه (قوله وعلم من كلامه السابق الخ) انظر ما هو مرشدي ولعل وجهان معنى قول المتن حتى ملأني أي بسبب المنع كما صرح به المعنى وأشار إليه الشارح وانها به هناك بقوله ملجوعا أو عطشا الخ (قوله أنه لا بد من مضي مدة الخ) أي ولا لا فهدر كبحر قيل التنبيه الثاني (قوله سابق) صفة قول المصنف به جوع الخ (قوله بلغ المدة القاتلة) أما إذا لم يبلغها فهو كالجوع بل يمكن به شيء سابق كقوله ان التقبض وتبغه الزركشي اه معنى (قوله بله شبه) أي بل يكون شبه مرشدي (قوله نصف ديتيه) أي ديتيه شبه العمد عش (قوله وفارق مرضاض الخ) بان الثاني هنا الخ) فمما على سم على ج اذا لم يظن كون الهلاك حصل بالجمع ولا شك أنه حصل به في السنتين الا ترى أنه لو كان مصحفا في مسئلة المريض لم يقتله ذلك الضرب وأما كونه من الجنس أو من غيره فهو أمر مرشدي لا دخل له في ذلك فأنزل مرشدي (قوله بان الثاني) متعلق بفارق (قوله هنذا) أي في مسئلة المتن (قوله من جنس الخ) وهو موطن الجوع (قوله ثم) أي في مسئلة المريض (قوله في كذا ما شرع) الى قول المتن ولو ضيف المعنى الاقوله وسئل الى قوله ثم السببوا لتنبيه (قوله وهي) أي البشارة (قوله أو التالف الخ) أي كثر الرقبين وقوله التالف أي حبسه (قوله وهو) أي السبب (قوله ما أثر) أي أثر في التالف (قوله فقط) أي بان ترس عليه الهلاك بواسطة لم يحصل بذاته عش (قوله ومن منع نحو الطعام الخ) أي فكان الأولى تأخيرها الى هنا معني وعبرة (قوله مالا ولا) أي مالا ولا تردى الهلاك ولا يحصله وجه الحصر في ذلك أن الفاعل لا يتحول ما ان يقصد عين الجني عليه أو لا فان قصد بالفسل المراد الى الهلاك بالواسطة فهو البشارة وإن أدى اليه واستغفوه السبب كالتشهاد بمجموع حبس خاص وإن لم يقصد عين الجني عليه بالكتابة والشروط معنى (قوله تانبيه) أي الغير (قوله فان الموت) أي الموت

لو حبسه مر (قوله لانه لم يحدث فيه ضمان) قال في شرح الخروض وقضية هذا الوجه انه لو أُلغى عليه بئنا هو خالس في حق مات جوعا لم يضمنه وفيه نظر لان كان التصور في مقارنة يمكن الخرج منها فهاذا احتمال وان لم يمكن ذلك لطلوها أو لزمانته ولا طاروق في ذلك الوقت فالحق وجوب القود كالجبور اه قال بعضهم ولو فعل بان يعلم إلا خشنال المخازة فحبس القود وبين أي يجعل فحبسه شبه العمد لكان معناه اه وهذا كما حدث لم يحدث فيه ضمانا كالجوع أو العطش أو بردا فكل طرحه في مفرق اه وقال في الالتقاء في المتن وكذا أي بقائه لو أُلغى في ماء أو نار وعجز عن الخلاص فيها لم يكن مكرها أو ضعا فالح (قوله في الأول) أي فمما لو أخذ بمخازة قوية أو لاسه أو ما مضى (قوله في البقية) أي الخلو وجوب القول المتن ومنه معنى (قوله وكذلك لو أمكنه الخ) أي لا ضمان عش (قوله أي أعطش لقوله الخ) يعني أن الواو يعني أو بدليل أفراد الضمير في قوله سابق (قوله على حبسه) عبارة للمضي على المنع اه (قوله وعلم من كلامه السابق الخ) انظر ما هو مرشدي ولعل وجهان معنى قول المتن حتى ملأني أي بسبب المنع كما صرح به المعنى وأشار إليه الشارح وانها به هناك بقوله ملجوعا أو عطشا الخ (قوله أنه لا بد من مضي مدة الخ) أي ولا لا فهدر كبحر قيل التنبيه الثاني (قوله سابق) صفة قول المصنف به جوع الخ (قوله بلغ المدة القاتلة) أما إذا لم يبلغها فهو كالجوع بل يمكن به شيء سابق كقوله ان التقبض وتبغه الزركشي اه معنى (قوله بله شبه) أي بل يكون شبه مرشدي (قوله نصف ديتيه) أي ديتيه شبه العمد عش (قوله وفارق مرضاض الخ) بان الثاني هنا الخ) فمما على سم على ج اذا لم يظن كون الهلاك حصل بالجمع ولا شك أنه حصل به في السنتين الا ترى أنه لو كان مصحفا في مسئلة المريض لم يقتله ذلك الضرب وأما كونه من الجنس أو من غيره فهو أمر مرشدي لا دخل له في ذلك فأنزل مرشدي (قوله بان الثاني) متعلق بفارق (قوله هنذا) أي في مسئلة المتن (قوله من جنس الخ) وهو موطن الجوع (قوله ثم) أي في مسئلة المريض (قوله في كذا ما شرع) الى قول المتن ولو ضيف المعنى الاقوله وسئل الى قوله ثم السببوا لتنبيه (قوله وهي) أي البشارة (قوله أو التالف الخ) أي كثر الرقبين وقوله التالف أي حبسه (قوله وهو) أي السبب (قوله ما أثر) أي أثر في التالف (قوله فقط) أي بان ترس عليه الهلاك بواسطة لم يحصل بذاته عش (قوله ومن منع نحو الطعام الخ) أي فكان الأولى تأخيرها الى هنا معني وعبرة (قوله مالا ولا) أي مالا ولا تردى الهلاك ولا يحصله وجه الحصر في ذلك أن الفاعل لا يتحول ما ان يقصد عين الجني عليه أو لا فان قصد بالفسل المراد الى الهلاك بالواسطة فهو البشارة وإن أدى اليه واستغفوه السبب كالتشهاد بمجموع حبس خاص وإن لم يقصد عين الجني عليه بالكتابة والشروط معنى (قوله تانبيه) أي الغير (قوله فان الموت) أي الموت

القصاص بالسبب) كالبشارة وهي ما أثر التالف وجهه وهو ما أثره فقط ومن منع نحو الطعام السابق والشرط الأول وانما يحصل التأخير هندي ونحوه بالتوقف لانه عليه كالخرم التردى فان الموت هو التخطي موب اليه والحاصل هو التردى قبل التوقف على الخمر ومن ثم لم

بحسبه قد مطلقا وسيعلم من (٣٨٢) كلامه ان السبب قد يظلمه او عكسه وانما قد يستدلان ثم السبب ما حسي كالارواح والماضي

اه معنى (قوله مطلقا) أى سواء كان الحرق عدوانا أم لا (قوله ان السبب) أى كالتشهاد قد يظلمه
أى المباشرة (قوله وعكسه) أى كالتنصيص الاقناع من شاعق وقوله قد يدلان أى كالتكبر والمكره
شورى (قول المتن فلو شهدا) أى بوجان عند قاض معنى (قوله او برودة الخ) عطف على بقاص (قول
المتن فقتل) أى المشهود عليه (قوله فيها) أى الشاهد (قوله بها) أى شهادتنا (قوله أو قال كل تعدمت)
أى واقصر عليه (قول المتن لزهما القصاص) خروج الشاهد الراوى كالأشكال فقتل قضية على حكم فروى
له فيها السنان خرافا فقتل الحاكم به خصوصا ثم رجع الراوى وقال تعدمت الكذب فلا قصاص عليه كفى الروضة
وأصلها وقصاصه واستبقى القاضى شخصا فافتاءه بالقتل ثم رجع بقضى ونهايه قال عس قوله فلا قصاص عليه
أى ولاديه وكذا لأقصاص على القاضى حيث كان أهلا لا لخدمه الحديث بان كان مجتهدا والاقتضى منه
وقوله فافتاء الخ أى لو قال تعدمت الكذب وعلمت أنه يقتل افتاء بقوله ثم رجع أى الفتى اه (قوله
وموجه) أى القصاص عليهما (قوله والتعمد مع العلم) أى الاعتراف به معنى (قوله لا يكذب) أى
وحده وشدى (قوله ومن ثم لو شهد الخ) يتأمل موقع هذا الكلام فإنه يحصل من كلامه ان شرط وجوب
القصاص الخ جوع مع الاعتراف بعد الكذب وبالعلم به يقتل بشهادتهما فان تحقق هذا الشرط وجب
القصاص ولا أثر للشاهد المذكور دون ان يتحقق بل يحسب ان انتفى المشاهدة المذكورة فليتلأمل وقد
يجاب بان المراد انهما إذا لم يعترف بالاعتقاد والشهادة بقوله جاب يجب القصاص لاحتمال الخطأ
وعدم التعمد ولا يتحقق عدم مساعدة العبارة عليه فليتلأمل سم على عس اه عس (قوله لم يقتل)
وعلى القاتل دية عمن فماله كى ياتى فى شرح ولوالقاضي ما سفره قال تعدمت الخ عس (قوله قتل الأول)
أى من قال تعدمت أنا وصاحي عس (قوله فان لا يمكن الخ) عبارة المفتى أنه نظر ان كانا ممن عفى
قوله السابق ولو قال أحدهما تعدمت الخ (قوله قبل ان أمكن الخ) عبارة المفتى أنه نظر ان كانا ممن عفى
عليهما ذلك فربما يجهدهما بالاسلام أو بعدهما عن العلم به بحسب علم القصاص بل دية تنسبه عدوانا لم
يخفف عليهما ذلك فلا اعتبار بقوله ما كن رضى سهما لى شخص راعى فبأنه قد عفى ولكن قال لم أعلم انه
يلغيه اه (قوله ان أمكن) أى صدقتهما به (قوله قال البلىنى الخ) بحث تقييد عبارة البلىنى بما إذا
كان حالهما مغلوبا والا فلا التفات الى قولهما ذلك وهو بحث فى غاية الالتجاء سم ويؤيد ذلك قول المفتى
بذلك قول الشارح لاعتراض الخ فظهور وأمر فربما يقتضى رد الخ (قوله وجبت الخ) عطف على قوله قبل
(قوله فى ما لهم) أى الشهود عس (قوله ان لم تصدقهم العاقلة) فان صدقهم فإلّا تعقل العاقلة عس (قوله
أه لا بد) أى فى زوم القصاص عليهما (قول المتن الولي) أى ولي المقتول معنى (قوله عند القتل) متعلق بعلمه
(قوله فلا قتل عليهما) هذا إذا تمحض القصاص فلو شهدا على قاطع الطريق ثم رجعا لم يسقط القصاص عنهم
باعتراض الولي بكذبهما لان حق الله تعالى باقى معنى (قوله بل هو) أى القود وقوله أو ألد الخ أى ان عفى
عن القود وقوله عليه أى الولي (قوله والجائهما) عطف تفسير على تسبهما (قوله بعلمه) متعلق بانقطاع
القصاص بالسبب (قول المتن لزهما القصاص) قال فى لعباب عطف الراوى حديث لقاضى فى حكم قد
توقف غيركم تحتهم وجمع من روايته اه ومثل الراوى الذى كوز فيما يظهر المفتى الذى أتى بالقتل
ثم رجع مو (قوله ومن ثم لو شهد الخ) يتأمل موقع هذا الكلام فإنه يحصل من كلامه ان شرط وجوب
القصاص الخ جوع مع الاعتراف بعد الكذب وبالعلم به يقتل بشهادتهما فان تحقق هذا الشرط وجب
القصاص ولا أثر للشاهد المذكور دون ان يتحقق بل يحسب ان انتفى المشاهدة المذكورة فليتلأمل وقد
يجاب بان مرادهما انهما لم يعترف بالاعتقاد وشاهدوا المشهود بقوله جاب يجب القصاص لاحتمال الخطأ
وعدم التعمد ولا يتحقق عدم مساعدة العبارة عليه فليتلأمل (قوله لم يقتل) أى بالشهود عدليه الذى قتل
(قوله قال البلىنى أو قال لم أعلم الخ) بحث تقييد عبارة البلىنى بما إذا كان حالهما مغلوبا والا فلا التفات

عالم عدلان وجه بانهم علم ذكره قد يعززان فاحتاجا للقود باشتراط ذكرهما ذلك (الآن نعرف الولي بعلمه) وشدى
عند القتل كفى المحرور (بكذبهما) فى شهادتهما فلا تودع عليه ما بل هو وألّا يتألم عليه من عدم لانقطاع عس بهما والجائهما بعلمه تضر السرا

كل مسلم القاتل واعترافه بعله بعد القتل لا أثر له في قتلان واعتراف القاضى بعله بكنهم ما حن الحكم أو القتل موجب لقتله أنصار جعا
أم لا وعلى ذلك كجانبه يعرف وارث القاتل بان قتله حق ولو رجح الولي والشهود قسائى (٣٨٣) في الشهادات (ووضف بمسوم) يعلم

رشدى (قوله واعترافه) أى الولي عرش (قوله بعد القتل) متعلق بعله ورشدى والمراد قتل الحائى عرش
(قوله واعترافه القاضى الخ) أى دون الولي معنى (قوله حين الحكم) متعلق بعله (قوله رجعا) أى
الشهادتان (قوله وارث القاتل) أى القاتل الأول الذى قتله بشهادة البينة عرش (قوله بان قتله حق) فلا
قال أنا أعلم كذب حائى رجوعهما وإن مورثته فلا خصاص على أحد معنى (قوله يعلم) أى قوله كذا غير
يقى النهاية والمعنى (قوله يعلم الخ) حكمت ضم المنهج والمعنى قضيت به قضى كلام الشارح لا يخفى
البرس وفى التنبيه أنه ليس بشيد (قوله غالباً) لم يبين هو ولا غيره محتمر زوياً بما أنه احترازاً عما إذا لم يقتل
غالب البلى كثيراً وأندأ فحجب حيث تدبى شبه العمد فليست لم ثراً شفى الـ وض ما صرح بذلك فى الكثير
ويبقى ان النادر كذلك يدل عليه قول المتن السابق وقصد هما بما يقتل غالباً فبشرحه عد وقال الشارح
هناك سؤال عتلى كثيراً أم نادراً سم (قوله وأجمعيا الخ) جملته من أقسام غير المبرر لكونه فى معناه هنا
(قوله لانه الخ) أى لان الضيف بحسب العادة يأكل مما قاده وهو لكونه غير مبرر لا يقرق بين حالة الأكل
وعدهما فكان التقديم له الجاه عدايا عرش جباراً لخلهى قوله لانه الجاه إلى ذلك أى ولا اختياره حتى يقال انه
تناول ذلك باختياره لحد العمد صادق على هذا اه (قوله فلذا قال الشارح الخ) لا يخفى أن ما قاله هو معنى
ما قاله غيره لان معنى قوله وان لم يقتل هو مسوم أنه لا فرق بين القول بقرى كولد لا فية فعلى أن اللائق ترك
هذا القول بل الذى يدل عليه ما نقلناه لا أثر له كوان الحكم تركه منصف وهذا أصل الاشكال فى
كلامه سم (قوله انما بعد ما أولى بالحكم محققاً) يتامل فان الظاهر : اعطى بالاشهر أن صواب العبارة
ان ما قبلها أولى بالحكم محققاً وهو كان معنى القضاة أقام لم رداً شكلى على عبارة الشارح حتى يحتاج
لتمه اطراد معنى الغاية فتأمل سيدعز وقوله ان الصواب أن ما قبلها أولى الخ أى كالى بعض نسخ الشرع
وأما يصاير ذلك قوله الاتى فتم عدى فى الا ينسبوا الخ (قوله بل قد ينكس) أى ومنقول للشارح
للمذكور (قوله عيا) أى تناول (قوله وغيرهم) أى غير محققى كلام الكشاف عطف على المشون وقوله
الكلام مفقود أكثر وقوله فية إلى ذلالتناويل (قوله وهذا) أى الباذل بالاختيار (قوله المذنبه)
المفترقة (قوله من هذا) أى من ضرب ذلك (قوله فهو) أى الآتية (قوله من الغالب) أى أولى ومنقول
الغاية بالحكم مما بعدها (قوله أما المبرر فكذلك) منصف (قوله ومنقول غيرهما) عطف على بحثهما
(قوله أنه يقتل قوله الخ) عبارة التهايقو الفنى أما المبرر فكالبالذ وكذا يحتجون به تغير كماله البقوى اه
(قوله كباصله) وهو المحر والمختصر من الوجيز المختصر من الوسيط المختصر من البسيط المختصر من نهاية امام
الجزمين الماخوذ من الام وكل من الوجيز والوسيط والبسيط الغزالي يعبرى (قوله فهو) أى مافى الاصل وقوله
أبين أى استويا تاممافى المتن (قوله تعجبنا) خبر فديتوقوله لا قد عطف على ضميرها المستتر فى تعجب
الى قوله بما ذلك وهو بحث فى غاية الاتجاه (قوله يعلم انه يقتل غالباً) لم يبين هو ولا غيره محتمر وقوله غالباً وبغى
لانه لا يبل جريان القصص هنا وقد بناها على أحد الاقوال وانه إذا لم يقتل غالباً لم يدرأ أو كثيراً تعجيدية
العمد فليست لم ثراً فى الروض قبل ذلك ولو سقاهما يقتل كثيراً لا غالباً فكفره الاروق غير يقتل اه
قال فى شرحه ما إذا كان يقتل غالباً فهو كقرى لا يبرر يقتل اه فخرج البادر لكن ينبغى أن كذلك ويدل
على مقول المتن السابق وان قصد هما بما يقتل غالباً فبشرحه عد وقال الشارح هناك سؤال كثيراً أم نادراً
فلنتامل (قوله فلذا قال الشارح وان لم يقتل الخ) لا يخفى ان ما قاله الشارح هو معنى ما قاله غيره لان معنى
قوله وان لم يقتل الجاه لا فرق بين القول بقرى كولد لا فية فعلى أن اللائق تركه هذا القول بل الذى يدل
عليه انما هو لا أثر له كوان الحكم تركه منصف وهذا أصل الاشكال فى كلامه (قوله ولو افتدى به)

والنصير فإذا لم يقتل ذلك البذل من هذا جن ثمة أولى فمى حيث تد من الغالب أما المبرر فكذلك على منقول الشيخين لكن بحثهما ومنقول
غيرهما واتصر لهما مع متأخره أن يقتل قوله (أو بالغا قتلوا يعلم بحال الطعام) فاكلفات (قديه) لثب العمد كباصله فهو أين تعجب
هنا لتقرى لا قد ولتنا ذلك باختياره (وفى قول خصاص) لتقرى به كالأكره وجواب بان فى الأكره اجاباً دون هذا وقوله صلى الله عليه وسلم

(قوله سمته) أي سمته الشقة (قوله ما مات الخ) نزل في قتله (قوله لا دليل فيه) أي قتله المذكور على وجوب القصاص عن (قوله بل أرسلته به المم الخ) عياله للمنفى لأنهم تقدم الشاة إلى الأضياف بل بعثها إلى البيت الله عليه وسلم وهو أضاف أصحابه وماذا سبيله لا يلزم مخصص اه (قوله لا قطع فعل الرسول الخ) عبارة النهاية لأنهم لا تضعفهم بل أو سأنه والهم وقرض الضعيف فالرسول عليه قطع فعلها الخ (قوله فعل الرسول) أي الذي أرسلته بالشفقة عن وهو فعل وقوة فعلها وهو الإرسال بمعناه (قوله فعدم رعاية المائنة الخ) أي حيث لم يلقها بعقل التي قد قطع عن (قوله فمر بنات الخ) قد يقال عدم رعاية المائنة من العدل إلى السيفين اسم (قوله بذلك) أي بأمر الله المحموم (قوله لا القود) أي لا كونها ضمنت بالعموم عن (قوله فخير خبر) أي ما خير فعلها عن (قوله بها) أي بذلك الجانية (قوله حيث جئت) أي حين موت بشر رضى الله تعالى عنه (قوله وانقطعنا فغلبنا الخ) قد منع بل هي قوله ظهور وأنه صلى الله عليه وسلم لم يباشر قتله بل أمره والأمر بالقتل فلتامل اسم (قوله فلا دليل الخ) أي لأن من قواعد أماننا رضى الله تعالى عننا وقائع الأحوال إذا نظر في إليها الاحتمال كسها ثوب الإجمال وسقطها الاستدلال عن أخرج غير المميز ولم يبين حكمه فهل هو وجوب القصاص بكونه قسم أم قول مفهوم من منع الشارع وجوب القصاص عن (قوله على مام) أي قوله سواه الخ زندي ولعل الصواب في قوله لكن بمفهومه موقوف غيرهما الخ (قول المتن) الغالب أكسمنه (قوله) إذ على الخبر وهو في الترخيص ولم يتعرض لها الأكثرون وقضته أنه إذا كان أكسمنه نادوا يكون هدوا وجوب على ذلك جمع من الشرائع وليس مرادوا وانما هو لأجل الخلاف حتى يأتي القول بالقصاص والأما لو أجاب بشبهه العبد مملكتا بسببه ذلك حتى قتبته معنى ونها متزاد سم قول الشارع إلا أنه في خبره منع بالنسبة للأول على هذا (قوله بالحال) أي قوله ويرقى في التوبة والمعنى الآتية ما لا يغلب أكسمنه (قوله فطبعه بنسبه) وكذا أن على نرى دليله ودعاه إلى أبيه وكان الغالب أنه غير عليها إذا ما قاموا وقفع فيها ذناب ذلك فلا قصاص بل له دية شبه

قال البيضاوي محمول على المعنى كله قيل فلن يقبل من أحدهم قد يقولوا قدى على الأرض ذهباً أو عطف على معن قدوة فلن يقبل من أحدهم مل الأرض ذهباً أو قريسمته في الدنيا ولو لا قدى من العذابي الآية خرد والمأردوا لو لا قدى جنة لقوة تعالى ولو أن الذين ظلموا ما في الأرض جمعوا له معه والمثل يحذف وراذ كثير إلا أن المثلين في حكم كشي واحد اه وقوة محمول على المعنى الخ جوباً على ما يقال لو الوصلة تدخل على أبقدا الممن لتعديان الحكم المسكوت عنه أولى لا يخفى أن القدي به على الأرض من الحكم المسكوت عنه وهو عدم قبول مطلق القدي بنقض الظاهر أن يقال لا يقبل منه القدي يقولوا قدى على الأرض فأجاب بثلاثة أوجه الأول ظاهر والثاني والثالث بان يخرج عن الوصلية بقي الكلام في قوة قوله الأول ولو لا قدى قال الطبري لا بد من تقد والكلام يستقيم المعنى وهو أن يقال ولو لا قدى به وبالله ص (قوله فعدم رعاية المائنة الخ) قد يقال عدم رعاية المائنة لأن العدل إلى السيفين (قوله وانقطعنا فغلبنا) قد منع بل هي قوله ظهور وأنه على الصلوات والسلام لم يباشر قتله بل أمره والأمر بالقتل فلتامل (قوله في طعام شخص) أي أخرج غير المميز ولم يبين حكمه فهل هو وجوب القصاص بكونه قسم أم قول مفهوم من منع الشارع وجوب القصاص عن (قوله على مام) أي قوله سواه الخ زندي ولعل الصواب في قوله لكن بمفهومه موقوف غيرهما الخ (قول المتن) الغالب أكسمنه (قوله) إذ على الخبر وهو في الترخيص ولم يتعرض لها الأكثرون وقضته أنه إذا كان أكسمنه نادوا يكون هدوا وجوب على ذلك جمع من الشرائع وليس مرادوا وانما هو لأجل الخلاف حتى يأتي القول بالقصاص والأما لو أجاب بشبهه العبد مملكتا بسببه ذلك حتى قتبته معنى ونها متزاد سم قول الشارع إلا أنه في خبره منع بالنسبة للأول على هذا (قوله بالحال) أي قوله ويرقى في التوبة والمعنى الآتية ما لا يغلب أكسمنه (قوله فطبعه بنسبه) وكذا أن على نرى دليله ودعاه إلى أبيه وكان الغالب أنه غير عليها إذا ما قاموا وقفع فيها ذناب ذلك فلا قصاص بل له دية شبه

اليهودي التي تفتخ بجبر
لملمات بشر رضى الله عنه
لادلل فيه لانهم لم يقدموا
ارسلت اليهم قطع فعمل
الرسول فعملها كالمسلم
القاتل ورفض الله لم ينفعه
صدم رعاية العامة لها
فعلنا نافع اليهودي السابق
قرن ليكون قتله لانتفاخ
العهد بل على ما في آخر
الجزء بـ لا لاقه وذاخير
لكن بشر بعد العفو لثقل
صغار الجناية التي لا يليق
بها العفو حينئذ لا يستلما
اذا ماتوا والحاصل انها واقعة
حال فعليتنا لادلل
فيها (وفي قول لاشي) تغلبا
عليها بشره ويجاب بان نخل
قتلها حيث اضعل ما معها
كالمسلم مع القاتل ولا
كذلك ههنا اذ لم يقدروا
لما لم ياتوا بنفسه وروى
الياس ومعه جلة اطمعوا
قضية كلام الامام لا يكون
بكان وحده هو مقبول وجرح
الفرج ربح جرح العباد
بعديده اليسوا القيس
وشعره وهذا ارجس من
توددت لاذري نيب
وكالتصيف ما رواه ابا
اؤامرة بكلمة ولوس
تثبت اوله (في طعنا
مهمز ونازل على
منه) الغالب اكلهم
فكميلا (بالحال فعملنا
الانوار فعملنا بتشع

على الاظهر لما روي عن جليلنا انقلب كاسمته وطعم نفسه اذ اذسه فها كاسمته بقوله الا كل العالم فهدوا ذلك فترور شرق بينه وبين ما بقى في السبل الناذر بان ثم فعلنا في بدنه وهو كسماً والقائه الذي بقصده القتل ولا كذلك النفس هنا ولو اكرهها لاول بالغا على تناولها بقتلها بالقتل اذ اعى الجهل بكونه قاتلاً بخلاف ما لو ادعى الجهل بكونه مجرمًا ما يمكن (٣٨٥) فانه يصدق أو عاقلًا كالو اكرهه على قتل نفسه (ولو ترك الجروح

علاج جرح مهلك ففان وجبت الاقتصار لان السيرة لا تؤثر في وان عالج ومن ثم لو ترك عصب النصد الجني عليه كان هو القاتل لنفسه وسبباً في قبيل بحيث اختار حكم قول الهلا من فعل الطبيب (ولو اقامه) أي المعز القادر على الحركة كالجرح ظاهر (فيما) راكد أو جرح من قيد بالاول أو اذ التمثيل (لا يسمع غفرًا) يسكون غيبته (كتسب) يمكنه الخلاص منه عادة (فكثرت فيه مضطجعاً) مثلاً خنوا لذلك (حتى) ذلك فهدر لانه ان فيه ولا كرامة لانه المهلك لنفسه من ثم وجبت الكفاية في تركه ما اذالم بقصر بذلك لكونه اقامه كمن فاعملنا فهدر (أو) في عام (مفرق) لا يخص منه عادة كمنه وقتها هي انما فهدر مطلقاً أو (لا يسباحة) بكسر أو أي عوم (فان لم يحسنها أو كان) مع كونه يحسنها (مكتوفاً أو زناً) أو ضيقاً فهدر (فهدر) لصدق حده عليه حيث (وان منعه منها) وهو يحسنها (عارض) بعد الاقامه (كجرح) وجرح ففان (تسب) أو بقله فهدر (تسب) أو بقله فهدر (وان أمكنه فهدر) خوفًا

العمدان جرح البئر ووض مع الاسنى وابق في القيد بانقل تعذبا ما تقدم عن شعبة الشهاب الملى سم (قوله علي الاظهر) وعلى الثلاثة تحصيله فحمة العلم لان الدماس انقله عليه معنى وروض (قوله لما ر) أي شرح أو بالغا أو عاقلًا (قوله لما ر) كاسمته هـ ذابني على ان التقيد بقله الاكل منه الحكم بانه شبهه وليس كذلك بل هو على خلاف لاني القول بوجوب القصاص والمستلجوب بالدية مطلقاً أي سواء قبل الاكل منه أو غيرا أو استوعبا لاسرمان حلي وتقدم انقار ما تقدم (قوله فهدر) تقدم ما بالنسبة لاول المعترقات الثلاثة (قوله ينيه) أي اليه (قوله أو القاتل) للموافق لما ياتي الوارد بل أو (قوله ولو اكره) جوارح النفس والها يتقرر على قولنا لما قل كل هذا العلم وفيه سم فأكلمه ففان خلاصا ولا دية كمن عليه في الام لو ادعى القاتل الجهل بكونه مجرمًا لوجه ان كان من يحق عليه ذلك صدق والا فلا أو بكونه قاتلاً فالقصاص ولو قلت ينيه ان السم الذي أوجبه يقتل غالباً ونادى أنه لا يقتل غالباً وجب القصاص فان لم تقدم ينيه ذلك صدق يمينه ولو أوجبه شخصاً سبلاً يقتل غالباً شبهه د أو يقتل مثله غالباً فالقصاص وكذا اكره الجاهل عليه لا عام قال عـ قوله صدق يمينه أي لا يقتل غالباً فليصدق يمينه شبهه عدو أي وان كان المجرم مبادر فله القصاص أي ولو كان المجرم باقياً عاقلًا اهـ (قوله فانه يصدق) أي وفي مدينة عليه فصدق القتل والتخصر بما يقتل غالباً يحتمل ان عليه يستطاع ان رأيت ابن عبدالحق اقتصر على الاحتمال الثاني عـ (قوله فلا) أي فلا ضمان وينبغي قصيده ما اذا كان المكره بغير الزمان أخذ من قوله كلاً أو كرهنا (قوله لان البره) الى قول المتن ولو أمكنه في النهاية (قوله ومن ثم الخ) عبارة للمعنى وأما لاجل كلفه ولم يعصب العرف حتى مان فانه لا ضمان اهـ (قوله راكد أو جرح) كذا في المتن (قوله يسكون غيبته) وبغضها وتشديد الاسنى وعـ (قوله أما اذا لم يصح الخ) كذا في المتن (قوله أو في عام فهدر) أي أو في القيد جـ أو في عام فهدر كمنه معنى (قوله عادة) الى قول المتن ولو أمكنه في المتن (قوله مطلقاً) أي سواء كان يحسن السباحة أم لا معنى وكان الاول ان يقدمه على قوله كلاً الخ كانه في المتن (قول المتن فان يحسنها) ظاهر وان ظن الملقى منه ان يحسنها فهو جرحان الضمان من خطاب الوضع ولا يعتبر فيه علم بصفة الفعل وقياس ما من اشتراط علم المتبني بكون السم يقتل غالباً انه لو ظن ذلك لم يجب قصاص بل يجب سد يمينه خطا فليمر من ابن عبدالحق عـ وقوله من اشتراط علم المتبني الخ تقدم فانه (قول المتن فهدر) * (فرع) * لو امر صغيراً يستقي له ماء فوقع في الماء هوان فان كان ممراً استعمل فقتل ذلك هدر ولا ضمانه عاقله الا كمن ولو فرض من يحمل أي من انسان أو دابة رجلاً فقتل رصفاً المحمول فكما كرهه على الرأى انتهى والدار الشارح على شرح الروض عـ (قوله أو بقله فهدر) مكررم قوله السابق كالجمل سم (قول المتن وان أمكنه) أي سباحة وغيرها كمن على بوزق معنى (قوله ومن ثم زنته الخ) أي من أمكنه التخلص فترك كلفه نفسه عـ (قوله أو اقامه في النار) * (فرع) * أو ذنبا أو قاتلاً أو كمنها الصغر عندها ذهبت فحرق باليمن النار واحترق بها فان تركه موضع فهدر مقرر فتركه فيه ضمانه فلا هدر فانه بعض أهل البين وهو حسن مدر

أي لان الدماس انقاه علمه ثم قال وكذلك ان غطي برفاق فهدر ودعا قال في شرحه الى أو الى بيت وكان الغالب انه جرحه اذ اذا ما فاقه وقع فهو ما من بذلك فلا قصاص بل له دية شبه العمدان جرح البئر اهـ فانظر هل باقى في التشديد بالثبوت لما تقرر في الحاشية من تقدمه عن شعبة الشهاب الملى القياس الاثنيان (قوله أو بقله الخ) انظر مع قوله السابق كلمة وقتها هي انما

(٤٩ - (شرواني وابن قاسم - ثامن) لان القامة فيسب عدم تمكنه من هلك غالباً (وان أمكنه فهدر) خوفًا أو عندنا فلا دية ولا كفارة (في الاظهر) لانه المهلك لنفسه اذ الاصل عدم اليقين من ثم زنته الكفاية (أو) اقامه (في قوله الخلاص) منيا (في كسفي) وجوب الدية القولان

أظهره فلا يزال اتصال
في الصورتين) الماء والنار
(وفي النار) وكذا الماء من
ثم استمر في جميع التفاصيل
المذكورة (وجهه) بوجهه
كلما أمكنه دوامه وسروره
فوضوح الفرق للفرق هنا
لا ثم ما إذا لم يكنه الخلاص
لعظمها أو نحو زمانه فصب
القدود وقال الملقى كان كنهه
التخلص فأنكر الوارث
صديق لأن الظاهره
والماء النار مثل الماء والبقاء
مكتوفة أو ما يلزم من الحركة
بالساحل فزاد الماء وأعرقه
فان كان يحمل قتلها بانه
فيه غالب انصدد وانفاد فيه
ألا تفرق بانه قدما تفتق
سبل لمطأ (ولو أمسكه) أي
الجرو والقتل فقتله آخر
أوسخر بئرا وولعدونا
(فرداه فيها آخر) وهي تقتل
غالباً (أو ألقاها من شاطئ)
أي مكان عال (فتلقاها آخر)
يسف (فقدته) به نصين
(فالتقصص على القاتل
والمرضى والقاد الأهل
(نقطاً) أي دون المسك
والحافر والملقى لحد يثقب
المسك صوب الجيب ارساله
وصح ابن القطن استاده
ولتبع فقه أثر فعل الأول
وان لم يشعروا فوجه على الحافر
لكن عليهم الأثم والتعزير
بلى والضمين في القن وقراه
على القاتل ما عجز الراحل
كيمينون أو سوسع شارفلا
قطع منسب لانه كلاً ففعل
الأول القود

سم على المنهج والضمين بدينه العمد عش (قوله أظهره مالا) أي عدم الوجوب يعرف الامكان
بقوله أو يكونه على وجه الأرض وإلى جانب أرض لا يعلم اوجه على عدم الوجوب يجب على الملقى أرض ما ترب
النار فمن حين الالتقاء إلى الخرج على النص سواء كان أرضاً أو عضواً حكومتان لم يعرف قدر ذلك لم يجب
الاتعزير برجله الصرع الاحجاب معنى (قوله هنا) أي في مسلة النار وقوله ثم أي في مداها الجرح
عش (قوله أما إذا لم يكنه الخلاص) أي ما لو لم يكنه الخلاص منها إلا بانتقال إلى المهلكات ففقر بجواردها
فانتقل إلى المهلكات ففقر في النار فيظهر الوجه أنه لا يضمنه بقصاص ولا يضمنه في فعل الملقى
انقطع بانتقاله إلى المهلكات الآخر وقد يرد أنه لو دبح نفسه في النار لم يضمنه الملقى كغيره من النار وقصد به
الاستراحة (فرع) لو ألقاه ففقر في الماء بعد الموت إلى الولي لأن الموت بعد الإلقاء في الماء يظهر في أنه يسيبه سم
مات بسببه ثم من جهة نفسه فلا شبهة في تصديق الولي لأن الموت بعد الإلقاء في الماء يظهر في أنه يسيبه سم
أقول بل هذا داخل في قول الشارح ولو قال الملقى الخ (قوله لعظمه) أي كونه في يده - وقوله أو نحو
زمانه أي كونه مكتوفاً أو مضيقاً (قوله ولو قال الملقى) أي في الماء والنار معنى (قوله
صديق) أي يمينه معنى عبادة عش أي الوارث يمينه على قاعدة أنهم حث أخلفوا التصديق ولم يقولوا
بلايين كان محمولا على التصديق باليمين ويكفي عين واحد فلا حاجة لمطالع على عدم قدرته على التخلص لاعلى
إن الملقى قتله عش (قوله لأن الظاهر أنه لو أمسكه الخ) أي في الماء والنار معنى (قوله غالباً)
كالماء البصره معنى (قوله أو ألقاها من شاطئ) أي نادى بها بنومنى (قوله ولو عدونا) أي قوله كما
به فشمعه اه وهي ظاهرة (قوله فالتفت سبل) أي نادى بها بنومنى (قوله ولو عدونا) أي قوله كما
لو ألقاه يدعى في الغنى وإلى قوله وفيما إذا اقتصر في النهاية (قوله وهي) أي التردد بمعنى والوارث (قوله
أي مكان عال) تقسيم مراد والافتقار إلى المرفع أو الإلقاء منه - يقتل غالباً عش
(قول المتن على القاتل) أي المكشوف لمسكه وعرضه من غير أن يسمع ضارفتة بالقصاص على المسك
قطاعه في وأفاده قول الشارح الأهل مع قوله الآتي ما عجز الأهل (قوله وصح ابن القطن الخ) أي صح
أنه مستدل بالمرسل رشدي (قوله وانقطع فقه) أي الثاني (قوله وان لم يشعروا الخ) عبارة الغنى تنبيه
كلامه مقدسهم فعلق القصاص بالحافر ولو لم يشعروا بالمرسل رشدي والشرط لا يتعلق به بقصاص
كلامه (قوله لكن عليهم الأثم الخ) لا يفتق أن هذا الآتي في الحافر على الإطلاق رشدي وسم أي
بل بقيد العلوان (قوله كيمينون الخ) حاكم غير الأهل يفرض به الحرب الآتي عش (قوله ضاراً)
أي كل من الجنون والسبع عش (قوله فلا قطع) أي لفعل الأول منه أي غير الأهل (قوله فعلى الأول
الخ) أي في غير الحافر سم وعش ورشدي (قوله القود) ظاهره وان لم يعلم الأول بالضري ولو انفع
(قوله أما إذا لم يكنه الخلاص) أي ما لو لم يكنه الخلاص منها إلا بانتقال إلى المهلكات ففقر بجواردها
فانتقل إلى المهلكات ففقر في النار فيظهر الوجه أنه لا يضمنه بقصاص ولا يضمنه في فعل الملقى
اللقى انقطع بانتقاله إلى المهلكات الآخر وقد يرد أنه لو دبح نفسه في النار لم يضمنه الملقى كغيره من النار وقصد به
وان قصده الاستراحة (قوله ولو ألقاه ففقر في الماء) أي نادى بها بنومنى (قوله ولو عدونا) أي قوله كما
وقال الملقى كنهه - برم ففقر وانما لم يسيب آثر من جهة نفسه فلا شبهة في تصديق الولي لأن الموت بعد
الإلقاء في الماء يظهر في أنه يسيبه (قوله ولو عدونا) أي نادى بها بنومنى (قوله ولو عدونا) أي قوله كما
عليهم الأثم) لا يفتق أن هذا الآتي في الحافر على الإطلاق رشدي (قوله ضاراً) أي نادى بها بنومنى (قوله ولو عدونا)
ضمان الملقى إذا كان ألقاه غير أهل لكن ضارو عدم ضمان المسك إذا كان القاتل غير أهل وليس ضاراً
و ضمان الحافر أي المتدعي إذا كان المردي ضاراً وفيه نظر لأن الكلام في الضمان بالقود ولا يود على الحافر
كلال عليه قوله وان لم يشعروا الخ بل الذي ينبغي الضمان بالدينه بل الذي ينبغي الضمان بالدينه بل الذي ينبغي الضمان
العصوان والضري أنه لا يفتقر ههنا فلا ينقض على تروى بنفسه (قوله فعلى الأول القود) ظاهره وان لم يعلم

فحسبنا جسد وجوبه يقال القتل كجوهه من جنس جسد فقتل ثم بان المشهود بقتله جسامهم أنه في كل قتل جمعة شرع ثم بان خلافها
 الآن يفرق بان المقتول هنا لا يقتصر منه البنوق بسلكنا فاعله الذي قصده هو السب في قتله فتابسب اهداره ثم رأيت بعض المحققين بحث
 هذا وقاس على ما لو قتل مسلما لكنه كافرا (٢٨٨) بشرطه الآتي أي فان هذا كافرا أهتر نفسه بفعله ما وأوجب قتله فكذلك الملقى في سبنا نا

الملقى على الولي في ماله لا على عاقلته مرسم (قوله وحسبنا جسد الخ) حرمه النهاية عبارة ولو انقص
 من الملقى فقتل بالحوث من ابتاعه مالا وجبت دية المقتول على المقتصم بدعي في ماله ولا قصاص للشبهة كما
 أفتى به الوالوجرة الله تعالى اه (قوله هنا) أي في مسئلة الشهادة (قوله فاعله الخ) وهو الالتقاء (قوله
 وقاسه الخ) نازعه سم بالفرض بينهما راجعه (قوله الملقى) بكسر القاف (قوله فان أمكنه) الى التنبية
 في النهاية الاقوله ولم يتوان الى والاقالوقود (قوله ولو يسباحه) ههنا صريح في جعل غير المقر لملا يكون
 مفرقا في نفسه لكن يمكن الخلاص منه بالسباحة في ان الالتقاء في هذا القسم مع التمام الحوث بفصل فيه بين
 العلم بالحوث وعدمه فليراجع فان المقر في نفسه معدن الحث فالتقياس القود بالتعام وان جهله حيث
 لا قصص من الملقى بالقتل ثم رأيت مرسمة في ذلك فادركت الاشكال على ما عرفت به وضرب على قوله
 ولو يسباحه سم ولكنه لا ن ثابت خفي الملقاه من نسخ النهاية يتوان صريح الملقى كاصريح فيما مال
 اليه سم وكذا كلام الشرح الا في التنبية كاصريح في ذلك (قوله فان قود) الى التنبية في الملقى الاقوله
 ولم يتوان الى والاقالوقود (قوله ماله يعلم الخ) ولو ادعى الولي علم الملقى بالحوث وانكر مصدق الملقى بينهما
 الاصل عدم العلم وعدم الضمان عش (قوله ولم يتوان) أي لم يتم كمال كبرى (قوله الملقى) بالفتح
 (قوله والام) أي بان توافي (قوله ماله) أي من قول المصنف وان أمكنه فتر كمال الخ وقال الكبرى أي في
 شرح ولو ترك المبرج الخ اه (قوله والام) أي بان علم ان في ماله مفعول بالفتح معنى (قوله كمال القسم الخ) أي
 فعله القود عش (قوله مطلقا) أي سواء توافي أم لا كبرى وفيه نظير ظاهر بل المراسم سواء يلزم
 أم لا وفي الماه أم لا (قوله هنا) أي في الالتقاء في غير المقر (قوله وان قود الخ) عطف على وأطلقوا الخ (قوله
 الاضمران) وهما الالتقاء في غير المقر وضرب المرفض (قوله وبان الخ) أي في آخر فصل في ضرب وط القود
 (قوله على تعام) في القوة ولا خلاف في النهاية والى قول المتن فان وجب فيه في الملقى الاقوله لا يتناول وقوله
 بعد تسليحه (قوله ومنه) أي من المكره بالكسر (قوله وان كان المكره) بالفتح (قوله اليه) أي المكره
 بالكسر (قوله في المكره) بالفتح (قوله ويقصده) أي بالكره عطف على وبان الخ (قوله الا يضرب شديد)
 أي يؤذى الى القتل كما يؤخذ من حواشي سم على التامج رشدي وعش عبارة الملقى ولم يبين المصنف
 ما يحصل به الاكرام كافتاء بذكره في الطلاق ولكن نقل الرافعي هنا من المعبر بان الاكرام لا يحصل الا
 بالقبول بفت بالقتل أو بما يخاف منه التلصاق بالقطع والضرب الشديد وقيل يحصل بما يحصل به الاكرام على

(أخبر مرق) فان أمكنه
 خلاص منه ولو يسباحه
 فالتقمه (قوله قود بدعيه
 شبه عدم ما يعلم ان به حونا
 يلتقم ولم يتوان الملقى مع
 قذونه حتى التقموا والا
 فهو كجوه ظاهر مما مر والا
 فالقود كالجوه ماله مطلقا
 (تنبية) فصولها بين
 على يصح يلتقم وعدمه
 وأطلقوا في الالتقاء نحو
 المقر وقالوا من ضرب من
 جنس مرضه ضرر ياقتل
 المرفض فقط انه بعد وكان
 الفرق ان الملقى في نفسه
 وهو الاضمران ونحوهما
 بعد فاه لا تالعا ياقتل غالبا
 وان جعل خلاف الملق
 في نفسه دون أخرى لا يصد
 كذلك الان علم مرفض علم
 الجوع السابق وقاقتيل
 ولا يقتل شريك خطئي
 مايز يدك فان قلت بان
 في قوله وان قتل المسموم ولم
 حله وفي شرحه ما خالف
 ذلك قلت منسوخ عن ذلك
 فيه بناء فعل الانسان على
 فعل غيره فاشترك عليه فهو
 نظير ما مر في مسئلة القيومع
 بخلاف ما زاد ولو أكرهه
 على قطع أو قتل لنفسه
 بفسر حتى كاتل هذا ولا
 قتله فقتله (نطيه) أي
 المكره بالكسر ولو املأوا

متقلبا ومنه أمر يخفى من سطوة لا اعتداه فعل ما يحصل به الاكرام ولو خولف ظاهره كالاكرام (القصاص) وان كان
 المكره مفسوخا ولا نظر الى انه متعبد بالمكر مباشر ولا الى ان شريك الخطي لا قود عليه لانه منه كالاكرام لا فالاكرام له دابة للقتل في
 المكره غالبا في دفع عن نفسه ويقصده الإهلاك غالبا ولا يحصل الاكرام هنا الا بضرب شديد

اطلاق انتهى والاول اظهره (قوله فانوته) أي كالتل والقطع عن (قوله لا تلوه) وفاقا لقراءة
وشلا للمعنى عبارة ولو قالوا قتل هذا واقتل ذلك قال في أصل الروض في كتاب الطلاق انه ليس
بأكراه على الأصح ولكن قال الرافعي في الصحيح عن أبيه كراهه وهو الظاهر لأن قوله كشفه في الغالب
أه (قوله وأما والامام) عطف على أعمامه قال في الأوزار وليس المراد بالامام هنا العظمة المستولى على
القلب والامتياز للمعززين لهم كالصاحب المنتهين لأمورهم ككل الحرب ذات طغر والسيلين بل المراد بالامام
العاقل الذي لا يعرف منه الظلم والقتل فيعرفه أه وشدي (قوله وأدعهم بقائه) أي مسددهم عطف على
الامام (قوله لا يعلم الخ) فان علم ما هو وكل من علم ما علمه اقتصر من المأمورين إلا أمره ورض من الاستنى
(قول المتن في الظاهر) ويحل الخلاف فيما إذا كان المكره عليه غيري وأما إذا كان نيا فوجب على المكره بفتح
الراء القصص قطع المعنى ونهايتهم ولا يلحق بالناس العالم والولي والامام العادل عن (قوله ولعدم
تقصير المجني عليه) أخرج به العتال وشدي (قوله ولا خلاف في أنه) والكلام في القتل الحرم لقائه وأما
الحرم لغيره كقتل صبيان الكفار ونسائهم فيباح بالأكراه إن الرقعة أسي أه وعش (قوله
على الزنا) أي والفرأ ويجوز لكل من المكره على القتل الحرمة والمكره على الزنا والأول دفع
المكره بما أمكنه عش (قوله وتباح الخ) عبارة عن المعنى والرض مع الاستنى ويباح شرب الخمر والتفذي
والافتراء في رمضان على القول بإبطال الصوم به والخروج من صلاة الفرض وإتلاف مال الغير وصدا الحرم
ويضمن كل من المكره والمكره مال المالك والصيد والفرأ على المكره بكسر الراء وليس لما لك المال دفع المكره
عن أه بل يجب عليه أن يقر وجهه عليه ويجب على المكره أيضا أن يقر وجهه بالثقة ويباح به الإتيان
بما هو كثر قولاً أو فعله طائفة القلب بالإيمان والاستماع منه أفضل مما هو وثيقا بالدين أه وفي
الشرايط من الميمى مثلها (قوله ولا ودين) أي الأكراه على القتل فيعرف ولا كراه على الزنا (قوله
وقيد بغوى الخ) عبارة عن نهاية وتدل كلامه إذا ظن أن الأكراه يصح هو كذلك خلافا لما نقل عن الغوى
من عدم القصص عليه حديث أه (قوله وأمر الخ) عبارة عن المعنى وهو ظاهر أن كان من يخفى عليه تحريم
ذلك إذا القصص يسقط بالشبهة أه (قوله بعد تسليمه) لما أشار إلى تسعهم (قول المتن فان وجدت
دنية) أي صورة الأكراه (قوله لمعوطا) أي قول المتن أو على مسعود شجرة في النهاية الأقوله
كذا نقل إلى المتن (قوله ثم إن كان الخ) عبارة عن المعنى والرض مع شرحه ولو أمر شخص عبدا أو عبدا
لمير لا يقتد وجوب طاعته في كل أمر مثل أو إتلاف ماله ما فعل أم الأمر واقتصر من العبد وتعلق
عبدان المال برقبته وإن كان لصبي أو أمة من غير العبدان عليهم ما دون الأمر وما تلفه غير المميز بالأمر
نقطا يتعلق برقبته إن كان حرا وريقان كان رقبة لا هند ولو أكره شخص عبدا لمير على قتل مثلا ففعل
تعلق نصف الدية برقبته أه (قوله غير مميز) لصرف أوجه من خلو انتهى عليه ورض وقضية بقوله ما
كل شيء (قوله لم يكن أعمى) استبعد وجوب طاعة كل أمر أو لم ولو بالامام فطلق الأمر غير أكراه
والكلام فيه (قول المتن في الظاهر) أي ويحل الخلاف في قتل نبي ولا وجب عليه قطعا (قوله ولا
خلاف في إتلاف الخ) والكلام في قتل الحرم لقائه وأما حرمة لغيره كقتل صبيان الكفار ونسائهم فيباح
بالأكراه كقائه إن الرقعة شرحت الروض (قوله وتباح به يقتل المعاصي) دخل فيها التفذي حر (قوله
أيضا وتباح به يقتل المعاصي) الإباحة لتأني الوجوب في بعض الصور وفي الروض وشرحه ما يخبر بل يجب
كقائه الفز الذي يوسطه ونقل ابن الرقبة لا خلاف عليه إتلاف مال الغير وصدا الحرم ويضمن أي كل من
المكره والمكره مال المالك والصيد والفرأ على المكره أه العاصي والفرأ على المكره الأمر أه وشرح
تعلقنا الأمر بالقتل والزجر منه يضمن كل من غير الزجر (قوله ولا ودين يضمن عموم واستكراهه عليه)
شأنه وهو بين قوله ولا خلاف في أنه كالمكره (قوله وقيد بغوى) التمسك بخلاف هذا التقيد حر
(قوله بعد تسليمه) إشارة إلى منعه (قوله ثم إن كان للمؤمن غير الخ) قال في الروض وما تلفه غير المميز

فما قوله لا تلوه وأما قوله
(وكذا على المكره) بالفتح
ما لم يكن أعمى استبعد وجوب
طاعة كل أمر أو لم ولو
الامام أو عصى بقائه يعلم
نظمه ما به بالقتل (في
الظاهر) لا يثارة نفسه بالثقة
وان كان كلاً فهو يقتل
قتل غيره لم لا يجوز عدم
تقصير المجني عليه ولا خلافه
في أنه كالمكره على الزنا
وان سقط الحد عن أن يحق
الله تعالى يسقط بالشبهة
وتباح به يقتل المعاصي
وبالأول يضمن عموم وما
استكراهوا عليه وقد بالغوا
وجوب لقوله على الخ
نظن أن الأكراه يوجب الإقدام
والإم لا يقتل حرما أو غيره
لأن القصص يسقط بالشبهة
و يتعين حله بعد تسليمه
على ما ذكرنا من خفاء ذلك
عليه (فان وجدت دنية)
لنحو خطا أو عدمه كقائه
أو عصى وهي على التمسك
مغلط في ذلك وعلى غير
مختلفة على عاقلة (ورعنا
عليها) نصفين كالمكره
في القتال ثم إن كان المأمور
غير غير أو أعمى استبعد

وان كان المأمور منه فلا يتعلق بوقتية الشيء بل بالتصرف فيعوان أعسر لانه انخفضه (فان كانا أحدهما فقط) كان كرموقنا وأوسع كسه على مثلن (ان فافصص على) أي (٣٩٠) المكاتب منها وهو المأمور في الاول والثاني والثالث في تخصيص أحد المكاتبين بالقتل

أولاً نحن نستمع من الدين والدين
أكرهه (بالع) عاقل كذا
(مرامته) أوصيا وأجنبونا
فكس على قتل فقله
(فعل البائع) الذي كور
(القصاص) فقله
(الصي) والجوز (عدوه)
الأظهر أن كان له ما فهم
والأكثر كسر في الخط
كذا قبل وليس في محله
ضعيف التمسك من شريك
الخطي هنا يقتل كسر وباني
قالوا وجهه بان هذا مع
مهم التمييز لا يقصد
اللا يستوي إلا كراه
وهو مقبلة فتعوض فقله
لنفسه بخلاف الخطي
الذي كور في تصور لهم لأن
شريك الخطي يقتل هنا
كسر (ولو أكره على روى
شخص على المصنوع)
الكسر (أو هو) ولنه

بلا مرتفعاً لا يدرك انتهى **(قوله)** وان كان المذخور أى القبر المبرأ والأعشى والالتحاق وقبته كأيصرح
بهيابة الرأى فلا يتعلق وقبته شئ أى والفرض انه غير مبرأ كأيصرح به بعده وصدا العباب كالروض
وفرحه عن أمر عبده أو لغيره يقتل أو تلاف مال خلاصاً ثم كان امتثال المدعو هو يتعلق به القرفطان
عنى أو كان مرافقاً للمذخور قبته أو هو غير مبرأ مفر أو جوبن ضل أو أتعشى يعتقد وجوب طاعة أمره
فالقرد والفرع على الأمر والعدا كجهمة أغرى على قتل انتهى وقبته قوله ضاراً غير الضارى
يعنى دون الأسرار غير المبرأ من الضمان وليس آله إلا أمر فكه استقل **(قوله)** كأيصرح أى فى قوله
وان كان المكر نحو غطى **(قوله)** هذه تخففة أى تضحية تخففة كقولنا ظاهر وما ذكر من وجوب الدية
التخففة بالمعنى المذكور هو الأوجب فشرح الرضى وهو ما يؤخذ من كلام الأنوار انتهى خلافاً لما فى الرضى
من أنه لا شئ عليه مطلقاً وهو أحد وجهين مشهورين كلام أصله **(قوله)** فلهذا من هذا التقيد غير
متمم لانا الحكم لا يتقيد بذلك كقولنا ظاهر وقدره بان كونه فى ظننا عام عن كونه فى الواقع أيضاً لكنه
يخرج جملة قضا أنه ضيق لأن مثله مفهوم بالأولى لكن لا حاجة لتكثاف مع حصول المطالب بالاطلاق
وبالمثل فاعلم بان بقصد التقيد لو كان الراداً ما كره على ربه تبين انه رجل وليس كذلك بل المراد
أنه أكره على ربه شئ هو صيد فاصلاً شأ آخر هو رجل **(قوله)** فنبأ الدية على عاقبته أى على عاقبة
المكره بخبره به فى التهذيب وهو الظاهر وان حكى ابن القفطان فى دفعه عن نص الشافعى انه ما فى موطأ

على أحد) منهم الاتم ما خططان فعلی عاقلتهما الایة نصفین (أو) أكره (على صعود شجرة) ومنها ما ارتقى غالباً
(فرزق) ومانته فشب بعد) فشب الایة على عاقلته اذ لا یقبله القتل غالباً فان قصد لکونها ارتقى غالباً یؤدی ذاك الالهة غالباً فعمد

مطلقاً لا تنفر بطبعهما من
الآدمي حتى في المضي
والسبع يشب عليه فيدون
المسح نعم ان كان السبع
الغري في المسح ضاراً شديد
العدو ولا يتأني للهرج منه
وجنب القود على التعمد ولو
ربط به أو دلهز تحوكل
صقور ودعا ضيقاً فترسه
هدر كياتي قبيل السيرانه
يفترس بانتهار ولا الجاهل من
الداي به فارق ما لو غطي
ابراً بغير غير بمجرى
ودعا بسل الغالب أنه عر
علم افا فوقع فهاومات
فانه يقتل به لانه يفر من الجاه
يفضي الى الهلاك في شخص
معين فاعبدا لا كراهة لاختلاف
ما لو غطاها ليقبض بها من غير
من غير عين فانه لا يقتل اذ
لا تتحقق العمد ينسب علم
التعين كجاء المميز فله
دينه العمد

*(فصل في اجتماع
مباشرين)* اذا وجعت
معضن معاً أي سال كونهما
مقتربين فترس الحناية بان
تقارنان في المصاة كالجواهر
وجعل قولاً من مال مخالفاً
للعاب وغيرهما لا يدل
على الاتحاد في الوقت كجمعا
حيث لاقرينة (فعلان
منهقان الروح) مذقتان
بالمهلة والمهملتين وسرعان
لاقتل (كجزأ لريقه) وقد
لجعت (أولاً) أي غير مذقتين
(تقطع عضون) أو جرحين
أوجرح من واحد ومائة
مثلاً من آخر فليكن منهما
(مقتلاتان) فيقتلان

ينقل عن بعض الحيات من ان لها ضراوة كالسبع ثم رأيت في الروضة عن القاضي حسين اشارة لذلك سيد
عمر عياوة عش ظاهره ولو كانت شديدة الضراوة لكن قد يشكل عما تقدم فبما لو انما في غير الجوار
من سبع أو حية أو جنون حيث اعترف في الحية وصف الضراوة اه (قوله مطلقاً) أي سواء كان في مسطح
أو مضيق كردى (قوله شب) أي يتفكر كردى (قوله فيه) أي في المضيق (قوله ولو ربط الخ) ومثله
بل أولها عتيد من رتبة الكلب المقور عش (قوله به) أي بقوله ولا الجاهل الخ (قوله بغير غير
بميز) بالإضافة سم (قوله بخصوصه) أي بخصوص ذلك الغير والمراد ان لا يكون لغير المميز الدعو غير
تقتل عش أقول ودالمال الدال كور كلام الشارح بعد (قوله فانه لا يقتل) لم يتعرض الضمان بالمال
سم عياوة الرشدي وظاهره أنه يجب بقوله انظر أي: ينهى اه أقول فضاقة من ان الرشدي وعش
في أوائل الباب في قصد واحد من الجماعة لا بعينه انما يد تشبه عمد (قوله كجاء) أي في حد العمد كردى
(قوله) أما المميز فقيده بنسبه العمد أي والقرض انه دعاء والغالب مبرور عليها وقد غطاه وكتفيتها عايم
تغطيتها لكن لم ير الدعو لمعى أو ظلمة سم وينبى ان التعيير بالغالب كقوله ليس بقيد لان شبه
العمد لا يشترط بهذا بل النادر فيه كالتابع عش

(فصل في اجتماع مباشرين) (قوله في اجتماع) الى التنبه في النهاية (قوله في اجتماع مباشرين)
أي وما يذ كر معصية أي من قوله ولو قتل مريض الخ عش (قول المزمع مباشرين) بغض الشين (قول المتن
من شخصين) أي مثلاً مقي (قوله ويحمل قول الخ) مبتدأ خبره وقوله حيث لاقرينة (قوله انما الخ) أي
لفظهما (قوله حيث لاقرينة) والقرينة هنا قوله وان انما الخ الشيد للترتيب المال على ان ما قبله عند
الاتحاد في الزمان سم وعش ورشدي (قول المتن فعلان) أي مثلاً مقي (قول المتن منهقان) صفة
فعلان وقوله مذقتان صفة أخرى وقوله أو لا عطف عليها أي وأغير مذقتين فهومن عطف الصفة وبلغني أن
بعضهم زعم أنه لا يصح كون مذقتان صفة فعلان لانه قسم الفعلين الى المذقتين وغير المذقتين وانه يتعين
كونه خبر مبتدأ محذوف أي وهما مذقتان أو لا انتهى وظاهر ان هذا خطأ لاستدلاله لاقتلا ولا عقلا لا يمنع
من وصف الشيء بصفتين مباشرين فتأمل سم على ج اه عش وقوله ان بعضهم الخ منه المقي والعبرة
(قوله منهقان الروح) أي يجب وانفراد كل منهما لا يمكن له الا زهاق عليه مقي أي ولو بالسراية عش
(قوله أو جرح من واحد الخ) أي أو قطع عضون واحد وقطع أعضائه كثير من آخر سم على المنهج عش
(قوله فقتلان) ببناء المفعول عبارة المقي يجب عليهما القصص وكذا الدية اذا وجبت لوجود السب
منهما اه وبعبارة عش فان آل الامر الى الدية وزعت على عدد الرؤس لا الجراحات اه (قوله

مطلقاً) أي فلا يقتل به وعرف في الرؤس بانه لا يخبر (قوله دون المسح) قال في شرح لانه لم يلجأ الى قتل
وانما قتله بخساره ولان السبع ينزبط بغيره من الآدمي في التسع فجعل اغراؤه كالعدم وبمذاق قاتلهم من
إعجاب القصص على من أمر بجنون ضار بأوأعجمه ما يعتقد طاعة أمره يقتل فقتل ولو بنسج انتهى وقضته
تقدير قول الشارح أوجح غير ميز بالضاري في غير الاعجمي الان بقرق بين مجر والامرو وبين الحث اكن في
الرؤس وشرحه بعد كرسائل اغراهما السبع والجنون الضاري كالسبع المغير في الضيق وقارقه في التسع
لان التسع ينفر فليس من الآدمي كغيره بخلاف الجنون انتهى فتد اغرا الجنون بالضروي (قوله بغير غير
بميز) مضاف لغير (قوله فانه لا يقتل) لم يتعرض الضمان بالمال (قوله اما المميز) والقرض أنه دعاء
والغالب مبرور عليها وقد غطاها وكتفيتها عايم تغطيتها لكن لم ير الدعو لمعى أو ظلمة

(فصل في اجتماع مباشرين) (قوله حيث لاقرينة) والقرينة هنا قوله أو لا عطف عليها أي وأغير مذقتين فهومن عطف
منهقان) صفة فعلان وقوله مذقتان صفة أخرى وقوله أو لا عطف عليها أي وأغير مذقتين فهومن عطف
الصقتر بلغني أن بعضهم زعم أنه لا يصح كون مذقتان صفة فعلان لانه قسم الفعلين الى المذقتين وغير
المذقتين وأنه يتعين كونه خبر مبتدأ محذوف أي وهما مذقتان أو لا انتهى وظاهر ان هذا خطأ لاستدلاله لاقتلا ولا

في وصوله لها الى عدلين شيعين (وان جنى الثاني قبل الانتهاء اليها فان دفع كثر به جرح ثالثا قاتل) لقطعها أثر الاول وان علم أنه قاتل
بعد نحو يوم (وعلى الاول قصاص ٣٩٤) من العضو أو مال بحسب الحال) من عمدته ولا نظرا لسريان الجرح لاستقرار الحياة عنده (والا)

بذبحا الثاني أيضا وماتت بهما
كان قطع واحد من الكوع
وأخون للرقيق أو أجهالة
(فقتلان) لوجود السراية
منهما وهذا غير قوله السابق
أولا الى آخره لان ذلك في
المسبة وهذا في الترتيب
(ولو قتل مريض في النزاع)
وهو الوصول لا تحريم
(وعيشه عيش مذبح وجب)
بعثه (القصاص) لأنه قد
يعيش مع أنه لا ينبغي
الهلاك عليه ثم نفها
انها هو بالنسبة لخواجنا
عليه ومير لال الورثان
الاقوال كالاسلام والردة
والنصر فبها سواها في
عدم عقوبتها (فرع)

الفصل في النهاية (قوله في وصوله لها) أي الى حركة مذبح معنى (قوله الى عدلين الخ) فلو لم يوجد أو غيرهما
فول يقال بالضم ان لأنه الاصل أولا نفسه فلو وعمل أن يقال بحسبة عمدته دون القصاص لأنه يسقط
بالشبهة عش (قول المتن اليها) أي حركة مذبح معنى (قول المتن بعد جرح) أي من الاول معنى قال
عش الجرح هنا بفتح الجيم لأنه مثال للعل والآخر الحاصل به جرح بالضم اه (قوله لقطعها أثر الاول
الخ) عبارة عن بقية القصاص أي والدية الكاملة لان الجرح انما يقتل بالسراية غير الرقبة بقطع أثره
ولا فرق بين أن يتوقع البرغم الجرح احتسابا بقية أو يتبين الهلاك بها بعد يوم أو بأيام لأنه في الحال حية
مستقر فوقع بعد جرحه رضي الله تعالى عنه في هذه الحالة وعمل به بعد مواساه اه وقوله ولا فرق الخ في شرح
الروض منله (قوله وان علم انه) أي ان الاول رشدي أي حرمه (قوله كان قطع الخ) عبارة عن الرض وان
جرحا حيا يقتل غالبا كان قطع أحدهما الساعد والاخر العنق اه (قوله أو أجهالة من الاجافة) (قوله
وهو) أي النزاع عش (قوله لأنه قد يعيش) قال الامام ولانتمى للمريض الى سكن الموت وبدت بخالجه
لم يحكم بالموت وان كان يظن انه في حالة المقدور وفرق بان انتباهه لم يرض الى تلك الحالة غير مقطوع به وقد
يظن ذلك ثم يشفي بخلاف المقدور ومن في معناه معنى (قوله ثم تخالفهما) أي الجرح والمريض عبارة عن الغنى
(تبينه) قضية كلام المصنف ان المريض المذكور يصح اسلامه وردته وليس مراد بل ما ذكره انهما من
انه ليس كالتبني على انه ليس كالسبي في الجناية وقصة تركه تزوج ورجائه أما في غير ذلك من الاقوال
فهو بغيره كالتبني بقر ينقض كراهة في الرض من عدم صحته وصحة اسلامه وردته ونحوها وحاصله ان من وصل
الى تلك الحالة بغيره فهو كالتبني مطلقا ومن وصل اليها بغير جناية فهو كالسبي بالنسبة لا قوله وكالحي بالنسبة
لغيرها كما جرح به بعض المتأخرين وهو حسن اه

فصل في شروط القود * (قوله في شروط القود) أي قوله أو قتله في النهاية (قوله بعض شروط أخرى)
وهو انه اهل بعضها بصرح به ولا يستفاد من كلامه فاعلم ما حرق في أول الباب من كون القتل عدوا
ونظما (قوله يعني حرابته الخ) أي لا يكتفي بظن كرهه بل لابد من ظن حرابته أما اذا ظن عدمه فاسقيا في
كلامه ان المذهب وجوب القصاص معنى (قوله أودى) انظر لصوره مع ان مثله ما لو شكت في انه حوري
أو مسلم كإبائي رشدي (قوله أو أراد به) أي الظن عش (قوله مطلق التردد) يعني لو وهم وظاهره
غير مراد رشدي (قوله أو الاشارة) الاولى تنكيره وتقدمه على قوله أو أراد الخ (قوله خلاف) لم تطاع
عليه عبارة التمهيد وهذا أي عدم القصاص على من ظن حرابته مما لا خلاف فيه ثم ذكر محذور ظن الحرابة
كإبائي الشارح فلم يفرض خلافه عش (قوله كأن كان الخ) تصو بان ظن حرابته (قوله زى
الكفار) أي الحربيين عش (قوله وأثبت اسلامه) أي التولية (قوله مع هذين) أي التزيم والتعظيم
عش (قوله مطلقا) أي بدار الحرب وغيرها عش (قوله في دار الحرب) خرج به دارا فكونت ردة عش
ولعلمه أراد بدار الحرب هنا كإبائيه التعليل ما يشبه دار الكفر بان استولى الكفار على بلاد الاسلام
ويحكمون على المسلمين واليه أشار سم بمناصه قوله بدار الحرب انظر هذا التقييد مع ما في شرح
أوبدار الاسلام اه (قوله الاول) أي التزيم (قوله كذلك) أي سبيل الظن خرابته مع بقائه على الاسلام
عش (قوله على مقالة غيره) أي من عدم الردة مطلقا (قوله وأجمل كلامه الخ) أي ثم وما هنا تصور
الى هذه الحالة وانه لا يرسم من آثاره بعب هذه الحالة ولا على صيد ادخل في يده عقبا ولا مانع من
الترام ذلك

فصل في شروط القود *
وطا لها بماتل يستفاد
منها بعض شروط أخرى
كلاخفي على المتأمل اذا
(قتل) مسلم (مسلمان
كفره) يعني حرابته أو شك
فها أي هل حوري أودى
فذكر كراهة ظن نصر أو
أوديه طاق التردد أو الاشارة
لخلاف (بدار الحرب)
كان كان عليه ذم الكفار
أو رآه يعلم أنهم واثبات
اسلامه مع هذين لان
الاصح أن التزيم غير

* (فصل في شروط القود) * (قوله أو شك فيها أي هل حوري أودى) خرج ما لو شك هل حوري
مثلا أو مسلم كإبائي (قوله بدار الحرب) انظر هذا التقييد مع ما في قوله أو بدار الاسلام (قوله

وعدمه وكذا تعظيم آلهتهم في دار الحرب لاحتمال اكراهه ونحوه فان قلت لا فرق بين الاول وده مع ذكره هنا بدار
كذلك قلت اما جرحه على مقالة غيره أو قد سجد والتصو أو أجمل كلامه في غير دار الحرب

بدار الحرب فلا تناقض وان كان ضعيفا في نفسه اذ لا يعتمد عدم الردة مطلقا عرش (قوله لما تقرر) وهو قوله وكذا تعظيم آلهتهم بدار الحرب كرى أى لهم ومعارضة الرشد أى من ادخال الاكرام اه (قوله بل أوفى) أى بل الترتيب في دار الحرب أولى لعدم كونه كفرا كرى (قوله وأقتله الخ) عطف على قتل مسلما وخميرا يقول راجع لمسلم بلا تقييد كفره أو خذامن قوله وان لم يقن كفره (قوله ولم يعرف مكانه) أى جعله في صفهم فان عرف نفسه القود كما يأتي بدار الخ واحترز بقوله لمن كفره عما اذا لم يقن نفسه تفصيل فان عرف مكانه وقصد فمكثته بدار الخ وان لم يعرف مكانه ورى سبها إلى صف الكفار نظر ان لم يعين شخصا وعين كافر اخطأ وأصيب مسلما فلا تود ولاديه وكذا لو قتله في بيت أو نارة ولم يعرفه وان عين شخصا فاصابه فمكث مسلما فلا تصاص وفي الآية القولان فمن ظنه كافرا اه يحذف (قوله علم ان في دارهم) الى القول المخت وفي القصاص في المغني (قوله في دارهم) أى وفي صفهم (قوله عين شخصا) كان المراد به عينه للرعى مثلا أى قصده بالرعى سم (قوله يكاتب) أى في قوة الصادق الخ (قوله لانه أسقط) الى قوله اما اذا صرف في النهاية (قوله لانه أسقط الخ) أى عظمه في دار الحرب التي هي دار الاباحة متى أى وفي صفهم (قوله وثبوته) أى البينة (قوله في غير ذلك) أى فيما اذا لم يسقط حرمة نفسه عاشر (قوله مطلقا) أى اهدار ما لم يعلقه بالنسبة للكفار (قوله كما تقرر) أى في شرحه وكذا لاديه (قوله ولو دارهم) ويجعل أو بصفتهم سم وهو ظاهر كما جزم به عرش فقال قوله وكان بدارنا أى وليس بصفتهم لم يأتى اه (قوله فيلزمه القود) بشرط علم جعل السلم معرفتيه نهاية ومعنى (قوله أو دارهم) أو بصفتهم الخ أى أو بملك في دارهم الخ سم (قوله لاسم) أى في صفهم أى من قوله لوضوح عنده عرش (قوله اما اذا عرف الخ) بغير قوته ولم يعرف مكانه (قوله لاسم) أى في صفهم اه (قوله لانه أسقط) بدارنا أى وليس بصفتهم لم يأتى اه (قوله فذبه مخففة على العاقلة اه (قوله ويقولوناسلم) أى في قوله اذا قتل مسلما الخ سم (قوله لم نستعين به) فلو استعانه لم يقتل ثم ظاهر وان كان السمين به غير الامام من المسلمين وهو ظاهر عرش (قوله لمن كفره الخ) خرج بهما لو عهد حرييا أو سبي في قوة أو مال أو عهد حرييا الخ سم (قوله وغيرهما) أى كذبت (قوله وليس) أى قوله أو مال أو عهد في النسيان لا قوله ان الرأى بل الآية وقوله وجهه (قوله عذر بهم)

عين شخصا أم لا) كان المراد به للرعى مثلا أى قصده بالرعى سم (قوله ولو دارهم) بمقتضى أو بصفتهم (قوله أو بدارهم أو بصفتهم) أى أو بملك في دارهم أو بصفتهم قد يصحج على ذلك ما وقع لبعض الصحابة من قتله من سمع اسلامه وحمله على أنه يتحقق ذلك في دارهم أو بصفتهم فلهذا شلف في صدورهم جميعه على غير وجه التقية وقد يقال فقتل الشرع لا يعتد بالاسلام وعدم جواز التعويل على ما في حق من الارتياب في محتمل وكونه قتيلا فتشكك الواقعة الآن يقال هي واقعتا بمحتمل على أنه قد يقال ليس ههنا من قبيل الشك المراد ههنا ان الظاهر انه ليس المراد لانه لم يعلم له لاقبله ولا في الحال بل ترد في الله مسلم أو كافر والواقع لبعض الصحابة أنه يمهدهم حرييا سم مع منه كفة الاسلام فلهذا على التقية فهاذا في آخر محتاج الى التامل ثم رأيت النور في شرح مسلم ذكر ان في وجوب الدية قولين للشافعي (قوله أيضا أو بدارهم أو بصفتهم فهدر) يقرب أن اذا قتل حربي علم أنه حري في دارهم مثلا فقال لانه لا اله الا الله فلهذا لا اعتقاده انه قالها قتيلا يوجب لاسلامه رضى الله تعالى عنه بكره واسلم وأن النبي صلى الله عليه وسلم بالغ في انكار ذلك عليه وقد قال النور في شرحه ما كونه صلى الله عليه وسلم لم يوجب على اسماقتصاص لاديه ولا كفارة فقد يستبدل به لاسقاط الجسم ولكن الكفارة واجب والقصاص ساقط الشبهة وان ظنه كافر او ظن أن الظاهر كذا توجب هذه الخ لا تصح مسلماني وجوب الدية يقولان للشافعي وقال بكل منهما بعض من العلماء انتهى ثم أجب بيان الكفارة على الترتيب وانما البيان لوثب الحاجة تميزه وبأنه ساقط في محتمل أنه كمن عصا فاختار الآية على قول الجواب لاساره (قوله ما اذا عرف مكانه بدارنا) أخرج دارهم فالراجح (قوله ويقولوناسلم) أى في قوله اذا قتل مسلما مسلما الخ (قوله لمن كفره) خرج بهما لو عهد حرييا أو سبي في قوة أو مال أو عهد حرييا بدارنا الخ (قوله

لما تقرر في الثاني بل أولى
أقوله في صفهم ولو بدارنا
ولم يعرف مكانه وان لم يقن
كفره (فلا تصاص) لوضوح
عذره (وكذا لاديه) علم
ان في دارهم مسلما أم لا عين
شخصا أم لا عهد حريية من
عينه لا يكاتب (في الظاهر)
لانه أسقط حرمة نفسه وثبوته
مع الشبهة في غير ذلك
ثم نصب الكفار قطع لانه
مسلم باطنا ولا جناية منه
تقتضي اهداره مطلقا
وخرج بظن روايته الصادق
بعدها وعده كما تقرر وما لو
اتقى ظنه أو عهدا فانه عهد
أو ظن اسلامه ولو بدارهم
أو شلف فيه وكان بدارنا
فيلزمه القود لتقصيره أو
بدارهم أو بصفتهم فهدر
للمسلم اما اذا عرف مكانه
بدارنا فلهذا سم بها في شرح
صفهم حتى اذا قصد قتله
قصدا بعينه لا كالمحتمل
قتله أو قتل غيرهما فاصابه
لزمهم ذنبه مخففة ويقولنا
مسلم فلهذا نستعين به فيقتل
به (أو قتل مسلما لمن كفره
سواء صابته ودينه وغيرهما
كانوا عليه زهيم أو أؤاذا
يعظم آلهتهم بدارنا اسلام)

وليس في صف الحاربين
(وجبا) أي القود الدينية
على البديل كجاني لأن
الظاهر من حال من دارنا
المصيبة وان كان على ذم
(وفي القصص قول) أنه
لا يجبان رأيتهم مثلاله
أبطال حوته يظهره برهم
أو ينقطع له لهم بل
الدية لأنه كان من حقيق
دارنا التثبت بالمجردين
الكفر فيجب معه القود
قطعا (أو) نزل (من عهده
مريدا أو مينا) يعني كافرا
غير حربي ولو بداههم (أو
عبدا أو ظننا قاتل أبيه فبان
خلافه) أي أنه أسلم أو اعتق
أولم يقتل أباه (فالمذهب
وجوب القصص) عليه
لو جود مقتضيه وجهه
وعهده وظننا ببيع له ضربا
ولا تتناول في المثلان قتله
للإمام وفارق ما في الحربي
بأنه يتولى بالعادة والمرد
لا يتولى فقامت بدل على عدم
ودنه أمال عهدهم بإفقتله
بدان فانه يقتل به على ما جرى
عليه شارح لكن جرى شغنا
في شرح المنهج كغيره على أنه
لا قود نووجه يهذه استحباب
كفره المتيق فهو كالمقتله
بدان فاصفة هم ويشرقيته
وبين ظن كقره بدان كان
وأعلى ذمهم بان ههذه
القرينة أضغف من تينك
هو ظاهر وحمل الخلاف في
القود كما تقرأ أمال دية قالو به
وجوبه ما في نسخ شرح
الروض هنا اختلاف
واشكال للمتاثل ولو قتل
مسلمات ترس به المشركون

أي ويعظم آلهتهم (قوله وليس في صف الحار) أو في صف الحاربين وعرف مكانه على ما تقدم سم (قوله
وليس في صف الحاربين) أما إذا كان فيه خلاصا قطعوا لاديه في الظاهر معنى (قوله أي القود) أي
ابتداء والدية على الدل أي بدلا عن القود على (قوله على البديل) وقد بقا لوجب القصص ان وجدت
المكافأة والدية ان لم توجد عس (قول المتن وفي القصص قول) محله حدث عهدهم حياقتل قطعوا خلاص
من بدار الحرب فانه يكتفى بان كونه حريسا وان لم يعهد منهابة (قوله ما يجرد الظن الحار) مختار ظن حواته
كان رأى عليه الخ سم عبارة السدع رأى الظن الحار عن قرينة قوله كونه على ذمهم أي يعظم
آلهتهم اه (قوله غير حربي) سمذ كرمزوه (قوله لوجود مقتضيه) عبارة الغنى نظر إلى ما في نفس
الامراه قتله عدا عدا وانما الظن لا يبيع القتل اه (قوله لوجود مقتضيه) وهو المكافأة عس (قوله
وعهده الخ) عطف تغسير على جهله (قوله وظننه) الواو بمعنى أو (قوله لا قتله للإمام) فقيته انه لا يجب
القصص على الإمام والعهد اطلاق المتن اذ كل من حقه التثبت معنى وفي عس من سم على المنهج
ما لواقفه (قوله وفارق ما في الحربي) أي اذا كان في دارهم ضربى عبارة سم لعل مراده بالنسبة
لدارهم لان عدم وجوب القصص في عهده حريسا لا يحل بالنسبة لدارهم أما لو اقتصد كره أو غلظ لكن قد
بشكل الفرق حيث اه (قوله ما في الحربي) أي في أول الفصل كرمزى (قوله لكن جرى شغنا
في شرح المنهج الخ) وعدم القود صريح الرض سم وعس (قوله كثيره) أي غير الشخ (قوله
على أنه لا قود الخ) جزية النهاية (قوله في صغهم) أي لو برف مكانه كاسر (قوله بان ههذه القرينة)
أي التي برهم مثالا (قوله من تينك) أي استحباب الكفر المتيق والمقام في صغهم (قوله فالوجه
وجوبا) معتمد عس عبارة الحار وعلى دية العمد خلاصا في شرح الارشاد اه أي في الامداد
والاعا من عدم وجوب الدية (قوله ولو قتل مسلما ترس الخ) عبارة الرض وشرحه في الجاهاد وترسوا

وليس في صف الحاربين) أو في صف الحاربين وعرف مكانه على ما تقدم (قوله ما يجرد ظن الكفر الخ)
مختار وقوله كان رأى عليه ذمهم الخ (قوله ما في الحربي) لعل مراده بالنسبة لدارهم وعدم وجوب القصص
في عهدهم بيا تهاهم بالنسبة لدارهم اما لو اقتصد كره ولكن قد يشكل الفرق حيث (قوله لكن جرى
شغنا في شرح المنهج كغيره على أنه لا قود) عدم القود صريح الرض (قوله اما الدية فاقوالو به) وجوبها
خالفة في شرح الارشاد حيث قال ما نصلا ان عهدهم حياقتله وهو على ذم الكفار بدان أو دارهم أو صغهم
فلا وقال أن قالو كذا لاديه على الواو حيوان اقتضى كلام المصنف وجوبها وانقصا في الاسعاد انتهى
وقضيتان في الدية اذا قتله بدارهم غير منقول أو غير مرجح له سم حيث عرفه بدارهمه أيضا وقضية قوله
السابق هنا عهدهم حريسا من عينه أو لخالقه (قوله ولو قتل مسلما ترس به المشركون الخ) عبارة الرض
وشرحه في باب الجاهاد وترسوا على ذم فلا ترسهم ان تدع ضرورة الرض مسموحا وحمل الحال الامر اض
عنهم فلو روى ما قتل مسلما لحكمه معلوم مما جرى الجنابان فلو دعت ضرورة الرض إلى ذلك لم يردهم وقوتنا
أي المسلم أو الذي يحبس الامكان فان قتل مسلما وقوله من زاده عرف قاتله ليس له كبير جدوى وجبت
الكفارة لأنه قتل معصوما وكذا الدية بان علمه القاتل مسلما اذا كان يمكنه توقيه والرأى في غيره بخلاف ما اذا
لم يعلم مسلما وان كان يعلم ان فيه مسلما الشدة لا ضرورة لا القصص لأنه مع قو الرأى لا يجتمعان وان
ترس كافر ترس مسلم أو كرهه سفره مسلم فاطلعه ضمنه الا ان اضطر بان لم يمكنه في الاتهام القدم الا
باصابة فلا يضمن في أحد الوجهين وقطع المتن بأنه يضمن انه انتهى باختصار وقوله السابق مما جرى الجنابان
إشارة إلى التفصيل المذكور هنا السابق في كلام الشارح كغيره الذي ضمنه ما اذا عرف مكانه الخ وقوله في
المسئلة الاخيرة ضمنه ينفى بالقود ان قصده قتله معينا بالدية المحظفة ان قصده غير فاصاله (قوله أنشا ولو قتل
مسلمات ترس به المشركون الخ) الظاهر انه أراد به هذه الصور سابق الحاشية المتقدم من نروض وشرحه في
قوله فان قتل مسلما وقوله من زاده عرف قاتله الخ الفروض فيما اذا دعت ضرورة الرض إلى رسمه لا للمقتول عنهما

بداهم فان علم اسلامه بدينه والا فلا (ولو ضرب من لم يبلغه الضرب (مريض جرحه) مرضه من بقتل المريض) دون الصبح غالباً
(حسب القصاص) عليه لتقصيرهم فان على الدية فتكاهل على الضارب بان فرض (٢٩٧) ان المرض دخل في القتل وقبيل

(لا يجب عليه لان ما أتى به
غيره في قتلهم ودينه
لا عبرة بقتلهم بحسب
عليه ومن ثم لم يلزم نحو
مؤيد بن نافع انه يصح وطيب
سقاء دواءه على ما أتى بقتله
محتاج اليه الدينة أي دية
شبه العمد كما هو ظاهر ولا
صلى بمرضه أو كان ضربه
يقتل الصبح أيضاً وجب
القود قطعاً وأما أن القود
شرط في القتل فمردون في
القاتل وصات في القتل
كما قال (ويشترط لو جوب
القصاص) بل والضمائم
من أصله على تفصيل فيه
(في القتل اسلام) مع عدم
تخصيصه بالقطع طريق
الضرب الصبح فاذا قتلوا
صحو عوفى دماهم وأموالهم
بالجفأ (أو أمان) يحتمل
دمه بعقد فمأه وعد أو
أمان مجرد ولو من الأحاد
أو ضرب برق لانه يصير مالا
المستلزم والهم في أمان
لعمته حيثنذ بشرط
لوجود وجود العمة السق
هي حق الدم من أول أجزاء
الجنابة كالري الى الزهوق
كياتي (فيهدر) بالنسبة
لكل أحد السائل اذا تعين
قتله في دفعه ورو (الحرى)
ولو نحو امرأه وصى لقوله
تعالى فأتوا الشر كمن حيث
وجدتهم (والمراد) الاعلى

بمسلم وذى فلاترهم ان لم تدع ضرورة اليومهم واحتمل الخال الاعراض عنهم قلو ري رام فقتل مسلماً
بحكمه معلوم بمسار في الجنائيات فلو دعت ضرورة في ذلك لم يلزمهم وتوضيحه الى المسلم والذي يجب
الامكان فان قتل مسلم وبسبب الكفر وتكذابه فان علمه القاتل مسلماً اذا كان يمكنه قتيه والري الى غيره
مختلفاً فان لم يعلمه مسلماً وان كان يعلم ان قديم مسلماً القصاص وان تقرب كافر بغير مسلم أو كبر فرسه
فرماه مسلماً من المان اضطر بان لم يمكنه في القضاء الدفع الا باصابتة فلا يضمنه في أحد وجهين وقطع المتولى
بانه يضمنه انتهت باعتصار الظاهر ان مراد الشارح هنا قول الرض وشرحه انما ان قتل مسلم وحيث
الكتاف والاعراض في الموضع فبما اذا دعت ضرورة اليومهم سم (قوله بداههم) انظر مفهومه ولعل المراد
بداهم هنالك بسبب الاستيلاء عليه من دار الاسلام (قوله والا فلا) أي فلا تلزمه الدينة ويجب عليه الكفارة
عش (قوله من لم يبلغ) الخ قوله بشرط أن لا يرجع في النهاية (قوله لتقصيره) لان جهله لا يسبغ له الضرب
مقتضى ضايقه (قوله نحو مودب) كالزور والمعلم معنى (قوله الدينة) فاعلم لم يلزم كرى (قوله ولو علم بمرضه)
الخ قوله ويشترط للقود ما في (قوله وقد مرت) وهي كونه عمداً لمسلم حدث الالتلاف (قوله بل
والضمان أي الشامل للدينة) (قوله وقطع طريق) أي تعتم قته به كياتي سم (قوله فاذا قتلوا) أي لا اله
الهم معنى (قوله لا يضمنه) في الدليل لا يفي ريشدي (قوله يحتمل) أشار به الى ان المراد الامان
بالمضى الغوى الشامل للتواجزنة كما أشار اليه أيضاً قوله بمقدمة الخ ريشدي (قوله به صير) أي يضرب
الز عش (قوله من أول الخ) متعلق بوجود الخ (قوله كالري) مثال الجنابة (قوله كياتي) أي في وأثر
الفصل (قوله بالنسبة لكل أحد الخ) شامل للذي يوالعاهد عش (قوله ولو نحو امرأه ونوصي) انما
أنه ههنا غاية لم يرتفع لهما عش (قوله الاعلى مثله) فلا يحد فقتل بمرئته عش عبارة المعنى والمراد
اهداءه أي المرئى حتى مسلم ما في سق ذي أمره فمأى اه (قوله يئنه) أي المرئى (قوله وبين الحرب)
أي حيث يحد ولو على مثله (قوله بانه) أي المرئى وقوله على مثله أي مرئته عش (قوله مبتدأ) أي بغيره
كغيره وكما أعثر به كلياتهم قطعه على الحرب سم (قوله وقاطع الطريق الخ) مبتدأ خبره وقوله
مردون (قوله وتارك الصلاة) كالمال في الرض ويعصم تارك الصلاة بالجنون والسكر أي فلا يقتل حالهما
الا ان يرد أي يقتل حال جنونه أو سكره اه وفي باب تارك الصلاة كلام في ذلك ينبغي مراجعته سم وعش
(قوله الاعلى مثله) أي فثبت ان القاطع غير مهرد على التارك وبالعكس الان ويد المماثلة في الاهداء كما
سأيت سم أي في قول الشارح فاحاصل ان المهرد الخ (قوله كما أشلوا الخ) انظر وجه الاشارة ريشدي

قبل هذا الرض وفيه ما اذا لم تدع الى ذلك لانه ذكر ان حكمه معلوم بمسار في الجنائيات وقد علم محامراً فيها
فدعيه القود وتكفي قول الشارح السابق ما اذا هرقه فكله بدارناخ فلا يتأق اطلاقه ان علم اسلامه من
دينه والا فلا ولا النقول عنهما آخر المذكوو بقوله وان تقرب كافر بغير مسلم الخ لان الظاهر ان الضمان
هنا قد يكون بالقصاص وأيضاً قد أجرو الضمان فيعد أن يتصرفه بغيره بتعيينه لعل (قوله وقطع طريق)
ان أو يمان قطع الطريق بمره من حيث كونه صائلاً دخل فمأه أو مطلقاً فمأى في لا يستحق القتل
الا اذا قتل مع الله حيثنذ لا يحد الا بالنسبة لاولي الان ويرد اذا تختم قتلته في قطع الطريق فانه حيثنذ لا يقتل
فانه الان كان مثله فاستأمر أيت كلاماً لا يجوز هو بالصلى اودنه ما ذكرناه بقوله الان الخ (قوله)
مبتدأ خبره كغيره (قوله أيضاً مبتدأ) أعثر به كلياتهم قطعه على الحرب (قوله وتارك الصلاة)
قالي في الرض ويعصم تارك الصلاة بالجنون والسكر لا يرد اه وفي باب الصلاة كلام في ذلك ينبغي النوى
وتغيره ينبغي مراجعته (قوله الاعلى مثله) أي فثبت أن القاطع غير مهرد للتارك وبالعكس الان ويرد

مثله كياتي في غير الصبح من بدل دية فأتوا بغيره من الحرب بانه لم يلزم نقصه على مثله ولا كذلك الخ (ويمن) مبتدأ (عليه)
قصاص كغيره في الصبح حتى غير المستحق فيقتل فاته وقاطع الطريق لم تختم قته وتارك الصلاة نحوهما مهردون الاعلى مثله كما أشار
البصيرة

في سائر قضاؤه قبل ولا يعز ولا نيات هناك قبل انفسه من نحو حليلته ووجوب هذا ولو فيه حية تلحقه لقتله لعزوفه نحو ج يقول ليس رانحصنا الزاني المحسن فيقتل به ما لم يأسره الامام بقتله ويظهر أن يلقى بالزاني المحسن في ذلك كل مهود وكل صلوة وقاطع طريق بشرطه فالخامس أن المهود معصوم على مثله في الاهداء وان اختلفا في سبب مود الزاني مهود ولا على مثله سواء المود من غيره (و) بشرط لو وجوبه (في القاتل) شروط منها التكليف وبمحله (بالوغ وعقل) فلا يقتل (٢٩٩) صبي ويجوز حال القتل وان كان عتد

مقدمته كالرأي أو عتد كما حوزته بما يقبض في شرح الارشاد الصغير وذلك للبريد الصريح ورفع القلم عن ثلاثة ولعدم تكليفهما (والسبب هو وجوبه على السكران) وكل متعذر بمنزلة عتده لا تفتقر لاستتار عتده لانه منوط بالحكم بالايجاب أما غير المتعدي كان كركه على شر بعسكر أو شر بما طنه دواء أو ما فاداهو مسكر فلا قود عليه لعزفه (ولو قال كنت يوم القتل) أي وقتها (صبياً أو مجنوناً صديقاً) يعني ان أمكن الصبي فيه وعهد المجنون قبله ولو قطعها لاصل بقاءه ما حيث يثب بخلاف ما لا التقي الا مكان والعهد ولو اتفقا على ذلك والعتد وادى المجنون والولي السكر صدق القاتل بيمينه وماله كجواهر ما هو قال الزاني العام أعذبه وقال الولي ليعا تعذبه (ولو قال أنا صبي الآن) وأمكن فلا تضام ولا يخلط أنه صبي كما سيذكره أيضاً دعوى الدم والقصاص لا تعلقه على ذلك يثبت عليه والصبي

(قوله في سائر قضاؤه) أي كركه بصفة شخص بشرطها (قوله هنا) أي فيما لو آء وزخ (قوله من نحو حليلته) هل هو قيد ظاهر التوجيه (قوله وخروج) إلى المتن في النهاية (قوله الزاني الخ) أي المسلم معنى (قوله فيقتله) أي المكافاة عس (قوله كركه) ملاحظة أي بعد أسره الامام بهامعنى (قوله بشرطه) راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه (قوله فالخامس الخ) وود عليه ما إذا كان القاتل مرذا والقاتل مسلماً زانياً لمحصناً أو نحو وقد مر ان المسلم لا يقتل بالكافر إلا أن يقال مراد ما لم يمنع مانع لكنه بعيد أو ان المراد حاصل ما تقدم فيه وهو بعيد أيضاً مع جعله ضابطاً لشدتي (قوله معصوم على مثله الخ) أي ما لم يأسره الامام بقتله أسداً عامراً سم أي نفاً (قوله وان اختلفا في سببه) كزناور أو لمصلحة أو قطع طريق عس (قوله وبمحله) بشدداً الصادق المكسور وتوقفه على ما عتد كقعة عس (قوله فلا يقتل صبي ويجوز حال القتل) كذا في النهاية والمعنى (قوله وأحقه) عطف على عند مقدمته والضمير للقتل (قوله وذلك) راجع لقوله فلا يقتل الخ (قول المتن على السكران) أي المتعدي معنى (قوله وكل متعذر) إلى قوه ومثله في النهاية والمعنى (قوله أو شرب) عطف على كركه (قوله لا قود الخ) ويصدق في ذلك وان قامت قرينة على كذبه فاشبهة فيسقط القصاص عنه وتجب الدية عس (قول المتن ولو قال كنت الخ) قال في الروض وإن قامت بينتان بيمينه وعتقه تعارضتا انتهى وينبغي أن يجري ذلك فيما إذا قامت باصداً ولو عه سم أي ثم ان عهداً الجنون وأمكن الصباديق الحاني والاقالي كقولهم تكن بينة عس عبارة للمعنى ولو قامت بينة بيمينه وأسر عتفه ولم يعلم حاله قبل ذلك أو علمه وكانت البينتان مقدرتين بحالة الموت تعارضتا اه (قوله ولو اتفقا) أي في المقتول والقاتل معنى (قوله وادى) أي القاتل (قوله السكر) أي بتعذر معننى (قوله صدق القاتل الخ) أي فلا تضام عليه ان عهد جنونه وتجب الدية عس (قوله ما لو قال) أي الجناني (قوله الآن) أي قوه وإن اختلف كافر في المعنى والحقه وقوله عتفه في النهاية الاقوله لعدم التزامه وقوه نعم إلى المتن (قوله وان تضمن الخ) غاية (قوله فقتله) أي قوه لوجود الخ عس (قوله الاينات مقتضى للقتل الخ) لانه أماره بالبلوغ في الكافر دون المسلم سم والمراد أن المسلم اذا ثبتت عاتمه مثل أن يلوغ فلا يحكم بسلوغه فلا يقتل ولا يثبت له شيء من أحكام البالغين بخلاف الكافر فإنه اذا ثبتت عاتمه مثل أن يلوغ يقتل اكشفه نبات العانة عس (قوله ومنها) أي شروط وجوب القود (قول المتن ولا تضام) أي ولا ديمغة عس (قوله وان عصم) أي قوه نعم لو ارشفت المعنى (قوله وان عصم) أي اسلام أو عقدت معننى (قوله بعد) أي بعد القتل (قوله لعدم التزامه) أي أحكام معننى (قوله من عدم الاحاد) أي عدم الاضام (قوله ذلك) أي لا التزاماً مكسباً (قوله بضمه) وهو المعتمد بأدى اه عس (قوله على الاصح) وقفاً في النهاية وخسلاً للمعنى عبارة تنبيه على في المرتاد إذا لم يكن له شوكة وقوة الاضحية قولان أظهرهما عند البغوي الضمان

فالخامس الخ) كذا شرح مر (قوله معصوم على مثله في الاهداء) أي ما لم يأسره الامام بقتله أخبذاً ما قبله (قول المتن على السكران) أي المتعدي (قول المتن ولو قال كنت يوم القتل صبياً أو مجنوناً) قال في الروض وإن قامت بينتان بيمينه وعتقه تعارضتا انتهى وينبغي أن يجري ذلك اذا قامت باصداً ولو عه سم أي ثم ان عهداً الجنون وأمكن الصباديق الحاني والاقالي كقولهم تكن بينة عس عبارة للمعنى ولو قامت بينة بيمينه وأسر عتفه ولم يعلم حاله قبل ذلك أو علمه وكانت البينتان مقدرتين بحالة الموت تعارضتا اه (قوله ولو اتفقا) أي في المقتول والقاتل معنى (قوله وادى) أي القاتل (قوله السكر) أي بتعذر معننى (قوله صدق القاتل الخ) أي فلا تضام عليه ان عهد جنونه وتجب الدية عس (قوله ما لو قال) أي الجناني (قوله الآن) أي قوه وإن اختلف كافر في المعنى والحقه وقوله عتفه في النهاية الاقوله لعدم التزامه وقوه نعم إلى المتن (قوله وان تضمن الخ) غاية (قوله فقتله) أي قوه لوجود الخ عس (قوله الاينات مقتضى للقتل الخ) لانه أماره بالبلوغ في الكافر دون المسلم سم والمراد أن المسلم اذا ثبتت عاتمه مثل أن يلوغ فلا يحكم بسلوغه فلا يقتل ولا يثبت له شيء من أحكام البالغين بخلاف الكافر فإنه اذا ثبتت عاتمه مثل أن يلوغ يقتل اكشفه نبات العانة عس (قوله ومنها) أي شروط وجوب القود (قول المتن ولا تضام) أي ولا ديمغة عس (قوله وان عصم) أي اسلام أو عقدت معننى (قوله بعد) أي بعد القتل (قوله لعدم التزامه) أي أحكام معننى (قوله من عدم الاحاد) أي عدم الاضام (قوله ذلك) أي لا التزاماً مكسباً (قوله بضمه) وهو المعتمد بأدى اه عس (قوله على الاصح) وقفاً في النهاية وخسلاً للمعنى عبارة تنبيه على في المرتاد إذا لم يكن له شوكة وقوة الاضحية قولان أظهرهما عند البغوي الضمان

مهدو ذلك نعم لو ارشفت طاعتهم قوداً انما لا أو تقسم أسلواهم بضمه على الاصح للنصوص (د) منها (مكافاة)

وهو الظاهر وظاهر تعبير الشرع الصغير يقتضي ترجيح المنع اهـ (قوله بالهزم) الى قوله وقوله عقبيه في الغنى
 (قوله حينئذ) أي حين القتل (قوله بغيره) أي غير الإسلام عـ (قوله ليشمل) جملة التعظيم المذكور (قوله
 وتخصيصه) أي الكافر في التعبير عـ عبارة الغنى اجماعاً كذا الذي ينبغي على خلاف الحقيقة فاقهم يقولون ان
 المسلم يقتل به وجواً لا كافر في التدين على الحربي لقوله بعد ولا ذوه عدي عهد وهذا العهد يقتل بالعهاد
 ولاية لـ بالحربي لتوافق المتعاطفين وأوجب من جملهم على ذلك بان قوله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مسلم
 بكافر يقتضي عموم الكافر وانه لو كان كافلاً لولا خلاص الفائدة لانه يصير التقدير لا يقتل المسلم اذا قتل
 كافراً خريفاً وعلماً ان قوله عبادة فكيف يعقل انه يقتل به اهـ (قوله وقوله عقبيه الخ) جواب عما روي على
 قوله لا دليل له من انه دليل وهو القول المذكور وعقبه لان معناه ان المعاهد لا يقتل بحربي فبراهن الكافر في
 المعطوف عليه الجز في وجوب الاشتراك بين المتعاطفين في الحكم وصفته سم (قوله من قبل صلف الجاهل
 الخ) أي وجوب اشتراك المتعاطفين في صفات الحكم لعموم انما هو في صلف المفرد (قوله فلا دليل فيه) أي
 في قوله عقبه ولا ذوه عدي الخ (قوله احتج به) أي قوله ولا ذوه عدي الخ (قوله لا يقتل بحربي) أي
 فالمراد الخ يتأمل وجسم هذا الاستدلال السابق الآن يكون مراده أنه لا عطف على هذا أصلاً سم (قوله
 أنه لا يقتل) أي المعاهد (قوله استثناء) حال أو معقوله (قوله من المفهوم) أي مفهوم مسلم لا يقتل مسلم

بالهزم أي مساواة من
 القتل لقتاله حال الجنابة
 بان لا يفضل قتله حينئذ
 بإسلام أو أمان أو حربة
 نامة أو أصالة أو سيادة
 (فلا يقتل مسلم) ولو مهدراً
 يتصورنا (بني) يعني بغيره
 ليشمل من لم يتابعه الدعوة فاته
 وان كان كالمسلم في الآخرة
 ليس كهو في الدنيا لخبر
 البخاري ألا لا يقتل مسلم بكافر
 وتخصيصه بغير الذي لا دليل
 له وقوله عقبه ولا ذوه عدي
 عهد من قبل صلف الجاهل
 عند الحقيقة أي لا يقتل
 المعاهد مدة بقاء عهده فلا
 دليل فيه لاختلاف روى
 فرض احتجاجة للتقدير
 فالمراد أنه لا يقتل بحربي
 استثناء من المفهوم وهو
 قتل الكافر بالكافر فلا
 تخصيص فيه

قتله بإسلام أو أمان أو حربة الخ قال في التبيين ومن قتل من لا يقاد به في المحاربة فقتله قولان أحدهما يصح
 القود والثاني لا يصح انتهى وقوله من لا يقاد به كان قتل مسلم كافراً أو حريداً وقوله قولان أي بناء على ان
 المغلب قتل الحار بمعنى الحد أو بمعنى القصاص وعبارته المباح في باب قطع الطريق وقتل القاطن بغلب
 في معنى القصاص وفي قول الحد في الأول لا يقتل بولده وذوي انتهى (قوله نامة) روي عنه أنه لو قتل مبعض
 من شخص الرق لم يقتل منه كإبنته عليه في هامش الصفحة الآتية على أخذها بحسب ما في مع أنه لم يفضل
 بحرية نامة لأن إيجاب التفصيل في المفهوم فقد تقرر غير التامة في هذا المثل وقد لا تترك في قتل مبعض
 مبعضاً أخرج تعاقب الخبرين ولا ولا يكون وجوب سبب الحظر فقط كالكتابة والاستدلال (قوله وقوله عقبه ولا
 ذوه عدي الخ) قال الجلال الحلبي في شرح جمع الجوامع في قوله ولا أصح أن صلف العلم على الخاص وعكسه
 لا يخصص العلم مناهضة وقبل تخصيصه أي يقتصر على ذلك الخاص لوجوب الاشتراك بين المعطوف والمعطوف
 عطفاً على الحكم وصفته قلنا في الصفقة ممنوع مثال العكس حديث أبي داود وغيره لا يقتل مسلم بكافر ولا ذوه عدي
 في عهده يعني بكافر حربي إلا لجماعه على قتله بغير الحربي فقال الحنفى في رد المحتار في المعطوف على وجوب
 الاشتراك بين المعطوفين في صفات الحكم فلا نافي ما قال به من قتل المسلم بالذي انتهى فتقول الشارح وقوله
 عقبه لا يقتل بحربي في مقتله على قوله لا دليل له بان يقال له دليل وهو القول المذكور وعقبه لان معناه ان
 المعاهد لا يقتل بحربي في مقتله الحربي في المعطوف عليه لوجوب الاشتراك بين المتعاطفين في الحكم وصفته
 (قوله أيضاً وقوله عقبه ولا ذوه عدي عهد الخ) عبارة تال كشي وأما جملهم أي الخالفين الكافر في قوله
 لا يقتل مؤمن بكافر على الحربي لقوله بعده ولا ذوه عدي عهد وهذا العهد يقتل بالمعاهد ولا يقتل بالحربي
 لتوافق المتعاطفين فتصريحاً بان أحدهما ان قوله لا يقتل مؤمن بكافر يقتضي عموم الكفار من أهل اللغة
 والمعاهد والحربيين فلا يجوز تخصيصه بأخبار وقوله ولا ذوه عدي كذا مبدء أي لا يقتل ذوا العهد لأجل
 عهد والثاني أنه لو كان كافلاً لولا خلاص الفائدة لانه يصير التقدير ألا لا يقتل مسلم قتل كافر سابقاً قتله
 عبادة معاهدة قطعاً فكيف يقتل به ولا تعلق الخاص على العام لا يقتضي تخصيص العام على الصميم انتهى
 (قوله فلا دليل له لاختلاف) أي على تخصيص الكافر بغير الذي بالطريق المتقدم في الحاشية المتقدمة
 عن شرح جمع الجوامع (قوله فالمراد أنه لا يقتل بحربي) استثناء الخ يتأمل وجسم هذا الاستدلال
 الحنفى السابق عن شرح جمع الجوامع الآن يكون مراده أنه على هذا لا عطف (قوله من المفهوم)
 أي مفهوم قوله لا يقتل مسلم بكافر فان مفهومه ان غير المسلم وهو الكافر يقتل بالكافر (قوله

على أي وجه كان لا تنفاه الكفاة ونحو الدار قطني واليهي لا يقتل خو بعد ولا جاع على أنه لا يقطع طرفه بغير موثر من قتل عبده قتله
ومن جد ع أنفه مدعاه من خصامه ضياعه غير ثابت وأمنه و غير محرم أنه صلى الله عليه وسلم عزم من قتل عبده ولم يقتله أو يحول على ما إذا قتله
بعد مقتله ثلاثاً يومهم مع الرقة فيقول قتل مسلم من يثني في إسلامه وأحرم من يثني في حربه فلا يذول ولا يذو وجوه في القبط قبل بأوجه
لأنه لم يملك التقاطه أجرى عليه حكم (٤٠٤) الدار بخلافه إذا ذكره المقتن وقضية كلام غيره أن عمل هذا إذا كان بغير دار أو الأسارى

القبط (و يقول قن و دربر
و مكاتب عام ولد بهن
بعض) لتساو جميع الرق
وقر ب بعضهم الحر يلا
يفسد لونه فتاتم لا يقتل
مكاتبه بقتنه وان ساو أمة
أو كان أمسه على العبد
لغيره عليه ب سيادته
والفضائل لا يقابل بعضها
ببعض (ولو قتل عبدا
ثم عتق القاتل أو حرر عبدا
صدا ثم عتق الجارح بين
الجرح والموت فكسدت
الاسلام) والقاتل والجارح
فلا يسقط العود في الاصع
لما صر (ومن بعضه لو قتل
مئة لا قصاص) عليه ذات
حرية لقاتل ولا لأنه ما من
جزء حرية الأوجه جزون
شاعرا فلزم قتل جزو حرية
بجزء رق ولذلك لو وجب
فحين نصفه رقيق نصف الحرية
ونصف العتق لا يقول نصف
الدية مال القاتل ونصف
القيمة بوقته بل الذي
ماله و ربع كل و رقيقه
و ربع كل و نظيره ربع شخص
وصف يقن و رقيق واستوا
قبة لا يحصل الشخص أو
السيف مقابل للثمن أو
الشيء بل مقابل لكل
التصميم كل و بما تقرر

على أي وجه) أي سواء كان كاتباً أو مديراً أو أم ولداً أو عبد القاتل أو عبداً غيره معنى (قوله على أنه لا يقطع
طرفه) أي الحر بغير فأى العبد وأولى أن لا يقتل به لأن حرمة النفس أعظم من حرمة الأطراف معنى (قوله
ومن جد ع الخ) بالمال الملهمة ع (قوله غير ثابت الخ) و يحتمل أن يكون المراد به إنشاء الزجر والتهديد
سيدر (قوله) متعلق بمنع الخ وقوله في أي الموقوف متعلق بضميره الرابع للقصاص (قوله ولو قتل
مسلم الخ) يقي بالوارث قتل حره يعلم الحر في دارهم مثلاً فالإله الإله يقتله لا اعتقاده أنه قالها تامة
كل وقع لاسامة رضى الله تعالى عنه و بالذنب صلى الله عليه وسلم في إنكار ذلك عليه قال النووي في شرح
مسلم إن عدم إجماعه صلى الله عليه وسلم على أن سامة قصاصاً ولا دية ولا كفارة قد استدله لسقوط الجسيم ولكن
الكفارة واجبة والقصاص ساقط للشبهة وفي وجوب الدية قولان للشافعي انتهى سم (قوله ذكره المقتن)
أي قوله ولا ينقطع الخ وأما أصل الحكم فنقله الشنخ من الروايات وأما سيد ع (قوله وقضية كلام غيره
الخ) انتمدها النهاية والغنى (قوله أن يحل هذا) أي عدم القود في قتل المشرك في إسلامه وأحرته (قوله
والا) أي بان كل المشرك ولو دارنا (قوله سادى القطة) أي فيجب فيه القود أيضاً (قوله لا يفسد)
خبر وقر بالخ وقوله لموته الخ تامة عدم الافادة (قوله أو كان أمسه) بأن اشترى المكاتب أصله فانه لا يعتق
عليه لصفه ملكه كخلى الزادى يعبري (قوله لاسم) أي لا كتابه كماله الخجاية (قوله لا يقطع الخ) أي
بعضاً وانما قصص المسقف على البعض لم يقطع منه حكم كامل الرق بالودي معنى (قوله لا يقطع الخ) أي حرمة النهاية لانه
لا يقتل بجزء الحر بجزء الحرية و بجزء الرق جزء الرق الآخر بثانته قتلها بقتل جمعه بجمعه وليس
ذلك حقيقة القصاص فعلى من تعتز به لعله اه (قوله فلازم قتل الخ) أي وهو متعصم معنى ونؤخذ من ذلك
أنه لو قتل بعض متعصم الرق لم يقتل منه سم (قوله ولو وجب فحين نصفه رقيق نصف الدية ونصف
القيمة) أي بان قتله شخص نصفه رقيق سم و زادى (قوله ما صرح به أبو زهرة) عبارة
النهاية صرح ما فتى به العراقي (قوله لاسم) أي مالاً نصفه (قوله و ربع القيمة) بالجرع عطف على
ربع الدية (قوله لا يسقط ربع الدية الخ) أقول فيه نظراً لا ربع الدية مقابل للحر ينجى عليه الجزء
الحر والجزء الرقيق لأن الحر بثانته ينجى أن يسقط عن الدية المقابل لفعل الجزء الحر ويشتمل الثمن
الآخر المقابل لفعل الجزء الرقيق بوقت الجزء الرقيق فليتامل سم على حج أقول ويمكن الجواب بأنه
لما كان ربع الدية في مقابل جزأ الحر وكان لو وجبه شيء لوجب الجزء الحر رأسه طناً لأن الإنسان لا يجب
له على نفسه شيء بل قتله هدر في حق نفسه ع (قوله لا يقطع الخجاني) الظاهر مع أنه لو قطع له أجني لم
لكن بما يخالف متعصم أشرفية هذه الجهة (قوله فلازم قتل جزو حرية بجزءه رقيق) يؤخذ من ذلك أنه لو قتل
بعض متعصم الرق لم يقتل منه سم (قوله لا يسقط ربع الدية الخ) أقول فيه نظراً لا ربع الدية مقابل للحر ينجى
عليه الجزء الحر والجزء الرقيق لأن الحر بثانته ينجى أن يسقط عن الدية المقابل لفعل الجزء الحر ويشتمل الثمن
الآخر المقابل لفعل الجزء الرقيق بوقت الجزء الرقيق فليتامل سم (قوله ولو وجب فحين نصفه رقيق نصف الدية ونصف
القيمة) أي بان قتله شخص نصفه رقيق سم و زادى (قوله ما صرح به أبو زهرة) عبارة
النهاية صرح ما فتى به العراقي (قوله لاسم) أي مالاً نصفه (قوله و ربع القيمة) بالجرع عطف على
ربع الدية (قوله لا يسقط ربع الدية الخ) أقول فيه نظراً لا ربع الدية مقابل للحر ينجى عليه الجزء
الحر والجزء الرقيق لأن الحر بثانته ينجى أن يسقط عن الدية المقابل لفعل الجزء الحر ويشتمل الثمن
الآخر المقابل لفعل الجزء الرقيق بوقت الجزء الرقيق فليتامل سم على حج أقول ويمكن الجواب بأنه
لما كان ربع الدية في مقابل جزأ الحر وكان لو وجبه شيء لوجب الجزء الحر رأسه طناً لأن الإنسان لا يجب
له على نفسه شيء بل قتله هدر في حق نفسه ع (قوله لا يقطع الخجاني) الظاهر مع أنه لو قطع له أجني لم
لكن بما يخالف متعصم أشرفية هذه الجهة (قوله فلازم قتل جزو حرية بجزءه رقيق) يؤخذ من ذلك أنه لو قتل
بعض متعصم الرق لم يقتل منه سم (قوله لا يسقط ربع الدية الخ) أقول فيه نظراً لا ربع الدية مقابل للحر ينجى
عليه الجزء الحر والجزء الرقيق لأن الحر بثانته ينجى أن يسقط عن الدية المقابل لفعل الجزء الحر ويشتمل الثمن
الآخر المقابل لفعل الجزء الرقيق بوقت الجزء الرقيق فليتامل سم (قوله ولو وجب فحين نصفه رقيق نصف الدية ونصف
القيمة) أي بان قتله شخص نصفه رقيق سم و زادى (قوله ما صرح به أبو زهرة) عبارة
النهاية صرح ما فتى به العراقي (قوله لاسم) أي مالاً نصفه (قوله و ربع القيمة) بالجرع عطف على
ربع الدية (قوله لا يسقط ربع الدية الخ) أقول فيه نظراً لا ربع الدية مقابل للحر ينجى عليه الجزء
الحر والجزء الرقيق لأن الحر بثانته ينجى أن يسقط عن الدية المقابل لفعل الجزء الحر ويشتمل الثمن
الآخر المقابل لفعل الجزء الرقيق بوقت الجزء الرقيق فليتامل سم على حج أقول ويمكن الجواب بأنه
لما كان ربع الدية في مقابل جزأ الحر وكان لو وجبه شيء لوجب الجزء الحر رأسه طناً لأن الإنسان لا يجب
له على نفسه شيء بل قتله هدر في حق نفسه ع (قوله لا يقطع الخجاني) الظاهر مع أنه لو قطع له أجني لم

بعدم ما صرح به أبو زهرة وغيره أن من تصف من لقطع نفسه لم يسله من قيمته لأن مدعاه حره و ربع الدية و ربع
القيمة يسقط ربع الدية المقابل للحر لأن الإنسان لا يجب له على نفسه شيء و ربع القيمة المقابل للرق كله حتى عليه حر وعبد للسيد يسقط
ما يقابل عبد السيد لأن الإنسان لا يجب له على عبده غير المكاتب مال و يبق ما يقابل فعل الحر وهو عن القيمة فيأخذ من ماله أن أو شي
يوسف فأنه صاحب العباد ما به يضمن ربع قيمته لا نصفه و بجزء الدية الواجبة كل و قطع له أجني وهم لما تقرر

ثم رأيت عنه أنه أوجع عن هذا وقد روي كلامه عن النبي الخليفة فإنه سئل عما إذا أبق العوض مدة لئلا يجره قول مالك، بعضه على الميتة فنفقة ملكه مدة الأمان فأجاب ليس له ذلك، فإن قلت فقام ما تقرر وألا إن أسددهم يسع الحروف قلت يعرف بأنه بالقطع في مسئلتنا استولى على ملك السيد أو تلفه فغيره وأما هنا فأبى لا يسددهم مستولياً على ملك السيد فلم يضمن به شيئاً (وقيل (١٠٢) إن لم ترد به القاتل) بأن ساءت

أوتقتت (وجب) القود بناء على القول بالحصر لا الأشاعره وهو ضعيف أيضاً وذلك للمساواة في الأولى ولا زيادة فضل المقتول في الثاني فهو ولا يؤثرون المقتول بقتل القاتل أي مطلقاً ولا عكس إن انحصر الفضل فيهما وبأن يتخلفه بضرورة ونسب وصالح لأن هذه أوصاف طريفة لم يقولها الشارع عليها قيل الخلاف هنا في فلا يحسن التخيير بقيل انتهى وهو عجيب مع ما مر في الخطبة أنه لم يترجم بيان من يتماخلف في قتل وقوله ثم فهو وجه ضعيف أي حكماً لا مدركاً للميتي الكلام فيه (ولا انقصاص بين عبد مسلم وحربي) المراد مطلق القن والكافر بأن قتل أحدهما الآخر لمصرات السلم لا يقتل بالكافر ولا الحر بالقتن وفضيلة كل لا تجبر بقتل نفسه لتسايزهم بمقابلة الفضيلة بالتعصية فغير ما تقرر وأما (ولا) قصاص (بقتل ولد) ذكرنا رأينا القاتل المذكور والآخر (وإن سفل) الفرع الغير الصحيح لا يبادل بين من يسوف بدوا به لا بقاد الوالد بالولد ولا كان سبياني

يهدو يسع الدية سم وجوه أنه أجمع الفرض فحقاً (قوله ثم رأيت عنه أنه أوجع عن هذا الخ) يتأمل وجه ذلك تقرر في كلام شيخنا المذكور على الرجوع وخالفنا لما تقدم في جميع الفرق المذكور لأن يكون الرجوع من خارج سم (قوله بأن ساءت) أي بقوله أي بملاتقي المقتول والى قوله ولو قتل ولده في النهاية (قوله بناء على القول بالحصر) ومرقاة الحصر والأشاعري الصداق كروى (قوله على القول بالحصر) أي في القن والحر بنز سبيدي (قوله أيضاً) أي كلتي (قوله وذلك) أي وجوب القود (قوله وهو) أي فضل المقتول لا يؤثر أي في منع القصاص (قوله فيصالح الخ) أي من الإسلام والأمان والحرية والإصالة والبالغة (قوله يتخلفه) أي الفضل (قوله طريفة) أي تبعية كروى (قوله لا الخلاف الخ) واقعة المقتول (قوله فلا يحسن التعبير الخ) أي بل التعبير بالأصح يعني (قوله إنه الخ) بين الناس (قوله وقوله ثم) أي يقول المصنف في الخطبة وهو مبتدأ في قوله أي حكماً ولا الجمله استثنى بيان (قوله فهو) أي الغير عنه قيل وجهه ضعف بل زاد الشارح هناك قوله والصحيح والأصح خلافه سم (قوله لا مدركاً للميتي الخ) فيه وصف في الشكره بإعترافه قول المتن ولا قصاص بين عبد الخ) ولو قتل ذي عبد ثم نقض العهد واسترقق بجزوقته وإن صار كفو إلا أن الاعتبار بوثبنا بقوله يمكن مكانه فـ، بمعنى (قوله مطلق القن) أي المسلم فيقتل الابن وقوله والكافر أي فيقتل المعاهد والمؤمن (قوله ولا الحر بالقتن) ولو حاكم كما يقتل الحر بالعلم ينقض حكمه ورض وغي (قوله أنفاً) أي في شرح ويقتل قن الخ (قوله المتن ولا يقتل ولد) ولو حاكم بقتل الأصل بالفرع ينقض حكمه إلا أن اضيع الأصل فرعه مذهب فلا ينقض حكمه ورعاية لقول الإمام مالك وجوب القصاص حيث تنقضي وروض مع الأسير زهانية (قوله القاتل) صفته لو كان المتن قتل به إن أمر على فبقه الخ) خلافاً لما ظاهر أنها يقوم مع المقتول غير أنه وهل يقتل ولده المقتول باللعان وجهان بحر بأن في القطع بسرقته وتبني شهادته قال الأذري والأشبه أنه بقتل مادم مصر على النفي انتهى والأوجه أنه لا يقتل به ما عايشه أهـ (قوله لأن رجوع الخ) ظاهر ولو بعد القتل (قوله على المعتد) عبارة والى المعتد أنه لا يقتل به وإن أمر انتهى وقد يغيبه من الشارح عـش (قوله أي الفرع) أي بقوله فعل في المقتول والى قول المتن فاقص في النهاية (قوله كان قتل) أي الأصل فنه أي الفرع (قوله وما انتضاء ساقه الخ) حيث ذكر هذه المسئلة في المسائل التي فرغ من عدم القصاص فيها على المكافاة (قوله أنه مكافئ له حكمه) أقول وصورة الاستدلال بهذا المكافئ للعموم مع كونه

(قوله ثم رأيت عنه أنه أوجع عن هذا وقد روي كلامه عن النبي الخليفة فإنه سئل عما إذا أبق العوض مدة لئلا يجره قول مالك) يتأمل وجه ذلك تقرر في كلام شيخنا المذكور على الرجوع من خارج سم (قوله بأنه ساءت) أي بقوله أي بملاتقي المقتول والى قوله ولو قتل ولده في النهاية (قوله بناء على القول بالحصر) ومرقاة الحصر والأشاعري الصداق كروى (قوله على القول بالحصر) أي في القن والحر بنز سبيدي (قوله أيضاً) أي كلتي (قوله وذلك) أي وجوب القود (قوله وهو) أي فضل المقتول لا يؤثر أي في منع القصاص (قوله فيصالح الخ) أي من الإسلام والأمان والحرية والإصالة والبالغة (قوله يتخلفه) أي الفضل (قوله طريفة) أي تبعية كروى (قوله لا الخلاف الخ) واقعة المقتول (قوله فلا يحسن التعبير الخ) أي بل التعبير بالأصح يعني (قوله إنه الخ) بين الناس (قوله وقوله ثم) أي يقول المصنف في الخطبة وهو مبتدأ في قوله أي حكماً ولا الجمله استثنى بيان (قوله فهو) أي الغير عنه قيل وجهه ضعف بل زاد الشارح هناك قوله والصحيح والأصح خلافه سم (قوله لا مدركاً للميتي الخ) فيه وصف في الشكره بإعترافه قول المتن ولا قصاص بين عبد الخ) ولو قتل ذي عبد ثم نقض العهد واسترقق بجزوقته وإن صار كفو إلا أن الاعتبار بوثبنا بقوله يمكن مكانه فـ، بمعنى (قوله مطلق القن) أي المسلم فيقتل الابن وقوله والكافر أي فيقتل المعاهد والمؤمن (قوله ولا الحر بالقتن) ولو حاكم كما يقتل الحر بالعلم ينقض حكمه ورض وغي (قوله أنفاً) أي في شرح ويقتل قن الخ (قوله المتن ولا يقتل ولد) ولو حاكم بقتل الأصل بالفرع ينقض حكمه إلا أن اضيع الأصل فرعه مذهب فلا ينقض حكمه ورعاية لقول الإمام مالك وجوب القصاص حيث تنقضي وروض مع الأسير زهانية (قوله القاتل) صفته لو كان المتن قتل به إن أمر على فبقه الخ) خلافاً لما ظاهر أنها تقوم مع المقتول غير أنه وهل يقتل ولده المقتول باللعان وجهان بحر بأن في القطع بسرقته وتبني شهادته قال الأذري والأشبه أنه بقتل مادم مصر على النفي انتهى والأوجه أنه لا يقتل به ما عايشه أهـ (قوله لأن رجوع الخ) ظاهر ولو بعد القتل (قوله على المعتد) عبارة والى المعتد أنه لا يقتل به وإن أمر انتهى وقد يغيبه من الشارح عـش (قوله أي الفرع) أي بقوله فعل في المقتول والى قول المتن فاقص في النهاية (قوله كان قتل) أي الأصل فنه أي الفرع (قوله وما انتضاء ساقه الخ) حيث ذكر هذه المسئلة في المسائل التي فرغ من عدم القصاص فيها على المكافاة (قوله أنه مكافئ له حكمه) أقول وصورة الاستدلال بهذا المكافئ للعموم مع كونه

وجوده فلا يكون هو سبياني قد عملوا قتل ولده المقتول به إن أمر على فبقه الخ) خلافاً لما ظاهر أنها تقوم مع المقتول غير أنه وهل يقتل ولده المقتول باللعان وجهان بحر بأن في القطع بسرقته وتبني شهادته قال الأذري والأشبه أنه بقتل مادم مصر على النفي انتهى والأوجه أنه لا يقتل به ما عايشه أهـ (قوله لأن رجوع الخ) ظاهر ولو بعد القتل (قوله على المعتد) عبارة والى المعتد أنه لا يقتل به وإن أمر انتهى وقد يغيبه من الشارح عـش (قوله أي الفرع) أي بقوله فعل في المقتول والى قول المتن فاقص في النهاية (قوله كان قتل) أي الأصل فنه أي الفرع (قوله وما انتضاء ساقه الخ) حيث ذكر هذه المسئلة في المسائل التي فرغ من عدم القصاص فيها على المكافاة (قوله أنه مكافئ له حكمه) أقول وصورة الاستدلال بهذا المكافئ للعموم مع كونه

كعموم ما يبدان في فتمه بغير المسلول تتكافؤ ما فهم بقصد الانتفاء لإصالة يتعين بعمولان المكافاة في الخير

شقيقين حازرين (الاب

(و) قتل (الاستقلال) ما
ولو احتمالا بان لم يبق
سبق وللجنة والترتيب
وهو حق الروح (فلكل
قصاص) على الاستقلال
موتهم امتناع النوارث
بينهما ومن ثم لم يبق هنا
بين بقاء الزوجين وعنده
فان عفا أحدهما فلم يغفر
عنه قتل العاني (و يقدم)
أحدهما القصاص عند
التنازع (بقرة) الاذلية
لاحدهما على الآخر
كونهما معاً وبين من ثم
لو طلب أحدهما فاعطى
لاقرة وعنه للجنة أنه
لاقرة أيضاً في اذا كان
موت كل بسببه قطع عضو
فلكل طلب قطع عضو
الآخر فاعطى قطع عضو
لاسكان المنة هنا عفاها
في القتل ثم انما سارية
ولم يتاوع فصاصوا
فيما لو قتلهما معاً في قطع
الطرفين فلا ملام قتلها معاً
وان لم يطلب بذلك تعليلاً
لثامتهما ولو لم التوكيل
قبل القرعة فيقر عين
الوكيلين بقتل أحدهما
ينزل ذكليه لان الوكيل
ينزل موت موكله من ثم
كان الاوجهان موقوفاتهما
معاً لم يقع الموقعتين انزاله
كل موت موكله فكل من
الوكيلين دية مغالطة
ما في غير الوقتين بدفع
موكله وأمره (فان اقتض
بهم) أي القرعة (أو بحد)

المستقره ولو أنكر كونه ابنه عش (قوله شقيقين) انما قيد به لانه هو الذي يأتي فيما اطلاق ان لكل
منهما القصاص على الآخر ولا جمل قول المصنف الا في وكذا ان قتلاهما بنات لا يخفى وهذا أولى بما في
حاشية الشيخ زبدي أي من قول عش ان شرط لصحة قوله فلكل قصاص الخ الظاهر في ان كلامه معناه
الاستقلال بالقصاص اه (قوله حازرين) قال الشيخ غير واما اشتراط الحياة فلا وجه فيها فظهر اه
و يمكن ان يجاب عنه بان وجه اشتراطها ان يكون القصاص لكل منهما مفردة على الآخر حتى لا يتعمد
مانع من يقوم غير أو غير ذلك سم وعش (قوله بان لم يبق سبق) أي ولا معة عش (قوله والمعة)
مبتدأ خبر قوله وهو الخ (قوله والترتيب) أي الا في (قوله وهو الروح) أي لا بالحياة بمعنى (قوله)
بينهما) أي المتولين بعيريه عبارة الرشدي أي الا بون بينهما معاً وبصرح بذلك قوله ومن ثم لم يبق
بغلاف ما سأتى في مسئلة الترتيب وهذا الظاهر وهو حقه في شرح الروض خلافا لما في حاشية الشيخ اه أي
من ارجاع القيمة للقاتل ومقتوه (قوله هنا) أي في المنة (قوله مع كونهما) أي الاخرين من مقتولين أي
مستحقين للقتل (قوله لو لم يطلب أحدهما) أي القصاص (قوله فلكل الخ) أي من الاخرين (قوله خلافاً)
أي المنة (قوله ولا فيما الخ) عطف على قوله فيما اذا كان الخ (قوله في قطع الطريق) أي من الاخرين
عش (قوله قبل القرعة) أي اما بعد القرعة فهو والتوكيل بن حجة فترعه لانه يقتضيه في حياته دون
من لم يضر فرع عتلان وكالته بطل مقتله معنى وأسن (قوله ينزل ذكليه) أي المتول (قوله انما مالو
فلاهما) أي الوكيلان الولدين عش (قوله لتبين انزال كل موت الخ) لان شرط دوام استحقاق المولى
قتل من ذك في قتله ان يبقى عند قتله حيا وهو مقتوف في ذلك معنى وأسن (قوله انزال كل الخ) لان الانزال
يقترن بالموت سم (قوله بعد دفع موكله الخ) أي ولم يعلم عش (قوله أي القرعة) أي قوله قال البلقي في
المغنى القوة التي قطع الطريق الى ولا يصح وقوله وعليما أو واحد والى قول المتن بقتل الجمع في النهاية
(قوله شقيقين حازرين) كتب شيخنا الشهاب الرليسي جهام الخ الماتصه قوله شقيقين شرط لصحة قوله
فلكل منهما القصاص على الآخر وغير ذلك بما يأتي ولما اشتراط الحياة فلا وجه فيها فظهر لانتسبي
(وأقول) قوله شرط لصحة قوله فلكل منهما القصاص كان مراده شرط لصحة ذلك القول على الاطلاق والا
فصحت مطلقاً لا تتوقف على ذلك لانه اذا كان أحدهما الاب فقط وقتل الام وقتل الاب خوالا كان لكل
القصاص على الآخر لان الذي لا يقتل الام الآخر والآخر قتل اب الذي لا يقتل مالا عاكس الحال
لان الذي لا بون من حيث ذلهم بقتل موت الذي لا بون وله واما اشتراط الحياة فلا وجه فيها عساه بان
وجه اشتراط الحياة ان يكون القصاص لكل منهما مفردة على الآخر حتى لا يقع منعان من عفون غيره
أو غير ذلك (قوله وان لم يطلب ذلك الخ) قد ينازع عفاً قاله البلقي في هذا ان الصبح ان المغلبي قتل
فاطم الطريق معنى القصاص فاذا طلبها الا فراع لم تقدم بالنسبة الذي هو حقه فكيف يمنع منه
وكذا يقال فيما يأتي فري اذا طلب القاتل الثاني التدرج بالاولى فليأمر من ثم رأيت قول الشارح الا في
في فصل الصبح فهو لكل وارثه منه وباقى فاعطى الطريق ان قتله اذا تختمت تعاقب الامام دون الورثة
انتهى (قوله ولو لم التوكيل قبل القرعة عتلان) اما بعد القرعة فيعير والتوكيل بن حجة فترعه دون من لم
تضر فرع عتلان وكالته بطل مقتله واما ما في بالهاما فري باعن الروابي فكيفه في شرح الروض (قوله)
كان الاوجه) يؤيد هذا الوجه ما سأتى فري في صورة الترتيب انه لا يصح توكيل الاول فانه منقول عن
الاصحاب كما بين في الهامس وان تألف فعل الروابي والمانع من جهة توكيل الاول مانع من توكيلهما في
المنة فقامه (قوله لن ينزال كل موت موكله) لان الانزال مقارن للموت (قوله ويدعى بالقاتل الاول)
أقول انما يقيد بالاول لان مقتوا واجب أو لا وجب تقدمان فالتقدم واجب أو لا واجب
في الرواية يثبتان لجلين على الترتيب حتى لو مات ما عتلان يجب تقدم الاول بل يجوز قسمتهما بينهما
قلت يمكن ان يرق بان الحقين هنالك يمكن ان يتوسطهما صاحباهما بنسبة مدفعة كان لا بد من تقدم

قبلها (فلو ارث المقتص، لم يقتل المقتص ان لم نورث قاتل بالحق) وهو المقتصد ببقاء القصاص عليه لم يقتله منه شيء (وكذا ان قتلا مرتبا)
وعلمت من السابق (ولا زوجة) بين الابوين فلكل منهما القود على الآخر وبدأ بالقاتل الاول وان لم يكن الاقارب اعوانها غير مرتبا خلافا
للبقي في ابي قطع الطريق في الامام قتلها معا فليمرس ولا يصح تركه اعني الاول لان الآخر لو يقتل بعده وبقتله تبطل وكافة ولا ينافيه
ان لو باذر وكيله وقتل لم يلزمه شيء (٤٠٦) لطلاق الاذن ولا يلزم منه قتله وكافة فادفع المار وباني هنا (والا) بان كان بينهما زوجة

(فعل الثاني فقط) القصاص

(قوله قبلها) أي القرعة (قوله له منه) أي المقتص من المقتص منه (قوله المقتص من قتلا) أي الاخوان (قوله)
المرتبا أي بان لا يورثه قود وح أحدهما سبق (قوله وبدأ بالقاتل الاول) لتقديم مبيعه مع عناق
الحق بالعين معنى وأخفى (قوله هنا) أي في المرتب بشرطه أنضأى كالمسنة (قوله الذي قطع الطريق)
استثناه من قوله وبدأ بالقاتل الاول يرشدي (قوله أعني الاول) أي القاتل الاول (قوله بعده) أي الاول
وكذا ضمير وبقتله وضمير وكيله (قوله ولا ينافيه) أي عدم محذور في الاول (قوله لم يلزمه) أي وكل
الاول وقوله لأنه أي عدم الضمان عرش (قوله ولا يلزم منه) أي من طلاق الاذن ويحتمل من عدم لزوم
شيء على هذا فكان الاول القاعد بل الواو (قوله بان كان بينهما زوجة) أي معها ارث أو أخذ من كلام
البقيتي الا في عرش (قوله لأنه ورث) أي الاول وقوله له عليه أي النقص الذي له على الاول (قوله)
اباه الاول هنا وقاماني تثنية الضمير (قوله وهو) أي ما كان لا يعمد أي قاتل الاب (قوله واحد
المر عطف على قوله واحد اباه الخ (قوله يقتل قاتل الاب الخ) أي ولو وتعتلى قاتل الام ثلاثة بأع الدية
عرش (قوله لكذا ذكر) أي لتظهر قوله لان تود الخ (قوله وعمل هذا) أي يحصل قتل الثاني فقط حيث
كانت زوجة عرش يعني صورتهما اذا قتل أحدهما بأه أم لا آخر الامر يرشدي (قوله ثم قتلاهما) أي
بعد ان حلت جميعا وكما في بيان أو بما في بيان في تصويره عرش (قوله فلكل القود على الآخر) أي
في الجملة بقر بنقوله الا في ثمن ان كان الخ (قوله هو) أي الاب وقوله وهي أي الام (قوله قال) أي البقيتي
(قوله من التصور) أي بقوله حتى لو تزوج بامها الخ (قوله بانه) أي البقيتي ثم طالبه أي المرض بالعتق
(قوله ثم قتلاهما) أي الوالدين أو بما على الانفراد (قوله فالحكم الذي ذكره واضح) أي من الدور
وجوهه اذ اذا عتقها ثم تزوجها ماتت فلو قلنا بوزنهم ما كان الاتفاق تبرعا في المرض لو ارث وهو
يتوقف على اجازة قالو ونحوه متعذر ومنها أي الزوجة اذا تضمنت من الارزاق فيما يتعلق بها من متعتها
وامتناعه يؤدي الى عدم تزوجها فليزوم من قوله بها عدمه عرش (قوله وجعلت عين السابق الخ) ولو
علمت عين السابق ثم نسبت فالو قضا الى التبين يظهر سم (قوله فالوجه الوقف الى التبين) كذا في المنفى
(قوله الى التبين) فلا أثر ولا تحكم مع القرعة حيث لم القصاص على كل منهما وكذا يقال في قوله وانه
لا طريق سوى الصلح اما اذا لم يزل في الثاني فقط فاقه واضح سم (قوله سوى الصلح) أي بغيره من الجانبين
أو أحدهما أو مجازا وعليه فهو مستثنى من عدم صحة الصلح على انكار عرش (قوله المنز و يقتل الجميع وواحد)
سواء قتله بمعد أم بمقتل كان القوم من شاق أو في بحر مائة ومضى وعلى كل واحد كفارة بصحيري (قوله)
كان جرحوه الخ قول المتن ولو دارى في النهاية لا فوله قيل الى ما من قوله لاسم الى المتن وكذا في الا

دون الاول لأنه ورث من له
عليه بعض القود ففعل اذا
قتل واحد أباه ثم الآخر
أما لا قود على قاتل الابان
قوده ثم لا مائة وأيهما فاذا
قتله الآخر انما قتل ما كان
له القاتل الاب لأنه الذي
برحما هو غير نسبت فسط
عنه المالك لأنه لا يبيض
وعليه في قتله لو رثه أخيه
سبعة أثمان الدية أو واحد
أهم ثم لا يتزوجه يقتل قاتل
الاب فقط المذكر قال
البقيتي ويحل هذا حيث
لا مانع كالزوج حتى لو تزوج
بها مسمى مرض موته ثم
قتلاهما بفساد القود
على الآخر مع وجود الزوجية
ثم ان كان المقتول أو لأهوه
فلكل القود على الآخر أي
لا تنتهأ ارثا منه أو هي
أخذ من الثاني إلى لا منها
قال فليتنسب لذلك فانه من
الغاش انتهى وأعرض
عليه بان ما ذكره من
التصور بولادور فيسود
بانه و ككل الامر في تمام
التصور على الشهر فقط
اول الفرار من ان يمانع
الارث بالزواج بين جانب
الزوجين فالو فحق أم في

أحدهما السابق فحق أحق بخلاف الحق هناك سم (قوله ولا يصح تركه) أعني الاول لان الآخر انما
يقتل بعده وبقتله تبطل وكافة نقل ذلك الى وياتي عن الإيجاب ثم قال وعندي أن تركه صحيح ولهذا
بادر وكيله يقتله لم يلزمه شيء لكن اذا قتل موكبه بطلت وكافة (قوله فلكل القود على الآخر) انظر مع
تفسيره بقوله ثم ان كان الخ يمكن ان يجاب بان الراد فلكل القصاص على الآخر الخ (قوله ثم ان كان
المقتول أو لأهوه) أي الاب (قوله اما اذا علم سبق وجعلت عين السابق فالوجه الوقف) ولو علمت عين السابق
ثم نسى فالوقف الى التبين يظهر (قوله الى التبين) فلا أثر ولا تحكم مع القرعة حيث لم القصاص كلا

مرض موته تزوجها بالود فليصل كلامه هذا على ان التي تزوجها في مرض موته أي أمته التي أمته في المرض ثم قوله
طالبه حتى أولها والذين فماتوا في ان بانها ثم قتلاهما حيث لا حكم الذي ذكره واضح اما اذا علم سبق وجعلت عين السابق ولو جازا فاق
الى التبين لان الحكم على أحدهما حيث لا يورثه وعدمه فلهذا في الافتراض لا طريق سوى الصلح (و يقتل الجميع وواحد) كان
جرحوه جرحا لم يلدن في الزحف وان غش بفسه أو تقاوا

في عددها وان لم يواطأ أو ضرب به ضربات وكل قاتله لو انفر دنا أو غير قاتله وتواطأ كما سيذكر لان غرضي ان تبين قتل خمسة أو ستة متعاقبا
وحلها عليه أي خديعة بموضع حال وقالوا فلا أي اجتمع عليه أهل منعه لقتلهم به (٤٠٧) جردا لم ينكر بل عدل مع شهرته فصار

اجتماعا قبل خصم لم يكون
القاتل منهم امام ليس
بجرمه أو ضربه دخل في
الزهر بقول أهل الخبرة
فلا يعتبر (والولي العفو عن
بعضهم على حصص من البية
باعتلو عدد الرؤس)
دون الجراحات في صورتها
لعدم انضباط نكاحها
وباعتبار عدد الضربات في

صورتها الأولى كما صرح به في
الروضة وان عارض بان
الصواب فيها القطع باعتبار
الرؤس كالجراحات وكذا
يعتبر عدد الضربات في
صورتها الثانية وفافقت
الضربات الجراحات بان
تلك ثلاث ظاهر البدن فلا
يعظم فيها التفاوت بخلاف
هذه ولضرب واحد لا
يقتل غالبا كسوطين وآخر
ما يقتل كعمسين وألم الأول
باق ولا موطاة فلا أول شبه
عد في حصص ضرب به من دية
شبه العمد والثاني عد عليه
حصصه ضرب به من دية العمد
فان تقدمت الجسود قتلا من
علم الثاني الا فلا قودل
على الأول حصصه ضرب به
دية العمد والثاني حصصه

من دية شبهه وانما قتل من
ضرب به بضاهل مرضها
مرفي بجنت الحبس (ولا
يقتل منعه وهو شريك
مخفي) ولو حاكم كغير

قوله كما صرح به الى وكذا يعتبر وقوله وانما قتل الى المتن وقوله وحشاوكل الى المتن وانما قتل من ضرب بالي المتن
(قوله في عددها أي الارش نهاية ونهني (قوله وان لم يواطأ) غاية (قوله أو ضرب به) مالم عطف على
جرحوه (قوله وكل) أي من الضربات (قوله أو غير قاتله) أي لو كان ضرب كل منهم دخل في
الزهر (قوله لان عمر الخ) ولان القصص يتقو به يجب الواحد على الواحد فبجسه على الجماعة كحد
القتل ولا نه شرع لحق الجماعة فلو لم يجب عند الاشتراك لا تخذد به على سفكها به وبمغنى (قوله
أوسعة) شل من الراوي (قوله بموضع حال) أي لراه فيه احد غنى (قوله خصم) أي اهل صنعا (قوله
لما من شل الخ) محترقه له افضل الخ قوله يقول اهل الخبرة أي اثنتي منهم وقوله فلا يعتبر أي فلا يقتل
وعلى ضمان الجرح ان اقتضى الحال الضمان او العجز وان اقتضاه الحال عرش (قول المتن عن بعضهم
الخ) أي عن جديهم على الدين بمغنى (قوله واعتبار عدد الضربات) بان يضبط ضرب كل على انفراد ثم
ينسب الى مجموع ضربهم ما يجب عليه بقسطه من البية بمسقة فله عدد اكل أو غير مراعى ذنبه عدد
الضربات عرش (قوله الأولى) أي قوله وكذا قاتله الخ (قوله فيها) أي في صورتها الأولى (قوله الثانية)
هي قوله أو غير قاتله الخ (قوله بان تلك) أي الضربات (قوله بخلاف هذه) أي الجراحات (تنبيه) من
التمثل جراحته قبل الموت لم يقتلها لقطع دون قصاص النفس لان القتل هو الجراحة لسار به ولو جرحه
اثنتان متعاقبتين وادى الاول اندمال جرحه وانكر الولي ونكل خلف مدعى الاندمال سقط عنه قصاص
النفس فان عني الولي من الاثر لم يلزم الانصاف اليه اذ لا يقبل قول الاول عليه لان تقوم بينه بالاندمال
فيلزمه كمال البية غنى وورض مخرج الاسنى (قوله بالقتل) أي ضرب بالقتل (قوله كسوطين) أو لانا
نهاية وبمغنى (قوله وأخراخ) الأولى ثم أخراخ فتدبر سددع (قوله فتلاخ) فظهر وقصد الاهلاك
منه فمغنى (قوله ان على الثاني) أي ضرب لأول (قوله والا) أي بان يحصل ضرب الأول (قوله فلا
قود) أي على واحد منهما لانه لم يظهر قصد الاهلاك من الثاني والاولة شريكه مغنى وعش (قوله وانما
قتل الخ) متعاق بقوله والا فلا قود سم ورضي (قوله لآخر الخ) عبارة النهاية لانتفاء سبب آخر ثم
بحال القتل عليه اه أي وهنا ضرب كل بسبب بحال عليه الموت عرش (قول المتن ولا يقتل شر بل ضاعف)
الى قوله ولو جرحه الخ لانه من سقط القود عن احدهما الشبهة فله بان كان فله خطأ ولو حاكم أو شبه
عد سقطا عن شريكه أو اضعافا فانه كالمسبي ودفع الصائل وجب على شريكه نهاية مع عرش (قوله
كجاني) أي قبل قول المتن ولو جرحه الخ (قوله وألحق به الخ) عبارة النهاية بقوله المتن والروض يقتل شريك
السبع والحية القاتلتين غالبا مع وجود الحية اه (قوله به) أي غير المكاف (قوله ان لم يقتل الخ) أي
أو تعاقب القتل بالقتل بدونه والا يجب ان يقتل بالقتل بلا قصد عرش (قوله
فكسر بك نحو الاب) أي يقتضيه منه سم (قوله فغلب المسقط) كما اذا قتل البعض رقيقه غنى (قوله
على الأول) أي المتعمد غنى (قوله والثاني) عبارة النهاية بقوله الثاني اه وهي أقدم سيدع
وعبارة الغنى وعلى عاقلة غير المتعمد اه (قول المتن ويقتل شريك الاب) وعلى الاب نصف الغنى بغلظة

منهما وكذا يقال في قوله لا طر يق سوى الصلح اما اذا علم الثاني فقط فمات له واجب (قوله فبعضه ضرب
من دية شبه العمد) اعتبار حصصه الضرب فيما اذا تآخروا الجسود أو تقدمت هو ما عتبه الشافعي بعد
نقلها من الغوي ان على كل نصف البية في الضو وتبين وانما يجب الشفيع من (قوله فان تقدمت
الجسود قتلا) فلو عني على الدية فبني ان على كل الحصص للكون ومن دية العمد (قوله وانما قتل الخ)
متعاق بقوله والا فلا قود (قوله وألحق به في تصحيح التيسير للحية والسبع) عبارة الروض ومن شريك

المكاف الذي لا يراه كجاني وألحق به في تصحيح التيسير للحية والسبع ويحله كقلى الامان ان يقتل غالبا ولا الاكثير بل نحو الاب (د) شريك
صاحب (شبه العمد) لان الزهر حصل بقتل واحد هو وجبه والاخر بقتل المسقط لوجوبه لانه مقتول جرحا لانه مقتول جرحا لانه مقتول جرحا
على الأول نصف دية العمد والثاني نصف دية الخطأ أو شبه العمد (د) يقتل شريك الاب في قتل ولده (وعبد شريك من عبد) وحشاوكل

لجرح عبيد افق بشرط ان يكون فعل المشارك بعد عتقه ثم مات بصر ايتها (وذي شارك مسلما في ذبي وكذا شر يك حربي) في قتل مسلم
أوذى (و) قاطع يمتلا هو شر يك (٤٠٨) (قاطع) اخرى (قصاصا واحدا) فخرى القطعان اليه تقدم المهد أو تأخر (و) جارح لن جرح

وفارق شر يك الاب شر يك المخلط بان الخطا شبهة في فعل الخاطئ وان لفعلان مضافان الى المحل واحد فلو رث
شبهة في القصص كقول صدر امين واحد وشبهة الاو في ذات الاب لاني الفعل وذات الاب متباعدة عن ذات الاجنبي
فلا تورث شبهة في قصصه معني (قوله بعده عتقه) اما فيه فلا قصاص لعدم المكافاة عند أول الجنابة (قوله في
قتل مسلم أوذى) أي أو المشارك مسلم أوذى في صورة السلم أوذى في صورة الذي رشدي (قوله وقاطع بالخط)
عطف على قول المصنف شر يك حربي عبارة المغني وكذا شر يك قاطع قصاصا وقاطع حدا كان جرحه بعد
القطع المذكور غير القاطع ومات بالقطع والجراح وكذا يقتل شر يك جارح النفس كان جرحي الشخص نفسه
وجرحه غيره فمات بما هو كذا شر يك دافع الصال كان جرحه بعد دفع الصال ورتبهما اه وهي أحسن
منها (قوله تقدم المهد) أي الفعل المهد عرش (قوله وجرح لن جرح الخ) أي ويقتل جارح لن شخص جرح
نفسه سواء كان جرحه لنفسه قبل جرح الأول أو بعده عرش (قوله فهو) أي الجارح رشدي وجرح لن جرح
الصال ينبغي عطفه على النفس مع تنوينه أي ويقتل شر يك جارح دافع الصال بمجرد دافع على انه صفة
جارح سم وعش عبارة الرشدي هو يذون جارح الجرح وبإضافة شر يك اليه وانما قدور لعنف وقوم وجوب
القصص على شر يك دافع الصال في الدفع فالمرور ان دافع الصال جرحه لدفع ثم بعد الدفع جرحه آخر
فما بينهما اه وقوله ثم بعد الدفع الخ ليس بقيد ومات البعدي للمعنى السابق أخذ المصنف بل بمرح به قول
الشارح الا في تقدم أو تأخر (قول ان شر يك النفس) لعله إذا كان جرحه لنفسه يقتل غالباً وكان متعمدا
فه أخذ المصنف في مسألة السم فلما رجع رشدي (قوله فلم يقتل) أي ذلك ان التقاء (قوله سطره)
أي القوم عن الآخر أي الشر يك الآخر (قوله كشر يك المتعمد) أي يقتص منه (قوله ولا يمتلاهما
الخ) ولو جرحه شخص خطأ ومن شتمه وسب وسبغ ومن ذك من ذك له بالدية كالجرح منه ثلاثة نفر ورجع
بالخطا العمد فقطص من صاحبه كما مر معني (قول المن ولو جرحه من جرح الخ) تقدم العمد أو تأخر عرش (قول
المن عدا خطا) بالنسبة الى البدليتين جرح من معني (قول المن أو جرح أو امرأته) أي أو بعد نفسه
أو صلاته أو سلم الجرح أو عتق العبد أو رجع الصال أو جرح شخصاً بقتل قصاص وسرقة ثم جرحه عدوانا
أو جرحه من مسلم أو سلم ثم جرحه نائفاً بالسر أو بتلويقاً في الجراحين بامرأته لا غير كان
الحكم كذلك كما قاله الزركشي لانه كالأمة معني (قوله نحو خطا) أي في المسئلة الأولى وقوله أو مهدياً
أي في الثانية (قوله نصف من مغلطة) أي في ماله وقوله نصف من مغلطة معني (قوله وفيما
بعدها) وهو قوله أو جرحه من جرحه أو جرحه أي فكان الانسب وفي الثانية لأن تشديد ذلك إلى
كثر من حيثها فيخدم معاني المغني (قوله وتعد الجراح الخ) عبارة الرض سواء اعتد الجراح أو تعدد الا
ان قطع المتعمد طرفه يقتص منه قال في شره فلا قطع البدني قصاصاً والأصبع فكذلك مع
أربعه عشاراً ليدانتهى سم (قوله فيما ذكر) أي في اجتماع العمد مع الخطا وشبه العمد (قوله

نفسه قوله أو بعده وكبرحه
لنفسه أمره من لا يميز
يعرهما كما هو ظاهر من
قولهم انه لا يمتلا لاسره
فهو (شر يك النفس) في
قتله (د) جارح (دافع
الصال) على مجرم (في
الاطور) لان كلا من القطع
في جميع الصور وقع عبداً
وانما اتفق السوادون
أحدهما المعنى آخر خارج
عن الفعل فلم يقتص سطره
عن الآخر تقدم أو تأخر
وكون فعل الشر يك فيها
بعد كذا مهدياً بالكتابة
لا يقتضي شبهة في فصل
الآخر أصلاً فلا يساوي
لشر يك الخطي فضلاً عن
كونه أو ليس الذي ادعاه
المقابل وشر يك نصبي أو
يجوز لهما نوع غير
كثير من المتعمد ولا غير
لهما كشر يك الخطي كما
عرف بمماصر (ولو جرحه
بجرحين عداً خطا) أو
وشر به عداً (ومات بهما أو
جرح جرحاً مضموناً جرحاً
غير مضمون كان جرح
جرحاً أو مراً ثم أسلم)
المجروح (وجرحه نائفاً
فمات) بهما (لما يقتل) لان
الفاسقين منه فإذا كان
أحدهما مستقلاً لا تعد
لكونه نحو خطا أو مهدياً
أثر شبهة في فعله في الأولى
عليه مع قول الجرح الأول

السبع أو الحية لقائين غالباً انتهى أي يقتص منه (قوله جرح عدا) الضمير به يرجع لعرض قوله شارك
جرحاً بكلي تضييه (قوله بعده عتقه) اما هنا فلا قصاص لعدم المكافاة عند أول الجنابة (قوله وقاطع بدشدا)
عطف على قول المصنف شر يك الاب بكلي تضييه (قول المن وقاطع قصاصاً واحداً) قال المحي بان جرح
المقتول بعد القطع فمات شبهة بالشر إلى أيهم عدم القصاص في المعين السابق وليس مراد انهما يظهر
انتهى (قول المن وشر يك النفس) قال في الرض ومن أي يقتص من شر يك السبع أو الحية لقائين
غالباً بشار شر يك قاتل نفسه انتهى (قوله وجرح دافع الصال) ينبغي عطفه على النفس مع تنوينه أي
ويقتل شر يك جارح دافع الصال (قوله أيضاً جارح دافع) يتأمل فان قرب وجرحاً شرع المنتهج
دافع صال قال المحي بان جرحه الدافع انتهى ونظر فيه خفا الشهاب به شر المحي (قوله الا ان قطع

السبع أو الحية لقائين غالباً انتهى أي يقتص منه (قوله جرح عدا) الضمير به يرجع لعرض قوله شارك
جرحاً بكلي تضييه (قوله بعده عتقه) اما هنا فلا قصاص لعدم المكافاة عند أول الجنابة (قوله وقاطع بدشدا)
عطف على قول المصنف شر يك الاب بكلي تضييه (قول المن وقاطع قصاصاً واحداً) قال المحي بان جرح
المقتول بعد القطع فمات شبهة بالشر إلى أيهم عدم القصاص في المعين السابق وليس مراد انهما يظهر
انتهى (قول المن وشر يك النفس) قال في الرض ومن أي يقتص من شر يك السبع أو الحية لقائين
غالباً بشار شر يك قاتل نفسه انتهى (قوله وجرح دافع الصال) ينبغي عطفه على النفس مع تنوينه أي
ويقتل شر يك جارح دافع الصال (قوله أيضاً جارح دافع) يتأمل فان قرب وجرحاً شرع المنتهج
دافع صال قال المحي بان جرحه الدافع انتهى ونظر فيه خفا الشهاب به شر المحي (قوله الا ان قطع

ان أوجب نصف من مغلطة ونيف به متخفة وفيما بعده على موجب الجرح الواقع في سال العصبين قوداً وأودية
مغلطة وتعد الجراح فيما ذكر كذلك لأن قطع

في قطع

التمتع طرفه فيقطع طرفه فقط (ولداوى حرمه بسم مذق) أى قاتل سر بها فلا قصاص (٤٠٩) ولاديه (على جارحه) في النفس لانه

قاتل نفسه وان لم يعلم حال
السم بس في الجرح ان
أوجبه أو لا فالإمام (وان لم
يقتل) السم الذي أوداه به
(غالبا) أو لم يعلم حاله وان
قتل غالبا (فحرمه بسم)
فعله فلا قود على جارحه في
النفس أ يضاد عليه نصف
الدين المقتل تسع ما أوجبه
الجرح (وان قتل) السم
(غالبا) على (في الجرح
شر بل سارح نفسه) فعليه
القود في الظاهر (وقتل
هوسريك مخطئ) لان
الانسان لا يقصد قتل نفسه
ونحو قوله دلاوى حرمه
مالوداؤه آخر غير الجراح
فان كان جرح وعلمه قتل
الثاني أو دما يقتل غالبا
وصلى حاله ومات بما قتل
والادوية شبهه العمدون في
فتاوى ابن الصلاح فحين
جاء لامرأة أكلت دوى عنه
فأكلته فهديت عنه ان
تتذهب عنه بعد ما وثاها
ضممتها عاقلها فيبت المال
فهي وبجله ان لم يذللها
في دواؤه هذا الدواؤه
لان الله في طلاق الدواؤه
لا يتناول ما يكون سببا
اتلافه أو لا تضمن فلا قطع
ساعتك كما يذنه انتهى
وبه يعلم انه متى لم ينص
المرضى على دواء معين
ضممت عاقله الطبيب فيبت
المال فهو ومتى نص على
ذلك كان هدرا وساقى

ويقطع طرفه فقط) أى وعلى الثاني ضمان فعله من خطأ أو شبه عمد ع (قوله المثل ولداوى) أى الجروح
ولو بنائبه جرحه بسم كان شره أو وضعت على الجرح معنى (قوله أى قاتل سر بها) أى قوله والادوية شبه
العمد في المغنى الاقوله جرح العدا يقتل والى الفرع في النهاية الاقوله وسببا الى يوم الدواؤه وقوله على
ما جرح الى والى (قوله وان لم يعلم الخ) غايته قوله ان أوجبه أى حرمه القصاص ع (قوله ان أوجبه
والا الخ) هذا النظر لما في الخاصص مع قطع النظر عما زاد به وقوله ولاديه ما مع النظر اليه فكان المناسب ان
يقصر على قوله ان أوجبه ذلك رشدي (قوله أى لم يعلم الخ) وخالفته هذه ما قبلها فانه في المذق
الذى يقتل سر بها وهذ في غيره وان قتل غالبا ع (قوله فعله) أى دلاوى الجروح (قوله مع ما أوجبه
الخ) عبارة للمغنى أو القصاص في الطرف ان اقتضاء الجرح اه وعبارة الاسنى وانما عليه مع وجوب حرمه
من قصاص وغيره اه (قوله لا يقصد) أى بالتدوى (قوله مالوداؤه آخر) أى بلا امر منه معنى عبارة
عش أى ولو بذنه حيث لم يعنه الدواؤه ضامما يأتى اه (قوله جرح) بضم الميم وفتح الواو وتشديد
المهمله أى مسرع للموت عش ورشدي (قوله غير الجراح) انظر حكم ما لو كان الدلاوى هو الجراح
ورشدي ويظهر أحدان كلامهما انه لا فرق في الاقضاء ان كان يقتل غالبا أو لم يعلم حاله فيقتل هنا كما في
الصورتين الأولىين فليراجع (قوله قتل الثاني) أى الدلاوى (قوله أو بما يقتل غالبا) أى ليس موجبا
(قوله والاه) أى ان انتفى غلبة القتل والاعلم بها (قوله فدية شبه العمد) أى نصفها على الدلاوى سم أى
وعلى الجراح نصف الدية المقتلة والقصاص في الطرف ان اقتضاء الجرح (قوله وفي فتاوى ابن الصلاح
الخ) فائدة تخرج دوى بنائبه من تقبيل امر رشدي (قوله ضمتها) أى العين عاقلها الخ أى عاقلة المرأة ان
وجدت والاقيبت المال ان انتظم لم تنته متولين الاداء الاظهار أنه (قوله وحله) أى الضمان (قوله لان
اذنه الخ) على اعتبار تعيين الدواؤه (قوله ما يكون الخ) أى دواؤه يكون الخ (قوله في اتلافه) أى الاكثرت أى
عنه (قوله على دواوعين) أى يشخصه (قوله من الدواؤه الى الفرع المغنى الاقوله على ما جرح الى والى
وقوله والضرب للحق في المثل (قوله مالوداؤه الجروح الخ) عبارة للمغنى والروض مع الاسنى ولو لم يخط الجروح
جرحه في لحم حتى ولو دواؤه باخطا يقتل غالبا كشر بل قاتل نفسه في الاصح بخلاف ما لو ناطه في لحمه
فانه لا أثر له ولا لعله كلفهم بالادوية لعدم الايام للملك فعلى الجراح القصاص أو كمال الدية ولو ناطه غيره بلا
أمر منه اقتص منه ومن الجراح وان كان القيد اماما تعديه مع الجراح فان ناطه اماما لم يصب أو يجنون
لمصلحة فلا قصاص عليه بل يجب دية مغلطة على عاقلته نصفها ونصفها الآخر في مال الجراح ولا قصاص عليه
ولو قصد الجروح أو غيره الخياط في لحمه حيث وقع في لحمه في الجراح شر يك مخطئ وكذا لو قصد الخياط في
الجلد فوقع في اللحم والى فيما ذكر كالحياط في غيره ولا أثر له الا يضر ولا اعتبار بما على الجروح من قروح
ولا بجانها من مرض ومنى اه (قوله جرحه) أى جرح نفسه الذى جرحه الغير رشدي (قوله وهو يقتل
غالبا) أى وعلمه ان يقتل غالبا كما في سمة الدواؤه بالسم كما أشار البيهقي في فصل الوضئ فانه حيث شر لم يجرح
نفسه فعليه القود بخلافه اذا لم يعلم فانه شر يك صاحب شبه العمد فلا قود سبغير (قوله فالقود) أى

التمتع طرفه فيقطع طرفه) عبارة لروض سواه اتحاد الجراح أو تعدد الان قطع التمتع طرفه فقط منه
قال في شرحه فلا قطع السد عليه قصاصها أو لا يصح كقفل مع أو بعبارة اشار الدية انتهى (قوله والادوية
شبه العمد) أى نصفها على الدلاوى (قوله مالوداؤه الخ) قال في الروض فان ناطه غيره بلا امر اقتص منه
ومن الجراح وان كان اماما لا ان ناطه اماما لم يصب أو يجنون بل يجب دية مغلطة على عاقلته نصفها ونصفها
مال الجراح انتهى (قوله لكن ان ناطه في لحمه) وان قصد الجرح وخ أو غيره الخياط في لحمه حيث وقع
في لحمه أو في الجلد فوقع في اللحم فالجراح شر يك مخطئ شر الخ الروض (قوله فالقود) أى على الجراح

قبل بحث الختان في ذلك ما ينبغي مراجعته ومن
(٥٢ - (شر ولان وابن قاسم) - ثامن)
الدواؤه الخياط الجرح جرحه لكنه ان ناطه في لحمه حتى وهو يقتل غالبا فالقود فان لم لا امر له مال

فكيف الدية وإن ناطمولى للمصلحة فلا قود عليه كل جهه الصنف ولا على الخارج على ما حرمه بعضهم ورد بان كلام الشافعي يقتضي وجوبه عليهم استحقا كليا طاعة (ولو ضربوه ٢١٠) بسياط وقتلوه وضرب كل واحد صغيرا قاتل وانفرد (في القصص عليهم) وجهه أصحها يجب

ان قاتلوا) أي قاتلوا وعلى ضربه وكان ضرب كل منهم قد دخل في الزجر وانما لم يشترط ذلك في الجراحات والضرب بالملك كل منها لو انفرد لانه قاتله في نفسه وبقتلها الاطلاق مطلقا والضرب الخفيف لا يظهر فيه قصد الاهلاك الا بالمبالاة من واحد والتواطؤ من جمع (ومن قتل جعاصرتا واله بزة في الترتيب المصلحة بالزجر قاتل جعاصرتا) لسبق حقه (أوصا) ولو احتملا كان مسلم عليهم جدوا وتنازعا فمن يقدم بقتله ولو بعد تراضهم بتقديم أحدهم (قباقرعة) يكون التقديم وجوبا قطعيا للترافع (والباقي) في الصور الثالث (البيان) لباسهم من القود فان وثقتهم الحركة والاول وثقت قلت فلو ثقتهم (غير الاول) أو غير من خرجت فرقة (عصبي) وعز وتلقوا يشه حق غيره (ووقع قصاصا) لان الاول انما استحق التقديم فقط الا ترى انه لو عاقبته من بعدهم (ولاول) ومن بعده (دين الله أعلم) لباسه من القود والمراد فيما اذا اختلفت دية القاتل والمقتول دية القاتل الا وجوب قودته كلهم وزع

على الجراح سم ورشدي (قوله نصف الدية) أي على الجراح (قوله وان ناطمولى الخ) أي بنفسه أو مأذونه عش (قوله ولو للمصلحة الخ) بخلاف غير الولي والولي ليس المصلحة فيجب القود سم (قوله) فلا قود عليه قال في الرض بل تجب دية مغلطة على عاقلة نصفها ونصفها في مال الجراح انتهى سم (قوله) على ما حرم الخ عبارة التباية بقاء قضاء كلامهما اه وعبارة سم قوله على ما حرمه بعضهم حرمه في شرح الرض اه (قوله المتن وضرب كل واحد صغيرا قاتل) أمالو كان ضرب كل قاتلا أو فردا وجب عليهم القود جزئا نها بموتهم أي قودا أو لا عش (قوله المتن ان قاتلوا) ظاهر كلامهم هنا لا اختصاص عند عدم التواطؤ وان لم يضرب السابق وهو واضح اذ لم يبلغ مجموع الضرب السابق مرتبة يقتل غالبا أما اذا بلغها وعلم بذلك فالقول حش عند عدم القصص محل نامل وتقدم انه لو ضرب بمسجين قتل ثم ضربه آخر ضربين مع علم السابق قتل آخر أو بستان كلام المغني كالصريح في وجوب القصص في الثانية (قوله وانما لم يشترط ذلك) أي التواطؤ عش (قوله المالك الخ) وصف للضرب خاصة ورشدي (قوله بها) أي الجراحات والضربات الممثلة لكل منهما (قوله مطلقا) أي وجد التواطؤ أو لا (قوله ولو احتملا) عبارة المغني أي دفعه كان حرمهم أو هدم عليهم جدارا أو قاتل وقت واحد أو أشكل أمر الميعتة والرتبة أو علم سبق ولم يعلم عين السابق اه ونظر أخذا مما مر من سم أو علم عين السابق ثم نسي (قوله وتنازعا الخ) عطف على من قتل جمعا (قوله ولو بعد تراضهم) أي لو كان تنازعا عنهم فحين الخ بعد تراضهم الخ (قوله المتن قباقرعة) ولو طلبوا الاضرار في القصص والبيان لم يعاير ذلك ولو كان ولي المقتول الاول أو بعض أولياء نصيبا أو يمتدوا أو غنا أو نيا حبس القاتل الى بلوغه أو ما قبله وقد وصفني (قوله في الصور الثلاث) وهي المرتبة والمصلحة والمصلحة المحتملة (قوله المتن غير الاول) أي في الاول يقول الشارع أو غير من الخ أي في الثانية (قوله لان الاول) أي ومن خرجت فرقة (قوله انه الخ) أي الاول (قوله ومن بعده) كان ينبغي النظر لما قدمه أن يقول وان خرجت فرقة وضربهم رشدي (قوله لباسه) المناسب لزيادة تنسبه الصغير وجهه (قوله فيما اذا اختلف القاتل والمقتول) كان يكون أحدهما رجلا والآخر امرأة أو عتق (قوله ولو ثقتهم الخ) ولو قتل أحسن وعفي الوارث على مال الخصص بالدية يغلق القاتل الاول معنى (قوله تصار الخ) أي لو تصارعا (قوله في تنافها) أي المطالبة

*(فصل) في تغيير حال الجني عليه (قوله في تغيير حال الجني عليه) الى قول وعلم مما مر في المغني والى التيسير في

(قوله وان ناطمولى) عبري الرض بالامام (قوله انشاوان ناطمولى للمصلحة الخ) بخلاف غير الولي والولي ليس المصلحة فيجب القود (قوله فلا قود عليه) قال في الرض بل تجب دية مغلطة على عاقلة نصفها ونصفها في مال الجراح قال في شرحه ولا اختصاص عليه (قوله ما حرمه بعضهم) حرمه في شرح الرض (قوله المتن) ومن قتل قال في شرح الرض من الاحرار في غير المحارب ثم قال أمالو كان القاتل عبدا أو رجلا لكنه قتل في المحاربة فسيأتي اه (قوله المتن) ومن قتل جعاصرتا بقتل وأولهم الخ في باب استيفاء القصص من الرض وشرحه ما ملخصه ويقبل اقراو القاتل لاحدهم بالسبق لقتل بعضهم ولا يقين تخلفهم ان كذروا واستسكن في الطلب باله لو نكل فالتكولو مع عين الخصم ان قلنا كالقراول تسمع كجلا أو مصر حيا بمقتلهم أو قرا أو لا وان قلنا كالبينة فتكذبا لا لا لتعديب الثالث على الصحيح اه كلام الرض وشرحه أي فلا فائدة للتخلف فليظهر له يمكن أن يقال في الجواب ان فائدة التخلف التقديم بلا قرعة على من عداهن أقره اذا أسقط حقه لكن هذه الفائدة تختلف اذا كان المقتول اثنين فقط وقد يلزم عدم الخصم والله أعلم

*(فصل) في تغيير حال الجني عليه الخ

جميعهم ثم يطالب بكل منهم عما يقبض من الدية بقية ثلاثين يوم لكل ثلاثين يوم منه (قوله) تصارعا مثالا ضمن بقود أو دية كل منهما ما لو ادعى الآخر من صراعتان كلاما بان قاتل جعاصرتا أو قتل عضو أو تلف عضو ونظره اه لا راعيا بان لا مطالب في ذلك بل لا يبنى لتناقضهم من صريح الاذن والله أعلم (فصل) في تغيير حال الجني عليه من وقت الجناية الى الموت

بغيرية أو حجة أو أهدار أو مقدار المعصية وتقدم على ذلك قاعدة يبنى عليها كثر المسائل لا يتوحي ان كل حرج أوله غير مضمون لا يثقل
مضموناً بغير الحال في الانتهاز ما ضمن فيها بغير قدر الضمان فيه بالانتهاء وإما التوقف بشرط فيه العصبية أو المكافاة من أول أجزاء الجنائية
الى الزيادة أو انقضت ذلك علت أنه اذا (حرج) انسان (حرياً أو زناً أو عبد نفسه فاسلم) أحد الأولين أو آمن الحري (وصق) العبد بعد
الجرح (ثم مات) أحدهم (بالجرح فلا ضمان) فيه بقوله لا يثقل اعتبار إجماع الجنابة لأنه مهدر عندها ولم يمس امرئ قاتل المرئ قد يقتل به
وعما ياتي أن على قاتل عبده كفارة ودون قاتل أحد الأولين لا هدر أو عند استقرار الجنابة (٤١١) (وقيل يجب دية) لم يمس لم يخففه على
العاقلة اعتباراً بالانتهاء (ولو

النهاية (قوله) في غير حال الجنين عليه (أي وألحاق كليات في قوله ولو حرجي معصوم الخ ع) (قوله
بغيرية الخ) صلة تغير (قوله) أو يقتل عطف على بغيرية (قوله) قاعدة المراد الجنس الشامل المنعقد
(قوله) لا يثقل مضموناً وكذا عكسه كما يعلم من قول المصنف لا يثقل ولو أورد الجرح وحج الخ فرد في القاعدة
وكل حرج وقع مضموناً لا يثقل بغير مضمون وشدي وعش أي كراهة المقتضى بقوله وما كان مضموناً في أوله
فقط فالنفس هدر ويجب ضمان تلك الجنابة له (قوله العصبية الخ) أي في الجنين عليه (قوله من أول الخ)
عبارة المقتضى من الفعل إلى الانتهاء (قوله في الزهوق) ودعيا ما تقدم من أنه لو حرجي فمضى أو عبدا
ثم أسلم الجراح أو عتق وما من الجرح وعلى كفارة أو وجوب القصص لوجود المكافاة الجنابة فقط فلو
صبرها بقوله من أول الفعل إلى انتها ما توافق ماص ع وشدي أي كغيرية المقتضى (قوله انسان) أي
مسلم أو ذي معنى (قول المتن بالجرح) أي يسرا ينمضي (قوله يمس) أي في قول المتن والأظهر قتل مرئ
بذي يوم مرئ (قوله قد يقتل به) أي إذا كان مرئ ماله لوجود المكافاة ع وشم (قوله أحد الأولين) أي
الخري أو المرئ وقوله لا هدر أي الأحد ع (قوله وجعل) أي إلى الحري والمرئ (قوله والعبد) عطف
على الحري (قوله) أي الإصامة (قوله ولكن الأولين الخ) متعلق بقوله حسنت (قوله تنبيه الضمير)
أي في ما هما (قوله لا يمس الخ) أي المهر والمهر علة لعلامة الأولى (قوله فاقته أولى هما) أي التي
والفقير وأوجب من الآخر بقائه المستحسن هذا الباليان التقديرهما نكح غنياً أو يكن فقيراً فالضمير في
يهما أو اجتمع لمعول للمعاظفين لا هما ع (قول المتن في مسلم) أي أو موفى (قوله لا يرى) عطف
على الإصامة (قوله تكون مهدر الخ) أي يلوخس بفراعه أو ناهوك حري أو مرئ فاسلم ثم وقع فيها
فانه يضمن وإن كان عند السيد مهدر المقتضى (قوله معصوم عند الردى) أي فانه يجب ضمان السيد دون
القصص سم (قوله ولو حرجي حري الخ) هذا داخل في قوله كل حرج أوله غير مضمون الخ ع (قوله
فصمم الخ) عبارة المقتضى ثم أسلم الجراح أو عتق فمضى ثم مات الجرح فلا ضمان على الصمم في زيادة
الروضة اه (قوله وإن عصم) أي حري في هدم تشمله القاعدة السابقة فلهذا من كل فصل غير
مضمون وما بعده من الجرح إلى الزهوق مضمون يجب دية مضمون مسلم مخففة ع (قوله على ما يأتي) أي
آنفا في قوله والذي يقصم الخ (قوله فلنقرهما) أي الأمرين وقوله لجوابهما أي اشكال الأمرين (قوله
هذا) أي اعتباراً بحال الإصامة فقط بشرط تكليف القتال (قوله وهو) أي الشرط الاستثنائي (قوله
القاتل (قوله اعتباراً) أي التزام الأحكام (قوله كسابقته) وهو شرط التكليف (قوله في الفرق) أي
بين شرط التكليف وشرط الالتزام (قوله ان التزم) أي إلى ان الخ (قوله ترجع) أي اعتبار
التزام الأحكام عند الإصامة لا غير (قوله يمس) أي التكليف والالتزام وقوله اذ كل أي من التكليف والالتزام
(قوله قد يقتل به) فان يكون مرئاً (قوله معصوم عند الردى) فانه تحقق هذا الشرط عند الردى
(قوله مضمون) هو أحد وجهين في الرض بل ترجع في شرحه ان الظاهر ثم فرق بينه وبين ما قبله
بان الإصامة لا تحصل بسد كون الرأى ملتزماً بضمان بخلافهما

أحدهما ان تكليف القاتل انما يثبت بحال القتل أي الإصامة وأنه لا يصح قتله عند مقدمة القتل كزجره أو بعده وشأنه وهذا في الشرط
الآخر وهو التزام الأحكام فيكونا وجهين متعلقين أحدهما اعتباراً حتى عند المقدمة فلو عصم عند هوار ب عند الإصامة أو عكس فلا
قود والثاني اعتباراً عند الإصامة لا غير كسابقته من وجهين الأول كما في الفرق أن التزام عند المقدمة لا يوجب دية الانتصم بهان معارب
فلم يصح هذا الطرح وبخلاف التكليف فان انتفاءه لا يوجب كون من غير قصص مضمون الأغلب فلم يكف به حينئذ إذا تيقن عند الإصامة بهذا
غاية ما يتصل به الفرق وقيداً بـ والذلي بغير ترجيح الثاني لان الجامع بينهما ما وضعه كل يعرب علمه الصبر ومن أهل المراجعة فسك

اعتبر التكليف عند الاصابة لا غير فكذلك الاثران فيهما علم من ذلك انما ان ما عسر في الجاني لا يرفع عسر وضده بعد الاصابة بخلاف ما اعتبر في الجني علم من العسر والمكافاة وكان من ذلك ان نقص الجاني او كلة الطارئ لا يمنع قتله لانه وقع بعد تمام قتله فلو ترفع لثقل نقص الجني علم من الجاني فانه وقع في مساواة الجاني فانه طر وفلا إلغاء النظر الاول لم ينظر لطر وبخلاف الثاني هذا وقولهم في التكليف عند القتل انما يظهر في السبب واليأس من احسين الذين ليس لهما حرام عتامة او ما نحو التبريع وشهادة الزور والصبر فهل تعتبر العقوبة من الاول التبريع الى الزور والشهادة (٤١٢) الى تمام الحديث في وشهدا هو مكلف ثم لا يخرجوه غير مكلف لا قد اودوا بعين

(قوله علم من ذلك ايضا) لاجتماعه (قوله لو كان ذلك الخ) محل نامل (قوله لانه) أي النقص أو الكمال (قوله فلم يوتر) أي طر ونقص الجاني أو كلة (قوله لا يرفع عسر) أي نقص الجني عليه (قوله النظر الاول) يعني به انه متى وقع نقص الجاني أو كلة أو في مساواته للجني عليه موقوله لطر وأي نقص الجاني أو كلة (قوله بخلاف الثاني) أي متى وقع نقص الجني عليه أو في مساواة الجاني (قوله التكليف) صلة قولهم وقوله عند القتل موقوله وانما يظهر الخ غيره (قوله انما هو التبريع) أي من الاسباب العرفية (قوله والشهادة) عطف على وشهادة الزور أي من الاسباب الشرعية والسحر أي من المباشرة العرفية (قوله والشهادة) عطف على التبريع (قوله وهو غير مكلف) أي الشاهد الاول (قوله من اول عمل الصبر الخ) عطف على قوله من اول التبريع الخ (قوله كسابقه) أي من الاشكالين وجوابهما قول المتن ولو لم يجرع الخ أي طرأت البرقة بعد الجرح فلا طرأت بعد البرق وقيل الاصابة فلا ضمان باق لانها حين جنى عليه مكان مردها لا حرق بالسرية بمال وقع عليه فارتدت لم تملك فيه فله القصاص وان مات قبل استيفائه مسمى (قوله مردها) أي القصاص في النهاية (قوله بالنسبة لغير الجرح المرده) أما اذا كان جرحه مردها فانه يجب عليه القصاص كغيره مسمى (قوله فلا تبي الخ) أي لا قدود فيها ولا تدن ولا تنقض سواه أكان الجرح الامام أم غيره مسمى (قوله الذي الخ) راجع لكل من القريب والمحقق (قوله والاخفى يكمل) أي وان كان القريب المسلم ناقصا فنظر الى كلة (قوله وهو القريب الخ) فلو عفا أو رثع من قصاص الجرح على مال صرح وكان المال الواجب فيا أخذ من الامام عرش ومغنى (قول المتن فان اقتضى الجرح مالا) أي ولو بالعفو أو كان خطا ملاز شديدا (قوله لانه المتين) فان كان الارض أقل كالثقل من زديا السراية في الردة حتى وان كان دية النفس أقل كانت قطع دية ورجلته من اودى مات يجب أكثر منها لانه لو مات مسلما بالسرية لم يجب أكثر منها فهو أولى مسمى (قوله وهو في) ولا يجوز العفو عنه لانه لكافة المسلمين على المنهج عرش (قوله صار باعا للنفس) أي والنفس مهددة فكذلك ما يتبعها مسمى (قول المتن ولو اردتم الخ) وقع السؤال على الجرح مسلم مسلما ثم اردتم عاتق أسلموا من الجرح بالسرية فهل يجب القصاص للمكافاة في حالتي الاسلام والردة والظاهر وجوب القصاص وبه أتفق مرسى وعليه في النهاية وأقره عرش ووشدي (قوله بعد الاصابة) انظر بما حذر من مفسدة القاعدة المتقدمة اول الفصل عدم الفرق بينه وبين قبل الاصابة وبعد البرق فراجع (قول المتن بالسرية) يخرج به مال التمل الجرح ثم مات فانه يجب اوش الجنازة يكون الواجب في العبد ليدنه فلو قطع يد مثلا لم يكلف قيمته سواء أكان العتق قبل الاندمال أم بعده مسمى (قوله فاعتر) الاول الواو بدل (قول المتن فان اقتضى الجرح مالا الخ) هلا زاد أو قل لكن عني على مال وعياره العباب فان لم يوجهه كالمخافة أو حتى بمال وجب الاقل من اوش الجرح ودية النفس ويكون فاه أو يمكن جعل عبارة المصنف على معنى فان اقتضى الجرح مالا او واسطة كقبي العفو فشميل ذلك (قوله لانه المتين) ما يغناه (قول المتن والنشر ولو اودى الجرح عرش ثم الخ) وقع السؤال على الجرح مسلم مسلما ثم اردتم عاتق أسلموا عاتق الجرح

التكليف عند الشهادة الثانية فقط والاولى تعطى حكم المقدمة ومن أول عمل السحر الى الموت به أو لا به بالاعتد خروج الروح اعطاه الجميع ما تقدم على ذلك حكم المقدمة للنظر في ذلك بحال ولم يؤمن أشار لشي من هذا كسابقه (ولو ارد الجرح موات بالسرية) مردها (فالنفس) بالنسبة لغير الجرح المرده (هدر) فلا شيء فيها (ويجب قصاص الجرح) الذي فيه قصاص كالوخصه (في الاطهر) لاستقراره فلم يتغير بمجرد استقرار هذا القصاص بعد ثم هذا القصاص (يستوفيه قريه) أو مفعته الذي يرثه الوارثة (المسلم) الكامل والاخفى يكمل لان ذلك القسي وهو القريب ونحوه وظهر انه لو لم يكن له قريه لم لا مقتى استوفاه الامام (وقيل) لاستوفيه الا (الامام) لانه لا وارث للمرتد (فان اقتضى الجرح مالا) لا قدود كالمخافة (وجوب أقل الاصر من اوش مودية) للنفس لانه المتين والردة

انما سطر ما يحدث بعدها اما استقر قبلها وهو في لائق تقر به غير (وقيل الواجب) (أرشه) أي الجرح بالغاما بالغ وان الفاء زاحل دية النفس لانه انما يندرج في نفس قصص (وقيل هدر) لاشي فمجان الجرح اذا سري صار باعا للنفس (ولو اردت) الجرح (ثم أبلغ ومات بالسرية فلا قصاص) لقتل المهدود صار شهادة للعدو (وقيل ان قصرت الردة) أي حينها بحيث لا يظهر للسراية أثر فيه (وجب القود لا تقتله) تأخير السراية بقتلها (على الاول) يجب عليه (كله مطلقا) في قتله لوجود العصبية بالذنية والموت (وقيل) (نحوها) قود يعلى العصبية لا اهدار (ولو حرم مسلم ذمها فاسل) بعد الاصابة (أوجعها فقتل) بعدها (ومات بالسرية فلا قصاص) لانه لا مكافاة حال الجناية (وتجديد يتسلم) أو سطر مطلقا في قتله لانه مضمون أو لا وانه له فاعتر الانتهاء

لما امر به العتري بقدر المحرم لان الضمان ذل التالف فظفر فيه حالة التالف وفارق التلذذها عديمه فصار بالله هنا عتري معصوم ومن
تعدى سبدر فظفر ان عصمه فنزلوا وطروها من طروا صابتين لم يقصده (وهي في الاخرة) السيد العبد) ساوت قتيمة بالجنابة او نقصت
لانها استحقها بالجنابة تاو انقصه في ملككم ليعلم ان ان يجبر على قبول قتيمة الابلا ولومع (٤١٣) ويجوز دهالان حقه اخافوه في جمعها وان

لم يطلب الابلا نفسها

(فان زادت على قيمته فزاد

لورثته) لانها اتموا وجبت

بسياسة الحرية ويتعين

حقهم في الابلا (و) يحمل

ذلك اذ لم يكن الجرح اوش

مقدور والاعتبر هو خنثه

(لوطع) الحر (بعبء)

او قتيمة عنه (فقه ثم مات

بالسراية) واوجبنا كمال

الدية كالجوارح (فالسيد

الاقل من الدية الواجبة في

نفسه (ونصف قيمته) الذي

هو اوش الجرح الواقع في

ملكه لو انما دل والسراية لم

تصل في الرق فله ما قل بها

حق له فان كان الاقل الدية

فلا واجب غيره واوش

الجرح فلاحق للسيد في غيره

والزائد لسرور في ذكره

النصف الفرضه ان القطوع

يدوا الفصل مثال (وفي قول)

الواجب السيد الاقل

من الدية قتيمة) كمالا

نظرنا للسراية في دية النفس

فلننظر اليها في حق السيد

حتى يتقدمون بها (لوطع)

انسان (يده) فحق جرحه

آخون) كان قطع احدهما

يده الاخرى والا يخرج

(ومان يسرايتهم فلا قصاص

على الاولان كل حال) لعلم

المكافاة حال الجنابة (و) يجب

على الآخرون) قصاص

القاه (قوله لما) أي في أول الفصل بقوله وما ضمن فهم ما الخ كروى (قوله فيما) أي من قوله
والمذهب وجوبه بتخفيفه على العاقلة سم (قوله في الاخرة) أي فيما اذا مات العبد المكذوف بسراية
ولم يكن لجرحه اوش مقدري (قوله ساوت قتيمة) الى المفضل في المعنى (قوله ولومع وجودها) أي
الابل (قوله وان لم يطلب) أي السيد (قوله ويحمل ذلك) أي يحمل كون الدية للسيدان ساوت قتيمة أو
نقصتها عن (قوله والا اعتبر الخ) عبارة تشرح المنهج والا فلا سيد الاقل من اوشه والدية كالجرح ذلك من
قوله ولو قطع الخ سم عبارة تافيه ذلك كان جرحا وش كان قطع بعبد الخ (قوله اوش الجرح) وهو نصف
القيمة (قول المات يده) أي العبد (قوله وان وجبت) كان عفا الوارث عن الآخرون أو كان قطعها مخطئا
(قوله بنفسا) أي جنابة نفس عن (قوله دهر) أي اوش الجنابة (قوله ولومع الاول) متصل بقوله
وتوزن الدية الخ عن (قوله فلا سيد الاقل الخ) وذلك لانهم سرحوا حين احداهما في الرق والاخرى في
الحرية والدية توز على عدد الرق ونصيبه ثلث الدية تصفى عقابه حراحتا لرق والآخرى عقابه
حراحتا لحرية والسيدان يجبه بدلهما وقع في الرق وهو نصف الثلث عن (قوله لثنته) أي الاول
(قوله ونصف القيمة) مطلق على سدين الدية (قوله لوطع خر) يعيد فققر خر آخر وقته بطلت السراية
فصل الاول نصف القيمة للسيد وعلى الثاني القصاص أو الدية كاملة للوارث وان قطع الثاني يده الاخرى بعد
العتق ثم حزن رقبته فان حزن ثالث بطلت سراية القاطنين وكلهم ما اندملا على الاول نصف القيمة للسيد
وعلى الثاني القصاص في البدأ ونصف الدية للوارث وعلى الثالث القصاص في النفس أو الدية كاملة للوارث
وان حزن القاطن أو لا قبل الاندمال لما انقصا في النفس فان قتل به سقط حق السيدان عفا عنه الوارث
وجبت الدية ولا سيد منها الاقل من نصفها ونصف القيمة أو حزن بعد الاندمال فليس نصف القيمة للسيد
وقصاص النفس أو الدية كاملة للوارث وعلى الثاني نصف الدية وان حزن الثاني قبل الاندمال فلوارث
القصاص في النفس أو الدية كاملة أو بعد الاندمال فلوارث أن يقتل منه في السيد والنفس أو بالسيد
بدلهما أو بدلهما أحدهما وقصاص الآخرو على الاول نصف القيمة للسيد بكل حال معفى وروى مع
الاسنى

بالسراية سهل بسبب القصاص لمكانه في حالتي الاسلام والردة والظاهر وجوب القصاص به أفتى مر
(قوله فيما) من قوله والمذهب وجوبه بتخفيفه على العاقلة (قوله والا اعتبره) عبارة تشرح المنهج والا
فلا سيد الاقل من اوشه والدية كالجرح ذلك من قوله ولو قطع الخ (قوله المات يده) فحق جرحه آخون الخ
في الرق وضع خر قطع يعيد فققر ثم آخ الاخرى قطع الثاني لا الاولان كل حال بل عليه السيد نصف قيمته
فان ماتت منهما قتل الثاني وزم الاول نصف الدية للسيد ما يعنى نصفها نصف قيمته وان عفى أي عن الثاني
فعلهم أي القاطنين الدية والسيد في حصة الاول الاقل من نصفها ونصف القيمة الخ اه وقوله للسيد منها
نصف قيمته الظاهر ان المراد ان كان أقل من نصف الدية فان كان نصف الدية تأقل من نصف القيمة لم يسقط
غيره فيكون له الاقل منهما فوافق ما ذكره يده في قوله والسيد في حصة الاول الاقل الخ ثم قال في الرق
وان قطع يده ورجله ثم عتق ووجبت آخون فلا سيد الاقل من ثلث الدية وكل القيمة اه وقوله وكل
القيمة في العباب خلاف عبارة فان قطع واحد يده أو يده ورجله ثم عتق حرمه آخون حرا فاعطى
الاقل من ثلث الدية وكل القيمة في الثاني الأولى أو وضعها في الثانية فله في قص يده عن الرافعي بعد ان نقل عن
البغوي كل القيمة فقط فليراجع

العرف والنفس لانهم كانوا في روقع الدية وان وجبت اذ لا لان جنابهم صاروا نفسا بالسراية الناشئة عنهم ولا حق للسيد فيعاقب
الاخرون بل فيعاقب الاول لانه لما على ملكه اقل الامرين من ثلث الدية وأوش الجنابة لم يملكه هو نصف القيمة ولومع الاول وجرحه
بقدر العتق فلا سيد الاقل من سدين الدية توز بها الثلثة على جرحه ونصف القيمة

﴿فصل﴾ في شروط قود الاطراف (٤١٤) والجراحات والعانى مع ما يتعلق بذلك (يشترط لقصاص الطرف) بفتح الراء (والجرح)

﴿فصل في شروط قود الاطراف﴾ ﴿قوله في شروط قود الاطراف﴾ الى قول المتن وجب القصاص في النهاية الاقوله تكاتب عليه أولا ﴿قوله مما سرقه﴾ من كون الجاني مكرها ما لم يكن فيه غير بأسل المعنى عليه وكون المجني عليه معصوما وما كانا العاني ولا يشترط التماس في البدل ولا يشترط في قصاص النفس ققطع العبد المرء بالرجل وبالعكس والذي بالسلم والعبد بالحر ولا عكس وتكون الجناية عمدا عسدا واثم من انه لا قصاص الا في العمد لا في الخطا وشبه العمد من صور الخطا ان يقتصد ان يصيب حائلا بجرح فيصير رأس انسان فيوضه ومن صور شبه العمد ان يضربوا أسنانه بلسانه ويحجر لا يسبح غائلا لصغره فيزوم الموضع الى أن ينضغ العظام معنى ﴿قوله ولا رد﴾ أى على المتن ﴿قوله لمن زعم﴾ أى الورد وانضمه المعنى ﴿قوله لانه﴾ أى ذلك الضرب ﴿قوله بمحصه﴾ أى نحو الانضاح عرش ﴿قوله لا في النفس﴾ عصف على قوه في نحو الانضاح عرش ﴿قوله وذلك﴾ أى عدم الورد ﴿قوله كل﴾ أى من النفس ونحو الانضاح ﴿قوله فمعا﴾ أى النفس ونحو الانضاح ﴿قوله في حده﴾ أى العمد ﴿قوله على ان الكلام الخ﴾ قد يقال هذا الانضغ في دفع الاراذل ساهله أنه لو ضرب به بضائفة فقتل من ذلك الضرب كان شبه عمد وهذا لا يندفع بان السرايه من الانضاح بذلك الضرب وجب القود في النفس فتأمله سم على ج وقد يقال كذلك الانضغ الجواب الاول في دفع الاراذل في يدى عبارة عرش يعنى ان كلام المود حيث لم يسر الانضاح فانه حينئذ يكون عمد في الانضاح واذ وقع مثله بلا انضاح ومات المجني عليه منه يكون شبه عمد وحاصل الجواب ان حده العمد الموجب القود في النفس قصد الفعل والتقصص بما يقتل غالبا وهو تحقيق الضرب وحده العمد الموجب الانضاح قصد الفعل والتقصص بما يوضع غالبا وهو حاصل بالضرب والكلام حيث لا سرايه أمامه اعجب القود في النفس لان الجراحه الحقيقه تقع السرايه تقتل غالبا اه ﴿قوله والا﴾ وجب القود الخ أى ولا اراد عرش ﴿قوله قال بالمتن الخ﴾ عبارة التامية واستثناء الباقى من كلامه الخ يخالف الخ ﴿قوله ويستثنى الخ﴾ أى قد عمد سديه الجاني شرط في قصاص النفس دون قصاص الطرف فلم يصدق عوم قول المصنف بشرط لقصاص الطرف الخ نعم ﴿قوله يخالف لصرح كلدهم﴾ أى فلا يقطع بذلك كالا يقتل به لكنه اذا قطع به ضمنه نصف القمه عرش أى فمعا اذا كان عمد المكاتب مكاتباً أيضاً ﴿قوله وان أمكن قوجه﴾ أى بتقدير تسليم أنه يقطع فيمولا يقتل به غير أن ما وجب لا يمنع من وجوب الاستثناء وقيل به عرش ﴿قوله أو بعضهم﴾ قد يقال أو غيرهم سم ﴿قول المتن عليها﴾ أى البدواطة الضام على السيف ويحتمل أن الضمير للسيف بناء على الالة ويؤيده مصنفه ﴿قوله في القاموس الخ﴾ المراد به الرذع الشارح المذكور وشيذى ﴿قوله وهو بطل حصة كل من القنع والضم﴾ بتأمل وجه الضم فانه ليس هنا ما يصدق عليه ذلك اذ ليس شيء مصوب يسمى بالضمه الا ان يقال شبه السيف الواقع في محل القطع بالشيء المصوب من سقاء أو نحوه عرش ﴿قوله ولو بالقود﴾ أى كان صارت معلقة بحلده عرش ﴿قوله كالأجتماع﴾ الخوفه فالاضافه للمعنى الاقوله التوزيع الى الحق الله تعالى ﴿قوله فيضاموا﴾ أى الى آخره ﴿قوله ما لم يغير فعل بعضهم الخ﴾ أى في نفسه بان انفصل عن فعل الآخر وان لم يتميز لنا الفرق الخ لارج رشيدى ﴿قوله كان تركل﴾ أى من البعض اتحد أو تعدد سم ﴿قوله﴾

والعاني (ما شرط لنفسه) مما سرقه بقتله ولا رد الضرب به صانحه فخللاها لمزعه بقتله عدى نحو الانضاح لانه بمحصه غالبا لا في النفس وذلك لان العمد في كل محصه فهم ما ستران في حده وان اختار ما في محصه على أن الكلام كما قاله الماوردى حيث لم يسر الانضاح والادب القود في النفس لانه حينئذ يقتل غالباً قال بالمتن ويستثنى من كلامه اذ جنى مكاتب على عسده في الطرف فله القود منه كلى الام تكاتب عليه أو لامعه انه لا يقتل به انتهى وما ذكره عن الام مخالفا لصرح كلدهم وان أمكن قوجه بالله في حاته يشنى بالقود من سبب بطلانه بعد موته لا يشنى منه اذ لا وارثه ورويان السبديه لما تضمن ذلك التشنى وحينئذ فالوجه انه لا استثناء ولو وضعوا أو بعضهم فاستند الى جهمهم مجرد تيسر (سببا) مثلا على يده وتعلموا كلهم علهما دفعه بالضم كما قاله شارح روى القاموس هي بالفتح المزة والضم لا يفتن المظروما انصحن سقاء أو أامره وبه علم حقه كل من القنع والضم هنا (فانزها) ولو بالقوة كليات (ظلموا) كما لو اجتماعوا على قتل نفس وانما اشترط في قطع السرقه أن يحضر كل من مشتركين تعابلا ان التوزيع يمكن ثم لاننا على أن الحق الله يشامحه أكثر ونخرج بضم اولها أو غير فعل بعضهم بعض كل تركل من جانب حتى التمسك يدان

اد وانما اشترط في قطع السرقه أن يحضر كل من مشتركين تعابلا ان التوزيع يمكن ثم لاننا على أن الحق الله يشامحه أكثر ونخرج بضم اولها أو غير فعل بعضهم بعض كل تركل من جانب حتى التمسك يدان

فوجب أن أحدهما المتعارفان الآخر فلا قد لصدم انضباط فعل كل بل على كل حكومة تليق بعجائبه يبلغان دية (وشجاج) بكسر أوله جمع
نحية (تعبير) (الرأس والوجه) باستقرار كلام العرب وروح غيرهما لا يسمي شجعة لا إضافة اليهما من إضافة الشيء إلى نفسه كذا قيل وقته
نظر بل لا يصح أن الرأس والوجه ليسا في الشجعة بل في الرأس والوجه لا يسمي شجعة قالو جملان المراد هما مطلق الجرح وان الإضافة للخصيص
ويحذف ما ذكر في الشجعة أن الخلف لأن أضيق كلنا على أن جماعة أطلقوها على سائر (١٥٤) جروح البدن أولهن طبعا وضعا

(حارسة) بمهملات وهي
ما شق الجلد قليلا كأن خدش
من حوص القصار الثوب
خدشه قليلا بالحق (ودامية)
بختف الباء (علمية) يضم
أوله أي الشق بلا لسان دم
على الصواب والافه
الدامة بالمهمل وهذا تبلغ
الشجاج إحدى عشرة
(وأسعة قطع اللحم) بعد
الجلد أي أشعة شفا خضفا
من ينزع قطع (ومتلاحة)
تفرض فيه أي اللحم ولا
تبلغ الجلدة بعده سميت بما
تؤلف اليمن المتلاحم تقاؤلا
(وسمعان) بكسر سينه
(تبلغ الجلدة التي بين اللحم
والعظم) وهي المسماة
بالسمحاق حقيقة سميت
بالسمحاق البطن وهي اللحم
الرفيق (وموضعة) وهي
بغير زاوية (توضع العظم)
بعد خرق تلك الجلدة أي
تكشفه بحيث يقر عظمه
أوتان لم (وهاشمه)
شمه أي تكسر وان لم
توضه (ومتقله) بتشديد
القاف مع كسر هاء أقصى
من نقضا (تنقله) من تحله
لغيره وان لم توضحه ونشمه
(ومأمومة) تباين حولاة
الماغ (المطهنة) المسماة

أو جذبا أحدهما (الح) أي في الجاه وقوله ثم الآخر أي في العود (قوله تليق بعجائبه) أي أن عرفت
والإختصاص القاضى في غرضه بحيث لا يحصل ظلم على أحد ههنا ولا نقص لمجموع الحكومات من الدية فإن لم
يظهر للقاضي شيء فينبغي أن يسوى بينهما في الحكومة ع (قوله بحث يبلغان) أي الحكومتان
وقوله دية أي البليد سم (قوله باستقرار كلام العرب) أي البليد على العشر الاستقراء غير معنى (قوله)
لا يسمى (شجعة) بل يسمى جرحه معنى (قوله بل لا يصح) ويمكن أن يقال بعصهما مع تسامح الشجعة لأن
الشجعة جرح الرأس والوجه فكأنه قيل جرح الرأس والوجه لا يسمي شجعة فإلما شتمل المضاف وهو
الشجاج باعتبار معناه إلى الرأس والوجه فكأنه قيل من إضافة الشيء إلى نفسه حكما ع (قوله فالوجه) أي في
وجه المتن لما قيل لا معنى لإضافة الشجاج للرأس فلا تكون الآية ع (قوله أن المراد بها شجاج) أي في
أعلى أي طرفي الشجريد (قوله وعلى ما ذكر الخ) جواب عما ينزههم أن يورد عليه ما سبق ذكره في الشجعة
ورشدي (قوله ما ذكر في الشجعة) أي من أهم ما تطلق الأهل جرح الرأس والوجه ع (قوله على أن)
جماع الخ) أي وعلى خلاف إضافة للخصيص بلا تأويل ع (قوله طبعا) وعلية ما سأتى أن كلان
الهشم والنقل يحصل بغير شيء يسفر رشدي زاد ع (قوله الآن يقال له باعتبار الغالب اه) (قوله وضعا)
أي في ذكر الفقه سدي ع (قوله يضم أوله) من باب الإفعال أو التفعيل كقلى القاموس ع (قوله)
والا) أي وان سال الدم (قوله وهذا) أي باعتبار سبلان الدم (قوله أي شقة شفا خضفا) احتراز
عن النوص الآتى سم (قوله الجلدة بعده) أي التي بين اللحم والعظم معنى (قوله سمع الخ) وتسمى
أي المتلاخمة معنى (قوله من سماحق البطن) أي ما حوشنها وقد تسمى هذا الشقة المصطلى والمطاة
واللاطمة معنى (قوله وان لم ير) أي العظم من أجل اللحم الذي ستره معنى (قوله بتشديد القاف) وتسمى
أي الشقوة معنى (قوله من نقضا) ولعل المعنى على النقص منقل بها على الخذف والإصمال ع (قوله)
المتن تنقله) بالنقص والتشديد معنى (قوله وما بعد الأخيرتين) أي ما بعد الأمومة والرافعة معنى
(قوله بل وسائر البدن) أي في الصور والأقدس من هذه الأسماء تقتضى بالرأس والوجه رشدي (قوله)
على ما يأتي) أي في المتن أيضا (قوله لتبسر بطنها) إلى قول المتن ولو أضع في النهاية الآقوة فاعتراضه ليس
في محله (قوله المتن وقضا قبلها الخ) وهي المماثلة الباضعة والمتلاخمة السماحق معنى (قوله لا مكان
معرفة نسبها) أي ما قبلها من الشجاج الإربع (قوله كذا على أصله الخ) عبارة المعنى فنيها ما شتمه
الحارسة مما زاد المصنف على الحرر قال في هذا المقتضى ولا يمتنع أن الحارسة لا تقاص فيه قطعها وإنما الخلف
في غيرها وه الكفاية أن كلام جماعة يفهم خلافا فيها وقال في المايلان كلام الشافعي في المختصر

(قوله بحث يبلغان دية) للدقوله يبلغان أي الحكومتان وقوله دية أي البليد (قوله فالوجه) المراد
بها مطلق الجرح وان الإضافة للخصيص الخ) لا مانع من إبقاء الشجاج على معناها وحمل الإضافة لهما كيد
أوردان التسمي إلى الرأس والوجه لئلا يردوهم أن المراد هنا أحدهما فقط (قوله أي شقة شفا خضفا)
احترازا عن النوص الآتى (قوله من المتلاحم) أي الاتصاف (قوله ويرد بان هذا الخ) لا يخفى ما في هذا الرد
لأن هذا الامكان يدفع قوله الأول بخلاف غيرها قائمه وقد وجهه الأول بان النسبة لا كانت قد يقع فيها
الخطأ لم تعتبر احتياطا لتقصير وان التيسر أخص من مطلق الامكان وفي هذا النظر يعلم مما يأتي في أصل

بالم الرأس (ودامية) بمهملة (تقرؤها) أي خرطة الماع وتصله وهي مذبذبة غالبا وتصور السكل في الجبهة وما بعد الأخيرتين في الخد وقصة
الانف والعلى الأسفل بل وسائر البدن على ما يأتي (ويجب القصاص في الموضعة قطع) تبسر بطنها واستشفها مثلها بخلاف غيرها (وقيل)
يجبها (وقيل ما قبلها) لا مكان معرفة نسبها من الموضعة وريان هذا الامكان لا يكتفى به القصاص بل بتوجيه القول بوجوب القسط من
أرض الموضعة بنسبها إليها (ماسوى الحارسة) كذا زاد على أصله فلا ترد فيها خذ لم يقتضيه شيء (وقيل وضع)

يؤخذ من أن الموضع هو ثلثها البقية (٤٦) ماعدا الأخيرتين مشتركتين حرج الرأس والوجه وسائر البدن وعليه جرى من قال بنحوه

بقتضى القصاص فيها وعلى هذا فلا يحتاج إلى استثنائها اه (قوله يؤخذ منه) أى من قول المفسرين ولو
أوضح الخ (قوله بنحو السلك) أى كل معامد الأخيرتين سم (قوله بخلاف الشجب) لا يخفى أن الخالفه
أعني في إطلاق لفظ الشجب في المعنى فان هذه الأمور المعتبرة بحسب المعنى متقدمة على سائر البدن لكن إن
كانت في الرأس أو الوجه أطلق عليها لفظ الشجب كالجرأح أو في غيرهما أطلق عليها لفظ الجراح دون
الشجاع ودون الشجاع في قوله فلا يخبر الخ سم (قوله عنها) أى الشجاع (قوله وادبه) أى بلفظ الشجاع
(قوله) - لمدلولها فقط لا يخفى ما في هذا الكلام على العارف المتأمل بل المراد بها مفهومها سم (قوله
كعذر) إلى قول المتن وحكومة الباقي في أنها بتلا قوله قيل (قوله وأطارها) عطف على اذن والواو بمعنى
أو كما عبر به انتهى به (قوله المحط بها) أى بأعلى الشفة عرش (قوله وما في الروضة) لا يؤدبه) قال الخ
هذا هو المعتقد كجرحي عليه إن القرى وهما أى أطار الشفة وأطار الشارب مسننان لا قصاص في كل منهما
اه (قوله عرش) أى الخ (قوله وأطارها) يؤخذ من خلاف المعنى كجرح (قوله وأطارها) عطف على اذن (قوله فاعترضه
ليس في محله) أى الخ سم فرددوا بيده الاعتراض واجبه (قوله البها) أى الشكلا عرش (قوله ثم يسأل
أهل الخبرة) لا الصالح الخ أى ويقتل فيها ذلك (قوله ماعدا الموضع) أى بما ذكره كقطع بعض مارن سم
(قوله فيها) أى فيما عدا الموضع (قوله فاه متع الخ) في هذا التفرع سم قوله الألفي ثلاثا تأمل
وكان الأولى الانحصار بالمساحة ثلاثا عبارة الخ ويقتل الموضع بالجزئية كالتك والربع ويستوفى من
الخالف مثله بالمساحة الأطراف المذكورة وتختلف كروا صفر اختلاف الموضع كجسأى اه (قوله
الى أخذ من بعض الخ) وذلك لانه قد يكون مارن الجاني مثلا قد بعض مارن الجاني عليه يؤدى الى
أخذ مارن الجاني ببعض مارن الجاني عليه ولو اعتبر بالمساحة عرش (قوله أما إذا به الخ) هذا الشجاع
والا فهو معلوم من قوله والتقسيد ذلك الخ عرش (قوله فيجب القود جزأ) ليس كذلك بل الخلاف جارفة
أيضا كما عسر به في الروضة وعبر في البيان بالظهور وغيره بالصحيح سم عبارة الخ وقديهم كلامه
إذا بان ما ذكرنا ليكون كذلك وليس مراد بل الصبح الجواب اه (قوله شفع الميم) أى قوله بخلاف قطع
البضغ في الخ (قوله بينهما) أى العظمين مع ما خالف أى خذ به أحد العظمين في الآخر (قوله
الغصود وتعو كسر السن) (قوله السلك) مشكل في الأخيرين لأن يكون المراد بها ماعدا الأخيرتين (قوله
بخلاف الشجة) لا يخفى أن الخالفه أعني في إطلاق لفظ الشجة في المعنى فان هذه الأمور المعتبرة بحسب
المعنى متقدمة على سائر البدن لكن إن كانت في الرأس أو الوجه أطلق عليها لفظ الشجاع كالجرأح أو في غيرهما
أطلق عليها لفظ الجراح دون الشجاع وهذا يعلم ما في قوله فلا يخبر الخ (قوله وادبه) أى أحمد مدلولها فقط
الخ لا يخفى ما في هذا الكلام على العارف المتأمل بل المراد بها مفهومها (قوله فاعترضه ليس في محله)
اعتبر منه تركي بأنه مضمون وجه من حاصل الأولان التقيدان كان لعدم القصاص في البدن لم يصح لانه
أولى بالوجه بوقد صرح في الروضة بأن الصبح فيقال جواب أيضا وإن كان لعدم الخلاف في الجواب
فيجب لم يصح أيضا لأن الخلاف جارفة كما صرح به في الروضة وعبر في البيان بالظهور وفي غيره بالصحيح
فإنه سبحانه يقتضى جرح من الخلاف فيما لا يخفى من معلقا بجلدة فقط لكن الرافعي حرم فيه القصاص أو كمال
الدية لا بطلان فائدة الضرر ولم يطردها الخلاف اه وه يظهر أن جواب الشارب غير ملاقة وأشكال
قوله بأن صار معلقا بجلدة وقوله أما إذا به فيجب القود جزأ من قبيح جرح الأول باختلاف الخلاف كالجرح
بما انفصل عن الروضة وعن الثاني بتخصيص بعض ما ذكره بغير ما صار معلقا بجلدة فقط ثم راجعت الروضة
فأرى أنه يمكن الخلاف في القسمين على وفق ما قاله الزركشي فاعجب بذلك مما وقع فيه الشارب لكن
الجزء من وجوب القصاص فيما لا يخفى من معلقا بجلدة سم جرحا من الخلاف عند الأباة في غاية الاشكال الآن يؤول
بأن المراد بالجزء أنه مكتمل عن ذكر الخلاف فيه فلا ينافي جرحه فيه فغير الجرح الرافعي (قوله) يقتل ماعدا
الموضع) مما ذكره كقطع بعض مارن (قوله أما إذا به فيجب القود جزأ) ليس كذلك

السلك في سائر البدن بخلاف
الجلدة فانها خاصة بكسر
وحيث فلا اعتبار عنها بذلك
العشر وادبه) أى أحمد مدلولها
فقط عند من لم يعمها
فتأمله (في باقي البدن)
كعذر وساعد) أو قطع
بعض مارن وهو المال من
الانف (أو) بعض (اذن)
أو شفة وأطارها وهو بكسر
فتعقب المحط بها وما في
الروضة أنه لا يؤدبه غير
وإنما هو أطار السه أى
الديوانة الذي لانها به أو
لسان أو حشفة (ولم يثبت)
بأن صار معلقا بجلدة
والتقسيد ذلك جارفة
الخلاف فاعترضه ليس في
محله (وجب القصاص في
الصاح) لتيسر ضبط كل مع
بطلان فائدة الضرر وإن لم
يثبت وفيما إذا اقتصر في
المعلق بجلدة يقتل من الجاني
البها ثم يسأل أهل الخبرة
في الصالح من إبقاء أو تركه
ويقتل ماعدا الموضع
بالجزئية كتأشور ربع
لأن القود وجب فيها بالمائة
بالجدة فاستفتى بالمساحة
فيها ثلاثا يؤدى إلى أخذ
عضو بعض عضوه
ممتنع ولا كذلك في الموضع
فقدت بالمساحة إذا أباه
فيجب القود جزأ (وجب)
القصاص (في القطع من
مفصل) شفع الميم وكسر
الصاد وهو موضع اتصال
عضو على منقطع عظمين
يو باطن بينهما مع داخل كركبة وجراف أو تالاص ككوع أو غلة (حتى في أصل الخ) وسأى أنه ما فوق الوتر (ونيكب) ان

وهو يجمع ما بين العضد والكف (إن أمكن) القطع (ولا) حول (المائة) (والا) يمكن الامع حصولها (فلا) قود (على الصحيح) لا أنما لجوافض لا تنضب ثم إن مات القطع قطع الجاني وإن حصلت الحافة (ويجب في فقهاء) أي تم وهما العن الملهة (وتعلق اذن وجفن) بفتح أوله (ومارن وشغوتوسان وذكر واثنين) أي يفتن بقطع جلد تهما لان لهما المت مضبوطة فالحقت بالمقاسم بخلاف قطع البضتين دون جلد تهما بان سلهم مع بقائه فلا تودفهما لتعذر الانقباض حيث لا وجب أيضا (٤١٧) في اشلالة ذكر واثنين وأحدهما

إن أمكن القطع) أي من أصل الفخذ والمنكب (قوله) وإن حصلت الخ) الاتساق وإن لم يكن بلا حافة (قول المنقطع اذن) (تنبيه) شغل اطلاق وجوب القصص بقطع الاذن ما لو ردها في حارة اللحم والتفت وهو كذلك لان الحكم متعلق بالإبانة وقد وجد معنى (قوله) بفتح أوله) وحتى كسر غمالة العين من فوق أو أسفل معنى (قول المنقطع) أي سواء العليا والسفلى وحد الطباط والموضع الارتقاء أي الالتئام بما يلي الانف السفلى طولاً وموضع الارتقاء بما يلي الفخذ وفي العرض الشدقين سم على المنهج عرش (قوله) بقطع جلد تهما) البهيمى مع ما يلي من نسل البضتين وحدهما الاقصاف فيه عرش (قوله) أي الجلد عرش (قوله) ويجب) أي القصاص عرش (قوله) إن قال خبر إن الخ) عبارة النهاية أن أخبر بعلان بسلامة الأخرى مع ذلك اه (قوله) على ما قلنا الخ) عبارة النهاية أن أمكن المماثلة كإزالة عن الهندب ثم بحثنا الخ) قال عرش قوه أن أمكن المماثلة مع هذا اه (قوله) كسر العظام) أي فلا قصاص فيه عرش (قوله) على كل منهما) أي من البضتين والجلدتين (قوله) وذلك) أي الفساد (قوله) بشي) أي من اللبنة (قوله) وما وهما الخ) أي من وجوب بدنتين كردى (قوله) تفسير الشارح) أي في الباب الآتى في شرح فقطع خلى بمعنى سم (قوله) قيل الخ) خبر وما وهما الخ) (قوله) قال أبو غر الخ) وهو على الاستمهاد (قوله) ولا ينفى ذلك) أي ما في الصالح (قوله) بدل قوله الخ) متعلق بقوله وعلى تفسير الخصبة الخ) (قوله) والسؤال الخ) بيان لوجه الدلالة والروا لمحال (قوله) أعنى الشارح) أي الجلال المحلى (قوله) لا تلام الخ) فلا قطع الجلدتين فقط واستمرت البضتان في ثقب اليد وتواضع حكومة عرش (قوله) إلا الحسن) هذا الاستثناء صريح بأن السن من العظم وهو أحد قولين فيه فانهما أنه من العصب لا من بطن وضعه في الخلل عرش (قوله) سواء سبق القطع كسر) أي من الجاني وقوله أم لا أي بان لم يسبق منه كسر لم يسبق من غيره والغرض من هذا انصافاً للزبد لا اعتباراً بعم مسأني فيه الخاص بما اذا وقع منه كسر فاقى التكرار المحض وشيى (أقول) وقد ينافى الغرض المذكور وقول الشارح المشمل على ما هنا (قوله) كأنه كلامه الخ) انظر وجهه فاذن ذلك سم (قوله) زيادة) أي أن يحصل بالكسر انفصال العضو فلا يحصل الكسر من غير انفصال فليست أن يقطع أثر به فصل الموضوع الكسر معنى بطله سم المراد بها اعتبار الإبانة بقوله الآتى وبأنه وكون الآتى مشتملاً على زيادته على ما هنا من هذه الجهة لا ينافى أن ما هنا مشتمل على زيادته على الآتى من حيث شمول ما هنا دون الآتى بكسر من العضد ومن الفخذ وقوله والتفريع أى بقوله فلا طلب الكوع ممكن في الامع وقوله النافع الخ) فاذن هذا التفريع ذلك الحكم (قوله) فكره المصنف لها الخ) قد يقال هذا لا يقتضى الجمع بينهما بل يرجح الاتصال على الآتى

(قوله) بان سلهم منه) أي من الجلد (قوله) وما وهما تفسير الشارح) أي في الباب الآتى في غايه قال في شرح قول المصنف فيه فيقطع خلى بمعنى ما من العضو الذى من قطع خصية أى جلدنا البضتين كالانثيين حتى خصية وهو من الزوائد والخصيتان البضتان اه وقوله كالانثيين أى فانهما أيضاً جلدنا البضتين أى معنى كل من الخصيتين والانثيين جلدنا البضيتين (قوله) كأنه كلامه) انظر وجهه فاذن ذلك (قوله) زيادة) لان المراد بها اعتبار الإبانة بقوله الآتى وبأنه وكون الآتى مشتملاً على زيادته على ما هنا من هذه الجهة لا ينافى أن ما هنا مشتمل على زيادته على الآتى من حيث شمول ما هنا دون الآتى بكسر من العضد ومن الفخذ وقوله والتفريع أى بقوله فلا طلب الكوع ممكن في الامع وقوله النافع الخ) فاذن هذا التفريع ذلك الحكم (قوله) فكره المصنف لها الخ) قد يقال هذا لا يقتضى الجمع بينهما بل يرجح الاتصال على الآتى

(٥٣ - (شروفاً وبان فاسم - ثامن) لا ستؤا منه غالباً بطلان منفعه البضيتين (وكذا البيان) بفتح الهزرة وهما الجفان التان بين الظهر والفخذ (وشفران) بضم أوله وهما جرف الفرج المحيطان بهما طائفتان من اللحم (في الامع) لان لهما ثمان تنهى الهاء ولا صاخصى كسر العظام) لعدم الضابطه فيها الا ان على ما بين (وله) أي المقطوع بعض ساعده أو فخذة سواء سبق القطع كسر أم لا كأنه كلامه مع قوله الآتى فيلو كسر عضواً وأما الخ) المشمل على ما هنا زيادة فكره المصنف لها

والتفريع الآتي عليه الباقى لما تعرض به عليه هذا أن نصيبه أنه لو قطع من عضده لم يكن له الاخذ من الكوع (قطع أثر به فعل الى موضع الكسر) وان تعدد ذلك المفصل يستوفى بعض حقه (وحكومة الباقي) لانه لم ينفذ بعضه من قومه اذا كسر من الكوع في التقاط أصابعه وأما لها وان تعددت المفصل لعدم (٤١٨) قدرته على تحمل الجناية ومنه فصل غير ذلك وأفهم قوله بأنه انه لا بد من وجوب القود من الفصل

يصد الكسر واعتمده
البشوي وغيره فلو كسر بلا
فصل لم يقص منه بقطع
أقرب مفصل ولا يتأقصد
الحاوي وشروطه انه في
هشم ساعده أو ساقه قطع
أقرب مفصل لتعين حقه على
هشم بعد بانه أو هشم سيرة
في حكم قطع معلق بجلده
لما كان هذا في حكم القطع
(ولو أوصى وهشم أو وضع)
المعنى عليه لا مكان القود
في المروضة (وأخذ خمسة
أعز) أرض الهشم (ولو
أوضع ونقل أو وضع) لما
(وله عشرة أعز) أرض
التنقل المشتمل على الهشم
غالباً ولو أوضع أو أوضع
وأخذ ما بين المروضة
والمأمومة وهو ثمانية
وعشرون بغيراً وثلاث
والعلاق الروضة وأصلها
هنا انه الثلث مرادها
بقية بدليل قولهما الآتي
لو أوضع واحد وهشم
آخر ونقل بالثمن أو أوضع
فعلى كل من الثلاثة خمسة
وعلى الرابع تمام الثلث
انتهى والام خمسة الأم
هنا بل أولى كالموضع
(ولو قطع من الكوع)
بضم أوله ويسمى كاعا وهو
ما بين الإبهام من المفصل
دما إلى انكسر كوع

المخ قد يقال هذا لا يقتضى الجمع بينهما بل وجب الاختصار على الآتي لاغتنامه عما هنا من زيادة
فليأمر سم (قوله) والتفريع الآتي أي قوله فلو طلب الكوع يمكن في الأصح وتوله الباقى الخ أي
لأفاد هذا التفريع ذلك الحكم سم (قوله) ان نصيبه الخ بيان لما تعرض الخ والضمير لما هنا (قوله)
وان تعدد ذلك المفصل أشار الى مسئلة الكسر من الكوع الآتي في قوله وفيما إذا كسر الخ سم عبارة
المعنى قوله أقرب مفصل يفهم باعتبار اتحاد مولى مراداً فلو كسر العظم من نفس الكوع كان له التقاط
الأصابع وان تعددت المفصل كما جرى به في الروضة وأصلها انه اذا كسر عظم العظم لا يمكن من قطع
الكوع وسم ما في كلامه انه ذلك على الأصح اه (قول المتن) وحكومة الباقي (قوله) كسر ذراعاً مقص في
الكف وأخذاً حكومتها زادوه العلوة الجناية ويعمل الى المال معنى وأسنى (قوله) لانه الى قوله
ولا ينافى في المعنى الا قوله وأصلها (قوله) أي المعنى عليه (قوله) وأصلها (قوله) أي المعنى عليه (قوله)
لعل الوأجمع أو والمراد بالأمومة الأولى من كل من الأصابع أو الأولى من الإبهام والثانية من غيرها (قوله)
وأفهم قوله بأنه أي الآتي سم (قوله) لتعين حقه الخ حقه لعدم المنافاة (قوله) أو هشم سيرة في حكم
قطع معلق بجلده الأولى أو هشم في حكم قطع بان صير معلقاً بجلده (قوله) هذا (قوله) أي المقصود المعلق
بجلده (قوله) المعنى عليه (قوله) المتن فلو طلب في النهاية القوة والاطلاق الروضة الى المتن وكذا في الثاني
الآخرة غالباً (قول المتن) وأخذ أي المعنى عليه من الخ (قوله) غالباً أي بالصورة هنا من هذا الغالب
رشدي (قوله) أوضع الخ أي المعنى عليه الخ وأخذ أي منه (قوله) وهو معلق وعشرون الخ أي
لان في المأمومة ثلث اليد كسائر أي من اليد أي العظم الذي الى الإبهام من جهة مفصله
واحترازه من جهة ثمانية الذي هو أصل السبابة رشدي (قوله) إبهام الرجل بكسر الهمزة (قوله) المتن
فان قوله أي قطع الأصابع عز رأي وان قال لا طلب الباقي قصاصاً ولا إرشاداً لعدم من مستقيم ان كان
من يفتي عليه ذلك ينبغي انه لا يضره معنى (قوله) وانما يمكن الخ ولو قطع يده من المرفق فرضى عنها بلفظ
أو أصبح لم يضره لعدمه عن تحمل الجناية سم القدر عليه فان قطعها من الكوع عزز ولا عزم عليه ما
وأهدر الباقي فليس له قطع ولا طلب حكومته لانه يقطع من الكوع ترك بعض حقه وقص بعضه كما قبله
الامام والبقوى عن الأصحاب وان قال البغوي عنده لحكومة الساعد وفارق ما مر في الصورة
السابقة من ان له قطع الباقي بان القاطع من الكوع مسبة وليس له اليد إلا فليقطع الأصابع
معنى وقال سم ولو قطع من المرفق فاقص من الكوع لم يمكن بعد ذلك من المرفق لانه بالقطع من الكوع
أخذ ضرورة يذللها من التي يذللها بالحكومة ومما حصل هذه المسائل انه اذا قطع دون حقه فان قطع سمى
اليامتنع العود بانه اذا كان حصل بالعود تمام حقه من المرفق فاقص من الكوع لم يمكن بعد
أصابعه العود الباقي ولم أره صريحاً راجعه اه (قوله) لم يقطع أي الكف فانه يترك في لغة قلبية
لاغتنامه هذا نص بزيادة فليأمر (قوله) وان تعدد ذلك أشار الى مسئلة الكسر من الكوع الآتي
بقوله وفيما إذا كسر الخ (قوله) أو هشم قوله أي الآتي (قوله) وانما يمكن الخ أي من قطع من قطع من نصف
ساعده فليقطع أصابعه لانه لا يوصل بالتمكين لتمام حقه الخ ولو قطع من المرفق فاقص من الكوع لم يمكن بعد
ذلك من المرفق لانه بالقطع من الكوع أخذ ضرورة يذللها من التي يذللها بالحكومة ومما حصل هذه المسائل
انه اذا قطع دون حقه فان قطع سمى اليامتنع العود بانه اذا كان حصل بالعود تمام حقه بخلافه والا فلا

وما يلي انكسر كوع
وما يلي اجهل الرجل من العظم هو البوع أو الباع فهو هذا البدن جيناً وشملاً (فليس له التقاط أصابعه) بل ولا أغلظ منها
قدرته على القطع من محل الجناية (فان فعله عز) لمدحه عن حشع قدرته عليه (ولا عزم عليه) لانه يفتي اتلاف الكل (والأصم أنه
قطع الكف بعده) لانه من جله حقه وانما يمكن من قطعه

من قطع من نصف ساعده فقط أصابعه لانه لا يصل بالتمكين لتعام تحت لبقه فنه من الساعد ثم ياخذ في مقابلتها شأف ثم له التثني المقصود بغيره هنا ولو عتاهن الكف الحكومه لم يجب لاستيفائه الاصابع المقابلة للديه الداخل فيها الكف كالايجاب من قطع يدى الجاني الى ديه نفسه لاستيفاء مقابله (ولو كسر عضده وآبانه) أى المكسو ومع ما بعدد ولو بالقوة (٤١٩) كسر (قطع) ان شاعر (من المرفق)

لانه آخر مفصل العكسود

(وهو حكومة الباقى) تغاير

عاصر (فصلو لملم) لقط

الاصابع لم يكن اذ أصبح

مكن وله أخذديه اربع

اصابع وحكومة الباقى أو

(الكوع مكن) منه (فى

الاص) استصم مع عجزه

من محل الجنايه وله حكومة

الساعده الباقى من العضد

(ولو ارضه فذهب ضوهه)

مع بقه صدقته ارضه فظان

ذهب الضوهه فذلك (والا

أذهب به انصف مكن

كتر بس حدة بمجان من

صدقته) اوضع كافر فيها

ومحله فى الاضاح والعلم

الاقى والعاجله فجمان

أمن بقول شيز من اذهاب

حدقتوا لادين الارش (ولو

لعله طمعه ذهب ضوهه

غالب اذهب) ضوهه منه

وبقت صدقته (لعله

مثله) ان انضجت كاهو

ظاهر (فان ذهب اذهب)

بالما لجمع معا حدة أما

لوحظ ضوعصين الجنى

عليه فقط فاطلم الجاني

ان تشى اذهاب ضوهه عنه

أو احدها معمة أو

مخالفتين الجنى عليه بل

تتمين للمداخلة فتنزوت

فالارش (والسبع كالصبر

عصب القصاص فيه بالسرايه)

عش (قولاه من قطع الخ) بناء الفعل ولول الوصول نائب فاعل لم يكن وقوله فلفظ بناء الفاعل مستند الى ضمير الوصول (قولاه فلفظ أصابعه) أى يدى فاقبى الرض ان له حيث أن يقطع أصابعه بكتفى به وليس له أن ياخذ أربعين ذلك تعدد الجنايه حلى (قولاه ولو عتاهن حلى) متصل بقول المتن والاصبع ان الخ (قولاه لم يجب) أى للحكومة وعليه فعل يكن من القود لقطع الكف فيه نظر والاقراب ثم عش (قولاه الكف) أى حكومتها (قولاه من قطع الخ) مستحق نفس قطع الخ معنى (قولاه الى ديه نفسه) أى نفس الجاني وقوله مقابلها الى الديه وهو يد الجاني (قول المتن عضده) وهى من مفصل المرفق الى الكف معنى وعش (قولاه كسر) أى فى شرخ ولم يمتد (قولاه لم يكن) أى لاعدد الجنايه روض اه حلى (قول المتن مكن فى الاصم) وعليه لو قطع من الكوع عثم أراد القطع من المرفق لم يكن ياخذ فيه فى الى واسترأصلها قال الزركشى ويحتاج الى الفرق بينه وبين مسئلة التقاط الاصابع فان له قطع الكف بعده اه وفرق باله ذلك يعود الى محل الجنايه وهنالى غير محله وانما حوزنا قطع ياديه للضرر فاذا قطع مرة بكر معنى (قولاه لم يستد) الى قول المتن ولو قطع فى النهاية الاقوله ان انضجت كاهو ظاهر وكذا فى المتن الاقوله ولم يذكر كوالا المتن (قول المتن فذهب ضوهه) أى من عجزه ولو قطع من عضده امتنع القصاص اجزاء معنى (قول المتن من صدقته) هى السوداء انضجت الى العن والاصفر الناطر والمفقه نعم العن الذى يجمع السوداء والباض سم على منهج عش (قولاه ومحله) أى الاذهاب بانصف مكن (قولاه والاثنين الارش) أى الى يفتنى (قول المتن غايبا) استرزه عاذا لم يذهب الطمعه غايبا لاقصاص فيها كاهو به الرضانى معنى (قولاه ذهب ضوهه من الجنى عليه فقط) صاوتها من المتن الذى ذهب به من الجنى عليه ضوهه أحدى العنسين اه (قولاه ان تشى الخ) معنوه مع حوزا لطمه ان لم يضره مذكر سم أى وقضى ضنيع النهاية والفتنى علم جواز مطلقا (قولاه فالارش) أى نصف اليد يتروشى (قول المتن والسبع) أى اذهابه عيناً لا يذم معنى (قول المتن وكذا البش) قال الشيخ غير محو زول بالجنايه على اليد والرجل والذوق به على القدم والشم بها على الرأس اه عش (قولاه زواله) أى المس وقوله زواله أى البش عش (قولاه ولاه لغيره) أى طرق الخ فان لم يوجدوا فغيره لعمى هله بن الانتظار والعضو على الديه عش (قول المتن أصابع) أى أو أغله أو نحو ذلك معنى (قولاه كسبح أخرى) أى أو كسفى (قول المتن فلاقص فى المتأكل) بل فيه

وقضى ذلك ان من قطع من المرفق فانقط أصابعه لانه العود لباقي ولم أره صريحاً (قولاه لاستيفائه) الاصابع المقابلة للديه الداخل فيها الكف فان قلت حصل ذلك استيفاء الاصابع بمعنى سقوط حكومتها لكونها مقابلة للديه التى يدخل فيها الكف وهذا يخالف ما سبق فى الباب الاقوى فمما لو قطع كاهه نواقصه أصبح حيث تغير القطوع عين أخذديه الاصابع الاربع وقطع لمن قسوه والاصم ان حكومة الكف تحبان لقط لان أخذدين وعال الوجوب ان لقطا بم اليست من جنس القود فلا تستد بها وعدم الوجوب ان أخذدين بانهم من جنسها فاستد بها وذلك لان حصل هذا كاهو ظاهر ان استيفائه الاصابع يقتضى عدم سقوط حكومتها باستيفائه بل يفرق بالتمكين من أخذ الكف هلا دون ما قبله لاننا نقول لم يجبوا لطمه فيما ياتى لاعدم قياس القود والحكومة لم يستد بها الآن بحبان بان جعلهم لطمه ماذكر لانه فى اعتباره ملاحظتى آخره وهو عدم التمكن فلتأمل (قولاه والاثنين الارش) قال فى شرح الرض لانه لا يجوز ان يستوفى أكثر من حقه اه (قولاه ان تشى الخ) معنوه مع حوزا لطمه ان لم يضره مذكر (قول المتن فلاقص فى المتأكل) ولكن يجب يدعى الجاني ماله فيه لانه بالسرايه جناية

لانه محلا نسيط (وكذا البش) ولم يذكر واصبع المس لان الغالب زواله زواله فان فرض زواله مع بقا البش لم يجب فيه الحكومة لقود (والقود والنسم) والى كلا يجب القصاص فيها بالسرايه (فى الاضاح) لان له لصل الضمير لولا لاهل الخبر طرق فى بطلها (ولو قطع اصبعاً قل كغيره) كسبح أخرى (فلاقص فى المتأكل) بالصرايه

وفارق ماتر في المعاني كالضوء بانهم اتوا بجملة مستقلة بل نابعة لغيرها فلا يقصد بالجنابة عليها الاضطرار أو مجاوره فكانت الجنابة عليه تعد قصدا لتقويتها انما تحقق العمدية فيها (٤٢٠) والاجزاء توجد مستقلة فلم يقصد بالجنابة عليها مجاورها ولم تعد قصد التقوية بها فاقم نظر السراية

ففيها عدم تحقق العمدة
محدثون ثم تقع سراية
بهم بضم قصاصا فلو قطع
أصبحت سرية لعمدة فقطحت
أصبحت سرية كذلك لعمدة
أو بعد أخلاص دية العمد
لأنها سراية جنابة عمدا
وأما جعل شطأ في سقوط
القصاص فقط وشغل فيها
حكومة مناب الكف
وإلا فانه لا يوجد
فيما لا يبره ثوروث
ثم سقطت بعد أيام بان
الجنابة على جميع البلد
فقد انشأ

(ب) باب كيفية القصاص
من نفس قطع أو اقتض
تبع لان المسحق يتبع
تخاف الى ان يسوق منه
(ومستوفيه الاختلاف
فيه) والعرضون الى يادة
على ما في الترجمة لاخذو ر
فيما يختلف حكمه وكذا
التاخذ المستوفى في الترجمة
على ما يورد لانه الانسب
بالحقيقة واشهر عنق
الكلام عليه بطول ومن
ذاهم تقديم القليل ليعطوا
(لا يقطع) عبره في القلب
والمراد الاقتران ليشمل
المعان أيضا (سار بين)
من سائر الاعضاء والمعان
لاختلافها مع خلاصة
قلو و جلد المساواة التي هي
المقصودة من القصاص
(ولاشقة سفل) يعلا ولا

الدين في المال الحائلي لانه سرية تجانية فعدوان جعلنا هاتين طائفتين سقوط التقصص وبطلان البدعي فالتأني على كل
 قطع أصعب الحائلي لانه وان سرى العلم الى الكشف يستقام باقي البدعي فلا معنى لانتظار السرية بخلاف مال
 سرى الجانية بطلان النفس فاقص من الجانية ليطلب في الحال فعمل جراحة التقصص تسري فيحصل التقصص
 مغنى وروى مع الاسنى وسم **(قوله وفارق الى الباب)** في النهاية والمعنى **(قوله وفارق)** أى عدم وجوب
 التقصص في ذهاب نحو أصعب بالسرية **(قوله ما تقرر راجع)** أى من وجوب التقصص **(قوله ما هنا)** أى
 المعاني **(قوله عليه)** أى حصل المعاني وأجواره **(قوله والاحرام)** طلق على الهاء في قوله ما هنا **(قوله ولم تعد)**
 أى الحائلية على غير الاحرام **(قوله أصعب)** أى الحائلي **(قوله وتدخل فيها)** أى في الآخرة انما
(ملاحظة) ولو اقتص من الحائلي لم ينشأ أو شبهه عند في كونه مستوفيا بخلاف والاخر أنه مستوف وان
 اقتص من قائل موثره وهوى أو مجنون لم يكن مستوفيا فنقل حكمه الى دية متعلقة بترك الحائلي وبإلزامه
 دية عند بطلان الحائلي لاني لانه عدو فان اقتص ما بذن الحائلي أو لم يتمكن من اخرج اليد طر فمقطعه فهدر الطرف
 كالنفس فهاذا كبر مقتضى وسم **(باب كفة التقصص)**

(قوله من نفس) الى التنبيه في النهاية الاقوله معنونه قوله حيث مقتضى الى المتن وقوله وفارق الذين
المتن (قوله من نفس) والاختلاف لهو افتقار فيهما في التردص الى الزيادة انبش عرش اواقص عبارة الغنى
وقيل من نفس الى ان زاد تبعه وعبارة القوم من نفس ان ترو تبعه (قوله ان المسحق الخ) راجع للثاني فقط
(قوله انتم مستوفوه) طغى على كيقته غير (قوله انتم والاختلاف) أي بين الجاني وخيمه معني (قول
نفي) ودل على ان الاختلاف لا في بقوه فدل على ما الخ في سبب التردص هو القتل لافي التردص الا ان يقال
يلزم من الاختلاف في السبب الاختلاف في السبب يجري (قوله والزيادة الخ) جواب سؤال نشأ عن قوله
والعوضه (قوله لا تخذوا فيها) بل قال السيد عيسى الصغري ان ما كان من التوابيع لا ينفذ باقعة قوله
وليس مرادهم بكون الباقي كذا الحصر بل انه المقصود بالذات والمطلوب فلو كثر غيره ماداموا استطاعوا
لا يضره عرش (قوله هل ما بعده) أي على الاختلاف (قوله لانه) أي المستوفى (قوله من دأبهم) أي المولفين
(قوله لا تخذ) أي لا يجوز ولا تخذوا بل ارضا كما يأتي عرش (قوله من ما لا يعمله) من يدور جل واذن
وحيث وخبر معني (قوله ولا يخ) الى قوله حيث لم يقتض في الخفي المسئلة أخذوا تدا بصلي وقوله معنونه
(قوله انك) أي الاختلاف (قوله في المأخوذ بل الله) لعله اذا قاله وخذها قصاصا اذا ما ما
فأرجع رشدي عبارة عرش شمل ما لو أخذ بلاذن من الجاني وما كان يافته ولم يقل قصاصا هو يعالف
ما بين من التفصيل في الواقع معصية يشلا فليقل الفرق بينهما ولعله اطلق هنا اعتمادا على التفصيل
الآخر فلصرر وعليه تصور المسئلة هنا هو قال لا تخذوه قد افضى اليه في المقاطع وبسطه حقه أي الخفي
عليه من التردص فلهذا العوضه وسقط دية عضوه لقصاص العوض وذلك لانه لم يفسحها بل على عوض
فادق فينه القصاص والعوض ويجب بدله لقصاص العوض كما في عن التردص على تعجزه (قوله في الاول)
أي عضو الجاني عليه ورشدي (قوله في الاقص) أي من لغاتم التسع وهي ثلثون ولهاع ثلث الملب عرش
عدوان جعلت خطأ في سقوط القصاص كسأني الاشارة اليه (قائدة في العياض عن عرش قاتل قاتل ايسم تلا
أقطع فاعه خطأ وشبهه عود وقع قد داخلها فالروضة أو هوسى أو جحون لم يقع قودا في نقل حصا الى الله
وليزيد بقا الجاني ولا تخملها عاقلة الصبي والجحون وكذا لو كان التردص لها في طر فها فقط لطر الجاني
بلا تخمين منه ولا هدر اه وقوله وقع قودا عبارة الترويض في كونه مستوفى لاختلاف قاتل في شره والاصح
انه مستوفى كالجاني بل بعد تعالج الم اصل به ثم الخ
(باب كشفه القصاص ومستوفوه والاختلاف فيه)

(باب كيفية القصاص ومستوفيهِ والاختلاف فيه) *

ومعنى
 (وعلية) الخ لئلا تراه في المأخوذ به لا الذي يتوسطه في الأول تضمن التراضي العتونه
 (ولا أخا) فتح الهمزة وضع الميم في الانصاع (بأنى) ولا أصبح أخرى

بجلاصه ولا أصلي زائده مطلقا (ولا زائد) باصلي أو (زائد) دونه مطلقا أو منه ولكن (في فعل آخر) غير محل ذلك الزائد إنك أيضا تختلف
 ما إذا ماوى الزائد الزائد أو لا أصلي وكان عمله المساو أو حثيثا ولا يؤخذ أن بعد الجائز بقو جود فاعلم سنابلس إن مثلها تم بين مثلها
 لم يقع (لا يصير) مع اتحاد الحلي ونحوه مما سمى (تفاوت كبير وطول وقصر بطش) ونحوها (٤٢١) (في أصلي) لا طلاق النصوص ولا ت

أما إذا اخص الشعر رأس الجاني فلا توجد عليه على ما في الامم والنفق المختص وجع ان الرفعة يعمل الاول على ما اذا كان عدم الشعر رأس
 الشجر على نفسا منتهى الثاني على ما اذا كان نحو حلق (ولو اوضح كل رأس من الشجر اصغر استوعبه) ولا يكتفي به وانما كتبت نحو
 البدا القصيرة عن الطويلة لاس (٤٢٢) أن المرمى في الاسم وهذا الساحة ولذا قطعت الكبيرة بالصغيرة ولم تؤخذ رأس أكبر بالصغر جزا

ذلك لم يجب سم ومعنى (قوله) أما إذا اخص الشعر رأس الجاني (الخ) أى بخلاف ما إذا اخص رأس
 الجاني عليه فثبت القود كما مر به في الروض سم (قوله) وجع ان الرفعة (الخ) معتمدة انتهى سم على
 المنهج عن مد عش (قوله) يعمل الاول (الخ) وهو محل حسن بمعنى (قوله) أى في قصاص الاطراف
 (قوله) ولذا قطعت الكبيرة (الخ) تنس على ترتيب القف (قول المتن) ولا تنعمه (الخ) وكذلك لو اوضح وجهه وموجه
 الجاني اشدق لا مرقق للرأس لما ذكر معنى (قول المتن) والصحيح (الخ) وبه قطع الاكثر من كفى في الروض معنى
 وكذا اعتمد المنهج والنهاية بخلاف الظاهر من منع الشارح (قول المتن) موضع (الخ) أى تعين موضعه معنى
 (قول المتن الى الجاني) هل تفرقه في موضعين بغير رضا الجاني عليه سم على حج والاكثر لم لان
 الجاني رضى بالضرر لنفسه عش (قوله) لان جمع الرأس (الخ) بخلاف ما اذا استوعب رأس الجاني عليه
 فانه ينعن ذلك المصل فقولهم ان الرأس كما يحمل الجنا بجمه ماذا استوعب رأس الجاني عليه معنى ورشدي
 (قوله) لكن أطال جمع (الخ) عبارة النهاية وان انتصره جمع (الخ) (قوله) عليه (الخ) أى المقابل عبارة الثاني
 وحمل الخلاف ما اذا اخذ قدر ذلك القدر من مكان واحد فلا أراد ان اخذ قدرا أو وضعه من موضعين
 رأسا فلا يصح المنع اه (قوله) وفارق الدين (الخ) أى على هذا سم (قوله) وهذا متعلق بعين الخ قد يقال
 المتعلق بالعين لا يقتضي التغيير فالنوع المذكر ممنوع ويؤيد ذلك ان العبد الجاني يتلقى الحق بعينه
 ولا ينعن الاخراج منه غاية الامر ان القصاص لما يكن بغير الاخذ من المصل أو جبا الاخذ منه سم (قوله)
 لئله (الشي) لا يتوقف على تغيير سم (قول المتن) ولو اوضح ما ثبت (قوله) أى أصله رحمه الله ما ضاع
 الضمير وبعبارة الحق والمقتضى ناسية من شخص الخ فليجمع ولا يصرر المتن سيدر (قوله) من أى محل شاء
 أى الجاني ظاهره وان انفصل عن الناصية لكن يلزم حينئذ اخذ موضعين في واحد ولكن لا مانع رضا
 الجاني سم على حج اه عش عبارة الرشدي قوله من أى محل شاء يعنى الجاني على قياس ما مر به
 بشير كلام العباد اه (قوله) في محل الزائد (الخ) أى في تعينه (قوله) وأما اقتضاها ظاهرا المتن (الخ)
 ولتأمل وجه الاقتضاء (قوله) ينسب فالخير ما لو كان حقا لتقدم تعينه الاستفهام وجهه فيبقى الخ
 جواب الاستفهام ولو جعله خبرا لغيره فلان كان انحصرا ووضح (قوله) فيماد كرهه (قوله) أى من جريان
 الخلاف السابق هنا (قوله) لكن ما ذكره الخ (قوله) أى قوله الآن يفرض الخ (قوله) محتمل أيضا (الخ) هذا
 احتمال ظاهر السقوط فلا يبنى الا لفعله عنه سم (قوله) لا ينافي (قوله) أى قوله لان الأصل في نهاية الاقوله نعم
 الى فان اخلافا وكذا في المعنى الاقوله أو لو كل فرد ذكره (قوله) لا ينافي (قوله) أى قول المستنف ولو اذ الخ (قوله)

(ولا تنس من) خارج
 الرأس نحو (الوجه القفا)
 نمر وجه من محل الجناية
 (بل يؤخذ قسط الباقي من
 أرض الموضع) وزع على
 جميعها فان بقي نصف مثلا
 أخذ نصف أرضها (وان
 كان رأس الشجر أكبر أخذ
 منه قدر رأس الشجر)
 (فقط) حصول الماتلة
 (والصحيح أن الاختيار في
 موضعه) أى المأخوذ (الى
 الجاني) لان جميع الرأس
 محل للايضاح وهو حق عليه
 فيؤيده من أى محل شاء
 كالذين وأشار المصنف
 بالصحيح الى فساد المقابل ان
 انغيرة العبدى عليه لكن
 أطال جمع متأخرون في
 الانتصار له وانه السواب
 فلا معنى وعليه يجمع من
 أخذ بعض المقدم وبعض
 المؤخر لا يأنه موضعين
 بوجهه وفارق الدين يتعلقه
 بالنسوة هذا متعلق بعين
 رأس الجاني فغير الحق
 في أخذ من أى محل شاء
 لئله (الشي) (ولو اوضح
 ما ثبت) وناسية (اصغر)
 تعينت الناصية للايضاح
 و(ثم) علمها (من ياتي
 الرأس) من أى محل شاء لان
 الرأس كالمحصل للايضاح

فهو عضو واحد * (تنبه) * يبنى ان ياتي هنا في محل الزائد على الناصية بخلاف السابق ان انغيرة فيه الجاني أو الجاني
 عليه وأما اقتضاها ظاهرا المتن هنا من ان انغيرة المعنى عليه من غير خلاف فيجعل الان يفرق بان التسم هنا وقع تابعاً لم يكن فيجب
 على المعنى من خلاف الاستدعاء ثم هو انما ذكره في الوجه فلما التسم فالخير في التسمين لمن يبنى ان ياتي في ما سبق انتهى وهو مر
 في ما ذكره أو لا لكن ما ذكره بعد محتمل استأناف يبنى ان ينعن عنه (ولو زاد القس) لا ينافي ما في ان المستحق

لا يمكن من استيفاء العرف ونحوه منه لغير هذا اقليم الا لوضي المقص منه متكملة أو وكل فرد وكله أو قوما اذا بادر (في موضحة على حقه) عبدا (زعم) بعد ان المال موصفة (خاص الزادة) لتعديه (فان كان الزائد) باضطراب المقص منه فهو أو باضطراب المقص منه فترد وتظهر أنه عليه ما يفسد النصف مقابل باضطراب المقص منه ثم ان قولنا باضطراب المقص من باضطراب المقص منه استيعابا هو الكلي أو عكسه انجبه ضمان الكل فان اختلفا فصدق المقص منه بكل وجه البقي لان الاصل ضمان (٤٢٢) الزيادة وعدم ضمان باضطرابه وروح الاذرى أن المصدق هو

المقص وعليه بأنه ينكر المصدقة فان اثنان ظاهرا فواضع تصديقه بالنسبة لاسقاط القود لكنه ليس مما نحن فيه أو أنه ينكر تأثير فعله فيم يقدرون كان الاصل براءة فثبت لاسرى فوجه كلامه بالبقية أو (خطا) كان باضطرابت بداهة وشبهه (أو) عددا ولكنه (مضافا الى الوصف) له (اوش كامل) لان الزائد اوضح كامل (وقيل خطأ) منه بعد توزيع الارش عليها لاحاد الجراح والجراحون ورد جميع اتحاد الجماعة مع ان بعضها حق (ولو اوضح جمع) بان تمام اولى آله وروح وهادها (أو وضع من كل واحد مثلهما) أي مثل جميعها اذ ما من جزو الاوكل منهم حين عليه فان وجب مال وزع الارش عليهم على القمء (وقيل) وضع (قسمة) من الموصفة لاما كان الجزى من اختلاف القتل ورواية لا تفر لاما كان مع وجود موصفة كاملة من كل (ولا تقطع موصفة) من نحو (بد) بسلامة باللدائها أعلى منها كذا توضحه عين

لا يمكن) ببناء المعول من التمكن (قوله لغير الخ) متعلق لعدم المناقاة قوله (قوله أو وكل الخ) قال ابن شهة في هذا التصور فظهر معنى عبارة عرش هذا الاثنان مع قوله الا في لم بعد ان المال موصفة خاص الزادة فانها من خرج في ان المقص هو الجنى عليه نفسه لا وكله اه (قوله فرد وكله) انظر خاص الزادة حيث يكون على من وشدى أو قولنا ظاهر أنه على الوكيل ثم ايتى الجنى مائة والذى فهمه كلام عرش ان انقاص على الوكيل اه (قوله يادر) أى الجنى عليه (قوله وتظهر انهم ما علمنا الخ) أقول هذا انما يظهر على ما يتقيد فيقول اوضحه جمع انه وزع الارش عليهم ما على انه يلزم كالأرش كامل وهو الذى اعتمدت شحنة الشهاب الرلى فقامه انه يلزم المقص اوش كامل سم على ج وقد يجب بان ماسا على مفروض فيما اذا اشترك الامر بين الجسم على السواء بخلاف ما اذا كان باضطرابا فمما اعتد يكون الامر من أحدهما غير من الامر عرش (قوله فان اختلفا) أى بان قال المقص قوله باضطرابا فكنكر المقص منه سم ونهاية ومضى (قوله وعدم ضمان الخ) يتأمل موضعه سم (قوله وعدم ضمان باضطرابه) أى المقص منه (قوله بأنه ينكر) أى المقص (قوله فان اختلفا) أى الاذرى (قوله) لكنه ليس الخ) أى اذا الكلام في مقابل الضمان الشامل للأرش (قوله ليس مما نحن فيه) هذا يدل على انه لا توجد اختلاف سم (قوله وأخطا) عطف على قوله باضطراب المقص منه ويحتمل على قوله عدا (قوله عليها) أى الايضاح الحق والى انه عليه (قوله وزع الارش الخ) خلافا لنهاية والمضى عبارة لا دل فلاول الامر للدية وجب على كل اوش كامل يجر بحالام وجزءه فى الاثرون وصرح به فى باب الدية قال الاذرى انه المذهب وأقضى به الى الوجه الله تعالى اه قال عرش قوله اوش كامل وذلك لان كل فعل واحد جعل موصفة مستقلة فوجب اشرها كلها اه (قوله مع وجود موصفات الخ) أى تنزيلا (قوله من نحو) أى القوة وقد تشكل فى النهاية (قوله بسلامة) والشال سلطان العمل وان لم يلزم الحش والحركة يجر بجمان الرفعة مضى (قوله ان لم يسط منه) أى من المجدوم (قوله من جمع الصوت الخ) تستمرش (قوله وفيما اذا عطف على في غير انفس (قوله وفيما اذا لم تستحق) الى قوله ومضى المضى (قوله لم تستحق نفس الجاني) بان سرى قطع السلام لنفس سم (قوله زرف المم) أى خروجه كما شرح المروض سم (قوله وتظهر انه عليهم ما يفسد النصف) أقول هذا انما يظهر على ما يتقيد فيقول اوضحه جمع انه وزع الارش عليهم ما على انه يلزم كالأرش كامل وهو الذى اعتمدت شحنة الشهاب الرلى كما سأتى قريباً فقامه انه يلزم المقص اوش كامل فلتأمل (قوله أيضاً وتظهر انه عليهم) كتب شحنة الشهاب الرلى بهامش شرح المروض ان الراجح ان قوله فهو النصف فظهر على الراجح ايضاح الجماع انه على كل اوش كامل الآن يتال الزائد انما تابع فلا يكمل اوش موصفة انظر (قوله فان اختلفا) أى بان قال المقص قوله باضطرابا فكنكر المقص منه سم (قوله وعدم ضمان باضطرابه) يتأمل موضعه (قوله لكنه ليس مما نحن فيه) هذا يدل على انه لا توجد اختلاف (قوله فان وجب مال وزع الارش عليهم) الذى اعتمدت شحنة الرلى وجوب اوش كامل على كل (قوله على القمء) أتق شحنة الشهاب الرلى وجوب اوش كامل على كل (قوله لا مكان وجود الخ) الظاهر لا مكان الجزى مع وجود (قوله وفيما اذا لم تستحق نفس الجاني) بان سرى قطع السلام لنفس (قوله وان لم يؤمن زرف المم) أى خروجه كما شرح المروض (قوله

بصيرة بعينها) وان رضى الجاني لمناقبه فشرح عوجه في غير اثنان وأما ما عرّفه من صحيحها باسلامها مع وجودها لم يسقط منه شيء لبقائه معهما من جمع الصوت والى جبرنا ع فيه البقية بما لا يلا قسوة فيما اذا لم تستحق نفس الجاني ولا أخذت صحته من أى نوع كانت بالسلامة وانما قسوة وشلا به سلامة وان لم يؤمن زرف المم لان النفس ذاهبة بكل تقدر وأقهر الممن قطع السلام بالسلامة وهو الاصح ان اسوى مثلهما

أوراد على القاطع وأمن فبهما زحف الدم وصر أنه لا يمر بمحدث بعد الخنا بتغلوصي سليم على ذي سلاح ثم شل ثم قطع وقد بسكل عبا بناته
لوقع من لكمة أصابع كذا لأصابع لم يقتض منه إلا أنما سقطت لأصابع الجاني فاعتبر وما أحدث بعد الخنا بفلا أن يجوب بان ذات
الكفر ثم لا غلوب بينهما حال الجنبانية (٤٢٤) وأنما لأصابع مانعة وقد زال وأما الديان هنا فيهما تفاوت مانع الكفاءة حال الجنبانية فلم

يعتبر مجاهد بعد هذا (فعل) أي أخذ مصححة بسلامة بلائنه (المبرقع قصاصا) لانهما غير مستحقين (بل عليه سديتها) وله حكومة (فلا يرى) قطع النفس (فعلية) حيث لم يأت له الخافي في القطع كما قرر (قصاص النفس) انتهى بها بغير حق ما اذا ذنبا فلا قود في النفس ثم ان أطلق كقطع بذي جعل النفس مستويا فمقوم بلزومه شي والا كقطعها عوضا أو فردا زعم ديتها وله حكومة والنفس هل على كل حال كما تقدم له جود الاذن (وتقطع الاثلام بالهجمة) لانها دون حقه (الآن يقول أسهل الخمر) أي اثنتان منهم (الانقطع الدم لو قطع بالان تمسدا فمقوم المرن بحسب زاولا وغيره أو شكا في انقطاعه يترده أو فوق درهم كغيرها من خلافا لما هوه عبارة فلا تقطع جهوان رضى الخافي حذرنا من استهانة نفس طرف وتعبدية الهجمة (و يقطع) بالزنج (ها) قتلته بأشلى أو بغيره (مستوئها) ولا تقطع أوش الشلل لاستوائهما

(قوله) أُرْزِدَّ الشَّلَّ القاطع (الخ) في الروض وأصله أنه لو قطع الأشل مثله فصع القاطع لم يقطع اه وعلاوه وجودا يادة عند الاستغناء فاعتبر واما حديث وقدمه أنه لو قتل ذى ذميما أسلم القاتل لم يسقط القصاص وعلاوه وجود المكافأة حال الجنابة فلم يعتبر واما حديث فليستل سم وأجاب المتي عن ذلك الاشكال بان المانع إذا عادت فبين انهم ائز في الحقيقة اعتبر بالاحال الجنابة اه (قوله وسم) أى قيل قول المتن ولا يضر تفاوت كبر الخ (قوله غل) سناه المفعول (قوله وقد شك) أى محاصر (قوله بما يأتى) أى فى آخر الفصل (قوله ذات الكفن) أى أنفسمها (قوله وقد نزل) أى المانع ولو أن كان أنسب (قوله ههنا) أى فى مسألة جنابة السليم على بدله (قوله بعده) أى الجنابة (قوله أى أخذ بصحة) أى قوة أو شكنى المتي وإلى قوله وإنما أخذت فى النهاية الآتية خلافا لما توهمه بطلونه (قوله به حكومة) أى ببلد الشلاء معنى (قوله فلم يلزم معنى) أى بان مات الجنابى بالسراية معنى (قوله والا كاطعها الخ) ووجه ذلك ان قوله اقطعها فاصا تضمن جعله احوضا وكونه ناعوضا فسد فوجب بدله اوهو ابلية بخلاف ما لو يقتل ذلك بل اقتصر على قوله اقطعها فان القطع باذن منه يقع هدرا ولو ائتى الجنين عليه لاستغناءه بقتله ومنه عش (قوله عوضا الخ) لم يترضا للفرق بين العلم وغيره سيدعر (قوله زمه) أى المتي على سديتها أى أنه لم يسقط ما قطع معنى (قوله به حكومة) أى على الجنابى لأنه لم يبدل عضو بمجانبا معنى (قوله أى إنان) أى وان اقتضت عبارته أنه لا يمين جمع معنى (قوله أو شكنى) عطف على قول المتن ان يقول أهل الخبر الخ عش (قوله وأقدمهم) أى بان لم يوجد واجبة القصر عش ويحبرى (قوله بالرفع) فيه إشارة الى أنه ليس فيه إزاله الاستثناء سم على ج عش عبر بالمتى فان قالوا ينقطع الدم والخاله يقع بهما مستوفىها بان لا يلبس بارشا الشلل فيقطع حينئذ بالصحة ثم قال تنبيه لو قدم قوله ويقنع بهما مستوفىها على قوله الا أن يقول الخ لاستغنى عما قدره اه (قوله واختلفا فهم الخ) مبتدأ خبره ولا يؤثر (قوله لانها) أى الصفة عش (قوله ومن ثم) أى من أجل عدم مبالاة الصفة بالحدود الخ (قوله لم يحضر اذ) أى فضله الاسلام أو الخبر معنى (قوله انهم الخ) أى أهل الخبر (قوله نهاية طلع الخ) أى السلام بالصحة وابدأ قالوا الخ (قوله لان الخ) أى على عدم القطع والخارج والمجرور متعلق بدم الاقام وتعليل له (قوله المعلوم الخ) نعم فوان النفس وقوة علم الخ خبر لان الخ (قوله فندبت) أى تلك العلة المعلوم من كلامه (قوله ذلك الاجام) لعل وجبا الاجام ان تقديم الاستثناء على النصفة قد يوهى منه انه مخصوص بما اذا لم توجد فلو ائزوه صهها كان كلامه ناصفا عموما وعدم الاختصاص بذلك (قوله بدا) الى المتن فى النهاية (قوله بدا أوردجا) تغييران فالسليم واقع على الشخص لا على العضو بدليل قوله به صم وأجر رشيدى (قوله وأوعوها) كانه اشارت لعلها كان بافتتاحه ترازا عا لولا كان بجناحه فبفتح القصاص سم على ج عش (قوله تكلم بما مر) كانه يريد ما ذكره فى شرح ولا يضر تفاوت كبر الخ سم (قوله والعسم) الى قول المتن ولا ترا انتشار

وما احتلناهم فمما نلناهم بغير ادخال قابل لمالهم ثم لوقت فن اوفى بصر اوسلم بغير ائد وانما احتلنا دية في
 اوسع نقص لان بغير الدخول تقدم الدخول على ويقبل لا يفهم انهم اذ اقلوا ان ينقطع العلم وقبح ما استوفوا منها قطع لان العلم وهي قوات
 النفس المعلوم من كلامه لا يباح الا باحسان من استثناء فدفعت ذلك الالهام (ويقطع سليم) يد او رجلا (باعصم وأمرج) خلقة او
 نعمها كاعلى ما اذ اذخل في العضو والعصم عظمته فانهم احسروا

تشق في المرقى أو قصر في الساعد أو العند قبل هوبل وإعرج في الراس وقيل الأصغر (٤٢٥) وهو من نطفة يسار أو أكثر ذكاهما

مصحفة هنا (ولا أثر لنضرة

نظارها وسوادها) وغيرهما

بما نزل نضارتها حيث

كان نضراً فتولد تحت الظفر

اذ لا تمل حيث تد في العضو

(والصغير قطع ذاهبة

الاطفار) خلقة أولا

(بسلامتها) وله حكومة

الاطفار (دون عكسه)

لأنها أعلى منها وهذا هو محل

اختلاف نظر إلى أن الاطفار

تابع (والذكر صفة وشال)

تجيز أو مال من المبتدأ على

مذهب يسويه أو من الضمير

المستقر في الطرف على

الأصغر (كاليد) فيماس

فيقطع أشبه بصغيره بأش

بشرطه لا بصغيره بأش

والثلث في كل عضو بطلان

عنه المقصود من أن بقى

حسوسه (و) أو المذكر

(الأنثى) فهو منقبض

لا ينسأ (وعكسه) أي

منسأ لا ينقبض فهو ما يلزم

حالة واحدة (ولا أثر لانتشار

وعكسه فيقطع خل) أي

ذكره (بخصي) أي بذكره

وهو من قطع أو من خصيته

ومرئهما بطلان لغة على

جلدتهما أيضاً (و) ذكر

(عنه) خلافاً للثلاثة

اذ لا تمل في نفس العضو

وأنما هو في العين لضعف

في القلب أو الساع أو الصلب

وانخصي أولى منه لقدرته

على الجماع (و) بقطع (أنف

صغير) (بأنف) لا يشم

(و) لأن الشم والنم ليسا في حرمهما

وحذف عكسهما لعلهما لا يولدو قطعاً من مصحفة

في المثنى الاقوله غير (قوله تشق) أي ليس منسج (قوله أو قصر في الساعد) أي والصورتان الساعد أقصر من الأخرى بقدر ما إذا كانت أقصر من أختها لا تقطع بهار شدي (قوله ذكاهما مصحفة) أي كل واحد من معانيها المذكورة مصحفة مراد منها عرش وظاهران الصورتان الأخيرتان الخاف قطع عنه التي هي قلقة البطش وشدي (قول المتن ولا أثر) أي في القصص فيبدأ ورجل معنى (قوله حيث كان الخ) الفرق بين هذا حيث منعت فيقال قد فن القصص وما تقدم في شرح قوله ولا يضر تفاوت كبر الخ وقوله بأعسر الخ حيث لم يمنع فيها لا يجوز أن يمل سم (قوله لغرضه) أي الخلق معنى (قول المتن والصغير قطع ذاهبة الاطفار الخ) ويقطع فائدة الاطفار بقاءتها ولو ثبت اطفار القاطم لم يقطع لحوت الزيادة يؤخذ منه أن ذاهب الخاف لو ثبت فيها أصبع بعد الجذابة لم يقطع معنى (قوله خلقة أولا) الخ قوله وجفن أعني في النهاية (قوله وله حكومة الخ) أي لصاحب السليمة (قول المتن دون عكسه) أي لا يقطع سليمة الاطفار بذاهبها قال في الرض وشرحه ولو كان تكمل فيها أي ذاهبة الاطفار وفرق بأن القصص تعتبر في المالملة بخلاف الدية اه سم (قوله وهذا) أي ودون عكسه هو محل اختلاف إشارة إلى الاعتراض بعبارة المثنى اعترض على المصنف بأن عبارة لا تقتضي طرفين في المستلزمين أن الأولى لا خلاف فيها والثانية فيها احتمال للام لا وجه لغيره فحمله وجهاً وبغيرها بالصحيح وقوله لا يقطع سليمة الاطفار بذاهبها دون عكسه كان أظهر وأصح اه (قوله غير) فيه تأمل إذا لم لا يجي عندها التمييز (قوله أو حال الخ) فيه أن يجي المصدر لا غير مقيس سم (قوله على الأصغر) منه يعلم أن يجي الخ لسان الضمير في الطرف في مختلف والأصغر من الخواز به صرح بعضهم عرش أقول المرقى كتب الخواز في الخلاف إنما هو في جواز تقديم الخال على علمها الطرف في مجتمعا من الضمير المستقر في الطرف فتقول الشارح على الأصغر إنما أراد به مذهب الجمهور من من يجي الخ لسان المبتدأ خلافاً لیسويه (قوله بشرطه) أي السابق فيسئل قول المصنف لا يقطع الخ (قوله فهو منقبض) جواباً عما ذكر (قول المتن منقبض) ليس المراد به عدم القدرة على الجماع بل أراد ابتضاغ نحو يس فيصعبه لا سترسل وإنما لم يذكره لعل ما كان ضمير بعضه على بعض بدليل ما سذكر من أنه يقطع العمل بالعين عرش بعبارة الجبري وثلث الذكر بأن لا يجي ولا يبزل ولا يجماع لأن عمله الانهوا والبول والجماع يكثره شيئاً لغيره فبقي انتفى كل من الثلاثة فهو أشمل وأحسن وجد انتشار وعلمه بضعفه ولا أثر لانتشاره فأن وجدوا أحسن من الثلاثة كل أنى فليس بأشمل اه (قوله فهو ما يلزم الخ) أي الأشل (قول المتن ولا أثر) في القصص في الذكر معنى (قوله وصر) في شرح وذكره وأنشئ (قوله أيضاً) أي كالبيضتين (قوله خلافاً للثلاثة) الخ قول المتن وفي قول السن في المثنى لا قوله أو الصلب (قول المتن واذا من جميع) بالإضافة (قوله وتعلم اذن مصحفة الخ) (تنبه) التصاق الاذن بعد الأنا لا بقطع القصص ولا لأنه بطلان الحكم بتعلق بالأنا وتقدمت ولا يوجب قصاصاً لادابة

كبر وطول الخ (قوله حيث كان لغرضه) الفرق بين هذا حيث منعت فيه الا فتن القصص وما تقدم من قوله ولا يضر تفاوت كبر وطول الخ حيث لم يمنع فيه كما علم من كلام الشارح هناك وفي قوله بأعسر وأصر حيث لم يمنع فيه أيضاً لم ينعى في قول الشارح أو نحوها لا لا في قولنا مل (قول المتن دون عكسه) أي لا تقطع سليمة الاطفار بذاهبها قال في الرض وشرحه ولكن تكمل فيها أي ذاهبة الاطفار وفرق بأن القصص يعتبر فيه المالملة بخلاف الدية اه (قوله أو حال) فيه أن يجي المصدر لا غير مقيس (قوله وهو من قطع أو من خصيته الخ) قال الخالي والخصي من قطع خصيته أي جلدته البيضتين كالتين من خصية وهو من التوارد والخصيتان البيضتان اه وقوله كالتين أي هما أيضاً جلد البيضتين كما تقدم تفسير التين بخلاف البيضتين فيقال الباب (قول المتن وان جميع الخ) عبارة التيسير يؤخذ أن الأنثى الصغير والأذن الخضع بالأنثى المستشف والأذن الشلاقي أصح القولين اه قال ابن النقيب في شرحه بكسر الشين وهو

محمّية لا يخرج مستذهب بعضها (٤٢٦) وكالحرم نقيباً ونقياً أوردت نصاً (لاعين محمية تصدق عياله) وان بقيت هو ونهالتم أعلى

والشوة في نفس حرمها
وتؤخذ عياله بمحضه
بها الحني عليه وجن أعني
يجفن بصبره ويتكلمه مالم
يتميز بطن الحاني بالهدب
(واللسان طابق بانوس)
لأنه أعلى منه مع ان الطاق
في جرم اللسان ويقطع
أخوس بناطق ان رضى
الحني عليه والانس هناس
بلغ أو ان الطاق ولم ينطق
فان لم يبلغه قطع به لسان
الناطق ان ظهر فيه أثر
الناطق بشره بكمه عند شفو
بكاله ذلك ان ينظر لهره
ولاشده على الدرجلان
الاصل السلاسة (وفي
قلع السن) التي لم يطل
نفعها ولا تقص (تصاص)
لاذينة قطع كل من العليا
والسفلى بمثلها (لا في
كسرهما) لسانه لا يودق
كسر العظام لكن المعتمد
انه ان امكن استقاء مثله
بلاز يادون لا صدق في الباني
فصل ومن ثم صغ فبن
كسرت سن غيرها كلب
انته القصص وقرن الرافعي
ينهاو بين بقية العظام بانها
باروة ولا لصل الصنة آلات
قاطعة مضبوطة يعتمد
عليها اما صغيرة لاتصلح
للمضغ وناصية بما ينقص
اروشها كذبة متصرة عن
أخنها وشديدة الاضطراب
لتحورهم فلا قطع بها الا
مثلاً (ولو قطع) شخص ولو
غير منثور (سن صغير) أو كبره وكر الصغير الغالب (لم يشر) يضم فسكون الملائكة دفع الحجة أي لم تسقط اسنانه
الرواضع التي شأنها ان تسقط ومنها الحاقصة

بقطعها انما لانها مستقيمة لا زلة ولا مطالبة الجاني بقطعها بان يقول اذ قطعوا هم اقطعوا اذن بل النظر في
مثله للامام وأما التصاقها فثابتا قبل الا بان تقسط القصاص والديتن الاول ويرجها على الثاني
والحني عليه محكوم على الحاني أولاً ويجب قطع الاذن المباشرة اذا التصقت ان لم ينف منهن محذور تبهم
بغلافه ما اذا كانت معلقة بعلقه وانقصت فانه لا يجب قطعها وانما اوجبنا القطع ثم للدم لان المتصل منه
بالبان قد خرج عن البدن بالسكة فصار كالحني وعاد اليه بلا جرح ولو لم يصف عنه وان قل بغلاف
المتصل منه هاول واستوفى الحني عليه بعض الاذن فالنطق فله قطع لمصم اقبها لا يستحقه الا بالسن في وروض
مع الاسنى (قوله لا يشره) أي تغاير شاش معنى وأسنى (قوله لا يشره) أي ولا يقطع صحبة بخمر ومه
والنظر ومما قطع بعضها بل بقص منها بقدر ما بقي منها وقطع غير ومه بصحة وبوخدوش ناقص منها
معنى وروض مع الاسنى (قوله ذهب بعضها) مفع كاشغ غش (قول المتن لا عين الخ) أي لا تؤخذ
عن صحبة ولا يصح علقه على ما قبله لان العامل فيما قبله وهو قطع لا يصح تقدر بهنا وانما قدرت في كلامه
تؤخذ معنى (قوله مالم يميز بطن الحاني بالهدب) بان كانت اهداهه سليمه مخدون هذب الحني عليه وبنيت ان
يكون النظر للمنت لا للشعر فلا يؤخذ من صمغ المنت فاسد البنت سيمر (قول المتن واللسان طابق)
بالاضافة يجوز التوصيف (قوله لانه أعلى منه) الحقوة نظره مام في النهاية الاقوله ويقطع أخوس
بناطق (قوله قطع به) أي لا غش (قوله التي لم يطل الخ) فان يطل نفسها وانقص فلا قصاص مالم يكن
سن الحاني مثلها كالمؤخذ من قوله الا في اصغره لا تصط الخ غش (قوله ولا تقص) أي ولا مسفر فيها
بجيشم تصط للمضغ معنى ولكن الاولى ان يريدها لظهور قوله الا في اصغره تالخ (قوله لا ية) أي قوله
نم يصر في المعنى (قوله بعلها) أي العليا بالعلو السفلى بالسفلى معنى (قوله فمن كسرت) وهي الربيع
أثبت أس من النضر كسرت ثنية طواريق من الانصار فاقوا النبي صلى الله عليه وسلم فقال كتاب الله القصاص
معنى (قوله كتاب الله القصاص) فاعل عم أي صم هذا الخبر (قوله بينها) أي السن (قوله يضم) أي لاوه
(قوله التي من شأنها ان تسقط) مفع كاشغ ان يريدها واضع حقيقة الا ذينة وانتهى مقبده وشيد
(قوله ومنها) أي الز واضع الحاقصة تصيد للمنت أي وما لو كانت من غير هاديقص في الحال ولا تنظر لانه

الباب ١٥ (قوله مالم يميز بطن الحاني بالهدب) ظاهره وان كان عدم الهدب في بطن الحني عليه لغو
نقصه فساد للمنت وقد يلتحق بما سبق في شعر الرأس فلم يرجع (قوله على الوجه) في شرح الروض خلاف
قضية الروض وأمله (قوله ولا تقص) بنقص او شها كما ذكره الملقني انما ذكر لهذا القيد وسأقي في كلام
الشرح ما يفهم من ذلك وهو قوله الا في اصغره الخ لكن هذا يقتضي ان لا يشهد بهذا القيد لان فيم خلا
عنه ايضا القصاص بما يلازمه انه لا يميز المائلة لسان (قوله شخص) ولو عبر عنه فدخل فيه البالغ وغير
البالغ وقوله من صغيراً وكبير دخل فيه البالغ غير المنثور وقد دخل في هذه العبارة ما اذا كان الحاني بالغاً غير
منثور وكان الحني عليه بالغاً غير منثور وهذا ما ذكره بقوله الا في يلو قطع بال غير منثور وسن بالغ غير منثور
الخ فهذا الا في مكر مع هذا فان قلت ذكر الا في لم يرتب على قوله الا في فان اقص ولم يعد سن الحاني
هذا الخ قلت كان يمكن ذكر هذا هنا كان يقول وفيما اذا كل كل منهما بالغاً غير منثور ان اقص ولم
يعد سن الحاني فذلك الخ فان قلت هذا مراده وذكره ما بقي تفصيل ما هنا قلت كل كان كذلك فدمه على قول
المصنف ولو قطع سن منثور الخ ودخل في العبارة اضمافاً كان الحاني بالغاً منثور واقتص منه لسانه منبت
الحني عليه فلم يفسد منته بل عادت السن فهل تعلق ايضا هو كذا حتى يفسد المنت كذا كان غير منثور وفيه
نظر وقد يقتضي القرن الذي ذكره انها تعلق ايضا هو كذا على ما اعتمد من تكرار القطع الى ان يفسد
المنت اما على عدم التكرار التي اعتمد مر وطب كانه عليه في الحاشية الا ذينة في يلا قطع اذا عادت

الحقيقة أو بسع لانها هي التي توجد عند الرضاع فتسمى بغيرها بذلك من مجاز الجواردة (فلا ضمان) بقدر ولا ذية (في الحال) لعدمها غالبا كالشعر من يعزركم ظهر (فإن جاء وقت لبنها بان سقطت البواقي وعدت دونها وقال أهل البصر) أي اثنتان من أهل البصرة والمعرف فتظهر مائلا واحد بخلاف نظائر لم يسبق لان القود احتاط له أكثر وقدر في المرض الخوف انه لا يمن اثنتين وهو صريح فيما ذكرته (فسد اللبن وجب) حيث لم يقصد فعلها الاستصلاح لان هذا ينزل فعله منزلة انطباعا كذا قبل وانما يقصده في الولد ونحوه (القصاص) أو يتوقع نجاتها وقت كذا انتظر فان جاء وقت لم يتوجب القصاص ولو عدت بعد القصاص بان الله لم يقصص للموقع فغيبه بالمقابلة قصاصا فيها يظهر (ولا يستوفي في قصره) بل يؤخر لوضوح احتمال صفوه فان مات قبله وأيس من عروها انتص وارثان شفعوا أو أوخذت الارض وليس هذا مكررا مع قوله الآخر ينتظر عنهم وقال صبيح لان ذلك في كل الوارث وهذا في كماله من عليه نفسه المستحق ولو عدت ناقصا من الزيادة ان

لا سقط بغيري (قوله الرضاع في الحقيقة) عبارة الانوار والواضح أربع أسنان ثبت وقت الرضاع بعين سقطها لا سقوط الكل فاعلم ان ثبت رشدي (قوله التي توجد) أي تثبت من أعلى وأسفل المتسمية بالنسبة ما يلي (قوله نعم يعزركم) أي صلا عرش (قول المتن وعدت) قيل كان ينبغي وعدت لان جمع الكثرة لتفسير العاقل يختار فيه فطعت في فعل عبرة (قول المتن وقال أهل البصر) ظاهر ما اعتبره المجيء والقول معاوانه لا يكتفي القول وحده وقد يختلفه سم على ج وعليه فلو قطعت بقوله لم تثبت من المجيء عليه وجب الارض كما يستفاد من قول الشارح الا في ولو عدت الخ عرش وعبارة الشورى يظهر كلامه اشتراط الارض من وهو متحقق القود لانه لا يتداول بخلافه في الارض فالواجب العمل بقوله هنا ثم ان جاء الوقت ولم تعد امضى الحكم والاربع عليه ما أخذ منه لتبين فساد كلامهم اه ولعله الاوجه (قوله من أهل البصرة) أشار به الى تساوي البصر والبصرة في المعنى المذكور عرش (قوله قطعت برام) أي في شرح الان يقول أهل البصرة (قوله فيما ذكرته) أي قوله أي اثنتان (قوله لان هذا) أي من فسد الاسلح (قوله في الولد) لعل المراد الولد الذي يرضع عليه فما المراد من نحوه (قوله أو يتوقع) الى قوله وهكذا في المعنى الا قوله غير التزير (قوله أو يتوقع الخ) عطفا على قول المتن فسد اللبن (قوله فان جاء) أي الوقت المنتظر (قوله ولو عدت بعد القصاص) الى قوله فانه انما انقص في النهاية الا قوله وهكذا الى أن يفسد منها (قوله ولو عدت) أي من المجيء عليه وهذا راجع لكل من مورق اللبن والنسح (قوله فغيبه بالمقابلة الخ) لم يبين نوع علاله أي عدا وغيره والظاهر ما في سم على المنهج لانه شبهه بعد فغيبه بالمقابلة لم يجرز الاقدام منه عرش (قوله فان مات قبله) أي البواغ معنى (قوله وأيس الخ) أي والخاله انه آيس قبل الموت يعني الوقت وقول أهل البصر فسد اللبن من عروها عرش (قوله نورا) أي سلا بغير انتظار نظرا لانقص صبارا والمعنى انقص برز نفي الحال أو أخذت الارض اه (قوله انقص في الزيادة) أي بقدر النقص سم على ج عرش (قوله اما اذا مات) أي المجيء عليه الفغير للثغور (قوله قبل اليأس) أي قبل حصوله وقبل تبين الخال المعنى (قوله فلا قود) وكذا لاديه على الاصح كذا كره الشان في الديات يعني (قوله وكذا لو ثبت الخ) عبارة ما يلي بالوضع الاسنى وان تثبت سواد أو موعة أو بهاشين أو ثبتت (قوله ثمة الرضاع في الحقيقة) أربع) قاله في الانوار كفي شرح الروض (قوله فتسمى بغيرها بذلك من مجاز الجواردة) كما قاله في شرح الروض (قول المتن وقال أهل البصر) ظاهر ما اعتبره المجيء والقول معاوانه لا يكتفي القول وحده وقد يختلفه (قوله وأيس من عروها) أي قبل الموت بدليل اما اذا مات قبل اليأس (قوله أيضا وأيس من عروها) أن أو يد اليأس ما ذكر من المجيء وقول أهل البصر فلا حاجة للتقيد به لانه فرض المسئلة وان أو يزيد على ذلك أشكل مع الاستفاهة في ثبوت القصاص في حياته (قوله انقص في الزيادة) أي قدر النقص (قول المتن ولو قل من متغور) شامل لصورتين احدهما أن يكون القاع غير متغور وهي المذكورة في قول الشارح وبه فارق ما قلنا من غير متغور من بالغ متغور والثانية أن يكون القاع غير متغور أو متغور في هذه الحالة اذا انقص من عروها من بعد من المجيء عليه لم يلزم شيء كذا كره في العباب في قوله وان قل من متغور من متغورا اتد أو أخذت اليأس لانها لا تثبت المعنى عليه فلهذا قبل القود لم تسقط كلابية ط قود منحة ولسان ولا أرض حاشية بالقصاص او بانه قبل الاستعفاء وان تثبت لها بعد القود أو أخذت اليأس يكن الجاني قتلها ولا استرداد لدية فان ظاهرها عداو انا. مالا شرف خان لم يقصص منه أو لا بل أخذت منه ماله بة اشتد القطع وان لم يؤخذ من مالا قود ولا يكتفي بمقدود ودية أو ديتان بلا قود ولو عدت من الجاني بعد الاستفاهة لم يلزم شيء سواء عدت من المجيء عليه أم لا اه فانظر قوله ولو عدت الخ المزج في الروض وشرحه مع قوله فيسوء عادات الخ فانه يصح بان تثبت الجاني لا يجب افساده بل لا يجوز وان فسدت من المجيء عليه وهذا بما ينال عن قول الشارح وهكذا في يفسد منها بان كان مقرضا فبما اذا كان كل غير متغور اذا لا يضيع فرق (قوله من انتزاع الخ) أقول أصل التمر بثلثة ثم مثناة فيجوز قلب احداهما الى الاخرى ثم

أمكن اما اذا مات قبل اليأس فلا قود وكذا لو ثبت ولو نحو سواد لكن فيها حكمه (قوله من متغور) و يقال متغور من انفر

نشد الموقعة أو المثلثة فثبتتم بسقط القصاص في الاطهر لان عدوها ندرته نعمته جديدة فلا يسقط وجب العفو على من افرد
 أو الدية ملام غير ان تقار ولو قطع بالخط (٤٢٨) غير متفرق رسن بالغ غير متفرق فلا قول لاثم ان ثبتت فلا تفرق بين الاو وقد دخل وقته

فلا معنى عليه قودا ودية
 فان اقص ولم تعدس الجاني
 فذالوا لقلت ثانيا وهكذا
 الى ان يفسد منها به فارق
 ما لو قطع غير متفرق رسن بالغ
 متفرق فرضى بأخذه منه
 وقلمها فثبت فلا يقلمها
 لرضاه بدون حقه فلم يكن
 قصده افساد المثلث بخلافه
 في الاولى فانه انما اتقص
 لا فساد مثبت الجاني كما
 أقصد منته فاذا بان عدم
 فساد قلم حتى يفسده (ولو
 نقصت به اصعبا قطع
 كالمسلة قطع وعليه اوش
 اصبح) لعدم استيفاء قودها
 ولا معنى عليه أخذ به الدية
 كالمسلة لقطع (ولو قطع كامل
 ناقصة) اصعبا (فان شاء
 المقتوع أشد بياصابعه
 الاربع وان شاء لقطعها
 وليس له قطع يد الكامل
 كلها لزيادتها) والا صرح
 حكومة ما ينهون) أي
 الاربع (تجب ان لقطه
 لان المثلث من جنس القود
 فلا تستبعضها (لان أخذ
 دينهم) لانهم جنسها
 فاستبعضها (و) الاصح (انه
 يجب في المثلثين) حال القود
 وأخذ به لا أربع (حكومة
 خسر الكف) الباقى لانه
 لم يؤخذ به بدله ولا استوفى
 في مقابلته شيء فتمثيل
 اندراج فيه وتوابع البقي

أول مما كانت أوتيت معهما من شاعية فحكومة اه (قوله بنشد فوقية) أي المثلثة وهو راجع الى
 كل من متفرق واخر وأصل ان تفرقت ثلثة فثنا على وزن اقبل فادعت الاولى في الثاني في الاول وعكسه
 في الثاني ورشدي عبارة سم أصل ان تفرقت ثلثة فثنته مثنا فغير وقلب احداهما الى الاخرى ثم الاذنام
 فهدا معنى قوله بنشد فوقية أو المثلثة وقوله وقال متفرق بقرأ الوجهين أو مرجع أي قوله بنشد
 القود فاعلم انه أي متفرق أيضا اه (قول المتن بسقط القصاص) كلاسقط قودا موصدة أو لسان ولا
 أرض ياتقة فلا يقلمها أو رتبها معنى وأخى وعباب (قوله فلا يسقط الخ) وان ثبتت مثلها بعد القود أو أخذ
 الدية لم يكن الجاني قلمها ولا استرداد الدية فان قلمها بعد أو ان لم يرضه فانه لم يقص منه ولا بل أشد
 منه الدية اتقص القلع وان لم يؤخذ منه لا لاول قود ولا دية لم يؤخذ قودية أو دية بان بلا قود معنى وروى
 وعباب (قوله لا الخ) بقوله وجب (قوله ولو قطع بالغ الخ) هذه مستفاد من قوله أو كبير وذكر الصغير للغباب
 سم على حج فذكرها اضاح عش أولي عرض عليه قوله ثم ان ثبت الخ (قوله وقته) أي وقت ثباتها
 (قوله والا لقلت ثانيا الخ) الوجه انه لو لم يفسد المثلث بالقطع ثانيا لقطع ثالثا مرد وطباوى سم على حج
 عش عبارة الرشدي بظاهر كلامه أي النهاية أنها لو ثبت ثانيا لقطع في حاشيته ثانيا بانه أي الغنة - دأى
 خلافاً لاجرح (قوله وهكذا الخ) خلافاً للنهاية كسر للمعنى عبارة بان عادت كان قلمها ثانيا لفسد
 سببها كما قدمته بظاهر هذا التعليل انما قطع ثالثا وهكذا حتى يفسد منها واطهر ما تقدم انما اذا
 طلعت من المتفرق زانها نعمته جديدة فانما لا تقطع وهو الظاهر ولذلك انقصر وعلى القلع ثانيا أهو قوله
 انها الخ بيان لما هو قوله انها نعمته الخ جواب اذا وقوله انها لا تقطع أي لا تلتصم بظاهر الخ وجبولة سم
 قوله وهكذا الخ بهذا التعليل ما في شرح الروض وغيره وقد فرجها ساقا طهوان المثلث بالقطع ثانيا بغيره القاصد
 ولهذا كان عود من المتفرق نعمته جديدة فكتفى بالقطع ثانيا اه (قوله لا الخ) أي بقوله والا لقلت الخ
 (قوله فرضى) أي البالغ المتفرق عش (قوله فلا يقلمها) أي الثانية (قوله لا الخ) (قوله لا ولو نقصت به) أي
 شخص اصابعه أو بحضرة عش (قوله لا الخ) اصعبا أي مثلاً لقوله قطع أي الجنى علمه الجاني بان شلوه عود
 أي الجاني معنى (قوله لعدم استيفائه) الى قوله لانه لم يؤخذ في النهاية وتوابع الفصل في القضي الاقوة وتوابع
 الى المتن وقوله كالمسلة البقي الى التي (قوله ولا قطع) أي ولا يقطع نهية (قوله لا الخ) ناقصة أي بدا
 ناقصة معنى (قوله اصعبا) أي مثلاً معنى وسم (قوله وليس له قطع يد الكامل الخ) أي ولا لقط البعض
 وأخذ ارض الباقى معنى (قوله لا الخ) أي المقتوع الاصابع الاربع معنى (قوله لا الخ) أي الحكومة
 (قوله لا الاصح انه يجب الخ) والثاني للتعرف لان كل اصبع يستعيب الكف كما يستبعضها كل الاصابع معنى ونهاية
 (قوله حال القود الخ) كان الاولى اما تميز المثلث أو اعادة في العطف (قوله الباقى) وهو ما يقابل المثلث
 اصعبا بالبقية معنى (قوله لانه لم يؤخذ الخ) عبارة للمعنى أي مائة لقط الاصابع فجز ما يكمل الشرح والروضة

الاذنام فهذا معنى قوله بنشد فوقية أو المثلثة وقوله وقال متفرق بقرأ الوجهين أو مرجع اليه أضاقه
 بنشد بالخ والا فهو لمحد الوجهين لا يكون رسن انفر الوجهين (قوله والا لقلت ثانيا) الوجه انه لو لم يفسد
 المثلث بالقطع ثانيا لقطع ثالثا مرد وطباوى سم على حج فذكرها اضاح عش أولي عرض عليه قوله ثم ان ثبت الخ (قوله وقته) أي وقت ثباتها
 (قوله والا لقلت ثانيا الخ) الوجه انه لو لم يفسد المثلث بالقطع ثانيا لقطع ثالثا مرد وطباوى سم على حج فذكرها اضاح عش أولي عرض عليه قوله ثم ان ثبت الخ (قوله وقته) أي وقت ثباتها
 (قوله والا لقلت ثانيا الخ) الوجه انه لو لم يفسد المثلث بالقطع ثانيا لقطع ثالثا مرد وطباوى سم على حج فذكرها اضاح عش أولي عرض عليه قوله ثم ان ثبت الخ (قوله وقته) أي وقت ثباتها
 (قوله والا لقلت ثانيا الخ) الوجه انه لو لم يفسد المثلث بالقطع ثانيا لقطع ثالثا مرد وطباوى سم على حج فذكرها اضاح عش أولي عرض عليه قوله ثم ان ثبت الخ (قوله وقته) أي وقت ثباتها

منها فافهم اسقاط مقاطها

من دية الاصابع (ولو شلت) بفتح شنة (اصبعه) فقطع بد كاملة فان شاء الجني عليه (لقطع) الاصابع (الثلاث السليمة) (أخذ) مع حكمه بمقتضاها كعلم بمس (دية أصبعين وان شاء قطع يده وقنع بها) فغير ماسر في أخذ السلام عرض الصحة

*(فصل) في اختلاف مستحق الدم الجاني ومثله وارنه اذا (قد مثلاً) (ملقوا) في نو بولو على هيئة الموتى (نصفين) مثلاً (وزعموه) حين القتل وادى الولى حياته (صدق الولى بيمينه) انه كان حيا مضمونا (في الاظهر) وان قال اهل بيته ان دمه السائل من القدم ميت وحي عين واحدة لا تخسون خلافا للباقين لانها على الحياة كما تقرروا واذا حلف وجبت الميتة لان القسوة بسقط بالشهادة الاختلاف في الاهدار وانما صدق الولى لان الاصل استمرار حياته فاشبهه اعداءه وقسم قتل قتلته وانه بنفسها اتصل كثير من المقابلة تغلوه حتى تم اجتهادها بمقتضى الباقين وانهم التعليل المذكور ان يحملها ان عرفت له حياة الاكسقط لم تقمده صدق الجاني وتقبل الميتة بجدها ولهم الجزم بمسالة القتل اذا رادوا يتلف ولا يقبل قولهم وايهنا يتلف

وان اؤهم كلام المصنف بان اختلاف في واما في أخذ اليد فعلى الاصم لانه لم يستوف في مقابلة متنى يقبل البدر اجمعه اه (قوله مثلاً) أى الكف المقطوع (قوله بفتح شنة) أى وبقيتها المضارع ايضا ويقال بضم شنة بيته لمعول وشدي وعش (قوله بمس) أى يقبل القطع كليل ناقصة (تحت) لو قطع من خمسة اصابع أصليته لمعتلة لقطع العتلة خمس اصابع وأخذ خمس يده وحكومة خمسة اصداس الكف ويحط شي من السدس بالاجتهاد والى التمسك ان كثرها بالأسلية فلا قطع فان لقطع خسا كفاه ويعز ولو قطع ذوات أصبع معتدل قطعت المائدة المقطوعة وأخذت من يمين خمس يده اليد وسدسها وهو يعبر وثلاثان لان جسمها عشر ورمدها ثمانية وثلاث والتفاوت بينهما ما ذكرناه ولو قطع معتدل اليد ذات الست الاصلية قطع يده وأخذت من يمين خمس يده المائدة فان قطع أصبعها فلا قصاص عليه لاقية من أخذ خمس يده سدس بل يجب عليه سدس يده وان قطع أصبعين منها قطع صاحبهما منه أصبعان ونصف يده اليد وخمسها وهو خمسة وهو ستة وأربعة وثلاثان وان قطع ثلاثا منها قطع منه أصبعان وأخذت من يمين نصف يده اليد وخمسها وهو خمسة وأربعة ويقطع أصبع ذات أربع أصابع أصليته معتدلة كخمس يده من المرمى وجرى عليه البغوى في تعلقه عاذ لا تفاوت بين الجاني بخلاف من ست أصابع لا يقطع من يده خمس كما لو جردا ياد في مصلحت العدد ويقطع أقله من أربع أصابع بأقله للعديل من أخذت من يمين خمس يده أصبع وهو خمسة اصداس يعبر لان أقله العتلة ثلث أصبع وأقله العاظم أربع أصبع وان قطعها المعتدل فلا قصاص ولو لمع ربع يده أصبع وان قطع منه العتلة أثلثين قطع منه أقله وأخذت من يمين ثلث يدها ونصفها وهو يعبر وثلاثان معنى *(فصل) في اختلاف مستحق الدم (قوله في اختلاف) الذى قولنا لئلا يذهب في الملقى الاقوة ومثله وارنه وقوله وان قالالى وحي عين واحدة والى الفصل فى النهاية الا أنه خالف فى محل سأنبه عليه والاقوة فعله تختلف المرأ والى قولهم فغيره وقوله وان تعد السكلى المثلث (قوله ومثله وارنه) أى الجاني وأما وارث الجاني عليه فداخل فى مستحق الدم عش (قوله مثلاً) أى وأهدى على شخص جدا وامضى (قوله على هيئة الموتى) أى التكفين معنى (قوله حين القتل) أى مثلاً (قوله وادى الولى حياته) أى حيا مضمونه بتدليل ماسيات فى الحلف اذ هو على طبق الدعوى وشدي (قوله انه كان حيا مضمونا) أنهم انه لا يلقى قوه انه كان حيا لا احتمال أن يكون انتهى الى مركزه من حيا عش ووشدي (قوله لا تخسون الخ) عبارة عن الغنى بخلاف نظيره فى القسامة يختلف بخس عينان الخلف على القتل وهن على حياة الجاني عليه سوى الباقين بين البابين والفرق ظاهر اه (قوله لاتها) أى البمين هن على الحياة أى وفى القسامة على الموت معنى (قوله وجبت الميتة) أى يدهم عش (قوله فاشبه) يعنى هذا الحكم شدي (قوله فاشبهه اعداءه) يعنى انهم لا يقبل منه لان الاصل عدمه ومقتضى التشبيه انه لا قود عليه للشبهة كالموتى والادى انه ملكه بحيث لا يقطع لاحتمال ما قاله عش (قوله به) أى بقوله لان الاصل الخ عش (قوله لاتها) أى يقابل الاظهر القائل بانه يصدق الجاني لان الاصل برائة المتفق (قوله وانهم التعليل الخ) أى قوله لان الاصل الخ عش ووجه الاقحام ان تتفاخلك الاصل فيما ياتى (قوله ان الخ) بيان لخص الباقين عش (قوله ان علمها) أى الاظهر ومقابلها (قوله صدق الجاني) أى يمينه ولا شى عليه عش عبارة عن الغنى بقطع بتدقيق الجاني اه (قوله وتقبل الميتة الخ) أى وتكون مقتضى حلف الولى وذكر هذا قوله لتل ابعده كان معالما وشدي عبارة عن الأزار وه ان يتم بمتى الحياة أيضا سقوط الميعن وجوب القصاص ولو حضر ولا يئنه وجب الميتة القصاص اه (قوله ولهم الجزم الخ) قال فى العباب وان اقاما يمينتين فكلوا من سم أى فتساقطان ويبقى الحال كالمثل تقيدنه بالحياة فصدق الولى بيمينه عش (قوله الميتة) متعلق بغيرهما العابد للصحة (قوله اذار اؤه) أى الشهود والفقود (قوله لاه) أى قولهم المذكور (قوله لازم) المناسب

لماذكره الشارح بقوله نعم ان سقطت الخ اذ لا فرق بين أصبع وأكثر كقولهم لاه *(فصل) فى اختلاف مستحق الدم (قوله ولا يقبل قولهم اذ اؤه) قال فى العباب وان اقاما يمينتين فكلوا من سم

أي لأنه لازم بقيد الشهادة بلايين (٤٣٠) المتأشبه فيها القدي (ولو قطع طرفاً) عبر بهما القالب والمرا إذا زال جرماً أو معنى (ووضع نصه)

ما زوم (قوله والشهادة لا يبالغ) الواو حاليه ترشدي (قول المتن ولو قطع طرفاً) ولو قتل شخصاً أدى رقه وأتكر الولى ترصدى (قوله) أي (فالمذهب تصديقه) أي (أن أتكر أصل الجاني) (السلامة في عضو ظاهر) بجلبه واللسان بسهولة إقامة البينة بسلامته وبكى قولها كان سليمان لم تعرض وقتها الجناية ولا يشكل علي قولهم لا تكن الشهادة بخو ملك سابق كمكان ملكه اسم الان قلوا لا تسلم من ياله لان الفرض هناك أنكسر السلامتين أصلها انقولها كان سليمان بمطل لا تكار هو يحاول كذلك ثم (والا) بان اتفق على سلامته وادعى الجاني حدوث نفسه أو كان انكاراً أصل السلامة في عضو باطن وهو ما يعتد سقم مروة وقيل ما يجب منه قطعه تختلف المرأة والرجل (فلا) يصدق الجاني بل الجني عليه لان الأصل عدم حدوثه النقص ولا سر إقامة البينة في الباطن وهنا يجب القود لان الاختلاف لم يقع في المهد فلا شبهة (أو) قطع (يديه ورجليه) ثمان (ووضع) الجاني (سراية) لنفسه أو أنه قتله قبل الاندماج حتى يجنبه ولحده (والولى) اندمالاً (ممكن) قبل مروة (أو سينا) آخر لموت وقدمه ولم يمكن اندمالاً أو أنهم

١٥ (قوله أي لأنه لازم بعد) وروية التلغف تستزم الحياة فلا واسطة (قوله عبر بها) أي بالقطع والظرف (قوله) عليه فتختلف المرأة والرجل) فثبت عدم اختلافهما على الاول وفي نظرنا ما يستمر مروة فثبت علوت في الرجل والمرأة (قوله وهما يجب القود) قال في شرح الرض كأمس به الما وروى بقوله ابن الفرغتين قضية كلام البنددي والاصحاب استشكله جعفر في الغفوف ويرى بان الجاني ثم لا يعرف ببدل أصلاً بخلافهما ١٥ ما في شرح الرض لكن حرم الجلال المحلى بعدم وجود القصاص وبجله أمر واصحابنا قال ومعلوم ان التصديق بالبين والاه لا قصص ١٥ وقد كتبت بآية تفتي الشهاب الرضى بجله ما مش شرح الرض بانها تقدم عنهما شرذلة باعتمادها على ما في القصاص (قوله نعم) بان اذا بهم السب (الح) عبارة الرض وشرحوا لا أي وان لم يعين مطلق الجاني أنه مات بالسراية أو بقتله ان لم يمكن الاندمال في دعوى السراية وان أمكن حلف الولي أنه مات بسبب آخر ودعوى حلف الجاني من مؤذنه وهو ظاهر في

وأمكن اندمال حتى يجنبه ثمان (فلا يصح تصديق الولي) يمينه لو حرم بها بالقطع والأصل عدم سقوطهما المال يمكن ان المال لفرضه كيمين فيصدق الجاني بلايين نعم

صورتي ادعائه الولي انما لا غير ممكن وادعائه سبيله ما لم يمكن انما الحق صورتي ادعائه الجاني سرية
 وادعائه قته قبل الاندمال (قوله اذا بهم) أي الولي سم (قوله ولم يكن اندمال) قضيتته له لو أن
 الاندمال اختصا بالحكم هنا عبارة تشرح الروض قد تقتضي خلاف ذلك فليصر سم وقد قدمنا عبارة
 المعنى الموافقة لما في شرح الروض (قوله انه قته) أي قبل الاندمال (قوله بخلاف دعوى السراية الخ)
 اعلم ان ما سئل قوله وزعم الجاني اني قوله أو ما لم يكن الخ ان الجاني ادعى السراية وأقته قبل الاندمال
 صورته وان الولي أمدى انما لا يمكن أو سبيله ما لم يكن الاندمال أم لا أو سبيله ما لم يكن الاندمال أم لا
 صورته يحصل من ضرب من صورتي الجاني المذكورين ثمانية تصورها يصدق فيها الولي بيمينه وان حصل قوله
 أو ما لم يكن الخ الى المنان الولي امدى انما لا غير ممكن أو سبيله ما لم يكن الاندمال غير ممكن صورته ان يحصل من
 ضربهما في صورتي الجاني الماريتين أربع صور ويصدق الجاني في كل منها باعين الاتي واحدة يصدق
 فيها بيمين وهي ما لا يدعى الجاني قته بعد الاندمال والولي سبيله ما لم يكن الاندمال غير ممكن (قوله كما تقرر)
 وقوله الولي للجاني أنت قتله بعد الاندمال فليكن ثلاث ديات وقال الجاني بل قبل الاندمال على دية أو لا يمكن
 الاندمال حلف كل منهما على ما ندعاه وسقطت الثالث خلف الجاني فلهذا أو فاسقطها وحلف الولي أو قد دفع
 النقص عن ديني فلا وجه بزيادة فان لم يكن الاندمال خلف الجاني فلا يظهر معنى وروض مع الاسنى
 (قول المتن وكذا الوقطع يمد الخ) ولو عاد الجاني بعد قطعه يده فقتله وادعى انه قته قبل الاندمال حتى تلزمه دية
 وادعى الولي انه قته بعده حتى تلزمه دية وتوقف صدق الجاني بيمينه لان الأصل عدم الاندمال ولو تنازعا والولي
 وقاطع البدين أو اليمين في زمن إمكان الاندمال صدق منكر الاسكان بيمينه لان الأصل عدمه ولو قطع
 شخص أصبح آخر فداوى برحمته سقط الكف فقال المجرع يأكل من الجرح وقال الجاني من الجرح
 صدق المجرع بيمينه فلا يظهر الا ان قال أهل الخبرة ان هذا الغرام ياكل اللحم الخى واليت فيصدق
 الجرح بيمينه حتى وروض مع الاسنى (قوله ومات) الى قوله ومن ثم في المعنى الاقوله ولم يكن اندمال
 (قوله سبيله) آخر لونه الخ كسبب مقتضى الخالف (قوله ولم يكن الخ) قضيتته انه لو أمكن الاندمال
 اختص بالحكم هنا عبارة تشرح الروض قد تقتضي خلاف ذلك فليصر سم أو قبل عبارة تشرح الروض
 كالشرح في ان المصدق هنا أي عند الاسكان الولي أي لا تقتضي عبارة المعنى حيث أطلق هنا وحذف قيد
 ولم يكن اندمال كما مر (قوله نصفيته) أي أو قطع اليد وقوله كل الدية أي أو القتل أسنى (قوله تصديق
 الولي) أي بيمينه معنى (قوله استمرار السراية) عبارة المعنى عدم وجود سبب آخر وقدم هذا الأصل
 على أصل راعتنا لئلا تصح الجناية معنى (قوله واستشكل هذا) أي تصديق الولي انه بالسراية سم
 (قوله بالذي فيه) أي بما تقدم في مسنده قطع الدين والرجلين من صحيح تصديق الولي انه مات بسبب آخر
 بشرطه السابق معنى وأسنى وقوله ما بشرطه السابق المار فيه تعيين السبب مع عدم إمكان الاندمال فختبر

دعوى قته أو امدى السراية قال الظاهر انه لا يخلف كثرة في المسئلة السابقة اه أو امدى المسئلة السابقة
 ما لو قطع يده ورجليه مات وزعم سريته والولي انما لا غير ممكن وقوله قال الظاهر الخ لوجهه الشرح في شرح
 الارشاد فقال يوقف فيما قاله والفرق بين صورتين واضح فان دعوى الولي هنا مستحيلة فلا يحتاج
 للعنف في مقامها ثم يمكن فانه يدعى سببا آخر يمكن الوقوع فلا بد من حلف نفسه وكون اتهامه السبب
 محتمل انه يريد السراية بلا أثر فانه كما يحتملها يحتمل غيرها اه وبذلك يظهر انه هنا موافق على الظاهر
 المذكور (قوله فيما اذا بهم) أي الولي (قوله ولم يكن اندمال) قضيتته انه لو أمكن الاندمال اختص بالحكم
 هنا عبارة تشرح الروض قد تقتضي خلاف ذلك فليصر (قوله أيضا لو لم يكن اندمال) فان أمكن فسداني
 (قوله واستشكل هذا) أي تصديق الولي انه بالسراية (قوله بالذي فيه) وهو ما لو قطع يده ورجليه مات
 وادعى انه مات بالسراية وادعى الولي انه مات بسبب آخر بشرطه السابق مع ان الأصل عدم وجود سبب آخر
 بشرطه السابق (قوله بالذي فيه) أي تصديق الولي انه بسبب آخر

فما اذا بهم السبب ولم يكن
 اندمال وادعى الجاني انه
 قتله لا بد من بيمينه الاوجه
 لان الأصل عدم حدوث
 فعل منه يقطع فعله بخلاف
 دعوى السراية لان الأصل
 فلم يمتح بيمين كما تقرر
 (وكذا الوقطع يمد الخ) ومات
 (وزعم) الجاني (سبيله)
 آخر لونه غير السراية ولم
 يمكن اندمال سواء أصيب
 السبب أم لا يمتح بيمينه
 نصفيته (و) زعم (الولي)
 سرية حتى تصب كل الدية
 فالأصح تصديق الولي لان
 الأصل استمرار السراية
 واستشكل هذا الذي فيه
 مع ان الأصل في كل عدم
 وجود سبب آخر

و يقابلان السراية التي هي الأصل نارة يعارضها هو أقوى منه فيقدم عليها وهو ما لان الحجاب قطع الأربع للدينين محقق وثالث في مسقطه فلم يستطع أن يارادها من ذلك فتقدم هي وهو ما هنا ومن ثم لو قال الجاني مات بعد الاندمال ولكن صدق لصف السراية مع إمكان الاندمال بخلاف ما إذا لم يكن في صدق الولي أي بلا عين على الوجه نظير ما مر ثم رأيت بعضهم أطلب نحو ما ذكرته (ولو أضع موضعين ورفع الحارج) بينهما ما وجد السراية على غير (ورفعه) أي رفعه المفهوم من رفع (قبل اندماله) أي الانضاح حتى لا يزنه الأرض واحد وقال الجني عليه بل بعده فعلك ثلاث أو ش (٤٣٢) (صدق) الجاني بعينه أنه قبل الاندمال ولم يزنه ما وش (ولسد ان أمكن) عدم الاندمال بان بعده لا اندمال عادة تقصر

(قوله وهو الجاني) عبارة الخفي أي جيب باننا قصدنا الولي ثم مع ما ذكرنا لان الجاني قد اشتغلت ذمته ظاهرا بدنين ولم يتحقق وجود المسقط لاحدهما وهو السراية كانت الاحالة على السبب الذي ادعاه الولي أقوى أفذهما وقد اعتضدت بالأصل وهو شغل ذمة الجاني اه (قوله صدق) أي الجاني فيجب عليه نصف ذمة فقط عش (قوله في صدق الولي) أي في صدق ذمة كاملة (قوله نظير ما مر) أي في شرح والأصح تصديق الولي (قول) المتن ورفع الحارج الخ) ولو قال الجني عليه أثار ففته أو رفعه أثار وقال الجاني بل أثار ففته أو أرفع السراية صدق الجني عليه بعينه لان الوضعتين موجبتان ارشيدان لظاهر ثبوتها واستمرارهما فان قال الجاني لم أوضعه إلا واحدة وقال الجني عليه بل أوضعه مضعو شخصين وأثارت الحارج بينهما صدق الجاني بعينه لان الأصل راحة المذموم لو جد ما يقتضي الزيادة مفتي وروى عن الاسني (قوله بينهما) أي قوله واستشكل البلقيني في المفتي (قوله واتحد السراية) ولو رفعه خطأ وكان الانضاح عددا بالعكس فثلاث أو وش كما يقتضي كلام الزاقي ترجيح صوابه في الزيادة فتشلا فشرح هو سم (قوله أو غيره) أي من شبه عددا أو خطا مفتي (قوله أي رفعه) إلى الفصل في النهاية (قوله بل بعده) أي بل الزرع بعد الاندمال (قوله لان الظاهر معه) أي الجاني (قوله انه) أي رفع الحارج (قوله واستشكل البلقيني الخ) أقول لاشك في مسئلة الكتاب بما ذكرناه من انهم ما صوره بقصر الزمن وتقليد الزمان في مسئلة قطع البدن والجلبين بان قصر الزمن يصدق فيه الجاني أيضا كما تقدم سم على المنهج أو ولو وجه الاشكال انهم فرقوا هنا في الامكان بين القرب بقصد قوامه الحارج وبين البعد بقصد قوامه الجني عليه وهو نظير الولي ثم لم يفرقوا هناك في الامكان بين القرب وبين البعد بل قالوا بحيث أمكن يصدق الولي والجواب ما ذكره الشارح عش صلاوة الرشد أي علم أن نسي الإيراد والجواب ان الذي يصدق فيه الجاني هنا دون الجرح الذي يفتقره الولي في مضمهره الذي يصدق فيه الجاني عليه في مضمهره وظاهر أنه ليس كذلك بل الذي يصدق فيه الجاني هنا وهو ما إذا أمكن عدم الاندمال لقصر الزمن هو الذي يصدق فيه مضمهره وهو ما إذا لم يكن الاندمال والذي يصدق فيه الجرح هنا وهو ما إذا لم يكن الاندمال هو الذي يصدق فيه الولي في مضمهره فليس ثلثان على حدها ولا أشكال أصلا غاية الامران المصنف قدم هناك ما يصدق فيه الولي وقدم هنا ما يصدق فيه الجاني في ذلك كقضا فامل اه (قوله بان الاول) وهو تصديق الجاني عند ما كان عدم الاندمال (قوله والثاني) وهو حلف الجرح عند ما كان الاندمال (قوله من الاول) أي من الاشكالين (قوله بانهما) أي الجاني والجرح (قوله بالاتفاق) يتعلق بقوة وشدة (قوله لرفع) أي موجب الدينين (قوله وانما الصالح السراية) مستبدا وشبه (قوله وهذا) أي السراية فكان الظاهر التائب (قوله واسمه) أي الفرق (قوله وعن الثاني) أي ويحجب عن الاشكال الثاني (قوله بالامكان وعدمه) أي بالامكان المتيقن وأولا والنفق ثانيا (قوله يتم ظاهرا) أي التائب (قوله فلا يشك) أي وجوب اليقين في قول المتن والاحلف الجرح (قوله بمضمهر) أي في قطع الدينين والرجلين (قوله يصدق)

(قوله أي قرب استحالة لطلول الزمن) فالحاصل المراد بعدم إمكان الاندمال بعده

اتفاق على وقوع الموت وهو صالح لرفع قلته مع صلاحية الموت لرفعه ممنوع وانما الصالح السراية من الجرح المتولد أي عنها الموت وهذا لم يتفقوا على وقوعه أصلا فتضع الفرق بين السكتين وجايله ان الجاني هنا هو الذي قوى ماله والولي ثم هو الذي قوى جانبه فأعطوا كلا حكمه وعن الثاني بان المراد إذا أشترى الذي محل المتن بالامكان وعدمه هنا الامكان القرب عا دة بدليل قولهم السابق لقصر الزمن وطوله ولان ان الوضعتين تقدم شتم ظاهرا وبما لا أثر في الجاني سكتين لكن يفرق بين قصر الزمن وبين عدم طوله فوجب اليقين لذلك حيث شذذ في شكل عامين أنه عدم إمكان الاندمال يصدق بلا عين لما تقرر وان ذلك مبروض في اندمال ما كانت عادة بدليل تنجليه بأداه وقوى على قطع بد أو وجلبين بعدم أو يومين وهذا محال عادة فلم يجب بين ما فترض مسئلة تفتي في موضعين وقتنا ثم

بعد الاندمال عادة تقصر الزمن بين الايضاح والرفع لان الظاهر معه (والا) يمكن عدم الاندمال حين رفع الحارج بان أمكن الاندمال أي قرب استحالة لطلول الزمن (حلف الجرح) أنه بعد الاندمال واستشكل البلقيني وغيره المتن بان الاول بخلاف ما سر في قطع الدينين والرجلين من تصديق الولي والثاني لا معنى للحلف فيه فكان ينبغي تصديقه بلا عين وجوب بارش ثالث قطعا ويجب عن الاول بلتم ما هنا اتفاقا على وقوع وضع الحارج الصالح لرفع الارشيد وانما اختلاف في وقته فظنوا للظاهر في موصدقوا الجاني عند قصر الزمن لقوة جانبه بالاتفاق والظاهر المذكورين واما ثم لم يتفقا على وقوع عشي بل تنازعا في وقوع السراية وفي وقوع الاندمال فظنوا لقوة جانب الولي بإضافتهما على وقوع موجب الدينين وعدم اتفاقهما على وقوع ما يصلح لرفعه فان قلت قد

ثم الجنون الفقير بان لم يكن له مال ولا من تفرقه موته لوليه الاب أو الجد وكذا الوصي والفقير على الوجه البعوض على الدين لا ييسر لافاقته أمد ينظر أي يقينا فلا يرد معتاد الافاقه في زمن معين وان قرب يكتفاه المطالهم بخلاف الصبي اذ بلوغه أمد ينظر (ويجس القاتل) أي يجب على الحاكم حس الخاني على نفس أو غيرها الى حضور المسقوق أو دية من غير توقف على طلبه ولا حضور غائب ضبط الحق مع عزز مستحقو عرق بين هذا وتوقف حبس الحامل على الطلب باله سوجع بهار عاة للمحمل بالمسامح في غيرها (ولا يخطئ بكفيل) لانه قد يهرب فيكون الحق والكلام في غير فاعلم الطريق أو اهو اذا تختم قتله فبقته الامام مطلقا (ولا يفسقوا) أي مستحقو القود المكثون الحاضر وث (على مستوف) له مسلم في السلم ولا يجوز اجتماعهم على قتله أو نحو قطعه ولا تخمكتهم من ذلك لان فيه تعديا له ومن ثم لو كان القود يقتصرون جلا اجتماعهم وفي قود نحو طرف تعين كياتي توكل واحد من غيرهم لان بعضهم وبما بالغ في ترويه الحديدة فشددها (والا) يفتقوا على مستوف وأراد كل

ذكر الجنون بالاولى (قوله ولا يدخل الخ) عبارة عنه ولا يحصل باستيفاء غيره من سوى أو ما حكم أو يقتضوا وتنتقل حاله عن قود على الولي أو الحاكم وقتل فهل يجب عليه القصاص أو لا بد ويكون قصد الاستيفاء شبهة فيه ونظر ولا قرب الاول أخذ من قولهم لان القود تقتضي الخ اه (قوله فيه) أي التشفى (قوله لوله الاب الخ) قد يتعمد وجوبه عليه وان تعين طريق بقائه فتقود قبل وجوبه به ينشأ بعد وقد يقال هو جواز بعينه فيصدق بالوجوب عس (قوله وكذا الوصي) خالفه النهاية والحق في شرح المنهج وزاد الاول والآخر منه اه أي مثل الوصي في امتناع العفو (قوله أي يقينا) عبارة النهاية أي معينا اه وتعبير الشارح أحسن (قوله فلا مرد الخ) مفرع على قوله أي يقينا (قوله وان قرب الخ) أي لاحتمال عدم الافاقته عس (قوله بخلاف الصبي الخ) أي بخلاف الولي الصبي فلا يجوز له العفو عن قصاص الصبي ولو كان الولي حق في القصاص كان أبا القتل لما زله العفو عن حصته ثم ان أطلق العفو فلاشئ له وان عفى على الدين وجب سقوط القود به عفو موجب بقية الورثة حصتهم من الدين فلا يلزم له سقوط بعض القصاص بعفو من سقطه باقية قهر الاله لا ينقض كما يعلم كل ذلك مما يأتي عس (قول المتن ويحس القاتل) أي أو القاطع معنى (قوله حبس الخاني الخ) ومؤنه تحبس عليه ان كان موسرا والا ففى بيت المال أو لا على مسابر المسلمين عس (قوله من غير توقف الخ) أي ولا يحتاج الحاكم في حقه به دثوث القتل عنده الى اذن الولي والغائب معنى عبارة الرشدي قوله من غير توقف الخ أي الصورة اه ثبت عليه القتل ومعلوم أنه فرع دعوى الولي بمثله يقال في قوله ولا حضور غائب أي بان ادى الحاضر وأثبت كجهو ظاهر اه وقوله ومعلوم أنه الخ مقتضاه أنه لا يجب فيه اذا غاب الواو الكمال الحاضر وثبت القتل عند الحاكم بنحو اقرار وفيه توقف ظاهر بل بخلافه لتعليل عمرة بمائسة قوله ويحس القاتل أي كولو وجد الحاكم ماله ثبت مقصود الواو ثابته باخذ من حفظ الحق الغائب اه فليراجع (قوله وتوقف حبس الحامل) أي التي أتمت لها الاجل الخ والصور ان الولي كامل حاضر رشدي (قوله على الطلب) أي طلب المسقوق ان تأهل ولا يتطلب لوله (قوله لانه قد يهرب) أي قوله لانه مستعفى المعنى (قوله قد يهرب) من باب نصر عس (قوله فيقتله الامام) ولا ينظر ماذا كرمقى قال عس عن سم على المنهج عن الاسي ماله لكن يظهر ان الامام اذا قتله يكون نحو الوصي الذي يقتله أي قاطع الطريق لان قتله لم يقع عن حقه اه (قوله معطاة) أي سواء كان المسقوق ناصا أو كلفا غائبا أو حاضرا (قول المتن) على مستوف) أي منهم أو من غيرهم معنى وشرح المنهج عبارة عس قوله وليفتقوا الخ أي وجوبه فليس لواحد الاستقلال بظاهر الاطلاق جواز كون المستوف منهم أو من غيرهم ذكر احسبا اذا كان الخاني أثني سم على حج أقول ولعل وجهه أنه طريق الاستيفاء فاعتبر النظر لاجله ولو بشهوة كان الشاهد يجوز له بل قد يجب عليه اذا تعين طريقه بالثبوت حق على المرأة ولها اه (قوله أو نحو قطعه) ما أوهمه هذا من جواز قطع المسقوق عند عدم اجتماع مدعوي عس أي بعد قتر بيار رشدي (قوله ولا تخمكتهم) أي من جانب الامام عس (قوله بنحو تفرق) أي أو يصرق معنى وأسي (قوله تعين كياتي) عبارة الغني تعين توكل اجنبى اذا لم يكن الخاني كلياتي اه (قوله قد تد عليه) أي الخاني (قوله وأراد كل الخ) أي أو يستعفى معنى عبارة الرشدي هو قد ي كون القتر تعين جمعهم كلياتي اه (قوله يجب على الحاكم) أي قوله وقال الشنخا في النهاية (قوله يجب على الحاكم الخ) أي حبس استمرار النزاع بين الورثة بخان تراشه على القرعة بانفسهم وخرجت لواحد فرضاه وأذوقه سقط الطالب عن القاضى عس (قوله ومن فرغ) أي خرجت القرعة (قوله الا باذن من يرقى) (قوله لوله الاب الخ) قال في شرح المنهج غير الوصي اه ومثله الغني فيما يظهر مرش (قول المتن وليفتقوا على مستوف) ظاهر الاطلاق جواز كون المستوف منهم أو من غيرهم ذكر احسبا اذا كان الخاني أثني (قوله ومن لم يكن القود بنحو تفرق) أو يصرق شرح الروض (قوله نحو طرف) قضية التفتيد نحو المعروف أنه لا يتعين غيرهم في النفس والقرو لا غيرهم مرجع والا الخ

استيفاءه بنفسه (فقرعة) يجب على الحاكم فعلها بينهم ومن فرغ لاستوفى الا باذن من يرقى لانه منه بان يقول لا تستوفى يلقى

وانما استوفى وانما جاز القار ع في النكاح فله من غير توقف على اذن لان ما له من بناء على الورع (٢٥٠) ما لم يكن وذلك مبناه على التحليل

ما لم يكن ومن ثم لو حصلوا نكاح
القاضي عنهم فان قلت اذا
اعتبر الاذن بعد القرعة
فما قائمها قلت فائدتها
تعيين الموقوف ومنع قول
كل من الباقي انما استوفى
وقول بعضهم القار ع
لاستوفى أنت بل انما كما
أفهمه قولنا بان يقول الخ
(يدخلها العاصي) عن
الاستيفاء الشيخ الهرم
والمرأة لانه صاحب حق
(ويستب) اذا قرعوا
كانت المرأة توفيه جلدته وقيل
لا يشاء بالانكاح فيجري
بين المستوفى في الاهلية
وهذا ما في الرض وتواصلها
وعليه الاكثر ومنه
عليه فهو المتمدن ولو خرجت
لقد اقرع في أعين الباقي
(ولو يدروا أحدهم) أي
المستحقين (فقتله) عالما
بغير المبادرة (فانظر انه
لا تصاص عليه) لان له حقا
في قتله نعم لو حكر كما يمنعه
من المبادرة قتل خيرا أو
باعتقاده لم يقتل خيرا كما
لوجهل بغير المبادرة ولو
يادر اجنبي فقتله حق القود
لو رتب له السقي فقتله
(باباين) فيجاء كروكنا
فيما اذا لم المبادرة القود
وقتل (تسما اليه) القود
القود بغير اختيارهم (من
ترك) أي اجنبي القود
لان المبادرة غير مبرمة
كلجني ولو قتله اجنبي أخذ

ينفي حتى من العاقر فتأمل سم على التمس وهو ظاهر لاحتمال عفو ولو لم أر الخ جلي من خرجته
القرعة أعيدت القرعة بين الباقي كسباني ع (قوله القار ع) أي من خرجته القرعة (قوله
فعله) أي النكاح (قوله وقول بعضهم الخ) صلف على قول كل الخ (قوله عن الاستيفاء) أي قوله لا يستيفائه
ماعد ذلك في المعنى الاقوله وان كانت المرأة توفيه جلدته وقوله ولو يادر اجنبي الى المستوفى وقوله وكذا اذا لم الى
المتن (قوله وان كانت المرأة الخ) خلافا للمعنى (قوله جلدته) يسكون اللام ع (قوله من ولو يادر الخ)
صار نال روض وشرحه وان قتله أحد ورثا لقتل المبادرة فلاذن ولا عقوم البقية أو بعضهم انتهت سم
على ج ع (قوله المتن أحدهم) شامل لمن خرجته سم على ج ع (قوله ولو يادر اجنبي)
ظاهره ولو كان الامام أو ولي أحدهم وهو ظاهر ع (قوله فقتله) أي الخافي وكذا ضمير لو رتبوه ضمير
قتله (قوله المتن والباقي) أخرج المبادر في فديته لاشي له وان كان الخافي امرأ أو الجني عليه رجلا لان
ما استوفاه من حصته من القتل يقابل حصته من ديتا الجني عليه بدليل ما لو اجتمعوا على قتل المرأة فانه لاشي
لهم غيره سم على ج ع (قوله وقيل) أي كذا ان لم يقتل فتأمل سم على ج ع (قوله
ولو قتله الخ) جلدته بالقرع المعاني (قوله على المبادر) أي على عاقبته وهذا عند عدم علمه بغير المبادرة
كأن شرح الروض وشرح الارشاد الصغير أي والمعنى سم (قوله وادمن ديتا الخ) فلو كان الورثة ثلاثة
أبناء والمقاتل امرأة أقرع المبادر تلقى ديتاها ويكون لوارث الخافي لانه بدل ما تلف بغير حق من نفس مورثه
وطول وارث الخافي بحق غير المبادر من دية الجني عليه فان كان رجلا استحق غير المبادر وهما الابن
الباقيان في الصورة السابغة مطالبة وارث الخافي بستوستين بغير وارثي بغير انتهى شرح الارشاد ب
يظهر ان قولهم على نصيب الخ معناه على نسبة نصيبه الخ ولو كان المراد اذ على نفس نصيبه من دية مورثه
لغرم في الصورة المذكورة ثلثية المرأة فقط لانه لا اذ على قدر نصيبه من دية مورثه لان نصيبه من ماله قد
ثاني دية المرأة ومنه بشكل قول الشيخين بالنقص في مثل هذه الصورة لا اختلاف ما للمبادر وما عليه فقرا
كأنه بشكل بان النقص خاص بالنقود ولو اوجبنا الايل سم (قوله من ديتا الخ) أي الخافي وقوله على
نصيبه من ديتا لا يستيفائه أي المبادر رشدي (قوله ماعد ذلك) أي ماعد ما اذ على الخ لما عدا صيب
المبادر ع (قوله هذا ما قاله ج ع) وهو المختص بها بديته (قوله وقال الشيخان الخ) لحصل الاختلاف
بين العارفين ان اعتقاد الاولي ان المبادر يجعل بنفسه مبادر مستوفى فالمستوفى يبيق علمه اذ لو رتب الخافي
ومعدا الثانية انه يجادونه بربط علمه بربط الخافي جميع ديتا فيسقط منها قدر حصته في نظير الحصة التي
استحقها في ترك الخافي تقاص رشدي (قوله بسقطا) أي ما زاد وقوله عنه أي المبادر وكذا ضمير جماله

(قوله المستوفى ولو يدروا أحدهم) عبارة الروض وشرحه وان قتله أحد ورثا لقتل المبادرة فلاذن ولا
عقوم البقية أو بعضهم اه (قوله المتن ولو يدروا أحدهم) شامل لمن خرجته قرعة (قوله المتن
والباقي) أخرج المبادر في فديته لاشي له وان كان الخافي امرأ أو الجني عليه رجلا لان ما استوفاه من
حصته من القتل يقابل حصته من دية الجني عليه بدليل ما لو اجتمعوا على قتل المرأة فانه لاشي لهم غيره
(قوله وقيل) أي وكذا ان لم يقتل فتأمل (قوله على المبادر) أي على عاقبته وهذا عند عدم علمه بغير
المبادر كما تقدم التمس قال في شرح الارشاد الصغير ما للمبادر قبله أي قبل العقوم جملة بغير المبادرة
فالدية على عاقبته على الأوجه اه وهو اذ لو لم يرض بل ترجع أو حقه ما في شرح حماد كمر (قوله
ما زاد من ديتا نصيبه من دية مورثه) قال في شرح الارشاد فلو كان الورثة ثلاثة أبناء والمقاتل امرأة أقرع
المبادر تلقى ديتاها ويكون لوارث الخافي لانه بدل ما تلفه بغير حق من مورثه وطول وارث الخافي بحق غير
المبادر من دية الجني عليه فان كان رجلا استحق غير المبادر وهما الابن الباقيان في الصورة السابغة مطالبة
وارث الخافي بستوستين بغير وارثي بغير اه وبه يظهر ان قولهم على نصيبه من دية مورثه معناه على مثل
او وثا ليه من تركه الخافي لان الاجنبي فكذا اذ اذ لو ارث الخافي على المبادر ما اذ من ديتا على نصيبه من دية مورثه
بقتله الخافي هذا ما قاله ج ع وانصره ابن الرضا وغيره وقال الشيخان بسقطا عنه تقاصه على طي تركه الخافي

عش (قوله و يظهر) أي التباين بين قول الجميع وقول الشيعين سم ورشيدى عبارة السكردى قوله و يظهر أى أن الخلاف فى المال اختلافاً بين أن يكون القتل أولاً وجلاً والجانى امرأته فتنفذ بصدق التقاض ولا يصدق أخذها إذا اه (قوله لانه صاحب حق) أى قول المتن ونعس فى النهاية الاقوله كالتقاضى الى لكنها وقوله وكان هذا حكمه على المتن وقوله من ملك الغير وقوله وبه فارق الى المتن (قول التنازله القصص) وفى سم هنا فارقاً لدرجته (قوله وان لم يعلم) أى قول المتن ولا يستوفى فى المعنى (قوله بتقصير هذا الخ) عبارة المعنى بان الوكيل يجوز له الاقدام بنفسه وان لم يجوز له لاحتداده وانما الاقدام بعد خروج القرضه الا بالذن منهم (تنبيه) بادر لفتى بدر اه (قوله كما أفاده الخ) أى قصص المتن فى الجموع أى أن لم يوجد الامران فنقد برم فى الثاني لبيان عطفه على الاول للبيان ان المقصود فى كل منهما ما قبله سمل سم على عش (قوله تنبيه) أى فى القصص عن المبادر معنى (قوله لشبهه اختلاف) فان من العلماء من ذهب الى ان لكل وارث من الوارثين ما يورثه من ابيه فله القصاص معنى (قوله وأما به) الى قول المتن وبان لاهل فى النفس الاقوله اكتمل الى قوله ورسم (قوله لكنها) أى اقامته للحدود واصل الاولى التذكير بكفى النهاية بأرجاعه الى الاستيفاء كانه عليه عش (قوله التنازل) أى لطلب المولى ادائه لا بد من طلب مستحق متأهل كان هناك مستحق ثم ان كان متأهلاً فى الحال لطلبه لاهل والاخفى يتأهل بغير رشيدى (قوله وبسن حضوره) (قوله أى أو بطلبه) وأمر المقص منه بما علم من صلاة نومه وبالصيغة عليه وعليته بالتوبة وفى الرق فى سوجه الى موضع الاستيفاء وسرعون زنه وشده عليه وتركه حدود العتق معنى (قوله به) الضمير ان قصاص الباء متعلق بالخكم واللام بحضر الخ عش (قوله مع عدلين) وأعوان السلطان معنى (قوله ان أنكر المسفق) أى أنكر وقوع القصاص فيشهد ان عليه ويستثنى القاضى عن القضاء به بوقوع القصاص لو لم يحضر هـ ان كان من يقضى به لم يحضر هـ ما يبنى يقضى بطله كغيره الجهد أكد كالتأخير فى رشيدى

نسبة نصيبه فان نصيبه من دينه ورثته لثلهما وقد غرم من دينه لجانى ما زاد على ثلثه الذى هو مثل نسبتيه من دينه ورثته وهو الثلث لثلهما كان الراد ما زاد على نفس نصيبه من دينه مورثه لم يفرم فى الصور ما ذكره وثالث ديناراً أهبط لا الزائد على قدر نصيبه من دينه ورثته لثلهما فتنفذ ثلثى دينه المرأة ومن هنا يشكل قول الشيعين بالنقص فى مثل هذه الصور لا اختلاف فى المبادر وما علمه قدراً كانه يشكل بان التقاض الا بالورع والواجب الى التقديرات كان نادراً (قوله و يظهر فيما لو اختلفت الميراثان) والتفاوت بين قول الاول ورجوع الواجب الى التقديرات كان نادراً (قوله و يظهر فيما لو اختلفت الميراثان) والتفاوت بين قول الجميع وبين قول الشيعين (قول المتن لزما القصاص) ينبى حينئذ ان يقال فان اقتصر وارث الجانى من المبادر فقد استوفى جميع حقه وعليه علم دينه الجانى عليه ورثته للمبادر منها حصته منها ان كان القفوع من الجانى بماله يجب تمام دينه الجانى عليه بل ما عدا حصته العاقبة منها وان عني عن المبادر بما استأقط القصاص والمطلوع وتطاعى عليه ومنهم المبادر تمام الدين أو ما عدا حصته العاقبة على ما تقرر وأعلى مال فعلياً ورثته الجانى وزعم ما ذكر أن ضمان تمام الدين أو ما عدا حصته العاقبة منها على ما تقرر وله على المبادر دينه الجانى ويقع عليه ما ذكره ووجد شروط التقاض كان وجب التقديرات كان الجانى أننى وقع التقاض بشرطه فى جميع دينه ان كانت حصته المبادر من دينه الجانى عليه النصف (قوله وقد يشكل عليه الخ) فى وجه الاشكال ابتداء البتة الجوامع فرض ما هنا فى الاقدام مع المنع منه لوقوعه على اذن الباقيين بعد القرض ولم يوجد جازاً لغيره البتة اقتصر بعدها بغير انهم بخلافه الوكيل فانه بعد مقتضى وكالتعجوزه الاقدام من غير توفيقه على شئ آخر نقل ظاهر نعم بموجب الاشكال اذا جهل المبادر ماله المبادر فوعده فى وجهه ان قلنا بل زوم المقصص فى هذه الحالة أيضاً فارجع (قول الشارح والمنتز) كما قد حققوا ان لم يعلم الخ) فنقصوا المتن فى الجموع أى ان لم يوجد الامران فنقد برم فى الثاني لبيان عطفه على الاول للبيان ان المقصود فى كل منهما ما قبله سمل سم على

و يظهر فيما لو اختلفت الميراثان (وفى قول من المبادر) لانه صاحب حق فكانه استوفى الكل كالمو ألتفرد به أحد الكهها ورجع الآ خر طبعه لاعلى الوديع ورد بانها غير مضمونة والنفس هنا مضمونة اذلو تلتبباً فتوجب العبدية (وان بادر بعد عتقه نفسه أو بعد عتقه غيره لم يرد القصاص) وان لم يعلم بالغير لثنتين ان لاحق له وقد يشكل عليهما بان ان الوكيل لو قتل بعد العزل بجاهله لم يقتل ويحجب بتقصير هذا بعد مراجهت عليه المستحق ببادرته بخلافه الوكيل (وقيل لا) قصاص الاقدام وحكم ما حكم به بمختلف ما إذا انتفى أو أحدهما كما أفاده قوله (ان لم يعلم) بالغير (و) لم يحكم قاضيه أى بنفسه لشبهه الخلاف يستوفى حداً أو غير براد (قصاص) فى نفس أو غيرها (الا باذن الامام) وأما به كالتقاضى فان الأصح تناول ولا يتبنا لامة للحدود لكنها لحقوق الله تعالى لا تستوفى على طلب الحق الا على المتأهل ورسن حضور الحاكم به مع عدلين ليشهد ان أنكر المسفق ولا يحتاج للقضاء به

وذلك لخبر مواسمته الى الخبر لا خلاف العلم على شرطه ويلزمه تفقده الاستغناء الا من يضيق قود غير النفس حذر من الزيادة
باضطراره ويستثنى من اعتباره السيد بقوله قد لا يسحق يحتاج لكل من له عليه قود (٤٣٧) لاضطراره والقاتل في الحرام يتسكن

(قوله وذلك) توجيه الكلام المتعش (قوله لخبره) أي الاستغناء وقوله واحتياجه أي وجوب
القصاص واستغناء النفس (قوله ولزمه) أي الامام تقدم آية الاستغناء لأن قتل بكال يقتضيه
ويشترط أن لا يكون السيف مسبوهاً وقتل الجاني بكال ولم يكن الجاني يمشيه أو مجروحاً كذلك عزز وإن
استوفى طرفاً بمسبوم فقاتلته نصف الدين منه فان كان السهم موجباً لزمه القصاص معنى وأقار (قوله
والاخر بضبطه) أي بان يقول لشخص أسلم يدمى لا يؤل الجلا بد اضطراب الجاني عش (قوله بضبطه)
أي المستوفى منه وشدي (قوله وبه) تنق الخ انظر استثناء هذه المسائل مع وجود العلة وهي الافتقار
على الامام سم على التمسك وقد يجب بانهم لم يلقوا العلة لما أشار اليه من الضرورة في غير السدود من
كون الحق له الامام في السدود فلا افتقار عليه أصلاً عش (قوله بقسمه على قته) بان اسحق السيد
قصاصاً على نفسه بان قتل قته لا أخراً وبأنه وأما مشلاحي (قوله يحتاج الخ) حاله المسحق (قوله
لاضطرابه) أي لا كل (قوله والقاتل في الحرام) لعل المراد في قطع الطريق بان يكون الجاني قاطع
طريق فلم يسحق القود عليه أن يقتله بغير إذن الامام يعبري (قوله ولو انظر الخ) وقته ما كان
الزكوى ما إذا كان مكان الامام فهو واقعه قول الماوردي ان من وجهه على شخص حذفت أو تعزير
وكان بداية بعدة من السلطان استغناءً أو قد عله بنفسه معنى (قوله بحيث لا يرى) سواء عجز عن
اثبات القود أم لا بعد عن الامام لا تقوى يوقد بغير هذا التعميم قول الشارح كالتأنيب لا سيما الخ (قوله
بمستحق) أي ما يغني ولو اصابا فقتله عش (قوله في غيره ما ذكر) أي غير الاستثناء الاربعة (قوله
لاقتضاه على الامام) ويؤخذ من ذلك انه اذا كان مسلحاً بالمتع أنه لا يفرز وهو ظاهر كما يستلزم ركني لانه
بما سقى معنى زاد الحلي وظاهر كلامهم قبول دعوا ذلك وان ادعاه من لا يحق عليه العادة اه (قوله
و باذن الامام الخ) والحاصل ان الحق لهم انكهم لا يستقون باستغنائهم بغير إذن الامام نظر بقوم انهم
يتفقون أولاً على استغنائهم أو من غيرهم ثم يستأذون الامام في أن ياذنوا لتفقوا له عش (قوله
الامام) أو تأنيب معنى (قول المتن لاهل) من شرط الاحلية ان يكون نائباً للنفس قوى الغرض عاها بالقد
سم على التمسك عش (قوله ورضي به البقية) أي أولم يكن ثم غيره سم وعش (قوله باسم) أي
قول المتن وليستغوا الخ (قوله أو واضح) أي قول المتن على الجاني في المتن (قوله أو سد قذف) فان تفاوتت
المضربات كثير وهو جرح على المبالغة لا يوجب لم يجرى كافي في التمسك ورضي (قوله ورضي به قود على مسلم)
فانه غير أهل للاستغناء منه ثلاثاً بسلطه كغيره على مسلم ويؤخذ من ذلك انه لا يصح أن يوكل المسلم بقباض
الاستغناء من مسلم وهو جرح الرافعي منصف بعبارة الأوزار ولا يجوز ولا امام اقتضاه لا كافر لا قامة لحدود
على المسلمين ولا يجوز تركه باستغناء الخاص من المسلم اه (قوله في نحو الطرف) عطف على غير الاهل
(قوله فدايمه) أي غير الاهل مطلقاً والاهل في نحو الطرف (قوله اجزأ في القطع) أي في قصاص نفس
أو نحو طرف كما هو ظاهر الاسنى ويصح به قول المتن فان أجيب وقيل اجزأ أصح الوجهين كما قاله الأذري
لحصول الزهون وإزالة الطرف اه (قوله ولا يؤلم) أي فلا يفتحق حصول التصديق (قوله اجزأ باذن
الامام قطع السارق) لان الغرض من التمسك وهو يحصل بذلك معنى (قوله لا جلا لاني الخ) أي لا يجوز
فيما عدا الامام ولا يعزى لغيره معنى (قوله لنفسه) تنزاع فيه قطع وجلا (قول المتن غيره) كان ضرب
ورضيه به (البقية) أي أولم يكن غيره (قوله انه قد يتوافى في تعذيب نفسه) عبارة شرح الروض ولانه اذا مسته
الحديدة فترتبه ولا يحصل الزهون لان يعذب نفسه تعذيباً يثابده الزهون عن نفسه اه وقد بشر قوله
ولا يحصل الزهون الخ بشيئاً للمسألة الاتصاف في النفس حتى اذا أجيب آخراً فليراجع ثم قال في الروض
فان أجيب فخل بجزئ وجهان اه وبقية انه اذا أخذ به بطريق الكفة لم يصح والاصح (قوله قطع السارق)

اذا يعرف الامانة (عز) التعبد (ولم يعز) لاهله (وان قال أخطأ توأمكن) كان ضرباً أسوأ وكفه مما يلي عنقه (عز) اذله يشعر
بجزءه ومن ثم لو عرف نفسه هارته لم يعز (ولم يعز) لاهله (فان سلف الله أخطأ لعدم تعبدية اباؤهم يمكن كلفه ضرباً متوسطاً

كفتمنى (قوله بقوله) أى باعتزافه بالعمد (قوله فكالتعمد) وينبى أن لا يعززالاذا اعترف بالتعمد سم على حج عرش (قوله المتأخرة الجلاذ) ويعتبر بمقدارها ما يلحق بفعل الجلاذ حسدا كان أو قتلًا أو قطعًا ويختلف ذلك باختلاف الفعل فقد يعتبر في قتل الأدي ما يزيد على ذبح الهنم مثلاً لأن مباشرة القتل يخفى لا يحصل من غالب الناس بخلاف الذبح عرش (قوله حبل من رزق الخ) عبارة الغنى أن لا ينسب الامام جلاذا رزق من مال المصالح فان تصدق الجلاذ على الجلاذ اه (قوله وصف بأغلب الخ) يلوهم بالمقتض كان أوفى لان الكلام فى استيفاء القصاص لا فى جلاذ محمد ومغنى (قوله المورس) يخرج الجاني الرقيق فينبى أن الاجرة على بيت المال وينبى أن يكون فى مال المردون كان بموته على الكفر شين زوال ملكه سم على حج عرش (قوله المورس) أى وكذا الفطر وماوى وقلوبه يصيرى (قوله وان قال أنا أقتض الخ) أى ولا أؤدى الاجرة مغنى (قوله لانهم مؤنة حق الخ) كاجر كمال المبيع على البائع ووزن الثمن على المشتري مغنى (قوله أما المورس الخ) عبارة الغنى وان كان معسر اقتضى له الامام على بيت المال أو استأجره بزم مؤجلة أى على بيت المال أيضاً أو عزم من يقوم به على ماواه اه وفى سم بعد ذكر مثلها من الصلح وينبى أن يقال فان لم يتبرع من ذلك فعلى أغنياء المسلمين اه (قوله على أغنياء المسلمين) ولو لم تكن ثم غنى فى فعل الجناية بحيث يتيسر الاخذ منه فينبى أن يقال للمسئق انتمقرم الاجرة لتصل الحق أو تؤخر الاستيفاء أى أن تتيسر الاجرة من بيت المال أو من غيره عرش (قوله فى النفس) الى قول المتن وتخص فى النفس الاقوله وكان هذا الى المتن (قوله جلاذ القذف) وينبى والتعزير سم على حج عرش (قوله أى المسئق ذلك) والتأخير أولى لاحتمال العوز مغنى (قوله وكان هذا) أى ما ذكر من الجواز بالنسبة للمسئق والوجوب بالنسبة للامام (قوله بانه المغسول نفسه يصنع الغنى انه يبنه الفاضل عبارة وهى مقتضى المسئق على الفور أى يجوز له ذلك فى النفس جزاوى الطرف على المذهب اه (قوله ليشمل الخ) مع عدم ظهور رسبكه فى عنقه قبله (قوله وان التنازع) غاية (قوله أوانى مسجده) أى الحرم عرش (قوله ويخرج أيضاً من ملك الغير) لانه متنع استعمال ملك الغير بغير اذنه مغنى (قوله ان خشى الخ) أى ولو كان يحصل ان النفس قبل التخصيص عرش (قوله فى نفس المسجد) أى كالقمار بخلاف الكعبة فيحرم فيها ما عدا ما فيها من مبيع المغنى (قوله وهى نفس فها الخ) ولغنى عليه أن يقطع الأضرار من ماله ولو قرع من الجاني مغنى وفى عرش بعد ذكر مثله عن سم عن الروض ما نصه تقدم للشارح أولاً الفصل انه ينبغي فى قود ما سوى النفس التأخير لان المال ونسبته انه بسبب التأخير لمعقود النفس حتى يزول الضرر والبرد والمرض اه عبارة الغنى والاسنى وما نقل عن نص الامم انه أى قصاص الطرف يؤخر محمول على التسبب اه (قوله نفس السرعة) كالجلبى حدود الله تعالى مغنى (قوله وجواباً الى قول المتن والصحيح فى النهاية والمغنى الاقوله والمرجع فى سونه العرف وقوله ولو لم يجد الى المتن (قوله يطلب الجاني عليه) أى المسئق مغنى ورشيدى (قوله ان تاهل) فان لم يطلب المتأهل لم يحبس وان عصى هر بالانه القوت على نفسه وقوله ولا تغلب عليه فان لم يطلب الولي وجب على الامام حبسه بالمصلحة الاولى عليه عرش (قوله ولو لم يذنا) حتى ان المردة ولو حبس من الزنا بعد الرد لا تقبل

أى لنفسه مر (قوله فكالتعمد) وينبى أن لا يعززالاذا اعترف بالتعمد اه (قول المتن والشارح على الجاني المورس) يخرج الجاني الرقيق فينبى أن الاجرة على بيت المال وينبى أن تكون فى مال المردون كان بموته على الكفر شين زوال ملكه (قوله أما المورس الخ) فى العاصب والأدي وان لم يورس الجاني اقتضىها الامام على بيت المال أو استأجره بزم مؤجلة قال الروافى أو أكره جلاذ اه وينبى أن يقال فان لم يتيسر من ذلك فعلى أغنياء المسلمين (قوله ومثلها ما عداها وما فى اليد القذف) وينبى والتعزير (قول المتن) والشارح ويقتضيهما فى الحر والبرذ علة الروض ولا يؤخر أى القصاص لحزود مرض ولو فى الأظراف ويضاهى سائر البدن ولو فرقت اه

حيث لم يرد من سم المصالح وهو من نصب لاستيفاء قود وحده تعزير وصف بأغلب أو وصفه (على الجاني) المورس على نفس أو غيره ما هو حق الله تعالى وصلى الأدي وان قال أنا اقتصر من نفسى (على الصحيح) لانهم مؤنة حق الزمة اداؤه أما العسر ولا يت مال فظهر أن المؤنة على أغنياء المسلمين (و مقتضى فى النفس والطرف ومثلها هنا وفيما فى جلاذ القذف (على الفور) أى للمسئق ذلك و يلزم الامام ما ينسب اليه وكان هذا حكمه بانه المقصود ليشمل الجاني والواجب (و مقتضى فيما فى الحرم) وان التنازع أو الى مسجده أو الكعبة فيخرج من المسجود يقتل مثلاً غير المحصن ان الحرم لا يعذبا ليدم ويخرج أيضاً من ملك الغير ومن مقاربا ان خشى تعيس بها فان اقتصر فى نفس المسجود من الزنوب كره (و مقتضى فيها فى الحر والبرد والمرض) وان تقع الجناية فيها ببناء نقي الأدي على الضايقه فارق التأخير فى قطع السرعة (وتجسب) وجوباً يطلب الجاني عليه ان تاهل ولا تغلب عليه (الحاصل) ولو لم يذنا حدث الجلب بعد استحقاق قتلها (و مقتضى النفس (و نحو الطرف)

الباب بالهرم والقصر وهو ما ينزل حسب الولدان والاولاد يعيش بعده غالبا والمرجع في مدته العرف (وستنفي بغيرها) كجمعة محل ابنتها صالحة ولو امتنعت الراضع ولو وجدها يعيش به شبرا البين اجر الحاكم احداهن بالاحق ولا يجوز الاستيفاء ولو وجد الانانية بحسنه تقتل تلك واخرت هذه على الواجدة ادون (أو) يوسع (عظامه) (الحولين) ان اضره النقص عنهما والاقص ولو احتاج لزيادته لم يزد ظاهره انه لا عبرة بترافق الابوين أو المال على قطع بضره ولو قتله المسوق قبل وجود ما فيه من قبله بغيره ما صرف الحبس اوله الباب هذا كله في حق الادى لبنائه على الحاجة فاما حق الله تعالى فلا يحبس فيه بل تؤخر مطلقا في الغامدة الرضا وجو كالمحل (والجميع) قصد بها) بلايين لان الحق العيني وتصديق مستغفرا لكن ان الزايات (في حلقها) المسكن بان لم تكن آية ولو (بغير حلقه) أي أمانة طاهره تدل عليه لانها قد تحتمل نفسهما من الامارات ما لا يبلغ عليه غيره او صبر المسوق الى وقت ظهور الحلق الى انقضائه أو بعد سنين بعده بلا يوت ويمنع الزوج وطأها والا

حتى تضع حامله معنى (قوله وجد القذف) هل التزير كذلك سم على ج ويثبته مشهلا كان التزير والا قلن بها شديدا يقتضى الحال تأخير العمل عش (قوله المتزير حتى يضع الحالج) أى حتى تضع ولها وتضعه الباب ولا يحسن انقضائه النفس كما قاله ابن الرقعة معنى (قوله لان الواح) وقد يترخص مسئلة الحامل ان لو كانت حرة حامل وادى دفعها لتقتل جنيها لا تفرغ وفي ذلك كلام في بابيه فرجعه سم على منهج عش (قول المتن) يستنفي بغيرها (ويسن صبر الولى بالاستيفاء بعد وجود مرضه) هل يتفاوت بنيه أوله من شاة وأخوه حتى تر جداما أترا تيمر منعة لا يفسد خلقه ونشوه بالابن المختلعة ولين البهيمه معنى وروى مع الاسنى (قوله بالاجرة) أى من مالها الصنى كان والاقل من عليه نعمته من أب وجدوا فلا ين بنت المال ثم اغتصابا المسلمين عش وقوله أى أباها أى أوجدته (قوله لانه) أى الزنا أدون أى من الجنابة (قوله والاقتص) أى مع توافق الابوين أو رضى السيد فولد لا متغنى وبغيره (قوله ولو قتلوا المسوق الخ) عبارة تلتقى والروى مع الاسنى ولو يادر المسوق وقتلها به رانفصال الولد وقبل وجود ما يغنيه لزم القود كالجسور جلانين ومنعه الطعام حتى مات فان قتلها وهي حامل ولم ينقل حملها وانفصل سالما ثم مات فلا ضمان عليه لانه لا يعلم انه مات بالجنابة فان انفصل ميتا فالواجب فيه شرف وكفاؤا ورثا لما تمهات فدية وتكافؤ لان الظاهر ان ثلثه وموته من مرتبة اليه والفرقة على عاقلة لان الحلق لا ياشتر بالجنابة ولا بد فيه حياته ليكون هلاكه مفسداً وأشبه بقتلها في كفاؤا فان مات ما له وان قتلها الولى باسم الامام الخ (قوله اول الباب) أى اول باب الجراح قوله ولو حبس مومن من الطعام والشراب الجرح رشدى (قوله أسأق الله تعالى الخ) هل هو شامل لما لو زنت بكر أو أدرى بغيره يهاون بغيره نظر ما فيه نظر والاقرب بانها اقرب ويؤخر الجلد خاصة لانه لا معنى لتأخير التزير عش (قوله مطلقا) أى سواء وجد الاستيفاء والغفلة أم لا (قوله ووجود كائن) أى الولد عش ورشدى (قوله بلايين) المتجه حيث لاقر ينشأه لابدين البمين مدر سم صلوته بالنهاية والمعنى يبينها حيث لا يجتمع ولا يدين مع الخلة اه (قوله وتصديق مستغفرا) عطف على قصد بها في المتن (قوله الممكن بان الخ) والا فلا تصدىق نهاية وصفى (قوله وبصر) الى قول المتن أو بصرف في النهاية الاقوة وعنع ازوج الى قولتها (قوله وبصر الخ) استئناف (قوله الوقت ظهور الحلق) فاذا ظهر عدم الحمل بالاستيفاء وبغيرها اقتصر منها بآدى (قوله لا الى انقضائه) ربع سنين (كذا في النهاية) وتقل عش عن الشيخ غير انه لم يعمل الى انقضائه مدته الحلق وهي أربع سنين اه واليه أى الامهال بل كلام الغنى (قوله وعن الزوج وطأها الخ) على ما قاله المعبرى لكن المتجه كما في الامهال صدم منعه من ذلك وان كان يؤدي الى منع القصاص نها يتواله أى عدم المنع على كلام الغنى (قوله ولو قتلها) الى قوله والاثم في الغنى والاسنى عبارة عما وان قتلها الولى باسم الامام كان الضمان على الامام على الجبل أو حولا أو علم الامام وحده لا الحث عليه وهو الإسم به والمباشرة كلاكه تصدوقه من ربه ويعنه وهذا قانون المكر حيث نقص من فاته على الولى ذنبه فان الضمان عليه لاحد ما ع العلم مع المباشرة ولو قتلها جلد الامام جاهلا فلا ضمان عليه أو عا لما كولو بغيره من علم دون الامام وما ضمنه على عاقلة كولو بان قاله من القرى انه من قاله علم بالجبل الامام والجلاد والولى فالتقاس على ما مر كماله الاسوى ان الضمان على الامام هنا انضامه لخالق الى وضمنه انما عليهم الا لا واجب ضمن الامام القرعة نفسى على عاقلة كما قاله الراى وهو قياس ما مر كما قاله الاسوى خلافا الى الراى وضمنه انما في ما له وليس المراد بالعالم بالجبل حقيقة بل المراد به من كد مجاهية ولو ماتت الام في حدود ويحوى العقوبة تام الضرر بل ضمن لانها تلفت بعد اوقوعه عليها وان ماتت بالام الولادة نفسى مضموه نقابا به أو جهما قصصها واقتصاص الولى منها لا يوجب جوع الامام من اذنته في قتلها كوكيل جمل عزله وكذا وأخوه عن القصاص وسأى اه وذكر معظمها سم عن الثاني وأخوه (قوله باذن الامام) فدية المسلمين عش (قوله وجد القذف) هل التزير كذلك (قوله بلايين) المتجه حيث لاقر ينشأه لابدين البمين مدر

فاحتمل الحلق دائم فيقول القود ولو قتلها المسوق أو الجلاد باذن الامام فالتقت جنيها ميتا

ما لم يجعل هو وحده المجل شامل لما علم الامام وحده واعلموا وجه لا فعل ان علم الامام لا يمنع ضمان عاقلة
سم (قوله فعل عاقلتهما) أي فان علم المسحق أو الجلا دون الامام فالقاعدة على عاقلة المسحق أو الجلا لا على
الامام وشدي (قوله خلاف الضمان) أي فانه لا يتقدم العلم بل قد يوجب الجمل عرش (قوله هو مثال)
الحقوله ولو كانت الضر بانفي المقتضى (قوله فيه) أي الغير (قوله لا تقطع طرف الخ) بخلاف قوله ان امكنت
الخ عرش (قوله لم تؤمن فيما زاد) ظاهره انه اذا امتنع بما زاد وهو قد يعارضه شردي أي ويمكن
تقديم ما به بعد الامن انما هما هنا (قوله كجس) أي في اوائل الباب شرح وبعبارة قد لا يوجد (قوله
أوغیره) أي المحددة لومة المقتضى أو بمثل كجس اه (قوله بكسر النون الخ) ومعناه عصر الحلق مفعلي (قوله
مصدرا) أي ككذب ومضارعه يخفى يضم النون وشدي (قول المنان قصير به) وتعلق المنار عليه الان
فعل الاول ذلكم يخرج أي وجوبه بانما قبل ان يشوى جلده ليتمكن من تجهيزه وان اكسب جسد الاول
أسنى (قوله أي علة الخ) ففي التجميع يحسن مثل ذلك المذموم في الطعام وفي الاعتقاد في الماء والنار
يلقي فيه ماء أو نار مثلهما ويرك تلك النار فتصدقوا بمصدر الاعتقاد في الماء ان كان يحسن السباحة وفي الخلق
يخفى مثل ما خفى وفي الاعتقاد من الشاهد يلقي من مثله وتراعى صلاته بوضع وفي الضرر بانما قبل وراعى الجمل
وعدة الضربات واذا اعتذر التوقف على قدر الجرا أو التلا أو فعل عدة الضربات أخذ بالحق وهو أقل ما يقين
منعفي وروضع الاسنى (قوله ان كان قصد الخ) عبارة للمقتضى وشرح المنهج هذا أي جواز الاعتصاص
بمثل ما ذكر اذا مر على أنه ان لم يعتد بذلك فانه قال فان لم يعتد به صفوت عنده يمكن لمباي من التعذيب
اه (قوله وذلك الخ) توجيه للمعنى (قوله ولو كانت الضربات الخ) هذا جاز فيما لو كان هو الخلق
والتجميع الذي قتل به لا يؤثر فيه كإصراره بالروض سم (قوله لا يؤثر فيه من الخ) لا خلاف ذلك قوله
اللاتي أو ضرب بعدد ضرب به حيث عدل هنا ابتداء بالسيف وسوى هذا الخلف الاتي أنه بفعل مثل ضربه
ثم زاده أو بعدل بالسيف لان ما هنا في ضرب من شأنه أن لا يؤثر في مثله وما هنا في ضرب من شأنه ان يؤثر في
مثله سم (قوله ظاه) أي بحسب الظن عرش (قوله وقونه) أي القاتل (قوله والعدول الخ) وان
أفعله باسمه فيمحصن مقتله أي ولا تأكله ولو لم يتجهل بالمال يجب القاءه ومن مات بهما أو كانت ناكه
أنتي فيمقتل به الختان كالاول على أروع الوجوه دعابة للمعاطلة نهاية وفي الرشدي عن العباد ما وافقه
(قوله ومثله انهم ش نحو حيت الخ) خالفه النهاية والمقتضى فقالا فان قتله بانهم اش أنتي قتل بالهش في أروع
الوجوه وعليه تتعين تلك الاتي فان فقدت فثلها اه (قوله ان لا ينضب) أي الانهاس (قوله غير مسموم)

(قوله فالقاعدة على عاقلة الامام) شامل لما اذا علم الامام وحده واعلموا وجه لا فعل ان علم الامام لا يمنع ضمان
عاقلته فتصدق قال في الروض وحيث ضمنا الامام في ماله ان علم به الجمل والاعتد على عاقلة اه قال في شرحه
وقوله كل روضة انما في ماله ان علم به سوعلى عكسها في الرافعي طه حزم بانما على عاقلته ذكره الاسنوي
وبشبهه المأخذ السابق اه والمراد بالماخذ السابق ما ذكره قبل تعليلا لشي ذكر فيه الماخذ والفرقة
على العاقلة بقوله لان الجنب لا يباشر بالجناية ولا يتحقق جناية فيكون هلاكة خطا أو شبهه بعد اختلاف
الكفارة فانها في ماله اه وفي الروض ولو علم الولي بالجلاد والامام ضمنا ان لا نالوا القياس انه على الامام
يكذا كراه الاسنوي اه وقوله والقياس قال في شرحه على ما مر ان الضمان على الامام فبالا علم هو
والولي (قوله فعل عاقلتهما) عبارة تشرح الارشاد فاعلم ان على عاقلة المباشر انتهى ومثله في شرح الروض
وغیره (قوله ولو كانت الضربات التي قتل بها الخ) ينبغي أن يجري ذلك فيما لو كان نحو والحق
والتجميع الذي قتل به لا يؤثر فيه ثم رأيت صريح قول الروض فرغ لو علم عدم تأني المثل فيمقتله بالسيف
انتهى (قوله ولو كانت الضربات التي قتل بها لا تؤثر في ماله قتل بالسيف) هذا لا يخالف قوله الاتي
أو ضرب بعدد ضربه به حيث عدل هنا ابتداء بالسيف وسوى هذا الخلف الاتي أنه بفعل مثل ضربه ثم زاده
أو بعدل بالسيف لان ما هنا في ضرب من شأنه أن لا يؤثر في مثله وما هنا في ضرب من شأنه ان يؤثر في مثله

فالقاعدة على عاقلة الامام ما لم يجعل هو وحده المجل
فعل عاقلتهما ما لا يمنع ضمان
لصلى عاقلتهما ما لا يمنع ضمان
القتل مثله ان امكنت
المعاقلة فيه لا تقطع طرف
بمثل وايضا به أو بسيف
لم تؤمن فيما زاد بل
يشتمل نحو موسى كاس
(محدد) كسيف أو غيره
كسيف (أو خنق) بكسر
النون مصدرا (أو يجمع
وهو) كسيف بوجه الخ
أو عذب والمقتضى من شاهد
(اقتض) ان شاع لم يصدق
أنه العدل بالسيف (به)
أي مثله مقدار أو جلا وكيفية
ان كان قصدا ما زاد نفسه
لوم يصدق فيما مثل لا العفر
وذلك المعصاة المحصلة
للتشفي الدال عليها الكتاب
والسنن والنهي عن المثلثة
مخصوص بغير ذلك ولو كانت
الضربات التي قتل بها
لا تؤثر في ماله ان علم به
وقونه قتل بالسيف
العدل في الماله من الخ
للعبد لا أخلا كسبه كما
لو كان المثل مجرما كما قال
(أو ينصر) ومثله انما
نحو حية اذا لا ينضب
(السيف) غير مسموم
يتعين ضرب بعقبه ماله
يقتل به أي وليس سمه
مهرا

أخسفاً لما يأتي لحزمه عمل الصبر وعدم انضباطه (وكذا آخر) أو ولوا أو حوجت بان (ولوا) بصغير يقتل مثله غالباً ونحوهما من كل محرم
بتعين فيه السيف (في الأصح) لتعذر المماثلة بغيره من الفعل وإيجاز نحو لما تبع ومن خشية (٤٤١) فربما من ذكر الألف في دونه لا تحصل

المماثلة فلا فائدة له وتعين
السيف خوفاً من المماثلة
كل جامع من غيره في قبلها
فقتلها ورجع ابن الرقة
تعيينه بـ (ب) بـ (ب) بـ (ب)
كالسيف وليس واضح
وأبى بعضهم ما فعلوه
الوجه وله قتل مثل السم
منع النفس ولو أوجر ما
متبعاً وجر ما طاهر ولو
جمع فهو ذابعد وجه
و (ولو أوجر) كـ (ب) بـ (ب)
والتي في النار مثل مدته أو
ضرب بعد ضرب به (فلم يمت
زيد) من ذلك الجنس (حتى
يوت) يقتل بما قبل به
(وفي قول السيف) بـ (ب) بـ (ب)
البقيتي وغيره لأن المماثلة
قد حصلت ولم يسبق إلا
تقويت الروح فوجب
بالأسهل وقيل يفعل به
الأهون من الزيادة والسيف
قال الشيخان وهذا أقرب
ونقله الإمام عن العظم
(ومن عدل) عن الثعلبي (إلى
سيف) بان يضرب العتق به
لأن يذبح كالبهيمة (فله)
ذلك وان لم يرض الجاني
لأنه أسهل (ولو قطع فسر)
القطع لنفس (فالولي في
رقيقته) تسهيله (وله)
القطع طلباً للمماثلة (ثم
الحزب الرقة) وان شاء
انقطع به (القطع
السراية) لتكتمل المماثلة

إلى قول المتن ولما يتحقق النهاية وكذا في المتن الأولى أي وليس مما يلي لحزمه عمل الصبر (قوله) بما
يأتي أي اتفاق في الأصح (قوله) المتن وكذا آخر (الح) قال الشارح في شرح الأثراد وظاهر كلامه أنه
لوقته بالنفس في خرم يفعل به مثله ويوجب ان التضيق بالتجاسم لا يتابع بحال الاضرورة فكان كشر
البول اه سم على حج عش (قوله) بصغير هذا قد خرج البالغ فلا يجب القصاص على من لا يه
ويحتسب له بجره التصور ولفظ بين الصغير وغيره وهو الظاهر من إطلاق المصنف عش أقول
وبقده أي عدم الفرق قول المتن ولو لا يقتل غالباً كان لا يصغير (قوله) يقتل مثله غالباً واجمع للصغير
أي كالمحرم في صميم المتن (قوله) لتعذر المماثلة (الح) لا يقال بشكل يجوز الاقتصاص بنحو التجويع
والتعريق مع قهرهم ذلك لأننا نقول بنحو التجويع والتعريق إنما حرم لأنه يؤدي إلى اتلاف النفس والاتلاف
هنا مستحق فلم يمنع بخلاف نحو الجرح والوفاة بجره وان أمن الاتلاف فلذا امتنع هنا قلنا أم على
حج عش ورشدي (قوله) وإيجاز نحو المماثلة (الح) ردليل بمقابل الأصح عبارة النهاية والفتي والثالث في
التجروحه ما تمسك أرواه في الوفاة بس في دونه متشبهاً (قوله) لا يحصل (من) التخصيص والصغير
واجمع لكل من الأجزاء والنفس (قوله) كالمحرم في صميم المتن (قوله) لا يحصل (من) التخصيص والصغير
بمثل ذلك حيث كان جاعه يقتل مثله غالباً عليه عش (قوله) تعينه أي السيف (قوله) خافه أي فوز
كلان المماثلة والعدول إلى السيف (قوله) بعد جرحه (الح) أو بصدمته بالجلد اقتصاص منهم بالجلد كما في
فتاوى البغوي معنى (قول المتن في قول السيف) اعتمدته المنهج وكذا النهاية والفتي كالماتى أي نفا (قوله)
وصوبه إلى البقيتي (الح) وهو المتعذر به عبارة المتن وهذا هو الأصح كما صرح به في الامم والمختصر وقال
القاضي حسين ابن الشافعي لم يقل بخلافه ولم يختلف مذهب الشافعي فيه اه (قوله) وقيل (الح) وقديس
انه عين قول تعين السيف وغيره بالسيف القالب (قوله) بان يضرب (الح) عبارة الفتى بتيه المراد بالعدول
إلى السيف حيث ذكر حرز في تعليقه بالمهود اه (قول المتن ولو قطع) أي ولو قطع بغيره في قصاص كان
قطع بغيره (قول المتن فالولي حرقته) أي ابتدأه في (قوله) في الأولى أي فيما لو قطع الولي ثم أراد الجرح
حالا (قوله) طلب الامهال (الح) أي بان يقول للولي الحق عليه أمهاني مدة بقائه الحق عليه بعد جرحي وقوله
ولا في الثانية أي فيما لو قطع ثم انتفض السراية أي معنى فتقول الرشدي يعني بالثاني تسهيل القطع بقسمها
غير مناسب (قوله) طلب القتل (الح) أي بان يقول للولي الحق أو حتى بالقتل أو العفو بل الخيرة إلى المستحق
(تنبيه) ظاهراً لانه أي المصنف كل وضد أصله ان للولي في صورة السراية قطع العضو نفسه ولما منعنا
من القطع حيث لا سراية وهو كذلك معنى (قول المتن بجا فتعنا) أي أو نحو ذلك مما لا قصاص فيه ككسر

(قول المتن وكذا آخر ولو لا في الأصح) قال الشارح في شرح الأثراد وظاهر كلامه أنه لو قتله في الغصن في
خرم يفعل به مثله ويوجب ان التضيق بالتجاسم لا يتابع بحال الاضرورة فكان كشر البول ولا نظر
الجور أو التسلو في كمال ينظر والجور أو التسلو بصرف البول فاندفع بذلك ما قاله الشارح يعني الجور
انتهى وما قاله في غرضه في حق الجرح عوشره جرح الوفاة بان اتلاف النفس مستحق والتبليس يات
للحكمة كالترسل هنال استيفاء الحق فليأتمل (قوله) لتعذر المماثلة بغيره من الفعل (الح) لا يقال بشكل
يجوز الاقتصاص بنحو التجويع والتعريق مع قهرهم ذلك لأننا نقول بنحو التجويع والتعريق إنما حرم لأنه يؤدي إلى اتلاف النفس والاتلاف
هنا مستحق فلم يمنع بخلاف نحو الجرح والوفاة بجره وان أمن الاتلاف فلذا امتنع هنا قلنا أم على
حج عش ورشدي (قوله) وإيجاز نحو المماثلة (الح) ردليل بمقابل الأصح عبارة النهاية والفتي والثالث في
التجروحه ما تمسك أرواه في الوفاة بس في دونه متشبهاً (قوله) لا يحصل (من) التخصيص والصغير
واجمع لكل من الأجزاء والنفس (قوله) كالمحرم في صميم المتن (قوله) لا يحصل (من) التخصيص والصغير
بمثل ذلك حيث كان جاعه يقتل مثله غالباً عليه عش (قوله) تعينه أي السيف (قوله) خافه أي فوز
كلان المماثلة والعدول إلى السيف (قوله) بعد جرحه (الح) أو بصدمته بالجلد اقتصاص منهم بالجلد كما في
فتاوى البغوي معنى (قول المتن في قول السيف) اعتمدته المنهج وكذا النهاية والفتي كالماتى أي نفا (قوله)
وصوبه إلى البقيتي (الح) وهو المتعذر به عبارة المتن وهذا هو الأصح كما صرح به في الامم والمختصر وقال
القاضي حسين ابن الشافعي لم يقل بخلافه ولم يختلف مذهب الشافعي فيه اه (قوله) وقيل (الح) وقديس
انه عين قول تعين السيف وغيره بالسيف القالب (قوله) بان يضرب (الح) عبارة الفتى بتيه المراد بالعدول
إلى السيف حيث ذكر حرز في تعليقه بالمهود اه (قول المتن ولو قطع) أي ولو قطع بغيره في قصاص كان
قطع بغيره (قول المتن فالولي حرقته) أي ابتدأه في (قوله) في الأولى أي فيما لو قطع الولي ثم أراد الجرح
حالا (قوله) طلب الامهال (الح) أي بان يقول للولي الحق عليه أمهاني مدة بقائه الحق عليه بعد جرحي وقوله
ولا في الثانية أي فيما لو قطع ثم انتفض السراية أي معنى فتقول الرشدي يعني بالثاني تسهيل القطع بقسمها
غير مناسب (قوله) طلب القتل (الح) أي بان يقول للولي الحق أو حتى بالقتل أو العفو بل الخيرة إلى المستحق
(تنبيه) ظاهراً لانه أي المصنف كل وضد أصله ان للولي في صورة السراية قطع العضو نفسه ولما منعنا
من القطع حيث لا سراية وهو كذلك معنى (قول المتن بجا فتعنا) أي أو نحو ذلك مما لا قصاص فيه ككسر

متغن لتغذر المائنة حديثاً (وفي قول) يفعل به (كقوله) وهو الراجح في الروضة وأمسله بل قيل ترجع الاول سبق فلم يؤخذ منه انه لو قطع
او كسر ساعده ففسر للنفس جاز قطع (٤٤٢) أو كسر ساعده فمقابل من تعين القطع من الكوع يعيد بل لا يبعد ان يكون مغرغ على

ضعف ولو أجازها فسلامة عفا
فان طرأ له العفو بعد الاضافة
لم يعز ولا عزم على الراجح
(فان) فعل به كقوله (لم
يعلم ترذا الجوائف) فلا
توسم ولا تفعل في محل آخر
بل يعز وتبين في الاظهر
لاختلاف تأثيرها باختلاف
مجالها (تبيين) يمنع من اضافة
وكل ما لا قدس فيه ان كان
قصده العفو بعد فغير عفا
أو قتل وذلك لان فيه تعدياً في
مع الاضمار الى القتل الذي
هو نفس العفو (ولو اقتص
مقطوع) عضو الذي فيه
نصف دية من فاطمه (ثم
مات) المقتص (بسرابة
فلو لم يفر) رتبة الجاني في
مقابلة نفس موثرته (وله
عفو بنصف دية) فقط
لاخذ ما يقابل نصفه الاخر
وهو العضو الذي قطعه وحله
ان استوت الدتان والا
في النسبة فلو قطعت امرأته
بدر جل قطع يدها ثم مات
فالعفو على ثلاثة أرباع الدية
لانه استحق دية رجل مقطوع
منها ما يقابل ربع دية رجل
وتبناه كقوله اجتمع الاثنان
لهما في عكس ذلك وهو ما لو
قطع يدها فقطعت يدهم
ماتت سراباً فاذا أرادوا بها
العفو لم يكن له شيء (ولو
قطعت يدها فاقص ثم مات)
المقتص بالسراية (فلو لم يفر
الخ) بنفس موثرته (فان

عفا فلا شيء له) لاستيفاء ما يقابل الدية الكاملة وحله ان استوت الدتان أيضاً في صورة المرأة السابقة يبقى له نصف
الدية (ولو لم يفر) بالسراية (من قطع قصاص فهدد) لانه قطع بحق (وان مات بالسراية) بعد الاقتصاص

في اليد (معاً) وسبق المحنى عليه فقد اقص) بالقطع والسراية يتولاني على الجاني لان السراية انما كانت كالباشر في الجاني وجب ان تكون كذلك في الاستغناء (وان انا سر موت المحنى عليه من موت الجاني بالسراية (قله) أي يولي المحنى عليه في تركه الجاني (نصف اليد) ان اسوت الدينان فلهما مأمراً (في الاصح) لان القود لا يسبق الجاني بقولاً كان في معنى السلم في القود (٤٣) وهو مجتمع ولو كانت السراية في قطع

مغنى وأسن (قوله في اليد) أي مثلاً (قوله المتن) أوسبق المحنى عليه أي سبق موته موت الجاني معنى (قوله) بالقطع والسراية) أي حصل قصاص اليد بقطع الجاني بالسراية بالسراية معنى (قوله المتن) وان انا سر موت المحنى عليه في تركه الجاني (نصف اليد) ان اسوت الدينان فلهما مأمراً (في الاصح) لان القود لا يسبق الجاني بقولاً كان في معنى السلم في القود (٤٣) وهو مجتمع ولو كانت السراية في قطع
فهل هو كذلك بالمال ذكر أو يوقف الامر الى البيان سم على المنهج عش (قوله المتن) فله نصف اليد بقوله (الاصح) (تنبه) لو كان ذلك في قطع يديه مثلاً سمحق شيئاً لأنه قد استوفى ما يقابل النفس أو في موضع وجب ثمة أعشار اليد ونصف عشرها وقد أخذ الجاني عليه بقصاص الموضحة نصف العشر وقس على ذلك معنى (قوله نظير مامر) أي أنفق في سره وله عفو بنفسه (قوله عا) أي لم بالسراية مع ظن الاجزاء معنى (قوله المتن) فلهما مأمراً (في الاصح) لان القود لا يسبق الجاني بالسراية بالسراية معنى (قوله المتن) وان انا سر موت المحنى عليه في تركه الجاني (نصف اليد) ان اسوت الدينان فلهما مأمراً (في الاصح) لان القود لا يسبق الجاني بقولاً كان في معنى السلم في القود (٤٣) وهو مجتمع ولو كانت السراية في قطع
لان السراية حصلت بقطع سمحق مثله روض وأسن سم على المنهج عش (قوله المتن) فلهما مأمراً (في الاصح) لان القود لا يسبق الجاني بالسراية بالسراية معنى (قوله المتن) وان انا سر موت المحنى عليه في تركه الجاني (نصف اليد) ان اسوت الدينان فلهما مأمراً (في الاصح) لان القود لا يسبق الجاني بقولاً كان في معنى السلم في القود (٤٣) وهو مجتمع ولو كانت السراية في قطع
غاية (قوله يتي) (الخ) صنف على قول المصنف فلهما (قوله وذكر) أي المصنف (قوله وحله) (الخ) قول المتن وان قال في النهاية وكذا في معنى القود اما المصنف الى أو أخرج القود أو أوصى (قوله وحله) أي بقاء القود عبارة (٢) ويبي قصاص السراية الا اذا لم يبيع أو ظن القاطع الاجزاء أو جعلها عوضاً فانه يعدل الى اليد لان السراية وقت هذا (قوله والاستطاف) وهذا واضح اذا كان القاتل المستحق وذلك في قطعها فانه لا يقطع بنفسه كاتقدم أو تعدى وقطع بنفسه وأما اذا كان الظاهر هو الوكيل فقط ولم يصد من المستحق الا مجرد التوكيل فالوجه بقاء القود اذا لم يضاوي أي وعلى الوكيل بقاء السراية ولا قصاص عليه فيها لغته الاجزاء سم على المنهج عش (قوله وكذا) أي سقوط القود بزمانه بقوله على القاطع وكذا ضمير جعلها (قوله حلت) أي حين انقطعها عوضاً (قوله اما المصنف) الجنون (الخ) بغير قوله وهو مكلف لكن برصداً بغير موافق حكم المنطق في معنى الاخراج عشه (قوله والاخراج) أي بغير ذنبه ان لم يقتل به فصد الاباحة برصدي (قوله واما المخرج) القن (الخ) بغير زرع (قوله اذا كان القاطع قنا) أي اذا كان حراً فعليه ان لا يود عليه مطلقاً لتقديره بالنقص وتصور كون الاخراج هو المسقط بغير رصدي (قوله واما المخرج) الجنون (الخ) عبارة الغنى وخروج المكلف المقدس في كلامه الجنون فانه اذا أخرج ساره وقطعها المقصص عالماً بالحال وجب عليه القصاص وان كان جاهلاً وجب عليه ان يتصوره ان ينجي عاقلاً ثم يمين والا فاجنون على الجاني لا يجب عليه قصاص (تنبه) كلام المصنف يشعر بمباشرة المستحق للقطع مع ان الاصح عدم تمكن من استيفاء القصاص في الطرف كيمسوق وصوره بالتولي بما اذا ذنبه الامام في استيفاء القصاص بنفسه اه ومرجع عن أنفاق ورواخر (قوله والصي) أي اخرجهم من حيث حوالاتي خصوص ما نحن فيمين كونه حائلاً والا لصحى لقصاص عليه رشدي (قوله ثم ان علم المقصص) أي علم الصي والجنون عش (قوله المتن) فكذلك أي أوصدقه بغيره (قوله بل عرف) بغير التناه (قوله ان هذا) أي فكذلك (قوله وقوله) أصله عرفنا (الخ) عبارة الامل ولو قال قصداً بقاها عن المين وثلثتها فخرجت عنها وقال القاطع عرفنا المخرج السراية وانما لا يخرج من المين فلا يجب القصاص في السراية أيضاً تلي الاصح انتهت ومنها يظهر ان المتن جعلها في فسخ ناه عرفنا لانه انما انقطعها حلتها وانما على هذا التقدير فقدان القاطع كذا يخرج في دعواه ظن الاجزاء في دعواه الاجل فيمكن أن يكون وجه جعل النارج تبعاً للمعنى التذكير لبعدها عن المرتبة عليها لجعل مطابقة الأصل سم (قوله فيكون أخفاها) (قوله الشر) وقوله أصله عرفنا بغيره ان يضم التام فيكون أخفاها بالماضي وخصه (الخ) عبارة الامل

لكن الاجزاء سم سقط قودها اذا كان القاطع قنا واما المخرج الجنون والصي فلا صرة باخراجهم من علم المقصص قطع والا زمته اليد بغيره وان قال المخرج بعد قطعها (جاءها) على الاخراج عوضاً عن الجين وثلثتها (جاءها) عنها (كذلك) القاطع في ظنهم انهم يتبعها لاجل المذكور وقال بل عرفنا لانه لا يخرج يوصف ان هذا مجرد تصور وقوله أصله عرفنا بغيره ان يضم التام فيكون أخفاها بالماضي أو بغيرها

فوافق المتن فاندفع الجزم
بعضها حتى يبنى عليه
الاعتراض على المتن
(فالاصح) أنه (للاقصاف في
اليسار) على فاطمها سواء
أظهر أنه أباها أو أمها البين
أو علمها اليسار وإنما لا تجزئ
أو قطعها عن البين ظاناً
أجزاءه لأن يخرجها ساطع
عليها يجعلها عوضاً عن
لا قودتها وإن صدقت في
الظن المذكور على الأصح
أي ضابط وإن تنسب الظن
المذكور من أصله خلافاً
لما هو عليه كلام أصله أيضاً
وفيه لما تقر بأن المسقط
للقود هو قصد جعلها عوضاً
فتقر به ذلك على التأكيد
بجزمه بولامقوله
بإسناد كلامه في الزيادة
(وتجيبه) اليسار لأن
الجعل المذكور منع كونه
بذلك بما (أو يتي) حيث
لم يظن القاطع أجزاءه ولا
جعلها عوضاً (فصاف
البين) في الأولى كما روي
هذه لأنه لم يستوف ولا ضابط
صنعه بلزومه الصبر به إلى
أن مال سارده ثلاثين كسبه
الموا لا ما إذا ظن أجزاءها
أو جعلها عوضاً فلا يتي
لما ران ذلك متضمن
للعفو ولكل على الآخر
دية (وكذا لو قال) المخرج
(دهشت) بضم أو فتح
فكسر عن كونها اليسار
(فتلنت البين) أول ما جمع
الأخرى يساراً أو ظننه

(الخ) إشارة إلى عدم اندفاع الإجماع مطلقاً كما سيأتي في قوله خلافاً لما هو عليه كلام أصله (الخ) سم (قوله) لما
يأتي) لعل في قوله بل وإن أتى (الخ) (قوله) حتى يبنى عليه الاعتراض (الخ) عبارة (الخ) (تنبه) ماذا كره المصنف
ليس مطاقاً في الحر والاروضة وأصلها وعبارة الحر والاروضة قصدت ما يقعاهن البين الخ ومراعاة
عرفت بضم التاء للمتكلم فظن المصنف أنها يقع التاء للخطاب فعبر عنه التأكيد قال ابن شهاب وهو غير
صحيح لما رين أحد هذان البين موضع تنازعهما والامر الثاني أنه يقتضي أنه إذا صدقت يجب القصاص
في اليسار والذي في الشرع والروضة في هذه الحالة أنه لا قصاص أصلاً في الأصح (قوله) سواء أظن إلى
قوله وإن أتى الظن في المتن (قوله) أيضاً أي يكلو كذبه (قوله) الظن المذكور أي في المتن (قوله) أيضاً أي
كلام المتن (قوله) لما تقر أي في قوله لأن يخرجها ساطع عليه يجعلها عوضاً (قوله) فتقر بعد ذلك على
التأكيد (الخ) قد عني أن ذلك فرع على التأكيد بل فرعه على الجعل ويؤيد أن قوله فالأصح الجواب
الشرط الذي هو قوله وإن قال جعلتها عوضاً والجواب إنما ينفع على الشرط ثم عبارة قوله هم اعتبار
المعطوف على الشرط مع ما بعده في ذلك التقرع فيجاب حديثاً بأنه إنما قصد به المعطوف بيان منشأ الجعل
غالباً وما بعده بيان حال القاطع غالباً عند ذلك فليست (قوله) اليسار أي في قول المتن وكذا لو قال في
المتن (قوله) حيث لم يظن إلى قول المتن وكذا لو قال في النهاية في قوله في الأولى أي نعم (قوله) ولا جعلها صلف
لم يظن والضمير المستر القاطع (قوله) في الأولى أي في صورة قصد خرج اليسار (قوله) كما (أي) أي
شرح فهدرة (قوله) في هذه (أي) في صورة جعل المخرج اليسار عوضاً عن البين (قوله) أما إذا ظن (الخ) محترز
قوله حيث لم يظن (الخ) (قوله) كما (أي) في شرح فهدرة (قوله) أيضاً أي ظن القاطع الأجزاء وبغض
اليسار عوضاً عن البين (قوله) ولكن على الاستدرة أي دينا قطع فلو سري القطع إلى النفس وجب
ديتهو يدخل فيها اليسار معنى (قوله) أيضاً أي الفصل في المتن الآية أول ما سمع الآخر بيساراً وقوله
فاندفع إلى وفي جميع هذه الصور وقوله وأخذ ذلك يأتي ويصدق وقوله وقد دهرش أي بان القصد (قوله) بضم
(الخ) عبارة (الخ) بضم أوله تعطف ويجوز فتحه وكسر ثانيه من الدهشة وهي العبر اه وكذا لو قال دهشت
الخ أي أو كذا المخرج بمنزلة نهاية وروى ولو كان المسحق بمنزلة يساراً أو عيناً فلا يخرجها
ولو قال قصدت ما يقعاهن البين وطلعت أنها تجزئ في قولها القاطع عرف أن المخرج اليسار وأنما لا تجزئ
عن البين فلا يجب القصاص في اليسار أيضاً في الأصح انتهت ومنها يظهر أن المتن جعلها على فتح ما عرفت
لأنه إنما يطبقها حيث ذواتها على هذا التقدير وتقدان القاطع كذب المخرج في دعواه ظن الأجزاء لا في دعواه
الجعل فيمكن أن يكون وجه جعل الشارع تبعاً للجعل التأكيد بوجع الظن المترتب عليه الجعل مطابقة
ما في الأصل ويحتمل أن وجهه ما يستتبع رجوع التأكيد إلى الظن لعدم وجوب القصاص في اليسار إذا
رجوعه إلى الجعل يناسب وجوب القصاص فيها لاستعفاف القاطع حيث جازت بهم تسلط المخرج عليها وكان
وجه وصف الظن بأنه رتب عليه الجعل بيان الارتباط بينهما والاختصاص وجود الظن لا يقتضي قرب الجعل
عليه بل عزاه أنه لا يكون سبباً لجعل الظن مع تحققه أنه يمكن أن يظن صحة جعلها عوضاً ولا يقصد العوض
لأرجاءه ما فوق بعض مشتغلاً بما يجعل الشارع الجلي التأكيد بوجع الجعل لا فعله وهو لا وصف
بالتأكيد بغير دليله أن التأكيد بوجع الجعل لا بد من الظن لأنه لا بد من قوله (قوله) فيكون أنصفاً (أي) (قوله) أيضاً
إشارة إلى عدم اندفاع الإجماع مطلقاً كما سيأتي في قوله خلافاً لما هو عليه كلام أصله (قوله) حتى يبنى عليه
الاعتراض على المتن) لكان أن يوجه الاعتراض على المتن أن ادفع الجزم المذكور بأن يجعل عبارة الأصل
على الوجه المأثور ومنه اختصارها على جميع أركان جعلها على غيره والاختصار عليه موجب الاعتراض (قوله)
فتقر بعد ذلك على التأكيد (الخ) قد عني أن ذلك فرع على التأكيد بل فرعه على الجعل ويؤيد أن قوله
فالأصح جواب الشرط الذي هو قوله وإن قال جعلتها عوضاً والجواب إنما ينفع على الشرط ثم عبارة قوله هم
اعتبار المعطوف على الشرط مع ما بعده في ذلك التقرع فيجاب حديثاً بأنه إنما قصد به المعطوف بيان منشأ الجعل غالباً

قال ذلك وقال القاطع لمنهنا (اليمين) فلا قود في اليسار على الاضطرار هذا الاستثناء لم يوجب دينا يسبق قود اليمين خرج يقول القاطع ذلك ما قال قلت أنها اليسار وإنما لا يخرجني أو دشت غل أدر ما قطع أو ظننت أنه أحياها لا يخرج فيجب على القاطع القود في اليسار أما الأولى فواضح وأما الثانية فلا تعلق بحال القاطع وأما الثالثة فكمن قتل رجلا وقال ظننته أذن لي في قتله وإنما أنا قاطعن الإباحة مسج جعلها عوضا ليمين جعله الأذن في قطعها كما مر وهذا هو الحال ما قبل (٤٤٥) بخود هـ لم يتعين إذا أصلا فأنفع

استكناه بان الفعل المطابق للسؤال كالذات لفظا وفي جميع هذه الصور لا يقطع قود اليمين إلا ان ظن القاطع الاجزاء أو جعلها عوضا وحيث سقط قود اليسار بغير الإباحة والقائم مقامها وجبت ديتها وهي في ماله لا على عاقلة لعدمه وأخذ اليمين قاله نذرها عن اليمين عفو عن قودها ونصدق كل في علمو ظنه لانه لا يعلم الا من هو قاطع اجزاء قطع اليسار عن اليمين في حد السرقة إذا أخرجهما وقد عهش وأظن اجزاءها عن اليمين لا إذا اقتصد باحتيا بان القصد من الحد التكميل وتعطيل الآلة الباطل فتوقف حمل والقصاص معنى على المماثلة

﴿فصل﴾ في موجب العمد وفي العقوبة وهو سنة أو كدية وبغير مال أفضل وذلك لأن بان الاحاديث منها ثم باليهي وفيه ما رفع اليمين الله عليه وسلم قصاص قاتل الأعراف بالعفو بل في مسلم أنه وقع اليه قاتل آخر فقال لاني القاتل اعف عنه فاني فقال اذهب به فلما ولى قال ان قتله فهو في النار أي لخالفته الامر

وقطعها أهبرت لانه ألقها بسبله وان لم يجر جهال وقطع عينه لم يصح استيفاءه لعدم أهليته ووجب لكل دية وسقطت لغنى ورؤوس مع الاستساق (قوله) قال ذلك أي أخرجه يساروك (قول المتن) وقال القاطع أي المسحق (قوله) ويجوز ديتها أي قوله أما الأولى في النهاية (قوله) ذلك أي ظننته اليمين (قوله) ما قال (أي) القاطع المسحق (قوله) أما الأولى أي علمت أنها اليسار الخ (قوله) فواضح عبارة المعنى لانه لم يوجد من يخرج تسليط اه (قوله) وأما الثانية أي دشت الخ (قوله) وأما الثالثة أي ظننت أنه أباحها الخ (قوله) فكمن قتل الخ أي فهو أي القاطع كمن قتل الخ (قوله) وإنما أنا قاطعن الإباحة أي كاتقدم في شرح وان قال جعلت ما عن اليمين الخ سم أي قوله سواء ظن أنه أباحها (قوله) مع جعلها الخ أي جعل الخرج اليسار عوضا عن اليمين عبارة المعنى و يفرق عدم زوم في علمو ظن باحتياط قصدا لمخرج جعلها عن اليمين بان جعلها عن اليمين تسليط بخلاف آخرها حيث أتوا ظنا منه أنه قال أخرجه يساروك اه (قوله) الأذن مغفول لتضمن المضاف إلى فاعله (قوله) يساروك أو ظننته قال ذلك فليتأمل سم وقوله قد يقال الخ قديقال هذا لا يظهر في قوله لم أسمع إلا أخرجه يساروك أو ظننته قال ذلك فليتأمل سم وقوله قد يقال الخ سالم عما مر أفتاح النفس (قوله) استكناه أي كلام المصنف هنا (قوله) بان العقل يعني فعل اليمين عليم المطابق للسؤال يعني سؤال الجاني (قوله) في جميع هذه الصور أي صور أحوال المخرج المذكورة في المتن والشرح (قوله) وأوجها عطف على ظن والتعريف المستعمل في القاطع (قوله) بغير الإباحة أي السابقة في قول المتن وقصد بالاحتياط وقوة أو القائم مقامها أي السابق هناك بقول الشارع وكنت باحتياط الخ (قوله) في ماله أي القاطع وهو المعنى عليه ولا عهش (قوله) وأخذ اليمين مبتدأ وخبر مفعول عفو عن قودها والجاء استثناء (قوله) وأخذ اليمين في حال الخ أي ولو قاله الجاني خذ اليمين عوضا عن اليمين فأنفذها وان كان سكا مكمضا القصاص وجعل الأخذ عفو عنه كروي (قوله) عن قاله أي من قاطع عين مثلا قال استسحق قودها (قوله) وصدق كل في ظنه وعلما الخ عبارة الزور أي والمعنى والقول لخرجه فيما نوى سم ﴿فصل﴾ في موجب العمد (قوله) في العقوبة أي وفيما يتبع ذلك ككون القطع هذو أفعالا قاله رشيداً قطعني عهش (قوله) سنته كدية أي مطلقا بماله وبدونه (قوله) أي لخالفته الامر أي سم علم وجوعه عن القتل المتضمن ذلك الرجوع التوبتين الخالفته التدم عليها سم (قوله) لم يقرأ الخ أي لان قوله فهو في النار أي على هذا الإلهانكار عليه سم (قوله) بغير الجليم أي قوله وبجانب المعنى والى قوله قتله في النهاية (قوله) المضمون أخرجه نص الصائل والمراد باليمين المستوفى للشرط عهش (قوله) يعقودن الجاني

وجما بعده بيان سال القاطع غالباً بعد ذلك فليتأمل (قوله) وإنما أنا قاطعن الإباحة الخ كاتقدم في شرح قوله ولو قال جعلت ما عن اليمين الخ (قوله) لم يتعين قد يقال هذا لا يظهر في لم أسمع إلا يساروك أو ظننته قال ذلك فليتأمل (قوله) أو جعلها أي اليسار (قوله) لم يصدق كل في علمو ظنه الخ عبارة الزور والقول قول المخرج فيما نوى

﴿فصل﴾ في موجب العمد الخ (قوله) أي لخالفته الامر الخ قد يقال بخالفته الامر متعقبة قوله ان يسهل لانه لما ذهب به لقصده قتله وقوف في مخالفة فخر قد كرهه في النار وقوع القتل وقد يجاب بان التعبد لاحترازا إذا رجع عن قتله لتضمنه ما وبتن الخالفته التدم عليها (قوله) ولم يقرأه عليه أي لان قوله فهو في النار أي على لان هذا الإياه شعرا وما بالإخلاص من مباحة مصل الله عليه وسلم أو يتناق ذلك الأخ فان قلت فكيف أقدم على حرم قاتل الحرم لا يعلم بقره عليه وأما القود إذا ضمه عليه فهو واجب فاحتمل مختلفه (موجب) بغير الجليم (العمد) المضمون في نفس أو غيرها (القود) بدنه وهو بغير الرأس القصاص سمى به لانهم يعقودن الجاني بحبل أو نحو (والله) في النفس وأرض غيرها (بل) عنه عندهما كذا في رواية أخرى وبغير بض بان ضمة كلام الشافعي والأصحاب ومصر به المأوردى في عقود النفس

انما يدل ما جنى عليه والازم المرأة قتلهما الرجل دية امرأ وليس كذلك اهـ ويجب بان الخلاف في ذلك لفظي لا تفاقمهم على أن الواجب هو دية المقتول فلم يبق تلك الخلاف (٤٤٦) كبري فائدة وقد رجح الاول بان القود لما وجب علينا كان كناية نفس القتل فكان أخذ

الدية في الحقيقة تبدل عنه
لاعتبار ولا يلزم علينا ذكر
لما تقرراه كناية القتل
فأما له ثم رأيت شيخنا الجليل
بصود ذلك (عند سقوطه)
بعموم أو دونه عن عليها
(وقول) موجب (أحدهما
بمهما) مراده قول أصله
لا يبينه الظاهر في أن الواجب
هو القدر المشترك بينهما
في ضمن أي عشرين شهرا
وشهر الصعيين من قتل
قتيل فهو غير الامر بما
أن يودي وأما أن يقال
ظاهر في هذا القول ومن
ثم يحسم المصنف في بعض
كتبه وقد تبين القود ولا
ديه كما جرى قتل مرتد مرما
وفما لو استوفى ما يقابل
الدية يتولى بقوله الاثر الرتبة
وقد تبين الدية كناية قتل
الواحد واليه وسلم الذي يود
لا يوجب الا التبرير والكفارة
كناية قتل عنه فائدة هو روى
البني عن جاهد وغيره
ان شريعتي موسى صلى الله
عليه وسلم نعمت القود وبسي
صلى الله عليه وسلم نعمت
الدية فلفظ الله تعالى عن هذه
الامة وخيرهم بينهما (وعلى
القولين الاول) يعني المسحق
(عفو) عن القود نفس
أو طرف (على الدية) أو
نفسه متلا (بغير رضا
الجاني) لانه مستوفى منه
كأصله واليه وغيره عنه
ولاحد المسحقين العفو بغير رضا الباقي لان القود لا يبرأ ومن ثم عوفي عن بعض أعضاء الخائفين كانه كناية
بعض المرأة لظلال كلفاؤه من غير الاعضاء يقع العفو بربطه من ماله ولا فراقه قياس قولهم لو قال له
الجاني فخذ الدية تعوضا عن البين فخذها ولو ساكتها القود وجعل الاخذ عفو اهـ

هذا الامانة كما راعه (قوله) ويجاب بان الخلاف (الح) ما لا نتم من أن يجاب بان المراد ان دية المقتول يدل
عن قتل القاتل قاصا لا عن نفسه فلا يلزم ما ذكر (قوله) أيضا ويجاب (الح) في هذا الجواب وقوله لا نتم
الاعتراض ان العبارة الواقعة المقصود هي هذه لانه لا الشك في هذا لا يندفع بما ذكره (قوله) ثم رأيت
شخصا (أجاب بصودك) فانه قال ما له الشك فلا ينافي ما له المأوردى قال ذلك لانهم مع أنهم سادون
القصاص يدل عن نفس الجاني عليه ان القصاص يدل عن نفس الجاني عليه وبذلك يدل بان انتهى فليتام
مع حاصل جواب قول الشارح بدلا عنه لاعتبارهم جميع هذا من الضمير من فيه (قوله) الظاهر في أن الواجب
هو القدر المشترك (أ) يختلف المذهب فانه صادق بكونه معناني الواقع حتى يكون الواجب أحدهما بعينه في
الواقع لكن لم يبين في الظاهر (قوله) ظاهر في هذا القول (قد يتألف انما يكون ظاهر اقله كان قال القاتل
بغير النظر من يؤاؤه فهو أي الولي بغير النظر من فهو صادق وان كان القود واجبا علينا باله بخيار بين

بعض أعضاء الخائفين كانه كناية
بعض المرأة لظلال كلفاؤه من غير الاعضاء يقع العفو بربطه من ماله ولا فراقه قياس قولهم لو قال له
الجاني فخذ الدية تعوضا عن البين فخذها ولو ساكتها القود وجعل الاخذ عفو اهـ

بأن يظهر ذلك هنا (وعلى الأول) الظاهر (لأنه أطلق العفو) عن القود ولم يتعرض للدين ولا اختارها عقب العفو (فإنه لا يذهب لاديه) لأن القتل لا يوجبها والعفو اسقاط ثابت لا يثبت بغيره وتعالى في اتباع أي المال لم يحول على العفو عليها ما إذا اختارها عقب العفو فثبت بتزويلا لا تختارها عقبه منزلتها على بقية من المبادر إليها ولا يظهر ضبط التعقيب هنا بما في اليسع من عدم تحلل لفظ أخبني وان قل أو سكوت ولو بل بعد فاصلا فالو عقبه بعض المستحقين وأطلق سقطت حصته ووجب حصتها لباقيين (٤٤٧) الدين وان لم يختارها لان السقوط

قهرى عليهم كقلى قتل الوالد
ولو احتقال بنوت المال كما
لوقتل أحد فني لا أثر فعنا
عن القود أو عن حصته أو
موجباً للجناية ولو بعد
العتق لم يثبت له أعمال
جزا (د) على الأول أيضا
(لو عتق من الدين) هذا
العفو ولو عو على الاستيعة
(وه العفو) عن القود
(بعده) وان تراضى (عليها)
لان حكام تغير بالعقوبات
الاذى كل علم ولو اختار
القود من الدين وجبت مطلقا
(لو عفا على صغير جنس
الدين يثبت ذلك الغير على
القولين وان كان أكثر من
الدين ان قبل الجاني) ذلك
وسقط القود (والا فبال)
يثبت لاه امتياز فاشترط
رضاهما (ولا سقط القود
في الاصح) لانه انما رضى
ببقوله على عوض ولم
يحصل وليس بالصلح على
عوض فاسد لان الجاني
فيه قبل الترم (وليس
للمجور فليس) وماله المرض
في ان اذ على الثلث وورث
الدون (عفو عن مالان
أوجبنا أحدهما) لانه ممنوع
من تقصير المال لحق

بأنى (الح) خبر قوله وقياس الح (قوله انظر ذلك هنا) أي فلو قال الجاني المسحق خذ الدين قبل القود
فاخذها ولو اساقط حقه من رضائه بدينه عش (قوله هنا) انظر ما مر ادبه رشدي يعني ان قولهم
المذكور شامل للدين وقودا لغيره والنفس والمعي وقولهم عن الميعن على طر نقى التمثيل فلا حاجة لقياس
غير الميعن عليها (قوله الظاهر) وهو ان موجب المال القود يمين وقوله لم يتعرض الح إلى بنى ولا
اثبات معنى (قوله لم يحول على العفو الح) ويؤيده قوله تعالى عنى له من أن حصته سم (قوله عليها)
أي الدين (قوله منزلتها عليها) أي منزلة العفو على الدين معنى (قوله وأطلق) أي بان لم يذكر ما لم يتجر
عقبه بقى يتقاسم عش (قوله اسقطت حصته) أي من القود وبه (قوله ولو احتقال الح) عبارة
المعنى وحمل الاختلاف ما إذا أمكن ثبوت المال فان لم يكن كان قتل أو حبس على شخص عبدا لا آخر فلا بد
ان يقتصر وان يعفو فلا يثبت له على عبدا لانه اذا عتق لم يسقط القصاص فان عفى السيد بعد العتق
مطلقا يثبت المال جزا وعلى مال ثبت كفى والرضى أو اساقطها ٥١ (قوله فعفا عن القود) أي عفا
مطلقا (قوله ولو بعد العتق) أي لعفا في بظاهر ان العفو بعد العتق عش وعبارة الرشدي قوله ولو بعد
العتق أي والصورة انه عفى مطلقا بخلافه اذا عفى عنه بعد العتق على مال فانه يثبت كاقوله الديمرى عن
الشعبي رشدي ومرا أضاف عن الغنى ما وافقه (قوله المتي بعده) أي بعد العفو عن الدين عش
ورشدي (قوله لان الاذى كالعدم) أي فكأنه لم يوجد منه ابتداء سوى العفو عن القصاص على
الدين عش (قوله مطلقا) أي عقب اختياره أو بعد عهده عش (قوله المتي ولو عفا) على غير الجنس أي
أوصا غيره عليه ثبت ذلك الغير أو الصالح عليه وان كان أكثر من الدين (تنبيه) ولو عفى عن القود فصل
نصف الدين فهو كعفو عن القود ونصف الدين يسقط القود ونصف الدين معنى (قوله وان كان أكثر من
الدين) ويجب عليه قبول ذلك انما اذا روجح ما قبله بعض مشايخنا عن المولى رشدي (قوله وليس
كالصلح على عوض فاسد) أي حيث يسقط القود سم (قوله لان الجاني فيه) أي في الصلح على عوض فاسد
عش (قوله ان ليس لمجور فليس الح) احذر من مجبوع من القائل قبل ان يرضى فانه كوش وقل
عن المجور عليه بسلب عبادة كصبي ويخون فعفوهما العفو معنى (قوله من ثبوت المال الح) الاخصر
الشامل لما زاده قول المغي عن الترفع أه (قوله المتي وان أطلق) أي بان قال عفو عن القود لم يتعرض
لدين ولا اختارها عقب العفو (قوله وقضيته) أي قوله والمغلس الح عش (قوله حيث) أي حين حصته
بالاستئانة (قوله ومع ذلك) أي زوم العفو على الدين (قوله بالمعنى) أي قوله وكذا المعنى في المغنى (قوله
المجور عليه بسطة) ولو كان السبب هو القاتل فصالح عن القصاص أكثر من الدين فتدول لآخر الرولى فيه كاهو
قضية كلام الرافى (فخرج) عفو المكان من الدين تبرع فلا يصح بغيره فانه يذهب القودان معنى
(قوله مطلقا) أي بلا تعرض للدين وقوله أو عن الدين معنى على ان المال (قوله فلا يصح عفو عن المال بحال)

القود الواجب عينا وبه الذي هو الدين بالبعو عليها (قوله لم يحول على العفو عليها) ويؤيده قوله تعالى عن
عفى له من أن حصته سم (قوله وليس بالصلح على عوض فاسد) أي حيث يسقط القود (قوله فلا يصح عفو عن
المال بحال) قضيه انه على الأول وهو ان القائل يصح عفو عن المال وليس واضح له حيث وجبت الدين
الغناء (والا) لو ثبت ذلك بل القود بعينه وهو الظاهر (فان عفا عنه) على الدين يثبت كغيره (وان أطلق) العفو (في كمي) من أنه لاديه
وان عفا على أن لا مال فالذهب لا يجب شي لان القتل لم يوجب له الا القصاص لا كالباطل لا كالباطل وقضيه أنه لو عصى الاستئانة لمزله
العفو على الدين لانه حدثت بكلف الاكسار وهو ظاهر ومع ذلك يصح عفو على أن لا مال اذا عفا به الاثر أنه ان تكسبح ما هو لا يؤثر في صحة
العفو (والمبقر) بالمعنى المجور عليه بسطة (في) العفو مطلقا وعن (الدين) أو عليها (كفلس) في تقصيره المذكور (وقبل كمي) فلا
يصح عفو عن المال بحال ونرج قوله في الدين القود فهو فيه كالرشيد فلا يجري فيه هذا الو جهو من ان السبب لم يلزم حكم الرشيد

(ولو تصالحا من القود على) أكثر (٤٤٨) من الدية لکن من جنسها فهو (ما تبی غیر) من جنس الواجب وصفته (لنا) الصلح (ان أوجبتا

أحدهما) لأنه زاد على الواجب فهو كالصلح من مائة على ما تبين (والإبان أوجبتا القود علينا) فلا يصح العدة ويثبت المال وكذلك لو عفا من غير تصالح على ذلك ان قبل الجاني والا فلا يثبت ويثبت القود لمسه أنه اعتبارا في توقف على وضاهما أمّا غير الجنس الواجب فقدم (ولو قال) حرم كذا مختار (رشد) أو سبيل آخر (أقطعني فعل فهدر) لا تؤذني ولا دية كإلواله أقتلني أو تلف مالي واذن الفتن بسطة القود لا المال واذن غير المكلف والمكره لا بسطة شيئا فان سري القطع إلى النفس (أوقال) ابتداء (أقتلني فقتله فهدر) كذا كر لا لأن الأصغر ان الدية تثبت لمورث ابتداء أي لأنها بدل عن القود البدل عن نفسه كعلم بما مر ثم يجب العكس فارة ويعز (ووقال) يجب دية بناء على الضعيف انها تثبت لمورث ابتداء (ولو قطع) يضم أوله أي عضو وجهه بعضهم بقضه (فعفا عن قوده وأرشفه فان لم يسر فلا شيء من قود دية لان المستحق أسقط الحق بعد ثبوته فقط (وان سري) إلى النفس (فلا قصاص) في نفس وطرف

لم يصح عفو عنها فالصبر وليظهر التفاوت بين القولين بالنظر للمال الآن وإدائه لا يصح عفو عن المال بحال أنه لا يصح عفو عن القود جعنا أو على أنه لا مال لأعضاء الضعيف (قوله أو سبيل) يوم سوانه لارشد في الأحكام المذكورة وفيه نظر بالنسبة للعلم من الأرض التي وما يرتب عليه أن لا يسوغ عفو عن فعل هذا وجه تقييد الضعيف بالرشيد جمعنا شفتا الشهاب الرمل قال ان هذا هو وجه التقييد (قوله فهدر كما ذكر) أي لا تؤذني ولا دية (قوله ولان الأصغر) ان الدية تثبت لمورث ابتداء ثم قوله بناء على الضعيف هل يجري ذلك على ان الواجب القود صلبا أو كذا أشكل لان الدية لا يجب على هذا القول الا لا العفو عليها وليس في تصوير المسئلة ما يقتضي ذلك فكيف يتأق البناء على ان يجب لمورث أو الواجب مع أنه لا يقتضي لاسل وجوبه الا لم يوجد الاخذ في القتل أو القطع وذلك يقتضي سقوط ما يجب بذلك والواجب بذلك ليس الا القود (قوله بناء على الضعيف) هل هذا معنى على ان الواجب أحدهما لا يعنه الا القود عينا (قول المتن وارش) لا يقتضي صراحة السباق كقوله الآتي وأما الارش الفعول الخ في صحة الفعول عن الارش وقفة شيء لان الواجب القود صلبا والفعول المسال لا كذا تقدم فلنظر صورة المسئلة ويمكن أن تصور عما إذا في

لتولية السرايتم من معونه وخرج بقوله قطع اذهون جنس ما فيه قود فهو ما نفسه مما لا يرجب قودا عفا الجاني عليه من القود فيها ثم سرت الجناية لنفسه فلا يمان يقتص في النفس

لانه عضفن القود في الارض فمفل بؤثر العفو وبقوله عن قوده وارشما لوقال عضفون عن هذه الجناية ولم يردفانه عضفون القود دون الارض كما
فصل على الام اى فله ان عضف عليه لانه يجب بلا اختيار والقوى فيما يظهر اخذاً (٤١٩) مما سألوا لاطلاق العفو (وأما ارش

العضفون جوى) في فسفة
العفو عنه (لفظا وصية
كاوسته بارش هذه
الجناية فوصية لقاتل)
وهي محتج على الاصح
ان يخرج الارش من الثالث
أو أجاز الوارث سقطت
نفذت من قدر الثالث
(أو) جرى (لفظا إبراء أو
اسقاط أو عفو سقط) قطعاً
ان خرج من الثالث أو أجاز
الوارث والا يقدر لانه
اسقاط نأخذ وكأنهم انما
سقطوا في حصته إبراء هنا
حسن العضف الجهل
بواجب مال الإبراء واجب
الجنابة المستقر بما يتبين
بالموت الواقع بعد وحيد
فهو في مقابلة النفس لا
العضف لان جنس الدية
سوى فيه حصته إبراء هنا
مع أنواع من الجهل فيها كما
علم بما في الصلح وغيره
ومما ياتي فيها (وقيل) هو
(وصية) لاعتباره من
الثالث اتفاقاً فصرى فيها
خلاف الوصية لقاتل وورد
بان الوصية انما تتحقق
فيما علق بالموت دون التبرع
التأخر وان كان في مرض
الموت وقع في من المنهج
وشرحه اصلا مصرح
بالفرق بين لفظ الوصية
وغيره وهو هذا لا تقرر
من اعتبار الكل من الثالث

أى من الحائى المعفون ان قودته **قوله** لانه أى الجنى عليه **قوله** وبقوله عن قوده وارشما لوقال عضفون عن هذه الجناية ولم يردفانه عضفون القود دون الارض كما
ان عضفون القود والارش جميع بالنسبة للارش أى بانوان كان الواجب القودين لانه لا يقتصر على
العفو عن الارش لانه لا يعدم وجوبه ككل مما تقدم فكأنهم يفرقون بين الاقتصاد على العفون الارش فلا
يصح وبين العفون مع العفون القود فصع فصرم على جوى وجه الفرق بانه لو اطلق العفو لم يجب
الارش الا اذا عاقله عقب مطلق العفو فذكر في العفو كالتصریح بلزوم مطلق العفو فصع ع **قوله**
أى فله أن يعفو الخ) تفسير بقوله دون الارش **قوله** لانه الخ) أى وليس المراد بقوله دون الارش انه يجب
الارش بالعفون القود مطلقاً بدون ان يختار الارش عقب العفو لاطلاق (قول المستر) وأما ارش العضو
أى فى صورة تسمية القطع الى النفس معنى (قول المتن) فان جرى لفظاً وميث الخ) اعترض بان المقسم
العفون الارش فتقسمه الى عاذا كرم الوصية والاراء وغيرهما من تقسيم الشيء الى نفسه وغيره وأوجب
شخصاً الشهاب الرمى بان المراد بالعفو المقسم مطلق الاسقاط أهم من أن يكون لفظ العفو بغيره فلا
اشكال سم على ج ع و وسأبقى الشارح حكاية الاعتراض وجواب آخر (قول المتن) كاوست
له الخ) أى كان قال بعد عضفون القود أويت الخ) انتهى **قوله** والا) أى ان لم يجز الوارث **قوله**
لانه) أى العفو واحد من هذه الالفاظ الثلاثة **قوله** (في حصته إبراء هنا الخ) يعنى في حصته الاسقاط هنا
لفظ الإبراء **قوله** (اذواج الخ) علة قوله مع الجمل بواجبه ع **قوله** (وحيد الخ) أى حين وقوع
الموت **قوله** (فهو) أى الواجب **قوله** (اذواج الجنابة الخ) علة قوله مع الجمل بواجبه ع **قوله**
لان جنس الدية الخ) علة قوله وكأنهم اتفاسعوا الخ) ع **قوله** (فيها) أى الدية **قوله** (أو) أى
العفو واحد من تلك الالفاظ وكذا ضمير لاعتباره **قوله** (فيما) أى فى تلك الالفاظ أى فى العفو
بها **قوله** (دون التبرع الخ) أى الذى بمنزلة كرمها **قوله** (من اعتبار الكل) يعنى من اعتبار العفو
بكل من لفظ الوصية وغيره وقوله لانه أى العفو بكل منهما وقوله منه أى مرض الموت **قوله** (قبل هذا) أى
قول المتن وأما ارش العضفون الخ **قوله** (انه زاد) أى بعد تمام التقسيم **قوله** (هذا كذا) أى قول
المصنف وأما ارش العضفون الخ **قوله** (أى على ارش العضو) أى المعفونه **قوله** (هذا) أى الخلاف

عن القود على الارش ثم عني عن الارش ويحتمل انه يصح المعفون المالمع العضفون القود كالمظهر
هذا الكلام **قوله** وبقوله عن قوده وارشما لوقال عضفون عن هذه الجناية ولم يردفانه عضفون القود دون الارض كما
لا ارش أى بانوان كان الواجب القودين لانه لا يقتصر على العفو عن الارش لانه لا يعدم وجوبه كما علم مما
تقدم فكأنهم يفرقون بين الاقتصاد على العفون الارش فلا يصح وبين العفون مع العفون القود فصع
فلم يردف وجه الفرق بانه لو اطلق العفو لم يجب الارش الا اذا عاقله عقب مطلق العفو فذكر في العفو كالتصریح
بلزوم مطلق العفو فصع (قول المتن) وأما ارش العضفون جوى الخ) مصرح في وجوب الارش وهو
مشكل اذ لم يظهر من نصه والسئلة غير انه عني عن قوده وارشما لوقال عضفون عن هذه الجناية ولم يردفانه عضفون القود دون الارض كما
عن المال لقوله عدم وجوبه فيكون العفون القود حصصاً بخلافه عن الارش فانه لقوله عدم وجوبه ويحصل
من ذلك عدم وجوب الارش بان العفون مطلقاً أن وجب حتى يفضل في العفونه (قول المتن) فان جرى
لفظ وصية الخ) اعترض بان المقسم العفون الارش فتقسمه الى ما ذكر من الوصية والاراء وغيرهما من
تقسيم الشيء الى نفسه وغيره وأوجب شخصاً الشهاب الرمى بان المراد بالعفو المقسم مطلق الاسقاط أهم من
أن يكون لفظ العفو بغيره وحيداً فلا اشكال في تقسيمه الى عاذا كرم الدية منه الاسقاط بلفظ العفو
وسأبقى في كلام الشارح حكاية الاعتراض مع جواب آخر **قوله** (اذواج الجنابة المستقر الخ) قد يقال

(٥٧ - (شرواني ابن قاسم) - ثامن)

لانه وقع في مرض الموت اذا جرح الساري منه بغير
في بابه ثم رأيت نسخة معتدلة تحذف منها ذلك الوهم قبل هذا لاننا سمعنا المقسم العفون القود والارش اه ورددت ما ذكرنا فانه
الارض انه زاد في الارش تعذيباً لا يؤثره كما في ارش العضفون لانه لا عليه كمال (وتجب الزيادة على) أى على ارش العضو (الى

تمام الآية وان تعرض في عفو ما يحدث لبطلان اسقاط الشيء قبل ثبوته (وفي قول ان تعرض في عفو) عن الجناية (ما يحدث منها مسقط الزيادة) بناء على الضعف ان الارواء على الايجاب صحيح اذا جرى سبب وجوبه وهذا في غير لفظ الوصية اما اذا عفا عما يحدث بلغها كوصيته بالورش هذا الجناية وما يحدث منها فهي وصية بجميع الدين لقاتل فيأتي فيها امر ولو مساوى الارش الدية صم العفو عنه ولم يجب للسراية شي في قطع الدين لو عفا عن ارض الجناية وما يحدث منها مسقط الدين بكمالها لان فيهما الثالث وان لم تصح الارواء عما يحدث لان ارض الدين دية كاملة فلا زائد بالسراية (٤٥٠) شي وبذلك يعلم انه لو عفا عن القاتل على الدية بعد قطع يده لم ياخذ الا نصفها او بعد

المذكور (قوله للسراية) الى قول التتولو وكل في النهاية وكذا في الغنى الاقوله وبذلك يعلم الى المتن وقوله بغير لفظ وصية وقوله كالوصية المستحق (قوله بلفظها) أي الوصية (قوله وما يحدث منها) عبارة المعنى وارش ما يحدث منها او يتولد منها أو يسرى اليه اه (قوله ما من) أي من ان كان محصنا الوصية للقاتل نفذ في الدية كما ان خرج من الثلث أو أجاز الوارث والا في قد وما يخرج منه عش (قوله لو عفا) أي المقتولع (قوله وما يحدث منها) الاول حذفه تدبر (قوله وان لم تصح الارواء الخ) معناه عش (قوله فلا زاد الخ) تفريع على قوله وان لم تصح الخ عش (أقول) بل يصل قوله لا ارض الدين الخ (قوله أنه لو عفا) أي المقتولع عن القاتل أي من تولد القاتل بالسراية (قوله على الدية بعد قطع يده) كمن الظرفين متعلق بعفا والضمير للقاتل (قوله لم ياخذ) أي لم يقطع ع الشئ مات بالسراية بعد العفو (قوله كما) أي فيما لو كان الجاني امرا أو انجني عليه رجلا عش (قول المتن ضمن دية السراية الخ) أما القصاص في العضو المقتولع ودية فساقتان (تبيينه) كلام المصنف به فهم أنه لا قصاص في العضو الذي سرى الموهو كذلك لان القصاص لا يجب في الاجسام بالسراية معنى (قوله بغير اتفاق وصية) بقيد أنه لو كان باقيا الوصية لم يضمن دية السراية سم (أقول) بل الاول حذفه كإلى الغنى لانه لو لم ان المراد هنا سراية النفس (قوله كالوصية المستحق) لعل والاعطف هنا مسقط من قول الناسخ (قوله ما لو اسقطها) أي النفس رشدي (قوله ثم عفا) أي المقتولع عش ورشدي (قوله ثم عفا) أي الجاني المقتولع عش (قوله ولا لورثة) أي ولو كان عاما كبيت المال عش (فرع) هو لو عفا شخص عن عبد متعلق به قصاصه ثم مات بسراية صم العفو لان القصاص علسا أو متعلق به مال له يعاقب أو طلق العفو أو ضاعه الى السيد صم العفو أيضا لانه صم العفو عن حق زام السيد في عين ماله وان أضاف العفو الى العبد لعل لان الحق ليس عليه ولو عفا الوارث في جناية الخطأ على الدية أو عن العاقلة أو أطلق صم له تبرع عسود من أهله وان عفا عن الجاني لم يصح لان الحق ليس عليه ويؤخذ من هذا ان الدية كانت عليه صم العفو كان ذميا لو عاقلة مسلمين أو حريين وهو كذلك معنى وروى مع الاصح (قوله وكذا ان اسقط المستحق) أي كالقسط يده ثم عفا بالقصاص مستحق فهما أصالة معنى وبه يتم قول الرشدي بعبارة قوله وكذا ان اسقط المستحق امله في هذه الصورة أي بان كان السيد هو الوارث فليراجع اه (قوله ولو قطعه المستحق) وهو وارث الجاني عليه عش (قوله الموجود) وصف للسبب وهو القطع رشدي (قوله عليه) أي السبب متعلق بقرت الخ (قوله بان ان لا مال) أي فيسردان كان قبض عش (قوله ولا يسر) أي قطع المستحق معنى (قوله فلا يلزمه) أي المستحق والمناسب ولا يلزمه بالو أو بدل الفداء أي كإلى الغنى دفعا لما يترجم اه فثبت عقاب يلزمه ارض عضو الجاني وأما التبرع فلا يظهره وجه رشدي (قوله كان مستحقا لحظه) أي التي المقتولع بعضها فهو مستوف بعض حقوه وهو منصب على ما وراء ذلك وكذا الحكم فيما لو قتله بغير القاطع وقطع الولي يدمه بما تم عفا عنه لانه قطع حقوا من مباح له دم فكأن كان قطع يده

قطع يده لم ينفذ شيان سواء فيها والاوجب التفاوت كما قيل مسائل الدهشة (فلا يرى) قطع ما عفا عن قوده وأرشه (ال) صموا أسر واشمل) كان قطع أمه عفا عن كل قتله وأنتم الجرح الساري اليه (ضمن دية السراية في الاصم) وان تعرض في عفو بغير لفظ وصية لما يحدث لانه انما عفا عن موجب جناية متوجسوة فلم يتناول غيرها وتعرض لما يحدث باطل لانه اراه عفا لم يجب (ومن له قصاص نفس يسراية طرف) كان قطعت يده فمات بسراية (لو عفا) الولي عن النفس فلا قطع له (لان القطع طريق لقتل المستحق) وقد عفا عنه (أو عفا عن) الطرف فلا حرارية في (الاصم) لان كلامهما مقصود في نفسه كالأعداد المستحق يخرج بقوله بسراية طرف ما لو اسقطها بالباشرة فان اختلف المستحق كان قطع مبيد عفا ثم عفا ثم قتله فمات

قودا لد والو وتقتول النفس ولا يسقط حق أحدهما بطول الآخر وكذا ان اسقط المستحق فلا يسقط الطرف بالمسعود النفس وعكسهما كان من له قصاص نفس يسراية طرف نارة يهفو ونارة يقطع وكرهه الاول ثم ذكر الثاني فقال (ولو قطعه) المستحق (ثم عفا عن النفس مجازا) مثالا اذا عفا عن بعض كذلك (فان سرى القطع الى النفس) بان سلطان العفو (ووقت السراية قصاصا لترتبة مقتضى السبب الموجود قبل وقوعه فبان أن لا عفو حتى لو كان وقع عفا بان أن لا مال (والا) يسر بان انه لم (يضع) العفو فلا يلزمه لقطع العضو في لانه لا قطع كله كمن مسقطا لحظه فان نصب عفو له غيره

(ولو وكل) آخر في اشتقاق قوله (ثم عفا قصاصه الوكيل بجاهله بغيره) فلا قصاص عليه) اذ لا تقصير منه بوجهه فارق ما سرق في قتل من عهده
مريداً فين سلباً لما اذا علم بالعفو يقتل قطعاً ونهز ان الماراد بالعلم هنا القتل كان آخره بقية وغيره ووقع في قلبه صدق ويحتمل انه لا بد من
اثنين دوراً القود بالمشقة يمكن ويقتل اضافة لما سرق من القتل عن موكله اليه بان قال قتله بشهو تنفي لاعتن الموكل ويرقى بين هذا وكي
الطلاق اذاً وقصص نفسه وقلنا بما اقتضاه كلامه وراى انه يقع بان ذلك لا يتصور فيه الصرف فيلزم اثر وهذا يتصور فيه الصلوة وادعاهما
فان ويظهر الاكفة باحد ذينك اعني بشهو في ولاعن موكله وعليه لو سرك بان قال (201) بشهو فيوعن موكله احتل ان لا قود تقليباً

العام على التقضي ودراً
بالشبهة (والاظهر وجوب
دبة) علمه لان عدم تشبه
تقصير منه بالنسبة للعالم
وجوب كونه مغلطة لعدم
وانحسار صفة القود
اعضده (و) من ثم كان
الاطهر ايضا (انها عليه
لا على عاقلة ولا صم) انه
أي الوكيل الغارم للدية
لا يرجع بها على العاقلة
لانه محسن بالعفو ما لم ينسب
لتقصير في الاعلام والا
رجع عليه لانه غرور لم
يتفق بشئ بخلاف الزوج
المغرور وراى الطاهر
المغصوب ضايفة لا تنافيها
بالوطع والا كل وقضية كلام

المسروق أي لا يحل وجوب
الدية اذا كان بصفة يتأق
اعلامه فيها والا فلا دية
والعفو باطل قال البلقي
وتعليقه في رد بدلها اه
وقد وجهه الملقوم بالتلفظ
على الوكيل تنفيها عن
الوكالة في القود لا ببناء
على البره ما يمكن (ولو
وجب) لرجل (عليها) أي
المرأة (فصاص) فكسها
عليه بجاز النكاح وهو

معنى (قول المتن ولو وكل ثم عفا قصاصه الخ) ويجرى هذا التصديق فيمحل الوكيل الوكيل ثم اقتص
الوكيل بعصمه بجاهله معنى (قوله اذ لا تقصير) الى قوله ويرقى في المعنى الاقوة ويظهر الى ويقتل
والى قول المتن لا يرجع في النهاية (قوله) او غير موقع الخ) معتمد عش (قوله صدق) أي الغير
(قوله) ويرقى بين هذا الخ) في الفرق تصح سم على حج لعل وجهه انه كما يمكن صرف القتل عن
كونه عن الموكل لحداد مثلاً يمكن صرف الطلاق عن الموكل لسبب يقتضي عدم اذات وقوع طلاق الوكيل
فصير فلتنفسه حتى بلغ وقد يعرف ان القتل حصل من الوكيل ولا بد بالصرف فان نسبت له الموكل
وقامت بالوكيل وأما الصرف في وقوع الطلاق لو اعتبره كان الطلاق لغوا مع صير حقيقته وكونه لغوا
منوع مع الصراحة فتعذر الصرف عش والاو أن يرقى بان وكي القتل مقر بما يصره فعله
يختلف وكي الطلاق (قوله) وتلا بما اقتضاه كلام الرواى الخ) معتمد عش (قوله) ان يقع) بلان
(قوله) بان ذلك) أي الطلاق (قوله) لا يتصور فيه الصرف) أي عن الموكل الى الوكيل (قوله) لغوا عداوا الخ)
الظاهر ان هذا الاختلاف في ملحق الفرق بل ذكره وهم خلاف الماراد تأمل رشدي (قوله) وعليه) أي
الاكفة (قوله) احتمل ان لا قود معتمد عش (قوله) ودراً بالشبهة) أي ونسب الدية المغلطة عش
(قوله) عليه) أي الوكيل (قوله) تقصير منه) قد يقال لا حاجة لاعتبار التقصير لان الغنيان ينسحب التقصير
وعلمه سم على حج وقد يقال التقصير تغلظ لا لاصل الضمين عش (قوله) لعذر) عبارة بالنفس
لشمه الاذن اه (قوله) لانه محسن) أي وما على المحسنين من سبيل معنى (قوله) ما ينسب الخ) خالفه النهاية
والمعنى فقالوا ان يمكن الموكل من اعلامه متلفاً للبقي (قوله) قال البلقي الخ) والمعتمد اطلاق
الشخصين سم (قوله) وقد وجهه اطلاقهم) أي عدم الرجوع سواء يمكن الموكل اعلام الوكيل والعفو لا
مغنى

(قوله) ذكرها) أي قوله أما القن في المعنى الاقوة ووجهه وأما المهور (قوله) باعتبار أنواعها الخ) عبارة
المعنى باعتبار الأشخاص أو اعتبار النفس والاطراف اه (قوله) وهما الدية) مبتدأ خبره قوله عوض
وما بينهما جملة معترضة (قوله) او غيرها) يشتمل على ما مقدور لها والظاهر أنه غير من الدية حتى يصرح بقوله
المعنى وتعرض المصنفى آخر هذا الكتاب لبيان الحكم وموضع الرقيق وبدلاً بالدية لان الترجع لهما اه
(قوله) من الودي) كما عدم من الودي معنى (قوله) تقتل نحو الوالد) انظر ما مر في الرد وهو قوله أراد بالوالد اب
فقصه الام والاحد والاحد رشدي وعبرة عش قوله تقتل نحو الوالد والمسلم اليهودي والنصراني
اه (قوله) أما الرقيق الخ) بيان لغز زات القود (قوله) فسأني الخ) عبارة بالمعنى ويعرض الدية ما يغفلها
وهو أحد أسباب خمسة كون القتل عبداً أو شبعاً وفي الحرم والأشهر الحرم والذى يحرم فغيره
ويرقى بين هذا الخ) في الفرق تصح (قوله) تقصير منه) قد يقال لا حاجة لاعتبار التقصير لان الضمان يثبت
مع التقصير وعدمه (قوله) ما لم ينسب لتقصير في الاعلام الخ) كذا قاله البلقي والمتمد اطلاق الشخصين مدر
(قوله) المصوم) خرج الزاني المحسن (كتاب البيان) *

واضح والصدق لان كل ما صاع الصلح عنه معجده صدقاً (وسقيا) القصاص المكمل اه (فان غارة) ما قبل الوطع مرجع نصف الارش لتلك
الجناية لانه السبل لما وقع العقوبة (وقوله) نصف مهر المثل) لانه البذل للبعث (كتاب البيان) * ذكره عاقب القود لما انتم ابدل عنه
وجمعها باعتبار أنواعها الا تنبوه الدية وهي شرعاً ما لا يجب على حي بمجانبة في نفس او غيرها من عاقب عن فانها لا تمن الودي وهو دفع الدية
والاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع (في قتل الحر المسلم) لا ذكر المصوم غير الجنب اذ المصوم من (مائة تبصر) اجاباً سواء أوجب
بالعفو أو ابتداء تقتل نحو الوالد والام الرقيق والذى والمرأتوا الجنين فسأني ما فهم

ثم ادبه لا تختلف الفضائل بخلاف قيمة القرن ويوجد ذلك بان تلك حدودها السار عاعتهم الشرف الحز به ولم ينظر لاعتبار من تعبئة
والاساوت الرق وهدم بعددها غنط بالاصان وما ينسب كلامها واما المهوكران محسن وتارك صلاحه فاعلم طريق وصائل فلا دية فهم
واما اذا كان القاتل قتالاً القتل أو (٤٥٢) مكاتبه فلو اوجب اقل الامرين من قيمة القاتل والديه كياتي أو ببعضا وبعضه القاتل ملك

لغير القاتل فالواجب مقابله لما ينقصها وهو احد اسباب أو يعتا لونه والرق وقتل الجنين والكفر فالاول ودها الى الشرط والثاني
الى القيمة والثالث الى الغرة والرابع الى الثالث أو اقل كما سياتي بيان ذلك وكون الثاني انقص جرى على
الغالب والافتد في القيمة على الدية اه (قوله نعم المخرج) انظر رجلا استودك رشدي (أقول)
وجهه ما تضمنه قوله فسأق الحق من الاختلاف بالاديان والتكرو والاولا (قوله الفضائل) أي والذائل
مغنى (قوله ووجع الخ) يتأمل سم (قوله لساوت) أي الحربة (قوله وهذ) أي القدمة (قوله كلامها)
أي من الاعيان رشدي (قوله واما المهدو) محمدر المصوم (قوله كزان محسن وتارك صلاحه فاعلم طريق)
طريق أي اذا لم يكن القاتل لسكن من الثلاثة رشدي بقوله من الثلاثة اخرج الصائل لكن تدخله
عبارة عرش قوله وصائل الخ ظاهره وان قتلهم مثلهم لكن مرق شر وط القدوة يقتضي خلافه
فلا يرجع (قوله واما اذا كان الخ) محمدر قوله اذا صدر من حر (قوله خلفه يتبع فكسر الخ) ولا يجمع
لها من اقلها عند الجمهور بل من معناها وهي خياض كامة أو نساء وقال الجمهور هي جمعها خلف بكسر
اللام وان سبه خلفا متقى وأسنى (قوله من هذا الوجه) أي السن مغنى والاولى أي التلث (قوله
وحال الخ) أي كونها حاة عرش (قوله ثم) أي في باب الخ كذا (قوله خلافا لما توهمه العبارة الخ) اعتراض
على المتن بأنه كان ينبغي أن يعبر بلفظ محسن بالاناث وما صير به وان كان صحفا في الحقائق لا لاطرافها على
الاناث كالذكو والانه لا يصعب في الجذاع لانها ليست الا الذكور لكن نقل خضنا شاستي عن المختار
الحلق الجذاع على الاناث أيضا اه ثم كان الاولى التعبير فيها بلفظ خاص بالاناث رشدي عبارة خضه
عرش قوله فان الجذاع خضمة الخ تعالفه قول المختار الجذع يعقبتن الثني والجمع جذعان وجذاع بالكسر
والانثى جذعة والجمع جذعات وجذاع أيضا اه (قوله اذا الحقائق الخ) اه الاهم وقوله تشملها أي
الذكور والاناث (قوله وذلك الخ) توجه للمتن (قوله وفيه) أي في ذلك الحديث (قوله وهذ) أي دية
الخطأ (قول المتن فان قتل خطأ) أي ولو كان القاتل صبيا أو جنونا نهانية (قوله ولذو مال الخ) خالفه النهاية
والمتن فقللا ولا تغلط بقتل الذي فيه كقوله المتولى وغيره وحزمه في الانوار اه أي بان كان الذي المقتول
غير رشدي (قوله وكونه لا يقر الخ) ردليله مقابل الاوجه (قوله على من استثنى الجنين) اعتمده الغنى
(قوله وان خرج) الى قول المتن وحسن النهاية (قوله منه) متعلق بخرج (قوله بخلاف عكسه) أي
بان دخل الجرح وفي الحل الى الحرم ومات فيه وقوله نظير ما مر الخ صريح في أنه اذا خرج الصيد في الحقل ثم
دخل الحرم ومات فيه لم يضمن به مصرح شرح الروض في حرمان الاحرام وقضية ذلك أنه لو خرج انسانا في
غير الاشهر الحرم فمات بعد دخول الاشهر الحرم لا تغلط ديته وهو ظاهر كما يحتمل الشارح بقوله الا فهو
مقيم الخ لان غاية الامر الحلق الاشهر الحرم بالخرم فما يجنب بعضهم من التغلط في ذلك ممنوع فليبرر سم

(قوله ووجه ذلك) يتأمل (قوله واما المهدوكران محسن الخ) في التسليم لاديه قولاً كقوله يقتل زان
محسن اه أي اذا لم يكن القاتل مثله (قوله لانه جمع جذع لاجذعة) بل جمعها جذعان (قوله ولو
ضمها الى الاوجه) خولف مد (قوله وفاقا للغوي) أي وخلافا ٧ وحزمه في الانوار (قوله وكونه
لا يقر على الاقامة فيلنا في ذلك لان لحلقا التغلط الخ) ذهب بعضهم الى عدم التغلط اذا كان
المقتول في الحرم فمات منه بدخوله وظهره وان كان قاتله ذميا وظهره التغلط اذا كان المقتول في
الحرم مسلما وان كان قاتله ذميا وقوله تعديه بدخوله قال الاستاذ البكري في كثره فلو دخله لضرورة
انقضت فهل يغلق به أو يقال هو نادر الوجة الثاني اه (قوله بخلاف عكسه) أي بان دخل الجرح
العاقل (فان قتل خطأ)

حال كون القاتل أو المقتول ولو ذميا على الوجه وفاقا للغوي وكونه لا يقر على الاقامة قبله لان ذلك لا يغلط التغلط وصافي
حزمة الحرم معهما المقتول لا يغرم من ثم ودوا على من استثنى الجنين بأنه مخالف للنص (في حرم مكة) وان خرج الجرح فيمنع ومات فخرجه
بخلاف عكسه نظير ما مر في صيد الحرم ومن ثم يأتى هنا كل ما ذكره ثم كافتناء كلام الروضة

لغير القاتل فالواجب مقابله لما ينقصها وهو احد اسباب أو يعتا لونه والرق وقتل الجنين والكفر فالاول ودها الى الشرط والثاني
الى القيمة والثالث الى الغرة والرابع الى الثالث أو اقل كما سياتي بيان ذلك وكون الثاني انقص جرى على
الغالب والافتد في القيمة على الدية اه (قوله نعم المخرج) انظر رجلا استودك رشدي (أقول)
وجهه ما تضمنه قوله فسأق الحق من الاختلاف بالاديان والتكرو والاولا (قوله الفضائل) أي والذائل
مغنى (قوله ووجع الخ) يتأمل سم (قوله لساوت) أي الحربة (قوله وهذ) أي القدمة (قوله كلامها)
أي من الاعيان رشدي (قوله واما المهدو) محمدر المصوم (قوله كزان محسن وتارك صلاحه فاعلم طريق)
طريق أي اذا لم يكن القاتل لسكن من الثلاثة رشدي بقوله من الثلاثة اخرج الصائل لكن تدخله
عبارة عرش قوله وصائل الخ ظاهره وان قتلهم مثلهم لكن مرق شر وط القدوة يقتضي خلافه
فلا يرجع (قوله واما اذا كان الخ) محمدر قوله اذا صدر من حر (قوله خلفه يتبع فكسر الخ) ولا يجمع
لها من اقلها عند الجمهور بل من معناها وهي خياض كامة أو نساء وقال الجمهور هي جمعها خلف بكسر
اللام وان سبه خلفا متقى وأسنى (قوله من هذا الوجه) أي السن مغنى والاولى أي التلث (قوله
وحال الخ) أي كونها حاة عرش (قوله ثم) أي في باب الخ كذا (قوله خلافا لما توهمه العبارة الخ) اعتراض
على المتن بأنه كان ينبغي أن يعبر بلفظ محسن بالاناث وما صير به وان كان صحفا في الحقائق لا لاطرافها على
الاناث كالذكو والانه لا يصعب في الجذاع لانها ليست الا الذكور لكن نقل خضنا شاستي عن المختار
الحلق الجذاع على الاناث أيضا اه ثم كان الاولى التعبير فيها بلفظ خاص بالاناث رشدي عبارة خضه
عرش قوله فان الجذاع خضمة الخ تعالفه قول المختار الجذع يعقبتن الثني والجمع جذعان وجذاع بالكسر
والانثى جذعة والجمع جذعات وجذاع أيضا اه (قوله اذا الحقائق الخ) اه الاهم وقوله تشملها أي
الذكور والاناث (قوله وذلك الخ) توجه للمتن (قوله وفيه) أي في ذلك الحديث (قوله وهذ) أي دية
الخطأ (قول المتن فان قتل خطأ) أي ولو كان القاتل صبيا أو جنونا نهانية (قوله ولذو مال الخ) خالفه النهاية
والمتن فقللا ولا تغلط بقتل الذي فيه كقوله المتولى وغيره وحزمه في الانوار اه أي بان كان الذي المقتول
غير رشدي (قوله وكونه لا يقر الخ) ردليله مقابل الاوجه (قوله على من استثنى الجنين) اعتمده الغنى
(قوله وان خرج) الى قول المتن وحسن النهاية (قوله منه) متعلق بخرج (قوله بخلاف عكسه) أي
بان دخل الجرح وفي الحل الى الحرم ومات فيه وقوله نظير ما مر الخ صريح في أنه اذا خرج الصيد في الحقل ثم
دخل الحرم ومات فيه لم يضمن به مصرح شرح الروض في حرمان الاحرام وقضية ذلك أنه لو خرج انسانا في
غير الاشهر الحرم فمات بعد دخول الاشهر الحرم لا تغلط ديته وهو ظاهر كما يحتمل الشارح بقوله الا فهو
مقيم الخ لان غاية الامر الحلق الاشهر الحرم بالخرم فما يجنب بعضهم من التغلط في ذلك ممنوع فليبرر سم

فلوريس من بعضه في الحل ولم يعتمد عليه وحده وبعضه في الحرم أو من الحل انما فيه (٤٥٣) فر السهم في هو له الحرم غلطاً (أو) قتل في

الاشهر الحرم ذي القعدة
وذي الحجة - يغض القاف
وكسر الحاء على الالف
فيهما (والحرم) خصوه
بالتعريف اشعاراً بكونه
أول السنة كقيل والظاهر
ان آل فيه لأمم الصفة
للتعريف فالمراد وخصوه
بالو بالحرم مع تحريم
القتال في جميعها لانه
أفضلهما للتعريف فيه
وقيل لانه تعالى حرم
الجنة فيه على ابليس
(ورج) قيل لم يعذب
الله فيه أمه وبناتها
ذكر وأن قوم فوح اغرقوا
فيه ومنهم من عداهن
سنة فبدأ بالحرم والاول
أشهر بل مذهب المصنف في
شرح مسلم لتطابق الاحاديث
الصحيحة فلو تزعموا
بدأ بالتعدي فواس ما تقرر
في الحرم اعتبار الجرح فيها
وأن وقع الموت خارجاً
بخلاف عكسه وهو مذهب
وأن لم أر من صرح به (أو)
قتل (بحرماً ذارحم) كالم
وأخت (ثلاثة) كما فعله
جمع من الصبيان رضي الله
تعالى عنهم وأقرهم باليقون
ولعلم حرمة الثلاثة جرح
هنا بالتلفظ من هذا
الوجه فبخلاف حرم
المدن والأحرام ومضان
وأن كان أفضل من الحرم
وحرم الرضاع والمهاجرة
وبقية الأحرام كبنى المزلان
المأوى ذلك على التوقف

وسأيت ما يتعلق به (قوله فلوريس) التي قوله وقاس ما تقرر في المعنى الا قوله ولم يعتمد عليه وحده وقوله كذا قيل
الذي بالحرم (قوله ومن الحل الخ) أي يرى شخص من الحل الخ (قوله على الأصح) فيهما ومما يلاحظ في تعديدهم
عن القتال في الاول ولو وقع الجرح في الثاني معنى (قوله اشعاراً بكونه الخ) وكذا قيل هذا الشهر الذي يكون
أبداً أول السنة معنى (قوله لا تعريف) أي فان تعرفه بالعلم فلا يلزم (قوله فالمراد) أي يقول القاتل
خصوه بالتعريف خصوه أي سم هذا الشهر بالوقوع والحرم الخ عطف على بالتعريف أي سواه
الشهر بالحرم دون غيره من الشهور بالتعريف (قوله مع تحريم القتال) أي قبل النسخ (قوله في جميعها)
أي الأشهر الحرم (قوله لانه أفضلهما) لعلهم من حيث المجموع فلا ينافيان يوم عرفة أفضل من غيره عرض
(قوله من عداهن الخ) وهم الكوفون معنى (قوله والاول الخ) عبارة للمعنى وهذا الترتيب الذي ذكره
المصنف في عد الأشهر الحرم وجعلهن سنتين هو الصواب كما قال المصنف في شرح مسلم اه (قوله لتطابق
الاحاديث) أي تتابعها عرض (قوله) أي بالاول من اثنين سنتين وأن أولها ذو القعدة (قوله فلون
الخ) عبارة للمعنى قال ابن دحيوت ظاهر فائدة الخلاف فيما ذكره صوما أي مرتبة فعل الاول يتبدل
القعدة وعلى الثاني بالحرم اه (قوله بدأ بالقعدة) أي فيما ذكره البداية بالاول كقوله ساشة الزبدي
بحاشي شدي زاد عرض أمالاً أطلق فقال الله فعل صوم الأشهر الحرم بدأ بما يلي منزه اه (قوله بخلاف
عكسه) بخلاف المعنى عبارة ويبنى فلوريس في الشهر الحرام وأصاب في غيره وأكسبه وأجرحه فيها وابت
في غيره! أي كسبه نلفظ الآية كالتقدم في الحرم وغيره كما يؤخذ من كلام ابن القري في رواه اه ورده
سم بعد ذكره كلام الارشاد بما نصه وقضية أي كلام الارشاد عدم التثليث اذا وقع كل من الرمي والاصابة
خارجاً وان وقع الموت فيها سم هذا يظهر انه يقيد هذا المقه الذي قاله في قوله وإن لم أر من صرح به وقضية
لان كلام الارشاد ان لم يكن صريحاً بحافه كان معنى الصريح ووقع لبعضهم بحسن الاصابة في غيرها والموت
فيها يقتضي التخلط وهو ممنوع فغير اه (قوله كام وأخت) الى قول المتن والخطأ في المعنى الا قوله والذي
والجوسى والجنين والى قول المتن والافتقار الى النهاية الا قوله وعليه كشيرون أو الاكثر (قوله كلم
وأخت) كان ينبغي كلب وأخت الا كلام هنا في عدة الكامل وأما غيره كالم أو نفساً شدي (قوله وأقرهم
الباقون) فكان اجاباً على هذا البرهان لا الاحتجاج بل بالتوقف من النبي صلى الله عليه وسلم معنى (قوله ولعلم
حرمة الثلاثة) أي حرم مكتو الأشهر الحرم ومحرّم ذي حرم (قوله من هذا الوجه) أي التثليث (قوله بخلاف
حرم المدينة الخ) عبارة للمعنى وخبر بالحرم الاحرام لان حرمته عارضه مستمرة وتكسوم المدبنة على
سنة الجزاء يقتل صيده وهو الاصح اه (قوله من الحرم) أي من الأشهر الحرم (قوله يحرم ذورحم

في الحل الى الحرم ومانت فيه وقوله فغير ما يرى صيدا بالحرم صريح في انه اذا جرح الصيد في الحل دخل
الحرم ومانت فيه لم ينضم من به صرح في شرح الروض في حرمان الاحرام فقال فرخ لو أرسلت كلباً
أو سهمان الحل الصيد فيه فوصل اليه في الحل وتحامل الصيد بنفسه أو بنقل الكلبة الى الحرم فأت
فيه لم ينضم ولا يحل كلبه لخطا حصول قتله في الحرم نقل ذلك الا ذرى اه وقضية بذلك انه لو جرح
أسداً في غير الأشهر الحرم فأت بعد دخول الأشهر الحرم لا تغلط ويتب وهو ظاهر كما يحتمل الشرح بقوله وهو
مقضى الخ لان ما قاله المالحق الأشهر الحرم بالحرم فحاشته بعضهم من التخلط في ذلك ممنوع فليخبر (قوله
وهو مقصود أن لم أر من صرح به) اعلم ان في الارشاد ما نصه ومثل في حرم شهر ومكة وميا وأصابة اه وهو
مصرح بالاكتفاء في التثليث وقوع الرمي في الأشهر الحرم وان وقعت الاصابة والموت خارجاً بوقوع
الاصابة فيها وان وقع الرمي والموت خارجاً وقضية عدم التثليث اذا وقع كل من الرمي والاصابة خارجاً وان
وقع الموت فيها ولو اظهر انه يقيد هذا المقه الذي قاله في قوله وإن لم أر من صرح به وقضية كلام الارشاد
الذكر وان لم يكن صريحاً بحافه كان معنى الصريح فبمنع قد اعترض في شرحه حيث قال وجبت عبارة الله
بما هو مذهب عبارته من تغلق قوله ميا وأصابة بالأشهر الحرم أيضاً وهو بخلاف المعروف من اختصاص

مع تراخي حرمه رمضان ويقع من حياق المتن أن المأوى حرم ذورحم

من حيث الحرمة فلا رده على بنت عمي أم زوجة أو أخت وضاع وخروج بالخطأ ضدها فلا يزيد واجبهما بهذه الالامة كتشافهما فاجبهما من التغلب وإتيان التغلب بخلاف كثر التغلب في غير النفس الكاملة كنفس المرأة والذى والجوحي والجنسين والاطراف والمال والجرارات بحسب اختلاف نفس القن (والخطاوات ثلث) لأحد هذه الأسباب أى ديشه (فعلى العاقلة) أى بالقامر عايلة لما فى المشد من العموم المشابه للشرع (مؤجلة) لما ياتى (٤٥٤) فغلطات من وجه واحد وتخفت من وجهين كديه شبه العمد (والعمد) أى ديت (على الجاني

مجبلة) لأنها قياس بدل
 المتلفات (وشبه العمد) أى
 ديت (مثلة على العاقلة
 مؤجلة) لما ياتى فهو لاخذ
 شبه العمد والخطا ملحق
 بكل منهما من وجه ويجوز
 في مجبلة ومؤجلة الزرع
 خبرا والاصح لا ولا
 يقبل معيب بعيب البيع
 السابق بانه فيه (ومنه
 مريض) فهو من عطف
 الخاص على العام وان كانت
 اصل الجاني كلها كذلك
 لان الشارع أطلقها فاقضت
 السلامة وتعللها بالتمتع
 وبنائها لكونها محض
 حق أى على المضايقة
 فارتفعت عارضا الزكاة (الا
 رضه) أى المستحق لاهل
 فترفع لان الحق (ويثبت
 حل الخلفه) عند انكار
 المستحق (بأهل خبره) أى
 عدلين منهم فان كان النزاع
 في بطلان أو عدم المستحق
 وقد أخذوا بقولهم أو
 نصديقهم حتى عرفنا ان
 بان عدم الحل غير مألوف
 بدلها خلفه ولو قال الدافع
 أسقطت عدلتي فان لم يحضر
 ومن يحمله ردت عليه والا
 فان أخذت منه يقول
 المانع صدق المستحق
 من حيث الحرمة) عبارة النهائية والغنى عن الحرمة من الرحم اه (قوله من حيث الحرمة) قد يقال الذى
 ينشئ من حيث الرحمة سم أى كسر عن النهائية والغنى (قوله أو أخت وضاع) عطف على أم زوجة (قوله
 ضدها) أى العمد وشبه (قوله ياتى التغلب الخ) (فرع) الصى والجنون كواكبا من وتلافى الأشهر
 الحرم وألزم بحرم فلا ينزف في حقه احتمالات أظهر مما هاهنا بلفظ عليهما بالتثنية غنى وتقدم عن
 النهائية مثله (قوله والذى) أى مطلقا عند الشارع في غير الحرم عند النهائية والغنى كسر (قوله والجرارات
 الخ) أى التى لها رمية قد ركنها سم في حاشيته على شرح المنهج وشيى وقال الغنى ولا تغلب في قول
 الجنين بالحرم كالتعظيم لاطرافهم ولا في الحكومات كإشغاله الزركشى عن تصريح الماردى اه (قوله
 بخلاف نفس القن) ليس بقيد فغلطات نفسه غير هاش (قوله لأنها قياس الخ) عبارة الغنى كسائر ابدال المتلفات
 اه (قوله لما ياتى) عبارة الغنى وسأى بيان العاقلة والتأجيل والدليل على باب عطف هذا اه (قوله
 لما ياتى) أى قوله المتروك الاغلب الخ فى الغنى (قوله وان كانت) أى غايتها قول المتروك لا يقبل معيب (قوله
 كذلك) أى غنى (قوله أطلقها) أى ابل الدية (قوله بنائها الخ) عطف على تعللها وقوله على المضايقة
 متعلق به وقوله لكونها الخ غلطة مقدمة للمضايقة (قوله) أى حل الخلفه (قوله أى عدلين منهم) وان فقدوا
 وقف الامر حتى يوجدوا أو يتراضى الخصمان على شئ عش (قوله غرضها) أى قيمتها عش (قوله
 ردت) وصدق المستحق بلا محسن نهية ومعنى (قوله والا) أى بان معنى من يمكن اسقاطها فيه وظاهر ان
 الاسقاط يمكن في أقل زمن فعمل المراد ان المستحق غايب بها من الجاني والشهود بخلاف ما إذا استمروا
 متلازمين لها ثم ادعى ذلك فلما سمع رشدي (قوله صدق الغنى) أى بمنعها به ومعنى (قوله وان نذر) أى
 حل الناقه قبلها معنى (قوله والاغلب) عبارة الغنى وان اختلفت أنواع ابله الخمين الاكثر فان استوت
 فاشاء المانع اه (قوله فسلطت عينا) تفرع على قوله أى نوعها وقوله تؤخذ متعلق بقوله المانع
 فيها (قوله لا من غالب الخ) عطف على مناهى المتن يعنى لا يكتفى من غالب ابل بله ان لم تكن ابله من ذلك
 (قوله من غير ذلك) فان كانت ابله من الغالب أخذت منها قطعاً معنى (قوله لأنها بدل متلف) أى فوجب فيها
 لبدل الغالب معنى (قوله هذا) أى تعين نوع ابله اذا وجدت حلبي (قوله وعليه كثير) أى الاكثر (قوله
 وهو أوجه وجرى عليه شيئا من منهج معنى (قوله والذى فى الروضة كاصلها تخيير الخ) وهذا هو المعتمد

ذلك بالحرم بخلاف الأشهر الحرم لا بد من وقوع القتل والزهوق فيها اه ولا يخفى ان حرمه بان المعروف
 عبارة القتل والزهوق فيها بنائى دية وان لم أر من صرح به الا بقال ذلك فيما صرح بخلافه كلفان فان
 هذا المعروف أصح بخلاف المنه الذى ذكره ثم يتبع مراجعة ما قاله المعروف فان عبارة الروض
 والروضه غيرهما ليس فيها بنائى ما فادته عبارة الارشاد وقوله لبعضهم بحثان لأصايف في غيرها والموت فيها
 يقتضى التقيد وهو ممنوع فظهر (قوله من حيث الحرمة) قد يقال الذى ينشئ من حيث الرحمة (قوله
 بخلاف نفس القن) أى لا يتأق فيها التغلب والتعظيم أى ما ذكر من التثنية والتعظيم وان تأق فيها
 التعظيم كونه تأق على العاقلة كسأى فى باه اهل تؤجل على العاقل عند تقديمه بعقل عن مراجعته
 من مجله (قوله ولو قال الدافع أسقطت عدلتي فان لم يحضر ردت عليه والا) فالصدق المستحق بلا عين
 مرس (قوله والذى فى الروضة كاصلها الخ) وهو المعتمد مرس

بمعناه أو خبر من صدق المانع (والاصح آخر) وأقبل خمس سنين) اصدق الاسم عليها وان نذر فعبر المستحق على قبولها
 (ومن لزمت) الدية من العاقلة والأخلاق (وله ان فيها) أى نوعها ان أخذوا الاغلب فلا يصح عنهم تؤخذ لا من غالب ابل بله (وقيل) يعين
 (من غالب ابل بله) أوفى لمتاداً كانت ابله من غير ذلك لأنها بدل متلف هذا لمجر با عليه منا وعليه كثير ونالأكثر ونالذى فى الروضة
 كاصلها تخيير به ابله أى ان كانت سلمت وغالب ابل بله

فه الاخراج منه وان خالف نوع ابله ويجوز المستحق على قوله فان كانت له معيبة تعين الغالب وروى الزركشي وغيره بان نص الام تعين نوعه سليما وقطع به الماوردي (والا) يكنه ابل (فغالب) بالجر (ابل بلدة) لبلدى يصم بالضمير أى الحضري (او قبله بدوى) لانها بابل متلفظ ونظار كلامهم وجوبهم من الغالب وان زمت بيت المال الذى لا ابل فيه فن لا عاقلة له سواء. وعليه في الامام دفعهما من غلب ابل الناس من غير اراء بل وكل مخصوص لان الذى لم يزدك هو جهة الاسلام التى لا تختص (٤٥٥) بمحل وبهذا الذى ذكرته يندفع بحث

البقيضى تعين القبيلة لا تعذر الغلبة فله الاخراج منه) وان كانت له اعلى من غالب ابل البلديا به (قوله فان كانت له معيبة الخ) لعل هذا على ما فى المنهاج اعمالى ما فى الروضة قال قياس القصور بين نوع ابله سليما وغالب ابل بلده فليأمل اسم عبارة الرشيدى هذا لوجع لقول المتن من زمتوه ابل فيها خلافا لما هو مع سابقا كلام الزركشي انما هو فى المتن كما يعلم من كلام غير الشارح وكان على الشارح ان يقيد المتن بالسليمة كما قيد كلام الروضة لثباتى مقابلته بكلام الزركشي والحاصل ان الزركشي يقول الله تعالى كانت له ابل تعين عليه نوعها وان كانت فى نفسها معيبة لا تخاف من ظهور وجهه لانه حيث كان المنظر والى النوع فلا فرق بين كون ابله سليما كونها معيبة اذ ليس الواجب من حيثها حتى يفتقر الى حال وظهر انه ينفي القول بظهوره فيما اذا قلنا بما فى الروضة من التغيير فى كانه ابل تغير بين نوعها وبين الغالب سواء كانت له سليمة او معيبة فتأمل اه (قوله وروى الزركشي الخ) ضعف عس ومرأى نفاهين الرشيدى وجب وقا الشارح والمضى والنهاية (قوله لانها بابل) الى قول المتن والمرأى فى النهاية الاقوله على الاعتماد على ما هو قوله خلافا لبعض الائمة (قوله وظهر كلامهم الخ) أى حيث قالوا ومن زمتوه ابل فيها الخ وجهه ما اشار اليه بقوله لان الذى لم يزدك الخ عس (قوله ويلزم من نقل الخ) عبارة الخفى فيلزمه نقلها كقول كة القطر والى تبلغ مؤنة نقلها مع قبيلتها كفرن من المثل ببلد او قبيلة العدم فانه لا يجب حينئذ نقلها وهذا معنى ما علم بان المقرئ هو احسن من الضبط بمسافة القصر اه (قوله فان بعدت وعظمت المؤنة) لا يخفى ان هذين محترزات لقوله ان قربت المسافة تسهل النقل فلا بد من الاول والثاني محترز والثاني فالنائب عطف عظمته بالاول والاول فعل الواو بمعنى أو أو ان الانف سقت من الكتبة رشيدى (قوله تغيير الدافع) من الخافى أو العاقلة عس (قوله تعين اذخال البلى على مؤنة) بان يقول بان زيد جئت بها وانما كان حراؤه على ظاهره معتدرا الاقتصاد انه اذا لم يزدك مؤنتها كيف احضارها وان زادت مجموع المؤنة ما يدفع عن غنائى محل الاحضار على تمتها بموضع الغزو عس (قوله من غالب عس) أى ان لم يكن ابل كامل علمه ممر رشيدى (قوله ومرت قبل فصل النجاش الخ) فربما قد قيد المتن بان محل تعين ابل فحين لم يلزمه اقل الامرين رشيدى (قوله أو الارش) على القيمة (قوله ولو اهل) الى قوله وقضى للثمن فى المعنى الاقوله ومجمله الى قوله لم (قوله كذلك) أى كسوا بابل الثلاثين فى عس قوله أيضا (قوله وصح) أى جواز العدل بالقراضى (قوله مما ذكر) أى من قدر الواجب الخ (قوله يحول على هذا التفسير) أى على معلومة العسقتها ويجوزها فى الصلح وهذا الجمل حسن معنى (قوله حسا) أى بان لم توجد فى موضع يجب تحصيلها منه معنى (قوله وهو) أى ذلك الحديث وثوقه وهو الخ وقضى كلام المصنف تغيير الجاني بين الذهب والفضة وهو (قوله فان كانت له معيبة الخ) لعل هذا على ما فى المنهاج اعمالى ما فى الروضة قال قياس القصور بين نوع ابله سليما وغالب ابل بلده فليأمل (قوله وضبطه الامام بان زيدا الخ) قضية هذا الضبط مع قوله السابق فان بعدت وعظمت المؤنة نفي نقلها فانه لا يستطاع النقل على الضبط الاول بغير مسافة فتأمل بل لا يمعها ان تعظم المؤنة فى نقلها ولا على الضبط الثاني بمجرد أن زيد جئت بها وانما كان حراؤه على ما يدفع ذلك ان تعظم المؤنة فى نقلها وذلك لان هذا الضبط على الجمل لم يكتبه فبما سبق بل عطف عليه ان تعظم المؤنة نقلها

الارش تغيير الدافع بين النقد والابل (ولا يعدل) على وجع من ابل (الى نوع) أى على الاعتماد علىهما الا براض من الدافع والمستحق كسائر ابدال الثقات (و) الى (قيمة لا تراض) منهما أيضا كذلك مجمله ان علمنا قدر الواجب من عس وقوله لم يصح الصلح بين ابل البية مجمله ان جعل واحد بما ذكرناه فاداء تعليمه بجهة متشابهة وكلامهما على غيره محمول على هذا التفسير (ولو عدت) ابل من الجمل الذى يجب تحصيلها منه اشرع ما بان وحدت فيه ما كفرن من مثلها (فالقديم) الواجب على النفس الكاملة (الفدينار) أى من نقل ذهب (أو انما غير ألف درهم) ففة حديث صحيح فيه هو دال على تعين الذهب على أهله والفضة على أهلها وهو ما عليه الجمهور

وقضية المنة أن القديم
انما يقول ذلك عند العقد
وهو كذلك خلافا لبعض
الائمة (والجديدة سميت) أى
الابل بالغت ما يغت يوم وجوب
التسليم لحديث فيه أيضا
رواه أبو داود والنسائي وابن
ماجيه ولائم بدل متلف
فتعينت قيمتها عند اعراسها
(بنقد بلده) أى بغالب نقد
يحمل النقد الواجب حبسها
منه لو كان به بل بصفات
الواجب من التلظاظ وغيره
يوم وجوب التسليم فان
غاب فيه نقدان تغير النافع
ويجب استحقاق مسير الى
وجودها (وان وجد بعض)
من الواجب (أخذ) الموجود
(وقسمه الباقي من الغالب
كانت ر (والمرأة) الحرة
(والخنثى) المشكل (كصف
رجل نفسا وحرما) وأطرافا
أجماعا على نفس المرأة وقاسا
فغيرها ولأن أحكام
انفسى منية على اليقين
ويستثنى من أطراف الخلقة
فان فيها أقل الامر من
ديه المرأة والحكمون بكذا
مذا كبره وشفره اعلى
تفصيل بمسوط في
الروضة وغيره (و يهودى
ونصرانى) له أمان وتحصل
منانكة (ثالث) ديه (مسلم)
نفسا وغيره القضاة
وعثمان رضى الله تعالى
عنهما ولم ينكر مع انتشاره
فكان اجماعا
٧ قوله فنبقي لكن هكذا
في النسخ فليصر اه من
هش الأصلى

وأى الامام معنى (قوله ولا تطلقا) أى واحد من نحو الحرم والعهد (قوله هنا) أى الثمن أى والى وراهم (قوله
على الاصح) لان التلظاظ فى الاصل انما ورد بالنسب والصفه لا بزيادة العدد وذلك لانو جسد والى وراهم
والثمن هو هذا أصلا حتى بهل فساد القول القديم معنى (قول المتن والجديد الخ) اقتصر غايه المنهج
(قوله أى الاصل) الى قول المتن وكذا ونفى فى المعنى الا قوله حديث فى ما لا يبدل متلف وقوله وهذا كبره
وقوله وفيه تاويل الى ايمان لأمانه (قوله عند اعراسها) أى عند عقد الاصل (قوله أى بغالب بلده) أى
النقد الخ) هل المراد بالحل المذكور بلده أو أقرب البلاد الى بيعت فرض فقدها منها بعد وجوبها فيها
وقد يؤيد الاول ان بلده هى الاصل ولا معنى لاعتبار غيرها مع وجوب ثمنه سم (قوله بصفات الواجب
الخ) نعم ابل (قوله يوم وجوب الخ) متعلق بيمينتها (قوله يوم وجوب الخ) متعلق بغالب (قوله ويجاب
الخ) عبارة الخفى فى شرح وقيمة الباقي (تنبيه) محل ذلك ما اذا عمل المستحق فان قال أنا صيرحتى فوجد
الابل لزم المانع امتثاله لان الاصل فان أخذت القيمة ثم جئت بالابل وأراد القيمة لياخذ بالابل يجب
لذلك لانقصال الامر بالانحز خلاف ما لو جئت قبل قبض القسم فان الاصل تضمن كما صرح به مسلم
وغيره تبعا لنص المختصر اه (قوله الحرة) الى قول المتن والمذهب النهائية الا قوله على تفصيل الى المتن
وقوله وفيه تاويل الى ايمان لأمانه (قول المتن والخنى) أى الخنزير معنى (قول المتن كتنصير رجل الخ) فنى
قتل المرأة أو الخنى خطأ عشر بنات مخاض وعشر بنات لبون وهكذا وفى قتل أحدهما عدا أو شبهه عدد
خمس عشرة حقة وخمس عشرة حقة وعشر ونخطة معنى (قوله فى غيرها) أى غير النفس عرش (قوله
ويستثنى الخ) هذا الاستثناء انما هو عام على من قوه والمرأة والخنى من النسب بينهما فى الاحكام والا
فالتفى فى المتن انما هو انما على النصف من الرجل ولو كان غرضه الاستثناء منه لاستثنى كلامه حلة المرأة
والخنثى إذ حلة الرجل ليس فيها الا حكمه متوكل من حلتى المرأة والخنى بخلافه رشدى (قوله من اطرافه)
أى الخنى المشكل (قوله من ديه المرأة والحكومة) أى ديه حلتها وتوقف الشئ فى تصور كون الدية أقل
من الحكومة ولا توقف فيه إذ محل كون الحكومة لا تبلغ الدية اذا كانت من جهة واحدة وهما ليس كذلك
انما الدية باعتبار كونه امرأة والحكومة باعتبار كونه رجلا ثم بشرط فيهما عندئذ ان تبلغ ديه الرجل
أو ديه نفسه كالاخفى رشدى (قوله هذا كبره) فيه قلب الذر على التحسين (قوله وشفره) أى حرما
فرجه (قوله على تفصيل الخ) دفع به ما فهمه التقيمين ان فيهما أيضا أقل الامر من ديه المرأة
والحكومة وظاهر انه ليس كذلك فالتشبيه انما هو فى مطلق الاستثناء لا فى الحكم أيضا كالاخفى رشدى
(قوله وتعمل منانكته) هذا يفيد ان غالب اهل الذمة الآن انما يصنمون بديه الجوسى لان شرط المنانكة
وهو ان يعلم دخول أول أماته فى ذلك الدين قبل النسخ والقرى ينفى غير الاسرائيلى لا يكاد يوجد الله أعلم
سم على المنهج عرش وياتى عن المغنى ما وافقه (قول المتن ثالث مسلم) فنى فتنل عمدا أو شبهه عدد عشر
حقات وخمس جدران وثلاثة عشر نخطة ثلث وفى قتل خطاى بلفظ ستون ثلثان من كل من بنات الخراض
وبنات البون وبني البون والحقاق والجذاع وقال أبو حنيفة يتسلم وقال مالك نصفه وقال أحد ان قتل
عمدا بديه بمسلم أو خطا فنهى (تنبيه) السامرة كاليهودى والصابئة كالنصرانى ان لم يكفرهما أهل
ولا يخفى بعد ذلك وخلافه يقتضى عبوة غيره كعبارة الروض وشرب حموك جعل العطف الذى كوز من عطف
الوصف باعتبار وكلة قبل فان بعدت بعدا تعظم فالى توهو العطف بجمادى كقولنا سئل (قول المتن والشرح
بنقد بلده) أى بغالب نقد الخ) عبارة ابن علوان فى التعميم وتقوم الابل الى ان لو كانت موجودة وجب
تسليمها فان لم يكن ثم ابل قومتم من نصف أقرب البلاد اللهم والاصح اعتبار قيمة موضع الاصل وان كانت فيه
الابل اه وبغيره منه انه لو لم يكن ببلد الخافى ابل لا قيمه معنى ولا الا ان كانت الابل موجودة فيهما معنى باقرب
البلاد اليهما كالحكماء مع قومتم من نصف أقرب البلاد بغيره فان لم يكن وجب ثمنى من الابل باقرب البلاد
أيضا فبني ٧ لكن يشكك أنه أى ابل تعتبر بغيره (قوله بغالب نقد الخ) بالنقد الواجب حبسها لهما

وفيه ناول وأورد الماوردي أنه على النصف مأمون لأمانه فهدر وأمان لا تحمل منا كنهه فدنه كدبه بحجوسى (وحجوسى) له أمان (ثلاثا عشر) وثلاث خمس انما هو أنسب في اصطلاح أهل الحساب لا يثارهم لا انحصار الفقهاء (٤٥٧) فلا اعتراض ديه (مسلم) ديه - ديه أربعة

وثلاثا لثلاثا عشر به أيضا

كذلك ولان الذي بالنسبة

لحجوسى خمس فثلاث

كتاب ودن كان حواجل

ذيعته ومننا كنه وقتر به

بالجزية وليس لحجوسى

منها الا آخرها فكان فيه

خمس ديه موهذه أخس

الديان (وكذا دوى) أى

عابد ودن وهو السهم من

خبر وغيره وقيل من غيره

فقطا وكذا عابد نحو خمس

وزندق وغيرهم من (له

أمان) من الفودسوه

رسولا لحجوسى ديه تساه

كل ونسنا تامل على النصف

من رجالهم وراعى هنا

الخطا ومنه كايرو والذواد

يسن كلى ونحو بحجوسى

يلحق بالكاتب أبا كان أو

أما واستشكل بما مر في

الحنى من اعتباره أثنى

ملهما والا فكم لا كليب معنى (قوله وفيما الخ) أى فى ذلك القضاء (قوله التثلاثا عشر مسلم) فنه عند
التخلفا حجتان وجدعتان وخلفتان وثلاثا عشر فعند التقفيع بعير وثلاث من كل سن معنى (قوله اولث
خمس انما هو أنسب الخ) مبتدأ ونحو (قوله لا الفقهاء) فنه لا يتخفى وإذا أقر المعنى الاعتراض فقال (تنبه)
قوله ثلاثا عشر أى من ثلث خمس لان فى الثلثين تكر روايا يضافه الموافق لتصور سبأ أهل الحساب له كونه
أخصر (قوله ولان الذى) صوابه ولان اليهود والنصارى وشيدى أى كايرو بحجوسى (قوله
وهذه) دية الحجوسى (قوله أى عابدون) أى قوله واستشكل فى المعنى (قوله ودغين) كصا وسعيد
معنى (قوله وزندق) وهو من لا يتدخل دينا معنى (قوله كالحجوسى) بدل من كذا فى المتن وفى الشرح
قوله كايرو أى قيل قول المصنف وانما الخ (قوله وهنما) يجب يقينا وهو ولدان لا شرف سم عى
(قوله التثلاثا عشر مسلم) بدل فنه أمور ومنها أنه لا يتغير ان التبدل غير التمسك ومنها أنه هل كفى فى عدم
التبدل عدم تبدل الأصول فنه نظر ولا يبعد الاكراه أخذ من الحلق السامرة والصايشة باليهود والنصارى
فى حل النكاح حيث واقفوه فى أصل دينهم وان واقفوه فى الفروع ومنها هل يشترط فى التبدل تبدل
الجسم أم لا فنه نظر وقد يلقى الأكثر بالجميع ويلحق بالنكاح بما يبدل التمسك بذلك الدين
مع احتساب المبدل فنه نظر ولا يبعد الحلق أخذ من النكاح الكليات ومنها ظاهر عيارتهم
اعتبار عكسه بنفسه دون تمسك آباءه أى أول أصوله ويحتمل الحلق فنه نظر فى النكاح فنه عيارتهم أول
أصوله فليتأمل سم وصلة عى ويحتمل ان المراد تمسكه من نسب المبدل بتبدله كتمسكه بآله
فى حل المناكحة والبيعة (قوله التثلاثا عشر مسلم) أى الدية التى رويها فى أهل دينه لا الدية التى
روى بها دية فى القتل كقديتوهم اذ لا عيارتهم ما رويهم سم (قوله لأنه ذلك ثبت) فنه عصارته أى
ويكفى بذلك ولا يشترط فنه أمانه بنحو شيدى (قوله ولا يتمسك بدن كذلك) بان تمسك عابد من
دن أول يتمسك به بان لم يتلفعه دعوتى أصلا بان يوقفه أنظر وجه هذا الحصر وهلا كان كنه ما إذا
بلفعه دعوتى آله أمانه يتمسك بدنه شيدى (قوله أو جعل ديه) بان علمنا تمسك مبدل بحق ولم نعلم عنه
زبادى (قوله أو أوجبه) فنه يشكل جعل الواجب مع مرفق ديه كايرو مقتضى هذا الصنيع إلا ان

هل المراد بالحل المذكور بلده أو أقر بالبلاد ليه حيث فرض فنه هل ينه ما بعد وجودها فنه ما قد روي بد
الاول ان بلده على الأصل ولا معنى لاعتبار غيره ما عى علم وجود ديه (قوله التثلاثا عشر مسلم) فنه
أمور ومنها أنه لا يتغير ان التبدل فى غير النسخ وقد يتغير فتيوهم انه هو فيشكل وجودها القسم اذ كل دين
يسمى بعينه فنه غلط أفضل الصلاة والسلام وينكشف تصور مبدل قبل المبتدأ فى الجاه ملاحظة
فناوهم لا أشكال ومنها أنه هل كفى فى عدم التبدل عدم تبدل الأصول فنه نظر ولا يبعد الاكراه أخذ
من الحلق السامرة والصايشة باليهود والنصارى فى حل النكاح حيث واقفوه فى أصل دينهم وان واقفوه
فى الفروع ومنها أنه هل يشترط فى التبدل تبدل الجسم أم لا فنه نظر وقد يلقى الأكثر بالجميع ومنها أنه هل
يلحق بالنكاح بما يبدل التمسك بذلك الدين مع احتساب المبدل فنه نظر ولا يبعد الحلق أخذ من النكاح
الكليات ومنها ظاهر عيارتهم اعتبار عكسه بنفسه دون تمسك آباءه أى أول أصوله ويحتمل الحلق
فنه نظر فى النكاح فنه عيارتهم أول أصوله فليتأمل (قوله التثلاثا عشر مسلم) أى الدية التى رويها فى أهل
أهل دينه لا الدية التى رويها ديه فى القتل كقديتوهم اذ لا عيارتهم ما يوجب دينهم (قوله أو أوجبه) قد
يستشكل جعل الواجب مع مرفق ديه كايرو مقتضى هذا الصنيع إلا ان صور فنه نعاون يعلم أنه نصارى
ولا نعلم له واجبه ثلاث لأنه من تحمل منكنه أو ثلث خمس لأنه من لا تحمل منكنه أو أمان به لأنه نصارى ولا
يعلم ذكره أو أثنى لغيره فنه فقد هدر القتل (قوله أو علمه) فنه مقتضى هذا التردد المشار إليه

(٥٨) - (شروافا بن قاسم) - (ثلاثا عشر) أو ثلث خمسة لأنه ذلك ثبت فنه عصارته أى كايرو بحجوسى (قوله التثلاثا عشر مسلم) فنه عند

التخلفا حجتان وجدعتان وخلفتان وثلاثا عشر فعند التقفيع بعير وثلاث من كل سن معنى (قوله اولث

على الوجه فهم الان الاصل
 العمدة اذ كل مولود ولد
 على الفطرة يقول الاذرى
 الاشبه بالذهب في الاخرة
 عدم الضمان مردود
 (فكمجوسى) فقيسدية
 مجوسى
 (فصل) في الديات الواجبة
 في ادون النفس من الجروح
 والاعضاء والمغنى يجب
 (في موضحة الرأس) ومنه
 هنالك في نحو الوضوء العظم
 الذى خلف أرواح الاذن
 متصلا بهما المتصلين
 آخر الرأس الى الرقبة
 (والوجه) ومنه هاتان
 ايضا مائحتا القلب من
 القمين وكان الفرق بين
 ما هنا ثم أن اللادار هاتان
 الخطر أو الشرف كما يفهمه
 الفرق الا ان في شرح قوله
 كبح سائر البدن مع ما هو
 مقرر ان الرأس والوجه
 أشرف ما في البدن وما
 سائر الخطر أو الشريف
 منه ومنه على ما رأينا وعلا
 وعلى ما تقع به المواجهة
 وليس بجواردهما كذلك
 (خر) أى من حر (سلم)
 ذكر معصوم غير جنين
 (خسة برة) ان لم توجب
 قودا أو عني عن على الارض
 وفي غيره بحسبه وضابطه
 ان في موضحة كل دهاشتم
 بالاضاح ومقتله بدنهما
 نصف مشردته وانتهى
 على الاول لأن الحديث
 الصحيح في

يصور بكون يعلم انه نصر افي ولا يعلم ولا وجبه الثالث لانه من تحمل من كنه أو وثلث خمس لانه من لا تحمل
 من كنه أو يعلم انه نصر افي ولا تعلم ولا وجبه الثالث لانه من تحمل من كنه أو وثلث خمس لانه من لا تحمل
 نفسها) وقا الشيخ الاسلام والمغنى وخلاف في الاخير فلهناية (قوله يقول الاذرى الخ) وافته النهاية كما
 مرأ نفا (قول المتن فكمجوسى) قال الزركشى وعلى المذهب يجب فمن تحمل الاث بالهوية والنصرانية
 ديتمجوسى لانه لم يلقه التبديل اه أى اذا لم تحمل منا كنههم * (تمة) * لا يجوز قتل من لم تبلغ الدعوة
 ويقضى بان أحلم بدار الحرب ولم يهاجرونها بعد اسلامه وان تمكن لان العصمة بالاسلام مغنى
 * (فصل) في الديات الواجبة في ادون النفس (قوله في الديات) الى قوله وكان الفرق في المغنى الى
 قوله متصلا الى المتن (قوله والاعضه) الاولى والاطراف كافي للمغنى (قوله ومنه) أى الرأس عر
 (قوله في نحو الوضوء) أى كالأحرام (قوله وأرواح الاذن) جمع آخر (قوله بها) أى الاذن (قوله وما
 انصدر الخ) أى العظم الذى انصدر الخ (قوله الى الرقبة) وهي مؤخر أصل العنق بخلاف عر (قوله
 ومنه) أى الوجه (قوله لاثم) أى في نحو الوضوء (قوله على الخطر) أى الخوف كيدل عليه عطف
 الشرف عليه بل وخلافه في جاشة الشيخ رشدي أى من جعل العطف للتفسير ثم استشكله بأنه انما يكون
 بالواد فالاذن لاسقاط الالف (قوله ومنه) أى وللدار في نحو الوضوء (قوله على ما رأينا الخ) من باب فتح
 عر (قوله أى من حر) بمعنى ان غرض من هذا تفسير قول المصنف لخر فالاد بمعنى من وهو الذى يفهمه
 سم على ج وعقبه بأنه لا حاجة اليه بمحمل وهو الظاهر ان غرض من ثبات تقدير آخر وهو ان الموضحة تامة
 توجب الحجة أبعدا اذا صدرت من حر بخلاف ما اذا صدرت من غير فام انما يتعلق بالرقة لا غير حتى لو لم تف
 بالنتيجة لم يكن المعنى عليه غير ما وث به وهذا الظاهر ما قدمه الشارح كالتحباب بن جعفر في موجب النفس ازل
 الباب رشدي (قوله ذكر) الى قوله ومنازعة للبقيش في المغنى الاقوله معصوم والى قوله ولودفع
 في النهاية الاقوله كما يفهمه الى مع ما هو مقرر وقوله ومنازعة للبقيش الى المتن (قوله غير جنين) وأما
 الجنين فان واضحه الجاني ثم انفصل ميتا بغير الايضاح فقه نصف عشر غرة وان انفصل ميتا بالايضاح فقه غرة
 وان انفصل حيا ومات بسبب غير الجنانية فقه نصف عشر ديوان انفق لحيا ومات بالجنانية فقه دية كاملة
 ولا تقرر الموضحة وانما لانها لا يشرى لانه تبين ان الجنانية يتلى نفس الجنين عر (قول المتن خسة برة)
 أى مثلك اذا كان عددا أو شبهة من نصف ووجه واصف وخلفه ان يجبر عن الحلوى والمغنى (قوله وفي
 غيره) أى غير الخطر المذكور عر أى من المرأ أو الكافي وغيرهما مغنى أى من الجنسى ونحو المجوسى
 (قوله بحسبه) أى في موضحة الكافي بعير وثلاث في موضحة المجوسى ونحوه ثلث بعير مغنى زاد الحلوى
 والحلوى وخرقة مسلمة بعير ان ونصف ولسكابة خسة اساس بعير وثلث وسهوها سدس بعير اه (قوله
 وضابطه) أى ما يجب في الرخصة الهاشمية ولتقله (قوله على الاول) يعنى الرخصة (قوله الصبح) فقه تصنيع
 النهاية والمغنى حيث قال في الرخصة خمس من الابل وراه العزمى وحسن اه ان الحديث حسن لم يبلغ
 بقوله على الوجه وقوله يقول الاذرى الخ في صورة السلسلة المذكور يقتضى انه لو تحقق له لم تبلغ الدعوة
 جرحه بالهنا من اذلو كان حيا بدنه من لم يكن لثرد حال السلسلة مغنى لانه بكل حال على ذلك التقدير
 وهذا يقتضى أمرين الاول تقدير قول المصنف والمذهب ان من لم تبلغ دعوة فليس بها اذلا بلقت دعوة فغيره
 والثاني انما ذكره منا على هذا الذى قرناه بخالفه اذ ذكر في فصل الفقه من باب قسم الى موافقة مما
 حاصله ان من لم تبلغ دعوة فني مخموم مطلقا فلا اذرى حيث قال وكذا من لم تبلغ الدعوة فلا سلاى
 بالنسبة فليس على اقله ما سئل ان تحمل بدني حتى أى المال الحاصل منه ودفعه ككل حاصل من النسيان
 بردا لهم هو والافهو كبر على ما قاله الاذرى وروى ما بان في الديات من وجوب دية مجوسى في قتله وهو
 صريح في عهته فالوجه انه كالذي اه فان حصل ذلك كآثر انه معصوم سواء تمسك بدني حتى
 أو لا قاتل

وغيره يعلم القياس علميا ما فيه الى حصول أس في موضعها الحكومة فقط (د) في (هاشيمع اضاح) ولو بسراة أو نحوها كان هشم بلا اضاح فأصبح الشق لأخراج العظم أو تقو عموما زعم البلقيني في غير منجته (عشرة) (٤٥٩) رواه البلقيني والدارقطني عن يزيد بن ثابت

وهو لا يكون الاعن توقف
(د) في هاشمة (دوره) أي
الاضاح (خمس) لان
للموختنم العشرة خمسة
فتعين الباقي لها هاشمة ولو
وصلت هاشمة الوجنة القم
أو موضحة قصبة لاتف
الانف لزم حكومة أيضا
وقيل حكومة) لانه كسر
عظم بلا اضاح (د) في
(منقلة) مسبوقة بها (خمس)
عشر اجما (د) في
مامومة ثلث الدية) نخب
صحيح به ومثناها بالهامة فلا
رأد لها حكومة مستحلافا
للمواردى و يفرق بينها
وبين ما تخرق الامعاء في
الجائفة بان ذلك زيادة على
ما يحصل به معنى الجائفة
فوجب لها ما يقابلها ونا
لأزاد على معنى الهامة
حتى يجبه شي ولا عبرة
بزيادة على معنى المأمومة
لانفرادها مع استزادها
لها باسم خاص بخلافها ثم
(ولو أومع) واحد فشم
آخر في محله ولو مترادفا
أو كسره (ونقل) بالشوأم
والجني عليه كامل
(نقل) كل من الثلاثة خمسة
انتم توجب لوجهة قودا
أو حتى عنه على الارض
(د) على (الربع) تمام
الثلث وهو ثمانية عشر
بغير او ثلث ولو دفع خامس

ربعة الصبح فلما احسم (قوله) وغيره يعلم (الح) مبتدأ وخبر (قوله) ما غير الوجه (الح) أي كاستاق والعصم معنى
(قوله) (د) أي في قوله أو نحوها (الح) (نقل) للثمن عشرة) أي من أغير قوهي عشرة دية الكلال بالحر ونحو غيرها
معنى (قوله) (د) (وايهي) الى قوله ولودفع في الفتي الا قوله و يفرق الى المتن (قوله) ولو وصلت (الح) في استناد
الهشم للوجه والاضاح للقصبة نظر ظاهر والانسبا العكس ثم رأيت عبارة الفتي ما نصه فلو وصلت
الجراحت الى الفم أو داخل الانف باضاح من الوجهة أو بكسر قصبة لاتف فأوش موضع في الاولى واوش
هاشمة في الثانية مع حكومة مقههما الفم والاضاح لانها تارة أخرى انتهت وهي سالمة بما ذكره
عمر (قوله) الفم) أي داخله رشدى (قوله) لانه كسر عظم (الح) أي فاشبه كسر سائر العظام معنى (قوله)
مسبوقة بها) عبارة الفتي مع اضاح وهشم اه وهي أولى لمران السبق ليس بشرط (قوله) (ونقلها)
أي المأمومة الدامغة أي فيها ثلث الدية فقط عش (قوله) فلا زاد (الح) أي حكومة تفرق غشاء الدماغ
معنى (قوله) (لها) أي الدامغة (قوله) (يها) أي الدامغة عش (قوله) (بان ذلك زيادة (الح) ينبغي ان
يتأمل فانه انما يضع لوانث الحكم فيما نحن فسم الشار على الله عليه وسلم لفظ الهامة فلولم ينط به
وانما اثبت الحكمها بالقياس على المأمومة المنصوص عليها وكون العرب وضعت لثماخا للمأمومة ونحو
آخر يطعن الدامغة فلولم تضع لمبايحا والماخ فتنوخي الامعاء اسم الله الذي يحصل فرقه لا يصلح فارفا
شريا فليشأنل سيد عمر (قوله) لا تفردها) أي الهامة فكل الاولى تدكر الضمائر بأرجاعها الى المسمى
(قوله) (لها) أي المأمومة (قوله) باسم خاص) متعلق بانفرادها رشدى (قوله) بخلافها) أي الى زيادة ثم في
خرق الامعاء في الجائفة (قوله) في محله) أي الاضاح (قوله) ولو مترادفا (الح) أي ليس تعقب الهشم
بالاضاح بشرط وان أوهمه كلام معنى (قوله) (كامل) أي ذكره كرمس معنى (قوله) (المتن) فلي كل من الثلاثة
خمس (الح) هذا كله اذا لم يمت مهاد كرفان مات من وجبت دية عليهم بالسوية معنى (قوله) (أو دفع) عنه (الح)
والا فالحايب القصاص كبحر به في الحر حتى لو أراد القصاص في الموضحة وأخذ الارض من الباقي يمكن
نص عليه في الامم معنى (قوله) (رذلت) أي ثلث بغير (قوله) (والا) أي وان لم يذوق أي وحصل الموت بالسراة فلولم
حصل الاندمال أو حصل الموت بسبب آخر فلي كل من قبل الدامغ اوش حرجه عليه حكومة كجوه
ظاهر وصرح به في العباب سم عبارة الرشدي والحاصل انه اذا ذاق الفعل فلي دية النفس قطعاً
ويؤخره كل من قبل الدامغ اوش حرجه وان مات بالسراة يذوق دية النفس أيضاً الصبح ان لم تعقب عليهم
بالسوية أو خاسلوا لم يمت فعلى الهامة حكومة اه (قوله) (السابق) الى قول المتن وهي جرح في الفتي الا
قوله واعتبار الحكومة الى المتن والى قول المتن كبط في النهاية (قوله) (السابق) تفصيلاً) أي لخرصة والهاشمة
والباضة والثلثا حقوا للمعاني معنى (قوله) (فيؤخذ) بالواو قبل اخلاء الجملة كثاني النسخ والجملة تجزى
من السكتة وان صوابه بالقبول لاختلاف الضمير لعق الباطنة وأنه لو جئنا بضمه فلهذا وثابت الفاعل ضمير
العق أيضاً أو لفظ ثلث الواقع بعده والاو لا فعل رشدى عبارة الفتي بان كان على رأسه موضعاً أو قبس بها
الدامغة مثلاً عرفان المقطوع ثلث أو نصف في حق الجسم اه وهي ظاهرة (قوله) (ما شئت) فالح) أي بان
علت النسبة ثم نسبت فهو رشما ما في المتن كليه علمان فاسم في حواشي المتن رشدي (قوله) (والاصح (الح)

(قوله) (ولي هاشمة (الح) عبارة الرض وان أوخت أو حوت بشق أو سرت البعشر اه (قوله) (ولو دفع خامس)
فان يذوق لزمه دية النفس أي لو لم تكن قبله اوش حرجه (قوله) (والا) أي وان لم يذوق أي وحصل الموت
بالسراة فلولم حصل الاندمال أو حصل الموت بسبب آخر فلي كل من قبل الدامغ اوش حرجه عليه
حكومة كجوه ظاهر وصرح به في العباب فقال ولو خرق خمس خيطة الدماغ لزمته حكومة اه

فان ذفقت لزمه دية النفس والاوجب ديتها انما ساعطهم بالسوية يجوز ان النظر لثلاث الجراحت (والشجاج قبل الرخصة) السابق تفصيلها
ان عرفت نسبتها (لها) بان تكون ثم موضعها فقياس على الباطنة مثلاً فيوجد ثلث في الموضحة وجب قطعاً من اوشها بالنسبة كثلث في
هذا المثال وما شئت به يعمل فيه بالقياس

والاصح في الرضا عنه يعتبر مع ذلك الحكمه: ويوجب أكثرهما فان استوي بالخير واعتبلا الحكومة أولى لانها الاصل فيها لا مقدره (والا)
تصرف نسبتها لها (الحكومة لا تلغ ارش موصفة بغير سائر البدن) ولو يتحول اضاع وحشمه وغيرهما فمحمومة فقط لانه لم يرد هنا توقف
ولان ما في الرأس والوجه أشد خوارا وشذوا في رتبته يستثنى من ذلك الحائقة كإقال (وفي سائفة لثنية) لصاحبها بغير جميع فيه (وهي حرج) ولو
بغير حديد (ينفذ الجوف) باطن بحيل للقاء (٤٦٠) أو الدواء أو طريق الحصيل (كبطن ومصدر وثغرة تخير) ويتردد المظفر فيما يزل

عن مخرج الجوف المهملة الى
هذه الثغرة. ل. هوس
الطريق لانهم جدوجوا
في نحو الصوم أو الاختلاف
الجوف هنا ثم كل يحتمل
والقياس الثاني لانه كباطن
الاحليل ثم رأيت الرضا
ذكرت ان الواصل الى
الحلق باقعة والى الثغرة
كذلك وهو مرجع الاول
وعليه يفرق بين باطن
الذكر بان هذا طريق
حصى الجوف ولا كذلك
ذلك (وجبين) عدل اليه عن
قول اصله جبين أي ثنية
جنب للحم هما كما ذكر
معهما بخلافه فان كون
نفوذ جرحه باطن الدماغ
جائفة مما يخفى وزعمان
هذه في حكم الجائفة ولو
تدعى جائفة مخرج وكون
شجاع الى الرأس ليس فيها
جائفة مخصوص بتصرفهم
هنا الواصل لجوف الدماغ

عبارة المتنى هذا ما جرى عليه المصنف تبعاً للمعبر والذي في الرضا وأصلها عن الاعصاب وجوب بالاكثرون
الحكومة والقسط من الموصفة اه (قوله) والاصح في الرضا عنه يعتبر في حرجه على النهج والروض
وشرحه اه (قوله مع ذلك) أي القسط (قوله) وبجس أكثرهما أي القسط والحكومة (قوله) لا تبلغ
ارض موصفة ليس قد في المشبه الواقع بعد في المتن كالجوف وان اقتضاء السابق وشدي وعس (قوله)
ففيه أي في حرج سائر البدن (قوله) هنا أي في حرج سائر البدن وقوله توقف أي دليل معنى (قوله) في
أي ما فيه ما عدا في غيرهما (قوله) من ذلك أي من حرج سائر البدن (قول المتن في جائفة) أي وان صغرت
معنى (قوله) لصاحبها نعمت دينه والضمير للجائفة (قوله) فيه أي في وجوب بل ثلث دية في جائفة (قوله) ولو بغير
حديد أي تحصيل معنى (قوله) باطن صفح جوف وشدي ويحتمل انه تنصيره (قول المتن كبطن الخ) أي
كذا دخله معنى (قول المتن وثغرة الخ) بضم المثناة وفتح مهملة ساكنة وهي ثغرة بين القروين معنى (قوله)
بينه أي الى الحلق (قوله) ذلك أي باطن الذكر (قول المتن وجبين) أي داخله عوردة بعديج وهو احد جانبي
الجمجمة معنى (قوله) عدل اليه الى قوله وزعم في المتنى والى قول المتن ولا يختلف في النهاية (قوله) معاذ الخ
أي من التمثيل بالبطن معنى (قوله) ان هذه أي الشعة النافذة بالبطن الدماغ (قوله) بتصرفهم الخ عبارة
الحرج وفي الجائفة ثلث الدية وهي الجراحة النافذة الى جوف كالأئمة الواسعة الى الدماغ اه سم
(قول المتن وبخاصرة) من الحصر وهو وسط الانسان معنى (قوله) ومثانة وهي مجمع البول عس (قوله)
كذا دخلها أي البطن وما بعد رشدي (قوله) وكذا أدخل الخ أي دية ثلث الدية عس (قوله) ولو
أي الطعنة الخارج جف من الطرف الآخر (قوله) الى المتن أي على جمع ثمر بعد الجائفة (قوله) وليس في
مجه الخ ولكن ان قولهم وارده على المتن مع قطع النظر عما يأتي لان المتن في حال النفوذ الى جوفه جرحه نافذة
من جوف لاله الا بالنظر لصورته كما قد قبل رشدي (قوله) ذلك أي قوله ولو نفذت في بطن وخرجت
الخ (قوله) قريباً أي في قوله ولو نفذت من بطن الخ (قوله) فان خرجت الخ وان خرجت سبكت من كنف
وتغذى الى البطن فاجابه فواجباً وش جائفة توكل مقبل احداث الكفا والغذاء في روض مع الاسنى
(قوله) أو لا نعت الى قوله وكان الفرق في المعنى الا قوله ولخذ (قوله) أو لا نعت أي ساقطه البطن (قوله)
ففيها أي الحرق والذبح والكسر (قوله) مع ذلك أي ثلث الدية معنى (قوله) كسر هاهنا أي كسر الجائفة
للضلع لنفوذ هاهنا أي الجائفة من الضلع معنى (قوله) يخرج بالباطن المذكور داخل في الخ أي فهمما
حكومة فقط عس (قوله) داخل فهم وأنف وجين هذه جرحه بوضف الجوف بالباطن وقوله ونفذ وذكر

(قوله) ولو يتحول اضاع وحشمه وغيرهما فمحمومة فقط الخ) كإقال في الروض يقتضيهما أي في الرضا
في البدن (قوله) ليس فيها جائفة) انظر مع ما في الهامش عن الحرج والآن راجعة تنصحه أي مجرد في
للمأمومة والغائفة فليست أم (قوله) مخصوص بتصرفهم ههنا الواصل لجوف الدماغ الخ انظر م. بن
هذا الواصل عن المأمومة والغائفة لان تصور مجازاً يصل الغرض بطلان ويقال تدعى مأمومة وجائفة ثم
رأيت عبارة الحرج روضه معنى هذا فانه قال في الجائفة ثلث الدية وهي الجراحة النافذة الى جوفه كالأئمة
الواصله الى الساعه اه (قوله) وكذا لو أدخل درهم) كذا سر مر (قوله) غرق به حاراً) ساقطاً به لشم الصفة
الائتية عن مخصص الكفاية تفسير الحار بفساوة المائدة أو الحاشية وهو يفيد ان حرق الحصى فجا فقتلى

وتورده الى المتن لان الثانية متعلقة لا واصله الجوف وليس في مجله لان المتن لم يعبر واصله بل نافذة وهي تسمى نافذة بل
واصله للجائفة على انه ليس صرح بذلك فربما كان خورقته جائفة نحو البطن الامعاء وألغت كذا أو طعناً أو كسرت جائفة فاجنب الضلع
ففيها مع ذلك حكومة بخلاف ما لو كان كسره لنفوذ هاهنا على الوجه لا اتحاد الحصل وخارج بالباطن المذكور داخل فهم وأنف وجين ولخذ
قد ذكر وكان الفرق بين داخل الورق

خارج بقوله يحمل الخ أو طريق الجبل وشيدى **(قوله وهو)** أى الورك **(قوله من الآية)** بيان لحد
 القعود **(قوله وهو أى الورك)** أى من جهة الساق الخف من الساق والورك كفى ساقية الزاوى
 رشدى **(قوله ان الاول جوف)** ينبغى ان يأمل ذات التمرع الذى يستند الحس فلا يساعد مدعمر
(قوله ولا كذلك الثاني) أى داخل القفد وعلية منه يستخرج الجوف لا بالباطن المذكور **(قوله للمتن)**
 ولا يختلف أرض موضحة بكبرها **(تنبيه)** لا يتقدم ذلك بالموقف الحاشية كذلك حتى لو غر زفيمارة
 فوصلت الى الجوف فهى جافة متفتحة **(قوله وصغرها)** الى قوله وان كانتا عدا فى النهاية **(قوله ونحاشها)**
 أى بالشعر متفتحة **(قوله والاولى أولى)** أى لخاوص التكرار **(قوله للمتن أو أحدهما)** أى لحم فقط أو جلد
 فقط متفتحة **(قوله للمتن أى كل)** الى قوله وان كانتا عدا فى الملقى **(قوله للمتن أى كل الخ)** أى وان وجد واحد
 بمذاكر عاد الارشان الى واحد على الاصغر وكان يكاد وضع فى الابتداع ومختصا معفتى وعش **(قوله)**
 أو زفيله كان حقا الجرم **(قوله أو يفرقها الخ)** عبارة الاسى والمغنى ولو أدخل الحديث قوله: فهذه من احدهما
 الى الاخرى فى الباطن ثم سلفا فى تعدد الموضع وجها آخر بماعدم التعدد اه **(قوله فى الباطن دون)**
 الظاهر) أى أو عكسه كعلم محال المتريشدى **(قوله قبل الاندمال)** واجمع لنا كل دما عطف عليه من
(قوله وان كانتا عدا الخ) خلافا لنهاية معنى عبارة الاول وان كانتا عدا والا فلا خطأ فعله أرض ثالث
 كما مر بوجه كلام الرافعى واعتمده الخركشى وهو العمدون وقع فى الروضة الاتحاد **(قوله وان كانتا)**
 الخ غاية للمتن فى لافتنى **(قوله وان اعترض)** أى ماقى الى روضة **(قوله لانه قد يتفرق فى الدوام)** أى كالأزلة
 خطأ بعد ما وضعتم عدا وقوله لا يتفرق فى الابتداع أى كسلفه الانقسام الآية أيضا **(قوله ذلك)** رابع
 للمتن **(قوله فيما اذا وجد)** أى الصمد والجلد **(قوله لانه الخ)** على قوله دون ما ذال الخ والضمير العناية
(قوله الذى فيها الضعف) أى لا ذكر فى المتن **(قوله وان رادت)** أى أو وض الموضعان **(قوله أو شبه عدا)**
 الى قوله ولو قطع ظاهرا فى النهاية الاقوية وان لم تعدد الى المتن والى قوله وقد بسط فى المغنى الاقوية المذكور
 وقوله وفيهما تكلف **(قوله أو شبه عدا)** أى أو قصاصا وعدوانا **(تنبيه)** نصب عدا وخطا ما على نزع
 الحافض أى على القول المطلق نابع عن المصدر أى موضع عدا وخطا معنى **(قوله للمتن أو شملت رأسا)**
 ووجهها قد قدم هذا شمول للموضع على كل من الرأس والى جميع الله ليس يقيد فان الحكم كذلك وأوضع

أخذ الوجهين وقد خالف قول الشارح فان خرقا متفتحة تفتتوا البطن الامعاء ففهم ذلك حكومى لان
 تمحض كون خرق الحشوة متسلحا ففتت اذا كان السلول من منفذ موجود كغيره فخطا فعاد كان نابعا
 لا ينافى ويناسب ذلك قوله الا فى أو كسر متفتحة ففتت الجنب الضام الخ **(قوله ما لم ينأ كل الحافض)** فى مختصر
 الكفاية لابن النقيب ما تصفرع ولو وضعه كل واحد موضع ثم تأكل الحافض بينهما عاقبة الى واحدة ولم
 كلاً منهما تصفأ وشوا ولو رفع أحدهما الحافض فقلبه نصفاً وشوا موضعاً على الآخر ولو وضعه كلاً على
 وقوله ولم كلاً لصف ارتباحتا اعتماداً شتتاً الشهاب الرملى السطر فى الحاشية الآية خلافاً فهو رأس
 كامل على كل منهما وقوله فعله نصفاً موضع قياس اعتماداً شتتاً المذكور وخلافه وهو ان عليه أروشا
 كليلاب قد يقال القياس ان عليه أروشا آخر كليلاب لا مرفوع الحافض وسع موضعاً لا آخر كليلاب فى الحاشية
 الاخرى السفلى واعلم ان هذه غير المذكورة فى تلك الحاشية من شرح الارشاد كالروض عبر بقوله ولو رفع
 أحد الجانبين الى الخ لانه صورة تلك انهما الشتر على كل من الموضعين وعلية بفينا كلامنا يدل عليه قوله
 اتحدت فى حقله ففهمتها كانت متعددة فى حقه قبل ذلك ولا يكون كذلك الا اذا كانت الصورة ما ذكر
 فلنأمل اه **(قوله أو يفرق فى الباطن الخ)** عبارة شرح الروض وأضع موضعين ثم أدخل الحديدة
 وتعد من احدهما الى الاخرى فى الداخل ثم سلفا فى تعدد الموضع وجها فى الاصل بلا ترجع آخرهما
 عدم التعدد اه **(قوله كبرجى الى روضة)** والذى مر بوجهه كلام الرافعى واعتمده الخركشى وهو
 المعتمدان عليها واثبات الشىء **(قوله وان اعترض)** المعترض عليه مر

بعض الرأس وبعض الوجه معنى **(قوله لا اختلاف الحكم)** أى فى صورة الانقسام وقوله وأما هل أى فى صورة الشمول **(قوله فى الأخير)** أى فى الشمول للرأس والفتحة **(قوله المتن ولو توسع موضعته)** أى قبل الانفعال عن **(قوله وإن لم يتعد)** أى التوسع مع الإيضاح سم **(قوله وإن لم يتعد عد الخ)** خلافاً لأنها يتوالت على **(قوله أو وسعها غير الخ)** * فرع * لو اشترك اثنان فى موضعته وتوعد على مال هل يلزم كل واحد أرض كامل أو عليهما أرض واحد كجواز شريك النفس فإن عليهما بدو واحد وجهان أو وجهها الأول كجأرى عليه صاحب الأثر ويدفع على ذلك سلو أو خصم موضعين مشتركين فيهما رفع أحدهما الخارج قبل الانفعال فإن الموضع تعدى حقه فإن قلنا بالتعدد فعلى الرفع أرض كامل وعلى غيره أرضان وإن قلنا بعدمه لمزم الرفع نصف أرض ولزم صاحب أرض كامل وجأرى على هذا ابن المقرئ معنى وقوله كجأرى عليه صاحب الأنوار قال سم اعتمد شخناً الشهاب الرملى أخذنا بطلان قولهم بتعدد تعدد الفاعل وقوله فعلى الرفع أرض كامل الخ لا يخفى أن هذا قياس اعتماد شخناً الشهاب الرملى المتقدم اه وقوله اعتمد شخناً الخ تقدم فى باب كيفية انقصاص اعتماداتها بقاءه والشارح خلافاً اه **(قوله المتن فتان)** لعمرك كان الموضع مأموراً لموضع أو كان غير ميم فالوجه عدم التعدد لأنه كالاته وإن لم يصر حواه هنا معنى **(قوله مطلقاً)** أى اعتد عدم تلازم لا عن **(قوله ونقل الخ)** عبارة المتن **(تبيين)** قوله أو غيره يجوز رفعه أى وسعها غيره وهو مافى الحر ونقل الخ **(قوله مطلقاً على الضمير الخ)** هذا العطف يجوز شخناً بينه وبينه وارد فى النظم والنثر الصريح فإى تكلفه فضلاً عن ظهوره سم نوسع **(قوله على حذف مضاف الخ)** أى وأعطاه أعزابه للمضاف إليه كقوله تعالى وإسأل القرية أى أهلها معنى يعنى لا تكلفه **(قوله صورة)** أى كإلى الإيجاب بموضعين وحكم أى كإلى الانقسام ومجداً كإلى الشمول لكن فى تصور هنا بامل ولعله لهذا تركه فى النثر بعبارة الرفع أى كإلى التوسع **(قوله وغير ذلك)** أى كرفع الخارج بين الجانبين معنى **(قوله المار رفع الخارج الخ)** قيد قوله بينهما لمجد خاصة كعلم مأمراً بتأشيدى **(قوله أو بنا كل الخ)** أى يتكون شيئاً واحدة عن **(قوله لأن كان من الظاهر والباطن)** أى خلافاً للموضع فى ذلك فلا دخل سكتنا فى باقعة غير نولم يقطع شيئاً فلا ضمان ويعزروا زنى غورها كان قد ظهر عضو

(قوله وإن لم يتعد) أى التوسع مع الإيضاح **(قوله أو وسعها غير فتان)** قال فى شرح الإرشاد فيها لو أوسعها وأبأ قاماعاً انهم سلا يلزمهما الأرض واحد قال كما قطع به البغوى والمادردى وصوبه بالبقية وعليه مبدل قول الروضة لو أوسعها وجعلان فتاً كالجأرى بين موضعين ما عاد نال الواحدة وما وقع فيها بمحل آخر عن البغوى مما عطف هذا وهو فى القملى فى أصلها من صواب النقل عنه اه وقوله لا يلزمهما الأرض واحد اعتمد شخناً الشهاب الرملى خلافاً وهو وجوب أرضين على كل منهما أرض كامل أخذنا بطلان قولهم بتعدد تعدد الفاعل وقضه هذا تفرع مسألة تأكل الخارج لا كورد عن الروضة فعلى ضعفه قال فى شرح الإرشاد لو رفع أحداً لباين الخارج اعتدلى حقه فعليه نصف أرض وعلى صاحبه أرض كامل اه وهكذا فى الروض ولا يخفى أن قياس اعتماد شخناً الشهاب الرملى المتقدم ان على الرفع أرضاً كاملة كجواز شريك النفس فإن عليهما بدو واحد وجهان أو وجهها الأول كجأرى عليه صاحب الأثر ويدفع على ذلك سلو أو خصم موضعين مشتركين فيهما رفع أحدهما الخارج قبل الانفعال فإن الموضع تعدى حقه فإن قلنا بالتعدد فعلى الرفع أرض كامل وعلى غيره أرضان وإن قلنا بعدمه لمزم الرفع نصف أرض ولزم صاحب أرض كامل وجأرى على هذا ابن المقرئ معنى وقوله كجأرى عليه صاحب الأنوار قال سم اعتمد شخناً الشهاب الرملى أخذنا بطلان قولهم بتعدد تعدد الفاعل وقوله فعلى الرفع أرض كامل الخ لا يخفى أن هذا قياس اعتماد شخناً الشهاب الرملى المتقدم اه وقوله اعتمد شخناً الخ تقدم فى باب كيفية انقصاص اعتماداتها بقاءه والشارح خلافاً اه **(قوله المتن فتان)** لعمرك كان الموضع مأموراً لموضع أو كان غير ميم فالوجه عدم التعدد لأنه كالاته وإن لم يصر حواه هنا معنى **(قوله مطلقاً)** أى اعتد عدم تلازم لا عن **(قوله ونقل الخ)** عبارة المتن **(تبيين)** قوله أو غيره يجوز رفعه أى وسعها غيره وهو مافى الحر ونقل الخ **(قوله مطلقاً على الضمير الخ)** هذا العطف يجوز شخناً بينه وبينه وارد فى النظم والنثر الصريح فإى تكلفه فضلاً عن ظهوره سم نوسع **(قوله على حذف مضاف الخ)** أى وأعطاه أعزابه للمضاف إليه كقوله تعالى وإسأل القرية أى أهلها معنى يعنى لا تكلفه **(قوله صورة)** أى كإلى الإيجاب بموضعين وحكم أى كإلى الانقسام ومجداً كإلى الشمول لكن فى تصور هنا بامل ولعله لهذا تركه فى النثر بعبارة الرفع أى كإلى التوسع **(قوله وغير ذلك)** أى كرفع الخارج بين الجانبين معنى **(قوله المار رفع الخارج الخ)** قيد قوله بينهما لمجد خاصة كعلم مأمراً بتأشيدى **(قوله أو بنا كل الخ)** أى يتكون شيئاً واحدة عن **(قوله لأن كان من الظاهر والباطن)** أى خلافاً للموضع فى ذلك فلا دخل سكتنا فى باقعة غير نولم يقطع شيئاً فلا ضمان ويعزروا زنى غورها كان قد ظهر عضو

لا اختلاف الحكم وأما هل
يختلف شمولها لوجهها وجهة
أورأساً وفقاً فواحدة
لكن مع حكومتها فى الأخيرة
(وقيل موضعته لأحد
الصورة ولأن الرأس والوجه
محل للإيضاح فهما كمحل
واحد (ولو توسع موضعته)
وإن لم يتعد عدداً مثلاً نظير
ما مر عن الروض فواحدة
على الصحيح) كإلى أى بها
ابتداء ذلك (أو) وسعها
(غيره فتان) مطلقاً
فعله لا يبين على فعل غيره
ونقل عن شمس غير مطلقاً
على الضمير المضاف إليه
موضعته ونصها على حذف
مضاف هو موضعته وفيها
تكلف ظاهراً (والجائفة
كوضعته تعدد) لاذ كور
وعليه صورة وحكم ومحل
وهما لا وغير ذلك فلا يأباه
يحمل بينهما لمجد
وانتصفت عدداً ونظراً
فأنتان مافى موضع الخارج
أوتاً كل قبل الانفعال
لا يصعد شيئاً على موضع
جائفة غيره لأن كان من
الظاهر والباطن

والاحكامية وتقطع ظاهرا في جانبها وبالحق في آخره وكلاهما في فارقها والافتقار بان ينظر في حقها العلم والجلد ويقسط على المقطوع
من الجانبين كذا ذكره وقد ينسلك في احكام الحكومة ولا والقسطا واخره يفرق (٤٦٣) بان الجانبين كمن ينظر في حق العلم والجلد

باطن كالبديهي في السكين فسه فعلية الحكومة بمعنى (قوله وال) أي بان قطع شي من الظاهر دون الباطن
أو بالعكس معنى وروص (قوله وكلاهما) أي بان يقطع نصف الظاهر من جانب معنى وأخرى (قوله)
فارقها) أي فعلية أرض جافة (قوله وال) أي بان يكملها (قوله ونسطة) أي يسط أرض الجافة
(قوله ويقسط) أي أرض الجافة بمعنى وأخرى (قوله) أي بان يكملها (قوله ونسطة) أي يسط أرض الجافة
والقسطا ثانيا أي في قوله والافتقار (قوله ويرق) أي بين الاول والثاني (قوله غاليا) لعله احتراز عن
نحو قوله الثاني ولو أدخل درم الخ (قوله وهما) أي في الثاني وقوله ثم أي في الاول (قوله) أي بان يكملها
الخ) أي كل القطعان باقية سم (قوله هذا التفصيل) أي قوله ثم الخ (قوله ويرق الخ) هذا صريح
للمنى وقضية منسبة النهاية (قوله بان ما قبلها) أي ما قبل الموضوع من الشجاج الخس (قوله فقيها الحكومة)
يعنى القسط على ما جرى عليه المنهاج وقوله أو لا أكثر أي من القسط والحكومة على العهد المصغر في الرخصة
(قوله على الخلاف السابق) أي أغا في الشجاج التي قبل الرخصة (قوله ولو أدخل درم) أي قول المتن
فتنتان في النهاية الآخرة وهذا المتن (قوله على الوجه) وما قاله في المتن (قوله ان خرق الخ) بان ما
من (قوله حق يرجع) أي ويرد حق الباطن (قوله المتن ولو نفذت) أي طعنه لمصلحة نفذت معنى (قوله المتن)
من بطن الخ) أو عكسه أو نفذت من جنبه خرجت من جنب (تنبيه) المراد بالباطن والظهور حقيقة تهما
الاكل باطن وظاهر المراد في العلم والكر وغيرهما معنى (قوله المتن فاشقتان) وينبغي أن تدل من قوله
السابق فان خرق باقية فهو الباطن الامعاء الخ وجوب الحكومة أيضا ان خرق الامعاء سم وعش
(قوله) بمعنى به أبو بكر الخ) أي وعرضه لمتنهما ولا يخالفهما كان اجابا كما قلناه ان المتن
معنى (قوله) يعني طعنه في الافتراضات على ذلك انه من منفذ أو باقية متوجهة قبل رشدي ومعنى أي
مع ان هذا لا يسمى الحافا (قوله والجزء) أي في قوله والنصان أدن في المتن (قوله ككل ذلك كنه) أي قول
المتن ولو اوصل الخ وقول الشارح فان خرق الخ (قوله لانه الخ) عبارة للمنى لان من الباب على اتباع الاسم
وقد وجد وسواء أتى شين أم لا (قوله في مقابلة الجزء الخ) فوات الجزء ليس لازم سم على ع أي
لانه لا يلزم من الايضاح ان الجزء بل قد يحصل بغيره الخرق بخلافه عرض (قوله ولو اذنوا ورش) عطف
على الارش أي ولا يسقط فوات الخ (قوله بعد دلان) أي بانياته بعد قطع معنى (قوله والنصان) عطف على
عرد دلان وفوات قوله والسكن فندمنا على المتن والاسنى في باب كيفية القصاص باوضح من هذا راجعه
(قوله) بخلاف معاقبة الخ أي ظاهرا لا يجب قطعها معنى (قوله النصت) أي الاذن الحقة (قوله وذلك) أي
وجوب قطع المنة (قوله معهما) أي المانة (قوله بلا حجة له) الجاران متعلقان بعاد (قوله لم يطق الخ)
أي ذلك الم (قوله في غير ذلك) أي كالعلاقة بغيرها ونحوها (قوله بخلاف عرد المعاني) راجع للمنى

ولا تكلفه ففضلان لمظهر (قوله ويرق بان الجاشق كربة) وقد يحمل ما تقدم على ما ذل لم يعرف
القسطا وما فرق ففقيه ما قيل (قوله ما يحصل به) أي كل القطع في كل (قوله ولو أدخل درم الخ) عبارة
بمختصر الكفاية لان التقسيم ما قبله ولو أدخل خسبة أو حديدية في حلقه إلى جوفه لم يجب شئ من الخنزير
الآن يحدش شيئا في الجوف فيجب حكمه متعلقون وصول الخسبة إلى الجوف من طقة أو من حزام من شاشة
المعدة أو الخشون فحق كونهما جاشق هو انما يثبت كيد وطعانه لزمته ثلث المدة وحكومة اه وبه
ينص صراحة مسئلة الوجهين فان بعض الشبهة غلط في فهمها فاعرف (قوله فاشقتان) ظاهره
عدم الزيادة عليه ما يفرق نحو الامعاء هل يجب أن يسلط حكمه متعلقها أخذ من قوله السابق فان خرق
جاءت في بطن الامعاء ينبغي الوجوب (قوله لانه في مقابلة الجزء الثالث) فوات الجزء ليس لازم (قوله)

لانه محض نعم مستعدة والنصان أدن به انما جمعها وجب قطعها أي حيث لم يتشرب من كرمها ظاهر بخلاف معلقة بطلت النصت
وذلك لان العلم وان قالنا انما تفصل معهما عاد بعد انقضاءها من البدن بالكية بالاجابة التي هي ظاهر اعلى وجهه يوم لم يطق بالفعول
في غير ذلك لان هذا أقبس بخلاف عرد المعاني لان به يتبين

(والذهب أن في) قطع أو قطع (الاذنين دية) كدنه نفس المجني عليه وكذا في كل ما بان (لحكومة) بغيره (و) في (بعض) و بصرف نعمتهما
 أو من أحدهما (بقتله) ففي واحدة نصفه يتوقف بعضها بنسبتها باللساحة (ولو أيسرها) بالجنسية (فقدية) فهم لا يعالجه نعمتهما
 المقصودة من دفع الهوامز والاحساس (في قوله حكومة) لبقاء جمع الصوت ومنع (١٦٥) دخول الماء وهما مقصودان أيضا ورد

بأن الأولى أقوى وأكثرت
 فكانا بالنسبة إليها كالتابعين
 (ولو قطع بأستين) وإن كان
 بينهما أصليا (لحكومة)
 كقطع يشلاء فوجع أو
 أنف استحققت ولا ينالها
 ما من من قطع صهيبة يباسية
 لأن ملحق القود النشائل
 وهما متساويان ثلاث كأمير
 (وفي قوله) لانه تينك
 المنغصين العظيمين ولو
 أو ضمع قطع الأذن وجبت
 ديمتها نصفها أيضا لا يبيع
 مقبلة مقصودا أو
 (وفي) إزالة جرح (كل عين)
 صفة (قصدية) اجاعا
 بغير صهيبة (ولو) هي
 (عين) أخشى أو أعشى أو
 (أصول) وهو من بعينه خال
 دون بصرة (وأعشى) وهو
 من يسيل دمعته الباع
 ضعف بصرة (وأعور) وهو
 ناقض وموجب عيبه لبقاء
 أصل المنفعة والكلى وقيل
 في عين الأعور كل الدية لأن
 ملحقته التي عليها عتلة
 عيني غيره قبل قضية كلام
 الثمان العروا فها دية
 وأنه يصح أن يقال في الأعور
 في كل عين له نصف ديمته
 أنه ليس إلا العين واحدة
 انتهى ودينه ذلك لأنه لم
 يقل ولو لأور بل ولو عين
 أعور والمباين من هذه

عبروا لامل ثم عادت ونبتت فكمومة تلزم ملادية لانها تتجيب بالا بنقول ما وجد اه اذا علمت ذلك علمت
 ان وما الاذن والسن في انه اذا لم ينهها الجاني الأول بان بقيت الاذن ملحقه صليدة والسن ملحقه جرح ثم اذا
 لم يبق على الجاني الأول غير الحكومة ونبتت بشكل ما ذكره الشارع من الاستدراك والفرق قوله نعم
 الخ قوله في الفرع فان فيها الدية كاتقرو وقال عليه انها هي الدية على الجاني الثاني والكلام بالنسبة
 للجاني الأول وهو لا يجب عليه إلا الحكومة كفى السن بالنسبة للجاني الأول الذي هو المراد في هذا الاستدراك
 فليتأمل فان أراد بقوله فان فيه الدية كاتقرو وما اذا لم تنبت لم يكن نظيره ما استدركه في السن لقوله ثم عادت
 ونبتت فليتأمل في سبيل (قوله المتن والمذهب الخ) شروع في ابانها لطرفه ومقدار بدل السن انما هي ستة عشر
 عضوا وانما سمر ذلك أذن عين - فن أنف شقة لسان من لحي يد رجل حلة ذكر اثنين
 البان شفران جلد ثم لو جدد فيها الدية منها وهو شاة كالدين في الواحدة نصفها أو ثلاث كالأنف
 فثلاث أو رباعي كالأذن فثلاثة جهازان يادة في ذلك وفي البعض من كل منها يقطع لانه ما وجب فيه الدية
 وجب في بعضه بقوله معنى (قوله في قطع أو قطع) الخ قوله في قطع في المعنى الأقوله ومنع دخول الماء لقوله
 اذا يبيع على المتن والى قوله و بناء في الأ - ففي النهاية (قوله المتدنية) أي سواء كان مصلحها ماسعا أو
 أصحها بغير معنى (قوله كدنه نفس المجني عليه) وهي مختلفة كاتقرو عرش (قوله وكذا الخ) عبارة للمعنى
 تنبيه المراد الدية هنا وفيما بان في نظارة دية من جرحي عليه اه (قوله ويصغر فيه) اقتصر عليه
 المعنى وبعض الرفع من الاذن يقطع أو يقطع أو يقدر باللساحة (تنبيه) شمل قوله بعض ما لو
 قطع أحدهما ولو قطع البعض من أحدهما اه (قوله منهم الخ) مفعول بعض (قوله ومن أحدهما)
 الأولى التأنيت بنسبة أي البعض المقطوع على الباني الأول (قوله باللساحة) بان تعرف نسبة المقطوع عن
 الباقي باللساحة لا الظاهر في آخر قتها ما هان كان نصفها لا قطع من أذن الجاني نصفها فالحسنة هنا توصل
 الى معرفة الجائز في فصلها فيما عرفت في المصنفات فواصل فعلى ما عرفت مقدار الجرح من كونه قريبا لما أو
 قريبا من مثالا أو وضع من الجاني مقدار حوله هذا ظاهر وإن توقف الشئ في ريشدي (قوله بالجانية) أي
 عليه ما بحيث لو حرم كالم تقصر كمن (قوله بان الأولى) وهي دفع الهوام عرش (قوله لانه تينك المنغصين)
 أي جمع الصوت ومنع الماء (قوله أيضا) أي كوجوب دية الاذن (قوله بغير الخ) الأولى العطف على المعنى
 (قوله عين أخشى) وهو من يصغر لافقها ويطلى أيضا على شق العين عرش (قوله أو أعشى) وهو من
 لا يصغر لافقها ويصغر لافقها عرش معنى (قوله المتن عين أحول أو أعشى) أي والمقاوع الحولاء والعشاء
 بذيل التعليق الا ان هذا يختلف قوله وأور فإن الصورة انه قلص الصفة كالأعشى في ريشدي (قوله دون
 بصرة) أي ورت (قوله المتن وأعور) أي أو أعور وهو من لا يصغر في الشمس معنى (قوله لبقاء الخ) هذا
 التعليق لا يناسب حكم الأعور كالأعشى في ريشدي (قوله لبقاء أصل المنفعة الخ) أي ومقدار المنفعة لا ينظر اليه
 معنى (قوله وقيل الخ) عبارة للمعنى وتمرز بذلك فيقول كمالك وأجدي عين الأعور كل الدية لانه بصرة
 الخاهاه تنقل بها اه (قوله فيه دية) أي نصف دية (قوله فها دية) أي دية عين ريشدي (قوله عين ذلك)
 أي الاضحية (قوله ولو الأعور) أي الشخص أعور (قوله من هذه) أي اقل من دية عين أعور (قوله على
 الاضحية) وبغير الاضحية ضم اليهم شد القاف معنى (قوله قضاهه في الدية) الخ قوله وينافى معنى المعنى (قوله

(قوله ولو أوضع مع طسح الاذن الخ) في قوله أو وضع مع قطع الاذن اليلسة فهل تسقط حكومتها لانها غير
 مفردة فتبيع ارض الاشباح - فإما من هذا التعليق أو كيف الحال

(٥٩) - (شروائ وبان قاسم) - ثمان (السلمة لا غير وبان الغاية ليست غاية لتلك
 عين بل عين فقط كاتقرو فنه قتلها و) وكذا من يبيع به بياض على ظاهره أو غيره (لا يبيع) هو يبيع ثم يخطف على الاضحية كالم (الضوء)
 مفعول فيها نصف الدية (فان نقص) بانضبط النفس بالنسبة للصحة (نقصا) من حيث فيها (فان لم ينقطع) النفس (لحكومة)

فوارقت عين الاعشى بان يماض هذا نقص الضوء الخلقى ولا كذلك تلك ومن ثم لو قيل العيش من آفة أو جانباً لم تكمل فيها الهدى كما قاله
يجمع ويناقض في الآفة قضائياً في (٤٦٦) الكلام قنله (وفي) قطع أو يباس (كل جنس) استؤمل قطعاً من قبله فانه قد ينقص مع بقائه

بعض معنى شبه المتواصل
وفارقت عين الاعشى أى حيث لم تنقص الهدى بضعف بصرها عش (قوله ولا كذلك تلك) أى عين
الاعشى عش عبارة المجنى وعين الاعشى لم تنقص ضوءها كما كان في الأصل اه (قوله ويناقض في الآفة)
أقول قد يفرق بان المقصود من الحر وف حصول كلام مفهوم وهو حاصل مع النص بالآفة ومن النظر
امصادر الاشياء وقد نقص سم على ج وشدى وفي النهاية يفرق آخر اجعلمكن في كل من الفرقين بعد (قوله
ما بال الخ) أى من أن الفاش بالاً فظلاً اعتبره قد قصه قد قصه كلفته نهاية (قوله وفي قطع أو يباس) أى
قوله لذهب النطق في النهاية (قوله استؤمل قطعاً الخ) وفي بعض النسخ الواحد قسطه من الأربع فان قطع
بعضه فنقص باقية نقصه كلام الراقى عدم تكميل الربيض معنى (قول المتن ربع دية) وفي قطع المسقف
حكومتى وروض (قوله على افراد) أى أجزاء (قوله ويندرج فيها حكومتها لاهداب) بخلاف ما لو
انفردت لاهداب فان فيها حكومتها فاصبحت كسائر الشهور والأقاليم ومغنى وروض (قوله وفي
قطع) أى قوله لذهب النطق فى المعنى (قول المتن وارت الخ) وفي قطع باقى القطع عن المارن بحجابه أو غيرها
ولو بعد ان قسطه من الهدى بالمساحة وفي شفاء الذوق بضعف منتهى حكومتها لم يلتم فان تأكل بالشوق ان
ذهب بعضه وجب سطم من الهدى وفي قطع القصة وهداه بتمتله معنى وروض مع الاسنى (قوله وفي
تعميمه) أى الالف عش (قوله لاهدا مر في الاجفان) أى لغيره وهوان ما وجبى المركب بنقسم على
أجزاء عبارة المعنى فوز بها لذهبها اه (قوله وفي قطع) أى قول المتن ولسان فى المعنى (قوله لاهدا
الشقين) قال الشيخ غير ذوق أى الشقين ما يتأذى يرتفع عند انطباق الغم عش (قوله نصف من الهدى)
على الأوسلى وقت أو غلظت صبغرت أو كبرت فى الشقين الهدى وفى شفاء ما لاهدا بانه حكومتها وقطع شفة
مشقوقة وجبت بينهما الاحكامه الشوق وان قطع بعضهما فاقطع البعض الباقيان وبقيما فاقطع
الجميع وزعت الهدى على المقطوع والباقي كاقطع نصف الام وصر به فى الانوار وهى تسقط مع قطعها
حكومتها الشارب أو لوجه ان ظهرهما الاول معنى وروض مع الاسنى وتولهما أظهرهما الاول كذا فى
النهاية ثم قال وبقطع قطعها حكومتها الشارب وفى الشفة لاهدا بانه حكومتها اه (قوله مشقوقة) عبارة
غير مشقوقة (قوله نقص الخ) مظاهره ولو كان خلقاً عش (قوله منها) أى من ارشها (قوله وفى اسان
نامق) أى قوله وكذا وفى النهاية (قوله وفى لسان نامق) بالاضافة الى التسلط بالنامق لنامق (قول المتن
ولو لا لکن) وهو من فى لسانه لكنه أى عجمت وقوله وارثه أنش سبق نفسه بها بآب خلاصة الجامعة معنى
(قول المتن وظل) عطف المعنى على الا لکن فقال ولو لسان طفل وان لم ينطق اه (قوله على الاعتماد) وفاقا
لنهاية وخلافاً لظاهر المعنى (قوله وان فقد الذوق) غاية لاهدا لا لمدعى فلا تكرر (قوله كيانى) أى فى قول
المتن فى الكلام دية (قوله سواء أكلنا الخ) نعمه لمن علاحظت قوله وان فقد قوله الخ (قوله أكلنا الذوق
فيه) وهو الراجح وقوله أو فى الخار وهو ضعيف كجسائى فى شرح فى ابطال الذوق دية عش ورشدى
(قوله بان خبها الحكومة) أى بان فى قطع لسان نامق فاذا ذوق الحكومة كسان الآخرين (قوله على انه باقى)

(قوله وفارقت عين الاعشى بان يماض هذا نقص الضوء الخلقى ولا كذلك تلك الخ) عبارة شرح الروض
وغيره الاعشى لم تنقص ضوءها كما كان في الأصل اه فسامعى قولهم فى الاعشى مع ضعف بصرة الان براد
مع ضعفه اصاح (قوله ويناقض في الآفة) أقول قد يفرق بان المقصود من الحر وف حصول كلام
مفهوم وهو حاصل مع النص بالآفة ومن النظر أيضاً الاشبار وقد نقص سم (قوله فى المتن كل جنس) قال
فى الروض وفى قطع المسقف حكومتها (قوله فى المتن كل شفة قطع) ونسقط مع قطعها حكومتها الشارب فى
أوجه الوجهين شرح هر (قوله فى المتن ولسان ولو لا لکن الخ) قال فى الباب بل جانباً بهما من غير قطع اه

بعض معنى شبه المتواصل
(و ربع دية) ما نقص من
الجلال والنقصه التامة
وانقصت على الاربع بلات
ما وجبى المتعدد من جنس
بنقسم على افراد (ولو)
كلن (لامعى) وتندرج فيها
حكومتها لاهداب لاهدا
تامة قطعها (وفي) قطع أو
اشلال (مارن) وهو مالان
من الانحر يشتمل على
طرفين واصل (دية) نظير
صحيح فيه ولو قطع معه
القصة دخلت حكومتها فى
دية لانها تابعة بخلاف
للمشقة الحاصلة من قطع
الاذنين وفى تعميم حكومتها
كسوى على القبة وكفى تسوية
الوجه (وفي كل من طرفيه
والجاء ثالث) من الدى يباس
مر فى الاجفان (وقيل فى
الاجفان حكومتها دية)
لان الجبال والنقص فيها
قوة ويرد بالنسج كسوى
واضع (وفي قطع أو اشلال
كل شفة) وهى كفى بعض
نسخ المتن فى عرض الوجه
الى الشقين وفى طوله الى
فانبر (الاشة) (اصف) من
الذوق نظير فيه فان كانت
مقنونة نقص منها قدر
حكومتها وفى بعضها بتمتله
كسائر الاجرام (د) فى
(لسان) نامق (ولو لا لکن)
فأرت وأنت وظل وان

فقد قوت على العبد لذهب النطق الذى فيه لاهدا وان فقد الذوق كيانى سواء أكلنا الذوق فيه أم فى الخلق أو ما شرحه المارودى
وصاحب المذهب بان فيه الحكومتين فضعف على أنه باقى عن المارودى ما يناقض ذلك (دية) نظير صحيح فيه (وقيل شرط) الوجوه بلى لسان
(الطفل) ظهور أو تظان بغير كدليل كالمروى

والأحكام ومقتلهم تبين سلامته والإصحاح لائق أعني بظاهر السلامة كتعبير في يدور حله وإن فقد البطش حلا ومن ثلوم بل إن أوان النطق
أو القصر بل إن يظهر أثره فتبينت الحكومة وكذا أولها أمم قطع لسانه الذي ظهر منه أثر النطق باللسان منه لانه إنما ينطق بما سمعه (و) في
لسان (الآخر) أصالة أو لعارض (حكومة) لذهب أعظم منافعهم إن ذهب بقطعهم النطق وجبت اليه أي أن قلنا أن النطق في حرمه، والا
فحكومة أصالة أيضا بظاهر الأدلة الاستيعابية في باقي الكلام وغيره ما يفهم ذلك وما أفهمه الكلام المأورد الذي ينقله عنه ابن الرفعة
من وجوب الحكومة فقط نظر الفقد الكلام الذي هو جل منافعهم ويف منافع لقوله (٤٦٧) هو وغيره وأذهب الكلام والنطق

لزمه ديتان ولزمه السابق
آتيا بالحكومة نظر الفقد
النطق دون فقد الكلام
(د) في (كل سن) أصالة
تامة مستغفرو نصف عشر
د بتاصحها وقته في كل
سن كذلك (لذ كر حوسلم
خسة أعبره) ولان نصف
ذلك ولان ثلثه وثلث نصف
عشر قيسه طهره نعم إن
كانت إحدى ثلثه أقصر
من الأخرى أو ثلثه مثل
و باعتها وأقصر نقص من
النسب ما يلحق بنقصها
الغالب طول الأنتى على
الرأى بتولوا انتهى صغر
السن في تلحق الضعف فثبت
فيها الحكومة كل غير لون
سن أو قلها وبقيت منفعها
والاستدانة العليا متصلة
بغظم الرأى فاذا قطع مع
بعضها أخسأ منه حكومة
أضلا لا تنجى (سواء كسر
الظاهر منها دون السخ)
عمله مكسور وقسوت
فجميعه وهو أصله المستر
بالصم والمراد بالظاهر
البداءى خاتمة فلو طهر
بعض السخ لعارض كانت
الذي في الأولى (أو قلها به)

أي في شرح ولان حرس حكومة (قوله والا حكومة) الحقوله أي أن قلنا في المنفى (قوله وكذا أولها أمم
الخ) وقفا للمنفى وخلافا لظاهر النهاية بتعجز الجرم الأنوار وجوب اليه في قطع لسان من ولده أمم قال ع
هذا أي ما في الأنوار معتمد اه (قوله منه) أي من لطفه (قوله لانه الخ) أي الصغير معنى (قوله بما سمعه)
أي وإذا لم يسمع لم ينطق معنى (قوله أصالة) إلى قوله أي أن قلنا في النهاية (قوله أي أن قلنا أن النطق في
حرمه) أي لسان وهو الرأى كيان (قوله والا) أي ولو قلنا أن النطق في الحلق وهو الرأى حرمه حكومة أي
لذهب النطق أيضا أي كان لسان حكومة (قوله حينئذ) أي حينئذ لم يكن النطق في حرم اللسان (قوله من
وجوب بالحكومة فقط) أي من أنه إذا ذهب قطع لسان الآخر من فتنه بحكومة متواحدة متعلقا سوا قلنا
النطق في أوفى الحلق (قوله ولزمه السابق) أي في المنفى إن أعظم منافع لسان النطق في لذهابه
دنية (قوله أصالة) إلى قول المتن في سن رائد في النهاية الأقوله قيل إلى ويظهر وكذلك في المنفى الأقوله
والإنسان إلى المتن وقوله كسر (قوله أصالة) أي غير مقلقة تهايز في المنفى صغيرة كانت أو كبيرة
بيضاء أرسوداه اه (قوله وأقيمت) أي أو نصف فقط متصلها إذا كان قسا (قوله كذلك) أي أصالة تامة
الخ (قوله ولان) أي حوسلمة تصف ذلك أي بعين أو نصف ولان أي نصرا في وجه ود في ثلثه أي يسير
وثلاثين وهو يوسى ثلث بعمر معنى (قوله مثل ر باعتها) والرأى بعين أو نصف لسان النطق في ثلثه والثاني
يختار ع (قوله فلم يصح) عبارة المنفى إلى أن لا يصح اه (قوله كل غير لون سن الخ) فان الرأى على
الجاني فيهما الحكومة ع (قوله والا لسان العليا الخ) أي وأما السفلى فثبتها الحصان وفيها الدية كما
سابق سم رشدي (قوله فنون) أي مكانة (قوله فجميعه) عبارة المنفى وباعلم الخافو وقال بالجميع اه
(قوله في الأول) أي فيما كان بادئ الأصل معنى ورشدي (قوله لانه) أي السخ (قوله فقصده) أي
السخ (قوله كلواختلف فالعما) أي أن كسر واحد الظاهر وقلم آخر السخ فثبت لسان حكومة (قوله
إن كان هذا) أي ما في المتن مع ما في الشارح (قوله كسر) أي في التنبيه (قوله لبقاع منفعه الجال وحسب
الريق) قد يصور ذهاب ممانت على السخ عن صاذاة السابق فحصل فرجة سم (قوله ونظائر الخ) عبارة
المنفى والرأى مع الأسى ولو كسر مكسور وتواختلف هو وصلحها في قدرها كسر من صدق الجاني في قدر
الأصل عدم فوات الزاد وان كسر من صحته واختلف هو وصلحها في قدرها كسر من صدق الجاني في قدر
ما كسر بينه لأن الأصل وراءه فثبت اه (قوله واختلف هو) أي الجني عليه (قوله في الباقي منها) هل المراد
(قوله وكذا من ولده أمم قطع لسانه الخ) في العباب وكذا من تعذر لطفه لا لطف في لسانه بل لكونه ولده
أمم فلم يحسن النطق لعدم جماعه اه أي عقيدته وهو يلزم به في الأول وقبل يجب حكومتهم وجه
الأدري والزكري وشيها وجها في الرأى وأصلها لا ترجع (قوله والا لسان العليا) أي وأما السفلى
فثبتها الحصان وفيها الدية كلساني (قوله وكلفها ما أذهب الجناة جميع منافعها) هل ينأى حينئذ
القصاص إذا أمكن أذهب جميع منافع من الجاني أيضا لا قطع (قوله لبقاع منفعه الجال وحسب الريق)
قد يصور ذهاب ما على السخ عن صاذاة الباقي فحصل فرجة (قوله واختلف هو والثاني في الباقي منها

معلم أصلا لانه تابع فاشبه الكسف مع الأصابع أمالو كسر الظاهر ثم قلم السخ وقيل الاندمال فثبت بحكومة كلواختلف فالعما
ونظير أن يأتيه. إذا في قبضة الأنف وغيره من التواضع السابقة ولا يتناولها إلا عرافة فثبت بلزومه الحكومة كسر قال
المأوردى وكلفها ما أذهب الجناة جميع منافعها وصدق فيما قبله بما لا يعرف إلا ما انتهى قبله وهو ذهاب الجميع بعده
لبقاع منفعه الجال وحسب الريق والظاهر أن مراد كذا في النزاع في نصو ذهاب السخ لا في الحكم كقصر ذهاب السخ ونظير تصديق الجني
عليه فبما ذكره المأوردى اثنتان على سن واختلف هو والثاني في الباقي منها ساجد جناية

فصدق المجنى عليه بيمينه (وفي من زاند مسكومة) والمراد بها التمسكة التي يمسكها وهي التي تخالف شهادته الاستماتن لآلتي من ذهب فان فيها التعزير فقط ولا الزائد على الغالب (٤١٨) في الفطارة وهو اثنتان وثلاثون لان الاربع فيها حديث كانت على سنتي البقية توجب الارش

من السن ليكون الجناية بخمس كسر هاف كسر أحدهما بعضا والاخر الباقي أو من منافعها فهل هي مضبوطة سم أقول ما مر عن المغني والروض آ تقاصر معنى الاول ولكن الافداء تعمم (قوله فصدق المجنى عليه) أي بان اختلف التوجيه واجمع سم (قوله والمراد) أي قوله ادا الكلام في النهاية والمغني الا قوله حديث كانت على سنتي البقية وقوله بل قولهم الى المات (قوله يمسكها) أي في الحرر (قوله من ذهب) أي أو فترت بخمس هاف مغني (قوله فان نهالتعزير) اي وان ثبتت العلم واستعدت للعصع لانهما ليست حراً من الشخص مغني (قوله ولم تنقص الخ) اخذ من أو نقصت سم (قوله منفعها) أي من مضغ وغيره مغني (قوله دون بقية المنافع) أي من منفعة الجبال وجس الطعام والريق مغني (قوله كاسر) أي أي تغافي شرح أو قلعهام (قوله فيصير القود) أي قوله فعله لو قاعها في النهاية وكذا في المغني الا قوله لكن الى أو عادت (قوله اما المتولدة من جنابة ثم سقطت الخ) أي جنابة ثانية عبارة عن الرض أو أي المغني ولو تزلت صحبة بجنابة ثم سقطت بعد لزومه الارش وان ثبتت عادت الخ وهي صير بحسبتي تصور المسئلة باتحاد الجاني وان السقوط بسبب جنابته التي تولدت منها الحركة فلزومه الارش وأما قول السارح لكن لا يكمل الخ فانما يظهر عند تعدد الجاني بان حر كها الاول بجنابة ثم أسقطها الثاني بجنابته وعلى هذا فقه قوله ففيها الارش أي على من أسقطها بجنابته وهو الثاني لكن قوله أو عادت كما كانت الخ انما ينص في بيان واحد وفي كلامه مثبتت فلنأمل وليراجع سم على حج سیدعر وأشار السركدي الى الجواب بما نصه قوله اما المتولدة الخ أي ان تحررت صحبة بجنابة ثم سقطت ففيها الارش على ذلك الخاني لكن ان ضمن الخاني تلك الجنابة أولا لا يكمل ارش السقوط للزيادة في علمه القرم اه (قوله ثم سقطت) أي أسقطها بان آخر وكان الاول حذفه لان الكلام فيما اذا أسقطها بان آخر بدليل ما قدمه في المطروق من ان في التعبير بسقطت انما سقطت بنفسها وليس مراد أو أماتوله أو عادت الخ فظاهر انه معطوف على سقطت وهو غير صحيح بالنظر الى قرينه وانما هو فيما اذا جن جناسان على من فحسرتكم ثبتت وعادت لما كانت في كلامه تثبتت كأشار اليه سم على حج وشدي (قوله تلك الجنابة) أي الاولى سيدعر (قوله ففيها الحكومة) أي على من تولدت من جنابته وقوله لزوم الارش أي لمن تحررت بجنابته سم (قوله فقهها الحكومة) أي أي على من من لزوم الارش في النقص (قوله لم تنقص الحكومة) أي على الرض سم (قوله ومشي في الانوار الخ) عبارة المغني وان عادت ناصفة المنفعة ففيها ارش كذا في الشرحين والروض ولا في في الانوار لم تنقص الحكومة فلا الارش لان الارش يجب بقلعهام كما قال وهذا الموضع حرمة القدم في الشرحين والروض فلتأمل اه وقد يجب بان المراد بنقص المنفعة ذهبا بالكتابة فلا يحل الفسخت اه (قوله ان على الاول الحكومة) قال في شرح

الخ هل المراد من السن لكون الجناية بخمس كسر هاف كسر أحدهما بعضا والاخر الباقي أو من منافعها فهل هي مضبوطة معمولة (قوله فصدق المجنى عليه بيمينه) أي وان اختلف التوجيه واجمع (قوله وهو اثنتان وثلاثون) أي فائدة وجود ثمان اسنائه قطعوا احدته في قاعها بعد القود وكذا كسر بعضها ان أمكن المسامحة والا فإلزامه كان نلت خطا عاب أو عدا وغني على مال أي ففيها الدية أي بدية صاحبها فقط لانه المتبين م (قوله ان قلت ولم تنقص) اخذ من نقت (قوله ففيها الحكومة) قال في شرح الرض كلام لا يبين من الجبراسة نقص ولا من (قوله ففيها الحكومة) على من تولدت من جنابته (قوله فقهها كلام الشرحين لزوم الارش) أي لمن تحررت بجنابة (قوله فعله لو قلعهام آخر لزوم الحكومة) كما في الرض كلام لا يبين في الجبراسة نقص ولا من (قوله ومشي في الانوار الخ) قال في الانوار بعد ذكره ما نقل عنه وهذا الموضع حرمة القدم في الشرحين والروض فلتأمل (قوله ان على الاول الحكومة) قال في شرح الرض لان الارش يجب بقلعهام

الروض

الانوار على القول الآخر ان على الاول الحكومة وعلى الثاني انشا هو الا وجهه كذا قاله ران الناصبة بخمس مرض في قلعهام الارش بجمع بقلعهام المنفعة المقصود في كل منهما ما وجوب الحكومة

في ثلاث دون هذه لا ينجح

القباس يكملوا ظاهر (ولو)
 قلع من صغير) أو كبير
 وذكر الصغير لغالب (لم)
 يشترط تعدد وقت العود
 (وبأن فساد اللبث) يقول
 خبرين أي أو وصوله لسن
 يقطع فيه عادة فساد الـ
 ان يدعى الله ما دام حيا للرجاء
 بأن قد سمعنا فيه (وجب)
 الأرض) كسب المتفوقان
 عادت ثلاثين الان في شين
 (والظاهر) لومات قبل
 (البيان) له من قبل
 لاصول رعاة النعم مع
 الظاهر العود لوبي في
 حكومة كالومات قبل تمام
 بنات (و) الاظهر (انه لو)
 قلع من مشور فعدلت
 لاسقط الأرض لان العود
 نعمة جديدة (ولو قلعت
 الانسان كله) (فصداه)
 أي المعلق ففصلت كانت
 كالغالب ثلثين وثلاثين
 مات وسون بغير (وفي قول
 لا تزد على دية ان تصيبان
 وجنايه) كالاصابع ويحب
 بان الدية تم نبط بالجمل
 وهنالم تخط الاكل من على
 حياها فتعين الحساب
 وجه اوجه ما من زيادة
 الحساب زيادة لاسنان
 على ان ترجع صاحب الاول
 ان في الزائدة حكومة يعيد
 لانها اذا انقضت على
 أو بين مثلا في ثمانية
 يحكم عليها بان زيادة حتى تقرد
 يحكمون ويمارسون الاول
 ماضي في الموضوع من تعدد
 (كل لحي)

(قوله في ثالث) أي النافذة بصنايته (قوله دون هذه) أي النافذة بخبر
 مرض سم (قوله لا ينجح القباس) أي في قلع ثالث على قلع هذين وجوب الأرض (قوله أو كبير) أي
 قوله وهذا وجه في المغنى لا قوله أي أو وصوله الى المتن والى قوله ويمارسون الاول في النهاية الاول ذلك
 وقوله كالومات الى المتن (قول المتن بشر) بمثابة تحذير من متوننا كنه وغين محبة مفتوحة أي لم
 تسقط أسنانه وهي رواسته التي من شأنها غالب العود هاجد سقوطها مغنى (قوله وتول خبرين)
 ويحضرهما المحي علسه وان بددت مساقته ما لو وقف الامر الى تبين فساد عيش (قول الان) وجب
 الأرض) أي أو القودنها بتومغنى (قوله فلاش) اهلا وجسم حكومة كقولم يبق في الجراحة نقص ولاشين
 ولعل وجه كونها كانت بصددا لانتقال العود سم (قوله الان في شين) أي فخصب الحكومة مغنى
 وعش (قوله لعل) أي من طوعه او عود مغنى (قوله ان لم) أي ثلاثون الجناية تعلما
 هدرام احتمال عدم العود لو عاش عش (قوله كالومات الخ) وانما يجب القسط لان شين انه لو
 عاش لم يكمل ولو قلعا قبل تمام بناتها آخر انتظر فان لم تثبت فالبطل على الآخر والا حكومة أكثر من
 الحكومة الاولى وان أسعدت غير المتفورة آخر بدلع غيره لها فسط حكومة وعلى الاول كذلك
 حكومة وان سقطت بلا جناية ثم أسعد شخص منتهال لم يحكم على قلس ما لانه لم يقطع سماعه وأسن
 (قول المتن فيحسابه) أي وان وادعت على ديوان اتحاد الجاني بما يسواه ألقها معا ومرة تبا مغنى (قوله فيها)
 شعير مقدم لقوله ما توفوه اثنتين وثلاثين خبر كان سم (قوله كالغالب اثنين وثلاثين) أربع ثنايا وهي
 لوانت في مقدم الفم ثلثين من أعلى وثلاثين من أسفل ثم أربع ثنايا من أعلى وثلاثين من أسفل
 ثم أربع ضواك كذلك ثم أربع أنياب كذلك ثم اثنا عشر ضرسا تسعى طول حن ثم أربع فاجد أسنى
 ومغنى زاد عميرة وفي الغالب لا تثبت أي التواجد الا بعد البلوغ في لا يعرف له شيء منها تكون أسنانه ثمانية
 وعشرين ومنهم من له اثنتان منها فتكون أسنانه ثلاثين اه زاد الصيرى والاول هو المغنى والثاني هو
 الاجرود اه (قول المتن في قول لا تزد الخ) هذا كله ان خفت مغرفة كملوا العادة فان خفت مغضين
 كان فمها دية فقط وفي ادها ما مضى مغنى وبها زيادة خذنا في بعضها سقط منها اه (قوله اه) أي
 في الاصابع (قوله على حياها) أي آخر ادها عش (قوله نامر) أي في شرح وفي زائدة الخ (قوله على
 ان ترجع الخ) لا مفرق لعل عبادتها ياتو ترجع الخ (قوله لانها اذا انقضت الخ) أي الانسان وشي

(قوله في ثالث دون هذه) كان المراد منه في الأقوال عبارة الروض وان تزلت محبة بصنايته تم سقطت لزمه
 الأرض اه وهو مريض في قصو والمساكة اتحاد الجاني وان السقوط بسبب جنايته التي تولت منها
 الحرة فسلزمه الأرض وأما قول الشارح لكن لا يكمل الخ فاعلمنا ظاهر عند تعدد الجاني بان حركة الاول
 بصنايته ثم أسقطها الثاني بجنايته وعلى هذا لقوله قضى الأرض أي سلب من أسقطها جنايته وهو الثاني
 لكن قوله أو عادت كالومات الخ الخ أي انما يتبع في سلب واحد في كلامه تشتت فلتامل وليراجع (قوله ولو قلعت
 من صغير لم يشترط قصد بان فساد اللبث الخ) في الروض وان أسعدت غير المتفورة أخرى بدلع
 غيره لم يعلقه كمغنى في الام الاول الأرض اه قال في شرحه أي احتج الان للام والظاهر على السبط
 المنع والاقصار على حكومة اه ثم قال في الروض فان سقطت بلا جناية ثم أسعد شخص منتهال في الزام
 المفسد الأرض تردد اه قال في شرحه والظاهر المنع كما أضاف اه (قوله فلاش) اه لا يجب حكومة
 (قوله فلاش) ظاهره لانه لا يحكم مرة أضافان كان كذلك فخل وجهه كونها كانت بصددا لانتقال
 والعود (قوله كالومات قبل تمام بناتها) قال في الروض وان قلعا قبل التمام أي لبناتها آخر انتظر فان لم
 تثبت فالبطل على الآخر والا حكومة أكثر من الاولى اه وقوله فان لم تثبت الخ ان رأيت البنات ثالثا كملوا
 ظاهر العبارة قد تشكل قوله والا حكومة سلب ينبغي الأرض لان البنات الثالثة جديدة لآل ثالثا
 كان القلع قبل التمام يثبت ذلك (قوله فيها) خبر البتة وقوله اثنان وثلاثين خبر كان وقوله ما تمسدا
 الأرض بتعددها وان زادت على دية بل ديات وليس وجهه الاما تفرد من انا على الحكيم في باب الاثر زاد الجمل

يقع اللام (تصف دية)
 كلاً ذنين (ولا يدخل ارض
 الاسنان التي عليها وهي
 السفلى) أنفرت أم (إني)
 دية العيصين في الاصم)
 لا استقلال كل يقطع وبذل
 واسم خاص وبه فارق الكف
 مع الاصابع ولز والمنتب
 غير المنفرة بالكيفية (و في
 كل يداصف دية) فخر به
 في أي داود (ان قطع من
 كف) يعني من كوع كما
 باصده (فان قطع فوقه
 بحكومة أيضاً) لأنه ليس
 بتابع إذ يشبه اسم اليد
 هنا خلاصاً بعد الكوع
 لشعور اسم اليد هذان
 اتصدا القاطع والافسلي
 الثاني وهو القاطع ماعدا
 الاصابع حكومة (و في
 قطع أو شال (كل اصبع)
 عشر دية صاحبها ورعا
 على أماله الثلاثة إلا الإجماع
 فعلى التخمير ولو زادت الألام
 على العدد الغالب مع
 التساوي أو نقصت سقط
 الواجب عليها وكذا الاصابع
 كما صرح به. شارح هنا
 ويؤيده قولهم لو انقصت
 أصابعه إلى الست متساوية
 قوت وعلا وأجبر أهل الخبرة
 بأنها أصلية فله حكم الأصلية
 فقول الماوردي إن عالم
 يقسمه واد بالاصابع عليها
 إذا زادت أو نقصت كفي
 الأناضل بل أو جبراني
 الاصبع الزائدة بحكومة
 لأن الزائدة من الاصابع
 متغيرة ومن الأناضل غير

(قوله بضع اللام) إلى قوله وكذا الأصابع في النهاية للمخني (قوله بضع اللام) عبارة المغني وهي بضع لامة
 وكسر هاء واحد العين بالفتح اه (قوله عليهما) أي العينين (قوله أنفرت) ضم الهمزة وسكون اللام
 عش أقول والواو في الشرح بكسر الهمزة وتشديد اللام (قوله وبه) أي بقوله لاستقلال الخ
 قارن أي ما هنالك الاسنان مع الصي (قوله ولز والمنتب الخ) أي فهو كاستدانت أو أبلغ سم على حج
 أي فلا يقال كيف تجذب بغير المنفرة وقد مر أنه لا دية فيها وحاصل الجواب ان يحمل عدم وجوب بدنها عند
 عدم فساد المنتب كغيره منسدى (قول المتن وكل يداصف دية) المراد باليد الكف مع الاصابع الخ
 (تنبه) قال بعض المتأخرين قد يجب في اليد ثلاث الدية وذلك فيما لو قطع انسان عين أو حمال صباه ثم
 بسار حال قوله عنه ثم حله حال صباه عليه ثانياً فبات بذلك فعله ثلث الدية ليد السرى اه وهذا مجموع
 لأن الثلاث إنما وجب لأجل ان النفس فانت ثلاثاً حواساً فو زعت الدية على ذلك لأن اليد وجب فيها
 ثلث الدية ثم قال قد يجب في الدين بعض الدية كل من سلخ بجلد شخص فبادر أو حياها مستقرة فقطع يده
 فالسلخ تلوذمة يترق طالع يده تلوذمة دية ينقص منها ما يخص الجلد الذي كان على الدين هو هذا أيضاً مجموع
 فأنما وجبت في الدين الدية بتمامها وأما نقصانها شي لأجل ما فات من الدين لأنما وجبت دون الدية في
 دين ثمانين معنى وفي عش بعد ذكر الصور الأولى من سم عن غير ماضيه ووجه ذلك ان الصائل
 مات بالسريرة من ثلاث جنات ثنتان منها هدرتان وهما قطع يده أو يورجه لانه ما قطعنا
 منه دية الصايه وحدث آل الامر إلى الدية سقطاً ما يقابلها وجب من الدية ما يقابل اليد التي قطعها
 الموصول عليه قد يواو ثلث الدية اه (قول المتن قطع) أي اليد والذ كير بتأويلها بالعضو مغني
 (قوله يعني من كوع) انما نابع لهذا التعبير ليعرف أن الاصم يقطع ففوق الخ والافه جميع
 في نفسه كلاً يعني وشدي (قوله لا يشبه اسم اليد) وبهذا فارق قصة الانفوس السدى حيث لا يجب
 في الأولى شيء مع دية اليد ولو في الثانية شيء مع دية الخ لعملة عش (قوله هذان اقتدا الخ) هو تقييد بقوله
 بخلاف ما بعد الكوع أي من أسفل خلاصاً لما وقع في بعض عبارات من أنه تقيد للمتن لكن كان ينبغي أن
 يقول القطع بدل القاطع وإليه أواد بالقاطع الثاني ما يشبه القاطع الأول وكله ته مد بدية ففعله فأمثل
 رشدي عبارة المغني تيسيد فهم قوله ان قطع من كفيه لا يجب النصف اذا قطع الاصابع وبقي الكف
 لكن كسر ولا بقوله بعد وكل أصبح عشر وانما قيد اليد بذلك لرفع احتمال اعجاب الحكومة لأجل
 الكف لا لتقص ان قطع من دونه وهذا الذي من الكف فان قطع الاصابع ثم قطع الكف هو أو غيره بعد
 الأدمال أو قبله وجبت الحكومة على السمع مع السن اه (قوله ماعد الاصابع) أي ما بعد الكوع عن
 الكف (قوله عشر دية صاحبها الخ) ولولم يكن لاصبعه أوائل تقيدية تنقص شيئاً من الانتباه إذا زال سقط
 معظم منافع اليد معنى وعبرة (قوله ولو زادت الأناضل الخ) فلولا قسمت أصابع أربع أوائل متساوية
 ففي كل واحد ربع العشر كما صرح به في أصل الروضة ويقاس بهذه السبيل الزائدة على الأربع والثانصة
 عن الثلاث أي وشقي (قوله فلو زادت الواجب) أي واجب الاصبع وهو العشرة (قوله وكذا الاصابع)
 خلافاً لما في المغني من حيث اعتمد ما سطره الشارح من الماوردي من أن لو زادت الاصابع أو نقصت لا يسقط
 واجبا بل يجب الزائدة بحكومة (قوله ويؤيده) أي كون الاصابع كالأصابع في التقسيم (قوله فقول
 الماوردي الخ) جرى عليه ما هنا في الثاني كما آتفاً السيد غير يظهر ان كلام الماوردي خرج من غير
 الغالب إذا قلنا بالبنفي أن الاصابع غير ما خلافاً للأناضل اه (قوله لأنه ينقسم الخ) أي الماوردي وماهله
 (قوله ولزوال الخ) أي فهو كاستدانت أو أبلغ (قوله ما بعد الاصابع) يشمل الكف أيضاً فان لفظ الأول
 الاصابع كما يشمل ما فوق الكف بان قطع الأول من الكوع (قوله فقول الماوردي الخ) ولو زادت الاصابع
 أو الأناضل عن العدد الغالب مع التساوي أو نقصت سقط واجب الاصبع المار عليها الواجب لاصابع وعلى
 هذا فيحصل كلام شرح المنهج فلا يخالف هذا ما في شرح الروض عن الماوردي شرح هو

الساوي فساوت الاصابع في ان في الزائد منها يحكم متوسعير من الزائد وان في كل اصبع عشر ديتصاحم في اصبع الذكر
 الخ المسلم (عشرة اصبع) في كل (أغلة) له (ثلث العشر) في (أغلة) لهم (نصفها) غلابة التقسط الا في (والرجلان كالدين) في كل
 ما ذكر حتى لا امل كما قاله وذلك لغير الصبي ولو تعددت اليد فان علت الزائدة (٤٧١) لتقصير فاحش فيها الحكومة ولا تعرف
 الزائدة لا سواها في سائر

ماني اولا وتعلق الا في
 فيها كد واحدة تقبها
 القود او الية لانها في
 الاولى اصلتان وفي الثانية
 مشتبهتان ولا مرجع فاعطينا
 حكم الاصليتين ونجيب مع
 كل حكومتين اذ الصورة
 وتعرف الاصليتين بشي
 قوته وان انصرفت عن
 سميت الكفاية ونقت
 اصبعها باعتبارها في
 الزائدة الا اننا لا نعطى
 فهي الاصليتان فغيرت
 احدهما باعتبار الاخرى
 فزاد اصبع فلا يبقان
 استونا بطنها ونقت
 احدهما واعتبرنا الاخرى
 فالمعرفة الاصلية تجو
 الزد كشي اودا دم
 احدهما فهي الاصلية كما
 قاله الماودوي في اصبع
 او اغلة زائدة وتعرف
 انعرف عن سميت الاصلية
 كما تقرر حكومتها في آخر
 السرة ماله تعلق بذلك
 (و) في قطع او اشلال
 (حلتها) أي المرأ (ديتها)
 في كل منهما وهي رأس
 الذي نصف ديتنوق
 منفعة الارواح عليهما
 وتدخل حكومة بينهما
 (و) في (حلتها) أي الرجل
 ومثله الخ على تفصيل

عدم الفرق بين الاصل والاصابع في اشتراط المساواة لان مدوا التقسم فيهما على المساواة كخلافه كلامهم
 لاعلى عدم التميز كما مر به الماودوي كدري (قوله التساوي) أي في القوة والعمل (قوله) في ان في
 (الزائد منها) أي من الاصل ولعل المراد بالزائد هنا الغير المساوي بجماله الا في التساوي (قوله وغيره) أي
 غير الزائد بالجر وقوله من الخ بالنصب عطفا على الزائد منها حكومة (قوله واذا تقرر) أي قوله ولو تعددت في
 الغنى والى التنبيه في النهاية الا قوله وباقى الى المتن (قوله الا في) أي على باقي عبارة الفاعل في غلبه
 واجب الاصبع اه (قوله ماني) وقوله الا في أي تغا (قوله فتيها القود والديه) أي فتيها معاوية
 واحد في حكومة لكل عش عبارة الى وض مع الاسنى فعل فاعطىهما القصاص او الية بتوصي مع ذلك
 حكومتين اذ الصورة وفي قطع احدهما منصفه باليه حكومة لانها نصف في صورة الشكل والقصاص
 فيها الا ان يكون للقطاع منها انتهت وأقرها سم (قوله في الاولى) أي صورة الاستواء وقوله في الثانية
 أي صورة التعارض (قوله اصلتان) بمنزلة البدل الواحدة سم (قوله فاعطينا) أي المشتبهتان رشدي
 (قوله حكم الاصليتين) أي المذكورتين قبل التمييز كواحد رشدي وسم (قوله مع كل) أي من
 القود والديه رشدي (قوله سم الكف) أي سميت الذي من حق الكف ان يكون عليه هو سم
 المساعد ولو عبر به لكان أوقع سيدر (قوله فلا تعين) أي يقتضى اسالة احدهما دون الاخرى عش
 (قوله ونقتض الخ) أي اصبعها أسنى (قوله وانصرفت الخ) أي عن سم الكف عش (قوله بجره
 الزركشي) وهو المعتمد فيها (قوله اودا الخ) أي والحال انهما مستويان بطنها عش (قوله في
 اصبع الخ) خبر مقدم لقوله حكومة (قوله في قطع الخ) أي وقوله وهذا قول في المتن الا قوله على تفصيل الى
 المتن والى قول الشارح ولا يعارض في النهاية الا التنبيه (قوله المتدنيها) سواء أذهبت منفعة الارواح أم لا
 أسنى ومعنى (قوله وهي رأس الذي) قال الامام ولون الخ لم تنفع الفلون الذي غلبوا حوالها اذ انزل
 ولها وهي من الذي لانها أسنى وفي المتن وعش ان هذا التعريف يشمل حلتها لرجل اه (قوله
 عليهما) الاولى الافراد (قوله وتدخل الخ) عبارة الى المتن والى قول الشارح وان قطع بالذي بعد قطع
 الخ لم تنفعه غيره وجبت في حكمه موتان فطعم الخ لم تنفع حكومتين فيهما كالكفصم الاصابع
 الخ لم تنفع احدهما مع جلدة الصدر وجبت في حكمه موتان فطعم الخ لم تنفع الحكومتين فيهما كالكفصم الاصابع
 الخ لم تنفع احدهما مع جلدة الصدر وجبت في حكمه موتان فطعم الخ لم تنفع الحكومتين فيهما كالكفصم الاصابع
 رشدي (قوله فيها) أي حلتها (قوله ولا تدخل فيها التندوة) أي فتيها حكومة أخرى معنى زاد عش
 قال في الصحاح عن ثعلب التندوة بفتح الواو غير مهموز مثل التندوة على فساوتان سميت همز وهي
 فظة اه (قوله لهما) أي الخلق والتندوة (قوله بخلاف شبة الذي المرأ مع حلتها) أي فتيها كعضو
 واحد معني وأسنى (قوله وبعبارة القاموس الخ) أي في تفسير الذي اراهه اثبات القولين (قوله لخاص
 بالمرأة أو عام) خبر وصار القيد أي هذا المقتضى (قوله وعرف) أي القاموس الخ لم تنفع الحكومتين فيهما كالكفصم الاصابع
 (قوله فتيها القود والديه الخ) عبارة الى قول الشارح فاعطىهما القصاص او الية بتوصي مع ذلك حكومتين اذ
 الصورة في احدهما منصفه باليه حكومة ولا تقصاص اه وقوله ولا تقصاص قال في شرحه الا ان يكون
 للقطاع منها (قوله لانها سميت الاولى اصلتان) بمنزلة البدل الواحدة (قوله فاعطينا حكم الاصليتين) أي
 كواحدة (قوله او نقتض اصبعها) كما فاده كلام القاضي شرح الروض (قوله فلا تعين) عدلا اكثر
 شرح الروض

مرت الاشارة اليه (حكومة) لانه ليس فيها غير الخ والى قول الشارح في التندوة من غير الخ ولوهي مباحو اليها
 بقية الذي اجمع حلتها (تنبيه) قاله الرويان ليس الرجل تدني وانما هو قطعة لحم في حده انتهى وهذا قول في الفتاوى الثاني انه يسمى
 ثديا ايضا عبارة القاموس من نفس المرأة أو عام وعرفها الخ لبيان التولية في وسط الذي

و يؤخذ من تقديره المأخوذ من القائل بأن الرجل لا يلدى يقول بأنه لا يولد له (وفي رواية) كالمراة (وفي الأئمة) ذنوكا ذكر (غير أصل فيه قطعاً وأما لا يلدى الخبر الصحيح فيه ما) (وكان الذكر (الصغير) وشيخ (وعين) المكمل في نفسه (وحسنه) كذلك) فيها وحدها ديان (أما المقصود منهم واحد) (٤٧٢) (وبعضها) فيه (بسطها) المكمل (ألا يلدى) فيها (فقط) على أعضائها (وقيل من الذكر)

بخطاف غير و يعرقله في عود الالبين و بعضهما والاوجه انه لا يعرف كمالهم المذكور و ليس ما مرقس
غير المثلثي و انه ان بق شرب عود خلط و جتم و كمو الا فلان ان بق في جمعا مستقرة و هو و نادر و ليس من ثمر الجلبجمر ارق و امان
سبب ان ثمر السليح بان ثمر السليح زينة بعد السليح و ان بان فهو هدم و ان بان السليح و اختلف الخبايا بان عود و غير

والاقل واجبه بالنفس ونجيب بالدية أيضا بطلع الجمع النائيين بحسب جملة الظهور (٧٣) كالدين وفي كسر عضو أو زرع ميكومة

ويحيط من دية العضو ونحوه

بعض حرمه مقدور واجب

جنايته غيره (فرع) وفي

موجب إزالة المنافع وهي

ثلاثة تنقسم (في) إزالة

(العقل) الفرزى والرد

به هنا العلم بالمدرك

الضروري بالديه التكليف

بعض لعله (دينه) كالتى

نفس الجني عليه وكذا فى سائر

ما مر وبأن أفعال القود

للأختلاف في محل وإن كان

الأصح عندنا كما ذكر أهل

العلم أنه في القلب لانية

وتعزال بفساد الدماغ

لانتطاع مدده الصالح

الواصل اليه من القلب فلم

يشأز والحقبة الامن

فساد القلب اما المكتسب

وهو باه حسن التصرف

والخلق فيمكنه من التلطف

دينه الفرزى وكذا بعض

الأول أن ينسبط فان

انسبط بالزمن أو بمجاهلة

المنتظم بغيره فالقسط ولو

وقع عود وقدره تنجيران

مدته بعيش الهاغا لا ينظر

فان ما قبل العود وحيت

الدية كافي البصر والسمع

(فان زال بحسره) (أوش)

مقدور كل موضع (أو حكومة

وجبا) أى الدية والأرض

أد الحكومة كالأرضه

فذهب معه (وفي قول

يدخل الاول في الأكثر)

كلش الوضحة وكذا أن

تساوا كلش الدين كما

اه (قوله والخال) أى بان يدق فيه بما تستقر أو مان بسبب السالج أو سوا السالج واتحدت الجنان

بعدا وغيره فاعلم عرش على الصورة الأولى لعلتها (قوله والخال) جوار للمنى فانما بسبب

السالج أو لم يتوكلن جزا السالج وقته فواجب حيت يذد بالنفس ان عني عن السقود اه (قوله وجب

الدية أيضا) (قوله) فاعلم بتوخلا العنى عبارة تديه العلم الناتج على الظهور جاني السلسه فيمكنه

وحرى في التنبه على ان فيه يقبل ولا يعرف لغره اه (قوله أو قود) وزنه فاعلم بغير الغاه وضه الام

وهي العلم الذي بين ثمره الغير والماتقن الجنان عرش (قوله ويحيط من دية العضو) (الح) مراد بهذا

تقييد وجوب الدية الكاملة بجميع من الاجرام مان محله اذ لم ينقص منها بعض له اوش مقدور ولم تنسب فيها

جنايته بالاجرام من الدية بقدر ما نقص وأوجب الجنان بالسابقة وشدي عبارة عرش يعني اذا غلب من

العضو الجني عليه أو نحو بعض جزو ولو باحراكا فذهب من اليد وطاخبذ بالجزء من الدية

التي ضمن العضو بها وكذا اذا جنى على العضو جناية مضروبة أو لا ثم جنى عليه ثانيا فاقطع عن الجاني الثاني

فقد وجب على الجاني الاول اياه (قوله بعض حرم) كذا في النسخ بما مره فحين قضاه محمولا ولم يحرف

عن نصين بثوت ففان قضاه محمولا ككل عبارة وشدي (فرع) وفي موجب إزالة المنافع

(قوله في موجب إزالة المنافع) الخ قوله وفي بطل السمع في النهاية وكذا في المنى الا قوله والمراد الذي به

قوله وكذا في اجراء قوله بالبنية أو لم يعلم القاضي وقوله لا يثلى اما المكتسب (قول المتن في العقل) قدمه

لانه أشرف للمنى في عرس عرش (قوله والمراد به هنا العلم الخ) انظر السبب الذي الى تفسيره هنا العلم

دون ما مر في فوائض الوضوء من انه غير وقتها العلم بالضرر وان عند سلامة الا لان مع ان الذي يزول

انما هو الفرز الذى يتبعه العلم لا ينسب فقط عرش وقد يقال سببنا المنطق بالنسبة السالما هو زوال

العلم لا الفرز (قوله الذى به) (الح) صفة الفرزى وقوله بغير لامة متعلق بازالة الخ (قوله وكذا فى سائر

الخ) كما يدان قدمه في شرح والمذهب ان في الاذن دية (قوله اجزاء) أى من الامنة لا الاختلال بحسب فقط

وهكذا كل موضع معروفه بالاجزاء واما الاتفاق فقد يستعمل في اتفاق أهل المذهب عرش (قوله وان كان

الأصح الخ) وقيل بالسمع وقيل مشترك بينهما وقيل مسكنه الدماغ وذهب في القلب وسعى عقلاه بهقل

صاحبه من النظر في بابه للمعنى (قوله في القلب) الاول اسقاط في (قوله لا يثلى) هي قوله تعالى لهم

قلوب لا يفقهون بها عرش (قوله لا ينقطع عوده) أى مدد الدماغ والمراد من هذا الكلام دليل آخر وان

الدماغ حيث ما ينقطع فسادا من فساد القلب فسادا في القلب ينقطع المد الذي كان يصل الى الدماغ

وبه يغيب فساد الدماغ فسادا لا يكون الامن فسادا ففساد العقل انحاز الى الحقيقة بفساد القلب

وشدي وفيه تأمل (قوله من القلب) صلة لا ينقطع عرش ويظهر ان في العبارة نقلها وحسب الى القلب

منه وهذا أحسن مما مر فانما هو رشدي (قوله وكذا بعض الاول) أى الفرزى عرش (قوله فان

الضبط) أى بعض الاول (قوله بالزمن) أى كان كان يحسب وما وشي وما وشي وقوله أو مجازة للشمط الخ بان يقابل

صواب قوله وقصده بالمثل منهما وتعرف النسبة بينهما معنى عرش (قوله فان وقع هو مودره الخ) فان

استبعد ذلك أول مقدور والى مدة أخذت الدية في الحال معنى (قوله فان مات الخ) أى فان كان فلا ضمان كما في

سبب من لم يشتره معنى (قوله كل البصر والسمع) أى ونحوهما معنى (قوله لمن أو حكومة) أى كالبضاعة

معنى (قوله لمن وجبا) فلو قطع يديه ورجليه من العقه لزمه ثلاث ديات معنى ونهاية (قوله أو الحكومة) أى

أو الدية أو الحكومة (قوله كل أو الحكومة) الخ الحكمة القياس وقوله كلش الوضحة الكافية للتمثيل (قوله

وكذا ان تساوا الخ) وحيت فهذا القول قائل بالشمول لمصلحة كلابى رشدي (قوله وانما سمع من

وليه) ظاهره لا فرق بين الجنون والمتقطع والطبق في ان الصوى انما تكون من الولي ويبقى ابن الجبسى

مع قول الروض وان نبتا (فرع) في العقل دية بالخ (قوله وانما سمع من ولية) هذا لمع قول لا لانهما

الواضح ان الجنون لا يصح ذلك منه بل من وليه فزعم معين الاول وان الثاني خطاهوا والخطا (ز) والـ (لم تسمع دعوا المالك) كان مثل تلك الجنانية مما تريد عاذة والاحل على الاتفاق كالروت (٤٧٤) من ضربته بقلم خفيف واذا سمعت دعوا انكر الجاني انضرب الجاني عليه غفلة

الى أن يقابل على الظن صدقة أو كذبه (فان لم يتعلم) بالبينه أو يعلم القاضى (تو له) فبسطه في شكاواه فله دية (في قيام القرينة) الظاهرة على صدقه (بلا عين) لانها تثبت بجنونه والجنون لا يخلف نعم ان كان عين وقتا يبق وقتا يحلف زمن افاته وان انتظام فلا دية الظن كذبه وحلف الجاني لا يستعمل آتيا صدرا اتفاقا أو عاذة وتورد ديتيه كسائر الماعني بيبود وشرح بوجه نفسه فيحلف مدعيه اذا لم يعلم منه (وفي) باطل (السمع) دية) اجماعا ولاه اشرف الخواس حتى من البصر صد أكثر افعاله لانه المدرك للشرع الذي به التكليف وكفى بهذا اعتبارا ولان المعرفته من سائر الجاهات وفي كل الاحوال والبصر توفيق على جهة المقابلة وتوسط شعاع أو ضياء وزعم المتكلمين اشرفيته على السمع بقصر ادراكه على الاسرار وذلك يدرك الاجسام والاولان والهيئات وديان كثرة هذه التعلقات فواتها دنيوية لا يسهل عليها وانما لا يصح من خلق أمم كالمجر الملقى وان غنى في نفسه

تثبت جنونه الخ يعلم انه ان العوى تتعلق بالولي واليمين بالجاني عليهما تارة تنتفي عنه بان دام جنونه وتارة تثبت بنفسه بان يقطع (قوله) (زمن افاته) يعني حينئذ سمعت دعواه بل تعينها وقضية العبارة انه لو ادعى الولي من جنونه اعتد بذلك وحلفه وزعم من افاته (قوله) كسائر الماعني) بخلاف سائر الاحرام لا تسقط بوجه الا لان غير متغير وسمع الجدل اذا ثبتت الاقضاء اذا التزم (قوله) فواتها دنيوية) هذا ممنوع فانه يترتب على ادراكها التكفر في مصنوعات الله تعالى اليه بعبادة الجسمة المتفاوتة وقد يكون نفس ادراكها طاعة كشاهد تصور الكعبة والمصنف وقد يترتب على الادراك انما يستخرج من مبالغة الى غير ذلك مما لا يحصى وأيضا في فواتها لا يسهل ولا يصح شهادته في الاثارة وفي البينة ايضا كقولهم صلى الله عليه وسلم اليه المراج ولا أجل من ذلك فليتأمل (قوله) (ورد الخ) فيما لا يخفى قتاله (قوله) (ولا يحكمو الخ) أخذ من ذلك انه لو جنى على غيره فصار لا يبصر لكن شهد أهل الخيرة بيقاطع البصر لكن نزل بالجنانية ما يمنع

باعتقاده بغيره واللامعي في غاية الكمال الفهمي والعلم الذوقي وان نقص تعمه الدنيوي (و) (فان التزم) (من أذن نصف) (من الجدية) (قوله) لا تعدد به لان مقتضى النص بالمنزلة الأولى وأمر بيمينه بغيره (وقيل قسط النفس) من البصر وديان السمع واحدا يقرر بخلاف البصر فانه متعدد بعد الدار بغيره فلو جلى وجوب اليه بها حيث لم يشهد صغيرا بيقان في مقرر فلو كان لو تولى داخل الاذن ولا يحكمه دون الجدية

فإن لم يزوج فقته والأب وإن وجب في مدة نفيس البهاغالب حتى نظاؤه وإن أمكن الفرق فإنه والى ذلك لا حذر فخلاشي (ووالوال الأذبح وسومعه قدسان) لأنه ليس في حرم الأذن بل في مقر ههنا الرأس كاس (ولوا دعي) المحي عليه (زواله ١٧٥) (و) أنكر الجاني اختبر بغير صوت

(قوله فتع) أي والارالتان ع (قوله وان أمكن الفرق الخ) وينفي على الفرق قول به أنه لا يجب
هناشي مطلقا من غير تقدير إلى حاله في مدة يعيش بها غالبا ليشدي (قوله بأنه زال) أي المعنى (قوله في تلك)
أي النظائر قوله لأنه أي لطيف السم (قوله فلا شيء) ظاهر عدم وجوب حكمه مطلقا سم على ج
وقد يقال ان مبيدات اللطيفات كانت قد نزلت الحناية على محلها مدة تعلمت أو سلمت ثم نزلت ع (قوله
في مقرها) الأولى الأفراد (قوله كاسر) أي نقا (قوله المنز وبه) أي السم من أذنه يعني (قوله انسيرو
نحو صون الخ) قال في شرح الروض لا بد في استحقاقه من تكر مرة بعد أخرى إلى أن ينقلب الظن صدقه
أو كذبه انتهى وقد يفيد قول الشراح حتى يعلم الخ يجعل حتى بمعنى إلى حين التعليل سم وقد يقال ان
الاستنباط يفيد مطلقا إذا استنبط يستلزم التكرار جلاء للمعنى بده وبكر ذلك من جهات وفي أوقات
الخلافات حتى يفقد زوال السم اه (قوله الموافقة) أي الارتفاق (قوله لان التنازع في حدها به الخ)
قد يقال ان هذا يجب الصورة واللفظ فقط والاقا في زوال سمه بجنايته فكأن الجنى عليه بقول زوال
سمي بجنايته والجنابي يردف ذلك عنه بيمينه فكان ينبغي الاكفاسه بأن سمه يزل بجنايته ع
أقول لم يردف به فصول الشارح إلا قولنا الخ (قوله بالوزن) يتأهل بوجه الزد معنا (قوله ولا بد من
قرضه الخ) أي جوازها بما يغني جانيته يعني (قوله من جنايته هذا) أي الجنابي (قوله ينظر عوده
الخ) صبرة للمعنى ثم اذا ثبت زواله قال الماوردى راجع عدول الأطباء فان عود وجبت الدقيق الخال
وان يجوز واغزو على مدته معينة يعيش بها انظر تفرعان خلافهما يجب الدقيق والراجح (تنبيه) لو
اندى الزوال من احدى الاذن حيث السليمة والمعنى في الاخرى على ما سبق اه (قوله ان شهد الخ)
صبرة النهاية ان قدور خير ان ذلك منه يخلط على الظن فتأوه البها ان عاذ بها لم يجب عليه والاوجب اه
قال ع قوه والاوجب أي وان لم يقدر خير ان بأن قال لا يعود أو تردد في السوء وعه أو أنه لا يعتدل
عوده من غير تقدير مدة أو تقدير على الجناية ولم يحضرهما الجنابي اه أي أو قدوم ادن لم يعد فيها كاسر
عن المعنى أو ما قيل من انها كاسر في الشراح (قوله قدرا الخ) صبرة للمعنى قدور ما ذهب ان كل يسع من
مكان كذا فاصار يسع من قدور نصفه ملاط ور مفرقة ذلك ان هكذمه مخضوشا به دالي ان يقول
لا يسع فعلى الصورتين لان قال اصع عرف قصده ثم يعمل كذلك من جهة أخرى فان اقتضت المسافقتان
نظر صدقه ثم بنسبة ذلك من مسافة مما حصل الجناية ان عرف وجب قدور من الارتفاع ان كانت تفاوت
نصفا وجب نصف الجية ثم قال في شرح ونصبت التفاوت فلو قال الجنى عليه أثار قدور ما ذهب من سمي
قال الماوردى صدق بيمينته لا يعرف الا من جهته كالحض ولله فيها ذم يمكن معرفته بالطريق
التقدم اه (قوله منها الخ) متعلق يعرفه والغير المعنى عليه وقوله بان عرف اوقال تشرم تبوا الخير
فيها المعنى عليه (قوله انه كان الخ) يتنازع فيه الضلعان (قوله المنز وبه) يعتبر سم فرالخ كان يحس
القرن يمينه وينادى بما فيع الصوت من مسافة لا يسعوا مدته من يقر بها لنادى شافسا إلى أن
يقول قرنه سمعت ثم نصبت ذلك الموضع ثم رفع صوته من هذا الموضع شافسا حتى يقول الجنى عليه سمعت
من نفوذها لم يجب الدليل الحكومة وقاس ذلك ان جوب الدقيق فاعلم العنسن حيث دلان فيه ازاله تلك
الطرفة فلما رجع بكشف كبرى (قوله فلا شيء) ظاهر عدم وجوب حكمه فذلك (قوله ولو أدى
الجنى عليه زواله وانكر الجنابي اختيار الخ) قال في شرح الروض لا بد في امتناعه من تكر مرة بعد أخرى إلى
أن يغلب على الظن صدقه أو كذبه اه وقد يفيد ذلك قول الشراح حتى يعلم الخ يجعل حتى بمعنى إلى حين

فقد الامتحان على أكثر منه فظهر انه لا يجهل الاماذا كرمه الى محمد دعوى في الثاني وطلبه (وقيل بغير سبع قرينة) بفتح فسكون وهو من سنة كسسه لانه اقرب (في حجة) بضعا (التقاول) بين سمعهم ما لو يؤخذ بنسبتهم الى البيت وديان الانضباط في ذلك بعد فقهه في تعليم (وان نقص) السمع (من افن سلفه) وضبط انتهى سماع الاخرى

ثم عكس ووجب قسما متفاوتا من الدية كان بين مساقى السامة والاخرى النصف فله ربع الدية لانه اذهب ربع سمعه فان لم ينضبط
 لحكومة كاعلم الناس (وفي) ابطال (شوة عين) ولو عين اخفش وهو من يصير لسلاقط واغشى وهو من يصير نوا فقط لاسرار من
 بعينه بياض لا ينقص الضوء بكمال فيها الدية (نصف دية) كالسمع (تسمية) * لو اعمى ما بنى على فصار يصير ثم لا فقط لزمه نصف دية
 توفى على ابصاره بها ثم اوليا (٤٧١) وان اخشاه بان صار يصير ليا فقط لزمته حكومة على ما في الرض واقره مشاوه وهو مشكل

ما قبله الآن يفرق بان عدم
 ابصار ليا يلد على نقص
 حقيق في الضوء اذ لا معارض
 له حيث يتخلف عدمه من ارا
 فانه لا يدل على ذلك بل على
 ضعف قوة ضوءه على أن
 تعارض ضوء النهار فسلم
 تحسب ما لا يحكم (ن) فلو
 فشاها) بالخناية بالذهب
 للضوء (لم تزد) لها حكومة
 لان الضوء في حرمها (وان
 ادعى) الجنى عليه (زواله)
 وانكر الجناني (سئل) أولا
 (اهل الخيرة) هنا ولا عين
 لاق السمع اذ لا طريق لهم
 فيه وهما لهم طريق فيه
 بقليل مستدته الى الشمس
 مثلا فيعرفون هل فيها قوة
 الضوء اولان قلت مرآته
 يقول على اخبارهم بيقاه
 السمع في معرفة على تقدير
 مدة ليعود وذلك ظاهري
 ان لهم طريقا يفتقد
 لا يلزم من ان لهم طريقا
 الى شانه الحال طبعه
 من الادراك او بعد بعد
 زواله الحال طبعه الامتحان
 ان لهم طريقا الى زواله
 بالكلية اذ لا علامته
 غير الامتحان فعمل به دون
 سؤلهم بخلاف البصر يعرف
 زواله بسؤلهم والامتحان

١٨ (قول المتكلم عكس) بان تسد الصعقوت ينضبط منتهى سماع الناقصة معنى (قوله من الدية) الى التسمية
 في النهاية والى قوله على ما في الرض في المعنى اذ قوله لاسرار الى المتن (قوله عكس) أى ان نفاى قول المنصف
 والا حكومة (قول المتن في ضوء كل عين) أى يصير كل عين صغيرة او كبيرة فمادة او كلة وصحة او عليه فاشاء
 او حولا من شمع او طفل حيث يصير سليم معنى (قوله ولو عين اخفش) أى خلقه ما لم يكن كان يحيا به فينبى
 ان ينقص واجبا من الدية ثلاثا بنصف الفرم عرش (قوله لاسرار) لا يخفى ما في تطبيقه (قوله لزمه
 نصف دية) معتمد عرش (قوله لزمته حكومة) معتمد عرش (قوله على ما في الرض) عبارة
 المعنى والرض مع الاسي وان اعشاه لزمه نصف دية في الزواله عن الاعشى باقة جمالية الدية وان كان
 مقتضى كلام التسمية وجوب بضغما هو زعالي ابصارها بالناهار وعدم ابصارها بالليل وان اعشاه او
 اخشاه او احوه او شخص بصره فالواجب حكومة وان اذهب أحد شخصين الضوء والآخر الحدة وان خلتا
 في عود الضوء صدق الثاني بينهما وان كذبه الجنى عليه لان الأصل عدم عوده اه وعبارة السد عرفت
 يقال ذكر وافي عيوب المبيع ان الاخفش صغير العين ضعف البصر ويقال هو من يصير بالليل دون
 النهار اه فاقضى كلامهم ان الاطلاق الاشهر في الاول فصور ان يكون هو المراد للرض هنا فانه وشا رحه
 لم يتراضها هنا لتفسيره وبيان المراد به فليتأمل اه اقول ويؤيد هذا اقتصاص المعنى في شرح قول المنصف
 المار ولو عين اخش وأعمش وأعمر على تفسيره بالاول (قوله لم تزد حكومة) الى قوله ولو انهم في المعنى الاقوله
 وذلك الى المتن والى قول المتن وفي بعض الحرف وفي النهاية (قول المتن اهل الخيرة) أى عدلان منهم مطلقا
 وجعل وامرأتان ان كان خطأ أو شبهه مدعى وررض مع الاسي (قوله الى شانه) أى معرفة بقاء السمع
 (قوله او عوده) عطف على بقائه (قوله ان لهم) الخ فاعل لا يلزم (قوله الى زواله) أى معرفته زواله (قوله
 عاكه) أى الى زوال (قوله بل الاول) أى سؤلهم (قوله ومن ثم قال الخ) للعلل المراد من أجل ان الاول أقوى
 آخر الامتحان في ذلك والافلا يظهر وجه التفرع (قوله بعد فقد خبر من) انظر ما ضابطه العقدهل من
 البلد فقط او من مسافة القصر أو العدوى أو كيف الحال فيه نظر والآخر بالثاني فليس جامع عرش (قوله
 منهم) لاجل البصر شدي (قوله وحمل أو على التنويع الخ) أى الصادق بالترتيب الذي هو المراد الا
 فالترتيب المراد من جملة ما صدق التنويع لا عين وانما أخرجه من التمييز لظاهر لانه ضد الترتيب فلا
 تصح ارا دية به شدي (قوله على التنويع) أى لا القضيأى اذا تفرع عن أهل طلبة وانتقل الى الامتحان
 معنى (قوله الذي ذكرته) أى بقوله اولاً ثم بقوله بعد فقد خبر من (قوله وذلك) أى الترتيب المذكور (قوله
 لا بعد تعذر أهل الخيرة) ثم ان ظواير ودوا وقد وامتد انتظار كالسمع فاعتاد قبل عوده في المدة وجبت الدية
 لان الظاهر عدم عوده ولو عاشوه لوجب القصاص أو لا وجهان أو جههما الثاني للشبهة ان ادعى
 الجناني عوده قبل الموت وانكر الوارث صدق الوارث بيمينه لان الأصل عدم عوده مدعى وررض مع الاسي
 (قوله ما في المتن تبعاً للمتنويع الخ) عبارة النهاية بما ذكره المتن من ان الخيرة الخ (قوله ان الخيرة الخ) أى
 في تقديم السؤال والامتنان (قوله ان عرف) أى قدر النقص معنى (قوله ومن عين الخ) عطف على من

التعليل (تسمية) لو اعشاه ما بنى على ما في الرض وفى الاعشاه باقة فمما هو باليد يومضى كلام

العينين
 أو حديد من عنه بفتقوت ينظر هل يترجم فيطلى الجناني لظهور كذب جسمه أو لا فيحلف الجسم لظهور صدقه وحل أو على التنويع الذى
 ذكرته هو المذهب الذى ذكره باليدى وغيره بل قال لا ذرى المذهب تعين سؤلهم اه وذلك لضعف الامتحان اذا لم يصح اعشاه
 انتشار التوضيح وجوده من انه لا رجوع الى ما بعد تعذر أهل الخيرة ومن ثم ضعف الشرح الصريح ما في المتن بانه لا رجوع
 للحاكم (وان نقص فكالمع) ففى نقص البصر من العينين معان عرف بان كل من يحد بصره يحد بصره فليس بطلان الشكوت ومن عين

ثم صبحي ووقف شخص في محل راءه يؤمر بالتأدي حتى يقول لأوامه تعرف المسافة ثم تعصب العصب وتطلق العليلة ويؤمر بان يقرب
 راجعا إلى أن تراه قبضا ما بين الساتنتين ويجب تسطيس اليد ولواتهم زيادة الصيغة ونقص العليلة اعرض في الصيغة بتغير ثياب ذلك
 الشخص وبلا انتقال لبسها لجانها فان تساوت الغايات فصادق والا فلا وبأنى نحو ذلك (٤٧٧) في السمع وغيره لكنهم في السمع صوره

بان يجلس ويجعل ويؤمر برفع
 صوته من مسافة بعد عنه
 بحيث لا يسمعهم يقرب منه
 شيئا فشيئا إلى أن يقول
 سمعته فعمل وهذا يخالف
 ما مر في تصوير البصر من
 أمره بالتأدي أولا في نقل
 راءه فيجعل أن ذلك تصوير
 فقط ولا يتحمل أنه تقيد
 ويرقى بان البصر يعمل له
 بعد البعد تفرق وانشار فلا
 يدين أولوه وبه حجة إذ
 فامر فيه بالقرب أولا
 لتثيق الرؤية ويزول
 احتمال التفرق بخلاف
 السمع فانه اذا حصل فيه
 طنين ثم أمر بالتأدي
 فيستعجب ذلك الطنين
 القاري فلا ينضبط منه
 بقينا بخلاف اذا تفرع
 السمع أولا وضعا فانه يبين
 منه فافعلوا في كل منهما
 بالاحوط فقام له (وفي
 التمهيد على السمع)
 كما السمع في اذنيه من أحد
 المخترن نصف ينزل نقص
 نفسه ان أمكن والا
 فيكون متواليا في الارتاق
 هدا ما مر في السمع ولو ادعى
 زواله امعنه فان هاش أو
 عيس حلف الجاني والا
 حلف هو ولا يستل الخلاء
 هدا ما مر في السمع (وفي)

العنين (قوله ويؤمر) أي ذلك الشخص (قوله ويجب تسطيس اليد) فان أصدر بالصيغة من مائتي
 ذراع مثلا ولا أخرى من مائتي نصف ثم لو قال أهل الخبرة ان المائة الثانية تحتاج إلى مثل يحتاج اليه
 المائة الأولى لقرب الأولى بعد الثانية وجب ثلاثية العليلة معنى وروى مع الآتي وهذا الاستدلال
 ذكره الرضا في السمع مثله (قوله زيادة الصيغة) من إضافة المصدر إلى مفعوله أي في زيادة في نظر الصيغة
 سدد عمر (قوله امعنه في الصيغة الخ) سكت عن العليلة انظر ما حكمها (قوله وبأنى نحو ذلك) أي مطلق
 الامتحان بالمسافة ريدى (قوله بان يجلس) أي الجني عليه وقوله ويؤمر أي شخص آخر (قوله بالتأدي
 أولا في جعل راءه) الأوفى لمراسم الوقوف أولا في جعل راءه ثم بالتأدي (قوله ويجعل أن تقيد) وهو
 أو حجه نهاية قال عيش بيق أنه اضرب في تصويره فقل نقص أنه قرب العليلة أولا وتطلق الصيغة على
 ما مر في ذلك تصوير فقط لا تقيد كما هنا فمطلق والظاهر فرق بين ربط العليلة
 أولا وبين حكمه في حصول المنصف اه (قول المتن في التمهيد) أي في الزاوية المخترن من جهة على رأس
 وغير معنى (قوله كالسمع) أي قوله ولا يستل في المعنى الا قوله وبأنى ولو ادعى (قوله من أحد المخترن)
 تثنية مخترن وزن مجلس ثقل الانقود فتكسر الميم اتباعا لكسر الخاء انتهى مختار وجوز القاموس
 أيضا فتحهما ونحوهما ونحو كصفر وعش (قوله ولو نقص الخ) أي التمهيد من المخترن وجب
 تسطيس اليد ان أمكن معرفته والا فلا حكم متوان نقص ثم أحد المخترن من اعتبر بالجانب الآخر كما
 في السمع والبصر معنى وأسنى (قوله ان أمكن) أي معرفته فنقص (قوله ولو ادعى زواله) أي من
 المخترن وأكبره الجاني (قوله امعنه) أي الجني عليه في نقله بالرواغ الخاد معني (قوله فان هاش)
 أي الطيب وعيس أي غيره حلف الجاني أي القل هو وكذب الجني عليه معنى وفي عيش عن المختار
 عيس بالتخفيف والتشديد اه (قوله لمراسم الخ) أي الظهور ومدقعه أنه لا يعرف الأمانة ووضع الجني
 عليه يده على أنه فقالة الجاني فعلت ذلك لعدو مثل فقال بل فعلنا اتفاقا ولغرض كسقاط وعاف
 وتفكر صدق بيمنه لاحتمال ذلك فان قطع نفسه فذهب ثم مفديتان كذا في السمع لان التمهيد ليس في
 التمهيد معنى وروى مع الآتي (قوله لمراسم في السمع) أي من أنه لا طريق لهم في معرفته زواله (قوله كما
 علمه أكثر أهل العلم) عبارة المعنى لغير المعنى في اللسان الذين منع الكلام وقال ابن أبي عمير منعت السنة
 بذلك ولان اللسان عضو معنوي باليد فكذلك المنفعة العضا حتى كالدواء الرجل اه (قوله وبأنى هاش)
 الامتحان الخ) عبارة المعنى وانما تؤخذ اليد اذا قال أهل الخبرة لا هو كلامه قاله في أصل الروضة أي على
 ما سبق من الفرق بين أن يقدر واحدة بعيش اليها ولان أخذت ثم عداسترت ولو ادعى زواله انقطع امعنه
 بان وروى في أوقات الخلو وانظر هل يصدور معارفه كذبه فان لم يظهر شيء حلف الجني عليه كالحلف
 الآخر ووجب الدية اه (قوله وهو) أي النطق (قوله فلا يعزل عليه) ظاهره وان تكلم على نعدو
 لكن قضية ما يأتي في قوله ولو قطع بعض لسانه فلم يذهب شيء من كلامه الخ يجب حكومة الان بغيره بان في
 قطع بعض اللسان أنه النطق موجود في الجبهة بخلاف هذا عيش (قوله ذهب كلامه) أي وذوقه أخذ
 مما تقدمه في قطع اللسان (قوله في هذا) أي اللسان وقوله بخلاف تلك أي اليد (قوله ان يني) أي في قول المتن
 التهذيب انفعها اه (قوله ويجعل أن تقيد) وهو أو حجه شمر (قوله ان في قطع اليد التي ذهب
 بطشها الخ) راجع اذا أذهب بطشها بجانيه لنحل يسقط من الدية قدر رأسها

ابطال (الكلام دية) كعلمه أكثر أهل العلم وبأنى هاش في الامتحان وانتظار الرد ما مر وفي احداث عيشه أو نحو تمسك حكومتهم ومن
 اللسان كالطش من اليد فخص بانه لقطع اللسان وكون مقطوعا عند شكهم كذا خلاف ما يعول عليه من ودعي التشبه أن في قطع اليد
 التي ذهب بطشها الدية بخلاف اللسان الذي ذهب كلامه وقد يفرق بانه لا جال في هذا حتى يجب في مقابلته بخلاف تلك فوجب تجاها
 كذا في نسخة (وفي بعض الجوف بقوله) كلام مفهم والا فالدية لا والمنفعة الكلام (و) الحروف

أو بجنازة في النهاية (قول المتن والموزع عليها) أي الحروف التي يوزع عليها الهمزة مفتى (قوله فكل حرف) أي قول المتن وقيل قسطه في الحرف القوي ضعيف الحرف يوزع (قوله فكل حرف) يوزع سبع الهمزة لانه إذا نسب الحرف للثمانية والعشر من حرف كان أربع سبعة وأربع سبع الهمزة ثلاثة وأربعة أسابيع غير الكامل ويؤخذ لغيره بالنسبة إلى الحرف بحري (قوله وأسطول الآخر كماله) الظاهر أن الواضع لم يرد جعل لامن حيث هي حرف لانهم لم يكتبوا قبلها وما بعده من الحروف باسماء وانما إذا دأب الالف الهمزة وأما الهمزة فهي المرادة بالالف والآخر حرف ويذكر في إرادته من الالف لا الالف التي جعلها لهماين أنحتها الواو والياء وانما لم يكتبها لغيره لانه لا يمكن النطق بحسبها مستقلا لقبولها المقصر بل دونها وحينئذ فلا بد من اعتبارها لانه لم يفسد على الالف بل هي أكثر دوا في الكلام من غيرها لا يفتى وقوله واعتبار الماوردي لها الخ لا يفتى مما تقرر وان الماوردي لم يعتبرها من حيث تركها وانما اعتبرها لأنه منها هو الالف المستوفى عدلت أن اعتبارها من غير وجه وحينئذ فاعتبار الماوردي هو عين اعتبار النحاة لغيره كما تضاف إليه الشارح (قوله واعتبار الماوردي لها والخ) أي على كل منهما تكون الحروف تسع وعشرين معنى (قوله أما الأول فلا ذكر) فعدلت أن الماوردي لم يعتبرها لامن حيث تركها حتى يوزع عليه هذا الرذوق وأما الثاني فلا الالف تطلق على أهم من الهمزة والالف الخ فسه أن الدار في الحروف التي تقطع عليها الهمزة هي السبعة التي هي آخر الكلام فلا تطلق على السان بالهمزة غيره بالالف لكونها من غير ما يخرج مخصوص ببيان الآخر وليس المدرك على الاسماء التي هي لفظ الالف ولفظ ياء الخ حتى يوزع ما ذكره كذا ظهر في سند برأي الشهاب سم قرر نحو ما ذكرته الخوام قال إن الالف تقطع الهمزة على تسع وعشرين يوشى (قوله أما الثاني فلا الالف الخ) لا يفتى مابقه على التمسك بالحققتين مختلفتين لا اختلاف فيهما ثم رأيت الحاشي سم قال لا وجه لتضعف كلام النحاة فيما ذكر أن إطلاق الالف على الاسم لا يفتى النص على كل خصوصه الذي هو أين وأظهر في بيان المراد ولا وجه لئلا يوزع على ثمانية وعشرين مع كون الهمزة والالف الهمزتين متباينتين لئلا يوزع أحدهما فالوجه الثاني يوزع على تسع وعشرين من الهمزتين لأن يقال الالف الهمزة لا يمكن النطق بها وحدها ولا تكون الاتجاو وتسمى أشباع غيرها ولا تتميز بغيرها من الظاهر عن الهواء المراد في تقديره ولم يوزع عليها فليتأمل اه سدد وعش (قوله تطلق على أهم الخ) فيسماها من المشرك لا العام فان العام لفظ دال على معنى شريك فاذراد بنواؤها جعلا وليس الالف كذلك بل تطلق على هذا وعلى هذا عش (قوله لا دراجها) أي السبعة (قوله ولو تسكها من اثنين) غيرا لعمريتين عبارة الشيخ عميرة ولو كان يحسن العر يتوسع بها وزع على العربية اه فليصل قول الشارح هنا على ما كانت الفتان غير عريتين عش أقول هذا الجلي بعد في الغاية فليراجع (قوله وزع على أكثرهما) ولو قطع شقته فذهب العلم والباء وسبأ وشهما مع دهمتا أو جعلوا من هينتا يوا من معنى وافتى الشارح خلافة (قول المتن على الشبهة) نسبة الشبهة إلى أصلها الأصح وهو شقته وتكونان نسبة اللفظ فتقول شقته وقيل أصل شقته شقته ثم حذف الواو وعليه قول الحرف والشعوب بمعنى (قوله لانه التي الخ) عبارة ما فتى لأن الحناية على السان توزع الهمزة على الحروف الخلو حسنته وهي ما عدا المذكورات وعلى هذا يكون الموزع عليه ثمانية وعشرين لا تسعة لان النطق بها يكتمل الهمزة بها وأجل الأول بأن الحروف وان

(قوله واعتبار الماوردي لها والخ) لا وجه لتضعف كلام النحاة فيما ذكر أن إطلاق الالف على الاسم لا يفتى النص على كل خصوصه الذي هو أين وأظهر في بيان المراد ولا وجه لئلا يوزع أحدهما فالوجه الثاني يوزع على تسعة وعشرين من الهمزتين لأن يقال الالف الهمزة لا يمكن النطق بها وحدها ولا يكون الاتجاو وتسمى أشباع غيرها ولا تتميز بغيرها من الظاهر عن الهواء المراد في تقديره ولم يوزع عليها فليتأمل

(الموزع عليها ثمانية وعشرون حروفا في الهمزة) فكل حرف سبع الهمزة وأما الأول فلا ذكر وأما الثاني فلا الالف تطلق على أهم من الهمزة والالف الساكنة صريح سيويه فاستغنوا بالهمزة عن الالف لا دراجها فها هو وزع في لغة غير العرب إذا كان الجنب عليه منهم على حروفها قلت أو تكون كاحد وعشرين في لغتنا واحد وثلاثين أخرى ولو تسكها من اثنين وزع على أكثرهما (وقيل) لا يوزع على تسعة وعشرين وهي الباء والقاف والسين والواو (والخمس) وهي الهمزة والهاء والعين والفاء والحاء والخاء المعلى على السان لانه التي بها النطق يرد جمعا ذلك بل كل النطق من كسب جمعها ففي بعض كل من ينسك قسطه من الهمزة لذهب حرفه

فعاده خوف لم يكن بحسب وجوب الذهاب قط من الحروف التي بحسبها قبل الحائبة (ولو عجز عن بعضها لقطعها أو بأقسامها) وله كلام مهم في علمه فذهب كلامه (قد نهد) إلى وجود نطقه وضعف لا يمنع كمال الدية فيه كضعف الطش والبصر (وقيل) فيه (قسطا) من الدية وفارق ضعف نحو الطش بأنه لا يقدر غالباً بالنطق بقدر الحروف ويرد بأنه حيث بقي كلام (٧٩٩) مفهوم بقي مقصود الكلام فلم يخرج لذلك التفسير (أو) يحجز

عن بعضها (بجناية فالتذهب لا يكمل) فيها (دية) للتضاعف الغرم فيها أبسطه الحائبة الأول وقضيته أنه لا أثر لجناية الحزبي وهو مضبوط قال الأوزي لأحسبه كذلك ويرد الأخرى السبيل يلحق بالحزبي لأنه غير ضامن لقته أو يرقق بانه ملتمزم وانما منمنه نفعه ماثم ولا كذلك الحزبي في كل محتمل والتعليل المذكور يرجع الأول (ولو قطع نصف لسانه فذهب ربع) أحرف (كلامه أو كس) فضعفة (اعتباراً بما كثر الأمر من الضمير) كل منهما بالدية له لا لو انفرد لكان ذلك واجبه فدخل فيه الأقل ومن ثم انفرد دخول المساوي فيها إذا قطع النصف فذهب النصف ولو قطع بعض لسانه فذهب كلامه وجبت الدية لأنها أخا وجبت به بلا قطع فخرج قطع أول أو فم يذهب من كلامه وجبت الحكمه لذلك وجب التسليم وجبت الدية الكاملة في لسان الآخر وقيل القسط عليه كغيره (وفي) إبطال الصوت (دية) إن بقيت صوتاً لسان

كانت مختلفة الخارج الاعتدال في جميعها على اللسان وبه يستقيم النطق اه وبه علم ما في تعبير الشارح من الإيجاز الخلل (قوله فعاده الخ) عبارة للمعنى ويضرب أرض حرف قوتها منصرفاً بقواته حرفاً لم يكن من النطق بها ولا يجبر الغاشم بمحاسبة لانه نعمت جديدة اه (قول المتن خلقة) أي كارتوت والخ معنى (قول المتن أو بأقسامها) أي كقوتها في معنى قوله على ما اقتضاه كلام ج الآتي عش (قول المتن قد نهد) أي كالمه في إبطال كلام كل منهما فعلى هذا يطل بالجناية بعض الحروف والتوريس على ما يحسنه الأعلى جميع الحروف معنى (قوله وضعف لا يمنع الخ) استئناف سابق (قول المتن أو بجناية) الخ ولو أبطل بعض ما يحسنه في المسائل الثلاث وجب قسطه عما ذكره في (قوله وفارق الخ) أي على هذا سم وعش (قوله للتضاعف) التي قوله ويرد بالنظر في المعنى الآتية وهو مضبوط (قوله وقضيته) أي التعليل (قوله وهو حق) والأوجه عدم الفرق كذا في النهاية في نقل المعنى القسبة المشاورة لها وقوله الأوزي ولم يصرح بترجيح سديد قال عش قوله والأوجه عدم الفرق أي بين الحزبي وغيره يؤخذ من الأولى إن حائبة السبيل عبدة كالحزبي وليد بين علي والأوجه وجوب قسطا من أن الجناية الغير المحترمة كالأقضاء اعتماد الأول أي الفرق كالمعنى التعليل واعتداه ج (قول المتن ولو قطع نصف لسانه الخ) ولو قطع لساناً ذهب نصف كلامه مثلاً لجناية على اللسان من غير قطع شيء منه فلو أوجب الدية لانه قطع جميع اللسان مع بقية النطق فيصغى (قول المتن أو عكس) أي بان قصع ربع لسانه فذهب ربع وفي نصف كلامه معنى (قول المتن نصف دية) بحيث في السليتين ولو قطع في الصورين آخر الباقي فثلاثة أرباع الدية لانه أبطل في الأول ثلاثة أرباع الكلام وقطع في الثلاثة ثلثاً أرباع اللسان ولا يقصم مقطوع نصف ذهب نصف كلامه من مقطوع نصف ذهب ربع كلامه إذا قطع الثاني الباقي من لسان الأول وان أجوبنا القصص في بعض اللسان انقص الأول عن الثاني ولو قطع نصف لسانه فذهب نصف كلامه ما قص من الجاني فلم يذهب الأربع كلامه فلهي طبعه ربع الأربع حقيقة فان انقص منه فذهب ثلاثة أرباع كلامه بل ومضى لأن سرنا بقا قصص مبدع معنى وروض الأسنى (قوله اعتباراً) إلى قوله وقيل القسط في النهاية تركذا في المعنى الآتية فذهب إلى فلم يذهب (قوله أكثر الأمرين) أي اللسان والكلام (قوله لانه الخ) أي الأكثر وقوله لكان ذلك أي نصف الدية (قوله إذ لو وجب القسط لو جبت الخ) وجب هذه المأزومة وان وجب القسط على هذا التقدير لكان اللسان بلا اعتبار الكلام سم (قوله وقيل القسط الخ) واجمع لقوله وجبت الحكومة عش (قول المتن في الصوتية) ولو أذهب بإبطال الصوت النطق واللسان سلم الحركه وجبت دية واحدة منه على ان تقطع النطق ليس كإطاله أو ينفي إيجاب حكومة لتعليل النطق معنى وأسنى مع التروض (قوله إن بقيت) التي قوله ومن ثم في النهاية الآتية وانصرف لرجوعه الأوزي (قوله بعلمه) أي وتمكن اللسان من التلطيع والتزديد معنى (قوله وتاؤبه) أي الخبر (قوله فيه) أي في ذلك الخبر (قوله يحتاج إلى دليل) أي لو ألتزمه دليل لا الأصل عدمه (قوله ودعم المعنى الخ) مبدا خبره قوله لا يلتفت إليه (قوله إن ذلك) أي وجوب الدية في الصوت معنى وعش (قول المتن معه) أي الصوت معنى (قول المتن فيجوز عن التلطيع) وهو أخرج كل حرف من غير جنوا التردد تكرر الحرف ويجري عبارة عش لعل للأرباب التلطيع غير الحروف المختلفة عن بعض والتزديد الرجوع المعروف الأول بان ينطق به ثانياً كالمقطع

(قوله وفارق ضعف نحو الطش) على هذا (قوله إذ لو وجب القسط لو جبت الدية الكاملة) وجهه المأزومة ان وجب القسط على هذا التقدير لكان اللسان بلا اعتبار الكلام

بما لا يحسنه وتأؤبه بان المراد الصوت فيه الكلام يحتاج دليل وزعم الباقي أن ذلك يكاد أن يكون حرفاً لا يلتفت إليه (فإن أبطل معصي كلسه فيجوز عن التلطيع والتزديد يتان) لاستقلال كل منهما بادية لو انفرد (وقيل دية) وانصرف لرجوعه الأوزي وغيره

وفارق اذهب النطق بالجنا يتعلّى جميع مسمى فتعمل ذلك لتعلمه واسطة سماعته وروى جده بان اللسان هنا علم ولم تقع عليه جناية أصلا
فصلا في بطلان حركته المذكورة (وفي ابطال اللؤنية) والسميع ويحق ان أنكر الجاني الاشياء الحادثة والمزعمه جاني فلن صدق
وكذبه نظير ما مر من ابطال مفعله (٤٨٠) أو حركته السابقة قد يتان على ما له جمع تقدم من وقوله الرافعي في موضع من

المتولى وأقره لكننا بما
يتان على الضعيفان
الفرق في طرف الحق لا في
اللسان لانه قديني مع
قطعه حيث لم يستاصل قطع
صعبه ما على المشهور وبه
جزم الرافعي في موضع انه
في طرف اللسان فلا يجب
الادوية واحدة لسان كل
قطعه قد ذهب لطفه لانه
كالبلش من اليد كالمس
ومن ثم كان الاوجه فحين
قطع الشقين في زلت اليه
واليدانه لا يجب لهما اوش
لاهم منهما كالبلش من
اليد ايضا وذلك به حلاوة
وجوه من قور او قور مائة
وعذوبة علم بنظر والزادة
بعض الاطباء فلا تعطى
لنحوها فيها كالمسافة
مع المرأة والعقوص مع
الجوذة (وقوزج) الدية
عليه) في كل جسمها
فان نقص ادراكها للعلم
على كمالها (الحكومة) ان لم
يتقدر والافتقار (وتجب
لله في) ابطال (المنع)
بان يحمي على استلها فتتخذ
وتتعل صلاحها ما مضى
أو بان يتصل بمغرس
العين فتتخذ حركتها
محيثا وذهابا لانه المنفعة
العلمية للسان وقها

به أولا اه (قوله وفارق الخ) أي على الصميم رشدي عبارة عرش أي ما ذكر من وجوب البدين اه
(قوله اذهب النطق بالجنا يتعلّى) أي حيث قال وجوبه يتواحد في السمع عرش (قوله لا بواسطة
سماع الخ) علة لتعمل نطق الصبي بعدم سماعه رشدي (قوله وان لا يفرق بين حلاوة ومزج) عطفا على اذهب النطق
الصبي (قوله وفي ابطال الفرق) أي بالجنا يتعلّى اللسان معنى بان لا يفرق بين حلاوة ومزج ومزج والمزج وعذب
نهاية (قوله ان أنكر الجاني) أي ذنبه (قوله بالاشياء الحادثة الخ) بان يلحقها غير معاصرة على غير
فان لم يمس صدق بينه وبين الجاني يمينها يتوهمنى (قوله وغيرها) أي كالحلقة الحادثة معنى (قوله
وكذبه) أي اكد به شديد (قوله قد يتان على ما له الخ) مرر بهذا الساق فان وجوب البدين ضعيف
كالمس تأمله لكن في ثلثة الشخ عرش انه يعتمد على الجسم رشدي أقول صريح الرض وجوب
البدين في بطلان الفرق مع النطق وتوسع الاسنى والفتى كالمس في اعتماد وجوبه يتواحد في الباطن
معاوض سم وأقره عرش بما تضمنه قوله قد يتان على ما له جمع الخ قد يقال ان كان فرض هذه المسألة
انه قطع اللسان فلا جلا وجوبه يتواحد وأنه حتى علمه بدون قطعه في جوابه يتان في غاية الظهور
سواء قلنا ان الفرق في طرفه أم في الخلق اه (قوله لا في اللسان) وهذا أي كونه في اللسان هو الرابع عرش
(قوله لانه) أي النطق منه أي اللسان وقوله كالمس أي في شرح وفي الكلام دية (قوله ومن ثم) الى قوله أيضا
عقبها نهاية بما تضمنه لكن العتصو جوابا شرح الحرفين أيضا كالمس اه وتقدم من الفتى والاسنى ما وافقه
عبارة سم قوله ومن ثم كان الاوجه الخ أي وان كان الاوجه في شرح الرض وجوب بارش مع دية
الشقين اه (قوله ولم ينظر) الى قوله وفي اقتضاء الى النهاية (قوله لنحوها) أي دخول الثلاثة في
النسبة المذكورة (قوله والعقوص مع الجوذة) أي والله انهم العقوبة عرش (قوله فتتخذ) بانها
المحبة كلى المختار ويكن قرأها بالعام المسألة ورواها تقدم لمصالح جهة الاستقامة وقوله وتبطل الخ
عطف تفسير عرش وقوله عطف تفسير بظهوره من عطف السبب في القوم خبره رجل أو غير
انفردت اه (قوله أو بان يتصلب الخ) لعل الاولى حذفه وان عطف على فتتخذ (قوله لانه) أي المنع
(قوله وفيها الدية) أي مطلق الدية ولا قد يتاخر دية الضعيف رشدي (قول المنع في قولنا ما الخ) خلاف
انقطاع العين بالجنا يتعلّى الذي فان فيه حكومة فقط معنى (قوله واعرضه للبشني) باله الخ) عبارة الفتى
ونازع البشني في ذلك وقال الصحيح بل الصواب عدم وجوبه بل ان الامناء الاثر الخا باطل فوهم ذهب
المنع وجبت الحكومة لانه لا قد تحت اثر الامناء بطر في حقها وتان الاذن اه وهو اشكال
قوي ولكن لا يدفع المتقول اه (قوله اذهب نفسه) يعني التي رشدي (قوله ويجاب عنه في التلازم الخ)
هذا يجيب لان البشني مائع والمائع لا يمنع كقوله الفتى سم وهو محل تأمل اذ التبادر من كلام البشني
على نحو ما نقله صاحب الفتى كونه معارضة ومعنى تعطل المنع في مقدمتها سديد (قوله وبغرضه يفرق

قوله قد يتان على ما له جمع متقدمون) قد يقال ان كان فرض هذه المسألة انه قطع اللسان فلا جلا
وجوبه يتواحد وأنه حتى علمه بدون قطعه في جوابه يتان في غاية الظهور وسواء قلنا ان الفرق في طرفه أم
في الخ (قوله ومن ثم كان الاوجه الخ) أي وان كان الاوجه في شرح الرض وجوب بارش مع دية الشقين
(قوله ويجاب عنه الخ) هذا يجيب لان البشني مائع والمنع لا يمنع

الدية فكذلك امتنعها كالمس العين والبش مع الدية فان نقص الحكومة (وفي ابطال) (قوله انما يكسر مطب) لقول الخ
المقصود الا عظم وهو النسل وان تعرضه للبشني باله لا يفرق من اذهب خو ازاله اذهب نفسان طر به قد يندم بقاءه فهو كارتقاع عمل
الصحيح ويجاب عنه في التلازم الذي ذكره بقرنه يفرق بين هذا والسمع باله لطفه يمكن ان استدركه مفعول ولا كذلك المني لانه
لكذا فانه اذا سدد طر يقصد به استقبال الاخلط الذي يتغلغل في عود ولا صلاحه أصلا فلا قطع انية فذهب عنه لزوم ديان

(و) في ابطال (توتخيل) من المرأة أو أحدها من الرجل لقوات النسل أو لقوته الأذرية بما إذا يظهر للأطباء أنه عقيم وفيه موقفة (و) في (ذهاب لغة) (جماع) ولوم بقائه التي وسلامة الصلب والذكورة من النافع المقصود ومنه أذهاب لغة الطعام أو سد مسلكه في كرامة و بصدد الخبيث عليه في ذهاب كل منها ما عدا الأخيرة كالمظاهر بمسبلة لا يعرف (٤٨١) انتمام مثل اغترابا مثل جنايته

لا ينبغي ما في هذا الفرق سديم (قوله من المرأة) التي قوله ومثله في التي قوله وفيه موقفة وقوله وسلامة الصلب (قوله أو أحدها) أي كان يجزى على صلبه صير من لا يجعل أو على الاثنين فإنه يقال تمام محل انعقاد التي معنى (قوله وقوته الأذرية) أي يحبب الذرية بما ذهاب الاحمال معنى (قوله عما إذا لم يظهر الخ) أي أو لا فلا يتجبد الدين معنى (قوله وفيه موقفة) وجه الموقفة أن صور المسئلة أنه كانت قوة الاحمال موجودة وأبطاله لأنه لا يقال أبطالها إلا إذا كانت موجودة قبل رشدي (قول المتن وذهاب جماع) ظاهر كلام الشارح أن هذا خاص بالرجل فانه هو كذلك رشدي أي مع أن مقتضى تعليمه العموم ويؤيد عموم قولهم ومنه ذهاب لغة الطعام (قوله أنه) أي اللغة بمعنى الانداز عش (قوله في كرامة) ولو أبطال امناءه أو لغة جماعه بقطع الاثنين ويصدق ثبات كل في اذهاب الصوت مع اللسان معنى وأسمى مع الرض (قوله وبصدق الخ) ظاهره الرجوع إلى ذهاب لغة الجماع ولذا الطعام أو سد مسلكه وقصة تصنيع الرض وشرهائه وأجمع لقوله وفي ابطال قوة انتمائه هنا (قوله ما عدا الأخيرة) وهي سد مسلكه سديم (قول المتن في افضاء الخ) أي أن تقدمه وطويعه امرأ عش (قوله أي المرأة) أي القول المتن وفي البطش في النهاية الأقوله فعل لا يزال في وقال الماوردي وقوله ورد إلى المتن وقوله ومر إلى المتن وكذا في المعنى الأقوله وقال الماوردي في الخان لم يستسك (قول المتن في الزوج) بنكاح صحيح أو فاسدها به (قوله يذنبه) سواء في ذلك المكره والمطاع ولان الرضا باطلا يقتضي الاذن في الاضفاء في زاد الرض مع الاسنى ويجب مع الذرية المهر ان كان الاضفاء بالذكر اه (قوله فبمسلكه) لعل محله في الخ لسان ان اقتضت بالذكورة أو لم تضمن فلا شيء غير هوان اقتضت بالانثى وجب تكميل الذرية سديم (قول المتن وهو رفع ما بين مدخل الخ) فان كان جماع فحقبة والغالب افضاء وطئها إلى الاضفاء فهو عدد أو بجماع غير هاشميه عدد أو بجماع من طهار وجهه نفعا أسمى مع الرض وفي عش عن العباب مثله (قوله لقوات المنفعة) عبارة عن التي لما روي زيد بن ثابت ولقوات متعفة لجماع أو اختلاها اه أي بالافضله (قوله القائط) فاعلم لم يستسك (قوله فعل في الاول) أي الاسم (قوله في هذا) أي رفع ما بين مدخل ذكر ونخرج بول (قوله وعلى الثاني) أي الضعيف (قوله بالعكس) أي في هذا ذنبه وفي الاول حكومة (قوله بل عليه) أي على الثاني (قوله في الاول) أي رفع ما بين مدخل ذكر ودر (قوله فان لم يستسك البول الخ) أي في الثاني معنى وروض (قوله فان أزالهما) أي الحلي من القل والدر والحلي من بين وبين يخرج البول (قوله فذرية وحكومة) معتمد وقوله وصحح المتن الخ ضعيف عش (قوله وصحح المتن الخ) هذا من القيل المذكور ولكن بالنظر لما قبله فيه الماوردي كلا ينبغي رشدي (قوله بل حكومة) أي أن يبقى أو أسمى ومعنى (قوله على فوات المقصود) عبارة الاسنى والمعنى الحائل اه (قول المتن فان لم يكن الوطء) أي ابتداء أو بعد تقدم الوطء امرأ عش (قوله ولا لها تمكينه) وهل هي الضعيف تكبر أو له الضعيف بضيق مغفها تقديم باب خيار النكاح التيسير عليه معنى (قوله فلا يشترط فيه) أي وان أذنته الزوج وظهره وان عجز عن اقتضاها أو أذنته غير رشيدة وهو ظاهر فتنبه فانه يقع كثيرا ومنه ما يقع من ان الشخص يعجز عن إزالة بكارته وجهه فاذن لاسر أمثلا في إزالة بكارته فليزمن المرأ أمثلا فون لها الاذن لاسر فاذن الزوج لا يسقط عنها الضمان لا يقال هو مستحق الاذلة فينزل فعل المرأ أمثله فعلة لا ناقول هو مستحق لها بنفسه لا بغيره عش (قوله لا تيق) عبارة عن التي والنهاية نقد رائق كسبائي اه (قوله لشبهتها) جعل الخبي منها النكاح الفاسد عش (قوله وأنحو بخيرونة)

فرسها (فليس للزوج) الوطء ولا لها تمكينه (٦١ - (شرواني وابن قاسم) - ثامن) لا اقتضاه إلى محرر (ومن لا يستحق اقتضاها) أي البكر بالفاهو والغافل (فان أزال البكوة بغير ذكر) كاصبع أو خشفة (فارشها) يلزم وهو الحكومة ألا تدين من ازالها نكاح وجب القود (أو يذكر كرسية) منها كل ظنها كونه سليما (أو مكرهه) أو نحو مجنونة (فهر مثل) يجب لها حال كونها (ثبنا لرض البكارة) يلزم لها وهو الحكومة ولم ندخل في المهر لأنه لا استيفاء متعفة البضع وهي لازالة ثلبا الجلد فمما جهتان

فختلفان امالي كان ترناوهي حرمضاودة (٤٨٢) فلاشي أوامة فلاهر اذلاهر لبني بل حكموتلاهم القواش خرمين بدتهاوهو السبد

أي أو صغير مفتي (قوله امالي كان ترناو) محتر ولست جتال (قوله فلاشي) عبارة الاسمي مع الروض اهلوت
بكرام حكومتهم كما هدتهم اذلا يمكن الوطه بدون ازال التفاسك انهم ارضيت باز التبايخلاف ديتا القضاء
لا تهلويت الوطه لا الاقضاء اه وهذا كاتال السيد دكر الصبر في ان المطاوعة على الوطه تستلزم الاذن
في ازال الله البكارون ان نصرح المراتبه (قوله وهو) أي بدتها أو خرد (قوله المن وتيل مهر بكر) هذا كله في
المرة أو ما لا تخفي اذا زارت بكارة فر جوبحت حكومتها لخر احسن حشوي حلاصة ولا تفر البكارون من
حبتي لانه لم يتحقق كونه فر سامتي وأسني مع الروض (قوله وان ازاله) أي البكارون التذكري بتأويل
الجزء (قوله بغير الذكر) هل يجوز ذلك وألا فيه نظر وقد قال بعضهم انه اذا كان في ازالته بغير الذكر مشقة
عليها (قوله منها بالذكر حرم والا فلا عش (أقول) هذا التفصيل ظاهر بل قضية قولهم وان اخطأ الخ
عدم جواز ذلك مطلقا الا برضاها فليراجع (قوله وان اخطأ في طريقه) أي غشيت ونحوها هنا بظاهره
وان طلق قبل المحصول بل وفسخ العقد منها أو بغيرها فلا يجب لها شيء في الفسخ ولا زائد على النص في
الطلاق ولا ارش البكاره ولوادعت ازالته بالجماع لتسحق المهر وادى ازالته بابيعة مثلا صدق كما به
اطلاقهم عش (قوله بان ضرب بيديه) الى الفصل في النهاية وكذا في المفتي الا قوله المنفع الى المن وقوله
وأما الى المن وقوله فلا تستقر الى المن وقوله أو ما نالي المن (قوله المن وكذا النبي) وفي ابطال البطش يد أو
أصبع أو مشي رجل ديتهم مفتي (قوله لذلك) أي لان الشيء من المنافع المقصودة (قوله وانما غير خذان)
الاولى التائب (قوله ادخلوا في) أي البطش والمشي (قوله وفي قطع رجلها الخ) عبارة للفني ولو شل رجلاه أيضا
وجب عليه ثلاث ديات وان شل ذكره أيضا وجب عليه أربع ديات اه (قوله بجئت) أي حين ذهب
ما ذكر بكسر الصل (قوله ومع سلامة رجلين الخ) عبارة الفني (تنبه) قضية كلامه انه لا يرد ذكر
الصل بحكمه منوهو كذلك فيما اذا كان الذكر والرجلان سليمين فان شلوا جميع اليدين للحكومة لان
المشي منفعتي الرجل فاذا شلت فانت المنفعة لشلها فرد ذكر الصل بالحكومة واذا كانت سليمة فغوات
المشي لخل الصل فلا يرد بالحكومة متحقق من ادى ذهب مشيه بان يفا جملها كسب فان مشي علما
كذبه والاحلف واخذ الدية اه (قوله أو الذكر) أو بجسي الواد وكسبها الفني والنهاية (قوله لانه
دخل في ايجاب الدية) أي المشي والجماع أو والمشي سم (قوله ومع اشلها الخ) ظاهر هذا الصنيع
نصو والمسئلة باشكل ما ذكر مع ذهب المشي والجماع أو والمشي لان الاقتصاري على قوله لان لا الاشلال
ظاهره نصو وهما جرد اشلاله اذ كروهو المفهوم من نصو والروض وشرحه من المناسب للافراد بحكومة
ويجب بان الشارح انما أطلق ذلك لان اشلال الرجلين داخل في تعطيل المشي وان كان التعطيل يمكن
انفراد فلا اشكال في الافراد بحكومة الا ان هذا لا يدل على عدم النصو برذهب الجماع أو المشي والافراد
مع ذلك بشكل لان لكسر دخل في ايجاب ديتهم بالجمله فالمفهوم من الروض وغيره نصو بهذه المسئلة بما
اذا شل الرجلين أو الذكر بكسر الصل من غير ذهب شيء مما ذكر ولا اشكال حيث قد تامل سم على

(وويل مهر بكر لان القصد
التمتع وتلك الجملة ذهب
ضمنا وروء ما تفسر ومن
أنهما جهتان مختلفتان
ومر آخر خيار البيع ماله
تعلق بهذا (ومستحقه) أي
الاقتضاء وهو الزوج
(الشيء عليه) وان ازاله
بغير الذكر لانه ما دون له في
استيفائه وان اخطأ في
طريقه (وقيل ان ازال
بغير ذكر فارش) لانهما
عدل عما اذن له صار كجنبي
و يرد مع ذلك كله واضح
(وفي) ابطال (البطش)
بان ضرب بيديه فز القوة
بطشه ما (ديت) لانه من
المنافع المقصودة (وكذا
المشي) في ابطاله بنحو كسر
الصالب مع سلامة الرجلين
ديت لذلك وانما غير خذان
بعد ان اعمل ادخلوا في ايجاب
الاحكامه وان بقي شين
(و) في (نقصهما) يعني
في نقص كل على حدته
(حكومة) بحسب النقص
قله وكثرة ثم ان عرفت
اسببه وجب قسطين
الدية (ولو كسر صلبه
فذهب مشيه وجامه)
أي لانه (أو) ذهب مشيه
(ومنه) فديتان لاستقلال
كل بدينه وان فرق اختلاف
محلها وفي قطع رجله
وذكره حيث قد ديتا أيضا
لانها مع سلامة
الرجلين أو الذكر لا حكومة
لكسر الصل لانه دخل

بناء على ان الصليب يحمل المشي لا يتبادر منه و يدعى ذلك كلفهوا شاهد (فرغ) في اجتماع جنائز عامر على شخص واحد والجنائز
في الانسان تبلغ سبعة وعشرين بل أكثر كما يعلم من امر المندفع به بالعضه هناك (الزال) بيان (أطراف) كذا في: يدن ورجلين (ولطائف)
كقولهم وسهم (تقتضي ديان فان سرية) من جميعها كإمامه وأمواله بالفاء فلا (٤٨٣) اعتراض عليه (قديرة) واحدة تزمع لان
الجنائز تصارت نفسا وخرج

يصيغها بالاولى
فلا يتصل واجبة
النفس (وكذا لوزن
الجنائز قبل اندها) لا تجب
الادوية واحدة ان اتخذ الحز
والفعل الاول جدا وغيره
في الاصح لوجوب دية
النفس قبل استقرار ديان
غيرها فتدخل فيها
كالسراية اذا لم تقرب الا
باندالها ومن ثم لوزن بعد
الاندها وجبت ديان
غيرها قطعا (فان حزه)
الجنائز قبل الاندها (عدا
والجنائز) بالزة ما ذكر
(خطا) أو شبهه (أو)
عكسه بان حزن خطا أو
شبهه والجنائز عدا وكذا
لوزن خطا والجنائز شبهه
أو عكسه (فلا تدخل في
الاصح) بل يجب كل من
واجب النفس والأطراف
لاختلافهما حيث لا يتصل
حكمهما (ولو شق) رقبته
قبل الاندها (غيره) أي
فيما بان في تلك الجنائز أو
ما بال سقوط من نحو سلخ
كما تسمى به بالفتى وقرن
بينه وبين ما من من اعتبر
الترعرع في الرض المحوف
من الثلث لومان بها بان
التبرع صدوقه انطوف

عش (قوله) بناء على ان الصليب (عبارة للفتى لان الصليب على منتهى اللشى ومنه الجاع
واحد المثل يقتضي اقتصاد الدين ومنع الاول لحمة الصليب اذكر اه (فرغ في اجتماع جنائز)
(قول المتن تقتضي ديان) راجع لكل من الأطراف والاطراف (قوله) من جميعها (وكذا من بعضها)
يعدل البعض الآخر كما يقتضيه نص الشافعي واعتمده البلقيني معنى عبارة الرشيدى قوله من جميعها يعني
ما قبل اندها شئ منها وان كان الموت انما يضيف لبعضها بل المقهور لا في صرحه - وذواله في
حواشي شرح الروض اه (قوله) نفسا أي جنائز تقتض (قوله) يتصل واجبة (الح) وكذا لوزن حرجما
حقيقا لا يدخل السراية فيه بخلافه فان سرية بالفتح لا تقتضي قبل الاندها ذلك الجرح فلا يدخل أو شبهه في دية
النفس كلفهوا مقتضى كلام الروضة وأصلها ما لا يقدر بالدية فتدخل أيضا في حيزهم بمقتضى وبالاول معنى
(قول المتن قبل اندها) انظر ما معنى الاندها في اللطائف وكذا السراية ينظر رشيدى وقد يقال معناه
اندها أو سرية جوارح شامة ناهيا بالاطراف كما أشار إليه الفتى بزيادة من الجوارح تقتضي المتن (قوله)
غيرها أي غيره من النفس (قوله) بل يجب كل من (الح) فلو قطع يده ورجليه خطا أو شبهه حزن رقبته عدا
أو قطع هذه الأطراف عدا ثم حزن الرقبته خطا أو شبهه عدا وعنى الرقبة في الصمد على دية وجبت في الاولى دية
خطا أو شبهه عدا ودية عدى في الثانية شاة يدو ينقطع أو شبهه عدى وقوله في الاولى يدو ينقطع سواء ديتا
خطا بالنتيجة (قوله والاعراف) أي أو اللطائف سم (قوله) تلك الجنائز مفعول بان الجنائز (قوله) وقرن
بينه أي بين الموت بالسقوط هنا حيث انقطع تلك الجنائز به واستقرت ولم تدخل فيه (قوله) لوماتها
لعله يتأول بالسقوط ثم رأيت الفاضل المشي قال الظاهر به اه سيعبر (قوله) لان فعل الانسان (الح)
الاولى ليشمل ما زاد فعل أحد (قوله) وفارق هذا (الح) أي ما تقدم من دخول الأطراف والاطراف في دية
النفس اذا مات سرية أو فعل الحائز وكان الاول ذكر هذا الفرق بعد قول المصنف وكذا لوزن الجنائز (الح)
عش عبارة الرشيدى الاشارة راجعة الى ما من من اقتصاد الدية فاذا مات سرية أو بفعل الجنائز الاول كما يعلم
من شرح الروض أي والفتى والعمل الشارح كالشهاب بن بحر أعان أو رواهنا بالنظر لم يجمع حكم الادوية
فانه يختلف لمجموع حكم غيره اه (قوله) أو بقتله أي من قاطع الاعضاء قبل الاندها معنى (قوله) بانه
مضمون أي الحيوان عش
* (فصل في الجنائز) التي لا تقدر ولا رزها (قوله في الجنائز) الحقوة واستشكل في الفتى الاقوة أي أو
الحكم فيما يظهر وقوله وان لم يكن فيها جال وقوله ولا قود في فتقها لانه لا ينضج والحقول المذق فان كانت
في النهاية بمخاض البقرة سائبه عليها (قوله في الجنائز) أي في واجبه على حذف المضاف رشيدى (قوله)
وتأخيره أي هذا الفصل عش عبارة الفتى وانما ذكرنا الحكم متبعه المقدون لتأخيرها عن حق الرتبة
لاتهاجرت من كسبائى والفراخ ذكره في أول البلب قال الزاوي وذكرها هنا أحسن ليقيم الكلام على
* (فرغ) أن الأول اطراف والاطراف (الح) (قوله) بل يجب كل من واجب النفس والأطراف أي والاطراف
(قوله لوماتها) الظاهر (٣)
* (فصل) في الجنائز التي لا تقدر ولا رزها (قوله) وتجب الحكومة في الشعور وان لم يكن فيها جال ولكن
بشرط فساد لمتها عبارة الروض وفي افساد الميت الشعور حكومة لانها اه فتقوله وفي افساد الميت الشعور
الحق قال في شرحه كسبائى فيما يجهل جلال فتقوله لانيه قال في شرحه أي لا حكومة في الرتبة بغير افساد لمتها
من الموت فاستمر حكمه (تدفع) الجنائز فلا تداخل في فعل الانسان لا يبي على فعل غيره وفارق هذا فاعضوا من مات سرية
أو بقتله حيث يجب فيه الموت وموته ولا يتبدل فيها ما وجب في افساد لمتها مضمون بمانقص وهو يختلف في الكمال وضد الأول مضمون
بمقدوره ولا يختلف ذلك من الغالب على مناهة التبعيد (فصل) في الجنائز التي لا تقدر ولا رزها وفي الجنائز على الرقيق وتأخيرها هنا
أولى من تقديم الفزالي في أول الباب (تجب الحكومة فيما) أي حرج (قوله الظاهر) حكما في النسخ ولعله الظاهر به

أو نحوه أو جسد الامن كلما (لا معدر فيه) من الدين لا تعرف نسبتهم من مقدار والايمان كان بقر به موصوفة أو ما تفردت به الاكثر من قسطة وحكومة على المقدم كبروت وحيث حكومة (٤٨٤) لتوقفا استقرارها على حكم الحاكم أي وألحكم فيما ينظر ومن ثم لو اجتهد غيره

لم يستقر (وهي جزء) من عين الدية (تستعمل في دية النفس) لانها الأصل وقيل الى العضو الجنائية لانه أقرب وروايته لا مبررة بالقرين وجود ما هو الأصل المعلوم غايه في ذلك وغيره ومحل الخلاف في عضوه مقدار والاكثر ونقد اعتبر من دية النفس قطعاً (نسبة) أي مثل نسبة (نقصها) أي ناقص بالجنابة (من قيمته) البها (لو كان رقياً بصفاة) التي هو عليها اذا خلا دية له فتميز فرضه فنام وعناية صفاته حتى يلم قبل الواجب في تلك الجنابة فإذا كانت قيمته بدونهما عشرتها تسعة وجب عشر الدية والتعويض بالتقيد ويجوز بالابل لكن في الحر في الحكومة في القن الواجب النقد قطعاً وجب الحكومة في الشعور وان لم يكن فيها جبال لكن بشرط نساد منبها والا لا التعز ولا قود في تنفها لانه لا ينضبطا وقد لا تعسر النسبة كالمقطع أثبت لها طرفاً الثغاة يجب دية أخته وحكومة للزائد باجساد القاض ولا تعتبر النسبة لعدم امكانها واستشكه الرافعي باله يجوز ان يقوم وله الزائد بلا أصلية ثم يقوم دونها كما

الابتطام وكذا صنع في الروض قد كرهنا اه (قوله أو جسد الامن) أخرج ما وجب تعز رافق قطع من ذهب مسمى وعبارة السلطان احدى مرز به ما وجب تعز را كذا شعر لأجل انه كاط أو عاتق به جبال ولم يقصد منه اه ولا يخفى ان المال الاول انما يتلوا على مسائل غير الشارح كياتي (قوله من كل الخ) هو بيان جرح أو نحو مرشدي (قوله كبر) أي في أوائل فصل في الدين الواجب الخ (قوله أي أو الحكم) عبارة النهائية أي أو الحكم بشرط اه ولم يقل فيما يظهر بل جزم به سيد عر قال عر قوله أو الحكم بشرطه وهو كونه مجتهداً أو فقداً القاضى ولو قاضى ضرورة عر (قوله غير) أي غير الحاكم أو الحكم (قوله المثلن الى العضو الجنائية) أي الى دية عضو الجنائية سم (قوله يحمل الخلاف الخ) هذا معلوم من قوه وقيل الى العضو الجنائية اذ من المعلوم انه انما ينسب الى عضو الجنائية فإذا كان له مقدار عر (قوله اعتبر) أي الحكومة عر ومغنى والأولى ارجاع الضمير الى النسبة وجعل من قوله من دية النفس بمعنى الى (قوله المتن نقصها) أي الجنابة معنى فقوله الشارح أعيد انقص أي تفسير مراد (قوله البها) أي القيمة الخارجة من النسبة (قوله وجب عشر الدية) هو عر قوله والتقديم في الخراج بغير نسيان الحكومة في الخراج لا تكون الامن الا ببل وان اتفق التقديم بالتقديم ثم سم صرح بذلك فقلنا شرح الروض عر عبارة المغنى وجب الحكومة مبالا كالدية لا تقدر والما التقديم فقتضى كلام المصنف كونه انه بالتقديم لكن نص الشافعي على انه بالابل والظاهر كما قال شيخنا ان كلام الامن بما تواتر له وصول الى الغرض اه (قوله الواجب النقد قطعاً) وكذا التقديم نهاية (قوله وان لم يكن فيها جبال الخ) خلافاً للنهاية والمغنى صارت ما وجب اه كان بها جبال كاجبة وشعر رأس ما جبال في أزالته كعرا با وعانة فلاحكم وقفه في الاصح وان كان التعز برؤس الجبال كقوله الماوردي والرافعي وان اقتضى كلام ابن المقرئ كل روضه هنا وجوب اه وفي قسم بعد كرمثلها من الاسنى مائة فقوله الشارح وان لم يكن فيها جبال ودلها قاله الماوردي والرافعي وأما أخذ بقضية كلام الشافعي اه عبارة السيد عر قوله وان لم يكن فيها جبال هذا اما اقتضاء اطلاق الروض أو شرطاً وبؤيده يجب الحكومة معنى في نصوص الشافعية اه (قوله ولا قود في تنفها) انظر مفهوم التنف ولعله غير مراد سم وبؤيده اطلاق النهاية بقوله ولا يجب فيها قود اه (قوله واستشكه الرافعي الخ) رد بظهور الفرق هنا يقول معنى (قوله ان يقوم) أي المجنى عليه وهى أو الحال ان المجنى عليه الزادة (قوله لينة الخ) أي اذا أزيلت فسد بنتها ومثلها الخت معنى (قوله وقبس بالاغلة الخ) أي على خشتها الرافعي فيما عاين في الاغلة (قوله ولك ان تيب الخ) رد على هذا الجواب ان في العمل والجبال والاصبع الزائدة ممنوع وان نظير جنس الحية هو جنس الاغلة لا الزائدة والاعطى الزائدة انما هي نظير الحية الزائدة كاجبة المرأة وكان جنس الحية فيها جبال كذلك جنس الاغلة وكان زائدة الاغلة انتهى (قوله وان لم يكن فيها جبال الخ) قال في شرح الروض ومحله فيما به جبال كاجبة وشعر الرأس اما ما جبال في أزالته كعرا الا با فلاحكم وقفه في الاصح وان كان التعز برؤس الجبال كقوله الماوردي والرافعي لكن كلام المصنف وأمله هنا في الضابط الا في معنى وجوب اه فقوله الشارح وان لم يكن فيها جبال ودلها قاله الماوردي والرافعي وأخذ بقضية كلام الشافعي (قوله ولا قود في تنفها) انظر مفهوم التنف ولعله غير مراد (قوله واستشكه الرافعي الخ) رد بظهور الفرق وهو ان تقديره بلا أخته أصلية يقتضى أن يقرب من اوش الاملة لضعف البسطة فتختلف منها وان اعتبارها بأصلية في ذلك في كل منها احتجاف بالحائي باعبر بشي عليه لم تقتضه جناً في مختلفا السن ولحقه المرأة: وش وقوله يقتضى أن يقرب الخ يتمثل وجهاً تنفذه ذلك في مستهل السن (قوله ولك ان تيب الخ) رد على هذا الجواب ان في العمل والجبال غالباً في الاغلة والاصبع الزائدة ممنوع وان نظير جنس الحية هو جنس الاغلة لا الزائدة

لا فصل في السن الزائدة وتعتبر بأصلية كما تعتون لحية المرأة لحية الرجل ولحيتهما كالأعضاء الزائدة وحلته كالأعضاء الاصيلة اه وقيس بالاغلة فيما ذكر نحوها كالأصبع ولك ان تجيب بان زائدة الاغلة والأصبع لا يعمل لهما بالابل ولا جبال فهما وان فرض

فان بلغت ذلك نقص القاضي منه كماله (و) انما يقوم الجنس عليه لغرض الحكمومة (بعد انما له) أي انما له حرجه لان الجنانية قبله وقد
تسرى الى النفس اولى بماهية مقدر فيكون هو واجبا لجنانية (فان لم يبق) بعد الاندمال (نقص) في الجلال ولا في المنفعة ولا تأثر به القيمة
(اعتبارا أقرب بنقص) فمن حالات نقص (٨٦) قيمته (الى) وقت (الاندمال) للثقلية الجنانية (وقيل بعد وفاء قض بجهته) ووجب
شيئا خذرا من اهدار الجنانية

(وقيل لا يضر) كقولنا لم
بضره ثم زال الام ولولم
يظهر نقص الاحمال سلات
الدم اعتبرت القيمة حينئذ
فان لم تؤثر الجنانية نقصا
حينئذ أوجب فيها القاضي
شيئا باجتهاده على الوجه
واقام لم يجبه نحو العلة
ثم لان جسدنا لا يقتضي
نقصا أصلا قيل فضايلان
أنه لو لم يكن هناك نقص
أصلا كحسية امرأه أو زلت
وفسدتها ومن زائدة
لا شيء فيه وليس كذلك بل
تقدر لحبها كحسية
كبير لئلا يزل هو بقدر
السن وله سن زائدة ثابتة
فوق الانسان وليس خلفها
أصلية ثم قوم مقاصدها
لظهور التفاوت لان الزائدة
تسد الفرج فتوصل بها
فوع جبال ويجاب نعم أن
قضية ذلك نظر الجنس
الذي قد عرفت في جواب
اشكال الرافعي (والجرح
المقتدر) أوشد (موصفة
بقية الشين) ومن ينافي
التنميم (حواله) ان كان
يجعل الاضاح فلا يفرد
بحكمه لانه لو استوجب
جميع محله بالاضاح لم
يلزمه الارش موضع تنم

ان تعدى شينها للفساد لا فرد ذلك الى موضع جينته فإلا صاحبها قطعه الاكثر من أوش موضع وحكومة الشين والزائدة
الحاجب وكلوصة التلاجة نظر الى ان أوشه مقدر بالنسبة لموصفها لئلا ينقص ما علة امرأته يجب فيها فضيحة هذه النسبة فعمل المعتد
ان الواجب فيها الاكثر يظهر أن يقال ان كان الاكثر النسبة فهي كلوصة أو الحكومة فلا على هذا التفصيل يحمل قوله (وما يتقدر)
بدش (فرد) الشين هو (بحكمه في الاصح) لضحك الحكومة من الاستباح

بخطاف اليدية وقضية افراد الشين بحكومة غير محكومة بالخر بل من ضرور د بانه الاثباتي بغیر ما ذكره انه بقدر سلما بالكلية ثم حرجا
بدون الشين و يجب ما ينسب من الخاوت فهذه الحكومة العرج ثم بقدر حرجا بلا شين ثم حرجا بشين و يجب ما ينسب من التناوب وهذه
حكومة الشين واثباتا يجب ما يكون من كذلك انه لو عني عن احداهما بقيت الاخرى (٤٨٧) وانه يجوز بلوغ مجموعهما اليد لان

الذي يجب نفسه عنها كل
منها على افراد لا مجموعهما
فلا اشكال في ذلك حكما ولا
تصورا (د) يجب (في نفس
الرفق) المتلف ولو كانا
وأمولا وجعله أثر بحيث
الحكومة لا تقرأ كهما في
التدبير ولذا قال الامتاع
أسئل الحرف في الحكومة
والحرف أسئل القيمة بقدر
منه (قيمتها) بالغما بلغت
كثير الاموال المتاع (في
نفسهما) أي النفس من
الاطراف والطائفت ولم
يكن تحت يداد متولا معا
قبل قبضه لهما فيهما (ما
نقص من قيمته) سلما
(ان لم يتقدر ذلك الغير
في الحرف) نعم نقل البقيتي
عن المتولى ان كان أكثر
من متبوعه وامثله لم يجب
كاسه بل وجب القامتي
حكومة بأجنهه لا يلزم
الحدود السابق قال وهذا
تفصيل لا يمتنع والمطلبي
من أطلق بحول عليه ولم
نظر منظران التفرقي
الغن اصالة الى نقص القيمة
حتى في المقدري قوله فخر
ينظر وفي غيره لا يتبع ولم
يلزم عليه ذلك الفساد الذي
في الحرف قسالة (والا) بان
يقدر في الحرف ونحوه فليقل
لطف (فسيته) أي مثلها

منه أو تعرف النسبة لكن الأكثر الحكم ملازمة القضاء بالنسبة أسمى (قوله بخلاف اليد) عبارة المعنى والاسنى
بخطاف المقدور والحق به (قوله بل من ضرور د بانه) أي الأفراد (قوله اذا شئت الخ) عليه قوله بل من
ضرور د بانه فاعلم ضمير الأفراد وقوله أنه بقدر الخ غير قضية الخ (قوله وهذه) أي ما بينهما والمتأنيث
لموافقة الخبر (قوله كذلك) أي على الكيفية المذكورة بقوله أنه بقدر سلما الخ (قوله نقص الخ) فاعلم يجب
وقوله كل منهما حرجان (قوله فلا اشكال في ذلك الخ) أي شيئا فالإثباتي في النفس حيث قال في التصور والمذكور
عسر والقي، ينبغي أن يتصور بغيره حرجا بشين و يجب ما بينهما ولو كانا لا يختلف مع ما تقدم فلا فائدة في
قولنا بشر بحكومة والحق بغيره حيث ذكر نحوه فقال لا اقدس عندنا يجب بحكومة متواحدة متامة لهما كذا
في الاسنى (قولنا والنفس في نفس الرفق) أي العصور مائة وبعثي أما المراد في الخاوت من أن لا تنقل في البيان
وليس لثانيه نعم دعوا ليجب في تناقضه في مائة معنى (قوله المتلف) أي قوله ولم يكن تحت يد في المعنى وإلى
قوله ففعل في النهاية القول ولم يكن تحت يد في المتن وقوله وبه يدفع الى المتن (قوله المتلف) بقدر الام
وكان الأولى التأنيث (قوله وجعله الخ) عبارة في المعنى وعقب المصنف الحكومة ببيان حكم الجنا بغير الرفق
لاشرا كهما في أمر يتقدرى وان كلنا استوفى الكلام على ضمان الرفق وبغيره من الحرفان في كتاب الغصب
بابه لا اله الا الله على الكلام فيهما بين ان الحرفا يتعل به تارة تكون باثبات اليد عليه كسب في
الغصب وتارة بتقدير كلفها (قوله أصل الحرف في الحكومة) أي في المال المقدره عش (قوله بالغما
بالمبلغت) وان تأخر على ديننا لم يضره سواء أكانت الحرفا عددا أو خطأ لا يدخل في قيمته التناظر معنى (قوله
لما سر فيهما) أي في باهما (قوله ان يتقدر ذلك الغير) أي ولم يتبع مقدما معنى (قوله نعم نقل البقيتي
الخ) عبارة في النهاية وماتقة البقيتي عن المتولى أي غير متعلقه بالنظر في الشرا الخ (قوله لو كان أكثر من
متبوعه الخ) كان حرج أصبعه ولا تنقص قيمته عشرها أو أكثر فتدساوى بدل حرج الأصبع بدل الأصبع
أو زاد عليه وهذا نفسا بدني النظر اليد والآخران عن فاجعه قوله فلم ينظر الخ وقوله ولم يلزم الخ فليقل
سم على حج عش عبارة الرشدي ولم يلزم الخ أشاء الشهاب سم الى التوقف فيه (قوله السابق)
أي في شرح اشتراط أن لا يلزم مقدرة (قوله في المقدر) أي في حرقه الذي مقدري الحرف (قوله في غير)
أي في المال المقدره في الحرف (قوله لتبعة) صفة ونظر (قوله بان يقدر) أي قوله ولم يكن في المعنى (قوله
هنا) أي في المال المقدره في الحرف (قوله أيضا) أي مثل ماله مقدري الحرف (قول المتد كرهوا إنشاء) ونحوهما
بما الفرقة بدت معنى (قوله نعم الخ) مستثنى من أصل المسئلة لأن خصوص قطع الذكر والاشين فكان
الأولى تقديمه على غيره أي كقطع المعنى فذكر في شرح قسمة من قيمته (قوله لو جنى عليه ثلثان الخ)
عبارة لوضوح شرحه والمعنى وإذا قطع بعدد قيمته أقل من خمس ثلثان قطع الاخرى آخر بعد
الاعمال وقد تقيس ما تلتزمه أو بسمائة أو قبيل الاندمال فإنه من نصف ما وجب على الأول وهو ما تلتزم
ووجب لأن الجناية الأولى لم تستقر بعديتها النقص وقد أوجبت نصف القيمة فكانه انقص
الجواب (قوله أكثر من متبوعه) أي كان حرج أصبعه ولا تنقص قيمته عشرها أو أكثر فتدساوى
بدل حرج الأصبع أو زاد عليه وهذا نفسا بدني النظر اليد والآخران عن فاجعه قوله فلم ينظر الخ وقوله
ولم يلزم الخ تامل (قوله في المتد ولو قطع كرهوا إنشاء الخ) عبارة لوضوح شرحه وإذا قطع بعدد قيمته ألف دينار
لزمه خمس مائة قطع الاخرى آخر بعد الاندمال وقد نقص ما تلتزمه أو بسمائة أو قبيل الاندمال فأنصف
ما وجب على الأول لأن الجناية الأولى لم تستقر وقد أوجبت نصف القيمة فكانه انقص نصفها اه

من اليد (من قيمته) في يد منعه لو لم يفتحه نصف عشرها (في قول لا يجب هنا) (الامتناع) أي أشاءه ماله فاشبه البيعة ولو قطع ذكره
واشاءه في الاطراف (يجب (قيمتان) كتعبير ههنا من الحرف بدنان ثم لم يوجب عليه ثلثان وقوله منه عليه قطع كل منه عليه أو جناية الثاني قبل
الاندمال الأولى

ثم عملت لزم الثاني ما تان
 ونحوه نصف المثل الأول
 لأثر بعثته لوصار بالقطع
 الأول يساوي ثمانين مثلاً
 الجناية الأولى لم تستقر وقد
 أوجبنا فيها نصف القيمة
 فكان الأول انتقص نصفها
 وبه اندفع قول البلخي
 ان هذا لا يظهر وجهه
 (والثاني يجب ما نقص)
 من قيمته لما لم
 ينقص على الضيق فلا
 شيء يخرج بالزق في البعض
 في مقداره بالنسبة من
 الدية والقسم في يدن
 نصفه من ربع دية موزع
 قيمته وفي الأصابع نصف
 عشر دية ونصف عشر
 قيمته كثره المارودي ولم
 بين حكم غير المقدور فيجعل
 أن يقال بقدره ابتداء كله
 رقياً لأن به تحصل معرفة
 الحكم ونحو النقص فإذا كان
 النقص عشر القيمة مثلاً
 وجب فيمن نصفه من نصف
 عشر الدية ونصف عشر
 القيمة وإن قال يفرده كل
 جزء بحكمه فيقدر نصفه
 الحرقنا وحده ونوجب ما
 يقال نصف الجناية من
 الدية فيقوم نصفها من
 وحده ونوجب نصفها
 نقصته الجناية من هذا
 أنه بدل وأولى أن تقويم كل
 وحده يستلزم اعتبار قيمة
 النصف ويقوم السكك
 يستلزم اعتبار نصف القيمة
 والأول أقل ذمراً للحمق

(قوله لان الجناية الأولى لم تستقر) حتى يضبط النقص شرحه ووض

(تم الجزء الثامن من حواشي تحفة ابن حجر وفيه الجزء التاسع أوله باب موجبات الدية)

* (فهرست الجزء الثامن من حاشية العلامة بن الشيخ عبد الجيد الشرواني والعلامة ابن قاسم العبادي على
تحفة المحتاج بشرح المنهاج للعلامة شهناش الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي رحمه الله تعالى) *

مصحفه

كتاب الطلاق	٢٠
فصل في بيان الطلاق للزوج	٢١
فصل في بعض شروط الصيغة المطلقة	٢٦
فصل في بيان محل الطلاق	٤٢
فصل في تعدد الطلاق	٤٧
فصل في الاستثناء	٦١
فصل في الشك في الطلاق	٦٩
فصل في بيان الطلاق السني والبدعي	٧٦
فصل في تعليق الطلاق بالآزمنة ونحوها	٨٧
فصل في أنواع من التعليق بالحل والولادة	١٠٥
فصل في أنواع أخرى من التعليق	١٣٥
كتاب الرجعة	١٤٦
كتاب الإيلاء	١٥٨
فصل في أحكام الإيلاء	١٧٠
كتاب الظهار	١٧٧
كتاب الكفارة	١٨٨
كتاب العان	٢٠٢
فصل في بيان حكم نكاح الزوج	٢١٢
فصل في كيفية العان وشروطه وقمرانه	٢١٥
فصل في العان لنفي ولد	٢٢٥
كتاب العدد	٢٢٩
فصل في العدة بوضع الحمل	٢٣٩
فصل في شاذل العدتين	٢٤٥
فصل في حكم معاشر المخاض المعتبرة	٢٤٧
فصل في مدة الوفاة	٢٤٩
فصل في سكنى المعتدة	٢٥٩
باب الاستبراء	٢٧٥
كتاب الرضاع	٢٨٣
فصل في حكم الرضاع الطارئ على النكاح	٢٩٣
فصل في الإقرار والشهادة بالرضاع والاختلاف فيه	٢٩٧
كتاب النفقات	٣٠١
فصل في من حبس المولود ومسقطها	٣٢١
فصل في حكم الأعصا	٣٣٥
فصل في من لا قارب	٣٤٤

- ٣٥٣ فصل في الحضانة
 ٣٦٤ فصل في مودة المال المنقوتوابعها
 ٣٧٤ كتاب الجراح
 ٣٩٢ فصل في اجتماع مباشرتين
 ٣٩٤ فصل في شروط القود
 ٤١٠ فصل في تغيير حال المبنى عليه
 ٤١٤ فصل في شروط قود الاطراف
 ٤٢٠ باب كيفية القصاص
 ٤٢٩ فصل في اختلاف مستحق الدم
 ٤٣٣ فصل في مستحق القود
 ٤٤٥ فصل في موجب العمد
 ٤٥١ كتاب الديات
 ٤٥٨ فصل في الديات الواجبة
 ٤٨٣ فصل في الجنابة التي لا تقدر ولا رشها

• (تمت) •

Bibliotheca Alexandrina



0632843